مكتبة لسان العرب

الحدائق الندية

في شرح

الفوائد الصمدية

السيد عليخان المدني

(١١٢٠ هـ.ق)

تصحيح وتحقيق وتعليق

الدكتور السيد ابوالفضل سجادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى صاحب العصر و الزمان **المهدي الموعود** (عج)

و إلى

أسرتي

و إلى

كلّ من يحبُّ اللغة العربية

فإنّها كلامُ اللهِ الّذي يكلّمُ به خلقَه[1]

و اللغةُ الّتي يتكلّمُ الناسُ بها في الجنَّة[2]

---

١ – عن الصادق (ع) **تعلّموا العربيّة فإنّها كلام الله الّذي يكلّم به خلقه**. الشيخ عباس القمي، سفينة البحار، الجزء الثاني، لاط، بيروت، دار المرتضى، لات ، ص٢٧٢.

٢ – روى ابن عباس عن النبيّ (ص) قال: **أحبُّ العرب لثلاث: لأنّي عربيٌّ، و القرآن عربيٌّ، و كلام أهل الجنّة عربيٌّ**. الطبرسي، مجمع البيان، الجزء الخامس، الطبعة الثانيّة، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٨ هـ ق، ص٣١٦.

الحَدَائِقُ النَّدِيَّة

في شرح

الفوائد الصمدية

تاليف: السيد على خان المدني الشيرازي

تصحيح و تحقيق و تعليق: الدكتور السيد أبوالفضل سجادي

مدني، علي خان ابن احمد، ۱۰۵۱ ـ ۱۱۲۰ ق.
الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیه /السید علی خان المدنی الشیرازی؛
تصحیح، تحقیق و تعلیق السید ابوالفضل سجادی.
قم: ذوی القربی، ۱۳۸۸.
۹۵۴ ص.
ISBN 978-964-518-296-8
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
این کتاب شرح کتاب (الصمدیه فی النحو) شیخ بهایی است.
۱ـ شیخ بهایی، محمد بن حسین،۹۵۳ـ۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو ـ نقد تفسیر
۲ ـ زبان عربی ـ نحو. الف. شیخ بهایی، محمد بن حسین، ۹۵۳ ـ ۱۰۳۱ ق
الصمدیه فی النحو. شرح. ب.سجادی، ابوالفضل، مصحح. ج عنوان. د.
عنوان: الصمدیه فی النحو.شرح.
۸۰۲۸ص ۹ش / BP۶۱۵۱ ۴۹۲/۷۵

منشورات ذوي القربى
اسم الكتاب : الحدائق النّدية في شرح الفوائد الصمدية
المولف : السيد على خان المدني الشيرازي
تصحيح و تحقيق وتعليق : الدكتور السيد أبوالفضل سجادي
الطبعة : الأولى
عدد المطبوع : ۱۰۰۰ نسخة
تاريخ الطبع : ۱٤۳۱ هـ.ق ـ ۱۳۸۸ هـ.ش
المطبعة : روح الأمين
السعر : ۱۵۰۰۰۰ ريال
شابك : ۸ـ۲۹۶ـ۵۱۸ـ۹۶٤ـ۹۷۸ ISBN 978 - 964 - 518 - 296 - 8
قم ـ شارع ارم، سوق القدس، رقم ۵۹ ـ الهاتف : ۷۷٤٤٦٦۳ـ ۰۲۵۱

مقدّمة

الحمد لله الّذي علّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، و الصلاة و السلام على نبي الأمم سيّدنا محمّد الأجل الأكرم.

علم النحو، علم يعرف به صحّة و سقم اللغة، و ما يتعلّق بالألفاظ من حيث موقعها في الجملة، و الغرض منه الإحتراز عن الخطأ في التأليف، و القدرة على الفهم و الإيصال. و أهمية علم النحو متأتّية من وجوب الحفاظ على أصول و قواعد اللغة كفرض. إذ لايحفظ دين و لا ثقافة إلا بحفظ اللغة، و قد صدق من قال:

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلات
فليس يحفظ دين إلا بحفظ اللغات

و انطلاقاً من حرص المسلمين على فهم ما جاء به كلام الوحي بأفضل وجوهه، فقد شكّل القرآن الكريم بالنسبة لهم تبعاً ثرّاً، توفروا منه علي معارف غزيرة، ساعدتهم في تطوير هذا الفهم و وضع أسس علميّة له، و ذلك بما توفر لهم من وسائل و قدرات علمية. و إذا ما كان جَمْعُ القرآن يمثّل أولى الخطوات على طريق الاهتمام بالقرآن الكريم. فإنّ وَضْعَ علم النحو يمثّل الخطوة الثانية للحافظ علي سلامة أداء النص القرآني بعد شياع اللحن على ألسنة الناس. من هنا يمكن القول إنّ هاجسَ الحفاظ على سلامة النص القرآنيّ كان الدافعَ الرئيس لوَضْع علم النحو و الإعراب، ذلك لأنّ ظهور اللحن و تَفَشّيه بين الخاصّة و العامّة حتّى على لسان قرّاء القرآن الكريم كان الباعثَ على تدوين أصول اللغة و استنباط قواعد النحو.

و بهذا نرى أنّ السبب و الدافع الرئيس في وضع القواعد النحوية كان حفظ القرآن الكريم من التحريف و الخطأ و الانحراف، بحيث يمكن اعتبار العامل الدينيّ هنا أنّه شكّل العامل الأوّل في وضع علم النحو بالإضافة إلى عوامل أخرى.

و قد قيل إنّ أوّل كلام في النحو أطلقه أبو الأسود الدؤلي المتوفي سنة ٦٧هـ . و إنّ اسم علم النحو جاء من مضمون ما جرى بين علي بن أبي طالب(ع) و أبي الأسود

الدؤلي حين ألقى عليه شيئاً من أصول هذا النحو، ثُمَّ قال له: « انح هذا النحو» فسمّي هذا العلم بـــ "علم النحو ".

بعد الدؤليّ ظهر كثير من العلماء الذين توافروا على علم النحو، و قد كان للخليل بن أحمد الفراهيديّ، أستاذ شيخ النحو سيبويه، فضلٌ كبير على هذا العلم. و قد أخــذ عنه سيبويه، و أكمل من بعده فروع هذا العلم، و أكثر من أدلّته و شواهده و قواعده، و وضع فيه كتابه المشهور"الكتاب".

في عصر الانحطاط و شيوع اللحن بصورة واسعة لدرجة أنّه غلب علــى ســلامة اللغة، ظهر نحاة كبار كابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـــ) الّذي اشتهر بـــ«ألفية» المعروفة في النحو، و هي أرجوزة من ألف بيت و بيتين، اختصر فيها أرجوزته « الكافية الــشافية» الطويلة الّتي تقع في ١٧٥٧ بيتاً.

و ممّن ساهم في التاليف بعلم النحو أيضاً عبدالله بن يوسف الأنصاري المعــروف بابن هشام(٧٠٨-٧٦١هـــ) الّذي نال شهرة واسعة بكتابه «مغني اللبيب» في النحو. و اشتهر أيضاً في النحو ابن آجروم(٦٧٣-٧٢٣هـــ)، و أهمُّ مؤلّفاته« المقدّمة الآجروميّة في مبادي علم العربيّة».

و يمكن القول إنّ علم النحو الّذي اتّسع و تفرّعت أبوابه و ازدادت الآراء فيه إبّان العصر العباسيّ، وجد في عصر الانحطاط من يقصر من ذيوله، و يحدُّ من تشعباته كمــا نرى في ألفيّة ابن مالك و المغني لابن هشام وغيرهما.

و في عصر الانحطاط أيضا ظهر الشيخ بهاء الدين العامليُّ المعروف بالشيخ البهائيّ، و هو من العلماء الّذين لو تبعهم المسلمون، واستضاؤوا بأنوارهم الربّانيّــة لوصــلوا إلى أعلى المراتب و الدرجات العلميّة في كلّ علم و لصاروا روّاد العلوم، لأنّه﴿ لله العزّة و لرسوله وللمؤمنين ﴾[المنافقون/١٤].

البهائي هو الّذي وضع كتاباً في علم النحو سمّاه«الفوائد الصمدية». و «الفوائــد الصمدية» كما جاء في مقدّمته«حوتْ من هذا الفن ما نفعه أعمُّ و معرفتــه للمبتــدئين أهمُّ، و تضمّنت فوائدَ جليلة في قوانينِ الإعراب، و فرائد لم يطّلــع عليهــا إلا أولــو الالباب». و قد حاول البهائيُّ في هذا الكتاب أن يجمع آراء كبار النحاة في هذا المجال، بحيث جاء كتابه حاوياً لدقائق الأمور. فما منْ قاعدة من القواعد النحويّة إلا و أشــار إليها بصورة موجزة ما جعل هذا الكتاب على الرغمِ منْ إيجازه الشديد و بلاغته حاوياً لاهمِّ القواعد النحويّة في اللغة العربية.

و في كتاب "الفوائد الصمديّة" تظهر ميول الشيخ البهائي لتبنّي المذهب البصري في النحو، و ذلك بسبب اشتغاله بعلمي الرياضة و الهندسة، و لأنّ أساس المذهب البصريّ يقوم على القياس، في حين أنّ المذهب الكوفيّ يقوم على السماع. و كأنّ الهندسة أثّرت على أسلوب البهائيّ في علم النحو، و يظهر ذلك جليّاً في التقسيمات الّتي اعتمدها في توزيع مباحث كتابه «الفوائد الصمديّة» ما جعله يختلف عن سائر النّحويّين.

قسّم العامليّ الفوائد الصمديّة إلى خمس حدائق: في الحديقة الأولى جاء بمقدّمات علم النحو، كتعريف علم النحو و الكلمة و الكلام و أقسام الاسم و الفعل و الإعراب والبناء و أنواعها و علائم الرفع و النصب و الجرّ و مواضع تقدير الإعراب.

و اختصّ الحديقة الثانية بما يتعلّق بالأسماء، و قسّم الاسم إلى المعرب و المبنيّ، و قسّم المعربات إلى أنواع، الأوّل: ما يرد مرفوعاً لا غير، و هو أربعة؛ الأوّل: الفاعل، و الثاني: نائب الفاعل، و الثالث و الرابع: المبتدأ و الخبر، ثمّ جعل النواسخ في فصل، و قال: تدخل على المبتدإ و الخبر أفعال و حروف، فتجعل المبتدأ اسماً لها، و الخبر خبراً لها، و تسمّي النواسخ، و هي خمسة أنواع: الأوّل: الأفعال الناقصة، و الثاني: الأحرف المشبّهة بالفعل، الثالث: ما و لا المشبهتان بليس، الرابع: لا النافية للجنس، الخامس: الأفعال المقاربة. و النوع الثاني ما يرد منصوباً لا غير، و هو ثمانية: الأوّل: المفعول به، و الثاني: المفعول المطلق، الثالث: المفعول له، الرابع: المفعول معه، الخامس: المفعول فيه، السادس: المنصوب بنزع الخافض، السابع: الحال، والثامن: التمييز.

النوع الثالث: ما يرد مجروراً لا غير و هو اثنان: الأوّل: المضاف إليه، و الثاني: المجرور بالحرف.

النوع الرابع: ما يرد منصوباً و غير منصوب، و هو أربعة: الأوّل: المستثنى، و الثاني: المشتغل عنه العامل، الثالث: المنادى، الرابع: مميّز أسماء العدد. و هذا الأسلوب في تقسيم المرفوعات و المنصوبات يختلف عن أسلوب النّحويّين و لاسيّما المتأخرين.

ثمّ يشرح المَبْنيّات، ويقول إنّ منها: المضمر و أسماء الإشارة و الموصول و المركّب. ثمّ يدخل بحث التوابع، و قسّمها إلى خمسة، النعت و المعطوف بالحروف و التأكيد و البدل و عطف البيان، و قدّمَ النعت على سائرها كما هو عادة أكثر النّحويّينَ، لأنّ استعمالَه أكثرُ، و لكونه أشدَّ متابعةً و أوفر فائدةً. ثمّ يدخل مبحث الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال و يقول: و هي خمسة: الأوّل: المصدر، و الثاني و الثالث: اسم الفاعل و المفعول، و الرابع: الصفة المشبهة، و الخامس: اسم التفضيل. و في خاتمة الحديقة الثانية يأتي بالاسم الممنوع من الصرف.

و خصّص العامليُّ الحديقة الثالثة بالأفعال، و يشرح إعراب الفعل المضارع، ثُمَّ يأتي بثلاثة فصول، و في كلّ فصل يشرح أفعال المدح و الذمّ و فعلى التعجُّب و أفعال القلوب، و في خاتمة هذه الحديقة يدخل مبحث التنازع.

تأثّر الشيخ البهائي بابن هشام في«مغني اللبيب»، و يظهر هذا التأثُّر جليّاً في الحديقة الرابعة و الخامسة، بحيث يمكن القول: إنّ العاملي لخّص الباب الثاني من المغني في الحديقة الرابعة من «الفوائد الصمديّة» في تعريف الجمل و اقسامها.بّ

و الحديقة الخامسة و هي آخر حدائق«الفوائد الصمديّة» خصّصها للمفردات، و هذه الحديقة مثل الحديقة الرابعة خلاصة الباب الأوّل من«مغني اللبيب» بإيجاز شديد.

يمكن القول إنّ الشيخ البهائي لم يأت بجديد في علم النحو، و كان فضله أنّه قدّم القواعد النحوية كلّها بصورة موجزة في الفوائد الصمدية، و هذا العمل عظيم في نوعه. و بالرغم من إيجازه الشديد حاول البهائيّ أن يشرح القواعد بصورة واضحة، و لا نرى غموضاً كثيراً في هذا الكتاب إلا في مواضعَ قليلة، منها في مبحث توابع المنادى، حيث يقول: «أمّا المعطوف فإن كان مع أل فالخليلُ يختار رفعَهُ، و يونس نصبَهُ، و المبرّد إن كانَ كالخليل فكالخليل، و إلا فكيونس، و إلا فكالبَدل».

و في سنة١٠٥٢ هـ ق ولد في المدينة المنوّرة السيّد على صدر الدين المدنيُّ الشيرازيُّ الملّقب بالسيّد على خان الكبير الّذي ألّف كتاب«الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة» الّذي يعتبر شرحاً عظيماً وافياً بالمقصود، بيّن فيه كلّ ما أجملَه الشيخُ البهائيُّ.

و يمكن القول إنّ«الحدائق الندية يعتبر كتاباً كاملاً في علم النحو، و استفاد المؤلّف فيه من آراء كبار النّحويِّينَ و اللغويِّين كالخليل و سيبويه و الكسائيِّ و ابن جنيّ، و اعتمد في شرحه على آراء نحو ثلاثمائة نحويٍّ و لغويٍّ، بحيث جاء الكتاب، و كأنّه موسوعة لآرائهم.

ما تجدر الإشارة له هنا هو أنّ السيّد على خان شدّد في تسويغه لوضع كتاب الحدائق الندية بأنّ تعلُّمَ علم النحو واجبٌ، كما أكّد علماء الأمّة، لأنّ النحو مفتاح اللغة العربيّة، و هذه اللغة وسيلة فهم الشريعة الإسلاميّة، ويقول الشارح: قيلَ: و من ثَمَّ كانت معرفتُه واجبةً، لأنّ تعلُّمَ الشرائع الواردة بلغة العرب لاتَتِمُّ إلا به (أى علم النحو)، و كلّ ما لايَتِمُّ الواجبُ المطلقُ إلا به فهو واجبٌ.

استفاد السيّد على خان فى «الحدائق الندية» من كتب نحويّة كثيرة، و يظهر أثر مغني اللبيب واضحاً في الحدائق، إضافة لتأثُّره بآراء الرضيِّ بشكل واضح و شديد، و

لانري أنّه خالف الرضيّ إلا في مواضع قليلة، مثلاً اختلف النحاة في أنّ الظرف و الجارّ و المجرور هل هما نفسهما الخبر أو لا؟ حيث يعتقد الرضيّ أنّ الظرف والمجرور و متعلّقهما هي الخبر، و لكن السيّد على خان خالفه، حيث ذهب إلى أنّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، و أنّ تسميةَ الظرف و المجرورِ خبراً مجازٌ.

استشهد السيّد على خان الكبير بآيات قرآنيّة كثيرة، في حين أهمل الحديث إلى حدٍّ ما، حيث يبدو أنّ الأحاديث لم تلبِّ حاجته و ما يريده من الشواهد، و لعلّه في ذلك اتّبع سنّة العلماء الّذين تنكّبوا الاستشهاد بالأحاديث لعدم وثوقهم بأنّ ذلك لفظ النبيّ(ص) لأمرين:

أحدُهما: أنّ الراوة جوّزوا النقلَ بالمعنى، ولاسيّما معَ تقادمِ الزمان و الاتّكال على الحفظ، فالضابطُ منهم من ضبط المعنى، و أمّا من ضَبط اللفظ فبعيدٌ، و لاسيّما في الأحاديث الطوال الّتي لم يسمعْها الرواةُ إلا مرّةً.

الثاني: أنّه وقعَ اللحن كثيراً في الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، و لايعلمونَ لسانَهم بصناعة النحو، و رسولُ الله(ص) كانَ أفصحَ الناس، و إذا تكلّم بلغةِ غير لغةِ أهلِه، فإنّما ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز و تعليم الله تعالى.

و علي رغم تعدُّد شارحي كتاب الصمديّة للشيخ البهائيّ، إلا أنّ شرح السيّد على خان المدني يعتبر الأفضل و الأشهر بينها، لجهة استشهاده بالآيات القرآنية بشكل كبير إلى جانب الأبيات الشعريّة، فجاء شرحه حاوياً لألف و مائة بيت من الشعر لشعراء من العصر الجاهليّ و صدر الإسلام و العصرين الأمويّ و العباسيّ و بعض شعراء عصر الانحطاط.

و بما أنّ السيّد علي خان الكبير كان من كبار العلماء و الأدباء، لذلك ضمّن شرحه للقواعد النحويّة مباحث تفسيريّة للقرآن الكريم، مستفيدا كثيراً من تفسير الكشاف للزمخشريّ، و كذلك ضمّن شرحه المسائل التاريخيّة أثيرت بين العلماء حول المسائل النحويّة و اللغويّة، و في كثير من الأحيان يبدأ قبل دخول البحث بشرح قضايا الأصوات اللغويّة phonetics فيما يتعلّق بتلفظ المفردات إضافة إلى شرح فلسفة الإعراب و المباحث البلاغيّة و الكلاميّة، و يُعدُّ الكتابُ من هذه الناحية من أكمل الكتب النحويّة، ليس يغني من جوع فحسب بل يسمنُ أيضاً.

و قد قدّم الشارح الكبير كلّ القواعد النحويّة و فوائدها بصورة استدلاليّة و عقليّة و منطقيّة، و لم يترك مسألة منها إلا و استشهد فيها بالآيات القرآنيّة و القراءات

المختلفة، مستعرضاً آراء النحاة و اللغويّين، مقارناً بينها بدقّة، رداً لبعضها، موافقاً للبعض الآخر. و يمكن القول هنا: إنّ هذا الكتاب يشبه «مغني اللبيب» لابن هشام، إلا أنّه أكمل منه، و من حيث مقارنته بين النّحويّينَ و آرائهم و اختلافاتهم ما جعله يشبه كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباريّ.

و مع أنّ كتاب الفوائد الصمديّة يعتبر كتاباً كاملاً في علم النحو، لكن اتّسامه بالإيجاز الشديد جعله بحاجة إلى شرح و بسط، حتّى يتمكّن الطالب من فهم القواعد النحويّة بسهولة، و قد اهتمّ السّيّد علي خان بذلك، و من هذه الناحية يمكن القول: إنّ هذا الكتاب ملأ فراغاً في المكتبات و الجامعات و الحوزات العلميّة.

أسلوب التصحيح: إنّ تحقيق النصوص أمانة دينيّة و علميّة و أخلاقيّة، و على المحقّق إثبات ما قاله المُصنّف، خطأً كان أم صواباً، و أن لاينصب نفسه حكماً على هذه النصوص، فيبيح لنفسه تصحيحها أو تبديلها بنصوص أخرى، و عليه أن يكدّ ذهنه ليصل إلى النص السليم الّذي كتبه المُصنّف. و يجب أن يقارن بين النسخ المتعدّدة للوصول إلى الصواب. فالمقارنة بين النسخ المتعدّدة لها أهمّيّة خاصّة في كشف صحّة ما كتبه المُصنّف، و ربّما تكون ضرورة للإضافة من هذه النسخ للنسخة الأصليّة، تقتضيها سلامة النص كإتمام نقص أو تصحيح تحريف أو تصحيف أو سقط كلام، و يأتي هذا بعد اختيار نسخة كأساس بعد دراستها دراسة علميّة دقيقة، ثُمّ مقارنتها بالنسخ الأخرى، و الإشارة إلى الفروق بين النسخ في حاشية الكتاب مع تحرّي الدقّة في عدم إضافة أيّ لفظ أو تغيير أيّ عبارة من النسخة الأصليّة، اللهمّ إلا لضرورة علميّة لامناصَ منها، فعندئذ يلجأ المحقق إلى الإضافة أو التبديل مستعيناً بالنسخ الأخرى، و لايتمّ ذلك إلا بعد التمحيص الدقيق.

يعتبر تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقّ الأعمال و أكبرها تبعة، و لقد بيّن الجاحظ أبوعمرو في كتاب الحيوان ذلك أفضل تبيين، فقال: و لربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ و شريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتّى يردّه إلى موضعه.

و بعد اختيار تصحيح مخطوطة «الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة» بدأت بجمع النسخ المتعدّدة للكتاب، و حصلت على أربع نسخ، و بعد مطالعتها، اخترت أكمل النسخ و أقدمها تاريخاً،وجعلتها "المخطوطة الأم"، و أصلاً و أساساً في التصحيح.

و قبل أن أبدأ عملي حصلت على عدّة كتب و مقالات حول أسلوب التصحيح للمخطوطات مثل «نقد و تصحيح متون» لنجيب مايل هروي، و «قواعد تحقيق المخطوطات» لعبد السلام محمد هارون، و «منهج تحقيق المخطوطات» لإياد خالد الطباع، و «قواعد تحقيق المخطوطات» للدكتور صلاح الدين المنجد، و عدد من المقالات الّتي أخذتها من المواقع الإنترنتيّة، و قرأتها بدقّة لكي يكون العمل في تصحيح هذه المخطوطة عملاً علميّاً دقيقاً.

و بعد مطالعة الكتب بدأت بالتصحيح، و كنت أطالع كلّ بحث في المخطوطة الأصليّة، و أقارنه بسائر النسخ واحدة تلو أخرى، و أكتب الفروق و الاختلافات على الهامش، و الجدير بالذكر أنّ الفروق بين النسخ كانت كثيرة جدّاً بعض الأحيان، و لكنّي أهملت ما وجدته يعود إلى جهل الناسخ أو من سهوه، و حاولت أن أدوّن تلك الّتي ذات قيمة و تأثير في قراءة النص، و في بعض النسخ كان التشويش و التحريف و الحذف كثيراً، و هذا ما سترِدُّ له الإشارة عند دراسة النسخ.

و لقد استفاد الشارح من آراء النحويّين و اللغويّين، و استشهد بكثير من الكتب النحويّة المشهورة مثل «الكتاب» لسيبويه و «شرح الكافية في النحو» للرضيّ و «الخصائص» لابن جنّيّ و «مغني اللبيب» و «شذور الذهب» لابن هشام و «شرح ابن عقيل» و... فراجعت أثناء التصحيح هذه الكتب، و طالعت المباحث المشروحة فيها، لكي يكون عملي بعيداً من الخطأ.

و كما سبق ذكره يوجد في هذا الشرح كثيرٌ من الآيات القرآنيّة كشواهد نحويّة، فراجعتُ القرآن الكريم، و استخرجت الآيات، و شكّلتها، و أكملت بعضها، و أصلحت بعض الأخطاء الّتي دخلت عليها أثناء النسخ، و أشرت إليها في الهامش.

يضمُّ كتاب «الحدائق النديّة» ما يقارب السبعين حديثاً، معظمها عن الرسول الأعظم (ص)، فاستخرجت هذه الأحاديث من كتب الحديث، و أكملت بعضها، و شكّلتها، و كتبت مصادرها و مراجعها في الهامش.

و من ميِّزات هذا الكتاب الإكثار من الاستشهاد بأبيات من الشعر كشواهد نحويّة، و الجدير بالذكر أنّ المؤلّف بعضَ الأحيان قد أتي بالمصرع الأوّل أو الثاني أو كلمات من وسط المصرعين، لكنّي استخرجت هذه الأبيات الكثيرة الّتي تزيد عن ألف بيت، إلا عدداً قليلاً لم أجد مصدره، و لم أعثر عليه في دواوين الشعراء و الكتب المتعلّقة بها، نحو: «خزانة الأدب» و «الأغاني» و «الكتاب» و «مغني اللبيب» و «جامع الشواهد» و «المعجم

المفصّل في شواهد النحو الشعريَّة» و سائر الكتب النحويّة، و قد شكّلت هذه الأبيات، و عيّنت قائلها و بحورها الشعريَّة، و شرحت مفرداتها الصعبة في الهامش.

و قد شرح المؤلّف في كتابه هذا القواعد النحويَّة بأسلوب منطقيّ و دقيق، ناسباً كلّ قول و رأي إلى صاحبه، بحيث يشير إلى آراء النحاة في كلّ مسألة و إلى الكتب الّتي استفاد منها، و يأتي بآراء أكثر من ثلاثمائة نحويّ و لغويّ و شاعر، و يورد أسماء ما يقاربُ مائة من الكتب النحويَّة و اللغويَّة، فكان التعريف بالأعلام و الكتب في الهامش جزء من عملي في هذا المجال.

و أمّا بالنسبة للحواشي و التعليقات فهناك مدرستان: الأولي: الاكتفاء ببيان فروق النسخ فحسب، على اعتبار أنّ عدم إثقال النص بتعليقات وحواش هو أمرٌ ليس من عمل المحقّق، فالتحقيق ليس شرحاً أو تحشية، و إنّما هو إبراز الكتاب كما أراده المؤلّف، و الثانية: إثبات الشروح و التعليقات و إبداء الرأي في الغامض من العبارات، و قد سلكتُ في هذه المسألة منهجَ التوسُّط الّذي يظهر فيه مدي كفاءة المحقّق العلميَّة و العمليَّة.

يُعتبرُ التشكيل من واجبات المحقّق الأساسيّة في تحقيق المخطوطات، إذ لا قيمة لتحقيق أيّ أثر تراثيّ إن لم يقترن بتشكيل دقيق، لأنّ من شأن ذلك، الوقوفَ على دقائق الأفكار و مسارها الإعرابيّ الصحيح، و يتمثّل ذلك خاصّة في تشكيل الآيات القرآنيَّة و الأحاديث الشريفة و الأشعار و الأمثال و الأعلام و المواضع و العبارات الغامضة، لذا حاولت إنجاز هذا العمل بالاستفادة من القرآن الكريم و كتب الحديث و دواوين الشعراء و شرح الشواهد الشعريَّة و كتب الأمثال.

و من أهمّ وظائف المحقّق في تصحيح المخطوطات وضع علامات الترقيم و تقسيم الجمل، لكي يتّضح المعنى، و تظهر فطنة المحقّق في كثير من الأحيان بوضع العلامة المناسبة في مكانها الملائم، و كما أشرت سابقاً بمطالعة الكتب المتعلّقة بتصحيح المخطوطات قمتُ بهذا الأمر بعد قراءة النص عدّة مرّات، و الله سبحانه و تعالى أبعد من كلّ عيب وخطأ.

و تعدُّ الفهارس الفنيّة المختلفة أهمّ مرشد للباحث في الكتاب المحقّق، فهي الّتي تُظهر مضمون الكتاب و جواهره، لأنّ الكتاب بدونها خزانة مقفلة يعسرُ على القارئ و الباحث استخراج ما يحتاجه منها،و قد وردت بعض الفهارس في مخطوطة«م»ـ سيأتي ـ في الصفحات الأولي، و عند الاستفادة منها أو من الكتب الأخرى عمدت إلى إكمال الفهارس و وضعتها بين معقوفتين[ ]، لأبينّ أنّه ليس في نصّ المخطوطة، و كي

تكون الاستفادة من الكتاب سهلةً. و في النهاية أتيت بفهرس الآيات القرآنيّة و الأبيات و الأحاديث و الأعلام و المصادر، ﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت و إليه أنيبُ ﴾[هود /٨٨].

و الجدير بالذكر أنّي أتيت بعبارات من «الصمديّة» أوّلاً، و حدّدتها بعلامة «ص»، ثُمّ أتيت بعبارات من نصّ «الحدائق النديّة» في شرح الصمديّة معيّناً إيّاها بعلامة « ش»، و بما أنّ السيّد على خان جاء بعبارات من الصمديّة أثناء شرحه، جعلت تلك العبارات بين علامتيّ التنصيص « » للدلالة على أنّها من نصّ الصمديّة.

التعريف بالمخطوطات

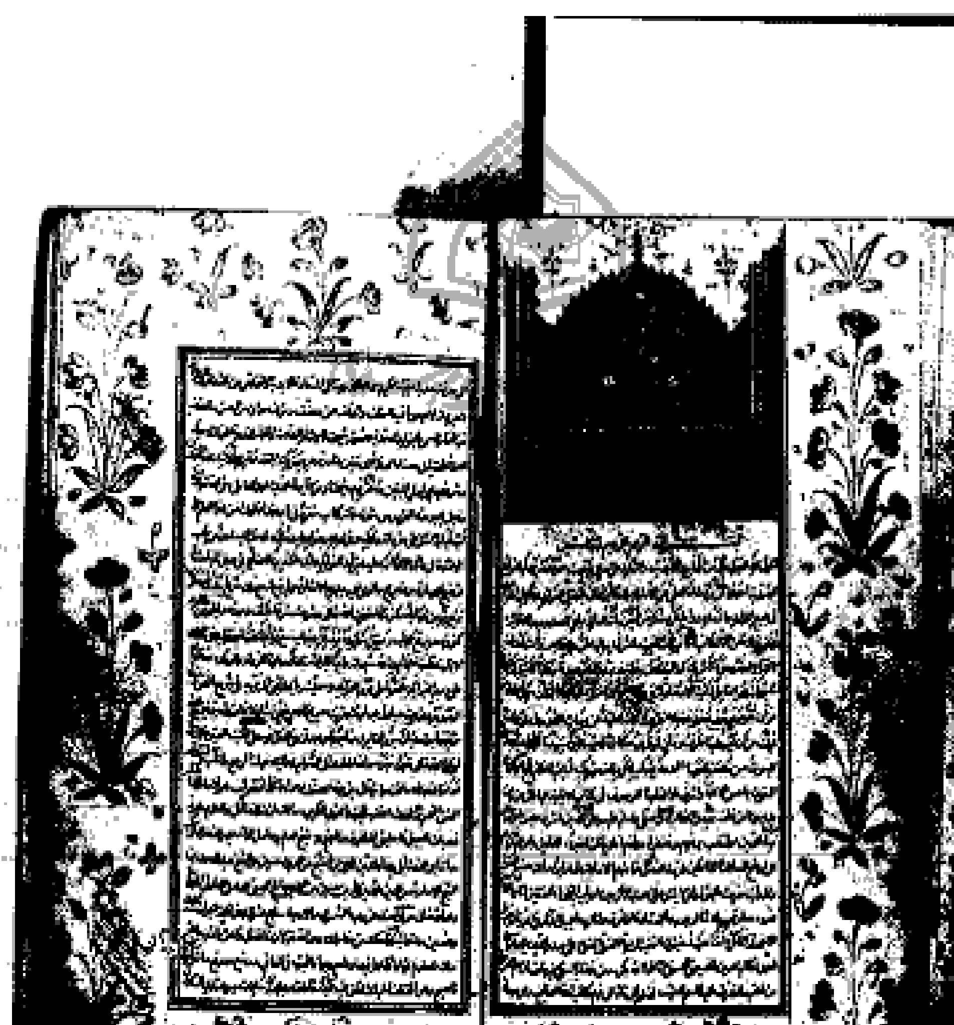
الف: مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مخطوطة الأمّ)

رمزها : م كاتبها: حسن علي بن محمود الشهركي.

عدد أوراقها: ٦٨٠ . عدد سطور صفحاتها: ٢٥

تاريخ كتابتها: ١٠٨٠هـ

في هذه المخطوطة حذفت الهمزة المتطرّفة. و الهمزة المتوسّطة كتبت ياء نحو: الفوايد و دايماً و كتابة الهمزة المتوسّطة في معظم الكلمات خطأ. و الصورة منها:

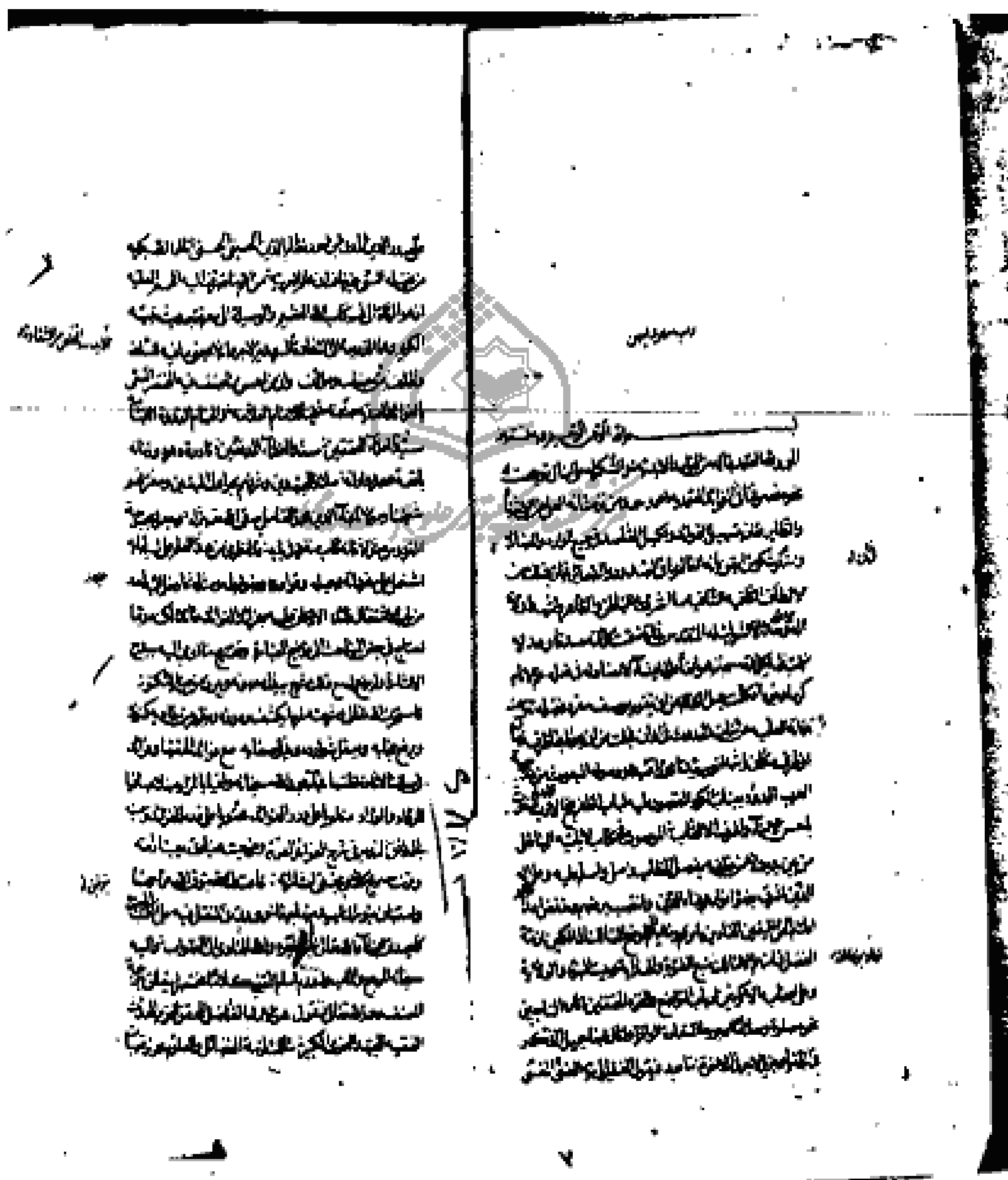


ب: مخطوطة جامعة طهران

رمزها : ط   كاتبها: برهانبور   عدد أوراقها:٢٢٨

عدد سطور صفحاتها:٢٥   تاريخ كتابتها:١١٠٨

في هذه المخطوطة لا فرق بين الهاء و التاء المربوطة، و كتابة الهمزة فيها خطأ على سبيل المثال يؤلّف كتبت يالف، و مطابقة المذكّر و المؤنّث لاتوجد فيها، مثل الجملة الحالية لا يصدر، و من العلائم الإختصاريّة فيها «ح» بدل حينئذ. و الصورة منها:



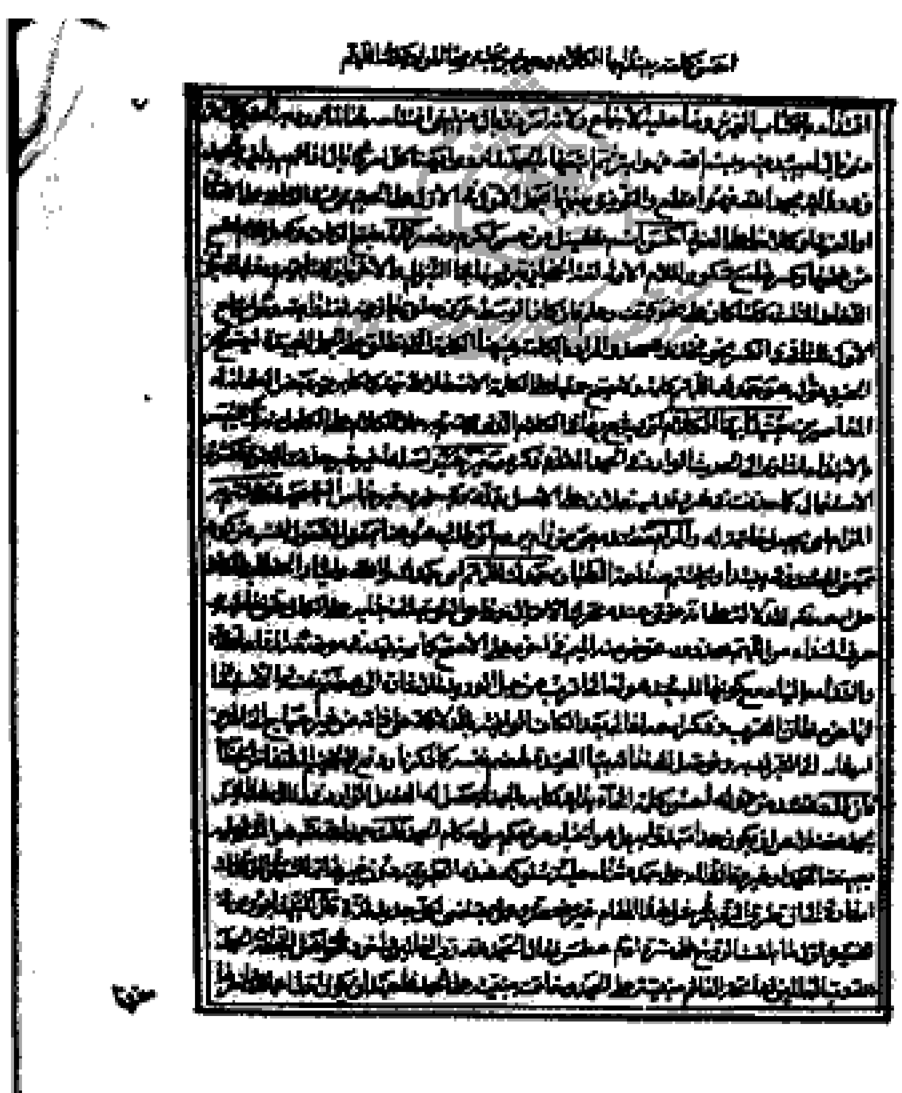
ج: مخطوطة الطبع على الحجر

رمزها :ح كاتبها: محمد هاشم بن الحسين

عدد أوراقها:٥٨٣ عدد سطور صفحاتها:٢٤

تاريخ كتابتها: ١٣٠٥

الأخطاء في هذه المخطوطة كثيرة جداً، مثلاً كلمة خافض كتبت حافظ، و مطابقة المذكّر و المؤنّث لاتوجد فيها، و كتابة الهمزة فيها خطأ، وحذف الكلمات و الجمل كثير فيها، و بعض الآيات القرآنيّة كتبت فيها خطأ، و بعض الأحيان أضيفت كلمات إلى الآيات القرآنيّة، و من العلائم الاختصاريّة فيها: لامح (لامحالة) لايخ (لايخلو) مم (ممنوع) لايق(لايقال) المش (المشهور)، و الصورة منها:

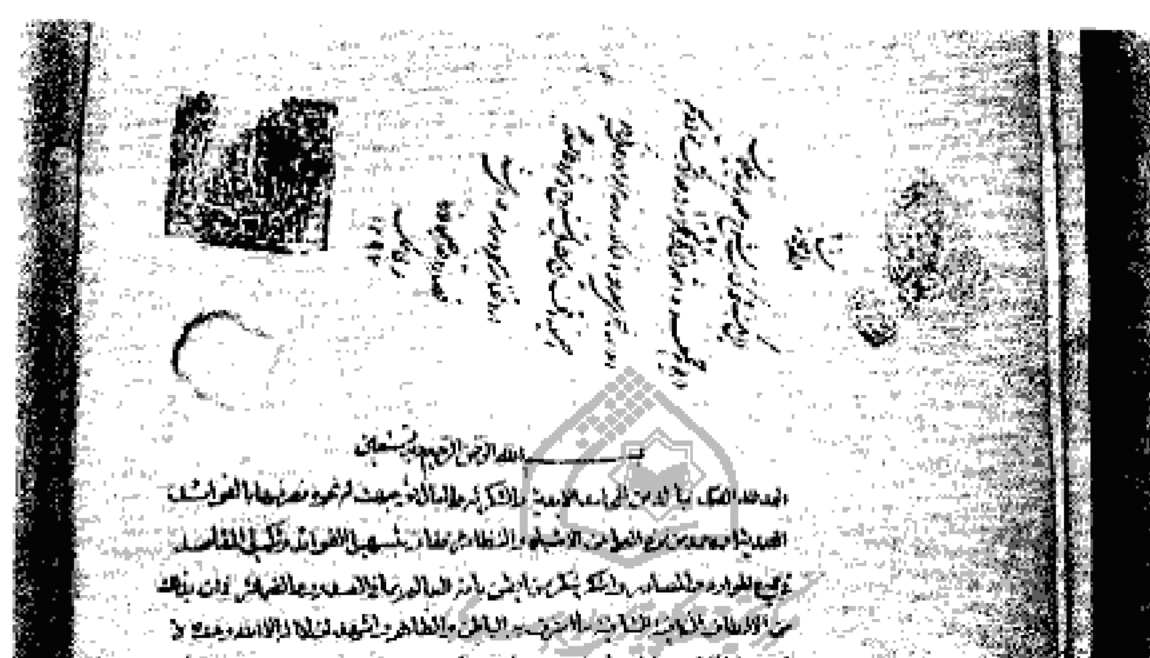


ج: مخطوطة سبهسالار

رمزها: س كاتبها: مجهول عدد أوراقها: ٤٧٦ عدد سطور صفحاتها: ٢٤

تاريخ كتابتها: مجهول واقفها: ميرزا محمد خان سبهسالار

الأخطاء و الحذف فيها كثيرة، و لا يوجد فيها معظم الحديقة الخامسة، و من العلائم الاختصارية فيها يق (يقال)، مم (ممنوع)، أيض (أيضاً) و الصورة منها:



ترجمة الماتن

نسبته: هو الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن الحسين بن صالح الحارثي الهَمداني العاملي الجبعي. و« الحارثي الهمداني» نسبة إلى الحارث الهمداني صاحب أميرالمؤمنين علي(ع)، و« الهَمْداني » نسبة إلى همدان، القبيلة العربية المشهورة، و هم حيٌّ من اليمن[1].

و يقول الإمام علي (ع) في هذه القبيلة[2] [من الطويل]:

جَزَى اللهُ همدانَ الجنانَ فإنّهم ... سِمَامُ العدى في كلّ يومِ خصام[3]
أناسٌ يُحبُّونَ النبيَّ و رَهطَه ... سِرَاعٌ إلَى الهَيجاء غيرِ كَهَامِ[4]
إذا كنتُ بوّاباً على باب جنّة ... أقولُ لهمدان ادخلوا بسَلامِ

مولده و وفاته و مدفنه: أقدمُ مصدر لأحوال الشيخ البهائيّ هو كتاب« سلافة العصر» للسيد عليخان المدنيّ، و هو يقول: مولده بعلَبك عند غروب الشمس يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذي الحجّة الحرام سنة٩٥٣هـ[5]. و هذا المؤلّف في كتابه« الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة»يقول: مولده عند غروب الشمس يوم الأربعاء سابع عشرذي الحجّة سنة ثلاث و خمسين و تسعمائة، كذا نقلته من خطّ والده[6].

و ينقل العلّامة السيّد محسن الأمين في كتاب« أعيان الشيعة» قول بعض العلماء: أمّا القول بأنّه ولد في بعلبك فبعيدٌ عن الصواب، بل هو خطأ محض... و الروايات تكاد تؤيد القول بأنّه وُلد في آمل الإيرانية الكائنة على طريق مازندران. ثُمّ يردُّ صاحب أعيان الشيعة هذا القول.[7]

و توفّي في إصفهان في ١٢ شوال سنة ١٠٣١هـ على أرجح الأقوال[8]، و نقل قبل الدفن إلى مشهد الرضا (ع) و دفن هناك في داره بجانب الحضرة المقدسة الرضويّة، وقبره هناك مشهور يزار إلى اليوم.

---

١ – محسن الأمين، أعيان الشيعة، المجلّد التاسع، لاط، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٣هـ ، ص٢٣٤.
٢ – ديوان الإمام علي (ع)، جمعه وضبطه حسين الأعلمي، الطبعة الأولى، بيروت ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩ هـ . ص ١٣٠.
٣ – السمام : جمع السُم .
٤ – كهام : بطيئون لاخير فيهم.
٥ – السيّد علي صدر الدين المدني، سلافة العصر، الطبعة الأولى، مصر، ١٣٢٤هـ ق، ص ٢٩٠ .
٦ – السيّد علي صدر الدين المدني، مخطوطة « الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة » ص٢. يبدو أنّ تاريخ سابع عشر غير صحيح و الصحيح سابع و عشرون، و ربّما هذا التحريف من النقل أو من الكتابة.
٧ – محسن الأمين، ١١ / ٢٣٧ .
٨ – الأميني، الغدير، المجلد الحادي عشر، الطبعة الرابعة، بيروت، دارالكتب العربي، ١٣٩٧، ص ٢٨٠.

يقول تلميذه الفاضل المحدّث الورع التقيُّ القدسيُّ المجلسيُّ: و سمع قبل وفاته بستّة أشهر صوتاً من قبر بابا ركن الدين[١] (رض) فكنت قريباً منه، فنظر إلينا، و قال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء و التضرُّع و التوجُّه إلى الآخرة، و بعد المبالغة العظيمة قال: إنّه أخبرتُ باستعداد الموت، و بعد ذلك بستّة أشهر تقريباً تُوفّي رحمه الله، و تشرَّفت بالصلاة عليه مع جميع الطلبة و الفضلاء و كثير من الناس يقربون من خمسين ألفاً[٢].

أقوال العلماء في حقّه: يقول العلّامة الأميني فيه: شيخ الإسلام بهاء الملّة و الدين، و أُستاذ الأساتذة و المجتهدين... و العارف البارع و المؤلّف المبدع و الأديب الشاعر، و الضليع من الفنون بأسرها، فهو أحد نوابغ الأمةالاسلامية[٣].

و قال السّيّد مصطفي التفرشي في« نقد الرجال»: جليل القدر، عظيم المنزلة، رفيع الشأن، كثيرالحفظ، ما رأيت بكثرة علومه و وفور فضله و علو مرتبته أحداً في كلّ فنون الاسلام كمن كان له فن واحد، له كتب نفيسة جيدة[٤].

و قال السّيّد على خان في السلافة: علم الأئمة الأعلام، و سيّد علماء الإسلام، و بحر العلم المتلاطم بالفضائل أمواجه و فحل الفضل الناتجة لديه أفراده و أزواجه، و طود المعارف الراسخ، و فضاءها الّذي لاتحدُّ له فراسخ، و جوادها الّذي لايؤمل له لحاق، و بدرها الّذي لايعتريه محاق، الرحلة الّتي ضربت إليها أكباد الإبل، و القبلة الّتي فطر كل قلب على حبّها، فهو علامة البشر و مجدّد دين الأئمة على رأس القرن الحادي عشر... فما من فنّ إلا و له فيه القدح المعلى و المورد العذب المحلي، إن قال لم يدعْ قولاً لقائل، أو طال لم يأت غيره بطائل[٥]. و جاء في ريحانة الأدب: شيخ الفقهاء، أستاد الحكماء، رئيس الأدباء، علّامة الدهر، فهّامة العصر، شيخ الاسلام و المسلمين، ... مفسّر، رياضيٌّ، حكيم متكلّم، أديب أريب، شاعر ماهر[٦]. و هناك كثير من الأقول في حقّ هذا العالم الجليل، ندعُها خوفاً من إطالة الكلام.

---

١ – كان من العرفاء بأصفهان.

٢ – العلامة الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات، الجزء السابع، لاط، قم، مطبعة استوار، ١٣٩٢هـ ق ، ص٧٨.

٣ – الغدير ، ١١/ ٢٤٦.

٤ – مصطفي التفريشي، نقد الرجال، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة آل بيت لاحياء التراث، ١٤١٩ هـ ، ص ١٨٦ .

٥ – السّيّد علي صدر الدين المدني، سلافه العصر، ص٢٩٠ .

٦ – محمد علي مدرسي، ريحانة الأدب، المجلد الثالث، الطبعة الرابعة، منشورات خيام، لاتا، ص ٣٠١ .

مشايخه و أساتذته: إنّ رحلات الشيخ البهائيّ لاقتناء العلوم ردحاً من عمره، و أسفاره البعيدة إلى أصقاع العالم دون ضالّته المنشودة، و تجوُّله دهراً في المدن و الأمـــصار وراء أمنيته الوحيدة، و اجتماعه في الحواضر الإسلامية مع أساطين الدين، و عباقرة المذهب و أعلام الأمّة، و أساتذة كلّ علم و فن، و نوابغ الفواضل و الفضائل، تـستدعي كثـــرة مشايخه في الأخذ و القراءة و الرواية، غير أنّ المذكور منهم في غضون المعاجم[١]:

١- الشيخ والده المقدس الحسين بن عبد الصمد.

٢- الشيخ محمد بن محمد بن أبي اللطيف المقدسي الشافعي.

٣- الشيخ المولي عبد الله اليزدي المتوفى سنة ٩٨١ .

٤- الشيخ احمد الكجائي[٢] المعروف بپير أحمد.

تلامذته: للشيخ تلامذةٌ كبارٌ و شخصياتٌ مشهورةٌ، حيث يلاحظ بينهم أجلّة العلماء و الفضلاء منهم:

١- الشيخ حسين بن علي بن محمد الحرّ العاملي المتوفى١١٠٤ هـــ .

٢- الملا محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـــ .

٣- محمد تقي المجلسي المتوفى ١٠٧٠ هـــ .

مؤلّفاته: بالرغم من أسفاره الطويلة و المناصب التنفيذيّة و الأعمال العمرانية و المبـــاني الضخمة التذكارية الّتي شيّدها في كبريات المدن، ألّف و صنّف في العلوم المختلفة قريباً من مائة كتاب. و من بين مؤلّفاته:

١- العروة الوثقى في التفسير.

٢- الجامع العباسي في الفقه .

٣- رسالة فارسية في الاسطرلاب.

٤- رسالة عربية في الاسطرلاب.

٥- حاشية على تفسير البيضاوي.

٦- حاشية على خلاصة الأقوال.

٧- عين الحياة في التفسير.

٨- تشريح الافلاك .

٩- حل حروف القرآن.

١٠- رسالة في المواريث.

١١- حاشية على المطول .

١٢- أسرارالبلاغة.

١٣- الكشكول.

١٤- بحر الحساب.

١٥- لغز النحو.

١٦- خلاصة الحساب.

---

١ - الغدير، ١١/ ٢٥٠.

٢ - قرية من بلاد كيلان .

١٧- الفوائد الصمدية.   ١٨- ديوان شعره.

شعره: للشيخ البهائي شعر كثير بالعربيّة و الفارسيّة، من أشعاره الفارسيّة مثنوي نان و حلوا، شير وشكر، نان وپنير. و من أشعاره في مثنوي نان و حلوا [من الرمل]:

« في التأسُّف و الندامة على صرف العمر فيما لا ينفع في القيامة»

قد صرفتَ العمرَ في قيلٍ و قال ... يا نديمي قُمْ فقد ضاقَ المجال
واسقني تلك المدامَ السلسبيل ... إنّها تُهدي إلى خيرِ السبيل[1]
واخلعِ النعلينِ يا هذا النديم ... إنّها نارٌ أضاءت للكليم[2]
هاتِها صهباءَ من خمرِ الجنان ... دعْ كؤوساً و اسقنيها بالدِّنان[3]
علم رسمي سربسرقيل است وقال ... نه از و كيفي حاصل نه حال
طبع را افسردگي بخشد مدام ... مولوي باور ندارد اين كلام
وه چه خوش مي گفت درراه حجاز ... آنعرب شعري به آهنگ حجاز
كلُّ مَن لم يعشق الوجه الحسن ... قَرِّبِ الرحلَ إليه و الرسن
يعني آن كس را كه نبود عشق يار ... بهر او پالان و افساري بيار
گر كسي گويد كه از عمرت همين ... هفت روزي مانده و آن گردد يقين
تودرين يك هفته مشغول كدام ... علم خواهي گشت اي مرد تمام
فلسفه يا نحو يا طب يا نجوم ... هندسه يا رمل يا اعداد شوم
علم نبود غيرعلم عاشقي ... ما بقي تلبيس ابليس شقي
علم فقه وعلم تفسيروحديث ... هست از تلبيس ابليس خبيث
زان نگرددبرتوهرگزكشف راز ... گربود شاگردتوصد فخر راز[4]

و قوله[من الرمل]:

با دف ونى دوش آن مرد عرب ... وه چه خوش مي گفت از روي طرب
أيّها القوم الّذي في المدرسة ... كلُّ ما حصَّلتموه وسوسة
فكرُكم إن كان في غير الحبيب ... ما لكم في النشاءة الأخرى نصيب
فاغسِلوايا قومُ عن لوح الفؤاد ... كلُّ علمٍ ليسَ يُنجي في المعاد

١ - **اللغة:** المدام: الخمر. السلسبيل: الشراب السهل المرور في الحلق لعذوبته. و اسم عين في الجنة.
٢ - أشار إلى آية﴿ إنّي أنا ربُّك فاخلع نعليك إنّك بالواد المقدس طوى ﴾ ٢٠/١٢ .
٣ - **اللغة:** الصهباء: الخمر. الدنان: جمع الدن: وعاء ضخم للخمر و غيرها .
٤ - ديوان شيخ بهايي، مقدّمة من الأستاذ سعيد نفيسي،لاط، نشر چگامه،١٣٦١هـ ش،١٢٠.

و من أشهر أشعاره العربية قصيدة«الفوز و الأمان في مدح صاحب الزمان (عج)» في ثلاثة و ستين بيتاً، منها [من الطويل]:

خليفةُ ربِّ العالمينَ و ظلُّه ... على ساكني الغبراء من كلِّ ديار[١]
هو العروةُ الوثقى الّذي من بذيله ... تَمَسَّكَ لايخشى عظائمَ أوزار[٢]
علومُ الورى في جنب أبحر علمه ... كَغَرْفَة كفٍّ أو كغمسة منقار[٣]
فلو زارَ افلاطونُ أعتابَ قدسه ... و لم يعشه منها سواطع أنوار
رأى حكمة قدسية لا يَشوبها ... شوائبُ أنظار و أدناسُ أفكار[٤]
إمامُ الورى طوْدُ النهى منبعُ الهدى ... و صاحبُ سرِّ الله في هذه الدار[٥]
به العالَمُ السفلي يسمو و يعتلي ... على العالم العلوى من غير إنكار
و منه العقول العشر تبغي كمالها ... و ليس عليها في التعلم من عار
همامٌ لو السبع الطباقُ تطابقت ... على نقض ما يقضيه من حكمه الجار
لَنكس من أبراجها كلُّ شامخ ... و سكن من أفلاكها كلُّ دوار
أيا حجّة الله الّذي ليس جارياً ... بغير الّذي يرضاه سابق اقدار
أغث حوزة الاسلام و اعمر ربوعه ... فلم يبقَ منها غيرُ دارس آثار[٦]
و انقذ كتابَ الله من يد عصبة ... عصوا و تمادوا في عتوٍّ و إصرار
و أنعشْ قلوباً في انتظارك قرِّحت ... و اضجرها الأعداء أية إضجار
و خلّص عباد الله من كلّ غاشم ... و طهّر بلادَ الله من كلّ كفار
و عجّل فداك العالمون بأسرهم ... و بادرْ على اسم الله من غير إنظار[٧]

١ – اللغة: الغبراء : الأرض .
٢ – اللغة: العروة : ما يستمسك به و يعتصم . الّذيل : أسفل الثوب . الأوزار: جمع الوزر: الذنب .
٣ – اللغة: الغمسة : المرّة من غمس الشيء في الماء :غمره به .
٤ – اللغة: الأدناس: جمع الدنس: الوسخ.
٥ – اللغة: الورى: الخلق ، الطود : الجبل العظيم.
٦ – اللغة: غث : أمر من أغاثه بمعنى أعانه.
٧ – القصيدة موجودة في أعيان الشيعة ٢٤٥/٩و٢٤٦.

ترجمة الشارح

نسبه الشريف، ولادته و نشأته: هو السيّد علي خان صدر الدين المدنيّ الشيرازيّ المعروف بابن معصوم، من أولاد زيد بن الإمام السّجاد زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام[1].

وُلد رحمه الله ليلةَ السبت الخامس عشر من جمادي الأولى سنةَ ١٠٥٢ هـ في المدينة المنوّرة، و لذا لقّب بالمدنيّ، و نشأ و ترعرعَ فترةَ طفولته و صباه فيها و بجوار مكّة المكرمة. و قد سافرَ أبوه الفاضلُ الأديب السيّد نظام الدين أحمد إلى حيدر آباد في الهند بطلب من السلطان عبدالله قطب الدين شاه حيثُ زوّجه ابنته، و بقيَ السيّد ابن المعصوم في أحضان والدته[2].

و اشتغل بالعلم إلى أن هاجرَ إلى حيدر آباد سنةَ ١٠٦٨هـ ، و شرع بها في تأليف سلافة العصر سنة١٠٨١ هـ ، و أقام بالهند ثماني و أربعين سنةً. و كان في حضانة والده الطاهر إلى أن تُوفّي أبوه سنه١٠٨٦هـ ، فانتقل إلى برهان پور عند السلطان أورنك زيب، و جعله رئيساً على ألف و ثلاثمائة فارس، و أعطاه لقب خان[3].

إنّ السيّد المدنيّ في حيدر آباد اغترف العلم، خاصّة من روّاد مجلس أبيه الّذي كان منتدي يلتقي فيه العلماء و الأدباء، و خلال هذه الفترة ألّف كتاب «الحدائق النديّة» في شرح الصمديّة[4].

و في سنة ١١١٦هـ طلب من السلطان إعفاءه و السماح له مع عائلته بزيارة الحرمين الشريفين، فأذن له، فغادر الهند... و توجّهَ إلى مكّة المكرّمة، فأدّي مناسك الحجّ...ثُمّ قصدَ المدينة المنوّرة، فتشرّف بزيارة قبر النبيّ الأكرم(ص) و قبور أئمة البقيع (ع)، ثُمّ عرج على العراق فحظي بزيارة العتبات المقدّسة في النجف و كربلاء و الكاظمية و سامرّا[5].

و زار مشهد الرضا (ع) و ورد إصفهان في عهد السلطان حسين سنة ١١١٧هـ، وأقام بها سنتين، ثُمّ عاد إلى شيراز، و حطّ بها عصى السير زعيماً مدرّساً مفيداً[6].

---

١ - الغدير ، ١١/٣٤٧ .
٢ - السيّد عليخان المدني،رياض السالكين، المجلّد الأوّل، الطبعة الرابعة، قم، موسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥هـ ق ، ص٧.
٣ - الغدير ، ١١/٣٤٩.
٤ - رياض السالكين ،١/ ٨ .
٥ - المصدر السابق ، ص ١٠ و ١١ .
٦ - الغدير ، ١١/ ٣٤٩ .

وفاته: توفّي السيّد علي خان سنة ١١٢٠ هـ على أرجح الروايات في شيراز، و دفن بحرم السيّد أحمد بن الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) الملقّب بالشاه چراغ عند جدّه غياث الدين بن منصور صاحب المدرسة المنصوريّة[١].

أقوال العلماء فيه: قال العلّامة الشيخ عبد الحسين الأمينيّ صاحب الغدير: من أسرة كريمة طنّب[٢] سرادقها[٣] بالعلم و الشرف و السؤدد، و من شجرة طيّبة أصلها ثابت و فرعها في السماء، تؤتي أكلها كلّ حين، إعترقت[٤] شجونها[٥] في أقطار الدنيا من الحجاز إلى العراق إلى إيران، و هي مثمرة يانعة حتى اليوم[٦].

و شاعرُنا صدر الدين من ذخائر الدهر، و حسنات العالم كلّه، و عباقرة الدنيا، و العلم الهادي لكلّ فضيلة، يحقّ للأمّة جمعاء أن تتباهيَ بمثله، و يخصّ الشيعة الابتهاج بفضله الباهر، و سؤدده الطاهر، و شرفه المعلى، و مجده الأثيل[٧].

و قال صاحب خلاصة الأثر، العالم الفاضل المحبي في كتابه نفحة الريحانة: أقول فيه: إنّه أبرع من أظلّته الخضراء، و أقلّته الغبراء[٨]، و إذا أردت علاوة في الوصف قلت: هو الغاية القصوى و الآية الكبرى، طلع بدر سعده فنسخ الأهلّة، و أهل سحاب فضله، فأخجل السحب المنهلة[٩].

و قال العلّامة ميرزا محمد علي مدرّسي بعد عبارات الثناء و الإطراء: كلّ كتاب من تآليفاته الظريفة برهان قاطع و شاهد ساطع على علوّ درجاته العلمية، و حدّة ذهنه و دقته و فطانته[١٠].

مؤلفاته: ١- سلافة العصر: ترجم فيها لأدباء القرن الحادي عشر. فرغ منه سنة ١٠٨٢ هـ. ٢- سلوة الغريب وأسوة الأديب: وهي رحلته إلى حيدر آباد في الهند، سنة ١٠٦٦هـ. ٣- الدرجات الرفيعة في طبقات الإمامية من الشيعة. ٤- أنوار الربيع في

١ - المصدر السابق، ص ٣٤٩. و السيّد علي خان الشيرازيّ، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ، ص ١٥.
٢ - طنّب : جعل له أطنابا و شدّه بها .
٣ - السرادق : كل ما أحاط بشيء من حائط أو مِضرَب .
٤ - اعترقت : امتدت في الارض .
٥ - الشجون : ج الشَجَن و هو الغصن المشتبك.
٦ - الغدير ، ٣٤٧/١١ .
٧ - المصدر السابق ص٣٤٧.
٨ - الخضراء: السماء. الغبراء: الأرض.
٩- محسن الامين ، أعيان الشيعة ، ٨ / ١٥٢.
١٠ - محمد علي مدرسي ، ٩٢/٢ .

أنواع البديع: فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٣ هـ . و هو شرح لبديعيته ١٤٧ بيتاً، نظمها في اثنتي عشر ليلة. ٥- الكلم الطيّب و الغيث الصيّب في الأدعية المأثورة عن النبي(ص) و أهل البيت(ع) .٦- رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين. ٧- الحدائق النديّة في شرح الصمديّة: فرغ من تأليفه سنة ١٠٧٩ هـ. قال عنه السيّد محسن الأمين: و هو شرح لم يعمل مثله في علم النحو، نقل فيه أقوال جميع النحاة من كتب كثيرة[1]. ٨- شرحان أيضاً على الصمدية : المتوسط و الصغير. ٩- موضح الرشاد في شرح الإرشاد: كتاب في النحو. ١٠- رسالة في أغلاط الفيروز آبادي في القاموس. ١١- الزهرة في النحو. ١٢- نغمة الأغان في عشرة الإخوان. ١٣- الطراز في اللغة. ١٤- ديوان شعره.

شعره : قد جاء في مقدّمة كتاب «الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة» أن للسيّد على خان ديوان شعر، و هو مخطوط توجد منه في بعض خزائن الكتب في النجف الأشرف و غيرها، و بعضها بخطّه الشريف، و هو حافل بغرر الشعر بأنواعه العديدة، منه قصيدةٌ في مدح الإمام أمير المؤمنين(ع)[2] [من الوافر]:

أمير المؤمنين فدتك نفسي ... لنا من شأنك العجب العجاب
تولّاك الأولى سعدوا ففازوا ... و ناواك الّذين شقوا فخابوا
و لو علمَ الورى ما أنت أضحوا ... لوجهك ساجدين و لم يحابوا
فلو لا أنت لم يُخلق سماء ... و لولا أنت لم يُخلق تراب
و فيك و في ولائك يوم حشر ... يُعاقب مَن يعاقب أو يثاب

و من غرر شعره أيضاً قوله يمدح به الإمام أمير المؤمنين(ع)، لمّا ورد إلى النجف الأشرف مع جمع من حجّاج بيت الله الحرام[من السريع] :

يا صاح هذا المشهد الأقدسُ ... قرّت به الأعينُ و الأنفسُ
و النجفُ الأشرفُ بانت لنا ... أعلامُه و المعهد الأنفسُ
حضرةُ قدس لم ينل فضلها ... لا المسجد الأقصى و لا المقدسُ
تودُّ لو كانت حصى أرضها ... شُهب الدجى و الكنّس الخنّسُ[3]

١ - أعيان الشيعة ، ١٥٢/٨ .
٢ - السيّد علي خان ، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة ، ص ٨.
٣ - اللغة: الشهب:جمع الشهاب، الدجى: سواد الليل وظلمته، الكنّس:الكواكب السيارة، أو هي النجوم كلّها، الخنس: الكواكب السيارة دون الثابتة.

أقسمُ بالله و آياته إليةً تنجي و لا تغمسُ[1]
أنّ علي بن أبي طالب منارُ دين الله لا يطمسُ
لولاه لم تخلقْ سماء و لا أرضٌ و لا نعمى و لا أبؤسُ
و لا عفا الرحمنُ عن آدم و لا نجا من حوته يونسُ
هذا أميرُ المؤمنين الذي شرائعُ الله به تحرسُ
و حجةُ الله التي نورُها كالصبح لايخفى و لايبلسُ[2]
صلّى عليك الله من سيّد مولاه في الدارين لا يوكسُ[3]

١ - اللغة: الإلية: اليمين.
٢ - اللغة: لايبلسُ: لا ينقطع.
٣ - اللغة: لايوكس: لايخسر، و القصيدة في الغدير، ١١/ ٣٥٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمدُ للّه الصَّمد بما له من المحامد الأبديَّة، و الشُّكرُ له على آمال توجَّهت نحوه، فصرفها بالفوائد الصمَديَّة، أحمدُه حمدَ مَن نزَهَ شأنه العلى عن الأشباه و النَّظائر، ففازَ بتسهيل الفوائد وَتكميلِ المقاصدِ في جميع الموارِدِ و المصادر. و أشكرُهُ شُكْرَ مَن أيقنَ بأنه العالمُ بما في الصُّدور و الضَّمائر، فحاز بذلك مِن الألطاف الكافية الشافية ما أشرقَ به الباطنُ و الظاهرُ، و أشهدُ أن لا إله إلا اللّه وحدَه، لا شريكَ له، المتقدِّسُ بذاته، تمَّتْ كلماته صدقاً و عدلاً، لا مبدِّلَ لكلماته، سبحانه و الفاعلُ لما يشاءُ، لامضادَّ له في فعله، عمَّ الأنامَ كرماً وجوداً، فكلَّت جملُ الكلام عن أن تقومَ بوصف مفرد فضله، تنزّهَت ذاته العلية عن سمات الحدوث في أوان،فحلّتْ أن يحوطَ بها ظرفُ زمان أو ظرف مكان.

و أشهدُ أنَّ سيدَنا محمَّداً عبدُه و رسولُه، المبعوثُ من خلاصة العَرب، الممدودُ بعُباب[١] الكَرم، المقصورُ عليه لبابُ[٢] الظَّفر بنُجح الأرب[٣]، المنعوتُ بأحسن الأسماء و أشرف الألقاب، الموصوفُ فى كتاب لايأتيه الباطلُ من بين يديه، ولا من خلفه بفصل الخطاب، و أصَلّي و أسَلّم عليه و علَى آله الّذين بضوء أنوارهم بهاءُ الدين، و انتصب برفعهم و خفض أعدائهم أعلامُ الحقّ و اليقين، الهادين بأمرهم و نهيهم إلى أوضح المسالك، المالكين أزمَّةَ الفضل، فما منهم إلا مالكٌ لها و ابن مالك، منبع الفتوَّة و الهداية، و بيت النبوَّة و الولاية[٤] على أصحابه الأكرمين أرباب النخوة[٥] المقتفين آثاره الناجين نحوه صلوةً و سلاماً، أرجو بهما السَّعادةَ الوافرة، و أنال بهما جميلَ الذكر في الدنيا و جزيلَ الأجر في الآخرة[٦].

١ – العباب: أوّل الشئ و عباب الكرم أصله.
٢ – و اللباب: خالص كل شئ.
٣ – الأرب: الحاجة.
٤ – عبارة " الى أوضح المسالك......... الولاية " سقطت في « س » .
٥ – في بقية النسخ: التواضع و النخوة. والنخوة : الحماسة و المروءة و العظمة و التكبّر.
٦ – لقد بدأ الشارح مقدّمته ببراعة الاستهلال، و أشار إلى بعض الكتب النحويّة و الصرفيّة« الأشباه والنظائر» للسيوطي و«تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد» لابن مالك و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام و«الكافية في النحو و الشافية في الصرف »لابن حاجب، و إلى بعض المباحث النحويّة مثل الضمائر و الفاعل و الفعل و الجمل و الوصف و ظرف الزمان و ظرف المكان و النصب و الخفض و الرفع، وإلى عدد من العلماء النحويّينَ مثل بهاء الدين (الشيخ البهائي) و ابن مالك.

التعريف بالمؤلّف و الكتاب: أمّا بعدُ، فيقول الفقيرُ إلى ربّه الغنيِّ المغنيِّ، علـيٌّ صـدرُ الدين المدنيُّ بن أحمد نظام الدين الحسينيُّ الحسنيُّ، أنالَهما اللهُ بكرمه من فضله السنيّ[١] غيرُ خائف: إنّ علم العربية من أهمّ ما تصرف إليه الهمَمُ العَلية، إذ هو المرقاةُ[٢] إلى فهم كتاب الله العظيم، و الوسيلةُ إلى معرفة حديث نبيه الكريم[ص]، و هما الذريعـةُ إلـى السعادة الأبديّة، و التخلّصِ من الشقاوة السرمدية، و لاجرمَ أنّهُ لايحصى ما فيه للسلف و الخلف من مصنّفٍ و مؤلّف.

و إنّ من أحسن ما صُنّفَ فيه المختصرَ المُسمّى بالفوائد الصمدية، صنّفَه شـيخُنا الإمامُ العَلامةُ و الهُمامُ[٣] القدوةُ الفهّامة، سيدُ العلماء المحقّقين، سندُ العظماء المـدقّقين، نادرةُ دهره و زمانه، باقعةُ[٤] عصره و أوانه[٥]، ملاذُ[٦] المجتهدينَ و شرفهم، بحرُ أُولي اليقين و مغترفهم، شيخُنا بهاءُ الدين محمد العامليُّ، سَقَي اللهُ ثراه، و جعـلَ بحبوبـةَ الفـردوسِ مثواه[٧]. فإنّه كتابٌ منفردٌ في بابه، قد انطوى من هذا العلم على لبِّ لبابه، اشتمل علـى مفرداته و جمله و قواعده و ضوابطه، و مثلُه ما دخلَ إليه أحدٌ من باب الاشتغال رائد، إلا و كان عليه بفرائد الفوائد عائد، لكنّه ربّما احتاج في بعض المباحث إلـى توضـيح العبارة، و تصريح ما أومي إليه ببديع الإشارة، و لم يقع له مع ذلك شرحٌ يبذلُ مصونه، و يبرز من خباياه[٨] مكنونه.

فاستخرتُ اللهَ تعالى، و شرحتُه شرحاً يكشفُ رموزَه، و يظهرُ مـن مطاويـه[٩] كنوزه، و يرفع حجابه، و يعقلُ شوارده[١٠]، و يذلّلُ صعابَه، مع فوائدَ ألحقتُها و فرائـدَ في سلكِ الإفادة نظمتُها، فجاءَ بحمد الله سبحانَه وافياً بالمراد، منهلاً[١١] صافياً للـرُوّاد و الوُرّاد و منطوياً على دُرَرِ الفوائد، محتوياً على غُررِ الفرائد، و سَمّيتُه بالحدائق الندية في شرح الفواعد الصمدية، و مزجتُ عبارتي بعبارته، و قرنتُ صـريح كلامـي بخفـيِّ إشارته، فاعتدل بتوفيق الله[تعالى] مزاجُهما، و استبان بنور التّأييد منهاجُهما، و عُمدَتي

١ – السنيّ: الرفيع.
٢ – المرقاة: وسيلة الرّقيّ أو آلته.
٣ – الهمام: السيّد الشجاع السخيُّ من الرجال.
٤ – الباقعة: الداهية، الحذر، ذوحيلة و بصيرة بالأمور.
٥ – الأوان: الحين.
٦ – الملاذ: الملجأ و الحصن.
٧ – المثوى: المنزل
٨ – الخبايا: جمع الخبيئة و هو ما عُمّي من شيءٍ ثم سُئلَ عنه.
٩ – المطاوي: جمع المطوي، داخل الشيء.
١٠ – الشوارد: جمع الشارد أي الغريب و النادر.
١١ – المنهل: المورد، أي الموضع الذي فيه المشرب.

في النقل فيه على الكتب المُعتبرة، كما يصدِّق إن شاء الله تعالى خبرَه خبرُه، و الله الهادى إلى الصَّواب، و إليه سبحانه المرجعُ و المآب.

و لْنُقَدِّمْ أمام المقصد كلاماً مختصراً يتعلّقُ بترجمة المُصنِّف(ره) فنقول: هو الإمامُ الفاضل المحقّق النحرير[١] المحدِّث الفقيه المجتهدُ النحويُّ الكبيرُ، مالك أزمّة الفضائل و العلوم، محرزُ قصبات السَّبق[٢] في حلبتي[٣] المنطوق و المفهوم، شيخ العلم و حامل لوائه، بدر الفضل و كوكب سمائه، أبو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشَّيخ عزُّ الدين حسين بن الشّيخ عبد الصَّمد بن الشيخ الإمام شمس الدين محمّد بن على بن حسين بن محمد بن صالح الجبعيُّ العامليُّ الحارثيُّ الهمدانيُّ. مَولدُه عند غروب الشمس يومَ الأربعاء سابع عشر ذى الحجّة الحرام سنة ثلاث و خمسين و تسعمائة، كذا نقلتُه من خطّ والده.

كان ذا فضلٍ زاهرٍ و أدب باهرٍ، ملكٌ للعلوم فَيّاداً[٤]. و أعملَ فيها رواسم[٥] و جيادا[٦]، خبّ[٧] في المعاني، و وضع و رَفَع ما شاءَ، و وضع فأصبح، و هو المختلف إليه، و المتّفق عليه، حجّته قاطعةٌ، و محجتُه ساطعة، به يهتدي السارون، و منه يحتدي المتارون[٨]، لم يكن في زمانه مَن يجاريه، و لا يباريه، بل لايقاربُه و لايدانيه، إليه ترجعُ الأقوالُ إذا تصعَّبت، و عليه تجتمع الآراء إذا تَشَعَّبت، فللّه هو من إمام ألبَستُ كتابى بذكره تاجاً، و أوضحتُ له من سبيل اليمن منهاجاً، فأصبح بإكليل[٩] إليها مكلّلاً، و بسماء الفخار مظلّلاً، و ناهيک ببهاءالدّين من بهاء، منه مبدأ الفضل، و إليه المنتهى.

و كانَ قد سلک في أوائل عمره نهجَ السِّياحة، و اتّخذ الفقرَ درعَه و سلاحَه، فطوى الأرضَ، و ذرع منها الطولَ و العرضَ، فكان مدّةُ سياحته ثلاثينَ سنةً، لايلذُّ بنوم، و لاتطيب له سِنَةٌ إلى أن أقام ببلاد العجم، تابعاً لسلطانها راقياً من المكانة أرفع مكانها، فغالت[١٠] تلکَ الدولة في قيمته، و غالبت في نشر لطيمته[١١]، فرسا[١٢] بها رسوَ ثبير[١٣]، و

١ - النحرير: العالم الحاذق في عمله (ج) النحارير.
٢ - أحرز قصب السبق: أصله أنهم كانوا ينصبون في حلبة السباق قصبةً فَمَن سبق اقتلعها، وأخذها ليُعلم أنّه السابق.
٣ - الحلبة: ميدان السباق.
٤ - الفيّاد: المتبختر.
٥ - الرواسم: جمع الراسمة بمعنى المسرعات في سيرهنّ، مأخوذ من الرسيم، و هو ضرب من سير الإبل السريع.
٦ - الجياد: جمع الجواد: النجيب من الخيل.
٧ - خَبَّ في الأمر: أسْرَعَ فيه.
٨ - منه يحتدي المتارون: تبعه الّذين يجمعون الطعام لأهلهم أو لأنفسهم.
٩ - الإكليل: التاج.
١٠ - غال في قيمته: بالغ فيها.
١١ - اللطيمة: وعاء المسك.
١٢ - رسا: ثبت.
١٣ - الثبير: جبل بمكّة.

ازدحم عليه الصغير و الكبير، فأينعت[١] رياض أصبهان بغوادى[٢] فضله و روائحه، و طابت بلادُ فارسٍ بغوالى[٣] أدبه و روائحه، و هناک ظهرت فضائلُه، وتحقّقت لراجيه مخائلهُ[٤]، فاضَ بدراً، و فاض بحراً، و صنَّف التصانيفَ الظاهرةَ، و ألّف التآليفَ الباهرةَ، فأحيا بها من الفضل عافياً، و أبدى بها من العلم خافياً، و لم يزل مع ذلک مشوشَ البال، كثيرَ الهمِّ و البلبال[٥]،آنفاً[٦] من الانحياش[٧] إلى السلطان، مؤثراً للغربة على الاستيطان، يؤمِّل العود إلى السياحة، و يرجو الإقلاعَ عن تلک الساحة، رغبةً عن دار الفناء في دار البقاء، فلم يقدر له حتى حواه رمسُه[٨]، و طواه عن غده أمسُه، فعطِّلت له المدارسُ، و أصبحت ربوعُ[٩] الفضل، و هي دوراسُ[١٠]، فـ ﴿إنّا لله و إنّا إليه راجعون﴾ [البقرة /١٥٦].

و حَكى لي بعض أجلاء الأصحاب أنّ الشيخَ(ره) قصد زيارةَ المقابرِ قبلَ وفاته بأيام قلائلَ في جمع من أصحابه، فما استقرَّ بهم الجلوس حتّى قالَ لهم الشيخُ: أسَمعتم ما سَمعتُه؟ قالوا ما سمعنا شيئاً، و سألوه عمَّا سَمعَه؟ فلم يجبهم، و رجع إلى داره، فأغلق بابَه، فلم يلبث أن أهاب به[١١] داعي الرَّدى، فأجابه، و انتقل من دار الفناء إلى دار البقاء، و من محلِّ المحنة إلى محلِّ اللقاء، و لم يخبر أحداً بما سَمعَه.

و كانت وفاته ثاني عشر شوال سنة إحدى و ثلاثين و ألف بأصبهان، و نقلَ قبلَ دفنه إلي طوس، فدفنَ بها في داره قريباً من الحضرة الرضوية، على صاحبها أفضلُ الصلاة و السلام وَ التَّحية، و الجُبَعيُّ بضمِّ الجيم و فتح الباء الموحدة فعين مهملة مكسورة نسبة إلى جبع، و هي قريةٌ من قرى جبلِ عاملة، و العامليُّ بفتح العين المهملة، و بعدَها ألفٌ و ميمٌ مكسورةٌ، نسبة إلى جبل عاملة، قطرٌ[١٢] بأرض الشام إلى جهة الجنوب من أعمال مدينة صفد[١٣] باعتبارِ إقامته بها مدَّةً، و إلا فمولدُه بعلبَکُ[١٤] على ما سُمعَ منه، و عاملة

---

١ – أَيْنَعَ: طاب و حان قطافه.
٢ – الغوادي : جمع الغادية: السحابة تنشأ و تمطر غدوة، و تقابلها الروائح جمع الرائحة.
٣ – الغوالي: جمع الغالية:أخلاط من الطيب كالمسك و العنبر.
٤ – المخائل:جمع مخيلة و هي السحابة التي تخالها ماطرة لرعدها و برقها.
٥ – البَلْبال : شدّة الهمّ والوسواس ج بلابل وبلابيل .
٦ – آنفا: من أنفَ ــــ بمعني استنكف و استكبر .
٧ – الانحياش: الاجتماع.
٨ – الرمس: القبر.
٩ – الربوع: جمع الربع بمعني الدار.
١٠ – دوارس: جمع الدارس بمعني العافي و الذاهب أثره.
١١ – أهاب به: دعاه للعمل أو لتركه.
١٢ – القطر: الناحية(ج)أقطار.
١٣ – صفد: مدينة في فلسطين بالجليل الأعلى شرقيَّ عكّا .
١٤ – مدينة لبنانية و موقع أثرى من آثارها هيكل باخس و الأعمدة الستة .

أحد أولاد سبأ أقامَ بهذا القطر برهةً، فنسبَ إليه، و الحارثيُّ نسبةٌ إلى أبي زهير الحارث بن عبد الله الأعورِ الهمدانيِّ، لكون نسب المُصنِّف ينتهي إليه، كـان مـن أصـحاب أميرالمؤمنين علي (ع).

قالَ ابن أبي داود[1] كان من أفقه الناس و أفرضهم، تعلَّمَ الفرائض مـن علـي(ع)، مات سنةَ خمس و ستين من الهجرة، و الهمدانيُّ نسبةٌ إلى همدانَ، بسكون الميم، قبيلةٌ من اليمنِ، و من تصانيفه: التفسيرُ المُسمَّى بالعروة الوثقى، و التفسيرُ المسمَّى بعين الحيـاة و الحبل المتين و مشرق الشمسين و شرح الاربعين و الجامع العباسي الفارسي و مفتـاح الفلاح و الزبدة في الأصول و الرسالة الهلالية و الأثنى عشريات الخمس، و أحـودهُنَّ الصلاتية، ثُمَّ الصَّومية و خلاصة الحساب و المخلاة و الكشكول و تشريح الأفـلاك و الرسالة الأسطرلابية و حواشي الكشّاف و حاشيته على البيضاويِّ و حاشـيته علـى خلاصة الرجال و دراية الحديث و الفوائد الصَّمدية في علم العربية و التهذيب في النحو و حاشية الفقيه، و له غير ذلك من الرسائل المختصرة، و الفوائـد المحـرَّرة(ره) و الله سبحانَه أعلمُ، و هذا أوان الشروع في المقصود و اطلاع الشرح في أفق الوجود و سمـاء السعود[2]. إن شاء الله تعالى.

ص: بسم الله الرحمن الرحيم

أحْسَنُ كلمة يُبتدأ بها الكلام، و خيْرُ خَبَرٍ يُختتمُ به المرام، حمدك اللّهُـمَّ علـى جَزيلِ الإنعام و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد الأنام محمَّد و آله البَرَرة الكرام ، سـيَّما ابن عمِّه علي عليه السلام، الَّذي نَصَبَه عَلَماً للاسلام، و رفعَه لكسر الأصنام ، جازمِ أعناق النَّواصبِ اللِّئام، و واضع علم النحو لحفظ الكلام.

الكلام على اسم الجلالة وكلمة التوحيد و الرحمن الرحيم: ش: قال شيخُنا و مولانا المُصنِّف: - رَوَّح الله تعالى روحه و نوَّر ضريحه- «بسم» البـاء إمّـا للإسـتعانة أو المصاحبة، و قد ترجَّحَ الأولى بإشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة إلى وقوعه على الوجه الأكمل الأتمِّ، حتَّى كأنَّه لايتأتّى و لايوجدُ بدون التبرُّك بذكره و المصاحبة عريَّة عن ذلك الإشعار، و أمَّا متعلَّقُ الباء فمُقدَّرٌ خاصٌ أو عـامٌّ، فعـلٌ أو

---

١ - أحمد بن داود بن حرير بن مالك الأيادي ، أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، و رأس فتنة القول بخلق القرآن. خير الدين الزركلي ، الأعلام ،ج١ ،الطبعة الثالثة ،١٩٦٩م، ص١٢٠.

٢ - هذه الفقرة سقطت في«س».

اسمٌ، مؤخَّرٌ أو مقدَّمٌ، و أولى هذه الثمانية أوّلها، أعني الخاصَّ الفعليَّ المؤخَّرَ، إذ العامُّ كمطلق الابتداء، يوهمُ بظاهره قصرَ الاستعانة على ابتداء الفعل، فيفوتُ شمولُها لجملته، و الخاصُّ الاسميُّ كقرائتي مثلاً يوجبُ زيادة تقدير بإضمار خبره، إذ تعلُّقُ الظرف به يمنعُ جعلَه خبراً عنه، و المقدّمُ كـ اقرَأ بسم الله يفوتُ معه قصرُ الاستعانة على اسمه جلّ وعلا.

قال المُصنّف(ره) في المفتاح: و كُسرَت الباءُ لاختصاصها بلزوم الجرِّ و الحرفية[1]، و الاسمُ لغةً علامةُ الشيء، و فيه عشرُ لغات، و سيأتي معناه اصطلاحاً، و هو عند البصريِّين من الأسماء العشرة الّتي حُذفت أعجازُها، و أُسكِنَت أوائلها، و أدخَل عليها مبتدأ بها همزة الوصل، لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بمتحرِّك، و يقفوا على ساكن، و اشتقاقه من السُّمُوّ، و هو الارتفاع، و من السِّمة عند الكوفيِّين، و هي العلامة، و أصله وسمٌ، حُذفت الواوُ، و عُوِّضت عنها همزة الوصل ليقلَّ إعلاله[2].

قال الزجاج[3]: هذا غلطٌ، لأنّا لانعرف شيئاً دخلت عليه ألف الوصل فيما حذفت فاءُ فعله نحو: عدَة و زنة، فلو كان من الوسم، كان تصغيرُه وُسَيماً، كما أنّ تصغيرَ عدة وعيدٌ. و حذفت الألفُ لكثرة الاستعمال و طُوِّلَت الباءُ عوضاً عنها، و لاتحذفُ في غير ذلك كـ باسم ربِّك، أو لـ اسم الله.

قال ابنُ درستويه[4]: لا يُقاسُ خطُّ المصحَف و العروض، الله أصلُه إلـهٌ، حُذفت الهمزةُ، و عُوِّضَ منها حرفُ التعريف، ثُمَّ جُعِلَ علماً للذات المقدَّسة الجامعة لـصفات

---

١ - قال الزمخشريّ: فإن قلت: من حقِّ حروف المعاني الّتي جاءت على حرف واحد أن تُبنى على الفتحة الّتي هي أخت السكون، نحو كاف التشبيه و لام الابتداء و واو العطف و فائه و غير ذلك، فما بال لام الإضافة وبائها بُنيتا على الكسر؟ قلت: أمّا اللام فللفصل بينها و بين لام الابتداء، و أمّا الباء فلكونها لازمة للحرفيّة والجرّ. أبوالقاسم جار الله الزمخشريّ، الكشّاف، بيروت، دارالكتاب العربي،لاط، ۱٤۰۷هـ ق،۱/٤.

۲ - قال الشارح: الاسمُ لغة علامة الشيء. و إن كان كذا فهو قبل مذهب الكوفيّين الذين يذهبون إلى أنّ الاسم مشتقٌ من الوَسْم و هو العلامة. و لكن هذا و إن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنّه فاسد من جهة اللفظ، و هذه الصناعة لفظيّة، فلابدّ فيها من مراعاة اللفظ، و وجه فساده من جهة اللفظ: أوّلا: إن الهمزة في أوّله همزة التعويض، و همزة التعويض إنّما تقع تعويضا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، فهو مشتقٌ من السُّمُو لا من الوَسْم، ثانيا: تصغيره«سُمَيّ»و لو كان مشتقا من الوَسْم لكان تصغيره«وُسَيْم» كما يجب أن تقول في تصغير عدة وُعَيدة، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.ثالثا: جمع تكسيره «أسماء»و لو كان مشتقا من الوَسْم لوجبَ أن تقول: أواسم، و أواسيم.راجع: الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج۱، بيروت، المكتبة العصريّة، لاط، ۱٤۱۹هـ ، ص ٦ إلى ۱٦.

۳ - إبراهيم بن السري أبوإسحاق الزجاج، عالم بالنحو و اللغة، من أهل بغداد، تعلّم على المبرِّد، له: معاني القرآن، فعلت و أفعلت، شرح أبيات سيبويه و... جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة ،ج۱، المكتبة العصرية بيروت، دون التاريخ ،ص٤۲۳.

٤ - أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسيّ الفسويّ، محدث و أديب و لغويّ ونحويّ ، ولد في فسا بأقليم فارس (۲٥۸/۳٤۷هـ). ابن الخراساني و ابن الكثير، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى،ج۳، مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، طهران ۱۳۷۷ش ،ص ۷۸.

الكمال، و زعم بعضُهم أنّه اسمُ جنسٍ موضوعٌ لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحقِّ للعبودية، و كلٌ منهما كلّيٌ انحصرَ في فرد.

قال العلامةُ التفتازاني[1] في شرح التلخيص: لو كان الأمرُ على ما زُعِمَ، لَما أفادَ قولُنا ـــ لا إلهَ إلا الله ـــ التوحيدَ، لأنّ المفهومَ من حيثُ هو محتملٌ للكثرة، و لا نزاعَ في أنّ هذه الجملةَ كلمةُ توحيد، و أيضاً فالمرادُ بالإله في هذه الكلمة أمّا المعبودُ بحقٍّ، فيلزمُ استثناءُ الشيء من نفسه أو مُطلق المعبود، فيلزمُ الكذبُ لكثرة المعبودات الباطلة، فيجبُ أن يكونَ الإلهُ بمعنى المعبود بحقٍّ، و الله علماً للفرد الموجود منه، و المعنى لامستحقَّ للعبوديَّة في الوجود أو لاموجودَ واجبٌ إلا الفردَ الّذى هو خالقُ العالم، انتهى.

لكن قالَ عصامُ الدين[2] في شرحه على التلخيص: ـــ و فيه بحثٌ ـــ لأنّ الله إذا كان علماً للفرد الموجود منه، لم يكن حاصلاً في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته و المتّصف به محتمل لمتعدِّد كالإله بحقٍّ، فلايحصل باستثنائه اثباتُ ما هو المطلوبُ بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد، و أيضاً لما انحصر الإله بحقٍّ فيه، كانَ استثناؤُه إخراجَ جميعِ ما تحتَ المستثنى منه، فمناطُ التوحيد على نفي وجود ما يتوهَّمُ معبوداً بالحقِّ، و إثبات ما هو المستحقُّ للعبوديَّة في الواقع أو الواجب لذاته، و هو يكفي لانحصاره في ذات واحدة، فالمعنى لا إله يجوِّزُ العقل كونه معبوداً بالحقِّ إلا الواجب لذاته في الواقع، و لايتفاوتُ في ذلك كونَ الله بمعنى الواجب لذاته، أو بمعنى شخصٍ معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته، نعم كونَه بمعنى الشخص أنسبُ بمقام التوحيد كما لا يخفى، انتهى، و هو حَسَنٌ.

«الرَّحمن الرحيم» صفتانِ مشبَّهتانِ من رحم بالكسر، بعدَ نقله إلى رحُم بالضمِّ، أو بعد تنزيل المتعدِّي منزلةَ اللازم، كما في قولهم فلانٌ يُعطي، لأنّ الصفةَ المشبهةَ لاتُصاغ من متعدٍّ. و الرحمةُ رقةٌ و انعطافٌ، تقتضي التفضُّلَ، و أسماؤُه تعالى إنّما تطلق باعتبار الغايات دونَ المبادى، فالمرادُ هنا التفضُّلُ أو إرادتُه، و الرَّحمن أبلغ من الرَّحيم جرياً على القاعدة المشهورة من أنّ زيادةَ المَبنى تدلُّ على زيادة المعنى، و ذلك أنّ الأوَّل يدلُّ على جلائلِ النعم، و الثاني على دقائقها، و هما مجروران على الوصفيَّة من بابِ تعدُّد

---

١ - مسعود بن عمر سعد الدين التفتازانيّ، عالم بالنحو و التصريف و المعاني و البيان، له: تهذيب المنطق، المطول في البلاغة، شرح التلخيص. مات سنة ٧٩١ق. بغية الوعاة٢/٢٨٥.

٢ - العلامة الفاضل المحقق عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفرايني المتوفي سنة٩٤٥هـ ، و هو من الذين شرح تلخيص المفتاح في المعاني و البيان للشيخ جلال الدين القزويني، و شرحه ممزوج عظيم يقال له الأطول. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، المجلد الأوّل، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لاط،لات، ص ٤٧٧.

الأوصاف على المشهور، و يجوزُ على ذلک من حيث الصناعة قطعُهمـا مرفـوعين و منصوبين و بالتفريق[١].

قال ابن جنيّ[٢] في الخصائص: و ما أحسنه ها هنا، ذلک أنّ الله تعالى إذا وُصِـفَ، فليس الغرضُ من ذلک تعريفَه بما يتبعُه من صفته، لأنّ هذا الاسمَ لايتعرَّضُ شکٌّ فيـه، فيحتاجُ إلى وصف لتلخيصه، لأنّه الاسمُ الذى لايشارکُ فيه على وجه، و بقيَّة أسمائـه جلّ و علاکالأوصاف التابعة للاسم، و إذا لم يعترَّضْ شکٌّ فيه، لم تجئ صفته لتلخيصه، بل للثناء على الله تعالى، و إذا کان ثناءً، فالعدولُ عن إعراب الأوّل أولى به، و ذلک أنّ اتباعَه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص و التخصيص، فإذا هو عُـدِلَ عـن إعرابه عُلِمَ أنّه للمدح أو للذمّ فی غير هذا عن الله تعالى، فلم يبق هنا إلا المدحُ، فلذلک قويٌّ عندنا اختلافُ الإعراب بتلک الأوجه التى ذکرناها، انتهى.

و ذهب الأعلم[٣] و ابنُ مالک[٤] و ابن هشام[٥] إلى أنّهما مجروران، أمّا الرحمنُ فعلـى البدلية من لفظ الجلالة و لايجوز کونُه وصفاً، لأنّه صار علماً بالغلبـة، وأمـا الـرحيم فلکونُه وصفاً للرحمن، فلايجوزُ کونُه وصفاً للجلالة، لأنّ البدل لايتقدَّم على الوصف.

قالَ[ابن هشام] في المغني: فالسؤالُ الذي سألَه الزمخشري و غيره، لِمَ قُدِّمَ الرحمنُ مع أنّ عادتَهم تقديمُ غيرِ الأبلغ کقولهم: عالِمٌ نحرير و جوادٌ فيّاضٌ، غير متّجه و ممّا يوضـح أنّ الرحمنَ غيرُ صفة مجيئُهُ کثيراً غيرَتابع، نحو، ﴿الرحمنُ علّمَ القرانَ﴾[الرحمن/١]، ﴿قـل ادعُوا الله أو ادعُوا الرحمنَ﴾ [الإسراء/١١٠]، ﴿ وإذا قيلَ لهم اسجُدوا للرحمنِ قالوا و ما الرحمنُ﴾[الفرقان/٦٠]، انتهى.

و ابتدأ المُصنِّف، رحمه الله، کتابَه بالبسملة، اقتداءً بالکتاب العزيـز، و مـا عليـه الإجماع، و لأنّه أمرٌ ذو بالٍ، فينبغى افتتاحه بها لما ورد به الخبرُ« کلُّ أمرِ ذى بالٍ لم يُبدأ

---

١ – يعني بما أنّ المنعوت«الله» متّضحاً بدون الصفتين«الرحمن والرحيم» جاز فيهما الاتباعُ و القطع، وإذا قُطع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمارِ مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل. و بالتفريق يعني برفع الأولى و نـصبَ الثانية و بالعکس.

٢ – ابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جنيّ،(٩٤٢-١٠٠٢) يونانيّ الأصل، ولد في الموصل قبل ٣٣٠ هـ ، من آثاره: الخصائص و سر صناعة الإعراب. فؤاد إفرام البستاني، دائرة المعارف،ج٢، بيروت، لاط،١٩٦٤م، ص٤١٥.

٣ – يوسف بن سليمان النحويّ الشنتمريّ المعروف بالأعلم، کان عالما بالعربيّة و اللغة و معـاني الأشـعار، اشتهر بشروحه منها: شرح المعلقات و شواهد سيبويه، بغية الوعاةج٢ ص٣٥٦.

٤ – أبو عبدالله جمال الدين، من الأئمة المشهورين في علم النحو، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ ، من آثـاره «الألفية في النحو» توفي سنة٦٧٢ هـ بدمشق . فؤاد إفرام البستاني، دائرة المعارف، ج٤ص١٧.

٥ – عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين النحويّ الفاضل و العلامة المشهور، صـنف: مغني اللبيب عن کتب الأعاريب، شذور الذهب في معرفة کلام العرب و... ، بغية الوعاة٢/ ٦٨.

فيه ببسم الله فهو أبترُ»[١]، ثُمَّ أتبعها بالحمد لما رُوِيَ أيضاً، كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه بالحمد، و في رواية، بحمد الله فهو أقطعُ، و التوفيقُ بينهما بحمل الأوّل في الأوّل على الحقيقيِّ، و في الثاني على الإضافي أو العرفي، أو كليهما على العُرفي.

« أحسنُ » اسمُ تفضيلٍ من حَسُنَ، ككرم و نصر. «كَلِمة» بفتح الكاف و كسرِ اللام أفصحُ من فتحها، و كسرُها مع سكون اللام الأولى، لغةُ الحجازيّين، و بها جاء التنزيلُ، و الأخريان لغتا تميم[٢]، ومثلُها في جواز اللغات الثلاث، كلُّ ما[٣] كانَ على نحو: كتف و علم، فإنْ كانَ الوسطُ حرفَ حلقٍ، جازَ فيه لغةٌ رابعةٌ، و هي اتباعُ الأوّل للثاني في الكسر، نحو فَخذ وشهد، و المرادُ بالكلمة هاهنا، الكلمةُ التي تُطلَقُ على الجمل المفيدة، ليصحَّ كَونُ الخبرَ، و هو قولُه: حمدكَ اللهمَّ كلمة، و لايصحُّ حملُها على الكلمة الاصطلاحية، كما كابَرَ[٤] فيه بعضُ الفضلاء المعاصرين.

«يبتدأ بها الكلامُ »، أي يشرعُ بها في الكلام الّذي يهتمُّ به، حملاً للكلام على الكامل منه، و في التعبير بالابتداء إشارةٌ إلى الحديث الوارد في الحمد المقدَّم ذكرُهُ. «و خيرُ خيرٍ»، أصله أخيرُ خيرٍ، حُذفت الهمزةُ لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في شرٍّ، و قد يُستعملانِ على الأصل بقلّة، و في خيرٍ و خيرٍ جناسُ التصحيف[٥]. «يختمُ به المرامُ»، أي يجعلُ خاتمةً له، و المرامُ مصدرٌ ميميٌّ من "رامَ يرُومُ" أي طَلَبَ، و هو هنا بمعنى المفعول أنسبُ من كَونه بمعنى المصدر، و في يبتدي و يختتم صناعةُ الطباق[٦].

«حمدک اللهمَّ»، أي حمدکَ يا اللهُ، و إيثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على أنّه قويٌّ عنده، محرِّكُ الأقبال و داعي التوجُّه إلى جنابه على الكمال، حتّى خاطَبه، و حرفُ النداء من اللهمَّ محذوفٌ، عُوِّضَ منه الميمُ في آخره على الأصحِّ، كما ستَبيّنُهُ في موضعه إن شاءَ اللهُ تعالى.

و النداء بالياء مع كونها للبعيد، و هو تعالى أقربُ من حبل الوريد للإشارة إلى هضم نفسه و الاستبعاد لها عن مظانّ القرب، و ذكرُ اسمه تعالى بعد الكاف الوافية

١- أحمد بن حنبل، مسند، لاط، بيروت، دار إحياء التراث العربي،٣، ١٩٩٤/٣٥٩.
٢ - تميم : قبيلة من مُضَر من قبائل عرب الشمال أو العدنانيّين.
٣ - كلما« ح » .
٤ - كابَرَ: عاند و خالف.
٥ - جناس التصحيف: هو ما تماثل ركناه وضعاً واختلفا نقطاً، بحيث لو زالَ إعجام أحدهما لم يتميّز عن الآخر، نحو: غرّكَ عزّك.أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، مصر، مكتبة الاعتماد، لاط،١٣٥٨هـ ،ص ٤١٨.
٦ - الطباق و تسمّى التضاد أيضا، و هي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. سعد الدين التفتازاني، شرح المختصر، قم، منشورات دارالحكمة، ج٢، لاط، لات، ص١٣٦.

بالدلالة على ذاته من غير احتياجٍ إلى أمرٍ آخَر إرشادٌ إلى التبرُّک به، و توصُّلٌ إلى ندائه بياء المفيدة لهضمِ نفسه، كما ذكرنا، و دفعٌ للتفخيم المستفاد من الخطاب.

فإن قلتَ: قصدُه من قوله أحسنُ كلمة إلى آخره، بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلک، و هذا ليس بحمد فضلاً عن أنْ يكونَ حمداً مَبدوّاً به، بل هو إخبار عن حكم من أحكام الحمد؟ قلتُ: حَمدُ الله تعالي هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره، فالثناءُ على حمده ثناء عليه، و سلوكه هذه الطريقة دونَ غيرها ممّا اشتهر في المؤلفات إشارة إلى أنّ طرقَ التعبير في هذا المقام غيرُ منحصرةٍ، و عملٌ بمقتضى لكلّ جديد لذّة.

قال النيسابوريُّ[1] في تفسيره: أوّل ما بلغتِ الرُّوحُ إلى سُرَّة آدمَ عطسَ، فقال: الحمد لله ربِّ العالمينَ.

و آخرُ دعوى أهل الجنّة: ﴿ أن الحمدُ للّه ربِّ العالمينَ ﴾[يونس/١٠]، ففاتحةُ العالم مبنيّةٌ على الحمد، و خاتمتُه على الحَمد، فاجهد أن يكون أوّلُ أعمالک و آخرُها مقروناً بكلمة الحمد. فكأنّ المُصنّف(ره) لاحظَ هذا المعنى، حيث عبَّرَ بالابتداء و الاختتامِ.

«على جزيل» متعلّق بالحمد، أي على عظيم «الإنعام»، و هو إيصالُ النِّعمة، و عُرِّفَت النعمةُ لأنّها المنفعةُ المفعولةُ على جهة الإحسان إلى الغير، و إنّما لَم يتعرَّض للمُنعَمِ به إشعاراً بقصور العبارة عن الإحاطة به، و لِئلا يُتوَهَّمَ اختصاصُهُ ببعض دونَ آخر، و لِتذهب نفسُ السامع كلَّ مذهبٍ ممكنٍ.

«و الصلاة» بمعنى الرَّحمة على ما هو المشهور من أنّها من الله تعالى مجازٌ، إذ هيَ حقيقةٌ بمعنى الدعاء من الله و غيره، و قيل: هي منه تعالى الرحمةُ، و منَ الملائكة الاستغفارُ، و مِنَ الآدميِّن التضرّعُ، و الأوّل أقوَى لِلزوم الثاني الاشتراکَ، و المجازُ خيرٌ منه.

«و السَّلامُ» اسمٌ من التسليم، و هو التحيَّةُ، و جَمَعَ بينهما عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً ﴾[الأحزاب/٢٣]، و غايةُ السؤال بهما عائدةٌ على السائل، لأنّ الله تعالى قد أنعم على نبيه(ص) من المنزلة و الزُّلفى[2] ما لايُؤثِّرُ فيه صلوة مصلٍ و لاسلامُ مسلّمٍ، كما نطقت به الأخبارُ، و صرَّحت[3] به العلماءُ

١ – النيسابوريُّ نظام الدين حسن بن محمد القميّ النيسابوريّ المتوفّى سنة ٨٥٠ هـ ، أصله من قم ومنشاه في نيشابور، له كتب« غرائب القرآن و رغائب الفرقان » يعرف بتفسير النيسابوري و « شرح الشافية » في الصرف . الأعلام للزركلي ٢/٢٣٤.

٢ – الزلفى: القربى و المنزلة .

٣ – كلمة العلماء فاعل لفعل صرّحت والعلماء جمع تكسير لمذكر، و الفعل إذا أسند إلى جمع غير سلامة لمذكر جاز إثبات التاء وحذفها، يقول ابن مالک :

الأخيارُ، و هما أمّا معطوفانِ على الحمد، فيكونان موصوفينِ بالأحسنيّة و الأخيريّـــة، و أمّا مبتدان، فهما و خبرُهما جملةٌ مستأنفةٌ.

«على سيد الأنام» متعلّقٌ بالسَّلام، و هو مطلوبٌ للأوّل معنًى، و لايجوزُ تعلّقُه بـــه إن جعلناه عطفاً على الحمد، و إن جعلناه مبتدأً، فهو خبرُ المبتدأ، و المعطـــوف عليـــه فيتعلّق بكائنانِ و نحوه.

استعمال السّيد في غير الله تعالى، و فيه ثلاثة أقوال: و«السيد» مـــن سَـــادَ قومَـــه يسودهم، فهو سَيد، و وزنُه فَيعِلٌ، فأصلُه سَيوِدٌ، قُلبت الواوُ ياءً، و أدغمـــت اليـــاءُ في الياء، و فيه استعمالُه في غير الله ـــ عزَّ و جلَّ ـــ ، ويشهد له من الكتاب قوله تعـــالى: ﴿و سيِّداً و حصوراً ﴾[آل عمران/٣٩]. و من السُّنة قولُه(ع): أنا سيدٌ ولدُ آدم[١].

و في المقتفى لابن منير[٢] حكايةُ ثلاثة أقوالٍ في المسألة، جوازُ اطلاقه، على الله تعالى و على غيره، و امتناع اطلاقه على الله تعالى، حُكاه عن ابن مالك، و امتناع إطلاقه إلا على الله، تمسُّكاً بما رُوِيَ من أنّه (ع) قيل له يا سيدنا، فقال: إنّما الـــسَّيدُ الله،[٣] و قـــد عَرَفتَ أنّ في الكتاب و السُّنة ما يدل على خلاف ذلك.

«و الأنامُ » كسَحاب، و الآنام بالمدِّ، و الأينم كأمير، و هو الخلـــق، أو الجـــنُّ و الإنس، أو جميع ما على وجه الأرض، كذا في القاموس[٤].

معنى الآل و أصلُه و استعماله و الكلامُ على سيّما و لا سيّما: و«آلهُ»، آل الرجـــلِ أهلُه و عياله، و آلهُ أيضاً أتباعه، كذا في الصّحاح[٥]، و آله صلّى الله عليه وآله و سلّم بنو هاشم و بنو المطّلب المؤمنون. و قيل: قرابته الأدنَون، و قيل: أتقياء المؤمنين، و أصـــلُه أهلٌ، بدليل تصغيره على أُهَيل، أُبدلَت الهاءُ همزةً توصُّلاً إلى الألف، ثُمَّ أبدلت الهمـــزةُ ألفاً، لأنّ قلبَ الهاءِ ألفاً لم يجئْ في موضعٍ، حتّى يقاسَ عليه، و أمّا قلبُ الهمـــزة ألفـــاً

و التاء مع جَمعٍ سوى السالمِ من   مذكّرٍ كالتاء مَع إحدَى اللّبن

١ – سنن أبي داود، للحافظ أبيَ داود السجستاني، الطبع الاول، دارالفكر، بيروت،١٤٢١ه ،ص٨٧٥ برقم٤٦٧٣.

٢ – ابن منير: أبو محمد فخرالدين عبدالواحد بن منصوربن محمد بن المنير الإسكندريّ، فقيه، مفسّر و ناظم. ولد٦٥١/١٢٥٣و توفي ٧٣٣هـــ /١٣٣٣. دائرة المعارف فؤاد إفرام البستاني ،٤/٨٨.

٣ – السجستاني، سنن أبي داود، الطبعة الأولى، بيروت دارالفكر،١٤٢١هـــ ق، ص٩٢٠، رقم٤٨٠٦.

٤ – القاموس المحيط و القابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط للفيروز آباديّ الـــشيرازيّ المتوفّى سنة٨١٧ هـــ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،٢/١٣٠٦.

٥ – صحاح اللغة للامام الجوهري الفارابي المتوفى سنة٣٩٣. كشف الظنون،٢/١٠٧١.

فشائعٌ، و قيل: أصلُه أوَل، و اختار هذا غيرُ واحد من المحقّقين، و لايضاف إلا لَمن لَـه شرفٌ من العقلاء المذكّرين، فلايقال: آل الإسكافِ[١]، و لا آل مكّة و لا آل فاطمة، و عن الأخفش[٢] أنّهم قالوا: آل المدينة و آل البصرة، و لايجوز إضافتُه إلى المـضمر عنـد الكسائي[٣] و أبي جعفرالنحاس[٤] و الزبيدي[٥]، و أجازها غيرُهم، و هو الصحيحُ.

« البررةُ » جمعُ بارٍّ، و هو من الجموع المطّردة في كلّ فاعل صحيح العين، كسافر و سفرة، و فاجر و فَجَرَة. و البِرُّ الصلةُ و الخيرُ. «الكرامُ» جمع كريم، و الكـرمُ إيثـارُ الغير بالخير.

«سيَّما ابن عمِّه »، أي لاسيما ابن عمِّه، حُذفت "لا" تخفيفاً مع أنّها مرادةٌ، كقوله تعالى: ﴿ تاللهِ تفتأُ تذكرُ يوسفَ ﴾[يوسف/٨٥]، أي: لاتفتـأُ. و هــو تـصرّفٌ في لاسيما، حكاه نجم الأئمة[٦] و غيرُه، لكن ذكرَ البلياني[٧] في شرح تلخيص الجامع الكبير أنّ استعمالَ سيما بـ [دون] لَا لانظيرَ له في كلام العرب، و الصوابُ أنّـه لم يُـسمع في كلام العرب[٨]، و لعلّ مرادَه نفيُ حذف لا في غير القسمِ، و أمّا في القسم فشائعٌ، كما في الآية و قولِ امرئ القيس[٩] [من الطويل]:

١- فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً   و لو قطعوا راسي لديکَ و أوصالي[١٠]

أي لا أبرح.

---

١ - الاسكاف: الخرّاز، و صانع الأحذية.

٢ - هو أبو عبد الله أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني، كان لغوياً، نحوياً، شاعراً، أصله من الشام، و كانت وفاته سنة ٨٧٤/٢٦٠.فواد سزگين ،تاريخ التراث العربي،ج٨، الطبعة الثانية، مكتبة آيةالله مرعشي ،١٤١٢ق، ص٤٦٥.

٣ - هو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبدالله، المتوفَّى سنة ٨٠٥/١٨٩ ، نحويّ مشهور، و هوأحـد القـرّاء السبعة، و يعدُّ من اللغويين، و له كتاب« معاني القرآن و متشابه القرآن و...» المصدر السابق ،٨ ،٢٠٢/.

٤ - أحمد بن محمد بن إسماعيل يعرف بابن النحاس، أبو جعفر المصري، صنف: إعراب القرآن، معاني القرآن، شرح شواهد الكتاب و... توفي سنة ٣٣٨ .بغية الوعاة٣٦٢/١.

٥ - هو أبوبكر محمد بن الحسن بن عبد الله ولد سنة٩٢٨/٣١٦ بأشبيلية وأصل أسرته من حمص، و قد برع الزبيديّ في اللغة و النحو، و من آثاره: مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد و... ، فواد سزگين ،٣٦٥/٨.

٦ - نجم الأئمة لقب الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، فرغ من تأليف هذا الشرح سنة٦٨٣هـ ، و له شرح علي الشافية. بغية الوعاة٥٦٧/١.

٧ - لعله ابن بليان الفارسي الحنفيّ المتوفى سنة٧٣١هـ ، و هو من الّذين شرح تلخيص الجـامع الكـبير في الفروع للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عباد المتوفي سنة٦٥٢هـ . كشف الظنون،٤٧٢/١.

٨ - قال الرضيّ: و اعلم أن الواو التي تدخل علي لاسيّما في بعض المواضع كقوله: و لاسيّما يومـاً بـدارة جلجل، اعتراضية،... و تصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقيـل: سَـيّما بحـذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا و حذفها. ابن حاجب، الكافيـة في النحـو، شـرحه رضـي الـدين الأسترآباذي، بيروت، دار الكتب العلميّة، لاط،١٤٠٥ هــ ،٢٤٩/١.

٩ - امرئ القيس من أصحاب المعلقات، يلقب بذي القروح و الملك الضليل و يعـدُّ أبـاً للـشعرالجاهلي (ت٥٤٠م).

١٠ - ديوان إمرئ القيس، تحقيق محمد رضا مروة، الطبعة الأولى، بيروت، الـدار العالمّيـة،١٤١٣،ص٦٠. اللغة: الأوصال:جمع الوُصل: المفصل أو مجتمع العظام.

قال بعضُ المحقّقين ــ و هو يعنى استعمالَ «سيما» بدون «لا» ــ كثيراً ما يوجد في كلام المتأخّرين من علماء العجم، فينبغي تجويزه. و قال العلامةُ أثيرالدين أبوحيان[1] في شرح التسهيل: لايجوز حذف «لا» من لاسيما، لأنّ حذفَ الحرفِ خارجٌ عن القياس، فلا يقالُ بشيءٍ منه إلا حيثُ سمِعَ، و سبب ذلک أنّهم يقولون: إنّ حروفَ المعاني إنّما وُضِعَت بدلاً من الأفعالِ طلباً لإختصار، و لذلک أصلُ وضعِها أن يكون على حرفٍ أو حرفَين، و ما وضع مؤدّياً معنى الفعل و اختصر في حروف وَضعه لايناسبُه الحذفُ. انتهى .

و هى أعني«لا» لنفى الجنس و سيٌّ، كمثل وزناً و معنًى، و عينُه في الأصل واوٌ، و هو اسمُ لا عند الجمهور، و ما بعد لاسيما إذا كانَ مفرداً أمّا مجرورٌ على أنّه مضاف إليه، و ما زائدةٌ، و أمّا مرفوعٌ خبرُ مبتدأ محذوف، و الجملة صلةٌ، إن جُعلت ما موصولةً، و صفة، إن جُعلت نكرةً موصوفةً، و الجرُّ أولى من هذا الوجه لقلّة حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة، كما صرَّحَ به الرضيُّ على أنّه يقدحُ في اطّراده لزوم إطلاق ما على من يعقلُ، و هو ممنوعٌ، و على الوجهين ففتحةُ سيٍّ إعرابٌ، لأنّه مضافٌ، و أمّا منصوبٌ على تقدير أعني، أو على أنّه تمييزٌ، إن كان نكرةً، كما يقعُ التمييز بعد مثل في نحو:﴿ و لَو جئنا بمثله مدداً ﴾[الكهف/١٠٩]، و ما كافّة عن الإضافه، و الفتحة بنائية مثلُها في لارجلَ، و قيل على الاستثناء في الوجهين، فمنعُ جوازِ نصب إذا كان معرفةً وهمٌ، و رُدَّ بأنّ المستثنى مُخرَجٌ، و ما بعدها داخلٌ في باب الأولَى، و أُجيبَ بأنّه مُخرَجٌ ممّا أفهمَهُ الكلامُ السابقُ من مساواته لما قبلَها، و على هذا فيكونُ استثناءً منقطعاً، قيل: و يقدح في الاستثناء اقترانُها بالواو، و لايقالُ: جاء القومُ و إلا زيداً، إذ القول بزيادتها ضعيفٌ، بل قيل اقترانُها بها واجبٌ.

قال الثعلبُ[2] من استعمالَها على خلاف ما جاء في قوله: [من الطويل]

٢- .... و لا سيّما يومٌ بدارةِ جُلجُلٍ[3]

فهو مُخطئٌ .

و أُجيبَ بأنّ مرادَ القائل بالاستثناء أنّ لاسيما مع واو و بدونها نُزِّلَت منزلةَ أداة الإستثناء، و على التقدير الأوّل خبرُ لا محذوفٌ عند غير الأخفش، أى لا مثل ابن عمّه

---

١ – العلّامة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ نحويُّ عصره و لغويُّه و مفسّره و مؤرّخه، له من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، التذييل و التكميل في شرح التسهيل، مات سنة٧٤٥هـ ، بغية الوعاة، ٢٨١/١.

٢ – أحمد بن يحيي ابو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو اللغة، صنف: المصون في النحو، اختلاف النحويّينَ، معاني القرآن، معاني الشعر و... ومات سنة٢٩١ . المصدر السابق ص٣٩٦.

٣ – صدره « ألا ربَّ يوم لكَ منهنّ صالح » و هو لامري القيس. اللغة: دارة الجلجل: غدير بعينه.

موجودٌ من الآل، فينبغي أن يكون الصَّلاة و السَّلام عليه أبلغ من الصَّلاة و السَّلام على غيره، و الجملة حالية، إذ هي أعني لاسيما مع ما بعدها بتقديرها جملة مستقلّة، كما قاله الرضيُّ، و عند الأخفش ما خبرُ لا، و يلزمه قطعُ سيٍّ عن الإضافة من غير عوض. قيل: و يلزم كونُ خبر«لا» معرفةً، و أُجيب بأنّه قد يقدَّر ما نكرةً موصوفةً أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه[1] في "لا رجلَ قائمٌ" إنّ إرتفاع الخبر بما كانَ مرتفعاً به لا بلاء النافيـــة، قاله ابن هشام في المغني، و لايخفى أنّ الجواب الثاني لايُجدي نفعاً فيما نحن فيه، كمـــا أشار إليه بعضُ المحقّقين .

و في الهيتيات لأبي علي الفارسي[2]، إذا قيل: قاموا لاسيما زيدٌ «فلا» مُهملةٌ، و سيٌّ حال، أي: قامُوا غير مُماثلينَ لزيد في القيام .

قال ابن هشام: و يردُّه صحّةُ دخولِ الواو، و هي لاتدخل على الحال المفردة وعدم تكرُّرِ لا، و ذلک واجب مع الحال المفردَة، كما تقول: رأيت زيداً لا مثلَ عمـــرٍو و لا مثلَ خالد.

و أجاب الدمامينيُّ[3] عن شقَّي الاعتراض[4]، أمّا عن الأوّل فبالتزام دخول الواو عنـــد اعتقاد أنّه منصوب على الحال، و دخولها في قولک: قاموا و لاسيما زيد، لايَـــرِدُ، لأنّ سيّاً حينئذ لايكونُ حالاً، بل هو اسم لا التبرئة، فلم يلزم دُخول واو الحال حينئذ علـــى اسم مفردٍ. و أمّا عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار، و قد وجد معنًى، و إن انتفى لفظاً، و التكرير اللفظيُّ ليسَ بشرط على ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ[5] في قوله تعالى: ﴿ فلا اقتحَمَ العقبة﴾[البلد/ ١١]، إنّه في معني فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعم مسكيناً. و وجه ذلک هنـــا أنّ قولک: قام القوم لامُماثلين زيداً، في معنى قولک لامساوين لزيد في حكم القيام، و لا أولى منه به على ما تقرَّر في أنّ المذكورَ بعد لا سيَّما أولى بالحكم، انتهى.

---

١ - عمروبن عثمان بن قنبر إمام البصريّين سيبويه أبو بشر أصله من البيضاء قرب شيراز و نشأ في البـــصرة وأخذ عن الخليل و يونس و كتابه في النحو هو الكتاب. و قيل مات بشيراز سنة ١٨٠. المـــصدر الـــسابق ، ٢٣١/٢.

٢ - أبو عليّ الفارسيُّ: أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، من أئمـــة النحو المذكورين في القرن الرابع الهجرى ولد بمدينة فسا من بلاد فارس من شيراز، قدم بغداد وأخذ النحو عن أعيان علمائه، من آثاره كتاب « الإيضاح في النحو » توفي سنة٣٧٧هـــ ق . دائرة المعارف فـــؤاد افـــرام البستاني ،٤ /٤٧٠. جاء في مغني اللبيب الهيتيات مسائل نحويّة أملاها في هيت.مغني اللبيب ص٤١٢.

٣ - الدمامينيّ بدر الدّين محمّد (١٣٦٢-١٤٢٤):عالم بالشريعة و فنون الأدب، ولد في الإسكندرية وتوفّي في الهند، من كتبه«تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب»المنجد في الأعلام، الطبعة الثانية، دار الفقـــه،١٤٢٢ه، ص ٢٤٥.

٤ - يعني صحّةُ دخول الواو و عدم تكرُّر لا.

٥ - محمود بن عمر بنَ محمد بن أحمد الزّمخشريّ أبوالقاسم جارالله، كان واسع العلم، كثير الفضل، متفنناً في كل علم، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، المفصل في النحو و ....مات سنة٥٣٨. بغية الوعاة،٢٧٩/٢.

و قد نوقش في كلا الجوابين بما لانطول بذكره، و قد بقي فضلُ الكلام في لاسيما، طويناه هنا على غِرّة، و لعلّنا نُلمُّ به في بحث الاستثناء، إن شاء الله تعالى.

طرف من ذكر اميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «علي» بدلٌ من قوله: «ابن عمه» أو عطف بيان، و يحتملُ الأوجهَ الثلاثةَ المذكورةَ في الإعراب، و إن لم يساعد رسم الخط النصبَ، و هو أمير المؤمنين أبوالحسن علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطّلب، و اسمه شيبة الحمد، و عنده يجتمع نسبه بنسب النبيّ(ص)، فهو ابن عمه، لأنّ أبا طالب أخو عبد الله بن المطّلب، و هو ابن هاشم، و اسمه عمرو بن عبد مناف، و اسمه المغيرة بن قصيٍّ، و اسمه زيدُ بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة، و أمُّه فاطمةُ بنتُ أسد بن هاشم بن عبد مناف، و هي أوّل هاشميّة وَلدت هاشمياً.

اقوال حول ولادة علي (ع): قال ابن الصبّاغ المالكيّ[1]: وُلد علي(ع) بمكّة المشرّفة داخلَ البيتِ الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الأصمّ[2] رجب الفرد الحرام سنةَ ثلاثينَ من عام الفيل قبلَ الهجرة بثلاث و عشرين سنةً، و قيل بخمس و عشرين، و قبلَ المبعث باثنتي عشرة سنةً، و قيل: بعشر سنينَ، و لم يولَد في البيت الحرام قبلَه أحدٌ سواه، و هي فضيلةٌ خصّه اللهُ تعالى بها إجلالاً له و إعلاماً لمرتبته و إظهاراً لتكرمته، و كان(ع) هاشمياً من هاشميين، فأوّل مَن ولده هاشم مرّتين[3]، انتهى.

حَكى ابوعمر و الزّاهد[4] في كتاب اليواقيت، قال قال ابن الأعرابي[5]: كانت فاطمةُ بنتُ اسد أمُّ علي (ع)حاملاً بعلي (ع) و أبوطالب غائبٌ، فوَضَعَتْه، فَسَمَّتْه أسداً لتُحيي به ذكرَ أبيها، فلما قدِمَ أبوطالب، فسمّاه عليّاً، انتهى. و في ذلک يقول أبوطالب [من البسيط]:ب

٣- سَمّيتُه بعليٍّ كي يدومَ له عِزُّ العلوّ و فخرالعزّ أدومُه

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.
٢ - سُمّي شهررجب بالشهر الأصم، أو شهر الله الأصم، لعدم سماع السلاح فيه للحرب. ابن منظور، لسان العرب، ج١، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،٢٠٠٥ م ، ص ٢٢٤٠.
٣ - أي أبوه و أمّه من هاشميين.
٤ - محمد بن عبدالواحد أبوعمر الزاهد المطرّز اللغويّ، له من التصانيف: اليواقيت في اللغة، شرح الفصيح الموشح و....مات سنة ٣٤٥ ببغداد. بغية الوعاة،١/١٦٤.
٥ - محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي علامة باللغة من أهل الكوفة، له كتاب النوادر و معاني الشعر. الأعلام للزركلي،٦/٣٦٦.

و هو أوّلُ مَن آمنَ بالله تعالى و رسوله(ص)، قاله ابنُ عباس[١] و أنس[٢] و زيد بن أرقم[٣] و سلمان الفارسيّ[٤] و جماعةٌ، و نقلَ بعضُهم الإجماعَ على ذلك، و لم يعبد الأصنامَ قطُّ، و هو أخو رسولِ الله(ص) بالمؤاخاة و صهرُه على فاطمةَ سيدة نساء العالمينَ و أبوالسبطينِ و سيدُ العلماء الربانين و الشجعان المشهورينَ و الزهّاد المذكورين.

أخرجَ الطبراني[٥] و ابنُ حاتم[٦] عن ابن عباس(رض)، قال: ما أنزل الله﴿ يا أيُّها الذين آمنوا﴾[البقرة/١٥٣] إلا و عليٌّ أميرها و شريفها. و أخرج ابن عساكر[٧]عن ابن عباس قال: ما نزل في أحد من كتاب الله ما[٨] نزل في علي(ع) هذا، و أنا لو ذهبتُ أذكرُ يسيراً من مناقبه الجليلة و أوصافه الجميلة، لخرجت عن المقصود، و كنت كمن قال لذكاء[٩]: ما أنورك و لخضارة[١٠] ما أغزرك. و في الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية، و قد صحَّ النقلُ أنّه(ع) ضَرَبَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ ملجم ليلةَ الجمعة الحادي و العشرين من شهرِ رمضانَ المُعَظَّمِ سنةَ أربعين من الهجرة، و مات من ضربته ليلةَ الأحد، و هي الليلةُ الثالثةُ من ليلة ضُرِبَ، و اختلفَ في موضع دفنه، و المشهورُ أنّه بالغرى، موضعٌ معروفٌ و هو الّذى يُزارُ الآنَ، و ما كان المقصودُ من التعرّض لهذا الطرف من ذكره إلا التبرّكَ به، و لأنّ المُصنّف (ره) نَوَّهَ باسمه الشريفِ، فكان علينا ذكرُ شيءٍ من ترجمته الشريفة، و إنّما خصَّه بالذكرِ لما فيه من براعة الاستهلال، لأنّه الواضعُ لعلمِ النحو، كما سيأتي عن قريب إن شاءَ اللهُ تعالى.

١ – ابن عباس عبدالله (ت ٦٨هـ) ابن عمّ النبي لقّب «حبر الأمّة»، روي الكثير من حديث الرسول . المنجد في الأعلام ص ١.

٢ – أنس بن مالك بن النضر، صاحب رسول الله(ص) و خادمه، روي عنه رجال الحديث٢٢٨٦ حديثاً، و هو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة ٩٣هـ . الأعلام للزركلي،١/٣٦٥.

٣ – زيد بن أرقم الخزرجيّ الأنصاريّ ، صحابي، غزا مع النبيّ(ص) سبع عشرة غزوة ، له في كتب الحديث٧٠ حديثا، مات بالكوفة سنة٦٨ هـ . المصدر السابق ،٢/٩٥.

٤ – سلمان فارسي صحابيّ من مقدّميهم و كان قويّ الجسم، صحيح الرأي. قال رسول الله:سلمان منّا أهل البيت. له في كتب الحديث ٦٠ حديثا. توفي سنة٣٦هـ . المصدر السابق ٣/١٦٩.

٥ – الطبراني(٢٦٠- ٣٦٠هـ ق) هو سليمان بن أحمدبن أيّوب من كبار المحدثين، له ثلاثة معاجم في الحديث. الأعلام للزركلي،٣/١٨١.

٦ – سهل بن محمد أبوحاتم السجستاني، كان إماماً في علوم اللقرآن و اللغة و الشعر، صنف«إعراب القرآن، لحن العامة، و مات سنة ٢٥٠ هـ . بغية الوعاة١/٦٠٦.

٧ – علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، له تاريخ دمشق الكبير، يعرف بتاريخ ابن عساكر، مات سنة ٥٧١ هـ . الأعلام للزركلي ٥/٨٤.

٨ – ما موصولة.

٩ – الذكاء: الشمس.

١٠ – خضارة: البحر، سمي بذلك لخضرة مائه.

« و الّذی نَصبَه »، أی رفعَه، و أقامَه «علماً للإسلام» العَلَم بالتحريک ما يَنصبُ في الطريق، ليهتدي به، و فيه استعارةٌ مرشّحةٌ، شبّهَه(ع) بالعَلم و قرَنَها بما يُلائمُ المستعار منه، و هو النَّصبُ.

معني الإسلام و حكاية كسر الأصنام الّتي كانت على البيت الشريف: و الإسلامُ عبارةٌ عن الإقرار باللّسان، و قيل: الإقرارُ باللّسان، و التّصديقُ بالجنان، و العمل بالأركان[1]، فيكونُ مرادفاً للإيمان، و هو في الأصل الانقيادُ و الاتّباعُ، و لايطلقُ على غير هذا الدين الشريف.

«و رَفَعَه لكسر الأصنام»، جمعُ صَنَمٍ بالتّحريک، و هو ما اتُّخذَ من دون الله تعالى كالوثن، و يقال إنّه معرب الشمن، يشير إلى كسره الصنمَ الّذى كانَ على البيت، لمّا رَفَعَه النبيُّ (ص) على منكبيه، و إنّما عبَّرَ عنه[2] بالجمع إشارةً إلى عظَمه، لأنّه كانَ أكبرَ أصنامهم. فكأنّه كانَ عندهم بمنزلة أصنامٍ كثيرة، و حكاية كسره الصنمَ المذكورَ ما ذكرَه في الرياض النضرة[3]، قال: روي عن عليٍّ(ع) أنّه قال: حين أتينا الكعبةَ، قال لي رسولُ الله (ص) أجلس، فجَلست إلى جنب الكعبة، فَصعد على منكبي، فذهبتُ لأنهضَ به، فرأى منّي ضعفاً تحتَه، فقال لي: أجلس فجلستُ، فنزل عنّي، و جلس لي رسول الله(ص) و قال: أصعَد على منكبي فصعدتُ على منكبيه، فنهض بى، فإنّه تخيّلَ لي أنّي لو شئتُ لَنلتُ أُفقَ السماء، حتّى صعدتُ البيت.

و في شواهد النبوّة سأل رسولُ الله(ص) عليّاً(ع) حين صعدَ على منكبيه، كيفَ تَراکَ ؟ قال عليٌّ (ع) أراني كأنّ الحُجُبَ[4] قد ارتفعت، و يخيّل لي أنّي لو شئت لنلت أُفقَ السماء. فقال رسولُ الله(ص): طوبى لک، تعملُ للحقِّ، و طوبى لي أن أحمل للحقِّ، انتهى.

قال فَصَعدتُ البيتَ، و كان عليه تمثالٌ من صفرٍ أو نحاس، و هو أكبرُ أصنامهم، و تَنحّى رسولُ الله(ص) و قال لي: ألقِ صنمَهم الأكبرَ، و كان مُوتَّداً على البيت بأوتاد

---

١ - التصديق والعمل بالأركان« س » .
٢ - الضمير يعود إلى الصنم .
٣ - الرياض النضرة في فضائل العشرة - لمحبّ الدين أبي جعفر أحمدبن محمد الطبرى المتوفّى سنة ٦٩٤هـ ، ذكر أنّه جمع ما روي فيهم في مجلة بحذف الأسانيد من كتب عديدةٍ و شرح غريب الحديث. كشف الظنون، ٩٣٦/١.
٤ - الحُجُب: جمع الحجاب بمعنى الساتر.

حَديد إلى الأرض. فقال رسولُ الله: إيه إيه[١] ﴿ جاءَ الحقُ و زَهَق الباطلُ، إنّ الباطلَ كان زهوقاً ﴾[الإسراء/ ٨١]، فجعلتُ أزاوله، أو قال: أعالجه عن يمينه و عن شماله و من بين يديه و من خَلفه، حتى استمكنت منه، قال لي رسول الله(ص): آقذف به، فقذفتُ بـه، فتكسَّر كما تنكسرُ القواريرُ[٢]، فما صعدت حتّى الساعة، و يروى أنّه كان من قوارير، رواه الطبري،[٣]و قال أخرجه أحمدُ[٤]، و رَوَاه الزونديُ[٥]. ثُمّ إنّ علياً(ع) أراد أن يـنزل، فألقى نفسه من صوب الميزاب[٦] تأدُّباً و شفقةً على النبيّ(ص)، و لمّا وَقَعَ علـى الأرض تَبسَّمَ، فسألَه النبيُّ(ص): عن تبسُّمه؟ فقال: إنّي ألقيتُ نفسي من هذا المكان الرفيـع، و ما أصابني ألمٌ. قال قال: فكيف يصيبك ألم؟ لَقد رَفعَكَ محمَّدٌ، و أنزلـكَ جبرئيـلُ[٧]، انتهى.

قلت: و في كتاب المناقب للمؤيّد الخوارزميّ[٨]ما يشعرُ بأنّ هذه الحكاية كانت قبل الهجرة، و صرَّح في المواهب الدنيَّة[٩] بأنّ ذلك كان يوم الفتح، و هو ظاهرٌ، و الله أعلم.

معنى النواصب وحكاية لطيفة في ذلك: « حازمٌ » أى قاطعٌ، من الجزم، و هو لغـةً القطعُ، « أعناق النواصب اللئام »، الأعناقُ جمعُ عنق، و هو الجيـدُ، و النواصـبُ و الناصبيَّةُ و أهلُ النَّصب، بفتح النون و سكون الصاد المهملة، المتديِّنونَ ببغض علي(ع)، لأنّهم نصبوا له، أىَ عادوه، يقال نصبتُ لفلان إذا عاديته.

و على ذكرالنصب فما ألطفَ مَا حكاه القاضي أحمد بن خلكان[١٠] الـشافعيُّ في تاريخه "وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان"، قال: ذكر أبوالفتح ابـن جـنيّ في بعـض

١ – إيه: كلمة استزادة و استنطاق، و هي مبنية على الكسر، و قد تنوّن، تقول للرجل إذ استزدته من حديث أو عمل: إيه. لسان العرب،١/ ٢١٠.

٢ – القوارير: جمع القارورة، و هي وعاء من الزجاج تحفظ فيه السوائل.

٣ – الطبري أبوجعفر محمد بن جرير (ت.٣١٠ هـ ٩٢٣ م) مؤرخ ومفسّر و فقيه شافعيٌّ ولـد في آمـل بطبرستان، من كتبه جامع البيان في تفسير القرآن . الأعلام للزركلي/٦ ٣٢١.

٤ – أحمد بن محمد بن حنبل ، إمام المذهب الحنبليّ، صنف «المسند» ستّة مجلّدات، يحتوي على ثلاثين ألـف حديثا، و له كتب أخرى ، مات سنة ٢٤١هـ . المصدر السابق ،١/ ١٩٢.

٥ – لم أجد ترجمه حياته.

٦ – الميزاب: المثزاب، و هو قناة أو انبوبة يصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عال.

٧ – ما وجدت الحديث.

٨ – أبوالمؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفي سنة٦٦٥. كشف الظنون٢/ ١٦٨٠.

٩ – المواهب الدنية بالمنح المحمديّة في السيرة النبوية للشيخ شهاب الدين القسطلاني المـصريّ المتـوفّى سـنة ٩٢٣هـ . المصدر السابق٢/ ١٨٩٦.

١٠ – ابن خلكان مؤرخ ولد في أربيل، له وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان و هو معجم تاريخيٌّ شهير، مات سنة ١٢٨٢م . المنجد في الأعلام ص ٧.

بحاميعه أنّ الشريف الرضي الموسويّ ــ رحمه الله ــ أحضر إلى ابن السيرافيّ النحويّ[1]، و هو طفلٌ جدّاً لم يبلغ عمرُه عشرَ سنين، فلقّنه النحوَ، و قَعَدَ معه في الحَلَقَة، فــذاكره بشيء من الإعراب على عادة التعليم، فقال له: إذا قلنا: رأيتُ عمر، فما علامةُ النّصب في عمر؟ فقال له الرضيُّ: بغض علي(ع)، فعجب السيرافيُّ و الحاضرون مــن حــدّة خاطره[2]، انتهى.

و اللؤم ضد الكرم في الأخلاق و الحسب، و بغض علي(ع) فوق اللؤم، لما وَرد في ذلك من الآثار الكثيرة و الأخبار الشهيرة، منها ما رواه عبدالله بن مــسعود[3]، قــال: سَمعتُ رسول الله(ص) يقول: من زعم أنّه آمَن بي و بما جئت به و هو يبغضُ علياً فهو كاذب، ليس بمؤمن، و كم من هذا.[4]

أوّل من وضع النحو و حكاية وضعه و شرف علم العربية: «و واضع علــم النحــو لحفظ الكلام» إتّفقَ العلماءُ عَلى أنّ أوّلَ مَن وَضَعَ علمَ النحــو و ابتدعَــه و أنــشأه علي(ع).

قال أبوالقاسم الزّجاجيُّ[5] في أماليه: حدّثنا أبوجعفر محمد بن رستم الطبريّ، حدّثنا أبوحاتم السجستاني، حدّثني يعقوب بن إسحق الحضرمي[6]، حدّثنا سعيد بــن مــسلم الباهليُّ[7]، حدّثنا أبي عن جدّي عن أبي الأسود الدئلي[8] قال، قال: دخلتُ على عليّ بن أبي طالب(ع) فرأيتُه متفكّراً فقلت له: فيم تُفكّرُ يا اميرالمؤمنين؟ قال إنّي سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردتُ له أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلتَ هذا أحييتَنــا، و بَقيتْ فينا هذه اللغةُ، ثُمّ أتيتُه بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفةً فيها بسم الله الرحمن الرحيم. الكَلامُ كلُّهُ اسمٌ و فعلٌ وحرفٌ.

---

١ – الحسن بن عبدالله أبو سعيد السيرافي النحويُّ، عالم بالنحو و الفقه و اللغة و الشعر و العروض و القرآن، من كتبه « شرح كتاب سيبويه، الإقناع في النحو و... بغية الوعاة ٢/٥٠٩.

٢ – ما ذكرت هذه الحكاية في «ح و ط».

٣ – عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي صحابي من أكابرهم فضلاً و عقلاً و قرباً من رســول الله (ص) و هو من أهل مكة، و أول من جهر بقراءة القرآن بمكة. الأعلام للزركلي٤/٢٨٠

٤ – سنن نسائي لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الطبعة الثانية، دارالفكر، بيروت،١٤٢١هـ. كتاب إيمان ص١٩٢٠.

٥ – يوسف بن عبدالله الزجاجيّ أبوالقاسم، كان غزير العلم في الأدب و اللغة، صــنف: شــرح الفــصيح، اشتقاق الأسماء، الإيضاح في علل النحو و الأمالي، مات سنة ٤١٥. بغية الوعاة ٢/٣٧٥.

٦ – يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصريُّ، أحد القرّاء العشرة. له في القراءآت رواية مشهورة و لــه كتب منها: الجامع و وجوه القراءآت. مات سنة ٢٠٥ هـ بالبصرة. الأعلام للزركلي ،٩/٢٥٥.

٧ – لم أجد ترجمة حياته.

٨ – ظالم بن عمرو بن ظالم أبوالأسود الدئلي البصريّ كان شيعياً شاعراً، و هو أوّل مَن نقط المُصحَف، مات سنة٦٠٩ هـ ق. بغية الوعاة ٢/٢٢.

فالاسمُ ما أنبأ عنِ المسمّى، و الفعلُ ما أنبأ عن حركة المسمّى، و الحرفُ ما أنبأ عن معنًى ليس باسم و لا فعل، ثُمَّ قال لي: تتبعه، و زِد فيه ما وقَعَ لک، و أعلَم يــا أبــا الأسود، أنّ الاشياءَ ثلاثةٌ، ظاهرٌ و مضمرٌ، و شيءٌ ليس بظاهر و لا مــضمرٍ، و إنَّمــا تتفاضلُ العلماء في معرفة ما ليس بظاهرٍ و لا مضمر.

قالَ أبو الأسود فجمعتُ منه أشياءَ، و عَرَّضتُها عليه، فكان من ذلــک حــروف النصب، فذكرتُ منها«إنّ و أنّ و ليت و لعلّ و كأنّ » و لَم أذكُر« لكنّ » فقال لي: لِم تركتَها، فقلتُ: لم أحسَبها منها، فقال: بَلى هي منها، فَزِدها فيها، انتهى.

ثُمَّ مِن عناية الله سبحانه بهذه اللغة أن قيّض لها في كلّ زمان قوماً يبحثــونَ عــن حقائق هذا العلمِ و دقائقه، حتّى صنّفوا فيه الكتب المعتبرة و الرّسائل المحرَّرة، و أشربَ القلوبَ محبَّةَ هذا العلمِ حتى أنّه يتَعَلّمه مَن ليس مِن العرب، و لا له غرضٌ في إصــلاح لغتهم لطفاً من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة، لئلا تضيع أو تختلّ قواعدُها، فَبَقيت على مرّ الزمان، و هي مشيّدةُ الأركان، و ما أحسن ما أنشده العلّامة أثير الدين أبوحيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدحُ فيها النحوَ و سيبويهِ والخليلَ[١] ثم خصَّها بمدح ابن الأحمر:[٢] [من الطويل]

٤- هو العلم لاكالعلم شيءٌ تُراوده ... لَقد فاز باغيه و المجح قاصــده[٣]
و ما فُضّل الإنسان إلا لعلمه ... ولا امتاز إلا ثــاقب الذهن واقده
وقد قَصُرت أعمارنا و علومنا ... يطول علينا حصرها و نكابــده[٤]
وفي كلها خير ولكنّ أصلها ... هو النحو فاحذر من جهول يعانــده[٥]
وناهيک من علم عليٌّ مُــشيِّدٌ ... مَبانيه أكرِم بالّذي هو شــايده[٦]
ومازال هذا العلم تُنميه سادة ... جهابذة تَختــاره و تقاصــده[٧]

---

١ – الخليل بن أحمد الفراهيديُّ البصريُّ صاحب العربيّة و العروض، و هو أستاذ سيبويه.و له كتاب« العين». بغية الوعاة، ١ /٥٥٧ .

٢ – إسماعيل بن يوسف الخزرجيُّ المعروف بابن الأحمر، مؤرخ أريب، من كتبه«نثر الجمــان » و....مــات سنة٨٠٧ هـ . الأعلام للزركلي،١/٣٢٩.

٣ – **اللغة:** تراوده: تطلبه. الباغي: الطالب.

٤ – **اللغة:** الحصر: الإحصاء. نكابد: نقاسي شدّته.

٥ – **اللغة:** يعانده : يخالفه.

٦ – **اللغة:** ناهيك: كافيك. شائده: رافعه.

٧ – **اللغة:** السادة:جمع السيّد. الجهابذة: جمع جهْبذ أي النّقاد الخبير بغوامض الأمور.

و لقد أبدع المُصنِّف (ره) في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة و الكلام و الإبتداء و الخبر و العلم و الرفع و النصب و الكسر و الجزم، و هو من محاسن البديع المرغوب فيها .

ص: و بعدُ فهذه الفوائد الصَّمديَّة، في علم العربيَّة. حَوَتْ من هذا الفنِّ ما نفعه أعمُّ، و معرفته للمبتدئين أهمُّ، و تضمَّنت فوائدَ جليلة في قواعد الإعراب، و فرائد لم يطلّع عليها إلا أولو الالباب. و وَضَعْتُها للأخ الاعزّ عبد الصَّمد؛ جعله الله من العلماء العاملين، و نفعه بها و جميع المؤمنين. و تشتمل على خمس حدائق:

معنى الإشارة إلى المُصنَّفات و إنَّها مجازية: ش: «و بعدُ» بالبناء على الضَّمِّ لقطعه عن الإضافة لفظاً، و هو ظرفُ زمانٍ كثيراً و مكان قليلاً، و هنا صالحٌ للأُولَى باعتبار اللفظ، و للثاني باعتبار الرَّقم، و الواو للإستئناف، و العامل في الظرف ما يُفهَم من السياق مثل أقولُ، أو أعلَمُ، و هذه الفاء زائدةٌ، دَخلَت على توهُّم أمَّا إشعاراً بلزومِ ما بعدها لما قبلها، و قيل: الأصلُ أمَّا بعدُ، فحُذفت أمَّا، و عُوِّضَ عنها الواوُ تخفيفاً لدلالة الفاء عليها، و الإشارةُ مجازيةٌ، لأنَّ الحقيقة أنَّما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر، فإذا أشير بها إلي المعدومات أو الموجودات المجرَّدة أو المادية الغائبة عن الحسِّ، كان ذلك مجازاً تنزيلاً لحضوره عند العقل منزلةَ المحسوس الحاضر.

ثُمَّ الإشارةُ هنا إلى المتن المعبَّر عنه بالفوائد الصمديَّة، و المرادُ منه أمَّا الألفاظُ المخصوصةُ من حيثُ دلالتها على المعاني المخصوصة، و أمَّا المعاني المخصوصة من حيثُ عبِّر عنها بالألفاظ المخصوصة، و أمَّا عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الألفاظ المخصوصة[1] أوّلاً و المعاني ثانياً، وأمَّا المركّب من الثلاثة أو الإثنين منها، و ليس لشئ منها حضور في الخارج سوى النُّقوش.

أمَّا الألفاظُ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة، و أمَّا المعاني فظاهرٌ، و أمَّا المركّبات فلاشتمالها لاأقل على جزء معدوم في الخارج، ثُمَّ مجموع النقوش الحاضرة ليس إلا شخصاً ما هو معنى المتن، و هو مطلقُ النقوش الدالّة على تلك الألفاظ، فإنَّ أسماء الكتب ليست من الأعلام الشخصية، و إلا كان إطلاقُها على غير شخص واحد ممّا يُسَمَّى به مجازاً، بل من الأعلام الجنسية الموضوعة لإشارة إلى الحقائق الكلية، و ليس لها حضورٌ في الخارج، فعلى تقدير الإشارة إلى النقوش تكون الإشارة إلى الحاضر في

١ - من أمّا عن النقوش سقطت في « ط» .

الذّهن، هكذا حرّره غير واحد من المحقّقين، و هو التحقيقُ، فما وَقَعَ في كثير من كتب المؤلّفين من أنّ الإشارة في مثلِ هذا تارةً تكون حقيقيَّةً و تارة تكون مجازيَّةً بحسب وضع الخطبة ليس بشيءٍ الفوائد الصمدية.

النسبة إلى المركّب الإضافيّ المعرّف صدره بعجزه: « أل » للعهد الحضوري، نحو: هذا الرَّجلُ، و«الفوائدُ» جمعُ فائدة، و سَيأتي معناه لغةً و عرفاً، و «الصَّمدية» نسبةٌ إلي عبد الصَّمد، على ما تقرَّر من أنّ المركّب الإضافيّ المُعرَّف صدرُه بعجزه تكون النسبة إلي عجزه، و يُحذفُ لها الصّدرُ، لأنّ العجزَ هو المقصودُ بمدلوله، كالزبيريّ نسبةً إلى ابن الزبير، و كذا إذا كان كنيةً ككلثوميٍّ نسبةً إلي أمّ كلثوم، و أُلحقَ بها ما خيفَ منه من اللَّبس، كأشهلي نسبةً إلى عبد الأشهل، و منافي نسبةً إلي عبد مناف، و هي هنا كذلك.

و أمَّا بناءُ «فعلل» من جزئي المضاف منسوباً إليه كعبشميٍّ نسبةً إلى عبد الشمس فَشاذٌ ، و المحفوظُ منه ألفاظٌ يسيرةٌ، فلايقاسُ عليه.

« في علمِ العربية» أى كائنةً فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ و المعنى بملابسة الظرفية، فتارةً يجعلُ المعنى ظرفاً للفظ، كما فعل المُصنّف من جهة كونه حاضراً له آخذاً بجوانبه بحيثُ لايخرج طرفٌ من اللفظ عن طرف من المعنى، و هو أمرٌ شائعٌ، يقالُ هذه الآية في حكم كذا، و هذا الكتاب في علم كذا، و تارةً يجعلُ اللفظ ظرفاً للمعنى، كما يقالُ هذه المَسئلةُ في كتاب كذا، و هو ظاهر، حتّى شاعَ أنّ الألفاظَ أوعيةٌ للمعاني و قوالبُ لها و بمنزلة الكسوة و اللباس.

معنى علم العربية و علم الأدب وانقسامه إلى اثني عشر قسماً: و المرادُ بعلم العربية هنا علمُ النحوِ فقط، إذْ لم يشتملِ الكتابُ على غيره، و كثيراً ما يطلقُ عليه على الخصوص، و قد يطلقُ على ما هو أعَمُّ منه، كما صرّحَ به بعضُهم حيثُ قال: علمُ العربية و علمُ الأدب مترادفان، و هو ــ أعني علمَ الأدب ــ علمٌ يُحترزُ به عن الخلَل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً.

و قد صَرَّحَ الزمخشريُّ و غيرهُ بانقسامه إلى اثني عشر قسماً، فمنها أصولٌ، و البحثُ فيها أمّا عن المفردات، فإن كان من حيثُ جواهرُها و موادُّها فهو علمُ اللغة، و إن كان من حيثُ صورُها و هيأتُها فهو علمُ التصريف، و إن كان من حيثُ انتساب بعضها إلى بعضٍ بالإصالة و الفرعيَّة فهو علمُ الاشتقاق .

و أمّا عن المركّبات على الإطلاق أى مَوزونة أو غير مَوزونة، فإن كان باعتبار هيأتها التركيبيّة و تأديتها لمعانيها الأصلية فهو علمُ النحو، و إن كان باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فهو علمُ المعاني، و إن كان باعتبار تلك الإفادة في مراتب الوضوح فهو علمُ البيان.

و أمّا عن المركّبات الموزونة، فإن كان من حيثُ وزنها، فهو علمُ العروض. و إن كان من حيث أواخر أبياتها، فهو علمُ القافية.

و منها فروعٌ، و البحثُ فيها أمّا أن يتعلّق بنقوش الكتابة، فهو علمُ الخطّ، أو يختصُّ المنظوم باعتبار النظر في محاسنه و معايبه من حيثُ هو منظومٌ، و هذا هو العلمُ المسمّى بقرض الشعر، أو يختصُّ بالمنثور، و هو علم إنشاء النثر من الرسائل و الخُطب ونحوها، أو لايختصُّ بشيءٍ منها، بل يكون شاملاً لهما، و هو علم المحاضرات، و منه التواريخ.

و أمّا البديعُ فقد جَعَلوهُ ذيلاً لعلمي المعاني و البيان. و بعضُهم يجعلُه قسماً برأسه، و هو الأولى، فتكون الأقسامُ حينئذ ثلاثة عشرَ.

«حَوَت» أى جَمَعت، أو أحرَزت. يقال: حواه، أى: جَمَعَه، أو أحرَزه، «من هذا الفَنِّ»، أى فنِّ العربية، و الإشارة هنا أيضاً مجازية، و من للتبعيض،«ما» نكرة موصوفة، أى شيئاً.«نفعُه أعمُّ» من نفع ما لم تحوه، فيجوزُ أن يكون الجارُّ والمجرورُ[1] حالاً منها أو موصولة بمعنى الّذي، فلا تجوزُ الحالية حينئذ، بل الجارُّ و المجرورُ متعلّقان بحَوَت لا غيرُ.

« و معرفته للمبتدئين» في هذا العلم، و هو الّذي ابتدأ فيه و لم يصل منه إلى حالة يستقلُّ فيها بتصوير المسائل، فإن بلغ إلى حالة يستقلُّ فيها بتصوير المسائل فهو المتوسّط، و إن استقلَّ التصوير و استحفظ غالب أحكامِ ذلک العلم و أمكنه إقامة الأدلّة عليه فهو المنتهى،«أهمُّ» من معرفة ما لم يَحوِه.

معنى الفائدة و الغرض و الغاية: «و تَضمَّنَت» أى اشتملت على «فوائدَ» جمعُ فائدة، و هي لغةً مَا حَصَّلتَه، أو حُصِّلَ لک مِن علم أو مال، و عرفاً ما يترتّبُ من المصلحة على فعل من حيثُ ترتّبه عليه، و هو من حيثُ إنّه على طرف الفعل و نهايته يُسمّى غايةً فيختلفان اعتباراً، و يعمّان الأفعال الاختيارية وغيرها.

و أمّا الغرض فقد يفسَّرُ بما لأجله إقدام الفاعل على فعله، و يسمّى علةً غائيةً له باعتبارين، فإنّ العلّة بالقياس إلى الفعل و الغرض بالقياس إلى الفاعل[2]، و على هذا

---

١ - المجرورُ سقط في« س » .

٢ - الغرض بالقياس إلى الفاعل سقطت في« س » .

لايلزم فيه الترتُّب، فيكون أعمَّ من الفائدة و الغاية من وجه، و لذلک قيل: قد يخالف الغرضُ فائدةَ الفعلِ كما إذا أخطأ في اعتقادها. و قد يفسَّر بفائدة مترتِّبة على الشئ من حيثُ هي مطلوبةٌ بالإقدام عليه، و على هذا يجب فيه الترتُّب، فيكون أخصَّ من الفائدة و الغاية صدقاً،«جليلة» أي: عظيمة، من جَلَّ الشئُ إذا عَظُمَ، و منه الجليُّ للأمر العظيم.

«في قواعد الإعراب»، أي النّحوِ، و إنّما سُمّي به مع أنّه باحثٌ عن الإعراب و البناء معاً لكونه أشرفَ، إذ هو الأصلُ في الأسماء على الأصح، و يطلقُ الإعراب أيضاً على إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه الأحكام النحوية، كما يقال: أعرب هذه القصيدةَ، إذا تتّبع ألفاظَها، و بيّنَ كيفية جريها على قواعدِ النّحو، فلو أريد هذا المعنى أيضاً هنا لَصَحَّ.

و«فرائد»جمعُ فريدة، و هي الدّرّة الكبيرة، أو الفرائد هي الدرر الكبار الّتي نظمت، و فصِّلت بغيرها، و المرادُ بها هنا النكتُ الحسان و الفوائد المرغوب فيها.

« لم يطّلع» كيفتعل، أي لم يظهرعليها« إلا أُولو» أى ذوو، و هو اسمُ جمع، لا واحدَ له من لفظه، بل من معناه كما سيأتي بيانه« الألباب» أى العقول جمعُ لبٍّ، فإنّ لبَّ كلِّ شيءٍ خالصُه، و لبُّ الإنسان عقلُه، إذ هو سببُ الفوز بالسعادة كلّها في الدارين.

قالَ ابن النفيس[1] في كتاب «الطريق إلى الفصاحة»: و لفظُ اللُّب بمعنى العقل يقبحُ مفرداً، و لايقبح مجموعاً، كقوله تعالى: ﴿ لأولى الألباب ﴾[آل عمران/ ١٩٠]، قال: و لم يرد لفظُ اللبِّ مفرداً إلا مضافاً، كقوله(ص): «ما رأيتُ من ناقصات العقل و الدين أذهب للبِّ الرجل الحازم من إحدا كنَّ»[2]. أو مضافاً إليه، كقول جرير[3] [من البسيط]:

٥- يَصرَعنَ ذا اللُّبِّ حتّى لا حراک به و هنَّ أضعفُ خلقِ اللهِ إنسانا[4]

انتهى .

قيل: هذا البيتُ و الّذي قبلَه أغزلُ شعرٍ قالته العربُ قبله:

٦- إنّ العيونَ الّتي في طرفها حورٌ قَتَلْنَنا ثُمَّ لا يُحيين قتلانا[5]

---

١ – أبوالحسن علي بن أبي الحزم المعروف بابن النفيس، كان يعدّ من كبار العلماء عصره في الطّب و اللغة والفلسفة و الفقه و الحديث، توفي سنه ٦٨٧ هـ . دائرة المعارف لفواد إفرام البستاني ٤/١٠٦.

٢ – صحيح بخاري،لأبي عبدالله البخاري،الطبعة الثالثة، دار الأرقم ، بيروت،١٤١٨هـ ق،١/١٩٣برقم ٢٩٣.

٣ – جريربن عطية شاعر العصر الأموي، أحدِ شعراء النقائص (٦٥٣ – ٧٣٣) .

٤ – **اللغة:** يصرعن: يطرحن علي الأرض، الحراك: الحركة.

٥ – **اللغة:** الحور: شدة بياض بياض العين مع شدّة سواد سوادها، القتلي: جمع القتيل بمعني المقتول.

معنى الصَّمد و معنى الإيمان: « وَضَعتُها» أى صنَّفتُها، و أنشأتُها «للأخ الأعزِّ» أي لأجله. و في القاموس الأعزّ: العزيز، أبي تراب عبد الصَّمد بن حسين بن عبد الصمد العامليّ، و هو أخوه الأصغر، كان شيخاً فاضلاً نبيلاً، إلا أنّه لم يكن في رتبة أخيه، و له خلفٌ إلى زماننا هذا، مستوطنون ببلاد العجم. و الصَّمدُ السيدُ المصمودُ إليه في الحوائج، من صَمَد إذا قَصدَ، و الدائمُ الرفيعُ. و عن ابن عباس(رض)، الصَّمدُ: السَّيِّدُ الّذى كملَ في سودده، و فسَّره المشبهة[1] لعنهم الله بالمصمت الّذى لا جوفَ لـه، و رُدَّ بأنّ ذلك لايكون إلا من صفة الجسم، تعالى الله عن ذلك عُلواً كبيراً.

«جَعَلَه اللهُ» أى صيَّرَه، و هي جملةٌ خبريةٌ لفظاً، إنشائيةٌ معنىً،«من العلماء العاملين» بعلمهم. و الدّعاءُ له بذلك نهاية إرادةِ الخيرِ له، لما ورد في ذلك من الآثار و صحيح الأخبار.

« و نَفَعَه بها و جميعَ المؤمنين». الإيمانُ أخصُّ من الإسلام، إذ هو إقرار باللسان، و معرفة بالجنان و عمل بالأركان. و الإسلام هو الأوّل فقط. أو هما مترادفان كما مَرَّ. و فيه أربعةُ أقوال آخر، و الكلام في ذلك يطول، و ليس هذا محلّه.

و«تشتمل» أى هذه الفوائد الصَّمدية«على خمس حدائق»، جمع حديقة، و هي الروضة ذات الشجر و البستان من النخل، أو كلّ ما أحاط به البناء أو القطعة من النخل، كذا في القاموس، و فيه استعارةٌ مطلقة. فإن قلتَ هذه الحدائق هي نفس الفوائد و لا معنى لاشتمال الشئ على نفسه؟ قلتُ: اشتمالُها عليها من قبيل اشتمال الكلّ على أجزاءه باعتبار أنّ المشتمل مجموع الأجزاء، و المشتمل عليه كلّ واحد منها، أو أنّ الأوّل مجموعُها معاً، و الثاني بمجموعُها لا معاً، أعني أحاد الأجزاء بالأسر، و يحتملُ أن يُراد بالفوائد الألفاظُ و النقوشُ، و بالحدائق المعاني أو بالعكس، إذ يصحُّ أنْ يقالَ: الألفاظُ قوالب المعاني، كما يصحُّ أنْ يقال: إنّ المعاني قوالب الألفاظ باعتبارين كما مَرّ.

و وجه الحصر في هذه الخمسة أنّ المذكور فيها أمّا مقصود بالذات لاغيرُ، أو ما يتوصَّل به إليه مع شئ مقصود بالذات، الثاني الحديقة الأولى، و الأول إمّا أن يبحث فيه عمّا يتعلّقُ بالأسماء أو لا، الأولي الحديقة الثانية، و الثاني إمّا أن يبحث فيه عمّا يتعلّق بالأفعال أولا، الأول الحديقة الثالثة، و الثاني إمّا أن يبحث فيه عن الجمل و المفردات، الأوّل الحديقة الرابعة، و الثاني الحديقة الخامسة، و لايضرُّ خروج الديباجة، لأنّ المرادَ حصرُ المقصد بالذات، أو ما يتوصَّل به إليه.

---

١ – هم فرقة شبهوا الله سبحانه بالأجسام.

الفصل الأول

الحديقة الأولى

معنى النحو في الأصل و حدُّهُ اصطلاحاً

ص : الحديقة الأولى: فيما أردتُ تقديمه.

غرَّة: النحوُ علمٌ بقوانين ألفاظ العَرب، من حيثُ الإعراب و البناء، و فائدتـهُ حفظُ اللسان عن الخطأ في المقال، و موضوعه: الكلمة و الكلام. فالكلمـةُ : لفـظٌ موضوعٌ مفردٌ: و هي اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ. و الكلامُ لفظٌ مفيد بالإسناد، و لايتأتّى إلا في اسمين، أو فعل و اسم.

ش : «الحديقةُ الأولى فيما أردتُ تقديمه» من بيان تعريف العلم الّذي هو بصدده و فائدته و موضوعه و تعريف موضوعه و أشياء أخر تَمُرُّ عليك بالتفـضيل إنْ شـاء الله تعالى، و إنّما قدَّمَ ذلك لما قد تقرَّرَ من أنّه مَن أراد الخوضَ بعلم من العلوم على الوجـه الأكمل، ينبغي له أن يتصوَّرَ أوّلاً حقيقةَ ذلك العلم بحدِّه ليحصلَ له الإحاطـةُ بجهـة الوحدة الّتي باعتبارها جُعلت المسائلُ الكثيرةُ علماً واحداً، فيا مِن فوات مـا يَعنيـه و الاشتغالُ بما لايعنيه، و إن يعرفَ فائدتَه و غايتَه ليصونَ سعيَه عن العبث، و إنْ يعـرفَ موضوعَه الّذي به يُعَدُّ ليكون على زيادة بصيرة في طلبه.

فبيَّنَ ذلك كلَّه مقدَّماً له فقال: «غُرَّة» أي هذه غرَّةٌ، بضمِّ الغين المعجمة و تشديد الراء المهملة، و هي بياضٌ في جبهة الفرسِ فوقَ الدرهمِ، و الغرَّةُ من الشهر ليلةُ استهلالِ القمَرِ. و في الصحاح، غرَّةُ كلِّ شيءٍ أوَّلُه و أكرمُه. فعلى التفسيرين الأوَّلينِ يكون فيـه استعارة مطلقة للنحو. قال أبوالفتح بن جنيّ في الخصائص: هو في الأصل مصدرٌ شائعٌ، أي نحوتُ نحواً، كقصدتُ قصداً، ثمَّ خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنَّ الفقهَ في الأصل مصدرُ فقهتُ الشيءَ أي: عرفتُه، ثُمَّ خصَّ به علمَ الشريعة مـن التحليـل و التحريم، و ذكرَ له نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على حدِّ أنواعه.

قال: و قد استعملته العرب ظرفاً، أنْشَدَ أبوالحسن[1] [من الرجز]:

---

١ – علي بن مؤمن أبوالحسن بن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، صنَّف الممتع في التصريف، شرح الجزولية، ثلاثة شروح على الجمل و مات سنة ٦٦٩، بغية الوعاة، ٢/ ٢١٠.

٧- يَحْدُو بِهَا كُلُّ فَتًى هَيَّاتِ — وَ هُنَّ نَحْوَ البيتِ عامداتِ[1]

قيل: و إنّما سُمّي هذا العلمُ به، لأنَّ أميرَ المُومنينَ(ع) لمّا أملَى أصُولَه عَلَى أبي الأسود كما تَقَدَّمَ، قال له: انْحُ هذا النحوَ يا أبا الأسود، فَسُمّي به تبرُّكاً بلفظه الشريف.

و اصطلاحاً«علمٌ» و هو كالجنس، يدخلُ فيه جميعُ العلومِ على تفاوت معانيها.«بقوانين ألفاظ العرب»: القوانينُ جمعُ قانون، و هو في الأصل لفظٌ يونانيٌ أو سريانيٌ موضوعٌ لمسطرِ الكتابة، و في الاصطلاحِ قضيّةٌ كليّةٌ يتعرَّفُ منها أحكامُ جزئيات موضوعها كقولنا: كلُّ فاعلٍ يجبُ رفعُه، و كلُّ مفعولٍ يجبُ نصبُه[2] و كلُّ مضافٍ إليه يجبُ جرُّه. و تُرادفُه القاعدةُ و الأصلُ و الضابطُ. و هذا فصلٌ أخرج به ما ليس بقوانين ألفاظ العرب و علم اللغة، فإنَّه ليسَ بقواعد كليّة بل بجزئيّات، و قوله :« من حيث الإعراب و البناء» أخْرَجَ به ما عدا العلمَ المقصودَ، فانطبق التعريفُ عليه جامعاً مانعاً.

و اعلم أنَّ هذا الحدَّ جارٍ عَلى عُرفِ الناس الآنَ من جعلِ علم التصريف قسماً برأسه غيرَ داخلٍ في علم النحو، و المتعارَفُ قديماً شمولُ علم النحوِ لَهُ، و كثيراً ما ينجرُّ مسائل من أحد الفنَّين إلى الآخَر لِمَا بينَهما من شدَّة الارتباط، و لم يكن السلف كسيبويه فمَن بعده يُفردون أحدهما عن الآخر بالتصنيف إلا ما كان عن أبي عثمان المازنيّ[3]، و تلاه أبوالفتح بن جنيّ و الزمخشريُّ و ابن الحاجب[4] و ابن هشام و غيرهم كالمُصنِّف هنا، و في التهذيب[5] و ممّن سلك عُرفَ المتقدّمين من المتأخّرين جمال الدين ابن مالك و ناظر الجيش[6] و أبوحيَّان، و فيقال: عوضاً من قولهم من حيثُ الإعرابِ و البناءِ، مِن حيثُ الإفرادِ و التركيب.

---

١ - لم يسمَّ قائله، اللغة: يحدو بها: أي إبل الحجيج أي يزجرها للمشي، هَيّات: فعّال بمعنى الصياح من هيَّت به إذا صاح به، و هو مجرور لأنّه صفة، عامدات: قاصدات، و هي حال من الضمير المستكن في الظرف.

٢ - سقطت « و كل مفعول يجبُ نصبُه» في«س».

٣ - بكر بن محمد أبو عثمانُ المازني كان إماما في العربيّة، قيل: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، من تصانيفه : كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه و...مات سنة ٢٤٩هـ ، المصدر السابق١/٤٦٣.

٤ - عثمان بن عمربن أبي بكر العلّامة أبو عمرو بن الحاجب، كان من أذكياء العالم، صنف في النحو: الكافية و شرحها و نظمها، الوافية و شرحها، و في التصريف: الشافية و شرحها. و له الأمالي في النحو بمجلد ضخم في غاية التحقيق، مات سنة ٦٤٦ هـ ، بغية الوعاة ٢/١٣٤.

٥- التهذيب في النحو لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . كشف الظنون، ١/٥١٨.

٦ - محمد بن يوسف عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش مهر في العربية و غيرها، شرح التلخيص والتسهيل و مات سنة ٧٧٨هـ ، بغية الوعاة، ١/٢٧٥.

فائدة علم النحو و موضوعه و تعريف الكلمة و اللفظ:« و فائدتُه حفظُ اللسانِ عن الخطاء في المقال» أي في الكلام و الاستعانةُ على فهم كتاب الله تعالى و السّنّة و مسائلِ الفقه و مخاطبة العرب بعضهم بعضاً. قيلَ: و مِن ثَمَّ كانت معرفتُه واجبةً، لأنّ تعلُّمَ الشرائع الواردةَ بلغة العربَ لايَتِمُّ إلا به، و كلّ ما لايَتِمُّ الواجبُ المطلقُ إلا به فهو واجبٌ.

ثُمَّ اللحنُ مِن أقبح الأشياء في الانسان، قال بعضُهم:« لَئِن أقرأ فاسقط فأحبُّ إلى من أن أقرأ فالحنَ» و كتبَ كاتبٌ لأبي موسي الأشعري[١] إلى عمر، من أبو موسي الأشعريّ، فكتب إليه عمرُ: عزمتُ عليك لما قنعت كاتبك سَوطاً. و ذكر أبو عبيدة[٢] أن هذا الكاتب هو حصين بن أبي الحرّ العنبريُّ و أولاده يُنكرون ذلكَ أشدَ الإنكار. و قال رجلٌ لِبَنيه: يا بَنيَّ أصلِحوا من ألسنتكم، فإنّ الرجلَ تَنُوبُه النائبةُ، فيحبُ أنْ يتحمَّلَ فيها، فيستعيرَ من أخيه دابتَه و ثوبه، و لايجدُ مَن يعيرهُ لسانَه، و لله درُّ مَنْ قالَ [من الكامل]:

٨- النحوُ يبسطُ من لسان الألكن　　　و المرءُ يكرمه إذا لم يلحن
فإذا طلبتَ من العلومِ أجلَّها　　　فأجلُّها منه مُقيمُ الألسنِ[٣]

« و موضوعُه» موضوُع كلّ علمٍ ما يبحثُ في ذلك العلم عن عوارضه الذاتيّة، و هي اللاحقةُ له أو لجزئه أو لغرضٍ يساوي ذاته كالتعجُّب اللاحق للذات لابواسطة و كالحركة الإراديّة اللاحقة للإنسان بواسطة أنّه حيوانٌ، و لاشكَ أنّه جزءُ الإنسان و كالضحك العارض للإنسانَ بواسطة التعجُّب.«الكلمة و الكلام» هذا أحَدُ الأقوال الثلاثة في موضوع عِلم النحو، فقد قيل: إنّ موضوعَه الكلمةُ فَقَط، لأنّه إنّما يُبحَثُ فيه عن الإعراب و البناء و ما يتعلّق بهما، و لاريبَ أنّ ذلكَ مِن الأحوالِ اللاحقة للكلمة، و أمّا الحكمُ على بعض الجمل بالإعراب المحليّ فلتنزيلها منزلة المفرد و وقوعِها موقعَه، و قيل: إنّ موضوعَه الكلامُ فقط، لأنّ الكلمةَ لعدم استقلالها و حدِّها و عدم حسن السكوت عليها لاتقعُ في المحاورات إلا في ضمن الكلام، بل لايَظهُر أثرُ الإعراب و البناء في آخرها إلا في ضمنه، لاسيَّما عند من ذهب إلى أنّها قبل التركيب لامعربةٌ و لَا مبنيَّةٌ.

و قيلَ: موضوعُه كلاهما، نظراً إلى كلا الوجهين. و قيلَ: بناء على تعارف القدماء إدراج الصرفِ تحتَ النحوِ و عليه، فكان على المُصنّف أن لايذكرَ إلا موضوعَ علمِ

١ - الأشعري(أبوموسي)(ت٤٤هـ/٦٦٥م) صحابيٌ، أحد الحكمين مع عمرو بن العاص في تحكيم بعد صفين، المنجد في الأعلام ص٥٠.
٢ - هو أبو عبيدة معمر بن المثنّى ولد سنة ٧٢٨/١١٠ و من المرجّح جداً أنّ مولده كان بالبصرة، و كان يعدُّ من أجمع الناس علما بلغة العرب القدامي و تاريخهم. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزگين ١١١/٨٠.
٣ - لم أقف علي قائلهما.

النحو مجرَّداً عن غيره، لأنَّ كتابَه لم يشمل إلا عليه لا غيره، و استمدادُه من الكلامِ العربيِّ و مسائله المطالبُ الّتي يُبَرهن عليها فيه، كعلمنا بأنّ الفاعلَ مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ إلى غيرِ ذلكَ[1].

و ألْ في الكَلمة و الكلام للعهد الذهنيِّ، أي المصطلح عليهما عند النحاة، فالكلمةُ شرعٌ في الكلام على حقيقة الكلمة و الكلام، لأنه إنّما يَبحث عنها، و الفاء فصيحةٌ، أي إذا عرفتَ أنَّ موضوعَه الكلمةُ و الكلامُ. «فالكلمة» و ألْ فيها للعهد الذكريِّ، فإنَّ المعرفةَ إذا أُعيدت معرفةً كانت عينَ الأولى، كما إذا أعيدت النكرةُ معرفةً، و هذا أغلبيٌّ لا كليٌّ. و فيه كلامٌ طويلٌ، ليس هذا محلّه. و هي لغةً تقال للجمل المفيدة و القصيدة كقوله تعالى:﴿ و كلمةُ اللهِ هي العُليا﴾[التوبة/٤٠]، أي لا إلهَ إلا اللهُ. و قولُهم كلمةُ الحويدرة أي قصيدته، و الحويدرة لقب شاعر، تصغير حادرة، و اسمه قطبة بن محصن، رُوي أن حساناً[2] إذا قيل له: أنْشِدْنا، قال: أنْشِدُكم كلمةَ الحويدرة، يعني قصيدتَه الّتي مستهلها [من الكامل]:

٩- بكرتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً فَتَمتَّعِ وَ غَدَتْ غُدُوَّ مُفارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ[3]

و هو أمّا من باب إطلاق الجزء مراداً به الكلّ، أو من باب الاستعارة المُصرَّحة من حيثُ إنّ الكلامَ لارتباط أجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحده، و اصطلاحاً عند المنطقيِّ الفعلُ على ما قيل، و عند النحويِّ «لفظٌ» أي: ملفوظٌ، و هو في الأصل مصدر بمعنى الرمي مطلقاً، ثُمَّ خصَّ بالرمي من الفم، ثم أطلقَ عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، إلا أنّ هذا الإطلاق صار حقيقةً عرفيَّةً، و الخَلق بمعنى المخلوق مجازٌ لغويٌّ، و اشتهرَ تعريفُ اللفظ بأنّه الصوتُ المشتمل على بعض الحروف الهجائيّة.

لكن انتقد بأنّه لايشمل اللفظ البسيط، فمن ثَمَّ اختيرَ في تعريفه ما قيل صوتٌ معتمدٌ على مقطع الفم حقيقةً أو حكماً، فالأوّل كزيد، و الثاني كالمنويِّ في فم المقدَّر بانت بنا على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقين إن كان حقيقةً فيهما أو الحقيقيِّ و المجازيِّ، إن كان حقيقةً في أحدهما مجازاً في الآخر، و لا مخلص عند مانعي

١ – سقطت هذه الجملة في «س» .
٢ – أبوعبدالرحمن حسان بن ثابت بن المنذر، من قبيلة الخزرج، ولد بالمدينة، اتصل بالغساسنة، و مدحهم كما اتصل ببلاط الحيرة، انتقل إلى الإسلام و ناصره بلسانه فلقب شاعر النبي(ص)توفي سنة ٦٧٤ م/٥٤هـ . حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، الأدب القديم، لاط، دارالجيل، بيروت، لات، ص ٤١٣.
٣ – هو للحادرة. اللغة: بكرت: خرجت أوّل النهار قبل طلوع الشمس. غدوة: ما بين الفجر و طلوع الشمس.

المسألة، و هم الأكثر إلا بدعوي أنّه «موضوع» لأمر يعمُّها كما قاله ابـن هـشام في شرح اللمحة.

و إنّما لم يقل لفظه لكونه في الأصل مصدراً، و من حقّه أنْ لا يُؤنّثَ و لا يُجمَع، لأنّه موضوعٌ للحقيقه الّتي من شأنها ذلك، مع أنّ اللفظَ أخصُّ، و لو عُبّر بالقول بـدلاً عن اللفظ لكان أولي، لأنّ القولَ أخصُّ منه لاختصاصه بالموضوع على الأشهر، فكـلُّ قولٍ لفظٌ و لاعكس بالمعنى اللغويّ، و لم يكن يحتاجُ إلى التعقيد بقوله موضوعٌ.

معنى الوضع و المفرد و معنى الاحتراز بالجنس: الوضعُ لغةً جَعْلُ الشيءِ في حيّزٍ معيّنٍ، و اصطلاحاً قيل: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ[1] متى أُطْلِقَ المخصّصُ به فُهِم المخصّص، و قيل: تعيينُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ إذا عُلِمَ الشيءُ الأوّل، فُهِم منه الشيءُ الثاني، و يُـسمّى الأوّل دالّاً و الثاني مدلولاً.

«مفردٌ» و هو ما لايُقصدُ بجُزئه الدالّة على جزء المعنى المقصود حين الجزئيّة كزيد، فإنّ أجزاءَهُ و هي ذواتُ حروفه الثلاثة الّتي هي «ز ي د» كلٌّ منها لا يدلُّ علي معنىً، و وَقَعَ في عبارة كثير من المؤلّفين أنّ المفردَ ما لايدل جزءه علي جزء معناه، فإنّ أجزاءه و هي الزايُ والياءُ و الدالُ لاتدلُّ على معنىً في زيد و هو غلطٌ، لأنّ الزايَ والياءَ و الدّالَ ليستْ أجزاءَه، بل هذه أسماء مسمّياتها، و أجزاءه و مسمّياتها لاتدلُّ على معـنى، إنّمـا يُقالُ لها حروفُ المباني، و تُطلقُ بإزاء حروف المعاني الّتي هي الأسماء و الأفعال، نبّهَ عليه بعضُ المحقّقين.

و اندرج في المفرد ما لاجزءَ له كهمزة الاستفهام، و ما لَه جزءٌ غيرُ دالٍّ على معنى كما مرَّ، و ما له جزءٌ يدلُّ على معنىً ليس جزء المعنى المقصود كعبدِ الله علماً. و ما لـه جزءٌ دالٌّ على معنى هو جزء المعنى المقصود، لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علماً للآدمي، فالمعنى غير مقصود في عبد الله، و الدلالة غيرُ مقصودةٍ في الحيوان الناطق، فافترقا.

قال بعضُهم: و اعلَم أنّ الإفراد للفظ بالذات و للمعنى بالعرض، يظهر ذلكُ بالتأمُّل الصادق في حقيقتهما، فَجَعْلُه صفةً للفظ كما وَقَعَ في عبارته أولي مِنْ جَعْله صفةً للمعنى كما وَقَعَ في عبارةِ ابنِ حاجب، انتهى.

---

١ - سقط بحيث في «ح».

هذا مفهوم حدِّ الكلمة، و أمَّا احترازاته فاللفظُ و إن كان في التعريف بمثابة الجنس، و هو إنَّما يُؤتى به لبيان أصل الذات لا لإخراج شيء، إذ ليس قبله غير المعرَّف، إلا أنَّه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرَّف، و هذا معنى الاحتراز بالجنس كما أفاده ابن هشام في شرح اللمحة. و لذلكَ لايُقالُ: يخرج عنه أو يُقال: إنَّ الجنس هنا و هو اللفظ لما كان أخصَّ من الفصل من وجه صحَّ الاحتراز به من جهة خصوصه، و أمَّا تعيُّنه حينئذ للجنسية دون الفصليَّة فلكَونه أظهر أوصاف الكلمة، فقدِّم، و جعل جنساً، و احترز بهِ عمَّا ليس بلفظ، كالدَّوال الأربع، و هي الإشارات. و النُّصبُ و العقد و الخطوط، فإنَّها موضوعة و ليست بكلمات، و خَرَجَ بالموضوع غيرُ الموضوع كالمهملات و المحرفات و الألفاظُ الدَّالةُ بالطبع و العقل، و بالمفرد المركَّب، و هو ما يدلُّ جزؤه على جزء معناه. فإنْ حَسُنَ السكوت عليه فهو التامُّ، و إلا فهو الناقص كزيد قائمٌ و عبدالله غير علم.

معنى المركَّب و هل هو موضوع أم لا: و أورد أنَّ نحو ضَرَبَ مفرد، مع أنَّه لايصدقُ عليهِ تعريفُه، و يصدق عليه تعريفُ المركَّب، لأنَّ جزءه و هو المادَّةُ يدلُّ على الحدث، و جزءه الآخر و هو الهيئة يدلُّ على الزمان، و على نسبة ذلك الحدث إلى الفاعل المعيَّن أو المبهم على الخلاف في ذلك.

و التحقيقُ هو الأوَّل، فانتقض التعريف جمعاً و منعاً، و أجيبَ بأنَّ المرادَ بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتَّباً في السمع، و الهيئة مع المادَّة ليست كذلك، بل يوجدان مسموعين معاً، فلا انتقاضَ، هذا و إنَّما يخرجُ المركَّبُ بقيد المفرد على القول بأنَّه موضوعٌ، وإلا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهبُ جمعٍ من المحقّقين منهم الرازيُّ[1] و ابن الحاجب و ابن مالك، قالوا: ليس المركَّبُ بموضوع، و دلالته على معناه عقليَّة لا وضعيَّة، و احتجَّ له ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصَّل بوجهين: أحدهما أنَّ مَنْ لايعرف من كلام العرب إلا لفظينِ مفردينِ صالحينِ لإسناد أحدهما إلى الآخر، فإنَّه لايفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلى معرفة معنى الإسناد، بل يدركُه ضرورة ثانيهما أنَّ الدالَّ بالوضع لابدَّ من إحصائه و منع الاستيناف فيه كما كان في المفردات و المركَّبات القائمة مقامها.

---

١ - الرازي: هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، كان من أكابر أئمة اللغة، أخذ عنه بديع الزمان الهمداني و غيره، له تصانيف كثيرة منها: المجزل في اللغة، و غريب إعراب القرآن، توفّي سنة ٣٩٥ هـ. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين،المجلد الرابع، الطبعة الثالثة، بيروت، دارالمعرفة، ١٩٧١م، ص ٣٩٥.

فلو كان الكلامُ دالاً بالوضع، وَجَبَ ذلك فيه، و لم يكن لنا أن نتكلّم بكلام لم نسبق إليه، كما لا يستعملُ في المفردات إلا ما سبق استعمالُه، و في عدم ذلك برهان على أنّ الكلامَ ليس دالاً بالوضع، انتهى.

و الأصحُّ كما قال القرافيّ[1]، و يُعزى إلى الجمهور: أنّ المركّبَ موضوعٌ، أي: بالنوع لا بالشخص، فيكون خارجاً بقيد المفرد كما قرّرناه، و بيانُه أنّ الوضعَ إمّا شخصيٌّ أنْ تعلّقَ بألفاظ معيّنة سماعيّة، يحتاجُ في معرفتها إلى علم اللغة، و نوعيٌّ أن تعلّق بألفاظ معيّنة، يُعْرَف به مفرداتٌ قياسيّةٌ، يحتاج في معرفتها إلى علم الصرف، كما بيَّنَ أنّ كلّ اسم فاعل من الثلاثيّ المجرّد على زنة فاعل، و كل اسم مفعول منه على زنة مفعول، إلى غير ذلك من القوانين الصرفيّة، أو يُعرف به مركّباتٌ قياسيّة، يحتاج في معرفتها إلى علم النحو، كما بيّن أنّ كلّ مضاف مقدّم على المضاف إليه، و الفعل على الفاعل إلى غير ذلك من القوانين النحويّة، فالوضع جارٍ في المفردات و المركّبات معاً.

زَاد ابن مالك في التسهيل[2] في تعريف الكلمة قيدَ الاستقلال لإخراج أبعاض الكلمات كحروف المضارعة و ألف المفاعلة و تاء قائمة و ياء النسب، فإنّها ليست بكلمات لعدم استقلالها، و مَن أسقطَ هذا القيد كالمُصنّف رَأي ما جَنَحَ إليه الرضيُّ مِنْ أنّها و ما هي فيه كلمتان، صارتا لشدّة الامتزاج كالكلمة الواحدة، على أنّه أوردَ على ابن مالك أنّ مقتضى هذه الزيادة مخرج ضمير الفاعل كقمت مثلاً، فإنّه غيرُ مستقل، معَ أنّه كلمة، و أُجيبَ بأنّ المراد بالمستقل ما يشمل المستقل بمرادفه، و بأنّ الأصلَ في الضمير أنْ يكونَ مستقلّاً، نحو أنا و أنتَ و هو، فلايضرُّ عروض اتّصاله لمعنى الثاني.

للمفرد ستّة معان: للمفرد ستّةُ معان، فإنّه كما يُطلقُ على ما يُقابلُ المركّبَ كما هنا يطلق على ما يقابل[3] المثنّى و المجموعَ على حدّه، كما في باب الإعراب بالحركات و على مقابل المضاف و شبهه، كما في باب النداء و لا النافية للجنس، و على ما يقابل الجملة، كما في قولهم الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، و على ما يقابل العلم المزجيّ و الإضافيّ و الاسناديّ، كما في باب العلم و على معنى الواحد كما في باب أسماء العدد،

---

١ – شيخ شهاب الدين القرافي أحمد بن إدريس (–٦٨٤ هـ ق) مغربيّ عاش و مات في مصر ، من علماء المالكية، له مولفات في الفقه و الاصول و العربية. مغني اللبيب ص ١٦٨.

٢ – التسهيل هو كتاب«تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد» في النحو، للشيخ جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك النحويّ المتوفي سنه ٦٧٢ هـ . كشف الظنون. ١/٤٠٥.

٣ – هذه الجملة محذوفة في « ط » .

لايقال فاستعماله حينئذ في التعريف مخلٌّ، لأنّا نقول: إنّما يَكُونُ استعمال الألفاظ المشتركة في الحدود مخلّاً، إذا لم تقم قرينة تعيّن المقصود، أمّا إذا قامت قرينةٌ تُعيِّنه فلا.

أقسام الكلمة الثلاثة و أدلّة الانحصار فيها: قدّم تعريفَ الكلمة على الكلام، لأنّها جزءُه، و الجزءُ مقدَّمٌ على الكُلّ طبعاً، فقدَّمَها وضعاً ليوافقَ الوضعُ الطبع، و مَنْ قَدَّمَ الكلامَ فلأنّه المقصودُ بالذات، و هي أي الكلمةُ باعتبار مفهومها ثلاثةٌ[1] اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ، أي منقسمةٌ إلى هذه الأنواع، منحصرةٌ فيها، كما يفيده السكوتُ في مقام البيان و التقسيم أيضاً، إذ الأصلُ فيه أن يكونَ حاضراً، و الأدلّةُ على هذا الانحصار ثلاثةٌ: أحدُها الأثرُ، و هوَ ما رُوِيَ عن أمير المومنين(ع) و قد مَرَّ. الثاني: الاستقراءُ التامُّ من أئمة العربيَّة، فإنّهم تتبّعوا كلمات العرب، فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة، و لو كان ثَمَّ نوعٌ آخرُ لَعثَروا عليه، الثالثُ: الدَليلُ العقليُّ، و لهم في ذلك عباراتٌ: منها أنّ الكلمةَ موضوعةٌ- كما مَرَّ- فتكون دالةً لا محالةَ، لأنّ الوضعَ من أسباب الدلالة.

فنقولُ: إمّا أنْ تدلّ على معنى غير مُستقلّ بالمفهومية، أو لا، الأوّل حرفٌ، و الثاني إمّا أنْ يدلّ على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الأوّل الفعل، و الثاني الاسم، و منها أنّ الكلمة إمّا أن يَصحَّ إسنادها إلى غيرها أو لا، فإنْ لم يصحَّ فهي الحرفُ، و إنْ صحَّ فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فإن اقترنتْ فهي الفعلُ، و إلّا فهي الاسمُ.

و منها أنّ العبارات بحسب المُعبَّر عنه، و المعبَّر عنه[2] من المعاني ثلاثٌ: ذاتٌ و حدثٌ عن ذات و واسطةٌ بينَ الذات، و الحدثُ يَدُلُّ على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذاتُ الاسمُ، وَ الحدثُ الفعلُ، و الواسطة الحرف.

و زادَ أبوجعفر بن صابر[3] قسماً رابعاً، سمّاه الخالفةَ، و هو اسمُ الفعل، لأنّه خلف عن الفعل، و لم يَقُلْ بذلك أحدٌ غيرُه، و لم يلتفتْ إليه أحدٌ.

و اعْلَمْ أنّ تقسيمَ الكلمة إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكليّ إلى جزئيّاته، كانقسام الحيوان إلى إنسان و فرس و غيرهما، فيصحُّ إطلاقُ المقسّم على كلٍ من أقسامه، و بهذا يندفع ما قد يقال: إنّ العطفَ بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمةُ مجموعَ هذه الثلاثة، و مِن جَعلها أقساماً للكلام فهو من تقسيم الكلّ إلى أجزائه، كانقسام السكنجبين إلى خلٍ و عسلٍ، فلا يصحُّ إطلاقُ المقسَّم على كلٍ من أقسامه.

---

١ – من و هي حتى هنا سقطت في «ح» .
٢- و المعبر عنه سقط في«ط».
٣ – أحمد بن صابر أبو جعفر النحويّ، الذاهب إلى أنّ للكلمة قسماً رابعاً، و سمّاه الخالفة، بغية الوعاة ٣١١/١. و لم يذكر تاريخ وفاته.

قال بعضُ المحقّقين: جرَت عادةُ أرباب التاليف بالتعقيب الحدود بالتقسيمات، و فائدتُه أمّا تكميلُ معرفة المحدود، أو تحصيلُ مفهومات الأقسام[1] ببيان ما يختصُّ بكل من الأحكام، انتهى.

و سمّي الاسمُ اسماً آخذاً من السِّمة، أو من السموِ على ما تَقَدَّم، لأنّه علامةٌ على مسمّاه، أو لسموِّه على أخويه باستغنائه عنهما بالإخبارية و عنه، و لهذا قدّم عليهما في الذكر.

[و سمّي] الفعلُ فعلاً، لدلالته بالتضمُّن على الفعل اللغويِّ الّذي هو الحدثُ، و اتّبع به الاسمُ للأخبارِ به لا عنه، و الحرف حرفاً لكونه على حرف، أي طرف من الكلام من حيثُ إنّه لَا يَدُلّ على معنى في نفسه، و إنّه لا يقعُ عمدةً في الكلام بخلافه فيهما، و لهذا أخّر عنهما.

الكلامُ و معناه لغة و حدُّه اصطلاحاً: «الكلامُ» لغةً يُطْلَقُ على ستّة معان: الخط، و شرطُه أنْ يكونَ معبَّراً عنه باللفظ المفيد، و منه تسميتهم ما بين دفّتي[2] المصحف كلامَ الله تعالى، و الإشارة المفهمة و منه قوله[من الطويل]:

١٠- إذا كلّمَتْني بالعيون الفواتر ... رددت عليها بالدموع البوادر[3]

و اللفظ الّذي لايفيد، قيل: و منه الحديث«هذه الصلاةَ لايصحُّ فيها شئ من كلام الناس، فإنّها تبطل و لو بالكلمة الواحدة[4]». و ما فهم من حال الشئ و هو المسمّى بلسان الحال، و منه قولُه [من الرجز]:

١١- شكَا إلى جَملي طولَ السُّرى ....[5]

و معلومٌ أنّ الجَملَ لايتكلّمُ، و إنّما فهمت الشكوي من لسانِ حاله.

و اسم الحديث الّذي هو التكليمُ، و منه قولُه[من البسيط]:

١٢- قالَوا كلامُك هنداً و هي مُصْغيَةٌ ....[6]

أي تكليمك هنداً.

---

١ - محدودات الأقسام«س».

٢ - الدُّف: الجنب من كل شيء أو صفحته.

٣ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الفواتر: جمع الفاترة. يقال: عين فاترة اي: فيها ضعف مستحسن. البوادر: جمع البادرة، بمعنى سريعة.

٤ - ويروى إن هذه الصلاة لايحلُّ فيهما.... سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ص ١٧٩، رقم الحديث ٩٣٠.

٥ - تمامه«**صبرٌ جميل فكلانا مبتلي**»، و لم يسمَّ قائله **اللغة:** السُّرى: سير عامة الليل(يذكّر و يؤنث).

٦ - تمامه«**يشفيك قلتُ صحيحٌ ذاك لوكانا**»، و هو مجهول القائل. **اللغة:** مصغية: اسم فاعل من أصغى بمعنى أحسن الاستماع.

و ما في النَّفس مِن المعنى و يُعبَّرعنه باللفظ المفيد، و ذلكَ كأنْ يقومُ بنفسك معنى قامَ زيد، و قَعَدَ عمرو، فيسمّي ذلك الّذي تخيلته كلاماً، و هو المسمّى بحديث النفس و منه قول الأخطل [من الوافر] :

١٣- إنَّ الكلامَ لفي الفُؤاد و إنّما جَعَلَ اللسان على الفواد دليلا[1]

قال أبوحيَّان في الإرتشاف: و الّذي يصحُّ أنَّ ذلك كلّه علَى سبيل المجاز لا علَى سبيل الاشتراك خلافاً لزاعمي ذلك.

و اصطلاحاً« لفظ»، أي ملفوظ، و لو عُبِّر عَنه بالقول لَكانَ أولي لما مَرَّ، و احترز به عمّا ليس بلفظٍ، إنْ كان جنساً لما تَقدَّمَ.

معنى المفيد و الفائده في الاصطلاح: « مفيدٌ » أي دالٌّ على معنى يَحْسُنَ السكوتُ عليه، لأنَّ الفائدة في الإصطلاح حيثُ وقعت قيداً للفظ أو القول، فالمرادُ بها الفائدة التامةُ أي التركيبةُ لا النّاقصةُ الّتي هي الإفراديَّة، إذْ هي غير معتدٌ بها في نظرهم.

و المرادُ بِحُسْنِ السكوت عليه، أنْ لايكون مفتقراً إلى شيء، كافتقار المحكوم عليه للمحكوم به و عكسه، فلا أثرَ لافتقاره إلى المتعلّقات من المفاعيل و نحوها، و هل المرادُ سكوتُ المتكلّم أو السامع أو هما؟ أقوالٌ، أرجحها الأوّل، لأنّه خلافُ التّكلّم، فكما أن التّكلّم صفة المتكلّم، كذلك السكوت صفةٌ له، و خرج به ما لا فائدةَ فيه كالمركّب الإضافيّ و المزجيّ والإسناديّ المسمّى به كشابَ قرناها، و دخل فيه ما لايجهل معناه، كالسماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتنا، و النّار حارّةٌ، إلا أن يرادَ بالمفيد، المفيدُ بالفعل فلايسمّى كلاماً، و عليه جرى جمع، و صرَّحَ به ابن مالك في شرح التسهيل، و نَقَلَه عن سيبَويهِ و غيره، و المُحَقِّقُون بل الأكثرونَ على خلافه، و إلا لَمْ يكن شيء من القضايا البديهيَّة مع كثرتها كلاماً مع أنها خبر بلا شكٌ و كلّ خبر كلام.

و نازعَ أبوحيَّان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه، و قال ما أعلمُ أحداً يمنع، قال زيد: النّارُ حارّةٌ، و لا قال: الكُلّ أعظمُ من الجزء، قال: و كان بعضُ أهلِ عصرنا يقول: العجبُ من هؤلاء النحاة يجيبون لايصدق القضايا، فَيجْعَلونها ليست بكلام، كقولنا: النقيضان لايجتمعان و لايرتفعان، و الضدّان لايجتمعان، و قد يرتفعان. و يلزمهم بأنّهم لمّا شرحُوا الكلامَ بأنّه الّذي يفيدُ السامعَ، علم ما لم يكن يعلم أنّ الكلامَ إذا طرقَ سَمْعَ الإنسانِ، فاستفاد منه شيئاً، ثُمَّ طرقَه ثانياً، و قد علم مضمونَه

---

١ - **اللغة:** الفواد: القلب.

أوّلاً أنّه لايكون كلاماً باعتبار المرّة الثانية، لأنّه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فيكون الشيءُ الواحدُ كلاماً بحسب إفادته السامعَ، انتهى.

قوله: «بالإسناد» و هو ضَمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ليفيدَ المخاطبَ فائدةً تامّةً، و الباءُ للسببيّة، أو الاستعانة أو الإلصاق أو المصاحبة، متعلّقة بالمفيد، أو صفة مصدرة، أي إفادة متلبّسة به، و ذَكرهُ من قبيل التصريح بما عُلمَ التزاماً لأنّ المفيدَ بالمعنى المذكور مستلزم للإسناد، لكن لما كانتْ دلالةُ الألتزام مهجورةً في التعريف صَرّحَ به، اذ المقصودَ من الحدّ بيان الماهيّة، و هي لاتُعْرَفُ إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً، و قد يقال: إنّه احترزَ به عن مثل: غلامُ زيدٍ عمروٌ، على سبيل التعداد، إذْ لاخفاءَ في أنّه لفظٌ مفيدٌ. معَ أنّه ليس بكلام قطعاً، فتأمّلْ.

و اعتبرَ بعضُهم في الكلام القصدَ، أي قصدَ المتكلّم إفادةَ السامع لإخراج كلام النائم و نحوه، فإنّه عارٍ عن القصد، و قد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صَحّحَهُ أبوحيّان. و لو سلم فلاحاجةَ إلى التصريح بالقصد كما في التصريح، لأنّ حسنَ سكوت المتكلّم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلّم به، أو لأنّ ما خرج به، قد خرج بقيد الإفادة.

و اعتبر بعضهم إتّحاد الناطق أيضاً احترازاً من أنْ يصطلحَ شخصان، على أن يذكرَ أحدهما اسماً أو فعلاً و يذكر الآخر خبرَ المبتدأ أو فاعل الفعل. قال ابن مالك: و هذا غير محتاج إليه لوجهين، أحدهما: أنّه كما لايعتبرُ اتّحاد الكاتب في كون الخطّ خطّاً، كذلك لايعتبرُ اتّحاد الناطق في كون الكلام كلاماً، و الثاني: أنّ كلّ واحدٍ من المصطلحين متكلّم بكلام، و إنّما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخَر بالأخرى.

و في الوجه الأوّل تسليم أنّ الكلامَ الواحدَ قد يصدرُ من اثنين، و هو لايتصوّرُ البتّة ضرورةَ كلّ كلام مشتملٌ على نسبة أحد طرفيه إلى الآخر، و النسبة أمر نفسانيٌ لايقبلُ التجزّي، و لايقومُ إلا بمحلٍّ واحد، نبّهَ عليه المراديّ[1]. قال بعضُهم: و هذا يَعني اعتبارُ اتّحاد الناطق لم ينقلْ عن نحويٍّ فيما نعلم، و إنّما ذَكَرَه بعضُ مَنْ تكلّم في الأصول، انتهى.

قال البدر الدمامينيُّ في شرحه على التسهيل: و لاأكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحيم الإسنويّ[2]، حيثُ ذَكَرَ هذه المسئلةَ في كتابه المسمّى بالكوكب الدريّ الموضوع لتنزيل الفروع الفقهيّة على الأحكام النحويّة، فرتّب على الاختلاف في

---

١ - الحسن بن قاسم المرادي النحويُّ اللغويُّ بدرالدين المعروف بابن أمّ قاسم، و له: شرح التسهيل، شرح المفصّل، شرح الألفية و الجنى الداني في حروف المعاني. توفي سنة ٧٤٩ هـ.ق. بغية الوعاة، ١/٥١٧.

٢ - الإسنوي(جمال الدين عبدالرحيم)(ت٧٧٢هـ): فقيه أصولي و عالم بالعربية، من كتبه«نهاية السول في شرح منهاج الأصول» و«التمهيد» و«شرح الفية ابن مالك» المصدر السابق، ٢/٩٢.

هذه القاعدة فروعاً منها: لَو وكَّل وكيلين بطلاق زوجته، فقال أحَدُهما: فلانة، يعني الزوجةَ المذكورة و قال الآخر: طالقٌ. و قال: إن بنيناه على اشتراط اتّحاد الناطق بالكلام لم يقع الطّلاق، و إلا وقعَ، و قد علمت استحالة الوجه الأوّل، فكيف يُبنَي عليه حكمٌ شرعيّ فتأمَّله، انتهى.

قلت: تأمّلته فوجدتُه محضَ تقوُّل على الإسنويّ، فإنَّه لم يقلْ بذلك في كتابه المذكور أصلاً، و هذه عبارته، قال بعد أن ذَكر المسألة، و صحّح عدم اشتراط ذلك في الكلام: و من فروعها ما إذا كانَ له وكيلان بإعتاق عبد أو وقفه أو غير ذلك، و اتّفقا على أن يقول أحدهما: مثلاً هذا، و يقول الثاني: حرٌّ، ولاَ استحضر فيها الآن نقلاً، انتهى.

و كلامُه في الكواكب الدُّري ينصُّه، و منه نقلت، فأينَ ما نَقَلَهُ مِن بناء الحكم الشرعيِّ على المسألة، و هل هذا إلا تشنيعٌ بحتٌ؟

«و لايتأتى» أي لايحصلُ الكلامُ إلا في ضمن« اسمين»، و لهما أربعُ صُوَر: مبتدأ و خبر، كزيد قائمٌ. و مبتدأ و فاعل أو نائب سدًّا مَسَدَّ الخبر، نحو: أقائمٌ الزيدان، و ما مضروب العمران. و اسمِ فعل و فاعل، نحو: هيهات العقيق، ملفوظينِ كانَ الاسمان كما ذكر، أو مقدَّرينِ، كنَعَمْ في جواب أزيدٌ قائمٌ، أو أحدُهما مقدَّراً كزيد في جواب من ذا؟ أو في ضمن فعل و اسم هو فاعله أو نائبُ عنه، كقام زيد، و ضُربَ عمرو، ملفوظين كانا، كما ذكر، أو مقدَّرين كنعم في جواب أقام زيدٌ؟ أو أحدهما مقدَّراً، نحو: بلي زيد في جوابِ لم يقم أحد، أي لايتحقّق هذا العامُّ إلا في ضمن هذين الخاصَّين.

قال بعضُ المحقّقين: و الأنسبُ جَعْلُ«في» بمعنى«عن»[1]، و وجه عدمِ تأتّي الكلام إلا فيما ذُكِر أنَّ التركيبَ العقليَّ الثنائيَّ بين الثلاثة الأقسام، لايعدو أقساماً ستَّة، اسمان و فعلان و حرفان و اسم و فعل و اسم و حرف و فعل و حرف.

فالكلامُ لابدَّ له من الإسناد، و هو لابدَّ له من المسند و المسند إليه، و هما لايتحقّقان إلا في اسمين، ليكون أحدهما مسنداً، و الآخر مسنداً إليه، أو فعل و اسم ليكون الفعلُ مسنداً، و الاسم مسنداً إليه.

و أما الأقسامُ الباقيةُ ففي الفعلينِ المسند إليه مفقودٌ، و كذا في الفعل و الحرف، و في الحرفين المسندُ و المسندُ إليه كلاهما مفقودٌ، و في الاسم و الحرف أحدُهما مفقودٌ، إذْ لو

---

١ - سقط«عن» في«س».

جَعَلْتَ الاسم مسنداً فلا مسندَ إليه، و إن جعلته مسنداً إليه فلا مسندَ، و أمّا نحو: يا زيدُ، فلسَدِّ "يا" مَسدَّ أدْعُو، خلافاً لأبي علي[1] حيثُ جَعَلَ ذلك كلاماً.

و ذهب ابن طلحة[2] إلى أنَّ اللفظةَ الواحدةَ وجوداً و تقديراً قد تكون كلاماً، إذا قامتْ مقامَ الكلام، و جعل من ذلك نعم و لا في الجواب، و هو خلافُ المشهور، و الصحيحُ ما مَرَّ. فعُلِمَ أنَّ مدارَ الكلامِ على المسند و المسند إليه، و أنْ تأتي من أكثر منهما، و له أربعُ صُور، جملتان أمّا شرطٌ و جزاءٌ، نحو: إنْ قامَ زيد قمتُ، أو قسم و جوابه، نحو: أحْلفُ باللّه لَزيد قائم، و فعل و اسمان، نحو: كان زيد قائماً، أو ثلاثة، نحو: علمتُ زيداً قاضياً، أو أربعة، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً، فصورُ تاليفِ الكلام ستّةٌ.

انقسام الكلام إلى خبر و إنشاء: تنبيهان: الأوّل: ينقسمُ الكلامُ إلى خبر و إنشاء، لأنّه إنْ احتملَ التصديقَ و التكذيبَ، كان خبراً، و إلا فانشاء، و الأصحُّ انحصارُه فيهما، كما عليه الحذّاقُ منَ النُّحاة و غيرهم و أهلُ البيان قاطبةً.

و ذهبَ كثيرٌ إلى انقسامه إلى خبر و طلب و انشاء. قالوا: لأنَّ الكلامَ أمّا أن يحتملَ التصديقَ و التكذيبَ أولا، الأوّل الخبرُ، الثاني إن اقترنَ معناه بلفظه فهو الإنشاءُ، و إن لم يقترن بل تأخَّر عنه فهو الطلب.

و المحقّقون على دخول الطلب في الإنشاء، و أنَّ معنى«إضرب» مثلاً و هو طلبُ الضرب مقترنٌ بلفظه، و أمّا الضربُ الّذي يُوجَد بعد ذلك، فهو متعلّقُ الطلب لا نفسه. قال بعضُ المحقّقين و نِعْمَ ما قال: لك أن تجعل الخلاف بين من ثنّى القسمة و ثلّثها لفظيّاً، فمن ثنّاها جعلَ لفظ الطلب إن قال: إنَّ الكلامَ خبر و طلب، كابن مالك في الكافية، أو لفظ الإنشاء إن قال: إنّه خبر و إنشاء لمعنى واحد، و هو ما لايحتملُ التصديق و التكذيب، غير أنَّ له قسمين متحالفين ما يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه، و ما يقارن وجود معناه وجود لفظه و مَن ثلّثها جَعل لفظ الطلب اسماً للقسم الأوّل من ذلك المعنى و لفظ الإنشاء للقسم الثاني منه، انتهى.

---

١ – أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار بن محمد بن سليمان الفارسيّ من أئمة النحو، ولد في إيران و عاش في بغداد، أخذ عن ابن السّراج و الزّجاج و أخذ عنه ابن جني، من تصانيفه: الإيضاح في النحو، أبيات الإعراب، و توفي سنة ٣٧٧ هـ المصدر السابق، ٤٩٦/١.

٢ – محمد بن طلحه المعروف بابن طلحة كان إماما في صناعة العربية درس العربية و الآداب باشبيلية أكثرمن خمسين سنة، و مات سنة ٥٤٥ هـ . المصدر السابق، ١٢١/١.

الثّاني: الخلاف المشهور عند النَّظّام[1] في كون الخبر و الطلب بديهيَّين، فلا يحتاجان إلى التعريف أولا، فيحتاجان إليه حار في الكلام، لأنّ بَداهةَ الأخصّ تستلزمُ بداهةَ الأعمّ، و قد نقلَ الخلافَ في الكلام يحدُّ أم لا بعضُ كبارالأئمة، حكاه بعض المتأخّرين.

الاسم و الفعل و الحرف

ص: إيضاح: الاسمُ كلمةٌ معناها مستقلٌ، غيرُ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، و يختصّ بالجرّ والنداء، واللام والتنوين، والتثنية والجمع.

و الفعل: كلمةٌ معناها مستقلٌ، مقترنٌ بأحدها، و يختصّ بقد و لَمْ و تاءِ التأنيث و نون التاكيد.

و الحرف: كلمةٌ معناها غيرُمستقلٍّ، و لامقترن باحدها، و يعرفُ بعدم قبول شيءٍ من خواصّ أخويه.

ش: هذا إيضاحٌ لكلّ واحد من الكلم الثلاث بحدّه، و بعض خواص الاسم و الفعل و ما يعرف به الحرف. «الاسمُ كلمةٌ معناها مستقلٌ» بالمفهوميَّة، أي لايحتاجُ في تعقّله، و الدلالة عليه بها إلى ضمِّ ضميمة، فقولُه: كلمة شامل للكلم الثلاث، و قولُه: معناه مستقلٌ مُخْرِج للحرف، فإنّ معناه غير مستقلّ كما سيأتي في حدّه عن قريب، إن شاء الله تعالى. وقولُه: « غيرُ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة» أي الماضي و الحال و المستقبلِ، مخرج للفعل، فإنّه مقترن بأحدها، كما سيأتي، و المرادُ بعدم الاقتران كونُه بحسب الوضع الأوّل لتدخل أسماءُ الأفعال، نحوَ: رويدَ و هيهات، لأنّها دَوال[2] على معنىً مستقلٍ، هو الحدثُ غيرُ مقترنٍ في الوضع الأوّل، لأنّ الوضع الأوّل لها نفس الحدث، فهذا المعنى المستقلُ في الوضعِ الأوّل غيرُ مقترن. و دخل نحو: يزيد و يشكر علمين، لأنّ معناهما العَلميَّ غيرُ مقترن بحسب الوضع الأوّل، و خرج عنه الأفعالُ المنسلخة، نحو: عسى و كاد، لأنّ معانيها مستقلّةً مقترنة في الوضع الأوّل، و هو الوضعُ الفعليّ لها، فإنّها فيه موضوعةٌ لهذا الحدث و الزمان.

و يخرجُ عنه المضارعُ المشتركُ بين الحال و الاستقبال على رأي أيضاً، لأنّه في الوضع الأوّل لأحد الزمانين معيَّناً، و اللّبسُ انّما حصلَ عند السامع بالاشتراك، و كذا يخرجُ

---

١ – النَّظّام إبراهيم بن سيار(ت ٢٣١ هـ). متكلّم معتزلي منطقي و شاعر، معلّم الجاحظ، عارض آراء الفقهاء و انتقد الجبريّة و المرجئة. المنجد في الأعلام ص ٥٧٤.

٢ – الدوال : جمع دال.

اسما الفاعل و المفعول، لأنّها و إن كانا لا يَعملان إلا معَ اشتراط الحال أو الاستقبال إلا أنّ ذلك الزمان مدلول عملها العارض لا مدلولهما بحسب الوضع الأوّل.

و كذا نحو: القتل و الضرب، فإنّه و إنْ وجبَ وقوعُه في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّناً في نفس الأمر، لكن ذلك الزمان المعيَّن لايدلّ عليه المصدرُ بحسب الوضع، و أمّا نحو: الصبوح و الغبوق[1] فلم يقترن بزمان معيَّنٍ من الأزمنة المذكورة، و إن اقترنَ بالزمان، لأنّ معناهما يصلحُ لأنْ يقعَ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، و لهذا يحتاجُ إلى تجديد صيغة لإفادة أحدهما كاصطبح[2] و يصطبح، و لاينتقض الحدُّ بلفظ الماضي و المستقبل، لأنّهما يدلّان على نفس الزمان، و الزمانُ غيرُ مقترنٍ بزمان، فإذا أريد بهما الفعل الّذي انقضى، و الّذي لم يأت، فالمعنى ماضٍ زمانُه و مستقبل زمانُه، فحُذفَ المضافُ، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه فتوهَّم أنّه له، و لو سلم أنّه له، فالماضي حدث له العدم بعد الوجود، و المستقبل حدث معدومٌ له انتظار الوجود، و ليس في مدلول شيء منها زمان معيَّن، بل الزمانُ المعيَّنُ من لوازم تحقّقهما كالمصادر.

و لّما حدَّ الاسم أخذ يذكر بعضَ خواصه ليزدادَ الطالب معرفة به، فقال:« و يختصُّ» الاسم «بالجرّ» أي بدخوله عليه، لأنّه من خواصّه، و هو الكسرةُ الّتي يحدثها العامل في آخره، سواء كان العاملُ حرفاً أو مضافاً، و خاصّة الشيء اصطلاحاً ما يوجد في الشيء، و لايوجد في غيره، فإن وجدت في جميع أفراده فهي خاصّة شاملة، ثُمَّ إن لم توجد في شيء منَ أغياره فهي خاصّة حقيقيّة و إلا فإضافيّة.

هذا هو المشهورُ، و قال بعضُ المحقّقين من شرّاح الكافية خاصّة الشيء عندَ النحاة ما لاتوجدُ بدون ذلك الشيء[3]، و يوجد ذلكَ الشيء بدونها، صرّحَ به المُصنِّف في شرح المنظومة و غيره، و ما اشتهر من جواز شمولِها لجميع أفرادِ الشيء فهو عندَ المنطقي، انتهى.

و أمّا الحدُّ فهو المعرِّفُ الجامعُ المانعُ، سواء دلَّ على مجرَّد الماهية كالحيوان الناطقِ في تعريف الإنسان، و يختصُّ عند المنطقيّ باسم الحدّ أمْ لا، كالحيوان الضاحك في تعريفه، و يسمَّي عنده رسماً فإن قلتَ: الّذي يسبقُ إلى الفهم من اختصاص شيء بآخَر، هو كونه مقصوراً على الآخر،لأنّ معناه كونه بحيثُ يختصُّ الآخرُ، و لايعمُّه و غيره، فكان عليه أن يقول: و يختص الجرُّ بالاسم.

---

١ – الصبوح: شراب الصباح و الغبوق: ما يشرب بالعشي.
٢ – اصْطَبَحَ: شرب الصَّبوح.
٣ – سقط الشيء في «ح».

استعمال لفظ الخصوص و ما يتفرَّع منه: قلتُ: الأصلُ في لفظ الخصوص و ما يتفرَّعُ منه أنْ يستعملَ بإدخالِ الباء على المقصور عليه، أعني ما له الخاصَّة، فيقالُ: اختصَّ المال بزيد، أي المال له دونَ غيره، و ذلك كما لو قلنا: و يختصُّ الجرُّ بالاسم، و هذا هو الاستعمالُ العربيُّ الّذي يسبقُ إلى الفهم.

و لكن شاعَ في العرف إدخالُ الباءِ على المقصور، أعني الخاصَّةَ، كما استعمله المُصنِّف و ذلك إمَّا بناءً على جَعْلِ التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف، أو على تضمين معنى التمييز و الاقتران، فيلاحظ المعنيان معاً، و حاصلُه يرجعُ إلى ملاحظة معنى التمييز، لأنَّ تخصيصَ شيءٍ بشيءٍ في قوّة تمييز الآخر به، و هو الأنسبُ بمثل هذا المقام كما لايخفي، و أبي بعضُهم إلا هذا الاستعمالَ، و شدَّدَ النكيرَ[1] على من خالَفَه.

قيل: و إنّما اختصَّ الاسمُ بالجرِّ، لكونه أثرَ حرفِ الجرِّ، و هو من خواصِّ الاسم، فكذا الجرُّ، و إلا لزم تخلُّفُ الأثر عن المؤثِّر.

قال الفاضل الهنديّ[2]:- و فيه نظر- و وجهُه أنّه لايلزمُ من اختصاص المؤثِّر اختصاصُ الأثر، فإنَّ الأثرَ قد يثبتُ بمؤثِّرات شتَّي، ألاترى أنَّ لَنْ مِنْ خواصِّ الفعل، و أثرُها و هو النَّصبُ لايختصُّ الفعلَ به، بل يدخل في الاسم بمؤثرٍ آخر، و أجيبَ بأنَّ ذلك فيما إذا كان للأثرِ مؤثّراتٌ شتَّي كالنصب، أمَّا إذا كان له مُؤثِّرٌ خاصٌّ فلا، و هو هاهنا كذلك، إذ ليسَ للجرِّ مؤثِّرٌ سوى حرف الجرِّ، و هو بناءٌ على أنَّ العاملَ في المضاف إليه حرفُ الجرِّ مقدراً، و الأصحُّ خلافُه كما سيأتي.

و أحسنُ ما قيلَ في تعليل ذلكَ أنَّ الاسمَ أصلٌ في الإعراب، و المضارعُ فرعٌ، فحطَّ إعرابُ الفرع عَن إعراب الأصل بجَعْل ما هو أصلُ البناء إعراباً فيه، و هو الجزمُ، و مُنِعَ الجرُّ عنه، لئلا يزيدَ إعرابُ الفرع على الثلاثة، و يختصُّ بدخول اللّام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل، و يُعبَّرُ عنها بأل، فَخَرَجَ نحو لامِ الابتداء و جوابِ القسم و جوابِ لَو وَ لولا لدخولهنَّ على الفعل، و المُرادُ باللامِ المذكورة اللامُ المعرفة، إذْ هي المتبادرةُ عندَ الأطلاق، حتَّي إذا أُريدَ غيرُها قُيِّدَتْ، فيُقال: ألِ الموصولةُ أو الزائدةُ.

قيلَ: و إنّما اختصَّ بها، لأنّها موضوعة لتعريف الذات، و الموضوعُ للذات هوالاسمُ، و فيه نظر، و يجوزُ أنْ يُرادَ باللام ما هو أعمُّ من المعرفة لتدخلَ الموصولةُ وَ الزائدةُ، و يحمل دخولها على المضارع كاليجدّع في قوله[من الطويل]:

---

١ - النكير: الإنكار.

٢- لعله شهاب الدين أحمد بن عمر الهنديُّ المتوفي سنة ٨٤٩ هـ من شرّاح الكافية في النحو. كشف الظنون ١٣٧١/٢.

١٤- .... إلى رَبِّه صَوْتُ الحمارِ اليجَدَّعُ[١]

على أنّه ضرورةٌ، خلافاً للأخفش و بعضِ الكوفيِّين و ابن مالك، فَتَدبَّر.

و في تعبيره باللام إشارة إلى اختياره مذهبَ سيبويه، فيما اشتهر عنه أنّ أداةَ التعريف هي اللّامُ وحدَها، و سَيأتي تفصيلُ الأقوالِ فيها إنْ شاء الله.

أقسام التنوين و معنى التقفية و التصريع و العروض و الضرب: «و» يختصُّ بدخولِ «التنوين» عليه، و هو في الأصلِ مصدرُ نَوَّنْتُ الكلمةَ، إذا ألحقتَها نوناً، ثُمَّ غَلَبَ على نون تُثْبَتُ لفظاً لاخطّاً، استغناءً عنها بتكرار الحركة. فَخَرج بقولنا:لا خطّاً، سائرُ النونَات المزيدة، ساكنةً كانتْ أو غيرَها، لثبوتها خطاً، و هذا الحدُّ أحسنُ الحدودِ و أحصرُها كما قيلَ.

و أنواعه ستّةٌ على المشهورِ، و المختصُّ بالاسم منها أربعةٌ، الأوّل: تنوينُ التمكين، و هو اللّاحقُ للاسم المعرب المنصرف، ما عدا الجمعَ بألف و تاء، و الجمع غير المنصرف، إعلاماً ببقائه علىَ أصالته، بحيثُ لم يشبه الحرفَ فَيُبنَى، و لا الفعلَ فيُمنعُ من الصرف، و يُسمَّى تنوينُ الأمكنية أيضاً، و تنوينُ الصرف، و ذلك كزيد و رجل و رجال، و الثاني: تنوينُ التنكير، و هو اللّاحقُ لبعض الأسماء المبنيَّة، فرقاً بينَ معرفتها و نكرتها، و يقعُ سماعاً في باب اسم الفعل، كصَه و مَه و إيه، و قياساً في العلم المختوم بويه كسيبَويهِ و سيبويه آخرَ.

و زَعَمَ بعضُهم أنّ تنوينَ رجلٍ للتنكير، و ردَّه ابنُ حاجب ببقائه بعد جعله علماً. قال الرضيُّ: و أنا لا أرَي منعاً من أنْ يكونَ تنوينٌ واحدٌ للتمكين و التنكير معاً، فرُبَّ حرف يُفيدُ فائدتين كالألف و الواو في مسلمان و مسلمونَ، فنقول: التنوينُ في رجل يفيدُ التنكير أيضاً، فإذا سمَّيتَ بالاسم تَمَحَّضْتَ للتمكين، انتهى.

و على هذا يكونُ تنوينُ التنكير المختصُّ بالصَّوت، و اسم الفعل هو المتحمِّضُ للدلالة علي التنكير كما قالَه بعضُهم.

الثالثُ: تنوينُ المقابلة، و هو اللّاحقُ للجمع بألف و تاء، نحو: مسلمات، جُعلَ في مقابلة النون في جمع المذكّر السالم، إذْ ليسَ للتمكين، و إلا لم يُثْبَتْ مع التسمية به، كعرفات، و تنوين التمكين لايجامع العلّتين و لاالتنكير، لأنّه إنّما يلحقُ المَبْنيّات كما

---

١ - صدره«يقول الخنى و أبغضُ العجم ناطقاً»، و هو لذي الخرق الطهوي، اللغة: الخنا: الفحش في الكلام. العجم: جمع أعجم و هو الحيوان، أو جمع عجماء و هي البهيمة. اليجدّع: ال موصولة و يجدّع: يقطع طرف من أطرافه.

مَرَّ، و لا عوضاً عن المضاف إليه، إذْ لا إضافة، و لا عن الفتحة نصباً، كما قيلَ، و إلا لم يُوجدْ في الرَّفع و الجرِّ، على أنَّ الفتحةَ قد عُوِّضَ عنها الكسرةُ، فما هذا العوضُ الثاني؟ فتعيَّن كونُه للمقابلةَ، و هو معنى مناسبٌ يمكن اعتبارُهُ.

الرابع: تنوينُ العوَض، و هو اللاحقُ لِلاسم عوضاً عن حرفٍ أصلي أو زائد، و مضاف إليه، مفرداً أو جملةً.

فالأوَّل كجوارٍ و غواشٍ، فالتَّنوينُ فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح، و هو مذهبُ سيبَويه، و الجمهورُ لا عن ضمَّة الياء و فتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرَّد[1]، و لا هو تنوينُ صرفٍ لصيرورته بعد الحذفِ، مثل سلام و كلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافاً للأخفش.

و الثاني: كجندل[2]، فإنَّ تنوينَه عوَضٌ عن الألفِ في جنادل، قاله ابنُ مالك. قالَ ابنُ هشام: و الَّذي يظهر أنَّه للصَّرف، و لهذا يُجرُّ بالكسرة.

الثالثُ: تنوينُ كلٍّ وبعضٍ و أيٍّ، إذا حُذفَ مضافُ إليها، نحو﴿ كلٌّ في فلك ﴾[الأنبياء/٣٣] ، ﴿فضَّلنا بعضهم على بعضٍ﴾[البقرة/٢٥٣]، ﴿أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسني ﴾[الإسراء/١١٠]. و المُحققون على أنَّ التنوينَ في ذلك للتمكين رَجَعَ لزوال الإضافة الَّتي كانت تُعارضه.

الرابع: اللاحقُ لإذْ، في نحو:﴿و أنتم حينئذ تنظرونَ﴾ [الواقعة/٨٤]، أي حين إذْ بلغت الروحُ الحلقومَ، فحُذفت الجملةُ المضافُ إليها تخفيفاً، و عُوِّضَ عنها التَّنوينُ، و كُسرت الذالُ للساكنين. و قالَ الأخفشُ: هو للتمكين، و الكسرةُ إعرابُ المضاف إليه، و إنَّما اختصَّ الاسمُ بهذه الأقسام الأربعة من التنوين، لأنَّها لمعان لا توجدُ إلا فيه.

و أمَّا النوعان الآخرآن، فأحدُهما: تَنويُن الترنُّم، و هو اللاحقُ للقوافي المطلقة، بدلاً من حرف الإطلاق، و هو الألفُ و الواوُ والياءُ في إنشاد كثير من تميم كقوله[من الوافر]:

١٥- .... و قولي إنْ أصَبْتُ لقد أصَابَنْ[3]

---

١ – محمد بن يزيد أبو العباس المبرِّد إمام العربيَّة ببغداد، له من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب و... مات سنة٢٨٥هـ . بغية الوعاة ١/٢٦٩.

٢ – الجندل: الصخرة، و الجمع جنادل.

٣ – صدره« أقلّي اللوم عاذلَ والعتابَنْ»، و هو لجرير، اللغة: أقلّي: أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، اللوم: العذل و التعنيف. عاذل: اسم فاعل مؤنَّث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة من العذل، و هو اللوم في تسخط، العتاب: التقريع على فعل شيء أو تركه.

و كذا الأعاريضُ المصرَّعةُ و المقفاةُ[١]، كقوله[من الطويل]:

١٦- قفا نبك من ذكرى حبيب و عرفان ....[٢]

و قوله [من الطَويل]:

١٧- قفانبك من ذكرى حبيب و منزل ....[٣]

و الفرقُ بينَ التقفية و التصريع أنّ التقفيةَ على المشهور جعلُ العروضِ الموافق للضَّرب في الزنة موافقاً له في الرويّ، و التصريعُ جعلُ العروضِ الّذي حقُّه أن يُخالفَ الضَّربَ في الوزن موافقاً له فيه، و العروضُ اسمٌ لآخر جزء في النصف الأوّل من البيت، و الضربُ اسمٌ لآخر جزء من البيت، و الرويُّ هو الحرفُ الّذي تَعزّى إليه القصيدة، و أمّا القافيةُ فالمختارُ عندَهم مِنْ أقوالِ سبعةٍ أنّها عبارةٌ عن المحرّك قبل الساكنين إلى آخر البيت و عمّا بينَهما.

أيضاً إنْ كان كما قُرّرَ في محلّه و ظاهر كلام جماعة أنّ هذا التنوينَ محصِّلٌ للترنُّم، و به صرّحَ ابنُ يعيش[٤]، زاعماً أنّ الترنُّمَ يحصلُ بالنُّونِ نفسِها، لأنّها حرفٌ أغَنُّ، و تَبعَه السيِّد في شرح اللباب[٥] فقال: هذا التنوينُ يُستعمَلُ في القَوافي للتَّطريب، و ذلك لأنّ حرفَ العلّة مدُّه في الحلق، فإذا أُبدِلَ منها التنوينُ حصل الترنُّم، لأنّ الترنُّمَ غنّةٌ، في الخيشوم، انتهى.

و على هذا تكون تسميتُه بتنوين الترنُّم حقيقةً، و المُحَقِّقُون على أنّه جيء به لقطع الترنُّم الحاصل من حرف الإطلاق لقبوله لمدّ الصّوت بها، فإذا أنْشَدوا، و لم يترنَّموا، جاؤوا بالنون بدلاً منه لقطعه، فعلى هذا تكونُ تسميتُه إمّا مجازاً من باب الحذف، أي تنوينُ ترك الترنُّم، أو من باب التَّضاد، كقولهم: داود القياسيّ[٦]، و في الحديث، القدريّةُ

---

١ – المصرّع هو الّذي دخله التصريع، فتتوافق عروضه مع ضربه في الوزن والرويّ. المقفي هو الّذي وافقت عروضه ضربه في الوزن والرويّ دون أن تؤدّي هذه الموافقة إلى تغيير في العروض بزيادة أو نقص. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في علم العروض والقافية و فنون الشعر. الطبعة الاولى، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٤١١ هـ ، ص١٧٧.

٢ – هذا البيت مطلع قصيدة لامري القيس بن حجر الكندي و تمامه «و ربع عفت آثاره منذ أزمان»، اللغة: عرفان الديار: معرفتها، الربع: الديار عفت: محت.

٣ – هو لامرئ القيس،مطلع معلقته، و تمامه: بسقط اللوي بين الدخول فحومل، اللغة: السقط: منقطع الرمل حيث يستدقّ من طرفه . الدخول وحومل: موضعان.

٤ – يعيش بن علي بن يعيش أبوالبقاء المشهور بابن يعيش و كان يعرف بابن الصانع، و كان من كبار ائمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، صنف: شرح المفصّل، شرح تصريف ابن جني. بغية الوعاة، ٢/٣٥١.

٥ – اللباب في النحو. للعلامة الإمام تاج الدين محمّد بن محمد ابن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرايني المتوفي سنة٦٨٤هـ ، و عليه شروح، منها العباب للسيد جمال الدين عبدالله بن محمد الحسيني المتوفي سنة ٧٧٦هـ ، كشف الظنون، ٣/١٥٤٣.

٦ – داود الظاهري (٢٠١ـ٢٧٠هـ) داود بن علي بن خلف الإصبهاني الملقّب بالظاهري ،أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام تنسب إليه الطائفة الظاهرية، سمّيت بذالك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس . الأعلام للزركلي ٣/٨.

مجوسُ هذه الأمّة[١]، و داود ينفي القياسَ، و المقدريَّةُ ينفونَ القدر و يقولون: الأمرُ أُنُفٌ[٢]، قاله ابن عقيل[٣]، و هو مبنيٌّ على أنّ القدريَّةَ طائفةٌ يُنكرونَ أنّ الله تعالى قدَّرَ الأشياءَ في القدمِ، و قد انقرضُوا، و صار القدريَّةُ لقباً للمعتزلة[٤] لإسنادهم أفعالَ العباد إلى أنفسهم و إثباتهم القدرة فيها لهم.

فقولُ ابن هشام في حواشي التسهيل: إنّ قولَ ابن عقيل ليس بشيء، لأنّ القدريَّة أثبتوا القدرة لأنفسهم مبنيٌّ على الثاني، و كلامُ ابن عقيل على الأوّل، نبَّه عليه التقي الشُمنيّ[٥] في حاشية المغني.

الثاني: تنوينُ الغالي، و هو اللاحق للقوافي المقيَّدة، أي الّتي آخرُها ساكنٌ، ليس حرفَ مدٍّ، كقوله [من الرجز]:

١٨- .... كان فقيراً معدماً قالت و إن[٦]

و كذا الأعاريضُ المصرَّعة، كقوله [من الرجز]:

١٩- و قاتمِ الأعماق خاوي المُختَرَقْنْ ....[٧]

و سُمّيَ غالياً، من الغلوّ، إما لقلّة وُقوعه في الكلام، أو لتجاوزه حدَّ الوزن، و فائدته الفرقُ بين الوقف و الوصل، فإذا جيء به أذنَ بالوقف، و جَعَلَهُ ابنُ يعيش من نوع الترنُّم.

و الّذي يصحُّ أنّ تسميةَ هذين القسمين تنويناً مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم، و مجامعتهما أل، و ثبوتهما خطّاً و وقفاً، و حذفهما في الوصل. نصّ عليه ابنُ مالك في التحفة[٨].و زادَ بعضُهم تنوينَ الضرورة، و هو اللاحقُ لما لاينصرف، كقوله[من الطويل]:

٢٠- و يومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ....[٩]

---

١ – لم أجد هذا الحديث و لكن يوجد حديث قريب منه و هو « أنّ مجوس هذه الأمّة المكذّبون بأقدار الله » سنن ابن ماجه، للحافظ القزويني، الطبعة الأولي، بيروت ، دارالفكر ،١٤٢١هـ ، ط٤٢و٤٣ ، رقم٦٢.

٢ – الأنف : جديد .

٣ – عبدالله بن عقيل الهمداني الأصل نحويّ الديار المصريّة، كان اماماً في العربية والبيان، له تصانيف منها: شرح الالفية. مات ٧٦٩هـ. بغية الوعاة، ٤٧/٢.

٤ – المعتزلة: فرقة كلامية اسلاميّة، اعتمد أصحابها علي المنطق و القياس في مناقشة القضايا الكلامية. المنجد في الأعلام ٥٣٧.

٥ – أحمد بن محمد تقي الدين الشمنيّ إمام النحاة في زمانه و شيخ العلماء في أوانه، صنف: شرح المغني لابن هشام، حاشية علي الشفاء و... مات ٨٧٢هـ.. بغية الوعاة، ٣٧٥/١.

٦ – صدره «قالت بنات العم ياسلمي و إن»، و هو لرؤبة بن العجاج. اللغة: المعدم: المفتقر.

٧ – تمامه«مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن»، و هو لرؤبة بن العجاج. اللغة: قاتم: المغبر، و القتام: الغبار، الخاوي: الخالي، المخترق: الممر، الأعلام: جمع العلم، و هي الجبال، الخفقن: الاضطراب.

٨ – التحفة الوردية– منظومة في النحو للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن عمر الوردي المتوفّي سنة ٧٤٩هـ . كشف الظنون، ٣٧٤/١.

٩ – تمامه«فقالت لك الويلات إنّك مرجلي»، و هو من معلقة امري القيس اللغة: الخدر: الهودج، و الجمع خدور، عنيزة: اسم عشيقته، الويلات: جمع الويل و هو كلمة العذاب.

و للمنادي المضموم، كقوله [من الوافر] :

٢١- سلامُ الله يا مطرٌ عليها ....[1]

و تنوينُ الشذوذ كقول بعضهم: هولاءِ قومُك، حكاه أبو زيد[2]، و تنوينُ الحكاية، مثل أن تسمّيَ رجلاً بعاقلة لبيبة، فتحكيه بتنوينه، و جعلَ ابنُ الخباز[3] كلّاً من تنوين ما لاينصرفُ و تنوينِ المنادى قسماً برأسه، فيكون الأقسامُ على هذا عشرةً، و نَظَمَها بعضُهم فقال [من البسيط] :

٢٢- أقسامُ تنوينِهم عشرٌ عليك به ... فإنّ تقسيمَها من خير ما حُرزا
مكّن وعوّض و قابِل و المُنكّر زِدْ ... رنّم و احك اضطرِر غالِ و ما همزا[4]

و يختصُّ بالنداء بالمدّ مع كسر النون و ضمّها، و هو دعاء مسمّ الكلمة بحرف نائب عن أدعُو كـ يا زيدُ، و يا فل، بمعنى يا رجل، قيل: و إنّما اختصّ به لأنّ المنادى مفعول به، و المفعولُ به لا يكونُ إلا اسماً، قيل: فكان الأولي أنْ يخصّص بمطلق المفعول بـه، لا بخصوص النداء، و أجيب بأنّ تلك خاصّةٌ خفيّةٌ، لأيدركها المبتدي بخلاف النداء. و المقصودُ من ذكر الخواصّ تقريبُ الفهم المبتدي، و إلا فالحدُّ مُغْنٍ عنها.

ما إذا ولي«يا» ما ليس بمنادى: تنبيه: إذا ولي«يا» ما، ليس بمنادى كالفعل في«ألا يا اسجدوا»، و قوله [من الطويل]:

٢٣- ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ....[5]

و الحرف في﴿ يا ليتني كنتُ معهم ﴾[النساء/٧٣]،« يا ربَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة[6]» و الجملة الاسميّة، كقوله [من البسيط]:

٢٤- يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلّهم ... و الصالحينَ على سمعان مِنْ جار[1]

---

١ - تمام البيت« و ليس عليكَ يا مطرُ السّلامُ»، وهو للأحوص الأنصاري، كان يهوي امرأة و يشبب بها، ولايفصح عنها، فتزوّجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوصَ على أمره، فقال هذا الشعر.

٢ - سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاريّ، كان إماما نحويّا، صاحب تصانيف أدبيّة و لغويّة، من تصانيفه: لغات القرآن، النوادر و... و مات ٢١٥ هـ . بغية الوعاة، ١/٥٨٢.

٣ - أحمد بن الحسين الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصليُّ النحويُّ الضرير، كان أستاذاً بارعاً علّامة زمانه في النحو و اللغه و الفقه و العروض، له المصنّفات المفيدة منها: النهاية في النحو، شرح ألفية بن معط، مات سنة٦٣٧ هـ . المصدر السابق١/٣٠٤.

٤ - لم يذكر قائله. اللغة: حُرزَ مجهول من حَرَزَه بمعنى صانه.

٥ - هو للشماخ الأسدي و اسمه معقل يرثي رجلا من ليث بن عبد مناف اسمه سنجال حين قتل بسنجال وهو أيضا بلد بناحية آذربيجان، و المصرع الثاني« و قبل صروف غاديات و آجال»، اللغة: الغارة: الهجوم علي العدوّ، الغاديات: جمع الغادية و هو وقت الصبح، آجال: جمع أجل.

٦ - صحيح البخاري ،١/١٢٠،رقم١١٣.و روي « عارية في الآخرة ».

و قيل: هي للنداء، و المنادى محذوف، و قيلَ: هي لمجرَّد التنبيه، لئلا يلزم الاجحافُ بحذف الجملة كلّها.

و قال ابنُ مالك: إنْ وليها دُعاء كهذا البيت، أو أمر كتلك الآية، فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿ يا آدم اسْكُنْ﴾[البقرة/٣٥]،﴿ يا نوح اهْبطْ ﴾ [يونس/٤٨]، و نحو﴿ يا مالكُ ليقضِ علينا﴾[الزخرف/٧٧]، و إلا فهيَ للتنبيه، قاله ابنُ هشام في المغني.

«و» يختصُّ«بالتثنية و الجمع»، لأنَّ فيهما معنى النعت، و النعتُ من خواصِّ الاسم، لأنَّ المرادَ منه اختصاصُ المنعوت، ليفيدَ الأخبارُ عنه، و الفعلُ والحرفُ لا يُخبَّرُ عنهما، فلا يصحُّ نعتُهما، و هذا التعليلُ أحسنُ من غيره.

و أمَّا نحو: يضربانِ و يضربونَ فالتثنيةُ و الجمع إنّما وَرَدَا على الضمير الّذي هو الاسمُ لا الفعل، و قولُ الحجّاج[2]: يا« حرسي اضربا عُنقَه» أي اضْرب اضْرِبْ، و قولُه تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ [المومنون/٩٩] على تأويل ارْجِعني ارْجِعني ارْجِعني، فليس الأولُ تثنيةً، و لا الثاني جمعاً، إذ التثنيةُ ضَمُّ مفردٍ إلى مثله في اللفظ، غيره في المعنى، و الجمع ضمُّ مثليه أو أكثر في اللفظ، غيره في المعنى. و اضربا و ارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا، و التكريرُ ضمُّ شيء إلى مثله في اللفظ، و المعنى للتأكيد و التقرير، و الغالب في التأكيد أنْ يذكرَ بلفظينِ فصاعداً، لكنّهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجري المثنّى و المجموع لمشابهته لهما من حيثُ إنَّ التأكيدَ اللفظيَّ أيضاً ضمُّ شيءٍ إلى مثله في اللفظ، و إنْ كان إيّاه في المعنى أيضاً. فقولُه. اضْرِبا عنقَه، مثل لبيَّك و سَعْديك، و قولُه تعالى: ﴿فارجعِ البصرَ كرَّتين﴾ [الملك/٦٧]، في كون اللفظ في صورة المثنّى، و ليس به، قاله الرضيُّ.

تنبيه: كتبَ المُصنِّف في الهامش، و جعلَ بعضُهم التصغير أيضاً من خواصّه، و أوردَ عليه مَا أُحَيسَنه، و دفع بأنّه شاذٌّ، انتهى.

قلت: و مثلُه قول الشاعر [من البسيط]:

٢٥- يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا　　　مِنْ هؤليائكُنَّ الضَّال و السَّمُرُ[3]

قال ابنُ هشام في المغني: لم يُسْمَع تصغيرُ أفعلَ في التعجب، إلا في أحسن و أملح،

---

١ - لم يسمَّ قائله، كلمه يا للنداء و المنادى محذوف أي يا قوم، أو للتنبيه، و لعنة مبتدا و علي سمعان خبره.
٢ - الحجاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـ) قائد و خطيب عربي. اشتهر بالبلاغة في الخطابة و الشدّة في الحكم. المنجد في الأعلام ص١١٣.
٣ - البيت لعبد الله بن عمر و بن عثمان بن عفان العرجي أو للمجنون أو غيرهما. **اللغة: أميلح:** و هو فعل التعجب من ملح فلان أي صار ذاملح. الغزلان: جمع غزال. الضال و السمر: نوعان من الشجر.

ذَكَرَهُ الجوهريُّ[1]، و لكنَّ النَّحويِّينَ مع هذا قاسَوه حملاً له على أفعل التفضيل لشبهه به وزناً و أصلاً و إفادةً للمبالغة. و لم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان[2]، و ليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنباري[3]: و لا يقال إلا لمن صغر سنُّه، انتهى.

قيل: و هو ممَّا أقيم فيه الفعلُ مقامَ المصدر، للدلالة عليه بلفظه، و قيل: إنَّ التصغيرَ راجع إلى المتعجَّب منه، أي هنَّ مليحات على معنى الشفقة، نحو: يا بُنَيَّ، فهو ممَّا وُضِعَ في غير موضعه كتاء قامت هندٌ، و قيل إنَّه راجع إلى ما، لأنَّها واقعةٌ على السَّبب الخفيِّ، و التصغيرُ يناسبُ الخفاء، لكن لمَّا لم يمكن تصغيرها، جعلوا علامةَ التصغير في فعل التعجُّب الَّذي هو خبرٌ عنها.

حدُّ الفعل و خواصه: «و الفعلُ كلمةٌ معناها مُستقلٌّ» بالمفهومية، أي لايحتاجُ في تعقُّله، و الدلالةُ عليه بما إلى ضمٍّ ضميمة، كما قلنا في الاسم، و اعْلَمْ أنَّ الفعلَ مشتمل على ثلاثة معان. الحدث الَّذي هوَ المصدرُ، و الزمان، و النسبةِ إلى الفاعل، و هي نسبة حكميَّةٌ ملحوظة من حيثُ إنَّها حالةٌ بين طرفيها، و آلة لتعرُّفَ حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر، و لاخفاءَ في أنَّ هذه النسبةَ معنى حرفي، لا يستقلُّ بالمفهوميَّة، فالمرادُ باستقلال معنى الفعل ليس تلكَ النسبةَ، و وصفُ المعنى بالاقتران بالزمان يعيِّن كون المراد به الحدثَ، فالمرادُ بالمعنى ليس معناه المطابقيَّ، بل أعمُّ، لكن لايتحقَّقُ إلا في ضمن التضمنيِّ.

فقولُه: « كلمة» شاملٌ للكلمات الثلاث، و قوله: « معناها مستقل» مخرجٌ للحرف، و قوله: «مقترن بأحدها» أي بأحد الأزمنة الثلاثة المقدَّم ذكرُها مخرجٌ للاسم، لأنَّه غيرُ مقترن كما مَرَّ، و المرادُ باقترانه بأحدها اقترانُه بحسب الوضع الأوَّل، ليَخرجَ أسماء الأفعال، و تدخلَ الأفعالُ المنسلخةُ لاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الأوَّل، كما مَرَّ بيانه.

«و يختصُّ» الفعلُ «بقد» الحرفيَّة، إذا كان متصرِّفاً خبريّاً مثبتاً مجرَّداً عن ناصب و جازم و حرف تنفيس، نحو: قد يقوم، فهي معه كالجزء، فلاينفصل منه شيء إلا بالقسم، كقوله [من الوافر] :

---

١ - إسماعيل بن حماد الجوهريُّ صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابيُّ، كان إماماً في اللغة و الأدب، صنَّف كتاباً في العروض و مقدمة في النحو، و الصحاح في اللغة و... مات سنة ٣٩٣هـ بغية الوعاة١/٤٤٧.

٢ - محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، حفظ المذهب البصريَّ و الكوفي في النحو، لأنه أخذ عن المبرِّد و ثعلب، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن، علل النحو،... مات سنة ٢٩٩هـ. المصدر السابق، ١/١٨.

٣ - محمد بن القاسم ابوبكر بن الأنباريُّ النحويُّ اللغويُّ، كان من أعلم الناس بالنحو و الأدب، و أملى كتباً كثيرة، منها الواضح في النحو، أدب الكاتب و... مات سنه ٣٢٨ ببغداد. المصدر السابق ١/٢١٣.

٢٦- فَقَــدْ وَاللهِ بَيَّنَ لِي عَنَائِي ....[1]

و سُمِعَ« قد لعمري بتُّ ساهراً»، و قد يحذَفُ ما بعدها لدليلٍ، كقول النابغة[من الكامل]:

٢٧- أزِفَ التَرحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَ كَأنْ قَدِ[2]

أي و كأنْ قد زالت.

لِقَدْ ستَّةُ معانٍ: و إنّما اختصَّ بها، لأنّها لمعانٍ لاتصلح إلا له، و هي ســتَّةٌ. أحــدُها: تَقريبَ الماضي من الحال، نحو: قد قامت الصلوٰةُ. الثاني: التحقيقُ، نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ﴾ [الأحزاب/١٨]. الثالث: التقليل، نحو: إنّ الكذوبَ قد يصدقُ. و سيأتي مزيدُ كــلام على هذه المعاني في حديقة المفردات إنْ شاءالله تعالى. الرابع: النفي، حكي ابن ســيدة[3] [من الكامل] :

٢٨- قَــدْ كُنْتَ في خيرٍ فتعرِفَهُ ....[4]

بنصب نعرف، و إليه أشار في التسهيل بقوله، و ربّما نُفيَ «بقدْ» فَنُصِبَ الجــوابُ بعدَها، قال ابن هشام: و هو غريبٌ، و حَمَلَه على خلافِ ذلك.

الخامس: التكثير. كقوله [من البسيط]:

٢٩- قَدْ أترِكُ القِرنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه كَأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بِفِرصَادِ[5]

و الأحسنُ الاستشهاد على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٣٠- قَدْ أشهدُ الغارةَ الشّعواءَ تَحملُني جَرْداءُ معروقةُ اللّحيينِ سُرحوبُ[6]

السادسُ: التوقّع، نحو: قد يقدمُ المسافر، و هو مع المضارع واضحٌ، و أمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل يقال: قد فعل لقوم ينتظرون الخبر.

---

١ – لم يسمَّ قائله و تمامه:«**بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ**»، **اللغة:** الصرد: الطائر.

٢ – **اللغة:** أزف: دنا وقربَ، ويرَوي«أفِد» وهو بوزنه ومعناه، الترحّل: الارتحال، تزل: مضارع زال. لمّاتزل: لم تفارق بعدُ، الرحال: مايوضع على ظهر المطيّة لتركب، كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

٣ – علي بن أحمد بن سيدة اللغوي و النحويّ الأندلسي، كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة و الأشعار. صنَّف: المحكم و المحيط الاعظم في اللغة، شرح كتاب الأخفش. مات سنة ٤٥٨هــ ق. المــصدر السابق، ١/١٤٣.

٤ – لم أقف علي عجزه و قائله.

٥ – هو لعبيد بن الأبرص أو لأبي ذويب الهذلي. **اللغة:** قرنك: هو مكافئك في الشجاعة و الأنامل: جمع أنملة و هي أطراف الأصابع، مجّت: ترشّشت، الفرصاد: التوت.

٦ – هو لامرئ القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاريّ. **اللغة:** الغارة: الهجوم علي العدو، الشعواء: المنتــشرة المتفرقة الفاشية، جرداء: مونث أجْرد، و فرس أجْرَد: قصير الشعر، المعروقة: قليلة اللحم، السرحوب: فــرس سرحوب: طويلة علي وجه الأرض.

و يختصُّ« بلم» لأنّها لنفي الفعل، و هو معنى لايتصوَّر إلا فيـه، و هـي مختـصَّةٌ بالمضارع كما سيأتي.

حدُّ الحرف: «و الحرفُ كلمةٌ معناها غيرُ مستقلٍّ» بالمفهوميَّة، أي يحتـاجُ في تعقُّلـه و الدَّلالة عليه بها إلى ضمِّ ضميمة، لأنّه إنّما يكون ملحوظاً باعتبار أنّه آلة للغير، فيحتـاج إلى ملاحظة الغير، من حيثُ إنّه متبوع له، فلايكونُ مستقلّاً كالابتداء الّذي هو مدلول من في قولك: سرت من البصرة، فإنّهُ لايتصوَّرُ و لايتميَّزُ إلا بذكر السَّير و البـصرة، و لايتعقَّل إلا بتعقلهما، و قِسْ على ذلك سائرُ معاني الحروف.

و أمّا الابتداءُ الّذي هوَ مدلولُ لفظ الابتداء، فهو معنى مستقلٌّ ملحـوظ للعقـل بالذات، يمكنه أن يحكم عليه و به، و لاتَرِدُ الأسماءُ الموضـوعةُ للنـسب، لأنَّ معانيهـا مفهوماتٌ كليَّةٌ مستقلّةٌ بالمفهوميَّة. هذا، و تحقيقُ المقام يتوقَّفُ على تمهيد مقدمات:

إحداها: إنَّ وضع الحروفِ كلِّها من وضع العامّ[1] لموضوع له خاصّ، و إنَّ وضـع الأسماء الموضوعة للنسب إنّما هو من قبيل وضع العامّ[2] لموضوع له عام.

الثانية: إنَّ النسبةَ بين الأمرين إنّما يتعقّل بتعقّلهما، إن عامـاً فعامَّـاً و إن خاصّـاً فخاصّاً، غايتُه إنَّ افرادَ النسب ليست إلا حصصاً لها لا افراداً حقيقة، إذْ مفهومُ الكلية و الجزئية مخصوص بالمعاني المستقلّة.

الثالثة: إنَّ مدارَ كون مدلول اللفظ مستقلّاً بالمفهوميَّة منه على أحد أمرين: إمَّـا أن يكون ملحوظاً بالذات لتعرف أحوالُه لا بالتَّبع بأن يكون آلة لملاحظة ما هو حالة مـن أحواله، أو بأن يكون اللفظُ الدالُّ عليه كافياً في إحضاره في الذهن، بحيث لايتوقَّفُ على ذكر ضميمة، و إن لوحظ بالتبع، إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: إنّما كانت مدلولاتُ الحـروف غيرَ مستقلّة بالمفهوميَّة، لأنّها لما كانت بموجب المقدّمة الأولى موضوعةً لنسب جزئيَّـة توقَّفَ تعقّلُها بمقتضي المقدّمة الثانية على تعقل متعلّقاتها المعيَّنة، ثُمَّ لمّا كان تعقّلـها آلـة لملاحظة تلك المتعلّقات، و لم تكف ألفاظُ الحروف في إحضارها في الذهن، بـل لابـدَّ معها من الضمائم، و هي الألفاظُ الدالّةُ عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضي المقدَّمة الثالثـة مستقلّة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الأسماء الموضوعة للنسب، فإنّها لمـا كانـت موضوعةً لنسب كليّة يكفي في تعقُّلها تعقُّل متعلقاتها إجمالاً، و كانت هـي كافيـة في إحضار تلك المتعلّقات، كانت مدلولاتُها مستقلّةً بالمفهوميّة، لكن لمّا كانت لاتستعمل في

١ - هذه الكلمة غير موجودة في«ح».
٢ - إنّما هو من قبيل وضع العامّ سقطت في«س» .

مفهوماتها إلا مضافةً إلى متعلّقات مخصوصة، لأنّه الغرضُ من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيّات، فاندفع ما يتوهَّمُ من اختلال حدِّ الاسم بها جمعاً و حدِّ الحرف منعاً.

فقوله: كلمةٌ شاملٌ للكلمات الثلاث، و ما بعدَه مخرجٌ للاسم و الفعل، و قوله: «و لا مقترن» قيدٌ لتحقيق ماهيَّة الحرف، لا للاحتراز به عن شيء، و لايجبُ في القيد أن يكون للاحتراز، بل قد يكون لتحقيق الماهيَّة أو للإيضاح.

و قال ابن الخبّاز[1]: في شرح الدّرّة الألفية لابن معط[2]: و أرى أنّه لايحتاجُ في الحقيقة إلى حدِّ الحرف، لأنّه كلمة محصورة.

«و يعرف» أي يتميَّز الحرف« بعدم قبول شيء من خواصِّ أخويه»، الاسم و الفعل المذكورة أو غيرها، و إنّما ميَّزه بذلك معَ أنَّ الحدَّ مُغنٍ عنه تسهيلاً على المبتدئ و تفهيماً له، لأنَّ حدَّ الحرف ممّا أطال فيه المُحَقِّقُون الكلامَ، و اضطربتْ فيه آراءُ الأئمة الأعلام، و نحن بحمد الله قد أتينا بلُبَاب التحقيق، فعليك بالتمسُّك به، فإنّه بذلك حقيقٌ.

تنبيه: قال ابنُ الخبّازِ في شرحِ الدرة ما معناه أنَّ تمييز الحرف بعدم قبوله شيئاً من خواصِّ أخويه رديٌّ، لأنّه حينئذ يتوقَّفُ معرفةُ الحرف على معرفة تلك الخواصِّ، و منها ما هو حرفٌ فيلزم الدَّور، و أُجيب بأنْ توقُّف معرفة الحرف على تلك الخواص، إنّما هو من حيث إنّها علامات، و أمّا توقُّفها عليه فمن حيثُ إنّها حرف فاختلف الجهة فلا دورَ.

تقسيم الاسم إلى اسم عين و اسم معنى و مشتقٌ:

ص: تقسيم: الاسم إن وضع لذات، فاسم عين، كزيد، أو لحدث، فاسم معنى، كَضَرْب. أو لمنسوب إليه حدث، فمشتقٌ، كضارب.

أيضاً: إن وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد و الرجل و ذا و الّذي و هو و المضاف إلى أحدها معنًى و المعرف بالنّداء و إلا فنكرة.

أيضاً: ان وُجِدَ فيه علامة التانيث، و لو تقديراً كناقة و نار فمُؤنَّث، و إلّا فمُذَكَّر، و المُؤنّثَ إن كان له فرجٌ فحقيقيٌّ، و إلّا فلفظيٌّ.

---

١ - أحمد بن الحسين بن الخباز النحويُّ الضرير، كان أستاذاً بارعاً في النحو و اللغة .العروض، له المُصنّفات المفيدة، منها: شرح ألفية ابن معط، مات سنة٦٣٧هـ ، المصدر السابق١/٣٠٤.

٢ - يحيي بن معط المغربيُّ النحويُّ كان إماما مبرّزا في العربيّة، شاعرا محسنا، له: العقود و القوانين في النحو، كتاب شرح الجملَ في النحو و... و مات سنة ٦٢٨ هـ، المصدر السابق، ٢/٣٤٤.

ش: هذا تقسيمٌ للاسم من تقسيم الكليّ إلى جزئيّاته، و هو أن يضمّ إليه قيودٌ متباينةٌ أو متغايرةٌ فقط، ليحصلَ من انضمام كلّ قيدٍ إليه، قسم منه «الاسم إنْ وضع لـذات» أي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلة «فاسم عين»، و قد يقالُ: اسم شخص و هما بمعنى، و الأوّل أشهرُ كزيد و رجل، «أو» وضع «لحدث» أي معنى قائم بغيره، سواء صدرَ عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول و القصر« فاسم معنى كضرب».

و قولُ بعضهم: إنّ العين يطلق على المعنى، نحو: عين اليقين و عين الريا، فكيف يجعل قسيماً للمعنى ليس بشيء، لأنّ العين مشتركٌ بين الشخص و الحقيقة.

تنبيه: المرادُ بالقيام بالغير كونه ناعتاً له، أي بحيثُ يصحُ أن يشتقّ منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب، أو كونه حاصلاً في الغير و مختصّاً به، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما تحقيقاً كالضرب في الضارب، و تقديراً كالأصوات القائمة بالأجسام و العلوم و المعارف القائمة بالمجرّدات و الصفات القائمة بالمجرّدات و الصفات القائمة بذاته تعالى.

فإنّ شيئاً من هذه الأمور سوي الأجسام غير مشار إليه بحسب الحسّ، و لكنّ كلّ واحد منها بحالة لو أمكن الإشارة إليه حسّاً لكانت الإشارةُ إليه عينَ الإشارة إلى ما حل فيه إن كان محلّاً لشيء، و عين الإشارة إلى محلّه، إن كان حالاً في محلّه، و أمّا تفسيره بالتّبعيّة في التحيّز فينتقض بصفات الباريء تعالى و صفات المجرّدات، بل بالصفات الاعتباريّة للمتحيّزات، كذا قرّره بعض المحقّقين، فتأمّله.

أو «وضعَ لمنسوب إليه حدث» نسبته تقييديّة« فمشتقٌّ»، و هو أعني المنسوب إليه الحدث إمّا أن يكون ذاتاً ما، أي مبهمةً لاتعيّن لها أصلاً، و يسمّونه صفةً، و هو إمّا ينسبُ إليه الحدثُ على الوجه الحدوث[1]، و هو اسمُ الفاعلِ،« كضارب»، أو على وجه الثّبوت، و هو الصفةُ المشبهةُ، كحَسَن، أو وقوعه عليه، و هو اسمُ المفعولِ كمضروب، أو زيادة موصوفة على غيره فيه و هو اسم التفضيل كأفضل، و هو إمّا أنْ يكونَ ذاتاً متعيّنةً باعتبار فإمّا أن يعتبر كونه زماناً للحدث، و هو اسم الزمان أو كون مكانا له، و هو اسم المكان، أو كونه آلةً لحصوله، و هو اسم الآلة.

و إنّما قلنا: إنّه متغيّرٌ في هذه الثلاثة باعتبار دون الصفات، لأنّ معنى مقام مثلاً مكان فيه القيام، لاشئ آخر، أو ذات ما فيه القيامُ بخلاف القائم، فإنّ معناه ذات ما لَهُ القيام، كذا قرّره غيرُ واحدٍ من المحقّقين، فَتَدَبَّرْ.

---

١ - سقط الحدوث في «س».

و المرادُ بالذات هنا ما يستقلُّ بالمفهوميَّة، لا ما يقومُ بنفسه ليدخلَ نحو مفهومٍ و مضمرٍ ممَّا يقوم بغيره من المشتقّات.

و «أيضاً» مصدرُ آضَ، إذا رَجَعَ، و هي كلمةٌ لاتُستعملُ إلا مع شيئين، بينهما توافقٌ، و يمكن استغناء كلٍ منهما عن الآخر، فخرج بالشئين، نحو: جاء زيدٌ أيضاً مقتصراً عليه لفظاً و تقديراً، و بالتوافق، نحو: جاء و مات أيضاً، و بإمكان الاستغناء، نحو: اختصم زيد و عمرو أيضاً، فلا يقال في شيءٍ من ذلك، و هو مفعول مطلق، حذف عاملُه سماعاً كما نقل، أو حالٌ، حُذِفَ عاملُها و صاحبُها، أي و أرجع إلى تقسيم الاسم رجوعاً، أو أقول راجعاً.

المعرفة، و أقسامها سبعة: الاسم «إنْ وُضِعَ لشيءٍ بعينه فمعرفةٌ»، و المرادُ ليستعملَ في شئٍ بعينه، و ليس المرادُ التعيين الشخصيَّ، بل التعيينُ بوجه ما، و قيل: الحيثية مرادٌ، أي ليستعملَ في شيءٍ بعينه، مِن حيثُ إنّه بعينه، و حاصله الإشارة إلى معيَّن عند السَّامع من حيث هو معيَّن بوجه ما.

و بهذا تخرُج النكراتُ عن التعريف، لأنَّ معانيها و إنْ وجب تعيينها عند السامع، لكن ليس في اللفظ إشارة إليه بخلاف الضمائر الراجعة إليها، فإنَّ فيها إشارةً إلى ذلك التعيُّن، و كذا المعرَّفُ بلام العهد إذا كان المعهود منكراً كما في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[المزمل/ ١٦و ١٥]، فإنَّ الأوَّل نكرةٌ، و الثاني معرفة، و لا فرقَ بينهما إلا بما ذكرنا من الإشارة و عدمها، ثُمَّ الشئ المذكور في التعريف أعمُّ ممَّا وضع له اللفظ كما في الأعلام، و ممَّا وُضع لما يصدق عليه كسائر المعارف، و هذا مبنيٌّ على ما اشتهرَ من أنَّ المعتبر في المعرفة هو التَّعيين عند الاستعمال دون الوضع، سواء، كانَ معيَّناً في الوضع أم لا، ليندرجَ فيه الأعلام الشخصيَّة و غيرهـا من المضمرات و المبهمات و سائر المعارف، فإنَّ لفظ أنا مثلاً لايُستعمل إلا في أشخاص معيَّنة[1]، إذ لايصحُّ أنْ يقال: أنا و يُراد به متكلِّم لا بعينه، و ليست موضوعة لواحد منها، و إلا لكانت في غيره مجازاً، و لا لكُلِّ واحد منها، و إلا لكانت مشتركةً موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلّم، و هو باطل اتِّفاقاً، إذ لايمكنُ أن يتصوَّر واضعُ اللغة اصطلاحاً كلَّ واحدة من المخصوصات الّتي يطلق عليها لفظة أنا، فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كليٍّ شاملٍ لتلك الأفراد، و يكون الغرضُ من وضعها له استعمالَها له في أفراد المعينة دونه، و قِسْ عليه سائرَ المعارف سوي العلم.

---

١ – سقطت كلمه معيَّنة في «ح».

و لهذا صرّح العلامة التفتازانيّ أنّ ما سوي العلم إنّما وضع لمعان كليّة، لتُستعمل في أفرادها المعيّنة، هذا هوالمشهورُ عن أهل العربيّة، و نُسبَ إلى الجمهور، و لكن انتقده بعضُ المتأخّرينَ باستلزامه كونَ هذه الألفاظ الشائعة الاستعمالِ مجازات لاحقائقَ لها، إذ لم تُستعملْ فيما وُضعتْ هي لها من المفهومات الكليَّة، بل لايصحُّ استعمالُها فيها أصلاً، و هذا مستبعدٌ جدًّا، كيف لا ؟ و لو كانت كذلك لما اختلف أئمةُ اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، و لَمَا احتاجَ مَنْ نفي الاستلزامَ إلى أن يتمسَّكَ في ذلكَ بأمثلة نادرة.

قالَ: و الحقُّ ما أفاده بعضُ المحقّقين منْ أنّها موضوعةٌ لكلِّ واحد من جزئيات تلك المفهومات الكليّة وضعاً واحداً عامًّا، و تلكَ المفهوماتُ جعلها الواضعُ آلةً لملاحظتها عند الوضع، فلا تستلزمُ الاشتراكُ، و لا كونُها مجازاً في شيءٍ منها، و لا وجودُ المجاز بدون الحقيقة، و تعريف المعرفة محمول على ظاهره. فتَفَهَّمْ.

و المعارفُ على المشهور كلُّها سبعة، بإدخال المعرَّف بالنداء، كما ذهَب إليه ابنُ مالك، و اختارَه المُصنِّف، و وجهُ الانحصار فيها أنّ تعيين المشار إليه في لفظ المعرفة إمّا أن يُفيدَه جوهرُ اللفظ، و هو العلمُ، و هو إمّا جنسيٌّ، إن كان الحاضرُ المعهودُ جنساً و ماهيَّة، كأسامة، أو شخصيٌّ، إن كان فرداً منها كزيد، أو يفيده حرفٌ و هو قسمان: ما لايحتاجُ إلى القصد، و هو المعرَّفُ باللام، و ما يحتاجُ إليه، و هو المعرَّف بالنداء. أو تفيده القرينةُ في الكلام، و هو المضمر، أو تفيده الإشارةُ الحسيَّةُ إلى نفسه، و هو اسمُ الإشاره، أو تفيده الإشاره العقلية إلى نسبة معلومة للسامع، إمّا خبريّة و هو الموصول، أو لا، فهو الاضافة، لكنَّ الإضافةَ إلى غير معيَّنٍ لاتفيدُه تعيينا، فهو المضاف إلى أحد الخمسة.

العَلَم و انقسامه إلى مرتجل و منقول: الأوَّل من المعارف العلم، و هو ما وُضع لمعيَّن، لايتناول غيره، فخرج بالمعيَّن النكرةُ، و بما بعده بقيةُ المعارف، و هو نوعان: - كما علمت- شخصيٌّ و جنسيٌّ، فالشخصيٌّ مُسمَّاه نوعان: أولو العلم كزيد و خرنق[1]، و ما يولَّف كالقبائل كقرن، و البلاد كعَدن، و الخيل كلاحق، و الإبل كشذقم، و البقر كعرار، و الغنم كهيلة، و الكلاب كَواشق.

و ينقسمُ إلى مرتجلٍ، و هُوَ ما استُعملَ من أوّلِ الأمر علماً كسُعاد، و فَقْعَس و موهب، و منقولٍ، و هو الغالبُ، و هو ما استُعملَ قبلَ العمليَّة لغيرها، و نقله إمّا من

١ - اسم امرأة من شواعر العرب.

اسم عين كأسد و ثور، أو اسم معنى كفضل و زيد، أو مِنْ مشتقٍّ، إمّا وصفٌ لفاعلٍ كحارث و حاتم و حسن، أو لمفعولٍ كمنصورٍ و محمّد أو غيرِ ذلك.

و ما وقع لابن معط في ألفيته مِن أنّ محمداً مرتجل، حيثُ قال [من الرجز]:

٣١- ثمّ الّذي في الناس منه مفردٌ   مرتجلٌ مثالُه محمّدُ

فسهوٌ ظاهرٌ.

و إمّا من فعل، إمّا ماضٍ كشمر و كعب، أو مضارع كيشكر و تغلب، أو أمرٍ كأُصْمُتْ بقطع الهمزة، ليدلّ على النقل علَمٌ لبريّة مُعيّنة، و قيلَ: هو علم جنس لكُلِّ مكان قفرٍ كأسامة، و كُسرت ميمُه، و المسموع في الأمر الضمّ، لأنّ الأعلامَ كثيراً ما يُغيَّر لفظُها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك: شُمس بضمّ الشين، و إمّا من جملةٍ إمّا فعليّة كشابَ قرناها، أو إسميّة، كزيدٌ منطلقٌ، و ليسَ بمسموع، و لكنّهم قاسوه.

ثُمّ التقسيمُ إلى مرتجلٍ و منقولٍ، هو رأي الأكثرين، و قيل: الأعلامُ كلُّها منقولةٌ، و لايضرُّ جهلُ أصلِها. و قيلَ: هو ظاهر مذهب سيبويه، و قيل: كلُّها مرتجلةٌ، و هو رأي الزّجاج، و المرتجلُ عندَه ما لم يُقصدْ في وضعه النقلُ من محلٍ آخرَ إلى هذا، و موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

قالوا: و التقسيمُ إنّما هو بالنسبة إلى الأعمِّ الأغلبِ، و إلا فما هو علم بالغلبة لا منقول و لا مرتجل.

انقسام العلم إلى مفرد و مركب: و ينقسمُ أيضاً إلى مفردٍ كزيد و هند، و إلى مركب و هو ثلاثةُ أنواع: مركبٌ إسناديٌّ، كبَرَقَ نَحْرُه[1]، و شابَ قرناها، و حكمةُ الحكايةُ، كقوله [من الطويل]:

٣٢- كذبتم و بيتِ الله لا تنكحونَها   بني شاب قرناها تُصَرُّ و تُحْلَبُ[2]

و مزجيٌّ، و هو كلُّ اسمين جُعلا اسماً واحداً، و نُزِّلَ ثانيها منزلةَ تاء التأنيث، فيُبنى الأوّل على الفتح، ما لم يكن آخرَه ياءً، فيُبنى على السكون كبعلبك و معدي كرب، و أمّا الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت «كوَيه» من سيبويه، فيُبنى على الكسر، و إضافيٌّ و هو الغالبُ، هو كلُّ اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين ممّا قبلَه، كعبدِ الله و أبي سعيد، و حُكمه أن يَجري الأوّل بحسب العوامل، و يُجرُّ الثاني بالإضافة.

---

١ - اسم رجل.

٢ - هو للأسدي، اللغة: تصرُّ: من صرَّ الناقة -ُ و صراً : شدَّ ضرعَها بالصرار لئلا يرضعها و لدُها. تحلب: من حلب الناقة- حلبا: استخرج ما في ضرعها من لبَن.

و العلمُ الجنسيُّ مسمّاه ثلاثةُ أنواع أعيانٍ لا تؤلف كالسِّباع و الحشرات، نحو: أسامة و أُمُّ عريط للاسد و العقرب، و أعيانٌ تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين و النسب، و أبي المضا للفرس، و أمورٌ معنويّة كسبحانَ للتسبيح، و يسار للميسرة و برّة للمبرّة و فجار للفجرة.

انقسام العلم إلى اسم و لقب و كنية: ثُمَّ العلمُ باعتبار ذاته شخصيّاً كان أو جنسيّاً، إمّا اسمٌ، و هو الّذي لايُقصَدُ به مدحٌ و لا ذمٌّ، كزيد و عمر، أو لقبٌ، و هو يُقصَدُ به أحدُهما كالمصطفي و المرتضى و تاج الدين في المدح، و قفّة[1] و بطة و عائذ الكلب في الذّمّ، أو كنية، و هو ما صُدِّرَ بأب و أمّ، كأبي الحسن و أمّ كلثوم، و أبي مضاء للفرس و أمّ عريط للعقرب. و زاد الرضيُّ، أو ابن أو بنت كابن آوي و بنت و ردان[2].

قال: و الفرقُ بينَها و بين اللقب معنى أنّ اللّقبَ يمدحُ الملقّبَ به أو يذمُّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية، فإنّه لايُعظّمُ المكني بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنّ بعضَ النفوس تأنفُ بأنْ تُخاطَبَ باسمها، و ردَّه بعضهم بقول الشاعر [من الوافر]:

٣٣- قصدتُ أبا المحاسن كي أراه ... بشوق كاد يجذبُني إليه
فَلمّا أنْ رأيتُ رأيتُ فرداً ... و لم أرَ من بنيه ابناً لديه[3]

قال: فلاحظَ في الكنية ما دلّتْ عليه من المعنى الأصليّ، و سلبه عن المكني به، و أُجيبَ بأنه لعلّ مرادَ الرضيّ أنّ الكنية من حيث إنّها كنيةٌ لايعظّم المكنّي بها لا مطلقاً، و إفادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث إنّها كنية بل لخصوص المادة فلااعتراض، فليتأمّلْ.

و قال شعبان[4] في ألفيته [من الرجز]:

٣٤- بكينة عظّمْ و خيِّرْ في اللقب ... و قيلَ في تبّت يدا أبي لهب
تهكُّمٌ أو لاحمرار يعزى ... في وجهه أو لاسم عبد العزّى

و قد يكنى الشخصُ بالأولاد الّذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين عليٍّ(ع)، و قد يكنى في الصغر تفاؤلاً، لأن يعيشَ حتي يصير له ولدٌ اسمه[5] ذاك، كأبي القاسم.

---

١ - القفّة: الرجل الصغير الجثة.
٢ - بيت وردان: دويبة نحو الخنفساء حمراء اللون.
٣ - لم يسمّ قائلهما.
٤ - شعبان بن محمد بن داود، المعروف بالآثاري، أديب، له شعر كثير، فيه هجو و مجون، له أكثر من ثلاثين كتاباً في الأدب و النحو، منها«لسان العرب في علوم الأدب»و«ألفية»في النحو و... مات سنة ٨٢٨ هـ. الأعلام للزركلي، ٣/٢٤١.
٥ - سقط اسمه في «س».

و إذا اجتمعَ الاسمُ و اللقبُ، أُخِّر اللقب عن الاسم غالباً لكون اللقب أشهر، لأنَّ فيه العلميَّةَ مع شيءٍ من معنى النعت، فلو أُتِي به أوّلاً لأغني عن الاسم فلم يجتمعا، و من غير الغالب قوله[منَ الوافر]:

٣٥- أنا ابنُ مُزَيقيا عَمْرٍو وَ جَدّي أبــوه مــنذر مــاء السماء[1]

و لاترتيبَ بين الكنية و غيرها، ثُمَّ إنْ كان اللّقبُ و ما قبلَه مفردين،أضيفَ الاســمُ إلى اللقب، نحو: هذا زيدُ بطة و سعيد كرز، على تأويــل الأوّل بالمــسمّى، و الثــاني بالاسم، كأنّك قلتَ: هذا صاحبُ هذا الاسم، و لم يَجُزْ عندَ البصريِّين أو جمهورِهم في ذلك إلا الإضافة، و أجاز الكوفيُّون فيه الاتِّباع و القطع بالرفع والنصب، و هــو الأولي لقولهم: هذا يحيي عينان، و أمَّا إذا لم يكونا مفردين، فلا بُدَّ من الاتّباع، ســواء كانــا مركّبين، نحو: هذا عبدُ الله أنفُ الناقة، أو أحدهما مركّباً، نحو: هذا يزيد عائذ الكلب، و هذا عبدالله بطّة و صرَّحَ بعضُ المتأخِّرين بجواز الإضافة، إذا كان مجرَّدُ الاسم مفرداً.

تنبيه: محلُ الإضافة في المفردين حيثُ لا مانعَ كأن يكونُ الاســمُ مقرونــاً بــأل كالحارث قفه، أو كان اللقبُ وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهارون الرَّشــيد و محمَّــد المهدي، فلايضافُ الأوَّل إلى الثاني، نصَّ على ذلك ابن خروف[2]، قاله في التصريح.

فلان و فلانة و أسماء الأيّام: و من العَلم ما كُنِّي به عنه كفلان و فلانة، فيجري مجرى المكنّى عنه، و أسماء الأيام عند الجمهور أعلام توهِّمت فيها الصفة، فدخلتْ عليهــا أل للمح كالحارث و العباس، ثُمَّ غلبت، فصارت كالدّبران[3].

فالسَّبتُ مشتقٌ من معنى القطع، و الجمعةُ من معنى الأجتماع، و باقيهــا مــن الواحد و الثاني و الثالث و الرَّابع و الخامس.

و ذهب المبرّدُ إلى أنّها غيرُ أعلام، و لاماتُها للتعريف، فإذا زالت، صارت نكرات، و الأوّل أصحُّ، و اعلم أنّه إذا قُصدَ بكلمة ذلك اللّفظ دونَ معناها كقولك: أين كلمــةُ استفهام، و ضربت فعل ماض، فهي علم، ذلك لأنَّ مثلَ هذا موضوعٌ لشيءٍ بعينه، غــير

١ – قاله بعض الانصار. ماء السماء قال[الجوهريّ] في الصحاح: هو لقب عامربن حارثة الأزدي، و هو أبو عمرو مزيقيا الذي خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم، فسمّي بذلك، لأنّه كان إذا أجدب قومه مانهم حتّي يأتيهم الخصب، فقالوا: هو ماء السماء، لأنّه خلف منه .البغدادي،خزانة الأدب،ج٤، الطبعة الأولي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هــ ، ص٣٣٧.

٢ – علي بن محمد بن علي أبوالحسن ابن خروف الاندلسيُّ النحويُّ، كان اماماً في العربية، محقِّقــاً مــدقِّقاً، صنّف: شرح سيبويه، شرح الجمل، مات سنة ٦٠٩ هــ . بغية الوعاة ٢/٢٠٣.

٣ – الدَّبران: نجم بين الثريا و الجوزاء و هومن منازل القمر. قال الجوهريّ: الدبران خمسة كواكب من الثور يقال إنّه سنامه، و هو من منازل القمر. لسان العرب ١/١٢٢٣ (دبر).

متناولٍ غيرَه، و هو منقولٌ، لأنّه نقل من مدلول هو المعنى إلى مدلولٍ آخرَ هو اللفظ، قاله الرَّضيُّ.

التصغير لايبطل العلميّة: و لايبطلُ التصغيرُ العلميَّةَ، سواءٌ كان تصغيرَ ترخيمٍ أو غيرِهِ، و ما قيل مِن أنّ تصغيرَ الترخيم يبطلُها مردود بقول الشاعر [من الطويل]:

٣٦- .... و كانَ حُرَيثٌ عن عطائي جامدا[1]

يريد الحرث بن وعلة، و لو كان منكَّراً لأدخل عليه اللام، قاله ابن جنّيّ.

قالوا: و قد يُنَكَّر العلمُ، و صَوَّروا ذلك بوجهين، أحدهما: أن يُراد به مسمًّى بكذا، و جُعِلَ منه قولهم: لا زيد كزيد بن ثابت، و الثاني: أن يُرادَ به الصفة، كقولهم: لكلّ فرعونَ موسى، أي لكُلِّ جبَّارٍ قهَّار، أو لكلِّ مبطلٍ محقٌّ.

قال بعضُ المحقّقين: وَ لايَخفى أنّ مدارَ التعريفِ هو الوضعُ، فباستعمال العلم في أحد هذين المعنيينِ، و هو مجاز قطعاً، لم يخرج عن كونه معرفة، فالقولُ بتنكيره مبنيٌّ على المسامحة، و هو حسن. و قدَّمَ المُصنِّف التمثيل للعلم بناءً على أنّه أعرفُ المعارف، و هو قول الصميريّ[2]، و يُنسَبُ إلى سيبَويه و الكوفيّين، و في ترتيبها اختلاف، سيأتي ذكرُه في آخر البحثِ إنْ شاء الله تعالى.

المعرفة بالأداة و الخلاف في الـ: و الثاني من المعارف المعرّفُ بالأداة، نحو: «الرّجل» و كونها أل كهل هو مذهبُ الخليل، و الهمزة عندَه أصليّةٌ قطعيّة حُذفتْ في الوصل لكثرة الاستعمال، و صَحَّحَه ابنُ مالك، و نُقِلَ عن سيبَويه ما يوافقُه في كونها أل أيضاً، لَكن يُخالِفُه في أصالة الهمزة، فهي عندهَ زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع، و المشهورُ عنه أنّها اللامُ وحدَها، و الهمزةُ وصليّةٌ، جُلبت قبلها لتَعذُّر الابتداء بالساكن، و فُتِحَت مع أنّ الأصلَ في همزات الوصلِ الكسرُ لكثرة الاستعمال.

و نقلَ أبوحيّان هذا القولَ عن جميعِ النّحويّينَ إلا ابنَ كيسانَ، و عزاه صاحبُ البسيط[3] إلى المحقّقين، و تظهرُ فائدةُ الخلاف في نحو: قَامَ القومُ، فَعَلى الأوّل حُذفتِ

---

١ - صدره «أتيت حريثاً زائراً عن جنابه»، و هو للأعشى.

٢ - عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري النحوي، له تبصرة في النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، بغية الوعاة،٢/٤٩.

٣ - صاحب البسيط هو السيّد ركن الدين حسن بن محمد الأسترآباذي .صنّف ثلاثة شروح علي الكافية، كبير وهو المسمّى بالبسيط، ومتوسّط وهو المسمّى بالوافية وهو المتداول، وصغير،وتوفي سنة٧١٧هـ .كشف الظنون ٢/١٣٧٠.

الهمزةُ لتحرُّك ما قبلَها، و على الثاني لم تكن ثَمَّ همزةٌ حتّى يقال: حُذفت، بل لم يؤتَ بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبلَ اللامِ. و ذهبَ المبرّدُ إلى أنَّ أداةَ التعريف هي الهمزةُ وحدَها، وَ جُلبت اللامُ للفرق بينَها و بينَ همزة الاستفهام.

فائدة: قال المراديُّ في الجنى: إعْلَمْ أنَّ مَنْ جَعلَ حرفَ التعريف ثنائياً، و همزتُه أصليَّة عبَّرَ عنه بأل، و لايحسنُ أن يقول: الألف و اللام كما لا يقال في قد: القاف و الدّال.

و كذلك ذُكِرَ عن خليلٍ قالَ: ابنُ جنيّ كان يقولُ: أل و لايقولُ: الألفَ و اللامَ، و مَن جعَلهُ اللامَ وحدَها عبَّر باللام، كما فعلَ المتأخّرونَ، و مَنْ جَعَلَه ثنائياً، و همزتُه همزةُ وصلٍ زائدة فله أن يقولَ: أل، و أن يقول: الألفَ و اللامَ، و قد وقع في كتاب سيبويهِ التعبيرُ بالأمرين، و الأوّل أقيس، انتهى.

تقسيم أل إلى عهديَّة و جنسيَّة و زائدة: و هي على كلّ قول إمَّا جنسيةٌ، أو عهديّةٌ، أو زائدةٌ، فالجنسيَّةُ أنْ خَلَفَها كلّ مِنْ دون تجوُّز، نحو:﴿ إنَّ الانسانَ لفي خسرٍ﴾ [العصر/ ٢] و هي لشمولِ الافراد، و أنْ خَلَفَها بتجوُّزٍ، نحو: أنتَ الرَّجلُ أدباً، فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة، و أن لم يَخلُفها كلّ، نحو: ﴿جَعَلْنا من الماء كلَّ شيءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء/ ٣٠]، فهي لبيان الحقيقة.

و العهديَّةُ امَّا أنْ يكونَ مصحوبُها معهوداً ذكريَّاً، نحو: ﴿ كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً * فعصي فرعونُ الرسولَ ﴾ [المزمل/ ١٦و١٥] و نحو: ﴿ فيها مصباحٌ المصباحُ في زجاجة ﴾ [النور/ ٣٥]، أو معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿ إذْ يُبايعونك تحتَ الشجرة﴾ [الفتح/ ١٨]، أو معهوداً و حضوريَّاً، نحو: ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينكم﴾[المائدة/٣].

و الزائدةُ نوعان: لازمةٌ و غيرُ لازمة. فَالأولى كالّتي في الأسماء الموصولة على القول بأنّ تعريفَها بالصِّلة، و كالواقعة في الأعلاَم بشرط مقارنتها لنقلها ، كالنَّضر و النُّعمان و اللّات و العزّي[1]، أو لارتجالها كالسموئل[2]، أو لغلبتها على بعض مَنْ هي لَهُ، كالبيتُ لكعبة و المدينةُ للطيبة، و النجمُ للثريا، و هذه في الأصل للعهد الذهنيّ.

البتّة و الكلام على إعرابها و معناها: تنبيه: أل في ألبتّة غيرُ لازمة، كما يُشعرُ به ما في الصحاح، حيثُ قالَ: لاأفعله بتّةً، و لاأفعله ألبتّة، لِكُلّ أمر لارجعة فيه، و نصبُه على

---

١ – اللات صنم كان في الجاهلية لثقيف بالطائف. العزّي: صنم عبدته قريش في الجاهليّة إلى جانب اللات ومناة.

٢ – هو السَّموأل بن عادياء اليهودي شاعر العصر الجاهليّ، صاحب الحصن المعروف بالأبلق، و به يضرب المثل في الوفاء، و قد توفي نحو سنة ٥٦٠ للميلاد. الجامع في تاريخ الأدب العربي،الأدب القديم،ص ٢٨٢.

المصدر، و كذا في العباب للصغانيّ[١] و القاموس لمحمد بن يعقوب[٢]، و نُقِلَ عن سيبَويهِ أنّها لازمةٌ مع كونها للتعريف، و قطعُ الهمزة سماعيٌّ.

و الثانية أعني غيرَ اللازمة نوعان، واقعةٌ في الفصيح بكثرة أوْ لا، فالأولي هي الداخلةُ على عَلَم منقولٍ من مجرَّد صالح لها، كحرث و عباس تقول فيهما: الحرث و العباس، و هو يتوقّفُ على السَّماع، فلا يقال في محمد و أحمدَ: المحمَّد و الأحمد. و الثانيةُ ضربان، واقعةٌ في شعرٍأو شذوذٍ مِنَ النَّثرِ. فالأولي الدّاخلة على عَلَم لا للمح الأصل كعمرٍو يزيدَ في قول[من الرجز]:

٣٧- باعَدَ أمَّ العمرو من أسيرها حرّاسُ أبوابٍ على قصورها[٣]

و قوله [من الطويل]:

٣٨- رأيتُ الوليدَ بنَ إليزيد مباركاً ....[٤]

و أمَّا الداخلةُ على الوليد فللمح الأصل، و الثانيةُ كالداخلة على ما هو واجبُ التنكير،

نحو: أدخلوا الأوَّل فالأوَّل. و جاؤوا الجماء الغفير و أرسلها العراك[٥]، و﴿ليُخرِجَنَّ الاعزُّ منها الأذلَّ﴾[المنافقون/ ٨] على قراءة مَنْ فَتَحَ الياءَ. و لم يُعتبر الأذلّ مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذلّ، و مَنْ اعتبرَ ذلك لم يحتجْ إلى دعوي الزيادة.

نيابة أل عن الضمير المضاف إليه: مسألةٌ: أجازَ الكوفيُّون و بعضُ البصريِّين و كثيرٌ من المتأخرين نيابةَ «أل» عَنِ الضمير المضاف إليه، و خرَّجوا على ذلك ﴿فإنّ الجنةَ هي

---

١ - الصغاني (أبو الفضائل الحسن) (١١٨١- ١٢٥٢): لغويّ و محدّث و فقيه حنفي، من كتبه معجمان: «كتاب التكملة و الذيل و الصلة» لصحاح الجوهريّ و «كتاب العباب الزاخر و اللباب الفاخر» و مات قبل أن يكمله، استعملها الفيروز آباديّ لتاليف القاموس. المنجد في الأعلام ص ٣٤٥.

٢ - محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ صاحب القاموس المحيط في اللغة،مات سنة٨١٦ هـ. بغية الوعاة ٢٧٣/١.

٣ - هو لابي النجم العجلي. **اللغة:** أسيرها: أي أسير حبها، أراد به نفسه .الحراس: جمع الحارس و هو الّذي يحرسك ليلاً و نهارا.

٤ - تمامه« **شديداً بأعباء الخلافة كاهله**»، و هومن قصيدة لابن ميّادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميّادة اسم أمّه سوداء نسب إليها. اللغة: الأعباء: جمع عبء، وهو الحمل الذي يثقل عليك، كاهله: أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكني بشدّة الكاهل عن القوّة وعظيم التحمّل لمهام الأمور.

٥ - «أرسلها العراك» جزء من بيتٍ للبيد بن ربيعة من بحر الوافر:

فأرْسَلَها العِراكَ و لم يَذُدْها و لم يُشفق علي نَغَصِ الدِّخال

اللغة: العراك: إزدحام الإبل أوغيرها حين ورود الماء، يذدها: يطردُها، يشفق:يرحم، نغص: مصدر نغص الرجل: إذا لم يتمّ مراده، و نغص البعير إذا لم يتمّ شربه، الدخال في الورد: أن يُدخل بعيرا قد شرب بين بعيرين ناهلين.

المأوى﴾[النازعات/ ٤١]، و مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، و ضُربَ زيدٌ الظهرُ و البطنُ، إذا رُفِعَ الوجهُ و الظهرُ و البطنُ.

و المانعونَ يُقدِّرونَ له في الآية، و منه في الأمثلة، و قيّد ابنُ مالكٍ الجوازَ بغير الصلة. قال الزمخشريُّ في﴿ و عَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها﴾[البقرة/ ٤١]: إنّ الأصلَ أسماءُ المسمَّيات. و قال أبو شامة[1] في قوله [من الطويل]:

٣٩- بَدَأتُ بسْمِ اللهِ في النظمِ أوّلا ....[2]

إنّ الأصلَ: في نظمي، فجوّزا نيابتَها عن الظاهر، و عن ضمير الحاضر، و المعروف من كلامهم أنّما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني.

اسم الإشارة: و الثالثُ من المعارف اسمُ الإشارة، نحو: «ذا»، بألف ساكنة للمفرد المذكّر، و يقالُ: ذا بهمزةٍ مكسورة بعد الألف، و ذائه بهاء مكسورةٍ بعد الهمزة المكسورة، و ذاؤُه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، قال[من الرجز]:

٤٠- هذاؤه الدفترُ خيرُ دفترِ في كفِّ قومٍ ماجدٍ مصوَّرِ[3]

يُرْوى بكسر الهاء و ضمِّها، و في كتاب أبي الحسن الهيثم[4] إنّما حُرِّكت الهاءُ فيها للضرورة، و الأصلُ فيهما ذا، و ألفه أصليّةٌ عندَ البصريّين، لا زائدةٌ خلافاً للكوفيّين، و هو ثُلاثيُّ الأصل، حذفتْ لامُه على الأصحِّ، لا عينُه، و عينُه مفتوحةٌ لا ساكنةٌ على الأصحِّ، قالَه في التصريح.

و في الدُّرِّ المصون[5] اختلفَ البصريُّون: هل عينهُ و لامُه ياءٌ، فيكونُ من باب يحيى، أو عينُه واوٌ، و لامُه ياءٌ، فيكونُ من باب طويتُ، ثُمَّ حُذفت لامُهُ تخفيفاً، أو قُلبت العينُ ألفاً، لتحرُّكها و انفتاحِ ما قبلَها، و هذا كلّه على سبيل التمرين، و إلا فهذا مبنيٌّ، و المبنيُّ لايدخلُه التصريفُ، و قالَ أبوحيّان: لو قيلَ: بأنّ ذا ثنائيُّ الوضع، نحو: ما و إن، و الألفُ أصلٌ بنفسها غيرُ منقلبةٍ عن شيء، و أصلُ الأسماء المبنيَّة أنْ يُوضعَ على حرفٍ أو

---

١ – عبدالرحمن بن إسماعيل الإمام ذوالفنون المشهور بأبي شامه، أتقن الفقه، و برع في العربية، و صنف: نظم المفصّل للزمخشريّ، مقدمة في النحو و ... مات سنة ٦٦٥ هـ. المصدر السابق، ٧٧/٢ .

٢ – تمامه «تبارك رحمانا رحيما و موئلا»، وهو للشاطبي (قاسم بن فيره) . اللغة: الموئل: المرجع والملجأ.

٣ – لم يذكر قائله.

٤ – أبو علي الحسن بن الهيثم (٩٦٥- ١٠٣٩ م) فلكيّ و رياضيّ من أهل البصرة، اشتهر بكتابه «المناظر» المنجد في الأعلام ص ١٦.

٥ – ما وجدت عنوانه.

حرفين لكان مذهباً جيّداً سهلاً قليلَ الدعوى، و قال: ثُمَّ رأيت هذا المذهب للسيرافيّ و للخشنيّ[١]، و نقله عن قوم، انتهى.

الموصول و المضمر: و الرّابعُ مِنَ المعارف، الموصولُ الاسميُّ، نحو: «الّذي» للمفرد المذكّر العالم و غيره، و الّتي المفرد المؤنث كذلك. و الخامسُ من المعارف المضمرُ، نحو: «هو»، و سيأتي الكلامُ على هذه الثلاثة مستوفياً في المَبْنيّات، إنْ شاء الله تعالى، فلينتظر.

تنبيه: في الضمير العائد عَلى النكرةَ أربعةُ مذاهبَ: أحدُها: أنّه نكرةٌ مطلقاً. الثاني: أنّه معرفةٌ مطلقاً. الثالثُ: إنْ رجعَ إلى واجب التنكير، كما في رُبَّه رجلاً فهي نكرةٌ و إلا فمعرفةٌ، و إنّما قُلْنا: إنّ رجلاً في المثال واجب التنكير، لأنّه تمييز، و التمييز واجب التنكير[٢]. الرابعُ :إنْ رجعَ إلى نكرةٍ مخصوصة بصفة أو حكم، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ و أخيه، و جاءني رجلٌ فضربته، فهو معرفة و إلا فنكرةٌ.

و الحقُّ أنّ الضّميرَ العائدَ إلى نكرةٍ معرفةٌ مطلقاً، لأنّ التعريفَ هو التعيينُ أي الإشارةُ إلى معلومٍ حاضرٍ في ذهن السّامعِ مِنْ حيثُ هو معلومٌ و إنْ كانَ مبهماً في نفسه، و هذا المعنى موجود، في الضمير العائد إلى النكره، و لهذا يجري عليه أحكامُ المعارفِ اتّفاقاً.

المضاف إلى أحد المعارف: «و» السّادسُ من المعارف «المضافُ إلى أحدِها»، أي إلى أحد الخمسةِ المذكورة و لو بواسطة، نحو: غلام أبيك.

«معنىً» مفعولٌ مطلق، أي إضافةً مفيدةً معنىً، و احترزَ به عن المضاف إلى أحدها إضافة لفظيّة، فإنّها لاتفيدُ تعريفاً، و إنّما يتعرّفُ بالإضافة ما ليس من الأسماء المتوغّلة في الإبهام، كغير و مثل، على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة، إن شاء الله تعالى.

المعرّف بالنداء: «و »السّابعُ من المعارف «المعرفُ بالنداء»، نحو: يا رجلُ، لا نحو: يا رجلاً فإنّه نكرةٌ، ولا نحو: يا زيدُ، فإنّه معرفةٌ بغير النداء على الصحيح المختارِ عندَ ابنِ مالك، و ازداد بالنداء وضوحاً، و أغفلَ أكثرُهم هذا النوعَ لكونه داخلاً في المعرّف بأل بناءً على أنّ تعريفه بها مقدّرةٌ، و هو مذهبُ المتقدّمين.

---

١ - سليمان بن عبدالله أبو الربيع الخشنيّ اللغويّ النحويّ، كان ضريراً من أئمة التجويد للقرآن، ذا حظّ وافر من النحو و رواية الحديث. بغية الوعاة١/٥٩٩.
٢ - التمييز واجب التنكير سقطت في «س».

قالَ أبوحيّان: إنّه الّذي صحّحَه أصحابُنا، أو لكونه فرعَ الضمير، لأنّ تعريفَه لوقوعه موقعَ كافِ الخطاب، و استظهره بعضُهم، و المفهومُ من ظاهر قول سيبويهِ أنّ تعريفَه بالإشارة و المواجهة.

قال ابنُ مالك: و إذا كانت الإشارةُ دونَ مواجهة معرفة لإسم الاشارة فلأن تكونَ معرفة، و معها المواجهة أولي و أحري، قال: و هو أظهرُ و أبعدُ من التكلّفِ، فجعْلُه قسماً سابعاً برأسه أولى.

ترتيب المعارف: تنبيهات: الأوّل: كتب المُصنّف في الهامش إنّما أخّرَ ذكرَه، يعني المعرَّفَ بالنداء عن المضاف إلى أحدها لئلّا يَردَ عليه ما ورد على ابن الحاجب، انتهى.

يريد أنّ ابنَ الحاجب أخّرَ ذكرَ المضاف إلى أحدها عن جميع المعارف فأوردوا عليه، أنّه يلزمُ من ذلك صحّةُ الإضافة إلى المنادى أيضاً، و المنادى لايُضافُ إليه أصلاً، فأخّر المُصنّف ذكرَه، فَسَلِمَ من ذلك.

و رامَ صاحبُ الفوائد الضيائية[1] التّقصّيَ عن ذلك فقال: لايستلزمُ صحّةُ الإضافة إلى أحدها صحّتَها بالنسبة إلى كلّ واحد، فلايَرِد ما أوردوه، انتهى. قال عصامُ الدين: لايخفي أنّه تكلّفٌ جدّاً، و المتبادرُ صحّةُ الإضافة إلى كُلٍّ من الخمسة.

الثاني: هذا الترتيبُ الّذي استعمَله المُصنّف في المعارف لم أرضَ ذكره، و الّذي عليه الجمهورُ أنّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمّ العلمُ، ثُمّ اسمُ الإشارة، ثُمّ الموصولُ، و المعرّفُ باللام أو النداء، و المضافُ في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فهو في رتبة العلم.

و مذهبُ الكوفيّين أنّ الأعرفَ العلمُ، ثُمّ المضمرُ، ثُمّ المبهمُ، ثُمّ ذو الأداة. و عندَ ابنِ كيسان أنّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمّ العلمُ، ثُمّ اسمُ الاشارة و ذو اللام، ثُمّ الموصولُ. و عندَ ابنِ السّراج[2] أنّ أعرفَها اسمُ الإشارة، ثُمّ المضمرُ، ثُمّ العَلمُ، ثُمّ ذواللام.

قال ابن مالك أعرفُها ضميرُ المتكلّمِ، ثُمّ ضميرُ المخاطب، ثُمّ العلم، ثُمّ ضمير الغائب السالم عن إبهامٍ، ثُمّ المشارُ به و المنادى، ثُمّ الموصولُ و ذو الأداة، و المضافُ بحسب مايضاف إليه[3].

١ - صاحب الفوائد الضيائية هو نور الدين عبدالرحمن بن أحمد نور الدين الجامي المتوفّي سنه ٨٩٨ هـ، وهذا الكتاب في شرح «الكافية في النحو» لابن الحاجب. كشف الظنون، ١٣٧٢/٢.

٢ - محمد بن السري البغدادي أبوبكر ابن السراج، له من الكتب: الأصول الكبير، شرح سيبويه. الشعر والشعراء، الجمل، مات سنة ٣١٦ هـ. بغية الوعاة، ١٠٩/١.

٣ - يذهب أكثر النّحويّينَ إلى أنّ المضمر بعد اسم الجلالة أعرفُ المعارف، وجاء في حاشية الصبان: ضمير المتكلم و المخاطب أعرف المعارف، فلا حاجة لهما إلى التوضيح، و حمل عليهما ضمير

و قد يعرضُ للمعرَّف ما يجعلُه مساوياً أو فائقاً، كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له: من أنتَ؟ أنا فلانٌ، و منه أنا يوسفُ. فالبيانُ لم يستفد بأنا، بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك: من أنت؟ أنا الّذي فعلِ كذا. مِن هذا القبيلِ سلامُ اللهِ على من أنزلَ عليه القرآنُ، و على من سجدت له الملائكةُ، و من حفر بئر زمرماه.

و قد اختُلفَ في أعرفها اختلافاً كثيراً، حتّى قال ابن هشام: سمعتُ من يقولُ: إنّه قد قيل في كلِّ واحد من المعارف: إنّه أعرفها[1]، و قال أبوحيّان: لم يذهب أحدٌ إلى أنّ المضافَ أعرفُ المعارف.

الثالثُ: قال غيرُ واحدٍ: يُستثنى ممّا تَقَرَّرَ اسمُ اللهِ تعالى فهو أعرفُ المعارف بالإجماع، انتهى.

قال بعضُ المحَقّقين: و قد يقال: لاحاجةَ إلى هذا الاستثناء، لأنَّ الكلامَ في التفاضل بين الأنواع، و إلا يكن الاسمُ وُضِعَ لشئ بعينه بل لشئ لا بعينه فنكرةٌ، كرجل و فرس، و ليست إلا هنا للاستثناء، كما قد يتوهَّمُ، و إنّما هي إن قرنت بلا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ إلا تَنْصروه فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ﴾[التوبة/ ٤٠].

تنبيه: قال بعضُ المحَقّقين: تقسيمُ الاسم إلى المعرفة و النكرةِ المرادُ به منعُ الخلوِّ لا منعُ الجمع أيضاً لثبوتهما في المقرون بأل الجنسية، كاللئيم في قوله [من الكامل]:

٤١– و لَقَدْ أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني ....[2]

و مِن ثَمَّة جوَّزوا في الجملة بعده أن تكون حالاً وصفة، انتهى.

قال بعضُهم، و فيه نظر: فإنَّ المتبادرَ من التقسيم منعُ الجمع و الخلوِّ معاً، و الاستدالُ على الاجتماع بالمقرون بأل الجنسيَّة انّما يتمُّ لو كان يُعَدُّ في اصطلاح القوم نكرةً حقيقةً، كما أنّه عندهم معرفةٌ حقيقةٌ، و كلامُهم كالصريح أو صريح في خلافه، انتهى.

تقسيم الاسم إلى مُذَكَّر و مُؤَنَّث: «أيضاً»تقسيمٌ آخرُ للاسم باعتبار التذكيرِ و التأنيث«إن وُجد فيه»أي في الاسم«علامةُ التأنيث» و هي التاءُ المبدلةُ هاءً في الوقف، خلافاً لمن زعم أنّ التأنيثَ بالهاء، أو أنّها تُبدلُ تاءً في الوصل، و الألفُ المقصورةُ، و

الغائب. حاشية الصبان علي شرح الأشموني، محمد بن علي بن الصبان، قم، منشورات زاهدي،١٤١٢هـ، ص١٠٠.

و يعتقد سيبويه أيضاً أنّ أعرفَ المعارف المضمرُ. و من بين الآراء الّتي جاء بها الشارح يبدو أنّ رأي ابن مالك أفضل الآراء و أدقها عقلا و منطقا، لأن معرفة الإنسان بنفسه أكمل و أكثر من معرفته بالآخرين.

١ – سقطت إنّه أعرفها، في «س».

٢ – تمامه: «فمضيتُ ثُمّتَ قلت لا يعنيني» و هو لرجلٍ من بني سلول. اللغة: اللئيم: الشحيح، الدنيُّ النفس.

الهمزةُ الّتي قبلها مدّةٌ، و هي عند البصريّين بدلٌ من الألف المقصورة، و مذهب الكوفيّين و الزجاجيّ أنّ الهمزةَ ليست مبدلةً من الألف، و إنّما هي علامة التأنيث، و مذهبُ الأخفش[1] أنّ الألف و الهمزة معاً علامة التأنيث[2].

و زادَ الكوفيُّون في علامة التأنيث تاءَ بنت و أخت، و الألفَ و التاءَ في نحو المسلمات و نحوه، قاله في الإرتشاف. و ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنّ الياءَ أيضاً علامة التأنيث في نحو ذي، و الأخفش و المازني في نحو: قومي و تقومين، و الفاعل مستترٌ.

قال الرضيُّ: و الأولي أنْ يُقال في ذي: هذه الصيغةُ بكمالها موضوعةٌ للمُؤنَّث، و ليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد، و أمّا الياء في تفعلين، فالأولي أنّه اسمٌ لاحرفُ تانيثٍ، انتهى.

المذكّر هو الأصل: «و لو» كان وجودها « تقديراً»، أي: مقدّراً، فما وُجد فيه علامة التأنيث لفظاً « كناقة»، و تقديراً «كنار فمونثٌ، و إلا» تُوجد فيه علامةُ التأنيث لا لفظاً و لا تقديراً« فمذكرٌ» و هو الأصل لدليلين: أحدُهما: أنّه ما من مُذكّر و لا مُؤنّث إلا و يُطلَقُ عليه شئٌ، و شيءٌ مُذكّر، و الثاني: أنّه لا يَفتقرُ إلى زيادة، و التانيثُ لا يحصلُ إلا بزيادة، و على هذا فكان الأنسبُ تقديمَ المذكّر، إلا أنّه أخّره، لأنّ تعريفَه يشملُ على سلب تعريف المُؤنَّث، و السلبُ مسبوقٌ بالإيجاب في التعقل، فجُعل في الذكر كذلك.

إذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره و تأنيثه: تنبيهاتٌ: الأوّل: لايتحقّقُ التذكيرُ و التأنيثُ في الأسماء إلا إذا قُصدَ مدلولُها، فإنْ قُصدَ الاسم جازَ تذكيرُه باعتبار اللفظ، و تأنيثُه باعتبار الكلمة، و كذا الفعلُ و الحرفُ و حروفُ الهجاء، يجوزُ فيها الوجهان بالاعتبارين. و زعم الفراءُ[3] أنّ تذكيرَ حروفِ الهجاء لايجوزُ إلا في الشعر، قاله المراديُّ في شرح التسهيل.

---

١ – حذف الأخفش في «ح»، و من مذهب الكوفيّين حتّ الأخفش محذوف في «س».

٢ – يبدو أن مذهب الأخفش أصحّ، لأن الألف و الهمزة إذا احتمعتا في كلمة و كانتا زائدتين نحكم بأنّها مُؤنّث، و هذا هو رأي ابن مالك حيث يقول:

علامة التأنيث تاء أو ألف و في أسام قدّروا التا كالكتف
وألف التأنيث ذات قصر و ذات مدّ نحوُ أنثي الغُرّ (شرح ابن عقيل ٤٢٩/٢)

٣ – يحيي بن زياد بن عبدالله إمام العربية أبو زكرياء المعروف بالفرّاء، كان أعلم الكوفيين، بالنحو بعد الكسائيّ، صنّف: معاني القرآن، المصادر في القرآن و... مات سنة ٢٠٧هـ ، المصدر السابق، ٣٣٣/٢.

الثاني: لايقدَّرُ من علامات التأنيث إلا التاءُ، لأنَّ وضعَها على العروض و الانفكاك، فيجوزُ أنْ تُحذفَ لفظاً، و تقدَّرَ بخلاف الألف[١]، و هي تقدَّر قياساً في الصفات المختصَّة بالمُؤنَّث على وزن «فاعل» و «مُفعل»، كحائض و مُرضع، إنْ أُريدَ الثبوتُ بتأويلِ شخصٍ حائضٍ و إنسان مرضع عندَ سيبوَيه، و بمعنى النسبة، أي ذات حيضٍ و ذات رضاعٍ عند الخليل، لا لاختصاصها بالمُؤنَّث، كما ذهبَ إليه الكوفيُّون لورود الضامر بلا اختصاص، و المرضعة مع الاختصاص، و سماعاً نحو العين و الأذن.

قال الرضيُّ: و دليلُ كونِ التاء مقدرةً دونَ الألف رجوعُها في التصغير، في نحو: هُنيدة في هند، و قُديرة في قدر، و أمَّا الزائدُ على الثُّلاثي، فَحَكَموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي، إذ هو الأصلُ، و قد ترجع التاء فيه أيضاً شاذاً، نحو: قديديمة[٢] و وريئة[٣]، انتهى.

ما يعرف به تانيث ما لم تظهر العلامة فيه[٤]: الثالثُ: يُعرفُ تانيث ما لم تظْهَرِ العلامةُ فيه بتصغيره، إن كان المكبّرُ ثلاثيّاً، و يقع في غيره شُذوذاً، كما ذُكرَ، و بوصفة، و نعني به المعنويَّ لا الصناعيَّ ليشملَ النعتَ، نحو: ﴿و تعيها أذنٌ واعية﴾ [الحاقة/ ١٢]،﴿ فيها عينٌ جارية﴾[الغاشية/ ١٢]، ﴿ بكاسٍ من مَعين * بيضاءَ﴾ [الصّافات/ ٤٦و ٤٥]، و الخبر، نحو: دارُكَ واسعة، والحالَ، نحو: ﴿و لسليمانَ الرّيحَ عاصفةً﴾ [الأنبياء/ ٨١] و بضميره، نحو: ﴿ و الشمسُ و ضُحها﴾[الشمس/ ١]، و بالإشارة، نحو: ﴿تلك الدارُ﴾[القصص/ ٨٣]، و بتجرُّد عدده من الثّلاثة إلى العشرة، نحو: ثلث أزرعٍ، و عشر أرجلٍ، و بجمعه على مثال خاصٍّ بالمُؤنَّث، كفواعل من الصفات، كطوالق و حوائض، أو على مثال غالب فيه، و ذلك فيما هو على وزن عناق و ذراع و كُراع[٥] و يمين، فجمعُهما في المُؤنَّث غالباً على أفعُل. و قد جاء في المذكّر قليلاً، كمكان و أمكن، و يعلمُ أيضاً بالحاق علامة التأنيث بفعله المسند إليه، نحو: طلعتِ الشمسُ، و﴿ و التفتِ السَّاقُ بالسَّاق﴾ [القيامة/ ٢٩].

---

١ – هذا هو رأي صاحب الكافية في النحو(٢/١٦١). و ذهب ابن عقيل إلى أنَّ التاء أكثر في الاستعمال من الألف، و لذلك قدّرت في بعض الأسماء كعين و كتف.(شرح ابن عقيل٢/٤٢٩).

٢ – قدَيديمة: تصغير قدّام ، ظرف مكان بمعنى أمام.

٣ – وريئة: تصغير وراء.

٤ – قد جاء في حاشية الصبان: ما لايتميّز مُذكّره عن مُؤنّثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمُذكر و المؤنث، و إن كان مجرّدا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمُذكر و المؤنث، قاله أبو حيان. حاشية الصبان، ص ١٢٠.

٥– الكُراع : من الإنسان: ما دون الرُكبة إلى الكعب.

المونث اللفظيُّ و الحقيقيُّ : «و المُؤنّث» ينقسمُ إلى حقيقيّ التأنيث و لفظيّة، فهو «إنْ كانَ ذا فرجٍ» سواءٌ كان ظاهرَ العلامة كضاربة و حبلي و نفساء، أو مقدَّرهاً كزينب و سعاد،« فحقيقيٌّ» التأنيث، و لايكونُ إلا حَيواناً، و« إلا» يكنْ ذا فرجٍ، سواءٌ كانَ ظاهرَ العلامةِ أيضاً كغرفة و صحراء و بشري، أو مقدرها كما تقدَّمَ، « فلفظيٌّ» التأنيث، و هَو قد يكونُ حيواناً أيضاً كدجاجة ذكر و حمامة ذكر.

قد يذكّر المُؤنّث و بالعكس: فائدتان: الأولى: قد يذكَّر المُؤنّث و بالعكس، حملاً على المعنى، فالأوّل كقولة[من الطويل]:

٤٢- أري رجلاً منهم أسيفاً كأنّما يَضُمُّ إلى كَشْحيه كفّاً مُخضّبا[1]

ذكّره على معنى العضو.

و الثاني كقولِ بعضهم: جاءَته كتابي فاحتقرها، فيما حَكاه الأصمعي[2] عن أبي عمر. و قال سمعتُ رجلاً من أهل إليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقولُ: جاءَته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة، قلت: فما اللّغُوبُ ؟ قال: الأحمقُ.

و من تأنيث المذكَّر حملاً على المعنى تأنيثُ المخبَرُ عنه لتأنيث الخبر، نحو: قوله تعالى ﴿ثمَّ لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا...﴾[الأنعام/٢٣]، أنّث المصدر المنسبك من أنّ و الفعل، و هو المخبر عنه لتأنيث الخبر، و هو فتنتهم.

إذا اجتمع المذكّر و المُؤنّث غلب المذكّر:[الفائدة] الثانية: إذا احتمع المذكَّر و المُؤنّث، غَلَبَ المذكّر، و بذلك استدلّ على أنّه الأصلُ، و هذا التغليبُ يكون في التثنية و في الجمع و في عود الضمير و في الوصف و في العدد، قاله في الأشباه و النظائر.

١ – هو للأعشى، و الشاهد في قوله: كَفّاً مُخَضّبًا، فإنّ الظاهر أنّ قوله: مُخَضّبًا نعت لقوله: كفًا وخضب وصف مذكر، و من المعلوم أن النعت الحقيقيّ يجب أن يطابق منعوته في التذكير و التأنيث، و لهذا قال النحاة: أنّه النعت حملاً على المعنى، فالكفُ يطلق عليها لفظ«عضو» والعضو مُذكر، ويجوز أن يكون: مُخَضّبًا صفة لرجل أو حالا من الضمير المستتر في يضمّ، أو من المخفوض في كشحيحه .إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، المجلد الأول، الطبعه الأولي، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٣هـ ق، ص٤٢.

٢ – عبدالملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي البصريّ اللغويّ أحد أئمة اللغة، روي عن أبي عمرو بن العلاء، صنّف: الاشتقاق، كتاب اللغات النوادر و ... مات سنة ٢١٦ هـ ق. بغية الوعاة، ١٢/٢.

أقسام الفعل، أحدها الماضي

ص: تقسيم آخر: الفعلُ إما أن يقترن بزمان سابق وضعاً فماض. و يختصُ بلحوق إحدي التّاءات الأربع، أو بزمان مستقبل، أو حال وضعاً فمضارعٌ، و يختصُ بالسين و سوف و لَم، و إحدي زوائد أنَيْتَ، أو بالحال فقط وضعاً فأمر، و يعرف بفهم الأمر منه مع قبوله نوني التأكيد.

تبصرة: الماضي مبنيٌّ على الفتح إلا إذا كان آخره ألفاً أو اتصل به ضمير رفع متحرّك أو واو.

و المضارعُ إذا اتّصل به نون إناث كيضربْن، بُني على السكون، أو نون التأكيد مباشرة فعلى الفتح كيضربَنّ، و إلا فمرفوع إن تجرّد عن ناصب و جازم، و إلا فمنصوب أو مجزوم. و فعل الأمر يُبني علي ما يجزم به مضارعه.

ش: هذا «تقسيمٌ آخر» للفعل، «الفعلُ أمّا أنْ يقترنَ بزمانِ سابقٍ وضعاً، فماض». كتب المُصنّف في الهامش: كثيراً ما يقولونَ الفعلُ مقترنٌ، و يريدُونَ الحدثَ، أعني الفعلَ اللغويَّ، و هو المرادُ ها هنا، و قولُه: فماضٍ خبرُ مبتدأ محذوف، أي فهوَ ماضٍ، و يمكنُ أنْ يَرُدَّ عليه أن الضميرَ حينئذ راجعٌ إلى الحدثِ، و ليسَ هو المرادَ هاهنا، و قد يـدفعُ بمراعاةِ الاستخدامِ، انتهى كلامُه.

الاستخدام: و الاستخدامُ هو أنْ يُراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثُمَّ يُراد[1] بضميره الآخرُ، و بيانُه هنا أنَّ الفعلَ له معنيان: اصطلاحيٌّ و لغويٌّ، فأرادَ به أوّلاً اللغويَّ، ثُمَّ أعاد عليه الضميرَ مُريداً به المعنى الآخرَ، و هو اصطلاحيٌّ، و ينبغي أن يرادَ بالحدث حينئذ أعَمُّ ممّا هو مدلولُ مادّة الكلمة أو صيغتها، لئلا يختلَّ المقسمُ بحدث الأمر، فإنّه جعلَـه مقترنـاً بالحال كما ستراه، و ليس حدثُه المقترنُ بالحال مدلولَ مادّته، بل مدلولُ صيغته كمـا سنُبيّنه، بخلاف الماضي و المضارع، فإنَّ حدثَهما المقترنَ بالزّمان السابقِ أو المـستقبل أو الحال، إنّما هو مدلولُ مادتهما، فيكون حدثُ الأمر غيرَ مندرج في الحدث الّـذي هـو المقسم.

و يَصحُّ أنْ يُرادَ بالفعل الّذي هو المقسمُ، الفعلُ الاصطلاحيُّ، و يُرادَ باقترانه اقترانُ حدثه تضمنا على التعميم المذكور، فتكونُ الأقسامُ داخلةً فيه، و قولـه: «وضـعاً» أي بأصلَ الوضع، فلاينقصُ منْعه بلم يضرب و لمّا يضرب، و نحو ذلك من المضارع الّـذي

[1] - من الاستخدام حتى هنا سقطت «س».

انصرفَ إلى المعنى المضي بأداة كما سيأتي، و لاجمعُه بأن ضربت و بعت و اشتريت مريداً للإنشاء و نحو ذلك، ممّا الماضي فيه مصروفٌ إلى الحال أو الاستقبال، نحو: غفر الله لك، فإنّ دلالتَه على ذلك ليس من حيثُ أصلُ الوضعِ، و إنّما هي لعارضٍ. و سُمّي هذا الفعلُ ماضياً باعتبار زمانه المستفادِ منه، و قدّمه في التقسيم، لأنّه جاء على الأصل، إذْ هو متّفقٌ على بنائه.

تاء التأنيث: «و يختصُّ» أي الماضي«بلحوق إحدى التاءات الأربع»، و هي راجعةٌ إلى تائين، إحداهما تاءُ التأنيث الساكنةُ، و هي تلحقُه، متصرّفاً كَانَ أو جامداً، إلا أفعلَ في التعجُّب، و حبّذا في المدح، و ما عدا و ماخلا و حاشا في الاستثناء، و كفي في قولهم: كفي بهند، و لايقدحُ في كونها أفعالاً ماضية، لأنّ العربَ التزمت تذكيرَ فاعلها، و اختصّت الساكنةُ به، لأنّها إنّما سكنتْ للفرق بين تا الأفعال وتا الأسماء، و كانت أولي بالسكون لخفّته لتجبرَ ثقل الفعل بتركُّب معناه أبداً من الحدث و الزمان و النسبة بخلاف غيره، فإنّه خفيف لبساطة معناه غالباً.

و المرادُ بالساكنةُ الساكنة بالذات، فلايضرُّ تحركها العارض كالتقاء الساكنين، نحو:﴿ قالت امْرأة العزيز﴾[يوسف/ ٥١]،﴿و قالت اخرُجْ ﴾[يوسف/ ٣١]، بكسر الأولي و ضمّ الثانية في قراءة أبي عمرو. و التقييدُ بالساكنة للاحتراز عن المتحرّكة، فإنّها تلحقُ الأسماء كقائمة، و الحروف كَرُبَّتَ و ثُمّت، إلا أنّ حركتَها في الاسم حركةُ إعراب، و في الحرف حركةُ بناء، و قد تكون في الاسم حركةَ بناءِ كلاحولَ و لاقوّةَ.

و الثانية: تاءُ الفاعل، قالَ ابنُ مالك: و تقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى المتكلّم أو المخاطب، لأنّ الفاعلَ يعمُّهما، و ذكرُه مانعٌ من دخول تاءِ الخطاب اللاحقة في أنت، فإنّها حرفٌ، و قد أتّصل باسمٍ، فلو قيلَ بدلَ تاء الفاعل تاءُ المخاطب لدخلت تاء أنت، فيلزمُ كون ما اتصلت به فعلاً، انتهى.

و إنّما اختصّت هذه التاءُ بالفعل، لأنّها فاعلٌ، فلابدّ لها من فعلٍ، و هو ما أتّصلت به، و هي تنقسمُ إلى ثلاثة أنواع؛ تاء المتكلّم، نحو: ضربتُ بضمّها، و تاء المخاطب، نحو: ضربتَ بفتحها، و تاء المخاطبة، نحو: ضربتِ بكسرها، فالتاءات أربعٌ، و هذا تفننٌ من المُصنّف- رحمه الله- في العبارة.

و قد انفردت تاءُ التأنيث بلحاقها بنعْمَ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها بتبارك، كذا قيل، و قال الشهاب البخاريُّ[١]: إنّ تبارك تقبل التاءين تقول: تباركتَ يا الله و تباركتْ أسماء الله، و هو حسنٌ إن ساعفه السّماعُ، و إلا فلا عبرة به، إذ اللغة لاتُثبت بالقياس.

الفعل المضارع، الخلاف في مدلوله من الزمان: « أو» يقترنُ الفعلُ« بزمان مستقبل» و هو بكسر الباء و فتحتها، و الأوّل أرجحُ و الثاني أشهرُ، و هو الزمانُ الممتدُّ من بعد زمان التّكلّم إلى آخر زمان الإمكان «أو» بزمن «حال»، و هو زمانُ التّكلّم، و ليسَ هو قسماً ثالثاً من الزمان خارجاً عنِ الماضي و المستقبل، بل هو أجزاءٌ ملفّقة من أواخر الماضي و أوائل المستقبل. «وضعاً فمضارعٌ». فهو حقيقةٌ في المستقبل و الحال معاً.

هذا قوله، و فيه أربعةُ أقوال أُخَر: أحدها: أنّه حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، الثاني: عكسُه، و الثالث: أنّه حقيقة في الحال، و لايستعملُ في الاستقبال أصلاً لا حقيقة[٢] و لا مجازاً، الرابع: عكسه.

و ما ذهبَ إليه المُصنِّف هو المشهورُ، و هو ظاهرُ كلام سيبَويهِ على ما ذكره أبوحيّان في الإرتشاف. قال ابنُ الحاجب في شرحه على المفصّل، هو الصحيحُ، لأنّه يطلقُ عليهما إطلاقاً واحداً كاطلاق المشترك، فوجب القولُ به كسائر المشتركات.

و اختارَ الرضيُّ القول الأوّل من الأقوال الأربعة، و هو كونُه حقيقةً في الحال مجازاً في الاستقبال، قال: لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، و لايصرفُ إلى الاستقبال إلا لقرينة، و هذا شأنُ الحقيقة و المجاز.

و قولُه: وضعاً، أي: بأصل الوضع، فلاينتقضُ منعُه بالماضي المنصرف إلى الحال أو الاستقبال لعارض كما مرَّ، و لاجمعُه بما انصرفَ منه إلى المضيِّ بأداة، نحو: لم و لمّا الجازمة و لو الشرطية غالباً، و إذْ و ربّما و قد التعليليّة دائماً، و التحقيقيّة في بعض المواضع، فإنّه ينصرفُ بذلك إلى المضيِّ، لكن ليس ذلك بأصل الوضع فلاانقضَ، و سمّي هذا الفعل مضارعاً من المضارعة، و هي المشابهة لمشابهته الاسمَ في أن كلّاً منهما تُطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفةٌ، تتعاقبُ على صيغة واحدة فيفتقرُ بالتمييز بينهما إلى الإعراب.

---

١ - لعلّه أبوبكر بن يعقوب بن سالم النحويّ شهاب الدين،كان من تلامذة ابن مالك، كان ماهراً في العلوم وصنّف تصانيف مفيدة، مات سنة٧٠٣هـ ، المصدر السابق١/٤٧٣.

٢ - من حقيقة في الحال حتى هنا سقطت في «س».

فالاسمُ كما في نحو: ما أحسن زيد، ترفع زيداً، إذا قصدتَ النفيَ، و تنصبُه إذا قصدتَ التعجُّب، و تخفضُه مع رفعِ أحسن إذا قصدتَ الاستفهام عمَّا هو الأحسن منه.

و الفعلُ كما في نحو: لا تأكل سمكاً و تشرب لبناً، تَرْفَعُ تشربُ، إذا أردتَ النَّهيَ عن الأوَّل و إباحةَ الثاني، و تنصبُه إذا أردتَ النهيَ عن الجمع بينهما، أي لايكنْ منك أكلُ سمكٍ مع شرب لبن. و تجزمه إذا أردت النهي عن كلٍّ منهما.

و قضيَّةُ ذلك الاشتراكُ في الإعراب، لكن لمَّا كانت المعاني المتعاقبةُ على الاسم لايميِّزُها إلا الإعرابُ، لأنَّ الرافعَ و الناصبَ و الخافضَ إنَّما هو أحسنُ المعاني المتعاقبة على المضارع، يميِّزُها غيرُه أيضاً كإظهار العوامل المقدَّرة من أنَّ في النَّصب، و لا النَّاهية في الجزم، و القطع في الرفع، كان الاسمُ أشدُّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع، فكانَ أصلاً في الإعراب، و ذلك فرعاً فيه، هذا قولُ ابنِ مالك. قال: و هو أولي من الجمع بينَهما بالإبهام و التخصيص و دخول لام الابتداء و محاذاة[1] اسم الفاعل، لأنَّ المشابهة بهذه الأمور بمعزل عمَّا جيء بالإعراب لأجله بخلاف الَّتي اعتبرتها.

قال ابنُ هشام: و هذا مركَّب من مذهب البصريِّين و الكوفيِّين، فإنَّ البصريِّين لايسلمون قبولَه، و يرونَ إعرابَه بالشبه، و الكوفيِّين يسلِّمون، و يرونَ إعرابَه أصالةً كالاسم، و ابن مالك يسلِّمه، و ادَّعي أنَّ الإعرابَ بالشبه لا أصالة.

سين الاستقبال: «و يختصُّ» المضارعُ« بالسين»، أي سينِ الاستقبال، فاللامُ للعهد، و هي بمنزلة الجزء منه، و لذا لم تعمل فيه مع اختصاصه بها، كذا كلُّ حرف اختصَّ به شئ و تنزل منزلة الجزء، فإنَّه لايعملُ بخلاف ما إذا لم ينزّل، و ليست السينُ مقتطعةً من سوف خلافاً للكوفيِّين، و لامُدَّةُ الاستقبالِ معَها أضيق منها معَ سَوفَ خلافاً للبصريِّينَ.

و معنى قول المعربِّين فيها حرفُ تنفيس حرف توسيع، وَ ذلك أنَّها نقلت المضارعَ من الزَّمنِ الضيِّق، و هو الحالُ إلى الزمن الواسع، و هو الاستقبالُ، و أوضحُ من عبارتهم قولِ الزمخشريِّ و غيرِه حرفُ استقبال، قاله في المغني[2]، و إنَّما اختصَّ المضارعُ بها، لأنَّها تُخَلِّصُه إلى الاستقبال، هو معنى يختصُّ به.

قالَ ابنُ هشام، و زَعَمَ الزمخشريُّ أنَّها إذا دَخلَتْ على فعل محبوب أو مكروه أفادَتْ أنَّه واقعٌ لامحالةَ، و لَمْ أرَ من فهم وجه ذلك، و وجهه أنَّها تفيدُ الوعدَ بحصول الفعل، فدخولُها على ما يُفيدُ الوعدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده و تثبيت معناه، و قد أومَأ إلى

---

١ – المحاذاة : مصدر حاذاه بمعنى صار بحذائه و وازاه.

٢ – ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٧٩ م ، ص ١٨٤.

ذلكَ في سورة البقرة، فقال في ﴿فَسَيَكفيكَهُم الله﴾ [البقرة/ ١٣٧] ، معنى السين أنَّ ذلكَ كائنٌ لامحالةَ و إنْ تأخَّرَ إلى حين، و صَرَّحَ به في سورة براءة فقال:﴿ أولئك سَيَرحَمُهم الله﴾ [التوبة/ ٧١] السينُ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوعدَ كما تؤكِّدُ الوعيدَ، إذا قلت: سأنتقمُ منك[١]، انتهى.

«و»«يختصُّ« بلم» و كذا كلُّ الجوازم، و إنَّما اختصَّ بلم، لأنَّها لمعنى لايصلحُ إلا له، و هو قلبُه ماضياً. و ذهبَ قومٌ إلى أنَّها تدخلُ على لفظ الماضي فتصرفُه إلى لفظ المضارع، و معنى المضيِّ باقٍ فيه، و وجهُوه بأنَّ المحافظةَ على المعنى أَوْلَى مِن المحافظة على اللَّفظ.

قال المراديُّ في الجنى الداني[٢]: و الأوَّل هو الصحيحُ، لأنَّ له نظيراً، و هو المضارعُ بعدَ لولا، و القولُ الثاني لانظير له. قال ابنُ مالكٍ في شرح الكافية: و تمييزُ المضارع بِلَمْ مُغْنٍ عن علاماته الأُخر، و إن تَساوَتْ فِي الاختصاص به.

«و» يختصُّ بافتتاحه « بإحدى زوائد أنيتَ»، أي: الزوائدُ الَّتي جَمَعَتْها كلمةُ أَنَيْتَ، أي أدركتَ، و إنَّما سُمِّيت زوائد، لأنَّها ليستْ أصليَّةً في الفعل، و تُسمَّى حروفَ المضارعة، و إذا أُريدَ تمييزُ المضارع بها، اشترطَ في الهمزة أن تكون للمتكلِّم وحدَه، مُذَكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، و في النُّون أنْ تكونَ للمتكلِّم[٣]، و معه غيره، مُذَكَّراً كان أو مُؤنَّثاً أو مختلطاً أو للمعظِّم نفسه، و لو ادِّعاءً، و في الياء أنْ تكونَ للغائب المذكَّر واحداً كان أو اثنين أو جماعة أو لجمع الغائبات، و في التاء أن تكونَ للمخاطب واحداً كان أو اثنتين أو جماعة، مُذَكَّراً كان أو مُؤنَّثاً، أو للغائبة أو للغائبتين.

و بهذا يظهرُ أنَّ تعبيرَ المُصنِّف «بأنيت» أنسبُ بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنأيت و أتين و أنتي، و غيره ذلك، و إنَّما اشترطْنا هذا الشرطَ، لأنَّ هذه الحروفَ بعدمه تُوجَدُ في الماضي، نحو: أكرمتُ زيداً، و نصبتُ العلمَ، و يَمَّمْتُ عمراً، و تَمَّمْتُ الكتابَ، فلايصحُّ حينئذٍ أن يُمَيَّزَ بها المضارعُ، و لا يكونَ مختصّاً بها.

فعل الأمر، تحقيق نفيس في زمان فعل الأمر: «أو» يَقترنُ«بالحال» و قد عرفتَ معناه «فَقَطْ» بفتح القاف و سكون الطاء، أي فَحَسْبُ. «وضعاً فأمرٌ» فخَرَجَ بقيد الوضع المضارع، فإنَّه و إنْ دلَّ في بعضِ الأحيان على الحال فقط، إلا أنَّه في أصل الوضع

---

١ - المصدر السابق، ص ١٨٥.
٢ -« الجنى الداني في حروف المعاني» كتابٌ للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي. كشف الظنون ٦٠٧/١ .
٣ - و في النُّون أنْ تكونَ للمتكلِّم سقطت في «ط».

مشتركٌ بين الحال و الاستقبال، قالَه المُصنِّف في الحاشية. قلتُ: و هذا مخالفٌ لما عليه جميعُ النّحويّينَ مِنْ أنّ الأمرَ مقترنٌ بالاستقبال فقط و إلا لَزِمَ تحصيلُ الحاصلِ.

قال شيخُ شيوخنا العَلّامةُ محمدُ الحرفوشيُّ[١] في شرحه على تهذيب المُصنِّف: و الحقُّ أنْ يُقالَ: إنْ فُسِّرَ الأمرُ بطلبِ الفعلِ على جهة الاستعلاء كما هو عندَ أربابِ الاصول، فهوَ للحال كما ذُكِرَ، و إنْ فُسِّرَ بأنّه حدثٌ واقعٌ في زمنِ الاستقبال، فهو للمستقبلِ، انتهى.

و لشيخنا الإمام العلّامة محمد بن عليّ الشامي[٢] — أطال الله بقاه- كلامٌ في تحقيق المقام، به يتبيَّنُ مغزى كلامِ المُصنِّف بما لامزيدَ عليه، و هو غايةُ ما يُقالُ فيه، و نصُّه: الحقُّ عند النحاة أنّ الأمرَ بالصيغة قسمٌ من الفعل برأسه، لا مندرجٌ تحتَ قسم المضارع، و أنّهُ موضوع في أصل اللغة بالوضع النوعيّ على وجه القانون الكليّ لطلب إدخال حقيقة الفعل، أو فردٌ منها، منتشر في جنسه في الوجودِ على النّحوِ الّذي لذلك الفعلِ مِنَ الوجودِ من فاعلٍ معيّنٍ بالخطاب، و أنّ معنى الطلب مستفادٌ مِنْ نفس الصيغة بسبب وضعها له، لا من لام الأمر[٣] المقدَّرة، و الطلبُ لكونه نسبةً يقتضي بطبعه التعلُّقَ بمطلوب، فيجعل معنى هذه الصيغة إلى حدثَين: أحدُهما مسندٌ في المعنى إلى المتكلّم، و هو الطلبُ في الحال، و الآخرُ مسندٌ في اللفظ إلى المخاطب، و هو ما تعلّقَ الطلبُ بإيقاعه في المستقبل، و الأوَّل مدلولُ هيئة الكلمة، و الثاني مدلولٌ لمادّتها، و المقصودُ باللفظ أنّما هو إفهامُ الحدث الأوّل، و الثاني أنّما وَقَعَ قيداً له، و إنْ كان الغرضُ من إفهام الأوّل هو التوصُّلَ به إلى وقوع الثاني.

فمَنْ نَظَرَ إلى جانب اللفظ حَكَمَ بأنّ الأمرَ للاستقبال، و من نظرَ إلى جهة المعنى حَكَمَ بأنّه للحال، لكنَّ الأوَّل أنسبُ بمصطلحات الفنون الباحثة عن الأحوال اللفظيَّة، و الثاني أليقُ بتعارف العلوم المتكفِّلة بالمباحث المعنويَّة.

فالجريُ على خَلاف ذلك خلط بينَ الاصطلاحين، فإن احتجَّ على كونه للاستقبال على كلّ حال بأنّه أنّما يَدلُّ عليه بالتضمُّن، لأنّ دلالتَهُ عليه مِن جهة كونه فعلاً و على الحال بالالتزام، لأنّ دلالتَه عليه إنّما هي لضرورة وقوعه إنشاءً، لكنَّ كلامَنا إنّها هو في الزمان الّذي يقترنُ به الحدثُ في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بأن نقولَ هو إنّما

---

١ – محمد بن علي الحرفوشي العامليّ كان فاضلاً أديباً شاعراً، له كتب كثيرة الفوائد منها: «لمح النحاة في ما اختلف به النحاة» «اللآلى السنية في شرح الأجرومية»، و توفي سنة ١٠٨٠ . روضات الجنّات٧/٨٥.

٢ – محمد بن علي الشامي الغرناطيّ المتوفّا سنة ٨١٥ هـ ، له« شرح الجمل في النحو» لابن إسحاق الزجاجيّ النحويّ المتوفى سنة ٣٣٩. كشف الظنون ١/٦٠٤.

٣ – بسبب وضعها له أو من لام الأمر «ح».

يدلُّ على الحال بالتضمُّن، لأنَّ دلالتَه عليه من حيثُ كونه فعلاً، و المعتبرُ في فعليّته أنّما هو الحدثُ الّذي وُضِعَ له، لا الحدثُ الّذي أوقع عليه ما وضع له و على الاستقبال بالالتزام، لأنَّ دلالتَه عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غايةَ ما في الباب أنَّ رعاية جانبِ اللفظ أوجبت أنْ نقولَ إنّه يتضمَّنُ كلا الزمانين لتضمُّنه لكلا الحدثين، فتدبَّرْ.

هذا كلامُه، و سُمِّي هذا الفعلُ أمراً، أمَّا عندَ المُصَنِّف فظاهرٌ، لكونه موضوعاً لطلب الفعل على جهة الاستعلاء، و استعمالُه عنده في غير ذلك مجازٌ كما صرَّح به في الزبدة[1]، و أمَّا عند النَّحويّين فلاستعماله غالباً في طلب الفعل على جهة الاستعلاء.

«و يُعْرَفُ» أي: يُمَيَّزُ عن قسميه« بفهم الأمر منه» أي من نفسه لا بانضمام غيره إليه، ليخرجَ نحو: لتَقُمْ، فإنّه و إن فُهِمَ الأمرُ منه، لكن ليس من الصيغة نفسها، بل نشأ من اللام، و المرادُ بالأمر المفهوم الأمرُ اللغويُّ، فلا يقالُ: أخذ الأمر فيما يُعرَف به الأمر يستلزمُ الدورَ.

نونا التوكيد الخفيفة و الثقيلة: و لابدَّ مع فهمِ الأمرِ منه من قبوله إحدى نوني التوكيدِ الثقيلة أو الخفيفة، نحو: قومَنَّ و قومَنْ، فلو فهِمَ الأمرُ من كلمة، و لم تُقْبَلْ إحدى نوني التأكيد، فهي اسمُ فعل، كنزال بمعنى انزل، و دراك بمعنى أدرك، أو مصدرٌ كـ ضرباً زيداً، أو حرفٌ، نحو: كلّا بمعنى انته، أو قبلتْها و لم يُفْهَمْ منها الأمر، فهي مضارعٌ، نحو:﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً﴾ [يوسف/٣٢] أو فعلُ تعجُّبٍ، نحو: أحسننَّ بزيدٍ، فإنّه ليسَ بأمرٍ على الأصحِّ بل علي صورته.

تنبيهٌ: كلٌ من نوني التأكيد أصل برأسه عند سيبويه و البصريّين، و قال الكوفيُّون: الثقيلةُ أصلٌ، و الخفيفةُ فرعٌ، و معناهما التأكيدُ.

قال الخليل: و التوكيدُ بالثقلية أبلغُ. قالَ في التصريح: و يَدُلُّ له قوله تعالى: ﴿لَيُسجَنَنَّ و ليكوناً منَ الصَّاغرينَ﴾ فإنَّ امرأةَ العزيز كانت أشدَّ حرصاً علي سجنه من كينونته[2] صاغراً، و هما من خصائص الفعل، و أمّا قوله [من الرجز]:

٤٣ - أقائلُنّ أحضِروا الشُّهودا [3]

١ - زبدة الأصول من آثار الشيخ البهائي.

٢ - كينونة من مصادر كان.

٣ - قبله«أرَيْتَ إن جاءت به أملودا مُرَجَّلاً ويلبس البرودا» و ينسب لرؤبة بن العجاج ،اللغة: اريت: أصله أرأيت، بمعنى أخبرني، حذفت الهمزه تخفيفا. الأملود: الناعم الليّن. مرجّلا: مسرّحا. البرود: جمع برد، نوع من الثياب معروف. و قوله: أقائلن: خبر مبتدا محذوف، والتقدير: أفأنتم قائلنّ.

فضرورةٌ، سَوَّغَها شبهُ الفعل بالوصف، و توكّدُ بهما صيغُ الأمر مطلقاً و لو كان دعائيّاً، كقوله [من الرجز]:

٤٤- .... فَأنزِلَنْ سَكينةً علينا[١]

و لا يؤكد بهما الماضي مطلقاً و شذّ قوله [من الكامل]:

٤٥- دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَولاكِ لَمْ يكُ للصبابةِ جانِحاً[٢]

و الّذي سَهَّلَه أنّهُ بمعنى أفعل.

و أمّا المضارعُ فَلَهُ حالاتٌ، ذكرها في الأوضح[٣] إحداها: أنْ يكون توكيدُه بهما واجباً، و ذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم، غيرَ مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وتالله لَأكيدَنَّ أصنامَكم﴾ [الأنبياء/٥٧]، و لايجوزُ توكيدهُ بهما إن كانَ منفيّاً، نحو: ﴿تالله تَفتؤا تذكُر يوسف﴾ [يوسف/٨٥]، إذ التقديرُ لاتفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير[٤] ﴿ لأقسمُ بيومِ القيامة﴾[القيامة/١]، و قول الشاعر [من المتقارب]:

٤٦- يميناً لَأبغضُ كلَّ امرئٍ يُزخرفُ قولاً و لا يفعل[٥]

أو كان مفصولاً من اللام،مثل:﴿ و لَئِن مُتُّم أو قُتِلْتم لَإلى الله تُحْشَرونَ﴾[آل عمران/١٥٨].

الثانيةُ: أنْ يكونَ قريباً من الواجب، و ذلك إذا كان شرطاً، لأنّ الشرطيَّة المؤكّدة بما، نحو: و إمّا تخافَنَّ فإمّا تذهبَنَّ فإمّا ترَيِنَّ، و من ترك توكيده قولُه [من البسيط] :

٤٧- يَا صَاحِ أمّا تَجِدْنِي غيرَ ذي جِدَةٍ فَمَا التَخَلِّي عَن الخُلّانِ مِن شيمي[٦]

و هو قليلٌ، و قيل: يختصُّ بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، و ذلك إذا وقع بعد أداة الطلب، كقوله تعالى﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الله غافلاً ﴾[إبراهيم/٤٢].

الرابعة: أن يكون قليلاً، و ذلك بعد لا النافية و ما الزائدة الّتي لم تسبقْ بأن الشرطية، كقوله تعالى:﴿و اتّقوا فتنةً لاتُصيبَنَّ الّذينَ ظَلَموا منكم خاصّةً﴾[الأنفال/٢٥]، و قوله[من الطويل]:

١- قاله عبدالله بن رواحه. و قبله: و نحن عن فضلك ما استغنيا فثبت الأقدام إن لاقينا.

٢ - لم يُسم قائله. اللغة: دامَنْ: ماض مؤكد من الدوام بمعنى البقاء. المتيّم: اسم مفعول و هو الّذي تيمّه الحبّ أي: ذلّله، الصبابة: الشوق أورقته، الجانح: اسم فاعل من جنح بمعنى مال إليه.

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

٤ - عبد الله بن كثيرأحد أئمة القراءات العشر، ولد بمكة وتولّى قضاءها، مات سنة ١٢٠هـ ق.المنجد في الأعلام ص١٣.

٥ - لم يذكر قائله. اللغة: زَخرَفَ القول: حَسَّنه بترقيش الكذب.

٦ - لم يسمّ قائله: اللغة: الخلّان: جمع الخليل و هو الصديق الخالص، الشيم: جمع الشيمة بمعنى الخُلُق.

٤٨- .... و مِـــن عَضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها[١]

و قوله [من الطويل] :

٤٩- قليلا به ما يحمدنَّك وارث ....[٢]

الخامسة أنْ يكون أقلَّ،و ذلكَ بعد لَمْ، و بعدَ أداة جزاء غير أمَّا كقوله [من الرجز]:

٥٠- يَحْسَبُهُ الجاهلُ مَا لَمْ يَعْلَما شَيخاً عَلى كُرسِيهِ مُعَمَّمًا[٣]

و كقوله [من الكامل]:

٥١- مَنْ تُثقَفَنْ منهم فَلَيسَ بآئبٍ ....[٤]

أحكام أقسام الفعل

حكم الفعل الماضي: هذه «تبصرة» تَتعلّقُ بأحكام أقسام الفعل، إذْ قد تحقَّقت مـــدلولُ كلٍّ من الأفعال، فاعلمْ أنَّ لكلٍّ أحكاماً[٥] تخصُّه، فالفعلُ الماضي مبنيٌّ، و هو على وفـــق الأصل، إذِ الأصلُ في الأفعال البناءُ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاخـــتلاف المعاني المعتورة عليها، و بناؤه على الفتح، ثلاثيّاً كانَ أو رباعيّاً أو خماسيّاً أو سَداسيّاً، و لايزيدُ على ذلك، و بُنِيَ علي الحركة لمشابهة المضارع في الجملة لوقوعه صــفةً، نحـــو: مررت برجل ضربَ، و صلة، نحو: مررتُ بالّذي قامَ، و شرطاً و جزاءً، نحو: إن ضربتَني ضربتُك، و حالاً نحو: جاءني رجل و قدْ ضربَ.

و خُصَّ بالفتحة طلباً للخفّة، «إلا إذا كانَ آخرُه ألفاً»، سواءٌ كانت منقلبـــةً عـــنِ واو، نحو: غزا، أو ياء، نحو: رَمَي، فأنَّ أصلهما« غَزَوَ» و «رَمَيَ»، قُلبتِ الواوُ و اليـــاء ألفين، لتحرُّكهما و انفتاح ما قبلَهما، فيكونُ مبنيّاً على السكون لِلْاعلالِ المذكور.

ما خالف فيه المُصَنِّف النحاة من أنَّ المعتلَّ الاخر مبنيّ على السكون: هـــذا مفهـــومُ كلامه، و هو خلافُ ما صَرَّحَ به النحاةُ من أنَّ المعتلَّ الآخرَ مبنيٌّ علي الفتح تقـــديراً، و السكونُ عارضٌ، و لهذا إذا قدِّر سكونُ الآخر، رَجَعَتِ الواوُ و الياءُ، فقيـــل: غزوتُ و رميتُ.

١ - تمام البيت«إذا مات منهم ميّت سُرِقَ ابنه»، اللغة: العضة. كلُّ شجر عظام، الـــشكير: مـــا ينبـــت في أطراف أصل الشجر و أغصانه.

٢ - تمامه«إذا نالَ ممّا كُنتَ تجمعُ مَغْنَما»، و هو لحاتم الطائي. اللغة: ما: زائدة. المغنم: الغنيمة.

٣ - البيت للعجاج أو لأبي الصمعاء و هو شاعر مخضرم.

٤ - تمامه«أبدا و قتل بني قتيبة شافي»، و هو لبنت مرّة بن عاهان أبي الحصين الحارثي. اللغة: تثقفن: تدركه و تظفر به و آئب. راجع.

٥ - أنَ لكل أفعال تخصه«ح».

نعم، وقعَ في شرح الزنجانيّ للعلّامة التفتازانيّ ما يوافقُ كلامَ المُصنّف، و لعلَّ المُصنّف منه أخذ، فإنّه قال: يُبنَى الفعلُ الماضي على الفتح، إلا إذا اعتلّ آخرهُ، نحو: غزَا و رَمَي، لكن تعقّبه المحقّق اللقاني[1] في حاشيته عليه، فقال في كون الفعل المعتلّ[2] آخره ألف[3] مستثنًى من قوله على الفتح نظرٌ، لأنّ وجودَ الألف فرعٌ عن فتح ما انقلبت عنه. فإنْ قلتَ: هو مستثنى باعتبار الألف فإنّها الآنَ آخر: قلتُ: قد استوفي البناءُ مقتضاه في الحرف الأصليّ، فلايكونُ السكونُ في الألف بناءً، انتهى. و هو في محلّه.

«أو اتّصل به ضميرُ رفعٍ متحرّك»، فيكونُ مبنيًّا على السُّكون أيضاً، نحو: ضربت، بتثليث التاء كراهةَ توالي أربع حركات، فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتّصال الفاعلِ بفعله، و خرجَ بقيد الرفع ضميرُ النصبِ، نحو: ضربَك فإنّه مفعولٌ، و ليسَ كالفاعل في شدّة الاتّصال، و بالتحرُّك الساكنُ غيرَ الواوِ، فهو في هاتين الحالتين مبنيٌّ على الفتح، كما إذا تجرَّدَ، و قد شملَ ذلك كلّه عمومَ المستثنى منه.

«أو» اتّصلَ به «واوُ» الجماعة فيكون مبنيًّا على الضّمّ لمجانسة الواوِ، نحو: ضَربُوا، و أمّا نحو: دَعَوا واشترَوا، فالأصل دَعَوُوا، بواوين، أولاهما مضمومة، و اشْتَرَيُوا بياء مضمومة، فقبلت الواوُ والياءُ ألفين، لتحرُّكهما و انفتاح ما قبلَهما، ثُمَّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين هي و الواو، كذا قال غيرُ واحد، و ظاهرُ أنّه لا يتعيّن ذلك، بل يجوزُ أنْ يقالَ: استثقلت الضمّةُ على الواو و الياء، فحذفت[الضمّة]، ثُمَّ حذفت الواو و الياء لالتقاء الساكنين هي و واو الجماعة.

و ذهبَ بعضُهم إلى أنّ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح مطلقاً، و أمّا نحو: ضَرَبْتَ و ضربُوا، فالسكونُ و الضّمّ عارضانِ، أوْجَبَهُما مَا مَرَّ.

قال بعضُهم- و هو التحقيقُ، و لاينافي ذلك قولَهم: الأصلُ في المبنيّ أنْ يسكّنَ، لأنّ ذلك في المبنيّ مِنْ حيثُ هو، و هذا في الماضي فقط، قال بعض المحقّقين: و يعارض القول بأنّ نحوَ: ضربُوا مبنيٌّ على الضّمّ تصريحَهم عند الكلام على ألقاب البناء أنّ الضّمّ لا يدخلُ الفعل و كذا الكسرَ، فلتأمّلْ.

حكم الفعل المضارع: «و»الفعلُ« المضارعُ إذا اتّصلَ به نونُ إناث»، سواءٌ كانَ ضميراً أم حرفاً، و لم يقيّدها بالمباشرة، لأنّها لاتكونُ إلا كذلك،« كيضربْنَ» من نحو: الهندات

---

١ - اللقاني إبراهيم بن إبراهيم من علماء الحديث. ولد في لقانة بمصر. له« جوهر التوحيد» و« بهجة المحافل» مات سنة ١٠٤١ هـ ق. الأعلام. للزركلي، ٢١/١.
٢ - من الفعل الماضي حتي هنا سقط في«س».
٣ - سقط الألف في « م و ح و س».

يضربن، و يضربن النساء،« بُنِيَ على السكون» ردّاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتّصاله بالنّون الّتي لا تتّصل إلا بالفعل، و بُني على السكون، لأنّه الأصل في البناء.

و للك تعليلُ الحكمين معاً بالحمل على الماضي المتّصل بضميرِ رفعٍ متحرّك و تعليلها فيما إذا كانت النونُ ضميراً، بأنّ الضميرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، و فيها إذا كانت حرفاً بالحمل عليه طرداً للباب.

و قال بعضُهم: هو معربٌ لضعف علّة البناء، مقدراً الإعرابُ لإلزامهم محلّه السكون، و لم تعوّض النّونُ من الاعرابَ خوفاً من اجتماع النونين، و عزاه أبوحيّان في شرح التسهيل[1] إلى السهيلي[2] و ابن طلحة و طائفة من النحويين رادّاً به على ابن مالك في دعواه الاتّفاق على بنائه.

«أو» اتّصلتْ به« نونُ تأكيد»،خفيفةً كانت أو ثقليةً،«مباشرةً» أي: متّصلةً به من غير حاجز لفظاً أو تقديراً، فيبنى«على الفتح كَيضرِبَنَّ» من نحو: زيدٌ ليضربنَّ أو ﴿لَنسفعاً ﴾[العلق/١٥].

هذا مذهبُ الجمهورِ، و علّةُ البناء تركيبُه و صيرورتُه معَها كالكلمة الواحدة، فلو دخلَ الإعراب قبلَها لزم دخولُه في وسط الكلمه، و لا إعرابَ في الوسط، و لو دخل لَزِمَ عليها دخوله على الحرف، و لا حظَّ للحرف في الإعراب .

قيل: هو معربٌ مطلقاً، و إنّ ما اتّصل به نون التأكيد منه باق على إعرابه، كما أنّ الاسمَ مع التنوينِ معربٌ، لكن لمّا اشتغل حرفُ الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعرابُ مقدّراً،كما في غلامي، على ما ذهب إليه بعضُهم.

و تقييدُه بقوله :«مباشرة» احترازٌ عن المفصول بينَهما و بين الفعل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فإنّ الفعلَ باق على إعرابه معها، نحو: قوله تعالى ﴿ و لاتتّبعانّ ﴾[يونس/٨٩]، فإنّ الألفَ حاجزٌ لفظاً، و نحو﴿ لَتُبلَوُنَّ ﴾[آل عمران/١٨٦]، ﴿وَ لايصُدُّنّک ﴾[القصص/٧٨]، فإن الواوَ في الأوّل حاجزٌ لفظاً، و في الثاني تقديراً، أو نحو:﴿ فامّا تَرَيِنَّ﴾[مريم/٢٦]، فإنّ الياء حاجزٌ لفظاً.

و ذهبَ قومٌ إلى البناء مطلقاً، لأنّه اتّصل به ما يختصُّ بالفعل، و أمّا قوله:

---

١ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالک، و من شراحه العلّامة أثيرالدين أبوحيان. كشف الظنون، ١/٤٠٥.

٢ - عبدالرحمن بن عبدالله أبوالقاسم السهيلي الأندلسي، كان عالماً بالعربيةو اللغة و القراءات، صنّف: شرح الجمل، التعريف و الإعلام بما في القرآن من الأسماء و الأعلام و... مات سنة ٥٨١ هـ.ق بغية الوعاة ٢/٨١.

٥٢- .... أقائلُنَّ أحــضِرُوا الشُّهُودا[١]

فضرورة كما تقدَّم.

و أمّا مَا حُكِيَ عَنْ الإمام أبي الفتح بن جنيّ من قوله: دلَّ هذا على أنَّ نوُن التأكيد لايختصُّ بالفعل، فغريبٌ. و رَدَّ ابنُ مالک هذا المذهبَ، و دليلهُ بأنّه كان يلزمُ بناءُ المجزومَ و المقرونِ بحرف التنفيس و المسند إلى ياءِ المخاطبة، لأنّها تختصُّ بالفعلَ، بل هي أليقُ من جهة أنّهاَ ناسبت لفظاً و معنًى، و النُّونُ نَاسَبَتْ لفظاً لا معنًــى، لأنَّ معناهـــا يـــصلحُ للاسم، و هو التأكيدُ، قاله المراديُّ في شرح التسهيل. «و إلّا» يتّصل به نون إناث، و لا نونُ تأكيدٍ مباشرةً « فمرفوعٌ، إن تَجَرَّدَ عَنْ ناصبٍ و جازم»، أي عن كلِّ ناصــبٍ و جازمٍ.

النكرة في الإثبات قد تكون للعموم: و النكرةُ في الإثبات قد تكون للعموم، و أمّــا قول أبي طالب يخاطب النبيَّ(ص)[من السريع]:

٥٣- محمَّدُ تفدْ نفسَک كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا[٢]

فعَلى تقدير الجازمِ، و هو لامُ الطلبِ، أي لتفد، و التبالُ: الوبالُ، أُبدلَت الواوُ تاءً، كما قالوا في وراث و وجاه: تراث وتجاه، و أمّا قول امرئ القيس[من السَريع]:

٥٤- فاليومَ أشْربْ غَيرَ مُستَحقبٍ إثمًا مِنَ اللهِ وَ لا وَاغلِ[٣]

فليس قولُه: أشربْ مجزوماً، و إنّما هو مرفوعٌ، و لكن حَذفتَ الضَمَّةُ للضرورة، أو على تنزيل ربع بالضمِّ منِ قوله: أشرب غيرَ منزلة عَضُد بالضَمِّ، فإنّهم قد يجرونَ المنفصلَ مجرى المتّصلِ، فكما يقالُ في عَضُد بالضمِّ: عَضْدٌ بالسكون، كذلک قيل في ربع بالضم: رَبْع بالإسكان، قاله ابن هشام في شرح الشذور[٤].

و فيه أمران: أحدُهما حذفُ لامِ الطلب في الأوّل، و الثاني حركــة الإعـــراب في الثاني، و كلاهما ممّا اختلفَ في جوازه، أمّا حذفُ لامِ الطلب فالّذي حقّقَه في المغني، و صحَّحَه غيرُه أنّه مختصٌّ بالشعرِ و قيل : باطّراده في نحو: قل لَه: ليفعلِ، و عليه الكسائيٌّ، و قيل بجوازه بعد القول مطلقاً، و عليه ابنُ مالک، و قيل بالمنع مطلقاً، و عليه المبرِّدُ.

---

١ - تقدم برقم٤٣.

٢ - هو لأبي طالب عمّ محمد(ص).اللغة: تفد: حذفت منه اللام للضرورة و هو مضارع فديته أي صــيرت فداءه.

٣ - اللغة: المستحقب: أصله الّذي يجمع حاجاته في الحقيبة، و المراد غير مكتسب، الواغل: الداخل على طعام القوم و شرابهم من غير دعوة.

٤ - الأنصاري جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، قم، دار الهجرة، الطبعة الثالثــة،١٤١٤ هــــ، ص٢١٣.

و قالَ في البيت: إنّه لايعْرَفُ قائلُه مع احتماله لأنْ يكونَ دعاءً بلفظ الخبر مثـل: يغفرُ لک اللهُ و يرحُمک، و حذفت الياءُ تخفيفاً، و احتُزِئَ عنها بالكسرة .

حذف حركة الإعراب: و أمّا حذفُ حركةِ الإعراب، فقيلَ بجوازه مطلقاً، و عليه ابنُ مالک، و قال: إنّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميمٍ ، و خرَّجَ عليه آيات من القرآن، منـها قوله تعالى:﴿ و بُعُولَتهُنَّ ﴾[البقرة/٢٨٨]، فيمن قرَأ بسكونِ التّاءِ، و قول الشاعر[مـن السريع]:

٥٥- .... و قد بدا هنْک مـن المئزر[1]

و قوله [من السريع]:

٥٦- فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقب ....[2]

و قيل بالمنع مطلقاً، و عليه المبرّدُ. و قال: الرواية في البيتين، و قد بدا ذاک، فاليوم اسقي، و قيلَ بالجواز في الشعر، و المنع في الاختيار، و عليه الجمهورُ .

و قال أبوحيان: و إذا ثبتَ نقلُ أبي عمرو كان حجّةً على المـذهبين، قالـه فـي الهمع[3]: و سيأتي بيانُ الخلافِ في رافعِ المضارعِ في الحديقة الرابعةِ إنْ شاء اللهُ تعـالى، فلينتظر.

«و إلا» يتجرَّدُ عن ناصب و جازم «فمنصوبٌ» بحرف واحد من أربعة، سَيأتِي ذكرُها في حديقةِ الأفعال، أو مجزومٌ بحروف سيأتي عدُّها ثمَّةَ.

حكم فعل الأمر: «و فعلُ الأمر يُبنى» على وفق الأصل كما مَرَّ، و بناؤُه «علـى مـا يُجزمُ به مضارعُه» المبدوُّ بتاء الخطاب، فَيبْنَى على السُّكون إذا كان صحيحاً، لم يتّصلْ بآخره ألفُ الاثنين، و لا واوُ الجماعة، و لا ياءُ الواحدة المخاطبة، نحو: اضرب و انطلق و استخرج، فإنّ مضارعَه يجزَمُ بالسكون إلا إذا كان مضعّفاً نحو: ردَّ، فيجوزُ تحريكُـه بالحركات الثلاث، و بها رُوِيَ قولُ جرير [من الكامل]:

٥٧- ذُمَّ المنازلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى و العَيشُ بـعدَ أولئکَ الأيّامِ[4]

---

١ – صدره «رحت و في رجيلک ما فيها »، و هو للأقشير الأسدی . اللغة: المئزر: الإزار.
٢ – تقدّم برقم٥٤.
٣ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في النحو للسيوطي المتوفى ٩١١هـ .ق كشف الظنون ١/٥٩٨.
٤ – اللغة: ذمّ فعل أمر من الذم، و يجوز في ميمه تحريكها بإحدي الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون و حرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، و الفتح للتخفيف، لأنّ الفتحة أخفّ الحركات، و هذه لغة بني أسد، و الضم، لاتباع حركة الذال، و هـذا الوجـه

و على حذف النّون، إذا اتّصلتْ به إحدى المذكورات، سواءٌ كانَ صحيحاً أو معتلّاً، نحو: إضربا و اغزُوا و اخشَيا و ارمِيا و اضرِبُوا [١] و اغزُوا و اخشَوا و ارمُوا و اضرِبي و اغزِي و اخشَي و ارمِي، فإنّ مضارعَه يجزَمُ [٢] بحذفها و على حذف حرف العلة إذا كانَ معتلّاً، و لم يتّصل به نونُ الإناث و لا نونُ التوكيد المباشرةُ نحو: اغزُ و اخشَ و ارمِ ، فإنّ مضارعَه يجزَمُ بحذفه، فإنْ اتّصلت به نونُ الإناث بني على السكون، نحو: اغزونَ و اخشينَ و ارمينَ يا هندات، أو نون التوكيد بُنِيَ على فتحٍ، نحو: اغزُوَنَّ و اخشَينَّ و ارمَينّ يا زيدُ، كالصحيح في الموضعين .

هذا هو الأصحُّ عندَ جمهورِ البصريينَ، و ذهبَ الكوفيونَ و الأخفشُ من البصريينَ إلى أنّه مقتطعٌ منَ المضارع، فهو معربٌ مجزومٌ بلام الأمر إلا أنّها حُذفَتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: قُمْ وَ اقعُدْ، و الأصلُ لِتَقُمْ و لِتَقعُد فحذفتِ اللّامُ للتخفيفَ، و تبِعَها حرفُ المضارعة.

و اختاره ابنُ هشامٍ في المغني، قالَ و بقولهم أقولُ: لأنّ الأمرَ معنًى حقُّه أنْ يؤدّى بالحرف، و لأنّه أخو النهي، و لم يدلّ عليه إلا بالحرف، و لأنّ الفعلَ إنّما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، و كونُه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، و لأنّهم قد نَطَقُوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

٥٨- لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُريشٍ كَيْ لِتقضي حَوائجَ المسلمينا [٣]

و كقراءة جماعة ﴿فبذلک فلتفرحوا﴾[يونس/٥٨]، و في الحديث: لتأخذوا مصافكم [٤]، و لأنّکَ تقولُ: اغزُ، و اخشَ، و ارمِ، واضربا و اضربوا و اضربي، كما تقول في الجزم، و لأنّ البناءَ لم يعهدْ كونه بالحذف، و لأنّ المحقّقينَ على أنّ أفعال الإنشاء مجرَّدةٌ عن الزمان، كبعتُ و أقسمتُ و قَبِلْتُ، و أجابُوا عن كونها مع ذلک أفعالاً بأنّ تجرُّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمكنهم ادعاءُ ذلکَ في نحو: قُمْ، لأنّه ليس له حالةٌ غيرُ هذه و حينئذٍ فتشكل فعليّتُه، فإذا ادُّعِيَ أنّ أصلَه «لِتَقُمْ» كانَ الدّالُّ على الإنشاء اللامَ لا الفعلَ، انتهى بنصّه.

و قالَ الدمامينيُّ في شرحه: لا إشكالَ، فَإنّ أفعالَ الإنشاء إنّما قُلنا بتجرُّدها عن الزمان من حيث هي إنشاءٌ، و الأمرُ لادلالةَ له على الزّمان بحسب الوضع من حيث

أضعف الوجود الثلاثة. اللوى: موضع بعينه. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، الطبعة السابعة، قم ،١٤١١هـ ص ١٣٢.

١- سقط «اضربوا» في «ح».
٢ - يحذف بحذفها«ط».
٣ - لم يسمّ قائله.
٤ - ما وجدت الحديث.

إنشائيته، و ليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلاً، بل فعليّته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب منَ المخاطب و على زمان ذلك الحدث، و هو المستقبلُ فَقَدْ ثبتَ كونُه فعلاً لدَلالته بحسَبِ الوضعِ علَى الحدثِ و زمانه، و إنْ كَانَ لا دلالةَ له على الزّمانِ من حيثُ كونِه إنشاءً.

قالَ: و كذا إذا قلنا بأنّ الأنشاءَ لا بدَّ له من زمانِ حال، كما ذهبَ إليه بعضُهم في سائر الإنشاءاتِ لم يُشكِلِ الأمرُ لأنّا نقولُ: له زمنان: زمنٌ إيقاعه منَ المتكلّم، و هذا زمنُه من حيثُ هو إنشاءٌ، و هو الحالُ و زمنُ حدثه المسند إلى المخاطَب، و هذا زمنُه من حيثُ هو فعلٌ، و حينئذ فالأنشاءُ نوعان: إنشاءٌ حدثُه مسندٌ إلى غيرِ المخاطب كـ«بعتُ» و هذا حالٌ فقط، ليست الحالُ من دلالته بل من ضرورة وقوعه، و إنشاءٌ حدثُه مسندٌ إلى المخاطب، و هو الأمرُ المدلولُ عليه بالصيغة، و هذا واقعٌ في حال من حيثُ هو إنشاء و أمّا من حيثُ إسنادِ حدثِه إلى المخاطبِ المأمورِ فهو مستقبلٌ، و لاشكَّ أنّه فعلٌ بهذا الاعتبار، انتهى.

و فيه بحثٌ يظهرُ من مراجعة كلامِ شيخنا الذي أسلفناه عندَ ذكر الأمرِ في تقسيم الفعلِ، فليرجعُ إليه.

فصل في حدّ الإعراب و البناء و أنواعها و معنى الإعراب لغة و اصطلاحاً

ص: فائدة: الإعراب أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، و أنواعه: رفع و نصب و خفض وجزم، فالأوّلان يوجدان في الاسم و الفعل، و الثالث: يختصُّ بالاسم، و الرابع: بالفعل.

و البناء:كيفية في آخر الكلمه: لايجلبها عامل، و أنواعه: ضمٌّ و كسرٌ و فتحٌ وسكونٌ، فالأوّلان يوجدان في الاسم و الحرف، نحو: حيثُ و أمْسِ و منذ و لام الجرِّ و الأخيران : يوجدان في الكلم الثلاث : نحو أينَ و قامَ و سَوْفَ وَ كَمْ و قُمْ و هَلْ.

ش: هذا فصلٌ في حدِّ الإعراب و البناء و أنواعهما. الإعراب لغةً يطلق على معان كثيرة. قال ابن فلاح[١] في المغني و في نقله من اللغة إلى اصطلاح النَّحويِّينَ خمسةَ أوجه، أحدُها: أنّه منقولٌ من الإعراب الذي هو البيانُ، و منه قوله(ص): الثَّيِّبُ يُعربُ عنها لسانُها[٢]، أي يُبيِّن، و المعنى على هذا أنّ الإعراب يبيِّن معنى الكلمة ، كما يبيِّن الانسانُ

١ – منصور بن فلاّح الشيخ تقي الدين المشهور بابن فلاح النحويّ ، له مولّفات في العربية منها: الكافي، مات سنة ٦٨٠ هـ. بغية الوعاة٢/٣٠٢.

٢ – قزويني، سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، دارالفكر، بيروت،١٤٤١ هـ ق،ص٤٣٩ رقم ١٨٧١.

عمّا في نفسه، الثاني: أنّه مشتقٌ من قولهم: عَرِبَتْ مَعدَةُ البعير، إذا فَسَدَتْ، و أعربتُها، أي أصلحتُها، و الهمزة للسلب، كما تقولُ: أشكيتَ الرَّجل[١]، إذا أزلتَ[٢] شكايتَه، و المعنى على هذا أنّ الإعرابَ أزالَ عن الكلام التباسَ معانيه، الثالثُ: أنّهُ مشتقٌ من ذلك، و الهمزة للتعدية لا للسبب، و المعنى على هذا أن الكلامَ كانَ فاسداً لالتباسِ المعاني، فلمّا أعرب فسد بالتغيير الذى لَحقَهُ، و ظاهرُ التغيير فسادٌ، و إن كانَ صلاحاً في المعنى، الرابعُ: أنّهُ منقولٌ من التحبُّب، و منْهُ امرأةٌ عروبٌ، إذا كانتْ مُتَحبِّبةً إلى زوجها، و المعنى على هذا أنّ المتكلّمَ بالإعرابِ يتحبّبُ إلى السامع، الخامسُ: أنّهُ منقولٌ منْ أعربَ الرجلُ، إذا تكلّم بالعربية، لأنّ المتكلّمَ بغير الإعرب غيرُ المتكلّم بالعربيةِ، لأنّ اللغة الفاسدة ليست من العربية، و المعنى على هذا أنّ المتكلّم بالاعرابِ موافقٌ للّغة العربيةِ، انتهى.

معنى العامل: و يجوزُ كونُه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد، و اصطلاحاً على القولِ بأنّه لفظيٌّ أثرٌ من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. «يَجْلُبُهُ» بضمّ اللام و كسرها، أي يحدثُه العاملُ، و هو ما أثّرَ في آخرِ الكلمة أثراً، له تعلّقٌ بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجْلُبُهُ عاملٌ كحركة النقل و الإتباع و الحكاية و التقاء الساكنين، فليس إعراباً في آخرِ الكلمة من اسمٍ متمكّنٍ و فعلِ مضارعٍ مجرّدٍ عن نُونَي الإناث و التوكيد، إذ لايعْرَبُ من الكلمات سواهما، و التقييدُ بالآخر بيانٌ لمحلّ الإعراب لا للاحتراز به عن شيء، إذ العاملُ لايجْلُبُ أثراً في غير الآخر خلافاً للكوفيين.

و المراد به ما كان حقيقةً كدال زيد، أو مُنَزَّلاً مَنْزلته كدال يد، و كذا الأفعالُ الخمسة، فإنّ علامات الإعراب فيها النونُ و حذفُها، و ليستْ آخرَ الكلمة، ولا متّصلةً بالآخر، بل بالضمير الّذى هو فاعلٌ، لكنّ الفاعل بمنزلة[٣] الجزء من الفعل، و كذا اثناعشر و اثنتا عشرة ، فإنّ الإعرابَ فيهما في جزء أوّل الكلمة، و أمّا الجزءُ الثاني، فقال ابنُ هشام: الذي يظهرُ لي في الجواب أنّه حالٌ محلّ النون، و هي بمنزلة التنوين، و هو لايخرجُ ما قبلَه عن أن يكون آخراً، كما أنّ النّونَ في نحو مسلمان و مسلمون.

---

١ - سقط الرجل في «س».
٢ - زالت شكايته «س».
٣ - في «ط»هذه الكلمه مطموسة.

كذلك و لايخفى أنّ إدخالَ ذلك كلّه أنّما هو بالعناية، و إلا فالحدُّ غيرُ شاملٍ له، فالأحسنُ أنْ يقالَ في الآخر، و ما يَنزّلُ منزلَتَهُ، أو في الآخر حقيقةً أو مجازاً، و إنّما كانَ الإعرابُ في الآخر، لأنّه صفةُ المُعْرَبِ، و هي لاتكونُ إلا بعدَ تمامِ الموصوفِ.

تقسيم الإعراب إلى لفظيّ و تقديريّ : «لفظاً» أى ملفوظاً به، و يُعبَّرُ عنه بالظاهرِ كزيدٌ يقومُ، و أنّ زيداً لن يقومَ، و مَرَرْتُ بزيد و لم يقُم. «أو تقديراً» أي مقدَّراً وجودُه لِمَانعٍ، كالفَتَى يخشَى، و أنّ الفَتى لَنْ يخْشَى، و مررتُ بالفتى و لَمْ يقُمِ الفَتَى، و هما حالانِ من الأثرِ، و تقسيمُه إليهما هو المعروفُ.

و قَسَّمَهُ بعضُهم إلى ظاهرٍ و مقدَّرٍ و منويٍّ، و خَصَّ المقدَّرَ بما ألفُه منقلبةٌ عن ياءٍ مقدَّرة، نحو ملهى، و المنويَّ بما ألفُه غيرُ منقلبة عن شيء، نحو: حبلَى و أرطَى[1]، و بغيرِ الألفِ كغلامي. قالَهُ في الهمع، ثُمَّ القولُ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ هو اختيارُ ابنِ خروف[2] و الشلوبين[3] و الأستاذِ أبي على و ابن الحاجب، و ذهبَ إليه ابنُ مالك، و قالَ: إنّهُ مذهبُ المحقّقين.

و على القول بأنّه معنويٌّ هو تغييرُ آخرِ الكلمة، أو مَا نُزّلَ منزلَتَهُ لاختلاف العواملِ الدّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً، قيلَ: و يَدلُّ عليه أنّه يقالُ: حركاتُ الإعراب، فلو كانتِ الحركاتُ و ما يَجرى مجراها إعراباً، لم يُضَفْ إلى الإعراب، لأنّ الشيءَ لايضافُ إلى نفسه.

قالَ ابنُ مالك: و هذا قولٌ صادرٌ عَمَّن لا تأمُّلَ له، لأنَّ إضافةَ أحد الاسمين إلى الآخر مَعَ توافقهما معنًى أو تقاربها واقعةٌ في كلامهم بإجماع، و أكثرُ ذلك فيما يُقَدَّرُ أوّلُهما بعضاً أو نوعاً، و الثاني كُلّاً أو جنساً، و كِلا التقديرينِ في حركات الإعراب صالحٌ ، فلم يلزمْ من استعماله خلافُ ما ذكرنا. هذا و القولُ به مذهبُ كثيرٍ من المتأخّرين، بَل جَعَلَهُ ابنُ ابان[4] قولَ أكثرِ أهل العربية، و تقسيمُه إلى اللفظي و التقديري هو المعروفُ أيضاً، كما مرَّ في اللفظي.

---

١ - الأرطي: من نبات الرمل يستعمل في الدّباغ. واحدته:أرطاة.

٢ - علي بن محمد بن علي أبوالحسن ابن الخروف الأندلسي النحوي كان إماما في العربية، صنّف: شرح سيبويه، شرح الجمل و...مات سنة ٦٠٩ هـ ق. المصدر السابق ٢/٢٠٣.

٣ - عمر بن محمد بن عمر الاستاذ أبوعلي الإشبيلي الإزدى المعروف بالشّلوبين، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، صنّف تعليقا على كتاب سيبويه، و له كتاب في النحو سماه التوطئة. مات سنة ٦٤٥هـ ق. المصدر السابق ٢/٢٢٤.

٤ - أحمد بن أبان، عالم أندلسي كبير، هو مصنف كتاب العالم في اللغة نحو مائة جلد، مات سنة ٣٨٢ هـ ق. الأعلام للزركلي ، ٨١/١.

و قَسَمَهُ بعضهم إلى لفظي و تقديري و محلي، و فَسَّرَ المحلي بموضع الاسم المبني، بمعنى أنّه لو كان فيه كلمةٌ معربةٌ لظَهَرَ فيها الإعرابُ .

تنبيهات: الأوّل: ما فَسَّرْنا به العاملَ، هو معناهُ الأعمُّ، و هو الذى ينبغى إرادتُه هنا، لينطبقَ على عامل الاسم و الفعل، و له معنًى أخصُّ، و هو ما به يتقوَّمُ المعنَى المقتضي للإعراب، و هذا إنّما ينطبقُ على عامل الاسم، فلاتصحُّ إرادتهُ في هذا الباب، إذ المقصودُ تعريفُ الإعراب مطلقاً، سواءٌ كانَ في الاسم أو في الفعل، و بهذا ينـدفعُ مـا تَوَهَّمَـهُ بعضُهم من استلزام الدورِ في تعريفِ الإعراب.

الثاني: الأَصلُ في العامل أن يكُونَ من الفعل، ثُمَّ من الحرف، ثُمَّ مـن الاسـم، و الأصلُ مخالفته مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوعٍ واحد فلمشابهته ما لايكون من نوع المعمولِ، كاسم الفاعل العامل، و لايُؤثِّرُ العاملُ أثرينِ في محلٍّ واحـد، و لايجتمـعُ عاملانِ على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبّان، خلافاً للفرّاء في نحو: قامَ و قعدَ زيدٌ، و لايمتنعُ أن يكون للعامل معمولاتٌ، قاله في الإرتشاف[1].

الصحيح في الإعراب أنّه زائدة على ماهية الكلمة: فائدةٌ: الصحيحُ في الإعراب أنّـهُ زائدةٌ على ماهيَة الكلمة ، كما جزمَ به أبوحيان، خلافاً لابن مالك في أنّه جزءٌ منها و بعضُها، و ذكر الزجاجيُّ في أسرار النحْو، أنّ الكلامَ سابقٌ على الإعراب في المرتبـة، و هل تلفّظت العربُ به زماناً غير معربٍ، ثُمَّ رأتْ اشتباهَ المعاني، فاعربت أو نطقت بـه معرباً في أوّل تبلبل[2] ألسنتها به، و لايَقْدَحَ ذلكَ في سبقِ رتبةِ الكلام كتقـدُّم الجسم الأسود على السَّواد، و إن لم يزائله خلافاً للنحاة.

و في اللّباب[3] لأبي البقاء أنّ المحقّقين على الثاني، لأنّ واضعَ اللغة حكيمٌ يعلـمُ أنّ الكلامَ عند التركيب لابُدَّ أن يعرضَ فيه لبسٌ، فحكمتُه تقتضي أن يَضَعَ الإعرابَ مقارناً للكلام، قالَه في الهمع، و هو عند البصريّين أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، كما مرَّ، و عندَ الكوفيّين أصلٌ فيهما، و عند بعضِ المتأخّرين أنّ الفعلَ أحَقُّ بالإعراب من الاسـم. قال أبوحيَّان: و هو مِن الخلافِ الّذي لايكون فيه كبيرُ منفعة.

---

١ - إرتشاف الضرب في لسان العرب، في النحو، مجلّدان، لأثيرالدين أبي حيان. كشف الظنون ٦١/١.
٢ - التبلبل: اختلاط.
٣ - اللباب في علل البناء و الإعراب في النحو لأبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري النحويّ المتوفّى سـنة ٦١٦ هـ ق. المصدر السابق١٥٤٢/٢.

أنواع الإعراب

و الاعرابُ جنسٌ، تحته أنواع، «و أنواعه» عندَ النحاة أربعةٌ بالاستقراء: «رفعٌ» بحركة، أو حرف، «و نصبٌ» بذلك، أو بحذف«و خفض» بحركة، أو حرف، و يقال: جرٌ «و جزمٌ» بسكونٍ أو حذف، وإنّما كانت أربعةً، لأنّه أمّا سكونٌ، و هو واحدٌ، أو حركة و هي ثلاثة.

و عن المازني أنّ الجزمَ ليس بإعرابٍ، و أنّما هو عدمُ الإعرابِ. قال في الهمع، و هو مذهبُ الكوفيّين، و فيه نظرٌ.

التعبير بالأنواع أولي من التعبير بالألقاب: تنبيهات: الأوّل: التعبيرُ بالأنواع كما فَعَلَ، أولى من تعبير بعضهم بالألقاب، لأنّ حقَّ الألقاب مساواةُ كلٍّ منهما البقية، و الملقّب أن يُطلَقَ كلٌّ منهما على البقيّة، كأنْ يقالُ: الرفعُ النصبُ، و على الملقّب، كأنْ يقالُ الإعرابُ الرفع، و كلٌّ منهما ممتنعٌ لاستلزام الأوّل حمل الشي على مباينه.

و الثاني: حملُ الأخصّ على الأعمّ، فَثَبتَ أنّ هذه الأمورَ أنواع داخلةٌ تحتَ الإعراب، و هو جنسٌ لها لأنّها ألقابٌ له، و هو ملقّبٌ بها. قاله القاضي[1] في شرح الشذور و غيره، و إنّما قال أولي لإمكانِ أن يقالَ: إنّ مَنْ عبّرَ بالألقاب، فمرادُه ألقابُ الأنواع، فيصحُّ التعبيرُ بها أيضاً.

تحقيق ربط الخبر بالمبتدإ إذا كان معطوفاً عليه: الثاني: خبرُ قوله «أنواعه» مجموعُ قوله «رفعٌ و نصبٌ و جرّ و جزمٌ» لا مجرّدُ الرفع، و البواقي معطوفةٌ عليه، و إلا لَزِمَ أن يكونَ كلٌّ من الأربعة أنواعه، و تحقيقُ ذلك أنّ العطفَ في الشائع يتأخّرُ عن ربط الشئ بالمعطوف عليه، و ربطَ المعطوف عليه[2] بشيء. و ربّما يتقدّمُ فيفيدُ ربطَ المجموع، أو الربطَ بالمجموع، و ما نحن فيه من قبيل الثاني، لكن جَعْلُ هذا داخلاً في المعطوف مشكلٌ، لأنّ المعطوفَ تابعٌ مقصودٌ بالنسبة، و لا نسبةَ هنا، و لاتبعيةَ في الإعراب، لأنّ المعنى المقتضي للإعراب قائمٌ بالمجموعِ لا بكلٍّ واحد.

فالمجموعُ يستحقُّ إعراباً واحداً، إلا أنّه لمّا تعدّدَ ذلك المستحقُّ مع صلاحية كلِّ واحدٍ للإعراب، أجري إعرابُ الكلّ على الكُلّ دفعاً للتحكّم، ونظيرُ ذلك قولُهم: جاءَني

---

١ - زين الدين القاضي زكريا ابن محمد الأنصاري المصريّ المتوفّى سنة ٩٢٦هـ ق. و هو ممّن شرح «شذور الذهب» في علم النحو لابن هشام. المصدر السابق ١٠٢٩/٢.

٢ - ربط المعطوف عليه سقطت في «ح».

القومُ ثلاثةً ثلاثةً. فإنّ الحالَ هو المجموعُ المفصّلُ بهذا التفصيل، فالمستحقُّ للمجموع إعرابٌ واحدٌ إلا أنّه أُجري على الاسمين دفعاً للتحكّم، فليس هنا عطفٌ بل صورته، و ما قيلَ من أنّ العطفَ مقدَّمٌ على الربط مسامحةٌ.

كذا قال عصامُ الدين في شرح الكافية، و قَدَّمَ الرفعَ كما فَعَلَه كثيرونُ، إذ هو الأشرف، لأنّه إعرابُ العمدة، و لايخلو منه كلامٌ، ثُمّ النَصبَ لاشتراك الاسم و الفعل فيه، و لأنّ عاملَه قد يكونُ فعلاً، و العملُ له بالإصالة، فيكون معمولُه أصلاً بالنسبة إلى المجرور، ثمّ الجَرّ لاختصاصه بالأشرف.

و سيبَويه قدَّمَ النصبَ، لأنّه أوسعُ مجالاً، فإنّ أنواعه أكثرُ، قالَ أبوحيَّان: و لو قُدِّمَ الجرُّ، لأنّه مختصٌّ بالاسم الّذي الإعرابُ فيه أصلٌ لاتّجه أيضاً.

«فالأوّلان»من أنواع الإعراب، و هما الرفعُ و النصبُ،«يُوجدان في»كلّ واحد من «الاسم و الفعل»نحو: زيدٌ يقومُ، و أنّ زيداً لن يقومَ. أمّا وجودُهما في الاسم فبالإصالة، لأنّ الرفعَ علمُ الفاعليّة، و النصبَ علمُ المفعوليّة، و الفاعلُ و المفعولُ لايكونان إلا اسمين، و أمّا وجودُهما في الفعلِ فبطريق الحمل و التفريع على الاسم، و ذلك لقوّة عامليهما بالاستقلال.

«و الثالث» من الأنواع، و هو الخفضُ، «يختصُّ بالاسم»، لأنّ عاملَه لايستقلُّ لافتقاره لما يتعلّقُ به، فلايمكنُ حملُ غيره عليه لضعفه.

«و الرابعُ» و هو الجزمُ يختصُّ «بالفعل»، لكونه كالعوض من الجرّ فيه، لما فاته من المُشاركة، فَجَعَلَ لكلّ واحد من صنفي المُعْرب ثلاثةَ أوجه من الإعراب.

و قيل: إنّما اختصّ به لأنّه لو دخل الاسمَ لأدّى وجودُه إلى عدمه، و ما أدّى وجوده إلى عدمه[١] كان باطلاً، و ذلك أنّ المنوَّنَ من الأسماء إن جُزِمَ التقَي فيه ساكنان: الحرفُ المجزومُ و التنوينُ، فيُحرَّكُ الساكنُ الأوّلُ، فيؤدّي وجودُ الجَزم إلى عدمه، و غيرُ المنوَّنِ محمولٌ عليه .

تعليل الوضعيات و السؤال عن مبادي اللغات ممنوع: قالَ أبوحيَّان: و الصوابُ في ذلك ما حرَّره بعضُ أصحابنا، إنّ التعرُّضَ لامتناع الجرّ من الفعل، و الجزمِ من الاسم، و لحوقِ التاء السّاكنة للماضي، و أشباه ذلك من تعليل الوضعيّات و السؤالِ عن مبادي اللُغات، و ذلك ممنوعٌ، لأنّه يُودي إلى تسلسل السؤالات، إذ ما مِنْ شيءٍ إلا و يُقال فيه، لِمَ كان كذلك، و إنّما يُسأل عمّا كانَ يجبُ قياساً، فامتنعَ، و الّذي كان يجبُ

١ - و ما أدّي وجوده إلى عدمه سقطت في «ح».

قياساً هنا جرُّ الفعلِ المضارع، إذا أضيفَ إليه أسماءُ الزمان، نحو: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ [المائدة /١١٩]، و جزمُ الأسماء الّتي لاتنصرفُ لشبهها بالفعل.

و علّة الامتناعِ الأوّل أنّ الإضافةَ في المَعنى المصدرِ المفهومِ من الفعل لا للفعل، و علّة الامتناع الثاني ما يلزمُ من الإجحاف لو حُذفَتِ الحركة بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذفُ شيئين من جهة واحدة، و لا إعلالان من جهةٍ واحدة، انتهى.

البناء و معناه لغةً و اصطلاحاً: «و البناءُ» لغةً وضعُ شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ، و اصطلاحاً على القولِ لأنّه لفظيٌّ، «كيفيَّة» و هي في الأصلِ الهيئةُ الّتي يكون عليها الشئ حال وجوده، و المرادُ بها هنا هيئةٌ من شبه الإعراب لايَجْلُبُها عاملٌ، و لاتختلفُ باختلاف العواملِ، و ليستْ حكايةً أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من سكونين، فقولنا: من شبه الإعراب بيانٌ للهيئة، أي من الأمر المشابه للاعراب في كونه حركةَ ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ أو سكون، و في كونها «في آخر الكلمة» لا في أوّلها، و لا في حشوها و على الثاني لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدة لغير عاملٍ و لا اعتلال.

و حدُّ المُصَنِّف هذا قابلٌ لحمله على القولين، لكنَّ الأولى حملُه على الأوّل كما فعلنا ليطابقَ حدَّه للإعراب، إذ هو لفظيٌّ كما عرفتَ، و لايَخفَى أنّه مختلٌّ على أيّهما حملناه لاحتياجه إلى زيادة فيه، ليَتمَّ بها، و إلا فهو ناقص، و أمّا إذا حملناه على الأوّل، فلاحتياجه إلى ما زدناه فيه من بيان الكيفيّة، و إلا انتقض بكلِّ كيفيّة.

« لايَجْلُبُها عامِلٌ» في الكلمة، سواءٌ كانت في أوّل الكلمة أو في حشوها، و إلى تقييدها بكونها ليستْ حكايةً، نحو: من زيداً، في جواب من قال: رأيت زيداً. فإنّ الصحيحَ أنّها ليست حركةَ إعراب خلافاً للكوفيّين، أو اتّباعاً لما بعده كقراءة بعضهم ﴿الحمدِ للهِ﴾[الحمد/١]، بكسر الدّال، أو نقلاً كقراءة ورش[١]: ﴿ألم تَعْلَمَ أنّ اللهَ﴾ [البقرة/١٠٧]، أو تخلّصاً من سكونين، نحو: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللهُ يُضْلِلْه﴾ [الأنعام/٣٩] كما ذكرنا، و إلا انتقضَ بذلك كلّه أيضاً.

و أمّا إذا حملناه على الثاني فلاحتياجه إلى تفييد الكيفيّة بكونها في الآخر، و إلا انتقض بما علمتَ، و إلى تقييدها بكونها لغير إعلالٍ، و إلا انتقض بمثل لزوم «رمى» الفتحُ للاعلال بقلب يائه ألفاً.

---

١ ـ عثمان بن سعيد بن عديّ المصري، من كبار القراء، غلب عليه لقب «ورش» وفاته بمصر سنة ١٩٧ هـ ق. الأعلام للزركلي، ٣٦٦/٤.

فإنْ قلتَ: كيف خفيَ على المُصنِّف اختلالُ هذا الحدِّ؟ قلتُ: الظاهرُ أنّـهُ قـصدُ تعريفه تعريفُ اللفظ، و هو قد أُجيزَ فيه أن يكون أعمَّ من المعرَّف كما قرِّر في محلِّه.

تنبيهان: الأوَّل: قال في الهمع: محلُّ البناء آخرُ الكلمة، و لايكونُ فيما نُزِّلَ منزلتـه فيما أعلم، انتهى. قال بعضُ المحققين: و فيه نَظرٌ، كيف و قد صرَّحُوا بأنَّ نحو: يا حارِ، و يا منصُ، مرخَّماً على لغة من لاينتظرُ مبنيٌّ على هذه الضَّمَّة الَّتي على العينِ دونَ اللام الَّتي هي الآخرُ، و كذا نحو: لا رجلينِ و لامسلمين، و يا زيدانِ و يا زيدونَ و إحـدى عشرةَ و بعلَبكَ و بينَ بينَ و يومَ يومَ و بيتَ بيتَ و قُوما و قوموا و قـومي و أمثالهـا، فالبناءُ في هذه كلِّها واقعٌ فيما نُزِّلَ منزلةَ الآخر، فتدبَّرْ، انتهى.

الحركات و السكون من صفات الأجسام: الثاني: ليس المرادُ بقولهم: الإعرابُ و البناءُ محلُّها الآخرُ أن يكونا على الحرف الأخيرِ من الكلمة، لأنَّ الحرفَ على ما قرِّر في محلِّـه صفةٌ و الحركات و السكون من صفات الأجسام، فَلاتحلُّ الصفات، بل المرادُ أنّه لمّا كان يأتي عقيبَ الحرف الأخير بلافصلٍ بعضُ حروف المدِّ سُمِّي الحرفُ متحرِّكـاً، كأنَّـكَ حرَّكتَ الحرفَ إلى مخرج حرف المَدِّ، و بضدِّ ذَلك سكونُ الحرف، فالحركةُ إذن بعـدَ الحرف، لكنَّها من فرط اتِّصالها به يتوهَّمُ أنَّها معَه بلافصلٍ، فإذا اشبعتَ الحركةَ، و هي بعضُ حروفِ المدِّ صارتْ حرفَ مدٍّ تاماً فاعلَمْه، انتهى ملخَّصاً من اللآلي الدُّرِّية لشيخ شيوخنا الحرفوشي، و فيه كلامٌ طويلٌ، أضربْنا عن ذكره طلباً للإيجاز.

و البناء أيضاً جنسٌ تحته أنواع، «و أنواعه» أربعةٌ بالاستقراء: «ضمٌّ و كسرٌ و فتحٌ و سكونٌ»، و يُقال فيه وقف، وهو الأصلُ لخفَّته و استصحاباً للأصل، و هـو عـدمُ الحركةِ، فلا يبنى عليها إلا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، و كون الكلمة على حرفٍ واحد كتاء قمتَ و كونُها عرضةً للابتداء بها كلام الابتداء، و كونها لها أصلاً في التمكين، كأوّل و كشبهها بالمعرب كضرب، قاله في التصريح.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: لم يفرِّق المُصنِّف في التعبير في جانبي الإعراب و البناء، فعبَّـر في الموضعين بالأنواع ، و ابن الحاجب فرقَّ بينهما، فعبَّرَ في جانبِ الإعراب بالأنواع، و في جانبِ البناء بالألقاب.

و وجَّهَه بعضُ شرَّاح كلامه بأنّه انّما لم يقُلْ: لحركات البناء و الوقف أنواع لفقد ما يكونُ جنساً شاملاً لها بالنّظرِ إلى الأصلِ، إذ الأصلُ أنْ يكونَ جنسَ البناء منحصراً في نوع واحدٍ، و هو السكونُ بالفعل، فإنَّهم قالوا: الأصلُ في البناءِ السكونُ، فلمَّا كانَ مِن

حقُّ البناء أن لايشملَ هذه الأشياءَ نظراً إلى الأصلِ لم يُطْلَقْ عليها اسمُ الأنواع رعايةً لجانب الأصلِ، انتهى.

الثاني: إنّما سُمّي[1] الأوّل ضمّاً، لأنهُ يَنشأ من ضمّ الشفتين أوّلاً، ثُمّ رفعهما ثانياً، و الثاني كسراً، لأنّه يَنشأ من انجرار اللَّحي الأسفلِ إلى أسفل انجراراً قويّاً، و الثالثُ فتحاً، لأنّه يتولّدُ من مجرَّد فتح الفم، قاله في التصريح.

الثالثُ: اختلفُوا في حركات الإعراب، هل هي سابقةٌ على حركات البناء، أو بالعكس، أو هما متطابقانِ من غيرِ ترتيب، و الأوّل هو الأقوي قاله في التبيين[2]، و هو خلافٌ لاثمرةَ له.

الخلاف في ألقاب المعربات و المبنيات، هل يطلق كلٌّ منهما على الآخر: الرّابعُ: اختَلَفُوا في ألقاب المعربات و المَبْنيّات، هل يُطْلَقُ كلٌّ منها على الآخر، فيقال مثلاً للمعرب مضمومٌ، و للمبنيّ مرفوعٌ، أم لا، على ثلاثة مذاهبَ، فمنهم من قالَ: لايجوزُ إطلاقُ واحد منهما على الآخَر، لأنّ المرادَ الفرقُ، و ذلك يعدمُه، و منهم مَنْ قالَ: يجوز مجازاً، و المجازُ لابدَّ له من قرينة، تلك القرينةُ تُبيّنه، و منهم مَنْ قالَ: يجوزُ إطلاقُ اسمِ البناء على الإعراب ولايتعكس، قاله الشيخُ بهاء الدين النحاس[3] في تعليقه على المقرّب[4].

و في شرح الكافيّة للرضي، إذا أُطلقَ الضمُّ و الفتحُ و الكسرُ في عبارات البصريّة، فهي لاتقعُ إلا على حركات غيرِ إعرابيّة بنائية، كانت كضمّة حيثُ أو لا كضمّة قاف قفل، و مع القرينة يُطلق على حركات الإعراب أيضاً، و الكوفيّون يُطلقونَ ألقابَ أحدِ النوعينِ على الآخر مطلقاً، انتهى.

«فالأوّلان» من أنواع البناء، و هما الضمُّ و الكسر«يُوجدان في» كلّ واحد من «الاسم و الحرف» لخفتها بدلالتهما على شيءٍ واحد، و إنّما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقلين لاحتياجهما إلى إحدي العضلتين، أو كليهما، و الفعلُ ثقيلٌ كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقلينِ، أمّا وجودُ الضمّ في الاسم فهُو «نحو: حيثُ»، وبُنيَتْ عند غير فقعس[5]

---

١ - سقط سمّي في«س».

٢ - في كشف الظنون كتابان باسم التبيين، الأوّل:تبيين النصوص في العروض- لحجة الدين عيسي النحوي المتوفي سنة٦٥٠هـ .الثاني:التبيين في المعاني و البيان ليوسف بن الحسين الكرماسيّ المتوفى سنة ٧٠٦ هـ. كشف الظنون١/٣٤٣.

٣ - محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين ابن النحاس النحوي شيخ الديار المصريّة في علم اللسان، لم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه شرحا للكتاب المقرّب ، مات سنة ٦٩٨ هـ . بغية الوعاة ١/١٣.

٤ - المقرّب في النحو لأبي العباس محمد بن زيد المعروف بالنحويّ المتوفى سنة ٢٨٥ هـ . كشف الظنون ١٨٠٥/٢.

٥ - فقعس حيٌّ من أسد.

لافتقارها إلى جملة افتقاراً لازماً، و كان البناء على حركة فرقاً بين ما أصلُه البناءُ، و بينَ ما طَرَأ عليه للإشعار بأنّ لها أصلاً في الإعراب، و كانت الحركةُ ضمّةً لشبهها بالغايات، و وجهُ الشبه أنّها كانت مستحقّةً للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمُنعت من ذلك كما منعت قبل و بعد الإضافة.

حيثُ و الكلام علي بنائها و معناها: و ذهب الزَّجاجُ إلى أنّ حيثُ موصولةٌ، و ليستْ مضافةً، فهي بمنزلة الّذي، كذا قيل، و فيه نظرٌ، و قد تفتحُ للخفّة، و تكسرُ على أصل التقاء الساكنين، و يقال: حوثُ و حاثَ بتثليث الثاء فيها.

أيضاً ففيها عشر لغات، و قراءةُ بعضهم:﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف/١٨٢]، بالكسر تحتملُ لغة فقعس، و لغة البناء على الكسر، و هي ظرفُ مكانٍ اتّفاقاً قال الأخفشُ: و تردُ للزّمان، و وَافَقَهُ ابنُ هشام في المغني، و الغالب كونها في محلّ نصب بالظرفيّة، أو خفض بمن، و قد تخفض بغيرها كقوله[من الطويل]:

٥٩- .... لدي حيثُ ألقتْ رَحْلَهَا أمُّ قَشْعمِ[1]

و جوَّزَ قومٌ وقوعَها مفعولاً به في قوله تعالى:﴿اللهُ أعلَمُ حيثُ يجعلُ رسالَتَه ﴾ [الأنعام/١٢٤]، قالوا: و لاتكونُ ظرفاً، لأنّهُ تعالى لايكونُ في مكان أعلمَ منه في مكان، و لأنّ المعنى أنّه يعلمُ نفسَ المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه لاشيئاً في المكان، و على هذا فالناصب لها يَعْلَمُ محذوفاً مدلولاً عليه بأعلَمَ، لا به، لأنّ أفعلَ التفضيل لا يَنْصبُ المفعولَ به، إلا إن أوَّلْته بعالمٍ في رأي بعضهم. و قال أبوحيَّان: الظاهرُ إقرارُها على الظرفيَّة المجازيَّة و تضمين أعلَم معنى ما يَتَعدَّي إلى الظرف، فالتقديرُ: اللهُ أنفذُ علماً حيثُ يجعلُ، أي نافذ العلمِ في هذا الموضوعِ.

قال ابن هشام: و لم تقع اسماً لأنّ، خلافاً لابن مالك، و لا دليل في قوله [من الخفيف]:

٦٠- إنّ حَيْثُ استَقَرَّ مَن أنت راعيـ............ـه حمًى فيه عزّةٌ و أمانُ[2]

لجواز تقديرحيث خبراً، و حمًى اسماً، فإن قيلَ: يؤدّي إلى جعل المَكان حالاً في المكان، قُلنا: هو نظيرُ قولِك: إنّ في مكّة دارَ زيدٍ، و نظيُره في الزّمان: إنّ في يوم الجمعة ساعةَ الأجابةِ، انتهى.

---

١ - صدره«فَشَد فَلَمْ يفزع بيوتاً كثيرةً»، و هو من معلقة زهير. اللغة: شدّ : حَمَلَ، أم قشعم: المنية. وفاعل شد يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مورثي حرب داحسن و الغبراء.

٢ - لم يذكر قائله. اللغة: الحمى : الشئ المحمي.

قال أبوحيّان: و الصحيحُ أنّها لاتتصرَّفُ، لكنّها جُرَّتْ بمنْ كثيراً، و بفي شاذّاً، و بعَلى و الباء و إلى و لدي، و لم تجئ فاعلاً ولا مفعولاً به و لامبتدأً، انتهى. و سيأتي الكلامُ على لزوم إضافتها إلى الجملة في بحث الإضافة، إن شاء الله تعالى.

أمس و منذ: و أمّا وجودُ الكسر في الاسم فنحو: أمسِ عندَ أهل الحجاز مطلقاً إن أُريدَ به مُعيَّنٌ، و لم يُضَفْ، و لم يُعَرَّفَ بأل و لم يكسر[1] و لم يُصَغَّر، و بُني لتَضَمُّنه معنى لام التعريف، و كان البناءُ على حركة إشعاراً بأنّ له أصلاً في الإعراب، و كانت كسرة لأنّها الأصلُ في التخلُّص من التقاء الساكنين، و أكثرُ بني تميم يُوافقُهم إلا في حالة الرفع، فيُعربه إعرابَ ما لاينصرف للعلميَّة و العدل عن الأمس، و منهم مَنْ أعربَه كذلك مطلقاً، فإنْ فُقدَ شرطٌ من الشروط المتقدِّمة فلا خلافَ في إعرابه و صرفه، و إن استعملت المجرَّد المراد به معيَّنٌ ظرفاً كانَ مبنيًّا على الكسر بالإجماع لتضمُّنه معنى الحرف.

و قد نظم العلامة شرف المدرِّسين الشيخ عبدالرحمن بن عيسي المرشدي[2] شروط بناء أمس فقال [من الرجز]:

٦١- جَرِّدْ عَنْ ألْ أمساً إذا شئتَ بناء وَ لاَ تُضفْ وَ لاَ تَقُلْ امسينا
مُصغَّراً و أفرِدَنْ و عَيِّن ظرفاً فجامعٌ لهذه بَيِّن
بالاتِّفاق عندَ كلِّ العربِ وَ إن فَقدْتَ واحداً فأعربِ
بلاخلاف في سوى الأخيرِ وَ مَعْ خلافٍ بينَهم شهيرِ
في فقدكَ الأخير منها وحده كأمس خيرٌ من غد فعدَّه
فَسَاكنوا الحجاز قالُوا بالبناء أيضاً كما لو كان ظرفاً بيِّنا
أمّا التميميُّون قالوا يُعرب ممنوعُ صرف ذا لبعض مذهبُ
و بعضهُم أعْرَبَهُ منصرفا فاشكر لنظم بالشروط قد وفى

قلتُ: قد علمتَ أنّ أكثر التميميِّين يُوافقُ الحجازيِّين إلا في حالة الرفع، و غيرُ الأكثر يمنعُه مطلقاً، هذا هو المشهورُ عنهم، فالأولى أن يقالَ بدلَ البيت الأخير:

و جُلُّهم يَخُصُّ ذا الإعرابا بحال رفعٍ فافهم الصوابا

---

١ - سقط لم يكسَّر في «ح».
٢ - عبدالرحمن بن عيسى، أبوالوجاهة العمري المرشدي، أحد الشعراء العلماءُ في الحجاز، من كتبه «الترصيف في فن التصريف» أرجوزة في علم الصرف «الوافي في شرح الكافي» و... مات سنة ١٠٣٧هـ. الأعلام للزركلي، ٤/٩٥.

و أمّا وجودُ الضَّمِّ في الحرفِ فنحو: منذُ، تصلحُ للتمثيل لوجود الضَّمِّ في الاسم، فإنّها في لغة مَنْ جَرَّ بها حرفٌ، و في لغة مَنْ رَفَعَ بها اسمٌ. و بنيت الاسميَّةُ لقطعها عن إضافة مرادةَ في المعنى، لأنّ معنى قولك: منذ يومِ الجمعة، أوّل المدَّة يوم الجمعة فقد تضمَّنت المضاف إليه[1] كتضمُّن قبل و بعد عندَ الحذفِ، و كان البناءُ على حركةٍ لما مرَّ، و كانت ضمَّةً لشبهها بالغايات.

تنبيهٌ: قالَ ابن الدَّهَّان[2] في الغرَّة لم يُبْنَ من الحروف على الضمِّ إلا منذ. قالَ بعضُ المحَقِّقين: و هو منقوضٌ بنحو ربُّ بالضمِّ في لغة و الكاف في ذلكم و ذلكما و ذلكُنَّ و التاء في أنتما و أنتم و أنتنَّ و الهاء في إيَّاه و إيَّاهما و إيَّاهنَّ، و أمَّا وجودُ الكسر فيه فنحو لام الجرِّ الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو: لزيد. قال الرضيُّ: و نُقِلَ فتحُها مع جميع المظهرات.

«و الأخيران» و هما الفتحُ و السكونُ «يُوجدان في الكلم الثلاث»:الاسمِ و الفعل و الحرف: أمّا السكونُ فلخفّته، وأمّا الفتحُ فلكونه أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدنى فتحِ الضم بخلاف الضَّمِّ و الكسر، فإنّ الأوّل إنّما يحصلُ بإعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى طرفي الشفة، و الثاني إنّما يحصلُ بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفلَ.

الخلاف في الكلم هل هو جمع أم لا: الكلمُ ليسَ جمعاً للكلمة خلافاً للجرجاني[3] و جماعة،لأنّه يجوزُ تذكيرُ ضميره، و الغالبُ على الجمع التأنيثُ، و لا اسمُ جمعٍ خلافاً لبعضهم، لأنّ له واحداً من لفظه، و الغالبُ على اسم الجمع خلافُ ذلك، بل هو اسمُ جنسٍ لدلالته على الماهيَّة من حيثُ هي، و هل هو إفراديٌّ أو جمعيٌّ خلافٌ، ذهبَ إلى الأوّلَ جماعةٌ تمسُّكاً بقوله تعالى:﴿ إليه يَصْعَدُ الكلمُ الطيِّبُ ﴾[فاطر/١٠]، و المختار عند المحَقِّقين الثاني، فهو لايقع إلا على ما فوق كلمتين، و عند الأكثرين لايطلق إلا على ما فوقَ العشرة[4] فوجود الفتح في الاسم نحو: «أينَ» استفهاميَّةً كانتْ أو شرطيَّةً، و بُنيت لتضمُّنها حرفَ الاستفهام أوالشرط، و كان البناءُ على حركة لما مرَّ، و كانت فتحة

---

١ – من كلمه إضافه حتى هنا سقطت في «س».

٢ – سعيد بن المبارك ناصح الدين بن الدهان النحويّ، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفصل و معرفة العربية، صنّف: شرح الإيضاح في أربعين مجلدا، شرح اللمع لابن جني، الدروس في النحو و...مات سنة ٥٦٩ هـ . بغية الوعاة ٥٨٧/٢.

٣ – أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني نحويّ بيانيّ مفسّر شاعر، صنّف: المغني، العوامل المائة في النحو، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة و....مات سنة ٤٧١هـ . عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ ، ص ٤٤.

٤ – سقطت كلمة العشرة في «س».

لاستثقال الضمّ و الكسر بعد الياء، و وجوده في الفعل، نحو: «قَامَ و» ضرب، و كان بناؤه على الفتح لما مرَّ، و وجوده في الحرف، نحو: «سوف»، و بُنِيَتْ على الحركة، و كانت فتحة لما قلنا في أين، و هي مرادفة للسين كما مرَّ.

سوف: و قال البصريُّون: هي أوسع زماناً منها، لأنّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، و يُقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط، و«سو» بحذف الأخير، و«سي» بحذفه و قلب الوسط ياءً، مبالغةً في التخفيف، حكاه صاحب المحكم[1]، و تنفردُ عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَ لَسَوفَ يُعطيكَ ربُّكَ﴾[الضُّحي/٥]. قال أبوحيَّان: و إنَّما امتنع دخولُ اللام على السين كراهة توالي الحركات في «لَسَيُدَحْرِجُ »، ثُمَّ طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ[2]: و الغالبُ على«سوف»استعمالُها في الوعيد و التهديد، و على السين استعمالُها في الوعد، و قد تُستعمل سوف في الوعد، و السينُ في الوعيد، انتهى.

و وجودُ السُّكونِ في الاسم، نحو: «كَمْ»، سواءٌ كانتْ استفهاميَّةً بمعنى أيُّ عدد، أو خبريَّة بمعنى عدد كثير، و بُنيت في الموضعين لشبَهها بالحرف وضعاً لتضمُّن الاستفهاميَّة همزةَ الاستفهام، و الخبريَّة، حرف تكثير، إمَّا محقَّقاً وضعُه، نحو: ربَّ، و مِن الجنسيَّة، و إمَّا مقدَّراً، و سَنَستوفي الكلامَ عليها في حديقة المفردات، إن شاءَ الله تعالى.

و وجودُه في الفعل نحو: «قُمْ» على الأصحِّ عندَ جمهور البصريِّين كما مَرَّ، و وجودُه في الحرف نحو: هل، و قد تكون حركاتُ البناء مقدَّرةً كتقدير الضَّمِّ في باء سيبَويه، و الفتحِ في نحو: لافتى إلا عليٌّ.

فائدة: إذا جاءَ شيء ممَّا الأصل فيه البناءُ مبنيّاً فلايُسْأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله، ثُمَّ إن جاءَ مبنيَّاً على السكون، فلايُسْألُ أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك، أو علي حركة يسأل عنه سؤالاتٌ: لم عَدَلَ إلى الحركة؟ و لم كانت الحركة كذا؟ و إنْ جاء شيءٌ ممَّا الأصلُ فيه الإعرابُ مَبنيَّاً على السكون سُئِلَ عنه سؤالٌ واحد لَمَ بُنِيَ ؟ أو حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة، لم بُنِيَ؟و لم عُدل إلى الحركة؟ و لم كانت الحركة كذا؟ ذكرنا ذلك كلّه فيما مرَّ من الأمثلة.

---

١ – صاحب المحكم هو أبوالحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيدة اللغوي المتوفّى سنة ٤٥٨هـ . و هذا الكتابٌ كبيرٌ مشتمل على أنواع اللغة. كشف الظنون ٢/١٦١٦.

٢ – طاهر بن أحمد بن بابشاذ–و معناه الفرح و السرور– أبوالحسن النحوي المصريّ أحد الائمة في هذا الشأن، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو و...مات سنة٤٦٩هـ .بغية الوعاة ٢/ ١٧.

فصل في علامات الرّفع

ص: توضيح: علائم الرفع أربع، الضّمة، و الألف، و الواو، و النون. فالضّمّةُ: في الاسم المفرد و الجمع المكسّر و الجمع المؤنّث السالم و المضارع. والألف: في المثنّي، و هو ما دلّ على اثنين، و أغني عن متعاطفين، و ملحقاته، و هي كلا و كلتا مضافين إلى مضمر، و اثنان و فرعاه، و الواو في الجمع المذكّر السالم و ملحقاته، و هي أولو و عشرون و بابه، و الأسماء السّتّة، و هي: أبوه و أخوه و حموها و فوه و هنوه و ذومال، مفردةً مكبّرةً، مضافة إلى غيرالياء و النّون في المضارع المتّصل به ضمير رفع، لمثنّى أو جمع أو مخاطبة؛ نحو يفعلانِ و تفعلانِ و يفعلونَ و تفعلونَ و تفعلينَ.

ش: هذا فصل في علامات الرفع:«علائم الرفع» و هو ما يحدثُه عامله سواءٌ كانَ لفظيّاً أو معنويّاً، و هذا هو النّوعُ الأوّل من أنواع الإعراب، و هي« أربع» بالاستقراء، لا زائدٌ عليها، فإنْ قلتَ: ما وجهُ جمع المُصنّف العلامةَ جمعَ كثرة، و العلاماتُ كلّها أربعٌ. و جمعُ الكثرةِ أقلّه باتّفاق النُّحاة أحد عشر؟ قلتُ قد يعتذرُ عنه بأنّه من وضع جمع الكثرةِ موضعَ جمعِ القلّة، كقولَه تعالى:﴿ثلاثَة قُرُوء﴾[البقرة/٢٢٨]، أو إنّه أرادَ التنبيه على مسألة غريبة، ذكرَها السعد التفتازاني في التلويح[١]، و المشهورُ خلافُها، و هي أنّ جمعَي الكثرةِ و القلّة مُتّفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهى، فمبدأُ كلّ منهما الثلاثة، و مُنتهي جمعِ القلّة العشرةُ، و لا نهاية لجمع الكثرة، قال: و هذا أوفقُ بالاستعمالات، و إنْ صرّحَ بخلافه كثيرٌ من الثقات، فيصحُ على هذا تعبيرُ المُصنّف من غير تجوُّز، و به ينحلُ استشكال اتّفاق الفقهاءِ على مَنْ أقرَّ بدراهمَ، يقبل منه تفسيرها بثلاثة، و لاحاجة إلى دعوي المجاز و استشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقائق الألفاظ في الأقارير بالمجاز.

و العلائمُ «الأربعُ»: إحداها« الضمّةُ»، و هي الأصل، لأنّ الإعرابَ بالحركات أصلُ الإعراب بالحروف، و من ثَمَّ لايقومَ مقامَها غيرُها، إلا عند تعذُرها، و لذلك قدّمَهَا.

«و» الثانية:« الألفُ»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الضّمّة عندَ تعذُرها لكونها أُختَ الواوِ المتولّدةَ عَنْها عندَ إشباعها، إذ هما من حروف المدّ و اللين، فكان الأنسب أن يُقدَّمَ

---

١ – التلويح علي التنقيح في أصول الفقه من مصنّفات التفتازانيّ.

الواوُ عليها، كما فَعَلَ صاحبُ جروميَّة[١]، و غيرُه، لكنَّه أرادَ أن يرتِّبَ على تقديمها تقديمَ المثنّي على المجموع في المواضع الّتي تنوبُ فيها هذه الفروعُ كما سيأتي، فقدّمها فما خلا ذلكَ عن فائدة.

«و»الثالثةُ:« الواوُ»، و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عنِ الضمَّةِ عندَ تعذُّرها لكونها متولّدةً منها عند إشباعها، كما قلنا، فهي بنتُها.

«و» الرابعة: «النّونُ»، و هي أيضاً كذلك، لكونها مقاربةً للواو في المخرج، و لهذا تُدْغَم فيها، و لكلّ من هذه العلائم مواضعُ تخصُّها.

فأمّا «الضمَّةُ» فتكونُ علامةً للرفع أصالةً «في» أربعة مواضعَ: أحدُها: «الاسمُ المفردُ»، و المرادُ به ما ليس مثنًّى و لا مجموعاً و لا من الأسماء السّتّة منصرفاً كان، نحو: جاء زيدٌ، أو غيرَ منصرف، نحو: قال إبراهيمُ. لمؤنث، نحو:جاءَت هندٌ، أو مُذَكَّر، كما مَرَّ، ظاهرةً فيه الضمَّةُ، أو مقدَّرة، كقام عمروٌ، و قالَ موسى .

تنبيه: قالَ بعضُهم: استشكل هذا الإطلاق بأنَّ من المفرد ما لايُرفع بالضمّة، كملحقات المثنّي و المجموع، و يمكن الجوابُ بأنَّ هذه القاعدةَ و أمثالَها غالبيَّةٌ، و بأنَّ الألفَ و اللّامَ في المفردِ للجنسِ، و لأنَّ المرادَ بالمثنّى ما يشمل المثنّى حقيقة أو حكماً، و كذا المجموعُ.

جمع التكسير: «و» ثانيها:«الجمعُ المكسَّرُ»، و هو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مفرده إمّا بزيادة ليست عوضاً، كصنو و صنوان، أو نقصٍ كتُخمَة و تُخَم، أو بتغييرِ شكلٍ من غير زيادةٍ و لا نقصان، كأسَد و أُسد، أو مع زيادةٍ كَرَجُل و رِجال، أو مع نقصٍ كرسول و رسل، أو معهما، كغلام و غلمان، تحقيقاً كما مَرَّ، أو تقديراً، كفلك، ممّا الجمعُ و الواحدُ فيه متّحدان في الصورة، نحو ﴿في الفُلْكِ المَشْحون﴾[الشعراء/١١٩]، ﴿و ترى الفلكَ فيه مَوَاخر﴾[فاطر/١٢].

فالضَّمَّةُ فيه إذا كان مفرداً ضمَّةُ قفل، و إذا كان جمعاً ضمَّة أسُد، و أمّا جُنُب و إن كان يُطْلَقُ على الواحد و الجمع بلفظ واحد، نحو: زيد جُنُبٌ، و الزيدان جنبٌ، و الزّيدون جنبٌ، فإنّهم لم يَعُدُّوه من هذا الباب، و إن أمكن التقدير فيُجْعَلُ جنبَ المفردَ، كعُنُق، و الجمعَ ككُتُب، و ذلكَ لأنّه لم تُسْمَع له تثنيةٌ تقومُ دليلاً على أنّهم قصدوا تغييرَ اللفظِ عندَ اختلاف مدلولاته، بل استُعملَ بلفظ واحد في الحالات الثلاث، بخلاف فلك،

١ - صاحب الجروميّة هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحويّ المشهور بابن آجروم، كانت وفاته سنة٧٢٣ هـ . المصدر السابق،١/٢٣٨.

فإنّه سُمِعَ تثنيةَ حيثُ قيلَ: فلكان، فدلَّ ذلك على أنّهم قصدوا تغـييرَ اللفـظ عنـد اختلاف المدلول، فسلكَ بالجمع سبيلَ المثنّي تقديراً فكان الفرق واضحاً، و أمّا مَن ثنّى جُنُباً، فقد جمَعه أيضاً. قالَ ابنُ مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل: و الأصحُ كونه، يعني بابَ فلك، اسمَ جمعٍ مستغنياً عن تقدير التغيير، انتهى.

تنبيهان: الأوّل: ما ذكَرْناه من التقسيمِ هو تقسيمُ ابن مالك، و اعترضَ عليه بأنّـه لاتحرير فيه، لأنّ صنوان من باب زيادة و تبديل شكل، و تُخَم من باب نقصٍ و تبديلِ شكلٍ، لأنّ الحركاتِ الّتي في الجمع غيرُ الحركاتِ الّتي في المفرد، قاله المراديُّ. و يُجاب عنه بأنّه نظَرَ إلى ظاهرِ اللفظ، أو أنّه لايري تقديرَ التغيير كما يؤخذ من كلامه، قاله في التصريح، و في الجواب الثاني نظرٌ.

الثاني: يردُ على إطلاق المُصنّف انّ من جمع التكسير ما لايُرفع بالضّمة كملحقـات جمع المذكّر السالم، نحو: سنين و أرضين، و يُجابُ بأنّ هذه القاعدةَ و أمثالَها غالبيّـةٌ، كما تقدّم، و بأنّ المرادَ بجمع التكسير جنسُه.

فائدتان: الأولى: يفارقُ جمعُ التكسيرِ جمعَ السلامة في أربعة أشياءَ، أحدُها: أنّ جمعَ السلامة يختصُّ بالعقلاء، و التكسيرُ لايختصُّ، و الثاني: أنّه يسلمُ فيه بناءُ المفرد، و لايسلمُ في التكسير، و الثالثُ: أنّه يُعْرَبُ بالحروف، و جمعُ التكسير بالحركات، و الرابـعُ: أنّ الفعلَ[1] المسندَ إلى جمعِ السلامةِ لايؤنّثُ، و يؤنّثُ معَ التكسير، قاله أبوالبقاء[2]، و ذكـره في التصريح.

الثانية: مطلقُ الجمعِ على ضربين: قلّة و كثرة، و القلّةُ: أفْعَالٌ و أفْعُـلٌ و أفْعِلَـةٌ و فِعْلَةٌ، و مطلق الصحيح و ما عدا ذلك جَمْعُ كثرةٍ، و المرادُ بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، وَ غيرُ ذلك كثيرٌ، و قد نَظَم بعضُهم[3] جموعَ القلّة، فقال [من الطويل]:

٦٢-الاإنّ أفْعَالاً مثالاً و أفْـــعلاً ... وَ فعـلةً للجمع القليـلِ و أفْعلـةً
كحَمْلٍ وَ أحْمَالٍ وفلس و أفْلس ... و فتية صدق و القَـذَالِ و أقْذَلَـةً
وَ مِنْ جَمْعِهِ الجمعُ المصححُ كلُّـه ... كزيدون و الهندداتُ نحـوَك مُقبلَـةً

جمع المُؤنّث السالم:«و» ثالثُها «الجمعُ المُؤنّث السالمُ»: و هو ما سَلِمَ فيه بناءُ مفـرده، سواءٌ كانَ اسماً أو وصفاً، وَ عَبَّرَ بعضُهم بما جُمِعَ بألفٍ و تاءٍ مزيـدتينِ، و هـو أولي،

١ – سقط الفعل في «ح».
٢ – عبدالله الحسين أبوالبقاء العكبري البغداديّ الضرير النحوي، صنّف: إعراب القرآن، اللباب في علل البنـاء والإعراب و....مات سنة ٦١٦ هـ ق. المصدر السابق ٣٨/٢.
٣ – «بعضهم» سقط في «س».

ليشملَ ما كان مفردُه مُذكَّراً، كاصطبلات و حمامات، و ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد، و ما تغيَّر فيه ذلك، كَسَجَدَات.

لايقالُ: يردُّ ذلك على تعبير المُصنِّف، لأنّا نقولُ: التعبيرُ به جري على الغالب، أو إنّ في الكلام حذف مضاف، أي صيغة جمع المُؤنَّث السالم أو حذف معطوف، أي الجمعُ المونث السالمُ، و ما علي صيغته، فلايخرجُ ما جمع بألف و تاء من جمع المذكَّر، و لا ما تغيَّرَ[1] فيه بناءُ مفرده، لأنّ صيغتَه صيغةُ جمعِ المُؤنَّث السالمِ في عرف النحاة، و إن كان في الحقيقة جمعُ مُذكَّر أو مكسَّر، أو إنّه لم يلتفتْ لما جُمِعَ بالألف و التاء من جمع المذكَّر أو المكسَّر لقلّته.

و دأبهم المألوفُ ذكرُ ما هو الأغلب و الأكثر، لا ما هو الأقلُّ و الأندرُ، أو إنّ المرادَ بجمع المُؤنَّث السالمِ ما جُمِعَ بألف و تاء مزيدتين مجازاً بطريق ذكر الملزوم[2] و إرادة اللازم، لأنّ جمع المُؤنَّث السالمَ في عرفِ النحاة واقعٌ على الجمع بالألف و التاء، و الملازمةُ العرفيَّةُ تكفي في صحَّة المجاز.

فإنْ قلتَ: فيلزمُ أن يكون جمعُ المُؤنَّث السالمَ مستعملاً إمّا حقيقتــه و مجــازه أنْ استعملَ فيهما جميعاً، أو في مجازه فقط أن استعمل في معنى شاملٍ لهما، و على التقديرين يلزمُ المجازُ على الخلاف في جواز الأوَّل؟ قلتُ: هو مجازٌ مشهورٌ على أنّه يمكن أن يَدَّعي أنّ نحوَ: اصطبلات و حبليات جمعُ مونث سالم حقيقةٌ عرفيَّةٌ لا مجاز.

تنبيهات: الأوَّل: قولُه السالم صفةٌ للجمع كما قال بعضُهم. و جوَّز بعضُ المحقّقين كونَه صفةً للمونث، فإنّه موصوفٌ بالسلامة حقيقةً، لأنّه واقعٌ علي المفرد.

الثاني: أوردَ على قولهم: ما جُمِعَ بألف و تاء مزيدتين، أنّ الّذي جُمع بهما هو المفردُ، و ليسَ هو المرادَ في مقام الجمع المذكور، و أجيب بأنّ الّذي جُمِعَ بها معناه الّذي وقع عليه ما يجمع بهما، و هو المجموعُ بهما فهو المفردُ بوصفِ ضمِّ غيرِه إليه، لا المفردُ قبل ضمٍّ.

ضابط فيما يجمع بألف و تاء قياساً: ضابط الّذي يجمع بألف و تاء قياساً[3] مطّرداً خمسةُ أنواع: أحدُها ذو التاء مطلقاً إلا نحو: شاة و شفة و أمة و مرآة و امرأة و فلانة و فلة[4]، و نقلَ في أمة: أميات و أموات، و يحتاجُ إلى نقل من العرب: الثاني: علمُ المُؤنَّث مطلقاً

---

١ - و لاتغيّر «ط».
٢ - بطريق الملزوم «س».
٣ - سقط قياسا في «س».
٤ - الفَلّة: الثلمة في السيف و جمعها فلول.

إلا قطام على لغة مَنْ بني، و اشترط ابن أبي الربيع[1] العقل، الثالث: صفة مُذَكّر لايعقل بخلاف صفة المُؤنّث و العاقل، الرابع: مصغّره بخلاف مصغّر المُؤنّث، الخامس: اسم الجنس المُؤنّث بالألف إلا فعلاء فعلان أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة.

و تُجمعُ حروفُ المعجم، فما كان فيه ألف جاز قصرُه و مدُّه بالإجماع، فيقالُ فيه على القصرُ: بيات، بقلب الألف المقصورة ياءً، و على المدّ باءات بالإقرار بالهمزة.

الفعل المضارع: «و» رابعها[2] الفعلُ «المضارعُ» الّذي لم يتّصلْ به ما يُوجبُ بناءَه، كما مرَّ، أو ينقلُ إعرابَه، كما إذا اتّصل به ضميرُ تثنية، أو ضميرُ جمع أو ضميرُ المُؤنّث المخاطبة، فيكونُ علامةُ رفعه ما ستعرفُه، و لافرقَ بين أن يكون الفعلُ المضارعُ المذكور صحيحَ الآخر أومعتلّاً، فإذا كانَ معتلّاً، كانتِ الضمّةُ فيه مقدّرةً نحو: يَدْعُو و يَخْشَى، كما سيأتي.

المثنّى: «و» أمّا «الألفُ» فتكونُ علامةً للرّفع نيابةً عن الضمّة «في» موضع واحد، و هو «المثنّى»، و حَدَّهُ المُصنّف تبعاً لابن هشام في الأوضح[3] بقوله:«و هو ما دَلَّ على اثنين، و أغني عن متعاطفين». قالَ شارحه فقوله:«ما» وضعُ جنسٍ، و قولُه: لاثنين فصلٌ أوّلٌ مخرجٌ لما وُضِعَ لأقل كرجلان، أو لأكثر كصنوان، و قولُه:«أغني عن المتعاطفين» فصل ثانٍ مُخْرِجٌ لنحو: كلا و كلتا و اثنين و اثنتين و شفع و زوج و زكا[4] بالتنوين اسم للشيئين و دخل فيه نحو: القمران للشمس و القمر، انتهى.

و اعترضَ بعضُهم على هذا التعريف بأنّه صادقٌ على الضمير في أنتما و على اثنين و اثنتين، إذ هي مغنيةٌ عن أنت و أنت، و عن رجلٍ و رجلٍ، و امراة و امرأة، و في صدقه على الأخيرين بحث، إذ ما صَدَقَ كلٍ من الاثنين و الاثنتين ذات متّصفة بالأثنينية مطلقاً، دون تعرُّض لكونه رجلاً أو امراةً، فتدبّرْ.

القمرين و العمرين: و زادَ بعضُهم في الحدّ قولُه من لفظه احترازاً عن القمرينِ و العمرين من ألفاظ التغليب، فليس مثنّى، بل ملحقٌ به، و سكوتُ المُصنّف عن ذلك و

---

١ – عبدالله بن أحمد أبوالحسين بن أبي الربيع، إمام أهل النحو في زمانه، صنّف: شرح الإيضاح، شرح سيبويه، المخلص، القوانين، كلاهما في النحو. مات سنة ٦٨٨ هـ ق . المصدر السابق ٢/١٢٥.

٢ – يعني الرابع من الكلمات التي ترفع بالضمة.

٣ – «أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك»شرح علي الالفية لابن هشام ، كشف الظنون ١/١٥٤.

٤ – الزكا: الزوج من العدد.

عدمُ عدِّه في الملحقات دالٌّ على إدخاله في حدِّ المثنّى، و المسألةُ موضعُ خلاف، فمن أخرجَه مَن باب المثنّى، و أدخلَه في ملحقاته ابنُ مالك في تسهيل، حيثُ قالَ: و ما أعربَ إعرابَ المثنّى مخالفاً لمعناه، أو غيرُ صالح للتجريد، و عطفُ مثله عليه، فملحقٌ به.

و قال ابنُ هشام: و الّذي أراه أنّ النّحويّينَ يسمُّون هذا النوعَ مثنّى لعدم ذكرِهم له فيما حمل على المثنّى، و أوضحَ ذلك في بعض تعاليقه بزيادة، فقال: إخراجُ هذا النوع من باب المثنّى لايعرفُ بغير ابن مالك، و لانجدُ أحداً يذكره فيما حمل على المثنّى سواه، لَعلمهم بشمول اسم المثنّى له، و ذلك أنّما جازَ بعد أنْ قدَّرَ تسميةَ الشمسِ قمراً و نحوه، انتهى.

فإن قلتَ: هذا إنّما يصحُّ عندَ مَنْ لم يشترطْ اتّفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعاً لابن الأنباريِّ، و أمّا عندَ من اشترطه فلايصحُّ، و قد ذهب إلى اشتراطه أكثرُ المتأخّرينَ، فلا يقال: العينين للشمس و الذهب، و لَحّنوا الحريري[1] في قوله [من الخفيف]:

٦٣- جاءَ بالعينِ حينَ أَعْمَى هَواهُ ... عَيْنَه فانثنَى بلا عَينين

قلتُ: قالَ العلامة التفتازاني في شرحِ التخليص[2] بناءً على هذا القولِ يكون مجازاً.

التغليب من المجاز: و جميعُ باب التغليب من المجاز، لأنّ اللفظَ لم يُستعملْ فيما وُضع له، و قال في شرح المفتاح و أمّا بيانُ التغليب و العلاقه فيه و إنّه من أيِّ نوع منه فلم أرَ أحداً حامَ حوله، انتهى.

المشاكلة: و قال الدمامينيُّ في المنهل أقولُ: يمكنُ أنْ يُجعلَ ما نحن فيه من قبيل المشاكلة، فعُبِّرعن مدلولِ أبي بكر مثلاً بلفظ عمر، و عن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقاً، و ظاهر كلامهم في المشاكلة أنّ جهة التجوُّز في وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الأخر تحقيقاً أو تقديراً، فهو من قبيل ما العلاقةُ فيه المجاورةُ، انتهى.

و كونُ ما ذكره، هو ظاهرُ كلامهم في جهة التجوُّزِ ليس على إطلاقه، قال المحقّق الشريف[3] في شرح المفتاح: المشاكلة هي أن يُذكَرَ الشيءُ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته،

---

١ - القاسم بن علي الأمام أبومحمد الحريري، كان في غاية الذكاء و الفطنة و الفصاحة و البلاغة، من تصانيفه: درة الغواص في أوهام الخواص، الملحمة و شرحها، المقامات و...مات سنة ٥١٦ هـ. المصدر السابق ٢٥٧/٢.

٢ - تلخيص المفتاح في المعاني و البيان للشيخ الامام جلال الدين محمد قزويني المتوفّى سنة ٧٣٩هـ. فكتب العلماء له شروحا منها شرح العلامة سعد الدين التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ. كشف الظنون ٤٧٣/١.

٣ - هو السيّد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفي سنة ٨١٦ هـ ق، و هو من الّذين شرح مفتاح العلوم للعلّامة السكاكي المتوفى سنة ٦٢ هـ المصدر السابق ٢,١٧٦٣.

فإن كان بين ذلك الشيء و الغير علاقة مجوّزة للتجوُّز من العلاقات المشهورة، فلا إشكال، و تكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن، كما بين السيئة و جزائها، و إن[1] لم تكن فلا بدَّ أن يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصحِّحة للمجاز في الجملة، و إلا فلا وجهَ للتعبير عنه، انتهى.

و في فصول البدائع و التحقيق[2] إنّ عدَّ الصحبة علاقة باعتبار أنّها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقةُ في الحقيقة، و إلا فالمصاحبةُ في الذكر بعد الاستعمال، و العلاقة تصحِّح الاستعمال فتكون قبله، انتهى.

اشكال التغليب مطلقاً من باب المجاز: تنبيهات: الأوّل: قال بعضُ المحقّقين هاهنا إشكالٌ، و هو أنّ التغليبَ مطلقاً من باب المجاز، كما صرّح به، و لايخفَى أنّ فيه جمعاً بين الحقيقة و المجاز، لايقال: الكلُ معنى مجازيٌّ، إذْ اللفظُ لم يُوضَعْ له، لأنّا نقول: فيلزم أن لايُوجد أصلا لجريان هذه العلّة في كلّ جمع، و الجواب ما أشار إليه المحقّقُ الشريف في حاشية الكشّاف، و هو أنّ الجمعَ إنّما يلزم إذا كان كلٌ واحد منهما مراداً باللفظ، و هاهنا أريد معنى واحدٌ مركّبٌ من المعنى الحقيقيّ و المجازيّ، و لم يستعملِ اللفظُ في واحد منهما، بل في المجموع مجازاً، و لايلزمُ جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقيّة و المجازيّة، لجواز أنْ لايكونَ هناك ارتباطٌ يجعلُها معنى واحداً عرفاً يقصد إليه بإرادة واحدة في استعمالات الألفاظ، انتهى.

نحو القمرين و العمرين يحفظ و لايقاس عليه: الثاني: هذا النوعُ من نحو القمرين و العمرين مسموعٌ يُحفظُ، و لايقاس عليه، ثمّ تارةً يغلبُ الأشرفُ، كالأبوين، و تارةً الأخفُّ كالعمرين، و تارةً الأعظمُ، نحو: مرج البحرين. قال في الهمع: و إنّما كان هذا من قبيل التغليب، لأنّ المرادَ بالبحرين الملحُ و العذابُ، و البحرُ خاصٌ بالملح، كذا قيلَ، و دعوى اختصاصه به مبنيّةٌ على المشهور، و إلا فقد صرّحَ جماعة من أهل اللغة أنّ البحر هو الماء الكثير، ملحاً كان، أو عذباً، فعلى هذا لايكون من باب التغليب.

يشترط في كلّ ما يثنّى عند الأكثرين سبعة أمور: الثالث: يشترطُ في كلّ ما يُثنّى عند الأكثرين سبعةُ أمور: الإفرادُ و الاعرابُ و عدمُ التركيب و التنكير، فالعلمُ يُنَكّرُ ثمّ

---

١ - من الغير حتى هنا سقط في «س».
٢ - ما وجدت هذا العنوان.

يُثنّى، و اتّفاقُ اللفظ و المعنى، و قد علمتَ ما فيها، و أن لايُستغنى بتثنيته غيره عن تثنيته، فلا يُثنّى سواءٌ استغناء بسيّان، و هذه الشروط تُعتبر في الجمع أيضاً كما صرّح به في الهمع و غيره.

حكم بنية الاسم إذا ثُنّي: الرابعُ: الاسم إذا ثُنّيَ، و كان صحيحاً غيرَ مهموز، أو مُنَزَّلاً منزلته لحقتْهُ العلامةُ من غير تغيير، كرجلان و امراتان و دلوان و ظبيان، و شذّ إليان[1] و خُصيان، أو مهموزاً، فإن كان ما قبلَ الهمزة ألفٌ زائدة، و الهمزةُ أصلٌ أقرّت، كقرّاءان في قرّاء، بضمّ القاف و تشديد الرّاء المهملة، و هو الناسكُ، أو مبدلة من أصل، فإقرارها أولى ككساءان في كساء أصله كساو، و شذّ كسايان، أو ملحقة بأصل، فقلبُها واواً أولى، كعلباوانَ في علباء، أصلُها علباي بياء، لتلحقها بقرطاس، ثُمّ أبدلت الياءُ همزةً، أو بدل من ألف التأنيث كحمراوان في حمراء، أو كان معتلاً منقوصاً لحقتهُ العلامةُ من غير تغيير أيضاً سواء رُدَّ ياؤه كقاضيان في قاضٍ، أو مقصوراً، فألفه إن كانت زائدةً على ثلاثة، أو بدلاً عن ياء، أو مجهولةَ الأصل، و أُميلت، قلبت ياء كحبليان في حبلى، و فتيان في فتى، و متيان في متى مسمًّى به، و إلا فواواً كعصوان في عصى و كذوان في كذا مسمًّى به.

ملحقات: «و ملحقاتهُ» أي ملحقاتُ المثنّى، و المراد بها ألفاظٌ شابهَتهُ في الدلالة على معناه، و ليست منه، لفقد ما اعتُبِرَ فيه من الشروط، و هي خمسةُ ألفاظ،«كلا» للمُذَكّرين، و«كلتا» للمؤنّثين، ولاينفكّان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمر، و إنّما يكونان ملحقينِ للمثنّي حال كونها «مضافين» التذكير مبنيٌّ على التغليب أو التأويل «إلى مضمر»، و هو ثلاثةُ ألفاظ: كُما و هُما و نا، نحو: كلاكما و كلاهما و كلانا، فلاتكون الألفُ فيهما علامةً للرَفع، ما لم يكونا كذلك، و أمّا إذا أضيفا إلى ظاهر، فألفُها لازمةٌ، و إعرابُهما بحركات مقدَّرة عليهما، لأنّها لاتقبل الحركات، و ذلك لأنّهما باعتبار لفظهما مفردان، و باعتبار معناهما مثنّيان، فلفظهما يقتضي الإعرابَ بالحركاتِ، و معناهما يقتضي الإعراب بالحروف، فَرُوعِيَ فيهما كلا الاعتبارينِ.

---

١ - الإلى: النعمة.

فإذا أضيفا إلى الظاهر الّذي هو الأصلُ رُوعِيَ جانبُ لفظهما الّذي هو الأصـلُ و أعربا بالحركاتِ الّتي هي الأصلُ، نحو: جاءني كلا أخويكَ، رأيت كـلا أخويـكَ، و مررت بكلا أخويك.

و إذا أُضيفا إلى المضمر الّذي هو الفرعُ روعي جانب معناهما الّذي هو الفرع أعربا بالحروف[1] الّتي هي الفرعُ، نحو: جاءني كلاهما و رأيت كليهما مررتُ بكليهما. و وراء هذه التفرقة اطلاقان: أحدُهما: الإعرابُ بالحروف مطلقاً، و هي لغةُ كنانـة[2] و الثـاني: الإعرابُ بالحركاتَ مطلقاً، وهي لغةُ بلحارث[3]، حكاها الفرّاء و غيرُه. قال الرضيّ و لا أدْرِي ما صحتّه، انتهى.

و زعم بعضُهم أنّهما في لغةِ الجمهور معربان بحركات مقدّرة، و أنّ انقلابَ ألفهما جرّاً و نصباً للتشبيه بألفي «علىَ و لدى» قال ابنُ مالك: و في لغة كنانة دليـلٌ علـى ضعف هذا القول.

تتمّة: و لكونَ كلا و كلتا مفردينِ لفظاً مثنّينِ معنى، جاز في ضميرهما الحمل علـى اللفظ مرّةً، و على المعنى[مرّةً] أخرى، و قد اجتمعَ الأمران في قوله [من البسيط]:

٦٤- كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهما قَدْ أَقْلَعَا وَ كِلا أَنْفَيهما رَابي[4]

و قالَ الله تعالَى: ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾[الكهف/٣٣]، ثـمّ قـال﴿ وَ فَجَّرْنـا خِلالَهُما نَهَراً﴾ [الكهف/٣٣]. قال ابنُ طاهر[5]: و قومٌ لايُجيزون كلاهما قامَ، لأنّهـم جعلوها مثنّى حقيقةً.

و الثلاثُ الملحقاتُ الاخرُ، «اثنان» للمُذَكّرين و« فرعاه» و هما اثنـان في لغـة الحجاز و ثنتان في لغة تميم[6]، و كلاهما للمُؤنّثين، و لم يقيّدهما بمـا مَـرَّ في الملحقـين السابقين، لأنّها ملحقةٌ بالمثنّى مطلقاً، سواءٌ أُضيفتَ إلى مضمر أم لا، لأنّ وضعَها وضعُ المثنّى، و إن لم تكن مثنّيات حقيقةً، إذ لم يثبت لها مفرد، لايقال: اثن و لا اثنـت و لا ثنت.

١ – «روعي جانب معناهما الّذي هو الفرع » محذوف في « م و ط».
٢ – كنانة من القبائل العربية من عرب الشمال أو العدنانيون . الجامع في تاريخ الأدب العربي١/٧٩.
٣ – من القبائل العربية.
٤ – البيت للفرزدق في صفة فرسين،اللغة: الجري: السير، أقلعا: كفّا عن الجري، الرابي:اسم الفاعل من ربـا يربو. و ربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جري و نحوه .
٥ – محمد بن طاهر، أبوعبد الله الانصاري الأندلسي، عالم بالعربية، من كتبه«عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» و «كتاب التحصيل» مات سنة ٥١٩ هـ. الأعلام للزركلي،٧/٤٢.
٦ – تميم من قبائل عرب الشمال أو العدنانيون. الجامع في تاريخ الأدب العربي، ١/٧٩.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قيل: هذا الإطلاق يُوهمُ جواز إضافة الثلاثة إلى كلّ ضمير، و ليس كذلك، فإنّها لاتضافُ إلى ضمير مثنّى، فلا يُقالُ: جاء الرجلان اثناهما، و المراتان اثنتاهما أوثنتاهما، قياساً على جاءني ثلاثتهم، لأنّ ضمير التثنية نَصٌّ في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيءِ إلى نفسه، و قد أجبتُ عن ذلك في شرح الإرشاد[١]، و أوردت ما ذكره الحريري في درّة الغواص في هذا البحث و تكلّمتُ عليه فليرجعْ إليه.

الثاني: أُلحقَ بالمثنّى أيضاً ما سُمّي به كزيدان علماً، فيُرْفَعُ بالألف كهو، و يُنصبُ و يُجرُّ بالياء مثلَه أيضاً كما سيأتي، و يجوزُ فيه أن يَجري مجري سلمان، فيعربُ إعرابَ ما لاينصرفُ للعلميّة و زيادة الألف و النون، و إذا دخل عليه الألفُ و اللامُ جُرَّ بالكسر.

الكلام على نون المثنّى: الثالثُ: نونُ المثنّى لايجوزُ إلّا كسرُها مطلقاً عندَ البصريّين، و أجاز الكسائيُّ و الفرّاء فتحَها مع الياء لا مع الألف، و أجازَه بعضُهم. و ضمُّها مع الألفِ لغةٌ و أمّا معَ الياء فلايجوز حكاه الشيبانيُّ[٢].

وَ قيلَ من العرب مَنْ يجعلُها معقب الإعراب، فعلى هذا تفتحُ مع الياء نصباً و تُكسرُ جرّاً، و حذفها للاضافة، كثيرٌ، و لشبه الإضافة في اثني عشر و اثنتي عشره و لتقدير الإضافة، نحو: رأيتُ يدَي و رجلَي زيد. و لتقصير الصلة مطلقاً عند سيبَويه و الفرّاء خلافاً للمبرّد، إذ قصر ذلك على قولك: اللذا و اللتا، قاله في الإرتشاف.

جمع المذكّر السالم: «و» أمّا «الواو» فتكون علامةً للرفع نيابة عن الضمة «في» موضعين: أحدُهما«الجمعُ المذكّرالسالمُ»، و هو مَا دلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، معَ سلامة بناء مفرده، و من ثَمَّ سُمّي سالماً، و يُسمّى بالجمع الّذي على حَدّ المثنّى لشبهه له في كونه أعْرِبَ بحرفين، و سَلِمَ فيه الواحد، و خُتِمَ بنون تُحْذَف للإضافة، و قد يُقال له: الجمعُ بالواو و النُّونَ تسميةً له باشرف حالَيه، و الجمع على هجائين لكونها يأتي على وجهين: تارةً بالواو، و تارةً بالياء.قال السخاويّ[٣] في شرح المفصَّل: و قد عَدَّ بعضهم لهذا الواو ثمانيةَ معانٍ، فقال: هي علامة الجمع و السلامة و

١ – موضّح الرشاد في شرح الإرشاد: كتاب في النحو ، من مولّفات الشارح.
٢ – إسحاق بن مرار الشيباني لغويٌ أديب من الكوفة، جمع أشعار نيف و ثمانين قبيلة من العرب، من تصانيفه«كتاب اللغات»و «النوادر في اللغة» مات سنة٢٦٠هـ . الأعلام للزركلي ٢٨٩/١.
٣ – علي بن محمد أبوالحسن السخاوي، كان اماما علامة بصيرا بالقراءات إماما في النحو و اللغة له من تصانيف: شرحان علي المفصّل، شرح أحاجي الزمخشري النحوية، مات سنة ٦٤٣هـ ، بغية الوعاة ١٩٢/٢.

العقل و العلميّة و القلّة و الرفع و حرف الإعراب و التذكير، انتهى، و فيه من المسامحة لايَخفَى.

و يشترطُ في كلّ ما يُجْمَع هذا الجمع ثلاثةُ شروط: أحدُها: الخلوُّ من تاء التأنيث، فلايُجمعُ نحو: طلحة و علّامة. الثاني: أنْ يكونَ لمذكّر فلايُجْمَعُ نحو: زينب، و لا حائض، الثالث: أن يكونَ لعاقل فلايُجْمَعُ نحو واشق علماً للكلب، و سابق صفةً لفرس. ثمّ يُشترطُ أن يكونَ إمّا علماً غيرَ مركّب تركيباً إسناديّاً و لا مزجيّاً، فلايُجْمَعُ نحو: برق نحره و معدي كرب، و إمّا صفةً تقبلُ التاءَ، أو تدلّ على التفضيل، نحو: قائم و مذنب و الأفضل، فلايجمعُ هذا الجمعَ[١] نحو: جريح و صبور و سكران و أحمر، قالَه ابنُ هشام في الأوضح.

تنبيهات: الأوّل: يَنبغي تقييدُ تاء التأنيث بكونها غيرَ عوض، فلوكانت عوضاً عن فاء الكلمة نحو: عدة، أو لامها نحو: ثبة، و جعلت ما هي فيه عَلَماً جاز جَمْعه بالواو و النّون، كعدون و ثبون، ما لم يُكسرْ قبل العلميّة كشفة، فيلزم تكسيرة كشفاة، أو يعتلّ لامه كدية، فيلزمُ جمعهُ بالألف و التاء كديات، هذا مذهبُ سَيبويه، و خالفَ المبرّدُ، فقال: لايجوزُ في عدة إلا عدات، و لايجوزُ عدون.

الثاني: قال ابنُ مالك: المرادُ بالمذكّر المسمّى لا اللفظ، فإنّ تذكيرَ الأسماء ليس شرطاً في هذا الباب، بلِ الشرطُ خلوُّه من تاء التأنيث، فلو سمّيتَ رجلاً بزنيب و سُعدى، جازَ أنْ يُقالَ في جمعة: زينبون، كما لو سُمّي بزيد مؤنّث جُمع بالف و تاء كزيدات.

الثالث: التصغيرُ قائمٌ مقامَ الوصف، فلذلك لو صغّرَ رَجلٌ و غلامٌ جُمِعَ بالواو و النون، مع أنّه ليس بعلم و لا صفة، و ذلك لأنّ التصغيرَ وصفٌ في المعنى، قاله المرادي، و كذا المنسوبُ، نحو: بصريٌّ و بصريُون.

الرابع: ما وقع في الأوضح من التّعبير بلفظ العاقل هو المشهورُ، و قال غيرُ واحد: الأولي التعبيرُ بالعالم ليشتمل: ﴿ فنعْمَ الماهدون﴾[الذاريات/٤٨]، إذ لايُطلق عليه تعالى أنّه عاقلٌ لإيهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علوّاً كبيراً، قيل: و فيه إنّه ليس قياساً بل مقصوراً على السماع، صُرّحَ به في التسهيل[٢]، و إنّه جمع مجازي بجعل الواحد بمنزلة متعدّد، فتأمّل.

الخامس: اشترط المازنيُّ في العلمِ أنْ لايكونَ معدولاً و لايجوزُ في نحو: عمر أن يجمع هذا الجمع، بل أن لايثنّى، و لايجمعَ مطلقاً، و الجمهورُ على خلافة.

---

١ - من كلمة برق نحره حتى هنا سقط في «س».
٢ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالك المتوفّى سنة ٦٧٢، كشف الظنون ١/٤٠٥.

فإن قلتَ: الاسم العلمُ إذا جُمِعَ زالت العلميَّةُ منه ضرورةَ أنّ تثنيةَ العلم و جمعه يقتضي إخراجُه عن حقيقة كونه علماً إذ يَصير نكرة، لأنّ العلمَ إنّما يكون معرفة على تقدير أفراده لموضوعه لكونه لم يُوضع علماً إلا مفرداً فهو دالّ على الوحدة، و التثنية و الجمع يدلّان على التعدُّد، و الوحدة و التعدُّد متضادّان، قلت: أُجيبَ بأنّ معنى كلامهم أنّ الاسم إذا كان علماً بشروطه صحّ إيراد الجمع عليه، و ذلك بعد أن تنكّره، و ليس المرادُ أنّه يَبْقَي علماً، و يُجمع على تلك الحال فيُؤوّل الأمر إلى أنّ ما يشترط وجودُه شرطٌ للإقدام على الحكم، و عدمُه شرطٌ لثبوت ذلك الحكم.

لغز للبدر الدماميني: و قد نظم الدَّمامينيُّ في ذلك لغزاً فقال[من الطويل]:

٦٥- أيا علماء الهند لازال فضْلكم ... مدي الدَّهر يبدو في منازل سعده
ألَمَّ بكم شخصٌ غريبٌ لتحسنوا ... بإرشاده عندَ السؤال لقصده
و ها هو يُبدي ما تعسّر فهْمه ... عليه لتُهدوه إلى سُبل رشده
فيَسأل ما أمرشرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاةُ برده
فلمّا وجدنا ذلك الأمر حاصلاً ... منَعتم ثبوتَ الحكم إلا بفقده
و هذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون بسرده

السادس: قالَ بعضُهم: إن أُريدَ بجمعِ المذكور ما هو جمعٌ في الأصل أو في الحال ورد عليه جمع جعلت نونُه معتقب الإعراب، نحو: قنسرين[١]، فإنّه يعربُ بالحركات، و الياءُ ملتزمةٌ كالألف في المثنّى، كذلك و إن أُريدَ الجمعُ في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو و الياء، انتهى. و أجابَ بعضُ المحقّقين باختيار الأخير، و لايضرُّ خروج الجمع العلم لأنّه شاذّ.

السابع: حكمُ الاسم إذا جمعَ هذا الجمعَ كما إذا ثُنّي من لحوق العلامة من غير تغيير و لايُستثنى إلا المنقوصُ و المقصورُ، فإنّ آخرَهما يُحذفُ لالتقاء السّاكنينَ، ثمّ يُضمُّ ما قبلَ آخر المنقوص في الرَّفع، و يُكسر في غيره مناسبةً للحرف، نحو: جاء القاضونَ، و رأيت القاضينَ، و مررتُ بالقاضينَ، و يُفتح ما قبل آخر المقصورِ دلالةً على ما حُذِفَ، نحو:﴿و إنّهم عندَنا لَمِنَ المصطفينَ﴾[ص/٤٧].

---
١ - القنسر: الكبير المسن و القديم.

ملحقات الجمع المذكّر السالم: و« ملحقاته» و قد مرّمعناها، و هي أربعةُ أنواع:

أحدُها: **أسماء جموع،** و هي«أولو» بمعنى صاحب، اسم جمع، لا واحدَ له من لفظه، بل من معناه، و هو ذو كقوله تعالى:﴿ و لايَأتَلِ أُولو الفضل منكم.﴾ [النور /٢٢]، و تُكتبُ بواو بعد الهمزة١ حملاً على أُولى، و كُتبتْ أُولى بالواو لئلّا تشتبه بإلى.

عشرون و بابه: و«عشرون و بابه»و هو سائر العقود إلى تسعين بإدخال الغاية، فكلُّها أسماء جموع، و ليس عشرون جمعاً لعشرة، و لا ثلاثونَ جمعاً لثلاثة، و إلا لصحَّ إطلاق عشرينَ على ثلاثينَ، وثلاثين على تسعة لوجوب إطلاق الجمعِ على ثلاثة مقادير الواحد، و على هذا القياس البواقي، و أيضاً هذه الكلمات تدلّ على معان معيَّنة، و لا تعيينَ في معاني الجموع كذا قيل.

قالَ بعضُ المحقّقين و في كلا التعليلين نظرٌ. أمّا الأوّل فإن أريدُ الإطلاق على سبيل الحقيقة، فالصحّةُ على ثلاثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولاً عرفيّاً من معنى الجمع إلى هذا العدد المعيَّن، و إطلاق المنقول على المعنى الأصليّ مجازٌ، و إن أُريد به الإطلاقُ على سبيل الحقيقة و على سبيل المجاز فمسلَّمٌ، لكن بطلانَ الثاني ممنوعٌ لجواز أنْ يكونَ استعمالُ عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز، و قس على ذلك أخواتها. و أما الثاني فإن أريد أنّه لا تعيينَ في المجموع أصلا فهو ممنوعٌ لجواز وضع الجمع لشئ معيَّن، و إن أُريد أنّه لا تعيينَ في الجموع من حيثُ إنّها جموع فمسلَّم، لكنْ لايلزمُ منه عدمُ كون عشرين جمعاً، انتهى.

و الأولى أنْ يُقالَ هذه الأعدادُ ملتئمة من الأحاد حاصلة من تكرار الأحاد لا من تكرار مراتب الأعداد، فهذه الأعدادُ كأُولي في أنّها لاواحدَ لها من لفظها.

عالمون ليس جمعاً لعالم بل اسم جمع له — و الأعراب ليس جمعاً لعرب: و من أسماء الجموع المذكورة عالمون، بفتح اللام، اسمُ جمع لعالم، و هو ما سوى الله تعالى من الأجناس، فزيد ليس بعالم، بل من العالم، و إنّما لم يكن جمعاً لعالم لاختصاصه بمن يعقلُ، و العالم عام فيه و في غيره، و الجمعُ لايكونُ أخصَّ من مفرده، و لذلك أبى سيبَويه أنْ يَجعَلَ الأعرابُ جمعَ عرب، لأنّ العربَ يعمُّ الحاضرين و البادين، و الأعرابُ خاصٌّ بالبادين، و هذا قول ابن مالكٌ و من تَبِعَهُ، و ذهبَ كثيرُ إلى أنّه جمعٌ لعالم فيكونُ

---

١ – بعد الألف «ح».

جمعَ تصحيحٍ لم يستوفِ الشروطَ مِنْ حيثُ إنّ عالماً اسمُ جنس، و ليس بعَلَمٍ و لا صفةٍ، و بالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور.

من الملحقات: الثاني: جموعُ تصحيحٍ لم تستوفِ الشروطَ، منها أهلونَ و وابلونَ[1]، جمع أهل و وابل، لأنّها ليسا علمين و لا صفتين، و لأنّ وابلاً غير عاقل.

الثالث: جموعُ تكسيرٍ منها أرَضونَ بفتح الرّاء، جمعُ أرض، و سنونَ بكسر السين جمعُ سنة بفتحها و بابه، و هو كلُّ ما كان جمعاً لثلاثي حُذِفَتْ لامُه، و عُوّضَ عنها هاء التأنيث، و لم تكسرْ كعزة و عزين وعظة وعظين بخلاف نحو: تمرة، لعدم الحذف، و نحو عدة و زنة، لأنّ المحذوف الفاء و نحو: يد و دم، لعدم التعويض، و شذّ أبون و أخون، و نحو: اسم و بنت، لأنّ العوض غير الهاء، و شذّ بنون، و نحو: شاة و شفة لتكسيرهما على شياه و شفاة.

الرابع: ما سُمّي به منه أو ممّا ألحق به كزيدون عَلماً، و علّيّون اسمٌ لأعْلَى الجنة، و هو في الأصلِ جمعُ عِلّي، بكسر العين و اللام مع تشديد اللام[2] و الياء، و زنُه فعيلٌ من العلو.

تنبيهات: الأوّل: يجوزُ في هذا النوعِ المسمّى به أن يَجري مجرى علسين في لزوم الياء، و الإعراب بالحركات ظاهرةً على النّون منوّنةً إن لم يكنْ أعجميّاً، فإنْ كانَ كقنسرين امتنعَ التنوينُ، و أعربَ إعرابَ ما لاينصرف، و دونَ هذا أن يجريَ مجرى هارونَ في لزوم الواو و الإعرابِ على النّون غير منوّنة للعلميّة و شبه العجمة كحمدون، أو يجري عربون في لزوم الواو و الإعراب بالحركات الثلاث على النون منوّنةً، و دون هذا لزوم الواو و فتح النون مطلقاً، ذَكَرَه السيرافيُّ، و بعضُهم يجري بنين و باب سنين، و إن لم يكن علماً مجرى غسلين بالتنوين على لغةِ بني عامر، و بدونه على لغةِ تميم. قال [من الوافر]:

٦٦- و كانَ لنا أبوحَسَن عَليٌّ ... أباً بَرّاً وَ نَحْنُ لَه بَنينُ[3]

و قال [من الطويل]:

---

١ - الوابل : المطر الشديد الضخم القطر.
٢ - سقط «مع تشديد اللام» في «ح».
٣ - هو لأحد أولاد علي بن ابي طالب (ع)أو لسعيد بن قيس الهمداني. اللغة: البرّ: من أسماء الله تعالى بمعنى المحسن و الصالح. و اشار ابن مالك في الألفية إلى هذه و يقول:
والخيرُ الجزء المتمّ الفائده ... كالله برّ و الأيادي شاهده (شرح ابن عقيل ١/٢٠١).

٦٧- دَعَانِي مِنْ نَجْد فَإِنَّ سنينَه لَعِبنَ بِنَا شيباً وَ شَيَّبْنَنا مُرداً[١]

و بعضُهم يطّردُ هذه اللُّغةَ، أعني لزومَ الياءِ و الإعرابِ على النون منوَّنةً في جمع المذكّر السالم و كلّ ما حمل عليه .

الكلامُ على نون الجمع المذكور و ملحقاته: الثاني: نونُ الجمعِ المذكورِ و ملحقاته مفتوحةٌ، و قد تكسرُ ضرورةً، و قيلَ: من العرب مَن يكسرُها على الأصل، و تُسقَطُ للإضافة و في صلة، كقراءة الحسن[٢]﴿ و المقيمي الصلوة﴾[الحج /٣٥]، بِنَصْبِ التاءِ و في الّذي كقوله[من الطويل]:

٦٨- و إنَّ الّذي حَانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُم ....[٣]

أي: و إنّ الّذين، و قبلَ لام ساكنة، كقراءة مَنْ قَرَأ ﴿غير معجزي الله﴾[التوبة/٢]، بفتح الهاء و في شذوذ كقراءه الأعمش[٤] ﴿و ما هم بضاري به﴾ [البقرة/١٠٢]، و في ضرورة كقوله[من البسيط]:

٦٩- لو كنتم منجدي حين استعنتكم ....[٥]

قاله في الإرتشاف.

الأسماء الستّة:«و» الثاني:« الأسماءُ الستّةُ، و هي أبوه و أخوه و حموها»، أنّثَ الضميرُ لأنّ الحمَ قريبُ المراة من زوجها كأبيه، و قد يطلقُ على قريب الرَّجل مِن زوجته كأبيها، و صرَّح في القاموس بإطلاقه عليهما بلا تفصيل. «و فوه و هنوه، و ذو مالٍ »، أي صاحبه، و لكن ذو يقتضي تعظيم ما أضيفت إليه، و الموصف بها بخلاف صاحب فيهما.

و أسماءُ الستّة علمٌ بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء و المحدّثين، و مِنهم مَن عدّها خمسةً بنقص الهن، مُنكِراً جواز إتمامه و الحقُّ الجوازُ في لغة

---

١ – إلبيت للصمة بن عبدالله، أحد شعراء عصر الدولة الأمويّة. اللغة: دعاني: أتركاني، الشيب:جمع أشيب، وهو الّذي وخط الشيب شعر رأسه ، المرد: جمع أمرد و هو من لم ينبت بوجهه شعر.
٢ – الحسن البصري هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد ، هوأحد العلماء الفقهاء الفصحاء شب في كنف علي (ع) ، مات سنة ١١٠ﻫ . الأعلام للزركي ، ٢٤٢/٢.
٣ – تمامه «هم القوم كل القوم يا أمّ خالد»، و هو للأشهب بن رميلة، أو لحريث بن محفض. اللغة: حانت: هلكت، من الحين،و هو الهلاك، فلج : موضع في طريق البصرة، دماؤهم :نفوسهم.
٤ – سليمان مهران أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور، كان عالما بالقرآن و الحديث مات سنه ١٤٨ ﻫ . المصدر السابق ١٩٨/٣.
٥ – تمامه«لم تعْدِموا ساعداً مِنّي و لا عَضُدَا»، و هو مجهول القائل.

قليلة، و لقلّتها و عدمِ شهرتِها أنكرَها مَنْ أنكرَ و كان على المُصنِّف التنبيه[1] على قلّته لئلاّ يتوهَّمُ مساواتُه لهن.

قالَ ابنُ مالكٍ: و من لم ينبِّه على قلّته فليسَ بمصيبٍ، و لو حَظَى من الفصل بأوفر نصيب، و قال غيرُ واحد: الأفصحُ فيه النقصُ، أي حذفُ الأخر، و جعلُ ما قبلَه آخراً، فيعرب بالحركات الثلاثِ ظاهرةً عليه.

قالَ ابنُ هشامَ: و هذه اللغةُ مع كونها أكثرُ استعمالاً هي أفصح قياساً، لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أنْ يَبْقَي على نقصه في الإضافة كما في يد، لما حُذفتْ لامُها في الافراد، و جُعلَ الإعرابُ على ما قبل اللام، استصحبوا ذلك حال الإضافة، فأعربتْ بالحركات. قيل: و هو اسمٌ يُكنَّى به عن أسماء الأجناسِ كرجل و فرس و غير ذلك، و قيل: عمّا يستقبحُ التصريحُ به، و قيل: عن الفرج خاصَّةً.

و احترز بإضافة ذو إلى مال عن ذو الموصولة فيلزمُها الواوُ، مبنيَّةً على السكون لا على الواو، و خلافاً لمن وهم، و تُسمَّي ذو الطائية، لأنّها إنّما تكون في لغة طي[2] و قد تُعْرَبُ كهذه، نحو قوله [من الطويل]:

٧٠-............................ فَحَسْبِيَ مِنْ ذي عندَهم ماكفانيا[3]

في رواية ذي بالياء، فكان الأحسنُ تقييدَها بالمعربة كما في الكافية و العمدة[4] لابن مالك، لأنَّ الاحترازَ أنّما هو عن ذو بمعنى الّذي، فأمّا على لغة إعرابها فإنّها تجري مَجري ذو بمعنى صاحب، فينبغي إدخالها، و إنّما تكون الواو علامةً للرفع نيابةً عن الضمَّة في هذه الأسماء، و كذا الألف و الياء عن الفتحة و الكسرة فيها كما سيأتي حالة كونها «مفردةً»، فلو كانت مثنّاةً أو مجموعةً أعربت إعرابَ المثنّي، و ذلك المجموع «مكبَّرةً»، فلو كانت مصغَّرة أعربت بحركات ظاهرة، و ذلك في غير ذو، إذ لاتصغَّر. «مضافة إلى غير الياء» و عدل عن قول كثير ياء المتكلم، لأنَّ التقييدَ بذلك كما قالَه ابنُ هشام حشوٌ، إذ ليس لنا ما يضافُ إليها سواها، سواءٌ كانت الإضافة لفظاً كما مرَّ، أو تقديراً، كقوله[من الرجز]:

٧١- خَالَطَ من سَلْمَي خياشيم وَفَا[5]

---

١ - سقط «التنبيه» في «س».

٢ - كان طيّ قبيلة من عرب الجنوب أو القحطانيين.

٣ - تمامه«فأمّا كرَامٌ مُوسِرون لَقيتُهم »، هو لمنظور بن سحيم الفقعسي، اللغة: موسرون: ذوو ميسرة وغني.

٤ - العمدة في النحو و الكافية الشافية في النحو لابن مالك النحوّي المتوّفى سنة ٦٧٢ه ق. كشف الظنون ١١٧٠/٢.

٥ - هو للعجّاج. اللغة: الخياشيم: غر الضيف في أقصي الأنف بينه و بين الدماغ، و قيل: هي عروق في باطن الأنف. لسان العرب ،١٠٩٠/١٠.

إذ التقديرُ خياشيمها وفاها.

فلو كانت مضافةً إلى الياء أُعربتْ على الأصحِّ بحركات مقدَّرة كما سيأتي، و كلُّها تضاف إلى الياء إلا ذو، فإنَّها لاتُستعملُ إلا مضافة لغير الياء، بل لاتُضافُ إلى ضمير أصلاً، و أمَّا قوله[من مجزوء الرمل]:

٧٢- إنَّما يَعرفُ ذا الفضـ..................ـل من الناسِ ذَووه[1]

فشاذٌ، أو لحنٌ.

و زاد بعضهم قيداً رابعاً، و هو أن تكونَ غيرَ منسوب إليها، فلو نُسب إليها كانت معربةً بالحركات، و هو مستغنًى عنه بقيد الإضافة، قيل: و قد يُستغنَى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالأسماء المذكورة، كذلك و اعتذر عمَّن لم يذكرْها بذلك، و هو غير سديد، إذ لااستغناءَ عن ذكرها، لأنَّ النطقَ بها كذلك يوهمُ أنَّ الشرطَ إضافتها إلى ضمير الغائب خاصَّةً، فلذلك لم يكتفِ المُصنِّف في بيانه بالمثال، و كذا ابنُ الحاجب مع اكتفائه به في غيره، نعم الاكتفاء بنطق فوه كذلك عن تقييده بالخُلو عن الميم صحيح، فإن لم يخلُ منها، أعربَ بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه، و دونه منقوصاً و بحركات مقدَّرة مقصوراً كعسي، و لك تثليثُ فائه تضعيفاً و قصراً و نقصاً، اتباعُها لميمه. فهذه عشرُ لغاتٍ كاملة، ذكرَها أبوحيَّان في الإرتشاف و غيرِه، و اقتصرَ في التسهيل على تسع.

تنبيهان: الأوَّل: ما ذُكرَ من إعراب هذه الأسماء بحركات مقدَّرة حالَ إضافتها للياء، قال بعضُ المحقِّقين: لايظهرُ في«فيَّ» إذ الفرقُ بينه و بين مسلمي تحكم، إلاَّ أن يقالَ: لَو قيلَ في حال النصب فاي لوجبَ الحُكم بأنَّ الياء في «فيَّ» إعرابٌ، أو بدلٌ منه، فلمَّا قيل: فيَّ مطلقاً، عُلمَ أنَّ الياء المدغمة في «فيَّ» في الأحوال الثلاث على نحو واحد، و أنَّ إعرابَه على ما كانَ عليه في حال افراده دون حال إضافته، انتهى. و قد يقال في الفرق: إنَّ الياءَ في «فيَّ» أُعيدتْ حالَ الإضافة، لئلَّا يَبقَي الاسمُ المتمكِّنُ على حرفٍ واحدٍ بخلافها في مسلميَّ، فَتَدبَّرْ.

الثاني: لايَختصُّ النَّقصُ بالهن، بل يجوزُ في الأبِ والأخِ و الحم بقلَّة، و منه قول رؤبه[من الرجز]:

٧٣- بأبهِ اقْتَدَي عَدِيٌّ في الكَرَم وَ مَنْ يُشَابِهْ أَبَه فما ظَلَم[2]

---

١ - لم يذكر قائله.

٢ - هو لرؤبة بن العجاج. **اللغة**: عدي: أراد به عدي بن حاتم الطائي، اقتدي: يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار علي نهج سيرته.

و حَكَي أبو زيد: جاءَني أخُكَ، و الفرّاء: هذا حمكَ.
و قصُرهُنَّ أولي مِن نقصهنَّ كقوله[من الرجز]:
٧٤- إنّ أباها و أبا أباها قد بَلَغا في المجد غايتاها[1]
و قولُ بعضهم: مكره أخاك لا بطل، و قولهم للمرأة حماها. حكاه الأصمعيُّ.

الأفعال الخمسة:«و» أمّا «النّون» فتكونُ علامةً للرفع، نيابةً عن الضَّمَّة «في» الفعل «المضارع المتّصل به ضميرُ رفعٍ لمثنّى»، و هو الألفُ، سواءٌ كان ذو الضمير حاضراً أو غائباً، و النّونُ بعده مكسورةٌ غالباً، و قُرِئَ: ﴿ أتَعِدانِنَي﴾ [الأحقاف/١٧] بفتحها، و: ﴿تُرزقَانهُ﴾[يوسف/٣٧]، بضمّها،«أو لجمع» و هو الواو كذلك، «أو» لمؤنّثة «مخاطبة» و هو الياء، و النون بعدها مفتوحة، «نحو: يَفعلان» بالياء المثنّاة التحتيّة للاثنين الغائبين، «و تفعلان» بالتاء المثنّاة الفوقيّة للاثنين المخاطبين و التثنيتين المخاطبتين و الغائبتين، « و يفعلونَ» بالياء المثنّاة التحتيّة للجماعة الذكور الغائبينَ،« و تفعلونَ» بالتاء المثنّاة الفوقيّة لجماعة الذكور المخاطبين «و تفعلين» للواحدة المخاطبة.

و تُسمّي هذه الافعالُ الأمثلةَ الخمسةَ، لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أنّ الأسماءَ السّتّة أسماءٌ بأعيانها، و إنّما هي أمثلةٌ يُكنّى بها عن كلِّ فعلٍ كان بمنزلتها، فإنّ يفعلانِ كنايةٌ عن يذهبان، و يستخرجان، و نحوهما، و كذلك البواقي.

و إنّما حسبوها خمسة[2] نظراً إلى لفظها كما هو الأنسبُ بنظر الفنّ، و لو عبّر المُصنّف هنا بذلك، و لم يصرّحْ بالضمير لكانَ أولي، ليكونَ الألفُ والواوُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونا ضميرين، نحو: الزيدانِ يفعلان، و الزيدونَ يفعلونَ، أو علامتين، نحو: يفعلانِ الزيدان، و يفعلون الزيدون، و أمّا ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميراً.

فصل في علامات النصب

١ - هذاالبيت نسب لأبي النجم العجلي و لرؤبه بن العجاج.
٢ - سقطت خمسة في «ح».

ص: إكمال: علائم النصب خمسٌ: الفتحة و الألف و الياء و الكسرة و حذف النون، فالفتحة: في الاسم المفرد و الجمع المكسر و المضارع، و الألف: في الأسماء الستّة، و الياء: في المثنّي و الجمع و ملحقاقهما، و الكسرة: في الجمع المُؤنّث السالم،وَ حذف النون: في الأفعال الخمسة.

ش: فصل في علامات النصب، «و علائم النصب» و هو ما يحدثه عامله، سواء كان العامل اسماً أو فعلاً أو حرفاً «خمس» لا زائد عليها بالاستقراء أصالةً و نيابةً، إحداها«الفتحةُ»، و هي الأصلُ لما مَرَّ، و لهذا لايقومُ غيرُها مقامَها إلا عند تعذُّرها، و مِنْ ثَمَّ قَدَّمها، «و» الثانية:«الألفُ»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الفتحة عند تعذُّرها، لكونها ناشئة عنها عند إشباعها، فهي بنتُها.«و» الثالثة: «الياءُ»و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عند تعذُّرها، لكونها، أختَ الألف، فنائبٌ كأختها، «و» الرَّابعةُ: «الكسرةُ»، و هي أيضاً كذلك لكونها أصلَ الياء و الّتي هي علامةُ النصب في بعض المواضع، فنابت حملاً على فرعها، «و» الخامسةُ: «حذفُ النُّون»، و هو أيضاً فرعٌ نائبٌ عنِ الفتحة عندَ تعذُّرِها، لأنّه لمّا كان ثبوتُها علامةً للرفع، لم يبق إلا أن يَكون حذفُها علامةً للنصب، و لكلٍّ من هذه العلامات مواضعُ تخصُّه.

فأمّا «الفتحة» الّتي هي الأصلُ فتكونُ علامةً للنصب «في» ثلاثة مواضعَ:

أحدها:«الاسمُ المفردُ» المقدَّمُ ذكرُه، سواءٌ كانَ منصرفاً كرأيتُ زيداً، أو غيرَ منصرف، كرأيتُ أحمدَ، ظاهرةً فيه الفتحة، كما مَرَّ، أو مقدَّرةً، كرأيتُ موسى.

«و»الثاني: «الجمعُ المكسَّرُ» المقدَّمُ بيانهُ، منصرفاً كانَ، كرأيت رجالاً، أو غيرَ منصرف، كدخلتُ مساجدَ، ظاهرةً فيه الفتحةُ، كما مرَّ، أو مقدَّرة، كقوله تعالى:﴿ و أنكِحوُا الأيامي مِنكم﴾[النور/٣٢].

«و» الثالثُ: «الفعلُ المضارعُ»، إذا دخل عليه ناصبٌ من نواصبه الآتي ذكرُها، و لم يتّصل مع ذلك بآخره شيءٌ يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه كما مرَّ، صحيحاً كان آخره، نحو: لن يضربَ أو معتلّاً، نحو: لن يَخْشَي، فالفتحةُ في هذا مقدَّرة كما سيأتي بيانهُ.

«و» أمّا «الألفُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحةِ «في» موضعٍ واحدٍ، و هو «الأسماءُ الستّةُ»المقدَّمُ ذكرُها، نحو:رأيتُ أباكَ إلى آخرها.

«و»أمّا «الياءُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحة «في» موضعين و هما «المثنّى و الجمعُ» المذكّر السالمُ المقدَّمُ ذكرها «و ملحقاتهما». و قد مرَّ ذكرهما، نحو:

رأيتُ الزيدينِ و الزيدينَ بفتح ما قبل الياء في الأول، و كسرها في الثاني، و رأيتُ الرجلين كليهما و المراتين كلتيهما، و عددت عشرينَ من الدارهمِ، و قسْ على هذا.

«و» أمّا «الكسرةُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحة «في» موضع واحد، و هو«الجمع المونث السالم» المقدَّمُ بيانُه، نحو: رأيت الهندات، و حُمِلَ عليه أولاتٌ، و هو اسمُ جمعٍ لاواحدَ له من لفظه، بل من معناه، و هو ذات بمعنى صاحبة، نحو:﴿ و إنْ كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق /٦]، و كتبتِ الواوُ بعد ألفهِ، حملاً على مُذَكّره، أو لغواً، و ما سُمّي به منه كعرفات.

و إنّما نُصب هذا الجمعُ بالكسرة، حملاً للنصب على الجرِّ كما في أصله، و هو الجمع المذكّر السالم، و قضية إطلاقه أنّ الكسرة علامة للنصب فيه، و إن كان محذوفَ اللام، كثُبة[1] و لغة، و هو ما ذهبَ إليه البصريُّون، و ذهبَ بعضهُم إلى أنّ المحذوفَ لامُه، إذا لم تُردَّ إليه اللامُ في حال الجمع، و يكون نصبُه بالفتح، و ابنُ مالكٍ في التسهيل على أن ذلك لغةٌ، والكسرةُ فيه إعرابٌ، خلافاً للأخفش و المبرّد، في أنّها بناءٌ.

«و» أمّا «حذفُ النون» فيكونُ علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة عند تعذُّرها «في» موضع واحد، و هو «الأفعالُ الخمسةُ» المقدَّم ذكرها، نحو: الزيدان لن يفعلا، و قسْ على هذا، و أمّا قوله تعالى: ﴿ إلا أنْ يَعفُونَ﴾[البقرة/٢٣٧]، فالواوُ فيه لامُ الكلمة، و النُّونُ ضميرُ النسوة عائد إلى المطلقات، و وزنهُ يفعلن، فلهذا لم يُحذَفْ عندَ دخولِ الناصب بخلاف قولك: الرجالُ يعفونَ، فالواوُ فيه ضميرُ الجماعة المذكّرين، و النُّونَ علامةُ الرَّفع، فتُحذفُ عندَ دخولِ الناصب، فتقول: لن يعفُوا: قال تعالى:﴿ و أنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتَّقوى﴾[البقرة/٢٣٧]، و أصلُه تعفوون بواوين، أولاهُما لامُ الكلمة، و الثانية واوُ الجماعة، فاستثقلت الضمَّةُ على واو، قبلها ضمّةٌ، و بعدها واو ساكنةٌ، فحُذفت الضمّةُ، فالتقى ساكنان، و هما الواوان، فحذفت الأولى، ثمّ دخل الناصب، فحذفت النون، و وزنه يعفوا، و إنّما اختصّت الأولي بالحَذف دونَ الثانية، لأنّها جزءُ الكلمةِ و الثانية كلمةٌ و حذفُ جزء أسهلُ من حذف كلٍّ، و لأنّها آخرُ الفعلِ، و الحذف بالأواخر أولى، و لأنّها لاتَدلُّ على معنىً بخلاف الثانية، و حذفُ ما لا يدلُّ أولى من حذفِ ما يدلُّ[2].

---

١ - الثبة: من ثُبي ـــ الجماعة.
٢ - ما لايدل«ط».

و هذه الأوجه الثلاثة، حَذَفوا لامَ الكلمة في غازٍ و قاضٍ و نحوهما دونَ التنوين، لأنه جيء به لمعنى، و هو كلمةٌ مستقلّةٌ، و لايوصف بأنّه آخر، و يريدُ وجهاً رابعاً، و هو أنّه صحيحٌ، و الياءُ معتلّةٌ، قالَه ابنُ هشام في شرح الشذور.

تنبيهٌ: قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة[١] سُمِّيتِ الأفعالُ المذكورةُ خمسةً على إدراج المخاطبتين تحتَ المخاطبين، و الأحسنُ أنْ تعدَّ ستّةً، انتهى.

قال بعضُ المحقّقين و فيه بحثٌ من وجهين: أحدُهما ما قدّمناه من أنَّ عدَّها خمسةً نظراً إلى اللفظ هو الأنسبُ بنظر الفن، و الثاني أنَّ تسميتَها خمسةً ليس مبنيّاً على إدراج المخاطبين فقط[٢] تحت المخاطبينَ، بل على إدراج الغائبين أيضاً تحت المخاطبين كما علم ممّا مرَّ في علامات الرفع، و من هنا توجّه القدحُ في قوله: و الأحسنُ أن تعدَّ ستّةً، إذ الأحسنُ على رأيه بناءً على مَا بيّنا أنْ تُعدَّ سبعةً ، تأمّلْ.

فصل في علامات الجرّ

ص: توضيحٌ: علائم الجرِّ ثلاث: الكسرة و الياء والفتحة: فالكسرة في الاسم المفرد و الجمع المكسَّر المنصرفين و الجمع المؤنّث السالم. و الياء في الاسماء الستّة، و المثنّي، و الجمع، و الفتحة في غير المنصرف.

ش: فصل في علامات الجرِّ و «علائم الجرِّ» - و هو ما يحدثُه عاملُه، سواءً كان العامل حرفاً أم اسماً. «ثلاثٌ» لا زائدَ عليها بالاستقراء أصالةً و نيابةً، إحداها «الكسرةُ»، و هي الأصلُ في بابها لما مرَّ[٣]، و لذا قدّمها،«و» الثانيةُ «الياء»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الكسرة عند تعذّرها، لأنّها تنشأ عنها عند إشباعها، فهي بنتُها، فقامت مقامَها، «و» الثالثةُ: «الفتحةُ»، و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عَن الكسرة عند تعذُّرها، لأنَّ الكسرةَ نابت عنها في جمع المؤنّث السالم فكافأتها هنا.

فأمّا «الكسرةُ» فتكون علامةً للجرِّ أصالة «في» ثلاثة مواضعَ: إحداها «الاسمُ المفردُ و» الثاني «الجمعُ المكسَّرُ» المقدَّمُ ذكرُهما «المنصرفين» بفتح ما قبلَ الياءِ صفةً للمفرد و الجمع، و أمّا غير المنصرفين فجرُّهما بالفتحة كما سيأتي .

---

١ - اللمحة- مختصر في النحو للشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفّى سنة ٧٤٥هـ، شرحه ابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٣. المصدر السابق ١٥٦١/٢.

٢ - سقطت فقط في «ح».

٣ - سقط مرَّ في «س».

المراد بالمنصرف: و المرادُ بالمنصرف ما دخلَه الصرفُ الّذي هو التنوينُ الدّالُ على الأمْكَنية، و جرٌّ بالكسرة.

و قد تلخَّص ممّا مَرَّ إلى هنا أنَّ الاسمَ المفردَ و الجمعَ المكسَّرَ المنصرفين يُرفعان بالضَّمَّة، و يُنصبان بالفتحة، و يُجرّان بالكسرة هذا هو الأصل، نحو: جاء زيدٌ و رجالٌ، و رأيتُ زيداً و رجالاً، و مررتُ بزيدٍ و رجالٍ، و ما عدا ذلك فرع، كما اتَّضح و يتَّضحُ.

«و»الثالث: «الجمعُ المُؤنَّث السالم»، فهو يُرفع بالضَّمَّة، و يُنصبُ و يُجَرّ بالكسرة، نحو: جاءت الهندات، و رأيت الهنداتُ، و مررتُ بالهندات، و كذا ما حُمِلَ عليه.

«و» أمّا «الياءُ» فتكونُ علامةً للجرِّ نيابةً عن الكسرة «في» ثلاثة مواضع: أحدُها «الأسماءُ الستّة» المقدَّمُ ذكرُها، فتلخَّصَ أنّها تُرفع بالواوِ، و تُنصب بالألف، و تُجرُّ بالياء نيابةً عن الحركات.

هذا هو المشهور من أقوال عشرة، ذكرها أبوحيَّان في الإرتشاف، وشرحه على التسهيل، و هو مذهبُ قُطْرُب[1] و الزياديّ[2] و الزجاجيِّ من البصريّين و هشام من الكوفيّين.

و رُدَّ بأنَّ الإعراب زائدٌ على الكلمة، فيؤدّي إلى بقاء "فيك" و "ذي مال" على حرف واحد، و لا نظيرَ لذلك، و أجاب الرَّضيُّ بأنّه لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمةً لغرض التخفيف، فيقتصرُ على ما يصلحُ للإعراب من سنخها، كما اقتصرَ في المثنّى و المجموع على ما يصلحُ للإعراب من سنخها[3]، أعني علامةَ التثنيةِ و الجمع، إذ هي من سنخ المثنّى و المجموع، انتهى.

قالوا: و إنّما أعربت هذه الأسماء بالحروف، لأنّهم لمّا أعربوا المثنّى و المجموع بالحروف، أرادوا أنْ يجعلوا إعرابَ بعض الآحاد أيضاً كذلك، لئلاّ يكون بينهما و بين الآحاد منافرة تامّة، و لأنَّ الحروفَ و إن كانت فروعاً للحركات إلا أنّها أقوى منها، لأنَّ كلَّ حرف علّة كحركتين، فكرهوا استبداد المثنّي و المجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالأقوي، فاختاروا هذه الأسماءَ، و جعلوها معربةً بالحروف، ليكونَ في المفردات الإعرابُ بالأصل، و هو الحركةُ، و بالأقوي و هو الحرف.

---

١ – محمد بن مستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، له من التصانيف، العلل في النحو، إعراب القرآن، المصنّف الغريب في اللغة، مات سنة ٢٠٦، بغية الوعاة ١/٢٤٢.
٢ – إبراهيم بن سفيان أبوإسحاق الزيادي، كان نحويّا لغويا راوية، صنّف: النقط و الشكل، شرح نكت سيبويه. مات سنة ٢٤٩هـ، المصدر السابق ص٤١٤.
٣ – هذه الجملة سقطت في «س».

و إنّما اختاروا أسماءً ستّةً ،لأنّ إعرابَ كلٍّ من المثنّي و المجموع ثلاثةٌ، فجعلوا في مقابلة كلّ إعراب اسماً، و إنّما اختاروا هذه الأسماء الستّة كمشابهتما لهما في أنّ معانيها منبئة عن التعدُّد كالاخ للأخ و الأب للابن مع وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد و دم، فإنّه لم يُسْمَعْ فيها من العرب إعادةُ الحرف، و خصُّوا ما ذُكِرَ بحالة إضافتها لتقوّي المشابهة بظهور التعدُّد.

و قال أبوحيّان: و الصحيحُ أنّها معربةٌ بحركات مقدَّرة في الحروف، و أنّها ما قبل الآخر و للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله« أَبُوكَ» بوزن فَرَسُك، ثُمّ اتبعتْ حركة الباء لحركة الواو، فصار أَبُوك، فاستثقلت الضمّةُ على الواو فحذفت، و إذا قلت: رأيتُ أباك، فأصلُه أَبَوَك، بوزن فَرَسَك. قيل: فتحرّكت الواوُ، و انفتح ما قبلها، فقُبلت ألفاً، و قيل ذهبت حركةُ الباء لتتبع حركةَ الواو ثُمَّ انقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها و انفتاح ما قبلها، فإذا قلتَ: مررتُ بأبِيك، فأصلُه مَرَرتُ بأَبَوِك، على وزن فَرَسِك، ثُمَّ اتَّبعت حركةُ الباء لحركة الواو و فصارتْ بأبُوِك، فاستثقلت الكسرةُ على الواوِ، فحذفت، و سَكنت، و قبلها كسرةٌ، فانقلبت ياءً، كما انقلبت في ميزان.

الكلام على ابنم و امرئ: قال: و هذا الاتّباع وُجِدَ نظيرُه في امرئ و ابنم على أجود اللغتين فيهما فتقول: هذا ابنُمٌ و امرؤٌ، و رأيت امرءً و ابنَماً، و مررت بابنِمٍ و امرئٍ.

و هذا مذهب البصريّين، و ذهب الكوفيُّون إلى أنّ امرءً و ابنَماً معربان من مكانين، فالحركةُ في الرّاء و النّون ليست اتباعاً لحركة الهمزة و الميم .

و اللغةُ الأخري فيهما فتح الرّاء و النون في الأحوال الثلاثة، و لم يُسمعْ بتأنيث ابنم، و لا بجمعه بالواو و النّون و لا بتكسيره، قال: و هذا المذهبُ من اتّباعِ ما قبلَ الآخر للآخر هو مذهب سيبويهِ و الفارسيّ والجمهور من البصريّين و أصحابنا، انتهى.

قال الدمامينيُّ: و لا خفاءَ بما في هذا التقدير من التكلُّف للإتيان بما يوجبُ زيادةَ النقل من غير داعٍ إليه.

ما وجد بيد إليهود بخط علي (ع)، كتبه علي بن أبوطالب: تنبية: لايردُ على ما تقرَّر ما وجدَ بيد إليهود بخطِّ أمير المومنين عليٍّ بن أبي طالب (ع) كتبه علي بن أبوطالب[١] قيل: لأنّ خطَّه ذلك (ع) كان بالكوفيّ، و الياء فيه قريبة من الواو في الشكل، فاشتبه

١ - كتبه علي بن أبوطالب سقطت في «ط».

على من قَرَأ خطَّه (ع) الياءَ بالواو، فظنَّها واواً، و إنَّما هي ياء، و هذا الخطُّ المعروف الآن إنَّما هو حادث. قال ابن خلّكان: أوَّل من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي و أبرزها في هذه الصورة عليُّ بنُ مقلة الوزير[1] . انتهى.

و قيل بل هي ياء[2]، و هو محمولٌ على الحكاية، و عليه حديث قابل بن حجر من محمد رسول الله (ص) إلى شيخ المهاجرين أبو أمية[3]. قال ابنُ الورديّ[4] في شرح النفحة الورديَّة[5]: و عندي أنَّ الواوَ في أبو هنا إنَّما هي تنبيهٌ على الأصل في الخطّ، و لاينطقُ بها في اللفظ، كالواو في الصلوة و الزكوة، فاعرِفْهُ فهو حسنٌ، انتهى.

و في شرح الكافية لابنِ مالك: يمكن أنْ يكونَ من الحكاية ما كُتِبَ بواو في خطّ الصحابة، فلان ابن أبو فلانٍ بالواو، كأنَّه قال: فلانُ ابنُ المقولُ فيه أبو فلان .

و المختارُ عندَ المُحَقِّقين أن يُقرأ بالياء، و إنْ كان مكتوباً بالواو، كما تقرأ الصلوة و الزكوة بالألف، و إنْ كانتا مكتوبين بالواو و تنبيهاً على أن المنطوقَ منقلبٌ عن واو، انتهى.

و قال الشيخ خالد الأزهريّ[6] في التصريح: و عندي أن تقرأ بالواو لوجهين: أحدهما أنَّ الفرض أنَّه محكيٌّ، و قراءته بالياء تقوّي ذلك بخلاف الصلوة و الزكوة، فإنَّهما غير محكيين. و الثاني: أنّه يحتمل أن يكون وُضِعَ بالواو، فيكونُ من استعمال الاسم على أوَّل أحواله و ذلك لايغيَّر، انتهى.

و«الثاني و الثالثُ: «المثنّى و الجمع المذكَّر السالمُ» و ملحقاتُهما، فتلخَّص أنَّ المثنَّى يُرفع بالألف و الجمع بالواو، و كلاهما يُجرّان و يُنصبان بالياء نيابةً عن الحركات الثلاث، و كذا ملحقاتُهما، و إنَّما أعربا بذلك، أعني بالحروف، لأنَّهما فرعا الواحد، و في آخرهما حرفٌ يصلح للإعراب، و هو علامةُ التثنية و الجمع، فناسبَ أن يُجعل ذلك الحرف إعرابَهما، ليكون إعرابُهما[7] فرعاً لإعرابه، كما أنَّهما فرعان له، لأنَّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات، و اختصّ المثنّى في الرفع بالألف، و المجموعُ فيه

---

١ - ما وجدت ترجمه حياته.
٢ - في «ح» هي واو.
٣ - أبي أمية في «ح».
٤ - ابن الوردي هو زين الدين عمر المعروف بابن الوردي ولد ٦٨٩ هـ في معّرة النعمان في عهد الانحطاط، و كتب في التاريخ و النحو و الشعر، و توّفي في حلب سنة ٧٤٩ هـ . الجامع في تاريخ الادب العربي ١٠٤٨/١.
٥ - النفحة الوردية — في النحو، منظومة لا بن الوردي شرحها عبد الشكور . كشف الظنون ١٩٦٩/٢.
٦ - خالد بن عبدالله الأزهري، نحوي من أهل المصر، له «المقدمة الأزهريّة في العربية» و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» و«التصريح بمضمون التوضيح »و ...مات سنة ٩٠٥ هـ . الأعلام للزركلي ٣٣٨/٢.
٧ - ليكون إعرابها محذوف «ط».

بالواو، لأنّ المثنّى أكثرُ دوراناً في الكلام من الجمع و الألف خفيفة، و الواوُ ثقلية بالنسبة إليه[1] فجعلوا الخفيف في الكثير و الثقيلَ في القليل، ليكثر في كلامهم ما يستخفّون و يقلّ ما يستثقلون.

قاله ابن أياز[2] في شرح الفصول: و فيه نظرٌ إذ لقائل أن يقولَ: لِمَ لم يجعلوا الألـف علامة للنصب أو الجرّ في المثنّى، و الواوَ كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل، فيحتاجُ إلى تعليلٍ آخرَ، نعم هذا يصلحُ تعليلاً لجعل الألف علامة للتثنية و الواو علامة للجمع، و الصوابُ أن يقال: « إنّما أعربَ المثنّى و المجموعَ هذا الاعرابَ المعيَّن ، أي بـالألف في المثنّى و الواوِ في المجموع رفعاً، و الياء فيهما جرّاً و نصباً، لأنّ الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثنّى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع، و هما يصلحان للإعراب كما مرّ، و أسبق إعراب الرفع، لأنّه علامةُ العمدة، فجعلوا ألفَ المثنّى و واوَ المجمـوع علامةَ للرفع فيهما ، فلم يبقَ إلا الياءُ للجرّ و النصب فيهما، و الجرُّ أولى بها، إذْ علامتُه الأصلية الكسرةُ، و هي بعضُ الياء، و حملَ عليه النصبُ، لكونها علامتيِ الفضلات.

و فرّقَ ما بين المثنّى و المجموع بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفّة الفتحة و كثرة المثنّى، و كَسَرُوه في الجمع لثقل الكسرة و قلّة المجموع، و كُسرت النون المزيدة لرفـع توهُّمِ إضافة أو افراد في المثنّى، لأنّها ساكنةٌ في الأصل، و الأصل في تحريك الساكن أن يكون بالكسْرة، و فُتحت النون المزيدة أيضاً لدفع توهّم إضافة أو افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين و طرد الباب في الباقي.

حدُّ ما لاينصرف:«و» أمّا «الفتحةُ» فتكون علامةً للجرّ نيابةً عن الكسرة عند تعذُّرها «في» موضعٍ واحد، و هو «غيرُ المنصرف»، و يقال: ما لاينصرفُ، و هو ما فيه علّتان مؤثّرتان من عللٍ تسعٍ، أو واحدة تقومُ مقامَ العلّتين، و سيأتي بيانُها إن شاءَ اللهُ تعالى في آخر الحَديقة الثانية، سواءٌ كان مفرداً أو جمعَ تكسير كقولـه تعـالى: ﴿و أوْحَيْنَـا إلى إبراهيمَ و إسماعيلَ﴾[النساء/١٦٣]،﴿ و يَعلمونَ له مَا يَشاءُ مَنْ مَحاريـبَ و تماثيـلَ﴾ [سباء/١٣]، و إذا دخلتْ عليه ألْ أو أُضيفَ، جُرَّ بالكسرة، كما سيأتي، نحو: ﴿و أنتم عاكفونَ في المساجدِ﴾[البقرة/١٨٧]، ﴿خَلَقْنَا الأنسانَ في أحسنِ تقويمٍ﴾ [التين/٤].

---

١ – سقط إليه في «س و ط».

٢ – جمال الدين أبو محمد حسين بن بدر بن أياز بن عبدالله النحوي المتوفّى سنة ٦٨١ ، من تصانيفه: قواعد المطارحة، و الإسعاف في الخلاف، و له شرح فصول ابن معط. بغية الوعاة ٥٣٢/١.

الكلام على عرفات: تنبيهاتٌ: الأوّل: قيل يردُ عليه نحو: عرفات من قوله تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[البقرة /١٩٨] لكونه غيرَ منصرف، و جرُّه بالكسرة، و قد يُجاب بأنّا لا نَسلمُ أنَّ عرفات غيرُ منصرف، بل منصرفٌ كما صرَّحَ به الزمخشريُّ و غيرُهُ، أو يُوصف بالانصراف و عدمه، كما ذهبَ إليه بعضُهم، قاله الدمامينيُّ في شرح التسهيل.

قالَ بعضُ المحقّقين: و الأوجُه أنْ يُجاب بأنْ الغرضَ، كما هو ظاهرٌ، بيانُ غير منصرف من حيثُ إنّه غيرُ منصرف، و جَرُّ مثلُ عرفات بالكسرة على القول: بأنّه غيرُ منصرفٌ، كما ذهب إليه الجمهورُ، و اختارَه ابنُ الحاجب وابنُ مالك و غيرُها ليس من هذه الحيثيّة، بل هو من حيثُ إنّه كان في الأصل يُجرُّ بالكسرة، فقصدَ استصحابَ ذلك الحكم، انتهى.

الثاني: قالَ بعضُهم: الّذي لايندفعُ مثلُ جوار من نحو: مررت بجوار، فإن الفتحةَ ليستْ علامةً للجرِّ نيابةً عن الكسرة لا لفظاً و لا تقديراً، و إلا كان مفتوحاً لفظاً لخفّته، انتهى.

و أُجيبَ بأنَّ الفتحةَ مقدَّرةٌ، و إن كانت في نفسها خفيفةٌ، لكنّها لمّا كانت هنا نائبةً عن الكسرة الّتي حقُّ هذه الكلمة أن تُعربَ بها، و الكسرةُ على الياء ثقيلةٌ بلا شكٍّ، أُعطي نائبها، و هو الفتحةُ، حكمَها في الاستثقال، فقدّرت على أنَّ المفهومَ من كلام المُصنّف، فيما سيأتي، أنَّ المقدَّرَ هنا في حالة الجرّ هي الكسرة لا الفتحةُ، كما ستراه.

علامة الجزم

ص: و علامتها الجزم: السكون، و الحذف، فالسكون في المضارع صحيحاً، و الحذف فيه معتلاً، و في الأفعال الخمسة.

ش: «و علامتا الجزمِ» و هو حذفُ الحركة أو الحرف للجازمِ اثنتانِ[1]. أصالةً و نيابةً، إحداهما: «السكونُ» و هو حذفُ الحركةَ، و هو الأصلُ، لذا قدّمه. و الثانيةُ: الحذفُ و هو إسقاطُ حرف العلة أو النون للجازم، و هو فرعٌ نائبٌ عن السكون، إذ الأصلُ في الإعراب أن يكونَ بالحركات أوْ بالسكون، و متى كان بالحروف أو «بالحذف» كان على خلاف ذلك.

١ - سقط اثنتان في «ح».

الصحيح و المعتلُ في اصطلاح النّحويِّينَ و الصرفيِّين: فأمّا«السكونُ» فيكونُ علامةً للجزم أصالةً لفظاً أو تقديراً «في» موضع واحد، و هو الفعلُ «المضارعُ» حالَ كونه «صحيحاً» و هو في اصطلاح النّحويِّينَ ما ليس لامُه حرفَ علّة، أي واواً أو ألفاً أو ياءً، و لذلك لم يحتجْ إلى ذكر الآخر بل لا يصحُّ ذكرُه.

نعم يتّجهُ ذلك على اصطلاح الصرفيِّين، فإنّ الصحيحَ عندَهم ما ليس أحدُ أصوله حرف علّة، سواءٌ كان فاءً أو عينا أو لاماً، و سمّيتْ هذه الأحرفُ أحرفَ علّة، لأنّ من شأنها أن ينقلبَ بعضُها إلى بعض، و حقيقةُ العلّة تغييرُ الشئ عن حالة، و قيّدَهُ بذلك لإخراج المعتلّ، فإنّ حكمَه سيأتي، و ينبغي تقييدُه أيضاً بكونه غيرَ متّصل به شئٌ ممّا مرَّ، نحو:﴿ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَد﴾[الإخلاص/٤]،﴿ وَ لَمْ يَكُنِ الّذين﴾ [البينة/١].

«و» أمّا «الحذفُ» فيكونُ علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين: أحدُهما «فيه»، أي في الفعل المضارع حالَ كونه «معتلّاً»، و هو في اصطلاح النّحويِّينَ ما لامُه حرفَ علّة، و لذلك لم يحتجْ إلى ذكر الآخر كما مرَّ بخلافه في اصطلاح الصرفيِّين، فإنّه ما أحدُ أصوله حرفُ علّة، و إنّما جُزِمَ بحذف الآخر نيابةً عن السكون، لأنّ أحرفَ العلّة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفّة، فتسلّطَ عليها العاملُ تسلُّطَه على الحركات، و ذلك نحو: لم يَغْزُ و لم يَخْشَ و لم يَرْمِ، بحذف آخرهنَّ، و الحركاتُ أدلّةٌ عليهنَّ.

و أمّا قولُه تعالى:﴿لا تَخَفُ دَرَكاً و لا تَخْشَى ﴾[طه/٧٧] بإثبات الألف، فمؤوَّل بحذف الالفُ الّتي هي لام الفعل[١]، و هذه الألفُ ألفٌ أخري، جئ بها للفواصل كما في: ﴿الظّنونَا﴾ [الأحزاب/١٠]،﴿ و السَّبيل﴾ [الأحزاب/٦٧]، قاله السيرافي. قال ابنُ هشام: إنّ لاء الثانيةَ نافيةٌ، فالواوُ للاستيناف أي: و أنت لاتخشى، و أما قولُه[من البسيط]:

٧٥- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمّ جِئْتُ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَ لَمْ تَدَعِ[٢]

و قوله[من الوافر]:

٧٦- أَلَمْ يأتيكَ و الأنباءُ تَنْمي بِمَا لاَقَتْ لَبونُ بَنِي زِياد[٣]

و قوله [من الرجز]:

٧٧- إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَ لا تَرَضَّاها وَ لا تَمَلَّقِ[١]

---

١ - باثبات الالف الّتي هي لام الفعل«ح».
٢ - هو لزبان بن العلاء. اللغة : هجوت : شتمت.
٣ - هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير: اللغة: الأنباء: جمع النباء: الخبر، تنمي: ترتفع و تنشر، اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

فضرورةٌ: قدر لأجلها الجزمُ في الجميع على حرف العلّة، لأنّه آخرُ الكلمة، و هو محلُّ الإعراب ظاهراً و مقدَّراً، قاله ابنُ مالك، و قيل: هذه الأحرفُ إشباعٌ، و الحروفُ الأصليَّةُ محذوفةٌ للجازم.

تنبيهات: الأوّل: ما ذكَره من أنّ علامةَ الجزم في الأفعال المذكورة حذفُ حرف العلّة، إنّما يتمشّى على قولِ ابن السراج و متابعيه، من أنّ هذه الأفعال لايقدَّر فيه الإعراب بالضّمة في حالة الرفعِ و الفتحة في حالة النصب، و علّل ذلك بأنّ الإعرابَ إنّما قدَّرناه في الاسمِ، لأنّه فيه أصلٌ، فتجب المحافظة عليه، و أمّا الفعلِ فهو فيه فرعٌ فلا حاجةَ لتقديره فيه، و جعل الجازمُ كالدواء المسهِّل، إن وَجَدَ فضلةً أزالها، و إلا أخَذَ من قُوي البدن.

و ذهبَ سيبَويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعليه لمّا دخل الجازم حذف الحركة المقدَّرة، و اكتفى بها، ثُمَّ لمّا صارت صورة المجزوم و المرفوع واحدةً فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلّة، فحرفُ العلّة محذوفٌ عند الجازم لا به .

و على قولِ ابن السراج الجازمُ حذفُ حرفِ العلّة نفسه، فَظَهَرَ أنّ مَنْ يقولُ بعدم التقدير يقول: إنّ الجزمَ بحذف حرف العلّة، و مَن يقولُ بالتقدير يقول: إنّ الجزمَ ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركَة، و حذف الآخر للفرق، نبَّه عليه ابنُ هشام و غيرُه، فقول المُصنّف هنا إنّ الحذفَ علامةُ الجزم، أي الجزم به لايناسب ما ذهبَ إليه فيما سيأتي عن قريب، إن شاء الله تعالى، من أنّ الفعلَ المضارع مقدَّرٌ فيه الإعرابُ، فتدبَّرْ.

الثاني: إذا كان حرفُ العلّة بدلاً من همزةٍ كيقرأ، مضارعُ قرأ، و يُقْرِئُ مضارعُ أقرَأ، و يَوضُؤُ مضارع وَضُؤَ بضمِّ الضّاد المعجمة بمعنى حَسُنَ و جَمُلَ جاز فيه وجهان: حذفُ حرف العلّة مع الجازمِ و بقاؤُه، و هذان الوجهان مبنيّان على أنّ إبدالَ حرف العلّة هل هو بَدلٌ قياسيٌّ أو غيرُ قياسيٍّ، فإنْ قلنا: إنّه قياسيٌّ ثبتَ حرفُ العلّة مع الجازم، لأنّه همزةٌ كما كان قبلَ البدل، و إنْ قلنا: إنّه بدلٌ غير قياسيٍّ صار حرفَ العلّة متمحِّضاً، و ليس همزةً فيُحذف، كما يُحذف حرفُ العلّة المحض في يَغْزُو و يَخْشَى و يَرْمي، قاله ابنُ النحاس. و قال ابن هشام في الأوضح: إن كان الإبدال بعد دخول الجازمِ فهو قياسيٌّ، و يمتنعُ حينئذ الحذفُ لاستيفاء الجازم مقتضاه، و إن كان قبلَه فهو إبدالٌ شاذ، و يجوزُ مع الجازم الإثباتُ و الحذفُ بناءً على عدم الاعتداد بالعارض و هو الأكثر و الاعتداد به، انتهى.

---

١ - هو لرؤبة بن العجاج. اللغة: تملّقه و تملّق له: تَوَدَّد إليه .

و ما ذكَره من جواز الأمرين، هو قولُ ابنِ عصفور، و الصحيحُ القولُ بوجـوب الإثبات، و هو ما عليه الأكثرونَ، فلاينافي ذلكَ ما اقتضاه كلامُ المُصنِّف هنا لاحتمـال بنائه على هذا القول.

و الثاني[١]: «و في الأفعال الخمسة»، يعني الأمثلةَ الخمسةَ المقدَّمَ ذكْرُها، فتلخَّص أنّها تُرفَعُ بثبوت النون، و تُنصب و تُجزَم بحذفها، نحو: يفعلونَ و لم يفعلوا، و لن تفعلـوا، حملوا النصبَ على الجزم كما حملُوه على الجرِّ في المثنّى و جمعِ المذكَّر السالم، لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاص، و يفعلان كالزيدان، و يفعلون كالزيدون.

و قد استعملَ المُصنِّف في تعداد هذه العلَامات، و ذكَرَ مواضَعها ما فعله صـاحبُ الاجرومية. قيلَ: و هي من أرذلِ العبارتِ لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار، و كان الأولى أن يبيِّنَ ما جاء علَى غير الأصل، و يترك ما جاء على الأصل إذ أمره بيِّن كما فعله أكثرُ المؤلِّفين في مختصراتهم و مُطوَّلاتهم.

فصل في الإعراب التقديري

ص: فائدة: تقدير الإعراب في سبعة مواضعَ، كما هو المـشهور، فمطلقـاً في الاسم المقصور: كموسي و المضاف إلى الياء كغلامي، و المضارع المتَّصل بـه نـون التأكيد غير مباشرة، كيضربانِّ، و رفعاً و جرّاً في المنقوص كقاض، و رفعاً و نصباً في المضارع المعتلّ بالألف كيحيى، و رفعاً في المضارع المعتلّ بالواو و الياء ك«يـدعو» و «يرمي» و الجمع المذكَّر السالم المضاف إلى ياء المتكلِّم كمسلميَّ.

ش: هذا فصلٌ في الإعرب التقديريّ، تعرَّضَ لتعيين المقدَّر إعرابه لإمكـان ضـبطه فَيبقَي ما عداه ظاهرَ الإعراب. «تقديرُ الإعراب» حركةً كان كان أو حرفاً «في سبعة» أشياء من اسمٍ أو فعل«كما هو المشهور» أي على ما هو المشهورُ عندَ النَّحويِّينَ،و أمّـا غيرُ المشهور فَفوقَ السبعة كما سَنُبيِّنُه.

«فمطلقاً» أي فيقدَّرُ تقديراً مطلقاً، أو حالَ كونه مطلقاً، أو زماناً مطلقـاً، أي في الحالات الثلاثة:الرَّفع و النصبِ و الجرِّ[٢]، أو الرفعِ و النصب و الجزمِ.

الاسم المقصور: فالثلاث الأوَّل«في الاسم المقصور»، و هـو كـلُّ اسـم معـرب بالحركات، آخرُه ألفٌ لازمةٌ، قبلها فتحةٌ «كموسى» لتعذُّر تحريك الألف مـع بقـاء

١ – سقط الثاني في «ح».
٢ – في «س» الجزم.

كونها ألفاً، و سُمّي مقصوراً من القصر لامتناع مدّه، أو لأنّه مقصورٌ عن الحركة. و القصرُ الحبسُ، قال الرّضيُّ: و الأوّل أولى، لما يلزمُ على هذا من إطلاق المقصور على المضاف إلى الياء، انتهى.

وجه المناسبة لايوجب التسمية: و ظاهرٌ أنّ المرادَ من قوله: يلزمُ اللزومَ بحسب الظاهر دونَ التحقيق، لأنّ ما ذكرَ وجهٌ مناسب للتسمية، و وجهُ المناسبةِ لايوجبُ التسميةَ كما هو مشهورٌ.

قال صاحب المفتاح: و اعتبار التناسب في التسمية مزلّة أقدام، و ربّما شاهدت فيها من الزلل ما تعجّبت، فإيّاك و التسويةَ بين تسمية إنسان له حمرة بأحمر و بين وصفه بأحمر أن تزلّ، فإنّ اعتبارَ المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حالَ تخصيصه بالمسمّى، و اعتبارُ المعنى في الوصف لصحّة إطلاقه عليه، فأين أحدُهما عن الأخر، انتهى.

و قال بعضُهم: لك أن تجعل المقصورَ من القصر كَعِنبٍ خلاف الطُول، فإنّ الممدودَ طويلٌ بالنسبة إلى المقصور.

تنبيه: في تمثيله بموسى إشارةٌ إلى اختياره قولَ ابن فلاح اليمنيّ من أنّ المقصور غير المنصرف يُعربُ بالحركات الثلاث تقديراً، قال: لأنّ الكسرة إنّما امتنعت فيما لاينصرف كأحسن للثقل، و لاثقلَ مع التقدير، و الّذي عليه الجمهورُ أنّ إعرابَه بالحركات الثلاث مقدَّرةٌ مخصوصٌ بالمنصرف منه[1] أما غير المنصرف منه كـ«موسى»، فالمقدّرُ فيه الضمّةُ و الفتحةُ فقط، دون الكسرة لعدم دخولها فيه و في الاسم المعرب بالحركات.

الاسم المضاف إلى الياء كغلامي: «و المضاف إلى الياء كغلامي» لالتزامهم الإتيانَ بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة، فإذا استحقّ الاسمُ الإعرابَ بالتركيب لم يمكن المجيء[2] بحركات الإعراب، إذ لايقبلُ المحلُّ الواحدُ في الآن الواحد حركتين متماثلتين أو مختلفتين. و بهذا يردُّ على ابن مالك في دعواه أنّ الكسرةَ لم تقدّر في حالة الجرّ، بل هي إعرابٌ لأنّها تستحقّه قبل التركيب، كذا قال غير واحد.

قال بعض المحقّقين المتأخّرين: و في الحكم بتقدُّم كسرة المناسبة مع تقدّم عامل الجرّ حسّاً نظرٌ. قال الدّمامينيُّ في شرح التسهيل: و ينبغي لابن مالك إذ زعم في نحو: غلامي،

---

١ – بالمنصرف منه كموسى«ح».
٢ – لم يكن المجئ «ح».

أنّ الجرّ فيه ظاهرٌ، أنْ يقولَ في نحو: مسلماتٍ، أي ما جمع بألف و تاء مزيدتين أنّه في حال النصب كذلك، انتهى.

و ذهب الجرجانيُّ و ابنُ الخشاب[1] و المطرزيُّ[2]، و نقلَه الرضي عن النحاة أنّ نحو: غلامي مبنيٌّ لإضافته إلى المبنيّ، و الحقُّ أنّه معربٌ مقدَّر الإعراب، كما ذهبَ إليه المُصنّف وفاقاً للمحقّقين بدليل إعراب نحو: غلامه و غلامك و غلاماي، و الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً ليست من أسباب البناء.

و قالَ أبوالبقاء في اللباب: ذهبَ قومٌ إلى أنّه غيرُ مبنيٍّ، إذ لاعلّةَ فيه تُوجبُ البناءَ، و غيرُ معرب إذ لايمكنُ ظهورالإعراب فيه مع صحّة إعرابه و سمّوه خصيّاً، و الّذي ذهبُوا إليه فاسدٌ، لأنّه معربٌ عندَ قوم، و مبنيٌّ عند آخرينَ، على أنّ تسميتهم إياه خصيّاً خطأ، لأنّ الخصيَّ ذكرٌ حقيقيٌّ، و أحكامُ الذكورِ ثابتةٌ له، و كان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمّوه خنثى مشكلاً، انتهى.

«و» تقدَّر الثلاث الآخر، و هي الرَّفع و النصب و الجزم «في المضارع المتَّصل به نون تأكيد غير مباشرة كيضربانِّ» من نحو قولك: هل تضربانِّ، و أن لاتضربانِّ و لاتضربانِّ يا زيدانِ، مقدَّراً في كلّ ذلك الإعرابُ، هذا مفهومُ كلامِه، و هو سهوٌ منه، رحمه الله.

فإنّ الإعرابَ إنّما يقدَّرُ في الصورة الأولى فقط، و هي قولُنا: هل تضربانِّ، فإنّه المقدَّرُ فيه ثبوتُ النون، و الأصلُ هل تضربانِنّ بثلاث نونات. الأولى: نون الرفع، و الثانية: نونُ التأكيد الثقيلة، حذفتْ نونُ الرفع لثقل اجتماع النونات، فحيثُ حُذفت قدِّرَ ثبوتُها، لأنّها علامةُ الرفعِ بخلاف نحو: أن لاتضربانِّ من قولك: أمرتكما يا زيدان أن لاتضربانِّ عمراً، فأنّ أصلَه قبل دخول الناصب «لاتضربان» بتخفيف نون الرفع و لا نافية، فدخل الناصبُ فحذفت نونُ الرفع علامةً للنصب، ثمّ أكّد بالنون الثقيلة، و جاز تاكيده بها لمكان لا النافية، فإنّه يجوز تأكيدُه بها لمكان لا النافية، فإنّه يجوزُ تاكيدهُ بها بعدها بقلّة كما مرَّ، و كذا نحو: لاتضربانِّ.

---

١ – عبدالله بن أحمد ابن الخشاب أبومحمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، صنّف: شرح الجمل للجرجاني، الرّد على الحريريّ في مقاماته و.... توفي سنة ٥٦٧ هـ . المصدر السابق ٢٩/٢ .

٢ – ناصر بن سعيد ابوالفتح النحويّ الأديب المشهور بالمطرّزي من أهل الخوارزم، بَرَعَ في النحو و اللغة والفقه، صنّف: شرح المقامات، الاقناع في اللغة، مختصر المصباح في النحو و ... مات سنة ٦١٦ هـ . المصدر السابق ص ٣١١.

المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرة: و حرّكت نونُ التاكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين الألف و النون المُدغمة، و لم تحذف الألفُ لئلا يلتبسَ بفعل الواحد و لا النّونُ لفوات المقصود منها و حرّكت بالكسر تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف و قد ظهر أنّ المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرة لايقدَّرُ فيه إلا الرفعُ فقط بخلاف النّصبِ و الجزم ، فإنهما فيه لفظيّان.

و احترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة، فإنّ الفعلَ مبنيٌّ معهما كما مَرَّ، و أظنُّ المُصنِّف تبعَ في هذا السهو ابنَ هشام في الأوضح، لكنَّ ابنَ هشام لم يذكر التقدير إلا في صورة الجزم، و المُصنِّف قاس النصب عليه على أنّ تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع، و لايجوز إلا في نحو المثال الّذي ذكرناه على تقدير أن تكونَ لا نافيةً و أن مصدريَّةً، و إلا فيجوزُ تقديرُها ناهيةً، فتكون أن مفسِّرةً، لا مصدريّةً، فيجبُ الجزمُ حينئذ، و يجوزُ الرفعُ أيضاً على تقدير[1] لا نافيةً و أن مفسِّرةً.

تتمة: و يقدَّر الإعرابُ بالحركات مطلقاً أيضاً، أعني الرفعَ و النصبَ و الجرَّ في الاسم الّذي يَسكنُ آخره للإدغام، كجاء قاضيٌّ، و رأيت قاضيٌّ، و مررت بقاضيٌّ، بكسر الضّاد و تشديد الياء المفتوحة في الثلاث، و الأصلُ قاضيي بياء محركة و ساكنة، أدغمت إحداهما في الأخرى، فالمانعُ من ظهور الحركة استحالةُ ظهورها لوجود إدغام حرف الاعراب، فسكونُه واجبٌ، إذ المدغمُ لايكونُ إلا ساكناً.

و مثّل أبوحيّان للمَدغم في حالة الرّفع بنحو: ﴿وَ قَتَلَ داودُ جَالوتَ﴾[البقرة/۲٥۱] بإدغام دال داودَ في جيم جالوتَ، فداودُ مرفوعٌ بضمَّة مقدرة، و في حالة النصب بنحو: ﴿وَ تَرَى النَّاسَ سُكَارى﴾[الحج /۲]، بإدغام السّين في السّين، فالناسُ منصوبٌ بفتحة مقدَّرة، و في حالة الجرّ بنحو: ﴿و العاديات ضَبحاً﴾[العاديات /۱] بإدغام التاء في الضاد، فالعادياتُ مجرورٌ بكسرة مقدَّرة.

و تقدَّر أيضاً في الحكايات على قول البصريّين، نحو: من زيدٌ، لمن قال: جاءَ زيدٌ، و من زيداً، لمن قال: رأيتُ زيداً، و من زيد، لمن قال: مررتُ بزيد .

و تقدَّر مطلقاً في الحروف في نحو: جاءني أبو القوم، و رأيتُ أبا القوم، و مررت بأبي القوم، بأنّه لمّا أسقطت حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبقَ الإعراب لفظيّاً، بل صار تقديرياً، و هذه الصورُ الثلاثُ زيادةٌ على السبعة الّتي ذكرها المُصنِّف، و ظاهرُ كلامة أنّها غيرُ مشهورة، و ليس كذلك.

۱ - سقط تقدير في «س».

الاسم المنقوص: «و» تقدير الإعراب«رفعاً و جرّاً» أي في حالة الرفع و الجرّ لاغير، كائن «في» الاسم «المنقوص»، و هو كلّ اسمٍ معرب بالحركات، آخرُه ياءٌ لازمةٌ بعد كسرة، كقاضٍ، تقول: جاء قاضٍ، و مررت بقاضٍ، مقدّراً الضّمّةُ و الكسرةُ لاستثقالهما على الياء، و أمّا الفتحةُ فتظهرُ لخفّتها عليها، نحو ﴿فَلْيَدعُ نَادِيَه﴾[العلق/١٧]، و ينبغي على رأي ابن فلاح و مختار المُصنِّف كما أفهمه ما مَرَّ من تمثيله بموسى أن يكونَ هنا فرقٌ بين ما كان على صيغة منتهي الجموع و غيرِه في أنّ الكسرةَ هي المقدَّرةُ كما تقدّمَ في المقصور، فتأمّل.

و أمّا على مذهبِ الجمهورِ فلايقدَّرُ فيما كان على صيغة منتهي الجموع إلا الضّمّةُ و الفتحةُ، و أمّا الكسرةُ فلا، لعدمِ دخولها فيه.

قالوا: و إنّما لم تظهرِ الفتحةُ فيه لنيابتها عن حركة ثقيلةٍ كما تقدّم، و قد جاء ظهورُها عن بعض العرب، قال الفرزدق[من الطويل]:

٧٨- فَلَو كانَ عَبْدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُه ... و لكنَّ عَبْدَ الله مَولَى مَواليا[1]

و هي لغةٌ قليلةٌ، و اختارَها يونس[2] و الكسائيُّ، و سمِّي هذا الاسمُ منقوصاً لكونه نقص بعضَ الحركات منه، و قيل لحذفِ لامه بسبب التنوين.

تنبيهٌ: قال ابنُ هشام في بعضِ كتبه: يُستثنى من هذه القاعدة منقوصٌ، هو أولُ جزئين، جُعل بمجموعُهما اسماً واحداً على لغة من جعلَها اسمين متضايفين نَصَّ عليه من النحاة أبو علي و عبد القاهر و غيرهما لثقل التركيب.

قال أبوحيّان: ما أعربَ من مركّب إعرابَ متضائفين و آخرُ أوّلهما ياء نحو: رأيت معدي كرب، و نزلت قالي قلا[3]، فإنّه يقدَّرُ في آخر الأوّل منهما الفتحة في حالة النّصب بلا خلاف استصحاباً لحكمة في حالتي البناء و منع الصرف، انتهى.

فإن قلتَ: هذه الصورةُ واردةٌ على كلام المُصنِّف. قلتُ: لاورودَ، إذ لا منقوصَ في ذلك على التحقيق، كما يظهرُ بتأمُّل تعريفه السابق، و أمّا استثناء ابن هشام فبناءٌ على الظاهر دونَ نفس الأمر، قاله بعضُ المُحقِّقين.

---

١ - اللغة: عبدالله هو عبدالله بن أبي اسحاق الزيادي الحضري.
٢ - يونس بن حبيب الضبيّ، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، و له القياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها و مات سنة ١٨٢ هـ ق، المصدر السابق ٣٦٥.
٣ - قالي قلا: اسمان جعلا واحدا. لسان العرب،٣/٣٣١٢.

الفعل المضارع المعتلُّ الألف كيحيا: «و رفعاً و نصباً» أي في حالَتي الرفع و النصب لا غير كائن «في» الفعل «المضارع المعتل» بالالف لتعذُّر تحريكها كيحيا و يخشى، و أمَّا الجزم فقد مرَّ بيانه.

كتابة نحو يحيا و الفرق بينه علماً و فعلاً: تنبيه: كلُّ ألف رابعة فصاعداً سبقتْ بياء تكتبُ بالالف، سواءٌ كانت منقلبةً عن ياء أو واو ك «يحيَا» و أحيا و الدنيا، كراهةَ اجتماع اليائين، إلا في يحيي علماً، فإنّها تكتب بالياء للعلمية، و لايقاس عليه علم مثله، و قيل للفرق بينَه فعلاً و بيَنه اسماً، و إنّما لم يعكسوا لأنَّ الاسمَ أخفُّ من الفعل فكان أحملَ للاجتماع المثلين، قيل: و ينبَغي[1] على هذا الخلاف، الخلاف في كتابته بعد التنكير، فإن علّلناه بالعلميَّة كتبناه بالألف لأنّه قد زالت علميَّته، و إن علّلناه بالفرق كتبناه بالياء، لأنَّ الاسميَّة موجودةٌ فيه، انتهى، و فيه بحثٌ ، فقد مرَّ عن بعض المُحقّقين أنَّ العلمَ المنكَّر باقٍ على تعريفه و علميَّته، فراجعْه.

المضارع المعتلُّ بالواو أو الياء: «و رفعاً» أي في حالة الرفع فقط كائنٌ «في» الفعل «المضارع المعتل بالواو أو الياء» لثقل الضمَّة عليهما ك«يدعو» و «يرمي»، و امَّا في حالة النصب فلايقدَّرُ لخفَّة الفتحة فتظهرُ، و قد تظهر الضمَّة في الضرورة كقوله [من الطويل]:

٧٩- إذا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُو قَيَّضَتْ هَوَاجِسُ لاتَنْفَكُّ تُغرِيه بالوجدِ[2]

و قوله [من الطويل]:

٨٠- فَعَوَّضَنِي عنها غنائي و لَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ[3]

و قد تقدَّر أيضاً الفتحةُ كقوله [من الطويل]:

٨١- وَ مَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أنْ أسْمُو بأمٍ و لا أبِ[4]

تنبيه: قد مَرَّ أنَّ من يَقُولَ بتقدير الحَرَكات في المعتلِّ، يقول: إنَّ جزمَه بحذف الحركة، و من يقول بعدم تقديرها فيه يقول: أنَّ جزمَه بحذف آخره، و المُصنِّف جمع بين

---

١ - ينبغي و«س».
٢ - لم يذكر قائله. اللغة: يسلو: ينكشف، ينسي. الهواجس: جمع الهاجس بمعنى الخاطر.
٣ - لم يسمَّ قائله.
٤ - هذا البيت لعامر بن الطفيل. اللغة: أسمو: مضارع سما بمعنى علا و ارتفع.

دعوي[1] تقدير الحركة، و حذف الحرف للجازم، و هو في ذلك مخالفٌ للقولين جميعاً، و قد تبع في ذلك ابنَ هشام في أكثر مؤلفاته.

جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء: «و» في «جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء كمسلميَّ»، لأنَّ علامةَ الرفع فيه الواو، و قد أبدلت في حالة الرفع بالياء، و ذلك لأنَّ أصلَه «مسلموي» اجتمعت الواو و الياء، و سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت ياءً، و أُدغمتِ الياء في الياءُ، و كُسِرَ ما قبل الياء اتماماً للتخفيف، فلمَّا لم تبقَ الواو لفظاً، قُدِّرت ضرورةً.

و لايجوز الحكم بأنَّ هذه الياءَ المنقلبةَ عن الواو علامةُ الرفع، كما كانت علامة الجمع، لأنَّ كونَ الواو علامة الجمع من حيثُ هي حرفُ لينٍ و هو باقٍ و علامة الرفع من حيث الخصوصيَّة الواو و هو زائل بالابدال.

و أمَّا في حالتي النصب و الجرِّ فإعرابه لفظيٌّ، نحو: رأيتُ مسلميَّ، و مررت بمسلميَّ، لأنَّ الياءَ الَّتي بها إعرابُه في هاتين الحالتين ثابتة لفظاً، غاية ما هناك أنَّها مدغمة فيما بعدها، و الإدغامُ لايُخرجُ الحرفَ عن حقيقته بخلاف الإبدال.

فإن قيل: خصوصيةُ الواو و إن لم تبقَ لكن بقي بدلُها و هو خصوصيَّة الياء فلِمَ لايجوز أن يكون معرباً بالإعراب اللفظيِّ في حالة الرفع لوجود بدل خصوصيَّة الواو كما أنَّهم حكموا على غير المنصرف و على جمع المؤنَّث السالم في النصب بالإعراب اللفظيِّ لوجود البدل[2] فيهما، و هو الفتحة في الأوَّل و الكسرةُ في الثاني؟ فالجواب عن ذلك أمَّا أوَّلاً فبأنَّ ذلك من قبيل الحمل، و الحملُ في باب الإعراب إنَّما يكون بين النصب و الجرِّ لا بينهما و الرفع، و أمَّا ثانياً فبأنَّ الواو في حكم الموجود، أمَّا لأنَّ المقدَّر الأصليَّ يعتبر قطعاً، و أمَّا لأنَّ الزائل بالإعلال في حكم الباقي، و إذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديريِّ، لأنَّا لانعني بالاعراب التقديري إلا الإعرابَ بما هو في حكم الموجود، فلو كانَ خصوصيَّة الياء إعراباً لكانَ لكلمة واحدة إعرابان: تقديريٌّ و لفظيٌّ، و لم يُعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف، و الفتحة في الجمعَ المُؤنَّث السالم فإنَّهما ليسا في حكم الموجود، قاله نجم الدين سعيد[3] في شرح الكافية.

---

١ - سقط «دعوي» في «ح».
٢ - بالإعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود البدل «س».
٣ - نجم الدين سعيد العجمي من شراح الكافية في النحو لابن الحاجب، يقال له الشرح السعيدي، و هو كبير و فيه أبحاث حسنة. كشف الظنون ٢/١٣٧١.

ثمّ القول بأنّ الإعرابَ في هذه الحالة مقدَّرٌ كما ذكره المُصنّف، هو مــذهبُ ابــنِ الحاجب و ابنِ مالك و زعمَ أبوحيّان أنّه لاتحقيقَ فيه، لأنّ المقدّرَ ما لم يُوجدْ و الواوُ فيه موجودة، إلا أنّها انقلبت ياءً كما في ميزان، فكذلك هنا، و بما مَرَّ يُعلم أنّ هذا هو الّذي لا تحقيقَ فيه.

تنبيه: من ذهب إلى أنّ الإعراب في الأسماء السّتّة و المثنّي و المجموع علــى حــدّه بحركات مقدّرة فيحتاج إلى عدّها في قسم التقدير كما لايخفى.

الفصل الثاني

الحديقة الثانية

ص: الحديقة الثانية: فيما يتعلّقُ بالأسماء.

الاسم :إنْ أشبه الحرف فمبنيٌّ و إلا فمعربٌ. و المعربات أنواع: الأوّل ما يردُ مرفوعاً لا غير، و هو أربعة:

ش: الحديقةُ الثانيةُ فيما يتعلّقُ بالأسماء، و ذكرغيرها من الأفعال و الحروف استطراداً، و ضرورة تعلُّقِ الأسماء بها كما ستراه، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

المعرب و المبنيُّ و أسباب البناء

«الاسمُ» ضربان، معربٌ و مبنيٌّ، لأنّه«إنْ أشبهَ الحرفَ» شبهاً قوياً يُدنيه منه في وصفه أو معناه أو استعماله أو افتقاره أو إهماله أو لفظه«فمبنيٌّ، وإلا»بشبه الحرفَ، بأن سَلِمَ من شبهه«فمعربٌ».

هذا مذهبُ ابن مالك، و تعقّبه أبوحيّان بأنّ الناسَ ذكروا للبناء أسباباً غيرَ ذلك، و أُجيب بأنّه لم ينفردْ به، فقد نقلَه جماعةٌ عن ظاهرِ كلام سيبَويه، و نقلَه ابن القواس[1] عن أبي على الفارسيِّ و غيره، و صرَّحَ به ابنُ جنيّ في الخصائص و أبوالبقاء في التعليق[2]، و ابنُ السرّاج في الأصول، و الزّجاجيُّ في الجمل.

و ذكرَ بعضُ شراحه أنّه مذهبُ الحذّاق من النّحويّينَ، و ذهبَ الزمخشريُّ و الجزوليُّ[3] و ابنُ معط و جماعةٌ آخرونَ إلى أنّ سبب البناء ليسَ الشبهَ المذكورَ وحدَه، بل و الوقوعُ موقعَ المبنيِّ، و مناسبةُ المبنيِّ، و الإضافةُ إلى المبنيِّ.

---

١ - لعلّه ابن القواس (عبد العزيز بن جمعة) النحويّ صاحب شرح الكافية علاء الدين بن علي الأربلي، جواهر الأدب، الطبعة الأولى، دارالنفائس، بيروت ، ١٤١٢ هـ ، ص ٢٠٩.

٢ - التعليق في الخلاف من تصانيف ابوالبقاء العكبري.

٣ - الجزولي هو أبوموسى عيسى بن يَلَلبَخت قرأ على ابن بريّ كتاب الجمل للزجاجي، و جرى فيها بحث نتج عنه مقال طويل جعله مؤلفا«المقدّمة »و مات سنة ٦٠٥ هـ . محمد الطنطاوي، نشأة النحو، الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب ، ١٤١٧ هـ . ص ١٣٧.

و زاد بعضُهم غيرَ ذلك، ثُمَّ على كلا القولين هل السببُ مجوِّزٌ للبناء أو موجبه؟ قولانِ: ذهبَ الشيخُ عبدُ القاهرِ إلى الأوَّل، مستدلّاً بأيّ الموصولة، و الجمهورُ إلى الثاني، و اعتذروا عن إعراب أيّ، و يحتاجون إلى الاعتذار عن إعراب قَد الاسميَّة، فإنَّهم قالوا ببنائها مع جوازِ الإعراب.

و نَعْني بالشبه الوضعيِّ أن يكونَ الاسمُ موضوعاً في الأصل على حرف أو حرفين، «كتاء» قمتُ، و نا من قُمْنا، و الشبَه المعنويُّ أن يتضمَّنَ الاسمُ معنًى من معاني الحروف، سواءٌ وُضِعَ لذلك المعنى حرفٌ أو لا، فالأوّل كمتى، و الثاني كهنا.

و الشبهُ الاستعمالي أنْ يكونَ الاسمُ نائباً عن الفعل، و لا يتأثَّرُ بالعامل كهيهات، و الشبهُ الافتقاريُّ أن يكونَ الاسم لازم الافتقار إلى جملة، يتمُّ بها معناه كالّذي، و الشبهُ الإهمالي أن يكونَ الاسمُ مشبهاً للحرف في كونه لاعاملاً و لا معمولاً كأوائل السورِ و الأسماء قبلَ التركيب، و أدْخلَ بعضُهم هذا القسمَ تحت الشبه الاستعمالي، و الشبهُ اللفظيُّ أن يكونَ الاسمُ مشبهاً للحرف في صورة لفظه، كحاشا الاسميَّة بُنيت لشبهها بحاشا الحرفيَّة، ذكره ابنُ مالك، و أوردَ عليه أنّ مجرَّد الشبه لفظاً غيرُ كاف بدليل "إلى" الاسميّة الّتي بمعنى النعمة، إذ هي معربةٌ قطعاً مع مشابهتهما لفظاً إلى، الّتي هي حرف جرٍّ.

تنبيهات: الأوَّل: قَدْ يجتمعُ في مبنيٍّ شبهانِ فأكثرُ، و منه المضمراتُ، فإنَّ فيها الشبهَ المعنويَّ، إذِ التكلُّم و الخطاب و الغيبة من معاني الحروف، و الافتقاريَّ، لأنَّ كلَّ ضميرٍ يفتقرُ إلى ما يفسِّرُه، و الوضعيَّ، إذ غالبُ الضمائر على حرف أو حرفينِ، و حمل الباقيَ عليه طرداً للباب[١].

الثاني: ما ذكرناهُ مِنْ أنَّ الأوائلُ السُّورِ مبنيَّةٌ للشبه الإهمالي، أنّما هو على القول بأنّها لا محلَّ لها من الإعراب، لأنّها من المتشابه الّذي لايُدْركُ معناه، و قيلَ: إنّها في محلّ رفعٍ على الابتداء أو الخبر، أو نصبٍ باقْرَأْ، أو جرٍّ بالقسم، و اللهُ أعلمُ.

الكلام في إثبات واسطة بين المعرب و المبنيّ: الثالث: الأصحُّ انحصارُ الاسم في المعرب و المبنيِّ خلافاً لمن أثبتَ واسطةً بينهما لاتوصفُ بالإعراب و لا بالبناء، و ذلك في أشياء، منها الأسماءُ قبلَ التركيب.

و ذهب قومٌ إلى أنّها واسطةٌ، لا معربةٌ و لا مبنيَّةٌ، لفقد موجب الإعراب و البناء و السكون آخرها وصلاً بعد ساكنٍ، نحو: قاف سين، و ليس في المَبْنيَّات ما يكون كذلك،

١ - أي يمكن أن نجعله قياساً للباقي.

و هو مختارُ أبي حيّان، و تَبِعَهُ جماعةٌ من المُحقِّقين، و اختارَ ابنُ مالك أنّها مبنيَّةٌ كما مرَّ، و الزمخشريُّ أنّها معربةٌ، و منها المنادى المفردُ، نحو: يا زيدُ.

ذهبَ قومٌ إلى أنه واسطةٌ بين المعرب و المبنيّ، حكاه ابـــنُ يعـــيش في المفـــصَّل، و الصحيحُ أنّه مبنيٌّ، و منها المضافُ إلى ياء المتكلّم، و قد مرَّ الكلامُ عليه.

الرابع: إذا عارضَ الشبهَ للحرف معارضٌ يَقتضي الإعرابَ، اعتبر فيقدح في تـــأثير الشبه، و ذلك كإضافة أيّ الشّرطيَّة و الموصولة و الاستفهاميَّة، و تثنية ذيـــن و تـــين و اللذين و الّتين، و سيأتي الكلامُ علي كلٍّ منهما في محلّه، إن شاء الله تعالى.

الخامسُ: المعربُ يُسمَّى متمكّناً و أمكنَ، إن لم يمنعْ من الصرف، و إلا فغيرُ أمكن.

«و المعرباتُ» من الأسماء بقرينة السياق «أنواع»، منها ما يردُ مرفوعاً لا غـــير، و منها ما يردُ منصوباً لا غير، و منها ما يردُ مجروراً لا غير، و منها ما يردُ منصوباً و غـــيرُ منصوب.

النوع«الأوّل ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ» بضمِّ الرّاء بناءً لقطعها عمّا أُضيفَ إليه لفظاً و نيَّةً معنى، كقبل و بعد، أي لا غيره، و منعَ ابنُ هشام في شرح الشذور قطعَها بعـــدَ لا، قالَ: لايجوزُ حذفُ ما أُضيفتْ إليه غيرُ، إلا بعد ليس، و أمَّا ما يقطعُ في عبارة العلمـــاء من قولهم: لا غيرُ، فلم يتكلّمْ به العربُ، فأمّا أنهم قاسوا لا على ليس، أو قالوا ذلـــكَ سهواً عن شرط المسألة، فقال في المغني: قولهم "لا غير" لحن، انتهى.

و قد استعملَ في مواضعَ من كتابه المذكور، فيكونُ قولُه هنا شاهداً عليه بارتكاب اللحنِ، و الصحيحُ جوازُه من غير توقُّف، و قد ذكَره جماعةٌ من أئمة العربيَّة، منهم ابن السراج في الأصول، و السيرافي في شرح الكتاب و ابن مالـــك في شـــرح الكافيَّـــة و أبوحيَّان و ابنِ الحاجب في الكافيَّة و الزمخشري في المفصَّل، و تبعَهُما شارحو كلامهما، و منهم محقّقونَ. قال الرضيُّ: و لايُحذفُ منها المضافُ إليه إلا مع لا التبرئة، و ليس نحو افعل هذا لا غير و جاءني زيد ليس غيرُ، لكثرة استعمالِ غيرِ بعد لا و ليس، انتهى.

و قال الأندلسيُّ[١]، و هو علمُ الدين القاسمُ بنُ أحمد اللورقي في شرح المفصَّل، أمَّا لا غير. فأبو العباس[٢] كان يقولُ: إنّه مبنيٌّ على الضمِّ مثلُ قبل و بعد، و أما ليس غـــيرُ فكذلك، إلا أنَّ غيراً في موضع نصب على خبر ليس، و اسمُ ليس مضمرٌ، لايظهرُ لأنّها هنا للاستثناء، انتهى.

---

١ – علم الدين قاسم بن أحمد اللُّورقي الأندلسي، من مؤلفاته: شرح مقدمة الجزولي و شرح المفصل، تـــوفّي بدمشق سنة ٦٦١ . المصدر السابق ص ١٥٤.

٢ – لعلّه أبو العباس ثعلب أو أبوالعباس المبرّد، و قد تقدّم ذكرهما.

و قالَ محمدُ بنُ يعقوبَ في القاموس: قولُهم: لا غيرُ لحنٌ غيرُ جيِّدٍ، لأنَّ لا غيرُ كذا مسموعٌ في قول الشاعر[من الطويل]:

٨٢- جواباً به تنجو اعتمد فو ربِّنا لعن عملٍ أسلفتَ لا غير تسأل[١]

و قد احتجَّ به ابنُ مالك في باب القسم من شرح التسهيل، و كأنَّ قولهم لحنٌ مأخوذٌ من قول السيرافي: الحذفُ إنَّما يُستعملُ إذا كانت إلا و غيرُ بعد ليس، و لو كان مكانَ ليسَ غيرها من ألفاظ الجَحد، لم يَجُزِ الحذفُ، و لايتجاوزُ بذلك موردَ السماع، انتهى كلامُه. و قد سُمِعَ. انتهى، و لا هذه للتبرئة كما صرَّح به الرضيُّ. و الظاهر من كلامِ المفتاحِ و التلخيص أنَّها عاطفةٌ.

الفاعل

ص: الأوَّل: الفاعل: و هو ما أسندَ إليه العامل فيه قائماً بــه، و هــو ظــاهر و مضمر، فالظاهر ظاهرٌ، و المضمر: بارز أو مستتر، و الاستتار يجبُ في الفعل في ستَّة مواضعَ: فعل الأمر للواحد المذكَّر، و المضارع المبدوُّ بتاء الخطاب، للواحد أو بالهمزة أو بالنون، و الفعل الاستثنائي و فعل التعجُّب، و ألحق بذلك: زيدٌ قام أو يقوم، و ما يظهر في بعض هذه المواضع،كأقومُ أنا، فتأكيد للفاعل كقمت أنا.

تبصرة: و تُلازِمُ الفعل علامةَ التأنيث إنْ كانَ فاعله ظــاهراً حقيقــيَّ التأنيــث كقامت هندٌ. أو ضميراً متصلاً مطلقاً كهندٌ قامت، و الشمس طَلَعَتْ، و لك الخيار مع الظاهر اللفظيِّ كطلعت أو طلع الشمس، و يترجَّحُ ذكرُها مع الفصل بغــير إلا نحو: دخلت أو دخل الدَّار هندٌ، و تركُها مع الفصل بها نحو: ما قام إلا أمراة، و كذا في باب نعم و بئس،نحو: نعم المراة هند.

مسألة: و الأصل في الفاعل تقدُّمه على المفعول، و يجبُ ذلك إذا خيف اللَّبس، أو كان الفاعل ضميراً متَّصلاً، و المفعول متأخِّراً عن الفعل، و يمتنع إذا اتَّــصل بــه ضمير المفعول، أو اتَّصل ضمير المفعول بالفعل و هو غير متَّصل، و ما وقع منهما بعد إلا أو بعد معناها وجب تأخيره.

ش:«و هو»أي«ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ أربعةٌ، الأوَّل: الفاعلُ»، و بَدَأَ بــه لكونــه الأصلَ في استحقاق الرفع عند الأكثرِ، و قيل: الأصلُ هو المبتدأ. قال ابنُ يعيش: ذهب سيَبويه و ابنُ السَّراج إلى أنَّ المبتدأ هو الأصل في استحقاق الرفع، و غيرُه من المرفوعات

---

١ - لم يسم قائله.

محمولٌ عليه، و ذلك لأنّ المبتدأ يكونُ مُعرًّي عن العوامل اللفظيّة، و تعـرّي الاسـم في التقدير قبل أن يقترنَ به غيرُه، قالَ: و الّذي عليه حذّاقُ أصحابنا أنّ الفاعل هو الأصل، لأنّه يظهر برفعه فائدةُ دخول الإعراب للكلام مِنْ حيثُ كان تكلُّف زيادة الإعراب أنّما احتمل للفرق بين المعاني الّتي لولاها وَقَعَ لبس.

فالرفعُ إنّما للفرق بين الفاعل و المفعول اللذين يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحـد منـهما فاعلاً و مفعولاً، و رفعُ المبتدأ و الخبر لم يكن لأمرٍ يُخشى التباسه، بل لـضرب مـن الاستحسان و تشبيه بالفاعل من حيثُ كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه، و افتقارُ المبتدأ إلى الخبر الّذي بعده كافتقار الفاعل إلى الفعل الّذي قبلَه، و لذلك رُفِعَ المبتدأ و الخـبرُ، انتهى.

و قيل: كلٌّ منهما أصلٌ، و هو مرتضى الرضيّ، قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و بالجملة فإنّ هذا الخلافَ طويلُ الذيل عديمُ النيل. قالَ الدمامينيُّ في شرح التسهيل: بـل تظهرُ جدوى الخلاف في أولوية المقدَّر عند الاحتمال، كما إذا وجدنا محلّاً دار الأمر فيه بينَ أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً، و الباقي فاعلاً، و أن يكونَ المحذوفُ خبراً، و الباقي مبتدأً، كما إذا قيل: من قامَ، فقيل في جوابه زيدٌ، فإنّه يحتملُ كونُ زيد فاعلاً، و التقدير قـام زيدٌ[1]، و يحتملُ كونه مبتدأً، و التقديرُ زيدٌ قامَ، فإن قلنا: الفاعلُ أصلٌ تـرجَّحَ الأوّل، و إنْ قلنا: المبتدأ أصلٌ تَرَجَّح الثاني، انتهى. و إن قلنا: كلاهما أصلٌ، استوي التقديرانِ لفقد المرجِّح، فقد ظهرَ جدوى الخلاف كما رأيتَ.

«و هو» أي الفاعلُ لغةً مَن أوجدَ الفعل، و اصطلاحاً ما أي اسم أو مـؤوَّل بـه «أسندَ إليه» أي نُسبَ إليه، و المرادُ بالإسناد هنا النسبةُ، سواءٌ تعلّقَ بها إدراكُ الوقوع أو إدراكُ عدم الوقوع أو الطّلب أو الإنشاء. فالحاصل في "ما قامَ زيدٌ " سلبُ الوقـوع، لا سلب الإسناد، و في أن قامَ زيدٌ، فرضُ الوقوع لا فرضُ الإسناد ، فلا حاجةَ في شمـول التعريف لفاعل النفي و الشرط إلى ما اشتهر من تكلُّف أنّ المرادَ بالإسـناد أعـمُّ مـن الإسناد ايجاباً أو سلباً، محقّقاً أو مفروضاً، كذا قال بعضُهم.

«العاملِ فيه» المجرورُ متعلّقٌ بالعامل، أي في ذلك الاسمِ أو المؤوَّلِ به، سواءٌ كـانَ العاملُ فعلاً، أو ما يُشبهُهُ في العمل من المصدر و اسمي الفاعل و المفعـول و الـصفة المشبهة و اسم التفضيل، فخرج المبتدأ، نحو: زيدٌ قام، و زيدٌ قائمٌ، فإنّ زيداً فيهما مسندٌ إليه، لكنَّ المسندَ غيرُ عامل فيه، نعم على قول بعضٍ إنّ المبتدأ يرتفعُ بالخبر، و هو عاملٌ فيه، فيبقَي داخلاً، و هو قولٌ ضعيفٌ.

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».

«قائماً به» حالٌ من العامل، أي حالُ كونه قائماً بالاسم، أو المؤوَّلُ به، لايقال: يخرجُ عن هذا التعريف الفاعلُ في نحو: قَرُبَ زيدٌ، و ماتَ عمروٌ، فإنّ القربَ و الموتَ لايقومان بزيد و عمرو، فكانَ عليه أن يقولَ: على جهة القيام به كما قالَ غيرُه، ليدخلَ نحو ذلكَ، ممّا أُسند إليه العامل على طريق القيام لأنّا نقول: معنى القيام الاختصاصُ الناعت كما تَقدَّمَ بيانُه، و صحّةُ جعلِ الصوت و القرب نعتاً لزيد واضحةٌ، و لولا القيامُ لكان الدّالُّ على القيام كاذباً. قال بعضُهم: بقي أنّ إسناد القائم و أمثاله إلى فاعلها ليس قائماً به بل متّحدٌ، إلا أن يُقالَ: و المرادُ قيامُ المبدأ كما في الفعل، انتهى.

و خرجَ بهذا القيد نائبُ الفاعل بناءً على أنّه لايُسمّى فاعلاً اصطلاحاً، نحو: ضُرِبَ عمرو، فإنّه و إنْ صدقَ عليه أنّه اسمٌ أسندَ إليه العاملُ فيه، لكن ليس العاملُ فيه قائماً به، بل واقعاً عليه، و أورد عليه أنّ ضُرِبَ عمروٌ يدلُّ على قيام الفعلِ المبنيِّ للمفعول، و هو المضروبيّةُ بالمسند إليه، أعني عمراً، و كذا مضروبٌ أبوه، فكيفَ يَخرجُ نائبُ الفاعلِ بهذا القيد، ثُمَّ أجابَ هذا المعترض بأنّ هذا الكلامَ مبنيٌّ على أنّ الداخلَ في مفهوم المشتقِّ المصدرُ المبنيُّ للفاعلِ دونَ المبنيِّ للمفعول، انتهى.

و لبعضِ المُحَقّقين هاهنا تحقيقٌ نفيسٌ لا بأسَ بإيراده لما له من العلاقة، قال: الفاعل إذا صُدِرَ منه الفعلُ المتعديُّ لابدَّ هناك من حصول أثرٍ حسيٍّ أو معنويٍّ ناشيءٍ من الفاعلِ بلا واسطة واقعٍ على المفعول بتأثيرٍ من الفاعلِ أو غيره قائم من حيثُ الصدور بالفاعل، و من حيثُ الوقوعُ بالمفعول، فإذا نظرتَ إلى قيامِ ذلك الأثر بذات الفاعل، و لاحظتَ كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبَّرُ عنه بالمصدر المبنيِّ للفاعل، و إذا نظرت إلى وقوعه على المفعول و لاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكونُ ما يعبَّرُ عنه بالمصدرِ المبنيِّ للمفعولِ، و إذا نظرت إلى عينِ ذلك الأثر كانَ ذلكَ الحاصل بالمصدر، و صيغةُ المصدرِ مشتركةٌ بين هذه الثلاثة، و قد يستعملُ مجازاً في الفاعلِ و المفعول.

و معنى قولهم: إنّ المصدرَ المبنيَّ للفاعل جزءٌ من الفعلِ المعلوم، و المبنيَّ للمفعولِ جزءٌ من الفعل المجهول، اعتبارُ الكونين في مفهوميهما، فمعنى ضَرَبَ زيدٌ، كونُه بحيثُ قامَ به الضربُ، و معنى ضُرِبَ عمروٌ، كونُه بحيثُ وقعَ عليه الضربُ، لا كونُه بحيث قامَ به الكونُ الأوَّل في المعلوم، و كونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول، كما لايَخفَى على من له تأمُّلٌ صادقٌ و انصافٌ بأهل العلم لائق، فلا يتّجهُ أنّ المصدرَ المبنيَّ للمفعول إذا كان جزءً من المجهول كانَ على طريقه القيام، لأنّه مبنيٌّ على زعم اعتبارِ قيام الكونين في مفهومي المعلوم و المجهول، و قد تبيَّنَ أنّ الملحوظ فيهما الأثرُ من حيثُ القيامِ في الأوّل،

و من حيثُ الوقوعِ في الثاني، فأنّي يتحقّقُ طريقةُ القيام فيه، و أمّا الفعلُ اللازمُ فلايتحقّقُ فيه إلا المصدرُ المبنيُّ للفاعل، و الحاصلُ بالمصدر الّذي هو الأثر، لأنّه لم يتعدَّ إلى المفعول، و يُستعمل مجازاً في الفاعل، انتهى.

العاملِ في الفاعل: تنبيهان: الأوّل: اختلفَ في العاملِ في الفاعلِ الرَّفع، فقيل: هو المسندُ حقيقةً إن خلا منْ "منْ و الباء" الزائدتين، و حكماً إنْ جرَّ بأحدهما، نحو: ما قامَ مِنْ رجلٍ،﴿و كَفَى بَاللهِ شَهِيداً﴾[النساء/٧٩]، أو بإضافة المسند، نحو:﴿ و لَولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ﴾[البقرة/٢٥٢]، و هو مذهبُ الجمهور، و عليه المُصنِّف، و قيلَ: رافعُه الإسنادُ، و هو مذهبُ خلف و ابنِ جنيّ، و ذَهَبَ بعضُ الكوفيّينَ إلى أنّه إحداثُ الفعل، و أجابوا عن "تحرّكت الشجرُ"و " أهلكَهُم الدهرُ"و مَرِضَ زيدٌ " ، بأنّه لما صدرَ من الشجر ما هو كحركةِ المتحرِّك بالإرادة، و جعل الدهر قائماً مقامَ المهلكِ و تعاطي زيدٌ أسبابَ المرضِ، جعلَ كلُّ واحد كأنّه فاعلٌ.

نصب الفاعل و رفع المفعول: الثاني: قد يُنْصَبُ الفاعلُ شذوذاً، إذا فُهِمَ المعنى، كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب و نصب المسمار، و جعله ابنُ الطّراوة[1] قياساً مطّرداً، و قراءة بعضهم﴿ فَتَلَقّى آدمَ مِن رَبِّه كلماتٌ﴾[البقرة/٣٧] بنصبِ آدمَ، و رفعِ كلماتٍ، فيمكن حملُه على الأصلِ، لأنَّ مَنْ تلقّي شيئاً فقد تلقّاه الآخر.

انقسام الفاعل إلى ظاهر و مضمر: و «هو» أي الفاعلُ قسمان: قسمٌ«ظاهرٌ»و قسم«مضمرٌ»، و سيأتي حدُّه أنّه ما وضعَ لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ. و الظاهرُ ما عداه،« فالظاهرُ ظاهرٌ» أي لايحتاجُ إلى بيانه لظهوره، كجاءَ زيدٌ، و أقائم الزيدان.«و المضمرُ» قسمان:«بارزٌ»، و هو ما له صورةٌ في اللفظ، كقمتُ،«و مستترٌ»، وهو ما ليسَ له صورةٌ في اللفظ، بل ينوَى، «و الاستتارُ» أي استتارُ الضمير«يجبُ في الفعل في ستّة مواضعَ».

أحدُها: «فعلُ الأمر للواحد المذكّر»، كقُمْ، بخلاف فعلِ الأمر للمثنى أو المجموع أو الواحدة، فإنّه يبرزُ في الجميع، نحو: قوما و قوموا و قمن و قومي. و ذهبَ الأخفشُ و المازنيُّ إلى أنَّ الياء في قومي حرفُ تأنيثٍ، والفاعلُ مستترٌ كقم. قيلَ: و يلزمُهما الجمعُ

١ - سليمان بن محمد ابن الطراوة، كان نحويّاً ماهراً، أديباً ماهراً، ألّف: الترشيح في النحو و مات سنة٥٢٨ هـ. بغية الوعاة١/٦٠٢.

بينَ علامتي التأنيث في نحو: تقومين. قال ابنُ هشام في شرح اللمحة: و ليس بشيء، لأنّ التاءَ للخطاب مثلها في أنت تقومَ، و الياء وحدَها للتأنيث.

«و» الثاني و الثالثُ و الرابعُ: الفعلُ«المضارعُ المبدوُّ بتاء الخطاب للواحد» كتقـــوم بخلافِ المبدوِّ بتاء الغائبة، نحو: هندٌ تقومُ، فإنّ الاستتارَ جائزٌ فيه لا واجبٌ، و بخـــلاف المبدوِّ بتاء خطاب الواحدة و التثنية و الجمع، فإنّه يبرزُ في الجميع، نحو: تقومين و تقومان و تقومون و تقمن،«أو» المبدوُّ«بالهمزة» للمتكلّم وحده، مُذَكَراً كانَ أو مُؤنَّثاً، كأقومُ، و أضربُ، «أو» المبدوُّ «بالنون» للمتكلّم، و من معه، مُذَكَّراً كان أو مُؤنَّثاً كنقـــومُ و نضربُ.

«و» الخامسُ:«الفعلُ الاستثنائيُّ»ك خلا و عدا و ليس و لايكونُ، نحو ما خلا زيداً و ما عدا عمراً، و ليس بكراً، و لايكونُ زيداً، ففي خلا و عدا و ليس و لايكون ضميرٌ مستترٌ وجوباً [على خلاف الأصل] عائدٌ على البعض المفهوم من كليَّة السابق أو علـــى اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو على المصدر المفهوم من الفعل أيـــضاً علـــى الخلافِ الآتي بيانُه في باب الاستثناء، إنْ شاء الله تعالى.

«و» السادسُ« فعلُ التَّعجُّب» كـــ مَا أَحْسَنَ الزيدينِ، ففي أَحْسَنَ ضميرٌ مـــستترٌ وجوباً [على خلاف الأصل] مرفوعٌ على الفاعلية.

و أهمل [المُصنِّف] موضعينِ آخرينِ في غيرِ الفعل، يجبُ فيهما الاستتارُ، أحـدُهما: اسمُ الفعل غيرُ الماضي ك أوَّه، و نزالِ. و الثاني: المصدرُ النائبُ عن فعله، نحو:﴿فَضَرْبَ الرِّقاب﴾[محمد/٤]، ففيهما أيضاً ضميرٌ مستترٌ وجوباً مرفوعٌ على الفاعلية.

فالمواضعُ مطلقاً ثمانيةٌ، و عدَّ ابنُ هشام في الأوضح ممّا يجبُ فيـــه الاســـتتارُ أفعـــلُ التفضيل، و هو غيرُ ظاهرٍ، لأنّه قد يرفعُ الظاهرَ في مسألة الكحل[١]عندَ جميع العـــرب، و يرفعُ الضميرَ البارزَ على لُغة، نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أنت، إذا لم يعـــربْ أنـــت مبتدأ، و لقد أحسنَ المُصنِّف في عدم ذكره له،« و ألحقَ بـــذلك» أي بالمـــذكور مـــن المواضع الّتي يجبُ فيها الاستتارُ، نحو: « زيدٌ قامَ أو زيدٌ يقوم»، ففي كلٍّ منهما ضـــميرٌ

---

١ – مسألة الكحل هي المسألة المتعلّقة برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، و من المعروف أنّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر، و لايرفع الاسم الظاهر غالبًا إلا إذا سبقه نفي، و كان مرفوعه أجنبيًا مفـــضلا علـــى نفـــسه باعتبارين، نحو «ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل كحسنه في عينِ زيد» فـــ«أحسن» اســـم تفـــضيل فاعله«الكحل»، و الّذي سوَّغ رفعه الفاعل سبقه بنفي، و مرفوعه أجنبيٌّ عنه و مفضل على حاله باعتبارين : أحدهما كونه في عين زيد و الآخر كونه في عين غيره. و قد سمّيت هذه المسألة بمسألة الكحل، لأن النحاة قد مثلوا لها بمثال يتضمّن الحديث عن الكحل نفسه. إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو و الصرف و الإعـــراب ، الطبعة الثالثة، منشورات استقلال ١٣٨٣ش ، ص٦٢٤.

مستترٌ وجوباً مرفوعٌ على الفاعلية، و الملحقُ لذلك جماعةٌ منهم ابنُ هشام في الأوضح خلافاً لابن يعيش و ابن مالك[1].

و ذلك أنّهما قسّما المستتر إلى مستتر وجوباً و مستترٍ جوازاً، فالأوّل: ما لايخلفه ظاهرٌ و لا ضميرٌ منفصلٌ و هو المستترُ في المواضع المذكورة أوّلاً. و الثاني: ما يخلفه ذلك، و هو المرفوعُ بفعل الغائب، نحو: زيدٌ قام أو يقوم، أو الغائبة، نحو: هندٌ قامت أو تقوم، أو الصفاتُ المحضة، نحو: زيدٌ قائم أو مضروبٌ أو حسنٍ، أو اسم الفعل الماضي، نحو: زيد هيهات.

قالا: فالضمير في هذه الأمثلة و ما شابَهها مستترٌ جوازاً بدليل أنّه يخلفُه الظاهرُ أو الضميرُ المنفصلُ، فيقالُ: قام أبوه، و ما قام إلا هو. و تعقبهما ابنُ هشام بأنّ استتار الضمير في نحو: زيدٌ قامَ، واجبٌ لا جائزٌ، إذ لايصحُّ أن يُقالَ: زيدٌ قامَ هو مثلاً على أنْ يكونَ هو فاعلاً لقام، و كونُ الظاهر أو الضميرِ المنفصلِ قد يقعُ في موقع هذا الضمير المستتر لايوجبُ إثباتَ جواز الاستتار له، و ذلكَ لأنّ تركيبَ زيدٌ قام أبوه، أو ما قامَ إلا هو غيرُ تركيبِ زيدٌ قامَ، و ليس الكلام فيه. أمّا زيدٌ قام فضميرُه واجبُ الاستتار دائماً، و لايظهرُ في حينٍ من الأحيان، و لو قلتَ: زيدٌ قام هو، فهو توكيدٌ للضمير المستتر، لا فاعلٌ.

و كذا قال الرضيُّ بوجوب الاستتار في ذلك، و في جميع الصفات، و ما نفاه من أنْ يكونَ هو في نحو: قام هو فاعلاً، فيه بحثٌ. قال في التصريح: و المنقولُ عن سيبَويهِ أنّه أجازَ في هو من نحو: قوله تعالى: ﴿ أنْ يملّ هو ﴾[البقرة/٢٨٢]، أن يكون فاعلاً، و أن يكون توكيداً، و نَقَلَ المراديُّ عنه أيضاً في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو: مررتُ برجلٍ مكرمك هو، أن يكونَ فاعلاً، و أن يكونَ توكيداً، و كذلك إذا جرى الوصفُ على غيرِ من هو له و أبرزَ الضميرَ يكونُ فاعلاً باتّفاق البصريّين و الكوفيّين.

قال: و النظرُ الجيّدُ أن يُقالَ: ما ذهب إليه ابن مالك و ابنُ يعيش و غيرهما مشكلٌ، لأنّه لايخلو إمّا أنْ يريدوا بجواز الاستتار أنّه يجوزُ إبرازُ الضمير متّصلاً أو منفصلاً و الأوّل متعذرٌ، و الثاني مخالفٌ لما أصّلوه من القواعد، و هو أنّه إذا أمكنَ الاتّصال لا يُعْدَلُ عنه إلى الانفصال إلا فيما يُستثنى، و ليسَ هذا منه، انتهى.

---

١ - يبدو أنّ الحقّ مع النحويّينَ الّذين يقولون بأنّ الفاعل في هاتين الصيغتين ضمير مستتر جوازاً ، لأنّنا إذا قارنّاهما بالصيغ التي الفاعل فيها ضمير مستتر وجوبا رأينا بأن الاسم الظاهر لايقع بعدها أبدا، و لكن بعد هذه الصيغ يمكن أن يأتي اسم ظاهر كفاعلهما.

و قالَ المحقِّقُ اللقانيُّ في حاشيته على الأوضح: قول ابن مالك و من وافقَه: ما يخلفه ذلك ليس معناه أنّ ذلك يخلفه في تأدية معناه، بل في رفع عامله إيّاه، فمعنى وجوب الاستتار و جوازه عندهم وجوب كون المرفوعِ بالعاملِ ضميراً مستتراً، و جوازه لا وجوب كونِ الاستتار في الضمير المستتر واجباً و جائزاً، إذ ليس لنا ضمير متَّصفٌ بالاستتار يجوز ظهوره، انتهى.

و لَمّا كانَ هاهنا مظنَّةُ سؤال، و هو أنْ يُقالَ: أنّ نحوَ قُمْ أنت، و أقومُ أنا، قد ظَهَرَ فيه الضميرُ، و قد ذكرت أنّه منَ المواضعِ الّتي يجبُ فيها استتارُه، أشارَ إلى الجواب عن ذلك بقوله:« و ما يَظهرُ من الضمائر في بعض هذه المواضع، كـأقومُ أنـا، فتأكيـدٌ» للضمير المستتر، لا فاعلٌ، بدليل أنّك لاتقولُ: لا أفعلُ إلا أنا، و لا تَفْعَلُ إلا أنتَ، و هو «كقُمْتُ أنا»، في كون أنا تاكيداً للفاعل الّذي هو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ فلا نقضَ بـه. و سَيَأتي تتّمةُ ذكرِ المضمراتِ في المَبْنِيّات، إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فلينتظر.

ملازمة الفعلِ تاء التأنيث في باب الفاعل: هذه «تبصرةٌ» في لحوق علامة التأنيث لعامل الفاعلِ وجوباً و جوازاً، أو رجحانُ الأولِ و الثاني، و« تلازمُ الفعلَ» المسندَ إلى الفاعل: أي تَلْحَقُه وجوباً من لازَمَ الشيءَ، إذا لَم يفارِقْهُ، جامداً كان أو متصرِّفاً تامّاً، أو ناقصاً «علامةُ التانيث» و هي التاءُ في آخره إنْ كانَ ماضياً، و في أوّله إنْ كانَ مضارعاً.« إنْ كانَ فاعلُه» أي فاعلُ الفعلِ المسند الفاعلِ،« ظاهراً حقيقيَّ التأنيث»، و هو ما له فرجٌ كما مرَّ، إذا لم يفصل بينَهما في غير باب نِعْمَ و بِئسَ كما سيأتي بيانُه، إيذاناً من أوّلِ الأمرِ بتأنيث الفاعلِ، مفرداً كان،« كقامت هندٌ»، و تقوم هنـدٌ، أو مثنى كقامت الهندان، و تقوم الهندان، أو مجموعاً بالألف و التاء، كقامت الهنداتُ، و تقوم الهندات، وَ أجاز الكوفيُّون: قام الهنداتُ[1]، وَ اختاره أبوعلي، و استدَلُّوا بالآيـة:﴿ إذا جاءَكم المومناتُ ﴾[الممتحنة/١٠]، و بقوله [من الطويل]:

٨٣ – عشيّةَ قامَ النائحاتُ و شُقِّقَتْ جيوبٌ بأيدي مأتمٍ و خُدودُ[2]

---

١ – هذا مذهب ابن مالك أيضا حيث يقول في الألفيّة:

والتاء مع جمع سوى السالم من مُذكَّر كالتاء مع إحدى اللبن

يعني إذا أسند الفعل إلى جمع غير جمع سلامة لِمُذكّر جاز إثبات التاء و حذفها، مثل: قامت الرجالُ، و قام الرجال، و قام الهندات ، وقامت الهنداتُ،(شرح ابن عقيل١/٤٨١). و يبدو أنّه أحسن من المذاهب الأخرى.

٢ – هو لأبي عطاء السندي . اللغة: العشية : الوقت من زوال الشمس إلى المغرب، أو من صلاة المغرب إلى العتمة و النائحات: الباكيات على الميّت بجزع و عويل. الجيوب: جمع جيب، و جيب القميص و نحوه : ما يدخل منه الرأس عند لبسه. الخدود : جمع خد و هو جانب الوجه.

و الجوابُ عن الآية أنّ حذفَ التاء فيها للفصلِ بالمفعول، و عن البيت بأنّه على تقدير موصوف، أي النسوةِ النائحات، فَرُوعي حالُ محذوف، و حَكَى سيبَويه عن بعضِ العرب: قال فلانة، استغناءً بالمُؤنّث الظاهر عن علامته، فقيلَ: هو شاذٌ، لايقاسُ عليه، و قيلَ يقاسُ على قلّة. و أجازَه الأخفشُ و الرّمانيّ[1]، و أنكرَه المبرّدُ. قال الرضيُّ : و لا وجهَ لإنكار ما حكَى سيبَويه مع أمانته و ثقته. قال الشاعر[من الوافر]:

٨٤- إذا قالَتْ حَذَامِ فَصدِّقوها   فإنّ القولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

و أمّا قول الآخر [من الطويل]:

٨٥- تَمَنّى ابْنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهُما   وَ هلْ أنَا إلا منْ رَبيعَةَ أو مُضَر[3]

فضرورةٌ، إن قدِّرَ الفعلُ ماضياً، فإن قدِّرَ مضارعاً و أصلُه تتمنّي، فحُذفَت إحدى التائين، كما قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظّى﴾[الليل/١٤]، فلاضرورةَ. قال ابنُ هشام في شرح الشذور: في هذا المحذوف ثلاثةُ أقوال، أصحُّها أنّه الثانيةُ.

تنبيهٌ: قالَ بعضُهم عُلِمَ من تعبيرهم بالهندان و الهندات من أمثلة القاعدة المذكورة عدمُ الاعتداد بأل فاصلاً، و عدُّ الفصل بها كلاَ فصلٍ لتنزيلها من مصحوبها منزلةَ الجزء، و هذا ممّا يلغَزُ به، فيقال: أيُّ صورةٍ يجبُ فيها تأنيثُ الفعل مع كونِ فاعله المُؤنّث مفصولاً عنه، و إن شيءت نظمَ ذلكَ فقل[من السريع]:

٨٦- أين غـدا التأنيث للفعل   لديهم حتماً مع الفصل

انتهى.

أو كانَ فاعلُ الفعل ضميراً متّصلاً لغائبة مطلقاً، أي سواءٌ كان حقيقيَّ التأنيث أو لفظيَّة، كهندٌ قامَتْ، و تقومُ،«و الشمس طلعتْ»، و تطلع، و إنّما وجب هنا مطلقاً لئلاَ يتوهّم أنّ ثَمَّ فاعلاً مُذكَّراً منتظراً، إذ يجوز أن يقالَ: هندٌ قامَ أبوها، و الشمسُ طلعَ قرنُها، و قد يجوزُ تركُها في الشعر، إن كان التأنيثُ مجازياً كقوله [من المتقارب]:

٨٧- فلا مُزْنَةٌ وَ دَقَتْ وَدْقَهَا   وَ لا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا[4]

---

١ - علي بن عيسى أبوالحسن الرمانيّ، كان إماماً في العربية، قال أبوحيّان: لم يُرَ مثله قطّ علماً بالنحو، شرح أصول ابن السّراج ، شرح سيبويه و...مات سنة ٣٨٤ هـ. بغية الوعاة ١٨٠/٢.

٢ - هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، و قد جرى مجرى المثل، و صار يضرب لكلّ من يعتدّ بكلامه، و يتمسك بمقاله، و لايلتفت إلى ما يقول غيره، و في هذا جاء به الشارح، و هو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله و يعتبر نقله لأنه الذي شافه العرب، و عنهم أخذ، و من ألسنتهم استمدّ. ابن عقيل ١٠٥/١.

٣ - هو للبيد بن ربيعة. اللغة: ربيعة أو مضر: هما ابنا نزار بن معد بن عدنان، و هما أبو العرب العدنانيين.

٤ - البيت لعامر بن جوين الطائي:اللغة: المزنة :السحابة المثقلة بالماء، الودق: المطر، أبقل: أنبت البقل، و هو النبات.

و أجازه ابنُ كيسانَ في النثر أيضاً، فيقال: الشمسُ طلعَ، كما يقالُ: طلعَ الشمسُ، لأنّ التأنيثَ مجازيٌّ، و لافرقَ بينَ المضمرِ و الظاهر، و استدلّ على ذلك لأنّ الشاعرَ كان يمكنُه أنْ يقولَ: أبقلت إبقالها بالنقل، فلمّا عدلَ عن ذلك مع تمكّنه منه علمَ أنّه مختارٌ، لا مضطرٌّ[١]، و أجيبَ بأنّه إنّما يثبتُ ما ذكرَه بعد ثبوت أنّ هذا الشاعرَ ممّن يخفّفُ الهمزةَ بالنّقل و غيره، فإنّ من العرب مَنْ لايجيزُ في الهمزة إلا التحقيقَ، و قد يعارضُ بالمثل، فيقال: إنّما تثبتُ دعوى الضرورةِ بعد ثبوت كونه ممّن لايخفّفُ الهمزةَ بالنقل، و يؤيّدُ ما قاله ابنُ كيسان إنّ الأعلمَ حَكَى في شرح أبيات كتاب سيبَويه أنّه رَوى أبقلت أبقالَها بتخفيف الهمزة، قال: و لاضرورةَ فيه على هذا، إذ هو دليلٌ على أنّ قائله يجيز النقلَ، قال: و على رواية تخفيف الهمزة إنّما هو لتأويل الأرضِ بالمكان فلا ضرورةَ.

و في هذا التأويلِ نظرٌ، لأنّ الهاءَ في ابقالها تأباه، قالَه في التصريح، و احترزَ بالمتّصل عنِ المنفصل، نحوُ: هندٌ ما قامَ إلا هي، أو يقومُ إلا هي، و الشمسُ ما طلعَ إلا هي، أو يطلعُ إلا هي.

فالتذكيرُ واجبٌ لعدم التوهُّم الّذي يحصلُ هناك، لأنّ الفعلَ لايكونُ له فاعلان، و التقييد بالغائبة احترازٌ عن الحاضرة، نحو: قمتُ، و أقومُ، فإنّهُ لايمكنُ تأنيثُه، و إن كان ضميراً متّصلاً لمونث، و أمّا نحو: طلحة علماً للرّجل فلايجوزُ في ضميره المتّصل إلحاقُ التاء، فلايقالُ: طلحة قامت، و أجازه بعضُ الكوفيّين، نظراً إلى اللّفظ، و هو بعيد، إذْ يلزمُ منه اشتباهُ المذكّر بالمُؤنّث، فيحصلُ اللّبسُ مع انتفاء القرينة، و هو محذورٌ.

«و لك الخيارُ» في إلحاق علامة التأنيث للفعلِ و تركها «مع ظاهر» المُؤنّث «اللفظي» في السعة، «كطلعت» الشمسُ، و تطلعُ الشمسُ، «أو طلعَ الشمسُ»، و يطلعُ الشمس، ما لم يكن علماً للمُذكّر الحقيقيّ، نحو: طلحة، فليس فيه خيارٌ، بل يجبُ التذكيرُ، خلافاً لبعض الكوفيّين، و إنّما جازَ هنا الوجهان، لأنّه مُؤنّث لفظاً، غيرُ مُؤنّث معنى، فجازَ الأمران باعتبار الوجهين، و مثلُه جمعُ تكسيرِ لمُذكّر، نحو: قالت الزّيودُ، و قالَ الزّيودُ، أو المُؤنّث كقامت الهنودُ، و قام الهنودُ، و اسمُ الجمع المذكّر كقامَت قومُك، و قام قومُك، أو لمؤنث، كقامت النّساء، و قامَ النّساء، و اسمُ الجنس كأورَقَت الشجرُ، و أورقَ الشجرُ، فالتأنيثُ في ذلكَ كلّه على التأويل بالجماعة، و التذكيرُ على التأويل بالجمع.

و أمّا جمعُ تصحيحِ المذكّر فكمفرده، لأنّ سلامة نظمِ مفرده تدلُّ على التذكيرِ، و كذا جمعُ تصحيح المُؤنّث، كما مرَّ قيل، و قضيةُ هذا التعليل جوازُ الوجهين في نحو: جاء

---

١ - هذا خطأ ظاهر، لأنه في« الشمس طلعَ» الفاعل ضمير«هو» مُذكّر و مرجعه«الشمس» مُؤنّث.

البنونَ و البناتُ لتغير نظم المفرد فيهما، و به صرَّحَ ابنُ مالكٍ في التسهيل، بل نقل الرضيُّ و الشاطبيُّ [1] الإجماعَ على ذلك.

«و» لك الخيارُ أيضاً مع المُؤنَّث الحقيقيِّ المنفصل، فإنْ شيءتَ ذكرتَ العلامةَ، و إن شيءتَ تركتَها، لكن «يترجَّح ذكرُها مع الفصل بغير إلا »الاستثنائية الإيجابية،« نحو: دخلتِ الدارَ هندٌ،» لأنَّ المسندَ إليه [2] في الحقيقة هو المُؤنَّث، سواءٌ كانَ ثَمَّ فصلٌ أو لم يكن.

و إنَّما اغتفروا تركها معَ الفصلِ لطولِ الكلام، و لأنَّ الفعلَ بَعُدَ عن الفاعل المُؤنَّث، و ضَعُفَت العنايةُ به، و صار الفعلُ كالعوض من تاء التأنيث، فأجازوا التركَ، و إليه أشارَ ممثلاً بقولَه، أو دخلَ الدار هندٌ . قال الشاعر[من البسيط]:

٨٨- إنَّ امرءً غَرَّه منكُنَّ واحدةٌ بَعْدي وَ بَعْدَكَ في الدُّنيا لَمَغْرُورُ [3]

و قالَ المبرّدُ: لايجوزُ مع الفصلِ بغير إلا غيرُ التأنيثَ، و ما ذكَره المُصنِّف هو الصحيحُ المشهورُ، و التقييدُ بالحقيقيِّ هو المفهومُ من تمثيله، و لو كان المُؤنَّث غيرَحقيقيٍّ، و فصِّل، ترجَّح تركُها، إظهاراً لفضل الحقيقيِّ على غيرِه، سواءٌ كانَ بإلا أو غيرها، كذا قالوا.

قال الدمامينيُّ: و الَّذي يظهرُ لي عكسُ ذلك، و هو أن يكونَ الإتيانُ بالعلامة في الصورة المذكورة أرجحَ بدليل كثرته في الكتاب العزيز و فشوه فيه جدًّا، فوقع فيه من ذلك ما يزيدُ على مأتي موضعٍ، و الواردُ فيه بترك العلامة خمسون موضعاً، أو نحوها و أكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته، فَيَنْبَغي المصيرُ إلى القول: بأنَّ الإتيانَ بالعلامة في ذلك أحسنُ و أفصحُ، و تركها حسنٌ فصيح، «و» يرجَّحُ تركها «مع الفصل بها» أي بإلَّا، «نحو: ما قام إلا امرأةٌ»، مع جواز ما قامت إلا امرأةٌ، على المرجوحية. و البصريُّون إلَّا الأخفشَ أوْجَبُوا التَّركَ، قالوا: لأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مذكَّرٌ محذوفٌ، و التقديرُ ما قام أحدٌ إلا امرأةٌ، و أمَّا المذكورُ بعد إلا فهو بدلٌ منه.

و خَصَّصَ بعضُهم جوازَ التأنيثِ بالشعر، كقوله[من الرجز]:

٨٩- مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَ ذَمّ في حَرْبِنَا إلَّا بَنَاتُ العَمّ [4]

---

[1] - الشاطبي هو أبوإسحاق إبراهيم بن موسى، تلقّي العربيّة عن أئمة المغاربة، صنف: شرحاً على الألفية، ومن آرائه الصائبة الاستشهاد بالحديث، توفي بالأندلس سنة ٧٩٠هـ . نشأة النحاة ص ١٥٧.

[2] - لأن المسند «م و ط».

[3] - لم يسمَّ قائله.

[4] - هو مجهول الشاعر. اللغة: الريبة: الشك.

و الصحيحُ جوازُه في النثر أيضاً نظراً إلى ظاهر اللفظ، و منه قراءةُ بعضهم ﴿إن كَانَتْ إلا صيحةٌ واحدةٌ ﴾[يس/٢٩]، بالرفع ﴿فأَصْبَحُوا لاتُرَى إلا مَساكنُهُمْ﴾ [الأحقاف /٢٥]، بضمِّ التاء من تُرى، و رفع مساكنهم.

«و يرجَّحُ» الترك أيضاً «في باب نعم و بئس، نحو: نِعْمَ أو بِئسَ المرأة هندٌ»، مع جواز نعِمَتْ، أو بئِسَت المرأةُ هندٌ. فالتذكيرُ على إرادة الجنس، إذْ ليسَ المرادُ امرأةً واحدةً، بل المرادُ الجنسُ، فَمَدَحُوه، أو ذَمُّوه عموماً، ثُمَّ خصُّوا من أرَادُوا مدحَه أو ذمَّه، مبالغةً بذكره مرَّتين، و التأنيثُ على مقتضى الظاهر.

تنبيهٌ: حكمُ الوصف حكُم الفعلِ المذكورِ، فتلازُمه العلامةُ إن كان الفاعلُ مؤنَّثاً حقيقيّاً، نحو: زيدٌ قائمةٌ أمُّه، و يجوزُ الوجهانِ في اللفظيِّ، نحو: اليومَ طالعةٌ أو طالعٌ الشمسُ.

تَتِمَّةٌ: اللغةُ المشهورةُ أنْ لايلحقَ عاملَ الفاعل إذا كانَ مثنًّى أو مجموعاً علامةٌ تدلُّ على تثنيته أو جمعه، كما دلَّت التاءُ على تأنيثه، لأنَّهما يُعْلَمان من لفظه دائماً بخلاف تانيثه، فإنَّه قد لايُعلَمُ من لفظه بأن يكونَ مقدَّراً لتأنيث، معَ أنَّ في الإلحاق هنا زيادةَ ثقلٍ بخلاف ثَمَّ، و مِن العرب مَنْ ألحقَ ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ألف التثنية و واو الجمع و نونَ الإناث، فيقول: قاما أخواك، و قاموا إخوتُك، و قمن الهنداتُ، و ما قاما إلا هما، و ما قاموا إلا هم، و ما قمن إلا هنَّ، و منه قولُه عليه الصلوة و السلام: أو مخرجي هم[٢].

قال أبوحيَّان في الإرتشاف، و ذكر بعضُهم أنَّها من لغة أزد شنوءَة[٣] و أباهم سيبويه فقالَ: و أعلمُ أنَّ مِن العرب مَنْ يقولُ: ضربوني قومُك و ضرباني أخواك. و يُسمّيها بعضُهم لغةَ «أكلوني البراغيث»، و ابنُ مالك يقول: لغةَ يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ، قال: و المختارُ أنَّها علاماتٌ تدلُّ على التثنية و الجمع. و ذهب بعضُ النحاة إلى أنَّها ضمائرُ، و اختلفوا، فقال قومٌ ما بعدها منها، و قال قومٌ مبتدأ، و الجملةُ السابقةُ خبرٌ[٤]، و هذه اللغةُ عندَ جمهورِ النَّحويِّينَ ضعيفةٌ، و كثرةُ ورودِ ذلكَ تدلُّ على أنها غيرُ ضعيفة، انتهى. ثمّ الصحيحُ أنَّها لاتمتنعُ مع المفردين أو المفرداتَ المتعاطفة خلافاً للخضراويّ[٥].

---

١ – في «س»من الأية حتى هنا محذوف.
٢ – صحيح البخاري ، ١/٦٠ رقم ٣.
٣ – هم حي باليمن، ينسب إليهم شنائي . خزانة الأدب ٦/٤٦٠ .
٤ – يبدو أن أحسن إعراب لمثل هذه الجملة هو أن تقول: الضمير البارز هو الفاعل، و الاسم الظاهر بدل من الضمير.
٥ – محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ، صنّف: فصل المقال في أبنية الأفعال، الافصاح بفوائد الايضاح ، ومات سنة ٦٤٦ هـ . بغية الوعاة ١/٢٦٧.

الأصل تقدُّم الفاعل على المفعول: مسألة تتعلّق بالفاعل: « و الأصلُ[1] » أي الراجحُ «في الفاعل» الّذي يَنبغي أن يكونَ عليه إن لم يمنعْ مانعٌ «تقدُّمه على المفعول» بأنْ يلي العامل، لأنّه كالجزء منه، و لذا يسكنُ له آخرالفعل إذا كان ضميراً لكراهتهم توالي أربعِ حركات، و إنّما يكرهونَ ذلك في كلمة واحدة، فدلَّ ذلك على أنّها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول، و الأصل فيه تأخره عن الفاعلِ لأنّه فضله.

و قد يجوزُ خلافُ الأصلِ ، فيتقدَّمُ المفعولُ، و يتأخَّرُ الفاعلُ،كما في قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[القمر/٤١]، و قول الشاعر[من البسيط] :

٩٠- جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربَّه موسى على قدرِ[2]

«و يجبُ ذلكَ» الأصلُ«إذا خيفَ اللبسُ» في الفاعلِ لعدمِ ظهورِ الإعراب، و عدمِ قرينة تمييز الفاعلِ مِن المفعولِ، سواءٌ كانا مقصورينِ أم اسمي إشارةٍ أم موصولين أم مضافين إلى الياء نحو: ضرب موسى عيسى، أو هذا ذاك، أو منْ في الدّار منْ على الباب، أو غلامي أبي. فيتعيَّنُ في مثل هذه أنْ يكونَ الأوّلُ فاعلاً، و الثاني مفعولاً، خلافاً لابن الحاج[3] في نقده على المُقرَّب[4] لابن عصفور محتجّاً بأنّ العربَ يجيزُ تصغيرَ عمرو و عمر على عُمَير مع وجود اللبس، و بأنّ الإجمالَ من مقاصد العقلاء و بأنّه يجوز أن يقالَ: زيدٌ و عمروٌ ضربَ أحدُهما الآخرَ، و بأنّ تأخيرَ البيان لوقت الحاجة جائزٌ عقلاً باتّفاق، و شرعاً على الأصحِّ، و بأنّ الزجاجَ نقلَ في معانيه[5] أنّه لا خلافَ بينَ النّحويّينَ في أنّه يجوزُ في نحو: فما زالتْ تلكَ دعواهم، كونُ تلك اسمَها، و دعواهم الخبرَ، و بالعكس، هذا كلامُهُ .

قال المراديُّ: و لايلزمُ من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جوازُ مثلُ ذلك في ضرب موسى عيسى ، لأنّ التباسَ الفاعلِ بالمفعول ليسَ كالتباس اسم «زال» بخبرها، انتهى.

و لو كانَ ثَمَّ ما يؤمنُ معه اللبسُ من قرينة لفظيّة كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: ضرب موسى عيسى الظريفُ، أو اتّصال علامةِ الفاعل بالفعل، نحو:

---

١ - هذه الجملة سقطت في «س».
٢ - هو لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز بن مروان.
٣ - أحمد بن محمد أحمد أبوالعباس الاشبيلي يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين و أمثاله. و له على كتاب سيبويه املاء، و مصنف في علوم القوافي و نقود على الصحاح و ... ، مات سنة ٦٤٧هـ . المصدر السابق ٣٠٩/١.
٤ - المقرّب في النحو: لابن عصفور على بن مومن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣ شرح على هذا الكتاب. كشف الظنون١٨٠٥/٢.
٥ - أشار إلى كتاب«معاني القرآن»لجماعة منهم أبوإسحاق إبراهيم السري المعروف بالزجاج النحويّ المتوفى سنة٣١١هـ . المصدر السابق١٧٣٠/٢.

ضَرَبَتْ موسى سعدى، أو اتّصال ضمير الثاني بالأوّل، نحو: ضرب فتــاه موســى، أو معنويَّة،نحو: أرضعتِ الصغرى الكبرى، لا يجبُ ذلك الأصلُ، بل يجوزُ تقدُّمُ المفعولِ.

تنبيةٌ: معنى وجوبِ تقديمِ الفاعلِ في الصورة المذكورة أنّه لايجوزُ أن يتقدَّمَ المفعــولُ على مجرَّدِ الفاعلِ، لكنَّه يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفعل و الفاعلِ معاً، فيجوزُ: موســى ضربَ عيسى، على أنْ يكونَ عيسى فاعلاً، لأنّه لايلتبسُ المفعولُ حينئذ بالفاعلِ، لعــدمِ جوازِ تقديمِ الفاعلِ على الفعلِ[1]، صرَّح به الفاضلِ الهنديُّ. قال بعضُهم: و يمكنُ أنْ يقالَ تنتفِي هاهنا القرينة، لأنَّ تقدُّمَ موسى قرينةٌ على أنَّ الفاعلَ هو عيسى.

«أو كانَ الفاعلُ ضميراً متَّصلاً، و» كان «المفعولُ متأخِّراً عن الفعلِ» معاً، فيجبُ ذلك الأصلُ أيضاً، سواءٌ كان الضميرُ بارزاً كضربت زيداً، أو مستتراً كضرب غلامه، و سواءٌ كانَ اسماً ظاهراً كما مرَّ أو مضمراً منفصلاً، كــ ما ضربتُ إلا إيّاك، أو متَّــصلاً كضربتك، و قيَّدَه بكونه متأخِّراً، لئلاّ ينتقضَ بنحو زيداً ضربتُ، و إنّما وَجَبَ الأصلُ هنا لتعذُّرِ التأخيرِ من حيثُ إنَّ الفاعلَ متَّصلٌ، و تأخيرُه مع كونه كذلك لايمكنُ.

وجوب تأخير الفاعل و تقديم المفعول:«و يمتنع» الأصلُ المذكور، أي يجـبُ تــأخيرُ الفاعلِ و تقديمُ المفعول عليه «إذا اتَّصل به»أي بالفاعل «ضميرُ المفعول»، نحو قوله: ﴿وَ إِذا ابْتَلى إبراهيمَ رَبُّه﴾[البقرة/١٢٤]،و قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمينَ مَعْذِرَتُهم﴾ [غــافر /٥٢]، إذْ لو قدَّم الفاعلَ و أخَّرَ المفعولَ في ذلك لَلَزِمَ عودُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظــاً و رتبةً، و ذلك لايجوزُ إلا في الضرورة و مواضعَ مخصوصةٍ، و سيأتي ذكرُهــا في بحــثِ الضمائر إنْ شاء الله تعالى.

و أجازَه الأخفشُ و ابنُ جنيّ من البصريّين و أبو عبد الله الطوالُ[2] من الكــوفيِّين في غير ضرورة بقلّة، و تَبِعَهم ابنُ مالك نظراً إلى أنَّ استلزامَ الفعل للمفعول يقــومُ مقــامَ تقديمِه، و الشواهدُ على وروده كثيرة جدّاً، منها قوله[من الطويل]:

٩١- وَ لَو أنَّ مَجْداً أَخلَدَ الدَّهرَ وَاحِداً مِنَ النّاسِ أَبْقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِماً[3]

و قوله [من الطويل]:

---

١ – في هذه الجملة أيضاً إبهام في تعيينِ الفاعلِ و المفعول لأنّه يمكن أن نعتبر عيسى مفعولاًبه و الفاعل ضــمير مستتر يعود إلى موسى، مثل علي نصرَ محمدا، إذن لا يزال الإشكال باقيا، فالأفضل أن نقول: لا يجوز تقــديم المفعول على الفاعل و الفعل إذا كان إعرابهما تقديريا.

٢ – محمدبن أحمد بن عبدالله الطوال النحوي، أحد اصحاب الكسائي، مات سنة ٢٤٣. بغية الوعاة ١/٥٠.

٣ – البيت لحسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي أحد أجواد مكة.

٩٢-كَسَا حِلْمُهُ ذَاالْحِلم أثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَ رَقّي نَدَاهُ ذَا النَّدَيَ في ذُرَا الْمَجْدِ[١]

و قوله[من الطويل]:

٩٣-أَلالَيْتَ شعْرِي هَلْ يَلُومَـــنَّ قَوْمُهُ زُهَيراً على ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[٢]

و قوله[من السريع]:

٩٤- لَمَّا عَصَي أَصْحَابُهُ مُصْعَبا أَدّي إليه الْكَيْـــلَ صَاعاً بِصاعِ[٣]

و قوله[من البسيط]:

٩٥- جــزَى بَنُوه أبا الْغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَ حُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[٤]

و قوله[من البسيط]:

٩٦- لَمَّا رَأَى طَالِبُوه مُصْعَباً ذُعِرُوا وَ كادَ لَوْ ساعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٥]

و قوله[من الرجز]:

٩٧- تغني حلاهـــا هند عن حلي ....[٦]

قال الدمامينيُّ: و رَامَ بعضُهم تأويل هذه الشواهد الدّالة عليه و هو بعيدٌ، إذا تأمّلتَ. قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و الصحيحُ جوازُه في الشعرِ فقط، و هـــو الإنـــصافُ، لأنّ ذلك إنّما وَرَدَ في الشعر، فلايقاسُ عليه.

«أو اتّصلَ المفعول»، أي و يجبُ تأخيرُ الفاعلِ إذا كانَ المفعولُ ضميراً متّصلاً، «و هو» أي و الحالُ أنّ الفاعلَ «غيرُ» ضميرٍ «متّصل» و غيره، أمّا ضميرٌ منفصلٌ، نحو: ما ضربكَ إلا أنا، أو ظاهر، نحو: ضربكَ زيدٌ، فلو قدّمَ الفاعلَ و الحالُ هـــذه، لانْفَـــصَلَ الضميرُ مع تأتّي اتّصاله، و قد تقدّم أنّه لايعدلُ عن الاتّصال معَ إمكانه.

و إنّما قيّده بقوله:« و هو غيرُ متّصل»، لأنّه لو كان متّصلاً لَوَجَبَ التقديمُ، نحـــو: أكرمتُك، كما مرَّ،«و ما وقع منهما» أي مِن الفاعلِ و المفعولِ، بعد إلا أو بعدَ معناها، و هو إنّما، فإنّها بمعنى إلا في إفادة الحصر على ما هو المشهورُ عندَ النحاةِ و الأصوليّين، و المرادُ أنّها بمعنى ما و إلا، لا بمعنى إلا فقط.

ففي العبارةِ تسامحٌ، و هل هي بمعنى ما و إلا، و حتى كأنّهما لفظانِ مترادفـــانِ، أو متضمّنةٌ معنى ذلكَ، الصحيحُ الثاني.

---

١ – لم يسم قائله. اللغة: سؤدد: هو السيادة ، الذري: جمع ذروة، و هي أعلى الشيء.
٢ – البيت لأبي جندب. اللغة: جرّ: جنى، أي جرّ على نفسه جرائر من كل جانب.
٣ – هو للسفاح بن لكير. اللغة: الكليل: ما يكال به من حديد أو خشب أو نحوهما، الصاع: مكيال تُكـــال به الحبوب و نحوها.
٤ – نسب هذا البيت لسليط بن سعد.
٥ – البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه. اللغة: طالبوه: الّذين قصدوا قتاله، ذُعروا: أخذهم الخوف.
٦ – ما وجدت البيت و لا قائله.

و إنّما لم يقلْ: أو إنّما، لأنّ الواقعَ في إنّما ضربَ عمراً زيدٌ، و إنّما ضرب زيدٌ عمراً بعد إنّما هو الفعل لا الفاعل و المفعول، و هما إنّما[1] وقعا بعد معنى إلا، لأنّ إنّما تضمّنَ معنى ما و إلا، و معنى النّفي ملحوظٌ في صدر الكلام، و معنى إلا قبل آخر جزء من الكلام، فالفاعلُ و المفعولُ واقعان بعد معنى إلا، لا بعد إنّما وجبَ تأخُّره، فيجب تأخُّر الفاعل في نحو: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، و إنّما ضرب عمراً زيدٌ، اذْ المقصود حصر مضروبيَّة عمرو في زيد، أي ليس لعمرو ضارب إلا زيدٌ مع جواز أنْ يكونَ زيدٌ ضارباً لغيرِ عمرو، فلو قدِّم و الحال هذه، و قيل ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، و إنّما ضرب زيدٌ عمراً، كان معناه انحصار ضاربيَّة زيدٍ في عمروٍ،أي ليس لزيدٍ مضروبٌ إلا عمروٌ، مع جواز كونه مضروباً لغيرِ زيد.

و هذا عكسُ الأول، فينقلبُ المعنى، و يجبُ تأخُّرُ المفعول في نحو: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً، و إنّما ضرب زيدٌ عمراً، كما وجبَ تأخُّرُ الفاعلِ فيما تقدّم لئلا ينقلبُ الحصرُ المطلوب إذا قدِّم .

و خالفَ الكسائيُ في المحصور بإلا، و أجاز تقديمَه مطلقاً، و استدلّ عليه فاعلاً، بقوله [من البسيط]:

٩٨- مَا عابَ إلا لَئيمٌ فعْلَ ذي كرمٍ وَ لا جَفَا قطُّ إلا جبَّأٌ بطَلا[2]

و مفعولاً، بقوله[من الطويل]:

٩٩- تَزَوَّدْتُ منْ لَيْلَى بِتَكْلِيم سَاعَة فَما زَادَ إلا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا[3]

و وَافقَه ابنُ الانباريُّ[4] و الفرَّاء و جماعَةٌ على جَوازه في هذه المسألة دونَ الأولى فارقين بأنّ الفاعلَ إذا تأخّرَ، و كانَ المفعولُ المقصورُ عليه متقدِّماً، كان تأخيرُه في اللفظ فقط، لأنّه من المعلوم أنّه متقدِّم في النية، فحصل للمقصور عليه تأخيرٌ من وجه، و هو النّيّةُ بخلاف ما إذا كانَ الفاعلُ المقصورُ عليه متقدِّماً، فإنّه عند تقدُّمه وقع كلٌّ من الفاعل و المفعول في مرتبته فلم يحصل حينئذ ما يقتضيه الحالُ من تقديم غير المقصور عليه لفظاً و رتبة، و إنّما جازَ ذلك في إلا دونَ إنّما، لأنّ المقصورَ عليه بإلا معلومٌ، تَقدَّمَ، أو تأخَّرَ، فإنّ اقترانَ الاسمِ بإلا دليلٌ على القصر عليه بخلاف إنّما، فإنّه لادليلَ معَها على القصرِ إلا تأخيرُ المقصورِ عليه.

---

١ - من «إنّما لم يقل» حتى هنا غير موجود في «س».
٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: الجبَّأ : الجبان.
٣- نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح.
٤ - عبدالرحمن بن محمد أبوالبركات الأنباري النحويّ، له المؤلفات المشهورة، منها: الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ميزان العربية ،حلية العربية و... مات سنة ٥٧٧ هـ . المصدر السابق ٨٧/٢.

و ذهب الزجاجيُّ إلى عدم وجوب تأخيره مع أنَّما أيضاً قالَ: بَلْ قد يكونُ المتأخِّرُ غيرَه أيضاً، و يفهمُ بالقرينة، حكاه الشيخُ بهاءُ الدين السبكيُّ[1] و غيره، فنقلُ بعضُهم الإجماعَ على وجوبِ التأخير معها غير مرضيٍّ.

حذف فعل الفاعل: قد يُحذَفُ الفعلُ لقيام قرينة تدلُّ عليه جوازاً، إذا أُجيبَ به نفيٌ كقولكَ: بلي زيدٌ، لمَنْ قَالَ: ما قامَ أحدٌ، أو استفهامٌ محقَّقٌ كقولك: زيدٌ لمن قالَ: مَنْ قامَ، أو مقدَّرٌ كقوله[من الطويل]:

١٠٠- لِيُبكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لخُصومَة ... وَ مُختَبطٌ مُمّا تُطيحُ الطَّوائحُ[2]

على رواية ليبكُ بالبناء للمفعول، كأنَّه قيلَ: من يُبكيه؟ فقالَ: ضارعٌ، أي يبكيه ضارعٌ، و إنَّما قدَّرَ الفعلُ دونَ الخبر، لأنَّ تقديرَ الخبر يُوجبُ حذفَ الجملة، و تقديرَ الفعلِ يوجبُ حذفَ جزئها، و التقليلُ في الحذف أولى.

قال بعضُ المُحقِّقين، و فيه بحثٌ: فإنَّ في حذَف الخبر حفظَ المناسبة بينَ السؤال و الجواب، و في حذف الفعل تقليل الحذف، و الثاني لايعارضُ الأوَّل، فضلاً عن أن يترجَّحَ عليه، ألا ترى أنَّهم يُرجِّحونَ رعايةَ المناسبةِ على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شرطية التفسير، انتهى، و فيه نظرٌ.

و يُحْذَفُ وجوباً إذا حُذِفَ، ثمَّ فُسِّرَ لرفع الإبهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى: ﴿و إنْ أحَدٌ مِنَ المشركينَ استَجارَكَ﴾[التوبة/٦]، فأحدٌ فاعلُ فعلٍ محذوف وجوباً، يفسِّرُه المذكورُ، فلو ذُكِرَ معه كان ضائعاً بخلاف المفسِّر الَّذي فيه إبهامٌ بدون حذفه، فإنَّه يجوزُ الجمعُ بينَه و بينَ مفسِّره، كقولك: جاءَني رجلٌ أي زيد. و قد يُحذَفُ الفعلُ و الفاعلُ معاً جوازاً للقرينة في نحو: نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ: أقَامَ زيدٌ.

---

١ - أحمد بن علي السبكي العلّامة بهاء الدين، كانت له اليد الطولى في اللسان العربي و المعاني و البيان، صنف: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، شرح مطول على مختصر ابن الحاجب و... مات سنة ٧٧٣ هـ. المصدر السابق ١/٣٤٢.

٢ - هو للحارث بن نهيك. اللغة: الضارع: الخاضع و المستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، تطيح: تهلك، الطوائح: المصائب و المهالك.

نائب الفاعل

ص: الثاني: نائب الفاعل، و هو المفعول القائم مقامه، و صيغة فعله فُعِلَ أو يُفعَلُ، و لايقع ثاني باب علمت، و لا ثالث باب أعلمت، و لا مفعول له و لامعه و يتعيَّن المفعول به له، فإن لم يكن فالجميعُ سواءٌ.

ش: «الثاني» ممّا يردُ مرفوعاً لا غيرُ«نائب الفاعل»، و يُتَرْجمُ عنه الجمهورُ بمفعولِ ما لم يُسمَّ فاعُله، و هذه العبارةُ لابنِ مالك. قال أبوحيَّان: و لم أرَها لغيره. قال ابن هشام: و هي أولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول و الخفاء، و صدقها على نحو: ديناراً من قولك: أعطي زيدٌ ديناراً، فهو مفعولٌ لأعطي، و أعطي لم يسمَّ فاعله، و لأنَّ نائبَ الفاعلِ قد يكونُ مفعولاً و غيره، انتهى.

قال بعضُهم: و لأنّها تَصْدُقُ بالفعل الّذي لا فاعلَ له أصلاً، و هو المكفوفُ عن الفعل بما الزائدة، نحو: قلّما و طالما، و أجيبَ بأنَّ عبارتَهم صارتْ علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقومُ مقامَ الفاعل من مفعول أو غيره، بحيثُ لو أطلقَ فهمَ منه ذلك، فلايخرجُ عنه شيء، و لايدخلُ فيه غيرُه، و قد يجابُ بأنَّ المرادَ بالصدق، الصدقُ عليه في بادي النظر، و ذلك كاف في الأولويَّة، و إنّما جُعِلَ نائبُ الفاعل تلوَ الفاعل لشدَّة اتّصاله به، حتى ذهبَ أكثرُ البصريِّين و الجرجاني و الزمخشريُّ و التفتازاني إلى أنّه فاعلٌ، و هو أي نائب الفاعل المفعولُ صريحاً، أو ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال أبوحيَّان.

و ذكر المتأخِّرون البواعث على حذف الفاعل، و قد[١] نظمت ذلك في أرجوزتي في قولي [من الرجز]:

١٠١- وَ حَذْفُه للْخوفِ و الإبْهام   وَ الْوَزنِ وَ التَّحْقيرِ و الإعظَام
وَ الْعلم و الْجَهْلِ وَ الاخْتِصَارِ   وَ السَّجْعِ وَ الوِقَارِ وَ الإيثارِ

«القائمُ مقامَه» بضَمِّ الميم، اسمُ مَكانٍ مِنْ أقامَ، أي مقامُ الفاعل في إسناد العامل[٢] إليه، و وجوب تأخيره عنه، و استحقاقه للاتصال به، و امتناعِ حذفه، و تأنيث عامله لتأنيثه، كذا قيلَ، و فيه أنّه إن أُريدَ قيامُه مقامَه في أصل الإسناد إليه، فهذا المعنى ثابتٌ له قبل صيرورته نائبَ فاعل، و إن أريدَ قيامُه مقامَه في الإسناد إليه على جهة قيامه به أو وقوعه عليه فَظاهرٌ أنّه لا مجال لهذا المعنى أصلاً مع خفاء المراد، إذْ لم تُعْلَمْ جميعُ هذه الأحكام، و المرادُ بالفاعلِ، الفاعلُ النحويُّ، فلا إشكالَ بنحو: أنبتَ الربيعُ البقلَ.

---

١ – في «س» من هو اي نائب الفاعل حتى هنا سقط.
٢ – في إسناد الفاعل «ط».

«و صيغةُ فعله» المسندَ إليه «فُعِلَ» بضمِّ أوّله و كسرِ ما قبلَ آخره، إن كان ماضياً، أو «يُفْعَلُ» بضمِّ أوّله و فتح ما قبلَ آخره، إن كان مضارِعاً، و المرادُ بهما التمثيلُ، أي فُعِلَ أو يُفعلُ و نحوُهما، ليعمَّ نحو: افتُعِلَ و استُفعِلَ و يُفتعلُ و يُستفعلُ وغيرهما من الأفعال المجهولة المزيد فيها.

و اقتصرَ على الثلاثيِّ لكونه أصلاً، و ما قيلَ من أنَّ المرادَ بهما الماضي المجهولِ أو المضارعِ المجهولِ فهو تاويلٌ لعلم الوزن بصفته المشتهرة، كما في «لكل فرعونَ موسي»، أي لكلِّ ظالمٍ عادلٌ، ففيه أنَّ الصفةَ المَشتهرةَ بها فُعِلَ أو يُفعل، فهو الماضي المجهولُ أو المضارعُ المجهولُ من الثلاثي المجرَّد، لا الماضي المجهولُ و المضارع المجهولُ مطلقاً كذا قيلَ.

حكم بناء الماضي للمفعول إذا اعتلّت عينه و هو ثلاثيٌّ: تنبيهات: الأوّل: إذا اعتلَّت عينَ الماضي، و هو ثلاثي كقام و باع، ففيه لغاتٌ ثلاث، الأولى الكسرُ مخلصاً، كقيلَ و بيعَ، و هي اللغةُ العليا، الثانية: الكسرُ مشمَّاً ضمَّاً تنبيهاً على أنَّ الضمَّ هو الأصلُ، و معنى الإشمام هنا الإشارةُ إلى الضَّمِّ مع التلفظ بالكسر، و هي اللغةُ الوسطي. الثالثة: الضمُّ مخلصاً نحو: قولَ و بوعَ، و هي أضعفها و تجرى اللغاتُ الثلاثُ في نحو: اختارَ و انقاد، ممّا أعلَّ عينه .

و أوجبَ الجمهورُ ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف، نحو: شُدَّ و مدَّ قالَ ابن هشام: و الحقُّ قولُ بعضِ الكوفيِّين أنَّ الكسرَ جائزٌ، و هي لغةُ بني ضَبَّة و بعضِ تميم، و قرأ علقمه[1] ﴿رِدَّت إلينا﴾ [يوسف/٦٥]، ﴿و لو رِدُّوه﴾[النساء/٨٣]، بالكسر، و جوَّزَ ابنُ مالك الإشمامَ أيضاً، و قالَ المهاباذيُّ[2]: مَنْ أَشمَّ في قيلِ و بيع أشمَّ هنا، انتهى.

قال في التصريح: و على الكسر يلغزُ، و يقالُ: ما وجهُ رفعِ الماء في قولهم: إنَّ الماءُ بكسر الهمزة و رفع الماء؟ و جوابُه أنَّ أصلَه«أنَّ الماءَ في الحوض»إذا صَبَّه، فحُذفَ الفاعلُ، و أُنيبَ عنه المفعولُ، و كُسِرَتِ الهمزةُ على حدِّ: ﴿رِدَّتْ إلينا﴾ بكسر الراء، انتهى.

الثاني: لايخلُو العاملُ في هذا الباب منْ أنْ يكونَ فعلاً أو اسمَ مفعول أو مصدراً، فالفعلُ نحو: ضرب أو يضرب عمرو، و اسمُ مفعول نحو: زيدٌ مضروبٌ غلاماه، و المصدرُ نحو: عجبتُ من أكل الطعام، بتنوين أكلٍ و رفع الطعامُ، و يكون في موضع

---

١ - علقمة بن قيس، تابعي، كان فقيه العراق، ولد في حياة النبي (ص)، و روى الحديث عن الصحابة، ورواه عنه كثيرون ، مات سنة ٦٢هـ . الأعلام للزركلي ٥/٤٨.
٢ - أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع، بغية الوعاة ٣/١.

رفع، كما يجوزُ أن تقدرَه في موضعِ نصب على أنّ الفاعل حُذفَ، و لم ينبْ عنه شيء كما في: ﴿أو إطْعَامٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتيماً﴾[البلد/١٤]، قاله ابنُ هشام في شرح اللمحة.

و اختلفَ في نحو: عجبتُ من ضربِ عمروٌ، برفع عمروٌ، و هل يجوزُ أن يكونَ نائباً كما يجوزُ بالإجماع أن يكونَ فاعلاً، أجازَه الجمهورُ و منعَه الأخفشُ للالتباس، و اختارَه الشلوبينُ، و أجازه ابنُ خروف، حيثُ لا لبسَ، نحو: عجبتُ من جنونٍ بالعلم زيدٌ، و من أكلِ الطعامُ، أي مِنْ أنْ جُنَّ زيدٌ بالعلم، و من أن أكل الطعام.

و في الإيضاح[1] أجازَ جماعةٌ أن يُذْكَرَ مرفوعٌ بعد المصدر، و تقديرُ المصدر بأن و الفعلِ الّذي لم يسمَّ فاعله، و يكون ما بعده مرفوعاً بالنيابة، و مِنَ الناس مَنْ منعه، و هو الأصحُّ، لأنَّ ما يرفعُ الفاعلَ من الفعل، أو الصفة لايكونُ على صيغة ما يرفعُ المفعولَ، و المصادرُ لاتختلفُ صيغُها، فلايصلحُ فيها ذلك، انتهى.

الثالث: ظاهرُ كلامه حيثُ قالَ: و صيغةُ فعله« فُعِلَ أو يُفْعَلُ» و لم يعبّرْ بالتغيير أو التحويل كما فَعَلَه كثيرونَ أنَّ صيغتَه أصلٌ برأسه، و هو مذهبُ الكوفيّين و و ابن الطراوة[2]، و نقله[الرضي] في شرح الكافية عن سيبويه و المازنيّ، و ذهب جمهور البصريّين إلى أنّه فرعٌ عن فعلِ الفاعلِ، و نُقلَ عن سيبَويه، قالَ أبوحيَّان: و هذا خلاف لايُجدي كبيرَ فائدة.

الرابع: فعلُه لايُبنى إلا من متصرِّف، و أمَّا الجامدُ فلايُبنى منه اتّفاقاً، و في كان و كاد و أخواتها خلافٌ، و الجمهورُ على جواز البناء منها و عليه، فالأصحُّ أن لايقامَ خبرُها بل إنْ قلنا: إنّها إن تعملُ في الظرف أقيمَ و إلا تعيَّنَ ضميرُ المصدر.

لا يقع نائب الفاعل ثاني باب علمت و لا ثالث باب أعلمت: «و لايقع» نائبُ الفاعل«ثاني» مفعولي«باب علمت»، فلايقال: عُلِمَ قائمٌ زيداً،« و لا ثالثُ» مفاعيلِ«باب أعلمتُ»، فلايقالُ: أُعْلِمَ قائمٌ زيداً عمراً، و علّلوا ذلك بأن كلّاً من هذين المفعولين مسندٌ إلى المفعول الأوّل في باب علمت و إلى الثاني في باب أعلمت، فلو قام مقامَ الفاعلِ، و الفاعل مسندٌ إليه، صار في حالةٍ واحدةٍ مسنداً إليه، فامتنعَ.

---

١ – الإيضاح في النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة٣٣٧، أو لأبي علي الفارسي النحوي المتوفى ٣٧٧هـ.

٢ – سليمان بن محمد أبوالحسن ابن الطراوة، كان نحويّا ماهرا، أديبا بارعا، يقرض الشعر، له آراء في النحو تفرّد بها، و خالف فيها جمهور النحاة، و كان مبرزا في علوم اللسان نحوا و أدبا، ألف: الترشيح في النحو، المقدمات على كتاب سيبويه، مات سنة ٥٢٨هـ، بغية الوعاة١/٦٠٢.

قال الرضيُّ: و فيما قالوا نظرٌ، لأنّ كونَ الشيء مسنداً و مسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضرُّ كما في قولنا: أعجبَني ضربُ زيد عمراً، فأعجب مسندٌ إلى ضرب، و ضَرْبٌ مسْندٌ إلى زيد، و أجيبَ بالفرق، فإنّ كلاً من المفعولين مسندٌ و مسندٌ إليه بإسناد تامٌ بخلاف المثال، فإنّ المصدرَ و إنْ كان مسنداً إليه بإسناد تامٌ، إلا أنّه لم يكن مسنداً بإسناد تامٌ، و رُدَّ بأنّ كونَ الإسناد تامًا لايعقلُ تاثيرُه في المنع، و يؤيّدُه عدمُ قيام المفعول الثاني مقامَ الفاعل في نحو: زيدٌ معلومٌ أبوه قائماً مع عدم الإسناد التامٌ، فلو كان تمامَ الإسناد مانعاً لأُقيم لارتفاع المانع، و إنّما المؤثرُ في امتناع كون الشيء مسنداً و مسنداً إليه هو قيامُ أحد الشيئين بالآخر، و ذلك فيما يكونُ بالنسبة إلى شيء واحد.

هذا، و المنعُ مطلقاً هو مذهبُ المتقدّمين، و أمّا المتأخّرونَ فأجازوه في الأمْنِ من اللُّبس، وذلك كما إذا كانَ الثاني في باب علمتُ، و الثالثُ في باب أعلمت نكرةً، و الآخرُ فيهما معرفةً، نحو: عُلِمَ زيداً قائمٌ، و أعْلِمَ زيداً عمراً قائمٌ، لأنّ التنكيرَ يُرْشِدُ إلى أنّه الخبرُ في الأصل، و أمّا إذا حصلَ الالتباس فلا.

قال الرضيُّ: و الّذي أري أنّ النيابةَ عن الفاعل في الثاني، و الثالث يجوزُ قياساً، معرفةً كانَ النائبُ أو نكرةً، و اللُّبس مرتفعٌ معَ إلزام كلٌ من المفعولين مركزه، و ذلك بأنْ يكونَ ما كانَ خبراً في الأصل بعدَها ما كانَ مبتداً، فتقولُ في علمتُ زيداً أباك، عُلِمَ زيداً أبوك، و في أعلمتك زيداً أباك، أعلمك زيداً أبوك.

و ليس معنى المفعول مقامَ الفاعل أنْ يليَ الفعلَ، بل معناه أنْ يرتفعَ بالفعل ارتفاعَ الفاعل، فالمرفوعُ في المثالَ الأوّل ثاني المفعولين، و في المثال الآخر ثالث المفاعيل، و لا لُبس مع لزوم المركز، كما قالوا في ضَرَبَ موسى عيسى. قال: هذا من حيثُ القياس، و لا شكَّ أنّ السماع لم يات إلا بقيام مفعولي علمتُ لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، و الجارُ أحقُّ بصفته، و كذا لم يُسمع إلا قيام أولِ مفاعيلِ أعلمت، كقوله[من الكامل]:

١٠٢- نُبِّئتُ عمراً غيرَ شاكرِ نعمتي و الكفرُ مخبثةٌ لنفس المنعمِ[1]

لا يقع نائب الفاعل مفعولا له و لا معه: «و لا» يقعُ نائبُ الفاعل «مفعولاً له»، سواءٌ كانَ باللام أو بدُونها، كما يَقتضيه الإطلاق، فلايُقال: ضُرب تاديبٌ، ولا ضُربَ للتأديب، و هو مذهبُ الجمهور، و أجازَ بعضُهم وقوعه إذا كانَ بالام، معلِّلاً بأنّ

١ - هو من معلقة عنترة بن شداد العبسي. **اللغة:** التنبئة و التنبي مثل الانباء، و هذه من سبعة أفعال تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل و هي: أعلمت و ارايت و انبات و نبّات و أخبرت و خبّرت و حدثت، و إنّما تعدت الخمسة الّتي هي غير أعلمت و أرأيت إلى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معنى أعلمت. المخبثة : المفسدة.

المنصوبَ إنّما امتنعَ، لأنّه لو أقيمَ مقامَ الفاعل، صار مرفوعاً، فيفوتُ الإشعار بالعلية، بخلاف ما إذا كان باللام، فإنّ المفيدَ بالعلية هو اللامُ، و هي موجودة فيه.

و رُدَّ بأنّه يلزمُ منه جوازُ قيامه، لو قامتْ قرينةٌ تُشعرُ بالعلية و ليس كذلك، بل المنع مطلقاً حاصلٌ، و بأنّ النصبَ في الظرف مشعرٌ بالظرفيّة مع جواز قيامه، نحو: سير يومُ الجمعة.

و الجوابُ عن الأوّل بأنّ وجودَ القرينة محمولٌ على فقدانها طرداً للباب، و عن الثاني بالفرق، فإنّ ذاتَ الظرف تقتضي الظرفيّةَ، و النصبُ يدلُّ على قصدها بخلاف المفعول له، فإنّ ذاته لاتقتضي العلية، و إنّما تُعلم عليتُه بالنصب فافترقا.

و علّلَ الرضيُّ المنعَ مطلقاً بأنّ النائبَ منابَ الفاعل ينبغي أنْ يكونَ مثلَه في كونه من ضروريّات الفعلِ من حيثُ المعنى، و ليس المفعول له كذلك، إذْ ربَّ فعل يفعل بلا غرضٍ لكونه عبثاً، و لهذا كانَ كلُّ مجرورٍ ليس من ضروريات الفعل لايُقام مقامَ الفاعل، كالمجرور بلام التعليل، نحو: جئتك للسِّمنِ، فلايقال جيء للسمن، انتهى.

«و لا» مفعولاً«معه»، لأنّ الواوَ فيه تدلُّ على المصاحبة، فلو حُذفت فاتت، و يخرج عن كونه مفعولاً معه، و وجودُها مانعٌ من النيابة للزوم الانفصال، إذ أصلُها العطفُ، فهي دليلُ الانفصال، و نائب الفاعل كالفاعل في الاتّصال، و لأنّه ليس من ضروريّاتِ الفعل، و لهذا امتنعَ نيابةُ التمييز و المستثنى أيضاً، و أجاز الكسائيُّ نيابةَ التمييز لكونه في الاصل فاعلاً، فقال في طاب زيد نفساً: طيبتْ نفسٌ، و أمّا الحالُ فإنّها و إن كانت من ضروريّات الفعل، لكنّ قلّةَ مجيئها في الكلامِ منَعتْها من النيابة عن الفاعل الّذي لابدَّ لكلِّ فعل منه.

تعيين المفعول به له و إن لم يكن فالجميع سواء: «و يتعيَّن المفعولُ به له» أي لوقوعه موقعَ الفاعل إذا وجدَ في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل الّتي تقعُ موقعَ الفاعل، و هي المفعولُ المطلقُ الّذي ليسَ للتاكيد، و ظرفُ الزمان و المكان و المجرورُ بحروف، تقول: ضُربَ زيد يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً في داره، فيتعيَّن زيدٌ تعيُّنَ وجوب عند البصريِّين، و ذلك لأنّ غيرَه إنّما ينوبُ بعدَ أنْ يقدرُ مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعولُ به حقيقةً لم يقدَّم عليه غيره، لأنّ تقديمَ غيره عليه من تقدم الفرع على الأصل من غير موجب.

قالَ ابنُ هشام: و لأنّ المفعولَ به قد يكونُ فاعلاً في المعنى كقولكُ: أعطيتُ عمراً ديناراً، ألا ترى أنّه أخذ، و أوضحُ من هذا: ضاربَ زيدٌ عمراً، لأنّ الفعلَ صادرٌ من زيد

و عمرو، حتى أنّ بعضَهم جوَّزَ في هذا المفعول أنْ يرفعَ وصفَه، نحو: ضاربٌ زيدٌ عمراً الجاهلُ، برفع الجاهل، لأنّه نعتٌ لمرفوع في المعنى، انتهى.

و خالفَ الكوفيُّون و الأخفشُ من البصريِّين، فقالوا: إنّما هو تعيينُ أولويّة، لكنْ الكوفيُّون أجازوا وقوع غيره مطلقاً كقراءَة أبي جعفر[1]: ﴿لِيُجْزَى قوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الجاثية/١٤]، و الأخفشُ يشترطُ تقدُّمَ النائبِ على المفعول تمسُّكاً بقراءةٍ شاذّةٍ: ﴿لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ﴾[الفرقان/٣٢] بالنصب، و بقوله [من الرجز]:

١٠٣- مادام معنياً بذكرٍ قلبه ....[2]

و بأبيات أُخَر، و الكلُّ متأوَّلٌ عند المانعين. قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و حملُ التعيين على الأولويّة أشدُّ مناسبة بقوله فيما يأتي.

«فإنْ لم يكنْ فالجميع سواءٌ»، أي فإنْ لم يوجَدِ المفعولُ به بلا واسطة في الكلام، فالجميعُ أي جميعُ ما سواه من المفاعيل سواءٌ، أي مستويةٌ في الوقوع موقعَ الفاعلِ، لايفضلُ بعضُها بعضاً، فإذا حذفت زيداً من قولك: ضربتُ زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً في داره، و أردتَ إقامةَ غيره أقمتَ ما شيءتَ، نصَّ عليه غيرُ واحدٍ، منهم الجزوليُّ و ابنُ الحاجب.

و رجَّحَ بعضُهم المجرور، لأنّه مفعولٌ به، و إنْ كانَ بواسطة، و رجَّحَ بعضُهم المصدرَ و الظرفين، لأنّها مفاعيلُ بلا واسطة، و رجَّحَ بعضُهم المصدرَ لذلك، و لأنّ دلالة الفعلِ عليه أقوَى، و رَجَّحَ أبوحيّان ظرفَ المكان لأنّه أقربُ إلى المفعول به، لأنّ دلالةَ الفعلِ عليه بالالتزام خلاف المصدر و الزمان. قالَ الرضيُّ: وَ الأولى أنْ يُقالَ: كلُّ ما كان أدخلَ في عناية المتكلِّمِ و اهتمامِه بذكره و تخصيصِ الفعلِ به فهو أولى بالنيابةِ، و ذلك إذن مفوّضٌ إلى اختياره، انتهى.

تنبيهات: الأوّل: يُشترطُ في المصدر و الظرف الاختصاصُ و التصرُّفُ، فلايجوزُ ضُرب ضربٌ، و لا صيمَ زمنٌ، و لا اعتُكف مكانٌ، لعدم اختصاصها، فإن قلتَ: ضُربَ ضربٌ شديدٌ، و صيمَ زمنٌ طويلٌ، و اعتُكف مكانٌ حسنٌ، جازَ لحصول الاختصاص بالوصف، و لايجوزُ سبحانُ الله، على أنْ يكونَ نائباً عن فاعلٍ فعلِه المقدَّرِ أي يسبِّحُ سبحان الله، و لا حُبسَ عندك أو معك لعدم التصرُّف.

---

١ - أبوجعفر يزيد بن القعقاع القارئ، كان إمام الناس في القرأءة إلى أن توفّي سنة ١٣٣هـ بالمدينة . ابن خلكان، وفيات الأعيان ،ج٦، بيروت دار صادر،١٩٧٧ م، ص ٢٧٤.

٢ - ما وجدت البيت.

و منعَ البصريُّون إقامةَ وصف المصدر و الظرف مقامَ موصوفها، فلايقالُ في ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ: ضُرِبَ شديدٌ، و لا في صيمَ زمنٌ طويلٌ، صيمَ طويلٌ، و أجازه الكوفيُّون، و يُشترطُ في المجرور أن لايلزمَ الجارُّ وجهاً واحداً في الاستعمال، كمذ و منذ و ربَّ و الكاف و ما خصَّ بقسم أواستثناء.

الثاني: المجرورُ إنْ جرَّ بحروف زائد فلا خلافَ في كونه هو النائبَ وحدَه، و هو محلُّ رفع بالنيابة كأحد، فيما ضُرِبَ من أحد، و إنْ جُرَّ بغيره ففيه أقوالٌ: أحدها: و عليه الجمهور، أنَّ النائب هو المجرور وحده، كما لو كانَ الجارُّ زائداً، الثاني: أنّه حرفُ الجَرِّ وحدَه، و هو مذهبُ الفرّاء، قالَ ابنُ هشام: و لقد أبعدَ في ذلك، لأنَّ الحروفَ لاحظَّ لها في الإعراب لا لفظاً و لا محلّاً. الثالث: أنّه الجارُّ و المجرور معاً، و هو قول ابن مالك. قال أبوحيَّان: و لم يقلْ بذلك أحدٌ غيره. و قالَ ابنُ هشام: إنَّهُ غيرُ ظاهر، أي لأنَّ نائبَ الفاعل مسندٌ إليه، و لا إسنادَ إلى مجموع الجارِ و المجرور. الرابعُ: أنَّ النائبَ ضميرٌ مبهمٌ مستترٌ في الفعل، و جعلَ مبهماً ليحتملَ ما يدلُّ عليه الفعلُ من مصدرٍ أو ظرفِ مكان أو زمان، إذْ لا دليلَ على تعيينِ أحدها. الخامسُ: أنَّ النائبَ ضميرٌ عائدٌ على المصدرِ المفهومِ من الفعل، و هو قولُ ابنِ دُرستويه.

الثالث: إذا بُني فعلٌ لازمٌ للمفعول، ففي النائب أقوالٌ: أحدُها: ضميرُ المصدر، نحو: جُلسَ، أيُ الجلوس، و عليه الزجاجيُّ و ابن السِّيد[1]، و جعلَ أبوحيَّان فيه اختصاصاً، أي الجلوسُ المعهودُ. ثانيها: ضميرُ مجهول، و عليه الكسائيُّ و هشامٌ، لأنّه لمّا حُذفَ الفاعلُ أسندَ الفعلُ إلى أحد ما يعملُ فيه المصدرُ أو الوقت أو المكان، فلم يُعلمْ أيُّ ها المقصود، فأضمرَ ضميرٌ مجهولٌ. الثالثُ: أنّه فارغٌ، لا ضميرَ فيه، و عليه الفرّاء، قاله في الهمع.

١ - أحمد بن أبان بن السِّيد اللغويّ الأندلسيّ، كان عالماً و إماماً في اللغة و العربية، صنّف: العالم في اللغة مائة مجلد، شرح كتاب الأخفش، مات سنة ٣٨٢هـ . المصدر السابق ٢٩١/١.

المبتدأ و الخبر

ص: الثالث و الرابع: المبتدأ و الخبر.

فالمبتدأ: هو المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام رافعة لظاهرأو ما في حكمه، فإن طابقت مفرداً فوجهان، نحو: زيد قائمٌ، و أقائم و ما قائم الزيدان، أو زيد، و قد يذكر المبتدأ بدون الخبر، نحو: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ، و ضربي زيداً قائماً، و أكثر شربي السويقَ مَلْتُوتاً، و لَوْ لا علي (ع) لَهَلَكَ عُمَرُ، و لَعَمْرك لأقومَنَّ ، و لا يكون نكرة إلا مع الفائدة.

ش: «الثالث و الرابع» ممّا يردُ مرفوعاً لا غيرُ، «المبتدأ و الخبرُ»، و سُمّي الأوّل مبتدأ، تنبيهاً على أنّ حقّه التقديمُ، و الثاني خبراً تنبيهاً على أنّه مناطُ الفائدة حتى كأنّه الخبرُ الّذي هو كلامٌ احتملَ الصدقَ و الكذبَ، أو أنّه نفسُ الأخبار و الأعلام .

«فالمبتدأ هو»الاسمُ حقيقة أو حكماً، و هذا كالجنس شاملٌ للمحدود و غيره من الأسماء« المجرّد عن العوامل» جمعُ عاملٍ، و قد عرفتَ له معنيين، و المقامُ صالحٌ لكلٍّ منهما.«اللفظيّة» المنسوبةُ إلى اللفظ نسبةَ الفرد إلى كليّة أو المفعول إلى المصدر، و المرادُ بها غيرُ الزائدة إذْ وجود الزائدة كالعدم، و خرج به بقيّة المرفوعات.

فإنْ قيلَ: التجريدُ عن العوامل يقتضي سبقَ وجودها، و لم يوجَدْ في المبتدأ عاملٌ قطُّ، قيل: قد يُنزَّلُ الإمكان منزلةَ الوجود، كقولك للحفّار: ضيِّقْ فمَ الركيّة[1]، و قولُهم: سبحانَ مَنْ صغَّر جسمَ البعوضة، و كَبَّرَ جسمَ الفيل، و هو هنا من هذا القبيلِ.

لا يقالُ: التجريدُ سلبُ الوجود من حيثُ المعنى، و اللامُ في العوامل للاستغراق، فيكونُ المعنى: المبتدأ هو الاسمُ الّذي لم يُوجدْ فيه كلُّ عاملٍ لفظيٍّ، و سلبُ الكلِّ يُوجبُ سلبَ العموم، لا عمومَ السلبِ، فيصدقُ عندَ عدمِ بعضِ العواملِ و وجودِ البعض، لأنّ التجريدَ عن شمول الوجود، كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضاً، لأنّا نقولُ: اللامُ في العوامل ليستْ للاستغراق، بل للماهيّة و سلب ماهية العواملِ يستلزمُ سلبَ كلّ فرد من أفرادها، سلمنا أنّها للاستغراق، فالتجريد و إنْ كانَ سلباً من حيثُ المعنى، لكنّه ليسَ سلباً بسيطاً، بل على وجه العدول، إذ النسبةُ إيجابيّةٌ، و إثباتُ التجريد عن جميع العواملِ بأنْ لايُوجدَ فيه عاملٌ على سبيل عموم السلب لا سلب العمومِ فيكونُ المعنى: هو الاسمُ الّذي لم يُوجدْ فيه عاملٌ لفظيٌّ، سلّمنا أنّه بسيطٌ فيفيدُ سلبَ العموم، و سلبُ العموم يحتملُ شمولَ العدمِ و الافتراق، إلا أنّ الأوّل متعيّنٌ هنا

١- الركيّة: البئر لم تُطوَ.

بالقرينة، و هو الاصطلاحُ على أنّ المبتدأ هو الاسمُ الّذي لم يُوجدْ فيه عاملٌ لفظيٌّ، قالَه الفاضلُ الهنديُّ.

«مسنداً إليه» حالٌ من الضمير المستكن في قوله«المجرَّد»، و خرجَ به الأسماءَ المعدودةَ و أسماءَ العددِ و الأفعالَ و أسماءَ الحروفِ التهجّي و الأصواتَ.

«أو الصفةُ» عطفٌ على قوله الاسم، و أو لمنع الخلود دونَ الجمع، و ليستْ للشكّ و التشكيك، و لاتُنافي التعريفَ، و المرادُ بالصّفة المشتقُّ الّذي له عملٌ كاسم الفاعل و اسم المفعولِ و الصفة المشبهة و اسم التفضيل، أو الجاري مجرى المشتقّ كالمنسوب حالَ كونِها واقعةً بعدَ نفيٍ بحرف أو اسمٍ كما سيأتي أو استفهامٍ[1] كذلك.

«رافعةً» حالٌ ثانيةٌ من الصفة، أي حالَ كونِها رافعةً«لظاهر»، نحو: أقائم الزيدان«أو ما في حكمه» و هو الضميرُ المنفصل، فإنّه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال، نحو:﴿ أراغبٌ أنتَ عَنْ آلِهتي﴾[مريم /٤٦]. هذا مذهبُ البصريّين، و منعَ الكوفيُّون رفعَ الصفة للضمير المنفصل فأوجبُوا في نحو: أ قائمٌ أنتَ، كونَ الاسمين مبتدأً و خبراً، على التقديم وَ التأخير، و تَبِعَهُم الزمخشريُّ و السهيليُّ[2]، و نقلَ ابنُ الحاجب الإجماعَ على ذلكَ في أماليه[3]، و هو وهمٌ منه، كما قالَ ابنُ هشام.

فظهر بطلانُ قولِ كثيرٍ من شرّاحِ كافية مِن أنّ المرادَ بالظاهر في قوله«رافعة لظاهر» اللغويُّ، ليتناولَ الضميرَ المنفصلَ، فعمدُوا إلى إخراج الظاهر عن الظاهر، و حكَمُوا بأنّه أرادَ ما لم يُرِدْه، و كيفَ و هو يصرّحُ بالإجماع على أنّ الصفةَ لاترفعُ ضميراً منفصلاً.

و حجّةُ الكوفيّين أنّ الضميرَ المرتفعَ بالفعل لايجاورُه منفصلاً عنه، لايقالُ: قام أنت، فكذا الوصفُ، و أجيبَ بالفرق، و ذلك أنّه إنّما انفصلَ مع الوصف لئلّا يجهلَ معناه، لأنّه يكونُ معه مستترٌ بخلافه مع الفعلِ، فإنّه يكون بارزاً كقمت، و لأنّ طلبَ الوصف لمعموله دونَ طلب الفعل، فلذلك احتملَ معه الوصف، و لأنّ المرفوعَ بالوصف سدَّ في اللفظ مسدَّ واجب الفصلِ، و هو الخبرُ بخلاف فاعل الفعل، قالَ ابنُ هشام، و ممّا يقطعُ به على بطلان مذهبهم قولُه تعالى:﴿ أراغبٌ أنتَ عَنْ آلهتي﴾[مريم/٤٦]، و قول الشاعر[من الطويل]:

---

١ – بعد نفي أو الصفة بحرف أو اسم كما سيأتي او استفهام بعد نفي «ط».

٢ – عبدالرحمن بن عبدالله أبوالقاسم السهيلي، كان عالما بالعربية و اللغة و القراءات، صنّف: الروض الأنف في شرح السيرة، التعريف و الإعلام بما في القرآن من الأسماء و الأعلام، توفي سنة ٥٨١ هـ، المصدر السابق ٨١/٢.

٣ – أمالي ابن الحاجب مجلّد فيه تفسير بعض الآيات و فوائد شيّ من النحو على مواضع من المفصل و مواضع من الكافية في غاية التحقيق . كشف الظنون١٦٢/١.

١٠٤- خَليليَّ مَا وافٍ بِعَهْدي أنْتما   إذا لَمْ تَكُونَا لي على مَنْ أقَاطِعُ[١]

فإنّ القولَ بأنّ الضميرَ في الآية مبتدأ كما زعم الزمخشريُّ مؤدٍّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبيّ، و القولُ بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد.

و أجابَ الإمامُ الحديثيُّ[٢] عن الآية بمتنعُ تعلّقَ الجار براغب المذكور ليلزمَ المحذورُ، بل يجعلُ متعلّقاً بمقدَّرٍ بعد أنتَ مدلولٌ عليه بالمتقدِّم أراغب أنت ترغبُ عن آلهتي، و عن البيت باحتمال أنْ يكونَ أنتما مبتدأ، خبرُه الجملةُ الشرطيَّةُ بعدَه مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: ما واف بعهدي، و التقديرُ ما أنتما خليليَّ إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُه، فما أحد واف بعهدي، أي إنّ عدمَ قيامكما معي على مَنْ أقاطعُه سببٌ لأنْ لايكونَ أحدٌ يفي بعهدي، لأنّ مَن سواكما ليسَ عندي في مرتبتكما مِنْ خلوصِ المودّةِ و صدقِ الإخاء، فإذا لم تُساعداني و لم تكونا لي على مَن أُقاطعُه، لم يفِ أحدٌ بعهدي لاتّسائه بكُما و ادّعائه أنّه أحقُّ بعدم الوفاء.

تنبيهات: الأوّل: قيلَ هذا الحدُّ منقوض بالمجرور بلعلّ و لولا و رُبَّ في نحو: لعلّ زيد قائم، و لولاكَ لكان كذا، و رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، فإنّ المجرورَ في هذه المواضع مرفوعٌ محلّاً، على أنّه مبتدأ كما قالَه ابنُ هشام في المغني و غيره، مع أنّه ليسَ مجرَّداً عن العوامل اللفظيَّة غير الزائدة، و أجيبَ بأنّها في حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا تتعلّقُ بشيء.

الثاني: قيلَ هذا الحدُّ منقوضٌ أيضاً بقولهم: لأنُولُكَ أن تفعلَ كذا[٣]، فإنّ النولَ هنا مبتدأ، و أن تفعلَ فاعلٌ به مُغنٍ عن الخبر، مع أنّه غيرُ صفة، انتهى. و قد يُجاب بمنع أنْ تفعلَ فاعلاً به، و إنّما هو خبرٌ للنَّوْل كما قال أبوحيّان.

الثالث: وقوعُ الصِّفة بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ شرطٌ لازمٌ عند جمهور البصريّين، و عن سيبويه جوازُ الابتداء بها منْ غيرِ شرطٍ معَ قبحٍ، و اختارَه ابنُ مالك.

و ذهبَ الأخفشُ و الكوفيُّون إلى جوازه دونَ قبحٍ، «فإنْ طابقت» الصفةُ الواقعةُ بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ اسماً مرفوعاً بها مفرداً واقعاً بعدها، ففيه «وجهان»: كونُ الصفة مبتدأ و ما بعدَها مرفوعاً سدَّ مسدَّ الخبر، و كونُها خبراً و ما بعدَها مبتدأ، و قُدّمَ الخبرُ للاستفهام الّذي حقُّه الصَّدرُ و بخلاف ما إذا لم تطابقْ مفرداً و عدم مطابقتها للمفرد،

---

١ - لم يسمّ قائله. اللغة: أقاطع : فعل مضارع من المقاطعة، و هي الهجر.
٢ - الإمام ركن الدين الحديثي الحسن محمد العلويّ، من شراح الكافية، المتوفى سنة ٧١٥ هـ بالموصل. المصدر السابق ١٣٧٦/٢.
٣ - لا نولك أن تفعل كذا: لا ينبغي لك.

إمّا بانْ لاتطابقَ المذكورَ بعدَها أصلاً، أو تطابقَه، و لكن لا مفرداً، فالأوّل مثلُ: «أقائمُ الزيدانِ و أقائمان زيد».

ففي الصورةِ الأولى يتعيَّنُ أنْ تكونَ الصفةُ مبتدأ، و ما بعدَها مرفوعاً بهـا، إذ لـو كانتْ خبراً لما بعدَها لَوَجَبَت المطابقةُ في التثنية و الجمع، فإنَّ المطابقةَ واجبـةٌ في هـذا النوع بين المبتدأ و الخبر، و في الصورة الثانية ممتنعةٌ لأنّها تركيبٌ فاسدٌ.

و الثاني كقولك: أقائمانِ الزيدان ؟ و أقائمونَ الزيدونَ ؟ فتتعيَّنُ الصفةُ أنْ تكـونَ خبراً مقدَّماً، إذ لو كانت رافعةً للظاهرَ هنا لما ثُنِّيتْ و لا جُمعتْ على اللغة الفصحي، و يجوز ذلك على غيرها.

و لمّا فَرَغَ من حدِّ المبتدأ، أرادَ أنْ يمثِّلَ له ليزدادَ وضوحاً، فقالَ: نحوُ زيدٌ قائمٌ مثالٌ للاسم المجرَّد عن العوامـلِ اللفظيَّـة مـسنداً إليـه، و مثلُـه ﴿أنْ تَـصُومُوا خَيـراً لَكم﴾[البقرة/١٨٤]، فإنَّ المؤوَّل كالصريح و ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ الله﴾[فاطر/٣]، و بحسبك درهمٌ، و قوله [من الطويل]:

١٠٥- .... لَعَلَّ أبي المغوَارِ منْكَ قَريبُ[1]

و ما قائمٌ الزيدان مثالٌ للصفة الواقعة بعدَ حرف نفيٍ، و مثلُه: إن قائمٌ الزيـدان، و غيرُ مضروب العمروان، أو أقائمٌ الزيدانَ ؟ مثالٌ للصفة بعدَ حرف استفهام، و مثلُه هل قائمٌ الزيدان ؟ و متى قائمٌ الزيدان ؟ و أينَ قاعدٌ الزيدان ؟ و كيفَ مقيمٌ العمـروان ؟ و كم ماكثٌ البكران ؟ و أيّانَ قادمٌ الخالدان ؟ إذ النفي والاسـتفهام بالاسـم مثلـهما بالحرف، فلا وجهَ لتخصيص الحرف كما صنعَ غيرُ واحد.

أو أقائمٌ زيدٌ ؟ مثالٌ للصفة المطابقة للمفرد، فقائمٌ يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأ، و ما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، و زيدٌ يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأ مؤخَّراً، و ما قبلَه خبراً مقدَّماً، كمـا تقدَّمَ، فإنْ رُجِّحَ الأوّل بأنَّ الأصلَ في المقدَّم الابتداءُ عورضَ بـأنَّ الأصـلَ في الـصفة الخبريَّة، فلمَّا تعارضَ الأصلان تَساقَطا.

و بما تَقَرَّرَ عُلِمَ أنَّ المبتدأ نوعان: مبتدأ له الخبرُ: و هو الاسمُ المسندُإليه، و مبتـدأ لا خبرَ له، و هو الصِّفةُ، و استغنتْ عَنِ الخبرِ، لأنّها في معنى الفعل، و الفعل لايخبرُ عنـه، لكنْ لها مرفوعٌ يُغني عن الخبر.

---

[1] - البيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار و صدر البيت « فقلت ادع أخرى و ارفع الصوت جهرة، اللغة: جهرة: علنا.

حذف الخبرِ وجوباً: و قد يَجيءُ النوع الأوّل من المبتدأ، محذوفُ الخبر وجوباً، و ذلك في أربع مسائلَ: إحداها: بعدَ واوٍ صريحة في المعيَّة، «نحو: كلُّ رجلٍ و ضيعتُه»، بفتح الضاد المعجمة، أي حرفتُه، و سُمِّيتْ بذلكَ لأنَّها تضيعُ بالترك، أو لأنَّ صاحبَها يضيعُ بتركها، فكلٌّ مبتدأ، و رجلٍ مضافٌ إليه، و ضيعتُه معطوفٌ على المبتدأ، و الخبرُ محذوفٌ وجوباً، أي مقرونان، و إنَّما حُذفَ لدلالة الواو و ما بعدَها على المصحوبيَّة، و وجب الحذفُ لقيامِ الواوِ مَقامَ معَ، و لَو جيءَ بمَعَ مكانَ الواوِ كانَ كلاماً تامًّا.

هذا مَذهبُ جمهورِ البصريِّين، و ذَهَبَ الكوفيُّون و الأخفشُ إلى أنَّه مبتدأٌ لايحتاجُ إلى خبر لتمامه و صحَّةِ معناه أي مع ضيعته، و اختارَه ابنُ خروف، و التقييدُ بالصريحة في المعيَّة احتراز عن المحتملة لها و للعطف، نحو: زيدٌ و عمروٌ، فلك أنْ تأتيَ بالخبر و تقولُ: مقرونان، و أنْ تحذفَهُ اعتماداً على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة و الاقتران، و مِن ذكرِه قولُه[من الطويل]:

١٠٦– .... و كُلُّ امْرِئٍ وَ الموتُ يَلْتَقيان[١]

تنبيهٌ: ذكرَ بعضُهم في نحو المثال المذكور إشكالاً، و هو أنَّ الضَميرَ في ضيعته لايجوزُ أنْ يَعُودَ إلى كلٍّ، و لا إلى رجلٍ. أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ التقديرَ عليه كلُّ وضيعةُ كلٍّ، و هذا ليسَ المرجعَ، لأنَّه مطلقٌ، و ذاكَ مقيَّدٌ بالنسبة الإضافيَّة. و أمَّا الثاني فلأنَّ التقديرَ كلُّ رجلٍ و ضيعة رجل، و هذا لايصحُّ أيضاً، لأنَّ الَّذي ذُكِرَ، شاملٌ لجميعِ الأفراد بقرينة أداة العمومِ، و رجل وحدَه لايفيدُ ذلك.

و الجوابُ أنَّ الضميرَ يرجعُ إلى كلِّ رجلٍ، و كما أنَّه نائبٌ عن أفراد متكثِّرةٍ، فضميرُه نائب عن ضمائرَ كثيرة يعودُ بكلِّ اعتبارٍ إلى رجل، فكأنَّه قيلَ: زيدٌ و ضيعتُه، و عمرٌو و ضَيعتُه، و هكذا لأنَّ الضميرَ عينُ مرجعه، فإذا كانَ مرجعُه عاماً، كان هو عامًّا كذلك، و لذلك حكمَ بعضُهم أنَّ الضميرَ إذا عادَ إلى نكرةٍ، أو فسَّر نكرةً، كانت نكرةً.

و الثانية: قبلَ الحال الممتنعِ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلَها بأنْ يكونَ المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسِّرٍ لضميرِ ذي حال لايصحُّ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو:« ضربي زيداً قائماً»، أو مضافاً إلى المذكور، نحو:« أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً»، أو إلى مؤوَّل به، نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فقائماً في الصورة الأولى و الثالثة، و ملتوتاً في الثانية أحوال لاتصحُّ أخباراً عن المبتداءات المذكورة، لأنَّها لاتوصفُ بالقيام و نحوه، و الأولى محتملةٌ لأنْ تكونَ من الفاعل و من المفعول كما قالَ الزمخشريُّ، و

---

١ – البيت للفرزدق و أوّله: تمنّوا إلى الموت الّذي يشعب الفتى. اللغة: يشعبُ : يفرِّق.

زَعَمَ أبوحيَّان أنّه لايجوزُ كونُها من المفعول إلا بدليلٍ، لأنّ التقييدات بالأحوال و الصفاتِ و عودَ الضمائر لاتكونُ إلا لأقربَ مذكورٍ، و الثانيةُ متعيِّنةٌ لأنْ تكون من المفعول، و الثالثةُ من الفاعل، و كلٌّ من ضربي و شربي و ما يكون المؤوَّلُ بالكون مصادرُ عاملةٌ في مفسِّرِ ذي الحال، و هو الضميرُ المستترُ فيها يقدَّرُ من الخبر المحذوف وجوباً.

و اختلفَ فيه، فمذهبُ سيبَويه و جمهورِ البصريِّين إلى أنّه ظرفُ زمانٍ مضاف إلى فعله، و التقديرُ ضربي زيداً إذ كان قائماً في المضيِّ. و إذا كانَ في الاستقبال، و الخبرُ في الحقيقة متعلَّقُ هذا الظرفِ من وصفٍ أو فعلٍ، و كان المقدَّرةُ تامّةٌ لا ناقصةٌ، و الحالُ من الضمير المستتر فيها، و هيَ العاملُ في الحال، و مفسِّرُ هذا الضمير هو معمولُ المصدر كزيد و السويق و الأمير في الأمثلة، و إنّما لم تقدَّرْ كان ناقصة، و المنصوبُ خبراً لها لأمرين: أحدهما التزامهم تنكيره فلايقالُ ضربي زيداً القائم، و الثاني وقوعُ الجملة الاسميَّة مقرونةً بالواو موقَعَه كالحديث: أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه و هو ساجد[١].

قالَ ابنُ هشام: و هو أقوى دلالةً على أنّه حالٌ، لأنّ الخبرَ لايقترنُ بالواو، و الدّالُّ على تعيين الخبر الّذي هو حاصلٌ أو نحوه الأخبارُ عن الضرب بكونه مقيَّداً بالقيام مثلاً، إذ لايمكنُ تقييدُه إلا بعدَ حصوله[٢]، و اللفظُ السادُّ مسدَّ الخبر هو الحالُ، فقد وُجِدَ شرطُ وجوبِ الحذف.

و ذهبَ الأخفشُ و تَبِعَهُ عضدُ الدولة[٣] إلى أنّه مصدرٌ مضافٌ إلى ذي الحال، و التقديرُ ضربي زيداً ضربُه إذا كان قائماً، و شربي السويقَ شربهُ، و أخطبُ كون الأمير كونه، فضربه خبرُ ضربي، و هو مضافٌ إلى ذي الحال، و هو الهاء و كذا شربه، و كونه خبران لأكثرَ و أخطبَ، و اختارَه ابنُ مالكٍ في التسهيل. قال ابنُ هشام: إنّه أولى لأنّه قدَّرَ اثنين، و قدَّروا خمسةً، و لأنّ التقديرَ في اللفظ أولى، انتهى.

قيلَ: و لأنّ حذفَ إذا معَ الجملة المضاف إليها لم يثبتْ في غير هذا الموضع و للمعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى التامَّة، إلا أنّه يردُ عليه حذفُ المصدر معَ بقاء معموله، و هو ممتنعٌ عندَ الأكثر إلا أنْ يُقالَ: القرينةُ الدّالّةُ على حذفه قويَّةٌ، فلا بأسَ بالحذف، كما قالَ سيبَويه: إنّ تقدير ما لكَ و زيداً، ما لك و ملابستُكَ زيداً، و لايجوزُ تقديرُ الخبرِ بعد الحال كما نقلَه ابنُ السيِّد عن الكوفيِّين، لأنّه تقديرُ ليس في اللفظ ما

١ - صحيح مسلم ١/٣٥٠.
٢ - بعد حصوله ممكناً «ح».
٣ - عضدالدولة «فنّا خسرو»(ت ٣٧٢ هـ/٩٨٣ م) أعظم ملوك بني بويه رعي العلماء و الأدباء مدحه المبتني. المنجد في الأعلام ص ٣٧٥.

يدلُّ عليه، فكما يجوزُ أن تقدِّره ثابت مثلاً يجوزُ أن تقدِّره منفيّ، و لأنّه حينئذ يكونُ من الحذف الجائزة لا الواجب، لأنّ قائماً إذ ذاك يكونُ حالاً من زيد، و العاملُ فيه المصدرُ، فيعمل في الحال فلايسدُّ مسدَّه، لأنّها من صلته.

و قيلَ: الخبرُ نفسُ الحال، كما قيلَ به في الظرف، و قيلَ: الحالُ أغنتَ عنه، كما أغني مرفوعُ الوصف عن الخبر، و الصحيحُ ما قدَّمناه منْ أنّ الخبرَ محذوفٌ وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه. قال ابنُ عصفور: و إنّما صحّ للحال أنْ تسدَّ مسدَّ الخبر، لأنّها بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنّه لافرقَ بينَ ضربي زيداً قائماً، و ضربي زيداً وقتَ قيامه، فكلٌّ منهما سدَّ مسدَّ الخبر، و كلٌّ منهما على معنى في، و الظرفُ يسدُّ مسدَّ الخبرِ فكذا الحالُ، انتهى.

تنبيهان: الأوّل: تقييدُ المبتدإ بكونه مصدراً أو مضافاً إليه أو مؤوَّلاً به يؤخذُ منه أنّ المبتدأ نفسَه لايكونَ مؤوَّلاً بالمصدر، و لايجوزُ أن تضربَ زيداً قائماً خلافاً لبعض الكوفيّين، و تقييد المصدرُ بالعمل في اسم مفسِّر لضمير ذي الحال احترازٌ منْ أن يكونَ المصدرُ عاملاً في صاحب الحال نفسه، فإنّ الحالَ لاتسدُّ مسدَّ الخبر حينئذ، نحو: ضربي زيداً قائماً شديداً، فإنّ قائماً حالٌ مَن زيد، و العاملُ فيها هو العامل في زيد، و هو ضربي، فلا تغني عن الخبر، لأنّها حينئذ منْ صلته، و تقييدُ الحال بكونها غيرُ صالحة للخبريّة احترازٌ من نحو: ضربي زيداً شديداً، فالرفعُ واجبٌ لصلاحيّتها للخبريّة، و شذّ قولُهم لرجل حكموه عليهم، و أجازوا حكمَه، حكمك مُسَمَّطاً بتشديد الميم و طاء مهملة، أي حكمك لك مثبتاً.

الثاني: يجوزُ عندَ الأخفش و المبرّد و الفارسيّ رفعُ الحال في الصورة الثالثة، و هي أفعلُ المضافُ إلى ما المصدريّة، نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، و منَعه سيبَويه، قال الرضيُّ: و الأولى جوازُه، لأنّكَ جعلتَ ذلك الكونَ أخطب مجازاً، فجازَ جعلُه قائماً أيضاً بخلاف المصدر الصريح، كما في ضربي زيداً مجازاً، فجازَ جَعلُه قائماً أيضاً بخلاف المصدر الصريح، كما في ضربي زيداً قائماً، إذ لا مجاز في أوّل الكلام، و لا شكَّ أنّ المجازَ يؤنس بالمجاز، انتهى.

و الثالثةُ: بعدَ لولا الامتناعيّة إنْ كانَ كوناً مطلقاً، نحو: «لولا على لهلكَ عمرُ»،أي لَولا على موجودٌ و نحوه، فجازَ حذفُه للعلم به من لولا الدالّة على امتناع الشيء لوجود غيره، و وجبَ لسدِّ الجواب مسدَّه، و سيأتي الكلامُ على هذه المسألة مستوفياً في حديقة المفردات، إن شاء الله تعالى.

الرابعةُ: بعدَ مبتدأ صريح في القسم، نحو: «لعمرُك» أو لـيمين الله«لأقـومنَّ»، أي لعمركَ أو ليمينُ الله قسمي، فحُذفَ الخبرُ للعلمِ به، إذ تعيَّنَ ذلك للقسم دالٌّ على تعيين المحذوف، و وجبَ الحذفُ لسدِّ جوابه مسدَّه، و وجهُ تعيُّنها للقسم أنَّ اللامَ لاتُستعملُ معَها إلا فيه، و لايجوزُ كونُهما خبرين، و المحذوفُ المبتدأ كمـا [قـالَ أبوحيَّـان] في الإرتشاف، و هي لاتكونُ في الخبر. قالَ أبوحيَّان: و ليست جواب قسم محذوف. قيل: لأنَّ القسمَ لايدخلُ على القسم، و فيه نظرٌ، فقد وَرَدَ : ﴿و ليحلفنَّ إن أرادنا إلا الحسنى و اللهُ يشهدُ﴾[التوبة/١٠٧]، انتهى.

و جوَّز ابنُ عصفور أنْ يكونَ المحذوفُ في ذلك هو المبتـدأ، و التقـديرُ لقـسمي عمرك، و الأوَّل أولى، لأنَّ الحذفَ بالاعجاز أولى منه بالأوائل و الاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم، و هو ما يصلحُ له و لغيره، نحو: عهدُ الله لأفعلـنَّ، أي علـى، فيجوزُ حذف على و إثباته، لأنّه لايشعر بالقسم، حتى يذكرَ المقسم عليه، بخلاف نحو: لعمرك و أيمن الله و أمانة الله ممّا هو صريحٌ في القسم.

و العمرُ بضمِّ العين و فتحها، و يلزمُه الفتح مع اللام، لأنَّ القسمَ موضعَ التخفيف لكثرةِ استعماله، و هو مصدرٌ محذوفُ الزوائد، أصله تعميرُك، و معناه البقاءُ و الحيـاةُ، فمعنى لعمركَ لأقومنَّ: و حياتك لأقومنَّ، و يلزم الإضافةُ إلى الظاهرِ و المضمرِ معَ اللامِ و دونَها. و للنحاةِ فيه كلامٌ منتشرةٌ لانطوِّلُ بذكره، و يجوزُ إدخالُ الباءِ عليه كقوله[من الوافر]:

١٠٧- رُقَيُّ بِعمرِكم لا تَهْجرينا وَ مَنِّينَا المُنَي ثُمَّ امْطُلِينا[1]

حذف خبر المبتدإ جوازاً: وَ اعْلَمْ أنَّ المُصنِّف لو أخَّر ذكَر هذه المسائلِ بعد الخبر لكانَ أولى كما فعلَه جميعُ المُصنِّفين، إذ قد تعرَّضَ لذلك هنا، فلنتمِّم الفائدةَ بذكر حذفِ الخبر جوازاً و حذف المبتدأ جوازاً و وجوباً.

أمَّا حذفُ الخبر جوازاً فعندَ قيامِ القرينة، نحو: قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه: زيدٌ، لمن قال: من عندَك، أي عندي زيدٌ، و العطف عليه، نحو: زيدٌ قائمٌ و عمروٌ، قالَ تعالى: ﴿أُكُلُها دَائمٌ وَ ظِلُّهَا﴾[الرعد/٣٥] أي دائمٌ، و في غير ذلك، نحـو: ﴿وَ طَعَـامُ الَّذين أوتُوا الكتابَ حِلٌّ لَكُمْ...وَ المُحْصَنَاتُ﴾[المائدة/٥] أي حلٌّ لكم.

---

١ - هو لعبيد الله بن قيس الرقيات. اللغة: رقَي: ترخيم رقية، و هي امرأة كان يتغزل بها الشاعر، لاتهجرينا: لاتتركينا.

قالَ ابنُ مالك: و بعدَ إذا الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السبعُ، أي حاضرٌ، و هو قليل، و تبعَه ابنُ هشامٍ في الأوضحِ، و هو بناءٌ على أنّ إذا حرف، أمّا القائل بأنّها للمكان فلايقدّر محذوفاً، بل يجعلُها هي الخبرَ كما سيأتي تحقيقُه في حديقه المفردات، إنْ شاء الله تعالى.

و أمّا حذفُ المبتدأ فعندَ قيامِ القرينة أيضاً، نحو قولك: زيدٌ، لمن قال: من هذا، أي هذا زيدٌ، و هو كثيرٌ بعد الاستفهام، قال الله تعالى: ﴿وَ مَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللهِ﴾ [الهمزة٦و٥]،أي هي نارُالله،﴿ وَ مَا أَدْرَاكَ مَاهِيَه* نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[القارعة١١و١٠]، ﴿مَا أَصْحَابُ الْيَمِين * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ [الواقعة/٢٧و٢٨]،﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ النَّارُ﴾[الحج/٧٢]، و بعدَ فاء الجوّاب ﴿مَنْ عَمِلَ صالحاً فلنفسه وَ مَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت /٤٦]، أي فعمله لنفسه و إساءته عليها،﴿ وَ إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ [البقرة/ ٢٢٠]، أي فهم﴿ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[البقرة/٢٦٥]،﴿ وَ إِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُسٌ﴾ [فصلت /٤٩]،و بعد القولِ نحو:﴿وَ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[الفرقان/٥]،﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أو مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات/٥٢]،﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعهم﴾ [الكهف /٢٢]، و في غيرِ ذلك نحو قوله تعالى:﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إلا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾[الأحقاف/٣٥]، أي هذا بلاغ بدليل ﴿هَذَا بَلاغٌ لِلنَّاسِ﴾[إبراهيم/ ٥٢]،﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[النور/١]، أي هذه سورة. و قد احتمع حذفُ كلٍّ من المبتدأ و الخبرِ جوازاً في قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَومٌ مُنْكَرُونَ ﴾[الذاريات/٢٥]، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأوّل و مبتدأ الثاني.

و قد يحتمل المحذوف الأمرين، و يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء/٩٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة /١٨٥]،﴿فَما اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾[البقرة/ ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة /٢٨٠]، أي فالواجب، كذا و فعليه أو فعليكم كذا، و يأتي في غيره، نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف/٨٣]، أي أمري أو أمثل و مثله:﴿ طَاعَةٌ و قولٌ مَعْرُوفٌ ﴾[محمد/٢١]، أي أمرنا أو أمثل و إذا دار الأمرينَ كونِ المحذوف مبتدأ و كونه خبراً كما ذُكرَ.

فقالَ الواسطيُّ[١]: الأولى كونُه مبتدأ، لأنّ الخبرَ محطُّ الفائدة، و قال العبديُّ[٢]: الأولى كونُه الخبرَ،لأنّ الحذفَ بالأعجاز و الأواخرِ اليقُ منه بالصدور و الأوائلِ،حكاه ابنُ أياز.

---

١ - القاسم بن القاسم أبو محمد الوسطي، عالم بالعربية، من كتبه«شرح اللمع لابن جني» و «فعلت وأفعلت» و «شرح المقامات الحريرية»، مات سنة ٦٢٦ هـ . الأعلام للزركلي،٦/٤.

٢ - أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبديّ أحد أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويّاً لغويّاً، له شرح الإيضاح و.....مات سنة ٤٠٦ هـ . بغية الوعاة ١/٢٩٨.

حذف المبتدإ وجوباً: و أمّا حذفُ المبتدأ وجوباً فحيثُ كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوعٍ إلى الرفع لمجرَّد مدحٍ، نحو: الحمدُ لله الحميدُ، أي هو الحميدُ، أو لمجرَّد ذمّ، نحو: أعوذُ بالله من إبليسَ عدوُّ المؤمنين، أو ترحُّم، نحو: أللهمّ ارحمْ عبدَكَ المسكينُ.

و إنْ كانَ النعتُ لغير ذلك كالتخصيص[1]، نحو: مررتُ بزيد الخياط، جاز الإظهارُ و الحذفُ، أو أخبرَ عنه بمصدرٍ جيءَ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع و طاعة، قال [من الطويل]:

١٠٨– و قَالَت حَنانٌ ما أتيَ بك ههنا ....[2]

أي أمري سمع و طاعة و امري حنان.

أو بمخصوصِ نعم و بئس مؤخَّراً عنهما، نحو: نعم أو بئسَ الرجلُ زيدٌ، إذا قدِّر خبراً، فإنْ تقدَّمَ، نحو: زيدٌ نعمَ الرجلُ، فهو مبتدأ لا غيرُ.

أو بصريحِ القسم، نحو: في ذمتي لأفعلنَّ، أي في ذمتي ميثاقٌ، أو عهد عكس قولهم: لعمرك لأفعلنَّ.

وَ اعْلَمْ أنَّ الأصلَ في المبتدإ المسند إليه أنْ يكونَ معرفةً: لأنَّ الغرضَ من الإخبارات إفادةُ المخاطب ما ليس عنده و تنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، و الأخبار عن النكرة لا فائدة فيه، «فلايكونُ المبتدأ نكرةً إلا معَ» حصول «الفائدة»، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيِّ نكرة شيءتَ، وجدَ شيءٌ من الشرائط، أو لم يُوجدْ، فيجوزُ أن تقولَ: كوكبٌ انقضَّ الساعة، ولايقال: رجل قائمٌ.

هذا ما عوَّلَ عليه المتقدِّمونَ في ضابطة الابتداء بالنكرة، و رأي المتأخِّرون أنّه ليسَ كلُّ أحد يَهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، و أنْهَاها بعضُهم إلى نيِّفٍ و أربعينَ موضعاً، أوردَها السيوطيُّ[3] في الأشباه و النظائر.

و قالَ بعضُهم: إنّ الضابطَ في ذلك قربُ النكرة من المعرفة لا غيُر، و فسَّرَ قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونهما في غاية العموم كقولنا: تمرةٌ خيرٌ من الجرادة، فعلى هذا الضابط لاحاجةَ لنا بتعداد الأماكن، بل نعتبرُ كلَّ ما يردُ، فإن كان جارياً على الضابط أجزناه و إلا فمنعناه.

١ – لغير ذلك كالتخصيص سقط في «س».
٢ – تمامه«أذو نسب أم أنتَ بالحي عارفٌ»، و هو لمنذر بن درهم الكلبي.
٣ – الجلال السيوطيّ عبدالرحمن بن أبي بكر، ولد و توفي بالقاهرة، له نحو ٦٠٠ كتاب في التفسير و الحديث و الفقه و اللغة و التاريخ، منها «المزهر» في فلسفة اللغة، و «بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحويّين» و«الأشباه و النظائر في النحو» توفي سنة ٩١١ هـ . الأعلام للزركلي، ٤/٧١.

الخبر

ص: و الخبر: هو المجرَّد المسند به، و هو مشتقٌ و جامد، فالمشتقُّ غير الرافع لظاهر يتحمَّلُ لضميره فيطابقُه دائماً بخلاف غيره، نحو: الكلمة لفظ، و هند قائم أبوها.

قاعدة: المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبراً، و يؤخَّر، و ذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ، و يقدَّم، و لا يُعْدل عن ذلك في الغالب. فيقال لمن عرف زيداً باسمه و شخصه و لم يعرف أنّه اخوه : زيدٌ أخوك، و لمن عرف أنّ له أخاً و لم يعرف اسمه :أخوك زيدٌ فالمبتدأ هو المقدَّم في الصورتين.

ش:«و الخبرُ هو» الاسمُ حقيقةً أو حكماً،«المجرَّد» عن العوامل اللفظيَّة، و المرادُ بها غيرُ الزائدة ليشملَ نحو: ما زيدٌ بقائم عند التميميِّين، و إنْ عمرو بذاهب، عندهم و عند الحجازيِّين. و دَخَلَ فيه قسما المبتدإ، والأسماء المعدودة المسند، فخرج القسم الأوَّل من المبتدأ و الأسماء المعدودة به إلى المبتدأ، و يجوزُ أنْ تكون[1] الباءُ بمعنى إلى، و الضمير عائدٌ إلى المبتدأ، و على التقديرين يخرجُ القسمُ الثاني من المبتدأ، فلاحاجةَ إلى إخراجه بزيادة المغاير للصفة، كما فعل ابنُ الحاجب في كافيته، إذ هي بهذا المعنى هنالك تاكيدٌ.

تنبيهان: الأوَّل: شملَ قولنا الاسمَ حقيقةً أو حكماً، نحو: زيدٌ قائمٌ، و بعضُ الفعل الماضي ضرب[2]، و أمَّا الخبر الجملة فإن قلنا: إنَّها مؤوَّلةٌ بالمفرد، كما قاله ابن الحاجب دخلت، و هو المناسب بقول المُصنِّف فيما مرَّ، و لا يتأتّي الكلامُ إلا في اسمين أو فعل و اسم، و إنْ قلنا: إنَّها على صرافتها خبرٌ من غير تأويل لم تدخل و هو مذهب المُحَقِّقين من النحاة.

الثاني: اختلفُوا في عامل المبتدإ و الخبر، فذهبَ البصريُّون إلى أنَّ العاملَ في المبتدإ هو الابتداءُ، و فسَّروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، أو لإسناده، و فَسَّره الجزوليُّ بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو لإسناده، ثمَّ قال المتأخِّرونَ كالزمخشريِّ و الجزوليِّ و ابنِ الحاجب: هذا الابتداءُ هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء، و هو قضيةُ كلامِ المُصنِّف حيثُ حدَّ المبتدأ و الخبر كليهما بالمجرَّد، و نقل الأندلسيُّ عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، و يحكى عن أبي على

---

١ – سقط أن تكون في «ح».
٢ – سقط ضرب في «س».

و تلميذه أبي الفتح، و هو مذهبُ جمهور المتأخّرين و قال الكسائيُّ و الفرّاء: يترافعانِ، و قيل : غير ذلك[١].

انقسام الخبر إلى الجامد و المشتقّ: «و هو» أي الخبرُ قسمانِ : قسمٌ «مشتقٌّ»، و هو الأصلُ، و لذلك قدّمَه، و المرادُ به هنا الدّالُّ على ذات مبهمة، و هو المسمّي صفةً، كضارب و مضروب و حسنٍ و أحسن، و في حكمهِ المنسوبُ لا مطلقُ المشتقّ، فإنَّ اسمَ الزمانِ و المكانِ و الآلةِ حكمُها حكمُ الجامد المحض، و هذا إصطلاحٌ غيرُ ما تقدَّمَ،«و» قسمٌ «جامدٌ»، و هو ما عدا المشتقَّ بالمعنى المذكور.

«فالمشتقُّ» إمّا رافعٌ لظاهرٍ أوْ لا، و«غيرُ الرافعِ لظاهرٍ» لفظاً كما سيأتي أو محلاً، نحو: الكافرُ مغضوبٌ عليه.«يتحمّلُ ضميرَه» أي ضميرَ المبتدأ، و ذلكَ لأنَّ المشتقَّ بالمعنى المذكور في معنى الفعلِ، فلا بدَّ له من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ.

«فيطابقُه» أي يطابقُ المبتدأ «دائماً» إفراداً و تثنيةً و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً، تقولُ: زيدٌ قائمٌ، و الزيدان قائمان، و الزيدونَ قائمونَ، و هندٌ قائمةٌ، و الهندان قائمتان، و الهنداتُ قائماتٌ، فالخبرُ في ذلك كلّه متحمّلٌ للضميرِ مستترٌ وجوباً عائدٌ علي المبتدأ، و هو مطابقٌ للمبتدأ كما ترى، و الألفُ في قائمان و الواوُ في قائمونَ حرفان دالّان على التثنية و الجمع كما في الرجلان و الزيدان، و هذا الضميرُ يجبُ استتارُه، إلا إذا جرى الخبرُ على غير مَنْ هو له في المعنى، فيبرزُ عندَ البصريّين وجوباً، سواءٌ خيفَ اللبسُ أم أمن.

فالأوّل نحوُ: غلامُ زيد ضاربُه هو، إذا كانت الهاءُ للغلام، إذ لو لم يبرز الضميرُ لَتوهَّم السامعُ أنَّ الغلامَ هوَ الضاربُ. و الثاني نحو: غلامُ هند ضاربتُه هي.

و ذهبَ الكوفيُّون إلى عدمِ وجوب الإبراز إلا معَ اللّبس تمسُّكاً بقوله[من البسيط]:

١٠٩– قَومِي ذُرَى المَجْدِ بَانُوهَا وَ قَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَ قَحْطَانُ[٢]

و اختارَه ابن مالك، فقالَ في منظومته الكبرى [منَ الرجز]:

١١٠– في المذهب الكوفيّ شرطٌ ذاك أن لا يُؤمن اللبس و رأيهُم حَسن

---

١ – أعدلُ هذه المذاهب مذهبُ سيبويه، و هو يعتقد أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء و الخبر يرتفع بالمبتدأ (كتاب سيبويه ١/٣٢٤)، و ابن مالك أيضا يختاره و يقول في الألفية:

ورفعُوا مبتدأ بالابتدا كذاكَ رفعُ الخبرِ بالمبتدأ (شرح ابن عقيل١/٢٠١).

٢ – هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين.**اللغة** :«ذرا» جمع ذُروة و هي من كل شيء أعلاه. «بانوها» يمكن أن يكون فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها، و يحتمل أن يكون جمع «بانٍ» جمعا سالما، و حذف النون للإضافة.

و صَرَّحَ في غيرها من كتبه بوفاقهم، و رَدَّ تمسُّكهم بالبيت باحتمال أنْ يكونَ[1] ذرى المجد منصوباً بوصفٍ محذوفٍ يُفسِّرُه الوصف المذكور، و التقديرُ بانُوا ذُرى المجد بانوها.

«بخلاف غيره» أي المشتقُّ غيرُ الرافع لظاهر، و هو الجامدُ، «نحو: الكلمةُ لفظٌ»، و هذا أسدٌ، مشيراً إلى السَّبع المفترس، و المشتقُّ الرافع لظاهر، نحو: هندٌ قائم أبوهـا، فلايتحمّلان ضميرَ المبتدإ، و لايطابقانه، أمَّا الجامدُ فلأنَّ تحمُّلَ الضميرِ فرعٌ على أنْ يكونَ المتحمِّلُ صالحاً لرفع ظاهرعلى الفاعلية، و ذلك مقصورٌ على الفعل، أو ما في معناه، و لاحظَّ للجامد[2] في ذلكَ، و أمَّا المشتقُّ الرافع لظاهر فلأنَّه لايرفع فاعلين، و أمَّا عدمُ مطابقتهما للمبتدإ فلعدم تحمُّلهما للضمير.

تنبيهانِ: الأوَّل: قضيةُ إطلاقه و تمثيله بالكلمة لفظٌ أنَّ الجامدَ لايتحمَّلُ الضميرَ، و لو أُوِّلَ بالمشتقّ، و هو خلافُ ما صرَّحُوا به منْ أنَّ المؤوَّلَ بالمشتقّ بمنزلته في تحمُّل الضميرِ و رفعه الظاهَر، بل في كلام أبي حيَّانَ ما يشيرُ إلى أنّه لاخلافَ في ذلك، و إنَّما لم يطابَقْ في نحو: الكلمةُ لفظٌ معُ تحمُّله للضمير، لأنَّ المصدرَ من حيثُ هو مصدرٌ لايُثنّي، و لايجمعُ ، و لايؤنَّثُ، فأجروه على أصله، لأنَّ المصدرَ لم يتحمَّلِ الضمير كما اقتضاه كلامه، و توهَّمَه بعضُ فضلاء العجم ، كيفَ و هو مؤوَّلٌ هنا بالملفوظِ من غيرِ خلف.

نَعم المصدرُ لايتحمَّلُ ضميراً إذا لم يؤوَّلْ بالصفة، و ذلك إذا أخبرَ به عن عين، و جعلُ العينِ نفسَ المعنى مجازاً على قول سيبويه في نحو: زيدٌ عدلٌ، و هذا لايتصوَّرُ في نحو: الكلمةُ لفظٌ، و أمَّا على قول الكوفيِّين من أنَّ المصدر بالصفة دائماً، فزيدٌ عدلٌ مؤوَّل بعادل، فهو متحمِّلٌ للضميرِ إجماعاً بدليل رفعه للظاهر، نحو: زيدٌ عدلٌ أبوه.

و أمَّا على قولِ البصريِّين من أنَّه على حذف مضاف أي ذو عدل، فالخبرُ هو ذو، و هو المتحمِّلُ للضمير، لأنّه المؤوَّلُ بالمشتقّ لا المصدر، و هو يطابقُ المبتدأ دائماً، فإذا قلتَ: هندٌ عدلٌ، و الزيدان عدلٌ، كانَ التقديرُ ذاتُ عدل، و ذوا عدلٍ ، و قسْ على ذلكَ.

و اعلمْ أنَّ نحوَ هذا التفضيل يَجرى في الجامد المؤوَّل بالمشتقّ غيرِ المصدر، و إنْ لم يأت فيه الخلافُ المذكور، قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: إذا أشرتَ إلى رجلٍ و قلتَ: هذا أسدٌ، كان لك فيه ثلاثةُ أوجه: أحدُها: تنزيله منزلةَ الأسد مبالغةً دونَ التفاتٍ إلى تشبيه، كقول الشاعر[من الطويل]:

---

١ - سقط يكون في «س».

٢ - و لا الظاهر في الجامد«ح».

١١١– لسانُ الفتى سَبْعٌ عليه شَذاتُه فإن لم يَزَعْ من غَرْبِه فهو آكلَه[١]

و الثاني: أن يقصدَ التشبيهُ فيقدَّرُ مثلاً مضافاً إليه، ففي هذين الوجهين لاضـميرَ في أسد، و الوجه الثالثُ: أنْ تؤوَّلَ لفظُ أسد بصفة وافية بمعنى الأسديَّة، و تُجريه مجرى ما أوَّلتَه فتحمَّله ضميراً، و ترفعُ به ظاهراً، إنْ جرى على غير ما هو به كقولك: هذا أسدٌ ابناه، و هذا ايضاً في النعت و الحال، فمن النعت قولُ العرب: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلِّه، و كلُّه توكيدٌ للضمير المرتفع بعرفج، لأنَّ عرفجاً ضُمِّنَ معنى خشنٍ، و مثله مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، فضمِّن عرباً معنى فصحاء، و رفع به ضميراً، و أجمعون توكيدٌ، انتهى.

الثاني: ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ الجامدَ يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً، أوِّلَ بمشتقٍّ أو لم يُؤوَّل، وعُزِيَ هذا القولُ إلى الكسائيِّ من الكوفيِّينَ وحدَه، و إلى الرُّماني من البصريِّين، لكـن نقلَه البدرُ بنُ مالك[٢] في شرح الخلاصة عن الكوفيِّين كافَّةً، و سبقه إلى هـذا النقـل صاحبُ البسيط.

قاعدة في تقديم المبتدإ و تأخير الخبر إذا كانا معرفيان: هذه «قاعدةٌ» في تقديمِ المبتدإ و تأخيرِ الخبر، إذا كانا معرفتين، و هي إذا كان الاسمان المعرَّفان بحيثُ يستفيدُ السامعُ النسبةَ بينَهما، و كلٌّ منهما يصلحُ أنْ يكونَ محكوماً عليه، «فالمجهولُ ثبوتُـه» منـهما «للشيءِ» الآخر«عند السامع»، و هو كالطالب« في اعتقاد المتكلِّم» أنْ يحكَمَ به عليـه «يُجعل خبراً» له،«و يؤخَّرُ» عنه، لأنَّه محكومٌ به«و ذلك الشيء الآخرُ المعلومُ» عنـدَ السامع الَّذي جهلَ ثبوتَ الآخر له« يُجعلُ مبتداً، و يُقدَّمُ»، لأنَّه محكومٌ عليه.

و الحاصلُ: أيُّهما تحقَّقَ المتكلِّمُ أو توهَّم أنَّ السامعَ كالطالب للحكم عليه يُجعـلُ مبتداً، و الآخرُ خبراً، «و لايُعدلُ عن ذلك في» الاستعمال« الغالب، فيقـالُ »علـى القاعدة« لمن عرفَ زيداً باسمه و شخصه، و لم يعرفْ أنَّه أخوه» و أريدَ أن يعرفَ أنَّـه أخوه :« زيدٌ أخوك»، سواءٌ عرفَ أنَّ له أخاً، و لم يعرفْ أنَّ زيداً أخوه، أو لم يعرفْ أنَّ له اخاً اصلاً،«و» يقالُ« لمن عرفَ أنَّ له أخاً» في الجملة،«و لم يعرف اسمَه» علـى التعيين، و أريدَ أنْ يعرفَ أنَّ اسمه زيدٌ: « أخوك زيدٌ ، فالمبتدأ هو المقدَّمُ في الصورتين»، و هو زيدٌ في الصورة الأولى، و أخوك في الصورة الثانية. و قد يعدلُ عن ذلك في غـير

[١] – أنشده ثعلب و لم يسّم قائله، اللغة: السبع: من البهائم العادية ما كان ذا مخلب، الشذاة: بقيـة القـوة والشدّة. لم يزع: من وزَعه ـــَ بمعنى كفه ومنعه.

[٢] – بدرالدين ابوعبدالله محمد المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، كان إماماً في النحو و المعاني و البيان، من تصانيفه شـرح ألفية والده و.... بغية الوعاة١/٢٢٥.

الغالب، فيجعلُ المطلوبُ بالحكم عليه خبراً، و الآخرُ مبتدأً، كقول ابي تمام[١] في صفة القلم [من الطويل]:

١١٢- لُعابُ الأفاعي القَاتلات لُعَابُه و أريُ الجَنَى اشتَارَتْهُ أيد عَواسلُ[٢]

و كانَ على مقتضى القاعدة أنْ يُقالَ: لعابُه لعابُ الأفاعي، إذ المقصودُ تشبيهُ مدادِ قلمِ الممدوحِ بالسّم في حقِّ الأعداء، و بالعسل في حقِّ الأولياء.

و هذا مّما أجابَ عنْه البَيانيُّونَ بأنّهُ من التشبيهِ المعكوسِ، فيكونُ المقدَّمُ مبتدأً، فلا نقضَ به على القاعدة.

قالَ ابنُ هشام: و هو ضعيفٌ، لأنّه نادرُ الوقوعِ، مخالفٌ للأصول، أللّهمَّ إلا أن اقتضي المقامُ المبالغةَ. و إلى ندوره أشارَ المُصنِّف بِأنّ العدولَ إلَيه من غير الغالب لمخالفته القاعدة.

و أمّا النَّحويُّونَ فيجعلونَه من باب تقديمِ الخبرِ على المبتدإ جوازاً لحصول القرينة المميِّزة بين المبتدإ و الخبر، فنحو ذلك عندهم جايزٌ كثيرُ الاستعمال، و مثلُه قولُ الآخر [من الطويل]:

١١٣- بَنُونا بَنُو أبنائنا وَ بناتُنا بَنوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجال الأبَاعد[٣]

فبَنُونا خبرٌ مقدَّم، و بنو أبنائنا مبتدأ مؤخَّرٌ، لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائهم بأنهم مثل بينهم لا عكسُه. و كانَ الأولى بالمُصنِّف أنْ يقتضيَ أثرَ النَّحويّينَ، لأنّ كتابَه في النحو لا في البيان.

تنبيه: ما ذكَره من القاعدة هي طريقةُ أهل البيان، و هو المشهورُ عند النَّحويّينَ عند انتفاء القرينة، و قيلَ: يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأً و خبراً مطلقاً، لحصول الفائده للسامع، قُدِّمَ الخبرُ، أو أخِّرَ، و قيلَ: إنْ كانَ أحدُهما مشتقّاً و الآخرُ اسماً نحو: الفاضلُ زيدٌ، تعيَّنَ المشتقُّ للخبريَّة و إن تقدّمَ، و الاسمُ للابتدائية و إنْ تأخَّر، لأنَّ معنى المبتدإ المنسوبُ إليه، و معنى الخبر المنسوب، و الذاتُ هي المنسوبُ إليه، و الصفة هي المنسوبُ، و هو قولُ الفخرِ الرازيِّ.

و أجيبَ بأنَّ المعنى الشخص الّذي له الصِّفة صاحب هذا الاسم فتصير الصِّفةُ دالّةً على الذاتِ و مسنداً إليها، و الاسمُ دالٌّ على الصفة و مسنداً، و قيل: إن كان أحدُهما

---

١ – حبيب ابن أوس المعروف بأبي تمّام ولد سنة ١٨٠ هـ و توفّي سنة ٢٢٨ من شعراء العصر العباسي الأول.

٢ – اللغة: اللعاب: ما يسيل من الفم، الأري: العسل، اشتارته: استخرجته عواسل: جمع عاسلة، أي: مستخرجة العسل.

٣ – نسب هذا البيت إلى الفرزدق و إلى عمر بن الخطاب، و قال قومٌ لا يعلم قائلة، مع شهرته في كتب النحاة و أهل المعاني.

أعْرفَ، فهو المبتدأ، نحو: هذا زيدٌ، و إن استويا في الرتبة وجبَ الحكمُ بابتدائيةِ المقـدَّمِ، نحو: اللهُ ربُّنا.

تكميلٌ: و يجبُ الحكمُ بابتدائية المقدَّمِ في صورتينِ أخريين. إحداهما كونُ الاسمين نكرتينِ صالحتينِ للابتداء بهما، نحو: أفضلُ منك أفضلُ منّي، إذ لو جوّزَ تقديمُ الخبرِ هنا لالتبسَ بالمبتدإ، فيفسدُ المعنى، إذ كثيرٌ هو أفضلُ منك، لا منْ مخاطبك و بالعكس.

الثانية: كونُهما مختلفين تعريفاً و تنكيراً، و الأوّل هو المعرفةُ، كزيدٌ قائمٌ، و أمّا إنْ كانَ هو النكرةَ، فإنْ لم يكنْ له ما يسوّغُ الابتدائيةَ، فهو خبرٌ اتّفاقاً، نحو: خزٌّ ثوبُك، و ذهَبٌ خاتُمك، و إن كانَ له مسوّغٌ فكذلك عندالجمهور، و أمّا سيبَويه فيجعلُه المبتدأ، نحو: كم مالُك، و خيرٌ منك زيدٌ، و حسبُنا اللهُ تعالى، قالَه ابنُ هشامٍ في المغني. و ظاهرُ كلام ابنِ مالكٍ أنّ ذلكَ عند سيبَويه مخصوصٌ بما إذا كان اسمَ استفهامٍ، أو اسم تفضيل.

و يجبُ تقديمُ المبتدإ، إذا خيفَ التباسُه بالفاعلِ، نحو: زيدٌ قامَ، إذ لو قيلَ: قامَ زيـدٌ لالتبسَ المبتدأ بالفاعل، لأنّ اعتبارَه أقربُ فامتنع، و جوّزَه الأخفشُ و المبرّدُ.

أو كانَ الخبرُ محصوراً فيه بإلا لفظاً، نحو: ﴿ وَ مَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ ﴾[آل عمران /١٤٤]، و معنى، نحو: ﴿إنّما أنتَ نَذيرٌ﴾[هود/١٢]، إذْ لو أخّـرَ لالتبسَ المحصورُ بالمحصور فيه.

أو كان المبتدأ له صدرُ الكلامِ إمّا بنفسه كالاستفهام و الشرط و التعجُّب نحو: من أبوك، و من يقُمْ أقُمْ، و ما أحسنَ زيداً، إذ لو أُخرَ لخرجَ ما له صـدرُ الكـلام عـن صدريَّته، أو بغيره، نحو: و لَعبد مؤمن [خيرٌ من مشرك]، فإن لامَ الابتداء لها الصدرُ.

أو كانَ ضميرَ شأن، نحو: هو زيدٌ منطلقٌ، قيل : لأنّه لو أخّر لالتبسَ بالتوكيـد، و فيه نظرٌ. و قد يؤخّر المبتدأ و يقدَّمُ الخبرُ جوازاً توسُّعاً في الكلام، إذ ربّما احتـيجَ[1] في وزنٍ أو قافيةٍ أو سجعٍ إلى تقديمِ بعضِ أجزاءِ الكلامِ على بعض .

و وجوباً بأنْ يكونَ للخبرِ صدرُ الكلامِ، إمّا بنفسه، نحو: منْ زيدٌ، أو بغيره، نحـو: صبيحةُ أيّ يوم السفرُ.

أو يوقعُ تأخيرُه في لبسٍ ظاهرٍ، نحو: عندي درهمٌ، ولي وطرٌ، إذ لو أخّـرَ لالتبس بكونه صفة للمبتدإ، لأنّه نكرةٌ، و طلبها للوصف أشدُّ من طلبُها للخبر، فالتزم تقديمـه دفعاً للالتباسِ.

أو يكونُ المبتدأ محصوراً فيه بإلا لفظاً، نحو [من الرجز]:

---

١ - إذ ربّما احتجَ «ط».

١١٤- .... و ما لنا إلا اتّباعُ أحمدا[1]

أو معنى، نحو: إنّما في الدار زيدٌ، إذْ لو أخّرَ لأوهمَ الانحصارُ في الخبر كما مـرَّ في عكسه.

أو يعودُ ضميرٌ متّصلٌ بالمبتدأ على بعض متعلّق الخبر، نحو: على التمرة مثلها زبد، أو على مضاف إليه الخبر، كقوله[من الطويل]:

١١٥- أهابُكِ إجْلالاً مَا بِكَ قُدْرَةٌ علي و لكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[2]

لايخبر بالزمان عن الذات: تتمّةٌ: لايخبرُ بالزمان عن الذات، فلايقالُ: زيدٌ اليوم، لعـدم الفائدةَ، فإنْ حصلتْ، جازَ، كأن يكونُ المبتدأ عامًّا، و الزمان خاصًّا، نحو: نحنُ في شهر كذا و يوم طيّب.

قد يتعدَّد الخبر لفظاً و معنى: و قد يتعدّدُ الخبرُ لفظاً و معنى لا لتعدُّد المخبرعنه، و ذلكَ إذا صحّ الاقتصارُ على كلّ واحد من الخبرين أو الأخبار، نحو: زيدٌ فقيهٌ شاعرٌ كاتبٌ، و لك استعمالُه بالعطف اتّفاقاً و لفظاً فقط لقيام التعدُّد فيه مقامَ خبرٍ واحد، نحو: الرمـانُ حلوٌ حامضٌ، و لايجوزُ فيه العطفُ، لأنّ المجموعَ بمنزلة الواحدِ، إذ المعنى: الرمانُ مزٌّ، و أجازَه أبوعلى نظراً إلى اللفظ.

و قد يتعدَّدُ لتعدُّد صاحبه أمّا حقيقةً، نحو: بنوك فقيهٌ و نحويٌّ و منجّمٌ، أو حكمـاً بأنْ يكون المبتدأ مفرداً ذا أجزاء ينقسمُ الأخبارُ عليها، نحو: قوله تعالى ﴿...أنّما الحيـاةُ الدنيا لَعبٌ وَ لَهْوٌ و زينةٌ و تَفَاخُرٌ بينَكُمْ و تَكَاثرٌ﴾[الحديد/٢٠]، و هـذا يجـبُ فيـه العطفُ.

تنبيهات: الأوّل: التمثيلُ لكون المبتدإ عامًّا و الزمان خاصًّا بنحن في شـهر كـذا، ذكرَه ابنُ مالك في شرح التسهيل، و تبعه شرّاحُ كلامه، و تعقّبَ ذلك العلّامـةُ نـاظر الجيش بأنّ العمومَ في نحنُ لايعقلُ. قال المالكيّ[3] في حاشية الأوضح، و وجّهَهُ بعـضُهم

---

١ - هذا البيت لابن مالك، و صدره «و خبر المحصور قدّم أبداً »، ابن مالك، الألفية، قم، دفتر نشر نويـد اسلام. الطبعة الخامسة ، ١٤١٨ هـ . ص ١٤.

٢ - يُنسب البيت لنصيب بن رياح الاكبر و للمجنون. **اللغة:** أهابك: من الهيبة، و هي المخـاف، اجـلالاً: إعظاما لقدرك.

٣ - هو محيي الدين عبدالقادر ابن أبي القاسم السعدي المالكيّ المكي المتوفى سنة ثمانين و ثمانمائة، له حاشـية على أوضح المسالك إلى الفية بن مالك، كشف الظنون ١/١٥٥.

بأنّه و إنْ كان ضميراً منفصلاً للمتكلّم المعظَّم نفسَه أو المشاركُ غيرَه، فهو عامٌّ لصلاحيته لكلّ متكلّم، لايختصُّ بمتكلّم دونَ آخر، انتهى.

و وجَّهه آخرُ بشمولهٖ للمتكلّم و جميع مَنْ سواه في ذلك الزمانِ، و الزمانُ خاصٌّ، لأنّه عينُهٗ، انتهى، و هو أولى مِنَ التوجيه الأوّل.

الثاني: قالَ الأخفشُ: قولُهم: هذا حلوٌ حامضٌ، إنّما أرادوا: هذا حلوٌ فيه حموضةٌ، فينبغي أنْ يكونَ الثاني صفةً للأول، و ليس قولُهم: إنّهما جميعاً خبرٌ واحدٌ، بشيء. و الجمهورُ على أنّهما خبرانِ في معنى خبر واحد، و نُقِل عن أبي على الفارسيِّ أنَّ نحوَ حلو حامضٍ فيه ضميرٌ واحدٌ، تحمّلُه الثاني، لأنَّ الأوّلَ تنزّل من الثاني منزلةَ الجزء، و صارَ الخبر إنّما هو بتمامها.

و قال بعضُهم: الضميرُ يعودُ من معنى الكلام، كأنّكَ قلتَ: هذا مزٌّ، لأنّه لايجوزُ خلوُّ الجزئين من الضمير، و لا انفرادُ أحدهما به، لأنّه ليسَ أولى من الآخر، و لا يكونُ فيهما واحدٌ، لأنَّ عاملين لايعملان في معمولٍ واحد، و لا أنْ يكونَ فيهما ضميران، لأنّه يصيرُ التقديرُ: كلُّه حلوٌ كلُّه حامضٌ، و ليس هذا الغرضَ منه.

و قيلَ: كلٌّ منهما يتحمَّلُ ضميراً، و اختاره أبوحيّان و شيخي العلامة محمد بن على الشاميُّ، قال و لهذا ارتفعا على الخبريّة، و لايلزمُ من فرض صدقه الجمع بين الضدّين على الوجه المحال، لأنّا لانحكمُ على المبتدإ بكلٍّ منهما و هو على صرافته، إذ لايجوزُ الحكمُ إلا بعدَ تمامِ الكلام و بعدَ سماعِ الخبرين، فالعقلُ يحكمُ حكماً ضروريّاً بامتناع اجتماع الضدّين بما هما ضدّانِ على الموضوع الواحد الشخصيِّ، فلاتعتبرُ نسبة واحد منهما إلى المبتدإ، إلا حيثُ يعتبرُ تأثيرُ كلٍّ منهما في الآخر، و تأثّره عنه، و انحطاطه عن صرفي النوعين، ثُمَّ يحكمُ على المبتدأ بكيفيّة متوسطة بين الكيفيّتين.

فإذا قيل: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، فكأنّه قيلَ: الرّمانُ فيه شوبٌ من الحلاوة و شوبٌ من الحموضة، و لا تضادَّ بينَهما، كما لا تضادَّ بين البياضِ الضعيف و السواد الضعيف، بل ربّما كانَ أحدُهما عينَ الآخر لوجوب الحدودِ المشتركةِ بينَ الأنواع، هكذا ينبغي أنْ يفهمَ هذا المقامُ، انتهى كلامُ شيخنا.

و تظهرُثمرةُ الخلافِ في تحمّلِهما، أو تحمّلِ أحدهما في نحو: هذا البستانُ حلوٌ حامضٌ رمانهُ، فإن قلنا: لايتحمّلُ الأوّل ضميراً، تعيَّنَ رفعُ الرمان بالثاني، و إن قُلنا: إنّه يتحمَّلُ، فيجوزُ أنْ يكونَ من بابِ التنازع في السببي المرفوع.

و ذكر أبوالفتح ابنُ جنيّ أنّه راجعَ شيخَه أبا علي نيِّفاً و عشرينَ سنةً، في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبيَّنَ له، و ذكَر في البديع أنّه لايجوزُ الفصلُ بين هذين الخبرينِ بالمبتدأ، و لا تقديمُهما عليه عندَ الاكثرينَ، و أجازَه بعضُهم ،انتهى.

نواسخ المبتدإ و الخبر

ص: فصلٌ: تدخل على المبتدإ و الخبر أفعال و حروف، فتجعل المبتدأ اسماً لها و الخبر خبراً لها، و تسمّي النواسخ، و هي خمسة أنواع:

الأوّل : الأفعال النّاقصة: و المشهور منها: كان و صار و أصبَحَ و أضحي و أمسي و ظَلَّ و باتَ و لَيْس و ما زالَ و ما بَرِحَ و ما انفكَّ و ما فَتِيَ و مادام، و عملها رفع الاسم و نصب الخبر، و يجوزُ في الكلّ توسُّطُ الخبرِ، و فيما سوى الخمسة الأواخر تقدُّمه عليها، و فيها عدا فَتِئَ و لَيْسَ و زال أن تكون تامّة، و ما تصرّف منها يعمل عملها.

مسألتان: يختصُّ كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسُّكون، نحو:﴿ و لَمْ اَكُ بَغِيًّا﴾بشرط عدم اتّصاله بضمير نصب و لا ساكن، و من ثَمَّ لم يجز، في نحو: لَمْ يَكُنْهُ، ﴿و لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ و لك في نحو: النّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالِهم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ و إنْ شرّاً فَشَرٌّ، أربعَة أوجع: نصب الأوّل و رفع الثاني، و رفعهما، و نصبهما، و عكس الأوّل، فالأوّل أقوي و الأخير أضعف و المتوسّطان متوسّطان.

ش: هذا« فصلٌ» في ذكر ما ينسخُ المبتدأ و الخبرَ ،« تَدْخُلُ على المبتدإ و الخبر أفعالٌ و حروفٌ»، و تعملُ فيهما بدليل أنّكَ متى حذفتَها، انعقدَ الكلامُ مبتدأ و خبراً، «فتجعلُ المبتدأ اسماً لها، و الخبرَ خبراً لها»، فيُسمّي الأوّل اسمَها، و الثاني خبرَها. و قد يُسمّي مرفوعُ كانَ فاعلاً تشبيهاً له بالفاعل، و منصوبُها مفعولاً تشبيهاً له بالمفعول، و هو مجازٌ، قالَ ابنُ هشام: و هو اصطلاحٌ غيرُ معروفٌ.

«و تُسمّي» هذه الأفعالُ و الحروفُ«النواسخَ» لإزالتها حكمَ المبتدإ و الخبر الثابتَ لهما قبلَ دُخولها آخذاً من النسخ، و لغةً هوَ الإزالةُ، «و هي» من حيثُ هي نوعان، لأنّها إمّا أفعالٌ أو حروفٌ كما ذكَره، و من حيثُ عملها و اختلاف أحكام بعضها مع بعض«خمسةُ أنواع»، و لم يذكرْ فيها أفعالَ القلوب مع اعترافه بأنّ أصلَ مفعوليها المبتدأ و الخبرُ، كما عليه الجمهورُ، و قد ذكرَها في حديقة الأفعال، و سيأتي الكلامُ هنالك، و كانَ الأولى أن يذكرَها في جملةِ النواسخِ، فتكونُ الأنواع ستّةً.

الأفعال الناقصة

النوعُ« الأوَّل: الأفعالُ الناقصةُ»، و سُمِّيت بذلك، لأنّها لاتُتمُّ بمرفوعها كلاماً، و قيلَ: لأنّها لاتدلُّ على الحدث و ليس بصحيح، لما سيأتي، و قد تسمَّى بالنواسخ من باب إطلاق اسم الأعمِّ على الأخص.

و عرَّفَها ابنُ الحاجب، و تَبِعَه المُصنِّف في التهذيب بما وضعَ لتقدير الفاعل على صفة، أي لجعله و تثبيته عليها. قال الرضيُّ و غيرُه: كان يَنبغي أن يقيِّدَ الصفةَ، فيقول على صفة هي غيرُ صفة مصدره[1]، و إلا انتقضَ بجميع الأفعال التامّة، فإن ضرب مثلاً من قولنا: ضرب زيدٌ، يقرِّرُ الفاعلَ على صفة، لكن تلك الصفة هي الضربُ المستفاد من الفعل العامل فيه، و أمّا الفعل الناقص فإنّما[2] يقرِّرُ الفاعل على صفة غير صفة مصدره، فإن كان في قولك: كان زيدٌ قائماً، لايقرِّرُ زيداً على صفة الكون، بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتّصف بصفة الكون، أي الحصول و الوجود و كذا سائرها.

قال بعضُهم: و التحقيقُ أنّه لاحاجةَ إلى ما ذكرَ من التقييد، لأنّ المتبادَر من قولك: هذا اللفظُ موضوعٌ لذاك المعنى هو الموضوعُ له لا غيرُ، و الأفعالُ التامّةُ موضوعةٌ لصفة، و تقريرُ الفاعلِ عليها معاً، و الأفعال الناقصة موضوعةُ لتقرير الفاعل على صفة، فتكونُ الصفة خارجة عن مدلولها، انتهى، و فيه نظرٌ، فتأمّلْ.

و لم يذكر سيبَويه من هذه الأفعال سوى صارَ و مادامَ و ليسَ، ثمّ قال: وَ ما كانَ نحوَهنَّ من الفعلِ ممّا لايَستغنى عن الخبر ، و الظاهرُ أنّها غيرُ محصورة، و به جزمَ المُصنِّف في التهذيب.

و قالَ ابنُ مالك: كلُّ فعل لايُستغني مرفوعُه عن مخبر عنه صالحٌ للتعريف و التنكير، أو جملة تقومُ مقامَه فهو من باب كانَ و يميِّزُها عن غيرها وقوعُ اللام الفارقة بعدَها، نحو: ﴿ و إنْ كَانَتْ لَكَبِيرةً ﴾[البقرة/١٤٣]، ﴿و إنْ وَجَدْنَا أكثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[الأعراف/١٠٢].

قال الرضيُّ: و قد يجوزُ تضمينُ كثير من الأفعال التامّة معنى الناقصة كما تقولُ: تتمُّ التسعة بهذا عشرة، قال الله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سوياً ﴾[مريم/١٧]، أي صارَ مثلَ بشرٍ و نحو ذلك.

و ظاهر عبارة المُصنِّف أنّها غيرُ مشهورة، حيثُ قالَ: «المشهورُ منها كانَ و صارَ و أصبحَ و أمسيَ و أضحي و ظلَّ و باتَ و ليسَ»، فكان لثبوتِ خبرها لاسمها و فيها

---

١ - هي صفة غير مصدره«ح».
٢ - سقط فأنّما في «ح».

مضي مع الانقطاع عند الأكثر كما قالَ أبوحيَّان، أو مع السكوت عن الانقطاع و عدمه عند آخرينَ، و جزمَ به ابنُ مالك، نحو: كانَ زيدٌ قائماً، و قد تكونُ للاستمرار و الدَّوام، و منه الواردةُ في صفاته تعالى، و صار لانتقال اسمها إلى خبرها، و أصبحَ و أمسي و أضحَي لثبوت خبرها لاسمها صباحاً و مساءً و ضحيً و ظلّ و بات لثبوت خبرها لا سمهما في جميع النهار و الليل.

قالَ ابنُ الخباز: و رأيت كثيراً يتوهّمونَ دلالةَ بات على النوم، و يبطلُه قولُه تعالى ﴿و الّذين يَبيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً و قياماً﴾[الفرقان /٤٦] و قد تكونُ كانَ و أصبح و أمسي و أضحي و ظلّ و بات بمعنى صارَ كقوله تعالى ﴿فكَانَتْ هَبَاءً﴾[الواقعة/٦]، ﴿فأصبَحتُمْ بنعمته إخواناً ﴾[آل عمران/١٠٣]،﴿ظَلّ وجهُه مُسْوَدّاً﴾ [النحل/٥٨]، و قول الشاعر[من البسيط]:

١١٦-أمست خلاءً و أمسي أهلها احتملوا أخنى عليها الّذي أخنى على اللُبد[1]

و قوله [من الخفيف]:

١١٧- ثُمّ أضحَوا كأنّهم ورقٌ جـ......ـف فألوَت به الصَّبا و الدّبورُ[2]

و قوله [من الوافر]:

١١٨- .... أبيتُ كأنّي اكوَى بجَمْرِ[3]

و ليسَ لنفي خبرها عن اسمها حالاً عند الجمهور، و قالَ سيبَويه و ابنُ السراج مطلقاً، قالَ الأندلسيُّ و ليسَ بينَ القولينِ تناقضٌ، لأنّ خبرَ ليسَ إن لم يقيَّدْ بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيدٌ قائمٌ، و إذا قيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قيِّدَ به، و استحسنَه الرضيُّ. قال بعضُ المُحقّقين و فيه نظرٌ: لأنّ المرادَ بكونها للحال أو كونها للمطلق أنّها كذلك بحسب الوضع فإذا كانت عندَ الإطلاق للحال فهي للحال ألبتّة، انتهى، فتأمّلْ.

و تعملُ هذه الأفعالُ الثمانيةُ العملَ الآتي مطلقاً، سواءٌ كانت موجبةً أو منفيَّةً، صلةً لما الظرفيَّة، أو غيرَ صلة، و ألْحَقَ بها المُصنِّف في التهذيب آضَ و عادَ و غدا و راحَ، و عدَّها من المشهور.

«و ما زالَ» و هو لثبوتِ خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله، و يشترطُ فيه أنْ يكونَ ماضي يزالُ، لا ماضي يَزيل، فإنّه فعلٌ متعدٍّ إلى واحدٍ، و معناه ماز، يقالُ: زَالَ

١ – هو للنابغة الذبياني. **اللغة**: الخلاء: الفراغ، أخنى عليها. أفسدها ونقصها، لبد: آخر نسور لقمان بن عاد.

٢ – هو لعدي بن زيد . **اللغة** : ألوت به. نثرته ، الصبا و الدبور: ريحان متقابلتان.

٣ – صدره«**أجني كلّما ذكرت كليبٌ**»، و هو نسب إلى عمرو بن قيس المخزومي و إلى الهدي. **اللغة**: اكوي: أحرق بحديدة محماة، الجمر جمع الجمرة: القطعة الملتهبة من النار.

ضأنه[1] من معزه[2]، أي ميّزه، و مصدرُه الزيل، و لا ماضي يزول، فإنّه قاصرٌ، و معناه الانتقالُ، و منه قولُه تعالى: ﴿إنّ الله يُمسكُ السّموات و الأرضَ أنْ تزُولا وَ لَئِن زَالَتَا﴾ [فاطر/٤١]، و مصدرُه الزوالُ. «و ما برح و ما انفكَ و ما فتئ» مثلثُ التاء، ويقال: أفتا، ذكرها الصغانيُّ[3]، و هي تميميَّةٌ، و هذه الأربعةُ تعملُ بشرط تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ أو دعاء، مثالُ النفي كما نطقَ به قولُه تعالى ﴿وَ لايَزالونَ مُختلفينَ﴾[هود /١١٨]، ﴿لَنْ نَبرحَ عليه عَاكفينَ﴾[طه/٩١]، و منه ﴿تَاللهِ تفتؤا﴾[يوسف/٨٥]، أي لا تَفتَؤ، و مثالُ النّهي قولُه [من الخفيف] :

١١٩- صَاحِ شَمِّرْ وَ لاتَزلْ ذَاكِرَالمَو............تِ فَنِسْيَانُه ضَلالٌ مُبِينٌ[4]

و مثال الدعاء قوله [من الطويل]:

١٢٠- ألا يا اسْلَمي يَا دَارَ مَيَّ علي البِلي وَ لا زَالَ مُنهَلاً بجَرعَائك القَطْرُ[5]

و قيَّدَهَ في الإرتشاف بلا خاصَّةً، قالَ أبوحيَّان في شرح التسهيل: و لا خلافَ بينَ النَّحويِّينَ في أنَّ معاني هذه الأفعالِ الأربعة متَّفقةٌ. «و مادامَ» و هي لتوقيت أمرٍ بمدَّةِ ثبوت خبرِها لاسمِها، و تعملُ بشرط تقدُّمِ ما المصدريَّة الظرفيَّة،كما نطق بـه، كـ: أَعْطِ ما دمتَ مصيباً درهماً[6] أي مدَّةَ دوامك مصيباً، فلو م تقدَّمْها ما لم يكن من هذا البابَ نحو: دمتَ مصيباً، و كذا لو كانت مصدريَّةً غير ظرفيَّة، نحو: عجبتُ ممّا دمتَ محسناً، لأنَّ المعنى من دوام إحسانِكَ لا من مدَّةِ دوام أحسانكَ.

تنبيهٌ: قالَ بعضُهم: اتّفقَ النحاةُ على أنَّ كانَ و أخواتِها أفعالٌ إلا ليسَ، فإنَّ الفارسيَّ و مَنْ تَبِعَه ذهبَ إلى حرفيَّتها، و الصحيحُ فعليتُها لاتِّصالِ ضمايرِ الرفع البارزةِ و تاء التأنيث الساكنة بها، انتهى. قلتُ: و دعوى الأتّفاق ممنوعةٌ، فقد ذهبَ الزّجاجُ وَ من تَبِعَه إلى أنّها حروفٌ لكونِها دالّةً على معنىً في غيرِها، حيث جاءَت لتقرير الخبرِ للمبتدإ على صفة.

«وعملُها» كلُّها«رفعُ الاسم»، و هو المبتدأ[7] الّذي تدخلُ عليه، أي تجدِّدُ عليه رفعاً غيرَ الأوَّل لكونها عواملَ لفظيَّةً، و هو مذهبُ البصريِّين، و ذهبَ الكوفيُّون إلى أنّه باقٍ

---

١ - الضأن :ذوالصوف من الغنم .
٢ - المعز: ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن
٣ - الحسن بن محمد أبوالفضائل الصغانيّ، له من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، التكملة على الصحاح و...توفي سنة ٦٠٥ هـ ،بغية الوعاة ١/٥١٩.
٤ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.
٥ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.اللغة: البلي: من بلي الثوب يبلي أي: خلق ورثّ، منهلاً: منسكبا منصبا، الجرعاء: رملة مستويه لا تنبت شيئا، القطر: المطر.
٦ - هذا عجز بيت من ابن مالك في ألفيّته و صدره«و مثل كان دام مسبوقاً بما»، ألفية ابن مالك ص١٥.
٧ - سقط المبتدأ في «س».

علىٰ رفعه، لأنّه لم يتعيَّنُ عمَّا كانَ عليه، و الصحيحُ الأوّل بدليل اتّصال الاسم بها إذا كانَ ضميراً، نحو: كنت قائماً، و الضميرُ بالاستقراء لايتَّصلُ إلا بعامله، و يشترطُ في المبتدأ الّذي تدخلُ عليه أنْ لايخبَرَ عنه بجملة طلبيَّة و لا إنشائية، و أنْ لايلزمَ التصديرُ و لا الحذفُ و لا عدمُ التصرُّف و لا الابتدائيَّة، سَوَاءٌ كانَ لنفسِه أم لمصحوبٍ لفظيٍّ أم معنويٍّ.

«و نصبُ الخبر» أي خبر المبتدأ خلافاً للكوفيِّينَ في أنّه انتصبَ على الحال، و أكثرُ النحاة على أنّه لايجوزُ رفعُ الخبر بعدَها على إضمار مبتدأ محذوف، فلايقالُ: كنتُ قائمٌ، أي أنا، و قَدْ وردَ في الشعر ما ظاهرُه الجوازُ، فإن كانَ تفضيلاً جَازَ الوجهان، نحو: كان الزيدان قائماً و قاعداً أو قائمٌ و قاعدٌ[1]. و رفعُ الاسمين بعدها، أنكره الفرَّاء، و قالَ الجمهورُ فيها ضمير شأن، و الكسائيُّ و ابن الطراوة ملغاة، و ذكره في الإرتشاف.

تنبيهان: الأوّل: إذا انتقضَ خبرُ ليسَ بإلا لم يخرجْ عن هذا العملِ في لغة أهلِ الحجاز، و بنُو تميم يرفعونَ الخبرَ حملاً لها على "ما" في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهلُ الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها.

حكاية أبي عمرو مع عيسى بن عمرو: حكى ذلك عنهم أبوعمرو بن العلا[2]، فبلغَ ذلك عيسى بنُ عمرو الثقفيَّ[3]، فجاء، فقالَ: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك أنّكَ تجيزُه؟ قال: و ما هو ؟ قال: بلغَني أنّكَ تجيزُ ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، بالرفع، فقالَ له أبوعمر: نمتُ و أدلجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا و هو يرفعُ، و لا حجازيٌّ إلا و هو ينصبُ، ثُمَّ قالَ لليزيدي[4]: تعالَ أنتَ يا يحيى، و قال لخلف الأحمر[5]: تعالَ أنت يا خلف، امضيا إلى أبي مهدي[6] فلقّناه الرفعَ، فإنّه يأبي، و امضيا إلى المنتجع[7] من تيهان التميميٌّ فَلَقّناه النصبَ، فإنّه يأبي.

---

١ – سقط قائم و قاعدٌ في «ح».
٢ – أبوعمرو بن العلاء أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات و النحو و اللغة، مات سنة ١٥٤هـ . المصدر السابق ٢٣١/٢.
٣ – عيسى بن عمر الثقفي، إمام في النحو و العربية و القراءة، صنف: الإكمال، الجامع مات سنة ١٤٩هـ. المصدر السابق ص ٢٣٨.
٤ – يحيى بن المبارك أبومحمد اليزيدي النحوي كان أحد القرّاء الفصحاء العالمين بلغة العرب و النحو، صنّف: مختصرا في النحو، المقصور و الممدود و....مات سنة ٢٠٣هـ ، المصدر السابق ص ٣٤٠.
٥ – خلف الاحمر البصري، كان راوية ثقة، علامّة، صنف: جبال العرب و ما قيل فيها من الشعر و ...مات سنة ١٨٠ هـ . المصدر السابق ٥٥٤/١.
٦ – هو محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر إعرابي فصيح، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز. مغني اللبيب ص ٣٨٨.
٧ – المنتجع بن نبهان إعرابي فصيح، أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميميّة. المصدر. السابق ص ٣٨٨.

قال أبومحمد اليزيديُّ: فمضينا إلى أبي مهديٍّ، فوجدْنا قائماً يُصلّي، فلمّا قضى صلاته، أقبل علينا، فقال: ما خطبُكما ؟ فقلتُ: جئناكَ لنسألَكَ عن شيء من كلامِ العرب، قال: هاتياه، فقلنا: كيف تقولُ: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، فقالَ: أتأمُرني بالكذب على كبر السّنِّ، فأين الزعفرانُ، و أينَ الجاديُّ، و أين بَنّة الإبلِ الصادرة[1] ؟ فقالَ له خلفُ الأحمر: ليسَ الشرابُ إلا العسلُ. قال: فما تصنعُ سودانُ هجر[2] ما لهم غيرُ هذا الثمر، فلمّا رأيتُ ذلك، قلتُ: كيف تقولُ: ليسَ ملاكُ الأمرِ إلا طاعةُ الله تعالى؟ فقال: هذا كلامٌ لادخل فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله تعالى، و العملَ بها، و نصبَ، فلقّنّاه الرفعَ، فأبى، و كتبنا ما سمعناه منه.

ثُمَّ جئنا إلى المنتجع، فقلنا له: كيفَ تقولُ: ليس الطيبُ إلا المسكَ، فقالَ: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، فرفعَ، و جهدنا به أن ينصبَ، فلم ينصبْ، فرجعنا إلى عمرو، و عندَه عيسى بنُ عمرو، و لم يبرحْ بعدُ، فأخبرنا بما سَمعنا، فأخرجَ عيسى خاتمه من يده، فدفعه إلى أبي عمرو، فقال: بهذا سُدْتَ الناسَ يا أبا عمرو.

حالات خبر الأفعال المذكورة مع اسمها إذا كانا معرفتين أو نكرتين: الثاني: للخبرِ مع الاسمِ حالاتٌ، فإنْ كانَا معرفتين، فالاسمُ هو المعلومُ للمخاطب مطلقاً، فإنْ عَلمَهما، و جهلَ انتساب أحدهما إلى الآخر، فالاسمُ هو الأعرفُ على المختار، ما لم يكنِ الآخرُ اسمَ اشارة، اتّصل بها هاء التنبيه، فيتعيّنُ للاسميَّة، فإن لم يكنْ أحدُهما أعرفَ، فالتخييرُ، هذا هو المشهورُ. و قيل: المتكلّمُ بالخيارِ في جعلِ أي المعرفتين شاء الاسمَ و الآخر الخبرَ، و هي طريقةُ المتقدّمين. و ذهَبَ إلى ذلك من المتأخّرين ابنُ مضاء[3] و ابنُ طاهر[4] و الاستاذُ أبو علي و ابنُ خروف و ابنُ عصفور. قيل: و هو ظاهر كلام سيبويه، و إن كانا نكرتينِ و لكلّ منهما مسوّغٌ، فالتخييرُ أيضاً، و إن كان المسوّغ لأحدهما فقط، فهو الاسمُ و إن كانَا مختلفينِ، فالمعرفة هو الاسم، و النكرةُ هو الخبرُ، و لايعكسُ إلا في الضرورة، و جوَّزهُ ابنُ مالك اختياراً بشرط الفائدةِ، و كون النكرة غير متمحضه للوصفية، و من وروده قوله[من الوافر]:

---

١ – البنّة: الرائحة المنتنة. و لعلّ قصده من هذه الجمل: أين الكلام الصحيح ؟ وأين الكلام غير الصحيح؟

٢ – السودان جمع أسود، جيل من الناس سودُ البشرة. و هجر اسم موضع فيه تمر.

٣ – أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخميّ ، كان له تقدّم في علم العربية، صنفَ: المشرق في النحو، الردّ على النحويّينَ و...مات ٥٩٢ هـ . المصدر السابق ١/٣٢٣

٤ – عبدالله بن حسين بن طاهر فقيه نحوي، له تصانيف منها، المفتاح الإعراب في النحو مات ١٢٧٢ هـ . الأعلام للزركلي ٥/٢١٠.

١٢١- قِفِي قَبْلَ التَّفَرقِ يَا ضُبَاعَا وَ لايَكُ مَوقِفٌ مِنكَ الْوَدَاعَا[1]

و قوله[من الوافر]:

١٢٢- كَأنَّ سَبِيئَةً مِن بَيْتَ رَاسٍ يَكونُ مِـزَاجَهَا عَسَـلٌ وَ مَاءُ[2]

جواز توسُّط الخبر بينها و بين الاسم:«و يجوزُ في الكلّ»، أي في كلّ أفعال الناقصة، و المشهورُ منها و غيره، و إدخال ألْ على «كلّ» و كذا«بعض» منعَه بعضُهم، و سـيأتي الكلامُ عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى،«توسُّطُ الخبر» بينها و بينَ الاسم خلافاً لابن درستويه في ليس، و لابنِ معط في دام، و ذلك حيثُ لَامانعَ و لاموجبَ للتوسُّط، فـالأوّل: كـأن يكون الخبرُ واجبَ التقدم عليها لصدريّة، نحو: أينَ كانَ زيدٌ، أو واجب التأخير، كما إذا دخلته أداةُ الحصر، نحو: ما كانَ زيدٌ إلا في الدار، أو خيفَ لبسٌ نحو: كانَ صـاحبي عدوي.

و الثاني كما إذا دخلت الاسمُ أداةَ حصر، و كانَ مع الفعل ما يقتضي التـصديرُ و عدمُ الفصل منه، نحو: هل كان قائماً إلا زيدٌ، اذْ لايفصلُ بين الفعل وأداة الاستفهام، أو كان الخبرُ ضميرَ وصل، نحو: كانه زيدٌ. فجوازُ التوسُّط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسُّط. و عدمه محلّه ما عدا ذلك، كما في نحو: كان زيدٌ قائماً، تقول: كان قائمـاً زيدٌ[3]، قال تعالى: ﴿وَ كَانَ حَقـاً علينا نَصرُ المُؤمنينَ﴾[الروم/٤٧]، و قراءة حمـزة[4] و حفص:[5] ﴿ لَيسَ البرَّ أنْ تـوَلُّوا وُجُوهَكُـمْ ﴾[البقرة/١٧٧] بنـصب الـبرّ. و قـال الشاعر [من البسيط]:

١٢٣- مَادَامَ حَافظَ سِرِّي مَنْ وَثِقتُ بِـه فَهْوَ الَّذي لَستُ عَنهُ رَاغباً أبَدَا[6]

هذا إن حملَ الجوازُ في كلامه على معناه المَشهورِ من سلب ضرورة الطرفين، فـإنْ حمل على ما يقابلُ الامتناعَ كان أعمَّ ممَّا توسّطه واجـبٌ و جائزٌ.

تنبيهان: الأوَّل: ذكر ابنُ مالك أنّه يمتنعُ التوسُّط في نحو: كانَ غلامُ هند مبغضها، لعود الضمير[7] و يجب في نحو: كان في الدار ساكنُها، لاتّصاف الاسم بضمير الخبر، و في

---

١ - هو مطلع قصيدة للقطامي عمير بن شييم التغلبي. اللغة : ضباعاً : مرخم ضباعة.
٢ - هو من قصيدة لحسان بن ثابت. اللغة: السبيئة : الخمر، بيت راس: قرية بالشام .
٣ - سقطت هذه الجملة في «ح».
٤ - حمزة بن حبيب (أبو عمارة) (ت ١٥٦ هـ / ٧٧٣م): أحدأئمة القراءات العشر. لقب بالزيات. توفّي في العراق. المنجد في الأعلام ص ٢٢٥.
٥ - حفص بن عمربن عبدالعزيز، إمام القراءة في عصره، له كتاب« ما اتفقت ألفاظه و معانيه من القرآن» و هو أول من جمع القراءات، توفي سنة ٢٤٦هـ الأعلام للزركلي،٢٩١/٢.
٦ - لم يسمّ قائله.
٧ - لعود الضمير من الخبر إلى ملابس الاسم«ح».

نحو: كان في الدار رجلٌ لكون الخبر ظرفاً مسوّغاً للابتداء، و نوزعَ في الأوّل بأنَّ عودَ الضمير هنا على الاسم، و رتبتُه التقديمُ، فلايمتنعُ، وَ في الأخيرين بأنّهما لايقتضيانِ وجوبَ التوسط بلِ عدم التأخُّر، و لايمنعانِ تقديمَ الخبر، نحو: في الدار كانَ ساكنُها، وَ في الدار كان رَجل.

الثاني: قضية إطلاقه جوازَ توسُّطَ الخبر، و لو كان فعلاً، نحو: كان يقولُ زيدٌ، على جعلِ زيد اسمَ كانَ، و هو ما صحَّحَه ابنُ عصفور و ابنُ مالك، و منعَه بعضُهم قياساً عَلى المبتدإ المخبر عنه بفعل، فإنّه لايتقدَّمُ خبرُه كزيد قال، و الأوّل هو الصحيحُ. كما في المغني قال، اذ لاتلتبسُ الجملةُ الاسمية بالفعلية، انتهى.

جواز تقدُّم الخبر عليها: و يجوزُ في ما سوى الخمسة الأواخرِ و هي الّتي في أوّلها ما تقدُّمه، أي الخبرعليها، و لو كانَ جملةً على الأصحِّ، ذلك حيثُ لاموجبَ له، كأنْ يكونُ مِن أدوات الصدر، نحو: أين كان زيدٌ و لامانعَ منه كما إذا دخلته أداة الحصر، نحو: قائماً، أو خيفَ اللبسُ، نحو: كانَ صاحبي عدوّي، فجوازُ التقدُّم بمعنى سلبِ ضرورة الطرفين محلّه ما عدا ذلك، نحو: قائماً كان زيدٌ، و إنْ حملَ على الجواز بمعنى مقابلِ الامتناع كانَ أعمَّ ممّا تقديمُه واجبٌ و جائزٌ كما قلناه في جواز التوسُّط، و جازَ تقدمُّه بدليل قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سبا/ ٤٠]، ﴿وَ أَنْفُسَهم كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف/ ١٧٧]، فإيّاكم و أنفسكم معمولانِ لخبركانَ، و قد تقدّما عليها.

قد يتقدَّم المعمول حيث لا يتقدَّم العامل: و تقديمُ المعمولِ يؤذنُ بجواز تقديم العامل، قالَه ابنُ مالك في شرح التسهيل، و سبقَه إلى ذلك الفارسيّ و ابنُ جنّيّ و غيرُهما منَ البصريّين، و هو غيرُ لازم. فقد يتقدَّم المعمولُ حيثُ لايتقدَّمُ العامل بدليل تجويزهم زيداً لم أضرب، و عمراً لن أضربَ ، مع امتناع تقدُّم أَضْربُ على لَمْ و لَنْ، قال بعضُهم: و أحسنُ ما يُستشهدُ به على ذلك بيتُ العروض [من الرَملِ]:

١٢٤- إعلموا أنّي لكُمْ حافظٌ شاهداً ما كنتَ أو غائباً[1]

و إنّها امتنعَ في الخمسة الأواخر لاقترانها بما و هي مانعةٌ، لأنّها إمّا نافيةٌ، و هي من أدواتِ الصدر أو مصدريّة، و معمولُ المصدرِ لايتقدَّمُ عليه، و منعُ ذلك في دامَ متّفقٌ عليه، وَ أمّا الأربعة الآخر و غيرها ممّا نفي بما من هذه الأفعال، و إن لم يكنْ النفيُ شرطاً في عمله مختلفٌ فيه.

---

١ - هو لابن عبد ربه الأندلسي .

فالمنعُ مذهبُ البصريّين و الفرّاء، و أجازه بقيّةُ الكوفيّين، لأنّ ما عندَهم لايلزمُ تصديرُها. و خصّ ابنُ كيسانَ المنعَ بغير ما النفيُ شرطٌ في عمله لأنّ نفيَه إيجابٌ، فإن كان النفيُ بغير ما جاز التقدم مطلقا خلافاً للفرّاء في اطلاقه المنعَ مع كل نافٍ، و يردُّه قولُه[من الطويل]:

١٢٥- و رَجِّ الْفتى للخيرِ ما إنْ رَأيْتَه على السّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[1]

و أمّا توسُّطه بين النّافي و المنفيِّ فجائزٌ مطلقاً، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، و ما قائماً زال زيدٌ، قالَه غيرُ واحدٍ، و حكى الرضيُّ الاتّفاقَ على منعه فيما النفيُ فيه شرطٌ في العمل، و ليس كذلك.

و لايجوزُ توسُّطُه بين ما و دام ، كما جزمَ به صاحبُ الإيضاح و البدرُ بنُ مالك و الرضيُّ، بل ظاهرُ كلام الألفية أنّه مجمعٌ عليه. قال المراديُّ: و فيه نظرٌ: لأنّ المنعَ معللٌ إمّا بعدم تصرُّفها، و هو لاينهضُ مانعاً بدليلِ اختلافهم في ليسَ معَ اتفاقهم على عدم تصرُّفها، أو كون ما موصولاً حرفيًّا لايفصلُ بينَه و بين صلته، و فيه خلافٌ فقد أجازَه كثيرٌ إذا لم يكن عاملاً.

و اختلفَ في تقديم خبرِ ليسَ، فأجازَه قدماءُ البصريّين، و منعَه الكوفيّون و المبرّدُ و ابنُ السرّاج و الجرجانيّ و أكثرُ المتأخّرين ، قال ابنُ مالك في شرح الكافيّة: و المنعُ أحبُّ إلى لشبه ليس بما في النفي و عدم التصرُّف، و لأنّ عسى لايتقدّمُ خبرها إجماعاً لعدم تصرُّفها مع الاتّفاق على فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرُّف مع الاختلاف في فعليتها، انتهى.

و فرّقَ ابنُه[2] بينَ عسي و ليس بأنّ عسى متضمّنةٌ معنى ماله صدرُ الكلام، و هو لعلّ بخلاف ليسَ. قال بعضُ الأئمة: و يمنعُ هذا الفرق بأن ليس أيضاً متضمّنةٌ معنى ما لــه صدرُ الكلام و هو ما النافية، انتهى. و قد يُجابُ بمنع تضمُّنِ ليس معنى ما، لأنّ ليس عندَه لنفي الحال كما صرَّحَ به، و ما لما هو أعمُّ فلم تتضمّنْ معناها و النفي و إنْ لزمَ صدرُ الكلام في ما لم يلزمْه فيما عداها.

تنبيهٌ: قالَ المراديُّ ينبغي أنْ يكونَ الخلافُ في غيرِ ليس المستثنى بها فيمتنعُ التقدمُ فيها قولاً واحداً، و سبَقَه في ذلك شيخُه أبوحيّان فقالَ في باب الاستثناء من الإرتشاف:

---

١ - البيت للمعلوط القريعي. اللغة: على السن: أي على العمر.

٢- سقط ابنه في«ح»، و هو بدر الدين بن مالك، له من التصانيف: شرح ألفيه، و مات سنة ٦٨٦هـ . بغية الوعاة ٢٢٥/١.

مَنْ أجازَ مِن النَّحويِّينَ تقديمَ خبرَ ليسَ عليها ينبغي أنْ لايُجيزَ ذلك هنا، لأنّها تجرى مجرى إلا، فكما لايجوزُ: قام القومُ زيداً إلا، لايجوزُ قامَ القومُ زيداً ليسَ.

جواز كون الأفعال الناقصة تامّة: و يجوزُ في ما عدا فتئ و ليس[1] و زالَ أنْ تكونَ تامّةً، أي مستغنيةً عن الخبرِ كما أنّ معنى كونها ناقصةً عدم الاستغناء عنه، هذا هو الصحيحُ الّذي عليه المُحقّقون، و صحّحه نجمُ الأئمة و فاضلُ الأمة[2].

و ذهبَ الأكثرونَ إلى أنّ معنى تمامها دلالتُها على الحدث و الزمانِ زعماً منهم أنّ معنى نقصانها عدمُ دلالتها على الحدثِ كما مرَّ. قالَ نجمُ الأئمة: و ليس بشيء، لأنّ كانَ في" كَانَ زيدٌ قائماً" يدلُّ على الكون الّذي هو الحصولُ المطلقُ، و خبرُه يدلُّ على الكونِ المخصوصِ، و هو كونُ القيام أي حصولُه فجيء أوّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصول ما، ثمّ عيّنَ بالخبرِ ذلكَ الحاصل، فكأنّكَ قلتَ: حصلَ شيءٌ، ثُمَّ قلتَ: حصلَ القيامُ، فالفائدةُ في إيراد مطلقِ الحصولِ أوّلاً، ثُمَّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبلَ تعيين الشأنِ معَ فائدة أخرى هاهنا، و هي دلالتُه على تعيين زمانِ ذلك الحصولِ المقيّد و لو قلنا: قامَ زيدٌ، لم تحصلْ هاتانِ الفائدتانِ معاً فكانَ يدلُّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، و خبرُه يدلُّ على حدث معيّنٍ واقعٍ في زمانِ مطلقٍ تقييدُه في كانَ. لكنَّ دلالة كانَ على الحدث المطلقِ أي الكونِ وضعيّةٌ، و دلالةُ الخبرِ على الزمان المطلقِ عقليّةٌ.

أمّا سائرُ الأفعال الناقصة نحو: صارَ الدالُّ على الانتقال، و أصبحَ الدّالُّ على الكون في الصبح أو الانتقال، و مثلُه أخواتُه، و مادامَ الدّالُّ على معنى الكون الدائم، و مازالَ الدّالُّ على الاستمرار، و كذا أخواتُه، و ليسَ الدّالُّ على الانتفاء، فدلالتُها على حدث معيّنٍ لايدلُّ عليه الخبر في غاية الظهور، فكيفَ يكونُ جميعُها ناقصةً بالمعنى الّذي قالوه، انتهى.

و استدلَّ ابنُ مالك على بطلانِ قولهم أيضاً بعشرة أوجه ذكرَها في شرح التسهيل، إلا أنّه استثنى ليس، فوافقَ الأكثرينَ على عدد دلالتها على الحَدث. و إذا استُعملت هذه الأفعالُ تامّةً، كانتْ بمعنى فعلٍ لازم، فكانَ بمعنى حصلَ، نحو:﴿ وإن كَانَ ذُو عُسْرَة﴾ [البقرة/٢٨٠]، أي انتقل، و صار بمعنى رَجَعَ، نحو: ﴿ إلى الله تَصيرُ الأمور ﴾[الشورى/٥٣]، أي ترجعُ، و أصبحَ و أمسى بمعنى دخلَ في الصباح و المَساء، نحو: ﴿فَسُبحانَ الله

---

١ - سقط ليس في «س».

٢- لم اقع على ترجمة له.

حينَ تُمسُونَ وَ حينَ تُصبِحُونَ ﴾[الروم/١٧]، أي حين تدخلونَ في المساءِ و حينَ تدخلونَ في الصباحِ، و أضحي بمعنى دخلَ في الضحي، كقوله[من الطويل]:

١٢٦- و من فعلاتي أنّي حَسَنُ القِرَى إذا الليلةُ الشّهباءُ أضحَى جَليدها[1]

أي دَخَل في الضحي، و ظلّ بمعنى دامَ و استمرَّ، نحو: ظَلَّ اليوم أي دامَ ظلُّه، و باتَ بمعنى عرَّس، كقوله[من المتقارب]:

١٢٧- و باتَ و باتَتْ له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمد[2]

أي و عرَّس. و برح بمعنى ذهب، نحو: ﴿و إذْ قَالَ موسى لِفَتَاه لا أبرَحُ﴾ [الكهف/٦٠]، أي لا أذهبُ، و انفكَّ بمعنى انفصلَ، نحو: فككتُ الخاتَمَ، فانفكَّ، أي انفصلَ. و دام بمعنى بقيَ، نحو: ﴿خَالدينَ فيها مَا دامَت السمواتُ و الأرضُ﴾ [هود/١٠٧]، أي بقيت، و قد تكونُ لمعانٍ اُخر، و عملُها حينئذٍ عملُ مَا رَادَفَتْه، إنْ لازماً فلازماً أو متعدّياً بحرف فيه أو بنفسه، فكذلك هي.

أمّا فتِيءَ و ليسَ و زالَ و ما تصرَّفَ من متصرِّفها فلاتستعملُ إلا نواقص. و في التسهيل فتِئ تستعمل تامَّةً بمعنى سكنَ و طَفَا، و حكى في شرحه عن الفرَّاء: فتأته عن الأمر كسرتُه، و فتأت النار: أطفأتها. قال في القاموس: و هو صحيح، و غلط أبوحيّان و غيره في تغليطه، انتهى.

و حكى أبوعلي في الحلبيّات[3] وقوعَ زالَ تامّةً، نحو: ما زال زيدٌ عن مكانه، أي لم ينتقلْ، و ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ ليسَ تكونُ عاطفةً لا اسمَ لها و لاخبرَ، نحو: إنّما يُجزي الفتيَ ليسَ الجملُ.

و اعلمْ أنَّ كُلَّ هذه الأفعالِ تتصرَّفُ إلا ليسَ باتّفاق، و دامَ عندَ الفرَّاء و أكثرُ المتأخّرينَ، و ما عداهما على قسمين: ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً، و هو زال و أخواتُها فلايُستعملُ منها أمرٌ و لا مصدرٌ، و ما يتصرَّفُ تصرفاً تامَّاً، و هو البواقي، فيستعملُ منها مضارعٌ و أمرٌ و اسمُ فاعل و مصدرٌ. و ما تصرَّفَ منها تصرُّفاً تامّاً أو ناقصاً يعمل عملَها، فيثبتُ لغيرِ الماضي ما يثبتُ للماضي من العمل، فالمضارعُ، نحو: ﴿وَ لَمْ أكُ بَغِيّاً﴾ [مريم/٢٠]، و الأمر، نحو: ﴿ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء/٥٠] و اسم الفاعل كقوله [من الطويل]:

---

١ – هو لعبد الواسع بن أسامة. **اللغة**: القري: إكرام الضيف . الليلة الشهباء: الليلة الباردة و المجدبة .

٢- تنسب إلى امرئ القيس. **اللغة**: العائر: القذي في العين.الأرمد: المصاب بالرمد، و هو داء التهابي يصيب العينَ.

٣ – الحلبيّات في النحو لأبن علي الفارس النحويّ .

١٢٨- وَ مَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنَاً أَخَاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَاً[١]

و قوله[من الطويل]:

١٢٩- قَضَى اللّهُ يا أسماءُ أنْ لَسْتُ زَائِلاً أحبُّكِ حتى يُغمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ[٢]

و المصدر كقوله[من الطويل]:

١٣٠- ببَذْلٍ وَ حِلْمٍ سَادَ في قَوْمِه الفتى وَ كَوْنُكَ إيّاهُ عليكَ يَسير[٣]

و كلُّها لايُستعمَلُ منها اسمُ مفعولَ، و امّا قولُ سيبُويه: و هو مَكونٌ للّه. فيقالُ: إنّ ابنَ جنيّ سألَ عنه شيخَه أبا على الفارسيَّ؟ فقالَ: ما كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيبُ.

معنى التصرُّف في الأسماء: تنبيهٌ. كلٌّ من التصرُّف و عدمه يكونُ في الأفعال و في الأسماء، و التصرُّفُ في الأفعالِ اختلافُ أبنية الفعلِ باختلافُ المعاني كضربَ، يضربُ اضربْ، و عدمُه أنْ يلزمَ صيغةً واحدةً منها كَلَيْسَ و دامَ في هذا الباب، و عسى في أفعال المقاربة، و هبْ و تعلمْ في باب ظَنَّ، و خلا وعدا و حاشا في باب الاستثناء، و صيغ التعجُّب الثلاث، و منها نعمَ و بئسَ و حبَّذا، و سيأتي في أبوابها، و منها قلَّ النافية، و تبارك، و سقط في يده، و هدَّك من رجلٍ، و ينبغي في الأشهر، و هلّم، على القول بأنّه أمر، و عم صباحاً و أرحب.

و التصرُّفُ في الأسماء أن تستعمَل بوجوه الإعراب فتكونُ مبتدأً و فاعلاً و مفعولاً و مضافاً و مضافاً إليه و نحوه، و عدمُه أنْ يقتصرَ به على بعض ذلك كاقتصارهم في أيمن على الرفع بالابتداء، و سبحانَ اللّه على النصب بالمصدريّة، وبعض الظروف على النصب بالظرفية أو الجرِّ بمن كما يَأتي في باب الإشارةِ، إنْ شاءَ اللّهُ تعالى.

جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون: هاتان«مسألتان»: الأولى: «تختصُّ كان» دونَ أخواتها «بجواز حذف نونِ مضارعها المجزوم بالسكون» تخفيفاً لكثرة الاستعمال و شبه النون بحرف العلّة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أنَّي يكونُ لي وَلَدٌ وَ لَم يَمْسَسْنِي بَشَرٌ و لَمْ أَكُ بَغِيًا﴾[مريم/٢٠]، أصله أكونُ، حذفت الضمَّةُ للجازم و الواوُ لالتقاء الساكنين، ثُمَّ النونُ للتخفيف، و الحذفان الأوّلان واجبان، و الثالثُ جائزٌ، بخلاف نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَه عَاقِبَةُ الدّارِ﴾[القصص/٣٧]، وَ نحو: وَ تكون لكما الكبرياء،

---

١ - لم يسمَّ قائل البيت . اللغة: يُبدي: يظهر، البشاشة: طلاقة الوجه، تلفه: تجده، منجداً: مساعداً .
٢ - البيت للحسين بن مطير الأسدي. قالها في صاحبته أسماء، اللغة: قضى أي حكم و قدّر، و المراد من مغمض: الموت.
٣ - هذا البيت من الشواهد الّتي لم ينسبوها إلى قائل معيَّن.

لانتفاء الجزم، و نحو: ﴿وَ تَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوماً صَالحِينَ﴾[يوسف/٩]، لأنَّ جزمَه بحذف النُّون، فلم تحذفْ، لأنَّها محرَّكةٌ في الأولين بحركَة الأعراب، و في الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانتْ ساكنةً، فإنَّها شبيهةٌ بأحرف المدِّ و اللينِ في سكونها و امتداد الصوت بها، فتحذفُ كما يحذفنَ بجامع أنَّها تكونُ إعراباً مثلهنَّ، و تحذفُ للجازم كما يحذفنَ.

و اختصاصُ كان بذلك «بشرط عدم اتِّصاله» أي اتِّصالِ نونِ مضارعها المجزوم «بضميرِ نصبٍ ولا» بحرف «ساكن و من ثَمَّ» بفتح المثلثة و تشديد الميم إشارةٌ إلى المكان الاعتباريِّ، أي و من أجل اعتبارِ الشرط المذكور «لم يجز» حذفُ نونِ مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله عليه الصلاةُ و السلامُ لِعُمَر لما طلب أن يقتل ابن الصياد حين أخبر بأنَّه الدَّجال: إنَ يكنه فلن تسلَّط عليه وَ إلايكنه فلاخيرَ لك في قتله[1]، لاتِّصاله بالضمير المنصوب . و الضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولها، فلايحذفُ معهما بعض الأصول.

و لا في نحو قوله تعالى:﴿لَمْ يكنِ اللهُ ليَغفِرَ لَهم﴾[النساء/١٣٧]، لاتِّصاله بالساكن، و هو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة، وخالف يونسَ في هذا فأجاز الحذف تمسّكاً بقوله[من الطويل]:

١٣١-إذا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفتى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عقد الرتائم[2]

وقوله[من الطويل]:

١٣٢- فإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أبدت وَسَامَةً فَقَدْ أبدت المرآة جَبْهَةَ ضَيْغَم[3]

و وافقَه ابنُ مالك، وحَمَلَهُ الجماعةُ على الضرورة، كقوله [من الطويل]:

١٣٣- فَلَسْتُ بآتيه ولا أَستطيعُهُ و لاكِ اسقني إنْ كانَ ماؤكَ ذافَضْلِ[4]

تنبيهان: الأوَّل: زَادَ ابنُ هشامَ في الجامع الصغيرِ[5] و القَطرِ[6] اشتراطَ كونِ المضارع المذكور مستعملاً في الوصل دونَ الوقف، و قال في شرح القَطر: نصَّ عليه ابنُ خروف، و هو حسنٌ، لأنَّ الفعلَ الموقوف عليه إذا دخلَه الحذفُ حتى بقيَ على حرف واحدٍ أو حرفينِ، وجبَ الوقفُ عليه بها السكت، كقولك: عه، و لم يعه، فلم يكُ بمنزلة لم يع،

---

١ - صحيح البخاري ٢/٤٩٢ برقم ١٢٣١.
٢- لم يذكر قائله.اللغة: الرتائم: جمع رتيمة بمعنى الرَّتمة و هو خيط يشدّ في الاصبع أو الخاتم للعلامة أو التذكّر.
٣ - هو للخنجر بن صخرالأسدي، اللغة: الوسَامة: أثر الحسن والجمال، الضيغم: الاسد الواسع الشّدق (ج) ضياغم.
٤ - هو للنجاشي الحارثي. اللغة: آتيه: اسم فاعلٍ من الإتيان، والضمير فيه و في استطيعه للطعام.
٥ - الجامع الصغير في النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوي.
٦ - قطر الندى و بل الصدي مقدمة في النحو لابن هشام.

فالوقفُ عليه بإعادة الحرف الّذي كانَ فيه أولى من احتلاب حرف لم يكن فيه، و لا يقالُ: يلزمُ مثلُه في لم يع، لأنّ إعادةَ الياء تُؤدّي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن، فإنّ الجازمَ إنّما اقتضي حذفُ الضمة لاحذفَ النّون كما بيّنّا، انتهى.

و كانَ المُصنِّف لم يذكرْ هذا الشرطَ لعدم اعتباره عنده، قالَ ابنُ هشام في الأوضح[١]، قال ابن مالك: تجبُ هاءُ السكت في الفعل إذا بَقِيَ على حرفين: أحدُهما زائدٌ، نحو: لم يعه، و هذا مردودٌ بإجماعِ المسلمينَ على وجوب الوقف على نحو:﴿و لم أكُ﴾ [مريم/٢٠]،﴿ومَنْ تَقِ﴾[غافر/٩]، بترك الهاء انتهى. و قد رأيتَ موافقتَه لابن مالك في شرح القطر، فهو مشتركُ الإلزام.

الثاني:لايختصُّ هذا الحكمُ بمضارعِ كانَ الناقصةُ، بل يكونُ في مضارع التامّة أيضاً، كقوله تعالى:﴿و إنْ تَكُ حَسنةٌ يُضَاعِفهَا﴾[النساء/٤٠] بالرفع لكنّه قليل.

الأوجه الأربعة في نحو: الناسُ مجزيُّون بأعمالهم: «و»المسألة الثانيةُ: «لك في» كلِّ موضعٍ ذُكرَ فيه بعد إنْ الشرطيّة و كانَ المحذوفة اسْم مفردٌ يذكرُ بعدَه فاءُ الجزاءِ متلوّةً باسمٍ مفرد مع صحّة تقديرِ فيه أو معَهُ و نحوهما ممّا يصلحُ خبراً قبلَ فاءِ الجزاء «نحو» قولِهم، و في بعضِ الكتب مرفوعٌ إلى النبي صلى الله عليه و آله و قولهم:«الناسُ مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ و إن شرّاً فشرٌّ» و قولِهم: المرءُ مقتولٌ بما قَتلَ بِهِ، إنْ سيفاً فسيفٌ، و إن خنجراً فخنجرٌ، «أربعةُ أوجه »من الإعراب.

أحدُها:« نصبُ الأوّل» على الخبريّة لكانَ المحذوفة معَ اسمها «و رفع الثاني» على الخبريّة لمبتدإٍ محذوف بعد فاء الجزاء، أي انْ كانَ عملُهم خيراً، فجزاؤُهم خيرٌ، و إنْ كانَ عملُهمَ شرّاً، فجزاؤُهم شرٌّ، وَ إنْ كانَ ما قتلَ به سيفاً، فما يقتلُ به سيفٌ، و إنْ كانَ ما قتلَ به خنجراً، فما يقتلُ به خنجرٌ.

«و»الثاني: «رفعهما» معاً، فالأوّل على أنّه اسمٌ لكانَ المحذوفة، و الثاني على تقدير مبتدإٍ محذوف، أي إنْ كانَ في عملهم خيرٌ فجزاؤُهم خيرٌ، و إنْ كانَ معَه أو في يده أوعنده سيفٌ، فما يقتلُ به سيفٌ.

«و»الثالث: «نصبُهما» معاً: الأوّل على الخبريّة لكان المحذوفة معَ اسمها، و الثاني بفعلٍ محذوف أو على الخبريّة[٢] لكان محذوفة أيضاً، أي إن كان عمَلُهم خيراً فيجزون خيراً، أو فيكون جزاؤهم خيراً، و إنْ كانَ ما قتلَ به سيفاً فيكونُ ما يقتلُ به سيفاً.

---

١ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
٢ – هذه الجملة سقطت في «ح» .

«و»الرابع: «عكسُ» وجه «الأوّل»، أي رفعُ الأوّل على أنّه اسمٌ لكان محذوفةً مع خبرها و نصب الثاني بفعل لائق، تقديرُه فيجزونَ، أو خيراً لكان محذوفةً، أي إنْ كان في عملهم خيرٌ فيجزونَ خيراً، أو فيكون الجزاءُ أو جزاؤُهم خيراً، إن كانَ معه سيفٌ فيكونُ ما يقتل به سيفاً.

«و»الوجهُ «الأوّل أقوي» الوجوه الأربعة، لأنّ فيه إضمارَ كانَ و اسمها بعد إنْ و اضمار المبتدإ بعد فاء الجزاء، و كلاهما كثيرٌ مطّردٌ، «و» الوجهُ «الأخيرُ أضعفُ» الوجوهِ، لأنّ فيه حذفَ كانَ و خبرها بعد إن، و حذفَ الناصب أو كانَ مع اسمها بعد الفاء، و كلُّه قليلٌ غيرُ مطّرد، و لذلك لم يذكرْه سيبَويه، و ذكرَ الثلاثةَ.«و» الوجهانِ «المتوسّطان» بين الأقوي والأضعف أعني الأوّل والأخيرَ «متوسّطان» بينَ القوّة و الضعف لاشتمال كلّ منهما على أحد الكثيرين و أحد القليلين، و ظاهرُ كلامه أنّ هذين الوجهين متكافئان، و هو كذلك عندَ الشلوبين، و قالَ ابنُ عصفور: و رفعُهما أولى.

وقوع افعل في الكلام لا بمعنى تفضيلية بعد المشاركة: تنبيهاتٌ: الأوّل: تعبيرُه بأقوي و أضعفَ يَقتضي قوةَ الثلاثة، و ضعفها لاقتضاء أفعل التفضيل المشاركة و الزيادة، فيلزمُ التناقضُ، و هو كثيرٌ في عباراتهم، فينبغي تشريكُ أفعلَ في ذلك بما لامشاركةَ فيه، فيكونُ الأقوي و الأضعفُ بمعنى القويّ و الضعيفِ، كما قيلَ في قوله تعالى:﴿وَ هُوَ أهونُ عليّ﴾[الروم/٢٧] و نحوه.

و قالَ بعضُهم: إنّ أفعلَ قد يُقصدُ به تجاوزُ صاحبه و تباعدُه عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في أصل الفعل، فيفيدُ عدمَ وجود أصلِ الفعل في الغير، فيحصلُ كمالُ التفضيل، و هو المعنى الأوضح في أفعل و صفاته تعالى، و بهذا المعنى وَرَدَ قولُه تعالى حكايةً عن يوسفَ الصدّيق﴿ربِّ السجنُ أحبُّ إلى﴾[يوسف/٣٣]، و قولُ علي(ع): لأنْ أصومَ يوماً من شعبانَ أحبُّ إلى أنْ أفطرَ من رمضانَ[١]، انتهى.

الثاني: إذا لم يصحّ تقديرُ فيه أو معه و نحو هما في المسألة، تعيّنَ نصبُ الأوّل خبراً لكانَ، نحو: أسيرُ كما تسيران، إن راكباً فراكبٌ، و إن راجلاً فراجلٌ. أي إنْ كنتَ راكباً فأنا راكبٌ، و إنْ كنتَ راجلاً، فأنا راجلٌ، و ربّما جرّ مقروناً بإلا أو بأن وحدها، إنْ عادَ اسمُ كان إلى مصدرٍ متعدٍّ بجرور بحرف، نحو: المرء مقتولٌ بما قتلَ، إنْ سيفٌ فسيفٌ، أي إنْ كان قتلَه بسيفٍ، فقتلُه أيضاً بسيفٍ. و حكى عن يونس: مررتُ

١ - الشيخ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٠ ، موسسة آل البيت، رقم ١٢٧٣.

برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ، أي لايكون المرور بصالحٍ، فالمرورُ بطالحٍ، و مررتُ برجلٍ صالحٍ إن زيدٍ و إن عمرٍو، و ذلك لقوّة الدلالة على الجارّ بتقدُّمِ ذكره .

الثالث: عُلِمَ مِنْ ذلك أنْ كانَ يجوزُ حذفُها معَ اسمها بَعْدَ إنْ الشرطية بكثرة، و يجوزُ أيضاً بعدَ لو الشرطيّة بكثرة، و يجوز أيضاً بعد لو الشرطية، و ذلك فيهما بكثرة أيضاً كقوله (ع): التمسْ و لو خاتماً من حديد[١]، أي التمسْ شيئاً و لو كان ما تلمسه خاتماً من حديد، و قول الشاعر[من البسيط]:

١٣٤- لايَأمَنِ الدهرَ ذُو بَغْيٍ وَ لَوْ مَلِكاً جُنُوده ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ و الجَبَلُ[٢]

أي و لو كانَ الباغي ملكاً. و قد يحذفُ مع اسمِها بعدَ غيرِ هما كقوله[من الرجز]:

١٣٥- .... من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[٣]

تكميل: و التزمَ حذفُ كان معوّضاً عنها ما بعدَ أنْ كثيراً كقوله [من البسط]:

١٣٦- أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٤]

أي لأنْ كنتَ ذا نفرٍ فخرتَ، ثُمَّ حذفَ متعلّقُ الجارّ لدلالة ما بعدَه عليه، ثُمَّ حذفَ الجارّ، و كان للاختصار فانفصل الضميرُ فصار أن أنت، ثُمَّ زيدتْ ما عوضاً عن كانَ المحذوفة، فصارَ أنْ ما أنتَ، ثُمَّ ادْغمتِ النونُ في الميمِ لما بينَهُما من التقارب في المخرج، فصارَ أمّا أنت ذا نفر.

و قد تحذفُ مع معموليها بعدَ إن الشرطيّة كقولهم: إفعَل هذا إمّا لا، أي إن كنتَ لاتفعلُ غيرَه، فما عوّضَ عنْ كانَ و اسمها، و ادغمت نونُ إن فيها لتقارب مخرجهما و لا نافية للخبر المحذوف، و هي عوضٌ منه، و قد تزادُ بلفظ الماضي متوسّطةً بين الشيئين متلازمين ليسا جاراً و مجروراً، و اطّردَ بينَ ما و فعل التعجُّب، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً، و شذّ قولها [من الرجز]:

١٣٧- أنْتَ تَكونُ سيّدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ[٥]

و قوله [من الوافر]:

---

١ - صحيح البخاري، ٢٥/٤ ، رقم ٥٥ ، ويروى: اذهب فالتمس . . .

٢ - هو للعين المنقري. **اللغة:** البغي: الظلم. جنوده ضاق . . . : يريد أنّه كثير الجند و الأعوان.

٣ - هذا كلام تقوله العرب، و يجري بينها مجرى المثل، و هو يوافق بيتا من مشطور الرجز، و هو من شواهد سيبويه (١٣٤/١) و لم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء. **اللغة:** شولا: قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضرب، و قيل هو اسم جمع لشائلة، على غير قياس،و الشائلة : الناقة التي خفّ لبنها و ارتفع ضرعها، اتلائها: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها و لدها .

٤ - البيت للعباس بن مرداس. **اللغة:** الضبع: أصله الحيوان المعروف، ثُمّ استعملوه في السنة الشديدة المجدبة.

٥ - البيت لأمّ عقيل بن أبي طالب، و هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن هاشم بن عبد مناف. **اللغة:** شمأل: ريح تهبّ من ناحية القطب، بليل: رطبة ندية.

١٣٨- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامى   على كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرابِ[١]

الأحرف المشبهة بالفعل

ص: الثاني: الأحرف المشبَّهة بالفعل، و هي: إنَّ و أنَّ و كَأنَّ و لَيتَ ولكنَّ و لَعَلَّ، و عملها عكس عمل كانَ، و لايتقدَّم أحد معموليها عليها مطلقاً، و لاخبرها على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً أوجاراً و مجروراً، نحو:﴿ إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً﴾. و تلحقها ما [الزائدة] فتكفّها عن العمل، نحو: إنّما زيد قائمٌ، والمصدر إنَ حلَّ محلَّ إنَّ، فتحت همزتها، و إلا كسرت، و إن جاز الأمران، جاز الأمران. نحو: ﴿أوَ لَمْ يَكفِهِم إنّا أنزلنا﴾ و﴿ قالَ إنّي عبدُ الله ﴾، و أوَّلُ قَولي إنّي أحمد الله، و المعطوف عَلى اسماءِ هذه الحروف منصوب، و يختصُّ إنَّ و أنَّ ولكنَّ بجواز رفعه بشرط مضيِّ الخبر.

ش: النَّوعُ «الثاني» من أنواع النواسخِ«الأحرفُ المشبَّهةُ بالفعل»، و وجه شبهها به إمَّا لفظاً، فمن حيثُ كونها على ثلاثة أحرفٍ فصاعداً، و ليست على حرفينَ كهل و بل، و لاحرفٍ واحد كالواو، و إلى هذا أشارَ ابنُ الخشّاب بقوله: ليست مهلهلةَ النسجِ و لاسخيفةَ التأليف. و لبنائها على الفتح مثله، و إمَّا معنى، فلأنَّ معانيها معاني الأفعال مثلُ: أكّدتَ و شبَّهتَ و استدركتَ و تمنَّيتَ و ترجَّيتَ، و تُسمَّي أيضاً بالنواسخِ إطلاقاً لاسمِ الأعمِّ على الأخصِّ.

«و هي» ستَّةٌ، و عدَّها سيبَويه خمسةً باسقاط «أنَّ» المفتوحة ، لأنَّها فرعُ المكسورة، و تَبِعَه ابنُ مالك في التسهيل، و أوردَ أنَّ قضيَّةَ هذا أن لاتعدَّ كأنَّ، فإنَّ أصل كأنَّ زيداً الأسدُ، إنَّ زيداً كالأسد، فقدِّمت الكافُ فصارَ كأنَّ، و أجابَ بأنَّ أصلَ كأنَّ منسوخٌ لاستغناء الكاف عن متعلّق إنَّ بكسر الهمزة و فتح النون مشدَّدةً، و أنَّ بفتح الهمزةِ و النون مشدَّدةً، و بنو تميم تقول: عَنَّ و تسمَّى عنعنة تميم[٢]، و هما لتأكيد الحكمِ و نفي الشكِّ عنه و الإنكار له، و من ثَمَّ لايُؤتَي بهما إلا عند تردُّد السامع في الحكمِ أو إنكاره، لا إذا كان خالِي الذهن عن الحكم و التردُّد فيه، و يفترقانَ منْ حيثُ إنَّ إنَّ المكسورةَ لاتغيِّرُ مدخولَها إذا كان جملةً، و أنَّ المفتوحة تغيِّرُها في تأويل المفرد، و لهذا تقعُ الجملةُ المقرونة بها في موضع الفاعل و المفعول و المجرور، فتُؤوَّل بمفرد.

١ - أنشد الفرّاء هذا البيت و لم ينسبه إلى قائل،و لم يعرف العلماء له قائلاً. اللغة: السراةُ : جمع سري و هو العزيز و الشريف. تسامى: أصله تتسامى، بتاءينِ، فحذف إحدهما تخفيفا، المسومة: الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى، العراب: خيل عراب: خِلافِ البراذين. و إبل عراب: خلاف البخاتي .

٢ - عنعنة تميمٍ: إبدالهُم العينَ من الهمزةِ، يقولون «عن » موضع «أن».

«و لكنّ» بتشديد النون، و هي بسيطةٌ خلافاً للكوفيِّينَ، و معناها الاستدراكُ، و فسِّرَ بأنْ تنسب لما بعدَها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلَها، و لذلك لابُدَّ أنْ يتقدَّمَها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً لكنَّهُ متحركٌ، أو ضدٌّ نحو: ما هذا أبيضَ لكنَّه أسود، أو خلاف له على الأصحِّ نحو: ما زيدٌ قائماً لكنَّه شاربٌ. و يمتنعُ أنْ يكونَ موافقاً له باتِّفاق، قاله أبوحيَّان في النكت الحسان.

معنى الاستدراك: و قيل: تكونُ للتوكيد تارةً و للاستدراك [تارةً] أخرى. قالَه ابنُ العلجِ[١] و جماعةٌ، و فسَّروا الاستدراكَ برفع ما توهَّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، تقول: زيدٌ شجاعٌ، فيُوهِمُ إثباتُ الشجاعة لزيد، إثباتَ الكرمِ له، لأنَّ الشجاعةَ و الكرمَ لايكادان يفترقان، فإذا أردتَ رفعَ هذا التوهُّمِ تأتي بلكنَّ فتقولُ: لكنَّه بخيلٌ، و قسْ على ذلك النفيَ و التوكيدَ، نحو: لو جاءني أكرمتُه لكنَّه لم يجئْ، أكَّدْتَ ما أفادتْهُ لو من الامتناع، و قيلَ هي للتوكيد دائماً، و قد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك.

«و كأنّ» بتشديد النُّون، وهي حرفٌ مركَّبٌ عندَ أكثرِهم، حتى ادَّعى ابنُ هشام الخضراويُّ و ابنُ الخباز الإجماعَ عليه، و ليسَ كذلك، بل ذهبَ بعضهم إلى أنَّها بسيطةٌ، و ادَّعَى صاحبُ رصف المباني[٢] أنَّه قولُ أكثرِهم، و أطلق الجمهورُ أنَّها للتشبيه و هو معناها المتَّفقُ عليه.

و زَعَمَ جماعةٌ منهم ابنُ السَّيِّد أنَّها لاتكونُ لذلكَ إلا إذا كانَ خبرُها اسماً جامداً، نحو: كأنَّ زيداً قائمٌ أو في الدار أو عندك أو يقومُ، فإنَّها في ذلك كلِّه للظنِّ، لأنَّ الخبرَ هو الاسمُ، و الشيء لايشبه بنفسه.

قالَ الرضيُّ: و الأولى أنْ يُقالَ هي في ذلك للتشبيه أيضاً، و المعنى كأنَّ زيداً شخصٌ قائمٌ، حتى يتغايرَ الاسمُ و الخبرُ حقيقةً، فيصحَّ التشبيهُ، إلا أنَّه لمَّا قامَ الوصفُ مقامَ الموصوفِ، و جعلَ الاسمُ بسبب التشبيه كأنَّه الخبرُ بعينه، صارَ الضميرُ من الخبر يعودُ إلى الاسمِ لا إلى الموصوف المقدَّر، فلذلك تقولُ: كأنِّي أمشي، و كأنَّك تَمْشِي، و الأصلُ كأنِّي رجلٌ أمشِي، و كأنَّكَ رجلٌ تَمْشِي، انتهى.

ثمَّ القائلُ بأنَّها مركَّبةٌ، يقولُ بأنَّها للتشبيه المؤكَّد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه و أنَّ المفيدة للتأكيد، فكأنَّ زيداً أسدٌ، أصلُه أنَّ زيداً كأسدٍ، قُدِّمتِ الكافُ على أنَّ

---

١ - لم أقع على ترجمه له.

٢ - رصف المباني في حروف المعاني في النحو لأحمد بن عبد النور المالقيّ المتوفى سنة٧٠٢هـ كشف الظنون ٩٠٨/٢.

ليدلَّ أوّلَ الكلام على التشبيه من أوّل وهلة، و فُتحت همزةُ أنَّ للجارِّ، فصارا حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه و التاكيد[1]. و القائل بأنّها بسيطة، يلزمُه أنْ تكونَ لمطلق التشبيه، لأنّها موضوعة له كالكاف.

فإنْ قلتَ على القول بتركيبها بِمَ يتعلّقُ الجارُّ ؟ قلتُ: قالَ ابنُ جنيّ: هو حرفٌ لايتعلّقُ بشيءٍ لمفارقته الموضع الّذي يتعلّقُ فيه بالاستقرار، و لايقدَّرُ له عاملٌ غيرُه لتمام الكلامِ بدونه و لا هُوَ زَائدٌ لإفادته التشبية.

كاف التشبيه لايتعلّق دائماً عند بعضهم: قال ابنُ هشام، و ليسَ قولهُ بأبعدَ من قول أبنِ الحسن: إنّ كافَ التشبيه لايتعلّقُ دائماً، قال: و لمّا رَأي الزَّجاجُ أنَّ الجارَّ غيرُ الزائد حقّه التعلّقُ، قدَّرَ الكافَ هاهنا اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدَّرَ له موضعاً، فقدَّرَه مبتدأً، فاضطرَّ إلى أنْ قدَّر له خبراً لم ينطقْ به قطُّ، و لا المعنى مفتقرٌ إليه، فقالَ: معنى كأنَّ زيداً أخوك، مثلُ أخوة زيد إيّاك كائنٌ، و قالَ الأكثرونَ: لا موضع لأنَّ و ما بعدَها، لأنَّ الكافَ و أنَّ صارا بالتّركيب كلمةً واحدةً. قالَ ابنُ هشام: و فيه نظرٌ، لأنَّ ذاك في التركيب الوضعيِّ، لا في التركيب الطاريِّ، انتهى.

و رَدَّه الدمامينيُّ بأنَّ هذا تركيبٌ وضعيٌّ، لأنَّ واضعَ اللغة في معتقد هؤلاء هو الّذي وضعَه كذلك، و ليسَ من الأمور الّتي طرأت في الاستعمال من غير أنْ يكونَ للوضع فيها مدخلٌ، انتهى.

لاتجيء كأنَّ للتحقيق و لا للتقريب: و لاتجيءُ للتحقيق خلافاً للكوفيّين، و لاحجّةَ لهم في قوله[من الوافر]:

١٣٩- فَأصبَحَ بَطْنُ مَكّةَ مُقْشَعِرّاً كَأنَّ الأرضَ ليسَ بِهَا هِشامٌ[2]

لأنّه محمولٌ على التشبيه، فإنَّ الارض ليس بها هشامٌ حقيقةً، بل هو مدفونٌ فيها. و لا للتقريب، نحو: كأنّكَ بالدنيا لم تكنْ، و بالآخرة لم تزلْ، خلافاً لهم و لأبي الحسن الأنصاريِّ[3]، و لا للنفي، نحو: كأنّكَ دالٌّ عليها، أي ما أنتَ دالٌّ عليها خلافاً للفارسيِّ.

---

١ - حذفت هذه الجملة في «س» .

٢ - لم يسمَّ قائله، ويرثي به الشاعر هشام بن عبدالملك.اللغة: أراد ببطن مكة: تحت ارضها الّتي يدفن الأموات، مُقْشَرّ: اسم الفاعل من اقشعرّ بمعنى أخذه رعدَة أو يبس.

٣- يحيى ابن عبدالله أبوالحسن الأنصاري النحويّ، كان من أعيان أهل العربية و مات سنة ٦٣ هـ . بغية الوعاة٢/٣٣٦.

«و ليتَ» و قد يقالُ لتَّ بإبدال تاءً، و إدغامها في التاء، و لوت، و هي للتمنّي، و هو طلبُ حصولِ شيءٍ مستحيلٍ أو ممكنٍ غيرِ متوقَّعٍ على سبيل المحبَّة، كـــذا قيـــلَ، و الأولى أنْ يقالَ: إظهارُ محبَّة شيءٍ مستحيلٍ من حيث إنَّه مستحيلٌ[1] أو ممكنٌ غيرُ متوقع، لأنَّ التمنِّيَ ليسَ بطلبٍ، لاسيَّما مع العلم باستحالته، ثُمَّ تعلُّقُه بالأولِ كثيرٌ، كقوله[مـــن الوافر]:

١٤٠- الاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً فَأُخبِـــرَه بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ[2]

و ما ألطفَ قولَ الدمامينيِّ مضمِّناً لبعضِ صدرِ هذا البيتِ مع التورية المرشحة[3] [من المتقارب]:

١٤١ - زَمَاني زَمَانِي بِمَا سَـــاءَنِي فَجَاءَتْ نُحوسٌ وَ غَابَتْ سُعود
و أصبحتُ بينَ الوَري بالمشيب عليلاً فلـــيتَ الشبابَ يعودُ[4]

و بالثاني قليلٌ، نحو: ليتَ زيداً يحسنُ إلى مَنْ أساءَ إليه، و لكنْ يجبُ في التمنّـــي إذا كانَ متعلّقُه ممكناً كهذا أنْ لايكونَ لكَ توقُّعٌ و طماعيةٌ في وقوعهِ، و إلا صارَ ترجيًّا، و لايكونُ في الواجبِ، فلايُقالُ: ليتَ غداً يجيء.

جواز الاشتغال من الحروف: قال ابن جنّيّ في الخاطريَّات: لأنّه يا ليته حقُّه، أي انتقصه إيَّاه، يجوزُ أنْ يكونَ من قولهم ليتَ لي كذا، و ذلكَ أنَّ المتمنّي للشيء معترفٌ لنقصه عنه و حاجته إليه. فإنْ قلتَ كيفَ يجوزُ الاشتقاقُ من الحروف، قيلَ: و ما في ذلـــك مـــن الإنكار، و قد قالوا: أنعمَ له بكذا. أي قال له نَعمْ، و سوَّفْتَ الرّجلَ إذا قلت له: سَوفَ أفعلُ، و سألتك حاجة، فلو ليتَ لي، أي قلتَ: لي لولا، و لا ليت لي، أي قلت: لي لا لا. فإنْ قيلَ: فكانَ يجبُ على هذا أنْ يكونَ في قولهم لأنّه يا ليته معنى التمنّي كما أنَّ في أنعمت معنى الإجابة، و في لو ليت معنى التعذُّر، و في لا ليت معنى الرَّدِّ، قيل: قد يكونُ في المشتقِّ اقتصارٌ على بعضِ ما في المشتقِّ منه كما سمُّوا الحرمَ النالة، و ذلك أنّه لا ينـــالُ من حلّه، و هذه فعلُه من نال، هو نقيضُ لاينال، و جاز الاشتقاقُ من الحروف، لأنّـــه ضارعت أصولُ كلامهم الأوَّل، إذا كانت جامدةً غيرَ مشتقَّةٍ، كما أنَّ الأوائل كذلك، انتهى ملخَّصاً.

---

١ - سقط هذه الجملة في «ح» .
٢ - البيت لأبي العتاهية شاعر العصر العباسي المتوفى سنة ٢١٨ هـ.ق **اللغة**: المشيب: سن الشيب .
٣ - التورية المرشحة هي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب .
٤ - **اللغة**: النحوس: جمع نحس بمعنى الجهد و الضر. و يقال أمر نحس: مظلم، و يوم نحس: يوم لم يـــصادف فيه خير، السعود: جمع سعد بمعنى اليمن، الورى: الخلق .

«و لَعَلَّ» و ليسَ أصلُها علَّ و اللامُ لامَ الابتداء خلافاً للمبرِّد كما حَكاه عنه صاحب المفتاح، بل علَّ لغةٌ فيها كما سيأتي، و هيَ لتوقُّع مرجوٍّ أو مخوف، نحو: لعلَّ الحبيبَ واصلٌ و لعلَّ الرقيبَ حاصلٌ. قالَ ابنُ هشام و غيرُه: و تختصُّ بالممكن، و قول فرعونَ﴿لعلي أبلغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّموات﴾ [غافر/٣٦]، إنّما قالَه جهلاً أو مَخْرقَةً و إفكاً، انتهى.

قال جماعةٌ منهم الأخفشُ: و تكون للتعليلِ كاللام، و حملُوا عليه قولَه تعالى:﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى﴾[طه/٤٤]، و مَنْ لم يثبتْه يحملُه على الرجاء، و يصرفه للمخاطبين، أي إذْهَبا على رجائكما. حكى الأخفشُ أفرغْ عملَكَ لعلّنا نتغدّي، أي لنتغدّي، قالوا: و لهذا جرت بها عقيل كقوله، و رَواه السيرافي عن ابن دريد[1] في شرح الكتاب [من الطويل]:

١٤٢- وَ دَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدي فَلَمْ يَسْتَجبْهُ عندَ ذَاكَ مُجيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَي وَ ارْفَعِ الصَّوتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ منكَ قَرِيبُ[2]

و قالَ الكوفيُّون: و تكونُ للاستفهام، و تَبِعَهم ابنُ مالك، و جَعلَ منه قولَه تعالى: ﴿وَ مَا يُدرِيكَ لَعَلَّه يَزَّكَّى﴾[عبس/٣]، و قولُه عليه السلامُ لبعض الأنصار و قد خرج إليه مستعجلاً: لعلّنا اعجلناك. و الآيةُ عندَ غيرِهم محمولةٌ على الترجّي، و الحديثُ على الإشفاق.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: اضطربتْ أقوالُهم في لعلَّ الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقُّبِ غيرِ الموثوق بحصوله عليه، فقالَ قطربٌ و أبوعلي: معناها التعليلُ، فمعنى افعلُوا الخيرَ لعلّكم تُرْحَمُونَ، أي لتُرحموا، و لايستقيمُ ذلكَ في: ﴿لَعَلَّ الساعةَ قَرِيبٌ﴾ [الشوري/١٧]، إذ لا معنى للتعليل هنا، و قيل: هي لتحقيقِ الجملة الَّتي بعدَها، و لايطَّردُ في:﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَي﴾[طه/٤٤] إذ لم يحصلْ من فرعونَ التذكُّرُ و الخشيةُ.

و أمّا قولُه: آمنتُ بالّذي آمنتْ به بَنو إسرائيل الآية[3] فتوبةُ يأس لا معنى تحتها، و لو كانَ تذكُراً حقيقيّاً لَقُبِلَ منه، و الحقُّ ما قالَه سيبويَه: أنَّ الرجاءَ و الإشفاقَ متعلّقانِ بالمخاطبينَ، و الأصلُ في الكلمة أنْ لايخرجَ عن معناها بالكلّية. فلعلَّ منه تعالى حملَ المخاطبينَ على أنْ يرجوا أو يشفقوا، كما أنَّ الشكَّ في أو كذلك، و لا يجبُ أنْ يكونَ

---

١ – محمد بن الحسن بن دريد أشعر العلماء و أعلم الشعراء، له من التصانيف، الجمهرة في اللغة، المقصور والممدود، أدب الكاتب و... مات سنة ٣٢١ و قيل: بموته مات علم اللغة و الكلام جميعا، المصدر السابق ٧٦/١.

٢ – هذان البيتان لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أباالمغوار. و البيت الثاني تقدّم برقم١٠٥.

٣ – لعل قصده الآية التسعون من سورة يونس ﴿ آمنتُ أنّه لا أله إلا الّذي آمنت به بنو اسرائيل ﴾.

الرجاءُ أو الإشفاقُ من المتكلّم بلعلّ، بل قد يكونُ من المخاطبِ، و قد يكونُ من غيرِ هما كما تشهدُ به مواردُ الاستعمال .

محل مجرور لعلّ من الإعراب عند من جرّ بها: الثاني: مجرورُ لعلّ في موضعِ رفعٍ بالابتداء لتنزُّلِ لعلّ منزلةَ الجار الزائد، نحو: بحسبك درهمٌ، بجامعِ ما بينهما من عدمِ التعلّق بعامل و قوله: في البيت قريبٌ هو خبرُ ذلك المبتدأ، و مثله لولاي لكان كذا، على قول سيبويه: أنّ لولا جارّة، و قولك: ربَّ رجلٍ يقولُ ذلك و نحوه.

في لعلّ ستَّ عشرة لغة: الثالثُ: في لعلّ ستَّ عشرةَ لغةً، ذكرَها في الهمع، و هي فتحُ اللام الثانية و كسرُها، و عَلَّ بالوجهين، و لعن بإبدال اللام نوناً، و عنَّ بحذف اللام من هذه، لأن بإبدال العين همزةً و اللام نوناً و أن تحذف اللام من هذه، و رعنَّ بإبدال اللام راءً، و رغن و لغن بالغين المعجمة فيهما، و رعل بالمهملة، و رغل بالمعجمة، و لعا، و لون، و لعلت، انتهى.

عمل الأحرف المشبهه بالفعل: «و عملُها»أي عملُ الأحرف المذكورة«عكسُ عملِ كان»، و هو نصبُ المبتدأ و رفعُ الخبر، نحو:﴿إنَّ الساعةَ لآتيةٌ﴾[غافر/٥٩]، و يُشترطُ في اسمهنَّ ما تقدَّمَ في اسم كانَ و أخواتها، و نسبة العمل في الخبر إلى هذه الأحرف كمعاكستها هو مذهبُ البصريّين. و ذهبَ الكوفيُّون و السهيليُّ إلى أنّه باقٍ على رفعه الأصليّ، و عملها فيه الرفعُ و هو المشهورُ.

أجاز جماعة نصب خبر الأحرف المشبهة بالفعل: و أجازَ جماعةٌ نصبَه على أنّه لغةٌ، و ممّن قالَ بذلك ابنُ سلام[١] و ابنُ الطراوة و ابنُ السيّد البطليوسي[٢]، و ذكرَه المُصنّف في حديقة المفردات كالحديث: إنّ قعرَ جهنمَ سبعينَ خريفاً[٣] و قوله [من الطويل]:

---

١ - محمد بن سلاّم الجمحي من علماء أواخر القرن الثاني و أوائل الثالث من الهجرة، نحويّ و لغوي و يعدّ أحد كبار نقدة الشعر، مات سنة ٢٣١ هـ. محمد بن سلام الجمحي،طبقات الشعراء، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ ،ص ١٤.

٢ - عبدالله بن محمد بن السيّد أبومحمد البطليوسي كان عالماً باللغات و الآداب، صنّف: شرح ديوان المتنبيّ ، المسائل المنشور في النحو ، مات سنة ٥٢١ هـ ، بغية الوعاة ٥٥/٢.

٣ - صحيح مسلم، النسابوري، الطبع الاول، دارالكتب العمليه، بيروت، ١٤١٨هـ .ق ١٥٩/١ برقم ٣٢٩.

١٤٣- إذا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَ لْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُراسَنا أُسْداً[١]

و قوله [من الرجز]:

١٤٤- كَـأنَّ أُذْنَيه إذا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أو قَلَماً مُحَرَّفاً[٢]

و قوله [من الرجز] :

١٤٥- *يا ليت أيام الصِّبا رواجعا[٣] *

و حكى يونسُ : لعلَّ أباك منطلقاً، و لايردُ ذلك على قضيّة كلامِ المُصنِّف لأنّه قليلٌ، و الجمهورُ على إنكارِ ذلك، و تأويل الشواهد: فالقعرُ في الحديث مصدرُ قعرتَ الشيء، إذا بلغتَ قعرَه، و سبعينَ ظرف، أي أنَّ مدّةَ بلوغِ قعرها يكونُ في سبعينَ عاماً، و باقي المنصوبات حالٌ و مفعولٌ، أي تلقاهمَ أسداً، و يحكيان قادمةً، و أقبلن رواجعاً، و يوجد منطلقاً. قالَ ابنُ هشام: و لايقدَّرُ في هذين تكونُ و يكونُ، كما ذهبَ إليه الكسائيُ لعدمِ تقدّمِ إنْ و لو الشرطيتينِ، و فيه نظر.

عَدَّ بعضهم من أخوات إنَّ عسى: تنبيهٌ: عدَّ بعضُهم من أخوات أنَّ عسى، لعملها عملَ أنَّ في لغة، فهي بمعنى لعلَّ، و شرطُ اسمِها حينئذٍ أنْ يكونَ ضميراً، كقوله [من الطويل]:

١٤٦- فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كأسٍ وَ عَلَّها   تَشَكّى فآتي نَحْوَها فأزورها[٤]

و هي حينئذ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، و نقله عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليتها، و لابنِ السَّراج في إطلاق القول بحرفيّتها. قاله في الأوضح، و لايردُ ذلك علي قضية كلام المُصنِّف لشذوذه أو لذهابه إلى ما ذهبَ إليه المبرّدُ و الفارسيُّ مِنْ أنّها باقية على إعمالها عملَ كاد،و لكن قلبَ الكلام، فجعلَ المخبرَ عنه خبراً و بالعكس.

فإن قلتَ قد ردَّ قولهما باستلزامه في قوله[من الرجز]:

١٤٧- .... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[٥]

الاقتصارُ علي فعلٍ و منصوبه دونَ مرفوعه، لا نظيرَ لذلك. قلتُ: قالَ ابنُ هشام: لهما أن يُجيبا بأنّ المنصوبَ هنا مرفوعٌ في المعنى إذ مدّعاهما أنَّ الإعرابَ قلبَ، و المعنى بحاله، انتهى.

---

١ – هو لعمربن أبي ربيعة. **اللغة**: جنح الليل: طائفة من الليل،الخطي: جمع خطوة: ما بين القدمين، الخفاف: من الخفة: ضدّ الثقل.

٢ – هو لمحمدبن ذؤيب. **اللغة**: تشوفا: من تشوّف بمعنى اطّلع أو تطاول و نظر، القادمة: إحدى ريشات عشر كبار، أو إحدى أربع في مقدّم الجناح (ج) القوادم.

٣ – نسب الرجز لرؤبه و للعجاج. **اللغة**: الصبا: الصغرو الحداثة، الرواجع: جمع راجع.

٤ – البيت لصخر بن العود الحضرمي. **اللغة**: كأس: اسم امرأة.

٥ – صدر البيت: **تقول بنتي قد أنى أناكا**، و الرجز لرؤبة أو العجاج.

لايتقدّم أحد معمولي إنّ و أخواها عليها:«و لايتقدَّمُ أحدُ معموليها» منَ الاسمِ و الخبرِ «عليها مطلقاً»، أي ظرفاً أو جارّاً و مجروراً كان الخبرُ و غيره، فلايقالَ: زيداً إنّ قائمٌ، و لا قائمٌ أو عندَك أو في الدار إنّ زيداً، و ذلك لأنّ لها صدرَ الكلام فلو قُدِّم زالت الصدريَّة، و أمّا أنّ المفتوحة فإنّه و إن لم يكنْ لها صدرُ الكلام، لكنَّها كالموصول، إذ هي مع معموليها في تأويلِ المفرد، فلايتقدَّمُ عليها شيءٌ منها.

قالَ الرضيُّ: كلُ ما يغيِّرُ معنى الكلام، و يؤثِّرُ في مضمونه، و كانَ حرفاً، فمرتبتُه الصدرُ، كحروف النفي و التنبيه و الاستفهام و التشبيه و التحضيض و العرض و غيرها لينبيء السامعَ ذلكَ الكلامَ من أوّل الأمر على ما قصدَ المتكلّمُ. و كلُ واحدٍ من هذه الحروف يدلُ على قسمٍ من أقسام الكلام بخلاف أنّ المكسورة، فإنَّها لاتدلُ على قسم من أقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط، و التوكيدُ تقويةُ الثابت، لاتغييرُ المعنى، إلا أنَّها مَعَ ذلك وَقَعَتْ موقعَ حرف ابتداء كاللام، فوجب تصدُّرها، و أمّا المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد، وجبَ وقوعُها مواقعَ المفردات كالفاعلِ و المفعول و خبرِ المبتدأ و المضاف إليه، فلا تتصدَّرُ، و إنْ كانتْ في مقام المبتدأ الّذي حقّه الصدرُ، انتهى.

لايتقدّم خبر إنّ و أخواها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً:«و لا»يتقدَّمُ «خبرُها على اسمها» لضعفها في العمل، لأنّها إنّما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مرَّ« إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جارّاً و مجروراً»، فإنّه يجوزُ تقدمُه على اسمها حينئذ من الجواز بمعنى مقابلِ الامتناع فيشملُ ما تقدمُه واجبٌ و جائزٌ، «نحو قوله تعالى:﴿إنّ في ذلكَ لَعبرةً﴾[آل عمران /١٣]»، ﴿ إنّ لَدَيْنا أنكالاً﴾[المزمل/١٢]، فتقدُّمُ الخبرِ على الاسم في الآية الأولى واجبٌ، لأنّه لو أخّرَ لزمَ إيلاءُ لامِ الابتداء لأنّ و هو ممتنعٌ، و في الثانية جائزٌ على ما نصَّ عليه الجرجاني، و اعتمدَه غيرهُ من جوازَ كونِ اسم أنّ نكرةً محضةً، و إنّما جازَ ذلكَ مع الظرف و المجرور، لأنّهم يتوسَّعُونَ فيهما ما لايتوسَّعونَ في غيرِ هما، و ما ألطفَ قولُ ابن عنين[1] يشكُو تأخرَه [من الطويل]:

١٤٨– كَأنّي منْ أخبارِ انّ و لم يَجُزْ   له أحدٌ في النحو أنْ يَتَقَدَّما
عَسَى حَرَفَ جرٍّ مِن نداك يَجُرُّني   إليكَ فأضحي في ذراك مقدَّما

١ – ابن عنين (أبوالمحاسن محمد) (١١٥٤–١٢٣٣) شاعر دمشقي هجّاءٌ رحّالة من أعظم شعراء عصره، له ديوان. المنجد في الأعلام. ص ١١.

علّة توسّعهم في الظرف و المجرور: فائدةٌ: إنّما جرت عادتهم بالتوسُّع في الظرف و المجرور، لأنّ كلّ شيء من المحدثات فلابدّ أنْ يكونَ في زمان أو مكان إلا نادراً فصارَ معَ كلّ شيءٍ كقريبة و لَمْ يكن أجنبيّاً منه، فدخل حيثُ لايدخلُ غيره كالمحارم تدخلُ حيث لاتدخلُ الأجنبيُّ، و أجرى الجارُّ معَ المجرورِ مجراه لكثرته في الكلام مثله و احتياجه إلى الفعل أو معناه و لمناسبته له لأنّ الظرفَ في الحقيقة جارٌّ و مجرورٌ لكونه بمعنى في، قاله الرضيُّ و غيرُه[1].

الأقوال في الظرف و المجرور هل هما نفسهما الخبر أم لا: تنبيهاتٌ: الأوّل: ظاهرُ كلامه أنّ الخبرَ هو الظرفُ و المجرورُ نفسهُما، و في ذلك أقوالٌ: أحدها: و هو قولُ ابنِ كيسان: إنّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، و إنّ تسميةَ الظرف و المجرور خبراً مجازٌ، و عليه جمعٌ من المحقّقين منهم ابنُ مالك[2] و ابنُ هشام. الثاني: هو قولُ أبي علي و تلميذه أبي الفتح: إنّه الظرفُ و المجرورُ نفسُهما، و إنّ العاملَ صار نسياً منسيّاً. الثالث: و هو مرتضى الرضيّ و السيّد عبدالله[3]: إنّه هما و متعلقهما، و الأوّل هو التحقيقُ.

الثاني: استثنى ابنُ هشام في الأوضح «عسى» بمعنى لعلّ، فلا يجوزُ تقديمُ خبرها على اسمها مطلقاً، سواءٌ كانَ ظرفاً أو غيره.

الثالث: لايجوزُ تقديمُ معمولِ خبرِ هذه الأحرف عليهنّ مطلقاً و لا على اسمهنّ إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً، و أطلقَ المنعَ بعضُهم، و يجوزُ توسُّطه بينَ الاسم و الخبر مطلقاً، نحو: إنّ زيداً طعامَكَ آكلٌ.

قد يحذف كلٌّ من اسم إنّ و أخواتها و خبرها: تكميلٌ: قد يحذفُ كلٌّ من اسمهنّ و خبرهنّ فيحذفُ الاسم عندَ الجمهورِ في فصيحِ الكلامِ، و يكثرُ إذا كانَ ضميرَ شأن، كقوله[من الخفيف]:

١٤٩- إنَّ مَنْ لامَ في بَني ابْنَةِ حَسَّا............نَ أَلُمْهُ وَ أَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ[4]

---

١ - في «ح» من «بمعناه» إلى «غيره» يسقط .
٢- قال الشارح: إن ابن مالك من المحققين الّذين يعتقدون أنّ الخبرَ في الحقيقةِ هو العاملُ المحذوفُ، ولكنّه قال في الألفية: وأخبروا بظرف أو بحرف جَر ناوينَ معنى كائنٍ أو استقر (شرح ابن عقيل١/٢٠٩).
فيذهب ابن مالك في الألفية إلى أن الظرف و الجارّ مع مجروره قد يقع كل منهما خبرا لا بنفسه، و لكن بمتعلقه،
٣ - لعلّه عبدالله بن إسحاق(ت ٧٣٥) نحويّ، أقدم النحاة الّذين ذكرهم سيبويه في«الكتاب». المنجد في الاعلام . ص٣٦٦ .
٤ - هو من قصيدة للأعشي و اسمه ميمون بن قيس يمدح بها آل أشعث بن قيس. **اللغة:** لام: فعل ماضي من اللوم بمعنى العذل، الخطوب: جمع الخطب أي الأمر العظيم .

و قوله[من الخفيف]:

١٥٠- إنَّ منْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فِيها جَآذِراً وَ ظِباءَ[1]

و خرّجَ عليه قوله عليه السلام: إنّ منْ أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون[2]، أي إنَّ الشأنَ، و إنّما لم يجعلْ «مَنْ» في البيتينِ اسماً، لأنّها شرطيّةٌ بدليل جزمها الفعلين فيهما، و الشرط له الصدرُ فلم يعملْ فيه ما قبلَه، و من حذفه غير شأنٍ ما حكاه الأخفشُ: إنّ بِكَ مأخوذٌ أخواك، أي إنّكَ و قوله [من الطويل] :

١٥١- فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنّي سَاعَةً   ....[3]

و قوله [من الطويل] :

١٥٢ - فَلَو كُنْتَ ضبياً عَرَفْتَ قَرَابتي   وَ لكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ الْمَشافرِ[4]

و يروى زنجيّاً، و قيلَ:لايجوزُ حذفهُ في الكلام إلا إذا كانَ ضميرَ شأن، فلايحسنُ حذفُه إلا في الضرورة، و قيل: هو خاصٌّ بالشعر مطلقاً، و صحّحه ابنُ عصفور و السخاويُّ في شرح المفصَّل.

و يحذفُ الخبرُ إذا علمَ مطلقاً، خلافاً لِمنْ اشترطَ تنكيرَ الاسم، فمن حذفه و الاسمُ معرفة قوله تعالى: ﴿ إنَّ الّذينَ كفَرُوا وَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبيل اللهِ وَ المَسْجد الحَرامِ ﴾[الحج /٢٥]، و قوله تعالى:﴿إنَّ الّذينَ كفَرُوا بِالذّكر لَمّا جَاءَ هُمْ ﴾[فصلت٤١]، و قوله[من الطويل]:

١٥٣- سوى أنَّ حَيّاً من قُرَيش تَفَضَّلُوا   على النّاسِ أو أنَّ الأكَارِمَ نَهْشَلا[5]

أي تفضّلوا، و من حذفه والاسمُ نكرةٌ قوله[من المنسرح]:

١٥٤- إنَّ مَحــلّاً و إنَّ مُرتَحَلاً   وَ إنَّ فِي السَّفر إذْ مَضَوا مَهلاً[6]

---

١ - قائله الأخطل. اللغة: الكنيسة معبد اليهود و النصارى، الجاذر: جمع جوذر عجل البقره الوحشية، والظباء: جمع ظبي و هو معروف، و أراد بها النساء التي كالجآذر و الظباء في سعة العين.

٢ - السيوطي، الجامع الصغير، الطبع الأول، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ.ق ص ١٣٣ رقم ٣٢٩ .

٣ - هو من قصيدة لعدي بن زيد العبادي و عجزه «فَبِتْنا على مَا خَيَّلَتْ نَاعمَيْ بَالِ، اللغة: الضمير المستتر في خيلت يرجع إلى المحبوبة، و ناعمي تثنية ناعم ، فاعلٌ من نعم بالهُ أي: طابَ، و البالُ : الخاطر.

٤ - هو من أبيات للفرزدق يهجو بها أيوب بن عيسى الضبيّ اللغة: الضبيّ:نسبة إلى بني ضبة الزنجيّ: نسبة إلى الزنج و هو جيل في السودان، المشافر جمع مشفر: الشفة من البعير كالجحفلة للفرس و استعير لشفة الإنسان .

٥ - هو للأخطل التغلبي. اللغة: الحيّ القبيلة، و كأنّه أراد بتنكيره بني هاشم. تفضّلوا: رَجَحوا على الناس بالفضل و المزيّة. الاكارم: جمع أكرم. نهشلا: بدل من الأكارم. و نهشل: اسم رجل، و هي أيضا قبيلة معروفة. لسان العرب ٤/٤٠٣٧ (نهشل).

٦ - هو مطلع قصيدة للأعشي و اسمه ميمون بن قيس. اللغة: المحلّ مصدر ميميّ بصيغة اسم المكان بمعنى الحلول أي النزول. و المرتحل مصدر ميمي بصيغة اسم المفعول بمعنى الارتحال و هو الذهاب من المنزل. السفر جمع سافر بمعنى المسافر , و إذ تعليليّة.

و قولهم: إنّ مالاً و إنّ ولداً أي إنّ لنا. و قد عَقَدَ سيبَويهِ لهذا باباً، فقال: بـــابُ إنّ مالاً و إنّ ولداً.

الكلام على ليتَ شعري: و التزمَ الحذفُ في ليت شعري مردفاً باستفهام كقوله[مــن الطويل]:

١٥٥- الا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلة   بوادٍ وحَولي إذخرٌ و جليلُ[1]

قيل: لأنّ الاستفهام يسدُّ مسدَّ الخبر، و جملة الاستفهامِ في موضعِ نصبٍ بشعري، و استشكلَ الرضيُّ القولَ بسدِّ الاستفهامِ مسدَّ الخبرِ بأنّ محلَّ شعري الّذي هوَ مصدرٌ بعدُ جميع ذيوله من فاعله و مفعوله، فمحلّه بعد الاستفهام، فكيفَ يكونُ الاستفهام في مقام الخبرِ، و مقامُه بعدَه بل هو خبرٌ وجبَ حذفُه بلا سادٍّ مسدَّه لكثرة الاستعمال، انتهى.

و الشعرُ بمعنى الفطنة مصدرٌ من شعرتُ أشعرُ، كنصرتُ أنصرُ. قالَ سيبويه: أصلُه ليت شعرتي، حذفوا الهاءَ في الإضافة كما في قولهم: هو أبو عذرها، فلعلّه لَمْ يثبتْ عندَه مصدرٌ إلا بالهاء كالنشدة، وإلا فلا موجبَ لجعله المصدرَ من باب الهيئـــة كالجلـــسة و الركبة، قالَه الرضيُّ.

تلحق الأحرف المشبهة بالفعل ما فتكفُّها عن العمـــل: «و تلحقُهـــا» أي الحـــروفَ المذكورةَ «ما الزائدةُ، فتكفُّها عن العمل» لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الّذي هـــو سببُ عملها، و صيرورتها حينئذ حروفَ ابتداء، تدخلُ علَى الجمليتين،« نحو: إنّما زيدٌ قائم»، و قوله تعالى:﴿كَأنّما يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ﴾[الانفال/٦]، و لذلك سمِّيت ما هـــذهِ كافّةً، و إلى هذا لمحَ بعضُهم حيثُ قالَ و تلطّفَ [من الرجز المجزوء]:

١٥٦- عزلوك لما قلت ما   أعطى و ولّوا مَن بذل
أو ما علمت بأنّ ما   حرفٌ يكفُّ عَن العمل

و إذا تلاهَا الفعلُ سُمِّيت مهيئةً، لأنّها هيَّات هذه الحروف للدخول على الفعل بعدَ أن لم تكن له صالحة، و قد تعملُ ليتَ مع لحوقِ ما قيل: بل هو الأرجـــح لعـــدم زوال

١- أنشده بلالٌ وسمعه النبي(ص)فقال له:حننتَ يا ابن السوداء.و الحنان الّذي يحنُّ إلى الشيء.المصدر الـسابق ٩٦٩/١.اللغة: الأذخر: حشيشة طيبة الرائحة يسقف بها البيوت فوق الخشب. الجليل: الثمام: عُـشب مـن الفصيلة النجيلية.

اختصاصها بالأسماء، فلايقال: ليتما قامَ زيدٌ، خلافاً لابن أبي الربيع.[١] وذهب الفـرّاء إلى وجوب الأعمال، وروى قولُ النابغة[من البسط]:

١٥٧- قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إلى حمامَتِنَا أوْ نصْفَهُ فَقَد[٢]

بالوجهين، فالرفعُ على أنّ ما كافّةٌ، و ذا مبتدأٌ، والحمامُ بيانٌ، و لنا الخبرُ، و النصبُ على أنّ ما زائدةٌ، و ذا اسمُ ليتَ، و الحمامُ بيانٌ، و لنا الخبرُ قالَ ابنُ هشام: و يحتملُ أنّ الرفعَ على أنّ ما موصولةٌ، و أنّ الاشارةَ خبرٌ لهو محذوفاً، أي ليتَ الّذي هو هذا الحمامُ لنا، و لكنّه احتمالٌ مرجوحٌ، لأنّ حذفَ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ في صلة غير أي مَـعَ عدمِ طولِ الصلة قليلٌ، انتهى.

و عدمُ طولِ الصلة في ذلك ممنوعٌ، بل هي طويلةٌ بالصفة، و قد صرّحَ هو بمثل ذلك في المغني، و ذهبَ ابنُ السرّاجُ و الزّجاجُ و الزمخشريُّ، و تبعهم ابن مالك، إلى جـواز إعمالِ الجميعِ قياساً على ليتما، و منعَه سيبويهِ في غيرهما للسماعِ المشهور فيها دونَ مـا عداها

و خرجَ بقولنا:«الزائدة» ما المصدريةُ و الموصولةُ فلاتكفّان عن العمل، نحو: أعجبني أن ما قمتَ، أي قيامُك، و نحو: ﴿أيَحْسَبُونَ أنّما نُمدُّهُم به منْ مَالٍ وَ بَنينَ﴾[المومنون/٥٥]،﴿وَ اعْلَمُوا انَّ مَا غَنمتُم منْ شَيْءٍ فَأنَّ للّه خُمُسَهُ﴾[الأنفال/٤١]، أي أنَّ الّذي، بدليل عود الضميرِ من به و خمسه إليها، إذ لايعودُ الضميرُ إلا على الأسماء، و كانَ عليه التقييدُ بها كما فعلنا، و كأنّه اعتمدَ على المثال، فإنّه لايصحُّ أنْ يكونَ ما فيه إلا زائدةً، فتدبّر.

بحث في سبب إفادة إنّما للحصر بين الأصوليّين و النّحويّين: تنبيةٌ: ها هنا بحثٌ لابأسَ بالتعرُّض له، و هو أنّ جماعةً منَ الأصوليّينَ منهم الفخرُ الرازيُّ في المحصول[٣] ذكـروا أنّ ما الكافةَ الّتي معَ أن نافية، و أنّ ذلكَ سببُ إفادتهما للحصر في نحو: ﴿إنّمـا اللهُ إلـهٌ واحدٌ﴾[النساء/١٧١]، قالوا: لأنّ إنّ للاثبات، و ما للنفي، فلايجوزُ أنْ يتوجّهَا معاً إلى شيءٍ واحد، لأنّه تناقضٌ، و لا أن يوجّهَ النفي للمذكور بعدها، لأنّه خـلافُ الواقـع باتّفاق، فتعيَّنُ صرفه لغير المذكور، و صرفُ الاثبات للمذكور، فجاء الحصرُ.

---

١ - عبدالله بن أحمد أبوالحسين ابن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه، صنّف شرح الإيضاح ، شرح سيبويه و ... مات سنة ٦٨٨ هـ. بغية الوعاة ١٢٦/٢.

٢ - قاله النابغة الذبياني، اللغة: قد: ها هنا اسم فعل معناه يكفي، أو هو اسم بمعنى كاف.

٣ - المحصول في أصول الفقه، مبسوط لفخر الدين محمدبن عمر الرازي . كشف الظنون ١٦١٥/٢.

و قد اعترضَ عليهم جماعةٌ مِنْ أهل البيان كالسكاكيِّ و اتباعه من النّحويّينَ كـأبي حيّان، و ابنِ هشام قالَ في المغني: إنَّ ما ذكرُوه مبنيٌّ على مقدّمتين بـاطلتين بإجمـاعِ النّحويّين، إذْ ليستْ إنَّ للاثبات، و إنّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كانَ، مثـلُ إنَّ زيـداً قائمٌ، أو نفياً، مثلُ إنَّ زيداً ليسَ بقائم، و منه ﴿ إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً ﴾[يـونس /٤٤]، و ليست ما للنفي،بل هي بمنزلتها في أخواتها أي ليتما و لعلّما و لكنّما و كأنّما.

و بعضُهم ينسبُ القولَ بأنّها نافيةٌ للفارسيِّ في كتاب الشيرازيّات[1]، و لم يقلْ ذلكَ الفارسيُّ في الشيرازيّات و لا غيرها، و لا قاله نحويٌّ غيره، و إنّما قـالَ الفارسـيُّ في الشيرازيّات: إنَّ العربَ عامَلُوا إنّما معاملةَ النفي و إلا في فصل الضمير كقولـه[مـن الطويل]:

١٥٨- ....وَ إنّما يُدافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنا أوْ مِثلي[2]

انتهى.

و يدفعُ هذا التهويلُ ما أجابَ به العلامةُ التفتازاني في شرح المفتاحِ عن الأصوليّينَ، فقالَ: المرادُ أنَّ كلمتي إنَّ وَ ما في الأصلِ كذلكَ، فناسبَ أن يُعتبرَ فيها هـذا المعـنى، انتهى.

و توضيحُه أن الأصوليّينَ لم يريدوا أنَّ كلَّ واحد من الحرفين أعني أنَّ و مـا بـاقٍ حال التركيب على معناه الأصلي، ليتّجه عليهم ما ذكرُوه بل هو بيانُ مناسبة لتـضمُّنِ إنّما معنى النفي و الاثبات، فإنَّ المفردينِ لمّا كانَ أحدُهما حالَ الانفراد بمعنى الإثبـاتِ، و الآخر بمعنى النفي، ناسبَ ذلكَ أن يضمنَ المركّبُ منهما معنى النفيِ و الإثبات معاً، قال المحقّقُ الشريفُ: و هذه المناسبةُ أقوي من الّتي ذكرَها على بنُ عيسى الربعيّ[3]، و عـوّلَ عليه السكاكيُّ في توجيه إفادتها الحصرَ.

محلُّ فتح همزة أنَّ و جواز الأمرين:«و المصدرُ إنْ حَلَّ محلَّ أنَّ» و معموليها بأن وجبَ ذلك، «فتحتْ همزتُها» وجوباً للفرق بينَها و بين المكسورة و«إلا» يحلَّ المصدرُ محلَّ أنَّ و معموليها بأنْ لايجوزَ ذلك «كُسرت» همزتُها وجوباً، «و إنْ جازَ الامـرانِ» و همـا الحلولُ و عدمُه«جاز الأمرانِ»، أي فتحُ الهمزةِ و كسرُها، و سلمَ تعبيره بالمصدر عمّـا

١ - الشيرازيات في النحو لأبي على الفارسي. المصدر السابق ١٠٦٨/٢.
٢ - صدره «أنا الذائدُالحامي الذمارَ»، و هو للفرزدق.**اللغة:** الذائد: المانع، الذمار: ذمار الرحل، و هو كلُّ ما يلزمك حفظه و حياطته و حمايته و الدفع عنه.
٣ - على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبعيّ أحد أئمة النحو و حذّاقهم الجيّدي النظر، الـدقيقي الفهـم والقياس. أخذ عن السيرافي و لازم الفارسي عشر سنين و مات ببغداد . بغية الوعاة ٢ / ١٨١ .

انتقدَ به على سيبَويه حيثُ عبَّرَ بالمفرد من أنّه منقوضٌ بنحو: ظننتُ زيداً إنّه قائمٌ، حيثُ يجبُ فيه كسرُ أنّ مع جوازِ حلول المفرد محلّها و في محل معموليها، كذا ذكرَ ابنُ مالكٍ.
إذا علمتَ ذلكَ، فيجبُ الفتحُ في ثمانيةِ مواضعَ يجبُ فيها أنْ يحلَّ المصدرُ محلَّ أنّ و معموليها:
أحدُها: أن تقع فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿ أوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أنْزَلْنا ﴾[العنكبوت /٥١]، أي إنزالنا.
الثاني: أن تقعَ نائباً عن الفاعلِ، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إلى أنّه اسْتَمَعَ نفرٌ ﴾[الجن/١]، أي استماعُ .
الثالث: أن تقع مفعولاً لغير القول،نحو:﴿و لَا تَخَافُونَ أنّكُمْ أشرَكْتُمْ﴾[الأنعام/٨١]، أي إشراككم.
الرابع: أن تقع في موضع رفع بالابتداء، نحو:﴿ وَ مِنْ آياتِه أنّك ترى الأرضَ خاشعةً ﴾[فصلت /٣٩]، أي رؤيتك .
الخامسُ: أن تقعَ في موضعِ خبرِ اسمِ معنى غيرِ قولٍ، و لا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنّه فاضل، أي فضلُه، بخلافِ قولي أنّه فاضلٌ، و اعتقادُ زيد إنه حقٌ.
السادسُ: أن تقعَ مجرورةً بالحرفِ، نحو : ﴿ذلكَ بأنّ الله هو الحقُّ﴾[لقمان /٣٠].
السابع: أن تقعَ مجرورةً بالإضافة إلى غيرِ ظرفٍ، نحو: ﴿إنه لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات /٢٣]، أي مثل نطقكم .
الثامن: أن تقع معطوفة على شيء ممّا ذكر، نحو : ﴿و اذْكُروا نعمتيَ الّتِي أنعمتُ عليكم و أنّي فضلتكم﴾[البقرة /٤٧]، أي نعمتي و تفضيلي، أو مبدلةً منه نحو: ﴿و إذْ يَعِدُكم الله إحدى الطائفتين أنّها لكم﴾[الأنفال /٧]، أي كونها لكم .
و يجبُ الكسرُ في تسعةِ مواضعَ، لايجوزُ أنْ يحلَّ المصدرُ فيها محلَّ أنّ و معموليها:
أحدُها: أن تقعَ محكيةً بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ إنّي عَبْدُ الله﴾[مريم/٣٠] .
الثاني: أن تقع في ابتداء الكلام نحو: ﴿إنّا أنْزَلْناه﴾[القدر /١]، ﴿ألا إنّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم﴾[يونس/٦٢] .
الثالث: أنْ تقعَ في أوّل الصلة، نحو: ﴿ وآتيناه مِنَ الكُنُوزِ مَا إنّ مَفَاتِحَهُ لَتَنوأ ﴾ [القصص/٧٦].
الرابعُ: أن تقع في أوّل الصفة، كمررت برجلٍ إنّه فاضل.
الخامسُ: أن تقع في أوّل الجملة الحالية، نحو: ﴿كَما أخْرَجَكَ ربُّكَ مِن بيتِكَ بِالحَقّ و إنّ فريقاً منَ المؤمنينَ لَكارِهُونَ﴾[الأنفال /٥] .

السادس: أنْ تقعَ في أوَّلِ الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بالجمل و إذ و إذا و حيثُ، نحو: جلست إذ أو حيثُ إنّ زيداً جالسٌ.
السابعُ: أن تقعَ قبل اللام المعلّقة، نحو:﴿و اللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لرَسولُه و اللهُ يَشهدُ إنَّ المُنافقينَ لَكاذبُونَ﴾[المنافقون/١].
الثامنُ: أنْ تقعَ جواباً للقسم، نحو: ﴿و الكتاب المُبين إنّا أنْزَلْناه﴾ [الدخان /٣و٢].
التاسعُ: أن تقعَ خبراً من اسمِ عينٍ نحو: زيدٌ إنَّه فاضلٌ.
تنبيهاتٌ: الأوَّل: قال الدمامينيُّ في المنهل: قد يجبُ الفتحُ مع الحكاية بالقول، نحو: قالَ زيدٌ أنّك فاضل أكرمتك، ففتحُها لأنّها في أوَّلِ المحكى مفتوحة لوقوعِها بعدَ لامِ التعليلِ المحذوفة، أي لأنّكَ فاضلٌ أكرمتُكَ.
فإنْ قلتَ: فالموجبُ إذن للفتح أنّما هو وقوعُها بعدَ الجارِّ لاكونُها محكيةً بالقول.
قلتُ: الموجبُ للكسر في الواقعة بعد القولِ المقصود به الحكايةُ، وقوعُها في الابتداء نظراً إلى الكلامِ المحكى، و قد عدُّوا هذه[1] قسماً برأسه، فلنعدَّ تلك[2] أيضاً [قسماً برأسه] و لافرقَ، فتأمَّله.

فتح همزة أنَّ بعد حيث و الكلام على ذلك:الثاني: قالَ ابنُ هشام: قد أولعَ الفقهاءُ و غيرُهم بفتح أنّ بعدَ حيثُ، و هو لحنٌ فاحشٌ، فإنّها لاتضافُ إلا إلى الجملةِ، و أنّ المفتوحةَ و معمولاها في تأويل المفرد، انتهى.
و قد أوجبَ جماعةٌ، منهم الرضيُّ و صاحبُ اللباب و السيِّد ركن الدين فَتْحَها نظراً لإصالة الإفرادِ في المضاف إليه، و أجازَ بعضُهم الفتحَ و الكسرَ نظراً إلى كلا الوجهين. وَ في شرحِ التسهيلِ للدمامينيِّ، الفتحُ صحيحٌ، لأنَّ حيثُ تضافُ إلى الجملةِ و إلى المفرد كقوله[من الطويل]:

١٥٩– وَ نَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِم ببِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَوَائِمِ[3]

بجرِّ ليِّ، فيجوزُ إذن في أنّ الواقعة بعدَها الوجهان. فإنْ قلتَ: إضافةُ حيثُ إلى المفرد نادرٌ، فلايحملُ عليه، قلتُ: يجوزُ الفتحُ، و إنْ قُلنا: إنّها مضافةٌ إلى الجملة بناءً على أنَّ أنّ و معموليها بتأويل مصدرٍ وقعَ في موضعِ مبتدأ محذوفِ الخبرِ على حدِّ قولِه [من الرجز]:

---

١ – سقط هذه في «ح».
٢ – سقط تلك في «س».
٣ – لم يسم قائل البيت، اللغة: الكُلَى جمع الكلية. البيض: السيوف. لَيِّ مصدر بمعنى الشدِّ و الفتل. العوائم جمع عمامة.

١٦٠- أمَا ترى حَيْثُ سُهَيلٌ طَالِعٌ ....[١]

برفعِ سهيل، أي حيثُ سهيلٌ موجودٌ، و حذفُ خبرِ المبتدأ بعدَ حيثُ غيرُ قليـل، انتهى. و في هذا التوجيهِ بحثٌ، إذ يلزمُ عليه جوازُ الفتحِ في جميعِ صورِ وجوبِ الكسرِ. فتأمّل.

و يجوزُ الفتحُ و الكسرُ في تسعةِ مواضعَ، يجوزُ فيها حلـولُ المـصدرِ محـلَّ أنّ و معموليها وعدمُه:

أحدُها: أنْ تقعَ أنّ خبراً عن قول، و مخبراً عنه بقول، و فاعلُ القولينِ واحدٌ، نحـو أوّلُ قولي أنّي أحمدُ اللهَ، فالفتحُ على أنّ القولَ على حقيقتِه مـن المـصدريّة أي قـولي حمدُاللهِ، و الكسرُ على أنّه بمعنى المقول، أي مقولي إنّي أحمدُ اللهَ، فلو انتفى القولُ الأوّل وجبَ الفتحُ أو الثاني، أو اختلفَ القائلُ وجبَ الكسر.

الثاني: أن تقعَ بعد إذا الفجائية كقوله [من الطويل]:

١٦١- وَ كُنْتُ أُرَي زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا انَّه عَبْدُ القَفَا وَ اللَّهَازِمِ[٢]

فالفتحُ على معنى فإذا العبوديَّةُ أي حاصلةٌ، كما تقولُ: خرجتُ فـإذا الأسـدُ، و الكسرُ علي معنى فإذا هو عبدُ القفا.

الثالثُ: أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءً بِجَهالة ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِه وَ أصْلَحَ فَانَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[الأنعام/٥٤] فالفتحُ على معـنى فـالغفرانُ و الرحمـةُ أي حاصلان، أو فالحاصلُ الغفرانُ و الرحمةُ، و الكسرُ على معنى فهو غفورٌ رحيمٌ.

الرابعُ: أنْ تقعَ في موضعِ التعليل، نحو: ﴿إنّا كُنّا مِنْ قبلُ نَدْعُوه أنَّهُ هو البرُّ الرحيمُ﴾ [الطور /٢٨]، قرَأ نافعٌ[٣] و الكسائيُّ بالفتحِ على تقدمِ لامِ العلة، أي لأنّـه، و البـاقونَ بالكسر على أنّه تعليلٌ مستأنفٌ مثل ﴿وَ صَلِّ عليهم إنَّ صلاتَكَ سَكَنٌ لَهـم﴾[التوبـة /١٠٣]، و مثله: لبيكَ أنَّ الحمدَ و النعمةَ لك.

الخامسُ: أنْ تقعَ بعدَ فعلِ قسم، و لا لامَ بعدَها كقوله[من الرجز]:

١٦٢- أوْ تَحلفِي بِرَ بِّكِ العَلِيِّ انِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[٤]

---

١ – في المغني و جامع الشواهد و ابن عقيل«طالعاً»و بعده«نجماً يُضيء كالشهاب لامعاً»، و الرجز مجهـول القائل.

٢ – البيت من الفرزدق، يهجو بها زيد بن أرقم. اللغة: القفا: خلف الرأس، اللهازم: جمع اللهزمـة: طـرف الحلقوم و هما كنايتان عن الخسّة و الدناءة و الذلة.

٣ – نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩ هـ) أحد أئمة القراءات العشر، عاش في المدينة أصله من أصبهان.المنجد في الأعلام، ص ٥٦٩.

٤ – البيت ينسب إلى رؤبة بن العجاج.

فالفتحُ بتقدير على، و الكسرُ على الجواب، و البصريُّون يُوجبونه، و لــو أضــمرَ الفعلُ، أو ذكرت اللامُ تعيَّنَ الكسرُ إجماعاً، نحو: و اللهِ إنَّ زيداً لقائم، و حلفتُ إنَّ زيداً قائمٌ .

السادسُ: أنْ تقعَ بعدَ و اوِ مسبوغة بمفرد صالحة للعطف عليه، نحو: ﴿إنَّ لَــكَ إلا تَجوعَ فيها وَ لا تَعْرَى* و أنَّكَ لا تَظْمَؤُا فيهاَ و لاتَضْحَى﴾[طه/١١٨و١١٩]، قرأ نافعٌ و أبوبكر بالكسر، إمَّا على الاستيناف، أو بالعطف على جملــةِ أنَّ الأولى، و البــاقونَ بالفتح بالعطف على أنْ لاتجوعَ .

السابعُ: أنْ تقعَ بعد حتى، و يختصُّ الفتحُ بالجارة و العاطفة، نحو: عرفتُ أمــورَكَ حتى أنَّكَ فاضلٌ، و الكسرُ بالابتدائيَّة، نحو: مرضَ زيدٌ حتى أنَّه لا يرجونَه .

الثامنُ: أنْ تقعَ بعدَ أمَّا، نحو: أما أنَّكَ فاضلٌ، فالفتحُ على أنَّها أحقّاً، و هو قليلٌ، و الكسرُ على أنَّها حرفُ استفتاحٍ بمنزلةِ إلا الاستفتاحية[١].

الكلام على لاجرم و معناها: التاسعُ: أن تقعَ بعد لاجرمَ، و الغالبُ الفتحُ، نحــو: ﴿لا جَرَمَ انَّ اللهَ يعلمُ﴾[النحل /٢٣]، فالفتحُ عند سيبَويه على أنَّ جرمَ فعلٌ ماضي، و أنَّ و صلتَها فاعلٌ، أي وجبَ أنَّ اللهَ يعلمُ و لاصلة، و عندَ الفرَّاء على أنَّ لاجــرمَ بمنزلــة لارجلَ، و معناهما لا بدَّ و مِن بعدَهما مقدَّرة، و الكسرُ على ما حكاه الفرَّاء مــن أنَّ بعضَهم ينزِّلها منزلةَ اليمين، فيقولُ: لاجرمَ لآتينَّكَ، و لا جرمَ أنَّكَ ذاهبٌ، و لا جــرمَ لقد أحسنتَ.

الكلام على المعطوف على اسم أنَّ و أخواتها: و الاسمُ المعطوفُ علــى أسمــاءِ هــذه الأحرف منصوبٌ، سواءٌ كانَ قبل مضيِّ الخبر أو بعده. كقوله[من السريع]:

١٦٣- إنَّ الرَّبيعَ الْجَوْدَ وَ الْخَرِيفَا يَدا أبِي العَبّاسِ وَ الصُّيُوفا[٢]

فعطفُ الخريفِ بالنصبِ على الربيع قبلَ مضيِّ الخبر، و هو يدا أبي العباسِ و عطفُ الصيوف، جمع صيف، على الربيعِ بالنصب بعدَ مضيِّ الخَبر.

و تختصُّ إنَّ المكسورةَ و أنَّ المفتوحةَ لفظاً المكسورة حكماً و لكــنَّ دونَ الــثلاث الآخر برفعه، أي رفعُ المعطوفِ على أسمائهنَّ، و ذلك لأنَّهنَّ لما يغيِّرن معنى الجملة كــنَّ

---

١ - بمنزلة إلا الاستفهامية «م».
٢ - هو لرؤبة بن العجاج بن رؤبة التَّميمي. اللغة: الجود: المطر الغزير، و أراد بأبي العباس أبا العباس الــسفاح أوّل الخلفاء العباسيين .

كالعدم، فيعطف على أسمائهنّ بالرفع حملاً على محلّها، و يكونُ من عطف الجمل لا المفردات، لأنّ القائمَ مثلاً في إنّ زيداً قائمٌ و عمرٌو لايكون خبراً عن الاسمين.

فانْ قلتَ: دعوى أنّ أنّ المفتوحة لاتغيّرُ معنى الجملة ممنوعةٌ، بل هي خلافُ الاجماع، قلتُ: قد أشرْنا إلى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكماً. قالَ ابنُ الحاجب: أنّ المفتوحةُ إذا كانتْ مكسورةً حكماً جازَ معاملتها في العطف معاملةَ إنّ المكسورة لفظاً، قالَ و هذا موضعٌ لم ينبّهْ عليه النّحويُّونَ، فإنّهم إذا قالوا يَعطفُ على اسمِ أنّ المكسورة دونَ غيرها أوهَمُوا أنّه لايجوزُ العطف مع المفتوحة.

و المفتوحةُ تنقسمُ قسمين: قسمٌ يجوزُ العطفُ على اسمها بالرفع، و قسمٌ لايجوزُ، فالقسمُ الّذي يجوزُ هو أنْ تكونَ في حكم المكسورة، كقولكَ: علمتُ أنّ زيداً قائمٌ، لأنّه موضعُ الجملة المستقلّة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمتُ على المحكوم عليه و المحكوم به بدليل وجوب الكسر، إذا دخلت اللامُ، نحو: علمتُ أنّ زيدا لقائمٌ، و لولا إنّها في حكم الجملة المستقلّة لم يجزْ كسرُ أنّ، ألا ترى أنّكَ لاتقولُ: أعجبني أنّ زيداً لقائمٌ، بكسر أنّ لأنّه لمّا لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلّة لكونه فاعلاً، و الفاعلُ يجبُ أنْ يكونَ مفرداً لم يجز كسرُ أنّ، فثبتَ أنّ المفعولين في باب علمتُ في المعنى الجملة المستقلّة، و إنّما انتصبا بعدها توفيراً لما تقتضيه علمتُ من معنى المفعوليّة.

و إذا كانَ المفعولان في حكم الجملة المستقلّة تكونُ هذه المفتوحةُ بعدها في حكمِ المكسورة، فيجوزُ العطفُ بالرفع فيها و إن كانتْ مفتوحةً لفظاً، لأنّها مكسورةٌ معنى باعتبار ما ذكرناه، و إنْ كانت المفتوحةُ على غير هذه الصفة، لم يجز العطفُ على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبني أنّ زيداً قائمٌ و عمراً، فلايجوزُ إلا النصبُ، و لايستقيمُ الرفعُ بحال عطفاً على اسم أنّ لأنّها ليست مكسورةً، و لا في حكم المكسورة، لأنّها موضعُ مفرد من كل وجه، انتهى.

و على هذا التحقيق جرى ابنُ مالك و غيره، قالَ في شرح الكافية: و تلحقُ إنّ بأنّ إذا كانَ موضعُها موضعَ جملة، نحو: علمتُ أنّ زيداً منطلقٌ و عمروٌ، لكن قال الرضيُّ: و فيما قالَ ابنُ الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظرٌ، و ذلك لأنّا بعدَ تسليمِ أنّ المفتوحة و ما في حيّزها بتقدير اسمين لا يُخرجُها عن كونها بتقدير المفرد، إذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد، و هذا معَ أنّ الحقَّ أنّ أنّ و ما حيّزها ليست بتقدير اسمين بل هي من أوّل الأمرِ بتقديراسمِ مفردٍ، أعني المصدرَ الّذي ذانك الاسمانِ مُؤوّلانِ به.

شروط العطف على المحلّ: قالَ: و إنّما دَعاه إلى هذا التكلُّف أنّه رأي سيبَويه مستشهداً على العطف على محل المكسورةِ بقوله ﴿و أذانٌ مِنَ اللهِ و رسولِه﴾[التوبة /٣]، و كذا مستشهداً بقوله[من الوافر] :

١٦٤- وَ إلا فاعْلَمُوا أنّا و أنْتمْ بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ[1]

على العطفِ على محلِ اسم المكسورة بتقدير حذف الخبرِ مِنَ الأوّل، و التقديرُ: أنّا بغاةٌ، و أنتمُ بغاةٌ، فلولا أنّ المفتوحةَ بعدَ فعلِ القلب في حكمِ المكسورة لَمَا صحّ منه الاستدلالُ المذكور.

و بعضُ النحاة لَمّا رَأي سيبويه يستشهدُ للمكسورةِ بالمفتوحة، قال: إنّ المفتوحة حكمُها مطلقاً حكمُ المكسورة في جواز العطف على محلّ اسمِها بالرفع، لأنّها حرفانِ مؤكّدانِ أصلُهما واحدٌ، فيجوزُ العطفُ بالرفع، نحو: بَلَغني أنّ زيداً قائمٌ و عمروٌ. و السيرافيُّ و منْ تابعَه لم تلتفتُوا إلى استدال سيَبويه، فقالُوا: لايجوزُ العطفُ على محلِّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبقَ معَها الابتداءُ، بل هي مَعَ ما في حيّزِها في تأويل اسمِ مفردٍ مرفوعٍ أو منصوب أو مجرور، فاسمُها كبعضِ حروف الكلمة، انتهى.

و ليسَ رفعُ المعطوف على أسماء هذه الثلاثة الأحرف المذكورة مطلقاً، بل بشرط مضيِّ الخبر، كقوله تعالى:﴿و أذانٌ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِه إلى النّاس يَوْمَ الحَجِّ الأكْبَرِ أنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشرِكين وَ رَسُولُه﴾[التوبة/٣]، و قولِ الشاعر[من الطويل]:

١٦٥- فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنجُبْ أبوهُ و أمُّهُ فَإنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبَةَ وَ الأبُ[2]

و قول الآخر [من الطويل] :

١٦٦-وَ مَا قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُؤُولَةٌ ولكنّ عَمّي الطَّيّبُ الأصلِ وَالخالُ[3]

و إنّما لم يصحّ قبلَ مضيّ الخبر، نحو: إنّ زيداً و عمروٌ قائمان، لئلا يتواردَ عاملانِ مستقلّان، هما الابتداء و إنّ على معمول واحد، هو الخبرُ، فيعملان رفعاً واحداً فيه و ذلك لايَجوزُ، لأنّ عواملَ النحو عندهم كالمؤثّر الحقيقيّ، و الأثرُ الواحدُ لايصحّ عن مؤثّرين مستقلّين، كما برهنَ عليه في محلّه.

و خالف الكسائيُّ و الفرّاء فلم يشترطا هذا الشرطَ تمسُّكاً بنحو قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنُوا و الّذينَ هَادُوا و الصّابئُونَ﴾[المائدة /٦٩]، و خرّج على أنّه مبتدأ حُذفَ خبرُه، و الكلامُ على التقديم و التأخير، أو دلّ بخبره على خبر إنّ، و لايلزمُهما حديث

---

١ – هو من أبيات لبشر بن أبي حازم الأسدي. اللغة: البغاة جمع الباغي: الظالم، الشقاق: العداوة.
٢ – البيت بلانسبة اللغة: أنجب: ولد له ولد نجيب.
٣ – لم يسمّ قائلهُ.اللغة: الخؤولة: جمع خال ، أو مصدر لافعل له. لسان العرب ١٩٩/١ (خول).

التوارد، لأنَّ إنَّ و أخواها لاتعملُ في الخبر شيئاً عند الكوفيِّين كما مرَّ، لكــن اشــترطَ الفرَّاء خفاءَ الإعراب، نحو: إنَّك أو إنَّ الفتى و زيدٌ ذاهبانِ، و لم يخصِّصْ ذلك بالثلاثة، بل عمَّمه في السّتة تمسُّكاً بقوله[من الرجز]:

١٦٧- يَا ليتني و أَنْتِ يا لميسُ   في بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ[1]

و خرَّجَ على أنَّ الاصلَ: و أنت معي، و الجملةُ حاليةٌ .

تنبيهات: الأوَّل: محلُّ الخلاف في رفع الاسم قبلَ مضيِّ الخبر أنَّما هو حيث يتعــيَّنُ كونُ الخبر للاسمين، نحو: إنَّكَ و زَيدٌ ذاهبان، و أمَّا نحو: إنَّ زيداً و عمرو في الدار فجائزٌ باتِّفاق، نبَّهَ عليه ابنُ هشامٍ في شرح«بانت سُعاد»[2] قال: و هذا موضعٌ يكثرُ فيه الوهمُ.

الثاني: جوازُ رفعِ تالي العاطف فيما مرَّ و نحوه متَّفقٌ عليه، و اختلــفَ في تخريجــه، فقيل: هو معطوفٌ على محلِّ اسم إنَّ، كما ذكره المُصنِّف، و هو قولٌ نقلَه ابنُ هشام عن بعض البصريِّين و أبوحيَّان في الإرتشاف عن الكوفيِّين و الجَرمي[3] و الزَّجاج، و جــرى عليه ابنُ حاجب و ابنُ مالك و شرّاحُ كلامهما، و قيل: هو مبتدأٌ محذوفُ الخبر، و قيل: معطوفٌ على ضمير الخبر، و هذان الوجهان لاخلافَ في تخريجه عليهما .

و أمَّا الأوَّل فادَّعى ابنُ مالك أنَّه لاخلافَ فيه أيضاً، و نــوزع في ذلــك، قــالَ أبوحيَّان: اتَّفقُوا على جواز الرفع بعدَ مضيِّ الخبر، و اختلفُوا على ماذا يُرفعُ، و ذهــبَ سيبَويه و الجرميُّ و أجازَه أصحابُنا أنَّه على المبتدأ، و الخبرُ محذوفٌ لدلالة ما قبلَه عليه و يتعيَّنُ ذلك فيه، و ذهبَ أبوالحسن و المبرّدُ و الفارسيُّ إلى أنَّه معطوفٌ علــى الموضــع، فقيل: موضع اسم إنَّ، و قيلَ : موضعُها مع اسمها .

و نقلَ النحاسُ عن الفرَّاء و الطُّوال أنَّه إنَّما يرتفعُ بالعطف على الضمير المــستتر في خبر الأوَّل، و منْ قالَ بشيء من هذه الأقوال لم يمنعْ القولَ بالابتداء، قالَ: فدعوى ابنُ مالك الإجماعَ على جواز رفعِ المعطوف على اسمِ أنَّ و لكنّ باطلةٌ لما ذكرْنا من مذهبِ سيَبويه و أصحابنا، انتهى.

و الحقُّ الَّذي عليه المُحَقِّقون المنعُ من رفعِ المعطوفِ على محلِّ الاسم مطلقاً، ســواءٌ كانَ مضي الخبر أم لم يمضِ، خفي الإعراب، أم لم يخفَ، و ذلك لأنَّ للعطفِ على المحلِّ عندَهم ثلاثةَ شروط:

---

١ - هو للعجّاج أو لرؤبة .

٢ - قصيدة «بانت سعاد» أو «البردة» لكعب بن زهير شاعر العصر الاسلامي (ت ٢٤ هـ) مدح بها الــنبي (ص) في مسجد المدينة.

٣ - صالح بن إسحاق أبوعمر الجرمّي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو و اللغة، له من التــصانيف: التنبيــه، مختصر في النحو ، غريب سيبويه ، مات سنة ٢٢٥هـ . بغية الوعاة ٨/٢.

أحدُها: إمكانُ ظهورِ ذلك المحلّ في الفصيح، و لذلك لما جازَ في نحو: ليس زيد بقائم، و ما جاءَني مِنْ امرأة أن تسقط الباءُ فتنصبُ، و من فترفعُ، جازَ أن يعطف[١] على الأوّل منصوباً و على الثاني مرفوعاً، بخلافِ مررتُ بزيد و عمرو، و لمّا لم يجزْ مررتُ زيداً، بإسقاط الباء، لم يجز أن يُنصبَ عمروٌ بالعطف على محلّ زيد المجرور خلافاً لابن جنيٍّ، و جازَ في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرجُلَكم ﴾[المائدة/٦] نصبُ المعطوف على محلّ المجرورِ لجواز مسحتُ الراسَ في الفصيح .

الثاني: أن يكونَ الموضَعُ بحقّ الاصالة، فلايجوزُ هذا ضاربُ زيداً و أخيه، لأنّ الوصفَ المستوفي لشروط العملِ، الأصلُ إعمالُه، لا إضافتُه لالتحاقه بالفعل خلافاً للبغداديِّين .

الثالث: وجودُ المحرز أي الطالبُ للمحلّ، فلذلك لم يجزْ عطفُ المرفوع على المحلّ في هذا الباب، لأنّ موضعَ الاسم بعدَ أنّ لامحرزَ له، لأنّ الطالبَ لرفعه هو الابتداءُ الّذي هو التجرُّدُ قد زالَ بدخولِ أنّ، فامتنع العطفُ عليه بالرفع بعدَ مضي الخبر و قبله، نحو: إنّ زيداً قائم و عمرو، و إنّ زيداً و عمرو قائمان. قالَ ابنُ هشام: و أجازَ بعضُ البصريِّين الأولى، لأنّهم لم يشترطوا المحرزَ، و منعُوا الثانيةَ لمانع آخر هو توارُدُ العاملين، و أجازهما الكوفيُّون، لأنّهم لم يشترطوا المحرز، و أنْ لاتعملَ في الخبر عندهم شيئاً، انتهى .

الثالث:[من تنبيهات] حكمُ التوابعِ ما عدا البدلَ حكمُ النسق عند الجَرميِّ و الزّجاج، فيجوزُ الاتّباعُ في مذهبهما في الثلاثة بعدَ مضيِّ الخبر لا قبلَه، نحو: إنّ زيداً قائمٌ العاقل أو بطة أو نفسه، و مطلقاً عند الكسائيِّ و الفرّاء، لكن بشرط خفاء الإعراب عندَ الفرّاء و حكى سيبويه: إنّهم أجمعونَ ذاهبونَ، و حملوا عليه قوله تعالى:﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحقِّ عَلَّامُ الْغُيُوب﴾[سبأ /٤٨]، قالَ الزّجاج: علّام الغيوب صفةٌ لربي.

قالَ ابنُ عصفور و المُحقّقُون من البصريِّين: لايجيزونَ في غير المنوَّن من التوابع إلا النصبَ فقط، إلا أن يسمع شيءٌ فيحفظُ و لايقاسُ عليه، و قدَّر سيبويه ﴿علّام الغيوب﴾ مبتدأ أو بدلاً من فاعل يقذفُ. و قالَ ابنُ مالك في شرح الكافيَّة و نسب سيبويه قائل: إنّهم أجمعونَ ذاهبونَ إلى الغلط معَ أنّه من العرب الموثوق بعربيَّتهم، و ليس ذلك من سيبويه بمرضيٍّ، بل الأولى أن يخرجَ على أنّ قائل ذلك أرادَ أنّهم هم أجمعونَ ذاهبونَ، على أنْ يكونَ هم مبتدأ مؤكَّداً بأجمعون مخبراً عنه بذاهبون، ثُمّ حذفَ المبتدأ و بَقي توكيدُه كما يحذف الموصوفُ و تَبقى صفتُه، انتهى .

---

١ - سقط جازَ أن يعطف في «س».

ما و لا المشبَّهتان بليس

ص: الثالث: ما ولا المشبَّهتان بليس، و تعملان عملها، بشرط بقاء النَّفي و تأخُّر الخبر، و يشترط في ما، عدم زيادة انْ معها، و في لا، تنكير معموليها. فإن لحقتها التاء اختصَّت بالأحيان، و كثر حذف اسمها، نحو: ﴿وَ لاتَ حينَ مَناص﴾ .

ش:النوع الثالث من أنواع النواسخ ما و لا النافيتان المشبَّهتان بليس في معنى النفي و الجمود و الدخول على الجملة الاسميَّة، و لذلك تعملان عملها عند الحجازيِّين، فترفعان المبتدأ و تنصبان الخبر، و على لغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَذا بَشَراً﴾ [يوسف /٣١]. و قال الشاعر[من الطويل] :

١٦٨- تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأَرضِ بَاقِياً وَ لاَ وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[١]

فائدة: وجدت بخط الصلاح الصفدي[٢] ما صورتُه: سالتُ الشيخَ أثيرَ الدين أباحيَّان- أدامَ اللهُ فوائدَه ــ كَمْ وَرَدَ في القران العظيم إعمالُ ما اعمالَ ليس؟ فقال ثلاثةَ مواطن: أحدُها :﴿ ما هذا بَشراً﴾[يوسف/٣١]، و الثاني: ﴿ما هنَّ أمَّهاتهم ﴾ [المجادلة/٢]، و الثالثُ: ﴿فما منكم مِنْ أحَد عنه حاجزين﴾[الحاقة/٤٧]. قالَ: و زَعَمَ بعضُهم أنَّ حاجزين صفةُ لأحَدٍ و ليسَ بشيءٍ، إذ الصفةُ مستغنٍ عنه، و الخبرُ محطُّ الفائدة، انتهى، و فيه نظرٌ، و بنُوتميم يعملونَها.

قالَ ابنُ الحاجب في شرحِ المفصَّلِ و النَّحويُّونَ يزعمونَ[٣] أنَّ لغةَ بني تميم في ذلك على القياس، و يقولونَ إنَّ الحرفَ إذا لم يكن له اختصاصٌ بالاسم أو بالفعلِ لم يكنْ له عملٌ في أحدِهما، و ما يدخلُ[٤] على القسمينِ فالقياسُ أن لايعملَ في أحدهما. قلتُ لاخلافَ في إعمالِ لا الَّتي لنفي الجنس، و إذا صحَّ إعمالُ لا باتِّفاق، فلا بعدَ في إعمالِ ما، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ لا الناصبة غيرُ لا الداخلة على الفعل، قيلَ له: فما المانع أنْ يكونَ ما الرافعةُ غيرَما الداخلة على الفعل، انتهى، و فيه بحثٌ ظاهرٌ.

قالَ ابنُ هشام: و قُرِيءَ علي لغة تميم :﴿ ما هذا بشرٌ ﴾ و﴿ ما هنَّ أمهاتُهم﴾ بالرفعِ، و قُرئَ أيضاً: ﴿ما هنَّ بأمَّهاتِهم﴾ بالجرِّ بباء زائدة، و تحتملُ الحجازيَّةُ و التميميَّةُ خلافاً لأبي علي و الزمخشريِّ زعما أنَّ الباءَ تختصُّ بلُغةِ النَّصبِ، انتهى.

---

١ – هذا البيت من الشواهد الَّتي لم يذكروا لها قائلاً معيناً. اللغة: تعزّ امرٌ من التعزّي و أصله من العزاء و هو التصبر و التسلي على المصائب، الوزر الملجأ .

٢ – الصفدي(صلاح الدين خليل)(نحو ١٢٩٦-١٣٦٢)أديب مورخ عمل في ديوان الانشاء في حلب ودمشق، له مولفات كثيرة أشهرها:«الوافي بالوفيات»و هو معجم للاعلام و«أعيان العصر».المنجد في الأعلام ص ٣٤٦.

٣ – في «ح» سقط يزعمون .

٤ – ما لا يدخل «س» .

لطيفة يسأل الناس عنها أهل الأدب: لطيفة: مِمّا يسألُ الناسُ عنه أهلَ الأدبِ قولُ الشاعر[من الكامل]:

١٦٩- وَ مُهَفْهَفِ الأعْطاف قلتُ له انتسِبْ فَأجابَ ما قتلُ المُحبِّ حَرَامٌ[1]

فيقولونَ ما الّذي أجابَ به ؟ و الجوابُ أنّه تميميٌّ لإهماله ما، فاستغْنَي بوقوعِ الاسمينِ بعدَما مرفوعينِ عن أنْ يصرِّحَ بنسبه و يقولُ: أنا تميميٌّ .

رفع المبتدإ و نصب الخبر بلاالنافية لغة أهل الحجاز دون غيره: تنبيهان: الأوّلُ: قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: رفعُ المبتدأ و نصبُ الخبرِ بلاء النافية لغةُ أهلِ الحجازِ على ما نصَّ عليه الزمخشريُّ و ابنُ الحاجب و المطرزيُّ و غيرُهم، و كثيرٌ يظنُّ اتّفاقَ العرب على إعمالها، و يختصُّ الخلافُ بما و ليسَ كذلك، و إذا اختلفُوا في القويِّ الشبه، فكيفَ يجمعونَ على الضعيفة، و إنّما ضعفَ شبهُ لا بليسَ، لأنَّ لَيْسَ لنفي الحالِ، وَ لا لنفي المستقبل[2]، و قد حقّقَ هذا أنّهم لايعملونَها إلا في الشعر، انتهى.

فأمّا ليسَ فقد عرفتَ حالَها مِمّا مرَّ، و أمّا مَا فقالَ في المغني: إذا نَفت المضارعَ تخلّصَ عندَ الجمهورِ للحال، وردَّ عليهم ابنُ مالك بنحو قوله تعالى:﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾[يونس /١٥]، و أجيبَ بأنَّ شرطَ كونه للحال انتفاءُ قرينة خلافه، و أمّا لا فالمنقولُ عن سيبويه أنَّ المضارعَ يتخلّصُ بها للاستقبالِ و نقلَه في المغني عن الأكثرين .

قال الدمامينيُّ في شرح التسهيل و لم يزلِ الفضلاءُ يستشكلونَ قولَ سيبَويه، هذا مع قولِه: إنَّ المضارعَ المنفي بلا يقعُ حالاً، و قولَ غيرِه إنَّ الجملةَ الحالية لا تصدَّرُ بدليل استقبال. قالَ المراديُّ في الجنى: و مذهبُ الأخفشِ و المبرّدِ و ابنِ مالك عدمُ لزومِ ذلك، و أنّها قد تكونُ للحال، انتهى.

شروط إعمال ما و لا المشبّهتين بليس: الثاني: قضيةُ إطلاق المُصنّف أنْ لا تعمل في الشعر و غيره، و عليه كثير من النحويين و خصَّصَ بعضُهم عملَها بالشعر، بل ظاهرُ عبارة الرضيِّ أنّه رَأي جميع النحاة، و ليس كذلك و لكون عملِ هذينِ الحرفينِ على

---

١ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الواو: بمعنى ربَّ، المهفهف اسم مفعول بمعنى ضامر البطن دقيق الخصر، الأعطاف (ج) العطف، و هو من الانسان من لدن رأسه إلى وَرِكه .
٢ - سقط لنفي المستقبل في «حَ».

خلافَ الأصل. قالَ الجمهورُ لم يعملْها الحجازيُّونَ مطلقاً، بل بشرطِ اجتماعِ ثلاثةِ أمورٍ فيهما معاً سوى ما ينفردُ به كلٌ منهما كما سيأتي.

أحدُها: بقاءُ النفي، أي نفيَ خبرِهما، لأنَّ عملَهما أنّما كانَ لأجل النفي الّذي شابهَا ليسَ به، فكيفَ يعملانِ معَ زوالِ المشابهة بانتقاضِ النفي، و لذلكَ وجبَ الرفعُ في نحو: ﴿وَ مَا أَمْرُنَا إلا واحدةٌ﴾[القمر /٥٠]، ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ﴾[آل عمران /١٤٤] و لا رجُلٌ إلا قاعدٌ، و ما زيدٌ إلا فعلُه حسنٌ. و أما قولُه[من الطويل]:

١٧٠- وَ ما الدَّهر إلا منجنوناً بأهله وَ مَا صَاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّباً[1]

فمن باب ما زيدٌ إلا سيراً، و التقديرُ إلا يدورُ دورانَ منجنون، و يعذَّبُ معذَّباً أي تعذيباً.

و قالَ ابنُ مالك: أنّه تكلُّفٌ على أنّ سيبَويه لايرى أنّ صيغةَ المفعولِ تكونُ بمعنى المصدر، قالَ: و الأولى أنْ يجعلَ منجنوناً و معذَّباً خبرينِ منصوبينِ بما إلحاقاً لها بليس، قال: و أقوى من هذا قول الآخر[من الوافر]:

١٧١- وَ مَا حَقُّ الّذي يَعْثُو نَهاراً وَ يَسْرِقُ لَيْلَه إلا نَكَالا[2]

و لأجل هذا الشرط وَجَبَ الرفعُ في المعطوف ببل و لكن على الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً بل أو لكن قاعدٌ، على أنّه خبرُ مبتدأ محذوف، و لم يجزْ نصبُه بالعطف، لأنّه موجبٌ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: تعبيرُه ببقاء النفي و إنْ كانَ أولى منْ تعبيرِ بعضهم بعدم انتقاضِ النفي بإلا لشموله الانتقاضَ بلمَّا الاستثنائيَّة[3] أيضاً كما رأيتَ، إلا أنّه يردُ عليه انتقاض النفي بالنسبة إلى معمولِ الخبرِ دونَ نفسِ الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً إلا في الدار، فإنّ النفيَ في ذلك يصدقُ عليه أنّه قد انتقضَ، معَ أنّ النصبَ واجبٌ باجماع، فَتَدَبَّرْ.

الثاني: إذا انتقضَ النفيُ بكلمةِ غيرِ نحو: ما زيدٌ غير قائم، فالفرَّاء يجيزُ النصبَ، و البصريُّون يُوجبونَ الرفعَ.

الثالث: ما ذكرَ من وجوبِ الرفعِ مطلقاً في الخبرِ المنتقض نفيُه هو قولُ الجمهور. و الثاني جوازُ النصبِ مطلقاً و هو قولُ يونسَ، و الثالثُ جوازُ النصبِ بشرطِ كونِ الخبرِ وصفاً و هو قولُ الفرَّاء[4]، و الرابعُ جوازُ النصبِ بشرط كون الخبرِ مشبَّهاً به و هو قول بقيةِ الكوفيِّينَ، قالَه في التصريح.

---

١ – البيت لأحد بني سعد، اللغة: المنجنون: الدولاب الّذي يستقي عليه.
٢ – البيت لمغلس بن لقيط. اللغة: يعثو: يُفسدُ أشدَّ الإفساد، النَّكَال: العقاب.
٣ – سقط الاستثنائية في «س».
٤ – في «س» سقط من الثاني حتى هنا.

و [الشرط] الثاني: تأخُّرُ الخبرِ عن اسمِها، فلو تقدَّمَ بطلَ العملُ كقولهم: ما مسيءٌ من أعتبَ، و لا قاعدٌ رجلٌ، و يُروى مسيئاً على الإعمال، و هو شاذٌ و أمَّا قول الفرزدق [من البسيط]:

١٧٢– فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعمتَهم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَ إِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ففي انتصابه أربعة أقوال: قيلَ: إنّ الفرزدقَ تميميٌّ، و سمعَ أنّ أهلَ الحجاز ينصبونَ الخبرَ، و لم يعلمْ أنّ ذلك يختصُّ بالتأخيرِ دونَ التقديمِ، فغلطَ على لغةِ غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاجُ بلغته، و قيلَ: إنّ إعمالَ ما في الخبرِ لغةٌ للعرب إذا تقدَّمَ، و هذه دعوى. و قيلَ: إنّ مثلَهم ينتصبُ على الحال، و إنّ الخبرَ العاملَ في الحال محذوفٌ، كأنّه قالَ: و إذ ما في الدنيا مُماثلاً لهم بشرٌ، و هذا ضعيفٌ، لأنّ المعاني لاتعملُ في الأحوال و تحذفُ، و قيلَ: إنّ مثلَهم ينصبُ على الظرف، كما تقولُ: ما أحدٌ مثلَ زيد، و أنت تريدُ ما أحدٌ فوقَه في المنزلة و لا مكانه في الشرف، قالَه ابنُ بابشاذ في شرح الجملِ، و قيلَ: مثلَهم مبتدأً، و لكن بُنِيَ لإبهامه مع أضافته للمبنيِّ.

الثالث: تأخُّرُ معمول الخبرِ عن الاسمِ، فلو قدِّمَ بطلَ العملُ، كقوله[من الطويل]:

١٧٣– وَ قَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَ مَا كُلُّ مَنْ وَافَي مِنىً أَنَا عَارِفُ[1]

فيمن نصبَ كلًّا لضعفهما في العملِ، فلايتصرَّفُ في خبرِهما و لامعمولِه، إلا إذا كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً، فيجوزُ التقديمُ، و لايبطلُ العملُ، نحو: ما عندكَ زيدٌ مقيماً، و ما بي أنت مستغنياً، لتوسُّعهم فيهما ما لايتوسَّعُ في غيرِهما كما مرَّ[2]، و قضيةُ كلامه كغيره إنْ تقدَّمَ الخبرُ يمنعُ العملَ، و انْ كانَ ظرفاً أو مجروراً.

و صرَّحَ به ابنُ مالك، و قيل: لايمنعُ حينئذ. قالَ بعضُهم: و هو المختارُ قياساً على معمول الخبرِ و على خبرِ أنّ و أخواتِها. و قالَ غيرُه: ما صحَّحه ابنُ مالك من منع تقديم الخبرِ الظرفي لايكادُ يعقلُ، فإنّ تقديمَ المعمولِ فرعُ تقدُّمِ العاملِ بل لو عكسَ فَصَحَّحَ الجوازَ في الخبر، و المنعَ في معموله لكانَ أشبهَ بالصواب، فإنّ المعمولَ قد يمنعُ تقدُّمَه، حيثُ يجوزُ تقدُّمُ العامل، الا ترى أنّ معمولَ خبرِ كانَ لايتقدَّمُ على اسمها معَ جوازِ تقدُّمِ الخبرِ.

«و يشترطُ في ما» خاصَّةً «عدمُ زيادة إنْ» الزائدةِ«معَها»، فلو زيدتْ بطلَ العملُ، كقوله [من البسيط]:

---

١ – هو من قصيدة لمزاحم بن الحارث بن عمرة العقيلي. اللغة: تصرَّف: فعل أمر، و المنازل: منصوب على نزع الخافض و الأصل: تعرفها في المنازل، و المنى: موضع النحر بمكة، وافى: فعل ماضي بمعنى أتى و بلغ.

٢ – سقط مرَّ في «ح».

١٧٤- بَني غُدَانَةَ مَا إنْ أَنتُـمْ ذَهبٌ وَ لا صَرِيفٌ وَ لكنْ أَنْتمُ الْخزَفُ[١]

لعدمِ زيادتِها معَ ليسَ المحمولة عليها، فإذا زيدتْ معَ ما تَبايَنـا في الاستعمال، و القول بأنَّ إنْ هَذه زائدةٌ، و أنَّها تبطلُ العملَ هو قولُ البصريِّين. و ذهبَ الكوفيُّـون إلى جوازِ النصب معها، و أنَّها نافيةٌ مؤكدةٌ، و عليه خرَّجَ رواية ابنِ السكيت[٢] في البيت ذهباً و صَريفاً بالنصب، قالَ بعضُهم: و عندي أنَّ الخلافَ في إعمالها يَنبغي أنْ يكـون مرتَّباً على هذا الخلاف.

لايجوز الجمع بين حرفين متّفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما: قالَ الرضـيُّ: و ردَّ علـى الكوفيِّين بأنَّه لايجوزُ الجمعُ بين حرفين متَّفقي المعنى، إلا مفصولاً بينَهما، كما في إنَّ زيداً لقائمٌ، و أمَّا الجمعُ بينَ اللام و قد في نحو: لقد سمعَ، معَ أنَّ في كليهما معنى التحقيق، و في ألا إنَّ مَعَ أنَّ في ألا معنى التحقيق، فلأنَّ «قَدْ» يشوبُها معنيانِ آخرانِ، و هما التقريبُ و التوقُّعُ، فلم تكن لبحت التحقيقِ، و كذا في ألا معنى التنبيه أيضاً.

و إنَّما اختصَّت ما بهَذا الشرط، لأنَّه لايتأتَّي معَ لا فلاتزادُ معَها، قيل: و في كتاب الأزهية للهَروي[٣] إنَّها تزادُ معها أيضاً، و أنشد عليه [من البسيط] :

١٧٥ – يا طائرَ البينِ لا إنْ زلتَ ذا زجلٍ قال أراد لازلت و هو غريب[٤]

و يشترطُ«في لا» خاصةً «تنكيرُ معموليها» أي اسمِها و خبرِها، فلاتعملُ في معرفة، لايقالُ: لازيدٌ قائماً، قالُوا: و ذلك لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي، لأنَّ ليسَ لنفي الحال، و هذه لمطلقِ النفيِ، و من ثَمَّ شذَّ عملُها، حتى ذهبَ الأخفشُ و المـبرِّدُ إلى منعه، و خالفَ ابنُ جنيٍّ و ابنُ الشجرى[٥] في هذا الشرطِ فأجازا إعمالها في المعـارف، و أنشدا للنابغة الجعديِّ[٦] [من الطويل] :

---

١ – لم يسمَّ قائله **اللغة:** بني غدانة حيٌّ من يربوع. الصريف: الفضَّة الخالصة. الخزف: ما عُمِل من الطـين و شوي بالنار فصارا فخّارا .

٢ – يعقوب بن إسحاق أبويوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيّين و علم القرآن و اللغة و الشعر، له تصانيف كثيرة في النحو و معاني الشعر و تفسير دواوين العرب، و هو كان منادم المتوكل و حينمـا يسأله المتوكل يا يعقوب، من أحبّ إليك؟ ابناي هذان (المعتز و المؤيد) أم الحسن و الحسين؟ قال والله إن قنبرا خادم علي خيرمنك و من ابنيك. فقتل سنة ٢٤٤هـ . بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

٣ – الشيخ أبو الحسن علي بن محمد الهروى، من تصانيفه: الأزهية في النحو، كشف الظنون ٧٣/١.

٤ – و هو بلانسبة . **اللغة:** البين : الفرقة، الزجل: الصوت.

٥ – هبة الله بن علي من أولاد علي(ع) المعروف بابن الشجرى ، كان أوحد زمانه و فرد أوانه في علم العربية و أشعار العرب، صنّف: الأمالي، كتاب الحماسة، مات سنة ٥٤٢هـ . بغية الوعاة٣٢٤/٢.

٦ – النابغة الجعديّ: أبو ليلي عبدالله بن قيس بن جعدة بن كعب بن ربيعة. مات بأصبهان سنة ٨٠ هـ . أشهر شعره رائيته التي قالها في مدح الرسول(ص). الجامع في تاريخ الأدب العربي ٤١٦/١.

١٧٦- وَ حَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا بَاغِياً   سِوَاهَا وَ لا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِياً[١]

و تأوّله له المانعونَ.

قالَ ابنُ مالكٍ: و يتمكّنُ عندي أنْ يجعلَ أنا مرفوعُ فعلٍ مضمرٍ ناصب باغياً على الحال، تقديرُه لا أشري باغياً، فلمَّا أضمرَ الفعلُ برزَ الضميرُ، و انفصلَ، و يجوزُ أن يجعل أنا مبتدأً و الفعلَ المقدَّرَ بعدَه خبراً ناصباً باغياً[٢] على الحال، و يكونُ هــذا مــن بــابِ الاستغناء بالمعمول عن العاملِ لدلالته عليه، انتهى.

مع أنّه أجازَ في شرح التسهيل القياسَ عليه، و اعترفَ في التسهيل بالندور، فكلامُه مختلفٌ، و مثلُه قولُ الآخر [من البسيط]:

١٧٧- أنْكَرْتُهَا بَعْدَ أعْوامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لا الدَّار دَاراً وَ لا الجِيرانُ جِيرانَا[٣]

و عليه بني أبوالطيب قوله [من الطويل]:

١٧٨-إذا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصَاًمِنَ الأذَي فَلاالْحَمْدُ مَكْسُوباً وَ لا الْمَالُ بَاقِيَا[٤]

و قيلَ: هو لحنٌ منه.

تنبية: يشترطُ في"لا" أيضاً أنْ تكونَ لنفي الوحدة فقط، نحو: لارجلٌ في الدار قائماً بل رجلان أو رجالٌ، أو لنفي الوحدة احتمالاً مرجوحاً، و لنفي الجنس احتمالاً ظاهراً، نحو: لارجلَ قائماً، و يقال في توكيده على الأوّل كما مَرَّ، و على الثاني: بل امرأةٌ. قالَ ابنُ هشام: و غلطَ كثيرٌ من النحويّينَ، فزعمُوا أنَّ لا العاملةَ عملَ ليسَ لاتكونُ إلا نافيةً للوحدة، و يردُ عليهم نحو قوله[من الطويل] :

١٧٩- تَعَزَّ فَلاشيءَ على الأرضِ بَاقِياً   ....[٥]

انتهى. فإن كانت لنفي الجنس نصَّاً كانَ عملُه عملَ أنَّ كما سيأتي قريباً، إنْ شـاءَ اللهُ تعالى.

الكلام على لات: «فإنْ لحقتْها» أي لحقتْ لا «التاءُ» لتأنيث الكلمة أو للمبالغــة في النفي كما في علامة أو لهما معاً فصارتْ لاتَ، و حرّكت التاءُ لالتقاءِ الساكنينِ بالفتح

١ - اللغة: سوادالقلب. حبته، الباغي: الطالب، المتراخي: المتواني.
٢ - من لا أرى باغيا حتى هنا سقط في «س».
٣ - البيت مجهول القائل. اللغة: أعوام جمع عام، الجيران: جمع الجار و هو المجاور في المسكن.
٤ - هو من قصيدة لأبي الطيب المتنبي و اسمه أحمد بن الحسين من شعراء العصر العباسي الثالث، مات سـنة ٣٥٤ هـ.ق.
٥ - تقدم هذا البيت برقم١٦٨.

علي المشهور، لأنّها أخفُّ الحركات، و بالكسر علي أصل التقاء الساكنين، و بالضمّ جبراً لما لحقَها منَ الوهن بحذف أحدَ معموليها لزوماً كما سيأتي، فلات كلمتان: لا النافية و تاءُ التأنيث، هذا هو المشهورُ الّذي عليه الجمهورُ، و قالَ أبو عبيدة و ابن الطراوة: هي كلمةٌ و بعضُ كلمةٍ، و ذلكَ أنّها لا النافيةُ و التاءُ الزائدةُ في أوّل الحينِ كما جاءَ[من الكامل] :

١٨٠- العَاطفُونَ تَحِينَ ما من عاطف وَ المُطْعِمُونَ تَحِينَ مَا مِنْ مَطْعِم[١]

قالَ الرضيُّ: وَ هو ضعيفٌ لعدَم شهرة تَحين في اللغات وَ اشتهار لاتَ حَين، و أيضاً فإنّهم يقولونَ: لات أوان و لات هنا و لاتا وان و لاتَّهنا و قيلَ: كلمةٌ واحدةٌ و هي فعلٌ ماضٍ، و على هذا فهل هي ماضي يليتُ بمعنى ينقصُ، و استُملت للنفي، أو هي ليسَ بكسر الياء، قلبت الياء الفاءَ، و أبدلت السينُ تاءً كما في ستٍّ، قولان، حكاهما في المغني، ثُمَّ اختلفَ في حقيقتها، فمنهُم مَن ذهبَ إلى أنّها لاتعملُ شيئاً، و إن وليَها مرفوعٌ، فمبتدأ، حُذفَ خبرُه، أو منصوبٌ، فمعمولٌ لفعلٍ محذوف. و هذا أحد قولي الأخفش، و عنه أيضاً أنّها تعملُ عملَ أنْ فتنصبُ الاسم، و ترفعُ الخبر.

و مذهبُ الجمهور أنّها تعملُ عملَ أصلها، إلا أنّها أقوي منها، و منها أيضاً في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم، و اختلفَ في معمولها أيضاً، فذهبَ الفرّاء إلى أنّها لاتعملُ إلا في الحين خاصّةً قيلَ: و هو ظاهرُ قول سيبويه، و عليه الجمهورُ، و ذهبَ الفارسيُّ و جماعةٌ إلى أنّها تعملُ في الحين، و ما رادفَه كالساعة و الأوان والوقت، و هو مختارُ ابنِ مالك و المُصنّف، كما أشعرَ به قولُه: اختصّت بالأحيان، قال تعالى:﴿ وَ لاتَ حِينَ مَناصٍ﴾[ص/٣] بالفتح، أي لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، و قال الشاعر [من الكامل]:

١٨١- نَدِمَ البُغاةُ وَ لاتَ سَاعَةَ مُنْدَمٍ ....[٢]

و قال الآخر [من الوافر] :

١٨٢- و ذلك لات حين أوان حلم و لكن قبلها اجتنبوا أذاتي[٣]

و خصّه بعضهم بما وردَ به السماعُ لاغيرُ و هو كالتوسط بينَ المذهبين، و زعمَ جماعةٌ منهم ابنُ عصفورٍ أنّها عملتْ في هنا من قول الشاعر[من الكامل]:

---

١ - هذا البيت لأبي وجزة.

٢ - تمامه«و البغي مرتعُ مبتغيه وخيمٌ»، قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيّ و قال العيني: قاله محمد بن عيسى بن طلحة، اللغة: البغاة جمع الباغي: الذي يتجاوز قدره. مندم مصدر ميمي بمعنى الندم، وخيم من وخم المكان أي: كان غير موافق لأن يسكن.

٣ - هو للطرماح بن حكيم.

١٨٣- حَنَّتْ نوارُ وَ لاتَ هَنَّا حَنَّت ... و بَدَا الَّذي كانَتْ نَوارُ أجَنَّت[1]

فقالوا: إنّ هنّا اسمُ لات، و حنَّتْ خبرُها على حذف مضاف، و التقديرُ و ليس ذلك الوقتُ وقتَ حنين. قالَ ابنُ مالك: و هو ضعيفٌ، لأنّ فيه إخراجَ هنا عن الظرفيّة، و هو من الظروف الّتي لاتتصرّفُ، و فيه أيضاً إعمالُ لاتَ في معرفةٍ ظاهرةٍ، و إنّما تعمل في نكرة، انتهى.

و الأصحُ أنّها لم تعملْ شيئاً، بل هي مهملةٌ، لا اسمَ لها، و لا خبرَ، و هنا في موضع نصب على الظرفيه، لأنّه إشارةٌ إلى مكان، و حنّت مع أنّ مقدّرة قبلَها في موضعٍ رفعٍ بالابتداء، و الخبر هنا و التقديرُ حنّت نوارٍ، و لاهنا لك حنين كذا قالَ الفارسيٌّ، و شذ مجيءُ غيرِ الظرف بعدَها مرفوعاً كقوله[من الكامل]:

١٨٤- لَهْفي عليك للَهْفَة منْ خائف ... يَبْغي جوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ[2]

و ارتفاعُ مجير على الابتداء أَو على الفاعلية، و التقديرُ حينَ لاتَ له مجيراً، و يحصلُ له مجير، و لات مهملةٌ، و زعمَ الفرّاء أنّ لات تستعملُ حرفاً جارّاً لأسماء الزمانِ خاصّةً، كما أنّ مذ و منذ كذلك و أنشدَ [من الخفيف]:

١٨٥- طَلَبوُا صُلْحَنا وَ لاتَ أوانٍ ... فَأَجَبْنا أنْ لَيسَ حينَ بَقاء[3]

و أجيبَ بأنّ الأصلَ ليسَ الأوان أوانَ صلحٍ، فحذفَ اسمُها، و ما أُضيفُ إليه خبرُها مقدّرُ الثبوت، فيبني كما فعلَ بقبل و بعد، إلا أنّ الأوان لشبهه بنزال وزْناً بني على الكسر، و نوّن اضطراراً.

و وجبَ حذفُ أحد جزئيها من الاسم و الخبر، و كثُرَ حذفُ اسمها و بقاء الخبر لكونه محطّ الفائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ و لاتَ حينَ مَناصٍ﴾[ص/٣]، في القراءةِ المشهورةِ بنصب حينَ على أنّه خبرُها، و اسمُها محذوفٌ، أي ليسَ الحينُ حينَ مناص، و قريء في الشواذ[4] برفع الحين، على أنّه اسمُها، و خبرُها محذوفٌ، أي ليسَ حينِ فرارٍ حيناً لهم. قال بعضُهم: و كانَ القياسُ أنْ يكونَ هذا هو الغالبُ، بل كانَ يَنبغي أنْ حذفَ المرفوع لايجوزُ ألبتّة، لأنّ مرفوعَها محمولٌ على مرفوع ليسَ و مرفوعُ ليس لايحذفُ، و هذا فرعٌ تصرّفوُا فيه ما لم يتصرّفوُا في أصله.

---

١ - هو لشبيبن جعيل التغلبي. كان بنو قتيه بن معين أسروه في حرب فانشد ذلك يخاطب أمّه نوار بنت عمرو بن كلثوم. اللغة: حنت: من الحنين، و هو الشوق، أجنّت: سترت .

٢ - البيت لشمردل بن شريك الليثي في الرثاء. اللغة: يبغي: يطلبُ، المجير: اسم فاعل من أجارَ بمعنى أنقذ وحمي.

٣ - هو لأبيه زبيد الطائي «حرملة بن المنذر». اللغة: الأوان: الوقت، الحين .

٤ - «و قري في الشواذ» سقط في «س».

إن النافية و الكلام على إعمالها: تتمّةٌ: لم يتعرَّضِ المُصنِّف لذكر إن النافية، لأنّ إعمالَها نادرٌ، كما ذهبَ إليه ابنُ مالك، بلْ ذهبَ الفرّاء و اكثرُ البصريّين إلى المنع و أجازَه الكسائيُّ و أكثرُ الكوفيّينَ و أبو بكر[1] و أبو علي و أبو الفتح و اختلفَ النقل عن سيبويه و المبرّد. فنقلَ السهيليُّ الإجازةَ عن سيبوَيهِ و المنعَ عن المبرّدِ و عكس ذلك النحاس و نقلَ ابنُ مالك عنهما الاجازة .

و إعمالُها لغةُ أهلِ العالية و هي ما فوقَ نجد إلى أرضِ تهامة و إلى ما وراء مكة، و يعتبرُ فيها من الشروط ما اعتبِرَ في ما إلا عدمَ زيادة إن، فإنّها لاتزادُ معها كلا نحو قول بعضهم: إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية، و إن ذلك نافعك و لاضارّك. و أنشدَ الكسائيُّ [من المنسرح]:

١٨٦- إنْ هُوَ مُستَوْلياً على أحَدٍ إلا على أضْعَفِ الْمَجَانِيْنَ[2]

و خرّجَ ابنُ جنيّ و غيرُه على ذلكَ قراءةَ و سعيد بن جبير[3] ﴿إنِ الّذين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عباداً أمثالَكم﴾[الأعراف/١٩٤] بتخفيف إنْ و كسرِها لالتقاء الساكنين و نصبِ عباداً على الخبريّة و أمثالكم على أنّه نعتٌ لعباد و المعنى ليسَ الأصنامُ الّذين تدعونَ من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالَكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئينَ ضالينَ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة و الإدراك.

---

١ - هناك كثير من النحاة الكبار باسم أبي بكر مثل ابن الخياط، ابن السراج، ابن دريد.
٢ - لم يسم قائله اللغة: مستوليا : إسم الفاعل من استولي، و معناه كانت له الولاية على الشيء .
٣ - سعيد بن جبير الاسدي، تابعيٌّ، كان أعلمهم على الاطلاق، قتله الحجّاج سنة ٩٥ هـ .ق الأعلام للزركلي، ١٤٥/٣.

لا النافية للجنس

ص: الرابع: لا النّافية للجنس، و تعمل عمل إنّ ، بشرط عدم دخول جارٍّ عليها، و اسمها إن كانَ مضافاً أو شبيها به نصب، و إلا بُني على ما ينصب به، نحو: لا رَجُلَ ، و لا رَجُلَين في الدّار، و يشترط تنكيره و مباشرته لها، فان عُرِّفَ او فُصِّلَ اهملت و كرِّرت، نحو: لا زيدٌ في الدّار و لا عمرٌو، و لا في الدّار رجلٌ و لا امرأةٌ .

تبصرة: و لك في نحو: و لاحَوْلَ و لا قُوّة إلا بالله، خمسة أوجه: الأوّل: فتحهما على الأصل، الثاني: رفعهما على الابتداء ،أو على الإعمال،كليس، الثالث: فتح الأوّل و رفع الثاني بالعطف على المحلّ، أو بإعمال الثانية، كليس، الرّابع: عكس الثالث على إعمال الأولى كَلَيس، أوْ إلغائها، الخامس: فتح الأوّل و نصب الثاني بالعطف على لفظه، لمشابهة الفتح النّصب .

ش: النوعُ الرابعُ من أنواعِ النواسخ لا النافيةُ للجنس، أي جنسِ اسمها، إنْ مفرداً فمفردٌ، أو مثنى فمثنى، أو جمعاً فجمعاً، و معنى نفيِ الجنسِ في المثنّى و الجمعِ نفيُ كلِّ مثنىٍ و كلِّ جمعٍ، و خرج بالنافية لا الناهيةُ، فإنّها تختصُّ بالمضارع، و الزائدةُ فلا تعمل شيئاً، و بقوله للجنس النافيةُ للوحدة، و المرادُ نصّاً بقرينة المقام، و ذلك بحيثُ لايشذُّ عنه فردٌ من أفراده، فخرجت النافيةُ له احتمالاً، فإنّهما يعملانِ عملَ ليسَ كما مرَّ.

تنبيهٌ: قالَ صاحبُ الفوائد الضيائية و غيره: هذه العبارةُ محمولةٌ على تقدير مضاف، أي نافيةٌ لصفة الجنسِ، إذ لارجلَ قائمٌ مثلاً لنفي القيام عن الرجلِ لا لنفي الرجلِ نفسهُ، و تعقّبه عصامُ الدين في حاشيته فقالَ فيه: إنّ لا رجلَ بتقدير لا رجلَ موجودٌ، لنفيِ نفسِ الرَّجلِ لا لنفي صفته، و الوجود و إنْ كانَ صفةً لكن إذا نفي عن الشيء يقال: نَفَي الشيء، و لايقالُ نَفَي صفةَ الشيء، إذْ نفيُ الشيء ليسَ إلا نفيُ وجوده، فنفيُ الصفة صَارَ بمعنى نفيِ غيرِ الوجود، فلا كما تكونُ لنفي صفة الجنس تكونُ لنفيِ الجنسِ، فلو حَملَ قولهم لا لنفي الجنسِ على نفي صفة الجنسِ لم تتمَّ التسمية فيما هو لنفي الوجود، و لو حمل على نفي الجنس لم تتمَّ فيما هو لنفي صفة الجنس[1] فلا بدَّ في التسمية من ملاحظةِ بعضِ الأفرادِ، و حينئذٍ يصحُّ حملُ العبارةِ على ظاهرِها، فلاحاجةَ إلى صرفها عنه، انتهى.

و قالَ في شرحِ الكافيةِ: سُمِّيتْ بذلك لأنّها للنفيِ عن الجنسِ، فالاضافةُ لأدنى ملابسةٍ، و النفيُ عن الجنس يعمُّ نفيَ الوجودِ و نفيَ الصفة، انتهى.

١- سقطت« لم تتمَّ فيما هو لنفي صفة الجنس» في «س».

و الأولى ما جرى عليه في شرح الفريد[١] من حملِ العبارةِ على ظاهرها لا على تقديرِ المضافِ و لا على جعل الإضافةِ لأدني ملابسةٍ موجَّهاً لترجيحِ اعتِبار قسمِ نفي الوجود بكونِ كَلمة الشهادة من أفراده.

تسمّى لا المذكورة لا التبرئة: فائدةٌ: و تُسمَّى لا هذه لا التبرئةَ، لأنَّها تَنفي الجنسَ، فكأنَّها تدلُّ على البراءَة منه، قالَه الأندلسيُّ، و قضيةُ ذلك إطلاقُهَا على النافية مطلقاً لاشتمالها على التبرّي، بَلْ على كلّ أدواتِ النفي، و لكنَّهم خصُّوها بهذه، لأنّه فيها أمكنُ من غيرها لما فيها من تأكيد النفي.

قال الدمامينيُّ: و جعلتْ نفسُ التبرئة مبالغةً كما في زيدٌ عدلٌ، و عليه فالتبرئةُ صفةٌ للا بالتأويلِ المذكورِ، و لايُقالُ: إنَّه على حذف مضاف، أي ذات التبرئة لفواتِ المبالغة، وَ يحتملُ أنْ تكونَ مَضافةً للتبرئة على حدِّ قوله [من الطّويل]:

١٨٧– عَلاَ زَيدُنَا يَوْمَ النَّقا رأسَ زيدِكم ....[٢]

انتهى، و فيه نظرٌ.

و«تعملُ» لا المذكورة «عملَ إنَّ»، فتنصبُ الاسمُ، و ترفعُ الخبرَ لمناسبتها لها في إفادة المبالغة، فإنَّها للمبالغة في النفي، كما أنَّ إنَّ للمبالغة في الإثبات، فيكونُ من باب حملِ النظيرِ على النظيرِ، أو النقيضِ على النقيضِ، كذا قالَ غيرُ واحد، و انتقدَ بأنَّ اختصاص إنَّ بالاثبات غيرُ صحيح لصحَّة مثلِ قولنا: إنَّ زيداً ليسَ بقائمٍ قطعاً، انتهى.

و فيه بحثٌ لأنَّ إنَّ لتوكيد النسبة بينَ اسمِها و خبرِها، و هي لاتكونُ إلا ثبوتاً، و إنْ كانَ نفسَ خبرِها نفياً، «بشرط عدم دخول جارٌ عليها»، فإنْ دخلَ عليها، كانَ العملُ له، و وَجَبَ الجرُّ لقوَّة الجارِّ، و لأنَّ لا لاتحولُ بينَ العاملِ و عملِه، نحو: جئتُ بلازاد، و غضبَ من لا شيء.

قالَ ابنُ هشام و عَنِ الكوفيِّين: إنَّ لا هنا اسمٌ بمعنى غير، و إنَّ الخافض دخلَ عليها نفسها، و إنَّ ما بعدَها خفضَ بالإضافة، و غيرُهم يَراها حرفاً، و يُسمِّيها زائدةً، كما يسمُّونَ كانَ في نحو: زيدٌ كانَ فاضلٌ زائدةً و إنْ كانتْ مفيدةً لمعنى، و هو المضيّ و الانقطاعَ، فعُلِمَ أنَّهم قد يريدون بالزائد المعترضَ بينَ شيئين متطالبينِ، و إنْ لم يصحَّ

---

١ – الفريد في النحو لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفرائني المتوفى سنه ٩٤٥ هـ.ق و شرحه له ايضاً. كشف الظنون ١٢٥٩/٢.

٢ – تمامه «**بأبيض ما ضِ الشفرتين يمانِ**»، و البيت لرجل من طَيّ. **اللغة:** علا: فعل ماض بمعنى رفع، و زيد في الموضعين علم، يوم النقا: يوم الحرب عند النقاء. و النقاء: كثيب الرمل، أبيض: السيف، الماضي: القاطع، الشفرتين: تثنية شفرة و شفرة السيف: حدُّه، و اليمان: نسبة إلى اليمن .

أصلاً لمعنى بإسقاطه كما في مسألةِ غضبَ من لا شيء، و كذا إذا كانَ يفوتُ بإسقاطه معنى كما في مسألة كانَ، انتهى.

و شَذَّ جئتُ بلَا شيء بالفتح على الإعمال و التركيب، و وجهُه أنَّ الجارَّ دخلَ بعد التركيب، نحو: لاخمسة عشر، و ليسَ حرفُ الجرِّ معلَّقاً، بَلْ لا و ما ركَّبَ معَها في موضع جرٍّ، لأنَّهما جريا مَجرى الاسم الواحد، قالَه ابنُ جنيٍّ، و قال في الخاطريات: إنَّ لا نَصبَت شيء، و لاخبرَ لها، لأنَّها صارتْ فضلةً، نقلَه عن أبي علي و أقرَّه.

فانْ كانَ«اسمُها» أي اسمُ لا«مضافاً» إلى نكرة «أو شبيها به»، أي بالمضاف، و هو ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه، سواءٌ كانَ ذلك الشيء مرفوعاً، نحو: لاحسناً فعلُه مذمومٌ، أو منصوباً، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، أو مجروراً، نحو: لا خيراً من زيد موجودٌ، و سُمِّيَ مشبَّها به لعمله فيما بعده كالمضاف، و يُسمَّى المطول و الممطول من مطلتُ الحديدَ إذا مددتُها،«نُصبَ» أي ظهرَ نصبُه، و كانَ معرباً باتِّفاق كما مرَّ، و «إلا» يكنْ مضافاً أو مشبهاً به بأن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً[1] «بُنِيَ»، و اختلفَ في علّة بنائه فقيلَ: لتضمُّنه معنى مِن الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله[من الطويل]:

١٨٨- .... و قال ألا لا من سبيلٍ إلى هند[2]

قالَ الرضيُّ: و هو الحقُّ، لأنَّ قولَك: لارجلَ، نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل، بخلاف لا رجلٌ في الدار بالرفع، كما أنَّ ما جاءني من رجلٍ نصٌّ في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل، إذ يجوزُ أنْ يُقالَ: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، و ما جاءني رجل بل رجلان، و لايجوزُ لارجلَ في الدار، بالفتح، بل رجلان، و لا ما جاءني من رجلٍ بل رجلانِ ، فلمَّا أرَادُوا التنصيصَ على الاستغراق، ضمَّنوا الاسمَ النكرة معنى مِن فبنوها، انتهى.

و فيه بحثٌ، أوردَه ابن الضائع[3] بأنَّ المتضمِّنَ لمعنى مِن أنَّما هو لا نفسُها، لا الاسم النكرة بعدها، و قيلَ: لتركيبه معَ لا تركيبَ خمسة عشرَ، و هو رأيُ سيبَويه و الجمهورِ، و يؤيّده أنَّهم إذا فصلُوا أعربُوا، فقالوُا: لا فيها رجلٌ و لا امرأةٌ، و قد جاء تركيبُ الحرف المؤخر كقوله[من الرجز]:

١٨٩ - أ ثورَ ما أصيدُكم أم ثَوْرَينِ ....[4]

---

١ - سقط مجموعاً في « ح ».
٢ - تمامه «فقام يذود الناس عنها بسيفه». لم يسمَّ قائله. اللغة: يذود: يدفع .
٣ - علي بن محمد بن علي بن يوسف أبوالحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو و له: شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه، مات سنة ٦٨٠هـ . بغية الوعاة ٢/٢٠٤.
٤ - تمامه «أم تيكُمُ الجمّاء ذات القرنين»، و هو مجهول القائل. اللغة: الثور: الذكر من البقر، الغفير، الكثير.

و دليلُ التركيب و البناء تركُ تنوينه، و هو مفعولٌ مقدَّمٌ لأصيدُ، و أمَّا كُم فعلى التوسُّعِ بإسقاط اللامِ، و المعنى أصيدُ لكم ثوراً أم ثورين، قاله في التصريح، قيل: و في الدليل بحثٌ لجواز أنْ يكونَ مِمّا حذفَ فيه التنوينُ للضرورة، فتامَّل.

و بناؤه «على ما» كانَ «ينصبُ به» لو كان معرباً، فإنْ كانَ ينصبُ بالفتحة بُني عليها، و ذلك إذا كانَ مفرداً لفظاً و معنى[١] أو لفظاً فقط، أو جمع تكسير لمذكّر أو مونث، نحو: «لا رجلَ» و لاقومَ و لارجالَ و لاهنودَ «في الدار»، و منه لا مانعَ لما أعطيت و لا مُعطي لما منعتَ.

فإنْ كانَ ينصبُ بالياء بُنِيَ عليها، و ذلك إذا كانَ مثنّى أو مجموعاً على حدِّه، نحو: «لارجلينِ في الدار» و لامسلمينَ قائمون عندك، و عن المبرّد أنّ هذا معربٌ لبعده بالتثنية و الجمع عن مشابهة الحرف، و لو صحَّ لَلَزِمَ ذلك في نحو: يا زيدانِ و يا زيدون، و لاقائل به. و إنْ كانَ ينصبُ بالكسرة بُنيَ عليها من غير تنوين، و ذلك إذا كانَ مِمّا يجمعُ بألف وتاءٍ، نحو: لا مسلماتِ، هذا قضيّةُ كلامِه، و هو قولُ الأكثرين، و فيه ثلاثةُ أقوالٍ أخرٍ:

أحدُها: كهذا، إلا أنّه ينوَّنُ، لأنّ تنوينَه للمقابلة لا للتمكين، فلايناقي البناء، جزمَ به ابنُ مالك في «سبك المنظوم[٢]»، و نقلَه ابنُ الدهان عن قومٍ، و تابعَه ابنُ خروف.

الثاني: أنّه يفتحُ لأنّ الحركةَ ليستْ له، بل لمجموع المركّب، و هو لا و الاسم قاله المازنيُّ و الفارسيُّ، و هو حسنٌ في القياس، و رجّحَه الرضيُّ و ابنُ هشام.

الثالث: أنّه يجوزُ الفتحُ و الكسرُ بغير تنوين و هو الحقُّ لثبوته عن العرب، و قد روى بهما قوله[من البسيط]:

١٩٠- إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فيه نَلَذُّ وَ لا لَذَّاتَ للشَّيْبِ[٣]

فلا وجهَ بعدَ هذا للاختلاف، و لذلكَ قيلَ: لو وافقُوا على السّماع لَما اختلفُوا[٤] قال الرضيُّ: و إنّما بُنِيَ هذا النوعُ علَى ما يُنصبُ به ليكونَ البناءُ على حركة استحقّتها النكرة في الأصلِ قبل البناء و لم يُبنَ المضافُ و لاشبهُه، لأنّ الإضافةَ ترجِّحُ جانبَ الاسميَّة، فيصيرُ الاسمُ بها إلى ما يستحقّه في الأصل، أعني الإعراب، و لايكونُ المضافُ مبنيًا نادراً، نحو خمسة عشرك.

---

١ - سقط لفظاً و معنى في «س».
٢ - سبك المنظوم و فك المختوم لابن مالك محمدبن عبدالله النحوي المتوفى سنة٦٧٢ هـ.ق . كشف الظنون ٩٧٨/٢.
٣ - البيت لسلامة بن جندل السعدى .اللغة: الشيب: جمع أشيب و هو الّذي ابيضّ شعره.
٤ - سقطت هذه العبارة في «س» .

تنبيهٌ: نحو لا وتران في ليلة، قيلَ: الألفُ فيه نائبةٌ عن الفتحة على لغة بلحارث، فيبني على الألفِ، قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و فيه نظرٌ، فإنّ المنقول أنّ المثنّى في هذه اللغة معــربٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، فقضيَّةُ ذلكَ أنْ يكونَ بناؤُه فيها على الفتحِ تقديراً لا على الألف.

«و يُشترطُ» لعملِ لا«تنكيرُه» أي تنكيرُ اسمها، ليدلَّ بوقوعه في سياق النفي علــى العمومِ و كذا خبرها[1]، إذ لايخبرُ بمعرفة عن نكرةٍ، فلاتعملُ في معرفة إلا بتأويله بالنكرة كقوله عليه السلام: إذا هلكَ كسري فلا كسريَ بعدَه، و إذا هلكَ قيصرُ فــلا قيــصرَ بعدَه[2]. و قولُ عمر: قضيةٌ و لا أبا حسنٍ لها، و قوله [من الرجز] :

١٩١-لا هَــيْثَم الليــلةَ للْمَطيِّ ....[3]

قيلَ: التقديرُ لا مثلَ كسري، و كذا البواقي، و إليه جنحَ ابنُ الحاجبِ، و قيل: و لا مسمّيَ هذا الاسم، أو و لا واحد من مسمَّيات هذا الاسم، قالَ ابنَ مالــكٍ: لايُــؤوَّلُ بتأويل واحد بل يؤوَّلُ كلٌّ بما يليقُ. و حكي الرضيُّ عن الفرّاء: أنّه أجازَ إجراء المعرفــة مجرى النكرةِ بأحد التأويلين في الضميرِ و اسمِ الإشارة أيضاً، نحو: لا أباه هاهنــا، و لا هذا قالَ و هو بعيدٌ غيرُ مسموعٍ.

«و» يشترطُ أيضاً «مباشرتُه» أي مباشرةُ اسمها لها بأنْ لايفصلَ بينَها و بينَه فاصــلٌ لضعفها في العملِ[4]، فلو فصلَ بينها و بينَه بعدَ عنها فلاتقدرُ على العمل فيه، لأنّها عامل ضعيفٌ إذ هي فرع إنّ و إنّ فرعُ الفعل، فهي فرع الفرعِ[5].

فتلخّصَ ممّا مرَّ إلى هنا أنّ شروطَ لا في العمل أربعة: الأوَّل: أنْ يُقصدَ بها نفــي الجنسِ على سبيل التنصيص، الثاني: أنْ لايدخلَ عليها جارَّةٌ، الثالثُ: أنْ يكونَ اسمُها و خبرُها نكرتين، الرابعُ: أنْ لايفصلَ بينَها و بَينَ اسمِها فاصلٌ. فإذا توفَّرتْ هذه الــشروطُ عَملتْ وجوباً، إن أفردت، و جوازاً إن كرِّرت.

و اختلفَ في عملها في الخبرِ معَ التركيب، فذهبَ قومٌ إلى أنّه لا عملَ لها فيه معَــه لضعفها به عنِ العملَ فيما تباعَدَ عنها، بل النكرةُ مع لا في موضع رفع بالابتداء، و الخبرُ

---

١ - الزمخشري في« المفصّل» يروى عن سيبويه: أنّ كل شيء حسُن لك أن تعمل فيه «ربّ» حسُن لــك أن تعمل فيه «لا».المفصّل في صنعة الإعراب ،ص١١٢.

٢ - سنن الترمذي، لابي عيسى محمد بن عيسى ، لاط، دارالفكر، بيروت ،لات، ٤٣١/٤، رقم ٢٢١٦.

٣ - هو لبعض بني دبير، و تمامه:« ولا فتى إلا ابن خيبريّ». اللغة: هيثم: اسم رجل كان حــسن الحــداء للإبل، المطي: جمع المطية، و هي من الدواب: ما يُمتطي.

٤ - إضافة على هذا يمكن القول أنّ لا النافية مع اسمها في حكم كلمة واحدة، و هما في محلّ رفــع مبتــدأ، ولايمكن الفصل بين كلمة واحدة .

٥ - سقطت هذه الجملة في «س».

خبرُ المبتدأ، فهو مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ دخولِها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبلَ الخبر، و لولا أنّها في موضع رفعٍ بالابتداء لم يجزْ ذلك، و قيل: بل هي عاملة في الاسم و الخبر معاً، و هو مذهبُ الجمهورِ، و صحّحَه ابنُ مالك، قال: لأنّ كلّ ما استحقّتْ به العملَ من المناسبات باق فليقَ ما ثبتَ بسببه، و لايضرُّ التركيب كما لم يضرَّ أنّ صيرورتَها بفتح الهمزه مع معموليها كشيءٍ واحد، و لو كانَ جعلَ لا مع اسمها كشيءٍ واحد مانعاً من العمل في الخبر لمنعها من العملِ في الاسمِ فلايمنعُ عملَها في الخبر، و أيضاً إنّ عملَ لا في الخبر أولى من عملِها في الاسم، لأنّ تاثيرَها في معناه أشدُّ من تاثيرها في معنى الاسم، انتهى .

و نسبَ إلى ظاهرِ مذهب سيبوَيه، و صرَّحَ ابنُ هشام في حواشيه على التسهيل أنّ سيبويه يرى في لارجلَ أنّ كلمَةَ "لا" لاعملَ لها في الاسم، و لا في الخبر، لأنّها صارتْ جزءَ كلمة، لهذا جعلَ النصبُ في لارجلَ ظريفاً كالرفع في يا زيدُ الفاضل لا على محلّ الاسم بعدَ لا، و به صرَّحَ في المغني أيضاً. فتلخّصَ في المسألة ثلاثةُ أقوال: أحدُها: عملُها في الاسم دونَ الخبر، الثاني: عملُها فيهما جميعاً ، الثالثُ: منعُه فيهما جميعاً. و تظهرُ جدوى الخلاف في نحو قوله [من الوافر]:

١٩٢- فَلَا لَغْـوٌ وَ لا تأثِيمَ فِيها ....[١]

فعلى القولِ الأوّل و الثالثِ تكونُ «فيها» خبراً عن المبتدأين، و على القول الثاني يمتنعُ لاستلزامه تواردُ عاملين على معمولٍ واحد، فيكونُ فيها خبراً عن أحدِ المبتدأين، و خبرُ الآخر محذوفاً، دَلّ عليه المذكورُ.

فإن«عُرِّفَ» اسمُها أو «فُصِّلَ» بينَه و بينَها بفاصل «أُهْمِلَت» وجوباً لما مَرَّ فيرجعُ ما بعدَها إلى الأصل، و يرفعُ على أنّه مبتدأ و خبرٌ، و خالفَ الكوفيُّون في التعريف، فأجازوا بناءَ العلم، و أبوعثمان[٢] في الفصل، فأجازَ معه العملَ، و لكنَّه لايَبني، و قد جاءَ في السعة لا منها بدٌّ، بالبناء معَ الفصل، و ليس ممّا يؤوّلُ عليه، قالَه ابنُ هشام في حواشي التسهيل« و كرِّرت» وجوباً عند سيبَويه و الجمهورِ في غير الضرورة، أمّا مع المعرفة فليكون التكرارُ خبراً لما فاتَها من نفي الجَنس الّذي لايمكنُ حصولُه مع المعرفة، لأنّ نفيَ الجنس هو تكرارُ النفيِ في الحقيقة.

١ - تمام البيت «و لا حَينٌ و لا فيها مُليمُ»، هو من قصيدة لأمية بن أبي الصلت، يذكر فيها أوصاف الجنّة وأهلها و أهوال يوم القيامة و أهلها. اللغة:اللغو: قول باطل، التأثيم: نسبة الاثم إلى الغير، الحين: هلاك و فناء، المليم. هو الذي يفعل ما يلام عليه.

٢ - لعله أبو عثمان المازني، و قد تقدّم ذكره.

و أمّا معَ الفصلِ فيكونُ تنبيهاً على أنّها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما إذا كانتْ عاملةً عملَ أنّ، فعملُها كاف في هذه التنبيه، فتكرارُها مع المعرفة،« نحو: لازيدٌ في الدار و لا عمرٌو». و قوله تعالى:﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ و لا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارِ﴾[يس/٤٠]، و مع الفصل نحو: لا في الدار رجلٌ و لا امرأةٌ. و قوله تعالى: ﴿ لا فِيها غَوْلٌ وَ لاهُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[الصافات/٤٠].

معنى لانولك أن تفعل: و أجازَ ابنُ كيسان و المبرّدُ عدمَ التكرار مُحْتَجَّيْنِ بقوله: لانولك أن تفعلَ، و ردَّ بأنّه واقعٌ موقعَ لاينبغي، فلا هذه في المعنى هي الداخلةُ على المضارعِ، و تلك لا يلزمُ تكرارُها، والنولُ مصدرٌ بمعنى التناول و هو هاهنا بمعنى المفعولِ، أي ليسَ متناولُك و مأخوذُك هذا الفعلَ، أي لاينبغي أنْ تأخذَه و تتناولَه قالَه الرضيُّ، و مِنْ عدم تكرارها ضرورةً قوله [من الطويل]:

١٩٣- بَكَتْ جَزَعاً و اسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذنت رَكَائِبُها أنْ لا إلينا رُجُوعها[1]

في لاحول و لاقوّة إلا بالله خمسة أوجه: هذه«تصبرةٌ و لك» في كلِّ موضعٍ كُرِّرتْ فيه«لا»على سبيلِ العطف و كان عقيبَ كلٍّ منهما نكرةٌ مفردةٌ بلافصلٍ نحو:«لاحولَ» أي عن المعصية،«و لا قوّةَ» أي على الطاعة إلا بالله«خمسةُ أوجه» من الإعراب بالنسبه إلى المجموع:

أحدُها:«فتحُهما» أي فتحُ ما بعدَ لا الأولى و ما بعدَ لا الثانيةِ«على الأصل» من جعلِ لا في الموضعين لنفي الجنس، فتبني اسميها كما لو انفردت كلٌّ منهما عن صاحبتها، و تقدِّرُ لكلٍّ منهما خبراً، أي لاحولَ موجودٌ و لا قوّةَ موجودة لنا، فالكلامُ حينئذ جملتان. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرح المفصل[2]: و يبقى الإشكالُ في الاستثناء الواقع بعده، و هو في المعنى راجعٌ إلى الجملتين، و الاستثناءُ إذا استعقبَ الجملتين إنّما يكونُ للثانية. قال: و أشبهُ ما يقالُ إنّ الحولَ و القوّةَ لمّا كانا بمعنى كانَ كأنّه تكرارٌ، فصحَّ رجوعُ الاستثناء إليهما لتنزّلهما منزلةَ شيءٍ واحد، انتهى.

و يجوزُ أنْ تقدِّرَ لهما خبراً واحداً، أي لاحولَ و لاقوّةَ موجودان لنا، أمّا عندَ سيبَويه على ما نقلَه عنه ابنُ مالك فلأنّ لا لاتعملُ في الخبر مع التركيبِ، فهي مع اسمها في

---

١ – لم يسمّ قائله. اللغة: الجزع: الخوف، استرجعت: طلبت الرجوعَ من الرحيل لصعوبة فراق الأحبّة، آذنت: أعلمت الركائب: جمع الركوبة: المطيّ.

٢ – المفصل في النحو للعلامة جار الله الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ ، و قد اعتني عليه أئمة هذا الفن فشرحه الشيخ أبوعمرو بن عثمان المعروف بابن الحاجب و سماه الإيضاح، كشف الظنون ٢/١٧٧٤.

موضعِ رفعٍ، و لا قوّةَ مبتدأً معطوفٌ على مبتدأ، و المقدَّرُ مرفوعٌ بأنّه خبرُ المبتدأ لا لها، فيكونُ الكلامُ حينئذ جملةً واحدةً، نحو زيدٌ و عمرو ضاربان، و أمّا عندَ الجمهورِ فإنّها و إن كانتا عاملتين في الخبرِ إلا إنّهما لتماثلهما جاز أنْ تعملا فيه عملاً واحداً، كما في إنّ زيداً و إنّ عمراً قائمان، و إنّما الممتنعُ أنْ يعملَ عاملان مختلفان في حالةٍ واحدةٍ عملاً واحداً في معمولٍ واحد قياساً على امتناعِ حصولِ أثرٍ من مؤثِّرينَ.

و «الثاني: رفعُهما» على جوازِ الإلغاء عندَ التكرارِ فيكونُ الاسمان مرفوعينِ بالابتداء، و لا الثانية إمّا زائدةٌ أو ملغاةٌ كالأولى، و مذهبُ سيبويه و غيره في هذا الوجه واحدٌ، إذْ لاعاملَ هنا إلا الابتداءُ فقط، فلكَ أنْ تقدِّرَ لكلٍّ واحدٍ خبراً، فالكلامُ جملتانِ و لهما معاً خبراً واحداً، و الكلامُ جملةٌ واحدةٌ، أو على الإعمالِ، أي إعمالِ لا كليس، فيكون الاسمان مرفوعينِ بها في الموضعين إن جعلتَهما معاً عاملتينَ عملها، فلكَ أيضاً أنْ تقدِّرَ خبراً واحداً أو خبرينِ، و وحدة الجملة و تعدُّدها بحسب ذلك، و إنْ جعلتَ الأولى كليس فقط و الثانية ملغاةً أو زائدةً أو بالعكس، وجبَ تقديرُ خبرينِ، و لايجوزُ تقديرُ خبرٍ واحدٍ، لئلا يلزمَ محذورانِ كون الخبرِ الواحد مرفوعاً منصوباً و تواردُ عاملينِ مختلفينِ على معمولٍ واحد.

و «الثالث: فتحُ الأوّل» على جعلِ لا الأولى عاملةً عملَ أنّ، «و رفعُ الثاني» على أنّ لا الثانية زائدة لتأكيد النفي أو ملغاةً، و رفعُه «بالعطف على المحلِّ» أي محلِّ لا الأولى مع اسمِها، فعندَ سيبويه يجوزُ أنْ تقدِّر لهما خبراً واحداً لكونه خبراً لمبتدأ و ما عطفَ عليه، و عندَ غيره لابدَّ لكلِّ واحد من خبرٍ منفرد، لئلّا تجتمعَ لا و الابتداءُ في رفع الخبر، و هذا التقديرُ جازَ في جعلها زائدةً أو ملغاةً على حدٍّ سواء، أو رفعه على إعمالِ لا الثانية كليسَ، فيكونُ مرفوعاً بها و يلزمُ تقديرُ[1] خبرٍ لها على حيالها و لايجعلُ الخبرُ لهما جميعاً، و إلا لزمَ محذوان، كما سبق في الوجه الثاني، فيكونُ الكلامُ على هذا جملتين.

و«الرابع: عكس الثالث» و هو رفع الأوّل و فتح الثاني، فرفعُ الأوّلِ «على إعمال» لا «الأولى كليس» فيكون مرفوعاً بها« أو» على«إلغائها» فيكونُ مرفوعاً بالابتداء، و فتح الثاني على إعمال لا عملَ نَّ، و تقديرِ الخبرِ في هذا الوجه كالّذي قبله سواءً على المذهبين.

و «الخامسُ: فتحُ الأوّل» على أنّ الأولى عاملةً عملَ إنّ، «و نصبُ الثاني» على أنّ لا الثانيةَ زائدةٌ لتأكيد النفي، و نصبُه« بالعطف» على محلِّ اسم لا الأولى عندَ ابنِ مالكٍ و«على لفظه» عندَ غيرِه، لأنّه لما اطّردَ في لا بناءُ اسمها معَها على الفتح تنزّلتْ منزلةَ

---

[1] - يلزم تقديم «ح».

العاملِ المحدث للفتحة الإعرابيَّة فعطفَ عليه لفظاً لمشابهة الفتح فيه النصبَ، و أما الخبرُ فلايجوزُ عندَ سيبويه أنْ يقدَّرَ لهما خبراً واحداً بعدهما، لأنَّ خبرَما بعد لا الأولى مرفوعٌ عندَه بما كان مرفوعاً به قبلَ دخولِ لا، و خبرُ ما بعدَ لا الثانية مرفوعٌ بـلا الأولى، لأنَّ الناصبةَ لاسمها عاملةٌ عندَه في الخبرِ وفاقاً لغيره، فيَلزمُ ارتفاعُ الخبرِ بعاملين مختلفين ولايجوزُ، فيجبُ أنْ تقدَّرَ لكلٍّ منهما خبراً على حياله، فيكونُ الكلام عندَه جملتين.

كذا قَرَّرَه الرضيُّ و عندَ غيرِه يجوزُ تقديرُخبرٍ واحد لهما، لأنَّ العاملَ عندَهم، لا وحدها فيكونُ الكلامُ حينئذ جملةً واحدةً، و يجوزُ أنْ تقدَّرَ عندهم لكلٍّ خبراً، فيكونُ الكلامُ عندهم جملتين أيضاً، هذا الوجهُ أضعفُ الوجوه حتى خَصَّه يونسُ و جماعةٌ بالضرورة، لأنّ نصبَ الاسمِ[1] معَ وجود لا ضعيفٌ، و القياسُ فتحه بلاتنوين، فهو عندَهم كتنوينِ المنادى المفرد المعرفةِ، و جعلَه الزمخشريُ منصوباً على إضمار فعلٍ، أي و لا أرَي قوّة.

تنبيهان: الأوَّل: هذه الخمسةُ الأوجه مأخوذةٌ من اثني عشر وجهاً، و ذلك لأنَّ ما بعدَ لا الأولى يجوزُ فيه البناءُ على الفتحِ، و الرفعُ على الإلغاء، الرفعُ على إعمالها عملَ ليسَ فهذه ثلاثةٌ، و ما بعد لا الثانية يجوزُ فيه ذلكَ، و وجهٌ رابعٌ، و هو النصبُ. و إذا ضربتَ هذه الأربعةَ في الثلاثة الأوَّل بلغت اثني عشر، و كلُّها جائز إلا اثنين، و هما رفع الأوَّل على الإلغاءِ أو على الإعمالِ عملَ ليسَ و نصب الثاني. و أنهاهَا ابنُ الفخار[2] في شرح الجملِ إلى مائة و واحد و ثلاثينَ وجهاً، قاله في التصريح.

الثاني: إذا لم تتكرَّرْ لا مَعَ المعطوفِ وجبَ فتحُ الأوَّل و جازَ في الثاني الرفعُ والنصبُ كقوله[من الطويل]:

١٩٤- لا أبَ و ابناً مثلَ مَرْوانَ و ابْنِه إذا هُوَ بالمجد ارْتَدَى وَ تَأَزَّرَا[3]

روى و ابنٌ بالرفع عطفاً على محلِّ لا معَ اسمها، و بالنصب عطفاً على محلِّ اسمها باعتبار عملِها، و ربَّما فتح منوَّناً معه لا. حَكَى الأخفشُ: لارجلَ و امرأ ةَ بالفتح. و هو شاذٌ .

---

١ - لأنَّ نصب الاسم المفرد «ح».
٢ - محمدبن علي بن أحمد يعرف بابن الفخار، كان مبرّزاً أمام أعلام البصريين من النحاة، مات سنة ٧٥٤هـ . بغية الوعاة١/١٧٤ .
٣ - هو للربيع بن الفزاريّ.اللغة: مروان: أراد به مروان الحكم، ابنه: أراد به عبد الملك بن مروان،ارتدي وتأزّرا: كني بإرتدائه المجد و تأزّر به عن ثبوته له أفرد الضمير تعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعا إذ كان الغرض مدحهما معا.

يكثر حذف خبر لا إذا علم عند حجازيّين و عند التميميّين:تتمّةٌ: يكثرُ حذفُ خبرِ لا إذا علمَ عندَ الحجازيّينَ، و يجبُ عند التميميّين و الطائيّين، نحو ﴿ قَالُوا لا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء/٥٠]، أي علينا، و﴿ لا إلَه إلا اللهُ ﴾[محمد/١٩]، أي لنا أو نحو ذلك، فإن جهلَ وجبَ ذكره عندَ جميعِ العربِ، نحو[قوله(ص)]: لا أحدَ أغير من الله[1]. قالَ ابنُ مالك: و مَنْ نسبَ إلى تميم الحذفَ مطلقاً فقد غلطَ، و ربّما أبقي الخبرَ و حذفَ الاسم، نحو:لا عليك، أي لابأسَ، أو لا جُناحَ، و لايحذفان معاً لئلّا يكونَ إجحافاً، قيلَ: يحذفان، لأنّ كلّ واحد ثبتَ له جوازُ الحذف، فلا ضيرَ إذا جُمعَ جائزٌ إلى جائزٍ، و خرّج بعضهم على ذلك قولَه[من الوافر]:

١٩٥– فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ   إذا الدّاعي المُثَوِّب قَالَ يَا لا[2]

أي يا قوم لا قرار.

أفعال المقاربة

ص: الخامسُ: أفعال المقاربة: و هي كادَ و كَرَبَ وَ اَوْشَكَ (للدُنُوّ الخبر) و عسى (لرجائه) و انشأ و طَفِقَ (للشروع فيه) و اخبارها جمل مبدوّة بمضارع، و يغلب في الأولين تجرُّده عن أنْ، نحو: ﴿ وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، و في الأوسطين اقترانه بها، نحو: ﴿ عسى رَبُّكُمْ اَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾، و هيَ في الأخيرتين مُمتنعة، نحو: طَفِقَ زَيْدٌ يكتُبُ، و عسى و أنشأ و كَرَبَ ملازمة للمضيّ، و جاء يَكادُ و يُوشكُ و يَطْفَقَ.

تتمّة: يختصُّ عسى و أوشكَ باستغنائهما عن الخبر، في نحو: عسى أنْ يقومَ زَيدٌ و إذا قلت: زيدٌ عسى أنْ يقومَ، فلك وجهان: إعمالها في ضمير زيد فَما بعدها خبرها، وتفريغها عنه فما بعدها اسم مُغْنٍ عن الخبر، و يظهر أثر ذلك في التأنيث و التثنية و الجمع، فعلى الأوّل تقول: هندٌ عَسَتْ أنْ تَقومَ، و الزّيدانِ عَسا أنْ يَقُوما، والزّيدُونَ عَسَوْا أنْ يقُومُوا و على الثاني: عسى في الجميع.

ش: النوعُ «الخامسُ» منْ أنواعِ النواسخِ «أفعالُ المقاربة»، مصدرُ قَاربَ، و صيغة فاعَل بفتح ثالثه، قد تأتي بمعنى الأصل، و هو المرادُ هنا، فالمقارَبةُ بمعنى القربِ، و قد تُسمّي نواسخَ و نواقصَ أيضاً على نحوِ مَا مرَّ.

---

١ – صحيح البخاري ،٣/ ٣٩٦رقم١٠٦٣.

٢ – هو لزهير بن مسعود الضبّيّ. **اللغة:** الداعي: فاعل من الدعاء بمعنى الطلب، المثوب: من التثويب، أصله أن يجيء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى و يشتهر.

و تسميتُها بما قاله مجازٌ مرسلٌ من باب تسمية الكلِّ باسم جزئه كتسميتهم الكلامَ بالكلمة، و ربيئةَ القوم عيناً، لأنّها باعتبارِ معانيها ثلاثةُ أقسام: مَا يَدلُّ على قربِ خبرِها، و مَا يدلُّ على ترجّيه، و مَا يدلُّ على الشروع فيه كما يعلمُ من كلامه الآتي، و إنّما خصّوا المقاربةَ لكونها مرتبةً وسطى بينَ أفعالِ الرجاء و أفعالِ الشروع، و الوسط له حظٌّ في كلا الطرفين، فكانَ أحقَّ بالترجمة منهما كذا قيلَ.

قالَ بعضُ المُحَقّقين: و الصوابُ أنّ تسميتَها بذلكَ من باب التغليب، و ذلكَ لأنّ تسميةَ الكلِّ باسم جزئه عبارةٌ عن إطلاقِ اسم الجزءِ على ما تركّبَ منه و من غيره كتسميةِ المركّبِ كلمةً، و تسميةِ الأشياءِ مجتمعةً من غيرِ تركيب باسم بعضٍ منها يُسمّى تغليباً كالقمرينِ و العمرين، إذا تقرَّر ذلكَ ظهرَ لك أنّ تسميةَ جميعِ أفعالِ الشروعِ بأفعال المقاربة من التغليب، لا من تسميةِ الكلِّ باسم الجزء فتأمّله، انتهى.

«و هي» على ما عَدَّه ستّةٌ و إلا فهي أكثرُ من ذلكَ كما سنذكرُه إنْ شاءَاللهُ تعالى، «كاد و كَرَبَ» بفتح الراءِ و كسرِها، و الفتحُ أفصحُ، «و أوشكَ» و الثلاثةُ «لدنوِّ الخبر»، أي لقربِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها، «و عسى» و إخلولقَ و حري بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في الصريح.

قالَ الرضيُّ: و قد يستعملُ حَرِي زيدٌ أنْ يفعلَ كذا بكسرِ الراء، و إخلولقَ عمرٌو أن يقومَ، استعمالَ عسى بلفظِ الماضي فقط، و معناهما صارَ حَرِيًّا، و حريًّا أي جديراً و صار خليقاً، أصلُهما حريَ بأَنْ يفعلَ، و إخلولق بأنْ يقومَ، فحذفَ حرفُ الجرِّ كما هو القياسُ معَ أنْ و أنّ، و يُقالُ أيضاً: و هو حري أنْ يفعلَ بفتح الراءِ و التنوينِ على أنّه مصدرٌ بمعنى الوصف، فلايُثنّى و لايُجمعُ و لايؤنّثُ، تقولُ: هنَّ حَرِيَ أنْ يفعلنَ، و إذا قلتَ: هو حَرِيٌّ على فعيل، أو حرٍ بكسر الراءِ كعمٍ أنْ يكونَ ثنّيتَ و جمعتَ و أنّثتَ، انتهى.

و قالَ ابنُ هشامٍ في شرح الشذورِ: لاأعرفُ مَنْ ذكرَ حري منَ النّحويّينَ غيرَ ابنِ مالك، و توهَّمَ أبوحيّان أنّه وهم فيها، و أنّما حريٌ بالتنوين اسمٌ لا فعلٌ، و أبوحيّانَ هو الواهمُ، بل ذكرَها أصحابُ كتبِ الأفعال من اللغويّينَ كالسرقسطي[1] و ابنَ طريف[2]،

---

١ – لعلّه قاسم بن ثابت السر قسطي، عالم بالحديث و اللغة، و هو أوّل من أدخل كتاب العين إلى الاندلس، له كتاب«الدلائل» في الحديث، مات سنة ٣٠٢ هـ . الأعلام للزركي ٧/٦. أو محمد بن يوسف السرقسطي الأندلسيّ، من الكتاب الأدباء، له كتاب «المسلسل» في اللغة ، مات سنة ٥٣٨ هـ. المصدر السابق ، ٢٢/٨.

٢ – عبدالملك بن طريف الأندلسي أبومروان النحوي اللغويّ، كان حسن التصرُّف في اللغة، و له كتاب حسن في الأفعال، مات في حدود الأربعمائة ، بغية الوعاة ١١١/٢ .

و أنشدُوا عليها شعراً، انتهى. و ممَّنْ نصَّ عليها أيضاً القاضي عياض في مشارق الأنوار[١]، و كان أبوحيَّان رَجَعَ عن إنكارها ، فذكرَها في لمحته[٢] لاطلاعه بعدَ ذلك على ثبوتها، و بهذا يدفعُ ما أشارَ إليه في التصريح من تناقض كلامَيه و الثلاثة لرجائه،أي رجاء المتكلِّم ثبوتُ الخبر للاسم في الاستقبال، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله و حذف فاعله، و الرجاءُ الطمعُ في المحبوب، و وقعَ لابن مالكٍ في سبك المنظوم أنَّ اخلولقَ من أفعالِ المقاربة ككاد ، قالَ بعضُ الأئمة: و هو غريبٌ مخالفٌ لِما في سائر كتبه.

قد تأتِي عسي للإشفاق، و الخلاف في فعليتها: تنبيهان:الأوَّل: قد تأتي عسي للإشفاق كالترجِّي، قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: عسى طمعٌ فيما تُهواه، و إشفاق فيما تخشاه، و قداجتمعا في قوله تعالى: ﴿ عسى أنْ تَكْرَهُوا شيئاً وَ هُوَ خيرٌ لَكُمْ وَ عسى أنْ تُحِبُّوا شيئاً وَ هُوَ شرٌّ لَكُمْ ﴾[البقرة/٢١٦]، قالَ ابنَ برّي[٣]: و يحتملُ أنْ يقالَ: إنّهما تلازمُ المعنيين، لأنَّ المترجِّيَ للشيء طامعٌ فيه مشفقٌ أنْ لاينالَه[٤]، و الأجودُ أنْ يقالَ: إنّها للتوقّع كما في لعلَّ، فإنْ كانَ لمحبوب فهو الترجّيُّ، أو لمكروه فهو الإشفاقُ .

الثاني: القولُ بفعلية عسي مطلقاً، هو ما عليه الجمهورُ، و ذهبَ ثعلبٌ و ابنُ السَّرّاج إلى أنّها حرفٌ مطلقاً، و سيبويه فيما حكاه عنه السيرافيُّ حين تتّصلُ بالضمير المنصوب، كقوله [من الرجز]:

١٩٦- .... يَا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[٥]

و الصحيحُ الأوَّل لاتِّصالِ ضمايرِ الرفع البارزةِ و تاء التأنيثِ الساكنةِ بها و ذلك من آيات الفعل.

«و أنشأ و طَفَقَ» بفتح الفاء طفوقاً، و بكسرها طفقاً، و يقالُ: طبق بكسر الباء الموحدة، و جعلَ و أخذَ و علقَ وَ هبَّ، و الستَّةُ «للشروع فيه» أي شروعُ اسمها في خبرها، و أفعالهُ كثيرةٌ، أنهاها بعضُهم إلى نيِّفٍ و عشرينَ فعلاً.

---

١ - مشارق الأنوار علي صحاح الآثار في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ. كشف الظنون ١٦٨٧/٢.

٢ - اللمحة مختصر في النحو على سبعة أبواب للشيخ أبي حيان محمد ابن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، شرحه ابن هشام ، المصدر السابق ص١٥٦.

٣ - عبدالله بن برّي النحويّ اللغويّ، كان قيِّماً بالنحو و اللغة، صنَّف: اللباب في الردّ على بن الخشاب في ردّه على الحريري في درة الغواص. مات سنة ٥٨٢ هـ . بغية الوعاة ٣٤/٢ .

٤ - مشفق أن يناله «س».

٥ - تقدّم برقم ١٤٦.

و أفعالُ هذا الباب جميعُها «تعملُ عملَ كانَ» فترفعُ الاسمَ و تنصبُ الخبرَ، فكـادَ كقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عليه لِبَداً ﴾[الجن/١٩]، و كربَ كقوله[من الخفيف]:

١٩٧- كَرِبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ　　　حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[١]

و أوشك كقوله[من المنسرح] :

١٩٨- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّته　　　فِي بَعْضِ غِرَّاته يُوَافِـقُهَا[٢]

و عسى كما مرَّ في الآيةِ، و إخلولق كما مثّل سيبَويه: اخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ، و أنشأ، كقوله[من السريع] :

١٩٩- أَنْشَأَتَ تَنطقُ فِي الأُمور　　　كَوَافِد الرَّخَم الـدوائر[٣]

و طفق كقوله تعالى: ﴿ وَ طَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما منْ وَرَقِ الْجَنَّة﴾[الأعراف/٢٢]، و جعلَ كقوله [من البسيط]:

٢٠٠- وَ قَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي　　　ثَوبِي فَأَنْهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٤]

و أخذ كقوله[من الوافر]:

٢٠١- فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَ الرُّسُومُ تُجِيبُنِي　　　وَ فِي الاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَ سُؤَالُ[٥]

و عَلِقَ كقوله [من الوافر]:

٢٠٢- أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا　　　وَ ظُلْمُ الْجَارِ إِذْلاَلُ الْمُـجِيرِ[٦]

و هَبَّ كقوله[من الطويل]:

٢٠٣- هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعة الْهَوَى　　　فَلَجَّ كأنّي كُنْتُ باللوم مُغْرِيا[٧]

وحقُّ الاسم في هذا البابِ أنْ يكونَ معرفةً أو مقارباً لها، و قدْ وردَ نكرةً محضةً كقوله[من الطويل]:

٢٠٤- عسى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ أَنَّه　　　لَه كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَته أَمْرُ[٨]

تنبية: حَكى ثعلبٌ مجئَ الخبرِ بعد عسى مرفوعاً، نحو: عسى زيدٌ قائمٌ، قـالَ ابـنُ هشام: و يتخرَّجُ على أنّها ناقصةٌ، و اسمُها ضميرُ الشأن، و الجملةُ الاسميَّةُ الخبرُ.

---

١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيئ ، و قال الأخفش: أنّه للكحلبة اليربوعي. اللغة: الجوى: شدة الوجد، الوشاة: جمع واشٍ و هو النمام، الغضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر و المؤنث.
٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية. اللغة: المنية: الموت، الغرّات: جمع غرّة و هي الغفلة.
٣ - هو للكميت يهجو رجلا .اللغة: الرخم: طائر.
٤ - هو لعمرو بن أحمر، أو لأبي حيّه النميرى. اللغة: الثمل: السكران.
٥ - لم ينسب إلى قائل معين. اللغة: الرسوم: جمع الرسم: الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت.
٦ - هو بلانسبة. اللغة: أجَرْنا: حمينا.
٧ - لم يسمّ قائل. اللغة: لَجَّ في الأمر: لازمه وأبى أن ينصرف عنه. مغرياً: اسم الفاعل من أغرى بمعنى مولعاً.
٨ - هو لمحمد بن إسماعيل، وقيل: هو مجهول القائل.

و هذه الأفعالُ و إنْ كانتْ «تعملُ عملَ كانَ»، إلا أنّها تخالفُها في بعض الأحكام، فمن ذلك إنَّ خبرَ كانَ قد يكونُ مفرداً، و قدْ يكونُ جملةً اسميَّةً أو فعلية، و هذه الأفعالُ «أخبارُها جملٌ» فعلية «مبدوةٌ بمضارعٍ» دائماً، كما مرَّ في الأمثلة المذكورةِ كلِّها، و شذَّ مجيءُ خبرَي كاد و عسى مفرداً منصوباً كقوله [من الطويل]:

٢٠٥- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَ مَا كِدْتُ آئِباً وَ كَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وَ هِيَ تَصْفِرُ[١]

و قوله الآخر[من الرجز]:

٢٠٦- أكْثَرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً لا تُكْثِرَنْ انّي عسيتُ صائماً[٢]

و قولهم في المثل: عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً[٣]. قالَ ابنُ هشام: كذا قالُوا، و الصوابُ أنّه ممّا حذفَ فيه الخبرُ، أي يكونُ أبؤساً، و أكون صائماً، لأنَّ في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصليِّ، و لأنَّ المرجوَّ كونُه صائماً لا نفسُ الصائم، انتهى.

و ما قالَه من التقدير يأتي في البيت الأوَّل أيضاً، كما هو ظاهرٌ، و عليه فلا شذوذَ، و أمَّا فطفق مسحاً فالخبرُ محذوفٌ، أي يمسحُ مسحاً، و ليس هو مسحاً كما توهَّمه بعضُهم، و ربَّما جاءَ خبرُ جعلَ جملةً اسميةً، كقوله[من الوافر]:

٢٠٧- وَ قَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابني سُهَيلٍ مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[٤]

أو فعلية غيرَ مبدوَّة بمضارعٍ، كقوله ابن عباس[٥]: فجعلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أن يخرجَ أرسلَ رسولاً. قالَ ابنُ هشام في شرح الشواهد: و هذا لَمْ أرَ مَن يحسنُ تقديرَه، و وجهُه أنَّ إذا منصوبةٌ بجوابها على الصحيح، و المعمولُ مؤخَّرٌ في التقديرِ عن عامله فأوَّلُ الجملةِ في الحقيقة أرسلَ، فافهموه، انتهى.

و فيه ردٌّ على ابنِ مالك حيثُ قالَ في التسهيل: أو فعليةٌ مصدَّرةٌ بإذا. قالَ ابنُ هشام في الحواشي: الصوابُ أنْ يقالَ: أو جملةٌ فعلية فعلُها ماض، فإنَّ هذا هو محطُّ الشذوذ، و أمَّا نفسُ إذا فلا وجهَ لكونها مرجعاً للشذوذ. و لهذا لم يقلْ أحدٌ فيما علمنا أن قوله [من البسيط] :

٢٠٨- وَ قَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي......................[٦]

١ - هذا البيت لتأبّطَ شراً. اللغة: أبت: رجعتُ، فهم: اسم قبيلته، تصفر: أراد تتأسّف و تتحزّنُ.
٢ - هو لرؤبة بن العجّاج بن رؤبة التميمي.
٣ - جاء في لسان العرب، قال ثعلب: أُتي عمر بمنبوذ ، فقال: عسى الغُوير أبؤسا أي عسى الريبة من قبلك. و قال ابن الأثير: هذا مثل قديم يقال عند التهمة. لسان العرب ج٣ ص٢٩٤٩(غور).
٤ - هو من أبيات الحماسة. اللغة: القلوص: الشابة من النوق، الأكوار: جمع كور، الرحل، أو هو الرَّحْل بأداته.
٥ - ابن عباس(عبد الله)(ت٦٨/٦٨٧):ابن عم النبي(ص)روى الكثير من حديث الرسول.المنجد في الأعلام. ص١٠.
٦ - تقدّم برقم٢٠٠.

شاذٌّ من جهةِ التصدير بإذا، و إنّما جعلَوا شذوذَه من جهةِ رفعِ السببي خاصَّةً، انتهى.

قالَ ابنُ مالك: أو مصدَّرةٌ بكلّما في حديث كما في حديث البخاري[1] فجعلَ كلّما جاءَ ليخرج رمي في فيه بحجر[2]. قالَ في التوضيح: و هذا منبهٌ على أصلٍ متروك، و ذلك أنَّ سائرَ أفعال المقاربة مثلُ كانَ في الدخول على مبتدإٍ و خبره، فالأصلُ أنْ يكونَ خبرُها كخبرِ كانَ في وقوعه مفرداً و جملةً اسميَّةً و فعلية و ظرفاً، فتركَ الأصلَ و التزمَ كونَ الخبرِ مضارعاً، ثُمَّ نبَّهَ على الأصلِ شذوذاً في مواضعِ، انتهى.

و على هذا فلايحسنُ أنْ يُقالَ في البيتين: و المثلُ على أنّه ممّا حذفَ فيه الخبرُ كما قالَه ابنُ هشام، إلا انتفي الغرضُ المذكورُ معَ أنَّ التقديرَ خلافُ الظاهر.

تنبيهٌ: يُشترطُ في الفعلِ المشتملِ عليه جملةُ الخبر أنْ يكون رافعاً لضمير الاسم، و هو من الأحكامِ الّتي اختصَّتْ به أخبارِ هذه الأفعال، و ذلكَ لأنّها إنّما جاءتْ لتدلَّ على قُربِ الخبرِ من الاسمِ أو ترجّي حصوله أو شروعِ اسمها في خبرِها كما مرَّ، فلابدَّ من ضميرٍ يعودُ عليه، و أمّا قولُه[من الطويل]:

٢٠٩- و أبكيه حتى كَادَ مِمّا أبثّـه تُكَلِّمُني أحْجَارُ وَ مَلاعبُه[3]

فشاذٌّ، أو مؤوّلٌ بأنَّ أحجارَه بدلٌ من الاسم. و يجوزُ في خبرِ عسى خاصَّةً أنْ يرفعَ الاسمَ الظاهرَ المضافَ إلى ضميرٍ يعودُ على اسمها كقولِ الفرزدق[من الطويل]:

٢١٠- وَ مَاذا عسى الحَجّاجُ يَبْلغُ جُهْدُه إذا نحنُ جاوَزْنا حَفيرَ زيادِ[4]

«و يغلبُ في خبرِ» الفعلين«الأولين» و هما كادَ و كربَ«تجرُّدُه عن» أن المصدريةِ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقره/٧١]، و قوله الشاعر [من الطويل]:

٢١١- سقاني جزاه الله خير جزائه و قد كربت أسباب قلبي تقطع[5]

و ذلك لأنّهما يدلّان على شدَّةِ مقاربة الفعل و مداومته و ذلك يقربُ من الشروع في الفعل و الأخذ فيه، فلم يناسبْ خبرُها أنْ يقترنَ غالباً بأنْ الموضوعةِ للاستقبالِ، و يقلُّ اقترانُه بها نظراً إلى الأصلِ كقوله[من الطويل]:

٢١٢-أبَيْتُمْ قُبُولَ السِلمِ مِنّا فكِدتُمُو لَدَي الحَرْبِ انْ تُغنواالسُّيوفَ عَنِ السَّلِّ[6]

---

١ - البخاري (أبو عبد الله محمد) (ت٢٥٦هـ،٨٧٠م) من كبار المحدثين، ولد في بخاري اشتهر بكتابه «الجامع الصحيح» المصدر السابق ص١١٥.

٢ - صحيح البخاري، ١٢٨/٢، رقم ٣٣٦.

٣ - البيت لذي الرمة، و في شرح ابيات سيبويه «و أسقيه حتى... ».

٤ - اللغة: الحفير: القبر.

٥ - لم أجد البيت .

٦ - لم يسم قائله. اللغة: السلُّ: الانتزاع.

و قوله[من الطويل]:

٢١٣-سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجلاً على الظَّما   وَ قَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقطَعَا[1]

و خَصَّ المقاربةَ اقترانَ خبرِ كادَ بالضرورة. و قالَ البدرُ الدمامينيُّ في شرح التسهيلِ، و لم يذكرْ سيبَويه في خبرها إلا التجريد، انتهى. قلتُ: و ليسَ كذلك، بَلْ هو قائل باقتران خبرِ كادَ، و ذلك أنّه قال في قوله[من الطويل]:

٢١٤- ....   و نَهنَهتُ نَفسي بعدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَه[2]

إنَّ الأصلَ أنْ افعلَه، فاضمرتْ أنْ، فإذا كانَ يقولُ باقترانه تقديراً، فلأَنْ يقولَ: باقترانه صريحاً أولى، و الّذي ذكرَ ابنُ هشام و غيرُه أنَّ الّذي لم يذكرْ سيبَويه في خبره إلا التجرُّدَ، و هو كربَ، قالَ: و هو مردودٌ بالسماع. و قالَ المبرِّدُ في «أفعله» في المصراع المذكور: الأصلُ «أفعلُها» فحُذفت الألفُ، و نقلتْ حركةُ الهاء إلى ما قبلها. قالَ ابنُ هشام: و هو أولى مِنْ قولِ سيبَويه، لأنّه أضمرَ أنْ في موضعٍ حقُّها أنْ لايدخلَ فيه صريحاً، و هو خبرُ كاد، و اعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها، انتهى.

و يغلبُ في خبر فعلين«الأوسطين»و هما عسى و أوشكَ «اقترانُه بها»، أي بأن، «نحو قوله تعالى:﴿ عسى ربُّكم أن يَرحَمَكم ﴾[الإسراء/٨]»، و قوله الشاعر[من الطويل]:

٢١٥- وَ لَوسُئِلَ النّاسُ التّرابَ لأوشكُوا   إذا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا وَ يَمنَعُوا[3]

و ذلكَ لأنَّ عسى مِنْ أفعالِ التَّرجِّي، و هو مختصٌّ بالاستقبال، فناسبَ اقترانُ خبرها بأن الموضوعةِ له، و كانَ القياسُ وجوبَ ذلك، حتى ذهبَ البصريُّون و الجمهورُ إلى أنَّ التجريد ضرورةٌ، و أما أوشكَ فإنّما يغلبُ معَها الاقترانُ حيثُ جُعلت للترجّي أختاً لعسى. قالَ الشاطبيُّ[4]: و الصحيحُ ما ذكرَ الشلوبينُ و تلامذتُه ابنُ الضايع و الأبذيُّ[5] و ابن أبي الربيع، أنَّ أوشكَ من قسم عسى الّذي هو للرَّجاء. قالَ ابنُ الضائع: و الدليلُ على ذلكَ أنّكَ تقولُ: زيدٌ عسى أنْ يحجَّ، و يوشكُ زيدٌ أن يحجَّ و لم يخرج من بلده، و

---

١ – البيت لأبي يزيد الأسلمي، اللغة: الأحلام: جمع حلم بمعنى العَقل والاناة، سجلا: الدلو مادام فيها ماء.

٢ – صدره «فَلَمْ أَرَمِثلها خباسةَ واحدٍ»، و هو لامري القيس، أو لعامر بن جوين. اللغة: الخباسة: المغنم، الغنيمة، نهنهت: زجرت و كففت.

٣ – هذا البيت أنشده ثعلب عن ابن الإعرابي، و لم ينسبه إلى أحد .

٤ – القاسم بن فيرة الشاطبي النحوي الضرير كان إماما فاضلا في النحو و القراءات و التفسير و الحديث، صنف: القصيدة المشهورة في القراءات، مات سنة ٥٩٠ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠.

٥ – هناك نحويّان باسم الأبذي : الأوّل: علي بن محمد، كان نحويّا ذاكرا للخلاف في النحو و قيل هو حدّ النحو في زمانه، مات سنة ٦٨٠ هـ. المصدر السابق ٢/١٩٩. و الثاني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأبذيّ كان فقيها حافظا، ذاكرا للّغات و الأدب، نحويّا ماهرا مات سنة ٦٥٩ هـ المصدر السابق ١/٤٢٤.

لا تقولُ: كادَ زيدٌ يحجُّ إلا و قد أشرف عليه، و لا يقالُ ذلكَ و هو في بلـــده، انتـــهى كلامُ الشاطبيِّ.

و أمّا إذا جُعلتْ للمقاربة كما ذهبَ إليه المُصنِّف تبعاً لجماعة منهم ابنُ مالك وابنُه، فيشكلُ كون الغالب معَها الاقتران كالاقتران[1] الغالب في عسى، قالَه في التصريح، و من تجرُّدها قوله [من الوافر]:

٢١٦- عسى الكَرْبُ الّذي أمْسَيْتَ فيه يَكُونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ[2]

و المروي في أمسيتَ فتحُ التاء على الخطاب، قالَه ابنُ هشام تبعاً للـيمنيِّ، و هـو المشهورُ. و قالَ الدمامينيُّ في التحفة: الّذي سمعناه غيرَ مرّةٍ من مشايخنا بالديار المـصريّة ضمُّها، و قوله الآخر [من المنسرح]:

٢١٧- يُوشكُ مَنْ فَرَّ منْ مَنيّته في بَعْض غرّاته يُوَافقُهَا[3]

و قد تقومُ السِّينُ مقامَ أنْ لكونِها للاستقبال كقوله [من الطويل]:

٢١٨- عسى طَيِّئٌ من طيِّئٍ بَعْدَ هذه سَتُطْفِيءُ غُلّات الكُلى وَ الجَوانحِ[4]

«و هي»، أي أنْ، واجبة في خبر إخلولقَ و حَرَي لما مَرَّ في عسى، و لذلك قيلَ كانَ القياسُ وجوبَه هنالك أيضاً، نحو: اخلَولقت السماءُ أن تمطرَ، و حريَ زيدٌ أن يقومَ.

و «في»خبر الفعلين«الأخيرين»و هما أنشأ و طفق و نحوهما من أفعـال الـشّروع «ممتنعة» لأنّها في الأخذ في الفعلِ و الشروع فيه، و ذلك يُنافي الاستقبالَ« نحو»: أنشأ عمرٌو يَقْرأُ، و«طفقَ زيدٌ يكتبُ»، و في التنزيل[5]: ﴿ وَ طفقَا يَخْصفَان عليهما مِنْ وَرَقِ الجَنَّة﴾[الأعراف/٢٢]. و قضيةُ كلامه أنَّ المقرونَ بها كالمجرَّد عنها في كونه منصوباً على الخبريّة، و هو قولُ الجمهورِ بدليل أنّه لما أتي مفرداً لم يظهرْ مصدراً، بل اسماً كقوله: إنّي عسيتُ صائماً، و لم يقلْ عسيتُ الصومَ.

و استشكلَ بأنَّ أنْ و ما بعدَها بتأويل المصدر، فيلزمُ في نحو: عسى زيدٌ ان يقومَ[6]، الإخبارُ بالحدث عن الذات، و لذلك ذهبَ سيبَويه فيما حَكاه عنه ابنُ مالـك إلى أنَّ المقرونَ بها ليسَ خبراً، بَلْ مَفعولٌ به منصوبٌ على نزعِ الخافض، و الفعلُ بمعنى قرب، و

---

١ - سقط كالاقتران في «ح».
٢ - البيت لهدبة بن خشرم العذري من قصيدة قالها و هو في الحبس.
٣ - تقدم برقم١٩٨.
٤ - هو لقسام بن رواحة. اللغة: غلّات: جمع غلّة: حرراة العطش، الكُلى: جمع كلية، الجوانح: واحدته جانحة بمعنى الأضلاع تحت الترائب ممّا يلي الصدر.
٥ - «في التنزيل» سقط في «ح».
٦ - حذف ان يقوم في «ح».

التقديرُ في المثال المذكورِ قربَ زيدٌ منْ أنْ يقومُ، ثُمَّ حذفَ الجارُّ توسُّعاً أو يجعل الفعل بمعنى قاربَ، فلا خلافَ، و المعنى قاربَ زيدٌ القيامَ.

و الكوفيُّون يرونَ أنَّ عسى في ذلك فعلٌ قاصرٌ بمعنى قَرُبَ، و أنْ و الفعلُ بدلُ اشتمالٍ من فاعلها، و ردَّ بأنَّ حينئذٍ يكونُ بدلاً لازماً، يتوقَّفُ عليه فائدةُ الكلام، و ليس هذا شأنَ البدلِ، و أجيبَ بأنْ لامانعَ منْ أنْ يكونَ البدلُ لازماً لكونه هو المقصودَ بالحكمِ و كونه تابعاً لايقدحُ في اللزوم، فقد رَأينا بعضَ التوابعِ يلزمُ، كوصفِ مجرورِ رُبَّ إذا كانَ ظاهراً. و أجيبَ عن الإشكالِ من قبلِ الجمهورِ بأمورٍ:

أحدُها: أنّه من باب زيدٌ صومٌ و عدلٌ.

الثاني: أنّه على تقديرِ مضاف أمَّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أنْ يخرجَ، أو في الخبر، أي عسى زيدٌ صاحبُ أنْ يخرجَ. قالَ الرضيُّ: و فيه تكلُّفٌ، إذْ لم يظهرْ هذا المضافُ إلى اللفظ أبداً لا في الاسم و لا في الخبر[1].

الثالثُ: أنَّ أنْ زائدةٌ لا مصدريَّةٌ، و ليس بشيء، لأنَّها قد نُصبتْ، و لأنَّها لاتسقطُ إلا قليلاً.

الرابعُ: أنَّ المصدَر الحاصلَ في تأويلِ الوصف، أي عسى زيد قائماً، و يرجّحه ما جاء في كلامهم عسيتُ صائماً، و هو يرجعُ إلى الجوابِ الأوَّل عندَ الكوفيِّين، لأنَّ المصدرَ المخبرَ به عندَهم بمعنى اسمِ الفاعلِ كما مرَّ.

الخامسُ: الفرقُ بينَ المصدرِ و ما يؤوَّلُ به ذكرَه صاحبُ العباب[2]، و ارتضاه الشريفُ الجرجانيّ[3].

قالَ ابنُ هشامٍ في شرح اللمحة: و ألطفُ مَا يقالُ في الجواب ما رأيتُه بخطِّ بعض طلبة ابنِ مالك، و نقلَه عنه، و هو أنْ يقدَّرَ الإخبار بالفعل مجرَّداً عن أنْ، ثُمَّ لَمَّا صحَّ الإخبارُ به جيءَ بأنْ لتفيدَ التراخي لا لتفيدَ السبكَ، انتهى.

و أفعالُ هذا البابِ «عسى و أنشأ و كَرُبَ» من المذكورِ و غيرِها ممَّا لم يذكرْ جامدةٌ لاتتصرَّفُ«ملازمة للمضيّ» أيْ لصيغة الماضي، فلايُستعملُ لها مضارعٌ و لا أمرٌ و لا اسمُ فاعلٍ و لا مصدرٌ، و استُثنِيَ منها أربعةٌ، و هي كادَ و أوشكَ و طفق و جعل، فقد جاء: يكاد و يوشك و يطفقُ و يجعلُ، و أمَّا كادَ فكقوله تعالى:﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا

---

١ – و لا في الحرف«ح».

٢ – العباب الزاخر في اللغة في عشرين مجلداً للامام حسن بن محمد الصغاني مات سنة ٦٥٠هـ . كشف الظنون ١١٢٢/٢.

٣ – علي بن محمد الشريف الجرجاني، كان علّامة دهره، له تصانيف مفيدة، منها: التعريفات، شرح القسم الثالث من المفتاح، توفي بشيراز سنة ٣١٦ هـ. بغية الوعاة ١٩٧/٢.

يُضِيءُ﴾ [النور/٣٥]. و حكى ابنُ هشام استعمالَ مصدرٍ لها، قالوا: كاد كوداً و مكاداً أو مكادةً، و حكى غيرُه كيداً بقلبِ الواو ياءً، و حكى ابنُ مالكٍ لها اسمَ فاعل و أنشد[من الطويل]:

٢١٩- أمُوتُ اسًى يَوْمَ الرِّجام و إنَّني يَقيناً لَرَهْنٌ بالَّذي أنَا كَائدُ[1]

أي بالموتِ الَّذي أنا كدت آتيه. قالَ ابنُ هشامٍ في الأوضحِ: و الصوابُ أنّه كَابَده بالباء الموحَّدة من المكابدة و العمل، و هو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل، و بهذا جزمَ يعقوبُ في شرح ديوان كثّيرِ عزّة، انتهى.

و قيل حكى ولده أنّه رجعَ عن ذلكَ و قالَ: الصوابُ ما أنشدَه ابنُ مالكٍ إلا أنّه لم يغيّرْ ما وقعَ في الأوضحِ، لأنّه كانَ قدْ شاعَ، و بذلك صرَّحَ في شرح الشواهد الكبرى[2] فقالَ: و الظاهرُ ما أنشدَه الناظمُ، و قد كنتُ أقمتُ مدّةً على مخالفته و ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثُمَّ اتَّضح لي أنّ الحق معه، انتهى.

و أمّا أوشكَ فالمضارعُ فيها أشهرُ من الماضي، حتى أنَّ الأصمعيَّ أنكرَ مجيءَ ماضيها، و ليسَ كذلك، بلْ قد وردَ، و مرَّ الشاهدُ عليه، و سُمِعَ لها اسمُ فاعلٍ، قال[من الوافر]:

٢٢٠- فإنّكَ مُوشكٌ إلا تَرَاهَا[3] ....

و قال [من المتقارب]:

٢٢١- فمُوشكةٌ أرْضُنا أنْ تَعُودَ خلافَ الأنيسَ وُحُوشاً يَبَابَا[4]

قَالَ ابنُ هشام: و في حواشي سننِ أبي داود[5] للمنذريّ[6] حكاية إيشاك مصدر أوشكَ، و حَكَى أبوحيَّان منها الأمرَ و أفعلَ التفضيلِ، و أمّا طفقَ فقدْ حكى الأخفشُ: طَفَقَ يَطْفِقُ بفتح العين في الماضي و كسرها في المضارع، و طَفِقَ يَطْفَقُ بالعكس، و حكى مصدر طفق بالفتح طفوقاً، و مصدر طفق بالكسر طفقاً، و أمّا جعل فحكى الكسائيُّ: أنَّ البعيرَ ليهرمُ حتى يجعلَ إذا شربَ الماءَ مجّه[7]، و فيه شاهدتانِ، و هو ورودُ

١ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكُثير عزة. اللغة: أسىً: حزناً و شدّة لوعة، الرجام: موضع بعينه.

٢ -«الشواهد الكبرى» للعيني المتوفى ٨٥٥ في شرح شواهد شروح الفيه لابن مالك، كشف الظنون ١٠٦٦/٢.

٣ - تمامه «و تعدو دون غاضرة العوادي»، و هو لكثير عزة.

٤ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي. اللغة: خلاف الانيس: بعد المؤانس، وحوشاً: قفراً خالياً، يباباً: خالياً ليس فيه أحد.

٥ - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ/٨٩٩م) من أئمة الحديث، له كتاب«السنن»من الكتب الستة في الحديث. المنجد في الأعلام ص١٨.

٦ - زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي الطافظ المنذري المتوفى سنه٦٥٦هـ، هو اختصر سنن أبي داود. كشف الظنون ١٠٠٤/٢.

٧ - مَجَّه: لفظه.

الخبرِ جملةً فعلية غيرَ مبدوَّة بمضارِع، و حكى الجرجانيُّ استعمالَ مضارِعٍ و اسمِ فاعلٍ منْ عسى، و حكى قومٌ استعمالَ اسمِ فاعل من كرب، و حكى ابنُ أفلح منه مضارعاً، و أنّه يُقالُ كَرَبَ يَكْرُبُ كنصَرَ يَنْصُرُ.

كاد إثباهًا نفي و نفيها إثبات: تنبيهٌ: اشتهَر القولُ بينَ المعربينَ أنّ كادَ إثباتُها نَفْيٌ، و نفيُها إثباتٌ، فإذا قيلَ: كاد يفعلُ، فمعناه أنّه لم يفعلْه، و إذا قيلَ لم يكد يفعلُ فمعناه أنّه فعلَه، دليلُ الأوَّل: ﴿ وَ إِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾[الإسراء /٧٣]،و قوله[من الخفيف] :

٢٢٢- كَادَ النّفسُ أنْ تَفيضَ عَليه   إذا غَدَا حَشوَ رَيْطَه وَ بُرُوَد [1]

و دليلُ الثاني: ﴿ وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة/٧١]، و قد جعلَ المعريُّ ذلكَ لغزاً فقال [من الطويل]:

٢٢٣- أنَحْويَّ هـذا العصرِ مَا هي لفظةٌ   جَرت في لساني جُرهمٍ و ثمودِ
إذا استُعْملت في صورةِ الجحد أُثبتْ   وَ إن أُثبتت قَامَتْ مقامَ جُحودِ [2]

و الصوابُ أنّ حكمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنّ نفيَها نفيٌ، و إثباهَا إثباتٌ، و بيانُه أنّ معناها المقاربةُ، و لاشكَّ أنّ معنى كادَ يفعلُ قاربَ الفعلَ، أنّ معنى ما كادَ يفعلُ ما قاربَ الفعلَ، فخبرُها منفيٌّ دائماً، أمّا إذا كانت منفيةً فواضحٌ، لأنّه إذا انتفتْ مقاربةُ الفعل انتفي عقلاً حصولُ ذلكَ الفعلِ، و دليلُه: ﴿إذا أَخرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاها﴾ [النور /٤٠]، و لهذا كانَ أبلغَ منْ أنْ يقالَ لَمْ يرَها، لأنّ مَنْ لم يرقد يقاربُ الروية، و أمّا إذا كانت المقاربةُ مثبتةً فلأنّ الاخبارَ يقرب الشيء يَقتضي عرفاً عدمُ حصوله، و إلا لكانَ الاخبارُ حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذْ لايُحسنُ في العرف أنْ يقالَ لمن صلّي قاربَ الصلاةَ، و إنْ كانَ ما صلّي حتي قاربَ الصلاةَ، و لافرقَ فيما ذكرناه بينَ كادَ و يكادُ، فإن أورد على ذلك: ﴿ و مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة/٧١]، مع أنّهم قد فعلُوا إذ المرادُ بالفعل الذبح، و قد قالَ تعالى: ﴿فَذَبَحُوها ﴾[البقره/٧١].

فالجوابُ أنّه إخبارٌ عن حالهم في أوّل الأمر، فإنّهم كانوا أوّل بعداً من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنّتهم و تكرار سؤالهم، و لمّا كثرَ استعمالُ مثل هذا في من انتفت عنه مقاربة الفعل أوّلاً ثُمَّ فعله بعد ذلك توهَّمَ أنّ هذا الفعلَ بعينه هو الدّالُ على حصول الفعلِ، و ليسَ كذلك، و إنّما فهمَ حصولُ الفعل من دليلٍ آخرَ كما فهمَ في الآية من

---

١ - البيت لمحمدبن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبدالمجيد بن عبد الوهاب الثقفي. **اللغة:** الريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، و أراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت، البرود: جمع برد.

٢ - هما لأبي العلاء المعري و اسمه أحمد بن عبد الله التنوخي الشاعر اللغويّ، مات سنة ٤٤٩ هـ. **اللغة:** جرهم حي من اليمن، و ثمود: قبيلة أخري.

قوله تعالى: ﴿ فذبحوها ﴾[البقرة/٧١]، هذا تقريرُ ابنِ هشام في المغني، و هو حاصل ما ذكره الرضيُّ عليه من الله الرضا.

تختصُّ عسى و أوشك باستغنائهما عن الخبر: هذه «تتمَّةٌ» لما ذكرَه من مسائل هذا الباب، و«يختصُّ عسى و أوشك» دونَ سائرِ أخواتها «باستغنائهما عن الخبر» و مثلُهما إخلولَقَ، و لم يذكره، لأنّه لم يذكره مع الخلف فيه، و إنّما يستغنيان عن الخبر في ما إذا وليهما أنْ و الفعلُ،« نحو: عسى أنْ يقومَ زيدٌ»، أوشكَ أنْ يَذْهَبَ عَمرٌو، فأنْ و صلتُها في موضعِ رفعٍ بهما على الفاعلية، و لايحتاجان إلى خبر، و ظاهرُ كلامِ الجماعة أنَّ الفعلَ في ذلك تامٌّ، و ذهبَ ابنُ مالك إلى أنّه ناقصٌ سدَّت أن و صلتها مسدَّ جزئيه كما في: ﴿ أحَسِبَ الناسُ أنْ يُتركوا ﴾[العنكبوت/٢]، قال إذ لم يقل أحدٌ: إنَّ حسبَ خرجتْ في ذلكَ عن أصلها، و هو ظاهرُ عبارةِ المُصنِّف رحمَه اللهُ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: إنّما يتعيَّنُ استغناءُ الفعلينِ المذكورينِ عن الخبر في الحالة المذكورة إذا لم يلِ الفعلَ الّذي بعدَ أنْ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به، نحو: عسى أن تقوم و أوشك أن تقعد، فإن وليه ظاهرٌ بالصفة المذكورة كمثال المُصنِّف لم يتعيَّنْ ذلك، بل جازَ فيه ثلاثةُ أوجه أخر: أحدُها و الثاني: الوجهان الآتيان فيما إذا قدَّمتَ الاسمَ، «و قلتَ: زيدٌ عسى أنْ يقومَ»، و سيأتي بيانُهما، و على هذا يكونُ مبتدأً مؤخّراً لا غيرُ، الثالثُ: أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ الّذي بعد أن مرفوعاً بعسى اسماً لها، و أن و الفعلُ في موضع نصب على الخبريَّة لعسى مقدَّماً على اسمها، فتكونُ ناقصةً، و الفعلُ الّذي بعد أنْ فاعلُه ضميرٌ يعودُ على فاعل عسى، و جازَ عودُه عليه، و إنْ تأخَّرَ لتقدُّمه نيَّةً، و منعَ الشلوبينُ هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسُّط الخبر، و أجازَه المبرِّدُ و السيرافي و الفارسيُّ.

وَ يظهرُ أثرُ الخلاف في التأنيث و التثنية و الجمع، فتقولُ على مذهب غير الشلوبين: عسى أنْ يقوما الزيدان، و عسى أنْ يقومُوا الزيدون، و عسى أنْ يقمنَ الهندات، فتأتي بضمير في الفعل، لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعاً به، بل هو مرفوعٌ بعسى، و على رأي الشلوبين يجب أن تقول: عسى أن يقوم الزيدان، و عسى أن يقوم الزيدون، و عسى أن تقومَ الهندات، فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنّه رفعَ الظاهرَ الّذي بعدَه.

الثاني: يجوزُ أنْ تقدَّر العاملين تنازعا زيداً في المثال المذكور، فيحتملُ الإضمارُ في عسى على إعمال الثاني فتكونُ ناقصةً، قالَه ابنُ هشام في المغني، و فيه نظرٌ، لأنَّ أحدَ الفعلين جامدٌ، و سيأتي أنَّ التنازع لايكون بينَ جامدينِ و لا جامدٍ و غيره.

الثالث: إذا قلتَ: عسى أنْ يضربَ زيدٌ عمراً، امتنع كونُ زيد اسمَ عسى إجماعاً، لئلّا يلزمَ الفصلُ بينَ صلة إنْ و معمولها، و هو عمراً بالاجنبيّ و هو زيد، و نظيرُه قوله: ﴿ عسى أنْ يَبْعَثَكَ ربُّكَ مَقاماً مَحْموداً ﴾[الإسراء/٧٩]، قاله في المغني.«و إذا» قدّمتَ على أحد الفعلىن المذكورين اسماً، و «قلتَ» في عسى مثلاً: «زيدٌ عسى أنْ يقومَ، فلكَ و جهان»: أحدُهما «إعمالُها» أي عسى«في ضمير زيد»، فتكونُ مسندةً إليه، و هو اسمُها، فَما بعدَها و هو أنْ و الفعلُ في موضعِ نصبٍ على أنّه خبرُها. فتكونُ ناقصةً، و هذه لغةُ تميم. و الثاني تفريغُها عنه، أي تجريدُها عن ضمير زيد في المثال المذكور،«فما بعدَها» و هو أنْ و الفعلُ« اسمٌ» مؤوَّلٌ «مغنٍ عن الخبر»، فتكونُ مسندةً إليه، و هي حينئذ تامّةٌ.

وَ «يظهرُ أثرُ ذلك» أي المذكورُ من الوجهين «في» حال «التأنيث و التثنية و الجمعِ» المذكّر و المُؤنّث. «فعلى» الوجه «الأوّل» و هو وجهُ الإضمار «تقولُ: هندٌ عَسَتْ أن تقومَ»، فهندٌ مبتدأٌ، و عسى فعلٌ ماض ناقص، و اسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على هند، و أنْ يقومَ في موضع نصبٍ على أنّه خبرُ عسى، و عسى و معمولاها في موضعِ رفعٍ على أنّه خبرُ المبتدإ.« و الزيدانِ عيسا أن يقومًا»، فالزيدانِ مبتدأٌ، و عسى فعلُ ماضٍ ناقصٌ و الألفُ المتّصلةُ بها اسمُها، و أنْ يقوما خبرُها، و جملةُ عسى و معموليها خبرُ المبتدأ،«و الزيدونَ عَسوا أنْ يقومُوا» كذلك، و الهنداتُ عسينَ أنْ يقمنَ كذلك .

«و على» الوجه «الثاني» و هو التفريغُ عن الضمير، تقولُ: هندٌ «عسى» أن تقومَ، و الزيدانِ عسى أنْ يَقوما، و الزيدونَ عسى أن يقوموا، و الهنداتُ عسى أن يقمنَ، فتقدَّر عسى مفرغةً عن الضمير «في» أمثلة«الجميع»، و هي تامّةٌ، و أنْ و الفعلُ بعدَها في موضعِ رفع على الفاعلية بها، و هي و مرفوعُها في موضعِ رفعٍ على الخبريّة للمبتدإ قبلَها، و هو الأفصحُ، و به جاء التنزيلُ قال عزَّ من قائل: ﴿ لايَسْخَر قومٌ مِنْ قَومٍ عسى أنْ يَكُونُوا خيراً وَ لا نساءٌ مِنْ نساءٍ عسى أنْ يَكُنَّ خيراً مِنْهُنَّ ﴾[الحجرات/١١].

فائدةٌ: يجوزُ في عسى إذَا أسندتْ إلىَ ضمير كسرُ سينها نحوَ:﴿ فهَلْ عسيتم إنْ تَوَلّيتم﴾ [محمد/٢٢]، قرأ نافع بالكسر و غيره بالفتح، و هو المختار.

و هنا انقضَى كلامُ المُصنّف، رحمَهُ اللهُ تعالى، في النوع الأوّل من أنواع المعربات من الأسماء، و هو ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ، ثُمّ شرعَ في النوع الثاني منها، و هو ما يردُ منصوباً لا غيرَ فقال:

المفعول به

ص: النّوع الثّاني ما يرد منصوباً لا غير، و هو ثمانية:

الأوّل: المفعول به و هو الفَضْلة الواقع عليه الفعل، و الأصل فيه تأخُّره عنه، و قد يتقدَّم جوازاً لإفادة الحصر، نحو: زيداً ضَرَبْتُ، و وجوباً للزومه الصَّدر، نحو: من رَأيتَ ؟

ش: «النوعُ الثاني» مِن أنواعِ المعرباتِ من الأسماءِ «ما يردُ منصوباً لاغيرُ، و هو ثمانيةٌ» بدليل الاستقراء، و لمّا كانَ الأصلُ منها هو المفاعيلُ الخمسة، و كانَ المفعولُ به أكثرُها استعمالاً و أشهرُها ذكراً و أمكنُها في النصب لشدَّة احتياجه إليه، لأنّه الّذي يلتبسُ لولا النصبُ بالفاعلِ، قَدَّمَها بادئاً به، فقالَ: «الأوَّل المفعولُ به»، و يُقالُ له: المفعولُ على حذف الصلة.

قالَ ابنُ هشام: جرىَ اصطلاحُهم على أنّه إذا قيلَ: مفعول[1]، و أطلقَ لم يردُ إلا المفعولُ به. و لمّا كانَ أكثرَ المفاعيلِ دوراً، خفّفوا اسمَه، و إنّما كانَ حقُّ ذلك أنْ لايصدقَ إلا على الفعولِ المطلق، و لكنّهم لايُطلقونَ على ذلك اسمَ المفعولِ إلا مقيَّداً بقيد الاطلاق، انتهى.

و الضميرُ في به يرجعُ إلى أل الموصولة في المفعول[2]، أي الّذي فعلَ به الفعلُ، و كذا في المفعول له و معه و فيه. «و هو» الاسمُ «الفضلة»، و هي عبارةٌ عما يُسَوِّغُ حذفُه من أجزاء الكلام مطلقاً إلا لعارض. و قالَ ابنُ مالك في شرح العمدة[3]: هي عبارةٌ عمَّا زادَ على ركني الإسناد كالمفعول و الحال و التمييز.

فخرجَ بها العمدةُ، و هي ما لايُسوِّغُ حذفُه من أجزاءِ الكلامِ إلا بدليل، و شملتْ جميعَ المنصوبات، الأصلُ منها، و المحمولُ عليه. و قولُه «الواقعُ عليه الفعلُ» أخرجَ سائرَ المنصوبات، أمَّا بقيةُ المفاعيل فلأنّه لايُقالُ في شيء منها: إنّ الفعلَ واقعٌ عليه، بل يقال في المفعولِ المطلقِ: إنّه واقعٌ، و في غيره: إنّ الفعل واقع له أو معَه أو فيه، و أما غيرُها فظاهرٌ.

و المرادُ بوقوعِ الفعل عليه تعلّقُه به بلا واسطة، بحيثُ لايعقلُ إلا به نفياً كانَ أو إثباتاً، فسقطَ ما قيلَ منْ أنّه غيرُ جامعٍ لخروجِ نحو: ما ضربتُ زيداً، و لاتضربْ عمراً، و أوجدتُ ضرباً، و خَلقَ اللهُ العالَمَ، فإنْ قيلَ: ذكرُ الوقوعِ و إرادةُ التعلّق حقيقةٌ أمْ

---

١ - سقط مفعول في «ح».
٢ - في «ح» سقط في المفعول.
٣ - العمدة في النحو لابن مالك محمد عبدالله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. كشف الظنون. ١١٦٧/٢.

مجازٌ، لاسبيل إلى الأوَّل لعدم الوضعِ و لا إلى الثاني لعدم الاتِّصال بينَهما، قيلَ: وقوعُ الفعل على الشيءِ في عرف النحاة عبارةٌ عن التعلّقِ المذكور، فيكونِ إرادةُ التعلّق من الوقوعِ حقيقةً عرفيَّةً، فلايلزمُ دعوى الوضعِ و بيان الاتِّصال، أو يقالُ: الوقوعُ لاينفكُّ عن التعلّقِ، فكانَ التعلّقُ لازماً للوقوعِ، فذُكِرَ الملزومُ، و أُريدَ اللازمُ.

هذا و إنَّما استغنيَ عن إضافة الفعلِ إلى الفاعلِ، كما فعلَ ابن الحاجب لجعله الفضلةَ هي الجنسُ، فإنَّ فائدةَ إضافته إليه على ما ذكروه إخراجُ مثلِ زيد في ضُرِبَ زيدٌ بالبناء للمفعول، فإنّه لم يُعتبرْ إسنادُه إلى فاعله، و مثلُ ذلكَ خارجٌ بالفضْلة، فإنّه عمدةٌ، و لو فَعَلَه أيضاً لكانَ بسبيلٍ، فتكونُ فائدتُهُ صرفَ الفعلِ عن المعنى الاصطلاحي، فيصفو إسنادُ الوقوعِ إليه عن التجوُّزِ و شمولِ التعريفِ لمفعول غير الفعل عن التكلف، فبطلَ قولُ بعضِهم: إنَّه لافائدةَ فيه.

الأصلُ تأخُّر المفعول عن الفعل: «و الأصلُ» أي الراجحُ في المفعولِ الَّذي يَنبغي أنْ يكونَ عليه إنْ لم يمنع مانعٌ«تأخُّره عنه»، أي عنِ الفعلِ و عنِ الفاعلِ أيضاً بدليلِ ما مرَّ في كلامه أنَّ الأصل في الفاعل تقدمُّه على المفعولِ، نحو:﴿ و ورثَ سليمانُ داودَ﴾ [النمل/١٦]، لأنَّ طلبَ الفعل للمسند إليه الَّذي لايتمُّ إلا به أشدُّ من طلبه للفضلات، و لأنَّ الفاعلَ مُنْشِيءُ الفعل، و المفعولُ موردُه و متعلّقه، فالفعلُ يُنشَأ عنِ الفاعلِ، ثُمَّ يصلُ إلى المفعول. و قدْ يَجبُ هذا الأصلُ في مسائلَ:

أحدُها: أنْ يكونَ الفعلُ مؤكّداً بالنون الثّقيلة أو الخفيفة، فَلايُقالُ: زيداً اضربَنَّ. قالَ الرضيُّ: و لعلَّ ذلكَ لكونِ تقديمِ المنصوب على الفعلِ دليلاً في ظاهر الأمر على أنَّ الفعلَ غيرُ مهمٍ، و إلا لم يؤخَّرْ عن مرتبته، أي الصدر، و توكيد الفعل مؤذناً بكونه مهمّاً، فَيَتنافرانِ في الظاهر، انتهى. فإنْ قلتَ: فقد قالَ ابن مالك في ألفيته[من الرجز]:

٢٢٤- و الرفعَ و النصبَ اجعلنْ إعرابا ....[١]

فقُدِّمَ مفعولُ الفعل المؤكّد بالنّون عليه. قلتُ: أجيبَ باحتمالِ أنْ يكونَ الحكمُ المذكور مفروضاً في الاختيار، و أنّه يجوزُ التقدمُ في الضرورة.

الثانية: أن يحصلَ بتقديمه التباس بالمبتدإ، نحو: موسى ضَرَبَ عيسى.

الثالثة: أن يكونَ الفعلُ تعجُّبيًّا، نحو: ما أحسنَ زيداً، فلا يجوزُ زيداً مَا أحسنَ، إذْ لايتصرفُ في معموله.

---

١ - تمامه «لاسمٍ و فعلٍ نحو لن أهابا».

الرابعةُ: أنْ يكونَ الفعلُ صلةً لحرف مصدريٍّ عاملٍ، نحو: كَرِهتُ أنْ تضربَ زيداً، فلايجوزُ أنْ تضربَ زيداً كرهتُ، ولا أنّ زيداً تضربَ كَرِهتُ، إذْ لايفصلُ بينَ الموصولِ الحرفي وصلته.

الخامسةُ: أنْ يكونَ الفعلُ مقروناً بلامِ الابتداء، نحو: لَيُحبُّ اللهُ المحسنينَ، فلا يجوزُ: المحسنينَ لَيُحبُّ اللهُ.هذا إنْ لم تُوجَدْ إنَّ، فإنْ وُجِدَتْ، جازَ التقديمُ، نحو: إنّ زيداً عمراً ليضربُ، أو بلامِ القسمِ، نحو: و اللهِ لأقولَنَّ الحقَّ، فلا يجوزُ: واللهِ الحقَّ لأقولَنَّ .

السادسةُ: أنْ يكونَ المفعولُ أنَ وصلتُها، نحو: عرفتُ أنّكَ فاضلٌ، فلايجوزُ أنّكَ عرفتُ فاضلٌ، و اختلفَ في علّة ذلك، فقيلَ: كراهية الابتداء بأنّ المفتوحة، لئلا تلتبس بأنّ الّتي بمعنى لعلّ، و قيل: لئلا تلتبسَ بأنّ المكسورةِ، و لاتدفعُ الفتحةُ الخفيفةُ هذا اللبسَ.

فإنْ قلتَ: هلّا احتنبُوا هذا اللبسَ عندَ وقوعِ إنْ وصلتها مجرورةً باللام المقدَّرة، بلْ أجازُوا مثلَ قولِك: إنّكَ فاضلٌ أكرمتَ. قلتُ: أجيب بأنّ ذلك لا يوقعُ في محذورٍ، إذ المقصودُ التعليلُ، و هو حاصلٌ على كلِّ تقديرٍ سواء ظنَّ السامعُ أنّ مفتوحةً، و اللامَ مقدَّرةً، أو ظنّها مكسورةً، و ذلكَ لأنّ التعليلَ مستفادٌ من كونِ الجملة المصدَّرة بـ إنّ المكسورةِ تقعُ في مثل ذلك جواباً لسؤالٍ عن العلّة مقدَّرٍ، تقولُ: أكرمْ زيداً إنّه فاضل، و لاتُكرمْ عمراً إنّه جاهلٌ، كأنّه قيلَ: لِمَ أكرمُه؟ أو لِمَ لا أكرمُه؟ فقيلَ: إنّه فاضلٌ، أو إنّه جاهلٌ، فاغتفروا هذا اللبسَ من الفتح والكسر، لكونِه لايوقعُ في خلاف الغرض.

قد يتقدَّم المفعول على الفعل جوازاً و وجوباً:«و قد يتقدَّمُ» أي المفعولُ به على الفعلِ لقوّته في العملِ، و ليسَ ذلك خاصّاً بالمفعولِ به، بل المفاعيل كلّها إلا المفعولَ معه سواء في ذلك، و لذا عبَّرَ عنه في التسهيل بمنصوبِ الفعلِ، فيتقدَّمُ جوازاً حيثُ لاموجبَ لتقدُّمه، و لا مانعَ منه «لإفادة الحصر»، أي حصرِ فعلِ الفاعل في المفعولِ، «نحو: زيداً ضربتُ» أي لا غيرَه، أو وحدَه بحسب ما يقتضيه المقامُ .

هذا قولُ الجمهورِ، و كادَ أهلُ البيانِ يطبِّقون عليه، و خالفَ في ذلك ابنُ الحاجبِ، و تَبِعَه أبوحيّان[1]. قال ابنُ الحاجب في شرح المفصّل: الاختصاصُ الّذي يَتَوَهَّمُه كثيرٌ من الناسِ وَهمٌ، و استدلَّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ فاعْبُدِ اللهَ مُخلصاً له الدينَ﴾ [الزمر/٢] ثُمَّ قالَ:﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر/٦٦]، و رُدَّ هذا الاستدلالُ بأنّ مخلصاً له الدينَ، أغني عن أداة الحصرِ في الآية الأولى، و لو لم يكن فما المانعُ من ذكرِ المحصورِ في محلٍّ بغير

١ - سقطت هذه الجملة في «ح».

صيغة الحصر، كما قالَ تعالى: ﴿ و اعْبُدُوا ربَّكم ﴾[الحج/٧٧]، و قال: ﴿أمَرَ الله ألاتعبدُوا إلا إيَّاه ﴾[يوسف/٤٠]، بل قولُه تعالى:﴿ بَلِ اللهَ فاعْبُدْ﴾[الزمر/٦٦]، و لو لم تكنْ للاختصاص، و كانَ معناها اعْبد الله، لما حصلَ الإضراب الّذي هو معنى بل.

و اعترضَ أبوحيَّان على مدَّعي الاختصاص، بنحو:﴿ أفَغَيْرَ الله تَأمُرُونِي أعْبُدُ﴾ [الزمر/٦٤]، و أجيبَ بأنّه لمّا كانَ من أشرك بالله غيرَه، كأنّه لم يعبد الله، كانَ أمرُهم بالشرك، كأنّه أمرٌ بتخصيص غيرالله بالعبادة. و رَدَّ صاحبُ الفلك الدّائر[1] الاختصاصَ بقوله تعالى: ﴿ كُلّاً هَدَيْناه و نوحاً هدينا منْ قبلُ ﴾[الأنعام/٨٤]، و هو أقوي ما رَدَّ به، و أجيبَ بأنّه لايدّعي فيه اللزومَ، بل الغلبةَ، و قد يخرجُ الشيُ عن الغالب.

قالَ الشيخُ بهاءُ الدين السُّبكيُّ: و قد اجتمعَ الاختصاص و عدمُه في آية واحدة و هي: ﴿ أغَيْرَ الله تَدْعُونَ إنْ كُنْتُمْ صَادِقينَ* بَلْ إيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾[الأنعام/٤٠و٤١]، فإنّ التقديمَ في الأولَى قطعاً ليسَ للإختصاص، و في إيَّاه قطعاً للاختصاص، انتهى. و على قولِ الجمهور فشرطُه أنْ لايكونَ التقديمُ مستحقّاً.

الحصر و الاختصاص مترادفان أم لا: تنبيهٌ: المشهورُ أنَّ الحصرَ و الإختصاصَ مترادفان، و اختارَ تقيُّ الدين السُّبكيُّ[2] التفرقةَ بينَهما، فقال: اشتهرَ كلامُ الناس في المعمول يفيدُ الاختصاصَ، و قد يَفْهمُ كثيرٌ من الناس من الاختصاص الحصرَ، و ليس كذلك، و إنّما الاختصاصُ شيء، و الحصرُ شيء آخرُ، و الفضلاءُ لم يذكروا في ذلك لفظةَ الحصر، و إنّما عبَّروا بالاختصاص، و الفرقُ بينَهما أنَّ الحصرَ نفيُ غيرِ المذكور و إثباتُ المذكور، و الاختصاصَ قصدُ الخاصِّ من جهة خصوصه من غير تعرُّض لنفي غيره، انتهى.

و قولُه: إنَّ الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظَ الحصر ممنوعٌ، فقد ذكرَها غيرُ واحد، و هذه مسألةٌ بيانيَّةٌ تطفّلنا بها تبعاً للمصنِّف، رحمهُ الله، و إلا فالتقديمُ و التأخيرُ اللّذان يلزمُ النحويُّ النظرُ فيهما هُما ما اقتضتْه صناعةٌ من الجواز و الوجوب فقط، لا ذكرُ فوائد هما، و وجوباً في مسألتين، أشارَ إلى الأولى بقوله[3]«للزومه الصدر» أي صدرِ الكلام، و ذلكَ إذا تضمَّنَ معنى الاستفهام، نحو:﴿ أيّاً ما تَدْعُوا﴾ [الإسراء/١١٠]، أو أضيفَ إلى ما تضمَّنَ معنى أحدهما، نحو: غلامَ أيِّهم ضربتَ، غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ.

---

١ – الفلك الدائر على المثل السائر لعزالدين عبد الحميد ابن هبة الله المدائني (المعروف بابن أبي الحديد) المتوفى سنة ٦٥٥ هـ.كشف الظنون ، ١٢٩١/٢ .

٢ – علي بن عبد الكافي السبكي تقي الدين النحويُّ اللغويُّ، صنف نحو مائة و خمسين كتاباً مطولاً ومختصراً، منها: تفسير القرآن، الاقتناص في الفرق بين الحصر و الاختصاص و مات سنة ٧٥٥هـ. بغية الوعاة، ١٧٧/٢.

٣ – سقط بقوله في «ع».

الثانية: أنْ يقعَ عاملُه بعدَ فاء الجزاء في جواب أمَّا، و ليس للعامل منصوبٌ غيرَه، مقدَّمٌ عليها، نحو: ﴿ فأمَّا اليتيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[الضحي/٩]، و قد تقدَّر أمَّا نحو:﴿ ربَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[المدثر/٣]، بخلاف أمَّا اليوم فاضرب زيداً.

تنبيهان: الأوَّل: منعَ الكوفيُّون تقديمَ المفعول في نحو: زيداً غلامُه ضربَ، لأنَّه متأخِّرٌ في التقدير من وجوه: أحدُها بالنظر إلى غلامه، لأنَّه من تمام خبره، و الثاني بالنظر إلى ضربَ، لأنَّه لامفسِّرٌ له قبلَه بخلاف قوله تعالى:﴿ و إذا ابتلَى ابراهيمَ ربُّه ﴾[البقرة/١٢٤]، لأنَّ المنصوبَ متأخِّرٌ من جهة المعموليَّة و المفعوليَّة .

و منعُوا أيضاً غلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ. و مَا أرادَ أخذَ زيدٌ، على أنَّ في أرادَ ضميرَ زيد، لأنَّ المفسِّرَ فيها هو الفاعلُ، و لايجوزُ أنْ تقدِّره قبلَ المفعول المقدَّمِ على الفعل، لأنَّ الفاعلَ لايتقدَّمُ على الفعل، فكيفَ يفسِّرُ ما هو متقدِّمٌ لفظاً، و ليس بمتقدِّمٍ تقديراً، بخلاف ضربَ غلامَه زيدٌ، فإنَّ مرتبةَ المفسِّر قبلَ الضمير، و يجوز تقديمُه عليه.

و منعُوا ما طعامَكَ أكلَ إلا زيدٌ، لأنَّكَ حذفتَ الفاعلَ الَّذي هو الأصلُ و العمدةُ، و اعتنيت بالمفعول الَّذي هو الفضلةُ، و ذلكَ بأنْ قدَّمتَه على الفعل، و أجازَ ذلك البصريُّونَ في المسائل الخمس. قالَ الرضيُّ عليه من الله الرضا، و هو الحقُّ اكتفاءً بالتقدُّمِ اللفظيِّ في الأولى، و لأنَّ مرتبةَ المفعول بعدَ الفاعل، فإذا لم يَجُزْ تقديمُ المفسِّر وحدَه، أي الفاعل، أخَّرنا ما اتَّصلَ به ضميرَ المفسَّر، فنقولُ: إنَّ تقديرَ غلامَه ضربَ زيدٌ، ضرب زيدٌ غلامَه، فغلامُه واقعٌ في التقدير بعدَ زيد الواقع بعدَ عامله، و لأنَّ المستثنى قد سدَّ في الأخير مسدَّ الفاعلِ، و لورود السماع بما منعوه، فنظيرالأولى قوله[من البسيط]:

٢٢٥- كعباً أخوه نهَى فانقاد منتهياً ... و لو أبَى باتَ بالتخليد في سقر[١]

و نظيرالثانية قوله[من الخفيف]:

٢٢٦- رأيه يألفُ الَّذي إلفَ الحمد ... و يشقي بسعيه المغرور[٢]

و نظير الثالثة قوله[من الرمل]:

٢٢٧- شرَّ يَوميهَا و أغواه لها ... رَكِبَتْ عنزٌ بحِدْجٍ جَمَلا[٣]

و نظير الرابعة قوله [من البسيط] :

٢٢٨- ما شاء إن شاء ربِّي و الَّذي هو لم ... يشاء فلست تراه فاشياً أبدًا[٤]

---

١ - لم أجد البيت .
٢ - لم أجد البيت .
٣ - لم يسمَّ قائله: اللغة: عنز: امرأة من طسم، سبيت فحملت في هودج يهزؤن بها و التقدير: ركبت عنز جملاً مع حدج، أو جملا سائرا بحدج. الميداني، مجمع الامثال و الحكم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دارالجيل، بيروت،١٤٠٧هـ ، ص٥٣ .
٤ - لم أجد البيت .

و نظير الخامسة قوله[من البسيط]:

٢٢٩- ما المرءُ ينفع إلا ربُّه فــعلا..............م يُستمال لغير الله آمال[١]

و عنز بالعينِ المهملةِ و سكونِ النون ثُمَّ زاء معجمة في البيت الثالث اسمُ امراة مــن طسم[٢]، سبيتْ، فحملوها في هودَج، و ألطفوها بالقول و الفعلِ، فقالت: هــذا شــرُّ يومي، أي حينَ صرتُ أكرمَ للسباء. شرٌّ منصوب على الظرفية بركبتُ، أي ركبــتُ في شرِّ يوميها، و الحدجُ بكسر الحاء المهلة و سكونِ الدّال المهملة ثُمّ جيم، مركبٌ للنــساء كالمحَفَّة[٣]. فإنْ قلتَ: المقدَّم في المَسألة مفعولٌ بهَ، و هذا ظرفُ زمان، فهما مفترقــان. قلتُ: المسألةُ مفروضةٌ في أعمَّ من المفعول به، لأنَّ التقديمَ ليسَ مختصَّاً به كما تقدَّم.

ناصب المفعول به و الكلام علي إضماره: الثاني: الناصبُ للمفعول به إمَّا فعلٌ متعــدٍّ، نحو:﴿ و وَرِثَ سليمانُ داودَ﴾ [النمل/١٦]، أو اسمُ فاعلٍ، نحو:﴿إنَّ اللهَ بالغُ أمــره ﴾ [الطلاق/٣]، أو اسمُ مفعول، نحو: زيد معطَى غلامه درهماً، أو اسمُ فعل، نحو: ﴿عليكم أنفسَكم﴾[المائدة/١٠٥]، أو مصدرٌ، نحو:﴿ و لَولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾ [البقــرة/٢٥١]، و إمَّا اسمُ التفضيل فلا ينصبُ المفعولَ به، و إنْ كانَ متعديَّاً، و كذا الصفةُ المشبهةُ، لأنَّها لاتشتقُّ إلا من لازمٍ.

و الأصلُ كونُ الناصبِ مذكوراً كما في هذه الأمثلة، و قد يضمرُ جــوازاً، إذا دَلَّ عليه دليلٍ قالي أو حالي، و الأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿ قالوا خيراً ﴾[النحل/٣٠]، أي أنزل ربُّنا خيراً، بدليل:﴿ماذا أنزلَ ربُّكم﴾ [النحل/٣٠]، الثاني، نحو: قولك لمن تأهَّبَ لسفرٍ: مكَّةَ، بإضمار أتريدُ ؟ أو وجوباً، و ذلك فيما نصبَ على الاشتغال، نحو: أزيداً ضربتَه، أو على النداء، نحو: نحنُ العربَ أقري الناس للضيف، بإضمار أخصُّ، أو على التحــذير بإيَّاك، نحو: إيَّاك والأسدَ، أي إيَّاك باعدْ و احذَر الأسد، أو بغيرها بــشرط عطــف أو تكرار، نحو: رأسَك و السيفَ، أي باعَدْ واحذَرْ، و الأسدَ الأسدَ[٤]، أو علــى الإغــراءِ بشرط أحدهما، نحو: المروةَ و النجاةَ. وَ قوله[من الطويل]:

٢٣٠-أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَه كَساعٍ إلى الهيجاءِ بِغَيْرِ سِلَاحِ[٥]

بإضمار الزم.

١ – لم أجد البيت.
٢ – طسم: حيّ من عاد انقرضوا.
٣ – المحَفَة: هودج لاقبّة له، تركبُ فيه المرأة. (ج) مَحَافّ .
٤ – سَقط الأسد في «ح» .
٥ – البيت لمسكين الدارمي أو لا ابراهيم بن هرمة القرشي أو قيس بن عاصم. اللغة: الهيجاء: الحرب.

المفعول المطلق

ص: الثّاني: المفعول المطلق: وهو مصدر يؤكّد عامله أو يبيّنُ نوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضرباً، أو ضَرْبَ الأمير، أو ضَرْبَتَيْنِ و المؤكّد مفرد دائماً، و في النوع خلافٌ،ويجبُ حذفُ عامله سماعاً، في نحو: سقياً و رعياً، و قياساً، في نحو: ﴿ فَشُدُّوا الوَثاقَ فَإمَّا مَنّاً بعدُ وَ إمَّا فداءً ﴾ ، وَ لَه على ألفُ درْهَمٍ اعترافاً، و زَيْدٌ قائمٌ حقّاً، و ما أنتَ إلا سيراً، و إنّما أنتَ سَيْراً، و زَيْدٌ سيراً سَيْراً، وَ مَرَرْتُ بِهِ فَإذا له صوتٌ صَوتَ حمارٍ، و لَبَّيك و سعديك.

ش: «الثّاني» ممّا يردُ منصوباً لاغيرُ «المفعولُ المطلقُ»، سُمّيَ بذلك لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه لغةً من غير تقييد، و مِنْ ثَمَّ قَدَّمه الزمخشريُّ و ابنُ الحاجب على المفعولِ به بخلاف بقيّة المفاعيلِ، فلا يُقال فيها: إلا مفعولٌ به أو فيه أو معَه، و أمّا اصطلاحاً فيصحُّ الإطلاقُ على كلِّ واحدٍ من الخمسة، و هو ما قرنَ بفعلٍ لفائدة، و لم يسندْ إليه ذلك الفعلُ، و تعلّق به تعلقاً مخصوصاً.

فإنْ قلتَ: هذا منتقض بمفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، فإنّه مفعولٌ، و لم يشملْه التعريفُ. قلتُ: أجيبَ بأنّ إطلاقَ المفعول عليه باعتبار أنّه كانَ في الأصل مفعولاً اصطلاحيّاً قالَ ابنُ هشام: و هذه التسميةُ للبصريّين، و أمّا غيرُهم فلا يُسمّى بالمفعولِ إلا المفعولَ به خاصّةً، و يقولُ في غيره مشبَّهٌ بالمفعول.

«و هو مصدرٌ يؤكّدُ عاملَه» الناصبَ لَه، و إنْ لم يكنْ مشتقّاً منه، و توكيدُه له باعتبارِ حَدَثِه المفهوم منه مطابقةً إن كانَ مصدراً، و تضمّناً إنْ كانَ غيرَه، و يُسمّى هذا النوعُ مبهماً أو المبيّنُ لنوعه ،أو عدده، أو نوعِ عامله، أو عدده، و ذلك باعتبار الحدث المفهومِ منه على حدِّ ما تَقَرَّرَ، و يُسمَّى كلٌّ من هذين النوعين مختصّاً و موقّتاً.

و يدخلُ في قوله:«عدده» الواحدُ، لأنّه عددٌ بإجماعٍ، و خرجَ بقوله:«يؤكّد عاملَه» إلى آخره، المصدرُ في نحو: قمتُ إجلالاً لك، و كرهتُ ضربَك لانتفاء التوكيد، و بيانُ العدد نحو: الفجورَ الثاني في كرهتُ الفجورَ الفجورَ، فإنّه و إنْ كانَ مؤكّداً لكن لا لعامله، و لايردُ على الحدِّ المفعولِ به في نحو: كرهتُ كراهتي، لأنّ المرادَ بكون المصدر مؤكّداً لعامله أو مبيّناً لنوعه أو عدده كونه كذلك بحسبِ دلالةِ اللفظ، كما نبَّهَ عليه ابنُ الحاجب في مثله.

و كَراهتي على تقدير كونه مفعولاً به ليسَ بهذه المثابة، نعم يردُ عليه الخبرُ في نحو: ضربُكَ ضربتانِ، و ضربُكَ ضربٌ أليمٌ، فإنّه مبيّنٌ لعدد في الأوّل، و للنوع في الثاني، أو

صفة بأليم، فهو منقوضٌ به، و كذا الحالُ المؤكّدةُ لعاملها، إذا كانت مصدراً، فلو قالَ: و ليس خبراً و لا حالاً كما فعلَه ابنُ هشامٍ في الأوضح لَسَلِمَ من ذلك.

إعراب خلق الله السموات: تنبية: قيلَ: يردُ على هذا الحدِّ نحو: ﴿خلقَ الله السمواتِ﴾ [الجاثية/٢٢]، فإنّ السمواتِ مفعولٌ مطلقٌ على الصواب، و ليسَ بمصدرٍ، انتهى.

و قدْ يمنعُ الورودُ باحتمالِ ذهابه إلى ما عليه الجمهورُ من أنّها مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلقٌ، و القائلُ بأنّها مفعولٌ مطلقٌ جماعةٌ من الأئمة، منهم الشيخُ عبدُ القاهر الجرجانيّ و فخرُالدين الرازيُّ و جارُ الله الزمخشريُّ و أبو عمروَ بنُ الحاجب و جمالُ الدين بنُ هشام: قالوا: لأنّ المفعولَ به ما كانَ موجوداً قبلَ الفعلِ الّذي عملَ فيه، ثُمَّ أوقعَ الفاعلُ به فعلاً كضربتَ زيداً، فزيداً كانَ موجوداً قبلَ الضربِ، و أنتَ فعلتَ به الضربَ، و المفعولُ المطلقُ ما كان فعل الفاعل فيه هو فعلُ إيجاده كالسموات في: ﴿خَلَقَ اللهُ السمواتِ﴾[الجاثيه/٢٢]، فإنّها لم تكنْ موجودةً، بل عدماً محضاً، و اللهُ أوجدَها، و خلّصَها من لعدم، فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

قالَ ابنُ هشام: و الّذي غرَّ أكثرَ النحويّينَ في هذه المسألة أنّهم يمثّلونَ المفعولَ المطلقَ بأفعالِ العباد، و هم أنّما تجرى على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذواتُ، فتوهّموا أنّ المفعولَ المطلق لا يكونُ إلا حدثاً، و لو مثّلوا بأفعالِ الله تعالى لظهرَ لهم أنّها لاتختصُّ بذلك، لأنّ اللهَ تعالى مُوجدٌ للأفعالِ و الذواتِ جميعاً، قالَ: و كذا البحثُ في أنشأتُ كتاباً و عملتُ خيراً، انتهى.

و أجابَ الجمهورُ بأنّ المفعولَ به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يَقتضي أنْ يكونَ موجوداً، ثُمَّ أوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ، فإنّ اثبات صفة غير الوجود تستدعي ثبوتَ الموصوف أوّلاً، و أمّا المفعولُ بالنسبة إلى الإيجاد، فَلايَقتضي أنْ يكونَ موجوداً، ثُمَّ أوجدَ الفاعلُ فيه الوجودَ، بل يَقتضي أنْ لايكونَ موجوداً، و إلا لزمَ تحصيلُ الحاصل، و أمّا التزامُ كونه موجوداً قبلَ الفعلِ على كلِّ حالٍ فدعوى لا دليلَ عليها، نحو: ضربتُ ضرباً، مثالٌ للمفعول المطلق المؤكد لعامله، و مثلُه نحوُ: قعدتُ جلوساً ﴿و اللهُ أنبتَكم منَ الأرضِ نَباتاً﴾[نوح /١٧]. و هل العاملُ فيهما الفعلُ المذكور أو مقدَّرٌ بمعناه و لفظِه؟ قولان:

الأوّل: هو قضيةُ كلامِ سيبويه على ما قيل في التسهيل، و هو مذهبُ المازنيّ و المبرّد و السيرافيّ و مرتضى الرضيّ عليه من الله الرضا، و نَسبَه ابنُ يعيش إلى الأكثرينَ، لأنّه لمّا

كانَ في معناه وصل إليه، كما وصلَ إلى ما هو من لفظه، لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورة ملجاة إليه.

و الثاني: هو مذهبُ الجمهورِ، كما قالَ ابنُ عقيل، لأنَّ الكثيرَ كونُ المصدرِ من اللفظ للفعلِ، و كونُه بغيرِ لفظه قليلٌ، فحمل القليل على الكثيرِ، أو ضربتُ ضربَ الأميرِ، مثالٌ للمفعولِ المطلقِ المبيِّن لنوعه، و هو عطفٌ على ضربتُ ضرباً بتقديرِ، أو ضربتُ ضربَ الأميرِ ليكونَ عطفَ مثالٍ على مثالٍ لا على ضرباً فافهَمْ. و الأصلُ ضرباً مثلَ ضربِ الأميرِ، فحذفَ الموصوفُ من الصفة، و مثلُه ضربتُه ضرباً شديداً، أو ضربتُه الضربَ، أي الضربَ المعهودَ، فلو أردتَ بالضرب الجنسَ، كانَ من قبيلِ المؤكّد على ما ذكرَه بعضُ المتأخّرين، أو ضربتُ ضربتين مثالٌ للمفعول المطلق المبيِّن لعدده، و مثله ﴿فدُكّتا دَكّةً واحدةً﴾[الحاقة/١٤]، و ضربتُه ضربات.

و قد ينوبُ عن المصدر غيرُه من صفته، نحو: اشتملَ الصَّماءَ[١]، أو ضميره نحو: عبدَ الله أظنُّه جالساً، بنصب عبدالله، أو إشارة إليه كضربتُه ذلكَ الضربَ، و لايشترطُ كونُها متبعةً بالمصدر، و قولُ ابن مالك باشتراطه مردودٌ بقول العرب: ظننتُ ذلكَ، يُشيرون به إلى الظنِّ، أو مرادفٌ له نحو: شنيته بغضاً، و أحبَبْتُه مقةً، أو مشاركٌ له في مادَّته، و هو ثلاثةٌ: اسمُ مصدر، نحو: اغتسل غسلاً، و اسمُ عين، نحو:﴿ واللهُ أنبتكم من الأرض نَباتاً﴾[نوح/١٧]، و مصدرٌ لفعلٍ آخرَ نحو:﴿ و تَبَتَّل إليه تَبتيلا﴾ [المزَّمِّل/٨]، و الأصل اغتسالاً و إنباتاً و تبتلاً.

أو دالٌّ على نوع منه كقَعَدَ القُرفصا، و رجعَ القهقري، و الأصلُ قعدَ القعدَ القرفصاء، و رَجَعَ الرجعة القهقري، أو دالٌّ على عدده، كضربتُه عشرَ ضربات[أو كقوله تعالى]:﴿ فاجْلدُوهم ثمانينَ جَلدةً ﴾[النور /٤]، أو على آلته كضربتُه سوطاً و سوطينِ و أسواطاً، و الأصلِ ضربتُه ضربةً بسوط و ضربتينِ بسوط و ضربات بسوط، أو كلٌ، نحو:﴿فلا تَميلُوا كُلَّ المَيل﴾[النساء/١٢٩]، أو بعض، نحو:﴿ وَ لَوْ تَقَوَّلَ علينا بَعْضَ الأقاويل﴾[الحاقَة/٤٤]، أو ما الاستفهاميَّة، نحو: ما تضربُ زيداً، أيْ أيَّ ضرب تضربُ زيداً، أو ما الشرطيَّة، نحو: ما شيءتَ فَنَمْ ، أيْ أيَّ نومٍ شيءتَ فَنَمْ.

«و» المصدر «المؤكّد» لعامله لايثنّى، و لايُجمع ، بل هو «المفرد دائماً» باتّفاق، قال الرضيُّ: إذ المرادُ بالتاكيد ما تضمَّنه الفعلُ بلا زيادةٍ عليه، و لم يتضمَّنِ الفعلُ إلا

١ - اشتمل الصَّماء: هو أن يردَّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسري و عاتقه الأيسر ثمّ يردُّه ثانية من خلفه على يده اليمنى و عاتقه الأيمن فيغطيهما جميعا. لسان العرب ٢/٢٢٤١(صمم).

الهيئة من حيثُ هي هي، و القصدُ إلى الهيئة من حيث هي هي يكونُ معَ قطعِ النظر عن قلّتها و كثرتها، و التثنية و الجمعُ لايكونان إلا معَ النظر إلى كثرتها فتناقضا، انتهى.

و أمّا العدديُّ فيُثنّى و يُجمع باتفاق، لأنّ العددَ قد يكونُ اثنين فصاعداً، و في المصدرِ النوعيِّ خلافٌ بينَ النّحويّينَ، فمنهم مَنْ ذهبَ إلى جواز تثنيه و جمعه قياساً لحصولِ ما يكونُ معه التثنية و الجمع، إذ النوع المتميّز إذا انضمَّ إليه نوعُ آخر ثبتَ الأمْر الّذي يكونُ به التثنية، و إذا انضمَّ إليه نوعان فصاعداً، حصلَ ما يكونُ به الجمعُ، فيجوزُ أنْ تقولُ: قمتُ قيامَي زيدٍ و عمرٍو، و قتلتُ قتولاً كثيرةً. و منهم مَنْ منعَ في غير المسموعِ، و هو ظاهرُ مذهَبِ سيبَويهِ و اختيار الشلوبينِ، و الأوّل هو الأشهرُ.

عامل المفعول المطلق: تنبية: عاملُ المفعول المطلق إمّا مصدرٌ، نحو: سَيْرك سيرَ الحثيث[1] متعب، أو ما اشتقَّ منه من فعلٍ، نحو: ﴿و كَلّمَ اللهُ موسى تكليماً ﴾[النساء/١٢٤]، أو وصفٌ، نحو: ﴿ و الصَّافاتِ صَفّاً ﴾[الصافات/١]، أو اسمُ مفعول، نحو: الخبزُ مأكولٌ أكلاً.

و شرطُ الفعلِ التصرُّفُ و التمامُ و عدمُ الإلغاء، و لايقالُ: ما أحسنَ زيداً حسناً، و لا أحْسن بزيد إحساناً. خلافاً للجرمي لعدمِ التصرُّف فيهما، فكانا كالجامد، لامصدر له، و لايُقال: كَانَ زيدٌ قائماً كوناً، على خلاف فيه، و لا زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنّاً، جزمَ به في التصريح.

و شرط الوصف أن يكون دالّاً على الحدوث، فلايجوز: زيد حسن وجهه حسناً، و لا أقوم منك قياماً، و أمّا قوله[من البسيط]:

٢٣١- أما المُلوكُ فَانْتَ إليومَ الأمُهُمْ لُؤماً وَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ[2]

فلُؤماً منصوبٌ بمحذوف، قالَه صاحبُ البديع[3]، و لاينتصبُ بغيرِ الثلاثة، لاتقول: نزالِ نزولاً، و لاصَهْ سكوتاً.

إعراب أنت الرجل علماً: و زعم ثعلب في نحو أنت الرجلُ علماً، أنّ مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بالرجل على تأويله بالعالم، قالَ أبوحيَّان و غيرُه: هو تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل، أي أنت الكاملُ علمه، و ليس مفعولاً مطلقاً.

---

١ - الحثيث:السريع الجادُّ في أمره.

٢ - هو لطرفة بن العبد. **اللغة:** السربال: القميص.

٣ - البديع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٦٦هـ. كشف الظنون ٢٣٦/١.

حذف عامله جوازاً و وجوباً: ثُمَّ هو أعني المفعولَ المطلقَ يجوزُ حذفُ عامله لدليل قالي أو حالي كقولك للقادم، أو لمن قال: سأقدم عليك خيرَ مقدَمٍ أي قدمت، وَ مَنَعَه ابنُ مالك في عاملِ المؤكّد، قال: لأنّه إنّما جيء به لتقويته و تقريرِ معناه، و الحذفُ منافٍ لهما، و ردّه ابنُه بأنّه قد حذفَ جوازاً في نحو: ما أنتَ إلا سيراً، و وجوباً في نحو: سيراً سيراً و في سقياً و رعياً، و تعقبه ابنُ مالك لأنّ ما ذكرَه ليس من التأكيد في شيء، لأنّ المصدر فيه نائبٌ منابَ العامل، و دالٌّ على ما يدلّ عليه، و هو عوضٌ منه بدليل امتناعِ الجمعِ بينَهما، و لا شيء من المؤكّدات يمتنعُ الجمعَ بينَه و بينَ المؤكّد، انتهى.

قالَ ابنُ هشام في بعضِ حواشيه على الخلاصة: و الحقُّ أنّ المصدرَ النائبَ عن عامله من قسمِ المصدرِ المؤكّد[1].

«و يجبُ حذفُ عامله» أي المفعولِ المطلقِ«سماعاً » و لايقاسُ عليه، لأنّه لا ضابطَ له يُعرفُ به، و ذلك في مَصادرَ كثُرت في استعمالهم، فخفّفوها بحذف أفعالها، و لم تُسْمَعْ أفعالُها معَها مع كثرتِها و احتياجهم إليها، فدلّ على وجوب حذفها، فنصبُها يَدل على عاملها، و جعلِ المصدرِ عوضاً منها من حيثُ إنّه بمعناها، فهي في المعنى معلّلةٌ بالكثرة، إلا أنّه لمّا لم يَقدرْ على ضابطٍ يُعرَفُ له ما كثرَ ممّا لم يكثرْ احتيجَ إلى السماع، فلذلكَ أُسندَ الحذفُ إليه، نحو: سقياً، أي سقاكَ اللهُ سقياً، و رَعياً، أي رَعَاكَ اللهُ رعياً، و حمداً، أي حمدتَ حمداً، و شكراً أي شكرتَ شكراً، و جدعاً أي جَدَعَه اللهُ جدعاً.

قالَ الرضيُّ(ره): إنّ هذه المصادرَ و أمثالَها إنْ لَمْ يَأتِ بعدَها ما يُبيّنُها، و يعيّنُ ما تعلّقت به من فاعلٍ أو مفعولٍ إمّا بحرف جرٍّ أو باضافة المَصدر إليه، فليستْ ممّا يجبُ حذفُ فعله، بل يجوزُ نحو: سَقَاك اللهُ سقياً و رعَاك اللهُ رَعياً، و جدعَه اللهُ جدعاً، و شكرت اللهَ شكراً.

و في نهجِ البلاغة في الخطبة البكالية «نحمُده على عظيم إحسانه، و نيِّرِ برهانِه و نَوامي فضله و امتنانه حمداً يكونُ لحقه قضاءً و لشكره أداءً»[2].

و أمّا ما بيّنَ بالإضافة أو بحرف الجرّ فاعلُه نحو: كتابَ اللهِ و صنيعة الله، و نحو سُحقاً له و بعداً، أو مفعولَه نحو:ضرْبَ الرقاب، و سبحانَ الله و نحو شكراً له و عجباً منك، و لم يكن من قبيل النوع، نحو:﴿ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[إبراهيم/٤٦]،﴿و سَعَى لها

---

١ – هذا الرأي وفق قول ابن مالك بعيد عن الصواب، لأنه يعتقد أنّ حذف عامل المؤكّد لايجوز، لأنّه مسوقٌ لتقرير عامله و تقويته، و الحذف مُناف لذلك، و يقول:

و حذفُ عامل المؤكّد امتنع ... وفي سواه لدليل متّسع (شرح ابن عقيل ٥٦٣/١)

٢– نهج البلاغة ترجمة دكتر شهيدي الطبعة التاسعة عشر، شركت انتشارات علمي و فرهنگي ١٣٧٩، رقم الخطبة١٨٢ ص١٨٩.

سَعْيُها ﴾[الإسراء/١٩]، فيجبُ حذف العاملُ في جميع هذه قياساً، إذْ قد عرفتَ له ضابطاً كما ذكرنا.

قالَ: و إنّما وَجَبَ حذفُه معَ الضابطِ، لأنَّ حقَّ الفاعل و المفعول أنْ يتّصلا بالفعل، و استُحسنَ حذفُ الفعل في بعض المواضع إمّا إبانة لقصد الدَّوام و اللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث و التجدُّد أي الفعل كما في نحو: حمداً لك و شكراً لك و عجباً منك و معاذَ الله و سبحانَ الله، و إمّا لتقدُّم ما يدلُّ عليه، نحو: كتابَ الله﴿ و صبغةَ الله﴾[البقرة/١٣٨]، أو لكونِ الكلام ممّا يستحسنُ الفراغُ منه بسرعة، كلبيك، فبقَي المصدرُ مبهماً، لايُدرَى ما تعلّقَ به من فاعلٍ أو مفعولٍ، فذكرَ ما هو مقصودُ المتكلّم من أحدهما بعدَ المصدر، ليختصَّ به، فلمّا تبيَّن بعدَ المصدر بالإضافة أو بحرف الجرِّ، قبحَ إظهارُ الفعل، بل لم يجزْ فلا يقالُ: كتبتُ كتابَ الله، و وُعِدَ وَعْدَ اللهِ، و أسبِّحُ سبحانَ الله، و أحمدُ حمداً لك، انتهى ملخَّصاً.

و صَرَّحَ بعضُهم بأنّه إذا قُلْنَا: سقَاكَ اللهُ سقياً، و حمدتُ الله حمداً، مع التلفُّظ يكونُ خبراً لا إنشاء، و إذا كان أنشاءً كان المصدرُ و الفعل متعاقبين يريد أنّهما لايجتمعان، و لكن إنْ أتيتَ بالمصدر، تركتَ الفعلَ وجوباً، و إن أتيتَ بالفعلَ لم يجزْ أنْ تذكر المصدرُ، انتهى. و ليسَ بشيء إذْ مَا وقعَ في الخطبة المذكورة من كلام أميرالمؤمنين (ع) ليس مراداً به الخبرُ، و هو من الفصاحة بحيث لايخفَى.

تنبيةٌ: من جملة المصادرِ المذكورةِ مصادرُ لم توضعْ أفعالها أصلاً، فيُقَدَّرُ لها عاملٌ من معناها على حدِّ قعدتُ جلوساً، و هي ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدُها: ما يُستعملُ مفرداً فقط، نحو: أُفّةً وتُفّةً لك، أي قذراً، و الأفُّ وسخُ الأُذن، و التفُّ وسخُ الأظفار، و ذفراً أي نتناً، و بهراً له أي تعساً، أمّا بهراً بمعنى غلبة فله فعلٌ مستعملٌ، حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم بَهَرهم اللهُ غلبهم.

الثاني: ما يستعملُ مضافاً فقط، نحو: بله زيد بالأضافة إلى المفعول، أي تركَه، و يُستعملُ اسمُ فعل، فتقول: بله زيداً بالنصب، أي دَعْ زيداً، و اسماً مرادفاً لكيف، فتقولُ: بله زيدٌ بالرفع، أي كيفَ زيدٌ.

الثالث: ما يُستعملُ مفرداً تارةً و مضافاً [تارةً] أخرى، نحو: ويحاً لزيد و ويحه و ويلاً له و ويله أي حزناً له و حزنه، و كيفيَّةُ التقدير ظاهرٌ من التفسير، و قيلَ يُقَدَّرُ لويح رَحِمَ، لأنّها كلمةُ ترحُّم، و لويل عَذَّبَ، لأنّها كلمةُ عذاب.

« و»يجبُ حذفُه« قياساً» فيما عُلِمَ له من استقراءِ كلامِهم ضابطٌ كليٌّ يدلُّ على حذف الفعل معه لزوماً لما فيه من القرينة الدالّة على خصوص الفعل و وقوعِ ما يسدُّ مسدَّه، و يجرى عليه ما لم يسمعْ و ذلك في مواضعَ.

منها ما وقعَ تفضيلاً لعاقبة مضمون جملة تقدَّمَتْه طلبيَّةً كانتْ نحو: قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا منّاً بَعْدُ و إمَّا فداءً ﴾[محمد/٤]، أي تمنّونَ منّاً أو تفدونَ فداءً، فجملةُ قوله فشدُّوا الوثاق متضمّنةٌ لشدِّ الوثاق، و عاقبتُه إمَّا قتلٌ و إمَّا استرقاقٌ أو منٌّ أو فداءٌ، ففصَّلَ هذا المطلوب بقوله: ﴿فإمَّا منّاً بعد و إمَّا فداءً ﴾، أو خبريَّةً كقولك: زيدٌ يكتبُ فقراءةً بعد أو بيعاً، و عمرو يَشترى طعاماً[1] فإمَّا بيعاً و إمَّا أكلاً، و منه قوله [من البسيط]:

٢٣٢- لأَجْهَدَنَّ فَإمَّا دَرْءَ واقعَةٍ تُخشَى وَ إمَّا بُلوغَ السُّؤلِ و الأَمَلِ[2]

فدرء وقوعُ تفضيلٍ لعاقبة الجهدِ، أي إمَّا أدرأ و إمَّا أبلغ، و إنَّما وجبَ الحذفُ في هذه الصورة لوجود القرينة، و هي نصبُ المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف، و سدَّ الجملة المتقدِّمةُ مسدَّه لمناسبتها له من جهة أنّه تفضيلٌ لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفضيل كمننت منّاً، أو تفضيلاً لا لعاقبة مضمونِ جملةٍ كزيدٌ يسافر سفراً قريباً أو بعيداً.

و منها ما وَقَعَ مؤكِّداً لنفسه أو لغيره، فالأوّل هو الواقعُ بعد جملة هي نصٌّ في معناه لايتحمَّلُ من المصادر غيرُه، نحو: له على ألفٌ اعترافاً، فجملةُ له عليَّ ألفٌ نصٌّ في الاعترافَ لايتطرَّق إليها احتمالُ غيرِه، فالمصدرُ الظاهرُ بعدَها، و هو اعترافاً يؤكّد الاعترافَ الّذي تَضَمَّنته الجملةُ كما أنَّ المصدرَ مؤكّدٌ لنفسه في نحو: ضربتُ ضرباً، إلا أنَّ المؤكِّدَ ها هنا مضمونُ المفرد أي الفعلِ من دون الفاعلِ، لأنَّ الفعلَ وحده دالٌّ بطريق النصِّ على الضرب، و أمَّا في مسألتنا فالاعترافُ مضمونُ الجملة الاسميَّة بكمالها لا مضمون أحد جزئيها، لايقال: مضمون الجملة ثبوت الألف عليه و مفهوم الاعتراف مطلقٌ، لأنَّا نقول: هذا المطلق مندرجٌ في ذلك المقيَّد، فهو أيضاً مضمونُ الجملة، و سمِّي مؤكّداً لنفسه، لأنّه بمنزلة تكرار ما قبله، فكانَ الّذي قبلَه نفسَه، و قد جوّزَ فيه الرفعُ خبراً لمبتدإ محذوف، أي هذا الكلامُ اعترافٌ.

الثاني: هو الواقعُ بعدَ جملة تحتملُ معناه و غيرُه، فتصيرُ به نصّاً نحو زيدٌ قائم حقّاً، فجملةُ زيدٌ قائمٌ، قبلَ دخول المصدر كانت محتملةً لأنْ تكونَ مضموناً ثابتاً بحسب الواقع

---

١ - سقط «طعاماً» في «ح».
٢ - البيت بلا نسبة. اللغة: الدرء: الدفع، السول: ما سألته.

فيكونُ حقّاً، و لأن يكون مضمونُها غيرَ ثابت في الواقع، فيكونُ غيرَحقٍّ، فلمَّا جاءَ المصدرُ المذكورُ صارت به نصّاً في الحقيقة و سمّي مؤكِّداً لغيره لأنّه يجعلُ ما قبلَه نصّاً، بعدَ أنْ كان محتملاً، فهو مؤثِّر، و المؤكَّدُ متأثِّر، و المؤثِّرُ غيرُ المتأثِّر، و إنَّما وجبَ الحذفُ في هاتين الصورتين لوجود القرينة، و هي نصبُ المصدر فيهما لإشعاره بالمحذوف، و سدِّ الجملتين فيهما مسدَّه، و المناسبةُ ظاهرةٌ.

تنبية: الأصحُ كما في التسهيل منعُ هذين المصدرين، فلايقالُ اعترافاً له على ألفٌ، و لا حقّاً زيدٌ قائمٌ، لأنّ العاملَ فيهما فعل مقدَّرٌ يفسِّرُه مضمونُ الجملة، أي اعترفتُ بذلك اعترافاً، و أحقُّه حقّاً، و لايتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجملة، قال الرضيُّ: و أنا لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لأفادتهما معنى الفعل، فلايتقدَّمُ المصدران لضعف العامل، و لا يكونان إذن من هذا الباب.

و منها ما وقعَ محصوراً فيه بإلا أو بإنَّما أوَ مكرَّراً بعد اسمٍ لايصلحُ خبراً عنه، فالأوَّل نحو: ما أنتَ إلا سيراً، و إنَّما أنتَ سيراً، و الثاني نحو: زيدٌ سيراً سيراً، و التقدير ما أنت إلا تسيرُ سيراً، و إنَّما أنتَ تسيرُ سيراً، و زيد يسيرُ سيراً، و قد يجيءُ ذلك معرَّفاً نحو: ما أنت إلا سيرَ البريد، و زيدٌ السيرَ السيرَ، فالاسم الّذي جاءَ بعدةَ المصدرُ في هذه الأمثلة اسمُ عين، و المصدرُ لايصلحُ أنْ يكونَ خبراً عنه، فوجبَ الحذفُ في ذلك كلِّه للقرينة الّتي هي نصبُ المصدر لإشعاره بالمحذوف كما مرَّ معَ عدمِ صلاحيته للخبريَّة لوَ رفعَ، و قيام إلا و إنّما في الأوَّل و طرفي التكرير في الثاني مقامَ المحذوف بشهادة أنَّ الأوَّل لو أقيمَ لم يكن ثَمَّ داعٍ إلى التكرير في الإقامة، و إنَّما قامت إلا، و إنَّما مقامَه لما في الحصر من التاكيد القائمِ مقامَ التكرير.

فإن لم يكنِ المصدرُ محصوراً و لا مكرَّراً لم يجبِ الحذفُ، نحو: أنتَ تسيرَ سيراً، و انْ شيءتَ حذفتَ، فقلتَ: أنتَ سيراً، و لو كانَ العاملُ خبراً عن اسم معنى لم يحتجْ إلى إضمار فعل، بل يتعيَّنُ رفعُ المصدر على الخبريَّة، نحو: إنَّما سيرك سير البريد، بخلاف كونِه خبراً عن اسم عينٍ كما تقدَّمَ.

و علّلَ الرضيُّ وجوبَ الحذف في هذه الصورة بأنَّ المقصودَ من مثل هذا الحصر و التكرير وصفُ الشيء بدوام حصولِ الفعل منه و لزومه و وضع الفعل على الحدوث و التجدُّد، و إنْ كانَ المضارعُ يستعملُ في بعضِ المواضع للدوام أيضاً، نحو: الله يقبضُ و يبسط، و ذلك أيضاً لمشابهته لاسم الفاعل الّذي لا دلالةَ فيه وضعاً على الزمان، فلمَّا كان المرادُ التنصيصَ على الدوامِ و اللزوم، لم يستعملِ العاملُ أصلاً، لكونه إمَّا فعلاً و هو موضوعٌ على التجدُّد، أو اسمِ فاعلٍ، و هو معَ العمل كالفعل لمشابهته، فصارَ العاملُ

لازمَ الحذف، و قد وقعَ له في باب المبتدإ ما ينافي هذا، و ذلك أنّه قالَ: الأصلُ في سلامٌ عليك، سلّمَكَ اللهُ سلاماً، ثُمَّ حذفَ الفعلُ للكثرة الاستعمال، فَبَقيَ المصدر منصوباً، و كان النصبُ يدلُّ على الفعلِ، و الفعلُ يدل على الحدوث، هذا هو الحقُّ، و الأوّل غيرُ مرضيٍّ.

و منها ما وقعَ علاجيّاً للتشبيه بعدَ جملة مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه، نحو: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فصوتَ حمارٍ وقعَ علاجاً للتشبيه بعدَ جملةٍ هي قوله: فإذا له صوتٌ، و هي مشتملةٌ على الاسم الّذي بمعنى المصدر، و هي صوتٌ و مشتملة على صاحب ذلك الاسم، و هو الضمير المجرور في له، و الجمهورُ على أنّ هذا المصدرَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر بين الجملة السابقة، و بينَ المصدرَ تدلُّ عليه الجملة المتقدِّمة دلالة تامّةً مغنيةً عنه، فلهذا وجبَ حذفُه، و الأصلُ له صوتٌ يصوِّتُ صوتَ حمارٍ، أي تصويتَ حمارٍ، و أُقيمَ مقامَ المصدر كما في أنبتَ نباتاً.

و ظاهرُ كلام سيبَويه أنّ المصدرَ منصوبٌ بقوله: له صوتٌ، لا بفعلٍ مقدَّرٍ، و يجبُ الرفعُ في نحو: له علمٌ علمُ الفقهاء، لأنّ العلمَ ليسَ علاجيّاً، إذ العلاجيُّ ما كانَ من أفعال الجوارح، و في نحو: صوته صوتُ حمارٍ، لعدم تقدُّم الجملة و في نحو: فإذا في الدار صوتٌ صوت حمارٍ، و نحو: عليه نوحٌ نوحُ حمامٍ لعدم تقدُّم صاحبه فيهما، و يجوزُ النصبُ فيهما على الحال من الضمير، و المستوفي الشروط إنْ كانَ جازَ فيه الرفعُ على البدليّة و الصفةِ، أو أنْ يكونَ خبراً لمحذوف، و ان كانَ معرفةً امتنعت الصفةُ إلا في الضرورة.

لبيك و سعديك: و أجازَها الخليلُ على تقدير مثل و هل الرفعُ و النصب متكافئان، أو لاخلافَ، ذهبَ ابنُ خروف إلى أنّ الرفعَ مرجوحٌ، لأنّ الثاني ليس هو الأوّل، و النصبُ سالمٌ من هذا المجاز، و ابنُ عصفور إلى أنهما متكافئان، لأنّ في النصب التقديرَ، و الأصلُ عدمُه، و منها ما وقعَ مثنى دالّاً على التكرير و التكثير، نحو: لبيك، و هو مثنى مصدر لبَّ بالمكان إذا أقام به، و جوّز أن يكون مصدر ألبَّ بمعنى لبَّ، فيكونُ محذوفَ الزوائد، و الوجهُ الأوّل، لأنّ الأصلَ عدمُ الحذف، فالأصل إذن ألبُّ لك لبَّين، أي أقيمُ على طاعتك لباً كثيراً متتالياً متكرّراً، و ليس المرادُ خصوصَ الاثنين، و جعلت التثنيةُ دالّةً على التكثير، لأنّها أوّلُ تضعيفٍ للعدد.

و زَعَمَ يونسُ أنّ لبيكَ مفردٌ كلديك، و الأصلُ لَبَبٌ كجعفرٍ، قلبت الباءُ الأخيرةُ ياءً لثقل التضعيف، ثُمَّ قلبت الياء ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلَها، ثُمَّ صارت ياءً بالاضافة إلى الضمير كلديكَ و عليك و سعديك، و هي تابعةُ لبيك أي أسعدك

إسعادين، و لاتستعملُ بدونها، و تستعمل لبيك بدونها، و مثل ذلك دواليك، أي تداولَ الأمر دوالين، و حنانيك أي تحنَّن تحنُّنين، و هذا ذيك أي أسرع إسراعين، و هجاجيك أي كفَّ كفَّين، و عاملُ هذين و عاملُ لبيك من معناها، و عاملُ البواقي من لفظها، و إنَّما وجبَ الحذفُ في ذلك لوجودِ القرينة، و هي النصبُ المشعرُ بالحذف و قيام التكرير مقام المحذوف.

كذا قيلَ، و دفع بأنَّ التكريرَ لايصلحُ لذلك لكونه أمراً معنويّاً فلاينوبُ عن اللفظ المحذوفِ، ثُمَّ يردُ نحو قوله تعالى:﴿ ارجِعِ البصرَ كرَّتَين﴾[الملك/٤]،لأنه مصدرٌ مثنًّى، فيه معنى التكرير، و لم يجبْ حذفَ عامله. قال الرضيُّ : ليسَ وقوعُ المصدر مثنًّى من ضوابط الَّتي يعرفُ بها وجوبُ حذف فعله سواءٌ كانَ المرادُ بالتثنية التكريرَ، نحو:﴿ ارجعْ البصرَ كرَّتين ﴾، أي رجعاً كثيراً مكرَراً أو كانَ لغير التكرير، نحو: ضربتُه ضربتين، أي مختلفين، بل الضابطُ لوجوبِ الحذف في هذا و أمثاله إضافتُه إلى الفاعل أو المفعولِ كما ذكرنا قبل، انتهى.

و جميعُ هذه المصادرِ لايتصرَّفُ إذ لايُستعملُ لها أفعالٌ، و أمَّا لبَّى يلبِّي فهو مشتقٌّ من لبيك، نحو: سبحان من سبحانَ الله، و بسمل من بسم الله. و ممَّا يجبُ العامل فيه قياساً ما كانَ توبيخاً، سواءٌ كانَ مع استفهامٍ أولا، كقوله[من الكامل]:

٢٣٣- ....أرضاً و ذوبان الخطوب تنوشني[1]

و أمكراً و أنت في الحديد. و قوله[من الطويل]:

٢٣٤- خُمولاً وَ إهمالاً و غيرُكَ مُولعٌ بتثْبيت أسْباب السيادة و المجد[2]

قال الدمامينيُّ: و لامانعَ مِنْ أنْ يقالَ: همزةُ التوبيخ هَنا محذوفة كما تحذفُ همزةُ الاستفهام الحقيقيِّ، انتهى. قلت: نعم لا مانعَ و لكنَّ المرادَ من عدم الاستفهام عدمُه لفظاً فقط، و إنَّما وجبَ الحذفُ فيه لقيام القرينةِ، و هي النصب و سدُّ الحال هي سببُ التوبيخِ مسدَّ المحذوفِ.

---

١ - هذا المصراع ذكر في خزانة الأدب و لم يذكر له صدر و لا عجز: اللغة: الذوبان ،جمع ذئب، جمع كثرة. الخطوب: جمع الخطب، و هو الأمر الشديد ينزل على الانسان، تنوشني: تنالني و تصيبني. البغدادي. خزانة الأدب ، ٢/١٠٦.

٢ - لم يسمَّ قائله.

المفعول له

ص: الثالثُ: اَلْمَفْعُولُ لَهُ: وَ هُوَ الْمَنْصُوبُ بفعْلٍ فُعِلَ لتحْصيله أوْ حُصُوله، نحو: ضَرَبْتُهُ تَأديباً، وَ قَعَدْتُ عَنِ الْحَرب جُبْنًا. وَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَراً مُتَّحداً بعامله وَقْتاً وَ فَاعلاً، وَ منْ ثَمَّ جيئَ بَاللّام ، في نَحْوِ :﴿ وَ الأرْضَ وَضَعَها للأنـامِ﴾ ، وَتَهَيَّـأتُ للسفَرِ، وَ جئتُكَ لمَجيئكَ إيّايَ.

ش:«الثَالثُ» مّما يَردُ منصوباً لاغيرُ «المفعولُ له»، و يُقالُ له: المفعـولُ لأجلـه و المفعولُ من أجله،«و هو»الاسمُ«المنصوبُ بفعلٍ» اصطلاحيٌ أو شبهِهِ مـن مـصدرٍ أو وصف كما سيأتي.

«فُعِلَ» ذلك الفعلُ مُراداً به اللغويُّ، أي الحـدثُ علـى طريقـة الاستخدام، «لتحصيلِه» أي لتحصيلِ المفعول له «أو حصوله» أي وجوده.

فقولُه: المنصوبُ كالجنس يشملُ جميع المنصوبات، و ما بعدَه مخرجٌ لما عدا المحدودَ، فالأوّل و هو ما فُعِلَ الفعل لتحصيله، «نحو: ضربتُه تأديباً» فتأديباً مفعـولٌ لـه لأنّـه منصوبٌ بفعل، و هو ضربتُ و فعل الفعل أي الحدث، و هو الضربُ لتحصيله، فـإن قيلَ: التأديبُ عينُ الضرب، فكيفَ يحصلُ به، قيل: إنّه يحصلُ به ما تضمّنه التأديـبُ، و هو التأدُّبُ، و إنّما نصبَ التأديب لتضمُّنه التأدُّب.

قالَ بعضُ المُحقّقين: و يكذبه امتناعُ ضربتُه تأدّباً، كما صرَّحَ به الرضيُّ ناقلاً عـن النُّحاة، فالجوابُ منعُ أنّ التأديبَ عينُ الضرب، بل هو إحداثُ التأدُّبِ، و الضربُ سبب الإحداث و وسيلته، انتهى.

و الثاني و هو ما فُعِلَ الفعلُ لحصوله، نحو:« قعدتُ عن الحرب جبناً» فجبناً مفعولٌ له منصوبٌ بقعد، و فُعِلَ الفعلُ و هو القعودُ لحصوله، فالمفعولُ له هو السببُ الحاصـل للفاعل على الفعل، سواءٌ كان علّةً غائيةً للفعلِ متأخّرةً عنـه في الوجـود كالتأديـب للضرب أو علّةً مؤثّرةً له موجودةً قبله كالجبنِ للقعود، و الأوّل يكونُ علّةً للفعل بحسب الوجودِ الذهنيِّ و معلوماً له بحسب الوجود الخارجيِّ، و الثاني يكون علّةً لـه بحـسب الوجودِ الخارجيِّ، و أمّا بحسب الوجود الذهنيِّ فلا تأثيرَ له، فبين التأديـبِ و الـضربِ مرابطةٌ ذهناً و خارجاً، و بينَ الجبنِ و القعود مرابطةٌ خارجيّةٌ فقط.

تنبيه: قيلَ: في الحدِّ المذكور نظرٌ، لأنّ النصبَ حكمٌ، و الحكمُ فـرعُ التـصوُّر، و التصوُّرُ موقوفٌ على الحدِّ المأخوذ فيه الحكمُ المذكور، و أجيبَ بمنع تسليمِ أنّ تـصوُّرَ النصب الّذي هو الحكمُ فرعُ تصوُّرِ المحدود، لأنّ النصبَ لاينحصرُ فيه، فلايتوقّفُ و لا يتصوَّر فهْمه على تصوُّر المحدود، ليكونَ موقوفاً على الحدِّ، نَعَمْ نصبُ المحدود يتوقّـف

تصوُّرُه على تصوُّرِ المحدود، إلا أنّ المأخوذَ في التعريف ليسَ نصبَ المحدود، بلْ مطلقُ النصب، و لو سلمَ فيكفي في الحكمِ التصور بوجه آخر غير الحدّ، فليتأمّل.

ثُمَّ لايخفى ما في هذا الحدِّ أيضاً من ارتكاب الاستخدام المنافي للحدِّ في الإيضاح و التبيين، فقد قيلَ: لاينبَغي أن يخترعَ في الحدود ألفاظٌ، بل الواجبُ استعمالُ المشهورةِ منها فيها.

«و يشترطُ» في نصبه عندَ الجمهور «كونُه مصدراً»، لأنّه علّةٌ للفعل، و العللُ أنّما تكونُ بالمصادر لا بالذوات، و زعمَ يونسُ أنّ قوماً من العرب يقولونَ: أمّا العبيدَ فذو عبيد، بنصبِ العبيدِ الأوَّل، لكونه مفعولاً له، و المعنى مهما يذكر شخصٌ لأجل العبيد فزيدٌ ذو عبيدٍ لا غير، فالعبيد علّةٌ للذكر، و قبّح ذلك سيبويه، و تأوَّله على الحال، كما في الجمّاء الغفير، و إنّما أجازه على ضعفه إذا لم يردْ به عبيداً بأعيانهم .

قالَ: فلو قلتَ: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، و أمّا الحرثُ فلاحرثَ لك، لم يجُزْ لاختصاصهما، و أوّله الزجّاجُ على تقدير أمّا تملكُ العبيدَ، أي مهما يذكرْ شخصٌ من أجله تملك العبيدَ فذو عبيدٍ، و هذا كلُّه مراعاةٌ للمصدر، و جعلَه بعضُهم مفعولاً به أي مهما تذكرِ العبيدُ.

«متّحداً بعامله وقتاً» بأنْ يكونَ وقوعُ الحدث في بعضِ زمان المصدر، كجئتُكَ طمعاً، و قعدتُ عن الحربِ جبناً، أو يكونُ أوّلُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر، نحو: جئتكَ خوفاً من فراركَ أو بالعكس، نحو: جئتك إصلاحاً لك، و هذا الشرطُ اشترَطه الأعلمُ و جماعةٌ من المتأخّرينَ، و لم يشترطْه سيبويه و لا أحدٌ من المتقدّمينَ.

«و فاعلاً» بأنْ يكونَ فاعلُه و فاعلُ عامله واحداً كقوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانهم منَ الصَّواعِقِ حذرَ الموت﴾[البقرة/١٩]، فالحذرُ مفعولٌ له، و فاعلُه و فاعلُ الجعلِ واحدٌ، وَ هُمُ الكفّارُ، و هذا الشرطُ رأيُ المتأخّرينَ، و لم يشترطه سيبويه و لا أحدٌ من المتقدّمينَ أيضاً، كما قالَه في الهمع، و هو مرتضى الرضيِّ، قال: و هو الّذي يقوّى في ظنّي، و إن كانَ الأغلبُ المشاركة، و عليه فيكونُ انتصابُ خوفاً و طمعاً من قوله تعالى: ﴿يريكم البرقَ خوفاً و طمعاً﴾[الرعد/١٢] على المفعول له من غيرِ حاجة إلى تكلُّف تقدير إرادة خوفِكم و طمعكم، أو إلى جَعْلِ الخوفِ و الطمع بمعنى الإخافة و الإطماع، أو جعلِ انتصابهما على الحالية لا على المفعول له.

و استدلّ الرضيُّ على عدم اشتراط ذلك بقول أمير المومنين عليه السلام في نهج البلاغة: فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ استِحْقَاقاً لِلسُّخْطَةِ وَ اسْتِتْمَاماً لِلْبَلِيةِ[1]. و المستحقُّ للسخطه

---

١ – نهج البلاغه ترجمة شهيدي، ص ٥.

إبليس، و المعطي للنظرة هو اللهُ تعالى، و مشترطُ الاتّحاد يتأوّلُ هذا أيضاً كما تأوّلَ الآيةَ.

و حاصلُ ما ذكَره المُصنّف من الشرط ثلاثةٌ: كونُه مصدراً، و اتّحادُ زمانه و زمانُ عامله و اتّحاد فاعلهما، و زادَ بعضُهم رابعاً، و هو أنْ يكونَ مصدراً قلبيّاً كالرغبة في نحو: جئتُكَ رغبةً في إكرمك، فلايجوزُ جئتكَ قراءةً للعلم، لأنَّ القراءةَ من أفعالَ اللسان، قالَ الشاطبيُّ: و هذا الشرطُ مستغنًى عنه بشرط اتّحاد الزمان، لأنَّ أفعالَ الجوارحِ لاتجمعُ في الزمان معَ الفعل المعلل، انتهى. و لم يشترطْ ذلك الفارسيُّ، فأجَازَ جئتكَ ضربَ زيد ، أي لتضربَ زيداً.

و فاقدُ أحد الشروط المذكورة يُجَرُّ بحرف التعليل، و هو اللّامُ و نحوُها، ممّا يفهمُ معناها من منْ وَ الباء و في و الكافَ و كي و على، و من ثَمَّ إشارةٌ إلى المكان الاعتباريٌ كما تقدَّمَ، أي و من أجلَ اعتبار الشروط المذكورة جيئ باللام في نحو قوله تعالى:﴿ و الأرضَ وَضَعَها للأنام﴾[الرحمن/١٠]، لفقد المصدريَّة، فإنَّ الأنامَ علّةٌ للوضع و ليس مصدراً فلذلك جُرَّ باللّام.

و مثلُهُ قولُه(ع): إنّ امراةً دخلت النارَ في هرَّة[1]، أي لأجل هرَّة. و في نحو تهيَّأتُ اليومَ للسفر غداً، لفقد اتّحاد الوقت، فإنَّ وقتَ التهيئة غيرُ وقت السفر، و مثله قولُه تعالى:﴿ كُلّما أرادُوا أنْ يَخرُجُوا منها منْ غمٍّ﴾[الحجّ/٢٢]، أي لأجل الغمّ. و قول الشاعر [من الطويل]:

٢٣٥- فَجِئتُ وَ قَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَها   لَدَي السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[2]

و في نحو: جئتُكَ لمجيئكَ إيّاي، لفقد اتّحاد الفاعل، فإنّ فاعلَ المجيئ المتكلّم، و فاعلَ المجيئ المخاطبُ، و مثله قوله تعالى ﴿فبظلمٍ منَ الّذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عليهم طيبات أحلّتْ لهم﴾[النساء/١٦٠]، ﴿وَ اذكُرُه كما هَدَاكُم﴾[البقرة/١٩٨]، ﴿وَ لِتُكبّروا اللّهَ عَلى مَا هَدَاكم ﴾[البقرة /١٨٥] أي لهدايته إيّاكم، و قوله[من الطويل]:

٢٣٦- وَ إنّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّله القَطْرُ[3]

---

١ - تمام الحديث«ربطتها فلم تطعمها و لم تدعها تأكل من خشاش الارض حتى ماتت» و روى بدل ربطتها حبستها. نهج الفصاحة، مترجم أبوالقاسم پاينده، الطبعة السابعة عشرة، منشورات منظمة جاويدان ،١٣٦٢ ش ص٣٢٧ رقم الحديث ١٠٥٩.

٢ - البيت لامري القيس من معلقته. اللغة: نضّت. خلعت، اللبسة: حالة الملابس، المتفضل: اللابس ثوباً واحداً.

٣ - البيت لأبي صخر الهذلي. اللغة: تعروني: تصيبني و تنزل بي، الذكري: التذكُّر و الخطور بالبال، الهزة: حركة و اضطراب، القطر: المطر.

تنبيهات: الأوّل: الشروطُ المذكورةُ معتبرةٌ لجواز النصب لا لوجوبه و تعيُّنه، حتى أنّ المستوفي لجميعها يجوزُ جرُّه بحرف التعليل، سواءٌ كانَ مجرَّداً من ألْ و الإضافة أم مضافاً أم محلي بأل، لكنَّ الأرجحَ في الأوّل النصبُ، و في الثالث الجرُّ، و يَستويان في الثاني، و نقل عن أبي موسى الجزولي منعه في الأول قال الشلوبين: و لا أعرف في ذلك سلفاً.

ناصب المفعول له: الثاني: ناصبُ المفعول له مفهُم الحدث الّذي نصبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرفُ جرٍّ، لأنّه جوابٌ له، و الجواب أبدا بحسب السؤال، فإذا قلتَ: قمتُ فكانَ المخاطبُ قالَ مستفهماً: لم قمتَ؟ فقلتَ: إجلالاً لك، أصله لإجلالك، إلا أنّه أسقط اللام، و نُصبَ، و لهذا تعادُ إليه في مثل ابتغاء الثواب تصدَّقت له، لأنّ الضمائر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها.

هذا مذهبُ سيبَويه و الفارسيِّ و جمهورُ البصريِّين و أكثرُ المتأخّرين، و خالفَهم الزجّاجُ و الكوفيُّون، فَزَعَمُوا أنّه مفعولٌ مطلقٌ، و لذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدرِ عنه، ثُمَّ اختلفُوا، فقالَ الزجّاج: ناصبُه فعل مقدَّرٌ من لفظه واجبُ الإضمار لسدِّ المصدرِ مسدَّه، و قالَ الكوفيُّون: ناصبُه الفعلُ المتقدّمُ عليه، لأنّه ملاق له في المعنى، و إنْ خالفَه في الاشتقاق، مثل قعدتُ جلوساً.

إذا عرفتَ هذا فكان على المُصنِّف(ره) أن لا يَعُدَّ المفعولَ له قسماً برأسه، بلْ أنْ قَالَ بمذهب جمهورُ البصريِّين، و هو الصحيح، كان عليه إدخالُه في المنصوب بنزع الخافض، كما سيأتي، و أنْ قَالَ بمذهب الزجّاجِ و الكوفيِّينَ كان عليه إدرَاجُه تحتَ المفعول المطلق كما فعلَه الكوفيُّون.

الثالث: صريحُ حدِّه للمفعول له أنّ نحو: قمت لأجلالك ليسَ مفعولاً له، لأنّه ليسَ بمنصوب، و قد أخذ في الحدِّ المنصوب، و لو لم يأخذْه لما اقتضاه كلامُه أيضاً، لأنّه عدَّ المفعول له من نوع المنصوب لا غير، فلا يكونُ هذا مفعولاً له، و هو رأي القوم، بل هو عندَهم مفعول به بواسطة حرف الجرِّ، و ذهبَ ابنُ الحاجب إلى أنّه مفعولٌ له و لا مشاحة في الاصطلاح[1].

---

١ - لا مشاحة في الاصطلاح: لا مجادلة فيما تعارفوا عليه.

المفعول معه

ص : الرابعَ: المفعول معه: و هو المذكور بعد واو المعيَّة لمصاحبة معمول عامله، و لايتقدَّم على عامله نحو: سرْتُ و زيداً، و مالَكَ و زيداً، و جئتُ أنا و زيداً، و العطف في الأولين قبيح، و في الأخير سائغ، و في نحو: ضربت زيداً و عمراً واجب.

ش: «الرابعُ» ممّا يردُ منصوباً لاغيرُ«المفعولُ معَه»، أي الّذي فعلَ بمصاحبته، بأنْ يكونَ الفاعلُ مصاحباً له في صدورِ الفعل عنه، أو المفعول في وقوعِ الفعلِ عليه، فقولُه: معه نائبُ الفاعلِ، أُسندَ إليه المفعولُ، كما أُسندَ إلى المجرورِ في المفعول به و المفعول له و المفعول فيه، و الضميرُ المجرورُ عائدٌ على ألْ.

و اعتذرَ عن نصبه بما جوَّزَه بعضُ النحاة من إسناد الفعل إلى اللازمِ[1] النصب و تركَه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر، و إليه ذهبَ بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم﴾ [الأنعام/٩٤]، على قراءة النصب، و قيلَ: الوجهُ أنْ يجعلَ من قبيلِ: و قد حيلَ بينَ العَيْرِ و النَّزوان[2]، فإنَّ نائبَ الفاعلِ فيه ضميرٌ راجعٌ إلى مصدره، أي حيلَ الحيلولة، لأنَّ بينَ للزوم الظرفيه لاتنوبُ عن الفاعلِ، فعلى هذا يكونُ معناه الّذي فعلَ الفعل بمصاحبته[3] على أنْ يكونَ نائبَ الفاعلِ ضميراً راجعاً إلى مصدره، و الضميرُ المجرورُ عائدٌ على الموصول كذا في الفوائد الضيائية و غيرها.

و قالَ بعضُ المحقّقين، و الظاهرُ أنّ ذلكَ كلَّه باعتبار الأصل، لأنَّ المفعولَ مَعَه في الاصطلاح اسمٌ لهذا النوعِ كالحيوانِ الناطقِ علَماً للإنسان، و سمّاه سيبويه بهذا و بالمفعول به على أنَّ الباءَ بمعنى معَ، «و هو المذكورُ بعدَ واو المعيَّة»، أي الّتي بمعنى معَ لمصاحبته معمولَ فعلِ الظرف لغوٍ متعلّقٍ بالمذكور، أي الّذي ذكرَ بعدَ الواو لأجلِ المصاحبَة، سواءٌ كانَ ذلكَ المعمولُ فاعلاً، نحو: استوَي الماءُ و الخشبةُ، أو مفعولاً نحو: كفاكَ و زيداً درهمٌ، و سواءٌ كانَ الفعلُ ملفوظاً به كالمثالين أو معنويّاً، نحو: مالَكَ و زيداً، أي ما تصنعُ.

فقولُه: «المذكورُ» بمنزلة الجنسِ، و قولُه« بعد واوِ المعيَّة» مخرجٌ لما ذكَر بعدَ واوِ العطف نحو: جاءَ زيدٌ و عمروٌ، و قولُه:« لمصاحبة معمولِ» فعلٍ مخرجٌ لنحو: كلُّ رجلٍ

---

١ - سقط«اللازم» في «ح».

٢ - العير: الحمار. النزوان: السفاد. يضرب للرجل يعوقه عن مطلبه عائق. و هو لصخربن عمرو بن الشريد، و من حديثه أنه طعن فمرض حولا حتى مله أهله، فسمع امرأة تقول لامرأته سلمى: كيف بعلك؟ فقالت :لا حيّ فيرجى و لا ميّت فينعى، قد لقينا منه الأمرين و قال لها: ناوليني السيف أنظر هل تقله يدي؟ فناولته فإذا هو لايقله، و روى أيضا أن أمّ صخر سئلت عنه فقالت :لا نزال بخير ما دام فينا. فقال[من الطويل]:

أهمّ بأمر الحزم لو استطيعه و قد حيل بين العير و النزوان موسوعة أمثال العرب،٣/٦٠٠.

٣ - سقط بمصاحبته في «س».

و ضيعتُه، فلايجوزُ نصبُ ضيعته خلافاً للصيمريّ[1]، فإنّه و إنْ كانَ مذكوراً بعدَ واوِ المعيَّة لكنْ لا لأجلِ مصاحبته معمولَ فعلٍ.

قالَ الرضيُّ: و نعني بالمصاحبة كونَه مشاركاً لذلك المعمولِ في ذلك الفعل في وقت واحد، فزيداً في "سرتُ و زيداً" مشاركٌ للمتكلّم في السير في وقت واحد أي وقعَ سيرُهما معاً، و في قولك: سرتُ أنا و زيدٌ، بالعطف مشاركٌ في السيرِ، لكنْ لا يلزمُ السيرين في وقت واحد، انتهى.

و أوردَ عليه في نحوَ: سرْ و الطريقَ، فإنّه من صور المفعول معه قطعاً، و ليست الطريقُ مشاركةً للمخاطب في السير المأمور به، و قد صرَّحَ به نجمُ الدين سعيد في شرحِ الحاجبيَّة بأنّ المرادَ بالمصاحبة هنا المصاحبة[2] المطلقةُ، سواءٌ لم يكن ثَمَّ تشريكٌ في الحكم، نحو: سرْ و الطريقَ، أو كانَ ثَمَّ تشريكٌ، لكنْ لايكونُ مقصوداً، بلَ القصدُ إلى مطلقِ المصاحبة، نحو: جئتُ و زيداً، انتهى. و القولُ بالمشاركة هو اشتراطُ الأخفش، و لم يشترطْها غيرُه، بل اعتبرُوا مطلقَ المصاحبة، و هو الصحيحُ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قالَ بعضُ المحقّقين في نحو الحدِّ المذكور: لعلّه لم يقلِ الاسمَ المذكورَ اختياراً لما ذهبَ إليه صدر الأفاضل[3] تلميذ الزمخشريّ من أنّ المفعولَ معه يَجيءُ جملةً، كما في قولك: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ تَفادياً عمّا ارتكبُوه من التأويل في هذا المثال حيث ادَّعوا الحالية، فإنّ ابن جنّيّ قال: جاءَ زيدٌ طالعةَ الشمسِ عندَ مجيئه، فجعلَها كالحال المفردة السببيَّة كمررت بالدار قائماً سكّانُها. و قالَ ابنُ عمرون[4] هي مؤوَّلةٌ بقولك: مبكّرةً أو نحوَه، انتهى، و سيأتي في ذلك مزيدُ كلامٍ، إن شاءَ اللهُ تعالى.

عامل المفعول معه: الثاني: اختلفَ في عاملِ مفعولٍ معَه على خمسه أقوال:

أحدُها: ما ذهبَ إليه الجمهورُ من أنّ العاملَ ما تقدَّمَه من فعلٍ أو ممَّا فيه معنى الفعل و حروفُه، و هو المصدرُ كعرفتُ استواءَ الماء و الخشبة، و اسمُ الفاعلِ كـ أنا سائرٌ و النيلَ، و اسمُ المفعول، نحو: الناقةُ متروكةٌ و فصيلَها، و لايضرُّ فصلُ الواوِ بينَهما كما لا تضرُّ إلا في الاستثناء.

---

١ – عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريُّ النحويُّ له التبصرة في النحو، بغية الوعاة٢/٤٩.
٢ – سقط هنا المصاحبة في «ط».
٣ – هو القاسم بن الحسين الخوارزمي فقيه حنفي عالم بالعربية. له ثلاثة شروح على المفصّل للزمخشريّ، و شرح النموذج و الأحاجي و هما للزمخشريّ أيضا، و شرح سقط الزند للمعري. قتله التتار سنه ٦١٧ هـ. المصدر السابق ٢/٢٥٢.
٤ – هو محمد بن محمد جمال الدين أبو عبد الله النحويُّ، روى عنه شرح المفصل، مات سنة ٦٤٩ هـ. المصدر السابق ١/٢٣١.

الثاني: ما ذهبَ إليه الزَّجَّاجُ منْ أنّه فعلٌ محذوفٌ بعدَ الواوِ فإذا قلتَ: جاء البردُ و الطَّيالسَةُ[١]، فكأنَّكَ قلتَ: جاءَ البردُ و لابسُ الطيالسة،و رُدَّ بأنَّ الإضمارَ خلافُ الأصل.

الثالث: ما ذهبَ إليه الكوفيُّون منْ أنّه الخلافُ أي مخالفةُ الأوَّلَ في إعرابه، فيكون أمراً معنويّاً، و رُدَّ بأنَّ الإحالةَ على العاملِ المعنوي أنّما يضطرُّ عندَ عدمِ اللفظيِّ.

الرابع: ما ذهبَ إليه الشيخُ عبدُ القاهر في جملة منْ أنّه نفسُ الواو،و رُدَّ بأنّه لو كانَ كذلك لاتّصلَ الضميرُ بها كما يتّصلُ بسائرِ الحروفَ الناصبة معَ أنّه لايقالُ: سرتُ وكَ.

الخامسُ: ما ذهبَ إليه الأخفشُ منْ أنّ انتصابَه على الظّرفيّة، و ذلكَ لأنَّ الواوَ لَمّا أقيمت مقامَ مع المنصوبِ على الظرفيّة، و الواوُ في الأصل حرفٌ، فلم يحتملِ النصب أعطى ما بعدَه عاريةً إعرابَه كما أعطي ما بعده إلا إذا كانتْ بمعنى غيرِ إعراب نفس غير كما قيلَ في له عندي عشرةٌ إلا واحداً أنّ الاصلَ غيرُ واحد، ثُمَّ أنيبَ إلا عن غيره و نقلَ الإعرابُ لما بعدَها، و رُدَّ بأنّه لو كانَ كذلك لجازَ النصبُ في: كلُّ رجلٍ وضيعته مطّرداً، و ليسَ كذلكَ.

[التنبيه]الثالثُ: أنّه لايجوزُ الفصلُ بينَ الواوِ و المفعولِ معَه بظرف و لا بغيره، فلايقالُ: قامَ زيدٌ و اليومِ عمراً، و إنْ جازَ الفصلُ بالظرفِ بينَ الواو العاطفَة و معطوفها، لأنَّ الواوَ هنا نُزِّلتْ منزلةَ المجرورِ من الجارِّ، فمنعوا الفصلَ بينَهما، قاله في الهمع.

و لايتقدَّمَ المفعولُ معَه على عامله كما يتقدَّمُ سائرُ المفاعيلِ، فلايقالُ: بزيد و عمراً مررتُ، لأنَّ اصلَ الواو للعطف، و المعطوفُ تابعٌ فحقُّه التأخيرُ، و أجازَه الرضيُّ، عليه من الله الرضا، قالَ: و أنا لا أرَي منعاً من تقديمِ المفعولِ معَه على عامله إذا تأخَّرَ عن المصاحبِ، لأنَّ ذلكَ معَ واوِ العطفِ الّذي هو الأصلُ جائز، نحو: زيداً و عمراً ضربتُ، انتهى.

و لايتقدَّمُ على المصاحبِ أيضاً، فلايقالُ: مررتُ و عمراً بزيدٍ، و أجازَه ابنُ جنّيّ محتجّاً بقوله [من الطويل]:

٢٣٧- جَمَعْتُ وَ فُحْشاً غِيبَةً و نَمِيمَةً   ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي[٢]

و قولُه[من البسيط]:

٢٣٨- أكْنِيه حِينَ أُنادِيه لأُكْرِمَهُ   وَ لا أُلَقِّبُهُ وَ السوْأةَ اللَّقَبا[٣]

---

١ - الطيالسة: جمع الطيلسان أو الطيلس بمعنى الطالسان و هو ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف، أو يحيط بالبدن و هو ما يعرف في العامية المصريّة بالشال.

٢ - هو ليزيد بن الحكم . اللغة: المرعوي:من الإرعواء ، و هو الكف عن القبيح.

٣ - لم يسمّ قائله في خزانة الأدب ، و قيل: البيت لبعض الفزاريين.

على روايةِ مَنْ نصبَ السوأةَ و اللقبَ، أرادَ و لا ألقبُهُ و اللقبَ و السوأةَ أي مــعَ السوأةَ، لأنَّ مِنَ اللقبِ ما يكونُ لغيرِ السوأة.

قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: لا حجَّةَ له في البيتينِ لاحتمالِ جعلِ الواوِ فيهمــا عاطفةً، قدِّمتْ هي و معطوفها و ذلكَ في الأوَّلِ ظاهرٌ، و أمَّا في الثاني فعلى أنْ يكــونَ أصلُه و لاألقبُه اللقبَ، و أسوأهَ السوأةَ، ثُمَّ حذفَ ناصبُ السوءة، كما حُذفَ ناصبُ العيونِ من قوله[من الوافر]:

٢٣٩- .... وَ زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَ الْعُيونَا[1]

ثُمَّ قُدِّمَ العطفُ، و معمولُ الفعل المحذوف، انتهى.

و لايتقدَّمُ على العاملِ و المصاحبِ معاً، فلا يقالُ: و عمراً مررتُ بزيد إجماعــاً، و مثّل لقسمي المفعول معه ممَّا فيه العاملُ لفظيّاً بقوله: نحو سرتُ و زيداً. و ممَّا فيه العاملُ معنويّاً بقوله: مالَكَ و زيداً؟ أي ما تصنعُ و زيداً؟ و مثلُه كيفَ أنتَ و زيداً ؟ و قــدَّره سيَبويه بلفظ الكونِ في المثالين، و قدَّره بالماضي معَ ما، و بالمضارع مع كيفَ، فقــالَ: الأصلُ ما كنتَ و زيداً، و اختلفَ في تقديره ذلك، هل هو مقصود له أم غير مقصود؟ فزعمَ السيرافيُّ أنَّه غيرُ مقصود، و لو عكسَ لجازَ، و زعمَ ابنُ وَلّاد[2] أنَّه لايجوزُ إلا مــا قدَّره سيَبويه، قالَ: و ذلك أنَّ ما دخلَها معنى التحقيرِ و الإنكارِ، و ليستْ سؤالاً عــن مسألة مجهولة و لو كانتْ لمجرَّد الاستفهام لجازَ فيها الماضي و المضارعُ.

وَ اختلفَ في كانَ المقدَّرة، فَنصَّ السيرافيُّ و غيرُه إلى أنَّها تامَّةٌ، فعلى هــذا يكــونَ كيفَ في موضعِ نصب على الحالِ، و أمَّا ما فلاتكونَ حالاً، و زعمَ بعضُهم أنَّها مخرجةٌ عن أصلها للسؤالِ عنِ الحالِ، و الصحيحُ أنَّ كانَ ناقصةٌ، و كيفَ و ما في موضع نصب خبرُها، و التقديرُ على أيِّ حالٍ كنتَ أو تكونُ معَ زيدٍ، و هو مذهبُ ابنِ خروفٍ، قالَه في التصريح.

تنبيه: نحو هذا لَكَ و إيَّاكَ ممنوعٌ من جهة أنَّ الكلامَ لم يذكره فيه فعلٌ و لا عامــلُ عمله، و اسمُ الإشارة و حرف الجرِّ المتعلّق بالاستقراء لايعملان فيه، فلايتكلَّمُ به خلافاً لأبي علي، قالَ ابن هشام: و أمَّا قولُ سيَبويه: و أمَّا هذا لك و إيَّاك فقبيحٌ، لأنَّك لم تذكره فعلاً و لا ما في معناه، فقالُوا: إنَّ مرادَه بالقبيح الممتنعُ، انتهى.

---

١ - هذا البيت للراعي النميري واسمه عبيد بن حصين و تمام البيت «إذا ما الغانيات برزن يوماً»، اللغــة: الغانيات: جمع غانية، و هي المرأة الجميلة، زججن الحواجب: دققنها و أطلنها و رققنها بأخــذ الشعر مــن أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

٢ - ابن ولاد: هو أبو العباس أحمد بن محمد التميمي فهو نحويٌ ابن نحويٍ ابن نحويٍ و له كتــاب الإنتــصار لسيبويه، و كتاب المقصور و الممدود، توفي بمصر سنه ٣٣٢ هـ ق. نشأة النحو، ص ١٠٧.

قالَ ابنُ مالك: و قد كثُر في كلامه التعبيرُ بالقبيح عن الامتناع، قالَ الدمامينيُّ في شرح التسهيل: و انظر لِمَ لَمْ يقدِّرِ الناصبُ في ذلك فعلاً محذوفاً، كما في مالكَ و زيداً؟ فإنّ تلك جائزةٌ باتّفاق، و هذه نظيرُتها، و جوازُ تلك على إعمال المقدَّر، انتهى.

و أُجيبَ بأنّ التقديرَ في ما لَكَ و زيداً ؟ له داعيان تقدُّمَ ما الاستفهامية الّتي هي بالأفعال أولى، و تأخُّرُ الجار و المجرور لاقتضائه ما يتعلّقُ له وجوباً بخلاف هذا لك و أباك، فإنّه ليسَ فيه إلا داعٍ واحدٌ، انتهى.

«و جئتُ أنا و زيداً» هذا المثال من قسم المثال الأوّل ممّا فيه الفعلُ لفظيّاً، و إنّما ذكَره، تمهيداً للحكم الّذي بعدَه و هو قولُه: و العطفُ في المثالين الأولين و هما: سرتُ و زيداً و ما لكَ و زيداً، و نحوهما من كلّ جملة اسميّة أو فعلية، بعدَها واوٌ بمعنى معَ، و قبلَ الواو و ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ أو مجرورٌ غيرُ مؤكّد بضميرٍ منفصلٍ أو بفاصل ما قبيح. أمّا في الأوّل فلأنّ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتّصل لايحسنُ إلا بعدَ توكيده بضمير منفصل أو بفاصل ما، أمّا في الثاني فلأنّ العطفَ على الضمير المجرور لايجوزُ إلا بعدَ إعادة الجارّ في الضرورة، و هو مذهبُ البصريّين، و ظاهرُ كلامِ المُصنّف في باب العطف.

و أمّا الكوفيّون فيجوّزونَه في السّعة، و جوّزه البصريّون في السّعة أيضاً، لكن بإضمار الجارّ لتقدُّمِ ذكرِه مع أنّه لايعملُ مضمراً لضعفه، و منعَ العطفَ في المثالين جماعةٌ، منهم ابنُ الحاجب و ابنُ هشام في القطر، و العطفُ في المثال الأخير و هو جئت أنا و زيداً و نحوه من كلّ جملة اسميّة أو فعلية بعدَها واوُ معَ و قبلَ الواو ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ مؤكّدٌ بضميرٍ منفصلٍ سائغ فيجوزُ نصبُه على المفعول معَه و رفعُه على العطف.

و فصَّلَ الرضي بينَ أنْ يقصدَ النصُّ على المصاحبه، فيجبُ النصبُ، و بينَ أنْ لا يقصدَ النصُّ عليها فلا يجبُ، و هو الصحيحُ، و العطفُ في نحو: ضربت زيداً و عمراً واجبٌ اتّفاقاً، لأنّ أصلَ الواو الّتي قبلَ المفعول معَه هو العطفُ، و إنّما يعدلُ ما بعده عن العطف إلى النصب نصّاً على المعنى المراد من المصاحبة، لأنّ العطفَ في نحو: جاءني زيدٌ و عمروٌ، يحتملُ تصاحبُ الرجلين في المجيء، و يحتملُ أحدُهما قبل الآخر، و النصبُ نصٌّ في المصاحبة، و في المثال المذكور لايمكنُ التنصيصُ بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الّذي هو الأصل أظهرَ، قالَه الرضيُّ، عليه من الله الرضي، و تَبِعَه المُصنّف في الحاشية.

و نقلُ الإتّفاقِ غيرُ مرضيٍّ، فقد صرّحَ في الإرتشاف أنّ بعضَهم حَمَلَ عمراً في المثال على العطف، و جوّزَ بعضُهم فيه الأمرين، و قال ابن هشام في المغني نحو: أكرمتك و زيداً، يجوزُ كونُه عطفاً على المفعول به و كونُه مفعولاً معه، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوّل: بقي هنا للاسم المذكور بعدَ الواو حالاتٌ، لم يذكرها المُصنّف، أحدُها: ما يمتنعُ فيه العطفُ من جهة المعنى، نحو: ماتَ زيدٌ و طلوعُ الشمسِ، لأنّ العطفَ يقتضي التشريكُ في المعنى، و طلوعُ الشمس لايقومُ به الموت.

الثانيةُ: ما يقبحُ فيه العطفُ من جهة المعنى كقوله [من الوافر]:

٢٤٠ – فكُونُوا أنتُمُ وَ بَنِي أبيكُمْ مَكانَ الكُليَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[1]

لأنّ المرادُ كونُوا لبني أبيكم، فالمخاطبونَ هم المأمورونَ بذلك، و إذا عطفتَ، كانَ التقديرُ: كونُوا لهم و ليكونوا لكم، و ذلك خلافُ المقصودِ، قالَه ابنُ مالكٍ و مقتضى هذا التعليل امتناعُ العطف لا قبحُه.

الثالثةُ: ما يترجّحُ فيه العطفُ معَ جوازِ النصب على مرجوحيّة، نحو: جاء زيدٌ و عمروٌ، لأنّ العطفَ هو الأصلُ، قد أمكنَ بلا ضعفٍ، كذا قيلَ، و الأولى أنْ يقالَ: إنْ قصدَ التنصيصُ على المصاحبة وَجَبَ النصبُ، لأنّ العطفَ و إن كانَ أصلاً فيجوزُ فيه العدولُ عنه لداعٍ، و هو التنصيصُ على المصاحبة، و إلا فلا .

الرابعة: ما يمتنعُ فيه العطفُ و المفعولُ معه كقوله [من الرجز] :

٢٤١ – عَلَفْتُها تبناً و ماءً بارداً ....[2]

و قوله [من الوافر]:

٢٤٢ – .... و زجّجنَ الحواجبَ و العيونَا[3]

أمّا امتناعُ العطف فلانتفاءِ المشاركة، لأنّ الماءَ لا يشاركُ التبنَ في العطف، و العيونُ لاتشاركُ الجواجبَ في التزجيج، لأنّ تزجيجَ الحواجب تدفيقُها و تطويلُها، و أمّا امتناعُ المفعول معَه فلانتفاءِ المعيّه في البيت الأولِ و انتفاء فائدةَ الأعلام بها في الثاني، إذ الماء لايصاحبُ التبنَ في العلف، و مِنَ المعلومِ أنّ العيونَ مصاحبةٌ للحواجب، فلا فائدةَ في الأعلام بذلك، و يجبُ في ذلكَ إضمارُ فعلٍ للاسم على أنّه مفعولٌ به، أي و سقيتُها ماءً، و كَحّلْنَ العيونَ.

---

١ – هو لشعبة بن قمير أو للأقرع بن معاذ. **اللغة**: الكليتين: تثنية كليّة، الطحال: عضو يقع بين المعدة و الحجاب الحاجز في يسار البطن.

٢ – تمامه: حتى شتت همّالة عيناه، و لم يسمّ قائله. **اللغة**: شتت: تفرّقت، و همالة تمييز و هو من هملت العين إذا صبّت دمعها.

٣ – تقدم برقم٢٣٩.

الخلاف في المفعول معه هل هو قياسيٌّ أم سماعيٌ؟: الثاني: اختلفَ في المفعول معَه، فذهبَ قومٌ إلى أنّه قياسيٌّ مطلقاً، و هو المختارُ، و ذهبَ آخرونَ إلى أنّه سماعيٌّ لايتجاوزُ به حدُّ السماع، و نقلَ ابنُ هشام الخضراويُّ عن بعضهم التفضيلَ بينَ ما يجوزُ فيه العطفُ مجازاً، نحو، سرتُ أنا و النيلُ، فيكون مقيساً بينَ ما جازَ فيه العطفُ حقيقةً، نحو: جئتُ أنا و زيداً، فيكونُ سماعياً، و قيل في المسألة غيرُ ذلك.

الثالثَ: إذا وقعَ بعد المفعول مَعه خبرٌ لما قبله أو حالٌ طابقَ ما قبلَه، نحو: كنتُ و زيداً قائماً، و جاء البردُ و الطيالسةُ شديداً، يجوزُ عدمُ المطابقة، فيُعطى حكمُ ما بعد المعطوف، نحو: كنتُ و زيداً قائمين، و جاءَ البردُ و الطلالسةُ شديدينِ، نظراً إلى المعنى و إلى أصلِ الواو، و منعَ ذلك ابنُ كيسان، و وافقَه أبوحيَّان، و ابن هشام قالَ : و السماعُ و القياسُ يرتضانه.

فائدةٌ: لم تأت واوُ المعيَة في التنزيل بيقين، فأمّا قولُه تعالى:﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ﴾[يونس/٧١]في قراءة السبعة، فأجمِعوا بقطع الهمزة و شركاءَكم بالنصب، فيحتملُ الواوُ فيه ذلك، و أنْ تكونَ عاطفةً مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي و أمرَ شركاءكم، أو جملةً على جملة بتقدير فعلٍ، أي و أجمعوا شركاءَكم، بوصل الهمزة، و موجبُ التقدير في الوجهين أنّ أجمع لا تعلّقَ بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على كذا، بخلاف جمعَ، فإنّه مشتركٌ بدليل قوله تعالى:﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ﴾[طـه/٦٠] و ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾[الهمزة/٢]، قالَه ابنُ هشام في المغني. قال الرضيُّ: و الأولى أنّه مفعولٌ معَه، و هو الحقُّ للسلامةِ من الإضمار، لأنّه خلافُ الأصل.

المفعول فيه

ص: الخامسُ: المفعول فيه، و هو اسم زمان أو مكان مبهم، أو بمنزلة أحدهما: منصوب بفعلٍ فُعِلَ فيه: نحو: جئت يَوْمَ الجمعة، وَ صَلَّيْتُ خَلْفَ زَيْدٍ، و سرتُ عشرين فرسخاً، و أمّا نحو: دَخَلْتُ الدارَ فمفعول به على الاصحِّ.

ش: «الخامسُ» ممّا يَرِدُ منصوباً لا غيرُ «المفعولُ فيه»، و سُمّيَ بذلكَ لأنّه بتقديرِ معنى في، و هو اصطلاحٌ كوفيٌّ، و يُسمّيه البصريُّون ظرفاً، لأنّه محلٌّ للأفعال و وعاءٌ لها، و لذلك سَمّاهُ الفرّاء محلّاً، و يُسمّيه الكسائيُّ و أصحابُه صفةً، «و هو اسمُ زمانٍ أو» اسم «مكان مبهم». و هو ما افتقر إلى غيرِه في بيانِ صورة مُسمّاة، و هو أسماءُ الجهاتِ السّت، و هو أمامَ و خلف و يمينَ و شمالَ و فوقَ و تحتَ و نحوها في الإبهامِ و الافتقارِ، كناحيَة و جهة و أسماءُ المقاديرِ كميلٍ و فرسخٍ و بريد.

و أُطلقَ اسمَ الزمانِ إشارةً إلى المُبهَم و المختصِّ فيه سواء، و نعني بالمبهم ما دلَّ على قدرٍ من الزمان غيرِ معيَّنٍ، كوقت و حين و ساعة على جهة التأكيد المعنويِّ، لأنّه لايزيدُ على دلالة الفعلِ، و المختصُّ بخلافه كأسماء الأيّام. و أمّا المعدودُ فمن قبيل المختصّ، لا قسماً ثالثاً، خلافاً لبعضهم،«أو» ما كانَ«بمنزلة أحدهما» أي اسمُ الزمانِ أو المكانِ المبهمِ، ممّا عرضتْ دلالتُه على أحدهما، و هو أربعةٌ كما سيأتي.

«منصوبٌ» صفةُ اسمٍ «بفعلٍ »اصطلاحيٍّ أو شبهه، «فعلَ» ذلك الفعل مراداً به اللغويُّ، أي الحدثُ على طريقة الاستخدام كما مرَّ في المفعول له، «فيه» أي في ذلك الاسم، و المرادُ بفعله فيه بحسبِ دلالة اللفظ، و قد يناقشُ في هذه العبارة من حيث التصريح بتعلّق الظرفِ الّذي هو صفته معَ كونِه عامّاً، و قد نصُّوا على وجوب حذفه، تأمّل.

فقولُه: اسمُ زمان أو مكان كالجنس يصدقُ على اسم الزمان من قولنا: يومنا طيّبٌ، و اسم المكان من قولنا: مكاننا حسنٌ، و قوله: منصوبٌ بفعل يُخرجُ نحو ذلك، و يصدقُ على نحو شهدتُ يومَ الجمعة، فيخرجُ بما بعده، فإنَّ الشهودَ و إنْ كانَ لايكون إلا في يومِ الجمعة، لكنَّ الّذي يدلُّ عليه اللفظُ شهودُ المتكلّم إيّاه،لا فعلُه فيه، و في هذا الحدِّ ما مرَّ في المفعول له.

فالمفعولُ فيه من اسم الزمان المبهم، نحو: سرتُ وقتاً، و من المختصِّ،« نحو: جئت يومَ الجمعة»، و هو اسمٍ من الاجتماع كما مرَّ، سُمّي بذلك لاجتماع الناس فيه، و هذا المشهورُ في اللغة، و جاء في الحديث عن النبي(ص) أنّه سُمّي بذلك، لأنَّ آدم(ع) جمع

فيها خَلْقَه[1]، و قيلَ: لأنَّ سائرَ المخلوقات اجتمع خلقها، و فرغَ منه يومَ الجمعة، و قيل: لأنَّ أسعدَ بن زراة[2] لمّا جمعَ بالأنصار فصلّي بهم، و ذكّرهم، سمّوه الجمعةَ، حين اجتمعوا إليه، فعليه فالاسمُ إسلاميٌّ، و قيلَ: غيرُ ذلك.

و من اسمِ المكان نحو: «صليتُ خلفَ زيد»، و مثلُه جلستُ أمامَك و يمينــك و شمالك و فوقك و تحتَك، و سمّيت هذه الجهاتُ السّتُّ باعتبار الكائن في المكان، فإنَّ له ستَّ جهات، و ممّا هو نحوها في الإبهام و الافتقار نحو: جلستُ ناحيةً، و أمّا ما نــزِّل منزلةَ أحدهما ممّا عرضتْ دلالتُه عليه فأربعةٌ كما ذكرنا.

أحدُها: أسماءُ العدد المميَّزة بهما نحو: سرت عشرينَ يوماً، مثالٌ لما عرضتْ له اسميَّةُ الزمان، أو «سرتُ عشرينَ فرسخاً» ، مثالٌ لما عرضت له اسميةُ المكان. الثاني: ما أفيدَ به كليَّةٌ أو جزئيَّةٌ كَـ سرْتُ جميعَ اليوم جميعَ الفرسخِ ، أو كلَّ اليوم كلَّ الفرســخ، أو بعضَ اليوم بعضَ الفرسخ، أو نصفَ اليوم نصفَ الفرسخ. الثالث: ما كانَ صفةً للزمان أو المكان، كجلستُ طويلاً من الدهرِ شرقيَّ الدار. الرابعُ: ما كانَ مخفوضــاً بإضــافة أحدهما، ثُمَّ حُذفَ المضافُ، و أنيبَ عنه المضافُ إليه بعدَ حذفه، و الغالــبُ في هــذا النائب أن يكونَ مصدراً، و في المنوب عنه أنْ يكونَ زماناً، ولا بدَّ من كونه معيَّناً لوقت أو لمقدار، نحو: جئتُكَ صلاةَ العصر أو قدومَ الحاجِّ، و انتظرتُك حلبَ الناقة.

و قد يكونُ النائبُ اسمَ عين، نحو: لاأكلّمُه القارظين، و الأصلُ مدّةَ غيبة القارظين، و هو تثنيةُ قارظ بالقاف و الظاء المشالة[3]، و هو الّذي يَجْنِي القَرَظَ[4] بفــتح القــافِ و الراء، و هو شيء يُدْبَغ به.

قال الجوهريُّ: لاآتيك أو يؤوبَ القارظُ العَنَزِيُّ، و هما قارظان،كلاهما من عَنَــزَة، خَرَجَا في طلب القَرَظِ و لم يَرْجعا، و طالتْ غيبتهُما، قالَه في التصريح.

تنبيهاتٌ: الأوّل: عدَّ بعضُهم ممّا أشبهَ الجهاتِ الستَّ في الإبهام و الافتقار جانب و مكان، و اعترض جانب بأنّه ممّا يتعيَّن معه التصريحُ بفي، و مكان بأنّه ليس على إطلاقه، لأنَّ المتعدّي إليه، لابُدَّ أن يكونَ مشتقاً من الحدث الواقع فيه، نحو: قاتلتُ مكانَ القتال، أو مشتقاً من مصدر بمعنى الاستقرار، نحو: قعدتُ مكانه، قالــه الرضــيُّ في الثــاني، و اعترضه الدمامينيُّ بأنَّ ذلك يحتاجُ إلى ثبت.

---

١ – لم أجد الحديث في الكتب المتعلّقة بالأحاديث.

٢ – أسعد بن زراره، أحد الشجعان الأشرف في الجاهلية و الاسلام، من سكان المدينة، مات قبل وقعة بــدر سنة ١ هـ ق، و دفن في البقيع، الأعلام للزركلي ، ٢٤٩/١.

٣ – أي منقوطة، يقال بالطاء المهملة و الظاء المشالة.

٤ – القرظ: شجر يُدبَغ به، و قيل: هو ورق السَّلم يُدبَغ به الأدم. و من أمثالهم: لايكون ذلك حتى يــؤوب القارظان. أي لايكون أبدا. لسان العرب ٣١٩١/٣.

الثاني: الصالحُ للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان: أحدُهما: المبهمُ و قد مرَّ تفصيله. الثاني: ما اتّحدث مادتُه و مادةُ عامله، و نعني بالمادة الحروفَ الأصليَّةَ، و لابدَّ معَ ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى:﴿ و إنّا كنّا نَقْعُدُ منْها مَقاعد للسمع ﴾ [الجن/٩]، و شذَّ قولُهم : هو مني مقعدَ القابلة و مزجرَ الكلب و مناطَ الثريا، إن قدَّرَ عامله مستقرّاً أو نحوه، فإنْ قدِّرَ قعدَ في المقعدِ و زجرَ في المزجرِ و ناطَ في المناط لم يكنْ ثَمَّ شذوذٌ.

الثالثُ: جاءت ظروفٌ من غيرِ أسماء الزمان و المكان كقولهم: أحقاً أنّك ذاهبٌ، و جهدَ رأيي أنّكَ ذاهبٌ، و الأصلُ: أفي حَقٍّ و في جهد رأيي، و قد تطقوا بهذا الأصل و قال[من الوافر]:

٢٤٣- أفي حَقٍّ مُواسَاتي أخَاكم ....[1]

و ذلكَ شاذٌ لايقاسُ عليه.

و« أمّا نحو دخلتُ الدارَ» ممّا وقعَ فيه اسمُ المكان غيرُ المبهم منصوباً بعد دخلت فمفعولٌ به على القول« الأصحّ »لا مفعولٌ فيه، فلا نقضَ به، و كونُه مفعولاً به إمّا على الاتّساع بإجراء القاصر مجرى المتعدّي بنفسه من حيثُ إسقاط الواسطة، و نصبهُ هو مذهبُ الفارسيِّ و طائفةٌ، و اختارَه ابن مالك و عزاه لسيبويه، أو على الأصل لا على الاتّساع نظراً إلى أنّ دَخلَ متعدٍّ، و هو مذهبُ الأخفشِ، و عَزاه الرضيُّ إلى الجرميِّ، و عليه ينبغي حملُ كلامِ المُصنِّف، لأنّه يُسمّي المنصوبَ على الاتّساع بإسقاط الجارِّ المنصوب بنزع الخافض، و يجعلُه قسيماً للمفعول به، لا قسماً منه كما يدلُّ عليه تقسيمُه. و في المسألة قولٌ ثالثٌ، و هو أنّ النصبَ في ذلك على الظرفية تشبيهاً له بالمبهمِ، و هو مذهبُ الشلوبينَ، و عزاه لسيبويه، و بعضُهم للجمهور، و بعضُهم للمحققينَ.

تنبيه: قالَ الرضيُّ: الّذي أرى أنّ جميعَ الظروف متوسَّعٌ فيها، فقولُكَ: خرجتُ يومَ الجمعة كانَ في الأصلِ: خرجتُ في يومِ الجمعة، كانَ معَ الجارِّ مفعولاً به بسبب حرف الجرِّ، ثُمَّ صارَ مفعولاً به من غيرِ واسطة حرفٍ في اللفظ و المعنى على ما كانَ، و كذا المفعولُ له فهماً مثلَ ذنباً، في قولكَ: استغفرتُ اللهَ ذنباً، إلا أنّ حذفَ حرفي الجرِّ، أعني في و اللامَ، صارَ قياساً في البابين، كَما كانَ حذفُ حرفِ الجرِّ قياسيّاً معَ أنْ و أنَّ، و ليسَ بقياس في غير المواضع الثلاثة، انتهى.

---

١ - تمام البيت« بعالى ثمّ يظلمني السريس»، و هو لأبي زبيد الطائي، **اللغة**: السريس: هو العنين من الرجال. و العنين: الذي لايأتي النساء.

فعلى هذا كانَ على المُصنّف جعلُ المفعولِ فيه داخلاً تحتَ المنصوب بنزع الخافض كما قُلناه في المفعول له فتأمّل. و ها هنا انتهى الكلامُ على المفاعيل بتمامها.

فائدةٌ: حصرَ النحاةُ المفاعيلَ في هذه الخمسة، و قالَ الرضيُّ، عليه من الله الرضى، يجوزُ أنْ يجعلَ الحالُ و المستثنى داخلين في المفاعيل، فيقالُ للحال مفعولٌ مع قيد مضمونه، إذ المجيءُ في جاءني زيدٌ راكباً فعلٌ معَ قيد الركوب الّذي هو مضمونُ راكباً، و يقالُ للمستثنى: هو المفعولُ بشرط إخراجه، و كأنّهم آثروا التخفيفَ في التسمية، انتهى.

قالَ بعضُ المحقّقين: و لايبعدُ أن يقالَ: إنّ المفعولَ ما يتعلّقُ به الفعلُ أوّلاً و بالذات، و الحال ليست كذلك، لأنّه تعلّقُه بها بواسطة أنّها مبنيّةٌ لهيئة فاعله أو مفعوله، و كذا المستثنى، لأنّ تعلّقَه به بواسطة أنّه مخرجٌ عن أمرٍ يقعُ معمولُه على سبيل الاتّفاق، و من ها هنا يظهرُ توجيهُ جعلِ النصبِ في المفاعيل أصلاً و في غيرها تبعاً، انتهى.

المنصوب بنزع الخافض

ص: السادس: المنصوب بنزع الخافض، و هو الاسم الصّريح أو المؤوّل المنصوب بفعلٍ لازمٍ، بتقدير حرف الجرّ و هو قياسيٌّ مع أنّ و أنْ، نحو: ﴿ أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَائَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُم﴾ وَ عَجِبتُ أنَّ زيداً قائمٌ، و سماعيٌّ في غير ذلك، نحو: ذَهَبْتُ الشّامَ.

ش: «السّادسُ» ممّا يَردُ منصوباً لا غيرُ «المنصوبُ بنزعِ الخافضِ»، و نصبُه على المفعول به في الحقيقة، لأنّ سقوطَ الخافضِ لايَقتضي النصبَ منْ حيثُ هو سقوطُ خافضٍ، بل منْ حيثُ إنّ العاملَ الّذي كانَ الجارُّ متعلّقاً به لمّا زالَ الجارُّ من اللفظ، ظَهَرَ أثرُه لزوال ما كانَ يُعارضُه، و إذا لم يكنْ في الكلامِ ما يَقتضي النصبَ من فعلٍ أو شبهه لم يجزِ النصبَ، و أكثرُهم لم يفردْ له باباً، لأنّه داخلٌ تحتَ المفعولِ به، بل أكثرُهم يُسمّيه مفعولاً به على الاتساع، و لا مشاحةَ في الاصطلاح.

«و هو الاسمُ الصريحُ أو المؤوّل»: و هذا كالجنس يشملُ جميعَ الأسماء الصريحيه و المؤوّلة، و قولُه: «المنصوبُ» أخرجَ ما عدا المنصوبات، و شملَها جميعاً. و قولُه: «بفعلٍ لازمٍ» أو شبهه إذْ كثيراً ما يَكتفي عن ذكره بذكر الفعلِ بتقدير حرف جرٍّ أخرجَ جميعَ المنصوبات، ما عدا المحدودَ و بعضَ أفراد المفعول له، ممّا عاملُه فعلٌ لازمٌ على قول الجمهور، كمّا مرَّ، و في هذا الحدِّ ما مرَّ في المفعول له و فيه أيضاً أنّه لا مطّردٌ و لا منعكس.

أمّا عدمُ اطّراده فلدخول بعض أفراد المفعول له على قول الجمهور كما رأيتَ مع عدّه له قسماً برأسه، و قدْ مَرَّ التنبيهُ على ذلك، و أمّا عدمُ انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعدٍّ إلى اثنين، أحدُهما بنفسه، و الآخرُ بوساطة حرف جرٍّ مقدَّر. و هو جارٍ في القياسيِّ و السماعيِّ معاً أو إلى أحدهما بأحد الأمور الّتي يتعدّي بها الفعلُ القاصرُ، و إلى الآخر بواسطة حرف جرٍّ مقدَّرٍ، و ذا في القياسيِّ فقط لفظاً، و قد يكون تقديراً كما سيَأتي بيانُه، فتَأمَّلْ.

«و هو» أي المنصوبُ بنزع الخافضِ «قياسيٌّ مَعَ أنْ و أنَّ» المصدَّرتينِ بفتح الهمزة فيهما و تشديد النون في الثانية، و إنّما كانَ معَها قياسيًّا لاستطالتهما بصلتهما، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف/٦٣]، مثال لما هو مع أنْ المخفّفة النون، أي مِنْ أنْ جاءَكم، و مثلُهُ قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عليكَ أنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات/١٧]،أيّ بأن، ﴿وَ الَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء/٨٢]، أي في أنْ، ﴿بَلِ اللهُ يَمُنُّ عليكم أنْ هَداكم﴾[الحجرات/١٧]، ﴿وَ نَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة/٨٤]، و نحو: عجبت أنْ زيداً قائمٌ مثالٌ لما هوَ مع أنَّ المشدَّدة النون، أي مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ و مثلُه قولُه تعالى: ﴿و أَنَّ المساجدَ لله﴾[الجن/١٨]، أي لأنَّ. و هذه الأمثلةُ كلُّها للمنصوب بفعل لازم.

و أمّا المنصوبُ بالمتعدِّي إلى اثنين أحدُهما بنفسه، و الأخرُ بحرف جرٍّ مقدَّر، فالأوّل نحوُ: وعدتُ زيداً أنْ أكرمَه، و الثاني نحوُ: ﴿يَعِدُكُمْ أَنَّكم إذا مِتُّم﴾[المومنون /٣٥]، هذا في القياسيِّ، و أمّا السماعيُّ فَسَيأتي. و أمّا المنصوبُ بالمعتدِّي إلى اثنين أحدُهما بأحد الأمورِ الّتي يتعدّي بها الفعلُ القاصرُ و الثاني بحرف جرٍّ مقدَّرٍ فلفظاً، نحو: أكرمتُ زيداً أن يُكرِمَني، و أكرمتُه أنّه صالحٌ، و بَعَّدْتُ زيداً أنْ يَضْرِبَ، و ساعدتُ عمراً أنّه مظلومٌ، و قِسْ على ذلك، و تقديراً نحو: إيّاك أنْ تُحْذَفَ، أي بَعِّدْ نفسَكَ مِنْ أنْ تُحْذَفَ.

يشترط في حذف الجارِّ مع أن و أنَّ تعيينه لأمن اللبس: تنبيهات: الأوّل: اشترطَ ابنُ مالكٍ في حذف الجارِّ مَع «أنْ و أنَّ» تعيينَ الجارِّ ليؤمَنَ اللبسُ، فلايقالُ: رغبتُ أنْ تفعلَ، إذا لايُدْري هل التقديرُ في أنْ تفعلَ، أو عن أن تفعلَ، و استشكلَه ابنُ هشام في الأوضح بقوله تعالى: ﴿و تَرغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾[النساء/١٢٧] بحذف الجارِّ، مع أنَّ المفسِّرين اختلفوا في المراد، و أجابَ في المغني بأنّه أنّما حُذفَ الجارُّ للقرينة المعيِّنة، و إنّما اختلفَ العلماءُ في المقدَّر من الحرفينِ في الآية لاختلافِهم في سبب نزولها، فالاختلافُ في الحقيقة في القرينة، انتهى.

و أجابَ المراديُّ بذلك، و بأنّه أرادَ الإبهامَ ليرتدع مَنْ يرغبُ فيهنَّ لجمالهنَّ و مالهنَّ، و مَنْ يرغبُ عنهُنَّ لدمامتهنَّ و فقرهنَّ، و استحسَنه بعضُهم، قال: لأنّ مَنْ شَرَطَ أمنَ اللبسِ، يقولُ: إذا خيفَ اللبسُ، لم يجزِ الحذفُ، و عند إرادةِ الإبهامِ لايخافُ اللبسُ، فيجوزُ الحَذفُ لأجلها، انتهى.

و ممّا يحتملها قول الشاعر[من الطويل]:

٢٤٤- و يَرْغَبُ أنْ يَبني المَعالي خالدٌ وَ يَرْغَبُ أنْ يَرضَى صَنيعُ الألائمِ[1]

أنشده ابنُ السِّيد، فإنْ قدِّرَ في أولاً و عن ثانياً فمدحٌ، و إن عَكِسَ فذمٌّ، فلايجوزُ أن يقدَّر فيهما معاً في أو عن للتناقض.

الثاني: ما ذهبَ إليه المُصنِّف منْ كونِ محلِّ أنْ و أنَّ و صلتهما بعدَ نزع الخافض نصبٌ هو مذهبُ الخليل و أكثرِ النَّحويِّينَ، حملاً على الغالبِ فيما ظهرَ فيه الإعرابُ بما نزعَ منه الخافضُ، و جوَّزَ سيبَويه أن يكونَ المحلُّ جرّاً، فقال: بعد ما حكى قولَ الخليلِ: و لو قالَ إنسان إنَّه جَرٌّ لكانَ قولاً قويّاً، و له نظائرُ نحو قولهم: لاه أبوكَ.

و من صنعِ سيبَويه هذا نَشأ قولٌ ثالثٌ و هو أنّه محتملٌ للأمرينِ، و أمّا نقلَ جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ و صاحبُ البسيط أنّ الخليل يَرَى أنّ الموضعَ جرٌّ، و أنّ سيبَويه يرى أنّه نصبٌ فسهوٌ، كما قاله ابنُ هشام في المغني، و رجَّحَ الرضيُّ كونَه نصباً بضعف حرف الجرّ عن أن يعملَ مضمراً، و لهذا شذَّ نحو: الله لأفعلنَّ و نحو قول روبة خير عافاك الله، و قوله [من الطويل] :

٢٤٥- .... أشارَتْ كُلَيب بالأكفِّ الأصابعُ[2]

و قالَ ابنُ هشام: و ممّا يشهدُ لمدَّعي الجرِّ:﴿ و أنَّ المساجدَ لله فلا تدعُوا مـعَ الله أحداً ﴾[الجن /١٨]، ﴿و إنَّ هذه أمّتُكُمْ أمّةً واحدةً و أنا ربُّكم فـاتَّقون ﴾[المؤمنون /٥٢]، أصله لاتدعُوا معَ الله أحداً، لأنّ المساجدَ لله، و فاتَّقون، لأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً، و لايجوزُ تقديمُ منصوبِ الفعل عليه، إذا كانَ أنْ وصلتُها، لاتقولُ إنَّك فاضلٌ عرفتُ، و قولُه [من الطويل]:

٢٤٦- وَ مَا زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبيبةً إلى وَ لاَ دَيْنٍ بِها أنا طَالِبُه[3]

---

١ - لم يسمّ قائله. اللغة: المعالي جمع معلاة و هي كسب الشرف، الألائم: جمع ألأم: الدنيّ الشحيح.

٢ - البيت للفرزدق و صدره.« إذا قيل: أيّ الناس شرّ قبيلة»، اللغة: الأكف: جمع الكفّ، أي: الراحة مع الأصابع. الأصابع: جمع الإصبع، أي:أحد أطراف الكفّ أو القدم.

٣ - هو من قصيده للفرزدق. اللغة: الدين: القرض.

رَوَوه بخفضِ دين عطفاً على محلّ أنْ تكونَ، إذ أصلُه لأنْ تكونَ، و قد يجابُ بأنَّه عطفٌ على توهُّمِ دخولِ اللامِ، و قد يعترضُ بأنَّ الحملَ على العطف على المحلّ أظهرُ من المحلّ على العطفِ على التوهّم، و يجابُ بأنَّ القواعَد لاتثبتُ بالمحتملاتِ، انتهى.

حكم كي حكم أن و أنّ في جواز حذف الجرّ معها قياساً: الثالثُ: قالَ ابنُ هشام: أهملَ النّحويُّونَ ذكرَ كَي هنا مع تجويزهم في نحو: جئتُ كي تُكرِمَني، أنْ تكونَ كي مصدريَّةً، و اللامُ مقدَّرةٌ قبلَها، و المعنى لكي تُكرمَني، و أجازوا كونَها تعليليَّةً، و أنْ مضمرةً بعدَها، و لايحذفُ معها إلا لامُ العلّة، لأنّه لايدخلُ عليها جارٌّ غيرُها، انتهى. و قد أثبتها هو في الأوضح و الجامع[1].

«و سماعيٌّ في غيرِ ذلك» أي في غير أنْ و أنّ، و أن لايتجاوز به حدَّ السّماعِ، و هو إمّا شذوذاً كقوله[من الوافر]:

٢٤٧- تَمُرُّونَ الديارَ وَ لَمْ تَعوُجُوا كَلامُكُمْ عليَّ إذا حَرَامُ[2]

أي بالديار أو على الديار، و الأوّل أولى لكثرته و قوله[من الطويل]:

٢٤٨- تَحِنُّ فَتُبدي مَا بهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَ أخفى الّذي لَولا الأسَى لَقَضاني[3]

أي لقضا علَي، و قوله تعالى: ﴿لأقعُدَنّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[الأعراف/١٦]،﴿وَ لا تَعزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ﴾[البقرة/٢٣٥]،﴿و أن تَسترضِعُوا أولادَكم﴾[البقرة/٢٣٣].

قالَ الرضيُّ: و الأولى في مثله أن يقالَ ضمّنَ اللازمُ معنى المتعدّي، أي يجوزون الديارَ، و أخفى الّذي لولا الأسي لأهلكني، و لألزمنَّ صراطَك، و لاتنوُوا عقدةَ النكاحِ، و ترضعوا أولادَكم، حتى لايحملَ على الشذوذ، كما يضمنُ الفعلَ معنى غيره، فيعدّي تعديةَ ما ضمّنَ معناه، نحو قوله تعالى: ﴿يُخالِفونَ عَنْ أمرِه﴾[النور/٦٣] أي يعدلونَ عن أمره، انتهى.

و قالَ المُصنّف في شرح الأربعين: التضمينُ أولى منَ الحملِ على النصبِ بنزع الخافض، فإنّ التضمينَ أكثرُ وروداً في اللغة و أدقُّ مسلكاً، انتهى.

و لكثرةِ الاستعمالِ «نحو: ذهبتُ الشام» أي إلى الشامَ، لأنّهم كانوا ينتجعونَها كثيراً، فيحتاجونَ إلى الإخبار عن ذهابِهم إليها غالباً، فحذفوا الجارَّ تخفيفاً، و ذهبَ

---

١ – يعني في«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك و الجامع الكبير، و قد تقدم ذكرهما.
٢ – البيت لجرير بن عطية. اللغة: لم تعرجوا: لم ترجعوا إليها.
٣ –هو لعروة بن حزام. اللغة: تحنّ: تشتاق: تبدي: تظهر، الصبابة: رقّة الشوق و حرارته، الأسي جمع أسوة: القدوة.

سيبويه و جماعةٌ إلى أنّه منصوبٌ على الظرفيّةِ تشبيهاً لها بغير المختصّ من أسماءِ المكانِ و دعوى الرضيّ الاتّفاق على ذلك باطلةٌ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: من السماعيّ المنصوبُ الثاني من باب اختارَ بتقدير حرف الجرّ، و الحدُّ غيرُ شاملٍ له كما قدّمنا، و نعني بباب اختار كلّ فعلٍ متعدٍّ إلى اثـــنين، أحـــدُهما بنفسه، و الأخرُ بالجارِّ، كـــ اختار نحو قوله تعالى: ﴿و اختارَ موســـى قَومَـــه سَـــبعينَ رَجلاً﴾ [الأعراف/١٥٥]، أي من قوله، و أمرَ نحو قومه: أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمِـــرْتَ له، و قد جمعَ فيه بين الاستعمالينِ، و نهى نحو نهيت زيداً القبيحَ، أي عـــن القبـــيح. و استغفر كقوله[من البسيط]:

٢٤٩– أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيَه   رَبَّ العباد إليه الوجهُ و العملُ[1]

و قالَ ابنُ الطراوة و السهيليُّ: إنّ الوجهَ في استغفر أن يتعدّي إلى الثاني بنفـــسه، و تعديتُه بمِن إنّما هو لتضمُّنه معنى استتبتُ، و وافقَهُما ابنُ هشام في المغني.

و كَني نحو كنيته أباعبدالله، أي بأبي عبدالله. و سمّي كقوله[من الطويل]:

٢٥٠– سَمَّيْتُه يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ   لأمرٍ قَضَاه اللهُ في النّاسِ مِنْ بُدّ[2]

أي بيحيى، و دعا بمعنى سمّي كقوله[من الطويل]:

٢٥١– دَعَتْني أخَاهَا أمّ عمرو وَ لَمْ أكُنْ   أخَاهَا وَ لَمْ أرْضَعْ لَهَا بلَبَان[3]

أي بأخيها. وَ صَدَقَ بالتخفيف كقولـــه تعـــالى:﴿ صَـــدَقَكُمْ اللهُ وَ عْـــدَه ﴾[آل عمران/١٥٢]، أي في وعده. و زَوَّجَ كقوله تعالى: ﴿وَ زَوَّجْنَاكَها﴾[الأحـــزاب/٣٧]، أي بها،﴿و زَوَّجْنَا هم بحورٍ عينٍ﴾[الدخان/٥٤]، و قد جمعَ بعضُ المغاربة هذه الأفعالَ، فقال [من الطويل]:

٢٥٢–أشِع حذف حرف الجرّ وانصب محلّه   لدي اختار استغفارصدق إذْ دَعَا
و سمّ و كنّ مـــرّة زوّجه زينبا   حكاه أبوحيّان للخير قد دعا

و زادَ بعضُهم كَالَ و وَزنَ، تقولُ: كلْتُ زيداً طعامه، و كلتُ لزيـــد طعامَـــه، و وزنت زيداً ماله، و وزنت لزيد مالَه، وَ زَيدَ غيرُ ذلك، و في كلام بعضهم ما يُوهمُ أنّ هذه الأفعالَ كلّها تتعدّى إلى الثانيِ تارةً بأنفسها و تارةً بحرف الجرّ ، فلايكونُ حينئذ من المنصوب بترع الخافض، و الأوّل هو المشهور الّذي عليه الجمهورُ، بل يَنبغي حمـــلُ مَـــا أوهَم خلافَه عليه كما فعلَ بعضُ المُحقّقين.

---

١ – لم يسّم قائله. اللغة: المحصي: اسم الفاعل من الإحصاء بمعنى الحفظ و العدّ.
٢ – هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين. اللغة: ليحيى: أراد لتطول به الحياة، لأمر قضاه الله: أراد به الموت.
٣ – هذا الشاهد من كلام عبد الرحمن بن الحكم: اللغة: اللبان: الصدر، وقيل: وسطه، و قيل ما بين الثديين.

الثاني: اختلفَ في المنصوب بنصحتُ و شكرتُ في قولنا: نصحتُه و شكرتُه، هل هو منصوبٌ بنزع الخافضِ، أو على المفعول به على الأصل، و هذا الخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أنّ هذين الفعلينِ هل الأصلُ فيهما التعدّي بالحرف، و كَثُرَ فيه الأصلُ و الفرعُ، كما في باب اختارَ، أم هما من المتعدّي تارةً بنفسه و تارةً بالحرف، و ليسَ أحدُ الاستعمالين مُستَنْدَراً فيه، فهو قسمٌ برأسه، يقالُ له متعدٌّ بوجهين و متعدٌّ و لازم، فعلى الأوّل منْ أنّ الأصلَ فيهما التقديرُ بالحرف يكونُ من المنصوب بنزعِ الخافضِ، و على الثاني يكونُ مفعولاً به على الأصلِ، لأنّ الفعلَ ليس لازماً.

و ذهبَ الرضيُّ و السعد التفتازانيُّ إلى أنّ الأصل في هذا القسم أن يكونَ متعدّياً بنفسه، و حرفُ الجرِّ زائدٌ. قالا: لأنّ الحرف مع الكلمة كهو معَ عدمه و التعدّي و اللزوم بحسب المعنى لكنْ لقائل أنْ يقولَ: إذا كانَ اتّحادُ المعنى معَ تساوي الاستعمالين يوجبُ اتّحادَ الوصف من التعدّي و اللزوم، فليس كونُه متعدّياً و الحَرفُ زائدٌ بأولى من كونه لازماً، و الحرفَ محذوفٌ توسّعاً، بلْ قد يترجّحُ هذا بأنّ دعوى الحذفِ أولى من دعوى الزيادة، و من هنا يظهرُ ترجيحُ قول الجمهور في التنبيه الأوّل.

الثالثُ: ذهبَ الأخفشُ الأصغر[1] إلى أنّ حذفَ الجارّ معَ غير أنْ و أنّ قياسيٌّ أيضاً إذا تعيّن الجارُّ، تقولُ: بريتُ القلمَ السكينَ، أي بالسكينِ، فحذفَ الجارُّ لتعيُّنه، كذا نقلَ عنه ابنُ مالك في التسهيل، و الرضيُّ في شرح حاجبية و غيرهما. و قال أبوحيّان: و الّذي أورَدَه أصحابُنا عن الأخفش إنّما هو في المتعدّي لاثنين أحدُهما بحرف الجرّ، فأجاز: بريتُ القلمَ السكينَ أي بالسكينِ قياساً على ما سُمع من قولهم: أمرتُك الخيرَ أي بالخير، انتهى.

فإنْ لم يتعيَّن الحرفُ لم يجُزْ نحو: رغبتُ الأمرَ، و كذا إنْ لم يتعيَّنْ موضعُ الحرف، فلايقالُ: اخترتُ إخوتَك الزيدينَ، إذ لايُدرَى هل المختارُ من الزيدينَ أو من الإخوة، و في شرح المقرَّب لابن العصفور أنّ أبا الحسين بن الطراوة ذَهَبَ إلى مثل ذلك.

---

١ - هو أبوالحسن علي بن سليمان أخذ عن المبرّد و ثعلب، له مصنفات منها، كتاب«الثنية و الجمع» توفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ ق ، نشأة النحو . ص ١٠٤.

الحال

ص: السابعُ الحال، و هي الصِّفَة المبيِّنة للهيئة غير نعت، و يشترط تنكيرهـا، و الأغلب كونها منتقلةً مشتقّةً مقارنةً لعاملها، و قد تكون ثابتّة و جامدة و مقـدَّرة. و الأصل تأخُّرها عن صاحبها، و يجب إن كانَ مجروراً، و يمتنع إن كان نكرةً محضةً، و هو قليلٌ، و يجبُ تقدُّمها على العامل إن كان لها الصَّدر، نحو: كيف جاء زيدٌ، و لا تجيء عن المضاف إليه، إلا إذا صحَّ قيامه مقام المضاف، نحو: ﴿فاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبـراهيمَ حنيفاً﴾.

أوْ كانَ المضاف بعضه، نحو: أعجبتني وَجهُ هندٍ راكبة، أوكان عاملاً في الحـال، نحو: أعجبني ذَهابُك مُسْرعاً.

ش:«السَّابعُ» ممّا يردُ منصوباً لا غير«الحال»، تذكَّرُ و تؤنّثُ، و هو الأفصحُ، يُقالُ: حالٌ حسنٌ و حالٌ حسنةٌ، و قد يؤنّثُ لفظُها، فيقالُ: حالةٌ، قال [الطويل] :

٢٥٣- على حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حَاتماً على جُوده لَضَنَّ بالماء حاتمُ[1]

و قالَ ابنُ هشام في شرح "بانَتْ سُعادُ": و لم يجعلِ الجوهريُّ الحالَ و الحالَةَ بمعـنى واحد، بل جعلَها من باب تمر و تمرة، و هو غريبٌ، انتهى.

«و هي» لغةً التغييرُ، و سمّي به هذا النوع لتغييره غالباً، و اصطلاحاً «الصفةُ المبيِّنـة للهيئة» حالَ كونِ الصفة «غيرَ نعت» و الهيئة و تكسر حال الشيء و كيفيَّته، كـذا في القاموس، و المرادُ به هنا الحالةُ أعمُّ مِنْ أنْ تكونَ محقّقةً أو مقدَّرةً، و تُسمَّى الأولى حالاً محقّقةً، و الثانية حالاً مقدَّرةً.

و هي أيضاً أعمُّ مِنْ أنْ تكونَ حالَ نفسِ صاحبها أو حالَ متعلِّقه، نحو: جاء زيـدٌ قائماً أبوه، لكنّه يشكلُ بجاء زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، إلا أنْ يقالَ: الجملةُ الحالية تتـضمَّنُ بيانَ هيئة لصاحبها، أي مقارناً لطلوعِ الشمسِ، و أيضاً هي أعمُّ مِنْ أنْ تدومَ لصاحبها، أو تكونَ كالدائم، لكونه موصوفاً بها غالباً، و تسمّى دائمة بخلاف تلك، و مـن الأوّل المؤكّدةُ، و أعمُّ من أن تكونَ محقّقةً أو مقدَّرةً، فلاتشكلُ بنحو:﴿فـادْخُلُوا خَالـدِينَ﴾ [الزمر/٧٣]، فإنَّ دخولَ الجنَّة ليسَ في حالِ خلودِهم، بل حالَ تقديرِ الخلـودِ لهـم، و تُسمَّى حالاً مقدَّرةً، قاله بعضُ المُحَقّقين.

و في حاشية التسهيل[2] لابن هشام، المرادُ بالهيئة الصورةُ و الحالةُ المحسوسةُ المشاهدةُ،

---

١ - البيت للفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره. اللغة: ضنَّ به : بخل.

٢ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالك. و من شراحه ابن هـشام. كـشف الظنـون ٤٠٥/١.

كما هو المتبادرُ، و حينئذ يخرجُ مثلُ تكلّم زيدٌ صادقاً، و ماتَ مسلماً، و عاشَ كافراً، و إنْ أرادُوا الصفةَ، فالتعبيرُ بها أوضحُ، لكن يخرجُ عنه مثلُ: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، و جاء زيدٌ و عمروٌ جالسٌ، انتهى.

و قد ظهرَ من النقلِ المتقدّم أنَّ المرادَ هذا المعنى، و أنّه لا خروجَ لما ذكرَه، و المرادُ بالصفةِ حقيقةً أو حكماً، فيشملُ الحالَ الّتي هي جملةٌ، لتأوُّلها بالصفة، و كذا الجامدةُ المؤوَّلةُ بها، و أمَّا غيرُ المؤوَّلة ففي ثبوتِها خلافٌ، و لَعلَّه لم يلتفت إليهما لشذوذها، و بتصدير الحدِّ بها لم يدخل نحو: القهقري في: رجعَ القهقرى.

و قولُه «المبيِّنةُ للهيئة» مخرجٌ للتمييز في نحو: لله درُّه فارساً، فإنَّه مبيِّنٌ للذات، و قولُه «غيرَ نعت» مخرجٌ للنعت في نحو: رأيتُ رجلاً ضاحكاً، فإنَّ ضاحكاً صفةٌ مبيِّنةٌ للهيئة، لكنَّه نَعتٌ، و يتَّجهُ على هذا الحدِّ النقضُ بالخبر في نحو: زيدٌ ضاحكٌ، فإنَّ ضاحكٌ صفةٌ مبيِّنةٌ للهيئة غيرُ نعت و ليس حالاً.

تنبيهان: الأوَّل: الهيئةُ المذكورةُ قد تكونُ للفاعلِ لفظاً، نحو: جئتُ راكباً، و معنى كما في قوله [من البسيط]:

٢٥٤- كأنّه خارجاً من جنب صفحته ....[1]

أي يُشبهُه لا أشبهه، لأنَّ المشابهةَ مقيَّدةٌ بحال الخروج و للمفعول لفظاً، نحو: ركبتُ الفرسَ مسرَّجاً، و معنى، كقوله تعالى:﴿هذا بَعلي شَيخا﴾[هود/٧٣]، فإنَّ بعلي خبرالمبتدأ، و هو في المعنى مفعولٌ به لمدلولِ هذا، أي أُنبِّهُ، أو أشيرُ، و لهما معاً، نحو: لقيتهُ راكبين، و قد قيَّدَ في الكافية المفعولَ بقوله به، و لم يقيِّده بعضُهم، قيل: ليدخلَ فيه ضربتُ زيداً الضربَ شديداً، فإنَّ شديداً[2] حالٌ مِنَ الضربِ، و هو مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به.

قالَ الدمامينيُّ في المنهلِ: و قد يقالُ: إنَّما جاءَت الحالُ نظراً إلى كونه مفعولاًبه في المعنى، إذْ ضربتُ زيداً الضربَ، بمعنى أوقعتُ بزيد الضربَ، قال: هذا، و أنا لا أرى وجهاً لتخصيصِ المفعولِ به من بينِ سائر المفاعيل لجواز وقوعِ الحالِ منه، إذ لايمتنعُ أن يقالَ: يستوي الماءُ و الخشبةُ طويلةً، و لاسرتُ و النيلَ آخذاً في زيادة الفيضِ، و لا جئتُ يومَ الجمعةِ حارّاً شديداً الحرُّ، و الوقوفُ عند ما في الكافيَة جمودٌ لا طائلَ تحتَه، انتهى.

---

١ - تمامه« سَفودُ شرب نَسُوهُ عند مُفتَأد»، و هو للنابغة الذبياني. اللغة: السفود: هي الحديدة الّتي يشوى بها الكباب، الشَّرب: جمع شارب، المفتأد: موضع النار الّذي يشوى فيه.

٢ - فإنّ شديدا سقط في «ح».

و قالَ بعضُ المُحَقِّقين من شرّاح الكافية: هَلْ يجبُ أن يكونَ ذو الحال من المفاعيلِ مفعولاً به، حتى يحوجَ إلى جعلِ ضربتُ الضربَ شديداً في تأويــل أحــدثتُ الــضربَ شديداً، و جئتُ و زيداً راكبين في معنى جاءَ زيدٌ راكباً، أو يعمُّ كلَّ مفعولٍ كما هــو مقتضى إطلاقهِ في عبارة جار الله[1] و صاحبِ اللباب[2]، إلى كلِّ ذهبتْ طائفةٌ، و الأعــمُّ هو الأتمّ، انتهى.

و قد يُناقشُ في شمول التعبير بالمفعول من غير قيدٍ لكلٍّ من المفاعيل بما أسـلفناه في بحث المفعول به، و ذهبَ سيبويه إلى أنّ الهيئةَ قد تكونُ للمبتدإ أيضاً، و صــحّحهُ ابــنُ مالك، و منعَه الجمهورُ، و هو الأصحُّ.

مما يشكل قولهم: جاء زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ: الثاني: قالَ ابنُ هشام في المغني ممّا يشكلُ قولَهم في نحو: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، أنّ الجملةَ الاسميَّةَ حالٌ مع أنّها لاتنحــلُ إلى مفرد، و لاتبيّنُ هيئةَ فاعلٍ ولا مفعول، و لا هي مؤكّدةٌ، فقالَ ابنُ جنّيّ: تأويلُها: جاءَ زيدٌ طالعةَ الشمسِ عندَ مجيئه، يعني فهي كالحالِ و النعت السببين، نحو: مررتُ بالــدار قائماً سكانُها و برجلٍ قائمٍ غلمانُه، و قالَ ابن عمرون: هي مؤوّلةٌ بقولك: مبكّــراً أو نحوه، و قالَ صدرُ الأفاضلِ: الجملةُ مفعولٌ معَه، و اثبتُ وقوعَ المفعولِ معَــه جملــةً، انتهى[3].

و «يُشترطُ تنكيرها» أي الحالُ، لئلّا تلبسَ بالصفة في النصبِ أو عندَ عدمِ ظهــورِ إعرابِها، و طرداً للباب في غيرِ ذلك، و لأنّ النكرةَ أصلٌ، و المقــصودُ يحــصلُ بهــا، و التعريفُ زائدٌ على المقصود، و ما وردَ منها بلفظ المعرفة أوّلَ بنكــرة، نحــو: اجتهــدْ وحدَك، أي منفرداً. و ادخُلوا الأوّل فالأوّل أي مرتّبينَ، و [قول الشاعر من الوافر]:

٢٥٥- فأَرْسَلَها العِراكَ.......... ....[4]

أي معتركةً، جاؤوا الجماءَ الغفيرَ، أي جميعاً.

هذا مذهبُ الجمهور، و أجازَ يونسُ و البغداديّونَ تعريفَها قياساً على الخبر على ما سُمِعَ منها معرفةً، و أجازَه الكوفيّونَ، إنْ كانَ فيها معنى الشرط، نحو: عبدُالله المحــسنَ أفضلُ منه المسيِ‌ءَ، فالمحسنَ و المسيءَ حالانِ، إذِ التقديرُ: عبدُالله إذا أحسنَ أفضلُ منــه إذا

---

١ – جارالله هو أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري.

٢ – اللباب إما اللباب في علل البناء و الإعراب في النحو لأبي البقاء، و أمّا اللباب في النحو للعلامة الفاضــل الإسفرايني المتوفى سنة ٦٨٤. كشف الظنون ٢/١٥٤٣.

٣ – مغني اللبيت ص٦٠٦. يمكن القول: في هذه الجملة و مثلها إنّ الحال تنحل إلى مفرد، مثلاً هنــا يمكــن القول: جاء زيدٌ متأخراً، إذا كان قصدنا أنّه جاء في حالة التأخير، و مثل ذلك على حسب المعنى المراد.

٤ – تقدّم ذكره في الصفحة٩٧.

أساءَ، فإن لم يتقدَّرْ بالشرط لم يصحَّ، فلا يُقالُ عندهم: جاءَ عبدُالله المحسنَ، إذ لا يصحُّ جاءَ عبد الله إن أحسنَ.

«و الأغلبُ كونُها منتقِلَةً» أي غيرَ لازمة، لأنها مأخوذةٌ من التحوُّلِ أو هو التنقُّل، كجاءَ زيدٌ راكباً، فالركوبُ غيرُ لازمٍ لزيد[1].«مشتقَّةً» أي مصوغةً من مَصدرٍ للدلالة على متَّصف بها، لأنها لابدَّ أنْ تدلَّ على حَدَثٍ و صاحبه، و إلا لم تُفدْ بيانَ هَيئة ما هي له، و الأكثرُ فيما يدلُّ على ذلك أنْ يكونَ مشتقّاً كما مرَّ،«مقارنةً» في الزمن لعاملها بأنْ يكونَ حصولُ مضمونها في وقتِ حصول مضمونه من الحدث الَّذي جيءَ بها لتفييده، فإن كان مضمونُ العامل ماضياً كانَ الحالُ، أي مضمونُها ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك، نحو قوله تعالى﴿ هذا بَعلي شيخاً﴾[هود/٧٢]، فإنَّ الإشارةَ المقيَّدةَ بوقت مضمون الحال لم تقعْ إلى البعل إلا في حال شيخوخته، فالحالُ المذكورةُ بمعنى الحال، أي حصولُها في حالِ حصولِ عاملِها، و هو المرادُ بالمقارنة.

الحال الثابتة: «و قد تكونُ» أي تكونُ بقلّة، فإنّ قَدْ إذا دَخَلَتْ على الفعل المضارع في كلام المُصنّفين لم تكنْ إلا للتقليل، قاله ابنُ هشام في التوضيح، لكن وقعَ للمصنّف في غيره موضع من هذا الكتاب أنّه استعملَها لمجرَّد التحقيق، فليتنبه له.« ثابتةً» أي لازمةً غيرَ منتقلة، و ذلكَ في ثلاث مسائلَ:

إحداها: أنْ تكونَ مؤكّدةً، نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، و ﴿و يومَ أُبعَثُ حيّاً ﴾[مريم/٣٣]، و ﴿لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كُلُّهم جَميعاً﴾[يونس/٩٩]، فإنّ الأبوةَ من شأنها العطفُ، و البعثُ من لازم الحياة، و العمومُ من مقتضياته الجميعة.

الثانيةُ: أنْ يدلَّ عاملُها على تجدُّد ذات صاحبها، نحو: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها، فالزرافةُ مفعولُ خَلَقَ، و يَديها بدلُ بعضٍ من كلٍّ و أطولَ حالٌ من يديها ملازمةً، و من رجليها متعلّقٌ بأطولَ.

و الزَّرافةُ بفتح الزاء و ضمِّها، ذَكَرَه الجوهريُّ، و في القاموس الزَّرافة كسحابة، و قد يُشدَّدُ فاءها: الجماعةُ من الناس، أو العَشَرَةُ منهم، و دابَّةٌ فارسيتها: اشترگاو پلنگ، لأنَّ فيها مشابهة[2] بالبعير و البقر و النمر من « زَرَّفَ» في الكلام، زاد لطول عنقها زيادةً على المعتاد، و يُضمُّ أوّلها في اللغتين، جمْعها زرافيٌّ[3]، انتهى.

---

١ – سقطت هذه الفقرة في «س».
٢ – في جميع النسخ شبهاً و لكن في القاموس المحيط مشابة.
٣ – جميعها زرافي«ح».

قالَ أبوالبقاء: و بعضُهم يقولُ يَدَاها أطولُ، بالرفع، فَيَدَاها مبتدأٌ، و أطولُ خبرُهُ، و الجملةُ حالية، انتهى.

قالَ في التصريح: و لاتتعيَّنُ الحالية لجواز الوصفية، لأنَّ الزرافَة [معرفة] بأل الجنسية[1]، انتهى. و فيه أنّه يشترطُ لوصف المعرَّفِ بأل الجنسية بالجملة أن تكونَ مبدوَّةً بفعلٍ، نصَّ عليه الرضيُّ و غيرُه.

الثالثةُ: أن يكونَ مرجعُها إلى السماع، نحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيكم الكتابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام/١١٤]، و قالَ ابنُ هشامٍ في الأوضح: وَ وَهَمَ ابنُ الناظم، فمثَّلَ بمفصَّلاً في الآية للحال الّتي تجدُّد صاحبها، و قالَ في المغني: هذا سهوٌ، لأنَّ القرآن قديمٌ. و قالَ الدمامينيُّ في شرحه: السهوُ من المُصنِّف، فإنَّ الإنزال يقتضي الانتقالُ، و القديمُ لايقبلُه، انتهى.

الحال الجامدة: و« جامدةٌ » و هي على ضربينِ: مؤوَّلةٍ بالمشتق و غيرِ مؤوَّلةٍ، فالأولى في ثلاثة مسائلَ:

أحدُها: أنْ يقصدَ فيها التشبيهُ، كقولِ أبي طيب [من الوافر]:

٢٥٦- بَدَت قمراً و مالَتْ خوطَ بانٍ و فاحَت عنبراً وَ رَنت غزالاً[2]

أي مضيئةً و معتدلاً و نحو ذلك، لأنّهم يجعلونَ ما اشتهرَ بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم: لكل فرعونٍ موسى، أي لكلِّ جبّارٍ قهّارٌ، و لك أنْ تجعلَه على حذف مضافٍ أي مثلَ قمرٍ و مثلَ خُوطِ بانٍ كما يرشدُ إليه قولُ ألفية [من الرجز]:

٢٥٧- .... و كرَّ زيدٌ أسداً أي كأسد[3]

أي مثلَ أسد، و به صرَّحَ في التسهيلِ، فقال: أو تقدير مضاف قبلَه، قالَ في التصريح: و هو أصرحُ في الدلالة على التشبيهِ، لأنّها إذا أُوِّلت بالمشتقِّ خفي فيها الدلالةُ على التشبيه.

الثانيةُ: أنْ تدلَّ على مفاعلة، نحو: بعتُه يداً بيد، أي متقابضين، و معناه الحقيقيُّ غيرُمراد، و كلَّمْتُه فاه إلى فيَّ، أي متشافهين، و ذَهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ أصله جاعلاً فاه إلى فيَّ، فهو مفعولٌ به، و ردَّه السيرافيُّ بامتناع كلَّمته وجهَه إلى وجهي، و عينَه إلى عيني، و لو كانَ على الإضمارِ، لم يمتنعْ، و ذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ أصله كلَّمتُه من فيه

---

١ - المعرَّف بأل الجنسيَّة نكرة معنى، معرفة لفظاً، و تجرى عليه أحكام المعارف كصحَّة الابتداء به و مجيء الحال منه. إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو و الصرف و الإعراب، لاط، عترت قم، ١٤٢٥ هـ ق، ص١٣٢.

٢ - البيت لأبي الطيب المتنبي(٩٢٥- ٩٦٥ هـ ق) من كبار شعراء العرب في العصر العباسي. اللغة: الخوط: الغصن الناعم، البان: ضرب من الشجر، سبط القوام، ليِّن، ورقه كورق الصفصاف، رنت: من رنا- : أدام النظر في سكون الطرف، فاحت: انتشرت رائحته.

٣ - تمامه«كبِعْهُ مُدّاً بكذا يداً بيد» ألفية ابن مالك ص ٣٢.

إلى فيَّ، فحذفَ حرفُ الجرّ، فانتصبَ ما كانَ مجروراً به على نزعِ الخافضِ، و ردَّه المبرّدُ بأنّ تقديرَه لايعقل، إذ الإنسانُ لايتكلّم من في غيره، و أجابَ أبوعلي بأنّه أنّما يُقالُ: ذلكَ في معنى كلّمني و كلّمته، فهو من المفاعلة، و الأوّل هو مذهبُ سيبويه، و جرى عليه ابنُ مالكٍ في التسهيل، قالَ: و جعلُ فاه حالاً من كلمتُه فاه إلى فِيَّ أولى مِنْ أن يكونَ أصله جاعلاً فاه إلى فيّ، أو من فيه إلى فيّ، انتهى.

قال شيخُ شيوخنا الحرفوشيُّ، بَرَّدَ الله مضجَعه، أنّ الأصْلَ في هذه الأمثلة أن يكونَ المنصوبُ منها مرفوعاً على الابتداء إمّا على اعتبار مضافٍ كما في بعتُه يداً بيد، أي ذو يد بذي يد، أو بدونه، كما في غيره، ثُمَّ لمّا كان فوه إلى فيّ و قبضتهم بقبضتهم و ذو يد بذي يد و نحوها في معنى متشافهين و كافّةً و متقابضين انمحي عنها معنى الكلام و الجملة حينَ قامَتْ مقامَ المفردات و أدّت معانيها أعْربَ ما قبل الإعراب منها، و هو الجزءَ الأوّل إعرابَ المفرد الّذي قامَتْ مقامَه، فافهمه، انتهى.

قالَ في التصريح: و هذا المثالُ لايُقاسُ عليه، لأنّ فيه إيقاعَ جامدٍ موقعَ مشتقٍّ، و معرفة موقعَ النكرة، و مركّب موقعَ مفردٍ، و الواردُ منه قليلٌ، انتهى.

الثالث: أنْ تدلّ على ترتيب، نحو: أدخُلوا رجلاً رجلاً أي مترتّبين، على هذا النمط، و علّمتُه باباً باباً أي مفصّلاً، قال الرضيُّ: و ضابطُ هذا أنْ يأتيَ التفصيلُ بعدَ ذكرِ المجموع بجزئيه مكرّراً، انتهى.

و اختلفَ في نصب الجزء الثاني، فَذَهَبَ الزجّاجُ إلى أنّه توكيدٌ، و الحالُ هو الأوّل، وَ رُدَّ بأنّه لو كانَ كذلكَ لأدَّي مَا أدّي الأوّل، و ذَهَبَ ابنُ جنيّ إلى أنّه صفةٌ للأوّل، يريد أنّه على حذف مضاف، فقدَّرهَ بعضُهم بقبلٍ، أيْ باباً قبلَ باب، و هذا لايشملُ البابَ الآخرَ، و قدَّرَه بعضُهم ببعد، أي باباً بعدَ بابٍ، و هذا لايشملُ البابَ الأوّل، و المقصودُ دخولُ الأبواب كلّها.

قالَ الدمامينيُّ: و قَدر يقدَّر بمفارق، أي باباً مفارقَ باب بمعنى أنّه منفصلٌ عنه غيرُ مختلط به، بل كلّ بابٍ على حدّه، و على هذا لايخرجُ شيءٌ من الابواب، و ذَهَبَ الفارسيُّ إلى أنّه منصوبٌ بالأوّل، لأنّه لمّا وقعَ موقعَ الحالِ جازَ أنْ يعملَ. قال أبو حيّان: و المختار أنّه و ما قبلَه منصوبان بالعامل الأوّل، لأنّ مجموعَهما هم الحالُ، و نظيرهُ في الخبر هذا حلوٌ حامضٌ، قالَ: وَ لو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أنّ النصبَ إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أي رجلاً فرجلاً لكانَ وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف، لأنّ المعنى أدخُلوا رجلاً بعدَ رجلٍ.

قال [السيوطي] في الهمع: و هذا هو المختارُ عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث: لتتبعُنَّ سننَ الّذين من قبلكم باعاً فباعاً[1]، و جزمَ بما قالَه أوّلاً بعضُ المحقّقين، و يُرادُ أنّ المجموعَ يستحقُّ إعراباً واحداً، إلا أنّه لّما تعدّد ذلك المستحقُّ مع صلاحية كلّ واحد للإعراب أجرى عليها إعرابُ الكلّ دفعاً للتحكّم، انتهى.

و قالَ ابن أمّ قاسمٍ في شرح التسهيل، و نصَّ أبوالحسن على أنّه لايجوزُ أن يدخلَ حرفُ العطف في شيء من هذه المكرّرات إلا الفاءَ، قالَ الرضيُّ: أو ثُمَّ، نحو: مضوا كبكبةً[2] ثُمَّ كَبَكبةً[3]. قالَ أبوحيّان: و التكرارُ في مثل هذا لايدلُّ على أنّه أُريدَ به شفعُ الواحد بل الاستغراقُ لجميع الرّجالِ و الأبواب و نحو ذلك، انتهى.

قلتُ: و منه قولُه تعالى:﴿ كلاّ إذا دُكّت الأرضُ دَكّاً دَكّاً *وَ جاءَ ربُّكَ وَ الملكُ صفّاً صفّاً[4]﴾ [الفجر/٢٢و٢١]، و ليسَ المكرَّرُ فيهما توكيداً خلافاً لكثيرٍ من النّحويّينَ، و من المكرَّر لقصد الاستغراق قولُ العلماء: كلُّ فردٍ فردٌ، و كلُّ واحدٍ واحدٌ، و المختارُ في الجزءِ الثاني ما اختارَه أبوحيّان في النصب.

الحال الموطئة:الثانية[جامدة غير مؤولة بالمشتقّ] في سبع مسائلَ، و هي أنْ تكون موصوفةً بمبيِّن الهيئة، نحو:﴿إنّا أنزلناه قرآناً عَربيّاً﴾[يوسف/٢]، ﴿فَتَمثّلَ لها بَشراً سوياً ﴾ [مريم/١٧]، و تُسمَّى حالاً موطئةً. قالَ الدمامينيُّ: و أكثرُ الجماعة يقولونَ: مُوَطِّئة، بكسر الطاءِ على أنّه اسمُ فاعلٍ، لأنَّ الحالَ و هي الاسمُ الجامدُ، وطّأت أي مهّدت الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة من الوصف الواقعِ بعدَها و في اللباب موطّأة بصيغة اسمِ المفعول، قال شارحُه صاحبُ العباب[5] سُمِّيت الموطاة، لأنَّ ذلك الجامدَ وطّأ الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة، و هذا إنّما يَقتضي كونَها موطئةً، لأنَّ الجامدَ هو الحالُ، و قد جعلَ موطِئةً لطريق حالية الوصفِ الواقعِ بعدَه، انتهى.

---

١ – و يروى سنن من كان قبلكم. القزويني، سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، بيروت، دارالفكر،١٤٢١ هـ ق. ص ٩٠٥ رقم٣٩٩٤.
٢ – الكبكبة :الجماعة من الناس المتضّام بعضها إلى بعض.
٣ – حذفَ ثُمَّ كبكبة في «ط».
٤ – في الآية الأولى يبدو أنّه من الأفضل أن نعتبر دكّاً الأوّل مفعولاً مطلقاً، لأنّه من لفظ دكّت و الثاني توكيداً. و في الثانية من بين الوجوه الإعرابية المذكورة أحسن وجه هو أن نقول: صفا صفا، و مثل ذلك، كلاهما حال، و الحال هنا جاءت للتفصيل، بعد ذكر المجموع، و التكرار للدلالة على الاستيعاب.
٥ – العباب الزاخر، في اللغة في عشرين مجلدا للامام حسن ابن محمد الصغاني مات سنة ٦٥٠ هـ ق. المصدر السابق، ١١٢٢/٢.

و في شرح الباب للزوزني[1] ما نصّه، و في بعض الحواشي معنى الموطئة أن تأتي الحالَ المشتقّة بعدَ اسم جامد ينتصبُ ذلك الاسمُ انتصابها، و تجري هي عليه صفته، و هي المقصودُ، قال: فقولُه: أنْ تأتي الحالُ المشتقّةُ بعدَ اسمٍ جامدٍ يقتضي أنْ يُقالَ الموطّأة، على لفظ اسم المفعول، انتهى.

قالَ بعضُ المحقّقين: و القولُ بالحال الموطّئة إنّما يحسنُ إذا اشْترطَ الاشتقاقُ، و أمّا إذا لم يشترط، فينبغي أن يقالَ في نحو: جاءني زيدٌ رجلاً هيّاً إنّما حالانِ مترادفانِ، انتهى.

أو دالّةً على سعر، نحو: بعتُ الشاةَ شاةً بدرهم، و اشتريت البُرَّ قفيزين[2] بدرهم، أي مقسّطاً هذا التقسيط. أو عدداً: نحو: ﴿فتمَّ ميقاتُ ربّه أربعينَ ليلةً﴾[الأعراف/١٤٢]، و﴿ فما لكم في المنافقينَ فئتينِ﴾[النساء/٨٨]. أو طوراً بفتح الطاء المهملة و سكونِ الواو، أي حالٌ واقعٌ فيه تفضيلٌ بالضاد المعجمة،نحو:هذا بسراً[3] أطيبُ منه رطباً.

أوْ يكونُ نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذهباً، و هذا تمرُكَ شهريزاً، بشين مضمومة أو مكسورةٍ مع الإعجام، ضربٌ من التمر، إن شيءتَ أضفتَ أو اتبعتَ مثل ثوب خزٍّ أو ثوب خزٍ. أو فرعاً له، نحو: هذا حديدُكَ خاتماً، و﴿ تَنْحِتُونَ الجبالَ بيوتاً﴾ [الأعراف/٧٤]، و ما وقعَ في غالب نسخ الأوضح لابنِ هشام من التمثيلِ يَنْحِتُونَ من الجبال بيوتاً فسهوٌ، فإنّ بيوتاً على هذا مفعولٌ به، لا حالٌ، نبّهَ عليه مالكيٌّ في حاشيته . أو أصلاً له، نحو: هذا خاتمك حديداً، و هذا جبّتك خزاً، و﴿ أ أسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً﴾ [الإسراء/٦١].

قالَ ابنُ هشام في الأوضح: وإنّما قُلْنا بالتأويل في الثلاث الأوّل، لأنّ اللفظَ فيها مرادٌ به غيرُ معناه الحقيقيّ، فالتأويلُ فيها واجبٌ. قالَ: و زعمَ بدُر الدين بنُ مالك أنّ الجميعِ يُؤوَّلُ بالمشتقّ، و هذا تكلّفٌ. و قال الرضيُّ: تبعاً لابنِ الحاجب: و الحقُّ أنّه لا حاجة إلى هذا التكلّف، لأنّ الحال هو المبيّنُ للهيئة، فكلُّ ما قامَ بهذه الفائدةِ فقد حصلَ فيه المطلوبُ من الحالِ، فلايتكلّفُ تأويلُه بالمشتق، انتهى.

---

١ – محمد بن عثمان الزوزني من الشراح الّذين شرحوا كتاب «اللباب في النحو» للعلّامة الفاضل الإسفرايني المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ق. المصدر السابق، ٢/١٥٤٤.

٢ – القفيز: مكيال كان يكال به قديما و يختلف مقداره في البلاد، و يعادل بالتقدير المصري الحديث نحو: ستة عشر كيلو جراما. المعجم الوسيط ص ٧٥٠.

٣ – البسر: ثمر النخل قبل أن يرطب.

الحال المقدَّرة: «و مقدَّرةً» و هي الّتي تكونُ بمعنى الاستقبال، بأنْ يكونَ زمانُ عاملها قبلَ زمانها، كقوله تعالى: ﴿ أدخُلوها خالدينَ ﴾[الزمر/٧٣]، أي مقدَّراً خلودُكم، لأنَّ زمنَ الخلود لايتصوَّر[١] مقارنته للدخول فلم يبقَ إلا تقديرُه، و قولُه تعالى:﴿ لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمنينَ مُحَلِّقينَ رُؤوسَكُمْ وَ مُقَصِّرينَ﴾ [الفتح/٢٧]، أي مقدَّرينَ للحقِّ أو التقصير، لأنَّ زمنَهما متأخرٌ عن زمانِ الدُّخول الّذي تضمَّنه العاملُ في الحال، فلاتكونُ مقارنة له، و لا حاجةَ إلى جعلِ الحالِ الأولى في الآية، و هي آمنين مقدَّرةً، لأنَّ الأمنَ و إن كانَ مستقبلاً فهو قيدٌ للدخول المستقبل، فيكونَ من الحال المقارنة لعاملها.

و توهَّم الدمامينيُّ في التحفة[٢] أنَّ ابنَ هشام جَعَلَها من الحال المقدَّرة، فتعقَّبه بما ذكرنا و ليس في كلامه ما يدلُّ عليه، و قد منعَ بعضُ المتأخِّرينَ كونَ محلّقينَ و مقصِّرينَ في الآية من الحال المقدَّرة أيضاً، قال: لأنّها ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدّرين، و إنّما هما في معنى الحال، و ذلكَ أنَّ اللهَ تعالى وَعَدَهم دخولَ المسجدِ الحرامِ في حال تحليقٍ و أمنٍ و الدخول.

وَ إنْ كانَ بمعنى الاستقبال فإنّما هو واقعٌ في حال الركوب، فالحالُ معَه بمعنى الحال، و الحالُ إنّما تعتبرُ بالعامل فيها، فإنْ كانَ حدوثُه في حال حدوثها، فهي بمعنى الحال، أو كان قبلَ حدوثها فهي بمعنى الاستقبال، أو بعدَه فهي بمعنى الماضي، و أيضاً فإنَّ الحال بمعنى الاستقبال، هي ما يصحُّ تقديرُها بالفعل ولامِ العلّة أعني لامَ كي، كقولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صاعداً به غداً، أي ليصيدَ به غداً، و كذا تقول: زيدٌ رقي المنبرَ خاطباً، أي ليخطبَ، و منه قولُه تعالى: ﴿كانَ الناسُ أمّةً واحدةً فَبَعَثَ اللهُ النبيِّينَ مُبشِّرينَ و مُنذِرينَ ﴾[البقرة/٢١٣]، فهما حالان لمعنى الاستقبال، أي ليبشِّروا و لينذِروا، و لو قُدِّرت اللامُ في الآيه الأولى كانَ خطأً، لأنَّ اللهَ تعالى لم يعدْهم دخولَ البيت ليحلّقوا و ليقصِّروا، بل وَعَدَهم أنّهم يدخلونَ في حال تحليقٍ و تقصيرٍ و أمنٍ و غيرِ خوف، فهي حالٌ بمعنى الحال، و ليست كهي في قولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي استقرَّ معَه صقرٌ ليصيدَ به غداً، فاستقرارُ الصقرِ معَه أنّما هو ليصيدَ به، انتهى, فتأمَّل.

و سُمّيت هذه الحالُ مقدَّرةً، لأنَّ النَّحويّينَ يقدِّرونَ لها تقديراً يرجعُ فيه إلى معنى الحال، فإذا قلتَ: هذا زيدٌ صائداً غداً، كانت الحالُ على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد، و لمّا كانَ هذا عندَهم لايجوزُ، قالُوا: هذه حالٌ مقدَّرةٌ، و تقديرُها أنْ

---

١ - لا يتصف«ح».
٢ - التحفة الشافية لشرح الكافية شرح على الكافية في النحو لابن الحاجب، كشف الظنون٢/١٣٧٣.

تقولَ: هذا زيدٌ مقدَّراً لأنَّ له الصيدَ غداً، فقولُهم مقداراً حالٌ بمعنى الحال، أي يُقدَّرُ له، لأنَّ الصيدَ غداً، و عليه مسالةُ الكتاب: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً. قال ابنُ هشام: كذا يقدِّرونَ، و أوضح منه أن يقال: مُريداً به الصيدُ غداً. قال ابنُ هشام: كذا يقدِّرونَ، و أوضحُ منه أن يقال مُريداً به الصيدُ غداً كما فَسَّرُوا قُمتُمْ في: ﴿إذا قُمتُمْ إلى الصَلوة ﴾[المائدة/٦] بأَرَدْتم، انتهى، و تعقبَّه ابنُ الصائغ[١] و أجابَ عنه الشُمُني بما يطول إيرادُه.

تنبيهات: الأوّل: قالَ ابنُ هشام: الَّذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها كالمرور به في المثال المَذكور، أي مقدَّراً حالُ المرور به أنْ يصيدَ به غداً، و بني على ذلك عدمُ صحَّة كون جملة لايسمَّعونَ من قوله تعالى: ﴿و حفظاً من كُلِّ شيْطان مارد لا يَسَّمَّعُونَ ﴾[الصافات/٧]، قالَ: لأنَّ الشياطينَ لايَقدرونَ عدمَ السَّماعِ، و لايريدونه، انتهى.

و تعقبَه الدمامينيُّ بأنّا لا نسلمُ ذلك، و لِمَ لايجوزُ أن يقدِّرَها غيرصاحبها، و لو قيلَ: معنى المثال مررتُ برجلٍ معه صقرٌ مقدَّراً به الصيد غداً على أنْ يكونَ مقدَّراً اسم مفعول لصحَّ، سواءٌ كانَ هو المقدِّرَ او غيره ، انتهى.

و أجابَ الشُمُنيُّ بأنَّ الدليلَ على أنَّ الَّذي يقدِّرُ وجودَ معنى الحال هو صاحبُها أنَّ في الحال ضميراً يعودُ على صاحبِها، فيجبُ أن يكونَ في مقدَّراً كذلك لأنَّه بمعناها فيجبُ أن يكونَ مقدِّر الحال صاحبها، انتهى.

الحال المحكية: الثاني: المشهورُ تقسيمُ الحال بحسب الزمان إلى هذين القسمين، و هي المقارنةُ لعاملها، و تُسمَّى المستصحبةَ أيضاً و المقدَّرةَ، و أثبتَ جماعةٌ منهم ابنُ هشام و المراديُّ قسماً ثالثاً، و هو الحالُ المحكيّةُ، أي الماضيةُ الَّتي يتقدَّمُ وجودُها على وجودِ العامل، نحو:جاء زيدٌ أمسِ راكباً.

قالَ الدمامينيُّ:- و نعم ما قال- أيُّ داعٍ إلى ارتكاب كونها محكيةً مع إمكان جعلِها مقارنةً بأنْ يكونَ راكباً أُريدَ به المضيُّ المقارنُ لزمن عاملِه الماضي، انتهى.

الأصل تأخُّر الحال عن صاحبها:« و الأصلُ» أي الكثيرُ الغالب في الحال «تأخُّرُها عن صاحبِها»، لأنَّها بمنزلة الخبر، و الأصل تأخّرُه كما مرَّ، «و يجب» هذا الأصلُ «إن

---

١ - ابن الصائغ هو محمد شمس الدين بن عبدالرحمن. لازم أباحيان فمهر في العربية من مصنَّفاته، شرح الألفية، و التذكرة، توفي بالقاهرة سنة ٧٧٦ﻫ ق. نشأة النحو ص ١٦٧.

كان» صاحبُها «مجروراً»، سواءٌ كان جرُّه بالإضافة، نحو: أعجبني وجهُ هند مسفرةً، و هذا شاربُ السويقِ[1] ملتوتاً، فلايجوزُ تقديمُ الحال على صاحبها واقعةً بعدَ المُضاف، لئلّا يلزمَ الفصلُ بين المضاف و المضاف إليه، و لا قبلَه، لأنّ نسبةَ المضاف إليه[2] من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لايتقدَّمُ ما يتعلّقُ بالصلة على الموصول، كذلك لايتقدَّمُ ما يتعلّقُ بالمضاف إليه على المضاف، قالَه بدرُالدين بنُ مالك.

و حكى والدُه الاتّفاقَ على ذلك في شرح الكافية، إلا أنّه فصَّل في شرح التسهيل فقالَ: إنْ كانت الإضافةُ غيرَ محضة جازَ التقديمُ على المضاف إليه، نحو: هذا شاربٌ ملتوتاً السويقَ، بالخفض، لأنّ الإضافةَ فيه في نيّة الانفصال، فلايتعدُّ بها، و إن كانتْ محضةً لم يجزْ بإجماع، و نوزع في ذلك بما يطولُ إيراده.

أو كانَ جرُّه بالحرف، و يُشترطُ فيه كونُه غيرَ زائد، ظاهراً كان صاحبُها أو مضمراً، اسماً كانت الحالُ أو فعلاً، كَمَرَرْت بهند ضاحكةً، و مررتُ بكَ ضاحكةً، و مررتُ بهند تضحكُ، فلايجوزُ تقديمُ الحال في شيءٍ من ذلكَ حملاً على الحال المجرور بالإضافة، هذا قولُ الجمهور، و قضيةُ إطلاق المصنِّف، و خالفَ الفارسيُّ و ابنُ كيسان، فأجازوا التقديمَ مطلقاً. قالَ ابنُ مالك: و هو الصحيحُ لوروده في الفصيح، قال تعالى:﴿ و ما أرسلْناكَ إلا كافةً للناس﴾ [السّبأ/٢٨]، و قولُ الشاعر[من الطويل]:

٢٥٨- إذا المرءُ أعْيَتْهُ المروءةُ ناشِئاً فمَطْلَبُها كهْلاً عليه شَديدُ[3]

وقال الآخر[من الطويل]:

٢٥٩- تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنكم بعدَ بَيْنِكمْ بذكراكُمْ حتى كَأنَّكُمْ عِنْدي[4]

و أجيبَ بأنّ الشعرَضرورةٌ، و كافّةٌ في الآيه حالٌ مَن الكاف، التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث معَ أنّه يلزمُ على القول بحاليتها من الناس تقديمُ الحال المَحصورة بإلا، و تعدّي أرسل باللام، و الأوّل ممتنعٌ، و الثاني خلافُ الأكثر، و دُفعَ الأوّل بأنّ تقديمَ المحصور بإلا ليسَ ممتنعاً عندَ الجميع كما تقدَّمَ، و الثاني بأنّ مخالفة الأكثر لاتضرُّ، فإنّ تعدّي أرسل باللام كثيرٌ واقعٌ في التنزيل كقوله تعالى:﴿ و أرْسَلناكَ للناس رسولاً ﴾[النساء/٧٩].

و فَصَّلَ الكوفيُّون، فأجازوا التقديمَ فيما إذا كانَ صاحبُ الحال المجرور مضمراً كمررتُ ضاحكةً بكِ، أو كانَ الحالُ فعلاً، نحو: مررتُ تضحكُ بهند، و منعوه إذا لم

---

١ - السويق: طعام يُتّخذ من مدقوق الحنطة و الشعير.
٢ - سقطت هذه الجملة في «ط».
٣ - البيت للمخبل السعدي. اللغة: أعيته: أتعبته، متعدي عيي بالأمر إذا عجزعنه، المروءة: آداب نفسانيّة تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق و جميل العادات، و المطلب: المصدر بمعنى الطلب.
٤- لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغة: طرا: جميعا، البين: الفرقة، الافتراق.

يكنْ كذلك، و أمّا إذا كانَ الحرفُ زائداً فلايجبُ معَه التأخُّرُ اتّفاقاً، بل يجوزُ نحو: ما جاءني راكباً من أحدٍ.

حكاية غريبة: قالَ التقيّ الشُّمُنّيُّ في حاشية المغني: هاهنا حكايةٌ أخبرنا بها إجازة و إن لم يكن سماعاً شيخُنا العلّامة أبوالفضل محمدُ بنُ الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن الإمام التلمساني[1]، قال: أخبرَنا شيخُنا القاضي أبوسعيد العقباني[2]، قال: اجتمعتُ بمدينة مراكش بيهوديٍّ يشتغل بالعلوم، فقالَ: ما دليلُكم على عموم رسالة نبيكم؟ قلتُ له: قوله(ص): بعثتُ إلى الأحمر و الأسود[3]. فقال لي: هذا خبرٌ أحادٌ فلايفيدُ إلا الظنَّ، و المطلوبُ في المسألة القطعُ، فقلتُ له قوله تعالى:﴿ فما أرسلناكَ إلا كافةً للناس﴾ [السبأ/٢٨]، قال: هذا لايكون حجّةً إلا على مَن يقولُ بصحّة تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور بالحرف، و أنا لاأقولُ بصحته، انتهى.

و أقولُ: الجواب عن اعتراض اليهوديِّ على هذا الخبر الحقُّ أنّه و إنْ كانَ أحاداً في نفسه، فهو متواترٌ معنى، لأنّه نُقل عنه (ص)من الأحاديث الدّالة على عموم رسالته ما بلغَ قدرَ المشترك منه حدَّ التواتر، و أفادَ القطعَ بنسبة معناه إليه، و إن كانت تفاصيله أحاداً كجود حاتم و شجاعة علي(ع)، و إذا حصلَ القطعُ بنسبة معناه إليه حصلَ القطعُ بحقيقته، لأنَّ الرسولَ معصومٌ، و كل ما هو خبر بالمعصوم حقٌّ، و عن اعتراضه على الآية هو الاستدلالُ على صحّة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

تنبيهات: الأوّل: يجبُ تأخُّرُ الحال أيضاً إذا كانتْ نكرةً محصورةً، نحو:﴿وَ مَا نُرسل المُرسلينَ إلا مُبَشّرينَ و مُنذرينَ ﴾[الأنعام/٤٨]، و كأنّه إنّما أهملَ ذكرَه نظراً إلى أن شرطية عدم الحصر لمّا جوّزَ تقديمه من الأبواب ممّا الأصلُ تأخيرُه غير مختصٍّ بالحال، قال في التصريح: و يمكنُ أن يجيءَ هنا خلافُ الكسائيّ السابق فيما إذا تقدّمَ المحصورُ معَ إلا، إذ لافرقَ بين الحال و المفعول.

الثاني: أفهم كلامه أنّ الحال إذا لم يكن صاحبها مجروراً لم يجب تأخرّها عنه، بل يجوز التقديم، و هو كذلك بأن كان مرفوعاً أو منصوباً، سواءٌ كان ظاهراً أو مضمراً، كجاء ضاحكاً زيدٌ، و ضربت مجرّدةً هنداً.

---

١ - لم اقع على ترجمة له.
٢ - سعيد العقباني(٧٢٠/٨١١هـ)قاض فقيه مالكيّ من أهل تلمسان، له كتب منها «شرح جمل الخونجي» و «شرح الحوفية»الأعلام للزركلي ١٥٤/٣.
٣ - النيسابوري، صحيح مسلم، المجلد الأوّل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤١٨ه ،ص٣٠٢ رقم ٥٢١.

هذا مذهبُ البصريّين، و منَعه الكوفيُّون في المنصوب الظاهر مطلقاً، سواءٌ كانت الحال اسماً كما ذكرَ، أو فعلاً كـ رأيتُ تركبُ هنداً، و في المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعه عند الحال فيمنعونَ: مسرعاً جاء زيدٌ، و يجيزونَ: جاء راكباً زيدٌ. قيل: و الإجماعُ على الجواز إذا كانَ المرفوعُ مضمراً، نحو: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يَخرجونَ﴾[القمر/٧].

يجب تقدُّم الحال علي صاحبها إن كان نكرة محضة: و«يمتنع» الأصلُ المذكورُ، أي يجبُ تقدُّمُها «إن كانَ» صاحبُها«نكرةً محضةً» غيرَ مخصَّصة بشيء من المخصِّصات، لأنَّ النكرةَ تتخصَّص بالتقديم، لأنَّها في المعنى مبتدأ و خبرٌ، و لئلّا تلتبسَ بالصفة في النصب في نحو: ضربتُ رجلاً راكباً، ثُمَّ حمل غيره عليه، و إن لم يلتبس طرداً للباب: و «هو» أي كونُ صاحب الحال نكرةً محضةً «قليلٌ» في الكلام.قالَ سيبَويه: أكثرُ ما يكونُ في الشعر و أقلُّ ما يكونُ في الكلام، انتهى.

و منه الحديثُ: صَلّي وراءَه رجالٌ قياماً[1]. و الأغلبُ كونُه معرفةً أو مخصَّصاً إمّا بتقديم الحال كما مرَّ، أو بوصف، كمررتُ برجلٍ قرشيٍّ ماشياً، و كقراءة بعضهم: ﴿و لَمّا جاءهم كتابٌ مِنْ عندالله مصَدِّقاً﴾[البقرة/٨٩]، و يكفي وصفٌ واحدٌ خلافاً لبعض المغاربة في اشتراط وصفين، و قد حكى سيبَويه: هذا غلامٌ لكَ راكباً، أو بإضافة، نحو: ﴿في أربعةِ أيامٍ سواءً﴾[فصلت/١٠]، أو بمعمول، نحو: عجبتُ من ضربِ أخوك شديداً أو بعطف، نحو: هولاء ناس و عبدالله منطلقين. قالَه ابنُ مالك في شرحِ العمدة.

أو عامّاً لكونه في سياق النفي، نحو﴿ ما أهْلَكْنا مِن قريةٍ إلا و لَها منذرونَ ﴾[الشعراء/ ٢٨] أو نهي، كقوله[من الكامل]:

٢٦٠- لا يَرْكُنَنْ أحدٌ إلى الأحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[2]

أو استفهام كقوله [من البسيط]:

٢٦١- يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأمَلا[3]

تتمَّةٌ: و يمتنعُ التأخيرُ أيضاً إذا أضيفَ صاحبُها إلىَ ضمير عائد على ملابسِ الحال، نحو: لقيَني شاتمَ زيد أخوه، و جاء زائرَ هند أخوها، فيمتنع تقدُّمُها على صاحبها، كما لو كانَ محصوراً أيضاً، نحو: ما جاءَ راكباً إلّا زيدٌ و فيه البحث السابق.

---

١ - صحيح البخاري،١/٣٣٤، رقم ٦٤٨.
٢ - هو لقَطري بن الفجاءة، و قد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم. اللغة: الإحجام: التأخّر و النكول عن لقاء العدو، الركون إليه: الميل إليه، و الاعتماد عليه، الوغى: الحرب، الحِمام: الموت.
٣ - إنّه لرجل من طيء، و لم يعينه أحدٌ ممن استشهد بالبيت. اللغة: حمَّ: قدِّر .

الأصلُ في الحال تأخُّرُها عن عاملها أيضاً، و يجوزُ تقديمُها عليه، ان كان فعلاً متصرِّفاً،كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يَخرجونَ﴾[القمر/٧]، أو صفةً تشبهُه، سواءٌ كانت اسمَ فاعلٍ، نحو: زيد مسرعاً مقبلٌ، أو اسمَ مفعول، نحو: اللصُّ مجرداً مضروبٌ، أو صفةً مشبهةً، نحو:زيد غنيًّا و فقيراً سَمِحٌ.

«و يجبُ تقدُّمُها على العامل إنْ كانَ لها الصدرُ» أي صدرُ الكلام،« نحو: كيفَ جاءَ زيدٌ»، فكيفَ في موضع الحال من زيد، و هل هي ظرفٌ أو اسمٌ ؟ قولان، و على القولين يُستفهم بها عن الأحوال، فعلى القول بالظرفيَّة يكونُ معناه في المثال في أيِّ حالٍ زيدٌ، و على القول بالاسميَّة على أيِّ حالٍ جاءَ زيدٌ، و على الأوَّل لايفتقرُ إلى الاستقرارِ بخلاف أينَ و متى، و يجبُ تأخُّرُها، أعني الحالَ عن العاملِ في مسائلَ:

إحداها: أن يكونَ العاملُ نعتاً، نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سرجُها، قالَه ابنُ مالك، و وجَّهه بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الفصل بينَ المنعوت و نعته، و ليس بشيء، لأنَّ الممتنعَ هو التقدُّمُ على المنعوت، لأنَّ النعتَ لايتقدَّمُه، فلايتقدَّمُه معمولُه، و نصوصُ النحاة طافحةٌ بذلك فما قاله متعقَّبٌ.

الثانيةُ: أنْ يكونَ فعلاً جامداً نحو: ما أحسنَه مقبلاً، لأنَّ الجامدَ لايتصرَّفُ في نفسه، فلايتصرَّفُ في معموله بالتقدم عليه.

الثالثةُ: أن يكونَ اسمَ فعلٍ، نحو: نزالِ مسرعاً، لأنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ لايتقدَّم عليه.

الرابعةُ : أنْ يكونَ مصدراً مقدَّراً بحرفٍ مصدريٍّ[1]، نحو: أعْجَبَني ركوبُ الفرسِ مسرَّجاً، لأنَّ معمولَ المصدرِ المقدَّرِ منْ أن و الفعلِ لايتقدَّمُ عليه .

الخامسةُ: أنْ يكونَ صلةً لألْ أوْ لحرفٍ مصدريٍّ، نحو: المقبلُ ضاحكاً زيدٌ، و يُعجبُني أن يجيءَ زيدٌ ضاحكاً، لأنَّ معمولَ[2] صلة أل و الحرف المصدري لايتقدَّمُ عليها.

السادسةُ: أنْ يكونَ مقروناً بلام الابتداء في غير باب أنَّ أو لام القسم، نحو: لأصبرُ محتسباً، أو لأقومَنَّ طالعاً، لأنَّ ما في حيِّز لامي الابتداء و القسم لايتقدَّمُ عليهما، و احترزت بغير باب أنَّ من نحو: إنَّ زيداً مخلصاً ليعبدُ ربَّه.

السابعةُ: أنْ يكونَ لفظاً متضمِّناً معنى الفعلِ دونَ حروفِه كحرف التشبيه و التمنِّي و الترجِّي و التنبيه و اسم الإشارة و الاستفهام التعظيمي، نحو [قول الشاعر من الطويل]:

٢٦٢- كأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً و يَابِساً ....[3]

---

١ - بالفعل و أن مصدري«س».
٢ - في «س» سقط معمول.
٣ - تمامه«لدى وكرها العنابُ و الحشف البالي»، و هو لامرئ القيس.اللغة:الحَشَف:من التمر:أردؤه، البالي: الفاسد.

و ليت زيداً صائماً عندكم، لَعلّ عمراً قائماً في الدارو﴿هذا بعلي شيخاً﴾[هود /٧٢]، و [قول الشاعر من مجزوء الكامل]:

٢٦٣- .... يا جارتا ما أنت جارة[1]

فلايجوزُ تقديمُ الحالِ في شيء من ذلكَ لضعف العامل.

الثامنة: أنْ يكونَ صَفةً تشبهُ الفعلَ الجامدَ، و هو اسمُ التفضيل، نحو: هذا أفصحُ الناس خطيباً، لجعله موافقاً للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل و المفعول، و الصفة المشبهة بعدم قبوله علامةَ التأنيث و التثنية و الجمع و يستثني من المضمّن معنى الفعل دونَ حروفه أنْ يكونَ ظرفاً أو مجروراً مسبوقاً بمخبر عنه به، فيجوزُ توسيط الحال بينَ المخبر عنه و المخبر به المتأخّر من الظرف و المجرور، تقول: في نحو زيد في الدار جالساً، زيد جالساً في الدار.

هذا قولُ الأخفش، و عليه قراءةُ بعضهم: ﴿ وَ قَالو مَا في بطونِ هذه الأنعامِ خالصةً لذكورها﴾[الأنعام/١٣٩]، و قراءة الحسنَ البصري[2] ﴿ و السمواتُ مطَويات بيمينه ﴾ [الزمر/٦٧]، و قول الشاعر[من الطويل]:

٢٦٤- بِنَا عَاذَ عَوفٌ و هو بادي ذِلّةً لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَم ولاءً و لا نَصْرا[3]

و جمهورُ البصريّين على المنع. قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و الحقُّ أنّ خالصة و مطويات معمولانِ لصلة ما و لقبضة[4]، و أنّ السموات عطفٌ على ضمير مستتر في قبضة، لأنّها بمعنى مقبوضة لا مبتدأ، و بيمينه معمولُ الحال لا عاملُها قال: و البيتُ ضرورةٌ، انتهى.

و فصَّل ابنُ مالك في التسهيل، فأجازَ بقوّة إنْ كانَ الحالُ ظرفاً و مجروراً، و بضعف إنْ كانت غيرَ ذلك، لأنّ الظروفَ يتّسعُ فيها مَا لايتّسعُ في غيرها، و يُستثني من أفعلِ التفضيل ما إذا كانَ عاملاً في حالين لاسمين متّحدي المعنى مختلفيه، و إحداهما مفضّلة على الأخرى، فإنّه يجبُ تقديمُ الحال الفاضلة خوفَ اللبس، كهذا بسراً أطيبُ منه رطباً، و زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمروٍ معاناً، فبسراً حالٌ من الضمير في أطيب، و رطباً حالٌ من الضمير المجرور بمن، و مفرداً حالٌ من الضمير في أنفع، و معاناً حالٌ من عمرو، فبسراً و

---

١ - هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، و صدره قوله: «بانت لتحزننا عفارة»، اللغة: بانت: بعدت وفارقت. عفارة. اسم امرأة.

٢ - الحسن البصرس(أبو سعيد)(ت ١١ هـ.٧٢٨ م): تابعيٌ و متكلّم و محدث من مشاهير الثقات و كبار الزّهاد. كان إمام أهل البصرة و حبر الأمّة في زمانه . له مكانة عظيمة في التصوف. المنجد الاعلام. ص ٢٢٠.

٣ - لم يسم قائله. اللغة: عاذ به: التجأ إليه.

٤ - كل الأية الشريفة ﴿و ما قدرُوا الله حَقَّ قدره و الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة و السموات مطويّات بيمينه سبحانه و تعالى عمّا يُشركون﴾ [الزمر /٦٧] .

مفرداً حالان مفضَّلتان، و العاملُ في بسراً و رطباً أفعلُ التفضيل، و هو أطيبُ و في مفرداً و معاناً أنفع .

هذا هو المختارُ و إليه ذَهَبَ المازنيُّ و ابنُ كيسان و الفارسيُّ في تذكرته[1] و ابنا جنيّ و خروف، و نسبه ابنُ مالك إلى سيبويه، و ذهبَ الزجاجُ و المبرّدُ و السيرافيُّ و الفارسيُّ في حلبياته[2] إلى أنّهما منصوبان على إضمار كانَ تامّة صلة لإذا في المستقبل و لإذْ في الماضي، و جوّزَ بعضُ المغارب أن تكون كانَ ناقصةً فيكونُ بسراً و رطباً خبرين لاحالين، و استدلَّ بالتعريف نحو: زيد المحسنَ أحسنُ منه المسيء، و يحتاج إلى السماع.

تنبيهٌ: قد يفعلُ ذلك في مفهم التشبيه فيعملُ في حالين متقدّمة عليه و متأخّرة عنه، كقوله [من المتقارب]:

٢٦٥- تعيِّرنا أنّنا عالةٌ و نحن صعاليك أنتم ملوكا[3]

أي تعيِّرنا أنّنا فقراء، و نحنُ في حال صعلكتنا مثلكُم في حال ملككُم، فحذفَ مثلاً، و أقامَ المضافُ إليه مقامَه مضمَّناً معناه لما فيه من معنى التشبيه. قالَ ابن هشام و هذا الإعراب أجودُ ما قيلَ في البيت.

لا تجئ الحال من المضاف إليه إلا بشروط: «و لا تجيء الحالُ من المضاف إليه» في حال من الأحوال «إلا إذا صحّ »أي« قيامُ» المضاف إليه عندَ «مقام المضاف» عندَ حذفه، نحو قوله تعالَى:﴿ ثُمَّ أوحَينا إليكَ أنْ اتّبِعْ ملةَ ابَراهيمَ حنيفاً ﴾[آل عمران/٩٥]، فحنيفاً حالٌ من المضاف إليه، و هو إبراهيمُ، و جاءَت منه لصحَّة قيامة مقامَ المضاف، و هو الملّة، فإنّه لو قيل في غيرِ القرآن اتّبع إبراهيمَ لكانَ صحيحاً .

«أو كانَ المضافُ بعضَه» أي بعضَ المضاف إليه، «نحو: أعجبني وجهُ هند راكبةً»، فراكبةً حالٌ من المضاف إليه، و هو هند، إذ المضافُ و هو الوجهُ بعضُ هند، و مثلُه قوله تعالى:﴿ أيُحبُّ أحدُكم أن ياكلَ لحمَ أخيه ميتاً﴾[الحجرات/١٢]، ﴿و نَزَعنا ما في صدورِهم مِن غلٍّ اخواناً ﴾ [الحجر/٤٧]، فكلٌّ مِن ميتاً و إخواناً حالٌ مِن المضاف إليه، و هو الأخُ و الضميرُ و المضافُ إلى كلٍّ منهما بعضه، و لا خفاءَ في أنَّ اشتراطَ صحَّة قيامِ المضاف إليه مقامَ المضاف يُغني عن هذا الشرط، فإنّه لو قيلَ: أعجبتني هندٌ راكبةً، و

---

١ - تذكره أبي على الحسن بن أحمد الفارسيّ النحويّ المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ق، و هو كبير في مجلّدات لخصّه أبوالفتح عثمان بن جني النحوي. كشف الظنون ٣٨٤/١.

٢ - الحلبيات في النحو لأبي على الفارسي النحوي، المصدر السابق ٦٨٨/١.

٣ - لم يسم قائله .اللغة: عالة: فقراء. نحن أنتم مبتدا و خبر صعاليك ملوكاً حالان و المعنى: نحن في صعلكتنا مثلكم في ملككم.

في غير القرآن يأكلُ أخاه، و نزعنا ما فيهم من غلٍّ إخواناً، لكان صحيحاً، فلو اقتصرَ عليه لكفاه.

«أو كانَ المضافُ عاملاً في الحال » كأنْ يكونَ مصدراً أو وصفاً، «نحو: أعجبني ذهابُكَ مسرعاً»، فمسرعاً حالٌ من الكاف المضاف إليها ذهاب، و ذهاب مصدرٌ عاملٌ في الحال، و نحو: هذا شاربُ السويق ملتوتاً اليوم أو غداً، فملتوتاً حالٌ من السويق المضاف إليه شاربٌ، و شاربٌ اسمُ فاعل عاملٌ في الحال، لأنّه بمعنى الحالِ أو الاستقبال، و اعتمادُه على المخبر عنه.

و إنّما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف إليه أحدَ هذه الشروط محافظةً على ما قرّروه منْ أنّ العاملَ في الحال يجبُ أن يكونَ هو العاملَ في صاحبها، و صاحبُها إذا كانَ مضافاً إليه يكونُ معمولاً للمضاف، و المضافُ لايعملُ في الحال إذا لم يشتبه الفعل، فإذا كانَ المضافُ مصدراً أو صفةً، فالقاعدةُ موفاةٌ، لأنّ الحالَ و صاحبَها معمولان لشيء واحد.

و إذا كانَ المضافُ صالحاً للسقوط، و قيامِ المضاف إليه مقامَه،كانَ المضافُ إليه كأنّهَ معمولُ العامل المضاف الّذي هو عاملُ الحال، و علَى هذا فالواجبُ اتّحادُ العامل تحقيقاً أو تقديراً،كما يستفادُ من المغني بخلاف ما إذا لم يكنْ كذلك، فإنّه لاسبيلَ إلى جعله صاحبَ حال، إذ لو قلتَ: جاء غلامُ هند ضاحكةً أو نحوه لم يجز.

قالَ ابنُ مالك و ابنُه بلا خلاف، و انتقد بأنّ مذهبَ الفارسيّ جوازُ ذلك، نقلَه عنه غيرُ واحد من الأئمة، و قالَ العلامةُ أثيرُ الدين أبوحيّان: و الّذي نختارُه أنّ المجرورَ بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع و لا نصب لايجوزُ ورودُ الحال منه، سواءٌ صحّ قيامُ المضافِ إليه مقامَه، أو لم يصحّ، لما تقرّرُ من أنّه لا بُدَّ من اتّحاد الحال وصاحبِها في العامل.

و أمّا ميتاً من قوله تعالى:﴿ أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً ﴾[الحجرات /١٢]، فيحتملُ أنْ يكونَ حالاً من لحم، و إخواناً من قوله تعالى: ﴿وَ نَزَعنا ما في صدورِهم مِن غلٍّ إخواناً﴾[الحجرات /٤٧]، يحتملُ أنْ يكونَ منصوباً على المدح، و حنيفاً يحتمل أن يكونَ حالاً من الملّة[١]، و ذكر بأنّ الملّةَ و الدين بمعنى، أو من الضمير في اتبع.

قالَ: و مثلُ هذه القاعدة لايثبتُ بمثال أو بمثالين معَ الاحتمال، إنّما يثبتُ هذا باستقراء جزئياتٍ كثيرة حتى يحصلَ من ذلك الاستقراء قانونٌ كليٌّ يغلبُ على الظّن أنّ الحكمَ، منوط به، هذا معنى ما قاله.

---

١ - حالاً من الله«س».

الأسماء اللازمة للحالية: تنبية: قد يلزمُ بعضُ الأسماء الحاليــة، نحــو: كافــة و قاطبــة، فلايضافُ، قال الرضيُّ و تقعُ كافةً في كلام المتأخّرِين و من لايُوثق بعربيته مضافة غــيرَ حال، و قد خطاوا في ذلك، انتهى.

و منهم الزمخشريُّ في خطبة المفصَّل قال محيطاً بكافة الأبواب. قال ابن هــشام في المغني: تجويز الزمخشريّ الحالية من الفاعل و من المفعول في قوله تعالى: ﴿ادخلوا في السلم كافةً﴾[البقرة/٢٠٨]، وهمٌ، لأنّ كافةً مختصّةٌ بمن يعقلُ، و وهْمه في قوله تعالى: ﴿و مــا أرسلناكَ إلا كافةً للناس ﴾[سبأ /٢٨]، إذ قدّر كافّة نعتاً لمصدر محذوف، أي رســالةً، لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لايعقلُ إخراجه عمّا التزمه فيه من الحاليــة، و وهمــه في خطبته المفصل إذْ قالَ محيطاً بكافة الأبواب أشد لإخراجه إيّاه عن النصب ألبتّة.

و وقعَ للحريرى في المقامات إيرادُ قاطبة مضافة[١] غير حال، قال بقاطبة الكتاب. قالَ ابنُ الخشاب: استعمالُ قاطبة مضافةً إلى ما بعدَها و تعريفُها به و إدخالُه حــرف الجــرِّ عليها يدلُّ على جهله بعلم النحو، و إنّه كان مقصّراً فيه جدّاً.

---

١ - سقط مضافة في «س».

التمييز

ص:الثامن: التمييز و هو النكرة الرافعة للابهام المستقرّ عن ذات أو نسبة، و يفترق عن الحال بأغلبيّة جموده، و عدم مجيئه جملة و عدم جواز تقدُّمه على عامله على الأصحّ. فانْ كانَ مشتقّاً احتمل الحال. فالأوّل عن مقدار غالباً، و الخفض قليل، و عن غيره قليلاً، و الخفض كثير.

و الثاني: عن نسبة في جملة أو نحوها، أو إضافة، نحو:رطل زيتاً، و خاتم فضّة،﴿ و اشتَعَلَ الرَّأسُ شيباً﴾، و لله درّه فارساً، و النّاصب لمبيَّن الذات هي و لمبيّن النسبة هو المسند، من فعل أو شبهه.

ش: «الثامنُ» ممّا يَردُ منصوباً لا غيرُ «التمييزُ»، و يُقالُ له التفسيرُ و التبيينُ و المميّزُ و المفسّرُ و المبيّنُ، و هو لغةً فصلُ شيء عَنْ شيء، قَال تعالى:﴿ و امتازُوا اليوم أيّها المجرمونَ﴾[يس/٥٩] ، أي انفصلُوا. «و» اصطلاحاً«هو النكرةُ» أي الاسم النكرةُ، و لاتردُ الجملةُ، و إن اشتهرَ أنّها نكرةٌ، فَقدْ قَالَ الرضيُّ: الجملةُ ليستْ لا نكرةً و لا معرفةً، لأنّ التعريفَ و التنكيرَ من عوارضِ الذات، إذ التعريفُ جعلُ الذات مشاراً بها إلى خارج اشارةً وضعيّةً، و التنكيرُ أنْ لايشارَ بها إلى خارجٍ في الوضع، و إذا لم تكنِ الجملة ذاتاً فكيفَ يُعرضانِ لها، انتهى.

فالنكرةُ كالجنسِ يدخلُ فيها الحالُ و غيرها، و يخرجُ عنها المعرفةُ المنصوبةُ على التشبيه بالمفعول، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهَه، فإنّ فيه ما في حسن وجهاً إلا التنكيرَ، و أمّا نحو قولهم: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم و قوله[من الطويل]:

٢٦٦–رَأيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وَ طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

و قوله[من الوافر]:

٢٦٧– لَـهُ داعٍ بمُـكّةَ مُـشْمَعِلٌّ   وَ آخرُ فَوْقَ دارَتِه يُنَادي
إلى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى ملاء   لُبَابَ البرِّ يُلْبَكَ بِالشِّهَادِ[2]

فمحمولٌ على زيادة أل، كما زادها من قال[من الرجز]:

٢٦٨– باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرها ....[3]

١ – البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، **اللغة:** صددت: أعرضت و نأيت، طبت النفس: يريد إنّك رضيت.
٢ – البيتان لأمية بن أبي الصلت. **اللغة:** المشمعل: الوصف من اشمعل بمعنى السريع الماضي، الردح: جمع الرادح بمعنى عظيم و ضخيم، الشيزي: الشيز: خشب أسود تعمل منه الأمشاط و الجفان، اللباب: خالص من كل شيء،يلبك: من البك أي: أفحش في كلامه أو اخطأ في منطقه.
٣ –تمامه: حرّاس أبواب على قصورها. و تقدم برقم ٣٧.

هذا مذهبُ البصريِّين، و خالفَ الكوفيُّون و ابنُ الطراوة، فَأجازُوا تعريفَ التمييزِ تمسُّكاً بما أوَّله غيرُهم.

«الرافعةُ للإبهام المستقرِّ» أي الثابتُ في المعنى الموضوعِ له من حيثُ إنّه موضوعٌ له، فإنَّ المستقرَّ و إنْ كانَ بحسب اللغة هو الثابتُ مطلقاً، لكنَّ المطلَقَ منصرفٌ إلى الكامل، و هو الوضعيُّ، قالَه صاحبُ الفوائد الضيائية، و رامَ دفعَ ما أوردَه الرضيُّ على ابنِ الحاجب، حيث فسَّرَ المستقرَّ بالوضعيِّ من أنَّ لفظَ المستقرِّ لايدلُّ إلا على الثابت المطلق، لكنْ قالَ بعضُهم: هذا لاينفعه في التفصي[١] عن الإيرادِ، إذ الكاملُ هو الثابتُ في الوضع و الاستعمال معاً، انتهى.

و الاحترازُ بهذا القيد عن نحو: رأيتُ عيناً جاريةً، فإنَّ جاريةً رافعةٌ للإبهام عن العين، لكنَّ الإبهامَ الحاصلَ في العينِ ليسَ مستقرّاً بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال بإعتبار تعدُّدِ الموضوع، قالَ بعضُ المحقّقين: و لو فسَّرَ المستقرُّ بما هو الثابتُ في قصدِ المتكلِّمِ فإنَّ التمييزَ للتفسير بعدمِ الإبهامِ ليتمكّن في النفس، فالابهامُ ثابتٌ في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيتُ عيناً جاريةً، فإن المقصود بالعينِ المعيَّنُ إلا أنّه لزمَه الإبهامُ من غيرِ قصده فأزاله لكان حسناً، انتهى.

«عن ذات» مذكورة لاوصف، و احترزَ به عنِ النعت والحال، فإنَّهما و إنْ رفَعا الأبهامَ المستقرَّ لكن لا عن ذاتٍ، بلْ عنْ وصفٍ أو عن نسبةٍ واقعةٍ في جملةٍ أو ما ضاهاها، كما سيأتي بيانُه.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ شيخُ شيوختِا الحرفوشيُّ في شرحِ التهذيب للمصنِّف: و عبارته كعبارته هنا، صنعه أولى من صنعِ الكافية، و حيثُ قالَ عن ذات مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ، انتهى.

و في الألوية نظرٌ، بلِ الأولى ما في الكافية، وجهُه أنّكَ إذا قلتَ: طابَ زيدٌ نفساً لم يكن في طاب إبهامٌ و لا في ذات زيد و لا في أصل النسبة، فإنّها معلومةٌ محقّقةٌ، و إنَّما المبهمُ ذاتٌ مقدَّرةٌ، و المعنى طابَ أمرٌ من أمورِ زيد، ثُمَّ تفسَّرُ ذلك الأمرَ بقولك: نفساً، فالمبهمُ في الحقيقة هو الشيء المنسوبُ إليه لا النسبةُ، و قولُكَ: نفساً تمييزٌ للمنسوب إليه المجهولِ لا لنفس النسبة، و من قالَ: إنّه تمييزٌ عن النسبة كالمُصنِّف فقد تجوَّزَ نظراً إلى أنَّ الإبهامَ ناشيءٌ عن جهة النسبة. و كذا الكلامُ في زيدٌ طيِّبٌ نفساً، و يُعجبني طيبه نفساً.

الثاني: هذا الحدُّ منقوضٌ بنحو: رأيتُ شيئاً، أي حسن رجل و البدل في الضمير المبهم و صفاتِ أسماء الإشارة و من و ما و أيّ و وصف العدد في نحو: قبضتُ عشرة

---

١ - التفصّي: التخلّص.

دراهم، ولا مخلصَ عن هذه الأشياء، إلا بإخراجها بما يخرجُ التوابع عن الحدود، و ذكَره عصام الدين في شرح الكافية.

وجوه افتراق التمييز عن الحال:« و يفترقُ التمييز» عن الحال بأوجهٍ سبعةٍ كما في المغني:

أحدُها: أغلبيةُ جموده، أي جمود التمييز بخلاف الحال، فإنّ الأغلبَ اشتقاقُها كما تقدَّمَ، و قد يتعاكسان، فتقعُ الحالُ جامدةً، نحو: هذا مالُكَ ذهباً، و التمييزُ مشتقاً، نحو: لله درُّه فارساً. و تصحّفَ على بعض المعاصرينَ من طلبة العجمِ الجمودُ بالوجودِ، فقال ما معناه شارحاً التمييز أكثرُ وجوداً بالنسبة إلى الحال، و هو غلطٌ فاحش، فاحذره.

و الثاني: عدمُ جواز مجيئه جملةً بخلاف الحال، فإنّها تجيءُ جملةً بكثرة نحو: جاء زيدٌ يضحكُ، و ظرفاً نحو: رأيتُ الهلالَ بين السَحاب، و مجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ على قومه في زينته﴾[القصص/٧٩]، و التمييزُ لايكونُ إلا اسماً غيرَ ظرف، و هذا يستفادُ من قوله في التعريف النكرة. فإنّ النكرةَ ضربٌ من الاسم، و إن أطلقَ على الجملة أنّها نكرة فليسَ حقيقة، و لو سُلّمَ، فالتنكيرُ من أوصاف المفردات بالإصالة.

و الثالثُ: عدمُ جواز تقدُّمه على عامله مطلقاً بخلاف الحال كما مرَّ، سواءٌ كانَ اسماً نحو: عندي رطلٌ زيتاً أو فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنَه رجلاً أو متصرِّفاً تمييزهُ غيرُ منقول، نحو: كفي زيدٌ رجلاً بإجماع. في هذه الثلاثة كما نقلَه ابنُ مالك، فلا يقالُ: عنديٍ زيتاً رطلٌ و نحوه، أو متصرِّفاً تمييزهُ منقولٌ، نحوَ: طابَ زيدٌ نفساً، فلايجوز نفساً طابَ زيدٌ على الأصحِّ وفاقاً لسيبويهِ و الفرّاء و أكثرِ البصريّين و متأخّري المغاربةِ، و ذلك لأنّ التمييزَ في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل.

و قد نقلَ الإسنادُ عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلايغيَّرُ عمّا كانَ يستَحقُّه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. و قيل: لأنّ التمييزَ كالنعت في الإيضاح، و النعتُ لايتقدّم على عامله، فكذلكَ مَا أشبهه، قالَه الفارسيُّ، و استحسَنه ابنُ خروف، و صحّحَ ابنُ مالك و أبوحيّان جوازه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّف و لكثرة السماع فيه، قال [من الطويل]:

٢٦٩- أتهجُرُ ليلَي بالفِراقِ حَبيبَها وَ مَا كَانَ نفساً بالفِراقِ تُطيبُ[1]

و قال الآخر[من البسيط]:

---

١ - ينسب هذا البيت للمخبل السعدى، و قيل: هو لأعشي همدان، و قيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

٢٧٠- ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأملا   وَ مَا ارْعَوَيْتُ و شَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[١]

و قال الآخر[من الطويل]:

٢٧١- وَ لَسْتُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بِضارعٍ   وَ لا يَائِسٍ عِنْـدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[٢]

و قال الآخر[من المتقارب]:

٢٧٢- أَنَفْسـاً تَطيبُ بِنَيْـلِ المُنى   وَ دَاعِي المَنُونِ يُنَـادِي جِهَاراً[٣]

و للمجيز من الشواهد غيرُ ذلك.

و الحقُ أنّ تأويلَ كلِّ ذلك تكلُّفٌ، كيفَ وَ هُمْ يَبْنونَ الحكمَ على أقلِّ من ذلـك، لكن لو قيلَ بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافاً.

تنبيهان: الأوّل: إذا كانَ العاملُ وصفاً فقياسُ مَن أجازَ التقديمَ في الفعل أنْ يجيزَه معَ الوَصفِ إلا معَ اسم التفضيل. الثاني: اتّفقَ الجميعُ على جواز تقدمِ التمييز على المميَّز إذا كانَ العَاملُ متقدِّماً، نحو: طابَ نفساً زيدٌ، قالَه ابنُ الضائع، و هذا يردُّ قولَ الفارسيِّ أنّ التمييزَ كالنعتِ لأنّ النعتَ لايتقدَّمُ على المنعوت قالَه ابنُ عصفور.

الرابعُ : عدمُ توقُّف معنى الكلام عليه بخلافَ الحال، فإنّه قد يتوقّفُ معنى الكـلامِ عليها، كقوله تعالى:﴿ و لاتَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً ﴾[الإسراء/٣٧] ،﴿ و لاتَقربوا الصلاةَ و أنتم سُكارى ﴾[النساء /٤٣] و قوله[من الخفيف]:

٢٧٣- إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ كَئيباً   كَاسِفاً بالُهُ قَليلَ الرَّجَاءِ[٤]

الخامسُ: عدمُ جواز تعدُّده بخلاف الحال، فإنّها تتعدَّدُ كقوله[من الطويل]:

٢٧٤- على إذا مَا زُرْتُ لَيلَى بِخُفْيَةٍ   زيارةُ بيتِ اللهِ رجلانَ حَافياً[٥]

و أما قوله[من الطويل] :

٢٧٥- ....   تَبارَكَ رَحْمَاناً رَحيماً و مَوْئلا[٦]

فالصوابُ أنّ رحماناً منصوبٌ بإضمار أخصُّ أو أمدحُ و رحيماً حالٌ منه لانعتٌ، و القولُ بأنّهما تمييزان خطأٌ.

السادسُ: كونُه مبيِّناً للذات، و الحالُ مبيِّنةٌ للهيئة، كما عرفتَ.

---

١ - البيت من الشواهد الّتي لايعلم قائلها. اللغة: الحزم: ضبط الرجل أمره، و أخذه بالثقة، ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي لي، و الارعواء: الرجوع الحسن.

٢ - لم يسم قائله.

٣ - هو لرجل من طيّئ. اللغة: المنون: الموت، جهاراً: علانا.

٤ - البيت لعَدي بن الرعلاء. اللغة: كئيبا: حزينا، كاسفا باله: أراد به المتغير الحال.

٥ - البيت للمجنون. اللغة: الخفية : مصدر خَفَيَ ـــــ بمعنى الاستتار، الرجلان: الراجل.

٦ - تمامه«بدأتُ باسمِ اللهِ في النظمِ أوّلا »، وَ هو مطلع القصيدة الشاطبيّة في القراءات الـسبع للـشاطبي. اللغة: الموئل: الملجأ و الملاذ.

السابعُ: عدمُ توكيده لعامله بخلاف الحال، فإنّها تكونُ مؤكّدةً لعاملها نحو: ﴿وَلّى مُدْبِراً﴾[النمل/١٠]، فتبسَّمَ ضاحكاً، و أمّا قولُه تعالى: ﴿إنّ عدةَ الشهور عندَ الله اثنا عشرَ شهراً﴾[التوبة/٣٦]، فشهراً موكّدٌ لما فهمَ من أنّ عدةَ الشهور، و أمّا بالنسبة إلى عامله فهو اثناعشر فمبيّنٌ، و أمّا إجازةُ المبرّدُ و من وافقه نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ فمردودٌ، بأنّ الإبهام قد ارتفع بظهورِ الفاعل، فلا حاجةَ إلى التمييز، و أما قوله[من الوافر]:

٢٧٦- تَزَوَّدْ مثلَ زَادِ أبيكَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيكَ زَادَا[1]

فالصحيحُ أنّ زاداً معمولٌ لتزوَّد إمّا مفعولٌ مطلقٌ إن أُريدَ به التزوُّدُ، أو مفعولٌ به إن أُريدُ به الشيء الّذي يتزوَّدُه من أفعال البرّ، و عليهما فمثل نعت له تقدَّم فصار حالاً، و امّا قوله [من البسيط]:

٢٧٧- نِعْمَ الفَتَاةُ فَتاةً هِنْدُ لَو بَذَلَت رَدَّ التَّحيَّةِ نُطْقاً أو بإيمَاءِ[2]

ففتاةً حالٌ مؤكدةٌ.

هذا ما ذكَره ابنُ هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهَما، و قد زادَ بعضُهم وجوباً أُخَر: أحدُها: أنّ التمييزَ قد لايكونُ عاملُه فعلاً أو شبهه، نحو: عشرون في قولك: له عندي عشرونَ درهماً. الثاني: أنّ التمييزَ بمعنى من و الحالُ بمعنى في حال كذا. الثالثُ: أنّ التمييزَ قد يجرُّ في بعضِ المواضعِ بخلافِ الحالِ، فإنّها واجبةُ النصب.

إذا كان التمييز مشتقّاً احتمل الحال: «فإن كانَ» التميزُ «مشتقّاً احتمـلَ» المشتقُّ «الحالَ»، نحو: لله درُّه فارساً، أي من حيثُ إنّه فارسٌ، أو حالَ كونه فارساً، و ذهبَ قومٌ إلى أنّ انتصابَه في مثل هذا التركيب على الحال فقط، و ضعَّفَه ابنُ الحاجب في أمالِي المفصَّل بأنّه لايخلُو منْ أنْ يكونَ حالاً مقيَّدةً أو مؤكّدةً. و كلاهما غيرُ مستقيم، أمّا المقيدةُ فلأنّ قولك: لله درُّه فارساً لم يُرَد به المدحُ في حال الفروسيَّة، و إنّما تريد مدحَه مطلقاً، بدليل أنّكَ تقولُ: لله درُّه كاتباً، و إنْ لم يكتبْ، بل تريدُ الإطلاقَ، كذلك لله درُّه عالماً.

و الحالُ المؤكّدةُ أيضاً غيرُ مستقيم، لأنّ الحالَ المؤكّدةَ شرطُها أن يكونَ معنى الحال مفهوماً من الجملة الّتي قبلَها، و أنتَ ها هنا لو قلتَ: لله درُّه لكانَ محتملاً للفروسية و غيرها و لكانَ قولُك: لله درُّه عالماً أو رجلاً أو كاتباً لايفيدُ إلا ما أفادَه الأولُ، فدلَّ و الحالةُ هذه على انتفاءِ الحال المقيَّدة، و الحال المؤكدةُ، و إذا بطلتا ثبت التمييزُ، انتهى.

---

١ - البيت لجرير بن عطية، اللغة: تزود: أصل معناه: اتخذ زاداً، و أراد منه هنا السيرة الحميدة.
٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: الإيماء: الإشارة.

قالَ الرضيُّ: و أنا لا أَرَي بينهَما فرقاً، لأنّ معنَ التمييز عنده ما أحسنَ فروسيَّته، فلاتمدحه و في غير حال فروسيَّته إلا بها، و هذا المعنَ هو المستفادُ من قولنا: ما أحسنه في حال فروسيَّته و تصريحهم بمن في لله درُّك من فارس دليلٌ على أنّه تمييزٌ، و كذا قولُهم: عزَّ من قائلٍ، انتهى.

تنبيهٌ، ممّا يحتملُ الحالية و التمييزُ أيضاً قولُك: كرُم زيدٌ ضيفاً، إن قدَّرتَ زيداً هو الضيفُ، أمّا الحالية فدلالتُه علي الهيئة، و أمّا التمييزُ فلدخولِ من عليه، و الأجودُ عند قصدِ التمييز إدخالُها عليه دفعاً لتوهُّم الحالية، و إن قدَّرت زيداً غيرَ الضيف تعيَّنَ التمييزُ، و امتنعتْ حينئذ منْ، لأنّه تمييزٌ عن الفاعلِ، و الأصلُ كرمَ ضيفُ زيد.

«فالأوَّل» أيَ التمييزُ الرافعُ للإبهامَ المستقرّ عن ذات يصدرُ«عن مقدار» صدوراً «غالباً» لا دائماً، فإنّه قد يصدُر عن غيرِ مقدار كما سيأتي، و يجوزُ أن يكونَ عن بمعنى بعد، نحو قوله تعالى: ﴿لتركبنَّ طبقاً عَنْ طبق﴾[الانشقاق/١٩]، و المرادُ بالمقدار ما يقدَّر به الشيء، أي يُعْرفُ به قدْره و يُبيَّنُ.

و المقاديرُ إمّا مقاييسُ مشهورةٌ موضوعة ليُعرفَ بها قدْر الأشياء كالأعداد، و ما يعرفُ به قدر الكيل كالقفيز[١] و و الإرْدَبّ[٢] و الكُرّ[٣]، و ما يعرف به قدر الموزون كضبحات الوزن كالطَّسُّوج[٤] و الدانق[٥] و الدينار و المنّ و الرطل و غير ذلك، و ما يعرف به قدر المذروع و الممسوح كالذراع و قد راحة و قد شبرٍ و نحو ذلك. أو مقاييسُ غيرُ مشهورةٍ و لا موضوعة للتقدير كقوله تعالى:﴿ كلّ الأرضِ ذَهَباً﴾[آل عمران/٩١] و قولكَ: عندي مثلُ زيد رجلاً، و أمّا غيرك رجلاً و سواك إنساناً فمحمولٌ على مثلك بالضديَّة، و قولك: بطولك رجلاً، و بعرضه أرضاً، و بغلظه خشباً، و نحو ذلك من المقاييس. أيضاً فهذه المقاديرُ إذا نُصبت عنها التمييز أَرَدْتَ بها المقدّرات لا المقاديرَ، لأنّ قولَك: عندي عشرونَ درهماً و ذراع ثوباً و رطبٌ زيتاً، و المراد بعشرونَ هو الدراهمُ لامجرَّدُ العددِ و بذراع المذروعُ و برطل الموزونُ إلا ما يوزن به و كذا في غيرها قالَه الرضيُّ.

«و الخفضُ» أي خفضُ إضافة تمييز المقدار بإضافة التمييز إليه كشبر أرض و قفيز برٍّ و منوي عسل و تمر«قليل» لما سيَأتي، هذا إذا لم يكن المميَّزُ عدداً أو مضافاً، فإنْ كانَ

---

١ – القفيز: مكيال كان يكال به قديماً.
٢ – الإردبّ: مكيال يسع اربعة و عشرين صاعاً.
٣ – الكرّ: مكيال لأهل العراق، أو ستون قفيزاً، أو اربعون إردبّاً.
٤ – الطسوج: حبتان من الدوانيق.
٥ – الدانق: سدس الدرهم.

عدداً نحو: عشرين درهماً و مضافاً نحو: بمثله مدداً و مل الأرض ذهباً تعيَّن النـــصب، و يصدرُ« عن غيره»أي غير المقدار صدوراً «قليلاً»، و ضابطُه كلُّ فرعٍ حصلَ له بالتفريع اسمٌ خاصٌّ يليه و أصله، و يكونُ بحيثُ يصحُّ إطلاقُ اسم ذلك الأصلِ على ذلك الفرع، نحو: خاتمٌ حديداً و بابٌ ساجاً و جبَّة خزّاً، و أمَّا الفرعُ الَّذي لم يحصلْ له اسمٌ خاصٌّ، فلايجوزُ انتصابُ مايليه على التمييز، نحو: قطعة ذهب و قليل فضة. قالَ بعضُ المحقّقين: فيشكلُ تعريفُ التمييز بقطعة ذهب، لأنَّ ذهباً يرفعُ الإبهام المـــستقرّعن قطعـــة، إلا أنْ يقالَ: إنَّه تمييزٌ، لكن لايجوزُ نصبُه كما في ثلاثة رجال.

«و الخفضُ» أي خفضُ تمييز غير المقدر بإضافة المميّزكخاتم حديد و باب ســاجٍ و جبّة خزٍّ«كثيرٌ»، لأنَّ إبهامَه أخفُّ من إبهام المقدار لكونه أكثرُ إبهاماً يحتاجُ إلى مميِّــز، و نصب المميّز نصّ على كونه مميّزاً، و هو الأصلُ في التمييز بخلاف الخفض، فإنَّـــه علـــم الإضافة فهو في غير المقدار أولى، معَ أنَّ الخفَّةَ معَه أكثرُ لـــسقوط النـــونين و التنـــوين بالإضافة، و يجوزُ جرُّ النوعين بمن أيضاً سواءٌ كانَ المميَّزُ مضافاً، نحو: ملُ الأرضِ مـــن ذَهَب، أو لم يكنْ نحو: رطلٌ من زيت، و خاتمٌ من حديد.

وَ يمتنعُ في ثلاث مسائلَ: إحداها تمييزُ العدد، نحو: عشرين درهماً، و لايـــردُ علـــى جواز عشرين من الدَراهم لخروجه عن التمييز بتعريفه. الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول كغَرَسْتُ الأرضَ شجراً. الثانيةُ ما كانَ فاعلاً في المعنى كطابَ زيدٌ نفساً، و زيدٌ أكثـــرُ مالاً. و اختلفَ في مِنْ هذه فقيلَ: زائدةٌ، و قيل: للتبعيض، و قيـــل: للتبيـــين، و هـــو الصحيحُ.

تنبيهٌ: تمييزُ الذات إمَّا أن يكون عن عدد أو عن غيره، و الأوَّل إمَّا أن يكونَ جنساً أولا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به الأنواع أو لا، و علي كلا الوجهين يجبُ إفرادُ التمييز، و الأوَّل يجبُ خلوُّه عن تاء الوحدة نحو عشرونَ ضرباً أو تمراً، و الثاني يجبُ كونُه معَ تاءِ الوحدة نحو: عشرونَ ضَرَبَةً أو تمرةً، فالأوَّل لبيان عدد الأنواعِ، و الثاني لبيـــان عـــددِ الآحاد، و إنْ كانَ عن عدد و ليس بجنس، نحو: عشرونَ درهماً وجب إفرادهُ و الَّذي عنَ غير العدد إنْ كان جنساً ثُنّي إذا أُريدَ تثنيته، و جُمِعَ إذا أُريدَ جمعُه، و إلا أفردَ، تقـــولُ: عندي مثلُه تمراً أو تمرينِ أو تموراً، و إن لم يقصدْ من الجنس الأنواع وجب إفراده، نحو: مثله تمراً، و إن لم يكنْ جنساً طوبقَ به ما يقصدُ مفرداً كانَ أو مثنًّى أو مجموعاً، نحو مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً.

و محصَّلُ التقسيمِ أنَّ التمييزَ عنِ الذات إمَّا أن يكونَ عن عدد أولا، و العــددُ إمَّــا جنسٌ أو لا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به الأنواع أولا، و غيرُ العددِ إمَّا جــنسٌ أو لا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به العددُ أو لا، هذا حاصل تقسيمُ الرضي علَيه من الله الرضا.

«و الثاني»: أي «التمييزُ» الرافعُ للإبهام المستقرّ«عن نسبة» يصدُر عن نسبة كائنة في جملة أو نحوها، و هو إمَّا اسمُ الفاعلَ معَ مرفوعه كزيدٌ مُتَفَقّــئٌ شــحماً[١] أو اســمُ المفعولِ معه نحو: الأرضُ مفجَّرةٌ عيوناً أو أفعلُ التفضيل معه، نحو: أنا أكثرُ مالاً و خــيرٌ مستقرّاً أو الصفةُ المشبهةُ معه، زيدٌ طيبٌ أباً أو المصدر، نحو: أعجبني طيبُه أباً، و كــذا كلُّ ما فيه معنى الفعل، نحو: حسبكَ بزيد رجلاً، و سرعانَ ذا إهالــةً و ويلــم أيــام الشباب معيشة، و يالزيد فارساً، أو في إضافة، نحو: أعجبني طيبه أباً، و هو داخــلٌ في شبه الجملة، فلاحاجةَ إلى إفراده بالذكر، نحو: عندي «رطلٌ زيتاً» مثالٌ للتمييــز عــن المقدار و الرَّطلِ بالفتحِ و الكسر، و هو أفصحُ، اثنتا عشرة أوقية و الأوقية أستار وثلثاه، و الأستار أربعةُ مثاقيلَ و نصفٌ، و المثالُ درهمٌ و ثلاثة أسباعَ درهمٍ، والــدرهُم ســتةَ دوانيقَ، و الدانقُ قيراطان، و القيراطُ طسوجان، و الطسوج حبَّتان، كذا في القاموس، و جعلَه الفاضلُ الهنديُّ مثالاً للمكيل، و سهاه بعضُهم، و ليس بسهوٍ، فقد قيلَ في المغرب الرَّطل بالفتح و الكسر ما الَّذي يوزنُ به أو يكالُ به، انتهى.

«و خاتُم فضة» مثالٌ للتمييز عن غيرِ المقدار «﴿و اشتعلَ الرأسُ شيباً﴾ [مريم/٤]» مثالٌ للتمييز عن النِّسبةِ في جملة. و لله درُّه فارساً مثالٌ للتمييز في نحو جملــة، لأنَّ فيــه معنى الفعل، أي عجبنا منه فارساً، و في الإضافة أيضاً كما هو ظاهرٌ، و لذلك لم يــأتِ لها بمثال، هذا و إنَّما يصلحُ مثالاً لذلكَ إن كانَ مرجعَ الضمير معيَّناً معلوماً.

أمَّا إذا كانَ مجهولاً كانَ من مميِّز الذات لا من مميِّز النسبة، لأنَّ الضميرَ مبهمٌ فيحتاجُ إلى ما يميِّزهُ، و الدرُّ بفتحِ الدَّال و تشديد الرَّاء المهملتين الكثرةُ، في الأصلِ مصدرُ قولهم: درَّ اللبنُ يدرُّ بالكسر و الضمّ درّاً، و يسَمِّي اللبنُ نفسه درّاً أيضاً، و قيل: المرادُ في مثله الخيرُ لا عتقادهم أنَّ اللبنَ مصدرٌ لكلِّ خيرٍ يقرونَه الضيفَ، و يسقونَه الخيلَ.

قال ابنُ السيدة: أصلُه أنَّ رجلاً رأى آخر يحلبُ ناقةً ليلاً، فتعجَّبَ من كثرة لبنها، فقال لله درُّك، و قيل: معناه لله درُّ اللبن الَّذي رضعتَه من أمِّك، و أكثرُ ما يمثّــلُ بــه النحاةُ مضافاً لضمير الغائب، و قد يضافُ للمخاطب و لضمير المتكلّم. و للظاهر أيضاً كما صرَّح به الرضيُّ، و إنَّما أضافوه إلى الله تعالى قصداً للتعجُّب منه، لأنَّ العــربَ إذا أعظموا شيئاً غايةَ الإعظام، أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنَّ هذا الشيء لايَقْــدِرُ علــى

---

١ - تفقأ فلانٌ شحماً: امتلأ حتى تشقَّق جلده.

إيجاده إلا الله تعالى: و بأنّ هذا جديرٌ بأنْ يتعجَّبُ منه، لأنّه صادرٌ عن فاعلٍ قادرٍ مصدرٍ للأشياء العجيبة، سبحانَه و تعالى.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قضيةُ إطلاقه أن تمييزَ النسبةِ لايختصُّ بما وَقَعَ بعدَ جملة فعلية، و هو المشهورُ الّذي ذكَره المغاربةُ خلافاً لما في التسهيل من اختصاصه بذلك و ماعداه فهو عنْدَه من تمييز المفرد.

الثاني: التمييزُ عن النسبة أربعةُ أقسام: محوَّلٌ عن الفاعل نحو:﴿ اشتعلَ الرأسُ شيباً﴾ [مريم /٤]، أصلُه: اشتعل شيْبُ الرأس، فحُوِّلَ الإسنادُ إلى الرأس، و نُصبَ شيبٌ على التمييز مبالغةً و توكيداً، لأنّ ذكرَ الشيءِ مبهماً ثُمَّ مفسَّراً أوْقَعُ في النفس من ذكره من أوّل الأمر مفسَّراً.

و محوَّلٌ عن المفعول، نحو:﴿و فَجَّرْنا الأرضَ عيوناً﴾[القمر/١٢] أصلُه: فَجَّرْنا عيونَ الأرض، ثُمَّ أوْقعَ الفعل على الأرض، و نُصبَ عيونٌ على التمييز، هذا مذهبُ الجزولي و ابنُ عصفور و ابنُ مالك و أكثر المتأخّرين، و أنكره الشلوبينُ و تلميذةُ الأبديُّ و ابنُ أبي الربيع، و قالوا هذا القسمُ لم يذكرْه النّحويُّون، و تأوَّلَ الشلوبينُ عيوناً في الآية على أنّها حالٌ مقدَّرةٌ، لأنّها حالَ التفجير لم تكنْ عيوناً، و إنّما صارتْ عيوناً بعدَ ذلك، و أوّلها ابنُ أبي الربيع على وجهين: أحدُها أنْ يكونَ بدلَ بعضٍ من كلٍ على حذف الضمير، أي عيونُها، مثلُ أكلتُ الرغيفَ ثلثاً، أي ثلثَه، أو على نزْعِ الخافضِ أي بعيون. و ردَّه ابن هشام في شرح اللمحة بأنّه لو كانَ كما زَعَمَ لم يلتزم العربُ في مثله التنكيرَ و التأخيرَ عن الفعلِ، و لصرحُّوا بالخافض في وقتٍ، و أيضاً فليس العيون مفجَّراً بها بل هي نفس المفجر، انتهى.

و محوَّلٌ عن غيرهما نحو: ﴿ أنا أكثرُ منْكَ مَالاً﴾[الكهف/٣٤]، أصلُه: مالي أكثرُ من مالك فحذفَ المضافُ، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه، و هو الضميرُ، فالرتفعَ، و انفصل، و صار أنا أكثرُ منكَ، ثُمّ جيءَ بالمحذوف تمييزاً. و غيرُ محوَّلٍ: نحو: امتلاء الاناء ماءً، لأنّ مثلَ هذا التركيب وُضعَ ابتداءً، هكذا غيرُ محوّلٍ، و أكثرُ وقوعه بعدَ ما يفيدُ التعجُّب، نحو: لله درُّه فارساً، و حسبك زيداً ناصراً، أو ما أحسنه رجلاً، و أكرم به أباً.

الثالثُ: إذا اتّحد مميَّزُالنسبة بما قبله معنىً، طابقَه في الإفراد و ضديَّة، فتقولُ: كَرُمَ زيدٌ رجلاً و الزيدانِ رجلين و الزيدون رجالاً، و كذا في المُؤنَّث، كما تقول: زيد رجل و الزيدان رجلان و الزيدون رجال و نحوه، و أمّا قوله تعالى:﴿ و حَسُنَ أولئكَ رَفيقاً﴾ [النساء/٦٩]، ففيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تركُ الجمع فيه لفظاً، لأنّ رفيقاً ممّا يستوي فيه المفردُ و غيره كالصديق و العدوِّ. الثاني: أن يكونَ الأصلُ: و حَسُنَ رفيق

أولئك، فحُذفَ المضافُ، و جاءَ التمييزُ على وفقه، و كذا إن لم يتّحدا فيطابقُ، نحـو: حسنَ زيد وَجهاً و الزيدان وجوهاً، إن لم يلزمْ إفرادُ لفظِ التمييز لإفراد معناه، أو لكونه مصدراً لم يقصد اختلافُ أنواعه.

فإن كانَ معنى التمييز مفرداً تعيَّنَ إفراد لفظه، كقولكَ في أبناء رجل واحد. طـاب الزيدون أصلاً، و كَرُمُوا أباً، و كذا إن لم يقصدْ اختلاف أنواع المصدرِ، نحـوَ: زكـا الأتقياءُ سعياً، و خابَ الأشقياءُ رأياً، فلو قصدَ اختلافُ المصدر لاختلاف محالّه جازت المطابقةُ، نحو: تخالفَ الناس آراءً، و تفاوتُوا أذهَاناً، و منـه﴿ بالأخـسرينَ أعمـالاً ﴾ [الكهف/١٠٣]، و إفراد المباين بعد جمعٍ إن لم يوقعْ في محذور أولى، فطاب الزيـدون نفساً، و قرُّوا عيناً أولى من أنفساً و أعيناً لإفادة المقصود باختصار. قال تعالى:﴿ فَـإِنْ طِبْنَ لَكم عَنْ شيء منه نَفْساً ﴾[النساء /٤].

فإنْ أوقعَ في محذور تعيَّنَ جمعُه، و إنْ كانَ بعدَ مفرد، فتقولُ: كَرُمَ الزيدون بمعنى ما أكرمَهم من آباء، و لو أُفردت لأُوهم أنَّ المقصودَ كونَ أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم، و كذا تقول: نظف زيد ثياباً، لأنّك لو قلت: ثوباً لأوهمت أنّه ثوب واحد[١] و الناصب لمبيِّن الذات المبهمة هو هي أي تلك الذات.

و اختلفُوا في صحَّة إعمالها مع أنّها جامدةٌ، فقيلَ: لشبهها باسم الفاعل، لأنّها طالبةٌ له في المعنى، فعشرين درهماً شبيهٌ بضاربين زيداً، و رطلٌ زيتاً شبيهٌ بـضارب عمـراً في الاسميَّة و الطلب المعنويِّ و وجود ما به التمام و هو التنوين و النون. و قيلَ: لـشبهها بأفعل من و ذلك في خامس مرتبة، فإن الفعلَ أصلٌ لاسم الفاعل، لأنّه يعملُ معتمـداً و غيرَ معتمد، و اسم الفاعل لايعملُ إلا معتمداً، و هو أصلٌ للصفة المشبهة، لأنّه يعملُ في السببيّ و الأجنبيِّ، فهي لاتعمل إلا في السببيِّ دونَ الأجنبيِّ، و هي الأصلُ لافعل، لأنّهـا ترفعُ الظاهرَ، و هو لايرفعُه إلا في مسألة واحدة، و هو أصلٌ للمقادير لأنّـه يتحمَّـلُ الضميرَ و هي لاتتحمّله، و صحّح هذا القول، لأنْ حملُ الشيء على ما هو به أشبه أولى، كذا في التصريح.

ناصب التمييز: «و الناصبُ لمبيِّن النسبة» عندَ سيبَويه و المازنيِّ و المـبرِّد و الزجّـاج و الفارسيِّ« هو المسندُ مِن فعلٍ»،كطاب زيدٌ نفساً، «أو شبهه»، و المرادُ به هنا ما تضمَّنَ معناه و حروفه من المصدر و الوصف، أو تضمَّنَ معناه فقط كاسم الفاعل و نحـو: لله درّه فارساً، و عبِّر في العمدة عن هذا بشبه شبهه، و ذهبَ قومٌ إلى أنّه العاملُ في مبـيِّن

١ - سقطت هذه الجمل في«س».

النسبة، و هو الجملةُ الّتي انتصب عن تمامها لا افعل و لا ما أشبه، و اختارَه ابنُ عصفور و عَزّاه إلى المُحَقّقين.

و هنا انتقضي كلامُ المُصنّف (ره) في النوع الثاني من المعربات من الأسماء، و هو ما يردُ منصوباً لا غيُر فشرَعَ في النوعِ الثالثِ منها و هو ما يردُ مجروراً لا غيرُ، فقال:

المضاف إليه

ص: النوع الثالثُ: ما يرد مجروراً لاغير، و هو اثنان:

الأوّل: المضاف إليه: و هو ما نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ مقدّر مراداً، و تمتنع اضافة المضمرات، و أسماء الاستفهام، و أسماء الشرط، و الموصولات، سوى«أيّ» في الثلاثة، و بعض الأسماء تجب إضافتها، إمّا إلى الجمل و هو: إذ، و حيثُ، و إذا، أو إلى المفرد ظاهراً أو مضمراً و هو: كلا و كلتا، و عند، وَ لَدي و سوى، أو ظاهراً فقط و هو: أولو و ذو و فروعهما، أو مضمراً فقط و هو: وحده وَ لَبّيك وَ أخواته.

تكميل: يجب تجرُّد المضاف عن التنوين و نوني المثنّى و الجمع وملحقاتهما، فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظيّة، و لاتفيدُ إلا تخفيفاً، و إلا فمعنويّة، و تفيد تعريفاً مع المعرفة، و تخصيصاً مع النكرة، و المضاف إليه فيها إن كان جنساً للمضاف فهي بمعنى «منْ» أو ظرفاً له فبمعنى «في» أو غيرهما فبمعنى«اللام»، و قد يكتسبُ المضاف المذكّر من المضاف إليه المُؤنّث تأنيثه و بالعكس، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقوله:«كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَناة مِنَ الدَّمِ»و قوله : «إِنارَةُ العقلِ مكسوفُ بِطَوْعِ هَوى»و من ثَمَّ امتنع: قامَتْ غلامُ هند.

ش: «النوعُ الثالثُ » من المعربات«ما يردُ بمجروراً لا غيرُ، و هو اثنان» لا ثالثَ لها.

«الأوّل: المضافُ إليه»، و الاضافةُ لغةً الإمالة و الإسنادُ، و منها ضافت الشمسُ للغروب، أي مالت، و أضفتُ ظهري إلى الحائط، أي أملتُه، و أسنُدته إليه. و اصطلاحاً نسبةُ تقييديَّةٌ بينَ اسمينِ توجب لثانيهما الجرَّ، فخرجَ بالتقييديَّة الإسناديَّةُ، و بما بعدَه زيدٌ قام، و قام زيدٌ.

و لاتردُ الإضافةُ إلى الجمل، لأنّها في تأويلِ الاسم و بالأخير الوصف، كزيد الخيّاط، و ما جرى عليه المُصنّف من كونِ المضافِ إليه هو الثانيَ، فيكونُ المضافُ هو الأوّل، و

هو مصطلحُ سيبَويه و ابنِ مالك و أكثرِ المتأخّرين، و هو المشهورُ، و قيلَ: عكسه، و قيلَ: يجوزُ في كلٍّ كلٌ.

«و هو» أي المضافُ إليه اصطلاحاً «ما» أي اسمٌ حقيقةً أو حكماً، ليشملَ الجملةَ المضاف إليها نحو: ﴿يوم يُنفَخُ في الصُّورِ﴾[الأنعام/٧٣] ،« نُسبَ إليه شيء»، و لايكونُ إلا اسماً «بواسطةِ حرفِ جرٍّ مقدَّرٍ» حالَ كون هذا المقدَّرِ «مراداً» احترازاً عن المفعولِ فيه و المفعول له، فإنّ حرفَ الجرِّ مُقدَّرٌ فيهما، لكنّه غيرُ مراد. كذا قالَ ابنُ الحاجب.

و اعترضَه الرضيُّ بأنّه إنْ أريدَ أنّه غيرُ مراد معنى لم يجز إذْ معنى الظرفيَّة، و التعليل فيهما ظاهرٌ، و أيضاً فلا معنى لتقدير الحرف إلاّ أنّه مرادٌ معنى، و إن أُريدَ أنّه غيرُ مراد لفظاً كانَ كأنّك قلت: المضاف إليه كلُّ اسم صفته، كذا مجرورٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٌ فيفضي إلى الدَّور، لأنّ معرفةَ حقيقته متوقّفةٌ على معرفةِ ما أُخذَ في التعريفِ، و هو كونُهُ مجروراً بحرفِ جرٍّ مقدَّرٍ، و كونه مجروراً بذلك متوقّفٌ على معرفةِ كونِه مضافاً إليه، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوّل: المتبادرُ من هذا الحدِّ أنّه لايشتملُ المضافَ إليه بالإضافة اللفظيَّة على المشهور مِنْ أنّها ليستْ على معنى الحرف فينتقض به إلا أنْ يحملَ على ما ذهبَ إليه بعضُهم مِن أنّها على معنى الحرف، لكنّه لم يبيِّنْ فيما سيأتي تقديرَ الحرفِ كما بيَّنَه في المعنويَّة، وسيأتي تحقيقُ ذلك.

الثاني: استشكلَ حكمُهم بأنّ كلَّ مضاف إليه مجرورٌ بنحو:﴿ و اسْأَلِ القريةَ ﴾ [يوسف/٨٢]، و أجابَ بعضُ المُحقّقين بالتزام أنّ المضافَ إليه في ذلك مجرورٌ تقديراً، معترفاً بأنّه تكلّفَ أمراً بالتأمُّل، و قالَ بعضُهم: و قد يجابُ بأنّه عامٌّ مخصوصٌ، قالَ: و لعلّ هذا أقربُ، انتهى. و لا يخفى سقوطُ هذا الإشكالِ راساً.

في عامل الجرِّ في المضاف إليه: الثالثُ: في عامل الجرِّ في المضاف إليه قولان آخران أحدُهما: أنّه الإضافةُ، الثاني: أنّه المضافُ، و هو الصحيحُ، و لاينافيه قولُنا في تعريف الإضافة: إنّها توجبُ لثاني الاسمين الجرَّ ،لأنّ كونَها سبباً للجرِّ لا يستلزمُ كونَها عاملةً له.

ما يمتنع اضافته من الأسماء: و اعلمْ أنّ الغالبَ في الأسماء أن تكونَ صالحةً للإضافة و الإفراد كغلامٍ و ثوب. و «تمتنعُ إضافةُ المضمرات» خلافاً للخليل و الأخفش و المازنيِّ و مَنْ وافقَهم في نحو إيّاي و أيّاك، حيثُ ذهبُوا إلى أنّ أيّاً اسمٌ مضمرٌ، و ما بعدَها مضمر

مضافٌ إليه، و حجّتُهم أنّها جاءت إضافتُها إلى الظاهرِ في قولِ العرب: إذا بلغَ الرجلُ ستّين فإيّاه و إيّا الشوابِ[1]. و إذا أثبتت إضافته إلي الظاهر الّذي يظهرُ فيه الإعرابُ وجبَ الحكمُ بإضافته إلى الضميرِ الّذي لا يظهرُ فيه الإعراب.

و أمّا كونُ الضمايرِ لاتضافُ، فغيرُ مانعٍ من إضافة هذا النوعِ، لأنّ الاحكامَ العامّةَ قد تتخلّفُ في بعضِ الصورِ بدليل تخلّف لَدُنْ عن جرّ غدوة، و تخلّف لولا عن ضمّ المرفوعِ بها، و تخلّف عسى عن اتّصال ضمير المرفوع بها بعدَها، فكذلك هذا النوعُ من المضمراتِ في منعِ الإضافة، و اختارَه ابنُ مالك.

و الأصحُّ ما ذهبَ إليه سيبَويه و الأخفشِ في أحد قوليه و جمهور البصريّين و أبو علي من المتأخّرين من أنّ الضمائرَ لاتضافُ مطلقاً، و لاتثبتُ إضافةُ إيّا بما رَوَاهُ الخليلُ لشذوذه، و ما اتّصلَ بها إنّما هو حرفٌ يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلّمِ و الخطابِ و الغيبة، و سيأتي ذكرُ المضمرات مستوفياً في المَبْنيّات.

«و» إضافةَ «أسماء الإشارة» و سيأتي أيضاً ذكرُها ثَمَّة. و أمّا ذلك و نحوه فالكافُ فيه حرفُ خطابٍ بإجماعِ النُّحاة.« و» إضافةَ« أسماء الاستفهام»و هي عشرةٌ " كَم و كيفَ و مَن و مهما ما و أيُّ و اين و أيّان و متى و أنّي"، و سيأتي شرحُ بعضِها في حديقة المفردات إنْ شاءَ اللهُ تعالى.«و» إضافةَ «أسماء الشرط» و يأتي ذكرُها في حديقة الأفعال.« و الموصولاتُ» و يَأتي ذكرُها في المَبْنيات.

و إنّما امتنعتْ إضافة هذه المذكوراتِ لشبهها بالحرف، و الحرفُ لايضافُ «سوى أيٍّ في الثلاثة» أي في أسماءِ الاستفهامِ و الشرط و الموصولات، فإنّها لاتمتنعُ إضافتُها لضعف الشبه بما عارضَه من شدّة افتقارها إلى مفردِ مضافٍ إليه، سيأتي شرحُها مستوفيا في حديقةِ المفرداتِ، إن شاء اللهُ تعالى.

ما تجب إضافته من الأسماء: «و بعضُ الأسماء تجبُ إضافتُها» أعاد الضميرِ مُؤنّثاً على بعضٍ مع كونها مذكّراً لا كتساب التأنيث من المضاف إليه كما يجئُ بيانُ ذلك في هذا الباب عن قريب إن شاء اللهُ تعالى. و إضافتُها «إمّا إلى الجمل و هو نوعان»: مضافٌ إلى الجمل مطلقاً اسميّةً كانت أو فعلية، و مختصٌّ بالجمل الفعلية.

فالأوّل: «إذْ» من أسماءِ الزمان، نحوقوله تعالى:﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ﴾ [الأنفال/٢٦]، و ﴿و اذكروا إذ كنتم قليلاً﴾[الأعراف/٨٦]، و شرطُ الاسميّة أن لايكونَ خبرُ المبتدأ فيها فعلاً ماضياً، نحو: زيد قامَ، نصَّ عليه سيبويهِ، و الأكثرونَ على قبحِه، و

---

١ – الشواب: جمع شابّة.

وجَّهوه بأنَّ إذ لَمّا كانتْ لما مضَى، و كانَ الفعلُ الماضي مناسباً لها في الزمان، و كانا في جملة واحدة لم يحسن الفصلُ بينهَما، بخلاف ما إذا كانَ مضارعاً، نحو: إذ زيدٌ يقـومُ، فإنَّه حسن، و نقضَ بنحو: إذا زيدٌ يقومُ و أجابَ ابنُ الحاجب بأنَّه لحكاية الحـال، و التزمَ الرضيُّ قبحَه أيضاً. و شرطُ الفعلية أنْ يكونَ فعلُها ماضياً لفظاً و معنىً كما مرَّ، أو معنىً لا لفظاً، نحو:﴿ و إذْ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ﴾[البقرة/١٢٧]، و قد يحذفُ جزءُ هذه الجملة، فيظنُّ مَنْ لاخبرةَ له أنّها أُضيفت إلى المفردِ كقوله [من البسيط]:

٢٧٨– هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَ العَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أَفْنَانَا[1]

و التقدير إذْ ذاكَ كذلك.

و قد تُحذفُ الجملةُ بأسرها، و يعوَّض عنها التنوينُ، قـالَ أبوحيَّـان: و الَّـذي يظهرُمن قواعد العربية أنَّ هذا الحذف جائزٌ لا واجبٌ، و تكسرُ ذالُها حينئـذ لالتقـاء الساكنين على الأصل، كقوله تعالى:﴿ و أنتم حينئذ تنظرونَ﴾[الواقعة/٨٤]، أي حينَ إذْ بلغتِ الروحُ الحلقومَ، و زعمَ الأخفشُ أنَّ إذْ حينئذٍ معربةٌ، و الكـسرُ جـرٌّ إعـراب بالإضافة لا بناء، و حَمَلَه على ذلك أنّه جعلَ بناءهَا ناشياً عن إضافتها إلى الجملة، فلمَّا زالت من اللفظ صارت معربةً، و هو مردودٌ بأنّه قد سبقَ لإذ حكمُ البنـاء، و الأصـلُ استصحابُه حتى يقومَ دليلٌ على إعرابه، و بأنَّ العربَ قد بنت الظرفَ المـضاف لإذْ و لاعلَّةَ لبنائه إلا كونُه مضافاً لمبنيٍّ، فلو كانت الكسرةُ إعراباً لم يَجُزْ بناءُ الظرفَ و بأنَّهم قالوا: بفتح الذَّال منوَّناً، و إن كانَ معرباً لم يَجُز فتحُه، لأنَّه مضافٌ إليه فدَلَّ [هذا] على أنّه مبنيٌّ مرَّةً على الكسر لالتقاء الساكنين، و هو الغالبُ، و مرَّةً علـى الفـتح طلبـاً للتخفيف، و سيأتي تمامُ الكلامِ على إذ في حديقة المفردات إنْ شاء اللهُ تعالى.

«و حيثُ»، نحو: جلستُ حيث جلسَ زيدٌ، و حيثُ زيدٌ جالسٌ، و شرطُ الاسميَّة أنْ لايكونَ الخبرُ فيها فعلاً، نصَّ عليه سيبويه، و إضافتُها إلى الفعلية أكثر. قـالَ ابـنُ النحاس: ليس في ظروف المكان ما يضافُ إلَى الجملة غيرَ حيث لما أُبهمت لوقوعها على كلِّ جهة إحتاجتْ في زوَال إبهامها، أي إضافتها لجملة كإذْ و إذاَ في الزمان، انتهى.

و ربَّما أُضيفت إلى المفرد كقوله[من الطويل]:

٢٧٩– ....حَيْثُ لَيَّ العَمائمِ[2]

---

١ – لم يسم قائله لكن بعض المصادر تنسبه إلى عبدالله بن المعتز. و أكثر المصادر على أنه لايوجد في ديـوان ابن المعتز. اللغة: الأفنان: جمع فنن بمعنى الغصن الملتف، أو جمع فنّ بمعنى الضرب من الشيء.

٢ – تمامه «و تطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي ....»و هو منسوب للفرزدق و ليس في ديوانه. اللغة: الحبا: جمع الحبوة بمعنى ما يحتبي به من ثوب و غيره، البيض جمع أبيض بيضاء بمعـنى السيوف، المواضي: جمع الماضي بمعنى القاطع.

و لايقاسُ عليه خلافاً للكسائيِّ، و لايشترطُ في إضافتها إلى الجمل ظرفيتُها، و زعمَ المهدويُّ[1] شارح الدريدية[2] أنَّ حيث في قوله[من الرجز]:

٢٨٠- ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلبِّيْنَ إلى ... حَيْثُ تَحَجَّي المَازِمَانُ وَ مِنيِ[3]

إنَّها لمّا خَرجتْ عن الظرفية بدخول إلى عليها خَرجتْ عَن الإضافة إلى الجمـل، و صارت الجملةُ بعدَها صفةً لها،و تَكلّف لها تقديرَ رابط، و قالَ ابنُ هشام: و ليس بشيء، و إذا دخلتْ عليها ما الكافّةُ تضمَّنتْ معنى الشرط كَقوله[من الخفيف]:

٢٨١- حَيْثُمَا تَستَقِمْ يُقَدِّر لكَ اللهُ ... نَجاحاً في غَابِر الأزمان[4]

قالَ ابنُ هشام: و هذا البيتُ عندي دليلٌ على مجيئها للزمان.

«و» النوعُ الثاني و هو المختصُّ بالجمل الفعلية«إذا» عندَ غيرِ الأخفش و الكوفيينَ، و يقعُ شرطُها وجوابُها ماضيين، نحو: ﴿و إذا أنعَمنا على الانسان أعـرضَ ﴾[الإسـراء /٨٣]، و مضارعين نحو:﴿ و إذا يُتلي عليهم يخرُّونَ﴾ [الإسـراء/١٠٧]، و مخـتلفين نحو:﴿و إذا سَمعُوا ما أُنزلَ إلى الرسول ترى أعينَهم تفيضُ من الدَّمعِ﴾ [المائـدة/٨٣]، ﴿إذا تُتلَى عليهم آياتُ الرحمن خَرُّوا سُجَّداً و بكيًّا﴾[مريم/٥٨] ،و ماضياً و أمراً نحو: ﴿و إذا طَلّقتُم النساءَ فَطَلِّقوهُنَّ﴾[الطلاق/١] و سيأتي تتمّةُ الكلامِ عليهـا في حديقـة المفردات.

«أو إلى مفرد» و المرادُ به ما يقابلُ الجملةَ، و هو أيضاً نوعان: ما يجوزُ قطعُه عـن الإضافة فينوَّنُ، نحو: كلٌ، إذا لم يقعْ نعتاً ولا توكيداً، أو بعض و أيٌّ، كقوله تعالى:﴿ و كلٌّ في فلكٍ يسبحونَ﴾ [الأنبياء/٣٣] و﴿ فضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ ﴾[البقرة/٢٥٣]، و ﴿أيّاً ما تَدْعُوا فله الأسماءُ الحُسني﴾[الإسراء/١١٠].

و ما يلزمُ الإضافة لفظاً، و هو ما يضافُ للمفرد حـالَ كونـه«ظـاهراً»تـارةً و«مضمراً»[تارةً] أُخري، «و هو كلا و كلتا»نحو: كلا الرجلين وكلاهما و كلتا المرأتين وكلتاهما، و لايضافان إلا لما استشكلَ ثلاثة شروط:

أحدُها: التعريفُ، فلايجوزُ كلا رجلين و لا كلتا امرأتين خلافاً للكوفيِّينَ، و ذلـك أنَّ وضعَهما للتأكيد، و لا يؤكِّد التاكيدُ المعنويُّ إلا المعارفَ.

١- لعله أبوعبدالله محمد بن جعفر القيرواني(-٤١٢ هـ ق) له شرح المقصورة، و الجامع في اللغة. مغني اللبيب ص ٥٤٨.

٢ - الدريدية هي مقصورة ابن دريد اللغويّ البصريّ المتوفى سنة٣٢١ هـ . كشف الظنون ،٢/١٨٠٧.

٣ - البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة و الاشتقاق. اللغة: الملبّين: جمع ملب، و هو من يقول لبّيك اللهمّ لبّيك، تحجّي: أقام، المأزمان: موضع بين المشعر و عرفات.

٤ - لم يذكر قائله. اللغة: الغابر: الباقي.

الثاني: الدلالةُ على اثنين أمّا بالنصِّ،نحو:كلاهما أو بالاشتراك، نحو قوله[من الطويل]:

٢٨٢- كلانا غنيٌّ عن أخيه حياته و نحن إذا مُتْنا أشدُّ تغانيا[١]

فإنّ كلمةَ"نا" مشتركةٌ بينَ الاثنين و الجماعة. و إنّما صحَّ قولُه[من الرمل]:

٢٨٣- إنَّ للخَيْرِ و للشَّرِ مَدَي وكلا ذلكَ وَجْـهٌ وَ قَبَلْ[٢]

لأنَّ ذا مثناةٌ في المعنى، مَثلُها في قوله تعالى:﴿ لا فارضٌ ولَا بكرٌ عوانٌ بين ذلك﴾ [البقرة/٦٨] أي و كلاما ذكر.

الثالثُ: أنْ يكونَ المضافُ إليه كلمةً واحدةً، و قد يفرقُ بالعطف بالواو في الشعر كلا زيد و عمرو، قال [من البسيط] :

٢٨٤- كلا أخي و خليلي وَاجدي عَضُداً في النّائبات و إلْمَام الْمُلمَّات[٣]

قالَ بَعضُهم: و لاينوَّنُ كلا، و إن ذكرتْ من غير إضافةٍ، لأنَّهم يستنكرونَ تنوين ما غلب عليه التجريد منه لأجل الإضافة.

«و عندَ» و هو ظرفُ مكان يُستعملُ في الحضور و القرب سواءٌ كانا حسّيين، نحو:﴿فلمَّا رَآه مستقرًّا عنده﴾ [النمل/٤٠]، ﴿ عند سدرة المُنتهي عندَها جنةُ المأوي ﴾ [النجم/١٥و١٤]، أو معنويّين، نحو: ﴿ قالَ الّذي عنده علمُ الكتاب أنا أتيكَ به ﴾ [النمل/٤٠]، ﴿و إنّهم عندَنا لَمِنَ المصطفين الأخيار﴾[ص/٤٧].

قالَ المراديُّ في شرح التسهيل: و إذا كان مظروفُها معنى كانت للزمان، نحو: إنّما الصبرُ عندَ الصدمة الأولى، و ربَّما فتحت عينُها، أو ضُمَّت، و لايقعُ إلا ظرفاً أو مجرورةً بمن، و بها ينبغي أن يحلّ ما ألْغَزَ به الحريري حيثُ قال: و ما منصوبٌ أبداً على الظرف لايخفضُه سوى حرف. و أمَّا قولُ العامَّة: ذهبتُ إلى عنده فلحنٌ، و أمَّا قولُ بعض المولّدين[من المجزوء الرَّمل]:

٢٨٥- كلُّ عنْد لك عندي لا يُساوي نصْفَ عنْد[٤]

فقالَ الحريري لَحنٌ، قالَ ابنُ هشام: و ليس كذلك بل كُلّ كلمة ذُكرتَ و أُريد بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرَّفَ تصرُّفَ الأسماء، و أن تُعربَ و يُحكى أصلُها، انتهى.

---

١ – هو للأبيرد الرياحيّ أو لعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. **اللغة**: التغاني :الغناء، يقال استغني بعضهم عن بعض .

٢ – البيت لعبدالله بن الزبعري:**اللغة**:مدي: غاية و منتهي، وجه: وجهه،قبل:له عدة معان، و منها المحجّة الواضحة.

٣ – **اللغة**: عضداً: معيناً، النائبات: جمع النائبة، و هي ما ينتاب الإنسان و يعرض له من نوازل الدهر، إلمام: نزول، الملمات: جمع ملمة، و هي ما ينزل بالمرء من المحن و المصائب.

٤- هو لبعض المولّدين في مغني اللبيب ص ٢٠٧.

و مثله قول الآخر[من الطويل]:

٢٨٦- يَقُولُونَ هذا عندَنا ليس ثابتاً   و من أنتمُ حتى يكونَ لكم عندُ[1]

«و لدى»، نحو:﴿لدى الباب﴾[يوسف/٢٥]،﴿و لَدَينا مزيدٌ ﴾[ق/٣٥]، و هي بمعنى عندَ، لكن عند أمكنُ منها من وجهين: أحدُهما أنّها تكون ظرفاً للأعيان و المعاني، نحو: عندي مالٌ، و هذا القولُ عندي صحيحٌ، و يمتنعُ الثاني في لدي، ذكره ابنُ الشجرى في أماليه و مَبرمانُ[2] في حواشيه. و الثاني أنّك تقولُ: عندي مالٌ و إن كانَ غائباً، و لا تقولُ، لديَّ مالٌ، إلا إذا كانَ حاضراً، قاله الحريرى و أبوهلال العسكريُّ[3] و ابنُ الشجرى، قالَ ابنُ هشام: و زَعَمَ المعريُّ أنّه لا فرقَ بينَ لدَي و عندَ، و قولُ غيره أولى، انتهى. و تعامَلُ ألفُها معاملةَ ألفِ إلى و على، فتسلم معَ الظاهرِ، و تقلبُ ياءً معَ المضمرِ غالباً، و قد يقالُ: لداكم.

«و سوى» نحو سوى زيدٍ و سواكَ، و سيأتي الكلامُ عليها في بحثِ المستثنى إن شاء الله تعالى.

تنبيه: استعمَلَ بعضُهم سوى مقطوعةً عن الإضافة، و ممّن استعملَها كذلك الخزرجيُّ[4] في منظومة العروضية، فقال: تؤلَّفُ من جزئين فرعين لا سوى و عند النّحويِّينَ لها فيما يلزمُ الإضافة يَقتضي منعَه، فتدبَّرْ.

أو حالَ كونه «ظاهرا فقط» أي فحسبُ،«و هو أولو» بمعنى أصحاب، اسمُ جمعٍ لا واحد له من لفظه بل من معناه، و هو ذو، قال الله تعالى:﴿ نحنُ أولو قوّةٍ و أولو بأسٍ شديد﴾[النمل/٣٣].

«و ذو» الدالُ على صحبة، و لا ذو الموصولةُ، نحو قوله تعالى:﴿و ذَا النُّون﴾[الأنبياء/٨٧]، «و فروعها»، نحو و﴿ أولات الأحمال ﴾[الطلاق/٤]، و ﴿و إنْ كنَّ أولات حملٍ﴾[الطلاق/٦]، ﴿و أشهدوا ذَوَي عدلٍ﴾[الطلاق/٢]،﴿و أصلحُوا ذاتَ بينكم﴾[الأنفال/١]، ﴿ذواتا أفنان﴾[الرحمن/٤٨]، ﴿ذَوَاتَي أكُلٍ خمْطٍ﴾[سباء/١٦]. و لايُضافان إلا إلى ظاهرِ اسم جنسٍ، و نَعني به ما يقابلُ الصفةَ، فلايقالُ: جاءني رجال

---

١ – لم اهتد على هذا البيت.

٢ – محمد بن علي أبوبكر المعروف بمبرمان، كان قيّماً بالنحو، له من التصانيف، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب الأخفش، النحو المجموع على العلل، مات سنة ٣٤٥ هـ ق. بغية الوعاة ، ١/١٧٧.

٣ – الحسن بن عبدالله أبوهلال العسكري صاحب الصناعتين، كان موصوفا بالعلم و الفقه و الغالب عليه الأدب و الشعر، له من التصانيف: كتاب صناعتي النظم و النثر، التخليص في اللغة، جمهرة الأمثال و...توفي بعد سنة ٣٩٥ هـ ق. المصدر السابق ص ٥٠٦.

٤ – أحمد بن مسعود الخزرجيّ،كان إماما في التفسير و النحو و اللغة و العروض، له تاليف حسان و شعر رائق، الأعلام للزركلي ،١/٢٤١.

أولوا عاقل و لا رجل ذو عاقل، و ذلك لأنّ ذا و أولو فرعٌ عنها في الحقيقة، إنّما وضعت وصلةً إلى جعلِ أسماء الأجناس صفةً، و ذلك لأنّهم لّما أرادوا أنْ يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً فلم يتأتّ لهم أن يقولوا: جاءَني رجلٌ ذهبٌ، فجاؤوا بذو و أضافوه إليه، فقالوا ذو ذهب، و أمّا إذا جاز كونُ تاليها صفةً فلم يكن للمجيء بها.

فائدةٌ: قيلَ: و هذه هي الحكمةُ الّتي اقتضت اشتراطُ الظاهر، لأنّ الضميرَ بوضعه لايدُلُّ على حقيقة معينة ليقصدَ الوصفَ بها، و إنْ كانَ المرادُ معيَّناً باعتبار مرجعه، لكنَّه ليسَ معيَّناً باعتبار لفظه، و أمّا قول الشاعر[من الرمل]:

٢٨٧- و إنّما يَعْرِفُ ذَا الفضـ..............ـل مِنَ الناسِ ذَوُوه.[1]

فشاذٌ، و قيلَ: لحنٌ.

قال الزّجاجيُّ في شرح أدب الكاتب[2]: أنشدَنا أبوبكر بن دريد، قالَ: أنشدنا عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي قال: أنشدنا أعرابيٌّ من بني غنم ثُمَّ من بني حنظلة لنفسه[من الرمل]:

٢٨٨-مَنْ تصدّي لأخيه بالغني فهوأخوه ... تلـقه المثري فإن أملق أقصاه بنـوه

لو رأى الناسُ بنينا سائلاً ما وصلوه ... و هم لو طمعُوا في زاد كلب أكلوه

لا تراني آخر الدهر بتسال افوه ... أنّ من يسال سوى الرحمن يُكرم حارموه

والّذي قامَ بارزاق الوَرى طرّاً سلوه ... و عن الناس بحمد الله فاغنُوا و احمدُوه

تلبسواأثوابَ عزٍّ فاسمعواقولي وعُوه ... أنت ما استغنيت عن صاحبك الدهرأخوه

فإذااحتجت إليه ساعةمجّك فوه ... أهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنّما يصطنعُ المعروفَ في الناس ذووه.

و شذَّ أيضاً قطعها عن الإضافة و إدخال ألْ عليها في قول الآخر[من الوافر]:

٢٨٩- فَلا أعْني بِذلكَ أسْفَلِيكُمْ ... وَلكنّي أريدُ به الذَّوينا[3]

«أو»حال كونه «مضمراً فقط»و هو نوعان: ما يضافُ لكلِّ مضمرٍ متكلّم أو مخاطب أو غائب، مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً مُذكّراً أو مُؤنّثاً ،«و هو وحدَه»، نحو: ﴿إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَه﴾[غافر/١٢]، و قوله[من الرجز]:

٢٩٠- وَ كُنْتَ إذ كُنْتَ إلهي وَحْدَكَا ....[4]

---

١ - لم يسمَّ قائله.
٢ - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة النحوي المتوفى ٢٧٠هـ ق له شروح منها شرح أبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩هـ ق. كشف الظنون . ٤٨/١.
٣ - البيت للكميت بن زيد. اللغة: أسفلتون جمع أسفل، و أسفل الشيء ضد أعلاه.
٤ - تمامه «لم يك شيئا يا الهي قبلكا»، و هو لعبدالله بن عبد الأعلى علي القرشي.

و قوله [من المنسرح]:

٢٩١- و الذّئبُ أخشاهُ إنْ مَرَرْتُ به وَحْدي وأخشى الرِّياحَ وَ المَطَرا[1]

و هو ملازمٌ للتذكير و الإفراد و النصب، و للنحويّينَ فيه أقوالٌ:

أحدُها: مذهبُ سيبَويه أنّه اسمُ موضوعٌ موضعَ المصدر الموضوع موضع الحال فوحدَ في موضعِ اتّحاد، و اتّحاد في موضع موحد، و هو الحالُ. قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل: و كانَ بعضُ أصحابنا يزيدُ على ذلك، فيقولُ: وحدَ نابَ منابَ إيحاد، و إيحادٌ نابَ منابَ موحد، و موحدٌ نابَ منابَ انفراد، و انفرادٌ، و انفرادٌ نابَ منابَ منفردٍ، و منفردٌ هو في الحقيقة حالٌ، انتهى. و هو تطويلُ مسافة من غير ضرورة.

الثاني: أنّه مصدرُ أوحدته، و هو محذوفُ الزوائد، و ذهبَ إليه ابنُ جنيّ.

الثالثُ: أنّه مصدرٌ لم يُلفظْ له بفعلٍ، و على هذين القولين فهو مصدرٌ في موضعِ الحال.

الرابع: مذهبُ يونس أنّه نصبَ على الظرفِ، فقولُ العربِ: زيدٌ وحدهَ، التقديرُ زيدٌ موضعَ التفرُّد.

و أجازَ ابن هشامٌ فيها وجهين: أحدُهما ما قاله يونسُ، و الثاني أنْ يكونَ مصدراً بفعل مقدَّر، هو الخبرُ كما قالوا: زيدٌ إقبالاً، أي أقبلَ إقبالاً.

و حكى الأصمعيُّ: وحد يحد، و عليه هو مصدرٌ لفعلٍ مستعملٍ، و قد يجرُّ بعلى. حكى أبو زيد: قبضتُ كلَّ درهمٍ على وحده، أي حدته. و حكى ابن سيدة: جلسا على وحدهما، و بإضافة نسيج و جحيش تصغرُ جحش، و هو ولدُ الحمار، و عيير تصغيرُ عير، و هو الحمارُ يقال: نسيجُ وحده و جحيش وحده و عيير وحده، و معنى الأوّل المدحُ و تالييه الذمُّ، و ربّما ثنّي مضافاً إلى ضمير مثنّى، حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما.

تنبية: اختلفَ القائلونَ بأنّه نصبَ على الحال فيما إذا قيلَ: رأيتُ زيداً وحدَه، فالأكثرونَ يقدّرونَ في حال إيحادي له بالرُّؤية، و يعبّرونَ عن هذا بأنّه حالٌ من الفاعل. و المبرّدُ يقدّرُه في حال أنّه مفردٌ بالرّؤية، و يعبّرُ عن هذا بأنّه حالٌ من المفعول، و مَنَعَ أبوبكر بن طلحة كونَه حالاً من الفاعلِ، و قالَ: إنّه حالٌ من المفعول ليس إلا، لأنّهم إذا أرادُوا الفاعلَ قالوا مررتُ به وحدي كما قال الشاعر[من المنسرح]:

٢٩٢- و الذّئبُ أخشاه إنْ مررتُ به ....[2]

---

١ - هو للربيع بن ضبع الفزاريّ. اللغة: أخشى: أخاف.

٢ - تقدّم برقم ٢٩١.

و هذا الّذي قالَه ابنُ طلحة في البيت صحيحٌ، و لايمتنعُ من أجله أن يأتي الوجهانِ المتقدِّمانِ في رأيت زيداً وحده، فأنَّ المعنى يصحُّ معَهما.

و ما يضافُ لضميرِ المخاطب فقط و هو «لبيّك و أخواته» و هي سعديك و حنانيك و دواليك بفتح الدَّال المهملة و هجاجيك[1] و هذا ذيك بذالين، قال[من الرجز]:

٢٩٣- .... ضَرْباً هَذَا ذَيك وَ طَعْناً وخضَا[2]

و قد مرَّ معنى ذلكَ كلِّه، و قولُ الأعلم: إنَّ الكافَ فيها لمجرَّد الخطاب مثلها في ذلك مردودٌ، لقولهم حنانيه و لبِّي زيد، و لحذفهم النونَ لأجلها و لَم يحذفُوها في ذانك، و بأنّها لاتلحقُ الأسماءَ الّتي تشتبه الحرفَ، و شذّت إضافةُ لبّي لضمير الغائب في نحو قوله[من الرجز]:

٢٩٤- .... لقلت لبّيه لمن يدعوني[3]

و إلى الظاهر في قوله[من المتقارب]:

٢٩٥- دَعَوتُ لما نَابَني مسْوَراً فَلبَّي يَدَي مسْوَرِ[4]

و قال في الإنتشارَف: و دعوى الشذوذ فيهما باطلةٌ. قالَ سيبويه: في هذا البيت ردٌّ على يونسَ في زعمه أنَّ لبّي مفردٌ، فأصله لَبَّي بألف بعدَ الموحّدة على زنة فعلى بسكون العين، فقلبت الألفُ ياءً لأجلِ الضمير، كما قلبت في على و عليك، و قولُ البدر بن مالكِ إنَّ خلافَ يونسَ جارٍ في لبَّيك و أخواته وهمٌ، و إنّما هو خاصٌ بلبيّك.

«تكميلٌ» لأحكام الإضافة «يجبُ تجريدُ المضاف من التنوين»، نحو: جاءني غلامُ زيد، و بعضُهم يقولُ: إذا لم يكن في الاسم تنوينٌ يقدَّر وجودُه، ثُمَّ حذفُه نحو: كَم رجُلٍ، و هُنَّ حواجُ بيتِ الله. قالَ البدرُ الدمامينيُّ، آخذاً من كلام أبي حيان: و هذا عجيبٌ، فإنّه لايمكنُ في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات، أمّا تنوينُ العوض و المقابلة فواضحٌ، و أمّا تنوينُ التنكير فلإختصاصه ببعضِ المُبنيّات فرقاً بينَ معرفتها و نكرتها، و لايتحققُ هنا. و أمّا تنوينُ التمكين فلأنّه علامةٌ على كونِ الاسم لم يشْبه الحرفَ، فيبنى، و لا الفعل فيمنعُ من الصرف، فكيف يتصوَّرُ تقديرُ هذا فيما ينافيه من المبنيِّ المشابه

---

١ - هجاجيك : كفٌ.

٢ - لم يسم قائله: اللغة: هذا ذَيك أي هذٌّ بعد هذّ، يعني قطعاً بعد قطع : الوَخض: الطعن غير الجائف، قيل: و هو الجائف. الأصمعي: إذا خالطت الطعنة الجوف و لم تنفذ فذلك الوخض و الوخط. لسان العرب ٤٢٤٣/٤.

٣ - قبله «إنك لودعوتني و دوني زوراءُ ذاتُ مترع بيون

و لا يذكر قائلها. اللغة: الزوراء: الأرض البعيده الأطراف، مترع:ممتدّ،بيون: البئر البعيدة القعر، لبيه: في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، و الأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

٤ - هو لرجل إعرابي من بني أسد. اللغة: نابني: أصابني، مسور: اسم رجل.

للحرف و غير المنصرف المشابه بالفعل. و الصوابُ ما قالَه الرضيُّ، عليه من الله الرضا، إنّه يقدَّر أنّه لو كانَ فيه تنوين لحذف لأجلِ الإضافة، و هذا لايردُ على ما ورد على تلك العبارة، انتهى.

و ظَرُفَ بعضهم حيث يقول[من الوافر]:

٢٩٦- و كنّا خمسَ عشرة في النيام على رغم الحسود بغير آفة
و قد أصبحتُ ثويناً و أضحي حَبيبي لا تفارقُه الإضافة

و يجبُ تجريده أيضاً من«نوني المثنّى و الجمع» المذكّر السالم و« ملحقاهما» كقوله تعالى:﴿تَبَّتْ يَدا أبي لَهب﴾[المسد/١]،﴿و المقيمي الصلاة﴾[الحج/٣٥]، و نحو: اقبض اثنيك و عشريك، و إنّما وجبَ تجريدُه من ذلك، لأنّه يدلُّ على كمالِ الاسم، و الإضافة تدلُّ على نقصانه، فلايجمع بينهما، و أمّا قوله [من الطويل]:

٢٩٧- هم الفاعلونَ الخيرَ و الآمرونه ....[1]

فضرورة، و قيلَ: الهاءُ للسكت.

و لاتحذفُ نونُ المفرد و جمعِ التكسير، نحو: لسان زيد، و شياطين الإنس، و فُهِمَ من اقتصاره على تجريده ممّا ذُكرَ أنّه لايجرَّدُ من غير ذلك كتاء التأنيث، و قد يجرَّدُ منها عندَ أمنِ اللبس، يقال: هذه عذرتُها، و هو أبو عذرها، إذا أضافوا إليها حذفُوا التاءَ، و نظيرُه قولُهم: شعرتُ به شعرة، فإذا أضافُوا قالُوا: ليت شعري، و منه قولُه تعالى:﴿ أقامَ الصَّلاة﴾ [البقرة/١٨٧] و نظمَ ذلك بعضُهم فقال[من البسيط]:

٢٩٨- ثلاثةٌ تحذفُ تاءاتُها مضافةٌ عند جميع النحاة
منها إذا قيل أبوعذرها و ليت شعري و أقام الصلاة[2]

و قد يفعلُ ذلك بعِدَّة و قولُ الشاعر[من البسيط]:

٢٩٩- .... وَ أخلَفُوكَ عِدَ الأمْرِ الّذي وَعَدُوا[3]

أي عدة الأمر، و اشتراطُ أمنِ اللبس احتراز من نحو: تمرة و خمسة و بقرة، فإنّ حذفَ التاء منهنَّ مُوقعٌ في الإلباس، و قد خرجَ جماعةٌ على حذف التاء عند الإضافة قوله تعالى: ﴿فنظرةٌ إلى ميسرة﴾[البقرة/٢٨٠]، بضمِّ السين و كسرَ الرّاء، و قالوا: الأصلُ إلى ميسرته، زاعمينَ أنّ مفعلاً بغير الهاء مفقودٌ، و أنّ مكرماً و معوناً جمع مكرمة و معونة.

---

١ - تمامه «إذا ما خَشُوا من محدث الأمر معظما»، و لم يسمَّ قائله.
٢ - سقط هذان البيتان في «س».
٣ - صدر البيت «إنّ الخليط أجَدّوا البين فانجَرَدوا »، و هو للفضل بن عباس. اللغة: الخليط: المخالط، ما اختلط من صنفين أواصناف، البَيْنُ: الفرقة.

الإضافة اللفظية: «فإن كانت» الاضافةُ« إضافةَ صفة» و المرادُ بها اسمُ الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة «إلى معمولها»، أي معمولُ الصفة قبلَ الإضــافة، و إلا فكــل إضافة المضافُ إليه فيها معمولٌ للمضاف حالَ الإضافة على الأصحّ، و معمولهــا إمّــا مرفوعٌ أو منصوبٌ«فلفظيّةٌ» نسبةٌ إلى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف إلى لفظ المضاف دونَ معناه، أو لإفادتها صفةَ التخفيف للفظ من غير جعلها معــنى لــه، قالــه بعــض المُحَقّقين.

و تُسمّى غيرَ محضة أيضاً و مجازيّةً و منفصلةً، فكون الإضافة لفظيّةً مبنيٌّ على كون الصفة عاملة إمّا رفعاً أوْ نصباً، لأنّها إذا كانت كذلك فالمجرورُ بها في الظاهر ليسَ مجروراً في الحقيقة، و التنوينُ المحذوف في اللفظ مقدَّرٌ منويٌّ فتكونُ الإضافةُ كــلا إضــافة، و الصفة المشبهة أبداً جائزةُ العمل فإضافتُها إلى ما هو فاعلُها معنى بعد جعلــه في صــورة المفعول لفظاً كما سيأتي في بابها إنْ شاءَ اللهُ تعالى لفظيةٌ أبداً.

و كذا عملُ اسمي الفاعل و المفعول في مرفوع هو سببُها جايزٌ مطلقاً نحــو: زيــدٌ ضامرٌ بطنه و مسوّدٌ وجهه و مؤدَّبٌ خدّامُه، فإضافتُها إلى ذلك السَّبَبيِّ نحو: زيدٌ ضامرُ البطن و مسوَّدُ الوجهِ و مؤدَّب الخدّام لفظيّةٌ أبداً، و كذا عملُها في غير سببها كمررتُ برجلٍ قائمٍ في داره عمرٌو مضروبٍ على بابه بكرٌ، لكن لايضافان إلى مثلِ هذا المرفــوع إذ لا ضميرَ فيه، يصحُّ انتقاله إلى الصفة و ارتفاعه بها، فيبقي بلا مرفوعٍ في الظــاهر، و ذلك لايجوزُ لقوَّة شبهها بالفعل.

و أمّا عملُ اسم الفاعل في المفعول به و اسم المفعول في المفعول الّذي لم يُسمَّ فاعلُه أو في المفعول المنصوب في باب أعطى أو عملها في غير المفعول به من المفعولات الأجنبيّة فمحتاجٌ إلى شرط، و هو الإعتمادُ، و كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال كما سيأتي، فــإذا أضيفا و الحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضاربٌ عمراً الآن أو غداً، و زيــدٌ مــضروبُ العبد أو معطي الدراهم، فاضافتها لفظيةٌ، لكن لايُضافان من مطلوباتهما إلا إلى الفاعل و المفعول به لشدَّة طلبهما له، و مثلهما في ذلك أبنيةُ المبالغة. هذا ملخصُ ما قرّره الرضيّ.

«و لاتفيد» الإضافةُ اللفظيّةُ« إلا تخفيفاً» لفظيّاً فقط، و ذلك بحذف التنوين أو نوني المثنّى و الجمع على حدِّه، و هو في اسمي الفاعل و المفعول المضافين إلى الأجنبيِّ لايكونُ إلا في المضاف، و ذلك بحذف التنوين أو النونين، نحو: ضاربُ زيد و معطي درهــم و ضاربا عمرٍو و معطيا درهم و ضاربو بكر و معطو درهم، و أما في المضافين إلى السببيِّ و الصفة المشبهة فقد يكونُ في المتضايفين معاً، نحو: زيدٌ قائمُ الغلام و مؤدّبُ الخــدّام و

حسنُ الوجه، فالتخفيف في المضاف بحذفِ التنوين، و في المضاف إليه بحذفِ الضمير و استتاره في الصفة.

و قد يكونُ في المضاف[1] وحدَه كقائم غلامه و مؤدب خدّامه و حسن وجهه، عند مَن جوَّزَ ذلك، و قد يكونُ في المضاف إليه وحدَه كالقائم الغلام و المودب الخدّام و الحسن الوجه، و أفادَ المُصنِّف بحصر مفاد اللفظيَّة في التخفيف أنّها لاتفيدُ غيرَه، و ظاهر كلام بعضهم أنّها إنّما تفيدُ في الحسن الوجه رفعَ القبح لا التخفيف، و ذلك أنَّ في رفع الوجه خلوَّ الصفة لفظاً من ضميرٍ يعودُ على الموصوف، لأنّها إذا رفعتَ الوجهَ لم ترفعِ ضميرَه أو ملابسَ ضمير، إذ المرفُوعُ لايتعدَّدُ، و ليس مع الوجهِ ضميرٌ يربطُ الصفة بالموصوف، و في نصبه على التشبيه قبحُ إجراء الوصف القاصر مُجرى المتعدّي، و في الجرِّ مخلصٌ منهما، و من ثَمَّ امتنعَ الحسنُ وجهِه بالجرِّ لانتفاء قبحِ الرفع لحصولِ الربط بالضمير المضاف إليه و نحو: الحسن وجهٍ بالجرِّ أيضاً لانتفاء قبحِ النصب، لأنَ النكرةَ يُنصَبُ على التمييز.

هكذا قرَّره ابنُ هشام في كتبه، و قال في المغني، و في التحفة لابن مالك ردٌّ على ابن الحاجب في قوله: إلا تخفيفاً، فقالَ: بل تفيدُ التخصيصَ أيضاً، لأنَّ ضارب زيداً أخصُّ من ضارب، و هو سهوٌ، فإنَّ ضارب أصلُه ضاربٌ زيداً بالنصب، و ليسَ أصلُه ضارب فقط، فالتخصيصُ حاصلٌ بالمعمول قبلَ أن تأتيَ الإضافةُ انتهى. و قد سبقَه إلى هذا الرضيُّ (ره).

الإضافة المعنويَّة:«و إلا» تكن الإضافة إضافةَ صفة إلى معمولها«فمعنويَّةٌ» نسبة إلى معنى اللفظ، أي المضافُ لعودِ أثرها إليه من التعريفِ أو التخصيص، أو لإفادهّا معنى لم يكن به قبلَ الإضافة، ممَّا ذكرَ، كذا قرَّرَه بعضُ المُحقّقين.

قال بعضُهم: و لا يخفَى أنّه أولى من قول كثيرٍ لأنّها أفادت أمراً معنويّاً، و هو التعريفُ أو التخصيصُ، و تسمّى محضةً و متّصلةً، لأنّها خالصةٌ من شائبة الانفصال، و يصدقُ كونُ الإضافة غير إضافة صفة إلى معمولها على صدر أحدها ما ليس المضافُ صفةً و لا المضاف إليها معمولاً للمضاف، أي قبل الإضافة كغلام زيد و نحوه ممّا إضافتُه على معنى الحرف كما سيأتي.

و منه إضافة المسمّى إلى الاسم، نحو: سعيد كرز و شهر ربيع الأوّل و ذو و ذوات مضافين إلى المقصود بالنسبة نحو: ذا صباح و ذات يوم، و هذا النوع قالَ الرضيُّ متّفقٌ

---

١ - المضاف إليه«س» .

على جواز إضافته، و يجب فيه التأويلُ بالمسمَّى، أي مسمًّى كرز، و كذا الباقي، و إضافة الاسم إلى الصفة كمسجد الجامع و صلاة الأولى و جانب الغربيِّ و بقله الحمقاء، إن قلنا: إنّ الحمقاءَ[١] صفةٌ للبقلة، لأنّها تنبتُ في مجاري السيل. و رأيتُ في بعضِ الكتب الطبيَّة أنّها إنّما أُضيفت إلى الحمقاء، لأنّ سيِّدتَنا فاطمةَ الزهراءَ، عليها السلامُ، كانت تستطبُّها، فَسَمَّتها بنو أميَّة لعنهم اللهُ بقلَةَ الحمقاء، ثُمَّ وَقَفْتُ على ذلكَ في بعضِ كتبِ الحديث.

و عكسهُ هو إضافة الصفة للاسم، نحو: سحقُ عمامة و جرد قطيفة و إخلاقُ ثياب، إذ الأصلُ مسجدٌ جامعٌ و قطيفةٌ جردٌ، و كذا الباقي، و هذان القسمانُ اختلفَ في جواز الإضافة فيهما، فجوَّزها الكوفيُّونَ حيثُ اختلف اللفظان مستندين إلى ما سُمِعَ من ذلك ممّا ذكرناه من غير تأويل، و منعَها البصريُّون، و أوَّلوا ما وردَ منهما، لأنّ الصفةَ هي الموصوفُ، و لايضافُ الشيء إلى نفسه.

ثُمّ قالَ الأكثرونَ منهم في تأويلِ الأوَّل منهما: هو على حذفِ موصوف، أي مسجدُ المكان الجامع و صلاة الساعة الأولى، و في الثاني كجرد قطيفة، إنّه من بابِ خاتم فضة، لأنّ المعنى شيء جردٌ، أي بالٍ، ثُمّ حذف الموصوفُ، و أقيمت صفته إلى جنسها للتبيين، أي شيء جردٌ من جنس قطيفة، و شيء سحقٌ من جنس عمامة، و لاينقاس ذلك، بل مقصورٌ على السماع.

و إضافةُ الموصوف إلى القائم مقامَ وصفه كزيد إلىعملات أي صاحب إلىعملات و إضافة المؤكَّد بفتح الكاف إلى المؤكِّد بكسرها كحينئذٍ و يومئذٍ، قال الشاعر[من الطويل]:

٣٠٠– فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجا الجلد إنَّهُ   سَيُرْضِيكُما مِنْهَا سَنَامٌ و غارُبه[٢]

النجا بالقصر الجلد من قولك: نجوتُ جلدَ البعير عنه، و أنجيتهُ إذا سلختَه فكأنّه قال: جلد الجلد، فأضافَ المؤكِّد إلى المؤكَّد. قالَ الفرَّاء: أضافَ النجاءَ إلى الجلد، لأنّ العربَ تضيفُ الشيء إلى نفسه إذ اختلفَ اللفظان نحو: حقُّ اليقين و حبُّ الحصيد و حبل الوريد، و مذهبُ أكثر البصريِّين أنّ هذا في غاية الندور، فلايقاسُ عليه، و لايتعدَّي به مورد السماع، و اضافة الملغي إلى المعتبر كقول لبيد[من الطويل]:

٣٠١– إلى الحَولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما   ....[٣]

١ – إن قلنا إنّ الحمقاءَ سقطت في «ط».
٢ – هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو لأبي الغَمْر الكلابي. اللغة: السنام: كُتَل من الشحم محدّبة على ظهر البعير و الناقة، الغارب من البعير: ما بين السنام و العنق.
٣ – تمامه: «و من يبك حولا كاملا فقد اعتذر».

و منه قولُه: هذا حيُّ زيدٍ أي زيدٌ، و سَمِعَ الأخفشُ أعرابيًّا يقول: عائباً الأبيات قالهنّ شاعر يسمّي رياح قالهنّ حيُّ رياح. و إضافة المعتبر إلى الملغي الّذي لايعتدُّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئة [من الطويل]:

٣٠٢- و لو بَلَغت عوّا السماك قبيلةٌ لزادَت عليها نَهْشَلٌ و تعلّتِ[1]

و قول الآخر[من الطويل]:

٣٠٣- أقَامَ ببغداد العراقِ وَ شَوْقُه لأهلِ دمَشْقِ الشَّامِ شَوقٌ مُبَرِّحُ[2]

الصورة الثانية: ما المضَافُ فيها صَفةٌ، لكنَّ المضافَ إلَيه ليس معمولاً لها، و ذلك كاسم التفضيل، نحو: أفضلُ اليوم على الأصحّ، و الوصف الّذي لم يُرد به الحالُ و الاستقبالُ كما في خالق السموات و مصارع مصر، لأنّه لايعملُ، فالمضافُ إليه في ذلك ليس معمولاً له فإضافته معنويّة.

الصورةُ الثالثةُ: أنْ يكونَ المضاف إليه معمولاً للمضاف قبلَ الإضافة، لكنْ ليسَ المضافُ صفةً، و ذلك كالمصدرِ المضاف لمرفوعه أو منصوبه كضرب الأمير و أكل الخبز على الأصحّ.

تنبيهٌ: المشهورُ تقسيمُ الإضافة إلى هذين القسمين. أعني اللفظيّةَ، تسمّى غيرَ محضة، و المعنويّةَ، و تُسمّى المحضةَ كما مرَّ، و أثبتَ ابنُ مالك في التسهيل قسماً ثالثاً سمّاه شبيها بالمحضة و واسطةً، و هو إضافةُ المسمّى إلى الاسم، و الاسمِ إلى الصفة و عكسه، و الموصوف إلى القائم مقامَ وصفه، و المؤكّد إلى المؤكّد و الملغي إلى المعتبر و عكسه، و قد مرَّ آنفاً أنّ الإضافةَ في ذلك كلّه داخلةٌ في المحضة.

و ذهبَ قومٌ إلى أنّها غير محَضة، لأنّها في تقديرِ الانفصال من حيثُ إنّ المعنى لايصحُّ إلا بتكلُّف خروجه عن الظاهر، و ابنُ مالك جعلَها واسطةً بينهَما، لأنّ لها اعتبارين: أحدُهما من جهة الانفصالِ المذكور، و الثاني من جهة الاتّصال من حيثُ إنّه لا ضميرَ فاصل بين المضاف و المضافِ إليه،كما كانَ في نحو ضارب زيد، قال أبوحيّان: و لا أعلمُ له سلفاً في ذلك.

«و تفيدُ» الإضافةُ المعنويّةُ«تعريفاً» للمضاف« معَ» المضاف إليه«المعرفة» كغلام زيد و عبد هذا و ضاربُ زيد أمس، و زيدٌ أفضلُ الناس،«و» تفيد «تخصيصاً» للمضَاف «مع» المضافِ إليه «النكرة»، نحو: غلامُ رجل، و المرادُ بالتخصيص الّذي لم

---

١ - اللغة: عوّا: منزل من منازل القمر، السماك: كلُّ ما سمك، حائطاً كان أو سقفاً.

٢ - البيت لبعض الطائيين.

يبلغْ درجة التعريفِ، فإنَّ غلامَ رجلٍ أخصُّ من غلام، و لكنّه لم يتميَّز بعينه كما تميَّز زيدٌ، قاله في المغني.

و قالَ البدرُ الدمامينيُّ في شرحه: فيه نظر، فإنَّ مقتضاه أنّه لو أطلقَ التخصيصَ، و لم يرد به ما ذكره لَدَخَل فيه التعريفُ، و ليس كذلك، فإنَّ التخصيصَ في عرفهم تقليل الاشتراك العارضِ في النكرة، نحو: رجل صالح، فهذا فيه تخصيصٌ بخلاف زيد، فإنّه في اصطلاحهم معرفةٌ، و لا يقال له: مخصّصٌ، انتهى.

و بهذا يدفعُ كلامُ أبي حيّان حيث قال: تقسيمُ النحويّينَ الإضافةَ إلى التخصيص و التعريف ليس بصحيح، لأنّه من جعلَ القسم قسيماً لأنَّ التعريفَ يخصِّص، و هو قسمٌ منه لا قسيمَ له، و الإضافةُ إنّما تفيدُ التخصيصَ، لكنَّ أقوي مراتبه التعريفُ، فإن أضيف إلى معرفة اكتسبَ التخصيصَ التامَّ، انتهي.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: أُستفيدَ من كلام المُصنِّف هنا شيئان، أحدُهما أنَّ الاضافةَ المعنويَّة لاتجامعُ التعريفَ، بل شرطها تجرُّد المضاف منه غالباً، لأنَّ الأهمَّ من الإضافة للمعرفة تعريفُ المضاف، و هو حاصلٌ للمعرفة، فيكونُ تحصيلاً للحاصل، بل متي أُريدَ إضافةُ المعرَّف فإن كانَ بأل حُذِفَت منه، أو بالعلميَّة نكّر بأن يجعل واحداً من الجملة، فلا يقال: الغلام زيد و لا زيدكم، إلا حذفت أل من الأوَّل و قدِّر الشياع[1] في الثاني، و لذلك امتنعت إضافةُ المضمرات و المبهمات لتعذُّر تقدير تنكيرها.

الثاني: أنَّ المقصودَ لذاته هو المضافُ، فالصفةُ في قولكَ: جاء غلامُ زيد الظريفُ له لا للمضاف إليه إلا بدليلٍ، لأنَّ المضافَ إليه إنّما جئ به لغرض التعريف أو التخصيص، و لم يُؤتَ به لذاته، و قد يكونُ الأمر بالعكس، نحو: كلُّ فتًى يتَّقي فائزٌ، فالصفةُ في ذلك للمضاف إليه، لأنَّ المضافَ إنّما جئ به لقصد التعميم لا لحكم عليه، و لذلك ضعفَ قوله [من الوافر]:

٣٠٤- وَ كُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه   لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ[2]

ذكره في المغني.

التنبيه الثاني: يُستثني من إفادة الإضافة التعريفُ للمضاف مع المعرفة مضافان، فإنّهما يتخصَّصان و لايتعرَّفان: أحدُهما ما لايقبلُ التعريفَ كغير و مثل و حسب، إذا أُريدَ بهما مطلقُ المغايرة و المماثلة و الكفاية، كمررتُ برجلٍ غيركَ أو مثلكَ، أو حسبُكَ من رجل،

---

١ - أي نكِّر الاسم ثمّ أدخلت عليه ألْ ،أو إذا أضيف العلم نكِّر- مغني اللبيب ص٧٥. و يمكن القول إن العلم إذا أضيف، أضيف الموصوف إلى القائم مقام الوصف يعني في الأصل زيد صاحبكم، ثم حذفت الصفة. موسوعة النحو و الصرف، إميل بديع يعقوب،ص٩٧.

٢ - البيت لعمرو بن معديكرب. **اللغة**: الفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

و لذلك صحَّ وصفُ النكرة بها، واختلفَ في سبب ذلك، أعني عدَم قبولِ التعريف، فقيل: لشدَّة الإبهام، و هو رأي ابنِ السَّراج و السيرافيّ، و ارتضاه الشلوبين، و ذهبَ سيبويه و المبرّدُ إلى أنَّ السبَب في ذلك أنَّ الاضافةَ إضافةُ تخفيف، فيُنوَى فيه التنوينُ، لا إضافةُ تعريف كما في اسمِ الفاعل، إلا أنَّهم التزموا التخفيفَ في ذلك، و لم يلتزموه في اسم الفاعل، أمّا إذا أُريدَ المماثلةُ و المغايرةُ في شيء مخصوص كما إذا اشتهرَ شخصٌ بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة و نحوها فقيل: جاء مثلُك، كان معرفة إذا قصد الّذي يماثلك في الشيء الفلاني، و كذا غيرُك.

قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل، و قد يُعنَى بغير و مثل مغايرةٌ خاصَّةٌ و مماثلةٌ خاصَّة، فيحكم بتعريفها، و أكثرُ ما يكونُ ذلك في غير، إذا وَقعت بين الضدَّين، نحو: فليكنِ المغلوبُ غيرَ الغالب، و المسلوبُ غيرَ السالب، و أجازَ بعض العلماء منهم السيرافيُّ أن يحمل على هذا: ﴿غيرِ المغضوب عليهم﴾ [الحمد/٧]، لوقوع غير فيه بينَ متضادَّين، و ليسَ ذلك بلازم لقوله تعالى ﴿نَعْمَلْ صَالحاً غيرَالّذي كُنّا نَعْمَلْ﴾[فاطر/٣٧]، فنعتَ به النكرة مع وقوعه بين متضادَّين، انتهى.

و أجابَ الرضيُّ عن هذا بأنَّه على البدل لا الصفة و كغير و مثل و حسب و كلّ ما كانَ في معناه من شبهك و نظيرك و سواك و نحوك و ضربك و تربك و ندّك و حسبك و ناهيك و شرعك و بجلك و قدك قال[أبوحيّان] في الإرتشاف: و مأخذه السماعُ.

الثاني: ما كانَ واقعاً موقع نكرة لاتقبلُ التعريفَ، نحو: رُبَّ رجل و أخيه و كم ناقة و فصيلها، و فعلَ ذلك جهده و طاقته، و نحو: لا أبا له، لأنَّ ربَّ و كم لا يَجُرَّانِ المعارفَ، و الحال لاتكونُ معرفة، و لا لاتعملُ في المعرفة.

فائدةٌ: في نحو لا أبا له ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ أبا مضافٌ إلى ما بعد اللام، و الخبرُ محذوفٌ، و اللام زائدةٌ بينَ المتضايفين تحسيناً لللفظ و رفعاً لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر، و الدَّليل على زيادتها أنَّها قد جاءَت في قوله[من الوافر]:

٣٠٥- أبالْمَوت الّذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني[1]

و هذا مذهبُ سيبويه و الجمهور.

الثاني: أنَّ اللامَ غيرُ زائدة، و أنَّها و ما بعدَها صفةٌ لما قبلَها، فتتعلَّقُ بكون محذوف، و أنَّهم نزَّلوا الموصوفَ منزلةَ المضافِ لطوله بصفته و مشاركته للمضاف في أصل معناه،

١ – هذا الشاهد من كلام أبي حية النميري.

إذ أبوك و أب لك واحدٌ، و هذا مذهبُ هشام و ابنُ كيسان و ابن الحاجب و ابن مالك.

الثالثُ: أنّ الاسم مفردٌ، و جاءَ على لغة القصر كقولهم: مكرهٌ أخاك لا بطلٌ، و اللامُ و ما بعدَها الخبرُ، و هو مذهبُ الفارسيِّ و ابن يسعون[١] و ابن الطراوة. قال [السيوطي] في الهمع، و هو المختارُ عندي لسلامته ممّا في القولين الأخريين من تأويلٍ و زيادة و حذف، و كلّها خلافُ الأصل.

قال ابنُ هشام و يشكل على الأوّل قولهم لا أبا لي، و لايجوزُ أنْ تعربَ الأسماءُ الستّةُ بالأحرف إذا كانت مضافة للياء، و على الثاني أنّ الأسماءَ الستّة لاتعربُ بالحروف إلا إذا كانت مضافةً، و إنّهم يقولُونَ: لا غلامَي له، فيحذفونَ النونَ و يُجاب عنهما بأنّ شبيه الشيء جارٍ بمجراه، و على القولين فيحتاجُ إلى تقدير الخبر. قالَ و يردُّ الثالثَ أمران: أحدُهما أنّ الّذي يقولُ: جاءني أباك بعضُ العرب، و الّذي يقول: لا أبا لزيد جميعُ العرب، و الثاني قولهم: لا غلامي له بحذف النون، انتهى.

الثالث: هل إضافة الجمل للتعريف، لأنّها في تأويل المصدر المضاف إلى فاعله أو التخصيص، لأنّ الجملَ نكراتٌ، احتمالان: لصاحب البسيط و ميل أبي حيّان الثاني، و استظهرَ المراديُّ الأوّل، و المضافُ إليه أي في الإضافة المعنويّة إن كان جنساً للمضاف، أي صادقاً عليه و على غيره، بشرطِ أنْ يكونَ المضافُ أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه فيكونُ بينهَما عمومٌ و خصوصٌ من وجه، قال معناه الفاضل الهنديُّ في حواشي الحاجبيّة.

« فهي» أي الإضافةُ المعنويّةُ «بمعنى من» التبيينيّة كخاتم فضّة، فإنّ الفضة فقد تكونَ خاتماً، و قد لاتكون، و كذا الخاتمُ قد يكونُ فضّةً، و قد لايكونُ،« أو» كان المضافُ إليه «ظرفاً له» أي للمضاف، سواءٌ كان ظرف زمان أو ظرفَ مكان «فبمعنى في الظرفية»، فظرفَ الزمان نحو: ﴿ مكرُ الليلِ ﴾[سبأ/٣٣]،﴿و تربُّصُ أربعةِ أشهرٍ ﴾ [البقرة/٢٢٦]، و ظرفُ المكان حقيقياً، نحو: قتيلُ كربلاء و شهيد الدار، و مجازيًّا نحو ﴿ أَلَدُّ الخصامِ ﴾[البقرة/٢٠٤]، و هذه الإضافة أعني الّتي بمعنى في أثبتَها المصنّف(ره) تبعاً لابن الحاجب و ابن مالك.

---

١ - هو يوسف بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجليُّ، كان نحويًّا لغويًّا، و ألّف: المصباح في شرح ما اعتمّ من شواهد الإيضاح. مات سنة ٥٤٠ هـ ق. بغية الوعاة٢/ ٣٦٣.

قالَ ابنُ مالك: و قد أغفلَها أكثرُ النَّحويّينَ، و هي ثابتةٌ في الفصيح بالنقل الصحيح، و لايصحُّ تقدير غير في شواهد إلا بتكلّف قال أبوحيّان: لا أعلم أحداً ذهبَ إلى هذه الإضافة غيره، و ما استدلّ به مؤوّلٌ، انتهى.

و ما قاله أوّلاً مردودٌ، فقد قالَ بها عبدُالقاهر و الزمخشريّ، و حَكَاه عنهما ابنُ أياز، و صرَّحَ بها ابن الحاجب في كافيته، و لم يذكر المُصنِّف قلّتها، و ذكرها ابنُ الحاجب و ابنُ مالك، و علّله بعضُهم بأنّه لم تكثر إضافةُ الشيء إلى الظرف، قالَ بعضُ المُحقّقين: و فيه بحثٌ، لأنَّ هذا إنّما يتمُّ لو أُريدَ بالظرف الظرفُ الحقيقيُّ، أمّا لو أُريدَ مدخولُ في فلا، إذ إضافةُ الألوان إلى محالّها أكثر من أن تُحصي، فبياضُ زيد بمعنى بياضٌ في زيد. و الظاهرُ أنَّ المرادَ بالظرف مدخولُ في، إذ نظر الكتاب ينبغي أن يكونَ بمعنى النظر في الكتاب، و الفرق بينه و بين ضرب اليوم تحكّمٌ، انتهى.

قالَ بعضُهم: و قد يجاب بحمل القلّة على الإضافيّة، فإنَّ تقديرَ الإضافة بفي قليلٌ بالنسبة إلى تقديرها باللام و مِن، كما صرَّحَ به ابنُ مالك و غيره أو كانَ المضاف إليه غيرُهما أي غيرُ جنس المضاف و ظرفه بأن كانَ مبايناً للمضاف أو أخصَّ منه مطلقاً، فبمعنى اللام كغلام زيد و يوم الأحد و شجر الأراك و علم الفقه، فإنَّ بينَ الغلام و زيد تبايناً، و بينَ اليوم و الأحد عموماً و خصوصاً مطلقاً، فإنَّ اليوم قد يكونُ أحداً، و قد لايكون، و الأحدُ لايكونُ إلا يوماً، و كذا بين العلمَ و الفقه، فإنَّ العلمَ قد يكونُ فقهاً و قد لايكون، و الفقهُ لايكون إلا علماً، فأمّا إذا كانَ المضافُ أخصَّ من المضاف إليه مطلقاً كأحد اليوم أو مساوياً له كليث أسد فالإضافةُ ممتنعةٌ.

تنبيهان: الأوّل: كونُ الإضافة في نحو يوم الأحد و علم الفقه و شجر الأراك بمعنى اللام هو ما صرَّحَ به أئمةُ العربيَّة، قالَ بعضُ المُحقّقين: و لايظهرُ ما دعاهم إليه، و الأنسبُ بالمعنى أنَّ الإضافةَ في ذلك بيانيّةٌ، و إظهار من فيها خال عن التكلّف، قالَ بعضُهم: و يمكنُ أنْ يقالَ إنَّ الحاملَ لهم على ذلك أنّهم اشترطوا في الإضافة بمعنى من كون المضاف إليه جنسَ المضاف و جائزَ الحمل عليه، و هنا ليسَ كذلك، إذ ليسَ كلّ واحد من الأحد و الفقه و الأراكَ جنساً لما أضيفَ إليه، و لايحملُ عليه، إذ لايقالُ: اليوم الأحدُ و العلمُ الفقهُ و الشجرُ الأراكُ، و إنّما يقالُ: الأحد يومٌ و الفقهُ علمٌ و الأراكُ شجرٌ، انتهى.

الثاني: لم يبيّنِ المُصنِّف تقديرَ الحرف في الإضافة اللفظيّة معَ اقتضاء حدّه للمضاف إليه التقدير فيها أيضاً، و المشهورُ أنَّ التقديرَ أنّما هو في الإضافة المعنويّة خاصّةً، و ذهب بعضُهم إلى أنَّ الاضافةَ اللفظيَّة تقدَّرُ بمعنى اللام لظهورها في نحو: ﴿فعالٌ لما يريد﴾

[هود/١٠٧]، ﴿مصدّقاً لما معهم﴾[البقرة/٩١]، و ردَّ بعدم اطّرادها إذ لايسوغُ في الصفة المشبهة. و نقلَ الشاطبيُّ القولَ بالتقدير فيها عن ابن جنيّ و عن الشلوبين، و إنّه لابدَّ منه و إنّ ظاهرَ كلام النحاة متأوّلٌ.

قد يكتسب المضاف التذكير و التأنيث من المضاف إليه:«و قد يكتسبُ المضافُ المذكّر من المضاف إليه المُؤنّث تأنيثَه و بالعكس» أي يكتسبُ المضافُ المُؤنّث من المضاف إليه المذكّر تذكيرَه، و ليس ذلك في الصورتين مطلقاً بل« بشرط الاستغناء عنه» أي عن المضاف عندَ سقوطِه« بالمضاف إليه» معَ صحّة المعنى في الجملة كقوله، و هو الأعشي، [من الطويل]:

٣٠٦- وَ تَشْرَقُ بالقولِ الّذي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[1]

فأنّثَ شرقت مع أنّه مسندٌ إلى مُذكّر و هو صدرٌ، لأنّه اكتسب التأنيثَ من القناة، و قبلَ هذا البيت:

٣٠٧- فلو كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً وَ رَقَّيْتَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجنكَ القولُ حتى تَهِرَّهُ وَ تَعْلَمَ أنّي عَنْكُم غَيْرَ مُفْحَمِ

الجبُّ: البئر الّتي لم تطو و أسبابُ السماء: أبوابُها، و السُّلَّمُ: المرقاة. قيل: سمّي سلماً، لأنّه يسلّمك إلى المرتقى إليه، و تهرّه: تكرهه و تبغضه، و أفحمتُ فلاناً أي لم يطق أن يُجيبني، يقول: لو كنتَ مثلاً في جبٍّ بعيد القعر أو صعدتَ إلى السماء لم تتخلّص منّي، و استصعدك من الجبِّ، و أستنزلك من السماء بالقول الّذي يستدرجك حتى تكرهَه، و تعلمَ أني لستُ مفحماً عن جوابك و لا عاجزاً عن وصولي إلى الغرض منك.

قال الجار البرديُّ[2]: و الواوُ من قوله: و رقّيتَ بمعنى أو، لأنّه على وزن قوله تعالى: ﴿فإن استطعتَ أنْ تبتغي نَفَقاً في الأرضِ أو سُلّماً في السماء﴾[الأنعام/٣٥]، و يقالُ شرقَ بريقه أي غصَّ به كما يقالُ: غصصت باللقمة، و أذعته: أفشيته، يخاطبُ رجلاً مذياعاً لايكتم ما يسمعه، و المعنى أنّك تشرق بالقول الّذي أفشيته، و أظهرته للناس، كما أنّ القناةَ تشرقُ بالدم، و لاتشربُه، فاستعمالُ الشرق في صدر القناة استعارةٌ من

---

١ – **اللغة:** أذعته: مخاطب من الإذاعة بمعنى الإفشاء. و أراد بالقول الّذي أذاعه هجاؤه إيّاه، و صدر القناة: من وسطها إلى مستدقها، و القناة: الرمح.

٢ – أحمد بن الحسن الجاربرديّ الشيخ فخرالدين، كان فاضلاً ديّناً خيراًوقوراً مواظباً على العلم. و صنّف شرح منهاجه، شرح الشافية لابن الحاجب، شرح الكشاف و مات سنة ٧٤٦ هـ ق . بغية الوعاه ٣٠٣/١.

جمود الدم عليه، بحيثُ يكونُ بينَ الظهورِ، و يصير سمةً بادية عليه، قاله الدمامينيُّ في التحفة، و إلى هذا أشارَ ابنُ حزم الظاهريّ[١] في قوله[من الطويل]:

٣٠٨- تَجَنَّبْ صَديقاً مثلَ«ما»و احذرِ الّذي يكونُ كعمرو بَيْنَ عُربٍ و أعجُمِ
فإنَّ صديقَ السوءِ يُزْرِي و شاهدي كما شرقتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

و مرادُه بما الكناية عن الرجلِ الناقص كنقصِ ما الموصولة، و بعمرو عن الرجل المريد[٢] الأخذ ما ليس له كأخذِ عمرو الواوَ في الخطِّ، قاله في المغني و غيره.

و ظاهرٌ ممّا ذكَره جوازاً أنْ يكونَ المرادُ بما الموصوفة، و كأنَّ إيثارةَ الموصولةَ بالذكر لكونها أشهرَ، و النقصُ فيها أظهرُ، قال بعض المتأخّرين: و يمكنُ أنْ يكونَ مرادُه بما ما النافية، لأنَّ السلبَ نقصٌ، كما أنَّ الإيجابَ شرفٌ على ما تقرَّرَ في علم المنطق. قالَ الصلاحُ الصفديُّ: و يحتملُ أنْ يكونَ مرادُه، بعمرو عمرو المذكور في قولِ الشاعر[من البسيط]:

٣٠٩- المستجيرُ بعمروٍ عندَ كربته كالمستجيرِ مِنَ الرَمْضاءِ بالنّارِ[٣]

و مثلُ البيت المستشهد به قولُ الآخر[من الرجز]:

٣١٠- طُولُ اللّيالى أسْرَعَتْ في نَقْضِي نَقَضنَ كُلّي أوْ نَقَضْنَ بَعْضِي[٤]

و قوله[من الوافر]:

٣١١- و ما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قلبي و لكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا[٥]

قال ابن هشام في المغني: يحتملُ أن يكونَ من ذلك﴿ فله عشرُ أمثالها ﴾[الأنعام/١٦٠]﴿ و كُنتم على شفا حفرة منَ النارِ فأنقذكم منها﴾[آل عمران/١٠٣]، أي من الشفا، و يحتملُ أنَّ الضميرَ للنار، وَ أنَّ الأصلَ فَلَهُ عشرُ حسناتٍ أمثالِها، فالمعدودُ في الحقيقة الموصوفُ المحذوفُ، انتهى.

و عبارةُ المُصنّف شاملةٌ لما كان المُؤنّث فيه ظاهراً أو مضمراً، و زعمَ الفرّاء أنّه لايجوزُ معَ المضمرِ، فلايجوزُ الأصابعُ قطعت بعضُها، و لا القناةُ أشرقتْ صدرُها، و إنّ

---

١ - ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد(٩٩٤-١٠٦٤ م) كان شاعراً و فيلسوفاً له «طوق الحمامة» أثر شهير في الأدب و« جمهرة أنساب العرب». المنجد في الاعلام ص ٦.

٢ - في جميع النسخ «عن الرجل المتزيد»ولكن في المغني عن الرجل المريد. مغني اللبيب ص٦٦٧.

٣ - البيت للبحتري. اللغة: المستجير: اسم الفاعل من استجار بمعنى استغاث، الكربة: الحزن و الغم، الرمضاء: شدّة الحر.

٤ - هو من أبيات للأغلب العجلي، و قيل للعجلاج التميمي و اسمه عبدالله بن رؤبة .اللغة: نقضن: كَسَرْنَ، كلي و بعضي: كل أعضائي و بعض أعضائي.

٥ - هو للمجنون. اللغة: شغفن: أصبن قلبي.

العربَ منعت من استجازته، ذكره في الإرتشاف، و أجازه بعضُهم مستشهداً بقوله[من الطويل]:

٣١٢- تَمَنَّيْتُ شَمْساً أستَضِيءُ بنُورها فَلمَّا أضَاءَتْ أحْرَقَتْنِي ضِياؤُها[1]

و الثاني نحو قوله[من البسيط]:

٣١٣- إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بطَوعِ هَوًى وَ عَقْلُ عاصي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا[2]

فذكَّرَ مكسُوفٌ، و القياسُ مكسوفة، لأنّه خبرٌ مُؤنّث، و هو إنارةٌ، لأنّها اكتسبت التذكيرَ من إضافتها إلى العقل. قالَ ابنُ هشام: و يحتملُ أن يكونَ منه قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنينَ ﴾[الأعراف/٥٦]، و تبعده ﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾ [الشورى/١٧]، فذكَّر قريبٌ حيثُ لا إضافةَ، و لكنْ ذكر الفرّاء أنّهم التزموا التذكيرَ في قريب، إذا لم يرد قربُ النسب قصداً للفرق، انتهى.

وَ اشترطَ جوازُ الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه في الصورتين، لأنّه لو لم يُجَز ذلك لم يكتسب المضافُ الحكم المذكورَ في مسألتين« و مِن ثُمَّ امتنع قامتْ غلامُ هند» و جاءَ أمة زيد. إذْ لايقالُ: قامت هندٌ و أنتَ تريد غلامَها، و لا جاء زيدٌ و أنتَ تريد أمتَه، و زادَ ابنُ مالك في التسهيل شرطاً آخرَ لم يذكره المُصنِّف، و هوكونُ المضاف بعضاً منَ المضاف إليه كمثالِ المتن أو كبعضه، نحو اجتمعت أهلُ اليمامة.

قالَ البدرُ الدمامينيُّ في شرحه: فإن قلتَ: ما الّذي استفيدَ منِ هذا القيد بعد اعتبار القيد الأوَّل، و هو صحّةُ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، فإنّ هذا ملزومٌ لكون المضاف بعضاً أوكبعض، قلتُ: لا نسلمُ هذه الملازمةَ، ألاترى أنّه لايصحُّ أن تقولَ: أعجبني يوم عروبة، و إن صحَّ الاستغناء مع كونِ المضاف ليسَ بعضاً للمضاف إليه و لا كبعضه، لأنّ اليوم نفسُ عروبة فقد ظهرتْ فائدةُ الإتيان بهذا القيد، انتهى. و عروبة و باللام يوم الجمعة[3].

و زادَ الفارسيُّ قسماً آخرَ، يجوزُ فيه التأنيثُ، و هو أنْ يكونَ المضافُ إلى المُؤنّث [كلمة] كلَّ، كقول عنترة[من الكامل]:

٣١٤- جَادَتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ[4]

---

١ - هو لأبي بكر الشبلي.
٢ - لم يسم قائله، اللغة: المكسوف. اسم مفعول من الكسف بمعنى الاحتجاب، الطوع: الانقياد.
٣ - العروبة و يوم العروبة: يوم الجمعة في الجاهلية.
٤ - هو من قصيدة لعنترة بن شدّاد العبسي و هي إحدى المعلقات. اللغة: الثرّة: الكثيرة الماء.

و منه قوله تعالى: ﴿يومَ تجدُ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ﴾[آل عمران/٣٠]﴿ و وُفِّيَتْ كلُّ نفس﴾[آل عمران/٢٥]. قالَ المراديُّ في شرحِ التسهيل: و الأفصح في هذا القسم التأنيثُ بخلاف ما سبقَ، انتهى.

و أشارَ المُصنِّف (ره) بقد التقليليَّة إلى أنَّ ذلك و إنْ جازَ و صَحَّ لكنَّ الأصلَ و الأفصحَ التذكيرُ في الصورة الأولى، و التأنيثُ في الصورة الثانية.

تكميلٌ: و قد يكتسبُ المضافُ من المضاف أموراً غيرَ ذلكَ:

أحدُها: وجوبُ التصدير إذا أُضيفت لمصدَّر، و لهذا وجبَ تقدمُ المبتدأ في نحو: غلامُ مَنْ عبدُك، و الخبرُ في نحو: صبيحةُ أيِّ يومِ السفرُ، و المفعولُ في نحو: غلامَ أيِّهم اكرمتُ، و مِن و مجرورِها في نحو: من غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ، و وَجَبَ الرفعُ في نحو: علمت أبو مَنْ زيدٌ، و إلى هذا أشارَ الشيخُ أمينُ الدين العروضيُّ الحليُّ[١] بقوله [من الطويل] :

٣١٥- عليك بأربابِ الصدورِ فمن غَدا مُضافاً لأربابِ الصدورِ تَصَدَّرا
و إيَّاكَ أن ترضَى صحابةَ ناقصٍ فتنحطَّ قدراً من عُلاك و تحقرا
فرفعُ «أبو مَنْ» ثمَّ خفضُ «مزمَّلٍ» يبيِّنُ قولي مُغرياً و محذِّرا

و الإشارةُ بقوله: ثُمَّ خفض مزمل إلى قول امرئ القيس[من الطويل]:

٣١٦- كأنَّ ثبيراً في عَرانينِ وَبْلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[٢]

و ذلك لأنَّ مزمَّلاً صفةٌ لكبير، فكانَ حقُّه الرفعَ و لكنَّه خفضَ لمجاوزته للمخفوض.

الثاني:المصدريَّة، نحو قوله تعالى:﴿و سيعلمُ الَّذين ظَلَمُوا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ ﴾[الشعراء/٢٢٧]، فأيَّ مفعولٌ مطلقٌ ناصبه ينقلبونَ،و يعلمُ معلَّقة عن العملِ بالاستفهام.

الثالثُ الظرفيةُ، نحو: ﴿تُؤتي أكلَها كلَّ حينٍ﴾[إبراهيم /٢٥] و قوله [من السريع]:

٣١٧- أنا أبوالمنهال بعضَ الأحيان ....[٣]

الرابع: البناء قال ابن هشام في المغني و ذلك في ثلاثة أبواب:

أحدُها أنْ يكونَ المضافُ مبهماً كغير و مثل و دون، و استدلُّوا بقوله تعالى:﴿ و حيلَ بينَهم و بينَ ما يشتهُونَ﴾[سبأ/٥٤]،﴿ إنَّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تنطقُونَ ﴾[الذاريات

---

١ – محمد بن علي بن موسى أمين الدين الأنصاري الحليُّ، نحويٌّ، درَّس النحو بالقاهرة، له شعر حسن وكتب، منها: أرجوزة في العروض ، مات سنة٦٧٣ ﻫ . الأعلام للزركلي، ١٧٢/٧.

٢ – البيت من معلقة امرئ القيس. اللغة: ثبير: جبل بعينه و العرنين: الأنف و الجمع العرانين ثُمَّ استعار العرانين لأوائل المطر، البجاد: كساء مخطط و الجمع البجد، التزميل: التلفيف بالثياب.

٣– تمامه«ليس على حسبي بصوان»، و هولابن دارة سالم بن مسافع.اللغة:الصوّان: مبالغة من الصون بمعنى الحفظ.

/٢٣]، في من فتح مثلاً، و هو صفة لحقٌّ و قراءة بعض السَّلف: ﴿أنْ يصيبَكم مثل مـــا أصابَ ﴾[هود/٨٩]، و قول الفرزدق [من البسيط] :

٣١٨- ....و إذ ما مثلم بشر[1]

و قول الآخر[من البسيط]:

٣١٩- لَمْ يَمْنَعِ الشُّرب منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ   حَمَامَةٌ في غُصون ذات أوْقَالِ[2]

فغير فاعلٌ ليمنع، و قد جاء مفتوحاً، و قد يؤوَّلُ جميع ذلك، و زَعَمَ ابنُ مَالِــكَ أن ذلك لايكونُ في مثل لمخالفتها المبهمات بأنّها تُثنّي و تجمعُ، كقوله تعـــالى:﴿ إلا أمـــمٌ أمثالكم﴾[الأنعام /٣٨] و قول الشاعر[من البسيط]:

٣٢٠- ....   و الشرُّ بالشرِّ عندَ الله مثلان[3]

و تأوُّل الآية، و امّا بيتُ الفرزدق ففيه أجوبةٌ مشهورةٌ، و لايأتي بحثُه هذا في غـــير، لأنّ قولهم: غيران و إغيار ليس يعرفُ، و لو كان المضافُ غيرَ مبهمٍ لم يُبْنَ.

الثاني: أن يكونَ المضافُ زماناً مبهماً و المضافُ إليه إذْ نحو:﴿و مِنْ حزي يومئـــذٍ﴾ [هود /٦٦]، ﴿و مِنْ عذابِ يومئذٍ﴾[المعارج/١١] يقرءان بجرّ يوم و فتحه.

الثالثُ: أن يكونَ زماناً مبهماً و المضافُ إليه فعلٌ مبنيٌّ كقوله[من الطويل]:

٣٢١- على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا   و قلت ألمّا أصحُ و الشَّيب وازع[4]

و قوله[من الطويل] :

٣٢٢- لأجْتَذِبنْ منهُنّ قَلْبي تَحَلُّماً   على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَليمِ[5]

رويا بالفتحِ، و هو أرجحُ من الإعراب عندَ ابنِ مالكٍ، و مرجوح عند ابن عصفور.

فإن كانَ المضافُ إليه فعلاً معرباً أو جملة اسميَّة، فقالَ البصريُّون: يجبُ الإعرابُ، و الصحيحُ جوازُ البناء، و منه قراءة نافع:﴿ هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ صـــدقُهم﴾[المائـــدة /١١٩]، بالفتح بناء و قراءةُ غيرِ أبي عمرو:﴿ يومَ لا تملكُ نفسٌ﴾ [الانفطـــار/١٩]،و قال[من الطويل] :

٣٢٣- إذا قُلْتُ هذا حينَ أسْلُو يَهيجُني   نَسيمُ الصَّبا مِن حَيْثُ يَطْلَعُ الفَجْرُ[6]

---

١ – تمام البيت «فأصبحوا قد أعادالله نعمتهم ....إذ هم قريشٌ.»
٢ – البيت لأبي قيس بن الأسلت«صيفي بن عامر» اللغة: ذات أوقال: ذات ثمرات.
٣ – صدره«من يفعل الحسنات الله يشكرها»هو لكعب بم مالك أو لعبد الرحمن بـــن حـــسان بـــن ثابـــت الأنصاري. اللغة: مثلان: سيّان.
٤ – هو للنابغة الذبياني.اللغة: عاتبت: لمت في تسخط، الصبا: اسم للصبوة، و هي الميل إلى هوي الـــنفس و اتباع شهواتها، المشيب: ابيضاض المسود من الشعر. وزاع: زاجر ، ناه.
٥ – لم يسمّ قائله. اللغة: التحلم: تكلف الحلم.
٦ – هو لأبي صخر الهذلي. اللغة: اسلو: أنسي ، يهيج : يثير.

و قال آخر[من الطويل] :

٣٢٤- أَلَمْ تَعْلَمي يَا عَمْـرَكَ اللهُ أنّي   كَـرِيمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ

و أنّي لأَخـزَى إذا قِيلَ مُملقٌ   سخيٌ و أخزَي أنْ يقالَ بَخيلُ[1]

رويا بالفتح، قال البدرُ الدمامينيُّ في شرح التسهيل قال ابن هشام: سَأَلَني سائل مِنْ أينَ تَهبُّ الصبا؟ فأنشدته ألم تعلمي البيتين، و لم يَزِدْ على ذلك، فتنبَّهْ، انتهى.

و قالَ في شرح المغني بعد حكاية ذلك: وجهُ صلاحية هذا اللجواب أنّهُ اشتملَ على بناء حين المضافة إلى الجملة في قوله: على حينَ الكرامُ قليلُ، فأشار به إلى البيت في هذا الحكَم حيث قيل هذا حين أسلو، فبني حين المضاف إلى الجملة[2]، و لايخفي أنّ هذا البيتَ المشارَ إليه بإنشاد ذينك البيتين صريحٌ في ذكر محلّ الصبا، إذ قالَ فيه نسيمُ الـصبا مـن حيث يطلعُ الفجر فظهر المقصودُ، و لله الحمد.

الجرور بالحرف

ص: الثاني: المجرور بالحرف، و هو ما نُسبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍّ ملفوظ، و المشهورُ من حروف الجر أربعة عشر: سبعةٌ منها تجرُّ الظاهر و المضمر، و هي: من و إلى و عن و على و في والباء و اللام. و سبعة منها تجرُّ الظاهر فقط و هي: مُنـذُ و مُذْ تختصّان بالزّمان، و رُبَّ تختصُّ بالنكرة، و التاءُ تختصُّ باسم الله تعالى و حـتى و الكاف و الواو لاتختصُّ بالظاهر المعيَّن.

ش: «الثاني» ما يردُ مجروراً لا غيرُ« المجرورُ بالحرف، و هو ما» أي اسمٌ «نُسب إليه شيء» دخل نسبةَ الفعل إلى الفاعل والمفعول، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، و غيرُ ذلكَ ممّـا ليسَ من المعرَّف كما مَرَّ، و خرج بقوله« بواسطة حرف جرٍّ ملفوظ».

و اعلمْ أنّه ليسَ في كلامه ما يَقتضي أنّ الفعلَ يضافُ حيثُ يكونُ حـرفُ الجـرِّ ملفوظاً، كمررتُ بزيد، فلاينبغي حملُه على ذلك، و إنْ كانَ محتملاً لـه، إذ الحـقُّ أنّ المضافَ لايكونُ إلا اسماً كما صرَّحَ به الزمخشريُّ و غيرُه، فإذا قلتَ: مـررتُ بزيـد، فمررتُ من حيثُ إنّ زيداً مفعولٌ به، ليسَ مُؤوَّلاً باسم، و منْ حيثُ هو مـضافٌ إلى زيدٍ مؤوّلٌ به، أي بمرور مضاف، فالمضافُ هو المرورُ لا الفعلُ الاصطلاحيُّ، و الّـذي

---

١ – هما لمبشرين عذيل أو لموبال بن جهم المذحجي. اللغة: أخزي: من الخزي بمعنى الذلّ و الهـون، المملـق: الفقير.

٢ – سقطت هذه الجمل في «س».

دَعا شرّاحَ كلامِ ابنِ الحاجب في كافيته إلى حملِ عبارته على أنّ المضاف يكــونُ فعــلاً تعريفه لحروف الجرّ بأنّها ما وضع لافضاء الفعلِ أو معناه إلى ما يليه، و هو صــريحٌ في ذلك.

«و المشهورُ من حروفِ الجرّ أربعةَ عشرَ» حرفاً بإسقاط عدا وخلا وحاشا و لعلّ و متى و كي، فحملتها مطلقاً عشرون، و دعوى كون الثلاثة الأوّل غيرَ مــشهورة غــيرُ مسلّمه، فإنّها لَيسَتْ في الاشتهار دونَ ما ذكره، و إن نصبتْ أفعالاً، لكنّ الجرّ بها ثابتٌ بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح، و سيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء إن شــاءَ اللهُ تعالى. و أمّا الثلاثةُ الأخيرةُ فشاذةٌ، أمّا لعلّ فلايجرُّ بها إلا عُقَيل. قال شــاعرهم [مــن الوافر]:

٣٢٥- لَعَلّ اللهِ فَضّلَكُمْ علينا ....[1]

بجرّ لفظِ الجلالة، و لَهم في لامها الأولى الإثباتُ و الحذفُ، و في الثانيــة الفــتحُ و الكسرُ.

و أمّا متى فلايجرُّ بها إلا هذيلٌ[2]، و هي عندهم بمعنى من الابتدائيــة. سُــمِعَ مِــن بعضهم: أخرجَ متى كمّه، و قال أبو ذويب الهُذلي[3]، يصفُ السحابَ [من الطويل]:

٣٢٦- شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُــمّ تَرَفّعَتْ مَتى لُجَــجٍ خُضْــرٍ لَهنّ نَئيجُ[4]

و أمّا كي فعَدُّها من حروفِ الجرّ مذهبُ البصريّين، قالوا: و لايجــرُّ بهــا إلا مــا الاستفهامية، كقولهم في السؤال عن علّة الشيء: كيمه بمعنى لمه، و ما و إن المصدريّتان و مع صلتهما كقوله [من الطويل]:

٣٢٧- إذا أنْتَ لَمْ تَنْتفعْ فضُرَّ فإنّما يُرَجّى الفتى كَيْمَا يَضُرُّ و يَنْفَعُ[5]

و نحو: جئتكَ كي تكرمَني، إذا قدّرتَ إنْ بعدَها، و أمّا الكوفيُّون فعنــدهم أنّهــا ناصبة دائماً، و اختارَه المُصنّف كما سيأتي بيانُه في حديقة الأفعال.

سبب تسمية حروف الجرّ: و سُمّيت هذه الحروفُ حروفَ الجرّ، قالَ ابنُ الحاجــب: لأنّها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم. و قالَ الرضيُّ: بل لأنّها تعملُ إعراب الجرّ كما قيــلَ: حروفُ النصب و حروفُ الجزم، و يُسمّيها الكوفيُّونَ حروفَ الإضافة، لأنّها تــضيفُ

---

١ – تمامه «بشيءٍ انّ أمّكمْ شريمٌ»، هو لرجل من عقيل و لم ينسب لقائل معيّن. اللغة: الشريم: المرأة المفضاة.
٢ – قبيلة من مضر من عرب الشمال أو العدنانيون.
٣ – شاعر مخضرم(ت نحو ٦٤٨) اشترك في فتح إفريقية، أشهر شعره قصيدته العينيّة الّتي رثى بها أبناؤه. الجامع في تاريخ الأدب العربي. ١/ ٤١٢.
٤ – اللغة:ترفعت: تصاعدت، و تباعدت، لجج: جمع لجة بمعنى معظم الماء، نئيج: هو الصوت العالي المرتفع.
٥ – نسب هذا البيت إلى النابغة الجعدي و إلى النابغة الذبياني و إلى عبد الأعلى بن عبد الله.

الفعلَ إلى الاسم، أي تُوصله إليه، و تربطُه به، و حروفُ الصفات، لأنّها تُحدثُ صفةً في الاسم، ففي قولك: جلستُ في الدار، دلّت في على أنّ الدارَ وعاءٌ للجلوس، و قيلَ: لأنّها تقعُ صفاتٍ لما قبلَها من النكرات، كذا في همع الهوامع.

الحروف الّتي تجرُّ الظاهر و المضمر: و هذه الأربعةُ عشرَ المشهورةُ من حروف الجر،«سبعةٌ منها تجرُّ الظاهرَ و المضمرَ و هي»: «مِن» و قد يقال: مِنا على زنة إلى، و زعمَ الكسائيُّ و الفرّاء أنّها الأصلُ، و خُفّفت لكثرة الاستعمال، و قال ابن مالك: هي لغةٌ لبعض العرب، و قال أبوحيّان: ضرورةٌ، و قدَّمَها، لأنّها أُمُّ حروف الجرّ كما قاله الحريري و غيره، و قال ابنُ الدهان في الغرة[1]: من أقوي حروف الجرّ، و لهذا المعنى اختُصَّت بالدخولِ على عندَ انتهى، و لها ستَّةَ عشرَ معنىً:

أحدُها: ابتداءُ الغاية، و ليسَ المرادُ بالغايةِ هنا نهايةَ المسافة، و كذا في قولهم إلى لانتهاء الغاية، إذ لامعنى لابتداء النهاية و انتهاء النهاية، و إنّما المرادُ بالغاية جميعُ المسافة، قاله الرضيُّ: و يلزمُ عليه أن يكونَ استعمالُ مِن في الزمان مجازاً إلا أن يُرادَ بالمسافة المسافة الحقيقة و التنزيلية، و قالَ آخرُ: كثيراً ما يطلقونَ الغايةَ، و يريدون بها الغرضَ، و المقصود و المراد ها هنا الفعل، لأنّه غرضُ الفاعل و مقصودُه، انتهى.

و يلزمُ عليه أن تخصَّ من الابتدائية بالأفعال الاختياريّة الّتي لها غرضٌ، و لايصحُّ أن يقالَ: غَلي القدُر مِن أول النهار إلى آخره، فالأحسنُ أنّ المرادَ بالغاية النهاية، أي لابتداء له نهايةٌ، و لايستعملُ في ابتداءٍ لا نهايةَ له، كالأمور الأبديّة، قاله عصامُ الدين، ثُمَّ الابتداءُ يكونُ في المكان باتفاقٍ نحو﴿ مِنَ المسجد الحرام﴾[الإسراء/١]، و في الزمان خلافاً لأكثر البصريّين، نحو:﴿ من أوّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة/١٠٨]، و في الحديث: مطرنا من الجمعة إلى الجمعة[2]، و الشواهدُ عليه كثيرةٌ، و تأويلها تعسُّفٌ و في غيرهما، نحو: من محمد رسول الله(ص)، و ﴿إنّه مِن سليمانَ﴾[النمل/٣٠]، و علامتُها صحّةُ إيراد إلى أو ما يفيدُ فائدتَها قبالتَها، نحو: أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ، لأنّ معنى أعوذُ به ألتجئ إليه.

الثاني: التبعيضُ، و علامتُها جوازُ الاستغناء عنها ببعض، نحو: أخذتُ من الدارهم، أي بعض الدارهم، و المفعول الصريح في هذا المثال محذوفٌ، أي أخذت من الدراهم

---

١ - لعلّه الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية. كشف الظنون٢/١١٩٨.
٢ - صحيح البخاري،١/٤٥٦، رقم ٩٥٣.

شيئاً، فإن اعتبرتَ المفعولَ مقدَّماً، جازَ في المجرور وجهان: أنْ يكونَ متعلّقاً بالفعل، و أنْ يكونَ متعلّقاً بمحذوف صفة للمفعول، و إن اعتبرتَه مؤخَّراً تعيَّنَ تعلُّقُ الجارِّ بالفعل.

الثالثُ: بيانُ الجنس، أي إظهارُ المقصود منه، نحو: ﴿فاجتَنبوا الرجسَ من الأوثان ﴾ [الحج/٣٠]، و علامتُها أن يحسنَ جعلُ الّذي في مكانها، لايقال: لايصحُّ ذلكَ في نحـو: قد كانَ من مطر أي شيء مع أنَّ من بيانيّةٌ، لأنّه يلزمُ وصفُ النكرة بالمعرفـة، و يلـزمُ جعلُ المفرد، أي مطر صلة، لأنّا نقولُ: المرادُ جعلُ الّذي في مكانها مع إيرادِ مقتـضياتِ الموصول.

الرابع: البدل، نحو: ﴿أرضيتُم بالحياة الدُّنيا منَ الآخرة﴾[التوبة/٣٨]﴿ لَجَعَلْنا منكم مَلائكةً ﴾[الزخرف/٦٠]، و نحو: و لاينفعُ ذا الجد منك الجدّ، و أنكَره قومٌ، فقـالُوا: التقديرُ: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الأخرة، فالمفيدُ المبدليَّة متعلّقُها المحذوفُ، و مـن للابتداء، و كذا الباقي.

الخامسُ: التنصيصُ على العموم، أو توكيدُ التنصيص عليه، و هي الزائدةُ، فـالأوّل نحو: ما جاءني من رجلٍ، و الثاني نحو: ما جاءني من أحد، و لهـا ثلاثـةُ شـروط: أنْ يسبقَها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ. و أنْ يكونَ مجرورُها نكرةً، و أنْ يكونَ إمّا فاعلاً نحو: ﴿ما يأتيهم مِنْ ذكرٍ﴾ [الأنبياء/٢]، أو مفعولاً نحو:﴿ هل تُحسُّ منهم مِنْ أحَد ﴾[مريم /٩٨]، أو مبتدأً، نحو:﴿ هَلْ مِنْ خالقٍ غيرُالله﴾[فاطر/٣]، قالَه ابنُ هشام في الأوضح، و أجازَ بعضُهم زيادتُها بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: قد كانَ من مطـر، و أجازَهـا الأخفشُ و الكسائيُّ و هشامٌ بلا شرط، و وافقَهم ابنُ مالك في التسهيل.

السادسُ: التعليل، نحو:﴿ممّا خَطيئاتِهم أغرِقوا ﴾[نوح/٢٥].

السابعُ: الظرفيةُ نحو:﴿ ماذا خَلَقُوا من الأرض﴾[فاطر/٤٠].

الثامنُ: الفصلُ بالمهلة، و هي الداخلةُ على ثاني المتضادين، نحو:﴿ وَ اللهُ يعلمُ المفسدَ منَ المصلحِ﴾[البقرة/٢٢٠]،﴿و حتى يَميزَ الخبيثَ من الطيِّب ﴾[آل عمران /١٧٩]، قالَه ابنُ مالك، قالَ ابن هشام: و فيه نظر، لأنَّ الفصلَ مستفادٌ من العامل، فإنَّ مازَ و ميَّـز بمعنى فصل، و العلمُ صفةٌ توجبُ التمييزَ، و الظاهر أنَّ من في الآيتين للابتداء، أو بمعـنى عن.

التاسعُ: انتهاءُ الغاية، و هو قولُ الكوفيّين، و اختارَه ابنُ مالـك، و اسـتدلَّ لـه بصحة قولكَ: تقرَّبتُ منه، و هو بمعنى تقرَّبتُ إليه .

العاشرُ: مرادفةُ عن، نحو: ﴿فويلٌ للقاسية قلوبُهم مِن ذكرِالله﴾[الزمر/٢٢]، ﴿و يا ويلَنا قد كُنّا في غفلةٍ من هذا ﴾[الأنبياء/٩٧].

الحادي عشرَ: مرادفةُ الباء، نحو: ﴿ينظرونَ من طَرفٍ خفيٍّ﴾[الشورى/٤٥] قالَه يونسُ. قالَ ابنُ هشام: و الظاهرُ أنّها للابتداء، و تعقّبه الدّمامينيُّ بأنّه أُريدَ كونُ الطرف آلةً للنظر، فمن بمعنى الباء، كما قاله يونس، و ليس الظاهر كونه حينئذ للابتداء، و إن أُريدَ أنّ الطرفَ وَقَعَ ابتداءَ النظر فيه، فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء[١]، فهما معنيان متغايرانِ موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمّله، انتهى.

الثاني عشرَ: موافقةُ عند، نحو:﴿ لن تُغنيَ عنهم أموالُهم و لا أولادُهم من الله شيئاً ﴾ [آل عمران/١٠]، قاله أبو عبيدة، و الصحيحُ أنّها في ذلك للبدل.

الثالثَ عشرَ: مرادفةُ ربّما، إذا اتّصلت بما كقوله[من الطويل]:

٣٢٨- و إنّا لَممّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً   على رَأسه تُلْقِي اللسّانَ مِنَ الفَمِ[٢]

قاله السيرافي و ابنُ خروف و ابنُ طاهر و الأعلم، و خَرَّجُوا عليه قولَ سيبويه، و أعلم أنّهم مّما يحذفونَ كذا قالَ ابنُ هشام، و الظاهرُ أنّ مِنْ فيهما ابتدائيةٌ، و ما مصدريّةٌ، و أنّهم جَعَلُوا كأنّهم خلقوا من الضرب، و الحَذفُ مثل﴿ خُلقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[الأنبياء/٣٧]،انتهى. قال التقيُّ الشُمُنّيّ: هذا ليسَ بظاهرٍ في قولِ سيبويه على ما يَخفى.

الرابعَ عشرَ: الاستعلاءُ ، نحو ﴿و نَصَرْناه مِنَ القومِ ﴾[الأنبياء/٧٧]، و قيل على التضمين أي منعناه منهم بالنصر.

الخامسَ عشرَ: التجريد، نحو: لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ، قيل: و الظّاهرُ أنّ من التجريديَّة ابتدائيّة أو ظرفيّة.

السادسَ عشرَ: النسبة، نحو: قوله (ع) أنتَ منّي بمنزلة هارون من موسى[٣]. قيلَ: و الظاهرُ أنّ من في الحديث للابتداء، إذ التقدير قربُكَ منّي بمنزلة قربِ هارونَ من موسى، و حذفَ المضافُ لظهور المعنى.

«و إلى» و لها ثمانية معان:

أحدُها: انتهاءُ الغاية المكانيّة و الزمانيّة، نحو﴿ إلى المسجد الأقصى﴾ [الاسراء/١]و ﴿ثمَّ أتمُّوا الصيامَ إلى الليل﴾ [البقرة/١٨٧]، أو غيرهما، نحو: أعطيتهُ من مائة إلى الألف.

الثاني: المعيَّةُ كمع، و ذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلّق، نحو:﴿ مَنْ أنصاري إلى اللهِ﴾[آل عمران/٥٢]،﴿و أيديكم إلى المرافق ﴾[المائدة

---

١ - سقطت« فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء» في «س».
٢ - هو لأبي حية النميري (-١٨٢هـ ق). اللغة: الكبش: فحل الضأن، و المراد بالكبش هنا سيد القوم.
٣ - الترمذي،/٤٢٢، رقم١١١٤.

/٦]،﴿و لاتأكلُوا أموالَهم إلى أموالكم﴾[النساء/٢] قال الرضيُّ: و التحقيقُ أنّها للانتهاء أي مضافة إلى المرافق و إلى أموالكم، و قال غيره[1]: ما وَرَدَ من ذلك يُؤوَّلُ على تضمينِ العاملِ و ابقاء إلى على أصلها، و المعنى في الآية الأولى من يُضيفُ نصرتَه إلى نـصرةِ الله تعالى، أو من نَصرَني حالَ كونه ذاهباً إلى الله تعالى.

الثالثُ: التبيينُ و هي المتعلّقةُ في تعجُّب أو تفضيل بحبٍّ أو بعضٍ مبيِّنة لفاعليّة مصحوبها، نحو: ما أحبَّ زيدٌ إلي و قوله تعالى:﴿ ربِّ السجنُ أحَبُّ إليّ﴾ [يوسف/٣٣]، و إثبات هذا المعنى لإلى مخصوصٌ بابن مالك.

الرابعُ: مرادفةُ اللام ،نحو:﴿ و الأمرُ إليك﴾ [النمل/٣٣]، و قيلَ: لانتهاءِ الغاية أي منته إليك.

الخامسُ: الظرفيَّةُ، كفي، ذكره جماعة في قوله[من الطويل]:

٣٢٩- فلا تَتركَنّي بالوَعيدِ كأنّني ... إلى النّاسِ مَطْليٌّ به القارُ أجْرَبُ[2]

أي في الناس، و تأوّله بعضُهم على تعلّقِ إلى بمحذوف، أي مَطليٌّ بالقار مضافاً إلى الناس، فحذفَ، و قلبَ الكلامُ، و قال ابنُ عصفور: و هو على تضمين معنى مـبغض، قال: و لو صحَّ مجيءُ إلى بمعنى في لجازَ زيدٌ إلى الكوفة.

السادسُ: الابتداء، كقوله[من الطويل]:

٣٣٠- تَقُولُ و قد عالَيتَ بالكُورِ فوقها ... أيُسقَي فلا يَروى إلى ابنُ أحْمَرا[3]

أي منّي.

السابعُ: موافقةُ عندَ، كقوله[من الكامل]:

٣٣١- أمْ لاسبيلَ إلى الشّباب و ذكره ... أشهي إلى من الرّحيقِ السّلسَلِ[4]

الثامنُ: التوكيدُ، و هي الزائدةُ، أثبتَ ذلك الفرّاء مستدلّاً بقراءة بعضهم:﴿أفئدةً مَنَ الناسِ تَهْوَي إليهم﴾[إبراهيم/٣٧] بفتح الواو، أي تهواهم، و خرَّجه غيرُه على تـضمينِ تهوي بمعنى تميل.

و عَن، و لها سبعةُ معان:

أحدُها: المجاوزةُ، و هو الأكثر فيها، و لم يذكرِ البصريُّون غيره، و المرادُ بالمجاوزة بُعدُ شيء عن المجرور بها بسببِ إيجادِ مصدرِ الفعل المعدّي بها نحو: سرتُ عن البلد، أي بعدتُ عنها بسبب السير.

---

١ – سقطت «و قال غيره» في «ح».
٢ – هو للنابغة الذبياني من اعتذارياته. اللغة: الوعيد: التهديد، إلى: بمعنى في، القار: القطران.
٣ – البيت لابن أحمر الباهلي. اللغة: عاليت: رفعت، الكور: الرحل.
٤ – هو لأبي كبير الهذلي. اللغة: الرحيق: صفوة الخمر، السلسل: العذب و البارد.

الثاني: البدلُ، نحو: ﴿ لاتجزي نفسٌ عن نفسٍ﴾[البقرة/٤٨]، و في الحديث «صُومي عن أمِّكِ[1]» أي بدلَ نفس و بدلِ أمِّكِ.

الثالثُ: الاستعلاءُ، نحو: ﴿فإنّما يبخلُ عن نفسه﴾[محمد /٣٨]، أي عليها.

الرابعُ: التعليل: نحو: ﴿ و ما نحنُ بتاركي آلهتنا عن قولكَ﴾[هود/٥٢]، أي لأجله.

الخامسُ: مرادفةُ بعد، نحو﴿ لَتركَبُنَّ طبقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[الانشقاق/١٩]،أي حالة بعد حالة.

السادسُ: مرادفةُ من، نحو: ﴿و هو الّذي يقبلُ التوبةَ عن عباده﴾[الشوري/٢٥]، أي منهم بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ من أحدهما و لم يُتَقَبَّل من الآخر﴾[المائدة/٢٧].

السابعُ: الاستعانةُ، قاله ابنُ مالك، و مثّله برميتُ عن القوس، لأنّهم يقولونَ أيضاً: رميتُ بالقوس، حكاهُما الفرّاء، و فيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أنْ يقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرميةَ، و حكى أيضاً رميتُ على القوس.

«على» و القولُ بحرفيّتها هو مذهبُ البصريّينَ و الكوفيّينَ، و زعمَ ابن الطراوة و ابنُ طاهر و ابن خروف و أبو الحجاج ابن معروف[2] و الأستاذ أبوعلي في أحد قوليه: إنّها اسمٌ دائماً، و لايكونُ حرفاً، و نسبوه لسيبويه، و لها تسعةُ معان.

أحدُها: الاستعلاءُ حسّاً، نحو:﴿ و عليها و على الفُلك تُحمَلُونَ ﴾[المؤمنون/٢٢]، أو معنى، نحو: ﴿فضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ﴾[البقرة/٢٥٣]،﴿ و لهم على ذنبٌ﴾[الشعراء/١٤]، ثمّ إنّه قد يكونُ على مجرورها كما مثّل به، و هو الغالبُ، و قد يكونُ على ما يقربُ منه نحو:﴿ أو أجدُ على النار هدًى﴾[طه/١٠]. قالَ الزمخشريُّ: معنى الاستعلاء على النار أن أهلَ النارِ يستعلونَ المكانَ القريب منها.

و ها هنا بحثٌ نفيسٌ آثرت إيرادُه لما فيه من الفوائد، و هو منقولٌ من كتاب مطلع السعدين[3] و مجمع البحرين، و هو تاريخٌ ألّفه عبدُ الرزاق ابنُ اسحق السمرقنديُّ، و كان في حدود سبع و ثمانين مائة، و سببُ إيراده له أنّه ذكر أنّ الأمير شريف الدين على الجرجانيّ[4] وَرَدَ إلى سمرقند في سنة تسعين و سبعمائه، فاكرمَه الأميرُ تيمور[5] غاية

---

١ - صحيح مسلم،٢/١٧٠،رقم ١١٤٨.
٢ - لم أجد ترجمة حياته.
٣ - مطلع السعدين في وقايع عصر السلطان أبي سعيد مع الاشتمال على حوادث الربع المسكون للشيخ كمال الدين عبدالرزاق بن جلالدين اسحق السمرقندي المتوفى سنة ٨٨٧ هـ ق كشف الظنون ٢/ ١٧٢.
٤ - مير شمس الدين سيد شريف علي بن محمد(٧٠٤-٨٣٦هـ) عالم وأديب من آثاره: الغرة في المنطق . بهاالدين خرمشاهي وآخرون، دائرةالمعارف تشيع، الطبعة الأولى، طهران، نشرالشهيد محبي،١٣٧٥ هـ ش، ٥/٣٣٢ .
٥ - تيمور لنگ (١٣٣٦-١٤٠٥ م): ملك المغول حفيد جنگيزخان، اتخذ سمرقند عاصمة له و جمع فيها الفنانين و العلماء من كل بلاد فتحها فازدهرت فيها الفنون و العلوم. المنجد في الاعلام ص ١٨٩.

الإكرام، ثُمَّ إنَّ السَّيِّد ذكرَ في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى: ﴿على النار هدًى﴾ و نقل كلام العلّامة التفتازاني عليه و أبطله، و لم يكن أحدٌ يتجرّئ على العلّامة بالاعتراض، فشاعَ ذلك إلى أنْ بلغَ الأميرتيمور، فجمعَ بين العلامة و السَّيِّد للمناظرة و اشترطَ السَّيِّد أنْ لايتكلّم أحدٌ من تلامذة العلّامة في أثناء البحث، فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف[١]، إلا و هي، و تكلّم في أثناءِ البحث، و كان أرشدَ تلامذة العلامة، حتى أنّه كان قد أذنَ له في أن يصلحَ ما يراه من الخلل في تصانيفه.

فغضبَ الأميرُ تيمور من تكلّمه، حيثُ كانَ الشرطُ على خلاف ذلك، فأمر بإخراجه، ثُمَّ إنَّ المؤرِّخَ المذكور ذكرَ أنَّ لأخيه مولانا جلال الدين عبدالغفّار[٢] كلاماً في هذا البحث، ثُمَّ قالَ لابأسَ بإيراد الكلام الجميع باللغة العربيَّة، فَردَّ كلامَ كلٍّ منهم على هذه الصورة. قالَ صاحبُ الكشاف: معنى الاستعلاء في قوله تعالى:﴿ على النّار هدًى ﴾ [طه/١٠]، مَثلٌ لتمكّنهم و استقرارهم عليه و تمسُّكهم به، شُبِّهَت حالهم بحال مِنَ اعتلي الشيء و ركَبه.

قالَ المحقّقُ التفتازانيُّ: يعني هذه الاستعارةُ تبعيَّةٌ تمثيلاً، أمَّا التبعيةُ فلجريانها أوّلاً في متعلّق الحرف، و تبعيّتها في الحرف، و أمَّا التمثيلُ فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدَّة الأمور، و اعترضَ عليه المحقّقُ الجرجانيُّ بأنَّ كونَ على استعارةً تبعيَّةً، يستلزمُ كونُ الاستعلاء شبيهاً به و التمثيلُ المستلزمُ لتركيب الطرفين يستلزمُ أنْ لايكونَ الاستعلاءُ شبيهاً به، لأنّه معنى مفردٌ، فلايجتمعان، و أجابَ التفتازانيُّ بأنَّ مبني التمثيل على تشبيه صورةٍ منتزعة من عدَّة أمورٍ بصورة أُخري كذلك، و هذا إنَّما يوجب اعتبار التعدُّد في المأخذ لا فيه نفسه و لاينافي كونُه متعلّقَ معنى الحرف.

و ردَّ الجرجانيُّ هذا الجوابَ في كتبه بأنَّ تلك الصورةَ المنتزعَةَ من عدَّةِ أمورٍ لاتنتزعُ بتمامها من كلٍّ واحدٍ من تلك الأمور، بل ينتزعُ من كلٍّ واحد من تلك الأمور بعضٌ منها، فيكونُ كلٌّ منَ الطرفين مركّباً بالضرورة، و معنى الاستعلاء مفردٌ، فلايكون مشبهاً به.

و قال أستاذي و أخي: أقول و يمكنُ الجوابُ عنه، لأنَّ معنى انتزاعها من تلك الأمورِ هو أن يكونَ منتزعَةً من مجموع تلك الأمور، و تقارنها و تضامّها كالاستعلاء، فإنّه هيئةٌ حاصلةٌ من تقارن الراكب و المركوب على كيفيَّة المخصوصة، فيكونُ واحداً منتزعَة من عدَّة أمورٍ، و لهذا صحَّ أنْ يستعارَ العنقودُ للثريّا، مثلُ أن تقول: لاحَ في

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.

٢ - لم أجد ترجمة حياته.

الصبح عنقودٌ ملاحية في السماء، و قد استعارَوا النطاق والحمائل للكواكب الّتي حــولَ الجوزاء، و الظاهرُ أنْ ليسَ في هذه الاستعارات إلا تشبيهُ الهئية بالهيئة، انتهى.

الثاني: المصاحبةُ كمع ، نحو:﴿و آتى المالَ على حبِّه﴾[البقرة/١٧٧] أي مع حبِّه.

الثالثُ: المجاوزةُ، كقوله[من الوافر]:

٣٣٢- إذا رَضِيَتْ على بَنُو قُشَيرِ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

و هو لغةُ بني كَعب بن ربيعة، حكَى ذلك المبرّدُ في الكامل[2]، قالَه ابــنُ هــشام في شرحِ اللمحة، و قالَ في المغني: و يحتملُ أنّ رضي ضمَّنَ معنى عطف، و عن الكــسائيّ حملَ على نقيضه، و هو سخط، انتهى. قالَ ابنُ جنيّ في الخــصائص: كــانَ أبــوعلي يستحسنُ قولَ الكسائيٌ في ذلك، انتهى. لكن قالَ بعضُ المُحقّقين: إنّه لايعــرفُ لــه محصلٌ، لأنّه إن لم تجعل على بمعنى عن فكيفَ يصحُّ المعنى، و إن جعلتَ بمعنى عن لم يكنْ رضي محمولاً على ضدِّه، لأنَّ ضدَّه لايطلبُ حقيقةَ عن، نعم لو قيل: رضيتَ مؤوَّلٌ بلم تسخطْ، لكانَ له وجهٌ، انتهى. و قالَ أبوعبيدة: إنّما ساغَ ذلك، لأنَّ معناه أقبلتْ على.

الرابعُ: الظرفيةُ، نحو: ﴿على حينِ غفلة ﴾[القصص/١٥]، أي في حين غفلة.

الخامس: التعليل، نحو: ﴿و لتكبِّروا اللهَ على ما هَداكم ﴾[البقرة/١٨٥]، أي لأجل هدايته إيّاكم. و قوله[من الطويل]:

٣٣٣- علامَ تقولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عاتقي إذا أنا لَمْ أطْعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ[3]

السادسُ: موافقةُ من، نحو:﴿إذَا اكْتالُوا على الناسِ يَسْتَوفُونَ ﴾[المطفّفــين/٢]، أي من الناس.

السابعُ: مرادفةُ الباء، نحو: ﴿حقيقٌ على أنْ لا أقول﴾[الأعراف/١٠٥]، و قــراءة أُبي[4] ﴿بأنْ لا أقول﴾، و قالوا: اركب على اسم الله.

الثامنُ: الاستدراكُ و الإضرابُ، نحو: فلان لايدخلُ الجنّةَ لسوء صنيعه، على أنّــه لاييأسُ من رحمة الله تعالى، و قوله [من الطويل]:

٣٣٤- فَوَاللهِ لا أنْسَي قَتِيــلاً رُزِئْتُه بِجانبِ قُوسَي مَا بَقِيتُ على الأرض

---

١ - هو للقحيف العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري.
٢ - الكامل في اللغة لأبي عباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ . كــشف الظنــون ١٣٨٢/٢.
٣ - البيت لعمروبن معديكرب، الرمح: منصوب بتقول، لأنّها بمعنى تظنّ. **اللغة:** العاتق: المنكــب، كــرّت: أقبلت.
٤ - أبي بن كعب (-١٢ هــ) صحابي من أنصار.كان أقرا الصحابة، و من كتاب الوحي، و ممن اشــترك في جمع القرآن أيام عثمان .معنى اللبيب ص ١٩٢.

عليّ أنّها تَعفُو الكُلُومَ و إنّما   تُوكَّلُ بالأدْنَى و إنْ جَلَّ ما يَمْضِي[١]

أي على أنّ العادةَ نسيانُ المصائب البعيده العهد، و قوله[من الطويل]:

٣٣٥- بكُلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا   على أنّ قربَ الدارِ خيرٌ من البُعْدِ[٢]

ثُمّ قال:

٣٣٦- على أنّ قربَ الدّارِ ليسَ بنافعٍ   إذا كانَ من تَهواهُ لَيْسَ بذي وُدِّ

أبطلَ بعلى الأُولى عمومَ قوله: لم يشفَ مابنا، فقالَ: بلي إن فيه شفاءً ما، ثُمَّ أبطل بالثانية قولَه: على أنّ قرب الدار خيرٌ من البعد.

و تعلّقُ على هذه بما قبلَها كتعلّق حاشا بما قبلَها عند مَن قالَ به، إلا أنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج، أو هي خبرٌ لمبتدإ محذوف، أي و التحقيقُ على كذا، و هذا الوجه اختارَه ابنُ الحاجب قال: و دلَّ ذلك على أنّ الجملةَ الأولى وقعت على غير التحقيق، ثُمّ جيء بما هو التحقيقُ فيها، قالَه ابنُ هشام.

التاسعُ: أن تكونَ زائدةً للتعويض، أو غيره. فالأوّل كقوله[من الرجز]:

٣٣٧- إنّ الكريمَ و أبيكَ يعتملْ   إنْ لَمْ يجدْ يوماً على من يتّكلْ[٣]

أي من يتّكلُ عليه، فحذفَ عليه، و زادَ على قبل الموصولِ تعويضاً له، قالَه ابن جنيّ، و قيل: المرادُ إن لم يجدْ يوماً شيئاً، ثُمَّ ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتّكلُ، و الثاني كقوله[من الطويل]:

٣٣٨- أبَى اللهُ إلا أنّ سَرْحَةَ مالكٍ   على كُلِّ أفنانِ العضاة تَرُوقُ[٤]

قاله ابنُ مالك. قالَ ابن هشام: و فيه نظر، لأنّ راقه الشيء بمعنى أعجبَه، و لا معنى له هنا، و إنّما المراد تعلُو و ترفع، انتهى. و في القاموس، الروقُ: مصدر راق عليه، أي زاد عليه فضلاً، فلا حاجة حينئذ إلى تضمين.

و في و لها عشرةُ معان:

أحدُها: الظرفيةُ حقيقةً مكانيةً أو زمانيةً، و قد اجتمعتا في قوله تعالى:﴿ الم* غُلبت الرومُ *في أدنى الأرضِ و هم من بعد غلبهم سيَغلبونَ *في بضعِ سنين ﴾ [الروم/١-٤]، أو مجازاً إمّا أنْ يكونَ الظرفُ و المظروفُ معنيين، نحو:﴿ و لكم في القصاصِ حياةٌ﴾

---

١ - هما لأبي خراش الهذليّ و اسمه خويلد بن مرّة. اللغة: رزئته: أصبت به، قوسي . موضع ببلاد السراة، الكلوم: جمع كلم بمعنى الجرح، توكل: تحرّق، جل: عظم و كثر.
٢ - هو لعبد الله بن الدمينة. و قوله«بكل» أي بالقرب و البعد.
٣ - الرجز مجهول القائل. اللغة: يعتمل: يعمل بنفسه.
٤ - البيت لحميد بن ثور، و هو شاعر مخضرم، أسلم و مات في خلافة عثمان. اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة، و هي في البيت كناية عن امرأة، و العضاة: شجر له شوك.

[البقرة/١٧٩]، أو الظرف معنى و المظروف ذاتاً، نحو: أصحاب الجنّة في رحمة أو بالعكس، نحو: ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ ﴾ [الأحزاب /٢١].

الثاني: السببيّةُ، نحو: ﴿لمسّكُمْ فيما أفضتم﴾[النور/١٤]، و في الحديث: إنّ امرأة دخلت النار في هرّة حبستها[1].

الثالثُ: المصاحبةُ، نحو: ﴿حقّ عليهم القولُ في أممٍ﴾[فصلت /٢٥].

الرابعُ: الاستعلاءُ، نحو:﴿ و لأُصلّبنّكم في جذوع النخل﴾[طـه/٧١]، و الأولى أن يقالَ: إنّها بمعناها لتمكّن المصلوب في الجذعَ تمكُّنَ المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعيّة.

الخامسُ: مرادفةُ الباء، كقوله[من الطويل]:

٣٣٩- وَ يَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ و الكُلَى[2]

السادسُ: مرادفةُ إلى، نحو:﴿ فردّوا أيديهم في أفواههم ﴾[إبراهيم/٦].

السابعُ: مرادفةُ من، نحو: ﴿و يومَ نبعثُ في كلّ أمّة شهيداً﴾[النحل/٨٤]، أي منهم بدليل الآية الأخرى.

الثامنُ: مرادفةُ عن، نحو:﴿ فهو في الآخرة أعمى﴾[الإسراء/٧٢]، أي عنها و عن محاسنها.

التاسع: المقايسة، و هي الداخلةُ بين مفضول سابق و فاضل لاحق، نحو:﴿ و ما متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليلٌ﴾[التوبه/٣٨].

العاشرُ: التوكيدُ، و هي الزائدةُ نحو:﴿ اركبُوا فيها﴾ [هود/٤١] أي اركبوها.

والباء: و حركتُها الكسر، و قد تفتحُ معَ الظاهر فيقال بَزيد، حكاه أبوالفتح عن بعضهم، قالها أبوحيّان، و لها أربعةَ عشرَ معنىً:

أحدُها: الإلصاقُ، قيل: و هو معنى لايفارقُها، فلهذا اقتصرَ عليه سيبويه، قال في شرح اللب[3]: و هو تعلّقُ أحدِ المعنيينِ بالآخر حقيقياً، نحو: أمسكتُ بالحبل و مجازياً، نحو: مررتُ بزيد، أي ألصقْتَ مروري بمكان يقرب منه زيد .

الثاني: التعديةُ، و هي تغييرُ معنى الفعل و جعلُه متضمّناً لمعنى التصيير كما في الهمزة و التضعيف، و هذا المعنى ممّا انفردت به عن سائر حروف الجرّ، و تطلقُ التعدية على

---

١ - تقدّم في ص٢٨٩.

٢ - هو لزيد الخيل الذي سمّاه النبي (ص) زيد الخير. اللغة: الروع: الخوف و المراد هنا الحرب، أباهر: جمع أبهر و هو عرق إذا انقطع مات صاحبه، الكلي : جمع كلية.

٣ - لعله لب الألباب في علم الإعراب للاسفرايني أو للبيضاوي.

معنى آخر، و هو إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، و هي بهذا المعنى متحققةٌ في جميع موارد حروف الجرّ، و ذهب ذلك على بعض من عاصرنا، ففسّرَ التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني، و هو وهمٌ منه، قالَ ابن هشام: و تسمّي بالنقل أيضاً، و هي المعاقبةُ للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، و أكثر ما تعدّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبتُ بزيد و أذهبته و منه:﴿ ذهبَ اللهُ بنورهم ﴾[البقرة/١٧]، و قرئ ﴿أذهبَ اللهُ بنورهم﴾ ، و قولَ و السهيليُّ : إن بين التعديتين فرقاً مردودٌ بالآية. و من ورودها معَ المتعدّي﴿ دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ ﴾[البقرة/٢٥١]، و صككتُ الحجرَ بالحجر، و الأصلُ دفعَ بعضُ الناس بعضاً، و صكَّ الحجرُ الحجرَ، انتهى.

الثالثُ: الاستعانةُ، و هي الداخلةُ على آلة الفعل حقيقة، نحو: كتبت بالقلم، و نجرتُ بالقدوم، أو مجازاً، قيل: و منه باء البسملة، لأنّ الفعلَ لا يتأتّي على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابعُ : السَّببيّةُ، نحو:﴿ إنّكم ظَلَمتم أنفسَكم بإتّخاذكم العجلَ﴾[البقرة/٥٤]، ﴿فكلاً أخذْنا بذنبه﴾[العنكبوت/٤٠]، و منه: لقيتُ بزيد الأسد، أي بسبب لقائي إيّاه.

الخامسُ: المصاحبةُ، و هي الّتي تصلحُ في موضعها معَ، أو يغني عنها و عن مصحوبها الحالُ، نحو:﴿ دخلُوا بالكفرِ﴾[المائدة/٦١]، أي معه أو كافرين، قالَ ابنُ هشام في المغني: و قد اختلف في الباء من قوله تعالى:﴿فسبِّحْ بحمدِ ربِّك ﴾[غافر /٥٥] فقيل: للمصاحبة، و الحمدُ مضافٌ إلى المفعول، أي فسبِّحْه حامداً له، أي نَزِّهْه عمّا لايليقُ به، و أثْبت له ما يليقُ به، و قيلَ للاستعانة، والحمدُ مضافٌ إلى الفاعل، أي سبِّحه بما حَمدَ به نفسَه، إذ ليس كلُّ تنزيه بمحمودٍ، ألا ترى أنّ تسبيح المعتزلة[١] اقتضي تعطيلَ كثيرٍ من الصفات، انتهى .

قال شيخُ شيوخنا الحرفوشي(ره) في اللآلى الدريّة بعد نقله ذلك: لايخفَى عليك أنّ المعتزلة و مَن وافقَهم لم ينفوا الصفات رأساً حتى يلزم التعطيلَ، بل نفوا زيادتَها، فقالوا: سمعُه عينُ ذاته، قدرتُه عينُ ذاته، و كذلك البواقي، و هذا لايستلزمُ ذلك، بل أدَلّ على التنزيه، لأنّ القولَ بالزيادة يُؤدّي إلى محذوراتٍ تقتضي عكسَ ما أرادُوا من التنزيه، كما هو المقرَّرُ في علم الكلام، فليراجعْ ثمّةَ، انتهى.

---

١ – طائفة بدأت دينية فقط ثمّ خاضت في السياسة، و قد نشأت إثر اعتزال و اصل بن عطاء (–١٣١هـ) أستاذه الحسن البصري(–١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات ثم صار المعتزلة شيعا و من أعلامهم الجاحظ و التوحيدي و الزمخشري. مغني اللبيب ص ١٤٠.

السادسُ: الظرفيةُ، نحو: ﴿و لقد نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾[آل عمران/١٢٣]، ﴿نَجّيناهم بسحرٍ﴾ [القمر/٣٤].

السابع: البدل، و هي الّتي يحسنُ في مكانها بدلٌ، كقول الحماسي[من البسيط]:

٣٤٠- فَلَيْتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا   شنُّوا الإغارةَ فُرساناً و رُكْباناً[1]

أي بدلهم، و انتصاب الاغارة على المفعول لأجله.

الثامنُ: المقابلةُ، و هي الداخلةُ على الأعواضِ و الأثمانِ، نحو: كافأْتُ الإحسان بضعف، و اشتريتُ الفرسَ بألف.

التاسعُ: المجاوزةُ، فقيل: تختصُ بالسؤال. قالَ في الهمع: و ظاهرُ كلام أبي حيان أنّ الكوفيّينَ كلّهم عليه، نحو: ﴿فاسألْ به خبيراً﴾[الفرقان /٥٨]، بدليل: ﴿يسألونَ عن أنبائكم﴾[الحديد/١٢]، و قيل: لاتختصُّ به بدليل:﴿ و يومَ تشقّقُ السماءُ بالغمام ﴾ [الفرقان/٢٥]، و جعلَ الزمخشريُّ هذه الباءَ بمنزلتها في شققتُ السنامَ بالشَّفرة، على أنّ الغمامَ جُعل كالألة الّتي يشقّقُ بها.

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إنْ تأمَنْه بقنطار﴾[آل عمران/٧٥] بدليل﴿هَلْ آمَنُكُمْ عليه إلا كَمَا أمِنْتُكُمْ على أخيه مِنْ قَبْلُ﴾[يوسف/٦٤].

الحادي عشرَ: التبعيضُ، أثبتَ ذلك الأصمعيُ و الفارسيُّ و القتبيُّ[2] و ابن مالك، قيل: و الكوفيُّون، و جعلوا منه:﴿ عيناً يشربُ بها عبادُالله﴾[الإنسان/٦] أي منها، قال بعضُهم: و يمكنُ أن تكونَ الباءُ سببيَّة، أي أنّ العينَ في اللطافة بحيثُ تدعُو الناظرَ بها أن يشربَ منها، انتهى.

الثاني عشرَ: القسمُ، و هي أصلُ حروفه، و لذلك خصّتْ بجواز ذكرِ الفعل معها، نحو: أقسمُ بالله لتفعلنَّ، و دخولها على الضمير، نحو: بك لأفعلن، و استعمالها في القسم الاستعطافي، و هو المؤكّدُ لجملة طلبيَّة، نحو: بالله هل قامَ زيد، أي أسألك بالله مستحلفاً.

الثالثَ عشرَ: الغايةُ، نحو: ﴿و قد أحسنَ بي﴾[يوسف/١٠٠] أي إلى، و قيل: ضمَّنَ أحسن معنى لطف.

---

١ - البيت من مختار أبي تمام في أوايل ديوان الحماسة، و هو من كلمة لقريط بن أنيف. **اللغة**: الإغارة: الهجوم على العدو و إلايقاع به، فرساناً: جمع فارس، و هو راكب الفرس، ركباناً: جمع راكب، و هو أعم من الفارس.

٢ - هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحويُّ اللغويُّ، صنّف: إعراب القرآن، معاني القرآن، جامع النحو، مات سنة ٦٧٠ هـ ق، بغية الوعاة ٢/٦٣.

الرابعَ عشرَ: التوكيدُ و هي الزائدةُ، و زيادتُها في ستّة مواضعَ على ما في المغني أحدُها: الفاعلُ، و زيادتُها فيه: واجبةٌ، و غالبةٌ، و ضرورةٌ، فالواجبة نحو: أحسن بزيد على قول الجمهور. و الغالبةُ في فاعل كفي، نحو: ﴿ كَفَى بِاللهِ شهيداً﴾[الرعد/٤٣]، و الجَزمُ بزيادتها هو الأصحُّ كما في الإرتشاف، و قالَ الزَّجّاجُ: دخلت الباءُ لتضمين كفي معنى اكتف، أي فهي للتعدية، قال ابنُ هشام في المغني: و هو من الحَسن بمكان، و يصحّحه قولهم: اتّقي اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يثبت عليه، أي ليتّقِ و ليفعلْ، بدليل جزم يثبْ، و يوجبه قولهم: كفي بهند، بترك التاء، فإن احتجَّ بالفاصل فهو مجوزٌ لا موجبٌ، بدليل: ﴿و ما تسقطُ منْ ورقة﴾[الأنعام/٥٩]، ﴿و ما تخرجُ من ثمرات﴾[فصلت/٤٧]، فإن عورضَ بقولك: أحْسنْ بهند، فالتاءُ لاتلحقُ صيغَ الأمر، و إن كان معناها الخبرَ، انتهى.

و يشكلُ عليه إسنادُ الفعل الماضي إلى ضمير المخاطب، و هو غيرُ جائز. قالوا: و من مجئ كفي هذه مجرّداً عن الباء قول الشاعر[من الطويل]:

٣٤١– و يُخبِرُني عن غائب المَرْء هَدْيُه كَفَى الهَدْيُ عمّا غَيَّبَ المرءُ مُخبرا[١]

و لاتزادُ الباءُ في فاعل كَفَي الّتي بمعنى أجزأ و أغني، و لا الّتي بمعنى وَقي، و الأولى متعدّيةٌ لواحد كقوله[من الوافر]:

٣٤٢– قليلٌ منكَ يكفيني و لكن قليلُكَ لا يقالُ له قليلُ[٢]

و الثانيةُ متعديةٌ لاثنين، كقوله تعالى: ﴿و كفي اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[الأحزاب/٢٥]. و الضرورةُ، كقوله[من السريع]:

٣٤٣– مهما لَيِ الليلةَ مهما ليه أوْدَي بنعلي و سرباليه[٣]

الثاني ممّا تزادُ فيه الباء: المفعولُ، نحو: ﴿و لا تُلقُوا بأيديكم إلى التَّهلكة﴾[البقرة/١٩٥]، ﴿و هُزّي إليك بجذعِ النخلة﴾[مريم/٢٥]. قالَ ابنُ هشام: و كثُرت زيادتُها في مفعول عرفتَ و نحوه، و قلّت في مفعول ما يتعدّي لاثنين، كقولك[من الكامل]:

٣٤٤– تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المنامِ خَريدةٌ تَسْقي الضَّجيعَ ببَاردٍ بَسّامِ[٤]

و قد زيدت في مفعول كفي المتعدّيةِ لواحد، و منه الحديثُ: كفي بالمرءِ إثماً أن

---

١ – أنشده ابن الإعرابي في لسان العرب و لم ينسبه إلى قائل معيَّن. **اللغة**: غائب المرء: ما غاب منه، الهدي:السيرة و الطريقة.
٢ – لم يسمّ قائله.
٣ – هو لعمرو بن ملقط الطائي . **اللغة**: السربال: القميص، أو الدّرع، أو كلُّ ما لبس.
٤ – هو لحسان بن ثابت. **اللغة**: تبلت: أسقمت و أفسدت، الخريدة : البكرو الحسناء من النساء. الضجيع: الذي ينام معك. البارد: المراد به هنا الريق، البّسام : كثير التبسم ، و المراد به هنا الثغر.

يحدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ[1].

قال المراديُّ في الجني: و زيادةُ الباء في المفعول غيرُ مقيسة معَ كثرتها، و لكن جزم الرضيّ بأنّها تزاد قياساً في مفعول عرفتُ و علمتُ وجهلتُ و سمعتُ و تيقّنتُ و أحسنتُ.

الثالث: المبتدأ، و ذلك في قولك: بحسبك درهمٌ، و خرجتُ فإذا بزيد، و كيف بك إذا كان كذا، و من الغريب أنّها زيدت في ما أصلُه المبتدأ و هو اسمُ ليس، بشرط أن يتأخّر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم﴿ ليسَ البرَّ بأن تُولُّوا ﴾[البقرة/١٧٧] بنصب البرّ، و وقوله [من المتقارب]:

٣٤٥- أليسَ عَجيباً بأنّ الفتى يُصابُ ببَعضِ الّذي في يديه[2]

الرابعُ: الخبرُ، قالَ ابنُ هشام في تذكرته: زيادةُ الباءِ في الخَبر على ثلاثةِ أقسامٍ: كثيرٍ و قليلٍ و أقلّ[1].

و الكثيرُ في ثلاثة مواضعَ، و ذلك بعد ليس و ما نحو﴿ أليس الله بكاف عبدَه ﴾[الزمر/٣٦]، ﴿ و ما ربُّك بغافلٍ عمّا يعملون﴾[الأنعام/١٣٢]، و بعد أو و لم نحو:﴿ أو لم يَروا أنّ اللهَ الّذي خَلَقَ السمواتِ و الأرضَ و لم يعي بخلقهنّ بقادر﴾[الأحقاف/٣٣]، و ذلك لأنّه في معنى أو ليس الله بقادر، فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى.

و القليلُ في ثلاثة مواضعَ: بعدَ كانَ و أخواتها منفيّةً، كقوله[من الطويل]:

٣٤٦-وَ إنْ مُدَّت الأيدي إلى الزّادِ لَم أكُنْ بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القومِ أعجَلُ[3]

و بعد ظنَّ وأخواتها منفية كقوله[من الطويل]:

٣٤٧-دَعَاني أخي و الخَيلُ بَيْني و بَيْنَه فَلمّا دَعَانِي لَم يَجِدْني بِقُعْدَدِ[4]

و بعدَ لا العاملة عملَ ليسَ، كقوله[من الطويل]:

٣٤٨- فكُنْ لِي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَاربِ[5]

و الأقلُّ في ثلاثة مواضعَ:

بعد أنّ و لكنّ وَ هل، فالأوّل، كقوله[من الطويل]:

٣٤٩- فإن تَنْأَ عنها حقبة لا تُلاقها فإنّكَ مِمّا أحْدَثَتْ بالمُجَرَّبِ[6]

---

١ - نهج الفصاحة حديث ٢١٣٦، ص ٤٥٣.
٢ -هو محمود بن حسن الوارق.
٣ - البيت للشنفرى. اللغة: الزاد: إلطعام، أجشع: أشد الحرص و الطمع و المراد هنا الحرص على الأكل.
٤ - هو لدريد بن الصّمة. اللغة: القُعْدد: الجبان و القاعد عن الحرب و المكارم.
٥ - هو لسواد بن قارب السدوسي الصحابي .اللغة: الفتيل: هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.
٦ - هو لامرئ القيس. اللغة: تنأ:تبعد، الحقبة من الدهر: المدة لا وقت لها أو السنة.

و الثاني كقوله[من الطويل]:

٣٥٠- وَ لكنَّ أجْراً لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ ....[1]

و الثالث كقوله[من الطويل]:

٣٥١- .... ألا هَلْ أخُو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدَائِمِ[2]

انتهى.

و قالَ في المغني: زيادتُها في الخبر ضربانِ: غيرُ موجبٍ، فينقاس، و قد مَرَّ مثالُــه، و موجبٌ، فيتوقّفُ على السماع، و هو قولُ الأخفشِ و مَن تابعَه، و جعلوا منه:﴿ جزآء سيئة بمثلها﴾[يونس/٢٧]، و الأولى تعليق ﴿بمثلها﴾ باستقرار محذوفٍ هو الخبرُ، انتهى.

الخامسُ: الحالُ المنفيُّ عاملُها، كقوله[من البسيط]:

٣٥٢- كَائِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ دَاهِمَةٍ فما انْبَعَثتُ بِمَزْؤُودٍ و لاَ وَكِلِ[3]

السادسُ: التوكيدُ بالنفس و العين، نحوُ: جاءني زيدٌ بنفسه أو بعينه.

اللام: و اللامُ، و هي مكسورةٌ مع غير المضمر، مفتوحةٌ معه في غير لغة خزاعــة[4]، نحو: لكم و لنا، و تكسر في لغتهم مطلقاً، و هذا في غير ياء المتكلم، فإنّها تكسرُ معها و في غير المستغاث المباشر للياء، فإنّها تفتحُ معه، نحو: يا لله، و تفتح الداخلةُ على الفعــل، نحو: ﴿لتزولُ منه الجبالُ﴾[إبراهيم/٤٦]، قالَ الرضيُّ: و نقل فتحها مع جميع المظهرات، و لها عشرونَ معنىً:

أحدُها: الاستحقاقُ، و هي الواقعةُ بينَ معنىً و ذاتٍ، نحو:﴿ الحمدُلله﴾[الحمد/١].

الثاني: الاختصاصُ، نحو: الجلُ للفرس.

الثالثُ: الملكُ، نحو:﴿ له مَا في الــسموات و مَــا في الأرض﴾[البقــرة/٢٥٥]، و بعضُهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلاً لا شتراك.

الرابعُ: التمليكُ، نحو: وهبتُ لزيد ديناراً.

الخامسُ: شبه التمليك، نحو: ﴿جَعَلَ لكم مِنْ أنفسكم أزواجاً﴾[النحل/٧٢].

السادسُ: التعليل، نحو:﴿ لتحكمَ بينَ الناسَ ﴾[النساء/١٠٥]، و منها اللامُ الثانيــةُ في نحو: يا لَزيد لعمرو، و تعلّقُها بمحذوف، و هل هو فعلٌ من جملةٍ مستقلّةٍ، أي أدعوك

---

١ – تمامه« و هل يُنكر المعروف في الناس و الأجرُ»، و لم يسمّ قائله . اللغة: الهيِّن: الحقير، السهل اليسير.
٢ – هو للفرزدق يهجوهما جريرا. و تمامه« إذا اقلولي عليها و أقرَدَت»، اللغة: اقلولي: ارتفع، أقــردَت : لصقت بالأرض و سكنت.
٣ – لم يسّم قائله. اللغة: البأساء : الشدّة. الداهمة: الأمر إذا أتي بغتة، المزؤود: مفعول من زئد بمعنى ذعــر وخوف ، الوكل : العاجز ، البليد، الجبان .
٤ – من قبائل عرب الجنوب أو القحطانيين.

لعمرو، أو اسمٌ هو حالٌ من المنادى، أي مدعوّاً لعمرو، قولان، لم يطّلعْ ابنُ عصفور على ثانيهما، فنقل الإجماعَ على الأوّل.

السابعُ: موافقةُ إلى، نحو:﴿ بأنّ ربَّك أوحى لها﴾[الزلزلة/٥].

الثامنُ: موافقةُ على، نحو:﴿ يخرّون للأذقان سجداً ﴾[الإسراء/١٠٩].

التاسعُ: موافقةُ في، نحو:﴿ و نضعُ الموازينَ القسطَ ليوم القيامة﴾[الأنبياء /٤٧].

العاشرُ: موافقةُ من، نحو: سمعتُ له صراخاً، و قول جرير[من الطويل]:

٣٥٣- لَنَا الفَضْلُ فِي الدُّنْيا و أَنْفُكَ رَاغِمٌ   وَ نَحْنُ لَكُم يَوْمَ القِيامةِ أَفْضَلُ[١]

الحادي عشرَ: موافقةُ عند، كقولهم: كتبته لخمس خلون.

الثاني عشرَ: موافقةُ بعد، نحو:﴿ أقم الصلاةَ لدلُوك الشمس﴾[الإسراء/٧٨]

الثالثَ عشرَ: موافقة عن، نحو: ﴿و قالَ الّذين كفَرُوا للذينَ آمنُوا لو كانَ خيراً ما سبقُونا إليه ﴾[الأحقاف/١١]، قاله ابنُ الحاجب، و قال ابنُ مالك و غيرُه: هي لامُ التعليل، و قيل: غيرُ ذلك.

الرابع عشرَ: التبليغُ، و هي الجارّةُ لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه نحو: قلت له، و أذنت له، و فسّرت له.

الخامسَ عشرَ: الصيرورةُ، و تسمّى لامَ العاقبة و لام المآل، نحو:﴿ فالتقطَه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّاً و حزناً ﴾[القصص/٨]، و أنكرها البصريُّون و من تبعهم، و ردُّوها إلى التعليل بحذف السبب و إقامة المسبب مقامه، و سيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الأفعال، إن شاء الله تعالى.

السادسَ عشرَ: القسمُ و التعجُّبُ معاً، و تختصُّ باسم الله تعالى كقوله[من البسيط]:

٣٥٤- لله يَبْقَى على الأَيّامِ ذُو حِيَدٍ   ....[٢]

السابعَ عشرَ: التعجُّبُ المجرّدُ عن القسم، و تستعملُ في النداء، كقولهم: يا للماء و يا للشعب، إذا تعجّبوا من كثرتهما، و في غيره كقوله: لله دره فارساً، و لله أنت.

الثامنَ عشرَ: التعدية، نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، و قالَ في التصريح: لأنَّ الضربَ متعدٍّ في الأصل، و لكن لمّا بُنِيَ منه فعلُ التعجُّب نقلَ إلى فعل بضمِّ العين، فصارَ قاصراً، فعدّي بالهمزة إلى زيد و باللام إلى عمرو، و هذا مذهبُ البصريّين. و ذهب الكوفيُّون

---

١ - **اللغة**: راغم من رغم بمعنى ذَلّ و يقال: رغم أنفَه: ألصقه بالتراب.

٢ - تمامه« **بمشمخرٍ به الظّيان و الآس**»، و هو لأبي ذؤيب الهذلي. **اللغة**: الحيد: جمع حيدة و هو العقدة في قرن الوعل، المشمخرّ: الجبل، الظيان و الآس: نباتان جبليان زكيان.

إلى أنَّ الفعلَ باقٍ على تعديته، و لم ينقلْ، و أنَّ اللامَ ليستْ لتعدية، و إنّما هي مقوِّيـــةٌ للعامل لما ضعفَ باستعماله في التعجُّب، و هذا الخلافُ مبنيٌّ على أنَّ فعل التعجُّب إذا صيغَ من متعدٍّ هل يبقَي على تعديته أو لا؟ ذهبَ الكوفيُّون إلى الأوّل و البـــصريُّون إلى الثاني، انتهى.

التاسعَ عشرَ: التوكيدُ، و هي اللامُ الزائدةُ، و هي أنواع: فمنها المعترضةُ بينَ الفعلِ المتعدِّي و مفعوله، كقوله[من الكامل]:

٣٥٥- وَ مَلَكْتُ مَا بينَ العراقِ و يثرب مُلْكاً أجارَ لُمسلمٍ و مُعَاهِد[1]

و منها اللامُ المسمَّاةُ بالمقحمة، و هي المعترِضةُ بينَ المتضايفين كقولهم: يـا بـؤس للحرب، و الأصلُ يا بؤس الحرب، فأُقحمت اللامُ تقوية للاختصاص، و هل الجرارُ مـا بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحُهما الثانيَ[2]، لأنّ من شأن المضاف أنْ يجرَّ المـضافَ إليه، و إلا فلا إضافةَ، و منها اللامُ المسمَّاة بلام التقوية، و هي المزيدةُ لتقويـة عامـلٍ ضعيف إما بتأخُّر، نحو:﴿ إنْ كُنتم للرؤيا تعبرون﴾ [يوسف/٤٣]، أو لكونه فَرعـاً في العملِ، نحو:﴿ فعَّال لما يريد﴾[البروج /١٦]،﴿نزّاعةً للشّوى﴾ [المعارج/١٦]، و نحـو: ضَربي لزيد حسنٌ، و أنا ضاربٌ لعمرو، و قد اجتمعَ التأخيرُ و الفرعية في نحو: ﴿و كُنّا لحُكمهم شاهدينَ﴾[الأنبياء /٧٨]، و منها لامُ المستغاث عندَ المُبرِّدِ، و اختـارَه ابـنُ خروف، و سيأتي الكلامُ عليها.

العشرونَ: التبيينُ، و هي على ثلاثة أقسام كما في المغني:

أحدُها: ما يبيِّنُ المفعولَ من الفاعلِ، و هذه تتعلّقُ بمذكور، و ضابطُها أنْ تقعَ بعـد فعل تعجُّب أو اسم تفضيل مفهمين حبّاً أو بغضاً، تقولُ: ما أحبَّني و ما أبغضني، فـإن قلتَ لفلانَ فأنتَ فاعلُ الحُبِّ و البغض، و هو مفعولها، و إن قلتَ: إلى فـلانٍ فـالأمر بالعكس.

قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل[3]: و لم أعلمْ أنَّ أحداً من أصحابنا شرحَ هذا، و بيّن العلّةَ فيه الّتي لأجلها اختصَّت اللامُ بالفاعل و إلى بالمفعول، و القولُ عندي في ذلك: إنّ اللامَ لمّا كانت في باب الاستخبار و الإخبار تختصُّ بالفاعل في المعنى من نحو قولك: لمن

---

١ - هو لابن ميّادة و اسمه الرماح بن البرد بن ثوبان. اللغة:أجاز: أنقذ و أعاذ، المعاهد: الّذي أخذ منه العهد للاسلام من أهل الذمة و غيره.

٢ - في رأي ابن هشام أرجحهما الاول ، لأنّ اللام أقرب، و لأن الجار لايعلق، مغني اللبيب ص ٢٨٧.

٣ - الجمل في النحو للزجاجي، له شروح منها شرح طاهر ابن أحمد المعروف بابن بابشاذ النحويّ المتوفى سنة ٢٥٤. كشف الظنون ١/٦٠٣.

هذا الفعل، فتقول مجيباً: هو لفلان، فتأتي باللام، و ليسَ كذلك إلى، لأنها تدخلُ في باب الاستخبار و الاخبار لمعنى أيضاً، نحو قولك: إلى مَن يصلُ هذا الفعلُ؟ فتقول: إلى فلان.

فإنْ قيلَ: و لم كانت اللامُ في أصلها للفاعل و إلى في أصلها للمفعول؟ قيل؟ إنّ اللامَ معناها في الأصل المِلك و الاستحقاق، و المِلكُ و الاستحقاقُ للفاعلينَ الّذينَ ملكُوا و استحقُوا الاشياءَ، و إلى معناها انتهاءُ الغاية، و الغاية منتهى لفعلك، فلذلك اختصَّ بما ذكرناه، انتهى.

الثاني و الثالثُ: ما يُبيِّنُ مفعوليَّةً غيرَ ملتبسة بفاعلية، و ما يبيِّنُ فاعليةً غيرَ ملتبسة بمفعوليَّة، و مصحوب كلٍّ منهما إمَّا غيرُ معلومٍ ممّا قبلها، أو معلومٌ، و لكن استوقفَ بيانُه تقوِيةً للبيان و توكيداً له، و اللامُ في ذلك كلُّه متعلِّقةٌ بمحذوف. مثالُ المبيِّنة للمفعول: سقياً لزيد و جدعاً له، التقديرُ إرادتي لزيد، و مثال المبيِّنة للفاعلية تباً لزيد و سحقاً له، فإنَّهما في معنى خسرَو هلكَ.

تنبية : ممّا يجرُّ الظاهرَ و المضمَرَ من حروفِ الجرِّ الثلاثة الآتيه ذكرَها في باب الاستثناء، و هي عدَا و خلا و حاشا.

الحروف الّتي تجرُّ الظاهر:«و سبعةٌ منها تجرُّ الظاهرَ فقط، و هي مذ و منذ » بضمِّ الميمِ فيها و ثبوت النون ساكنةً بعدَ الميم في الثانية، و كسرُها لغةُ بني سليم[1]، و قالَ أبوحيَّان: حكى اللحيانيّ[2] في نوادره كسرَ منذ عن بني سليم، و كسر مذ عن عُكل[3]. انتهى.

قالوا: و منذ بثبات النون أصلٌ لمذ بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال مذ عند ملاقات ساكن، نحو: مذ اليوم، و لولا أنَّ الأصلَ الضمُّ لَكُسرَ، و لأنَّ بعضَهم يقول: مذ زمنٍ طويلٍ، فيضمُّ معَ عدمِ الساكن. و قالَ ابنُ ملكون[4]: هما أصلان، لأنَّه لايتصرَّفُ في الحرفَ و لا شبهه، و يردُّه تخفيفهم إن و كأن و لكن و رب و قط. و قالَ المالقيّ[5]: إذا كانت مذ اسماً فأصلُها منذ، أو حرفاً فهي أصلٌ، قاله في المغني.

١ – من قبائل عرب الشمال أو العدنانيين.
٢ – على بن المبارك أبوالحسن اللحياني أخذ عن الكسائي و الأصمعي و له النوادر المشهورة . بغية الوعاة ١٨٥/٢.
٣ – قبيلة من الرُّباب.
٤ – أبوإسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيليّ نحويّ بارع، روى عنه ابن خروف و الشلوبين ، له شرح الحماسه، و شرح جمل الزجاجيّ ، مات سنة ٥٨٤ هـ ق. المصدر السابق ٤٣١/١.
٥ – يحيي بن على بن احمد بن محمد بن غالب أبوزكريا المالقي النحويّ الاديب (٥٧٨–٦٤٠ هـ ق) له شعر جيدٌ . المصدر السابق ٣٣٧/٢.

و في النهاية[١] قالوا: مذ و منذ حرفان، و في هذا نظر، إذا قالوا: أصلُ مذ و منذ، و يلزمُ على قولهم: ان المخفّفة من إنّ و أنّ حرفان ، و إنّ ربَّ باعتبار لغاتها عشرة أحرف، حَكاه المراديُّ في الجنى الداني، ثمّ قالَ قلت: الّذي يظهرُ أنّ مرادَهم أنّ مذ كانَ أصلُها منذ، كاختها، فحُذفت نونُها، و تركت أختُها على أصلها، ألا ترى أنّهم قالوا: الأغلبُ على مذ الاسميَّة، و الأغلبُ على منذ الحرفيَّة، فلو كانت مذ فرعُ منذ هذه لساوتْها في الحكم، انتهى.

« و تختصّان بالزمان» غير المستقبل من الماضي، و الحال، و كانَ عليه التقييدُ بذلك، لئلّا يتوهَّم أنّهما لمطلق الزمان، و ليسَ كذلك، فإنّهما لاتستعملان في الزمان المستقبل اتّفاقاً، كما قال الرضيُّ، و معناها ابتداءُ الغاية إن كانَ الزمان ماضياً كقوله[من الكامل]:

٣٥٦- .... أقوينَ مُذْ حججٍ و مُذْ دهرِ[٢]

و قوله[من الطويل]:

٣٥٧- .... و رَبْعٍ عفَت آثاره مُنذُ أزمان[٣]

أي من حججٍ و من أزمان، و الظرفيَّةُ، إن كانَ حاضراً، نحو: ما رأيتُه مذ أو منذ يومنا، أي في يومنا و معنى من و إلى إن كان معدوداً، نحو: ما رأيتُه مذ ثلاثةِ أيامٍ، أي من ابتدائها إلى انتهائها.

و رُبَّ، و القولُ بحرفيَّتها كما مَشى في إطلاقه السابق هو مذهبُ البصريِّين، و مذهبُ الكوفيِّين و الأخفشِ في أحد قوليه، و ابنُ الطراوة ذَهَب إلى أنّها اسم، و هو مرتضي الرضيِّ. و فيها ثمانيةَ عشرَ لغةً: ضمُّ الراء و فتحُها معَ تشديد الباء و تخفيفها، و الأوجه الأربعة مع التاء مفتوحةً و ساكنةً، أو معَ ما أو مَعها، فهذه ستَّ عَشرةَ و ضمُّها مع اسكانِ الباء و ضمِّها[٤].

و في معناها ثمانيةُ أقوال: **أحدُها:** أنّها للتقليل دائماً، و عليه الأكثرونَ. **الثاني:** أنّها للتكثير دائماً، **الثالث:** أنّها لَهما على السواء. **الرابع:** أنّها لم توضع لواحد منهما، بل هي حرفُ إثبات لايدلُّ على تكثيرٍ و لا تقليلٍ، و إنّما يفهمُ ذلك من خارج. **الخامسُ:** للتكثير في مواضع المباهاتِ و لافتخار، و للتقليل فيما عداه. **السادسُ:** لمبهم العدد يكون

---

١ - النهاية في النحو لابن الخباز أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٣٧. كشف الظنون ٢/١٩٨٩.
٢ - صدره« **لمن الدّيار بقنّة الحجر**»، و هو لزهير بن أبي سلمى. اللغة: القنة: أعلى الجبل، القمة، الحجر: اسم موضع، أقوين: خلون، حجج: سنوات.
٣ - صدره « **قفا نبك من ذكري حبيب و عرفان**»، و هو لامرئ القيس و تقدّم برقم١٦.
٤ - سقطت هذه الجملة في «س».

تقليلاً و تكثيراً. السابعُ: للتقليل كثيراً و للكثير قليلاً. الثامنُ: عكسُه، أي للتكثير كثيراً و للتقليل قليلاً، و هو الّذي جزم به ابنُ مالك في التسهيل.

و اختارَه ابنُ هشام في المغني، قال: فمن الأول﴿ ربُما يَودُّ الّذينَ كَفَرُوا لو كَانوا مسلمينَ﴾ [الحجر/٢]، و قولُه (ع): يا ربَّ كاسية في الدنيا عارية يومَ القيامة[١]. و سَمِعَ الكسائيُّ أعرابيًا، يقولُ بعدَ انقضاء شهرِ رمضان: «يا ربَّ صائمه لن يصومه، و يا ربَّ قائمه لن يقومه». و قال الشاعر[من المديد]:

٣٥٨- ربَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثوْبي شَمالاتُ[٢]

وجهُ الدليل أنَّ الآيَةَ و الحديثَ و المثالَ مسوقةٌ للتخويف، و البيتُ مسوقٌ للافتخار، و لايناسبُ واحداً منهما التقليلُ.

و من الثاني قولُ الشاعر[من الطويل]:

٣٥٩- ألا رُبَّ مولود وَ لَيْسَ لَهُ أبٌ   وَ ذي ولد لَمْ يَلْدَه أبوانِ

و ذي شامة غرَّاء في حُرِّ وَجْهه   مُجَلَّلَة لا تَنْقَضي لأوَانَ

و يكمل في تسعٍ و خمس شبابَه   و يهرمُ في سبعٍ معاً و ثمانِ[٣]

أرادَ آدم (ع) و عيسى (ع) و القمرَ. انتهى ملخَّصاً.

و قوله لم يلْدَه بإسكان اللام، و أصلُه لم يلِدْه بكسرها و إسكان الدّال، ثمّ سكنت اللامُ تشبيهاً لها بتاء كتف، فالتقى ساكنانِ فحُرِّكت الدّالُ اتباعاً لفتحة الياء، و بالضمّ اتّباعاً لضمة الهاء. قاله الدمامينيُّ.

«و تختصُ ربَّ» بالظاهر« النكرة» لفظاً و معنى، أو معنى فقط، نحو ربَّ رجلٍ و أخيه، و يغلبُ وصفُ هذه النكرة، و لايلزمُ خلافاً للمبرّد و ابنِ السّراج و الفارسيِّ و أكثر المتأخّرينَ منهم الشلوبينُ، و في البسيط أنّه رأيُ البصريّين، لأنَّ عاملَها يحذفُ غالباً، فجُعِلَ التزامُ الوصف كالعوض، و الأوّل هو ظاهرُ نصِّ سيبويه، و عليه نصُّ الأخفش، و قالَه الفرّاء و الزّجّاجُ و ابنُ طاهر و غيرهم، و اختارَه ابنُ عصفور، لأنَّ ما فيها من معنى القلّة و الكثرة مغنٍ عن الوصف كما في كم الخبريَّة، و احتجَّ عليه بقول أم معاوية [من الكامل المجزوء]:

٣٦٠- يا رُبَّ قائلةٍ غداً   يا لهفَ أمَّ معاوية[٤]

و قوله [من الطويل]:

---

١ - تقدّم في ص٧١.
٢ - البيت لجذيمة الأبرش. اللغة: أوفيت: أشرفت، العلم. الجبل، الشمالات: رياح الشمال الشديدة.
٣ - الأبيات لرجل من أزد السراة و قيل: لعمرو الجنبي.
٤ - هو لهند أم معاوية بن أبي سفيان قالته يوم بدر.

٣٦١- ألا رُبَّ مـــولود............ ....[١]

و يغلبُ حذفُ متعلَّقها و مضيِّه، و قد تحذفُ هي، فيجبُ إبقاءُ عملها و ذلك بعد الفاء كثيراً، كقوله [من الطويل]:

٣٦٢- فَمثلك حُبْلَى قد طَرقْتُ وَ مُرضعٍ ....[٢]

و بعد الواو كقوله[من الطويل]:

٣٦٣- و ليلٍ كموجِ البحرِ أرْخَى سُدولَه ....[٣]

و بعد بل قليلاً كقوله[من الرجز]:

٣٦٤- بَلْ مَهْمَه قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهْ[٤]

و مع التجرُّد أقلُّ، كقوله[من التخفيف]:

٣٦٥- رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه كدْتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِه[٥]

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قد تجرُّ ربَّ ضميرَ الغيبة، فيلزمُ إفرادُه و تذكيرُه و تفسيرُه بتمييـــز مطابقٍ للمعنى. نحو: ربَّه رجلاً و ربَّه رجلين و ربَّه رجال و ربَّه امرأة و ربَّه امـــرأتين و ربَّه نساء، و لقلَّة ذلك و شذوذه لم يذكره المُصنِّف، فجعلَها ممّا يجرُّ الظاهرَ فقط، و قد صرَّحَ بضعف ذلك في بحثِ المضمرات، و تبع فيه ابنَ مالك، و منَعه أبوحيَّان، فقال: ما ذكره ابنُ مالك في بعض كتبه من القلة و في بعضها من الشذوذ ليس ذلك، و النَّحويُّونَ أوردُوا ذلك على سبيل الجواز أنَّه فصيحٌ، لا شاذٌّ، و لا قليلٌ، إلا أنْ عنى بالشذوذِ شذوذَ القياس، و بالقلة قلَّته بالنسبة إلى جرِّها المظهرَ، لأنَّه أكثرُ من جرِّها المضمر، انتهى. و قد تقدَّمَ الكلامُ على تعريف هذا الضمير و تنكيره في صدر الكتاب، فليراجع.

الثاني: تتفردُ ربَّ من بين حروف الجرِّ بوجوب التصدير، كذا قالَ غير واحد، فقيلَ: لأنَّها للإنشاء مثلُ كم، و قيل: لأنَّها للقلَّة الَّتي هي بمنزلة النفيُ، و النفي له صدرُ الكلام. قالَ الدمامينيُّ: و استشكل أبوحيَّان وجوبَ التصدير بوقوعها خبراً لأنَّ في قولـــه[مـــن الطويل]:

---

١ – تقدم برقم٣٥٩ .

٢ – تمامه« **فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحول**»، و هو من معلَّقه امرئ القيس. **اللغـــة**: طرقـــت: جئـــت لـــيلاً، تمائم:جمع تميمة، و هي التعويذة تعلق علىَ الصبي لتمنعه العين في زعمهم، محول: اسم فاعل من«أحول الصبي» إذا أتى عليه من مولده عام.

٣ – تمامه«**على بأنواع الهموم ليبتلي**»، و هو لامرئ القيس من معلقته. **اللغة**: أرخى: أرسل، السدول: جمع سدل: الستر.

٤ – الرجز لرؤبة. **اللغة** : المهمه: المفازة البعيدة (ج) مهامه.

٥ – البيت لجميل بن معمر العذري. **اللغة**: الرسم: مالصق بالأرض من آثار الديار كالرماد و غيره، الطلل: ما شخص و ارتفع من آثارها كالوتد و نحوه، من جلله: يعني من عظمة في نفسي أو من أجلك، و بسببك.

٣٦٦- أماويَّ إنّي رُبَّ واحد أمّه مَلَكْتُ فلا أسرٌ لَدَيَّ و لا قَتْلُ[١]

و هذا كما تَراه غلطٌ ظاهرٌ، فإنَّ ما في البيت لأينافي الصدريَّةَ بدليل إنَّ زيداً ما قام، و زيدٌ إنّه لقائمٌ، و زيدٌ لأبوه قائمٌ، و قد تابعَه بعضُ شرّاحِ التسهيل على هذا الغلط، انتهى، و هذا البعضُ هو ابنُ أمِّ قاسم المراديُّ.

و التاءُ و تختصُّ باسم الله تعالى نحو: ﴿و تاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم﴾[الأنبياء/٥٧]، و أمّا حكايةُ الأخفش" تَرَبِّ الكعبة" فشاذٌّ، و أشذُّ منه حكايةُ ابنِ خالويه[٢] "تالرحمن" و"تحياتك" و يلزمها التعجُّبُ. قال الزمخشريُّ في ﴿تاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم﴾ ، الباءُ أصلُ حروف القسم، و الواوُ بدلٌ منها، و التاءُ بدلٌ من الواوِ، و فيها زيادةُ معنى التعجُّبِ، كأنّه تعجَّبَ من تسهيل الكيد على يده و تأتّيه مع عُتوِّ نمرود و قهره.

قال السَّفاقسيُّ[٣] في إعرابه بعد نقل هذا الكلام: ما قالَه من البدل قاله كثيرٌ من النحاة، و لايقومُ عليه دليلٌ، و قد ردَّه السهيليُّ، و مقتضى النظر أنّه ليسَ شيءٌ منها أصلاً للآخر، و قوله: فيها معنى التَّعجُّب نصوصُهم على أنَّ ذلك لازمٌ في لام القسم، و أمّا التاءُ فقد يكونُ معها التعجُّب، و قد لايكونُ انتهى. قلت: و قد نصَّ غيرُ واحدٍ من النحاة على أنَّ ذلك لازمٌ في التاء أيضاً[٤].

« و حتى»: و هي لانتهاء الغاية مكانيَّةً، نحو: أكلْتُ السمكَ حتى رأسَها، أو زمانيَّةً، نحو: ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[القدر/٥]، و يجبُ في مجرورها إذا كان مسبوقاً بذي أجزاء أن يكون آخراً أو متَّصلاً بآخر، فلايقال: سهرت البارحةَ حتى نصفها، ثُمَّ إنْ كان ما بعدَها اسماً غيرَ داخل فيما قبلها إمّا لكونه غيرَ جزءٍ له: نحو: ﴿سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر﴾، أو لكونه جزءاً لم يقعِ الفعلُ عليه، نحو: صمتُ الأيّامَ حتى يومَ العيد، فالجَرُّ بها متعيِّنٌ، و إنْ كان جزءاً ممّا قبلَها و لم يتعذّر دخوله، نحو: صمت الأيّام حتى يومَ الثلاثاء، فالجرُّ بها جائزٌ و يجوزُ العطفُ .

تنبيه: متى دلَّت قرينةٌ على دخول الغاية في حكم ما قبلَها أو على عدمه عمل بها، و الأقوال أصحُّها الحكمُ بالدخول مع حتى دون إلى حملاً على الغالب، لأنَّ الأكثرَ مع القرينة عدمُ الدخول في إلى و الدخول في حتى.

---

١ - البيت لحاتم الطائيّ في بعض المصادر و في بعض بلا نسبة.

٢ - الحسين بن أحمد بن خالوية ابوعبدالله إمام اللغة و العربية، له من التصانيف: الجمل في النحو، الاشتقاق شرح الدريدية، مات بحلب سنة ٣٧٠، المصدر السابق ٢٢٩/١.

٣ - إبراهيم بن محمد إبراهيم بن أبي القاسم السفاقسيّ النحويّ صاحب إعراب القرآن (٦٩٧- ٧٤٢ هـ ق المصدر السابق ٤٢٥/١.

٤ - سقطت هذه الجمل في «س».

قالَ ابنُ هشام في المغني: و زَعَمَ شيخ شهابُ الدين القرافيُّ أنّه لاخلافَ في دخول ما بعد حتى، و ليسَ كذلك بل الخلافُ مشهورٌ، و إنّما الاتّفاقُ في حقّ العاطفة، و الفرقُ أنّ العاطفةَ بمعنى الواوِ، انتهى.

و جعلَ الرضيُّ دخولَ ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأً لتوهُّم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في حتى من مجيئها بمعنى مع كثيراً، و إلا فهي لاتكونُ بمعنى معَ، قالَ بعضُ المحقّقين: و القياسُ أن يكونَ حكمه بأنّ إلى تأتي بمعنى مع قليلاً أيضاً متوهّماً من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، إلا أنّ الرضيَّ لم يذكره.

«و الكافُ»: و لها خمسةُ معان:

أحدُها: التشبيهُ، نحو: زيد كالأسدِ.

الثاني: التعليل: أثبتَه قومٌ، و نفاه الأكثرونَ، و قيّد بعضُهم جوازَه بانَ تكونَ الكاف مكفوفةً [بما] كـ حكاية سيبويه " كما أنّه لايعلمُ فتجاوزَ اللهُ عنه"، و الحقُّ جوازه في المجرَّد عن ما، نحو: ﴿ وَيْ كَأَنَّه لايفلحُ الكافرونَ ﴾[القصص/٨٢]، أي أعجب لعدم فلاحهم، و في المقرونة بما الكافّة كما في المثال، و بما المصدريّة، نحو: ﴿فاذكُروه كَما هَداكم ﴾[البقرة/١٩٨]، أي لأجل هدايته إيّاكم .

الثالثُ: الاستعلاء، ذكره الأخفشُ والكوفيّون، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ [أي على خيرٍ]، و قيل في "كن كما أنت عليه": إنّ المعنى على ما أنتَ عليه، و في هذا المثال أعاريبُ، ذكرَها في المغني.

الرابعُ: المبادرةُ: و ذلكَ إذا اتّصلت بما، نحو: سَلِّم كما تدخلُ، و صَلِّ كما يدخلُ الوقتُ، ذكره ابن الخبّاز في النهاية و أبو سعيد السيرافي و غيرهما، و هو غريب، قالَه ابنُ هشام.

الخامسُ: التوكيدُ و هي الزائدةُ ، نحو:﴿ لَيْسَ كَمِثْله شيء﴾[الشوري/١١]، إذ لابُدَّ من الحكم بزيادة إحدى أداتي التشبيه، و إلا صارَ المعنى ليس شيء مثلَ مثله، فيلزمُ إثباتُ المثل لله تعالى، و نفي المثليّة عن المثل، و هو محالٌ، و لا سبيلَ إلى الحكم بزيادة مثل، لأنَّ زيادةَ ما هو على حرفٍ واحدٌ أولى، و لاسيّما إذا كانَ من قسم الحرف، لأنّه أولى بالزيادة من الاسم بل قيل: إنّ زيادة الاسم لم تثبت، فكانت الكافُ هي الزائدةَ.

قالَ ابنُ الجنيّ: و إنّما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادةَ الحرف كإعادة الجملة ثانياً، هذا قولُ الجمهور. و قيلَ: الكافُ غيرُ زائدة، و الزائدُ مثلُ، و ليس بشيء لما مرَّ، و قيل: لا زائدَ منهما، ثُمَّ اختلفَ، فقيلَ: مثلٌ بمعنى الذات، و قيلَ: بمعنى الصفة، و قيلَ: الكافُ اسمٌ مؤكّدٌ بمثل كما عكس ذلك من قال[من الرجز]:

٣٦٧- .... فُصيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولٍ[١]

و لاتنقاسُ زيادةُ الكاف كما جزمَ به أبوحيّان في الإرتشاف، و إن تردَّدَ فيه بعضُهم.

تنبيه: لايردُ على كلام المُصنِّف (ره) جرُّ حتى و الكاف للضمير في قوله[من الوافر]:

٣٦٨- أتتْ حتّاكَ تقصدُ كلَّ فجٍّ ....[٢]

و قوله[من الرجز]:

٣٦٩- .... وَ أُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبا[٣]

لأنّها ضرورةٌ خلافاً للمبرِّد والكوفيِّين.

و الواوُ و هو للقَسَم، و لاتتعلَّقُ إلا بمحذوف، نحو:﴿ و القرآن الحكيم﴾[يس/٢]، فإنْ تلتْها بواو أخرى، نحو:﴿ و التِّينِ و الزيتونِ وَ طور سينين﴾[التين/٢و١]، فالتالية واوُ العطف، و إلا لاحتاجَ كلٌّ من الاسمين إلى جواب، و أمّا واو ربَّ فالصحيحُ أنّه واوُ العطف، و أنَّ الجرَّ بعدها بربَّ مقدَّرةً، خلافاً للمبرّد و الكوفيِّين، «و لا تختصُّ» هذه الثلاثةُ أي حتى و الكاف والواو «بظاهرٍ معيَّن» كما اختصَّ ما قبلها بما مَرَّ.

فائدةٌ : من حروف الجرِّ ما لفظُه مشتركٌ بين الاسميَّة و الحرفيَّة و هو ستَّةٌ:

أحدُها و ثانيها: عَن و على، فتقعان اسمينِ بمعنى جانبٍ، و فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله[من الكامل]:

٣٧٠- .... مِنْ عَنْ يميني تارَةً و أمامي[٤]

و قوله[من الطويل]:

٣٧١- غدت من عليه بعد ما تمَّ ظِمؤُها ....[٥]

---

١ - قبله«و لعبت طير بهم أبابيل»، و هو نسب إلى حميد الأرقط و إلى رؤبة. اللغة: أبابيل: جماعات، العصف: التبن.

٢ - تمامه«ترجّي منك أنها لا تخيب»، لم يسمَّ قائله. اللغة: الفجُّ: طريق في الوادي.

٣ - صدره« خلّي الذنابات شمالاً كثبا»، و البيت للعجاج يصف حمار وحش و أتنه. اللغة: الذنابات: جمع ذنابة، و هي آخر الوادي الّذي ينتهي إليه السيل، كثبا: قريبا، أم أوعال: هي هضبة في ديار بني تميم .

٤ - صدره«و لقد أراني للرماح دريئة»، هو لقطري بن الفجاءة. اللغة: الدريئة: الحلقة التي يتعلم عليها الطعن.

٥ - تمامه «تصلُّ و عن قيض بزيزاء مجهل»، و هو لمزاحم العقيلي، يصف القطاة. اللغة: غدت: صارت، من عليه: أراد مَن فوقه، فعلى هنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجرّ، ظمؤها: زمان صبرها عن الماء، تصل: تصوّت، قيض: قشر البيضه الأعلى ، زيزاء: ما ارتفع من الارض، المجهل :الذي ليس له اعلام يهتدي بها.

قالَ ابنُ هشام في المغني: و مِن الداخلةُ على عَن زائدةٌ عندَ ابنِ مالكٍ و لابتداء الغايه عندَ غيره، قالوا: قعدتُ عن يمينه، فالمعنى في جانب يمينه، و ذلك محتملٌ للملاصقة وَ لخلافها، فإذا جئتَ بمن تعيَّنَ كون القعود ملاصقاً لأوَّل الناحية، انتهى.

و لا تُجَرُّ عن في المشهور إلا بمن، و قد تُجرُّ بعلى، و هو نادرٌ، و المحفوظُ بيت واحد و هو [من الطويل]:

٣٧٢- على عن يميني مَرَّت الطَّيرُ سُنَّحاً ....[١]

قالَ البدُر الدمامينيُّ في شرح التسهيل و لاأعرفُ من أنشدَه تماماً، و لاتتقيَّد اسميَّة عن و على بحالة دخولِ من عليها، كما يغلطُ فيه كثيرٌ، فإذا قلت: زيدٌ على السطح، و سرتُ عن البلد، احتملَ الاسميّة.

الثالثُ: إلى، حَكاه ابنُ عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري فقال: إنَّ إلى تُستعملُ اسماً، فيقال: انصرفتُ من إليك، كما يُقال: غدوتُ من عليه، و هو غريبٌ.

الرابعُ و الخامسُ: مذ ومنذ فيكونان اسمين، و ذلك في موضعين:

أحدُهما: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ، نحو: ما رأيتُه مذ يومان، أو منذ يوم الجمعة و فيهما حينئذ أقوالٌ: أحدها أنّها مبتدءان، و ما بعدَهما خبرٌ عنها واجبُ التأخير إجراء للرفع مجرى الجرِّ، و هو مذهبُ المبرّد و ابنِ السَّرّاج و الفارسيِّ من البصريّين و طائفة من الكوفيِّين، و اختارَه ابنُ الحاجب و معناهما الأمد، إن كانَ الزمنُ حاضراً أو معدوداً، و أوَّل المدَّة إنْ كانَ ماضياً.

الثاني: أنّهما ظرفانِ مخبرهما عمَّا بعد هما، و هو مذهبُ الأخفش و الزَّجاج و الزَّجاجي، و معناها« بين و بين» مضافين، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان بيني و بين لقائه يومان، و قال في المغني: و لاخفاءَ بما فيه من التعسف .

الثالثُ: أنّهما ظرفان، و ما بعدهما فاعلٌ لكان تامَّة محذوفة، و التقدير مذ كان يومان، أو منذ كان يوم الجمعة، و هذا مذهب جمهور الكوفيِّين، و اختاره ابنُ مالك و ابنُ مضاء و السهيليُّ.

الرابعُ: أنّهما ظرفان، و ما بعدَهما خبرٌ لمبتدإ محذوف، و التقديرُ من الزمان الّذي هو يومان، بناءً على أنّ منذَ مركّبةٌ من كلمتين: من و ذو الطّائية، و هذا قولٌ لبعضِ الكوفيِّين.

الثاني أن يدخلا على الجملةِ فعلية كانتْ، و هو الغالبُ، كقوله[من الكامل]:

---

١ - تمامه«و كيف سنوحٌ و اليمينُ قطيعُ»، لم يسمَّ قائله. اللغة: السنح: من سنَح سنوحاً فهو سانح و الجمع سنَّح. إذا مر الطير من مياسرك إلى ميامنك و العرب تتفاءل بذلك.

٣٧٣- ما زالَ مُذ عَقَدَت يَداه إزارَه ....[1]

أو اسميّةً كقوله[من الطويل]:

٣٧٤- و ما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ ....[2]

و فيهما حينئذ قولان: أحدُهما و هو المشهورُ، أنّهما ظرفان مضافان، فقيلَ: إلى الجملة، و قيلَ إلى زمن مضاف إلى الجملة، الثاني: أنّهما مبتدءانِ، فيجبُ تقدير زمن مضاف إلى الجملة.

السادسُ: الكافُ، فيقع اسماً مرادفاً لمثل، و لايكونُ كذلك عند سيبويه و المحقّقين كما قالَ في المغني إلا في ضرورة الشعر كقوله[من الرجز]:

٣٧٥- .... يَضحَكْن عَنْ كالبرد المُنهَمّ[3]

و قال كثيرٌ منهم الأخفشُ و الفارسيُّ: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نحو: زيدٌ كالأسد أن يكون الكافُ في موضع رفع، و الاسدُ مخفوضاً بالاضافة.

و يقعُ مثل هذا في كتب المعربين كثيراً. قال الزمخشريُّ في قوله تعالى:﴿ كهيئة الطير فانفُخ فيه ﴾[آل عمران/٤٩] إنّ الضميرَ فيه راجعٌ إلى الكاف من كهيئة الطير، أي فانفخُ في ذلك الشيء المماثل، فيصيرُ كسائر الطيور انتهى.

و وقعَ مثلُ ذلك في كلام غيره، و لو كانَ كما زعموا لَسمَع في الكلام مثل: مررت بكالأسد .

و نقلَ في شرح "بانت سعاد" عن ابنِ مضاء أنّها اسم أبداً، لأنّها بمعنى مثل و هو غريبٌ، و تتعيَّنَ الحرفيّة حيثُ كانت زائدةً خلافاً لمن أجازَ زيادة الأسماء و حيثُ وقعت هي و مخفوضها صلة، كقوله[من الرجز]:

٣٧٦- ما يُرتَجَي و ما يُخافُ جَمَعاً فهو الّذي كاللّيث و الغَيْث مَعاً[4]

خلافاً لابن مالك في إجارته أنْ يكونَ مضافاً و مضافاً إليه على إضمار المبتدأ كما في قراءة بعضهم﴿ تماماً على الّذي أحسنُ﴾[الأنعام/١٥٤] و هذا تخريجٌ للفصيح على الشاذّ.

---

١ - تتمته «فسما فأدركَ خمسةَ الأشبار»، و هو للفرزدق يمدح بها يزيد بن المهلب. **اللغة** : الإزار: سروال، سما: ارتفع و علا، الأشبار: جمع شبر: ما بين أعلى الإبهام و أعلى الخنصر.

٢ - تتمته: «وليداً و كهلاً حين شبت و أمرادا»، و هو للأعشى. **اللغة**: أبغي: أطلب، اليافع : الغلام الّذي قارب الحلم أو راهق العشرين. الأمرد: من لاشعر في وجهه.

٣ - قبله« بيض ثلاث كنعاج جمّ»، و هو للعجاج. **اللغة**: البيض: أراد به النساء، النعاج: أراد به هنا بقرالوحش حيث شبه النساء بهنّ في العيون و الأعناق، الجمّ: بضم الجيم هي الّتي لا قرن لها، و بفتح الجيم بمعنى الكثير، البرد: حب الغمام، المنهمّ: الذائب.

٤ - لم يسم قائله. **اللغة**: الغيث: المطر.

تتمّةٌ: أثبتَ الجمهورُ من البصريّين و الكوفيّينَ الجرَّ بالمجاورة لمجرور في النعت كقولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، و التوكيد كقوله[من البسيط]:

٣٧٧- يَا صاحِ بَلِّغ ذويَ الزوجاتِ كُلِّهِم ....[1]

بجرِّ كلِّهم بالمجاورة، لأنّه توكيدٌ لذويَ المنصوب لا الزوجات، و إلا لقيل كلهنَّ، و قيل في عطف النسق أيضاً نحو:﴿ و امسحُوا برؤسِكم و أرجلِكم﴾[المائدة/٦]، فإنّه معطوفٌ على أيديكم، لأنّه مفعولٌ.

قالَ أبوحيّان: و ذلك ضعيفٌ جدًّا، و لم يحفظْ من كلامهم، قال: و الفرقُ بينه و بين النعت و التوكيد أنّهما تابعانِ بلاواسطة، فهما أشدُّ مجاورة من العطف المفعول بحرف العطف، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ في التحفة: أخبرَني الشيخُ شمس الدين الخثعمي المعروف بابن النشار[2] أنّه كانَ بيده من تفسير الثعلبي[3] أو غيره، و فيهما أنَّ أرجلَكم في آية الوضوء مخفوضٌ بالمجاورة، قالَ: فجئت إلى الشيخ جمال الدين ابن هشام، و هو جالسٌ بمصر بجامع عمرو بن العاص، فأريتُه الكلامَ المذكور في الآية طالباً أن يتكلّم عليه، فَنَظَرَ في تلك الكرّاسة، ثُمَّ ألقاها إليَ، و قال لي بحدّة، خذ فاساً، و اكشط به هذا الكلامَ، و ارم به في وجه صاحبه، فتركتُه، و مضيتُ، انتهى.

و زادَ ابنُ هشام في شرح الشذور عطف البيان، قال:لايمنعُ في القياس، لأنّه كالنعت و التوكيد في مجاورة المتبوع، قال: و ينبغي امتناعه في البدل، لأنّه في التقدير من جملة أخري فهو محجوز تقديراً[4]، انتهى. و كذا قال أبوحيّان، و زادَ لا نعلم أحداً أجراه فيه و لاتحفظه من كلامهم، انتهى.

قالَ في المغني: و أنكرَ السيرافيُّ و ابنُ جنيّ الجرَّ بالمجاورة مطلقاً و تأوّلاً قوله: خرب بالجرِّ صفة لضب، ثُمَّ قالَ السيرافي: في الأصل هذا جحرُ ضب خربِ الجحر منه بتنوين خرب و رفع الجحر، ثُمَّ حذفَ الضمير للعلم به، ثُمَّ أتي بضمير الجحرَ مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر. و قال ابن جنيّ: الأصلُ خرب جحرُه، ثُمَّ أنيبَ المضافُ إليه عن المضاف،

---

١ - تمامه«أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عري الذّنب »، و هو لأبي الغريب النصري، اللغة: العري: جمع عروة و هي من الدلو و الكوز المقبض.

٢ - لم أجد ترجمة حياته.

٣ - الثعلبي هو أحمد بن محمد الميدانيُّ النيسابوريُّ الإمام الفاضل النحويُّ الأديب اللغويُّ، صنّف: الأمثال، الأنموذج في النحو، الكشف و البيان عن تفسير القرآن ، مات سنة ٥١٨هـ ق. المصدر السابق ١/٣٥٧.

٤ - ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب، لاط، قم مؤسسة الطباعة و النشر دار الهجرة، ١٤١٤ هـ ق، ص ٣٣٢.

فارتفعَ و استترَ، و يلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصفة على غير من هي لـــه، و ذلك لايجوزُ عند البصريِّين و إن أمنَ اللبس، انتهى.

و قصرَه الفرّاء على السماع، و منعَ القياسَ على ما جاء منه، فلايجوزُ: هذه حجرة ضب خربة، و خصّه قومٌ بالنكرة، و هو مردودٌ، فقد سمع في المعرفة، و هل يختصُّ النعت بالمفرَد؟ قالَ الخليل: نعم، و سيبويه: لا، بل يجرى في المثنّى، قال أبوحيّـــان: و قياسُـــه الجريان في الجمع، و المانع يقول لم يرد إلا في الافراد، و هو قريبٌ من رأي الفرّاء.

تنبيه: حركةُ الجرِّ على الجوار من جملة صور الإتباع، و في قولهم على الجـــوار مـــا يشيرُ إليه، و بهذا يندفعُ استشكال تصوُّر العامل في المجرور به، فإنَّ العامـــل في مجـــاوره لايصحُّ أن يكونَ عاملاً فيه من حيث إنّه ليس له في المعنى، و إنّما هو لغيره و عامل غيره لا يقتضي جرّه، إذا هو غيرُ مجرور. و هنا انتقضي كلامُ المُصنِّف(ره) على النوع الثالث من أنواع المعربات، و هو ما يرد مجروراً لا غير، فشرع في النوع الرابع، و هو ما يـــردَ منصوباً و غير منصوب، فقال:

المستثنى

ص: النوع الرابع: ما يردُ منصوباً و غيرَ منصوب، و هو أربعة.

الأوّل: المستثنى: و هو المذكور بعد إلا و أخواتها، للدلالة على عَدَمِ اتّصافه بما نسب إلى سابقه و لو حكما. فَإن كان مُخرجاً [من متعدِّد] فمتّصل، و إلا فمنقطع.

فالمستثنى بإلا إن لم يذكر معه المستثنى منه أُعرب بحسب العوامل، و سمّي مفرَّغاً، و الكلام معه غير موجب غالباً. و إنْ ذكر فإن كان الكلام مُوجباً نصب، و إلا فإن كان متّصلاً فالأحسن اتباعه على اللّفظ ،نحو:﴿ ما فَعَلُوهُ إلا قليلٌ﴾،و إن تعذّر فعلى المحلّ، نحو: ﴿لا الهَ إلا اللهُ﴾، و إن كانَ منقطعاً، فالحجازيُّون يوجبون النصب، و التميميُّون يجوِّزونَ الاتباع: نحو: ما جائني القوم إلا حماراً، أوْ حمارٌ.

تتمَّة: و المستثنى بخلا وعدا و حاشا يُنصب مع فعليتها، و يُجرُّ مع حرفيّتها، و بليس و لايكون منصوب على الخبريّة، و اسمها مستتر وجوباً، و بما خلا و بما عدا منصوبٌ و بغيرو سوى مجرور بالإضافة، و يعربُ غير بما يستحقّه المستثنى بإلا، و سوى كغير عند قوم، و ظرفٌ عند آخرين.

ش: «النوعُ الرابعُ »من المعربات من الأسماءِ «ما يردُ منصوباً و غيرَ منصوبٍ و هو أربعةٌ»:

«الأولُ المستثنى، و هو المذكورُ بعدَ إلا» غير الصفة «و»إحدى «أخواتها»، و هو غيرُ و سوى بلغاتها و عدا و خَلا و حَاشا بلغاتها و ليسَ و لايكونُ «للدلالة» متعلّق بالمذكور«على عدم اتّصافه» أي المذكورُ «بما نسب إلى سابقه و لو» كانَ سابقه «حكماً»، نحو: قام القومُ إلا زيداً، و ما قامَ إلا زيدٌ، فزيدٌ في المثال الأوَّل مذكورٌ بعدَ إلا«للدلالة على عدم اتّصافة» بالقيام الّذي نسبَ إلى سابقه، و هو القومُ، و في الثاني مذكورٌ بعدَ إلا للدلالة على عدم اتّصافه بعدم القيام الّذي نسبَ إلى سابقه حكماً، و هو أحدٌ، إذ التقديرُ ما قامَ أحد إلا زيدٌ.

و شملَ الحدُّ المستثنى المتّصلَ و المنقطعَ، فلذلك بيَّنهما مفصَّلاً بقوله: «فإن كانَ المستثنى مخرَجاً» حقيقةً «من متعدِّد» لفظاً أو تقديراً[1] «فمتصلٌ»، نحو: جاء القومُ إلا زيداً، مَا جاءَ إلا زيدٌ ، «و إلا» يكن مخرجاً من متعدِّدٍ لا لفظاً و لا تقديراً«فمنقطعٌ»، نحو: جاءَ القومُ إلا حماراً.

١ – لا لفظاً و لا تقديراً «ح».

تنبيهاتٌ: الأوّل: قالَ ابنُ الحاجب: لايمكنُ جمعُ المستثنى المتّصل و المنقطع في حدٍّ واحد ، لأنّ ماهيتهما مختلفان، و لايمكنُ جمعُ شيئين مختلفي الماهيّة في حدود ذلك، لأنّ الحدَّ متبيِّنٌ للماهية بذكر جميعَ أجزائها مطابقة إمّا تضمُّناً أو تصريحاً، و المختلفانِ في الماهية لايتساويان في جميع الأجزاء حتى يَجتمعا في حدٍّ واحد، و الدليلُ على اختلاف ماهيتَها أنّ أحدَهما مخرجٌ من متعدِّد، و الاخرُ غيرُ مخرج، بلي يمكنُ جمعهُما في حدٍّ واحد باعتبار اللفظ، لأنّ مختلفي الماهيةِ لايمتنعُ اشتراكُهما في اللفظ، فيقالُ: المستثنى هو المذكورُ بعدَ إلا و أخواتها، انتهى.

قال الرضيُّ: و لقائلٍ أنْ يمنع اختلافُها في الماهية قولَه، لأنّ أحدَهما مخرجٌ من متعدِّد، و الآخرُ غيرُ مخرج. قلنا: لانسلم أنّ كونَ المتّصل مخرجاً من متعدِّد من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متَّصلاً كانَ أو منقطعاً هو المذكورُ بعدَ إلا و أخواتها مخالفاً لما قبلَها نفياً و إثباتاً، ثُمَّ نقولُ: كونُ المتّصلِ داخلاً في متعدِّد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا المنقطعُ داخلٌ في هذا الحدِّ كما في: جاءني القومُ إلا حماراً، لمخالفةِ القومِ الحمارَ في المجيء، انتهى. و على هذا جرى المُصنّف في تعريفه المذكور.

الثاني: يردُ على الاستثناء المتّصل إشكالٌ مشهورٌ، و هو لزومُ التناقض في المستثنى، و ذلك أنّكَ إذا قلتَ مثلاً: قامَ القومُ إلا زيداً، فقد أثبتَ القيامَ للقوم الّذين من جملتهم زيدٌ، و قولُكَ: إلا زيداً نفي القوم إلا زيداً، فنفي عنه القيام الّذي ثبتَ له في ضمنِ القوم، فيلزمُ التناقضُ، و كذا قولُك: أضربُ القومَ إلا زيداً، يلزمُ أنْ يكونَ زيدٌ مطلوباً ضربُه و غيرُ مطلوب، و هذا لايتصوّرُ في كلامِ العقلاء. و قد وَرَدَ في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿فلبثَ فيهم ألفَ سنة إلا خمسينَ عاماً﴾[العنكبوت /١٤]، فيكونُ المعنى لبث الخمسينَ في جملة الألف، و لم يلبث تلك الخمسين، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً. و اختلفُوا في التقصي عن هذا الإشكال، فقالَ بعضُهم: يختارُ أنّ المستثنى غيرُ داخلٍ في المستثنى منه، فالقومُ في قولك: جاءَ القومُ، عامٌّ مخصوصٌ، أي إنّ المتكلّمَ أرادَ بالقومِ جماعةً ليسَ فيهم زيدٌ و قوله: إلا زيداً قرينة تدلُّ السامعَ على مرادِ المتكلّم، و أنّه أرادَ بالقوم غيرَ زيد، انتهى.

و كانَ المُصنّف ارتضى هذا الجوابَ حيثُ قالَ في الحدِّ: هو المذكورُ بعد إلا و أخواتها للدلالة على عدم اتّصافه بما نسبَ إلى سابقة، لكن قالَ الرضيُّ: إنّه ليسَ بشيء لإجماع أهلِ اللغة على أنّ الاستثناء مخرجٌ، و لا إخراجَ إلا مع الدخول، و أيضاً يتعذّرُ دعوى عدم الدخول في قصد المتكلّم في نحو له على عشرةٌ إلا واحداً، لأنّ الواحدَ في العشرة بقصده ثُمَّ أخرجَ، و إلا لكانَ مريداً بلفظ العشرةِ تسعةً، و هو محالٌ.

و قالَ أبوبكر الباقلاني[١] و عبدُ الجبّار[٢]: المستثنى و المستثنى منه و أداةُ الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي، فقولُك: له عشرةٌ إلا واحداً بمعنى له على تسعةٌ لا فرقَ بينَهما من وجه، و لا دخولَ هناك و لا إخراجَ، و ردَّ عليهما بأنّه ليسَ في لغتهم اسمٌ مركّبٌ من أكثرَ من لفظين، و قيلَ: و ليسَ بشيء، لأنّه يُسمّى بالجملة و إنْ طالت، نعم يردُ عليهما أنّه لايفصلُ بينَ أجزاء الكلمة بكلمة أخرى و لا إباء عن قولنا: جاءني القومُ يومَ الجمعة أمامَ الأمير في ساحة البَلد إلا زيداً، انتهى.

و قالَ آخرونَ: و استحسنَه الرضيُّ، أنّ المستثنى داخلٌ في المستثنى منه، و التناقض غيرُ لازم، لأنّه انّما يلزمُ لو كانت النسبةُ إلى مجرَّد المستثنى، و ليسَ كذلك، بل النسبةُ إلى المستثنى منه و المستثنى معاً، و إنّما أجرى الإعراب على المستثنى منه، و إن كان المنسوب إليه الجميعَ، لأنّ العادةَ إجراء الإعراب على أوّل أجزاء المنسوبُ إليه غير المفرد، و الإعرابُ على الجزء الأخير بكونه مضافاً إليه أو تابعاً من التوابع أو شبه المفعول كالمستثنى، فالمستثنى مخرجٌ قبل الإسناد إلى المستثنى منه. قالَ الرضيُّ: و هذا الجوابُ هو الصحيحُ المندفعُ عنه الإشكالاتُ كلُّها، انتهى.

قال بعضُ المتأخّرينَ: و فيه أنّ المستثنى لم يخرج عن كونه مدلولَ المستثنى منه، لأنّه غيرُ ممكن، و لا عن النسبة، لأنّه لا نسبةَ، فكيفَ يتصوَّرُ إخراجٌ، و نحنُ نقولُ: نسبَ المسندُ إلى المستثنى منه فأخرجَ من النسبة المستثنى، ثُمَّ حكم أو طلب، فلا تناقضَ، فتأمَّلْ، انتهى.

و قد سبقَه إلى هذا صاحبُ غاية التحقيق[٣] حيث قال: إنّه داخلٌ من حيثُ الإفراد و اللفظ، فاخرجَ عنه في التركيب و الحكم، انتهى. و التأمُّلُ منتفٍ هنا.

سبب تسمية المستثنى المتّصل و المنقطع: الثالثُ: إنّما سُمّي المتّصلُ متّصلاً لأنّه داخلٌ في دلالة منطوق المستثنى منه، و المنقطعُ منقطعاً لدخوله في دلالة مفهومه، و دلالة المنطوقَ أقوي، فسمّي المخرجُ منها متّصلاً بخلاف دلالة المفهوم، فإنّها ضعيفةٌ.

الرابعُ: لايشترطُ في المنقطع أنْ يكونَ من غير جنس المستثنى منه، بل أنْ لايكونَ داخلاً في المتعدّد الأوّل قبلَ الاستثناء، سواء كانَ من جنسِ المتعدّد كقولك: جاءني القومُ

---

١ – الباقلاني (أبوبكر محمّد)«ت ٤٠٣هـ /١٠١٣م) من كباء علماء الكلام. ولد في البصرة و سكن بغداد من كتبه«إعجاز القرآن» «و الانصاف» «دقائق الكلام» المنجد في الأعلام ص ١٠٧.

٢ – هناك أربعة أشخاص باسم عبد الجبار، و كلهم من النحاة و ماتوا في نحو سنة خمسمائة. بغية الوعاة. ٧٢/٢.

٣ – غاية التحقيق في تقسيم العلم إلى التصور و التصديق لطا شكيري زاده أحمد(١٤٩٥– ١٥٦١م)، مؤرخ عثماني. كشف الظنون ١١٩١/٢.

إلا زيداً، مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، فتبيَّنَ أنَّ المتَّصل ليسَ هو المستثنى من الجنس كما ظنَّ بعضُهم.

الخامسُ: حرَّك بعضُ المتأخّرينَ هنا بحثاً فقالَ: هلّا كانَ الاستثناء كلُّه متَّصلاً، و لكنْ تارةً يكونُ المخرجُ منه مذكوراً، و تارةً يكونُ مقدَّراً، فيكونُ الأصلُ في نحو ما فيها أحدٌ إلا حماراً، ما فيها أحدٌ و لا ما يتبعه إلا حماراً، و ما يتبعُه يشملُ الإبلَ و البقرَ و الغنمَ و غيرُ ذلك، فاستغني الحمارُ منه، و دَلَّ على هذا المحذوف استثناءُ الحمار، كما دَلَّ على تقدير أحد في الاستثناء المفرَّغ، ما جاءني إلا زيدٌ إخراج زيد، و على تقدير حالٍ من الأحوال فيما جائني زيدٌ إلا راكباً، و كذا القولُ في البواقي.

و يكونُ الفرقُ بين هذا الّذي يسمُّونَه منقطعاً، و الاستثناء المفرَّغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو: ما جاءني إلا حماراً، أو عدم اشتغاله في ما جاءني إلا زيدٌ، و أجابَ هذا الباحثُ بأنَّ ذلك إذا سلمَ لم يخرجْ عن الانقطاع باعتبار الظاهر، و إنْ كانَ متَّصلاً باعتبار التقدير، فإذا صحَّ له الاسمانِ بالاعتبارين المختلفين فلا بأسَ بقصره على أحدهما لقصدِ التمييز بينه و بينَ نوعٍ آخر يخالفُه في طريقته، و هو المتّصلُ لفظاً، انتهى.

إعراب المستثنى المفرَّغ: «فالمستثنى بإلا إنْ لم يذكرْ مَعه المستثنى منه» لفظاً بل نوي و يسمَّى الكلام حينئذٍ ناقصاً، «أعربَ بحسب» اقتضاء «العوامل» من رفعٍ و نصب و جرّ لقيامه مقامَ المستثنى منه، لكن لا إصالةَ، إذ العواملُ في التحقيق عاملةٌ في ذلك المقدَّر، و لكن لَمّا حذفَ، و قامَ المستثنى مقامَه عملَ فيه لا بطريق الإصالة لصحَّة ما قامَ إلا هندٌ، و قيلَ: بطريق الإصالة و الصحَّة للفصل بإلا، و فيه نظرٌ، إذ الفصلُ أنّما يكونُ مسوّغاً لترك التاء في الجملة لا مقتضياً لتركها وجوباً أو اختياراً و ما قام إلا هندٌ، يجبُ فيه تركُ التاء عندَ قومٍ، و يختارُ عندَ آخرينَ، و هو الحقُّ بدليل قوله[من الرجز]:

٣٧٨- مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبةٍ و ذَمٍّ   في حَرْبِنا إلا بناتُ العَمِّ[1]

«و سُمّي» المستثنى «مفرَّغاً»، أي مستثنًى مفرّغاً، لأنّه الاسمُ لامفرَّغ وحدَه، و إنّما سُمّي بذلك تسميةً له باسم عامله، لأنّه هو المفرَّغُ في الحقيقة، إذ لم يشتغل[2] بمستثنى منه، يعملُ فيه لفظاً، ففرغ عنه للعمل في المستثنى، فلا حاجةَ إلى ما قالَه بعضُهم بأنَّ المرادَ بالمفرَّغ المفرَّغُ له على الحذف و الإيصال، كما يُرادُ بالمشترك المشتركُ فيه، لأنّه

---

١ - لم يسم قائله و تقدّم برقم٨٩ .
٢ - في «ح» أو لم يشتغل و في «ط» إذا لم يشتغل.

فرغ له العاملُ عن المستثنى منه، على أنّ لك أنْ تفسّرَ المفرَّغَ بالمفرَّغ عن إعرابه لإعراب المستثنى منه، و لك أنْ تجعلَه اسمَ مكانٍ لوقوع التفريغ فيه .

تنبيهان: الأوّل: التفريغُ لايكونُ في المصدر المؤكّد لعدم الفائده و نحو:﴿ إن نظُنُّ إلا ظنّاً ﴾[الجاثية/٣٢]، محمولٌ على أنّه مصدرٌ نوعيٌّ، أي إلا ظنّاً ضعيفاً، و يكونُ فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر، نحو: ﴿إنْ هي إلا أسماءٌ سَمَّيتمُوها﴾ [النجم/٢٣]، و الفاعل، نحو: ﴿لايعلمهم إلا الله﴾[إبراهيم/٩]، و النائب عن الفاعل، نحو:﴿ هَلْ يُهْلَكُ الا القومُ الظالمونُ﴾[الأنعام/٤٧] و المفعول به، نحو:﴿ لايُكلِّفُ اللهُ نفساً إلا وُسْعَها ﴾ [البقرة/٢٨٦]، و المفعول فيه، نحو: ﴿لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضحاها ﴾[النازعات/٤٦]، و المفعول له، نحو:﴿ و ما تنفقونَ إلا ابتغاءَ وجهِ الله﴾[البقرة/٢٧٢]، و لايكونُ في المفعول معه، فلا يقالُ: لاتسرْ إلا و النيلَ.

قالَ الرضيُّ: و لعلَّ ذلكَ أنَّ ما بعد إلا كأنَّه منفصلٌ من حيثُ المعنى عَمَّا قبلَه لمخالفته له نفياً و إثباتاً، و الواوُ أيضاً مؤذنةٌ بنوعٍ من الانفصال، فاستهجنَ عملُ الفعل مع حرفين مؤذنينِ بالانفصال، و أمّا وقوعُ واوِ الحال بعدَها نحو: ما جاءَني زيدٌ إلا و غلامه راكبٌ فلعدمِ ظهورِ عملِ الفعل لفظاً في ما بعد الواو، انتهى.

و يكونُ في الملحقات بالمفعول كالحال، نحو: ما جاءَني زيدٌ إلا راكباً، ﴿و لايُنفقونَ إلا و هُمْ كارهونَ﴾[التوبة/٥٤]، و التمييز، نحو: ما امتلأ الإناءُ إلا ماءً.

وقوع التفريغ في التوابع: و أمّا التوابعُ فإنّما يقعُ التفريغُ منها في البدل، نحو: ما سلبَ زيدٌ إلا ثوبُه، و أمّا عطفُ النسق فلايكونُ فيه لما تقدَّمَ، و عطفُ البيان و التأكيدُ يُنافيهما التفريغُ ضرورةَ أنّه لايكونَ إلا في متعدِّدٍ مماثلٍ، و التعدُّدُ يُنافي عطفَ البيان، لأنّه إمّا عَلَمٌ أو مختصٌّ مثلُه، فلايمكنُ أنْ يقدَّرَ عطفَ بيانٍ متعدِّد شامل للمذكور و غيره، و كذا التأكيدُ، لأنّه ليسَ لنا ألفاظٌ تأكيديَّةٌ عامّةٌ تشتملُ المستثنى و غيره حتى تقدِّرَها، و تخرجُ منها التأكيدُ المستثنى، و أمّا الوصفُ فجوّزَ الرضيُّ و صاحبُ اللبابِ وقوعَ التفريغ فيه، نحو: ما جاءَني أحدٌ إلا ظريفٌ، و ما لقيت أحداً إلا أنت خيرٌ منه.

و في المغني لابن هشام إنّ التفريغَ لايجوزُ في الصفات، و لم يُحكَ جوازُه إلا عن الزمخشريِّ و أبي البقاء، قالَ: و كلامُ النّحويّينَ بخلاف ذلك، و ظنَّ التفتازانيُّ أنَّ المسألَةَ إجماعيةٌ، فقالَ في شرح المفتاح: لاخلافَ في جواز الاستثناء المفرَّغ في الصفة.

الثاني: كلُّ استثناءٍ مفرَّغٍ لايكونُ إلا متّصلاً، لأنّهُ يُعربُ على حسبِ العواملِ، فيكونُ من تمامِ الكلامِ، و إليه النسبةُ، و لذلك لم يجز نصبُه على الاستثناء.

الثالثُ: يقدَّر المستثنى منه في المفرَّغ بقدرِ الضرورة، و ما يتناولُ المستثنى و يناسبُه في جنسه و وصفه ففي نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، أي أحداً، و ما جئتُ إلا راكباً، أي على حالٍ من الأحوال، و ماضربته إلا تأديباً أي لغرضٍ، و قسْ على ذلك.

الرابعُ: من العرب مَنْ يشغلُ العاملَ في التفريغ بمحذوف، فينصبُ ما بعد إلا على الاستثناء، نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، و ما مررتُ إلا زيداً، فزيدٌ في المثالين منصوبٌ على الاستثناء، و معمولُ الفعل محذوف، و هذا إنَّما يكونُ فيما يمكنُ حذفُه، فلو قلتَ: ما قامَ إلا زيدٌ، لم يجز النصبُ، لأنَّ الفاعلَ لايحذفُ، و أجازَه الكسائيُّ على مذهبه في جوازِ حذف الفاعل، قالَه المراديُّ في شرح التسهيل.

«و الكلامُ معَه» أي معَ المستثنى المفرَّغ «غيرُ موجب» بفتح الجيم، و هو ما يتقدَّمُه نفيٌ أو شبهُه مِنْ نهي أو استفهامٌ إنكاريٌّ«غالباً» لا دائماً لاستبعاد اشتراك أفراد الجنس في وقوع الفعلِ منها أو عليها و مخالفة واحد إيَّاها، و لكنَّ ذلك ممكنٌ، و هو قليلٌ جدًّا، فكانَ غيرَ الغالب، نحو: كلُّ حيوانٍ يحرِّكُ الفكَّ الأسفلَ في الأكل إلا التمساحَ، و قرأتُ إلا يومَ كذا، إذْ لايبعدُ أنْ تقرأ جميعَ الأيام إلا اليوم المستثنى، و ضابطُه استقامةُ المعنى، كما قال ابنُ الحاجب.

و فسَّرَ بعضهُم استقامةَ المعنى بأنْ يكونَ الحكمُ ممَّا يصحُّ أن يثبتَ على سبيل العمومِ كالمثال الأوَّل، أو تكونُ هناك قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ المرادَ بالمستثنى منه بعضٌ معيَّنٌ، يدخل فيه المستثنى قطعاً كالمثال الثاني لظهور أنَّ المتكلِّم لايريد جميعَ أيّامِ الدنيا، بل أيّامَ الأسبوعِ أو الشهر أو مثل ذلك، انتهى.

و قالَ ابنُ مالكٍ في شرح التسهيل:إذا كانَ في الإيجاب معنى النفي عوملَ معاملته، نحو: عدمتُ إلا زيداً، و صمتُ إلا يومَ الجمعة، فإنَّه بمعنى لم أجدْ، و لم أفطر، انتهى.

تنبيهان: الأوَّل: لايقالُ مازالَ زيدٌ إلا عالماً، و إنْ كانَ ظاهرُ الكلام غيرَ موجب، لأنَّ معنى زَالَ نفيٌ، و النفيُ إذا دخلَ على النفيِ أفاد الإيجابَ الدائم، فيكونُ المعنى دامَ زيدٌ على جميع الصفات إلا على صفة العلم، و هو محالٌ.

الثاني: إذا كانَ الموجبُ لازماً له النفي كلولا و لو فذَهَبَ المبرّدُ إلى جواز التفريغ معه، نحو: لولا القومُ إلا زيدٌ لأكرمتُكَ، و لو كانَ معنا إلا زيدٌ لغلبنا، قالَ أبوحيّان في الإرتشاف: و الصحيحُ أنّه لايجوزُ، و إن ذكَر معَ المستثنى المستثنى منه، و يُسمَّى الكلام حينئذ تامًّا، ففيه تفصيلٌ، فإنْ كانَ الكلامُ موجبا، و هو ما لم يتقدَّمْه شيء ممَّا تقدَّمَ نصبُ المستثنى وجوباً، سواءٌ كانَ متَّصلاً،نحو قوله تعالى: ﴿فشَرِبُوا منه إلا قليلاً﴾

[البقرة/٢٤٩]، أو منقطعاً، نحو: جاءَ القومُ إلا حماراً، تأخّرَ المستثنى عن المستثنى منه كما مرّ، أو تقدَّمَ، نحو: قامَ إلا زيد القوم.

عامل المستثنى: و اختلفَ في عامل النصب، فقيلَ: هو «إلا» لاختصاصها بالاسم، و ليستْ كالجزء منه فعملت كسائر الحروف الّتي هي كذلك، و هذا مذهبُ سيبويه و المبرّدِ و الزجاجِ و الجرجانيِّ، و اختارَه ابنُ مالك و ابن هشام، و قيلَ: العاملُ ما قبلَ إلا بواسطتها، و هو رأيُ السيرافي، و قالَ ابنُ عصفور و غيره: هو مذهبُ سيبويه و الفارسيِّ و جماعة من البصريِّين، و قالَ الشلوبينُ: هو مذهبُ المُحَقِّقين. و قيل: هو ما قبلها مستقلّاً، و إليه ذهبَ ابنُ خروف، و عزاه إلى سيبويه، فعلى هذا كلٌّ من هذه المذاهب قد نسبَ إلى سيبويه[يقول الشاعر من الوافر]:

٣٧٩- و كلٌّ يدّعونَ وصالَ ليلى و ليلى لا تقرُّ لهم بذاكا[1]

و قيلَ: هو استثني مضمراً، حَكاه السيرافيُّ عن المبرّد و الزجّاج.

و في التاريخ أنّ عضدَ الدولة[2] قال للفارسي و هو مسائرٌ له في ميدان شيراز: لِمَ انتصبَ المستثنى في قولك:جاءَ القومُ إلا زيداً ؟ فقالَ: لأنّه بتقدير أستثني زيداً. فقالَ لِمَ لا تقدّرُه امتنعَ زيد؟ فانقطعَ الفارسيُّ و قالَ: هذا جواب ميدانيٌّ[3]،ثمّ كتبَ فيه شيئاً.

و قيل: العاملُ أنّ بفتح الهمزة و تشديد النون مقدّرة بعد إلا، حَكاه السيرافيُّ عن الكسائيِّ، فالتقديرُ في نحو: قامَ القومُ إلا زيداً، إلا أنّ زيداً لم يَقُمْ. و قيلَ غير ذلك، و هو خلافٌ لا ثمرة له[4].

تنبيهات: الأوّل: ظاهرُ كلام المُصنّف(ره) تعيينُ النصبِ في الكلام التامِّ الموجب عندَ جميع العرب، و ليسَ كذلك، بل الإبدالُ فيه لغةٌ، حَكَاها أبوحيّان، و خرّج عليها قراءة: ﴿فشربوا منه إلا قليلٌ﴾ بالرفع، و قالَ ابنُ مالك في توضيح البخاريِّ: لايعرفُ أكثرُ المتأخّرين في هذا النوع إلا النصبَ. و قد أغفلوا ورودَه مرفوعاً بالابتداء ثابتَ الخبر و محذوفه، فمن الأوّل قول أبي قتادة[5]: أحرمُوا كلُّهم إلا أبو قتادة لم يحرم، و إلا بمعنى

---

١ - ما وجدت قائل البيت.

٢ - عضد الدولة(ت ٣٧٢هـ/٩٨٣م) أعظم ملوك بني بويه رعي العلماء و الأدباء، مدحه المتنبي.المنجد في الأعلام/ ٣٧٥.

٣ - الميداني هو النيسابوري الّذي تقدم ذكره في ص٣٨٦.

٤ - على حسب المعنى الأفضل أن نقول: إن العامل للاسم الواقع بعد إلا فعل محذوف تدلُّ عليه إلا، و التقدير: أستثني مثلاً.

٥ - قتادة بن دعامة، مفسّر حافظ، و كان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية و مفردات اللغة. مات سنه ١١٨ هـ . الأعلام للزركلي ، ٦/ ٢٧.

لكن، و أبو قتادة مبتدأ، و لم يجرم خبرُه، و من محذوف الخبر قولُه عليه السلامُ :«كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون بالمعاصي[١]» و قراءة بعضهم ﴿ فشربوا منه إلا قليل﴾ ، أي إلا قليلٌ منهم لم يشربْ، و جزمَ بذلك في مختصر العمدة[٢].

و قالَ أبوحيَّان في النهر[٣]: إذا تقدَّمَ موجبٌ جازَ فيما بعد إلا وجهان: النصبُ على الاستثناء، و هو الأفصحُ، و أن يكونَ ما بعدَ إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه إن رفعاً فرفعٌ، أو نصبًا فنصبٌ، أو جرًّا فجرٌّ، سواءٌ كانَ ما قبل إلا ظاهراً أو مضمراً. قالَ: و اختلفوا في إعرابه. وقيلَ: هو نعتٌ، و إنَّه ينعتُ بما بعدَ إلا الظاهر و المضمر، يعني أنَّ المضمرَ ينعتُ في هذا الباب. و قيلَ: لاينعتُ بما بعدها إلا النكرة أو المعرَّفُ بلام الجنس، فإنْ كانَ معرَّفاً بلام العهد أو الإضافة لزمَ النصبُ على الاستثناء. و زعمَ أنَّ من الاتباع قوله[من الوافر]:

٣٨٠- و كلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوه   لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرْقَدانِ[٤]

حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه: الثاني: إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه تحتمَّ نصبُه أيضاً، سواءٌ كانَ متَّصلاً أو منقطعاً، و سواءٌ كان في سياق الإيجاب، كقام إلا زيداً القوم أو في غيره، كقول الكميت(ره)[من الطويل]:

٣٨١- وَ مَا لِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ   وَ مَا لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[٥]

و لايصحُّ الإبدال، لأنَّ التابعَ لايتقدَّمُ على المتبوع، هذا مذهبُ البصريِّين، و أجازَ الكوفيُّون و البغداديُّون غيرَ النصب في المسبوق بالنفي، نحو: ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ.

قالَ سيبويه: سمعَ يونسُ بعضَ العرب الموثوق بعربيَّتهم يقول: ما لي إلا أبوك ناصرٌ، و قال حسان [من الطويل]:

٣٨٢- ....   إذا لم يَكُنْ إلا النبيُّونَ شافعٌ[٦]

قالَ ابنُ هشام: و وجهُه أنَّ العاملَ فرغٌ لما بعد إلا، و أنَّ المؤخَّرَ عامٌّ أريدَ به خاصٌّ، فصحَّ إبدالُه من المستثنى، لكنَّه بدلُ كلٍّ، و نظيرُه في أنَّ المتبوع آخر، و صارَ تابعاً ما

---

١ - نهج الفصاحة ص٤٥٨، حديث ٢١٦٧.صحيح البخاري ٣٤٣/٤، رقم٩٥١. و في كلا المصدرين «المجاهدين بالمعاصي».
٢ - العمدة في النحومختصر لابن مالك. كشف الظنون ٢/ ١١٧٠.
٣ - النهر المادّ من البحر في التفسير لأبي حيان. المصدر السابق ص ١٩٩٣.
٤ - تقدم برقم٣٠٤.
٥ - اللغة: المشعب: الطريق و مشعب الحق: طريقة المُفَرِّق بينه و بين الباطل.و يروى في مكانه. مذهب الحق.
٦ - صدر البيت «فإنهم يرجون منه شفاعة».

مررت بمثلك أحداً، انتهى. و قال ابن الضائع: الوجه أن يقالَ: هو بدلٌ من الاسمِ مع إلا مجموعين فيكونُ بدلَ شيء لغيرِ واحدة، انتهى.

حكم المستثنى غير الموجب: «و إلا» يكن الكلامُ موجباً بلْ كانَ غيرَ موجب، ففيه تفصيلٌ،«فإن كان» المستثنى «متَّصلاً فالأحسنُ و الأرجحُ إتباعُه»، أي اتباعُ المستثنى للمستثنى منه «على اللفظ» بدلاً منه، بدل بعضٍ من كل عندَ البصريِّين، و عطفُ نسق عليه عند الكوفيِّين، لأنَّ إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصَّةً، و هي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أنَّ ما بعدَها مخالفٌ لما قبلَها، لكنَّ ذلكَ منفيٌّ بعدَ إيجاب، و هذا موجب بعد النفي. قالَه ابنُ هشام في المغني، و اعترضَ مذهب البصريِّين بأنَّ بدل البعضِ لابُدَّ له من رابط، و لا ضميرَ يعودُ إلى المبدل منه، و إنَّه مخالفٌ للمبدل منه، فإنَّ المبدلَ موجبٌ، و المبدلَ منه منفيٌّ.

و أُجيبَ عن الأوَّل بأنَّ الربطَ بالاستثناء أغني عن الربط بالضمير لظهور إفادة البعضية، و عن الثاني بأنّه لامنعَ من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جازَ في الصفة، نحو: مررتُ برجل لاظريفٍ و لاكريم، جعلت النفي معَ الاسمِ الّذي بعدَه صفة لرجل، و الإعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو: ما جاء القومُ إلا زيد، قولنا: إلا زيدٌ بدلاً، و الإعرابُ على الاسم، قالَه الرضيُّ(ره)، و اعترضَ مذهب الكوفيِّين باطّراد قولهم: ما قامَ إلا زيدٌ، و ليسَ شيء من حروف العطف يلي العواملَ. قال ابنُ هشام في المغني: و قد يجابُ بأنّه ليسَ تاليها[1] في التقدير: إذ الأصلُ ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، انتهى. قالَ الدمامينيُّ: لكن يلزمُ عليه جوازُ حذفِ المعطوف عليه مطّرداً، والفرض أنّه قليل، انتهى.

فائدة: قالَ ابنُ الدهان في الغرَّة: ليسَ في الابدال ما يخالفُ حكمَ المبدلَ منه إلا في الاستثناء وحدَه. و ذلكَ أنّكَ إذا قلتَ: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ فقد نفيتَ القيامَ عن أحد، و أثبتَّه لزيد. و هو المبدلُ منه، نحو: قوله تعالى: ﴿ما فعلُوه إلا قليلٌ منهم﴾ [النساء/٦٦]، قَرَأَ الستَّةُ بالرفع على أنّه تابعٌ للضمير المرفوع المتَّصل بالفعل، و ابنُ عامر بالنصب على الاستثناء.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: زادَ جماعةٌ منهم ابنُ مالك في التسهيل و ابن هشام في الجامع في هذه المسألة، أعني ترجيحَ الاتباع علي النصب قيدينِ آخرين: أحدُهما: أنْ يكونَ المستثنى متراخياً عن المستثنى منه، نحو: ما جاءني أحدٌ حينَ كنتُ جالساً هنا إلا زيداً، و ثانيها:

١ - ليس طالباً«ح».

أنْ لايكونَ مردوداً به كلام تضمَّنَ معنى الاستثناء، نحو: ما قامَ القوم إلا زيداً، ردّاً على مَن قالَ: أقامَ القومُ إلا زيداً، فإنّه في هاتين الصورتين يترجَّحُ النصبُ على الاتباع، أمّا في الأولى فلأنّ البدلَ إنّما كان مختاراً لطلب المشاكلة بينَه و بين المستثنى منه، و معَ التراخي لايبيِّن ذلك، و أما في الثانية فلأنّه غيرُ مستقلٍّ، و البدلُ في حكم الاستقلال.

قالَ أبوحيّان: و هذان القيدان لايعرفُهما أصحابنا إلا ابنُ عصفور، فإنّه حكى نحو القيد الثاني عن ابن السَّراج، و ردَّه، انتهى. فلايردُ حينئذٍ على قضية إطلاق المُصنِّف (ره).

الثاني: قد يقالُ: لايستفادُ من كلام المُصنِّف(ره) حقيقةُ هذه الاتباع، فينبغي التصريحُ بأحد القولين، و قد يجابُ بأنّه أنّما فعل ذلك إشارةً إلى عدم ترجيح أحدِ المذهبين لتكافُؤِ الأدلّة.

الثالثُ: علّلَ كثيرون ترجيحَ الاتّباع على النصب بما فيه من حصولِ المشاكلة بينَ المستثنى و المستثنى منه في الإعراب، قالَ البدرُ الدمامينيُّ في المنهل: و قضيةُ ذلك أنْ لايكونَ البدلُ في قولنا: ما ضربت أحداً إلا زيداً، مختاراً على النصب، ضرورةَ أنّ المشاكلةَ حاصلةٌ على كلا التقديرين فيستويان، انتهى.

قلتُ: و قد صرَّحَ بذلك الشيخُ محبّ الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قالَ: لو حصلت المشاكلةُ في تركيب استويا، و الأحسنُ في تعليل ذلك ما علّل به بعضُهم، منهم صاحبُ الفوائد الضيائية من أنّ النصبَ على الاستثناء أنّما هو على التشبيه بالمفعوليّة لا بالإصالة و بواسطة إلا، و إعراب البدل بالإصالة و بواسطة إلا، و إعراب البدل بالإصالة و بغير واسطة، فإن تعذّر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانعٍ فعلى المحلّ عملاً بالمختار على قدر الإمكان، و ذلك في ثلاثة مواضعَ:

أحدها: في المجرور بمن الزائدة الاستغراقيّة، نحو: ما جاءني من رجلٍ إلا زيدٌ، فزيدٌ مرفوعٌ على البدليّة من محلِّ أحد، لأنّه في موضع رفع بالفاعلية لتعذّر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة، لأنّها وضعت لتفيدَ أنّ النفيَ شاملٌ لجميع أفراد المجرور بها، سواءٌ باشرت المجرورَ نحو: ما جاءني من رجل، أو كانَ المجرورُ تابعاً لمباشرها نحو: ما جاءني من رجل و امرأة، و إلا ناقضة لما يقعُ بعدها من النفي، و مع بطلان النفي لايتأتّي أنْ يكونَ شاملاً لأفراد ما بعدها، و لايجوز: الإبدالُ على اللفظ أيضاً علي مذهب الأخفش، و إن جوّز زيادةَ من في الموجب مطلقاً معرَّفاً كان أو غيره، لأنّ الكلامَ في من الاستغراقيّة، و لايمكنه إرتكابُ ذلك هنا.

الثاني: المجرورُ بالباء الزائدة نحو: ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً يُعبأ به، فشيئاً منصوبٌ على البدلية من محلّ شيء، لأنّه في موضع نصب لتعذُّر الإبدال من لفظ المجرور بها أيضاً، لأنّها وُضعت لتدلَّ على تأكيد نفي المجرور بها، سواءٌ كانَ المجرورُ مباشراً كما مَرَّ أو تابعاً للمباشر لها، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ و لا قاعدٍ، و قد تقرَّرَ أنَّ إلا مبطلةٌ لما يتقدَّمُها من نفي، و إذا بطلَ فلا يؤكَّدُ.

إعراب لا إله إلا الله: الثالثُ: اسمُ لا التبرئة، نحو:﴿ لا اله إلا الله ﴾[الصافات/٣٥]، فاسم الجلالة مرفوعٌ على البدليّة من المحلّ كما سيأتي لتعذُّر الإبدال من لفظ اسم لا ضرورةَ أنّ لا لاتقدَّرُ عاملةً بعد إلا، لأنّها لاتعملُ في معرفة، و لمناقضتها لإلا في المعنى، لأنّها إنّما عملت للنفي و قد انتقض بإلا، و لايردُ نحو: ليس زيدٌ شيئاً إلاّ شيئاً لايعبأ به، معَ انتقاض النفي فيه أيضاً بإلا، لأنّ لا إنّما عملت للنفي، فلا تقدَّرُ عاملةً إلا مع وجوده، و هو مع إلا مفقودٌ كما عرفتَ، فبطلَ تقديرُها بعده، و ليس إنّما عملت للفعلية لا للنفي، و هي بمنزلة ما و كانَ جميعاً، و يجوزُ ما كانَ زيدٌ شيئاً إلا يعبأ به على البدل، لأنّ العملَ لكانَ لا للنفي و لا لكانَ و النفي جميعاً.

و كانَ بمجرَّدها يصحُّ تقديرُها بعد إلا و لمّا كانت ليس فعلاً، معناه النفيُ توهَّمَ أنّها بمثابة لا في العمل، و ليس كذلك، بل عملُها للفعلية، و الفعلية إذا قدّرت بمجرَّدة عن النفي لم يتعذّرِ العملُ، و لكن لمّا كان انفكاكُها عن النفي متعذّراً توهّمَ أنّ النفي متعذّرٌ، قالَه ابنُ الحاجب.

و اختلف في المبدل منه لاسم الجلالة ما هو، فقيلَ: هو لا معَ اسمها، لأنّها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، و قيل: هو اسم لا باعتبار محلّ الاسم قبل دخول لا، لأنّه في موضع رفع بالابتداء، و هو قولُ الأكثرينَ، و يشكل عليه أمران: أحدُهما أنّ اعتبارَ محلّ اسم لا على أنّه مبتدأ، قيلَ: دخولُ لا قد زال بدخول الناسخ كما قالَ الرضيُّ في باب إنّ. الثاني: إنّ المراعي في البدل صحّةُ حلوله محلّ اسم لا منه، و هو هنا متعذّرٌ، و أجابَ عن هذا ابنُ هشام بأنّه بدلٌ من الاسم معَ لا ، فإنّهما كالشيء الواحد، و يصحُّ أن يخلفهما، و لكن يذكَرُ الخبرُ حينئذ، فيقالُ: اللهُ موجودٌ، انتهى.

و تعقّبه الدمامينيُّ بأنّ هذا خروجٌ عن فرض المسألة، لأنّ الإشكالَ أنّما وردَ على القائلينَ بأنّ الاسمَ المرفوعَ بدلٌ من اسم لا باعتبار محلّه، و لم يقولوا: بدلٌ من مجموع الاسمِ و لا، فكيفَ يكونُ هذا رافعاً للاشكال، انتهى. قلتُ: و أيضاً فما أجابَ به ابنُ هشام قولٌ مستقلٌ كما عرفتَ، قالَ به جماعةٌ، و حكاه في الهمع، فيكون هذا منه

كالخلط بينَ القولين، و أجابَ الشلوبينُ عن ذلك بأنَّ هذا الكلامَ أنّما هو على تــوهُّمِ كلامٍ آخر.

فإذا قلتَ: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، صحَّ الإبدال، لأنّه على توهُّم ما فيها إلا زيــد. و كذا يقالُ في كلمة الشهادة و هو في معنى ما في الوجود إلهٌ إلا اللهُ، فيصحُّ فيه الإبدال، و هذا الجوابُ رافعٌ للإشكالين، كما لايخفي، و قيلَ: المبدلُ منه هو الضميرُ المستتر في الخبرِ المقدَّرِ العائد على اسم لا، فيكونُ الاتباعُ حينئذ على اللفظ لا على المحــلّ. قــالَ ناظرالجيش في شرحِ التسهيل: و هو أولى، لأنّ فيه إبدالاً من الأقرب، و لأنّه لا داعيَ إلى الأتباعِ على المحلِّ مع امكانه على اللفظ، انتهى.

فإنْ قيلَ: إن قدَّرتَ الخبرَ في كلمة التوحيد "موجودٌ"، لم يلزمْ منه إلا نفيُ وجودِ ما سوى الله تعالى من الإلهة، لا نفيُ امكان وجوده، و إن قدرتَ "ممكن" لم يلزم منــه إلا إثباتُ إمكانِ الوجود لله تعالى، لا إثباتُ وجوده، و على التقديرين لايتمُّ التوحيدُ، لأنّــه أنّما يتمُّ بنفيِ إمكانِ الوجود عمّا سوى الله من الإلهة، و إثبات الوجود به تعالى، و على الأوّل لم يلزمْ[1] نفيُ الامكانِ عن غيره تعالى، و على الثاني لم يلزم إثباتُ الوجــودُ بــه تعالى. قلتُ: أجابَ الزمخشريُّ في بعضِ تاليفه عن هذا بأنَّ المرفوعَ بعد إلا مبتــدأً و إلا لغوٌ لفظاً، و الأصلُ في كلمة الشهادة اللهُ إلهٌ، فالمعرفةُ مبتدأ، و النكرةُ خبرٌ على القاعدة. ثمّ قدّم الخبرُ، ثُمَّ أدخلَ النفيُ على الخبرِ، و الإيجابُ على المبتدأ، و تركّبت لا مع الخبرِ، انتهى.

قالَ ابنُ هشام: فيقال له ما تقول في نحو: لا طالعاً جبلاً إلا زيدٌ، لم انتصبَ خــبرُ المبتدإ ؟ فإنْ قال: إنَّ لا عاملةٌ عملَ ليسَ، فذلك ممتنعٌ لتقدُّمِ الخبرِ و لانتقاضِ النفــي و لتعريف أحد الجزئين، انتهى.

و أجابَ بعضُهم بأنَّ كلمةَ الشهادة غيرُ تامَّة في التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغــويّ، لأنَّ التقديرَ لايخلو عن أحد الأمرينِ، و قد عرفتَ أنّه لايتمّ[2]، و إنّما تعدُّ كلمةُ الشهادة تامّةً في أداء معنى التوحيد، لأنّها قد صارت عليه علماً شرعاً، و منهم مَن أجابَ بتقدير كلٍّ من موجود و ممكن، قيلَ: و هو بعيدٌ.

قالَ بعضُ المُحقّقين: و تحقيقُ الجواب على التقديرين أنَّ المرادَ بالإله في هذه الكلمة هو المعبودُ بالحقّ، و المعبودُ بالحقّ لايكونُ إلا واجبَ الوجود، وَ محالٌ أن يقَي واجــبُ الوجود في عالمِ الامكان، فإن قلنا: لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ، لزمَ نفيُ إمكانِ إلهٍ غيرِه، و إن

---

١ - على الأوّل يلزم«ح».
٢ - و قد عرفتَ أنّه لايتمّ سقطت في «س».

قلنا: لا إلهَ ممكنٌ إلا اللهُ لزمَ وجودُ اللهِ تعالى لاستحالة بقاءِ واجب الوجود في رتبة الإمكان، و هذا دقيقٌ لطيفٌ جدًّا، انتهى.

فإن قلتَ: مقتضى قولِ المُصنِّف فالأحسنُ اتباعُه أنَّ نصبَه على الاستثناء جائزٌ في المواضع المذكور، إلا أنَّه مرجوحٌ. قلتُ: أمَّا في صورتي المجرور بمن و الباء الزائدتين فواضحٌ ذلك فيهما، و يجوزُ فيهما الجُرّ على الصفة، أنشدَ الكسائيُّ [من الكامل]:

٣٨٣- يا ابْنَي لُبَيْنَي لَسْتُما بِيَدٍ إلا يداً لَيْسَتْ لها عَضُدُ[1]

بالخفض. أمَّا في صورة اسم لاَ التَّبرئة، فقال في الهمع: إذا وقعت إلا بعدَ لا جازَ في المذكور بعدها الرفعُ و النصبُ، نحو:لاسيفَ إلا ذو الفقار و ذا الفقار، و لا إله إلا اللهُ و إلا اللهَ، فالنصبُ على الاستثناء.

و منعَه الجرميُّ، قالَ: لأنَّه لم يتمَّ الكلام، و ردَّ بأنَّه تَمَّ بالإضمار، و الرفعُ على ما ذكر، و قيلَ: على الخبر للا معَ اسمِها، لأنَّهما في محلِّ رفعٍ على الابتداء، انتهى.

و قيلَ: على الخبرِ لأنفسها، و لم يتعرَّضْ له لفساده. قالَ ابنُ هشام: يردُّه أنَّ لا لاتعملُ إلا في نكرة منفيَّة، و اسمُ اللهِ تعالى معرفةٌ موجبةٌ، و إنْ كانَ المستثنى منقطعاً، فإنْ لم يمكن تسليطُ العامل على المستثنى، وجبَ النصبُ اتّفاقاً، نحو: ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقصَ، فما مصدريَّةٌ، و نقصَ صلتُها، و موضعُها نصبٌ على الاستثناء، و لايجوزُ تقديرُها في موضع الرفع على الإبدال من الفاعل، إذْ لايمكنُ تسليطُ العاملِ عليه، لايصحُّ أن يقالَ: ما زاد النقصُ، و التقديرُ في ذلك ما زادَ هذا المالُ لكن نقصَ، و كذا كلُّ استثناء منقطع يقدَّرُ بلكن، كما قالَ البصريُّون، و الكوفيُّون يقدِّرونَه بسوى.

قال بعضهم: و يردُّه أنَّها لاتُفيدُ الاستداركَ، و المستثنى المنقطعُ للاستدراك، و دفعَ توهُّمُ دخوله في حكم السابق، انتهى.

و إنْ أمكنَ تسليطُ العالم فالحجازيُّونَ يوجبونَ النصبَ لامتناع احتمال البدليَّة، فيقولونَ: ما فيها أحد إلا حماراً، و بلغتهم جاءَ التنزيلُ، قال تعالى:﴿ما لهم به من علمٍ إلا اتّباعَ الظنِّ﴾[النساء/١٥٧]. و التميميُّونَ يُجيزونَ مع اختيارهم النصبَ على الاستثناء الاتّباعَ، أي جعله تابعاً للمستثني منه على ما مَرَّ، نحو: ما جاءَ القومُ إلا حماراً بالنصب على الاستثناء، أو ما جاءَ القومُ إلا حمارٌ بالرفع على الاتباع، قال الشاعر[من السريع]:

٣٨٤- وَ بَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنِيسٌ إلا اليعافيرُ و إلا العيسُ[2]

---

١ - هو لأوس بن حجرأو لطرفة بن العبد.

٢ - هو لجيران العود النمري و اسمه عامر بن الحارث. اللغة: إلىعافير: جمع يعفور: ولد البقر الوحشية، العيس: جمع عيساء: الإبل البيض يخلط بياضها شقرة.

و لسيبويه في مثل هذا وجهان: أحدهما جعلُ المنقطعِ كالمتّصل لصحّة دخول المبدل في المبدل منه، قلت: يعني على سبيلِ المجاز، و ذلكَ إمّا على جعلِ الحمار مثلاً في نحو: ما في الدار إلا حمار إنسان الدار، أي الّذي يقومُ مقامَه في الأُنس كقوله[من الوافر]:

٣٨٥- .... تحيّةُ بينهم ضربٌ وَجيعُ[1]

جعلوا الضربَ تحيتَهم، لأنه الّذي يقومُ مقامَ التحيّةِ عندَهم، أو على تخييل العموم فيه بحيث يكونُ شاملاً.

فإذا قلت: ما جاءَ القومُ إلا حماراً، فقد نفيتَ مجيءَ القوم و ما يتبعُهم، ثُمَّ استثنيتَ الحمارَ ممّا دخلَ في حكم التبع.

و الثاني: إنّهم حملُوا ذلك على المعنى، لأنَّ المقصودَ هو المستثنى، فالقائلُ ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، المعنى: ما في الدار إلا حمارٌ، و صار ذكرُه أحداً توكيداً ليعلمَ أنّه ليسَ ثَمَّ آدميٌّ، ثم أبدلَ من أحد ما كان مقصودُه من ذكر الحمار.

و ذكرَ المازني و ابن بابشاذ في شرحِ الجمل وجهاً ثالثاً، و هو أنْ يكونَ من تغليبِ العاقل على غيره، فاقتصرَ على ذكر العاقل لحكمِ التغليب، ثُمَّ أبدلَ من جملة ما تضمَّنه التغليب. قالَ الرضيُّ: و هذا لايطّردُ في جميعِ الباب، نحو: قوله تعالى:﴿ ما لهم به من علمٍ إلا اتّباعَ الظن﴾ و قولُهم ليس لهم سلطانٌ إلا التكلّفَ و نحوه.

تنبيهٌ: ما نقلتُه عن تميم من اختيارِ النصبِ هو ما أفهمَه كلامُه، و نقلَه غيرُ واحد. لكن ذكرَ ابنُ عقيل و المراديُّ و الدمامينيُّ في شروح التسهيل أنَّ ابن مالك ذكرَ أنَّ لغةَ بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتّصل، فيقولونَ: ما فيها أحدٌ إلا حمار، و يقرؤون﴿ إلا اتّباعُ الظن﴾ بالرفع، إلا من لقنَ النصبَ .

قالَ الدمامينيُّ في شرح التسهيل: و غير المُصنّف يقولُ: إنّهم يجيزونَ الاتباعَ، و يختارون ما يوجبه غيرُهم من النصب، انتهى. فافهم أنَّ هذا النقلَ لم يذكره غيرُ ابنِ مالك.

حكم المستثنى بخلا و عدا و حاشا: هذه«تتمّة» لما ذكره من مسائل هذا الباب،«و المستثنى بخلا و عدا و حاشا ينصبُ» تارةً «مع فعليتها»، أي إنّها أفعال متعديّةٌ إليها، و فاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوباً، و في مرجعه الخلاف الآتي بيانه في حديقة المفردات إنْ شاءَ اللهُ تعالى، نحو: قامَ الناس خلا أو عدا أو حاشا زيداً، و اختلف في جملة الاستثناء، فقالَ

---

[1] - صدره«**وخيلٍ قد دلفت لها بخيل**»، و هو لعمرو بن معديكرب. **اللغة:** دلفت: مشيت رويداً، الوجيع: الموجع.

السيرافيُّ: هي حالٌ، إذ المعنى قامَ القوم خالينَ عن زيدٍ، و جوَّزَ الاستئناف، و قيلَ: بل هي مستأنفة، و صحَّحه ابنُ عصفور.

فإنْ قلتَ: دعوى الاستئناف تخلُّ بالمقصود، قلتُ: لايعنونَ بالاستئناف عدمَ تعلُّقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط، و ذلك لأنَّ هذه الجملةَ وقعت موقعَ إلا، فكما أنَّ إلا زيداً لا موضعَ له من الإعراب معَ تعلُّقه بما قبله، فكذلك هذه الجمل، قاله في التصريح. قال ابن هشام: و القولُ بالاستئناف مذهبُ الجمهور في جميع أفعالِ الاستثناء، «و يُجرُّ» تارةً «مع حرفيَّتها» أي على أنَّها حروفُ الجرِّ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: ليسَ النصبُ و الجرُّ في الثلاثة سواءً كما توهَّمَ عبارةُ المُصنِّف، بلِ النصبُ في الأولين و الجرُّ في الأخيرة أغلبُ، حتى أنَّ سيبويه لم يحفظْ غيرَذلك، فأوجب النصبَ في خلا و عدا، و الجرَّ في حاشا، لكن ثبتَ بصحيح النقلِ الجرُّ بخلا و عدا و النصب بحاشا، نقلَ الأوَّل الأخفشُ، و منه قوله[من الطويل]:

٣٨٦- خَلا اللهِ لا أرجُو سِواكَ و إنَّما أعُدُّ عِيالى شُعْبَةً مِنْ عيالِكَا[1]

و قوله[من الوافر]:

٣٨٧- أبَحْنا حيَّهم قَتْـلاً و أسْـراً عدا الشَّمْطاء و الطِّفْلِ الصَّغيرِ[2]

الروايةُ في الموضعين بالجرِّ، فوجب القولُ بحرفيَّتها في هذه الحالة.

و نقلَ الثاني أبوعمرو و الأخفشُ و الجرميُّ و المازنيُّ و المبرِّدُ و الزَّجاجُ و أبوزيد و الفرَّاء، بل ذهبُوا إلى أنَّ الجرَّ بها حرفاً هو الكثير، و أنَّ النصبَ لها فعلاً قليلٌ لتضمُّنها معنى إلا، و سمعَ: اللهمَّ اغفر لي و لمن يسمعُ حاشا الشيطان و أبا الإصبع، و قال الشاعر[من الكامل]:

٣٨٨- حَاشَا أبا ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليـسَ بِبُكْمَة فَدْمِ
عمرو بن عبدالله انَّ به ضنّاً عن المَلْحَاة و الشَّتْم[3]

و كثيرٌ من النَّحويِّينَ أخذَ صدرَ البيت الأوَّل من هذين البيتين و ركَّبه مع عجزِ الثاني، و أنشدَهما بيتاً واحداً، و الصوابُ ما أنشدناه به، نبَّه عليه ابنُ مالك في بعض مصنَّفاته.

---

١ - لم يعيَّن قائله.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: أبحنا حيهم: أراد أهلكنا و استأصلنا، الحيُّ: القبيلة، الشمطاء: هي العجوز الَّتي يخالط سواد شعرها بياض.
٣ - هما للجميع و اسمه المنقذبن الطماح الأسدي. اللغة: البكمة: الخرس، الفدم: العي عن الكلام في ثقل،الضن: البخل، الملحاة: المنازعة.

الثاني: قالَ ابنُ الحاجب: حاشا المستعملةُ في الاستثناء معناها تنزيهُ الاسم الّذي بعدَها من سوءٍ ذُكرَ في غيره أو فيه، فلايُستثنى بها إلا في هذا المعنى، و لذلك لايقال: صلّى الناسُ حاشا زيد لفوات معنى التنزيه، انتهى.

قالَ الرضيُّ: و ربّما أرادوا تنزيهَ شخصٍ من سوء، فيبتدؤونَ بتنزيه الله سبحانه عن السوء، ثُمّ يُبرِّؤُونَ من أرادوا تنزيهه على معنى أنّ الله تعالى منزّهٌ عن أنْ لايطهرَ ذلك الشخص ممّا يَصِمه، فيكونُ آكَدَ و أبلغَ، انتهى.

الثالثُ: في حاشا الاستثنائية لغتانِ: بإثبات الألفين، و حشا بحذف الألف الأولى كقوله[من الوافر]:

٣٨٩- حَشَى رَهْطِ النَّبيِّ فإنَّ منهم ... بُحوراً لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ[1]

قالَه المراديُّ، و سيأتي عليه مزيدُ الكلام في حديقة المفردات، انْ شاءَ الله تعالى.

حكم المستثنى بليس و لايكون:«و»المستثنى« بليسَ و لايكونُ منصوبٌ بالخبريَّة»، أي على أنّه خبرُهما، نحو: قامَ الناسُ ليسَ أو لايكونُ زيداً،«و اسمُهما» ضميرٌ«مستترٌ وجوباً» بالإجماع لجريانهما مجرى إلا، و هي إنّما يظهرُ بعدَها اسمٌ واحدٌ، و من ثَمَّ وجبَ انفصالُ الضمير المستثنى بهما كما وجبَ في المستثنى بها، تقولُ: قامَ القومُ ليس إيّاك أو لايكونُ إيّاك كما تقول: إلا إيّاك، و أمّا قوله[من الرجز]:

٣٩٠- .... إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيسي[2]

فضرورة، كقوله[من البسيط]:

٣٩١- .... أنْ لا يُجاوِرَنا إيّاكِ دَيّارُ[3]

و في مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل حاشا، و سيأتي بيانه في حديقة المفردات إن شاء الله، و جملة الاستثناء حالٌ أو مستأنفة كما مرَّ. قالَ في التصريح: فإن قلتَ: كيفَ يحكمُ على جملة ليس بأنّها حالٌ، و الفعلُ الماضي لايقعُ حالاً إلا معَ قد ظاهرةً أو مقدَّرةً، قلتُ: هذا مستثنى كما قالَه أبوحيّان في النكت الحسان بحثاً، انتهى.

و وجهُ الاستثناء أنّ قد لاتدخلُ إلا على فعلٍ متصرِّف، و هذا الاستثناءُ جارٍ في جمل الأفعال الثلاثة المذكورة آنفاً إذا أعربت حالاً، ثُمّ هذا الاستثناءُ إنّما يحتاجُ إليه على

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الرهط: الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة، أو ما دون العشرة، الدلاء جمع الدلو: إناء يستقي به من البئر (مؤنث و قد تذكر).

٢ - صدره«عددت قومي كعديد الطيس»، هذا البيت نسبت لروبة بن العجاج. اللغة: الطيس: الرمل الكثير.

٣ - صدره« و ما علينا إذا ما كنت جارتنا»، لم يسمَّ قائله. اللغة: الدّيار:أحد، و لا يستعمل إلا في النفي العام.

رأي جمهور البصريّين دونَ ما عليه الكوفيّونَ و الأخفشُ من جواز مجئ الحال المذكورة بدون قد راساً كما سيأتي.

سبب قراءة سيبويه النحو: **فائدة:** هذه المسألة كانت سببَ قراءة سيبويه النحوَ، و ذلك أنّه جاء إلى حماد بن سلمة[1] لكتابة الحديث، فاستملي منه قولَه(ص): ما من أحد من أصحابي إلا و لو شيءتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء[2]، فقال سيبويه، ليس أبو الدرداء، فصاحَ به حماد: لحنتَ يا سيبويه، إنّما هذا استثناءٌ. فقال: و الله لأطلبنَّ علماً لايلحنني معه أحدٌ فلزمَ الأخفش وغيرَه .

و المرادُ بالأخفش الاكبرُ، و هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبد المجيد، و إذا أطلق النقلُ في كتب النحو فالمرادُ به الأوسط و هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة أكبرُ تلامذة سيبويه، و أمّا الأصغر فهو أبوالحسن على بن سليمان من تلامذة المبرّد و ثعلب، و الأخافشة أحد عشر نحويّاً عدّهم في المزهر[3].

المستثنى بما خلا و بما عدا: «و» المستثنى« بما خلا و بما عدا منصوبٌ» وجوباً على المفعوليّة، لأنّ ما المصدريّة تُعينهما للفعلية. إذ لاتدخلُ على الحرف، و هما متعدّيانِ فتعيَّنَ النصبُ، كقول لبيد[من الطويل]:

٣٩٢- ألاَ كلّ شيءٍ مَا خلا اللهَ باطلٌ و كلُّ نعيمٍ لا محالةَ زَائِلُ

و قوله [من الطويل]:

٣٩٣- تُمَلُّ النَّدَامَي مَا عَدَانِي فَإنّي بِكُلِّ الّذي يَهْوَي نَديميَ مُولَعُ[4]

و لهذا دخلتها نون الوقاية، قال في التصريح: و القول بأنّ ما هنا مصدريّةٌ معَ جمود خلا و عدا مشكلٌ، لأنّها لاتدخلُ على فعلٍ جامد، نَصَّ عليه في التسهيل، و موضعها مع ما نصبَ بلا خلاف، فقيلَ: على الحاليّة، قالَ ابنُ مالك فوقعتِ الحال معرفةً لتأوُّلها بنكرة، قالَ ابنُ هشام: و التأويلُ خالينَ عن زيد و متجاوزينَ زيداً.

---

١ - حمادبن سلمة أحد رجال الحديث، و من النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنّه لمّا كبر ساء حفظه، مات سنة ١٦٧ هـ. الأعلام للزركلي ، ٣٠٢/٢.

٢ - أبوالدرداء عويمر بن مالك بن قيس صحابيٌ، كان من العلماء الحكماء، و هو أحد الّذين جمعوا القرآن، روى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثا، مات سنة ٣٢ هـ. المصدر السابق ، ٢٨١/٥. و ما وجدت هذا الحديث.

٣ - المزهر في اللغة للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ. كشف الظنون ١٦١٠/٢.

٤ - لم يسمّ قائله. اللغة: النّدامي: جمع ندمان، و أصله الّذي يجالسك على الشراب، ثُمّ قد يعمُّ كل صاحب، والنديم بمعناه، مولع : مغرم.

فإنْ قلتَ: خلا يتعدّي إذا كانَ بمعنى جاوز، قالوا: افعل هذا و خلاك ذمٌّ، فينبغي التأويلُ بخالين زيداً، قلتُ: قال الرضيُّ(ره) خلا في الأصل لازمٌ يتعدّى إلى المفعول بمن، نحو: خلت الدارُ من الأنيس، و قد يضمنُ معنى جاوزَ، فيتعدّي بنفسه، كقولهم: افعل هذا و خلاك ذمٌّ، و الزموا هذا التضمينَ في باب الاستثناء، ليكون ما بعدَها في صورة المستثنى بإلا الّتي هي أمُّ الباب، انتهى، فتدبَّرْ.

و قيلَ: على الظرفيَّة الزمانيَّة على تقديرالمضاف، أي خلوُّهم أو وقعت عدائهم زيداً، و قالَ ابنُ خروف و الشلوبين على الاستثناء و معنى قاموا ما عدا أو خلا زيداً قاموا غيرَ زيد، قالَ ابنُ هشام: و هو غلط، لأنَّ معنى الاستثناء قائمٌ بما بعدهما، و المنصوبُ على معنًى لايليق ذلك المعنى بغيره، انتهى.

و ما تقرَّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور، و زَعَمَ الكسائيُّ و الجرميُّ و الربعيُّ و الفارسيُّ و ابن جنيّ أنّه قد يجوزُ معَها الجرُّ على تقديرهما حرفي جرٍّ و تقديرِ ما زائدةً.

قالَ في المغني: فإنْ قالوا ذلك قياساً ففاسدٌ، لأنَّ ما لاتزادُ قبلَ الجارِّ بل بعدَه، نحو: ﴿عمَّا قليلٍ ﴾[المومنون/٤٠]، و انْ قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ، بحيثُ لايقاسُ عليه، انتهى، و قد حَكاه الجرميُّ عن العرب.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: اقتصارُه على ذكر ما معَ عدا و خلا يُفهمُ أنّه لايجوزُ دخولُها على حاشا الاستثنائيَّة، و هو الّذي نصَّ عليه سيبويه خلافاً لبعضهم، و أمَّا قوله[من الوافر]:

٣٩٤- رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً فَإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالا[1]

فنادرٌ، قالَ به ابنُ مالك لمكان السماعِ، و استدلَّ عليه أيضاً بما وقع في مسند أبي أمية الطرسوسي[2] عن ابي عمر[3] قالَ: قال رسولُ الله (ص): أسامةُ أحَبُّ الناس إلى ما حاشا فاطمةَ[4]. و ردَّه ابنُ هشام بأنَّ هذا مبنيٌّ على ما توهَّمه من أنَّ ما حاشا فاطمة من كلامه(ص)، و هو غلطٌ، بل هو من كلام الرواي، و المعنى أنَّه(ص) لم يستثن فاطمةَ، و يدلُّ عليه أنَّ في معجم الطبراني[5] ما حاشا فاطمة و لا غيرها، انتهى.

---

١ - البيت للأخطل.
٢ - لعله بن أحمد بن محمد الطرسوسي من كبار مشايخ القرن الرابع لقّب بطاووس الحرمين، توفي سنة ٣٧٤ هـ بمكة . ريحانة الأدب ٥١/٤.
٣ - لم أقع على ترجمة له.
٤ - ما وجدته في كتب الحديث، رغم أنه جاء في الكتب النحوية.
٥ - المعجم الكبير و الصغير و الأوسط في الحديث للإمام أبوالقاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ق . كشف الظنون ١٧٣٧/٢.

و وجهُ الاستدلال بهذا أنّ لا زائدةٌ بعدَ الواو لتوكيد النفي، فيتعيَّنُ حينئذ أنْ تكونَ ما نافية لا مصدريّةً، كما توهَّم ابنُ مالك، و يكون هذا من كلام الراوي، و مقوله (ص): هو أحبُّ الناسِ إلي. قالَ الدمامينيُّ: و هذا ليسَ بقاطع، إذ يحتملُ أنْ تكون لا نافيةً، و غيرهما منصوبا بمحذوف لا معطوفاً على فاطمة. و المعنى لاستثني غيرَها، فيكونُ من كلامه(ع)، و لاتعارضُ حينئذ بين رواية الطبراني و تلك الرواية المتقدّمة.

الثاني: قالَ أبوحيّان و غيره: الأفعالُ الّتي يُستثني بها لاتقعُ في المنقطع.

حكم المستثنى بغير: «و» المستثنى« بغير»، و هي اسم ملازِمٌ للإضافة في المعنى، و يجوزُ أن تقطعَ عنها لفظاً، إن فهمَ معناها، و تقدَّمت عليها كلمةُ ليس أو لا خلافاً لابن هشام في منعِ وقوعِها بعد لا و قد تقدَّمَ الرَّدُّ عليه ، فليراجع.

يقال: قبضت عشرة ليسَ غيرها، برفع غيرِ على حذف الخبر أي مقبوضاً، و بنصبها على إضمار الاسم أيضاً أي ليس المقبوضُ غيرها. و ليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً، و حذف المضاف إليه لفظاً و نيّةً ثبوته و ليس غير بالضمّ من غير تنوين[1].

و قالَ المبرِّدُ و المتأخِّرونَ : إنها ضمّةُ بناء لا إعراب، و إنّ غير اشبهت بالغايات كقبل و بعد، فعلى هذا يحتملُ أن يكونَ اسماً و أن يكونَ خبراً.

و قالَ الأخفشُ، ضمّةُ إعراب لابناء، لأنّه ليسَ باسم زمان كقبل و بعد، و لا مكان كفوق و تحت، و على هذا فهو الاسمُ و حذف الخبرُ. و قالَ ابن خروف: يحتملُ الوجهين، و ليس غيراً بالفتح و التنوين، و ليس غيرُ بالضمّ و التنوين، و عليهما فالحركة إعرابيةٌ، لأنّ التنوينَ إمّا للتمكين و لاتلحقُ إلا المعربات، و إمّا للتعويض، فكأنّ المضافُ إليه مذكور، قاله ابنُ هشام في المغني.

و الأصلُ في غير المضافة لفظاً أن توصفَ بها النكرة نحو:﴿ نعملُ صالحاً غيرَ الّذي كنّا نعملُ ﴾[فاطر/٣٧]، أو معرفة كالنكرة نحو:﴿ صراطَ الّذين أنعمتَ عليهم غير المغضوب عليهم﴾[الحمد/٦]، فإنّ موصوفَها و هو الّذين جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم، و قد تخرج إلا عن الصفة و تضمّنَ معنى إلا، فيستثني بها حملاً عليها، كما تخرج إلا عن الاستثناء، و تضمّنَ معنى غير، فيوصف بها و بتاليها جمعُ منكر، نحو:﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدتا﴾[الأنبياء/٢٢]، أي غيرالله، أو معرفٌ بأل الجنسية، كقوله[من الطويل]:

---

[1] – سقطت «و ليس غير بالضمّ من غير تنوين» في «ح».

٣٩٥- أُنيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بلدة　　قَليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُهَا[1]

أي غير غامها أو شبه الجمع المنكر كقوله[من البسيط]:

٣٩٦- لَو كَانَ غيري سُلَيمى اليوم غَيَّرَهُ　　وَقْعُ الحوادثِ إلا الصَّارمُ الذكَرُ[2]

أي لو كان غيري غيرَ الصارم الذكر غيَّرَهُ وقعُ الحوادث.

و تفارقُ إلا هذه غيراً بأنّه لايجوزُ حذفُ موصوفها، لايقالُ: جاءَني إلا زيدٌ، و يقال: جاءَني غيرُ زيد، و بأنّه لايوصفُ بها إلا حيثُ يصحُّ الاستثناء بها فلايصحُّ عندي درهمٌ إلا جيّدٌ، و يجوزُ: درهم غيرُ جيّد.

«و سوى» بلغاتها، فإنّه يقالُ: سوًى كرضي، و هي أشهرُها، و سوى كسما، و سوى كهُدي، و سواء ككساء، و هي أغربُها، و قلَّ من ذكرَها، و ممّن نصَّ عليها ابنُ العلج و ابن الخباز و ابن عطية[3] و الفارسيُّ.

قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و الّذي يظهرُ من كلام النّحويّينَ أنَّ الاستثناء بهذه اللغات مسموعٌ، و زعمَ ابنُ عصفور في شرح الجمل الصغير أنّه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء إلا سوى المكسورةَ السين يعني المقصورةَ، فإنّه هو و أكثرهم لم يذكروا الكسر معَ المدِّ. قال: فإنْ استثنيَ بما سواها فبالقياس عليها، انتهى.

قلتُ: و هي دعوى لم يقمْ عليها دليلٌ، و ممّن نصَّ على التسوية بينَهما الزجّاجُ في الجمل و ابن بابشاذ في شرحه. قالَ الزجاج: و أمّا سُوى و سَوى و سَواء فإنّها تخفضُ على كلِّ حال. و قالَ ابنُ بابشاذ في الشرح: و سُوى و سَوى و سَواء يُستثنى بها كما يُستثنى بغير، انتهى.

إعراب غير: «مجرور» وجوباً «بالإضافة» أي بإضافة المستثنى إليهما، «و تعربُ غيرُ» بالاجماع إعرابَ المستثنى بإلا، أي مثلَ اعرابه على التفضيل السابق فيه، فتقول: قامَ القومُ غيرَ زيد. و ما قامَ غيرَ زيداً أحدٌ، بالنصب في الموضعين، كما تقول: قام القومُ إلا زيداً أو ما قامَ إلا زيداً أحدٌ، و تقولُ: ما قامَ غيرُ زيد بالرفع، كما تقولُ: ما قام إلا زيدٌ. و تقولُ ما في الدار أحدٌ غيرَ حمار بالنصب وجوباً علي لغة الحجازيّين. و به أو بالرفع على لغة التميميّين، كما تقولُ: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً بالنصب، وجوباً على لغة أولئك، و

---

١ – البيت لذي الرُّمة. اللغة: انيخت: مجهول من أناخ اي ابركه، ألقت: طرحت و أراد ببلدة الأولى صدرها و بالثانية الأرض، البغام: إصاعه الناقة بأرخم صوتها.

٢ – هو للبيد بن ربيعة العامري. اللغة: الصارم: السيف القاطع، الذكر: أجود الحديد.

٣ – عبدالحق بن غالب بن تمام بن عبدالرؤوف بن عبدالله بن تمام بن عطية الغرناطيّ كان نحويًّا لغويًّا أديباً وألّف: تفسير القرآن العظيم توفي سنة٥٤٦ هـ ق . بغية الوعاة ٧٣/٢.

به أو بالرفع على لغة هولاء، و تقول: ما زاد هذا المالُ غيرَ النقص بالنصب وجوباً في لغة الجميع، كما تقولُ: مازادَ هذا المالُ إلا النقصَ.

كذلك و اختلفَ في ناصبها إذا وقعتْ منصوبةً في غيرتفريغ، فقالَ ابنُ خروف: هو ما قبلها، كما في الاسم الّذي بعدَ إلا، و جعلَ ذلكَ دليلاً على أنّه الناصبُ لما بعد إلا لا بإلا، لأنّ إلا قد عدمت مع غير، و وجد النصبُ، و اختارَه ابنُ عصفور.

و قالَ الفارسيُّ على الحال من المستثنى منه، و فيهما معنى الاستثناء، و صحّ ذلك، لأنّ غيراً لا تتعرّفُ بالإضافة، و اختاره ابنُ مالك و قيلَ: على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام واختارَه ابن الباذش[1].

«و سوى كغير» معنى و اعراباً «عندَ قوم»، و هم الزجاجيُّ و ابن مالك و من تَبِعَهما، و صحّحَ ابنُ مالك في أكثر كتبه هذا القولَ، و بالغَ في نصرته في شرح التسهيل مستدلّاً بشواهد من الحديث و غيره نظماً أو نثراً.

قالَ أبوحيّان: و لا سلفَ له في ذلك إلا الزجاجيُّ، و لا حجّةَ له في الشواهد الّتي استشهد بها، أمّا الحديث فلما تقرّرَ غيرَ مرّة لايصحُّ الاستشهادُ به على القواعد النحويّة لاحتمال كونه مروياً بالمعنى أو لحناً من الرّاويّ، و أمّا الشعرُ فضرورةٌ، قال: و أقوي ما استدلّ به ما حَكاه الفرّاء من قول بعض العرب: أتاني سواك، و هو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه، انتهى.

قال بعضهم: و الاستشكال بما حَكاه الفرّاء ليسَ ممّا نحن فيه، فإمّا أن يقصدَ أنّ الخلاف لا يختصُّ بحالة، أو يقالُ: إنّه استثناءٌ مفرّغٌ بالتأويل، و يكونُ المعنى لم يتخلّفْ سواك، فيكون ممّا نحن فيه، انتهى.

الاستشهاد بالأحاديث في النحو: **فائدة:** لأبي حيّان معَ ابن مالك في الاستشهاد بالأحاديث مناقشةٌ طويلةٌ، فإنّهُ قالَ في شرح التسهيل: لهجَ المُصنّف، يعني ابنَ مالك في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقَع في الحديث في إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، و ما رأيتُ أحداً من المتقدّمين و المتأخّرين سلكَ هذه الطريقةَ غيرُه على أنّ الواضعين لعلم النحو الأولين كأبي عمر و عيسى بن عمرو والخليل و سيبويه من البصريّين و معاذ[2]

---

١ – اثنان من النّحويّينَ هما معروفان بابن الباذش: أحدهما أحمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش النحويّ ابن النحويّ، عارف بالآداب و الإعراب، إمام نحويّ متقدّم. مولده سنة ٤٧١ هـ و توفي سنة ٥٤٠هـ . بغية الوعاة١/ ٣٣٨. و الآخر على بن أحمد بن خلف و له: شرح كتاب سيبويه و المقتضب و شرح اصول ابن السراج و شرح الايضاح، شرح الجمل . المصدر السابق٢/١٤٢.

٢ – معاذ الهراء(ت٨٠٣): لغوي من أهل الكوفة، يقال أنّه هو الّذي وضع علم الصرف، المنجد في الأعلام. ص ٥٣٦.

و الكسائي و الفرّاء و على بن المبارك الأحمر[١] و هشام الضرير[٢] من الكوفيّين لم يفعلوا ذلك.

و تبعَهم على ذلك المتأخِّرون من الفريقين و غيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة البغداد و الأندلس، و جرى الكلامُ في ذلك مع بعض الأذكياء فقالَ: إنّما تنكّبت العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم بأنّ ذلك لفظُ النبي(ص) لأمرين :

أحدهما: إنّ الراوة جوّزوا النقلَ بالمعنى، فلهذا نجدُ القصّةَ، قال فيها لفظاً واحداً، فنقل بألفاظ بحيثُ نجزمُ بأنّه(ص) لم يقلْ جميعَها، نحو ما روى من قوله (ص): زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن[٣]، أمسكها بما معك، خذها بما معك، و غير ذلك ممّا وردَ من ذلك ، فيعلمُ قطعاً أنّه لم يلفظْ بالجميع بل لايجزمُ بالبعض، بل يجوزُ أنّه قال: لفظاً غيرَها مرادفاً لها، لاسيّما معَ تقادمِ الزمان و الاتّكال على الحفظ، فالضابطُ منهم من ضبط المعنى، و أمّا من ضَبط اللفظ فبعيدٌ، لاسيّما في الأحاديث الطوال[٤] الّتي لم يسمَعْها الرواةُ إلا مرّةً.

الثاني: أنّه وقعَ اللحن كثيراً في الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، و لايعلمونَ لسانهم بصناعة النحو، و رسولُ الله (ص) كانَ أفصحَ الناس، و إذا تكلّم بلغة غير لغة أهله، فإنّما ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز و تعليم الله تعالى. ثُمَّ قال: و المُصنِّف أكثرَ من الاستدلال بما في الأثر متعقباً بزعمه على النُّحاة، و ما أمعن النظر في ذلك، و لاصحب من له التمييز في هذا الفن، و لذلك يضعفُ استنباطه من كلام سيبويه، انتهى.

و أجابَ بعضُهم بالمعارضة بأنّ تطرُّقَ الاحتمال الّذي يُوجب سقوطَ الاستدلال بالحديث ثابتٌ في أشعار العرب و كلامُهم، فيجبُ أنْ لايستدلَّ بها أيضاً، و هو خلافُ الإجماع، قالَ: و الاستدلالُ بالحديث أنّما يسقط إذا أثْبتَ المنكرُ أنّ الحديثَ المستدلَّ به ليس من لفظه(ع)، و إن لفظه كان كذا، و أنّ الراويَّ غيرُه، انتهى.

١ – علي بن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية و صاحب الكسائي أحد من اشتهر بالتقدّم في النحو وحافظ أربعين ألف شاهد في النحو. مات سنه ١٩٤هـ ق، بغية الوعاة ٢/١٥٩.

٢ – هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحويُّ الكوفي، صنف: مختصر النحو، الحدود، القياس، توفي سنة ٢٠٩ هـ ق.المصدر السابق ص ٣٢٨.

٣ – الترمذي،٥/٥٩٩،رقم٣٧٣١.

٤ – سقط الطوال في «س».

و أجابَ الشيخُ سراج الدين البلقينيُّ[1] بأنَّ ابنَ مالك لايذكرُ ما يذكرُه من الأحاديث للإثبات، بل للاعتضاد بأنّه يجدُ الشواهدَ من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحويَّة بمجرَّد ذلك.

و أجابَ ابن خلدون بأجوبة أحسنُها أنَّ تدوينَ الأحاديث كانَ في الصدر الأوَّل قبلَ فساد العربيَّة، فالتبديلُ على تقدير ثبوته أنّما كان ممّن يسوغُ الاحتجاجَ بكلامه، و غايتُه تبديلُ لفظ يصحُّ الاحتجاجُ به بلفظ كذلك، انتهى. و بقيَ للبحث مع أبي حيَّان مجالٌ لايتَّسعُ له المقام.

«و ظرف» للمكان بمعنى وسط غير متصرِّف«عندَ» قوم«آخرين»، و هم سيبويه و الجمهورُ، و استدلُّوا بوصل الموصول بها، نحو: جاءَ الَّذي سواك، فليست سوى هاهنا بمعنى غير، لأنَّ غيراً لاتدخلُ ها هنا إلا و الضميرُ قبلها. يقولونَ: جاء الّذي هو غيرك، فلمَّا وصلّوا سوى بغير ضمير ادَّعي أنّها ظرفٌ، و التقديرُ جاء الّذي استقرَّ مكانَك. قالوا: و لاتخرجُ من النصب على الظرفيه إلا في الشعر كقوله[من الهزج]:

٣٩٧- وَ لَمْ يَبْقَ سوى العـ ....دوان دنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[2]

و صحَّحَ هذا القولَ ابن الحاجبُ و ابنُ مالك في سبك المَنظوم مصرِّحاً بتضعيف القول بأنّها كغير، و ذهبَ الرمانيُّ و أبوالبقاء العكبري إلى أنها تستعملُ ظرفاً كثيراً و غيرظرف قليلاً، و قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و إلى هذا أذهبُ، و قالَ المبرّدُ: إنّه أقربُ الأقوال، ففي المسألة ثلاثةُ أقوالٍ.

أدوات الاستثناء: تنبية: تلخَّصَ أنَّ أدوات الاستثناء أربعةُ أنواع: حرفٌ دائماً، و هو إلا، و اسمٌ دائماً و هو غير و سوى، و فعل دائماً، و هو ليسَ و لايكونُ، و متردِّدٌ بينَ الفعلية و الحرفيَّة، و هو خلا و عدا و حاشا. و قد ذكروا أيضاً من أدواته بيدَ بفتح الباء الموحدة و ميدَ بإبدالها ميماً، و هي في الاستثناء المنقطع مضافاً إلى أن وصلتها، و منه الحديث : نحن الأخرون السابقون بيد أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا[3].

---

١ - عمر بن رسلان البلقيني سراج الدين، مجتهد حافظ للحديث، من كتبه « التدريب» و «تصحيح المنهاج» و... مات سنة ٨٠٥هـ ق. الأعلام للزركلي،٥/٢٠٥.

٢ - هو للفند الزماني (شهل بن شيبان) من كلمة يقولها في حرب البسوس ،اللغة: دنّاهم: جازيناهم و فعلنا بهم مثل الّذي فعلوا بنا من الإساءة.

٣- يروى نحن الأخرون السابقون يوم القيامة...صحيح البخاري،١/٤٠٩،رقم ٨٢٥.و صحيح مسلم،٢/٨ برقم ٢١.

و في مسند الشافعي بايد أنّهم. و في الصحاح بيدَ بمعنى غير، يقالُ: إنّه كثيرُ المال بيدَ أنّه بخيلٌ، و في المحكم [١] أنّ هذا المثالَ حكاه ابنُ السكيت، و أنّ بعضَهم فسَّرَها بمعنى على، و أنّ تفسيرها بمعنى غير أعلى، انتهى.

و قد تستعملُ بمعنى من أجل، و منه الحديث: أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد، بيدَ أنّي من قريش، و استرضعت في بني سعد بن بكر [٢]. قالَ ابنُ مالك و غيرُه: إنّها هنا بمعنى غير أيضاً على حدّ قوله[من الطويل]:

٣٩٨- و لا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم بِهِنّ فُلُولٌ من قِراعِ الكتائبِ [٣]

و أنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله [من الرجز]:

٣٩٩- عَمداً فعلت ذلك بَيْدَ أنّي أخافُ إنْ هَلكْتُ أنْ تَرِنّي [٤]

و المشهورُ أنّها اسمٌ مطلقاً، و قال ابنُ مالك في التوضيح: و المختارُ عندي في بيد أن تجعلَ حرفَ استثناء، انتهى. و قال الدمامينيُّ: و لم يقمْ دليلٌ ظاهرٌ على الاسميّة، انتهى.

و عدُّوا منْ أدواته أيضاً، سيَّما بعد لا، فما بعدها مستثنى عندَ الكوفيّين والنحاس و الزجّاج و الفارسيِّ، و منعَ بعضُهم كونَه مستثنى و كونَها من أدوات الاستثناء، و قد مَرَّ الكلامُ على ذلك في شرح الديباجة مستوفياً، و قد يليها ظرفٌ، كقولك: يعجبني الاعتكافُ لاسيَّما عند الكعبة، و لاسيَّما إذا قربَ الصبح، و منه قوله[من الطويل]:

٤٠٠- يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيَّمَا لَدَي شَهَادةِ مَنْ في خَيْرِه يَتَقَلَّبُ [٥]

أو جملة فعلية كقوله[من المتقارب]:

٤٠١- فُقِ النّاسَ في الخَيْرِ لا سيَّمَا يُنيلكَ مِنْ ذِي الجلالِ الرِّضَا [٦]

أو جملة شرطيّة كقول[من الطويل]:

٤٠٢-أرَي النيكَ يَجْلُوا الهمَّ و الغَمَّ والْعَمى ولاسيَّمَا إنْ نكْتَ بالمَرَسِ الضَّخْمِ [٧]

و قد يحذفُ ما بعدَها، و ينقل من معناها الأصليّ إلى معنى خصوصاً، فتكون منصوبةَ المحلّ على أنّه مفعولٌ مطلقٌ معَ بقاءِ النصب الّذي كانَ لها في الأصل، حين

---

١ – المحكم و المحيط الأعظم في اللغة لابن سيدة اللغوي المتوفى سنه ٤٥٨ﻫ ق. كشف الظنون ٢/١٦١٦.
٢ – هذا الحديث مع كثرة شهرته في الكتب النحويّة لايوجد في كتب الحديث.
٣ – هو للنابغة الذبياني. **اللغة**: الفلول :جمع فل: و هو كسرٌ في حدّ السيف، القِراع: المضاربة، الكتائب: جمع كتيبه، و هي الطائفة المجتمعة من الجيش.
٤ – لم يسمّ قائله. **اللغة**: ترني: من الرنين بمعنى الصوت.
٥ – لم يسمّ قائله.
٦ – لم يسمّ قائلة. **اللغة**: فق: أمر مخاطب من فاق ـــُ الشيء :علاه، و يقال: فاق أصحابة: فضلهم و صار خيرا منهم.
٧ – لم يسمّ قائله. **اللغة**: المَرَس: جمع المَرَسة: الحبل.

كانت اسم لا التبرئة، فإذا قلت: أحبُّ زيداً و لاسيَّما راكباً أو على الفرس، فهي بمعنى و خصوصاً راكباً، فراكباً حالٌ من مَفعول الفعل المقدَّر، أي: و أخصُّه بزيادة المحبَّة خصوصاً راكباً، و كذا في لاسيَّما و إن ركبَ، أي: خصوصاً إن ركبَ، خصَّه بزيادة المحبَّة و في لاسيَّما و هو راكب، و الواو للحال.

و منعَ بعضُهم من هذا التركيب و قالَ: إنَّه غيرُ عربيٍّ، بل من كلام المولَّدين، و قد تخفَّف الياء من لاسيَّما كقوله[من البسيط]:

٤٠٣- فه بالعُقُودِ و بالأيمان لا سيَمَا عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظمِ القُرَبِ[١]

و هل المحذوفُ الياءَ الأولى، و هي العينُ، أو الثانية، و هي اللامُ ؟ خلافٌ اختارَ ابن الجنيِّ الثاني، و أبوحيَّان الأوَّل، و قد يقال: لا سواء ما مقام لاسيَّما.

باب الاشتغال

ص: الثاني: المشتغل عنه العامل، إذا اشتغل عامل عن اسم مقدَّم بنصب ضميره أو متعلَّقه كان لذلك الاسم خمس حالات:

● فيجب نصبُه بعاملٍ مقدَّرٍ، يفسِّره المشتغلُ إذا تلي ما لايتلوه إلا فعل كأداة التخصيص، نحو: هَلَّا زَيْداً أكرمته، و كأداة الشرط، نحو: إذا زيداً لقيته فأكرِمْه.

● و رفعُه بالابتداء إذا تلي ما لايتلوه إلا اسم: كإذا الفجائيَّة، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، أو فصِّل بينه و بينَ المشتغل ما له الصدر، نحو: زيدٌ هل رأيته.

● و يترجَّح نصبه إذا تلي مظانَّ الفعل، نحو: أزيداً ضربته، أو حصل بنصبه تناسبُ الجملتين في العطف،نحو: قام زيدٌ و عمراً أكرمته، أوْ كانَ المشتغل فعلَ طلب،نحو: زيداً اضربه.

● و يتساوى الأمران إذا لَمْ تفت المناسبةُ في العطف على التقديرين، نحو: زيد قام و عمراً أكرمتهُ. فإن رفعتَ فالعطفُ على الاسميَّة، أو نصبتَ فعلى الفعلية.

● و يترجَّح الرفع فيما عَدا ذلك لأولويَّة عدم التقدير، نحو: زيدٌ ضربته.

ش: الثاني ممَّا يردُ منصوباً و غيرُ منصوب« المشتغلُ عنه العاملُ»، و هو اسمٌ بعدَه عاملٌ متصرِّفٌ ناصبٌ لضميره أو متعلَّقه بواسطة أو غيرها، و يكونُ ذلك العاملُ بحيث

١ – لم يسمَّ قائله. اللغة: فه: فعل أمر من وفي، و الهاء للسكت و إثباتها في الوصل ضرورة.

لو فرغ من ذلك المعمولِ و سلّطَ على الاسم لَنَصَبَه، إذا تقرَّر هذا فنقولُ: «إذا اشتغل عامل» فعلاً كان أو ما يعمل عمله .

قالَ ابنُ الصائغ: و لايدخلُ في هذا الباب إلا اسمُ الفاعل و المفعول دونَ الصفة المشبهة و المصدر و اسم الفعلِ و الحرف، لأنّه لايعمل شيء منها فيما قبلَه عن نصبَ اسم متقدّم عليه«بنصب ضميره»، أي ضميرِ ذلك الاسم، بمعنى أنّ العاملَ لم ينصب الاسمَ المقدَّمَ عليه بسبب نصبه لضميره «أو متعلّقه»، أي متعلّق الاسم أو متعلّق ضميره، فلولا ذلك لعملَ فيه، فيفهمُ منه أنّه ليسَ هناك مانعٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ، بل هو بحيث لو سلّط عليه، و لم يشتغل بما ذكر لنصبَه معَ بقاءِ المعنى الحاصل بالرفع لا محالة.

فظهرَ أنّه لاحاجةَ إلى ما زادَه ابنُ الحاجبِ في الكافية من قول بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبَه[١]، و التعلّقُ يكونُ بوجوه كثيرة ككونِ الاسم مضافاً إليه، نحو: زيداً ضربتُ غلامَه، و منه نحو: زيداً ضربتُ عمراً و أخَاه، لأنّ الفعلَ مشتغلٌ بالمضاف، لكن بواسطة العطف أو موصوفاً لعامل ذلك الضمير أو موصولاً له، نحو: زيداً ضربتَ رجلاً يحبُّه، و زيداً ضربت الّذي يحبُّه، أو معطوفاً عليه موصوفُ عاملِ الضمير، أو موصوله، نحو: زيداً لقيتُ عمراً و رجلاً يضربه، و زيداً لقيتُ عمراً و الّذي يضرُبه أو غير ذلك من المتعلّقات.و ضابطُ التعلّق أنْ يكونَ ضميرُ المنصوب من تتمّة المنصوب بالمفسّر، قالَه الرضيُّ.

حالات الاسم المشتغل عنه: « كانَ لذلك الاسم» المشتغل عنه العاملُ« خمسُ حالات»: وجوبُ نصبه، و وجوبُ رفعِه، و رجحانُ نصبه على رفعه، و تساوي الأمرينِ، و رجحانُ رفعه على نصبه.

«فيجبُ نصبُه بعاملٍ مقدَّر « وجوباً «يفسّرُه» العاملُ «المشتغلُ» عنه بنصب ضميره أو متعلّقه، و لذلك وجبَ تقديرُه، لأنّ المفسّرَ المتأخّرَ عُوِّضَ عنه، و لايجمعُ بينَ العوض و المعوَّض، و يجبُ أن يكونَ مقدَّماً على الاسم، لئلّا يلزمَ مخالفةُ الأصل من وجهين: الحذف و وضع الشيء في غير محلّه، إلا أنْ يمنع مانعٌ، فيقدَّرُ مؤخّراً، نحو: أيُّهم رأيتَه، إذْ لايعملُ في الاستفهام ما قبلَه، و لكون المفسّر المذكور دليلاً على المقدّر كانَ الأصل أنْ يكونَ المقدَّرُ من لفط المفسِّر، و معناه كزيداً ضربته أي ضربت زيداً ضربته[٢]، إلا إذا حصلَ مانعٌ صناعيٌّ، كما في زيداً مررتُ به، أو زيداً حبست عليه، أو معنويٌّ، كما في

---

١ – من فظهر حتى هنا سقطت في «س».
٢ – سقط ضربته في «ح».

زيداً ضربت غلامَه، فيقدَّر ما يناسبُه بالترادف أو باللزوم، إذْ تقديرُ المذكور يَقتـضي في الأولين تعدِّي القاصر بنفسه، و في الثالث خلافُ الواقع إذِ الضربُ لم يقعْ بزيد، فوجبَ أنْ يقدَّر في الأوَّل جاوزتُ، لأنَّ مررتُ بعدَ تعديته بالباء بمعنى جـاوزتُ، و في الثـاني لابستُ، لأنَّ حبسَ الشيءِ يستلزمُ ملابستَه للمحبوس عليه، و في الثالث أهنتُ، فـإنَّ ضربَ الغلام يستلزمُ إهانةَ سيده بحسب العادة.

قالَ ابنُ هشام: و ليسَ المانعانِ معَ كلِّ متعدٍّ بالحرف، و لا كلِّ سببيٍّ، ألا ترى أنّه لامانعَ في نحو: زيد شكرتُ له، لأنَّ شكَرَ يتعدَّي بالجارِّ و بنفسه، و نحو: يومَ الجمعـةِ صمتُ فيه، لأنَّ العاملَ لايتعدَّي إلى ضمير الظرف بنفسه، معَ أنّه يتعـدَّي إلى الظـاهرِ بنفسه، و كذلك لا مانعَ في زيدٌ أهنتُ أخاه، لأنَّ إهانةَ أخيه إهانةٌ له بخلافِ الـضربِ، انتهى.

تنبيهٌ: ما ذهبَ إليه من أنَّ الناصبَ عاملٌ مقدَّرٌ هوَ مذهبُ البصريِّين و الجمهورِ، و قيل: هو العاملُ المذكورُ، و هو مذهبُ الكسائيِّ و تلميذه الفرَّاء، ثُمَّ اختلفـا، فقـالَ الكسائيُّ: هو عاملٌ في الظاهرِ، و الضميرُ ملغًى، و قالَ الفرَّاء: عاملٌ فيهما، لأنّهمـا في المعنى كشيءٍ واحد، و يرد عليهما أ زيداً مررتَ به.

و إنّما يجبُ نصبُه «إذا تلا ما لايتلوه إلا فعلٌ كأدوات التحضيض» بحاء مهملـة و ضادَّين معجمتين، و هي أربعة: هلّا بتشديد اللام، و هي أشهرُها، و لذلك مثّـل بهـا فقالَ: «نحو هلّا زيداً أكرمتَه»، إلا بتشديد اللام أيضاً، و لولا و لوما.

و إنّما قالَ: كأدواتِ التحضيض لعدم انحصاره ما يتلوه إلا فعلٌ فيهمـا، إذْ مثلُهـا أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيداً رأيتَه؟ و متى عمراً لقيتَه؟ و أدوات الـشرط غير أمَّا، نحو: إنْ زيداً لقيته فأكرمْه، إلا أنَّ هذين النوعين أعـني أدواتِ الاسـتفهام و الشرط، لايقعُ الاشتغالُ بعدَهما إلا في الشعرِ، و أمَّا في النثر فلايليها إلا صريحُ الفعـلِ، فلايجوزُ: متى عمراً لقيتَه؟ و حيثما زيداً لقيتَه فأكرمْه، إلا إذا كانـت أداةُ الـشرط إذا مطلقاً، أو إنْ، و الفعلُ ماضٍ، فيقعُ في نثر الكلام، «نحو: إذا زيداً لقيتَه أوتلقاه فأكرمْه»، و إن زيداً لقيتَه فأكرمْه، و يمتنعُ في نثر الكلام[1] إنْ زيداً تلقَه فاكرمْه، و يجوزُ في الشعر، قاله في الأوضح.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قيلَ: عبارةُ المُصنِّف أولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية، حيثُ قالَ: و يجبُ النصبُ بعدَ حرفِ الشرط و حرفِ التحضيض لوجهين: الأوَّل لـشمولها

---

١ – سقطت «يمتنعُ في نثر الكلام» في «ح».

ظرف الزمان المستقبل، نحو: آتيك يومَ زيداً تلقاه، و الثاني لخروج أمّا عنها، و هي من حروف الشرط، و لايجب النصب بعدها.

الثاني: إنّما استُثنيت الهمزةُ من أدوات الاستفهام، لأنّها قد تَلي الفعلَ لما سيأتي، و إمّا مِن أدواتِ الشرط، لأنّ شرطَها فعلٌ لازمٌ واجبُ الحذفِ غيرِ مفسَّرٍ بشيء، فلايكون من هذا البابَ، و تقديرُه إمّا يكن من شيء ، قاله الرضي.

الثالثُ: قد يضمرُ مطاوع الظاهر، فيرفعُ الاسمَ، كقوله[من الكامل]:

٤٠٤- لا تَجزَعي إنْ مُنفساً أهْلَكْتُه و إذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجْزَعي[1]

التقديرُ إن هلك منفسٌ أهلَكته، لأنّ هلك مطاوعُ أهلكته، يقال: أهلكته فهلك، و يُروى إن منفساً أهلكته، بالنصب على تقدير أهلكته منفساً أهلكته.

الرابع: ذَهَبَ الكوفيُّون إلى جواز دخول إذا في الجملتين الفعلية و الاسميَّة، إذا كانَ الخبُر فعلاً كإذ، و عن الأخفشِ و الكسائيِّ موافقتُهم فيهما، و في أنّ أيضاً بالشرط المذكور، في الإرتشاف أن سيبويه يُجيز أن يرتفع الاسمُ بالابتداء بعد إذا الشرطية، و أدوات الشرط، إذا كانَ الخبرُ فعلاً، و في شرح الكافية للرضيّ إنّ الخلافَ المذكورَ يطّردُ في كلّ حرف لايليه إلا الفعلُ، كلو، نحو: لو ذاتُ سوار لَطَمتني، و هلّا، نحو: هلّا زيدٌ قامَ، فعلى هذا يجوزُ الرفع في المسائل المذكورة كلّها.

«و»يجبُ«رفعُه بالابتداء إذا تلي ما لايتلوه إلا اسمٌ، كـإذا الفجائيَّة» على الأصحِّ«نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو»، هذا ما ذكره ابنُ مالك و الرضيُّ ، و صحَّحَه ابنُ هشام بناءً على أنّ إذا لايليه إلا الجملةُ الاسميَّةُ، و به صرَّحَ المُصنِّف في حديقة المفردات.

و يقابلُ الأصَح قولان: أحدُهما: جوازُ النصب مطلقاً، قيل: و هو ظاهرُ كلام سيبَويه، و عليه مَشَي ابنُ الحاجب في كافيته، قالَ ابن هشام: و من العجبِ أنّه أجازَ ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف، و قد تكونُ للمفاجاة، فيلزمُ المبتدأ بعدها، انتهى.

الثاني: التفضيلُ، و هو جوازُ النصبِ إن اقترنَ الفعلُ بقَدْ، و منعُهُ إنْ لم يقترنْ بها، و هو مذهبُ الأخفش، و تبعه ابنُ عصفور، و ذلك أنّ الأخفشَ نقلَ من العرب أنّ الفعلَ إذا كانَ مقروناً بقد، جازَ أن يقعَ بعد إذا الفجائيَّة، لأنّ العربَ أجرت المقرونَ بقد مجرى الجملةِ الاسميَّة في دخول واو الحال عليه.

---

١ – هو للنمر بن تولب. **اللغة:** المنفس: المال الكثير، و هو الشيء النفيس الّذي يضنُّ أهله به.

و وجَّهَه في المغني بأنَّ التزامَ الاسميَّة مع إذا هذه أنّما للفرق بينهما و بينَ إذا الشرطية المختصَّة بالفعلية، فإذا اقترنت بقد حصلَ الفرقُ بذلك، إذ لاتقترنُ الشرطيَّةُ بها، و بنقل الأخفش المذكورَ، خطَّأ أبوحيَّان ابن مالك في تخطئة سيبويه في تجويزه الاشتغالَ في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ ضربَه عمرو، قالَ: بل يحمل كلامَه على هذه الصورة الخاصَّة، و هي ما إذا اقترنَ الفعلُ بعدها بقد.

قالَ بعضُهم: و على ذلك يحملُ كلامَ ابن الحاجب أيضاً في تجويزه الاشتغال بعدها، و على هذا فيكونُ المرادُ في قوله في باب الظروف، فيلزمُ المبتدأ بعدها اللزوم فيما إذا لم يكنْ بعدها قَدْ، و بذلك يندفعُ تعجُّبُ ابن هشام و تغليط بعضِ شرَّاح الكافية من جهلة العجم له، كما يندفعُ على تقدير حملِ اللزوم ثمّة على الغلبة، كما وقعَ لبعض الشُرَّاح، أو على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال، كما وقعَ لبعض آخر، و لقد تمثّلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر[من الوافر]:

٤٠٥- فَلَــو أنّي بُليتُ بهاشميٍّ خوولتهُ بَنُو عَبْد المَــدان
لَهانَ على مــا ألقى و لكن تَعالوا فَانْظُروا بَمْنِ ابْتلاني[1]

و إنّما قالَ المُصنِّف كإذا لعدم انحصار ما لايتلوه إلا اسمٌ فيها.

قالَ ابنُ هشام في الجامع الصغير[2]: و يجبُ الرفعُ في نحو: ليتما زيد أضربه، لامتناع الفعل، قالَ شارحُه: و ذلك بناءٌ على أنَّ ليتَ إذا دخلت عليها ما الحرفيَّةُ لاتزيلُها عن الاختصاص بالجمل الاسميَّة، فلو نصبتَ زيداً بفعل مضمر على الاشتغال لكنتَ قد أزَلْتها عن الاختصاص، و لو نصبته على إعمالها، و جعلتَ جملَةَ "أضربه" خبرَها جازَ، و أجاز ابنُ أبي الربيع انتصابَه على الاشتغال[3]، كما في: إنّما زيداً أضْرِبُه بناءً على زوال الاختصاص في المعنى، و الصوابُ انتصابُه بليتَ، لأنّه لم يسمعْ ليتما قامَ زيدٌ، كما سمعَ إنّما قامَ زيدٌ، انتهى.

«أو فصلَ بينَه»أي الاسمِ«و بينَ» العاملِ«المشتغلِ»عنه«ما لَه الصدرُ»أي صدر الكلام، لأنّه يمنعُ أنْ يعملَ ما بعده فيما قبلَه لمنافاة ذلكَ الصدارة، و ذلك كالاستفهام و الشرط و العرض و التحضيض و إنّ و أخواتها سوى أنَّ المفتوحةَ فلا صدارة، لكن لايعملُ ما بعدها فيما قبلها، لكونه حرفاً مصدريَّاً و كالا للتمنّي و لام الابتداء و كم و ما و إن النافيتين، نحو: زيدٌ هل رأيتَه، و زيد كَمْ تضربُه، و زيدٌ إن ضربته ضربك، و

---

١ - لم يسمَّ قائلها، وجاء البيتان في مجمع الامثال في ضمن«لو ذات سوار لطمتني»اللغة: الخوولة: جمع الخال.
٢ - الجامع الصغير في النحو لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٣هـ . كشف الظنون ١/٥٦٤.
٣ - سقطت جملة أجاز ابنُ أبي الربيع انتصابَه على الاشتغال في «س».

زيد مَن يَضربه أضربُه، و زيدٌ ألا تضربه، و زيدٌ هلّا ضربتُه، و زيد إنّي ضربته، و زيدٌ ألا رجلَ يضربه، و زيدٌ لَعمرو يضربه، و زيد كم ضربتَه، و زيدٌ ما ضربته، أو إنْ ضربته.

قالَ ابنُ مالك: و إجراء التحضيض و العرض و التمنّي بألا مجرى الاستفهام في منع تأثير ما بعدها في ما قبلها هو مذهبُ المُحَقِّقين من العارفين بكتاب سيبويه، و قد عكسَ قومٌ الأمرَ، فجعلوا توسُّطَ التحضيض و أخويه قرينة يرجّح بها النصب الاسم السابق، و ممَّن ذَهَبَ إلى هذا أبوموسى الجزوليّ، و هو ضدُّ مذهب سيبويه.

تنبيهاتٌ: الأوّلُ: يجبُ رفعُ الاسم في مسائلَ أُخَر:

أحدُها: أنْ يكونَ العاملُ صلة أو مشبهاً بها، فالأوّل نحو: زيدٌ الّذي ضربتُه، لأنّ الصلة لاتعمل فيما قبل الموصول و الثاني نحو:﴿ و كلُّ شيء فَعَلُوه في الزُّبر ﴾[القمر/٥٢]، و زيدٌ يومَ تراه يفرح، فإنّ العاملَ في الأوّل صفةٌ، و في الثاني مضافٌ إليه، و كلّ منهما شبيةٌ بالصلة في تتميم ما قبله، فالصفةُ لاتعملُ في موصوفها و لا فيما أضيفتْ إليه، و المضافُ إليه لايعملُ فيما قبلَ المضاف، و ما لايعمل لايُفَسِّرُ عاملاً.

الثانيةُ: أنْ يكونَ العاملُ مسنداً إلى الاسم المتقدِّم المتّصل، نحو: زيدٌ ظنّه ناجياً بمعنى ظنَّ نفسه، فلايجوزُ نصبُ الاسم بمقدر يُفَسِّرُه العاملُ المشتغل لعدم صحّة عمله فيه، إذ لايوقعُ فعلُ فاعلٍ مضمر متّصل على مفسِّره الظاهر، لأنّه يلزمُ منه تفسيرُ المفعول الفاعل، و هو ممتنعٌ في جميع الأبواب، أمّا لو رفعَ فالتركيبُ صحيحٌ، إذ ليسَ فيه إلا ايقاعُ فعلِ المضمرِ المتّصلِ، و ذلك جائزٌ في باب ظنَّ.

الثالثةُ: أنْ يكونَ العاملُ تِالي استثناء، نحو: ما زيدٌ إلا يضربُه عمروٌ. قالَ الرضيُّ: و ذلك أنّ ما بعدَ إلا من حيث الحقيقة منْ جملة مستأنفة، لكن صيِّرتِ الجملتانِ في صورة جملة قصداً للاختصار، فاقتصرَ على عمل ما قبلِ إلا فيما يليها فقط، و لم يجوز عملُه في ما بعد ذلك على الأصحِّ، فكيف يصحُّ أن يعملَ ما بعدَها فيما قبلَها، و مثل هذا العمل فيما هو جملةٌ واحدة خلافُ الأصل، لأنّ الأصلَ في العامل أن يتقدَّمَ على معموله، انتهى.

الرابعةُ: أنْ يكونَ العاملُ جامداً، نحو: زيداً ما أحْسَنَه، لأنّ الجامدَ لايعملُ فيما قبله.

[التنبيه] الثاني: قالَ ابنُ هشام و غيرُه: ليس من مسائل الباب ما يجبُ رفعُه لعدم صدق حدِّ المشتغل عنه العامل عليه، لأنّه يعتبرُ فيه كما تقدَّمَ أنْ يكَونَ الاسمُ المتقدِّم بحيثُ لو فرغ العامل من الضمير و سلّط عليه لنصبَه، و ما يجبُ رفعُه ليسَ بهذه الحيثيّة، و إنّما ذكره من ذكره لتمام القسمة، لايقالُ فيشكلُ حينئذٍ عدُّ المُصَنِّف المشتغل عنه

العامل فيما يردُ منصوباً و غيرَ منصوبٍ، لأنّا نقولُ: جوازُ رفعه في بعض الصور يَكفِي في إدخاله في هذا النوع.

المواضع الّتي يترجّح فيها نصبه: «و يترجّحُ نصبهُ» بعاملٍ مقدّر يفسّرهُ العاملُ المشتغلُ على رفعه بالابتداء إن «تلا مظانّ الفعل»، [المظانّ] جمع مظَنّة بكسرالظاء، و هي موضعُ ظنِّ الشيء و معدنه، مَفْعلَةٌ من الظنّ، و كانَ القياسُ فتحَ الظاء، و إنّما كُسرت لأجلِ الهاء، قالَه في النهاية، و المرادُ مواقعُ الفعل الّتي لها مزيدُ اختصاص به، و ذلك بعد الهمزة الاستفهاميّة« نحو: أزيداً ضربته؟» فترجّحَ نصبُ زيداً بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه المذكورُ، و لأنّ الغالبَ في الهمزة أنْ تدخلَ على الأفعال.

و إنّما لم يجبْ دخولُها عليها كباقي أخواتها، لأنّها أمُّ الباب، و هم يتوسّعونَ في أمهات الأبواب ما لم يَتَوَسَّعُوا في غيرها، و بعد ما أو لا أو إنْ النافية، نحو: ما زيداً أو لا زيداً أو إن زيداً رأيتَه، فترجّح النصبُ، لأنّهم شبَّهوا أحرفَ النفي بأحرف الاستفهام في أنّ الكلامَ مَعها غيرُ موجبٍ، و بعد حيث مجرّدة عن ما نحو: حيث زيداً تلقاه فأكرمه، لأنّها تشبه أدوات الشرط، فلايليها في الغالب إلا فعلٌ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: إذاَ فصّلت الهمزةُ من الاسم فالمختارُ الرفعُ، نحو: أ أنت زيداً تضربه، إلا في نحو: أ كُلّ يومٍ زيداً تضربه، لأنّ الفصلَ بالظرف كلا فصلٍ، و قالَ ابنُ الطراوة: إن كانَ الاستفهام عن الاسم فالرفع[مختار] نحو: أزيدٌ ضربتَه أم عمرو، و حكم بشذوذ النصب في قوله[من الوافر]:

٤٠٦- أثَعْلَبَة الفوارسَ أمْ رياحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّة و الخشابَا[1]

و قالَ الأخفش: أخواتُ الهمزة كالهمزة في ترجيح النصبِ، نحو: أيُّهم زيداً ضربه؟ و مَن أمةَ الله ضربها؟ قاله [ابنُ هشام] في الأوضح.

الثاني: ما ذكَرناه من ترجُّح النصب بعدَ حروفِ النفي المذكورة هو ما ذكَره ابنُ مالك و ابن عصفور، و زَعَما أنّه مذهبُ الجمهور، قيلَ: و ظاهرُ قول سيبويه اختيارُ الرفع، لأنّه قالَ بعد أن ذكرَ النصبَ فيه: و إنْ شيءتَ رفعتَ، و الرفعُ فيه هو الأقوي، و قالَ الرضيُّ: جعلَ سيبويه الرفعَ بعد حروف النفي أحسنَ منه بعدَ الهمزة، و ذلك لأنّ الجملةَ معَ الهمزةِ تصيرُ طلبيَّةً، و كون الطلبيَّة فعلية أولى إنْ أمكنَ، و لاتصير مع حرف النفي طلبيَّةً، انتهى.

---

١ - البيت لجرير. اللغة: طهية و الخشاب قبيلتان أو حيان من تميم.

الثالثُ: غيرُحروف النفي الثلاثة كلم و لمّا و لن، و ليست مثلها، إذ لايقدر معمولها، و هو الفعل لضعفها عن العمل، فلا يقالُ: لم زيداً تضربه، و لا لن بكراً تقتله إلا في الضرورة، كقوله[من الطويل]:

٤٠٧- ظننتُ فقيراً ذا غِنيً ثُمَّ نِلْتُه فَلَمْ ذا رَجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ واهبِ[1]

أرادَ فلم أَلْقَ ذا رجاء أَلْقه.

« أو حصلَ بنصبه تناسبُ جملتين في العطف»، و ذلك إذا كانت الجملةُ المعطوفُ عليها فعلية، فينصبُ الاسمُ بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، فتكونُ الجملةُ فعلية، و يحصلُ تناسبُ الجملتين المتعاطفين، «نحوَ: قامَ زيدٌ و عمراً أكرمته»، فيترجَّحُ نصبُ عمراً على رفعه لحصول تناسب الجملتين به،لأنَّ تناسبَ الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسنُ من تخالفها، كذا قالوا.

قالَ الدمامينيُّ: و هذا ممّا يدلُّ صريحاً على جواز التخالف بالاسميَّة و الفعلية، و قد حكى قولانِ في المسألة بخلاف ذلك، الأوَّل: المنعُ مطلقاً، حكى عن ابن جنيٍّ، و الآخرُ: أنّه يجوزُ في الواو فقط، نقلَ ذلك أبوالفتح عن شيخه أبي على الفارسيِّ في سرِّ الصناعة[2]، انتهى. و قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و قضيةُ القول بالمنع مطلقاً إيجابُ النصب هنا، لكنّي لم أَرَه منقولاً عن أحد.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: جرتْ عادةُ النُّحاةِ بأنْ يذكروا العطفَ على الفعلية من مرجِّحات النصب بالنسبة إلى المعطوفة في باب الاشتغال، كما ذكر، و لم يذكرُوا مثلَ ذلك بالنسبة إلى المعطوف عليها في نحو: زيداً أكرمته و ضربت عمراً، و لا فرقَ، نبَّه عليه ابنُ هشام في المغني.

الثاني: إذا فصلَ العاطفُ من الاسم بأمّا، نحو: ضربتُ زيداً و أمّا عمرو فأهنته، ترجَّحَ الرفعُ بالابتداء، لأنَّ أمّا تقطعُ ما بعدَها عمّا قبلَها لكونها من الحروفِ الّتي يبتدأُ بها الكلامُ.

الثالثُ: حتى و لكن و بل كالعاطف فيما تقرَّر، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه، و ما رأيتُ زيداً و لكن عمراً رأيتُ أباه، و ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته، و إنّما لم يكن للعطف، لأنَّ الاسمَ المنصوبَ في باب الاشتغال لابدَّ أن يكونَ بعضَ جملة،

---

١ - لم يسمَّ قائله.

٢ - سر الصناعة و أسرار البلاغة لأبي على محمد بن حسن الحاتمي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ق. و لابن جنيّ أبي الفتح عثمان المتوفى سنة ٣٩٢ في الحروف المفرده. المصدر السابق ٩٨٨/٢.

و هي إنّما يعطفُ بها المفردُ لا الجملةُ، و هي هنا حروفُ ابتداءٍ منزلةُ العاطفِ في إعطاء حكمه.

«أو كانَ» العاملُ« المشتغلُ فعلَ طلب»، أي فعلٌ يفهمُ معنى الطلب، فإضافة الفعل إلى الطلب بهذا الاعتبار و المرادُ به هنا الأمرُ و النهيُ و الدعاء،« نحو: زيداً اضربْه»، و عمراً ليضربه بكرٌ، و خالداً لاتُهنْ، و بكراً رَحِمَه الله، و منه: الأولادَ تَرضعْهُنّ الوالداتُ، ممّا صورتُه صورةُ الخبر، و معناه الأمرَ، و إنّما ترجَّحَ النصبُ في ذلك، لأنّ رفعَه بالابتداء يستلزمُ الإخبار عنه بالجملة الطلبيَّة، و الإخبار بها قليلٌ في الاستعمال.

و اعترضَ جواز الاشتغال قبلَ اللام و لا الطلبيَّتين بأنّ ما بعدَهما لايعملُ فيما قبلَها قياساً، فكيف جازَ ذلك، و أجابَ ابنُ عصفور بأنهم أجروا الأمرَ باللام مجرى الأمر بغيرها، و أجروا النهيَ بلامجرى النفي بها.

تنبية: يترجَّحُ نصبُ الاسم على رفعه في مسائلَ أُخر:

إحداها: أنْ يكونَ الاسمُ جواباً لاستفهام منصوب بما يليه، كما إذا قيلَ: أرايتَ أحداً؟ أو أيَّهم أو غلامَ أيِّهم رأيت؟ فتقول: زيداً، أو غلامَ زيد رأيتُ، و ذلك ليطابقَ الجوابُ السؤالَ في الجملة الفعلية.

الثانية: أنْ يوهمَ رفعُ الاسم وصفاً مخلّاً، و ذلك كما إذا أردتَ أنْ تخبرَ أنّ كلَّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين، و إنّكَ لم تملك واحداً منهم إلا بشرائك هذا الثمنَ، فقلتَ: كلَّ واحد من مماليكي اشتريتُ بعشرين، فنصبُ كلّ نصٌّ في المعنى المقصود، لأنّ التقديرَ اشتريتُ كُلَّ واحد.

و أمّا إذا رفعتَ فيحتملُ أنْ يكونَ اشتريته خبراً له، و بعشرين متعلّقاً به، أي كلُّ واحد منهم مشترى بعشرينَ، و هو المعنى المقصودُ، و يحتملُ أنْ يكونَ اشتريته صفةً لكل واحد، و بعشرين هو الخبرُ، أي كلُّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فلايقعُ إلا على مَن اشتريته دونَ ما حصلَ منهم بغير الشراء من وجوه التملّكات كالإرث و الهبة و نحوهما،فرفعُه موهمٌ لاحتمال غير المقصود، فيترجَّحُ النصبُ لكونه نصّاً في المعنى المقصود.

الثالثةُ: أنْ يكونَ الاسمُ نكرةً صرفةً، نحو: رجلاً ضربتُه، فإنّه لايجوزُ فيه الرفعُ لامتناع التنكير الصرف للمبتدإ، ذكَره بعضُهم، و فيه أنّه يَنبغي أن يعدَّ ممّا يجبُ فيه النصبُ، لاممّا يترجَّحُ، و أيضاً فالاشتغالُ في مثل ذلك لعدم شرطه، قال ابن هشام في المغني: و شرطُ المنصوب على الاشتغال أن يكونَ قابلاً للابتدا، انتهى. و بذلك ردَّ في موضع آخر من المغني قولَ بدرالدين بن مالك في قول الحماسي [من الرمل]:

٤٠٨- فَارِساً مَا غَادَرُوه مُلْحَماً ....[١]

إنّه من الاشتغال، قالَ: و الظاهرُ أنّه نصبَ على المدح، و ما في البيت زائـــدة، و لهذا أمكن أن يدّعي أنّه من الاشتغال.

و منعَ بعضُهم الشرطَ المذكورَ مستدّلاً بقراءة: ﴿ســورةٌ أنْزَلْنَاهــا﴾[النــور/١]، بالنصب على الاشتغال، فتأمّل.

تساوي الأمران:«و يتساوَى الأمران»أي الرفعُ و النصبُ«إذا لم تَفُت المناســبةُ»، أي تناسب الجملتين«في العطف على التقديرين»، و ضابطُ ذلك أن يتقدَّمَ علــى الاســم عاطفٌ مسبوقٌ بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها،«نحو: زيدٌ قامَ و عمراً أكرمتــه» أي عنده أو في داره أولأجله، و ذلك لأنّ زيدٌ قامَ جملةٌ كبري ذات وجهين، لأنّهــا اسميَّــة الصدر فعلية العجز.

و معنى قولنا: كبري أنّها جملةٌ في ضمنها جملةٌ،«فإن رفعتَ»، كنتَ قــد راعيــتَ صدرَها، «فالعطفُ على» الجملة «الاسميَّة»، أو نصبتَ كنتَ قــد راعيــتَ عجزَهــا، فالعطفُ «على»الجملة «الفعلية»، فالمناسبةُ حاصلةٌ على كــلا التقــديرين فاســتوي الوجهان.

تنبيهاتٌ: الأوّل: مثالُ المُصنّفِ المذكورُ كمثال سيبويه لهذه المسألة، و هو زيدٌ قام و عمرو كلّمته، و اعترضَ عليه بأنّه لايجوزُ فيه العطفُ على الصغرى، لأنّها خبرُ المبتدأ، و المعطوفُ في حكم المعطوف عليه فيما يجبُ له و يمتنعُ عليه، فالواجبُ في الجملة الّــتي هي خبرالمبتدأ رجوعُ ضمير إلى المبتدأ، و ليس في عمرو كلّمته ضميرٌ راجعٌ إلى زيد، و اعتذَر له السيرافيُّ بأنّ غرضَه لم يكن تصحيحَ المثال، بل تبيينُ جملة اسميَّة الصدر فعليّــة العجز، معطوف عليها أو على الخبر منها، و تصحيحُ المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحــو عمرو كلّمته في داره، أو نحو ذلك.

و إنّما سكتَ سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنّه لا بُدَّ للخبر إذا كــان جملةً من ضمير فيصحُّ المثالُ إذا أرادَ ، قالَه الرضيُّ و ارتضاه، و بــذلك يوجّــهُ مثــال المُصنّف أيضاً.

---

١ - تمامه «غير زميل و لا نكس وكل » نسب هذا البيت لعلقمه الفحل و لامرأة من بني الحارث بن كعب.
اللغة: غادروه: تركوه في مكانه، الملحم بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلــصا، الزميــل: الضعيف الجبان، النكس: الضعيف الذي يقصر عن النجدة و عن غاية المجد و الكرم، الوكل: الذي يكل أمره إلى غيره عجزا.

لكن المنقولُ عن سيبويه و تبعَهُ الفارسيُّ و ابنُ مالك أنّه لايشترطُ في ذلك وجودُ الرابط بدليل قوله تعالى:﴿ و القمرَ قدَّرناه منازلَ ﴾[يس/٣٩] قرأه أبوعمر[١] و الحرميين[٢] بالرفع، و باقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله:﴿ و الشمسُ تَجرى﴾[يس/٣٨]، فعلى هذا لايحتاجُ إلى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذَر به السيرافي، فالأولى أنْ يجابَ عنه بأنّهم يغتفرون في التوابع ما لايغتفرونَ في غيرها، و السيرافي اعتذَر له على مذهبه من اشتراط الرابط في المسألة تبعاً للأخفش، فمنع النصب بناءً على العطف على الصغرى لما تقدَّم، فالرفعُ عندهما واجبٌ، و إنْ وردَ النصبُ فهو على حدِّه في زيداً ضربتُه ابتداء، و يكونُ من عطفِ جملةٍ فعلية على جملة اسميَّة، و هو جائزٌ عندَ بعضهم كما تقدَّم.

و قد نقلَ بعضهم عن ظاهرِ كلام سيبويه موافقةً للأخفش و السيرافيّ، فالنقل عنه مختلفٌ، و الأوَّل هو المشهور، ثمَّ الرابط عند مشترطه أمَّا الضمير كما تقدَّم أو الفاء السببيَّة، نحو: زيدٌ قام فعمرو أكرمته.

و قالَ هشام: الواوُ كالفاء في حصول الرابط، لأنَّ فيهما معنى الجمعية، كما أنَّ الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيدٌ و عمروٌ، و ردَّ بأنّها إنّما يكونُ للجمع في المفردات، و لهذا لايجوزُ هذان يقومُ و يقعدُ. و قالَ ابنُ خروف طبعاً لطائفة مِنَ المتقدّمين: جميعُ حروفِ العطفِ يحصلُ بها الربطُ، و احتجُّوا ببيت أنشده ثعلبٌ[من الطويل]:

٤٠٩- فَذَرْنِي أجُوْلُ في البلادِ لَعَلَّني ... أسِرُّ صديقاً أوْ يُسَاءُ حَسُودُ[٣]

و خرِّجَ على أن التقدير أو يساءَ بي حسود.

الوصف العامل كالفعل: الثاني: اسمُ الفاعل الناصبُ للمفعول به كالفعل، فزيدٌ ضاربٌ عمراً و بكراً أكرمْتُه، مثلُ زيدٌ قائمٌ و عمراً أكرمتُه، فيَستوي في بكرٍ الوجهان، أمَّا إذا لم ينصب المفعول به، نحو: زيدٌ قائمٌ و بكراً أكرمته، فالرفعُ أولى، لأنَّ اسمي الفاعل و المفعول إذا لم تَنصبا المفعولَ به، لم تتمَّ مشابهتُهما للفعل، إذ قد يرفعُ الضعيف المشابهَ للفعل، نحو: زيدٌ زنجيٌّ غلامُه.

---

١ – أبو عمرو بن العلاء نحوي من أقدم النحاة في البصرة، جمع أشعار الجاهلية و هو واحد من القراء السبعة، مات ٧٧٠م ، المنجد في الاعلام ص ٢٠.

٢– الحرميان هما ابن الكثير المكي(١٤٠هـ) و نافع المدني(١٦٩هـ) وكلاهما من القراء السبعة.مغني اللبيب ص١٨.

٣ – البيت بلا نسبة. اللغة: ذرني: دعني، اتركني.

متى يترجَّح الرفع على النصب: «و يترجَّحُ الرفعُ»أي رفعُ الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدَّرٍ يفسِّرُه العامل المشتغل«فيما عدا ذلك» أي المذكورِ من موجبِ النصب، و مرجِّحه و موجب الرفع و تساوي الأمرين «لأولويَّةِ عدمِ التقدير» بلا مقتضٍ،« نحو: زيدٌ ضربتُه». و من ثَمَّ أوجبَه بعضُ النَّحويِّينَ، و منع النصبُ، و ليس بشيء، فقد نقله سيبويه و غيره من أئمة العربية عن العرب، قالَ سيبويه: و النصبُ عربيٌّ كثير، و الرفعُ أجودُ، انتهى.

و عليه قراءةُ بعضهم: ﴿جناتِ عدنٍ﴾[الرعد/٢٣] بكسرالتاء، ثُمَّ النصب مع كونه مرجوحاً مراتبه مختلفه، فالنصبُ في نحو: زيداً ضربته أقوي منه في نحو: زيداً ضربت أخاه، و النصبُ في زيداً ضربت أخاه أحسنُ منه في زيداً مررت به، و النصب في زيداً مررتُ به أحسن منه في زيداً مررتُ بأخيه، قاله المراديُّ.

المنادى

ص: الثالث: المنادى، و هو المدعو بأيا، أوْهَيا، أوْ أيْ أو وا مَعَ البعد، و بالهمزة مَعَ القرب. و بيا مطلقاً، و يشترط كونه مظهراً، و يا أنْتَ ضعيف، و خلوُه عن اللّام إلا في لفظة الجلالة، و يا الّتي شاذٌ.

و قد يحذفُ حرف النداء إلا مَعَ اسم الجنس، والمندوب، و المستغاث، و اسم الاشارة، و لفظ الجلالة، مَعَ عَدَم الميم في الأغلب، فإن وجدت لزم الحذف.

تفضيل: المفرد المعرفة و النَّكرة المقصودة، يُبنيان على ما يُرفعان به، نحو:يا زيدٌ، و يا رجلان، و المضاف و شبهه، و غيرالمقصودة، تنصب، مثل: يا عبدَ الله، و يا طالعاً جَبَلاً، و يا رجلاً، و المستغاث يخفضُ بلامها، و يفتح لألفها و لا لام فيه، نحو يا لزيد، و يا زيداه، و العلم المفرد الموصوف بابن أوْ ابنة، مضافاً إلى علم آخر، يختارُ فتحهُ، نحو يا زيدَ بنَ عمروٍ، و المنوّن ضرورة يجوز ضمُّه و نصبه، نحو:

سَلامُ اللهِ يا مَطَراً عليها وَ لَيسَ عليك يا مَطَرُ السَّلامُ

و المكرَّر المضاف يجوز ضمُّه و نصبه كتيم الأوّل، في نحو:يا تيمُ تيمَ عَدِي.

تبصرة: و توابعه المضاف تنصب مطلقاً، أمَّا المفردة فتوابعُ المعرب تعرب بإعرابه، و توابعُ المبنيِّ على ما يرفع به من التأكيد و الصِّفة و عطف البيان، ترفعُ حملاً على لفظه، و تنصبُ على محلِّه، و البدلُ كالمستقل مطلقا. أمَّا المعطوف فإن كان مع أل فالخليل يختاررفعهُ، و يونس نصبه، و المبرّد إن كانَ كالخليل فكالخليل، و إلا

فكيونس، و إلا فكالبَدل، و توابع ما يقدَّرضمُّه كالمعتلّ و المبنيّ قبل النّداء، كتوابع المضموم لفظاً، فترفعُ للبناء المقدَّر على اللفظ، و تنصبُ للنصب المقدَّر على المحلّ.

ش: «الثالث» ممّا يردُ منصوباً و غيرَ منصوب«المنادى، و هو» الاسمُ« المدعوُّ» حقيقةً، نحو: يا زيدُ، أو حكماً، نحو:﴿ يا أرضُ ابْلَعي ماءَكِ﴾[هود/٤٤]، فإنّها نُزِّلتْ منزلةَ مَنْ له صلاحيّةُ النداء، ثُمَّ نُوديتْ «بأيا»، قال الشاعر[من الطويل]:

٤١٠- أيا جَبَلَيْ نَعْمَانَ باللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إلى نَسِيمُهَا[1]

«أو هيا» قال[من الكامل]:

٤١١- فَأصاخَ يَرجُو أنْ يَكُونَ حَيّاً وَ يَقُولُ مِن فَرَحٍ هَيَا رَبّا[2]

و هاء، و هاء أصلٌ، و قيلَ: بدلٌ من همزة أيا، و عليه ابنُ السكّيت، و جزمَ به ابنُ هشام في المغني و محمد بن يعقوب في القاموس.«أو أي»بالفتح و القصر و السكون قال[من الطويل]:

٤١٢- ألَم تَسْمَعي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحي بُكاءَ حَماماتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[3]

قالَ ابنُ هشام: و قَدْ تمدُّ ألفُها، و قيلَ: بل الممدودةُ حرفٌ مستقلٌ، حكاه الكوفيّون عن العرب الّذينَ يثقونَ بعربيّتهم، أو بالمدِّ، نحو: آ زيدُ، حكاهُ الأخفشُ في كتابه الكبير.

و زَعَمَ ابنُ مالك أنّه لم يذكرها إلا الكوفيّون، و المرادُ بالمدِّ فيها الإتيانُ بعدَ الهمزة بالف لا غيرها، و ما وقعَ في كلام بعضهم من ضبطها همزة فألف و همزة أخري ساكنةٌ سهوٌ. فهذه كلُّها «مع البعد»، أي لنداء البعيد على خلاف في أكثرها، ففي الصحاح أنّ أيا لنداء البعيد و القريب، قالَ في المغني: و ليسَ كذلك. و في أي أقوالٌ: قيل: هي للبعيد كما ذكره، و عليه ابنُ مالك، و قيل: للقريب، و عليه المبرّدُ و الجزوليّ، و قيل: للمتوسط.

و جعلَ ابنُ عصفور " أ" في المقرب للقريب،«و بالهمزة مع القرب» أي لنداء القريب، قال[من الطويل]:

٤١٣- أفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَدلُّلِ و إنْ كُنْتِ قَدْ أزْمَعْتِ صَرْمي فَأجمِلي[4]

و نقلَ ابن الخَبّاز عن شيخه أنّها للمتوسِّط، قالَ ابنُ هشام: و هو خرقٌ لإجماعهم، و سيأتي عليها مزيدُ كلام إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

---

١ – هو لقيس بن الملّوح و هو مجنون ليلي العامريّة. **اللغة:** نعمان: واد في طريق الطائف، الصبا: ريح معروفة.
٢ – لم يسّم قائله. **اللغة:** أصاخ: ماضٍ من الإصاخة بمعنى الاستماع، الحيا: المطر.
٣ – البيت لكثيّر عزّة **اللغة:** عبد مرخّم عبدة. رونق الضحا: أوّله، الهدير: صوت الحمام.
٤ – البيت لامرئ القيس. **اللغة:** التدلل: مصدر تدللت المرأة على زوجها أي جرؤت في تغنج، ازمعت: قصدت، الصرم: الهجر، القطع البائن.

«و بيا»، و هي الباب، و تستعملُ مع البعد و القرب مطلقاً، قال أبوحيّان: و هو الّذي يظهرُ من استقراء كلامِ العربِ. قالَ ابنُ مالك: و هي للبعيد حقيقة أو حكماً، و قد ينادي بها القريبُ توكيداً و قيل: هي مشتركةٌ بين القريب و البعيد و المتوسّط، و زعمَ ابنُ الخباز أنّها للقريب، و هو خرقٌ لإجماعهم .

تنبيهاتٌ: الأولُ: قالَ بعضُهم: حدُّ المُصنّف للمنادي بقوله :«المدعوُّ بأيا» إلى آخره أولى من قول ابن الحاجب: المطلوب إقبالُه لخروج نداء الله تعالى في نحو: يا الله، لأنّه لايطلبُ اقبالُه، و حمل ندائه على المجاز، و المرادُ بالمطلوب الاقبالُ مسؤول الإجابة بعيدٌ، فتأمّل، انتهى.

الثاني: لايدخلُ في هذا الحدّ المندوبُ على رأي ابن الحاجب، لأنّهُ متفجّعٌ عليه، لا مدعوٌّ، و يدخلُ على رأي غيره، و لم يذكر المُصنّف أحكامَه في هذا الباب إمّا إهمالاً أو ذهاباً إلى رأي ابنِ الحاجب، قال الرضيُّ: و الظاهرُ من كلام سيبويه أنّه منادي.

قالَ الجزولي: المندوبُ منادي على وجه التفجّع، فإذا قلتَ: يا محمدا، فكأنّك تُناديه، و تقول له: تعال، فأنا مشتاقٌ إليك، و منه قولهم في المراثي لاتبعد، أي لا تَملكْ، كأنّهم من ظنّهم بالميّت تصوّروه حيّاً، فكرهوا موته، فقالوا: لاتبعد، أي لا بعدتَ، و لا هلكتَ. و كذا المندوبُ المتوجّعُ به، نحو: واويلاه و واثبوراه، واوحزناه، أي أحضرحتى يتعجّبَ من فظاعتك، و الدليل على أنّه مدعوٌ قولُه تعالى:﴿ لاتَدْعُوا اليوم ثُبوراً واحِداً وَ ادْعُوا ثُبوراً كثيراً ﴾[الفرقان/١٤]، أمرهم بقوله واثبوراً.

الثالثُ: أجمعوا على أنّ نداء القريب بما للبعيد يجوزُ توكيداً و على منع العكس«و يشترطُ كونُه»أي المنادى«مظهراً»، فلايجوزُ نداءُ المضمر مطلقاً، لايقال: يا أنا، و لا يا إيّاي، و لا يا هو، و لا يا أيّاه إجماعاً، «و»لا«يا أنت»، و لا يا إيّاك على الأصح و قول الأحوص[1] [من الرجز]:

٤١٤ – يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتا أَنْتَ الَّذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا[2]

«ضعيفٌ» فلايقاسُ عليه، و ما سُمعَ من قول بعضهم: يا إيّاك قد كفيتك، فيا للتنبية، لا للنداء، و إيّاكَ منصوبٌ بفعلٍ محذوف يفسّرهُ المذكورُ، كأنّه قالَ: قد كيفتُ إيّاك قد كفيتكَ، و قيلَ: إنّ ياءَ في البيتِ أيضاً للتنبيه، و أنت الأوّل مبتدأ، و الثاني كذلك، أو توكيدٌ أو بدلٌ أو فصلٌ و الموصول خبر.

---

١ – الأحوص: هو عبدالله بن محمد الأوسي. عاش في اللهو، و قد نفاه عمربن عبدالعزيز لتهتُّكه. توفّي سنة ١٠٥ هـ..

٢ – لم يسم قائله. اللغة: جُعْتَا: فعل ماض من جاع ـُ جوعاً: خلت معدته من الطعام، و ألفه للاطلاق.

و أجازَ ابنُ عصفور نداءَ المضمر المخاطب في الشعر خاصَّة مستدلّاً بالبيت و المثل، و لا حجَّةَ في ذلك كما عرفتَ، و ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك في الألفية أنَّ نداء المضمر مطلقاً مطَّردٌ، و هو خلاف الإجماع. قالَ المراديُّ في شرح التسهيل و قول بعض الصوفيَّة: يا هو، ليس جارياً على كلام العرب و قال شعبان في ألفية[من الرجز]:

٤١٥- و لا تَقُلْ عِنْدَ النداءِ يَا هو و ليسَ في النحاة مَنْ رَواه

«و»يشترطُ«خلوُّه من اللامِ» للتعريف، فلايقالُ: يا الرَّجل، كراهةَ اجتماع الّتي التعريف صورة، و إنْ كانَ في إحداهما من الفائدة ما ليسَ في الأخرى «إلا في لفظ الجلالة»، و هو الله علمٌ للذات المقدَّس الواجب الوجود الموضوع بجميع الكمالات، فلايشترطُ خلوُّه عنها، بل يجبُ إثباتُها إجماعاً، فيقولُ: يا اللهُ باثبات الألفين، و يللّه بحذفها، و يالله بحذف الثانية فقط، لأنَّ اللامَ لازمةٌ له، لاتفارقه، إذ أصلُه إلهٌ، فحذفت الهمزةُ تخفيفاً للكثرة استعماله، فادخلت عليه اللامُ لدفع شياع[1] ما ذهب إليه الكفّارُ من تسمية أصنامهم إلهةً، أدغمت لامُ التعريف فيما بعدها و لزمت كالعوض من الهمزة، و من ثَمَّ تقطع في النداء و قيل: ألْ في اسم الله للتعظيم، لا للتعريف و نسبَ لسيبويه.

فائدةٌ: هذا الاسم الشريف يختصُّ بأشياء، لاتوجدُ في غيره من الأسماء، منها ما ذكره. و منها زيادةُ ميم في آخره عوضاً من حرف النداء كما سيأتي، و منها أنّه يفخمُ إذا كانَ قبله فتح أو ضمٌّ، مثل قالَ اللهُ تعالى، و يقولُ اللهُ تعالى.

و لاتقولُ مثل هذا في الليل و اللبن، فإن كانَ قبلَه كسرةٌ لم يفخم، مثلُ بسم الله، لأنّك لو فخمتَ هذا لكنتَ متسفلاً بالكسرة، متصعِّداً بتفخيم الفتحة، و هذا ثقيلٌ على اللسان، و ليسَ كذلك مع الضمَّة و الفتحة لاستعلائهما في الحَنَك[2]. و منها اختصاصُه في القسم بالتاء بالله، نحو قولهم: تاللهِ، و منها قطعهم لهمزته في القسم من قولهم: أفاللهِ لافعلن كذا بمنزلة أفو الله، ذكرَه ابنُ بابشاذ في شرح الجمل، و قولِ الشاعر[من الوافر]:

٤١٦- من اَجْلِك يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبي وَ أنْتِ بَخيلَةٌ بالوصلِ عَنّي[3]

«شاذٌّ»، فلايقاسَ عليه خلافاً للبغداديين و الكوفيِّين في إجازتهم في السعة ذلك محتجِّين بالسماع، كالبيت و بالقياس، قالوا: لأنّا لم نَرَ موضعاً يدخله التنوينُ، و لايدخله الألف و اللام. و أجابَ المانعونَ عن السماع بالشذوذ، و عن القياس بأنّه إن أرادوا بذلك في غير النداء فممنوعٌ لدخول التنوين في نحو زيد، و سيبويه منكراً مع عدم دخول

---

١ - الشياع : النداء.
٢ - الحنك: باطن أعلى الفم من الدخل. و الأسفل من طرف مقدم اللّحيين.
٣ - لم يسمَّ قائله. اللغة: تيَّمت: استعبدت و ذللت.

الألف و اللام فيهما أو في النداء لمعيَّن، فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه أو لغير معيَّن فكذلك.

فائدةٌ: المرادُ بالشاذّ في استعمالهم ما يكونُ بخلاف القياسِ من غير نظر إلى قلّة وجوده و كثرته، و النادر ما قلّ[1] وجودُه، و إن لم يكنْ بخلاف القياس، و الضعيفُ ما يكونُ في ثبوته كلامٌ. قالَه الجار برديُّ في شرح الشافية[2].

تنبيهان: الأوّل: زادَ ابنُ مالك في التسهيل و ابنُ هشام في الأوضح و غيرهما اسمين أخرين لايشترطُ فيهما خلوُّهما عن اللام، أحدُهما ما سُمّي به من جملة، نحو: يا الرجل قائمٌ لمن سُمّي بذلك، نصَّ على ذلك سيبويه، قالَ: لأنَّ معناه يا مقولا له ذلك، و قايَسَ عليه المبرّدُ ما سُمّي به من موصول ذي لام، نحو: يا الّذي قام، و صَوَّبه ابنُ مالك.

قالَ المراديُ: و قد نصَّ سيبويه على منعه. قالَ الأزهريُ: و الفرقُ بينهما أنَّ الّذي قامَ محكي بحالته الّتي تثبتُ له قبل التسمية، و هو قبلها لاينادي لوجود اللام، و ذلك المانعُ باق، و نحو: الرجل قائم، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجودُ اللام، بل كونه جملة و ذلك المانع قد زال بالتسمية، انتهى.

ثانيها: اسمُ الجنس المشبهة كقولك: يا الخليفة هيبة، و يا الأسد شجاعة، نصَّ عليه ابن سعدان[3]. قال ابنُ مالك: و هو قياسٌ صحيحٌ، لأنَّ تقديرَه يا مثل الخليفة و يا مثلَ الأسد، فحسن لتقدير دخول ياء على غير الألف و اللام، انتهى.

نداء المعرفة باللام: الثاني: إذا أريدَ نداءُ اسم معرَّف باللام في غير الصور المذكورة توصَّلَ إلى ندائه بأيٍّ مقطوعةً عن الإضافة، مبنيَّةً على الضمِّ، متلوَّةً بها التنبيه أو اسم الإشارة، و يجبُ وصفها، و لاتوصف أيٌّ إلا بما فيه اللام لتعريف الجنس، نحو: يا أيُّها الرجلُ. و أمّا نحو الصعق و الحارث ممّا هي فيه للغلبة أو للمح الصفة، فلاتوصفُ به و لا بما فيه اللام من مثنى أو مجموع علماً قبل دخولها، فلايقالُ: يا أيّها الزيدان، نصَّ عليه الأعلمُ.

أو بموصول مصدَّر بالألف و اللام خال من خطاب، نحو: ﴿ يا أيُّها الّذي نُزِّلَ عليه الذكرُ ﴾[الحجر/٦]، و لايجوزُ: نحو يا أيُّها الّذي رأيتَ، كما لايجوز أنْ ينادي أو باسم

---

١ - سقط قلّ في «ح».

٢ - الشافية في التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويِّ المالكيِّ المتوفى سنة ٦٤٦. و من شروحها شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخرالدين الجار برديّ المتوفى سنة ٧٤٦ هـ. كشف الظنون ١٠٢٠/٢.

٣ - محمد بن سعدان الضرير الكوفيُّ النحويُّ (٢٣١- ١٦١هـ) أخذ القراءآت عن أهل مكة و المدينة و كان ذا علم بالعربيّة و صنف كتابا في النحو و كتابا في القراءآت. بغية الوعاة ١١١/١.

إشارة عارية من كاف الخطاب نحو: يا أيهذا الرجل، و لايقال: يا أيُّهذاك الرجل، كما لايجوزُ ندائه، و أجَازَه ابن كيسان، و نقل عن سيبويه. و كأيٍّ اسمُ الإشارة في الوصف بذي اللام و الموصول، و أمَّا اسم الأشارة فلايوصفُ به، لأنَّ الشيء لايوصفُ بمثله، و سيأتي على أيٍّ هذه مزيدُ كلام في حديقة المفردات.

حذف حرف النداء: «و قد يحذفُ حرفُ النداء» و هو يا خاصَّةً، لأنَّ المطلقَ ينصرفُ إلى الفرد الكامل، و وقع في عبارة بعض المتقدِّمين ما يوهمُ جوازَ حذفه مطلقاً. قالَ ابنُ بابشاذ في شرحِ الجمل، بعد أنْ عدَّدَ حروفَ النداء: و هذه الحروفُ يجوزُ إثباتها مع المنادى، و حذفها إلا فيما استثني، انتهى.

و لكن نصَّ غيرُ واحد من الأئمة على أنّه لايحذفُ منها إلا ياءٌ دونَ غيرها، لأنّها أعمُّ و أغلبُ في الاستعمالِ، و الحذفُ نوعٌ من التصرُّف، فينبغي أن يكونَ فيما كثُرَ دورُه، لا فيما قلَّ.

فتحذفُ ياء معَ القرينة و يبقَى المنادى، نحو:﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾ [يوسف/٢٩]، ﴿سنفرغُ لكم أيُّها الثقلان﴾[الرحمن/٣١]، ﴿أن أدُّوا إليَ عبادَ الله﴾ [الدخان/١٨]، «إلا معَ اسم الجنس»، و المرادُ به هنا ما يكون نكرةً قبلَ النداء، سواءٌ تعرَّف بالنداء كيا رجل، أو لم يتعرَّفْ، كيا رجلاً، و سواءٌ كانَ مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له، نَحْو: يا غلام فاضلٍ، و يا حسنَ الوجه و يا ضارباً زيداً، قصدتَ بهذه الثلاثة واحداً بعينه أولا.

و إنّما لايحذفُ مع النكرة، لأنَّ حرفَ التنبيه إنّما يُستغني عنه، إذا كانَ المنادى مقبلاً عليك متنبِّهاً لما تقولُ له، و لايكونُ هذا إلا في المعرفة، لأنّها مقصودةٌ قصدها، و إنّما لايحذفُ معَ المعرفة المتعرِّفة بحرف النداء، إذ هي إذَنْ حرفُ تعريف، و حرفُ التعريف لاتحذفُ ممّا تعرف بها حتى لايظنَّ بقاؤُه على أصل التنكير، ألا ترى أنَّ لامَ التعريف لاتحذفُ من المتعرِّف بها، و حرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيهَ و الخطابَ، قالَه الرضيُّ. و أجازَ بعضُهم الحذفَ معَ النكرة، و الكوفيُّون معَ المعرفة محتجِّين بقولهم: أطرق كرى[١]، و افتد مخنوق، و أصبح ليل، و هو عند البصريِّين شاذٌّ.

قالَ المراديُّ: والانصافُ القياسُ عليه لكثرته نظماً و نثراً. «و» إلا معَ «المندوب» و هو المتفجَّعُ عليه حقيقةً، كقول جرير يندبُ عمرَ بنَ عبدالعزيز[من البسيط]:

---

١ - الكرى: النعاس، و النوم.

٤١٧- .... و قُمْتَ فيه بأمْرِ اللهِ يا عُمرا[1]

أو حكماً، كقول عمر بن الخطاب، و قد أخبرَ بجدب شديد أصَابَ قوماً من العرب: واعمراه واعمراه. و الوجع منه لكونه محلَّ ألم، كقوله[مَن الطويل]:

٤١٨- فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لايُحِبُّني وَ مِنْ زَفَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ[2]

أو لكونه سببَ ألمٍ، كقول الآخر[مَن السريع]:

٤١٩- تبكيهم الدهماء معولة و تقول سلمي وارزيتته[3]

لأنَّ الرزيةَ سببُ الألم الّذي حصلَ، و مثلُه قولُ القائل وامصيبتاه.

و الندبةُ من كلام النساء في الغالب، و الغرض منها الإعلام بعظمة المصاب، و من ثَمَّ لايندبُ إلا المعروف، و أما قولهم: وا من حفرَ بئر زمزماه، فهو في قوّة قولهم: واعبد المطّلباه، إذ من العموم أنَّ مَنْ حفرَ بئر زَمزم هوَ عبد المطّلب.

و لايستعملُ مع المندوب من أحرف النداء إلا حرفان: أحدُهما وا، و هي الغالبةُ فيه و المختصَّة به، و الثانية يا، إذا لم يلتبس بالمنادى المحض، و حكمُه في الإعراب حكم المنادى الآتي تفصيله فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً، نحو: و ازيد و ينصبُ إن كان مضافاً أو مشبهاً به، نحو: وا عبد الله، وا ضاربا زيداً، و الغالبُ فيه أن يختمَ بالألف إطالةً للصوت، سواءٌ كانَ مفرداً، نحو: وا زيداً أو مضافاً لظاهر، نحو: وا أمير المؤمنينا، أو لمضمر، نحو: وا رأساه، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: وا طالعاً جبلاً، أو مركّباً، نحو: وا معدي كربا.

و يحذفُ لهذه الألف ما قبلها من ألف، نحو: واموساه، أو تنوين في صلة أو غيرها، نحو: وا منْ نصرَ محمداه، و نحو: وا أبا حسناه، أو ضمَّة إعرابيَّة أو بنائيَّة، نحو: وامنذاه فيمن اسمه منذ، أو كسرة كذلك، نحو: واعبد الملكاه واحذاماه.

فإن أوقعَ حذف الضمَّة أو الكسرة في ليس أبقيا، و قلبت الألفُ ياءً بعد الكسرة، نحو: واغلامكي، أو واوً بعد الضمَّة، نحو: وا غلامه و وا غلامهمو، أو وا غلامكموا، لأنّك لو أبقيتَ الألف لأوهمَ الإضافة إلى كاف الخطاب و هاء الغائبة و المثنّى، و لك في الوقف زيادةُ هاء السكت بعد أحرف المدّ توصُّلاً إلى زيادة المدّ، نحو: وازيدا، و اغلامكيه و اغلامكموه. فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي[من البسيط]:

٤٢٠- وَ احرَّ قَلْباهُ مِمَّن قَلْبُهُ شَبِمُ ....[4]

---

١ – صدره «حمّلت أمراً عظيماً فاصطبرت له»، اللغة: أمراً عظيماً: أراد به الخلافة و شؤونها.

٢ – هو لمجنون ليلي. اللغة: الزفرات: جمع الزفرة: التنفس.

٣ – لم أجد البيت. الدهماء: عامة الناس و سوادهم.

٤ – تمامه« و من بجسمي وحالي عند سقم»، اللغة: الشبم: بارد.

و لك حينئذ ضمُّها تشبيهاً بهاء الضمير، و كسرُها على أصل التقاء الساكنين، و أجازَ الفرّاء إثباتَها في الوصل بالوجهين، و إنّما لايحذفُ حرفُ النداء مع المندوب، لأنّه منادي مجازاً، و لايقصدُ فيه حقيقة التنبيه و الإقبال كما في النداء المحض، فلمّا نقل عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً ألزم لفظ علم النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقول هو منها، و مثله المتعجَّبُ منه.« و» إلا «معَ المستغاث»، و كلُّ اسم نُودِيَ ليخلصَ من شدَّة أو يعين على مشقَّةٍ لايستعملُ معه إلا يا خاصَّةً، و سيأتي بيانُ أحكامه مستوفياً.

و إنّما لاتحذفُ معه حرفُ النداء للمبالغة في تنبيه بإظهار حرف التنبيه، لكون المستغات له أمراً مهمّاً.«و» إلا «مع اسم الاشارة»، لأنّه موضوعٌ في الأصل لما يشارُ إليه للمخاطب، و بينَ كون الاسم المشارإليه و بينَ كونه منادي، أي مخاطباً تنافرٌ ظاهرٌ، فلمّا أخرج في النداء عن ذلك الأصل، و جعلَ مخاطباً، احتيجَ إلى علامة ظاهرة، تدلُّ على تغييره و جعله مخاطباً، و هي حرفُ النداء[1]. هذا مذهبُ البصريّين، وَ أجاز الكوفيُّون حذفَه اعتباراً بكون اسم الإشارة معرفة قبل النداء و استشهاد بقوله تعالى:﴿ثمَّ أنتم هولاء ﴾[البقرة/٨٥] أي يا هؤلاء، و بقول ذي الرمة[من الطويل]:

٤٢١- إذا هَمَلَتْ عَيني لَهَا قَالَ صَاحِبي بِمثْلكَ هَذا لَوعَةٌ وَ غَرامُ[2]

و ردَّه البصريّين بأنَّ هؤلاء في الآيه خبرُ المبتدأ، وَ الشَعرُ ضرورةٌ. و لحّنَ بعضُهم المبتنيَّ في قوله [من الكامل]:

٤٢٢- هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رَسِيساً ....[3]

و أجيبَ بأنَّ هذي مَفعولٌ مطلَقٌ لا منادي، أي برزتِ هذي البرزةَ، و ردَّه ابنُ مالك بأنّه لايشارُ إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشارإليه كضربته ذلك الضرب. قالَ ابنُ هشام: و يردُّه بيتٌ أنْشَدَه هو، و هو قوله[من الكامل]:

٤٢٣- يَا عَمْرو إنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَ صَحَابَتِكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيل[4]

«و» إلا مع«لفظ الجلالة» و هو الله «معَ عدم الميم» المشدَّدة في آخره عوضاً عن حرف النداء، و ذلك لأنَّ حقَّ ما فيه اللامُ أن يتوصَّلَ إلى ندائه بأيّ أو باسم الإشارة

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».
٢ - اللغة: هملت: فاضت و سالت، الّوعة: حرقة في القلب و ألم يجده الأنسان من حبٍّ أو همٍّ أو حزن، الغرام: التعلق بالشيء تعلقا لايستطاع التخلص منه.
٣ - تمامه«ثم انثنيت و ما شفيت نسيسا». اللغة: الرسيس: ابتداء الحب، النسيس: بقية الروح.
٤ - لم يسمَّ قائله.

كما تقدّم، فلمّا حذفت الوصلةُ في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها، لم يحذفْ الحرف«في الأغلب» لئلا يكون إجحافاً.

وقوع أللهمّ في النداء: وقد يحذفُ في غير الأغلب كقول أمية بن الصلت[من الطويل]:

٤٢٤- رَضيتَ بِكَ اللّهُمّ رَبّاً فَلَنْ أُرَي أدينُ إلَهاً غَيْرَكَ اللهُ رَاضيا

أي يا الله.

و أفهم كلامُه جوازَ الحذف في غير الأغلب، و هو مذهبٌ لبعض النّحويّينَ، و الجمهور على المنع مطلقاً، و حملوا البيتَ على الشذوذ، «فإن وجدت» الميمُ المشدَّدة في آخره«لزمَ الحذف»أي حذفُ حرفِ النداء، لأنّ الميمَ عوضٌ عنه، فلايُجمعُ بينهما إلا في الضرورة كقوله[من الرجز]:

٤٢٥- إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقولُ يا أللهُمّ يا اللهمّا[1]

و إنّما أخرّت الميم تبرُّكاً باسمه تعالى، و خُصّت بذلك دونَ غيرها، لأنّ الميمَ عهد زيادتها آخراً كميمِ زرقم. هذا مذهبُ البصريّين، و ذهب الكوفيُّون إلى أنّ الميمَ ليست عوضاً، بل ماخوذةٌ من فعل، و الأصلُ يا الله آمنّا بخيرٍ، فيجيزون الجمع بينهما و بين ياء في السعة.

قال أبوعلي: و ليس هذا بشيءٍ لقوله تعالى: ﴿و إذ قالُوا اللهمّ إنْ كانَ هذا هو الحقُّ من عندك ﴾[الأنفال/٣٢]، لأنّه لو كانت الميمُ ماخوذةً من فعل لَما احتاجت إن إلى جواب ثان، و لكانَ سادّةً مسدَّ جوابِ الشرط، و قوله تعالى:﴿ فأمطر علينا حجارةً من السَّماء﴾[الأنفال/٣٢]، دليلٌ على أنّها ليست ماخوذةً من فعل، و لادلالةَ عليه، لأنّه لايحسنُ في كلام يا الله آمنّا منك بعدل، إن كان هذا هو الحقّ من عندك، فأمطر علينا، يصحُّ بلا ذكرِ الجواب، و لأنّه لو كان كما ذكر لما حَسُنَ أللهمّ آمنّا بخير، و في حسنه دليلٌ على أنّ الميمَ ليست ماخوذةً منه، إذْ لو كان كذلك لكان تكريراً، قالَه ابن بابشاذ في شرح الجمل: و قد تزاد في آخره ما كقوله[من الرجز]:

٤٢٦- وَ مَا عليكِ أنْ تَقُولي كُلّما سَبّحْت او صَلّيتِ يَا اللهمّ ما
أرْدُدْ علينا شَيْخَنا مُسَلَّماً[2]

---

١ – هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، و زعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي. اللغة: الحدث: هو ما يحدث من مصائب الدنيا و نوازل الدهر، ألمّ: نزل.

٢ – لم يذكر قائله. اللغة: الشيخ هنا: الأب أو الزوج، مسلماً: اسم مفعول من السلامة.

و ذهبَ الخليلُ و تبعَه سيبويه إلى أنَّ هذا الاسم لايوصفُ، لأنَّ الميمَ كلمةٌ مستقلّة، فتكونُ فاصلةً بينَ الموصوف والصفة، و قيلَ: لأنَّه صارَ عندَهم بمنزلة الصوت. قالَ سيبويه في قوله تعالى:﴿ اللهمَّ فاطرَ السموات والأرض﴾[الزمر/٤٦]، إنَّه على نداء آخر، أي يا فاطرَ السموات، و ذهبَ المبرّدُ و الزجّاجُ إلى جواز وصفه[1] بمرفوع على اللفظ، و بمنصوب على الصفة، و جعلا فاطرَ السموات صفةً له. قالَ أبوحيّان: و الصحيحُ مذهبُ سيبويه، لأنَّه لم يسمعْ مثل: اللهمَّ الرحمن الرحيم، و الآية و نحوها محتملةٌ للنداء.

وقوع اللهمَّ في غير نداء: فائدةٌ: و قد تخرجُ لفظةُ اللهمَّ عن النداء، فتستعملُ على وجهين آخرين:

أحدُهما: أنْ يذكرها المجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك القائل: أقام زيد؟ فتقول أنت: اللهمَّ لا.

و الثاني: أنْ تستعملَ دليلاً على الندرة و قلّة وقوع المذكور، كقولك: أنا لاأزورك اللهمَّ إذا لم تدعني، ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل. قال في النهاية[2]: و قد جرت عادةُ العلماء باستعمال اللهمَّ فيما في ثبوته ضعفٌ، و كأنَّه يستعانُ في إثباته بالله تعالى.

تنبيه: استثنى بعضُهم المنادى البعيد أيضاً قال: فلايجوزُ معه حذفُ حرف النداء، لأنَّ المرادَ فيه إطالةُ الصوت، و الحذفُ ينافيه.

أحكام المنادى في الإعراب: هذا«تفصيل» لأحكام المنادى في الإعراب.« المفرد» و هو هنا ما ليس مضافاً و لا شبيهاً بالمضاف كما مرَّ، فيدخلُ فيه المثنّى و المجموعُ و المركّبُ المزجيُّ،«المعرفة» و هي ما كانَ تعريفُه سابقاً على النداء، «و النكرةُ المقصودةُ» وهي ما عرض تعريفها بالنداء بأنْ قُصدَ بها معيَّن،« يُبنيان» لفظاً أو تقديراً لوقوعهما موقع الكاف الاسميَّة المشابهة لفظاً وَ معنى لكاف الخطاب الحرفيَّة، و كونهما مثلها إفراداً و تعريفاً، و ذلك لأنَّ يا زيدُ مثلاً بمعنى أدعوك، و هذه الكافُ ككاف ذلك لفظاً و معنى، و إنَّما قلنا: ذلك، لأنَّ الاسمَ يُبنى لمشابهة الحرف، و لايبنى لمشابهة الاسم المبنيِّ، و لذلك كانَ هذا التعليل أحسنُ من التعليل بشبهها أنت في التعريف و الإفراد و تضمُّن

١- سقط إلى جواز وصفه في «ح».

٢ – المقصود من النهاية إمّا «نهاية الإعراب في التصريف و الإعراب» لأثير الدين أبوحيّان، و إمّا «النهاية في النحو» لابن الخباز . كشف الظنون ٢/١٩٨٦.

معنى الخطاب، و بناؤهما «على ما يرفعان به» قبلَ النداء، أي حال الإعراب لا على السكون، و إن كان هو الأصلَ في البناء تنبيهاً على أنّ لهما قدماً في الاعراب، فدخل في ذلك ما يرفعُ بالضمَّة إمَّا ظاهرةً، «نحو: يا زيدُ» و يا رجل، أو مقدَّرة نحو: يا فتي و يا حذامِ و يا سيبويه و يا برق نحره، و ما يرفع بالألف نحو: يا زيدان «و يا رجلان»، و ما يرفع بالواو و نحو: يا زيدون.

تنبيهٌ: المنقوصُ المعيَّنُ بالنداء يحذفُ تنوينُه، و تثبتُ ياؤُه عند الخليل، نحو: يا قاضي و يا غازي، و خالفه يونسُ، فأجازَ حذفَ الياء لا التنوينَ، فتقول: يا قاض و يا غاز.

«و المضافُ »سواءٌ كانت الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضة و«شبهه» أي المضاف، و هو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه. و هذا الّذي به التمامُ إمَّا أنْ يكونَ مرفوعاً بالمنادى كقولك: يا محموداً فعلُه، و يا حسناً وجهُه، و يا جميلاً فعلُه، و يا كثيراً برُّه، أو منصوباً كقولك: يا طالعاً جبلاً أو مخفوضاً بخافض، متعلّقٌ به، كقولك: يا رفيقاً بالعباد، و يا خيراً من زيد، أو معطوفاً عليه قبل النداء، كقولك: يا ثلاثةً و ثلاثينَ في رجل سمَّيتَه بذلك، قالَه ابنُ هشام في شرح القطر. «و النكرةُ غير المقصودة» بالنداء جامدةً كانت أو مشتقّةً في نثر أو شعر« تنصبُ» وجوباً.

عامل المنادى: اختلفَ في عامل النصب، فقيل: فعل مقدَّرٌ و هو أدعو، فحذفَ للكثرة الاستعمال و دلالة حرف النداء عليه و أفادته فائدته، و هو قول سيبويه. و قيلَ: حرفُ النداء، لسدِّه مسدَّ الفعل، و هو قولَ المبرّد. و قال أبو على في بعض كلامه: إنّ ياء و أخواتها أسماءُ أفعال، فتكونُ هي العاملةَ[1]. و مثّل المُصنّف للثلاثة نشراً على ترتيب اللفِّ بقوله نحو: «يا عبد الله» مركّباً إضافياً أو علماً.

و عن ثعلب إجازة الضّمِّ في غير المحضة، نحو يا حسن الوجه بضمِّ الصفة، لأنَّ إضافتَها بتقدير الانفصال، و يا طالعاً جبلاً، و قول الأعمي - طالباً لمن يهديه السبيل- يا رجلاً خذ بيدي، و قول الواعظ يا غافلاً و الموتُ يطلبُه، و قول الشاعر[من الطويل]:

٤٢٧- فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامايَ من نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا[2]

عرضتَ أي أتيتَ العروض، و هو مكةُ و المدينةُ، شرّفهما اللهُ تعالى، و نجران بلد من اليمن.

---

١ - يبدو أنّ مذهب سيبويه أحسن المذاهب بالنسبة إلى تعيين عامل المنادى، لأنّ المنادى مفعول به في المعنى، و ناصبه فعل مضمر نابت «يا» منابه، فأصل « يا على» أدعو عليا، فحذف« أدعو» ونابت «يا» منابه.

٢ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. اللغة: نداماي: جمع ندمان و معناه النديم المشارب.

و هذا مبنيٌّ على مذهب البصريّين من جواز نداء النكرة غيرِ الموصولة مقبلاً عليها و غير مقبل، و قيل بالمنع مطلقاً، و هو مذهبُ الأصمعيِّ، و قيل: ان كانت خلفاً عن موصوف جاز، نحو: يا ذاهباً و منه فيا راكباً البيت و إلا فلا، و هو قولُ الكسائي و عامّة الكوفيّينَ.

و لايجوزُ عندهم يا رجلاً، و زَعَمُوا أنّه ليس بمسموع و قيلَ إنْ كانت مقبلاً عليها جاز، و إلا فلا، و هو قولُ الفارسي قال: و لايتصوَّرُ نداء نكرة غيرِ مقبل عليها، و ما جاء منوَّناً كالبيت محمول على الضرورة، هكذا نقلَه ابنُ عقيل، و الّذي في الأوضح و الإرتشارف نقل إنكار وجودِ النكرة غير مقبلٍ عليها في النداء عن المازنيِّ، قاله في السراج.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قالَ بعضُهم التعبيرُ بالمضاف في قوله و المضافُ و شبهُه لايصدقُ إلا على نحو: يا غلام زيد، دونَ نحو: يا عبدَ الله علماً، لأنَّ المنادى مجموعُ المضاف و المضاف إليه لامجرَّدُ المضاف، كما لايخفى، و لو قال: أو ذا إضافة لَسلمَ لشموله لما وقع مضافاً، و لما اشتمل على الإضافة، انتهى.

و هذا إنّما يردُ إذا جعلنا المضافَ في عبارة المُصنّف وصفاً للمنادي، و لنا أن نجعلَه وصفاً لمطلق الاسمِ فيكونُ المعنى: و الاسم المضاف في النداء يثبتُ له الحكمُ المذكورُ، فيشملُ نحو: يا غلامَ زيد ممّا المنادى فيه المضافُ، و يا عبدَ الله، ممّا المنادى فيه مجموعُ المضاف و المضاف إليه، فتدبَّر.

الإشكال في يا طالعاً جبلاً: الثاني: في قولهم «يا طالعاً جبلاً» إشكالٌ مشهورٌ، حتى قيلَ: إنّه من المزالق النحويَّة، و ذلكَ أنّه لم يوجدْ فيه معتمداً لطالعاً حتى يعملَ، و اسمُ الفاعل لايعملُ بدون اعتماد على ما سيأتي ذكرُه، و تقديرُ الموصوف مشكلٌ، لأنّه إذا قدّر موصوفٌ، يكونُ موصوفُه منادي مفرداً، فلايكون هناك شبهُ مضاف.

و قالَ الرضيُّ في بحث الموصول: إنَّ عملَ اسمِ الفاعل و المفعول من غير اعتماد على أحد الأمور الخمسة، أي الموصوف و ذي الحال و المبتدإ و حرف النفي و حرف الاستفهام، مذهبُ الأخفشِ و الكوفيّين دونَ البصريّين. و أمّا قولُ النحاة: يا ضارباً غلامَه و يا حسناً وجهُه بالاعمال و رجوع الضمير إلى مقدَّر فمثالٌ لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به، و لايقال: جائني حسنٌ وجهه في الاختيار، بل قد يجئُ مثلُه في الشعر نحو قوله[من الطويل]:

٤٢٨- بِسُودٍ نَواصِيها و حُمرٍ أكُفُّها　　و صُفرٍ تَرَاقِيها وَ بِيضٍ خُدُودُها[1]

هذا كلامُه، و قد عرفتَ منه لتقدير الموصوف محذوراً آخرَ. و قالَ الفاضلُ الهنديُّ: أصله يا أيُّها الطالعُ جبلاً، فحُذفَ أيٌّ للاختصار، ثُمَّ حُذفَت اللامُ لئلّا تجتمعَ آلتا التعريف، ثُمَّ نصبَ طالعاً، لكونه مضارعاً للمضاف على أنّه يحتملُ أن يكونَ هذا المثال على قول الأخفش و الكوفيّين.

الثالثُ: يمتنعُ إدخال ياء على ثلاثين من نحو: يا ثلاثةً و ثلاثين فيمن سمَّيتَه بذلك، لأنّه من العلم خلافاً لبعضهم، و إنْ ناديتَ جماعة، هذه عدّتها، فإن كانت غيرَ معيَّنة نصبتَها، و انْ كانت معيَّنةً ضممتَ الأوّلَ، و عرَّفتَ الثاني بأل و نصبتَه، أو رفعته بالعطف على المحلّ أو اللفظ، إلا إنْ أعدْتَ معه ياء، فيجبُ ضمُّه، لأنّه نكرةٌ مقصودةٌ، و يجبُ حينئذ تجريدُه من ألْ. و منعُ ابنِ خروف إعادةَ ياء و تخييرَهُ في إلحاق ألْ مردودٌ، قالَه في الأوضَح، و وجهُ ردِّه أنَّ الثانيَ ليس بجزء علم، و إنّما هو اسم الجنس أريدَ به معيَّنٌ.

الرابعُ: من شبه المضاف نحو: يا لطيفاً لم يزلْ و يا حليماً لايعجلْ، قالَ ابنُ هشام: الجملةُ في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، و هو للمخاطب بالنداء، و عاملُ الحال هو عاملُ صاحبها، و المنادى منصوبٌ كما في يا طالعاً جبلاً، و لك في حرف المضارع الياء و التاء على حدِّ يا تميمُ كلُّهم أو كلُّكم، انتهى، و فيه ردٌّ على ابن مالك حيثُ جعلَ الجملةَ نعتاً.

الخامسُ: إذا كانَ المنادى نكرةً مقصودةً موصوفةً بمفردٍ جازَ ظهورُ نصبه، نَحْو يا رجلاً كريماً، حكى ذلك الفرّاء عن العرب، و جزم به ابن مالك في التسهيل.

«و» المنادى«المستغاثُ يخفضُ» أي يجرُّ«بلامها» أي لام الاستغاثة لدلالة المستغات عليها، و هي لام الاختصاص أدخلت علامة للاستغاثة و التعجُّب، و إنّما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها، إذ كلٌّ منها مخصوصٌ بالدعاء و بالاستحضار لغرابته، و اختلفَ فيها، فقيلَ: هي زائدةٌ فلا تتعلّقُ بشيء، و اختاره ابنُ خروف بدليل صحَّة إسقاطها حيثُ يقالُ: يا زيدا، و قيلَ ليست بزائدة، و هو الصحيحُ، و عليه فيماذا تتعلَّق. قالَ ابن جنيّ: هي متعلِّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، و ردٌّ بأنَّ معنى الفعل لايعملُ في المجرور، و أُجيبَ بأنّه قد عمل في الحالِ في نحو قوله[من الطويل]:

---

١ - البيت للحسين بن مطير. **اللغة**: بسود متعلّق بقوله بعيدها في البيت السابق و هو جمع أسود. النواصي: جمع الناصية، أي مقدّم الرأس، و شعر مقدّم الراس إذا طال،حمر: جمع أحمر،الأكف: جمع الكفّ، أي الراحة مع الأصابع، صفر: جمع أصفر، التراقي: جمع ترقوه، و هي أعالي الصدر، بيض: جمع أبيض،الخدود: جمع الخدّ، و هي جانب الوجه.

٤٢٩-كأنّ قلوبَ الطيرِ رطباً و يابساً ....[1]

فيعملُ في المجرور، لأنّ العاملَ في الحال أقوي من العامل في المجرور، لأنّه عاملٌ في صاحبها. و قالَ الأكثرونَ: متعلّقة بفعل النداء المحذوف، و اختارُه ابن الضائع و ابن عصفور، و نسبَاه إلى سيبويه، و اعترض بأنّه متعدٌّ بنفسه، و أجابَ ابنُ أبي الربيع بأنّه ضمِّن معنى الالتجاء في نحو: يا لزيد، و التعجُّب في نحو: يا للدواهي.

و أجابَ ابنُ عصفور بأنّه ضعيفٌ بالتزام الحذف، فقوِّي تعديته باللام، و اقتصرَ الرضيُّ و أبوحيَّان على إيراد هذا الجواب. قالَ ابنُ هشام: و فيه نظر، لأنَّ اللام المقوِّية زائدة، و هولاء لايقولونَ بالزيادة، انتهى.

وَ يردُّ هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع آخرمن مغنيه، بأنَّ التحقيقَ في لام التقوية أنّها ليست زائدةً محضةً لما تخيَّل في العامل من الضعف الّذي نزّل منزلة القاصر و لامعدِّية لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها منزلةٌ بين منزلتين، انتهى.

و نقلَ ابن مالك عن الكوفيِّينَ غير الفرَّاء أنَّ هذه اللامَ بقيةُ اسم، و هو أل، و الأصلُ في يا لزيد يا الزيد، ثُمَّ حُذفت همزةُ أل للتخفيف و إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، و ضعفَ بأنّه يقالُ فيما لا ألَ له: يا للدواهي و يالله، و إنّما خفض بها، ليكون أعونَ على مدِّ الصوت المعيِّن على المقصود من الاستعانة، و لو قال يجرُّ لكانَ أولى، لأنّ الخفضَ من ألقاب البناء.

«و يفتحُ» أي يُبني على الفتح وجوباً«لألفها»أي الاستغاثة إذا ألحقت به، «و لا لام فيه» حينئذ تحرُّزاً عن الجمع بين حرفي الاستعانة و عن الجمع[2] بين العوض و المعوَّض عنه، لأنَّ اللامَ عوضٌ عن الألف، كما نقلَ عن الخليل، و لأنَّ اللامَ تقتضي الجرَّ، و الألف تقتضي الفتحَ، فبين أثريهما تناف، كذا قيلَ.

قالَ بعضُهم: و فيه أنّه لاتنافي بينهُما في نحو يا لاحمداه، لأنَّ جرَّ غير المنصرف بالفتحة، إلا أنْ يعتبرَ طرداً للباب، لايقال: التنافي موجودٌ، لأنَّ مقتضي أحدهما فتحةٌ بنائيَّةٌ، و الأخرى إعرابيَّة، لأنّا نقولُ: لاتقتضي الألف إلا فتحَ ما قبلها، إعرابيَّةً كانت الفتحة أو بنائيةً، ألاترى أنّه لايقالُ في الوقف على زيدا: زيدا بالألف و فتحة ما قبلها نصب، و ما قيل من أنَّ التنافيَ موجودٌ، لأنَّ هذا الفتحَ في حكم الكسر، فليسَ بشيء.

---

١ - هو لامرئ القيس.تمامه: لدي وكرها العنّاب و الحشفُ البالي. اللغة: الرطب: ضدّ اليابس، الحشف: أردء أقسام التمر، البالي: الفاسد و المندرس.

٢ - سقط بين حرفي الاستعانة و عن الجمع في «ح».

و يخفضُ المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء، إمّا بكسرة ظاهرة نحو: يا لزيد، أو بفتحة نائبة عنها ظاهرةً نحو: يا لأحمدا، أو مقدَّرة نحو: يا لموسى، أو بالياء نحو: يا للزيدين بفتح الدال أو كسرها، و بكسرة مقدَّرة لفظاً نحو يا للقاضي، أو محلاً نحو يا لهذا و ويا لرقاش[1].

كلّ ذلك بفتح اللام على خلاف الأصل في حركة اللام الجارّة كما تقدَّمَ، وإنّما فتحت لوقوعِ المنادى موقعَ كاف الخطاب، و اللامُ تفتح مع الضمير، نحو: لك و له، فكذا ما وقعَ موقعَه و لقصد التفرقة بين المستغاث و المستغاث من أجله، نحو: يا الله للمسلمين بفتح الأولى و كسر الثانية إلا أنْ كان المستغاثُ ياءَ المتكلّم نحو: يا لي، أو معطوفاً و لم تعدمعه يا، نحو قوله[من البسيط]:

٤٣٠- .... يَا للكهولِ و للشُّبانِ للعَجَبِ[2]

فتكسر، فإن أعيدت معه يا فتحت كقوله [من البسيط]:

٤٣١- يا لَقَومي و يا لَأمثالِ قومي لأناسٍ عُتُوُّهم في ازدياد[3]

و المستغاثُ المفتوح لألف الاستغاثة نحو: يا زيدا، و قول الشاعر[من الخفيف]:

٤٣٢- يَا يزيدَ الآمِلِ نَيْلَ عِزٍّ و غنًي بَعْدَ فَاقَةٍ وَ هَوَانٍ[4]

و قد يخلو المستغاث من الألف و اللام معاً، فيُعطي ما يستحقّه، لو كان منادي غير مستغاث كقوله [من الوافر]:

٤٣٣- ألا يا قومِ للعجيب العجيب ....[5]

تنبيهاتٌ: الأوّل: حكمُ المتعجَّب منه حكمُ المستغاث و هو على قسمين، أحدهما أن يرى أمر عظيماً، فينادي جنسه، كقولهم: ياللماء و يا للدواهي، إذا تعجَّبوا من كثرتهما، و الثاني أنْ يرى أمراً عظيماً، فينادي من له نسبة إليه و مكنة فيه نحو: يا للعلماء، فيجرُّ باللام، و يفتح لإلحاق الألف كقوله [من الرجز]:

٤٣٤- يَا عَجَباً لهذه الفُلَيْقَة هل تُذهِبَنَّ القُوَباءَ الرِّيقَة[6]

---

١ – الرقاش: اسم امرأة.

٢ – صدر البيت« يبكيك ناء بعيد الدار مغترب»، و لم يسمَّ قائله. اللغة: ناءٍ: اسم الفاعل، فعله ناى ينأى: اذا بعد، أراد به بعيد النسب، الكهول جمع كهل،الشبان: جمع شاب.

٣ – لم يعرف قائله. اللغة: العتوُّ: الاستكبار التمرُّد على الحق.

٤ – لم يسمَّ قائله. اللغة: الآمل: فاعل من الأمل بمعنى الرجاء، الفاقة: الاحتياج و أشدّ الفقر، الهوان: الذلُّ و الصغار.

٥ – عجز البيت: و للغفلات تعرضُ للأريب، و لم يسمَّ قائله. اللغة: اللغفلات: جمع غفلة، و هي إهمال الأمر، الأريب: العاقل المجرّب العالم بعواقب الأمور.

٦ – لم يسمَّ قائله. اللغة: الفليقة: الداهية، القوباء: داءٌ في الجسد يتقشّر منه الجلد و ينجرد منه الشعر. الريق: اللعاب، ماء الفم.

و يجوزُ كسرُلامه على تقديره مستغاثاً له، و حذف المستغاثُ، و المقصودُ أنَّك دعوتُه لذلك الشيء.

الثاني: إنّما كان المستغاثُ و المتعجَّبُ منه معربين عند دخول اللام عليها و إن كانا مفردين معرفتين، لأنَّ علّةَ البناء في المنادى ضعيفةٌ لمشابهته للاسم المبنيِّ المشابه للحرف، فغلبت اللامُ المقتضية للجرِّ حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها أبعد من مقتضي الجرِّ، قاله الرضي(ره).

الثالث: قد يجرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقول الشاعر[من البسيط]:

٤٣٥- يا للرِّجالِ ذَوِي الألْبَابِ من نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدي لَهُمْ دِينَا[1]

و المستغاثُ من أجله هو المستنصرَ عليه في الاصطلاح، فلاينصرفُ إلا إليه عند الإطلاق، و انْ صحَّ إطلاقه على المستنصر له لغةً، لأنَّ كلّاً منهما وقعت الاستغاثة لأجله أي بسببه، فافهمْ.

الرابع:قدَ يُستغنى عن المستغاث من أجله إن علمَ سبب الاستغاثة كقوله[من الوافر]:

٤٣٦- فَهَلْ مِنْ خالد إمَّا هَلَكْنا وَ هَلْ بِالمَوْتِ يَا للنَّاسِ عارُ[2]

أي للناس لمن يشمت بنا.

المنادى المضاف إلى الياء: تتميمٌ: المنادى المضافُ إلى الياء إن كانَ معتلّاً وجبَ ثبوتُ يائه و فتحُها، نحو: يا فتايَ و يا قاضيَ، و إن كانَ وصفاً مشبَّهاً للمضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وجبَ ثبوتُ يائه مفتوحةً و ساكنةً، نحو: يا مُكرميَّ و يا ضاربِيْ.

و هل الأصلُ الفتحُ أو السكون؟ قولان: و ما عدا ذلك و ليسَ أباً و أمّاً، فالأكثرُ فيه حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة، نحو:﴿ يا عباد فاتقون﴾[الزمر/١٦]، ثُمَّ إثباتُها ساكنةً نحو:﴿ يا عبادي لاخوفَ عليكم﴾[الزخرف/٦٨]، أو مفتوحةً، نحو:﴿ يا عبادي الّذين أسرفوا﴾[الزمر/٥٣]، ثُمَّ قلبُها ألفاً، نحو: يا حسرتا، ثُمَّ حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة كقوله[من الوافر]:

٤٣٧- لستُ براجعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَ لا بَلَيْتَ وَ لا لَوَ انّي[3]

---

١ - لم يعثر على قائله. اللغة: الألباب: جمع اللُّب: العقل، السفهُ: الجهل، المردي: المهلك.

٢ - هو لعدي بن زيد.

٣ - لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين. اللغة: بلهف: أراد بأن أقول يا لهفا، بليت: أراد بأن أقول يا ليتي.

ثُمَّ ضمُّ الاسم اكتفاءً بنية الإضافة، و إنّما يفعلُ ذلك فيما يكثُرُ أن لاينادى إلا مضافاً كقراءة بعضهم: ﴿ ربُّ السجنُ أحبُّ إلي﴾[يوسف/٣٣] بضمِّ ربّ.

فهذه ستُّ لغات، و ان كانَ أباً أو أمّاً جازَ فيه اللغاتُ السِّتُّ على الترتيب المذكور، و إبدال الياءَ تاءً مكسورةً، و هو الأكثرُ، أو مفتوحةً، و هو الأقيسُ، و قرئ بهما في السبعة، أو مضمومةً، و هو شاذٌّ، و قرئ بها في الشواذ، و الجمع بين التاء و الألف أو الياء، و هو قبيحٌ، و سبيله الشعر كقوله[من الرجز]:

٤٣٨- .... يا أبتا علّك أوْ عساكا[1]

و قوله[من السريع]:

٤٣٩- يا أمّتا أبصرَني راكبٌ ....[2]

و قوله[من الطويل]:

٤٤٠- أيا أبتي لازلتَ فينا فإنّما ....[3]

فهذه عشرةٌ كاملةٌ، و المضاف إلى المضافُ إلى الياء يجبُ ثبوتُ الياء فيه لا غير: نحو: يا ابن أخي و يا ابن خالي، إلا أنْ كانَ ابن عم أو ابن أمٍّ، فالأكثرُ حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة، و جازَ فتحُ آخرِ كلٍّ منهما، قرئ: ﴿ يا بن أمّ﴾[طه/٩٤]، بالوجهين، و لايكادون يثبتون الياء و لا الألف إلّا في الضرورة كقوله[من الرجز]:

٤٤١- يا ابنةَ عمّا لاتلومي واهجَعي لايَخرقُ النومُ حجابَ مسمعي[4]

و قوله[من الخفيف]:

٤٤٢- يا بنَ أمّي و يا شُقَيِّقَ نفسي أنتَ خلّفتني لدهرٍ شديد[5]

«و العلمُ المفردُ الموصوفُ بابن» اتّفاقاً أو «ابنه» على خلاف، حكاه ابنُ كيسان حال كون ابن أو ابنة متّصلاً بالعلم «مضافاً إلى علمٍ آخرَ، يَختار» مع جواز الضمّ «فتحه» عند البصريين غيرَ المبرّد لخفته، و أوجبَه بعضُهم، «نحو: يا زيدَ بن عمرو»، و يا هند ابنة زيد بفتح زيد و هند، إمّا على الإتباع الفتحة ابن، إذ الحاجزُ بينهما ساكنٌ، فهو غير حصين، و عليه اقتصرَ في التسهيل، فهو نظير امرئ و ابنم، أو على تركيب

---

١ - تقدم برقم١٤٧و١٩٦.

٢ - تمامه «يسير في مسحنفر لاحب»، و يروى: في بلد مسحنفر لاحب. اللغة: المسحنفر : الطريق الواضح، اللاحب: الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع .

٣ - تمامه«لنا أمل في العيش مادمت عائشا »، و لم يسم قائله.

٤ - هولأبي النجم العجلي. اللغة: لاتلومي: لاتعتبي: اهجعي: أصله من الهجوع، و هو الرقاد بالليل، و المراد اطمئني.

٥ - هو لأبي زبيد. اللغة: الشُقيق: مصغر شقيق: الأخ من الأب و الأم، و النظير و المثيل، خلفتني: تركتني خلفك.

الصفة مع الموصوف و جعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر. و عليه اقتصرَ الفخرُ الرازيُّ تبعاً للشيخ عبدالقاهر، فهو نظيرُ لارجلَ ظريفَ في من فَتحهَما، و إمَّا على إقحام الابن و إضافة زيد إلى عمرو، و لأنَّ ابنَ الشخص يجوزُ إضافتُه إليه، لأنَّه يلابسُه، حكاه[الأسترآبادي] في البسيط مع الوجهين، فهو نظيرُ يا زيدَ زيد اليعملات، إذا فتحتَ الأوَّل على قول سيبويه.

فعلى الوجه الأوَّل فتحةُ زيد فتحةُ اتْباعٍ، و على الثاني فتحةُ بناء، و على الثالث فتحة إعراب و فتحةُ ابن الأول فتحةُ اعراب، و على الثاني بناء، و على الثالث غيرهما. و ذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّ الضمَّ أجودُ، و هو القياسُ، و ذهبَ ابنُ كَيسان إلى أنَّ الفتحَ أكثرُ، و منه قوله[من الرجز]:

٤٤٣- ياحكم بن المنذر بن الجارود سرادقُ المجد عليك ممدود[1]

و يتعيَّنُ الضمُّ إذا كان المنادى غيرَ علمٍ، أو كانَ الابنُ مضافاً لغيرعلم، نحو:يا رجلُ بن عمرو و يا زيدُ بن أخينا. أو كانَ الابن غيرَ صفة، بأنْ كانَ بدلاً أو بياناً أو منادي سقطَ منه حرفُ النداء، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني و نحوه: أو فصِّلَ بين العلم و الابن بفاصل، نحو:يا زيدُ الفاضلُ بن عمرو، أو كانَ العلمُ موصوفاً بغير ابن، نحو:يا زيدُ الفاضلُ و لم يشترطْ ذلك الكوفيُّون، و أنشدوا عليه[من الوافر]:

٤٤٤- فما كعبُ بنُ مامةَ و ابنُ سعدي بأجودَ منك يا عمرَالجواد

بفتح عمرو، حملَه البصريُّون على أنَّ أصلَه يا عمراً بالألف، فحذفَ لالتقاء الساكنين على مذهب مَن يجيزُ إلحاق الألف في غير الندبة و الاستغاثة و التعجُّب، أو أنَّ أصلَه يا عمرا بالتنوين للضرورة، ثُمَّ حذفَ لالتقاء الساكنين على حدِّ قوله: و لا ذاكرا الله إلا قليلاً.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: لا أثرَ للوصف ببنت عند جمهور العرب، فيتعيَّنُ الضَّمُّ في نحو: يا هندُ بنتُ زيد، لتعذُّر الاتْباع، لأنَّ بينَهما حاجزاً حصيناً، و هو تحريك الباء الموحَّدة، و جوَّزَ أبوعمروُ بن العلاء الفتح سماعاً بناءً على أنَّه للتركيب.

الثاني: شملَ قولُه: العلمِ، المفرد و المثنَّى و المجموع مسمًّى بهما. فقول الرضيِّ لا حاجة للتقييد بالإفراد، لأنَّ المثنَّى و المجموع لايكونان علمين، إذ لايثنَّى، و لايجمع العلمُ إلا بعدَ التنكير، ليس بشيء. قال في النهاية: إذا سمَّيتَ بمسلمات و بزيدين و بزيدينَ حاكياً إعرابه، قلتَ فيمن قال يا زيدَ بن عمرو بالفتح: يا مسلماتِ بن عمرو، بالكسر، و يا زيدينِ بن عمرو، و يا زيدينَ بن عمرو، و على من ضمَّ تقولُ: يا مسلمات بن

---

١ - هو لرؤبة. اللغة: السرادق: كلُّ ما أحاط بشيء.

عمرو، و يا زيدان بن عمر، و يا زيدون بن عمرو و من أجرى الاعرابَ في النون أجرى النون[1] مجرى الدال فيفتُحها أو يضمُّها، انتهى.

قال في التصريح: هذا مبنيٌّ على القول بالتركيب، و أمّا على القول بالاتّباع فلا، إذْ لا اتّباعَ في مسلمات إذا كسرت، و لا في المثنّى و المجموع على حدّه و بذلك قال[ابن مالك] في التسهيل: و يجوزُ فتح ذي الضمّة الظاهرة اتّباعاً، فنحو: يا عيسى ابن مريم لايقدّر فيه إلا الضمُّ خلافاً للفرّاء و الزمخشريّ، انتهى. قلت و كذا نحو: رقَاش، ابنة بكر. و قال أبوحيّان: يكون فتحُ الاتّباع تقديراً.

الثالثُ: قال ابن مالك: أُلحقَ بالعَلم فيما ذكر نحو: يا فلان بن فلان، و يا سيّدَ بن سيّد، و يا فاضل بن فاضل، كنايةً بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم. قال أبوحيّان: الّذي ذكرَه أصحابنا أنّ المسألةَ مفروضةٌ فيما إذا كانَ المنادى و المضافُ إليه ابنَ غيرِ علمٍ، لكنّه ممّا اتّفقَ فيه لفظ المنادى و لفظ ما أضيف إليه نحو: يا كريم بن الكريم، أو ابن الكريم، و يا شريف ابن الشريف، أو ابن الشريف، و يا كلب بن الكلب، أو ابن الكلب، انتهى.

و نقل غير ابن مالك أنّ مذهبَ البصريّين في ذلك كلّه بناءُ المنادى على الضمّ، و مذهبُ الكوفيّين و ابنِ كيسان جوازُ فتحه و ضمّه.

الرابعُ: حكي الأخفشُ أنّ بعضَ العربِ يضمُّ ابن اتباعاً لضمّ المنادى، قيلَ، و كانَ قائله راعي[2]: إنّ التابع ينبغي أنْ يتأخّرَ عن المتبوع، و لم يراع أنّ الأصل الحامل على الاتّباع قصداً لتخفيف.

الخامسُ: إذا وقعَ ابن في غير النداء صفةً بين العَلمين اسمين أو كُنيتين أو لَقبين متّفقين كانا، أو مختلفين، و لم يكن ابن مثنًّى و لا مجموعاً و لا مصغّراً، كانَ الحكمُ فيه أنْ يحذفَ التنوينُ من الموصوف، إذا كان منوّناً و الألف من ابن خطّاً كما في النداء، ما لم يقع ابتداءَ سطر.

قالَ ابنُ بابشاذ: و علّة التنوين عندَ سيبويه التقاءُ الساكنين و كثرةُ الاستعمال و كون ابنٍ صفةً، لأنّ الصفةَ و الموصوفَ كالشيء الواحد، فأثّر في الحذف، فتقولُ: هذا زيد بن عمرو و أبو على بن أبي الحسن و زين العابدين جمال الدين، و كذلك مع المؤنّث المنصرف نحو: يا هند ابنة دعد، فيمن صرف، و زيد بن هند. و نصّ عليه ابن

---

١ - سقط النون في «ح».

٢ - محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي المالكيّ المشهور بالراعي ولد سنة ٧٨٠ هـ ق، له شرح الألفية و الجرومية و مات سنة ٨٥٣ هـ ق. بغية الوعاة ٢٣٣/١.

بابشاذ في شرح الجمل خلافاً لِمَنِ اشترط تذكيرَ العلمين، و علّله بأنّهم لاينسبونَ الرجلَ إلى أمّه، و قد يثبت التنوين في الضرورة، كقوله[من الرجز]:

٤٤٥- جاريَةٌ مِنْ قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَة ....[١]

و لو وقعَ ابن في جميع ذلك خبرَ المبتدإ أو لإنّ أو لكان أو لظننتُ أثبتَ التنوينُ لفظاً و الألف خطّاً، لأنّ الخبرَ لم يتزّلْ منزلَة الصفة بدليل جواز تقديمه و حذفه، و كذا لو كانَ مثنّى أو مجموعاً أو مصغّراً، نحو: هذا زيدٌ و عمرٌو ابنا خالد، و زيد و عمرو و بكر أبناء خالد، أو هذا زيدٌ بني خالد، لأنّ استعمالَ الواحد في هذا النوع أكثرُ من استعمال التثنية و الجمع، و لأنّ التقاء الساكنين يزولُ بالتصغير.

و أمّا اشتراطُ أن لايكون أول سطر فلأنّه إذا كانَ في أول سطرٍ كان في محلٍّ يبتدأ به غالباً، لأن القارئ ينتهي إلى آخر السطر، ثُمَّ يبتدأ بأوّل السطر الّذي بعده، فكرهوا أن يكتبوا على خلاف ما لايوجبُه النطق غالباً.

«و» المنادى «المنوَّن ضرورةً»، سواءٌ كان علماً، أو نكرةً مقصودة«يجوزُ ضمُّه و نصبُه» نحو قول الأحوص[من الوافر]:

٤٤٦- سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وَ لَيْسَ عليك يا مطرُ السلام[٢]

و رُدّت الرواية بالوجهين، و قولُ كثير[من البسيط]:

٤٤٧- حيّتك عزّة بعد الهجر و انصرفت فحيِّ ويحك من حيّاك يا جملُ
لَيتَ التحيةَ كانَتْ لي فأشكُرها مكانَ يا جملُ حُيِّيتَ يا رجلُ[٣]

و اختارَ الخليلُ و سيبويه الضمَّ، لأنّ الضمَّ دعَت إلى التنوين، فأقرّت الكلمةُ على حالها[٤]، حتى قالَ سيبويه في النصب: لم يَسمعْ عرباً يقولُه، لكن حفظه.

و اختارَ أبو عمرو و عيسى النصبَ، لأنّ أصلَ المنادى أنْ يكونَ معرباً، فلما دخلَة التنوينُ عاد إلى اعرابه، و لمّا عادَ إلى الإعراب، عاد إلي النصب، و يظهرُ كما قالَ في الإرتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيّاً يقوله، و إنّ الخلافَ لا على سبيل الاختيار بلْ على التحتُّم.

و قالَ ابنُ عصفور بعدَ ذكر المذهبين: و من نفي الضمَّ لم يُجزْ إلا النصبَ، و وافقَ الأعلمُ و ابنُ مالك الخليلَ في العلم و أبا عمرو في النكرة.

---

١ - تمامه«كريمة أنسابها و العصبة»، و هو للأغلب. **اللغة**: الأنساب:جمع النسب: القرابة، العصبة: الأقوام والعشيرة.

٢ - البيت للأحوص الأنصاري، و كان يهوي امرأة و يشبب بها، و لا يفصح عنها، فتزوّجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

٣ - **اللغة**:حيّتك: خطاب للجمل، ويحك: كلمة ترحّم و توجّع أو توبيخ.

٤ - سقطت هذه الجمل في «س».

قالَ ابنُ مالكٍ: إنَّ بقاءَ الضمِّ راجحٌ في العلمِ لشدَّةِ شبهِهِ بالضميرِ، مرجوحٌ في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير، و تظهرُ فائدة ذلك في التابع، فتابعُ المنوَّن المضموم يجوزُ فيه الضمُّ و النصبُ، و تابعُ المنوَّنِ المنصوب يجب نصبُه. و اختلفَ في تنوين المضموم، فقيل: تنوينُ تمكينٍ، لأنَّ هذا المبنيَّ يشبه المعربَ، و قيلَ: تنوينُ ضرورةٍ، و إليه ذهبَ ابنُ الخبّاز. قالَ ابنُ هشام و بقوله أقول: لأنَّ الاسمَ مبنيٌّ على الضمِّ.

و المنادى « المضاف المكرَّر» قبل المضاف إليه« يجوزُ ضمُّه و نصبه، كتيم الأول في نحو» قول جرير يهجو عمرَ بن النحار و قومه[من البسيط]:

٤٤٨- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[١]

و أما الثّاني فيجبُ نصبُه فالضمُّ في الأوّل على كونه منادي مفرداً، و هو الأكثرُ، فيكونُ تيم الثاني بياناً له، أو بدلاً منه، أو منادي ثان بإضمار يا، أو مفعولاً بإضمار أعني.

قال ابنُ مالكٍ: أو توكيداً، و يمنعه اختلاف وجهي التعريف و اتّصال الثاني ممّا لم يتّصل به الأوّل، و النصب على كونه مضافاً لما بعد الثاني عند سيبويه، فيكونُ الثاني مقحماً بينهما، و الأصلُ ياتيم عدي يا تيمه، فحذفَ ضميرُه، و أقحمَ للتأكيد، و هو توكيدٌ لفظيٌّ للأوّل، و التاكيدُ اللفظيُّ[٢] يأتي، و لايغيِّرُ ما قبله و لا ما بعده عمّا كان عليه، فلذلك بقي منصوباً.

و على نيَّة الإضافة لمثل ما أُضيفَ إليه الثاني عند المبرّد، و الأصلُ يا تيم عديٍّ تيم عديٍّ، و لم يعوَّضِ التنوينُ عن الاضافة إليه كما عوِّضَ في قوله تعالى:﴿ كلاً هَدَينا ﴾ [الأنعام/٨٤]، لأنَّ القرينةَ الدالَّةَ على المحذوف موجودةٌ بعد مثل المضاف، أعني عدي الظاهر الّذي أضيفَ إليه تيمِ الثاني، فكانَ المضافُ إليه الأوّل لم يحذفُ و عليه، فيكونُ الثاني توكيداً أو بياناً أو بدلاً أو منادي ثانٍ على إضمار يا.

و ضعفَ قولُ سيبويه بأنَّهُ مبنيٌّ على جواز إقحامِ الأسماء، و أكثرهم يأباه و على جوازه، ففيه فصلٌ بينَ المضاف و المضاف إليه، و هما كالشيء الواحد، و قول المبرّد بأنّه من باب الحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، و هو قليل في كلامهم، و الأكثرُ عكسُه.

و قال الفرّاء: الاسمان مضافان للمذكور، و لاإقحامَ و لاحذفَ، و هو ضعيفٌ لما فيه من توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، و قال الأعلمُ: رُكّبا تركيبَ خمسةَ عشرَ، ثُمَّ

---

١ - اللغة: لاأبالكم: جملة قد يقصد بها المدح، و معناه حينئذٍ نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، و قد يقصد بها الذم و معناه حينئذ أن المخاطب مجهول النسب.

٢ - سقط التأكيدُ اللفظي في «س».

أضيفَ إلى عدي كما قيل: ما فعلت خمسة عشرك بفتحها، و فيه تكلُّفُ تركيب ثلاثة أشياء، و قالَ السيرافيُ: الأصلُ يا تيم بالضمِّ تيم عدي، ففتحَ اتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو.

فهذه خمسةُ أقوال، و لاتختصُّ المسالةُ بالعلمين عند البصريِّين بل اسما الجنس و الوصفان كذلك، نحوَ: يا رجل رجل القوم، و يا صاحب صاحب عمرو، و خالفَ الكوفيُّون، فأوجبُوا ضمَّ الأوَّل من اسمي الجنس، و ضمَّه أو نصبَه منوَّناً من الوصفين نحو يا صاحباً صاحب زيد .

تنبيه: إنَّما أضافَ الشاعرُ تيم إلى عدي ليفرق بينَهم و بينَ تيم مرَّةَ في قريش و تيم غالب بن فهر في قريش أيضاً و تيم قيس بن ثعلبه و تيم شيبان و تيم ضبَّة، و قوله: لا أبا لكم للغلط في الخطاب، و قوله لايلقينكم من ألقي إذا وجد، و السوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العينيُّ[١].

توابع المنادى: «تبصرةٌ» في احكام توابع المنادى، تعرَّضَ لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصيَّة الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره.

«و توابُعه» أي المنادى «المضافة» إضافة معنويَّة، لأنَّ المطلقَ ينصرفُ إلى الفرد الكامل «تنصبُ» وجوباً«مطلقاً» سواءٌ كانَ المنادى مبنيَّاً أو معرباً، نحو: يا زيد أو يا عبدالله صاحب عمر في النعت، و يا زيد أو يا عبدالله نفسَه في التوكيد، ويا زيد أو يا عبدالله عائد اللكب في البيان، و كذا البدل و يا زيد و يا عبدالله و غلام بشر في عطف نسق، كلُّ ذلك بالنصب وجوباً على محلِّ المتبوع إنْ كانَ مبنيَّاً، و على لفظه إنْ كانَ معرباً.

و حكِيَ عن جماعة من الكوفيِّين منهم الكسائيُ و الفرَّاء و الطُّوال جوازُ رفع المضاف من نعت و توكيد، و تبعَها ابنُ الأنباريُّ، و إذا كانَ مع تابع المنادى ضميرٌ جيئ به دالّاً على الغيبة باعتبار الأصل، و على الحضور باعتبار الحال، نحو: يا تميمُ كلُّهم و كلُّكم، و يا زيدُ نفسُه و نفسُك، و منعَ الأخفشُ هذا الوجهَ الثاني، و تأوَّل نحو: ذلك على أنَّه منصوب بفعلٍ مقدرٍ كأنَّه قال: دعوت كلّكم .

---

١ - بدرالدين محمود العيني(٨٥٥-٧٦٢هـ ق) ولد في عينتاب، له مصنفات كثيرة منها:«شرح الشواهد الكبير و الصغير» و«رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق» بغية الوعاة ٢٧٥/٢.

و أمّا التوابع المضافة إضافةً لفظيّةً نحو: يا زيد الحسن الوجه فحكمُها حكمُ المفردات، لأنّ إضافتها كلا إضافة، فتكونَ مع المنصوبِ منصوبةً وجوباً، و مع المبنيّ جائزةَ الوجهين.

«أمّا» توابعُ المنادى «المفردة»، و يدخلُ فيها شبهُ المضاف، لأنّ المرادَ بالمفردة ما يقابلُ المضافَ، و لولا ذكرُ المضاف في المنصوب و جعلُه في حكم المستثنى من المفرد المذكورِ سابقاً لكان داخلاً فيه، فلاحاجةَ لإدخال شبه المضاف في المفردة إلى ما تكلّفه بعضُهم مِنْ جعلِ المفردة أعمَّ من المفردة حقيقةً أو حكماً، لأنّ شبهَ المضاف مفردٌ حقيقةً.

«فتوابعُ»المنادى«المعرب» هو المضافُ و شبهه و النكرةُ غيرُ المقصودة و المستغاث المجرور باللام و المنوّن بالنصب ضرورة «تعربُ بإعرابه» نحو: يا عبدَ الله الظريفَ أو الحسنَ الوجه في النعت، و يا بني تميم أجمعينَ في التاكيد، و يا عبدَ الله كرزاً في البيان، و يا عبد الله و الحارثَ في النسق المقرون بأل، و قسْ على هذا ذلك.

و أجازَ الأخفشُ في النسق المقرون بأل و البيان التابعينَ للمعرب الرفع أيضاً، نحو: يا رجلاً و الحارثُ، و يا عبدَ الله و الحارثُ و يا أخانا زيدُ[1]، و علّلَ الأوّل بكونه في حكم المستأنف، فكأنّه باشره حرف النداء كما تقول: في يا أيّها الرجل، و الثاني بأنّ هذا موضعٌ قد اطّردَ فيه المرفوع. قال الرضيُّ: و هو غريب، لم يذكره غيرُه، انتهى. و أمّا البدل و النسقُ المجرّد من أل فسيأتي حكمُها.

«و توابعُ» المنادى«المبنيّ على ما يرفعُ به» فخرجَ المستغاثُ المبنيُّ على الفتح لإلحاق ألف الاستغاثة، فلايجوزُ في توابعه إلا النصبُ، لأنّ المتبوعَ مبنيٌّ على الفتح. فلايتصوّرُ الحملُ على اللفظ من التأكيد صفة لتوابع، أي التوابعُ الثابتة[2]«من التأكيد»، و المرادُ به المعنويُّ، إذ اللفظيُّ حكمه في الأغلبِ حكمُ الأوّل إعراباً و بناءً. قال الرضيُّ: و قد يجوزُ إعرابُه رفعاً و نصباً، كقول الشاعر[من الرجز]:

٤٤٩- إنّي وَ أَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً   لَقَائلٌ يا نصرُ نصرُ نصرا[3]

انتهى.

---

١ - سقط« يا أخانا زيد» في «ح».
٢ - التوابع الكائنة«ح».
٣ - هو لرؤبة بن العجاج و قيل لغيره. اللغة: الواو: للقسم، و أراد بأسطار: القرآن، و هي جمع سطر بمعنى الكتابة.

فيحتملُ أنْ يكونَ هذا مختارُ المُصنّف، و لذلك لم يقيّد التأكيد بـالمعنويّ، و ليسَ التأكيدُ في البيت بمتعيّن، بل يجوزُ أنْ يكونَ كلٌّ مِن نصر الأوّل و الثاني عطفُ بيان على المنادى الأوّل جارياً على لفظه و الثاني على محلّه.

و استشكالُ ابنِ الطراوة لذلك بأنّ الشيء لايبيّنُ نفسَه مردودٌ بجواز قولك: يا زيدُ زيد، إذا قلتَه، و بحضرتك اثنان، اسم كلٍّ منهما زيدٌ، فإنّك إذا ذكرتَ الأوّل، توهّمَ كلٌّ منهما أنّه المقصود، فإذا كرّرتَه تكرّر خطابك لأحدهما و إقبالك عليه، فظهر المرادُ.

و أمّا قولُ بعضهم: إنّ نصرِ الثاني عطفُ بيان على الأوّل على اللفظ و الثالث عطف بيان على الثاني على المحلّ ففيه أنّ قضيةَ ذلك أن يكونَ لتابع المنادى المبنيّ على الضمّ إذا رفعَ إعرابان: لفظيٌّ، هو الرفع، و تقديرى، هو النصبُ، و الظاهرُ من كلامهم خلافُه، و إنّه ليسَ له الإعرابُ واحداً ما الرفع فقط أو النصب فقط، و الظاهرُ ما ذكرناه أوّلاً«و الصفة» خلافاً للأصمعيّ في منعه وصفَ المنادى لشبهه بالمضمر الّذي لايجوزُ وصفُه. قالَ: و ارتفاعُ نحو: الظريف في قولك: يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريف، و انتصابُه على تقدير أعني الظريفَ ليس بشيء، إذ لايلزمُ من مشابهته له كونه مثلَه في جميع أحكامه.

«و عطفُ البيان ترفعُ حملاً على لفظه»، أي المنادى، قيل: لأنّ الضمَّ لاطّراده هنا بمعنى أنّه يصحُّ أن يقالَ: كلُّ منادى مفردٌ معرفةٌ فهو مبنيٌّ على ما يرفع به أشبه الرفع في الفاعل، فكما أنّ الرفعَ في الفاعل مطّردٌ، كذلك هذا الضمُّ في المنادى مطّردٌ، و يردُّه أنّ الاطّرادَ ليس سبباً لحمل التابع علي لفظ المتبوع، فإنّ نحو: يا فساقِ و يا سيبويه يطّردُ فيه الكسرُ، فيقالُ: كلُّ فعال لسبِّ المُونّث في النداء، و كلُّ علمٍ ختم بويه مبنيٌّ على الكسر، و مع هذا فلايجوزُ حملُ التابع على لفظهما. و قيلَ لعروض الضمّة، لأنّها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل، فاشبهت الرفعَ فيه، فيكونُ الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناءً على أنّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع في غير البدل، و إلا فأين الرافعُ.

و به صرّحَ الفاضلُ الهنديُّ في شرح الكافية، و لايخفَي ضعفُ ذلك، قالَ في التصريح: و القولُ بأنّ الرافعَ التبعيةُ قولٌ ضعيفٌ، فلايحسنُ التخريج عليه، و المخلص من ربقة[1] هذا الإشكال أن يحاولَ في المنادى المضموم أن يكونَ نائبُ فاعل في المعنى، و التقدير: مدعوٌّ زيدٌ، فرفع تابعَه بالحمل على ذلك، انتهى.

---

١ - الربقة، الحبل، الخيط.

و فيه أنّ معنى المنادى إنشائيّ، و ما قدّره معنى خبريّ. و قالَ عصامُ الدين: إنّ المنادى مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة في أنّه لايتمّ الجملةُ الندائيَّةُ بدونه، و ذلك لأنّه في معنى أقبل، فذلك المفعولُ فاعلٌ في القصد، و لذلك بُني على ما يرفعُ به، فرُفع تابعُه بالحمل عليه، و فيه من التكلّف ما لايخفَي كما اعترفَ هو به، و بالجملة فالمسألةُ من غوامضِ هذا العلم الجليل، و كلٌ تعالى فيها على ل.

«و تنصبُ» حملاً «على محلّه»، لأنّ حقّ التابع المبنيّ أنْ يكونَ تابعاً لمحلّه، و هو هنا منصوبُ المحلّ على المفعوليّة، فتقول في التاكيد: يا تميمُ أجمعونَ و أجمعينَ، و في الصفة يا زيدُ الحسنُ و الحسنَ، و في البيان يا غلامُ بشرُ و بشراً.

«و البدلُ» كالمنادى «المستقلّ مطلقاً»، أي سواءٌ كانَ المنادى مبنيّاً أو معرباً، فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً معرفةً، و إلا نصبَ، كما لو كانَ المنادى، فتقولُ: يا زيدُ بشر، و يا عبدَ الله بشرُ، و يا أبا عبد الله و يا عبدَ الله أخا زيد، كما تقول: يا بشر و يا أبا عبد الله، و يا أخا زيد، و ذلكَ لأنّه في نيّة تكرارِ العاملِ.

و قالَ ابنُ مالك: و يجوزُ عندي أنْ يُعتبرَ في البدل حالان: حالٌ يجعلُ فيها كالمستقلّ، و هو كثيرٌ، و حالٌ يُعطي فيها الرفعُ و النصبُ لشبهه فيها بالتوكيد و النعت و عطف البيان و عطف النسق المقرون بأل في عدم الصلاحيَّة لتقديرحرف النداء قبله، نحو: يا تيم الرجال و النساء، و صحةُ هذه المسالة مبنيّة على أنّ العاملَ في البدل هو العاملُ في المبدل.

«أمّا المعطوفُ» عطفُ نسق،« فإنْ كانَ مع ألْ »سواءٌ كان علماً، نحو: يا زيدُ و الحارث أو لم يكن، نحو: يا زيد و الرجل،«فالخليلُ» بنُ أحمد الفراهيديُّ نسبته إلى فراهيد، و هي بطنٌ من الأزد، و هو فريدُ العصر و قريعُ[1] الدهر و أستاذ أهل الفطنة الّذي لم يُرَ نظيرهُ، و لا عرفَ في الدنيا عديلُه[2]، حتى قالَ بعضُ أهلِ العلم: إنّه لايجوزُ على الصراط بعد الأنبياء أحد أدقُّ ذهناً من الخليل(ره)«يختار»مع تجويز النصب «رفعَه» لما فيه من مشاكلته للمنادى في حركته، و نظراً إلى المعنى، لأنّه منادى مستقلٌ معنى، و إن لم يصحَّ مباشرة الحرف له و لكونه الأكثرَ في استعمالهم، كما حكاه سيبويه، و وافق الخليلَ تلميذه سيبويه و المازني.

---

١ - القريع: الفحل ،الكريم ، الغالب.
٢ - العديل: المثل و النظير.

«و يونسُ» بن حبيب الضبيُّ أستاذُ سيبويه يختارُ «نصبَه »، لأنه لايجوزُ أنْ يلي حرفَ النداء، فينبغي أن لايجعلَ كلفظ ما وَلِيَه، و لذلك قرأ جميعُ القرّاء ماعدا الأعرجَ[١] قوله تعالى: ﴿ يا جبالُ أوِّبي معه و الطيرَ ﴾[سبأ/١٠] بالنصب، و وافقَ يونسَ أبو عمرو بن العلاء و عيسى بن عمرو الثقفيُّ و الجرميُّ، و عزيَ في غالب المتونِ هذا الاختيارُ إلى أبي عمرو دون غيره، فالتبسَ الأمرُ على بعض الناس، فتوهَّم أنَّ ذكر يونس في هذا المقام سهوٌ من قلم الناسخ، و سببه أنّه لم يكن في هذا العلم بالراسخ.

«و» أبوالعباس محمد بنُ يزيد«» بضمِّ الميم و فتحِ الباء الموحَّدة و فتح الراء المشدَّدة، عُرف بذلك لما حكى السيرافي من أنّه لمّا صنَّف المازني كتابة الألف و اللام سأل عن دقيقه و عويصه[٢]، فأجابَ بأحسن جواب، فقالَ: قم فأنت المبرِّدُ، بكسر الراء المثبت للحقِّ، فغيَّره الكوفيُّون، و فتحوا الراء، و جعلوه نبزاً[٣].

«إنْ كانَ» المعطوفُ معَ ألْ علماً «كالخليل» و اليسع و الصعق، فهو«كالخليل» في اختيار الرفع، أو فيختارُ الرفعَ كالخليل، لأنَّ ألْ لم تفدْ فيه تعريفاً، فهي كالعدم، فاشبه عطف النسق المجرَّد من أل، «و إلا»يكن المعطوف مع أل علماً، بل كان جنساً كالرجل و الطير، فهو «كيونس» في اختيار النصب، لأنّه يكونُ حينئذ بإحداث أل فيه تعريفاً و تركيباً ما مشابهاً للمضاف، هذا هو المنقولُ الصحيحُ عن المبرد.

و ما وقعَ في الكافية من قول ابن الحاجب و الخليل في المعطوف يختار الرفعَ، و أبوعمرو النصبَ، و أبو العباس إنْ كانَ كالحسن فكالخليل و إلا فكأبي عمرو، فمقتضاه كما حلّه المُصنِّف و غيره من الشّراح أنّ المبرَّدَ يوافقُ الخليلَ في اختيار الرفع، إذا كان المعطوفُ مع أل مثل الحسن في عروض أل و جواز حذفها، فكأنّه إذن مجرَّدٌ عن أل، و يوافقُ أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم أل كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقاً، فكيفَ يضمُّ، وهو سهوٌ من ابن الحاجب، كما نَبَّهَ عليه الرضيُّ (ره).

قالَ شيخُنا العلّامةُ محمد بن على الشاميُّ:- أعلى اللهُ مقامَه- و هذا الحلُّ لعبارة ابن الحاجب في الكافية أنّما علم من شرحه، و إلا فعبارتُه لاتأبي التنزيل على ما هو الصحيحُ، و بعدُ ففي كلامه مع السهو في النقل أنّه لم يعلم منه مذهبُ المبرَّد في عطف ما فيه اللام الأصليَّة، انتهى، فتأمَّلْ. و تبعَ ابنُ الحاجب على هذا النقل عن المبرَّد صاحبُ اللباب و ابنُ هشام في الجامع الصغير.

---

١ - عبدالرحمن بن هرمز عرف بالأعرج، حافظ، قارئ، و هو أوّل من برز في القرآن و السنن، مات سنة ١١٧ هـ ق الأعلام للزركلي ، ٤/١١٦.

٢ - العويص: الصعب و الغامض.

٣- النبز: لقب السوء.

«و إلا» يكن المعطوفُ معَ أل بلْ كانَ مجرَّداً عنها فهو«كالبدل» في كونه كالمنادى المستقلّ مطلقاً، فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً معرفةً و إلا نصبَ. فتقول: يا زيدُ و بشرُ و يا عبدَالله و بشرُ و يا زيدُ و أبا عبدَ الله و يا عبدَ الرحمن و عبدَ الله، كما تقول: يا بشرُ و يا أبا عبد الله و يا عبدَ الله، لأنّ العاطفَ كالنائب عن العامل.

و أجاز الكوفيُّون و المازنيُّ نحو: يا زيد و عمراً بالنصب قياساً على المعطوف مع أل، قالَ ابنُ مالك: و ما رواه غيرُ بعيد من الصحَّة، إذْ لم ينوِ إعادةُ يا، فإنّ المتكلّم قد يقصدُ إيقاعَ نداء واحد على اسمين، كما يقصد أنْ يشتركا في عامل واحد، انتهى.

«و توابعُ ما يقدّرُ ضمُّه» من المنادى المبنيّ كالمنادى«المعتلّ»أي المقصور، نحو: يا موسى و يا فتى، و مثلُه المنقوصُ، نحو: يا قاضي و يا غازي، و المنادى المبنيّ قبل النداء، نحو: يا هذا و يا هؤلاء و يا تأبّطَ شرّاً و يا معدي كرب« كتوابع »المنادى المبنيّ «المضموم لفظاً»، نحو: يا زيد« فترفعُ» أي توابعُ ما يقدّرُ ضمُّه«للبناء المقدَّر» حملاً «على اللفظ» المقدَّر كالظاهر،و تنصب للنصبُ المقدَّر» حملا «على المحلّ» كما تنصبُ.

و توابعُ المضموم لفظاً حملاً عليه فتقول: يا موسى الفاضلُ و الفاضلَ و يا فتى نفسُه و نفسَه، و يا قاضي كرز و كرزاً، و يا موسى الحارثُ و الحارثَ، و يا هذا الكريمُ و الكريمَ، و يا هؤلاء أجمعونَ و أجمعينَ، و يا تأبّط شراً أخو زيد و أخا زيد، و يا معدي كرب و العباسُ و العباسَ، و قس على ذلك.

لا يقال: المنادى المبنيُّ قبلَ النداء ليس بمضموم المحلّ بل منصوبةٌ، لأنّه مفعول به، لأنّا نقول: المرادُ بمضموم المحلّ أنّه لو وقعَ موقعَه مفردٌ معرفةٌ معربٌ في الأصل لفظاً لكانَ مضموماً، و جاز أن يكونَ مضمومَ المحلّ مع كونه منصوبَ المحلّ باعتبارين كهذا في نحو: عجبتُ من ضربِ هذا الرجل، محلُّه الجرُّ باعتبار كونه مضافاً إليه، و الرفعُ باعتبار كونه فاعلاً للمصدر من حيثُ المعنى، و لهذا جاز في تابعه الرفعُ و الجرُّ، و كذلك المنادى ها هنا مضمومُ المحلّ باعتبار وقوعه موقعَ المنادى المفرد المعرب لفظاً، و منصوبُ المحلّ باعتبار كونه مفعولاً به.

تنبيهاتٌ: الأوّل: تابعُ أيّ و اسم الإشارة يجبُ رفعُه عندَ غير المازنيّ، لأنّه هو المقصودُ بالنداء. فجعلوا إعرابه بالحركة الّتي كانَ يستحقُّها لو باشرَه حرفُ النداء تنبيهاً على أنّه المنادى، نحو: يا أيُّها الرجل و يا هذا الرجلُ، إنْ كانَ المرادُ أوّلاً نداءَ الرجل، و إنّما أتي باسم الإشارة وصلةً لنداء الرجل، و إنْ كان المرادُ نداءَ اسم الإشارة دونه، جاز فيه الرفعُ و النصبُ.

الثاني: قالَ أبوحيَّان: التابعُ لأيٍّ في النداء وصفٌ و قيلَ: عطفُ بيان. قـالَ ابـن السَّيِّد: و هو الظاهرُ، انتهى. و فَصَّلَ بدرُ الدين مالك في شرح الخلاصة فقالَ: إنْ كانَ مشتقّاً فهو نعتٌ نحو: يا أيُّها الفاضلُ، و إنْ كانَ جامداً فهو عطفُ بيان، نحو: يا أيُّهـا الغلامُ، انتهى.

و أمَّا تابعُ اسم الإشارة في النداء و غيره فإنْ كانَ مشتقّاً فلااختلافَ في كونه وصفاً، و إنْ كانَ جامداً فمن اشتراط الاشتقاقِ في الوصف. قالَ: إنَّه عطفُ بيـان، و مـن لم يشترطْ قال: إنَّه وصف، و سمَّاه سيبويه وصفاً أيضاً.

و قالَ ابنُ عصفور: أجاز النَّحويُّونَ في مثل مررتُ بهذا الرجل الـصفةَ و عطـفَ البيان، و استشكلَه باشتراطهم في البيان أن يكونَ أعرفَ من المبـيَّن، و في النعـت أنْ لايكونَ أعرف من المنعوت، فكيفَ يكونُ الشيءِ أعرفَ و غيرَ أعرف.

و أجابَ بأنَّه إذا قدِّر عطف بيان قدِّرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيدُ الجنسَ بذاته و الحضور بدخول أل عليه، و الإشارةُ إنَّما تدلُّ على الحضور دونَ الجنس، و إذا قدِّر نعتاً قال: للعهد و المعنى: مررتُ بهذا، و هو الرجلُ المعهود، فلادلالةَ فيـه علـى الحضور، و الإشارةَ تدلُّ عليه، فكانَ أعرفَ، قال: و هذا معنى كـلامِ سـيبويه. قـالَ السهيليُّ: سيبويه و إنْ سمَّاه صفةً، فمذهبُه التسامحُ في هذه التوابع كلِّها، و قـد سمَّـى التوكيد و عطفَ البيان صفةً في غير موضع، و قد عرفتَ مذهبه في ذلك، انتهى.

مميِّز أسماء العدد

ص: الرابع: مميِّز أسماء العدد، فمميِّزُ الثلاثة إلى العشرة مجرورٌ و مجموعٌ، و مميِّـزُ ما بين العشرة و المائة منصوبٌ مفردٌ، و مميِّزُ المائة و الألف و مثنَّاهما و جمعه مجـرور مفرد، و رفضوا جمعَ المائة. و أصولُ العدد اثنتا عشرة كلمةً: واحد إلى عشرة و مائة و ألف، فالواحدُ و الاثنان يذكَّران مع المذكَّر و يؤنَّثان مع المُؤنَّـث، و لايجامعهمـا المعدودُ بل يقال:رجل ورجلان. و الثلاثة إلى العشرة بالعكس، نحـو قولـه تعـالى: ﴿سَخَّرَها عليهِمْ سَبْعَ لَيالٍ و ثَمانية أيّامٍ﴾.

تتمَّةٌ: و تقول أحَدَ عَشَرَ رجلا، و اثني عشر رجلاً في المذكَّر، إحـدى عـشرة امرأة، و اثنتا عشرة امرأة، في المُؤنَّث و ثلاثة عَشَرَ رَجُلاً إلى تسعة عـشر رجـلاً في المذكَّر، و ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة في المُؤنَّث، و يستويان في عشرين و أخواتها، ثُمَّ تعطفُه فتقول: أحدٌ و عشرون رَجُلاً، و إحدى و عشرون امـرأة، و

اثنان و عشرون رجلاً، و اثنتان و عشرون امرأة، و ثلاثةٌ و عشرون رجلاً، و ثلاثٌ و عشرون امرأة، و هكذا إلى تسعٍ و تسعين امرأة.

ش:«الرابعُ» ممّا يردُ منصوباً و غيرَ منصوب «مميّزُ أسماء العدد» بفتحتين، و العـددُ قيلَ: كميّةٌ تطلقُ على الواحد، و ما يتألّفُ منه، فيدخلُ فيه الواحدُ، و قيـلَ: نـصفُ مجموع حاشيته، فيخرجُ، و قد يتكلّفُ لادراجه بشمول الحاشية الكسر، و الحقُّ أنّه ليسَ بعدد، و إن تألّف منه الأعداد، كما أنّ الجوهرَ الفردَ عند مثبتيه ليس بجسم، و إن تألّف منه الأجسام، قاله المُصنّف في الخلاصة.

قالَ في الكشكول: أجمعَ أربابُ الحساب على أنّ تعريفَ العدد بأنّه مـا سـاوَي نصفَ مجموع حاشيته لايصدقُ على الواحد، إذ ليس له حاشيةٌ تحتانيّةٌ، و فيه نظـرٌ، إذ حاشية الفوقانيّة لكلّ عددٍ تزيدُ عليه بمقدار أو نقصان الحاشية التحتانيّة عنه، و من ثـمَّ كان بمجموعهما ضعفه.

قد أجمعُوا على أنّ العددَ إمّا صحيحٌ أو كسرٌ، فتقولُ: الحاشيةُ التحتانيّةُ للواحد هي النصفُ، فالفوقانيّة واحدٌ و نصفٌ، لأنّها تزيدُ على الواحد بقدر نقصان النصف عنـه، كما هو شأن حواشي الأعداد، فالواحدُ نصفُ مجموعهما، فالتعريف المذكور صـادقٌ على الواحد، انتهى.

قالَ الرضيُّ: و منعَ بعضهم أن يكونَ الاثنان من العدد. قالُوا: لأنّ الفردَ الأوّل و هو الواحدُ ليس بعدد، فكذا ينبغي أن يكونَ الزوجُ الأوّل، و هذا كلّه مبنيٌّ على اصـطلاح الحساب.

و أمّا النحاةُ فعلى أنّ كلّاً من الواحد و الاثنين عددٌ لاخلافَ بينَهم في ذلك، و لهم في تعريفه عباراتٌ من أحسنها قولُ البلخيّ[1] في الوافي: العدد ما يقع جواباً لكم.

«فمميّزُ الثلاثة إلى العشرة» بدخول الغاية في حكم ما قبلها «مجرورٌ» بإضافتها إليه لإبهام العدد و إضافَة المبهم إلى مميزه ككلّ و غير، كما تقولُ: كلّ رجل، و أمّا نحو أحد عشر رجلاً فسيأتي وجهه.«و مجموع» و حقّه أن يكون مكسّراً من أبنيه القلّة، نحـو: ثلاثة أفلس و أربعه أعبد و سبعة أبحر، و أما كونُه مجموعاً فلقصد التطابق في المعـنى، و أمّا كونه من أبنيَة القلّة فلأنّ الآحاد من العشرة فما دونها للقلّة فَناسبَ أنْ يكونَ مميّزُها قليلاً، و قد يكونُ سالماً إن أهمل تكسيره، نحو:﴿ سبع سماوات﴾ [البقرة/٢٩]، و﴿سبع بقرات﴾[يوسف/٤٣]، و خمس صلوات، أو جاوَر ما أهمل تكـسيرُه، نحـو:﴿ سـبع

---

١ ــ أحمد بن سهل أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام، جمع بين الشريعة و الفلسفة و الأدب و الفنون، من مؤلفاته نظم القرآن، شرائع الأديان، مات سنه ٣٢٢ هـ ق . المصدر السابق ١٣١/١.

سنبلات ﴾[يوسف/٤٣]، فإنّه في التنزيل مجاور سبع بقرات، و لذا جاءَ في غير الآية سبع سنابلَ.

و قد يكونُ من أبنية الكثرة إنْ أهمل بناءُ القلّة، نحو: ثلاثة جوار و أربعة رجال و دراهم، أو كانَ له بناءُ قلّة، لكنّه شاذٌ قياساً، نحو﴿ ثلاثة قروء[1] ﴾[البقرة/٢٢٨]، فإنّه جمعُ قرء بفتح القاف و سكون الراء، و جمعُه على إقراء شاذٌ، أو سماعاً، نحو: ثلاثة شسوع[2]، فإنّ أشساعاً قليلٌ في الاستعمال.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قالَ بعضُهم: ربّما يُخرج قولُه بمجموعَ ما إذا كانَ المميِّزُ اسمَ جنس كشجرٍ و تمر، أو اسم جمع كقوم و رهط، فإنّ كلّاً منهما يقعُ مميِّزاً، فيخفضُ بمِن كقولك: ثلثٌ من التمر، و عشرة من القوم، و قد يخفضُ بالإضافة، نحو:﴿ و كانَ في المدينة تسعةُ رهط ﴾[النمل/٤٨]. و في الحديث: ليس فيما دونَ ثلاثةِ ذودٍ صدقةٌ[3]. و كقوله[من الرجز]:

٤٥٠- .... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلِ[4]

و يجوزُ أنْ يجابَ بأنّ المرادَ بقوله مجموعٍ، ما يفيدُ الجمعيَّة، سواءٌ كان جمعاً أو اسمَ جنس أو اسم جمع، فعلى هذا فالمرادُ بقوله:«مجرور» أعمُّ من المجرور بالإضافة أو بالحرف، و قد أجمعوا على جرِّ اسمي الجنس و الجمع بمن، و أمّا بالإضافة ففيه مذاهبُ: أحدُها: الجواز على قلّة، و هو مذهبُ ابن عصفور، و الثاني: الاقتصارُ على ما سمعَ، و هو مذهبُ الأكثرين، و الثالثُ: التفصيل في اسم الجمع، فإنْ كانَ ممّا يستعملُ للقليل فقط، نحو: نفر و رهط و ذود جازَ، و إن كانَ ممّا يستعملُ للقليل و الكثير كقوم و نسوة لم يجز، و هو مذهبُ المازني.

الثاني: لم يستثنِ المُصنّف المائة إذا وقعت مميِّزاً، فإنّها تفرد غالباً، نحو: ثلاثمائة و أربعمائة، اعتماداً على ما سيأتي في كلامه قريباً من أنّهم رفضوا جمعها، و سيجئ الكلامُ على ذلك.

و مميِّزُ ما بين العشرة و المائة، و هو أحد عشر إلى تسعة و تسعين، منصوبٌ، أمّا في المركّب نحو: أحد عشر و بابه فلتعذّر الإضافة، إذ هي ملزومةٌ لجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، فكرهوا ذلكَ، و لايردُ قولهم: خمسة عشر زيد، لأنّ المضاف إليه ثَمَّ هو المقصودُ

---

١ – قال الأصمعي في قوله تعالى: ثلاثة قروء: جاء هذا على غير قياس و القياس ثلاثة أقرؤ و لايجوز أن يقال ثلاثة فلوس، أنّما يقال ثلاثة أفلس. و القروء: الأطهار. لسان العرب٣/٣١٦٥.

٢ – الشسوع و الأشساع مفردهما الشسع: سيرٌ يمسك النعل بأصابع القدم.

٣ – روى: ليس فيما دون خمس ذود صدقة: صحيح البخاري ١/٦١١، رقم ١٣٥. الذود: القيطع من الأبل.

٤ – صدر البيت«كأنّ خُصيیه من التدلّل»و هو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنّى أو لسلمي الهذلية. اللغة: خصييه: الخصيان، التدلل: الترهل، ظرف عجوز : و عاء من جلد، ثنتا حنظل: حنظلتان.

بالأوّل، و إنّما جئ به لبيان المضاف، فكان الجميعُ كالشيء الواحد، و المضاف إليه في خمسة عشر زيد مغايرٌ للأوّل، فلم يكن معه كالشيء الواحد.

أمّا في العقود فلأنّه لايتصوَّرُ إضافته، لا معَ حذف النون و لا مع إبقائها، أمّا مع حذفها فلما يلزمُ من حذف نون أصليّة وضعتْ مع الكلمة، و أمّا مع إبقائها فلأنّه يلزمُ إبقاءُ نون تشبهُ نونَ الجمع المحقّق، و كلٌّ منهما مستكرهٌ مفردٌ، نحو: ﴿ أحد عشر كوكباً ﴾[يوسف/١٤]، ﴿ هذا أخي له تسعٌ و تسعونَ نعجةً ﴾[ص/٢٣].

و إنّما أفرد لكون المفرد هو الأصل، و هو أخفُّ من الجمع، و الغرض من التفسير به حاصلٌ فلايسوِّغُ العدول عنه من غير داعٍ، و أمّا قوله تعالى:﴿ و قطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أممًا ﴾[الأعراف/١٦٠]، فليس أسباطاً فيه بتمييز، بل بدلٌ من اثنتي عشرة، و التمييزُ محذوفٌ، أي اثنتي عشرة فرقةً، و لو كانَ تمييز لذكّر العددان، لأنّ السبطَ مُذكّر.

و ذهبَ بعضُهم إلى أنّه تمييزٌ، و أجابَ ابنُ مالك في شرح الكافية عن التأنيث بأنّه ممّا رجّح فيه اعتبار المعنى، فذكرُ أممًا يرجّحُ حكمَ التانيث، كما رجّحه ذكر كاعبان و معصر في قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٤٥١- وكانَ مِجَنّي دونَ مَنْ كُنتُ أتّقي ثلاث شخوص كَاعِبانِ و مُعْصر[1]

و هذا منه مخالفَ لما في شرح التسهيل من أنّه بدلٌ لا تمييز، و يبقَى الإشكالُ في أنّ أسباطاً جمعٌ، و مميّز المركّب مفردٌ.

و في الكشاف إنّ المرادَ: و قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، و إنّ كلّ قبيلة أسباطٌ لا سبطٌ، فأوقع أسباطاً موقعَ قبيلة.

قال ابنُ مالك: و مقضي ما ذهبَ إليه أن يقالَ: رأيت إحدى عشرة أنعاماً إذا أريد إحدى عشرة جماعة، كلُّ واحدة منها أنعام، و لابأس برأيه لو ساعده استعمال، لكن قوله: كلُّ قبيلة أسباطٌ لا سبطٌ مخالفٌ لما يقوله أهلُ اللغة: إنّ السبطَ في بني اسرائيل بمنزلة قبيلة من العرب، فعلى هذا يكون معنى قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباطٌ واقعٌ موقعَ قبائلَ لا موقعَ قبيلة، فلايصحُّ كونه تمييزاً، فالتمييزُ محذوفٌ، انتهى.

و قول الحديثيّ: الظاهر أنّ الزمخشريَّ أعرفُ باللغة دفع للنقل بمجرّد دعوى لم يقم عليها دليلٌ، قال الدمامينيُّ: و ما إخالها إلا عصبيّة عجميّة أوجبت التحامل[2] على أبناء العرب، انتهى.

---

١ - اللغة: كاعبان: تثنية كاعب من كَعَبَت الفتاة: نهد ثَدْيُها، المعصر: اسم فاعل من أعصرت الفتاة: بَلَغت شبابها.

٢ - التحامل: التكلّف على مشقة و إعياء ما لايطيق.

و في التصريح إنّ القولَ بالبدليَّةِ من اثنيْ عشرة مشكلٌ على قولهم: إنّ المبدلَ منه في نيَّة الطرح غالباً، و لو قيلَ: قطعناهم أسباطاً لفاتت كميَّةُ العدد، و حمله على غير الغالب لايحسن تخريجُ القرآن عليه، انتهى. و في سلبه الحسن عن غير الغالب نظرٌ، انتهى.

تنبيه: حكي الكسائي أنّ من العرب من يضيفُ العشرينَ و أخواته إلى مميِّزه منكَّراً أو معرَّفاً، فيقولُ: عشرو درهمٍ و أربعو ثوبةٍ، و هو شاذٌ، لايقاسُ عليه، فلايردُ على قضيته كلام المُصنّف.

«و» مميِّزُ« المائة و الألف و تثنيتهما و جمعه» أي جمع الألف «مجرور» بإضافتها إليه «مفرد»، نحو: مائة رجلٍ و مائتي رجلٍ و ألف رجلٍ و ألفي رجلٍ و ثلاثة آلالف رجلٍ، و إنّما كانَ مجروراً مفرداً، لأنّ المائة و الألف لما أشبها الثلاثةَ في اللفظ من حيثُ إنّهما من أصول العدد مثلها، و لاتركيبَ فيها، و لا زيادةَ و لا عطفَ، و أشبها أحد عشر إلى تسعة وتسعين في الكثرة، معَ أنّهما يقترنان بهذا القسم، أعطى مميِّزهما أحد حكمي الثلاثة إلى العشرة، و هو الجرُّ، و أحد حكمي أحَد عشر إلى تسعة و تسعين، و هو الإفراد توفيقاً بين الشبهين، و لم يعكس، لأنّ المفردَ هو الأصلُ مع حصول الغرض به.

و قد يجيء تمييز المائة جمعاً كقراءة الأخوين حمزة و الكسائي: ﴿ و لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنينَ ﴾[الكهف/٢٥]، بحذف التنوين للإضافة، و مَنْ نوَّن جعلَها عطفَ بيان، و جعلَها بعضُهم بدلاً، و رُدَّ بأنّ البدلَ على نيَّة طرح الأوّل، و لو قيلَ: و لبثوا في كهفهم سنين لفاتَ التنصيصُ على كميَّة الأعداد، و يجابُ بأنّ نيَّة الطرح غالبة لا لازمة.

قالَ الزَّجاجُ : و لايكونُ سنين تمييزاً لما يلزم عليه أنْ يكونَ قد لبثوا تسعمائة سنة.

قالَ ابنُ الحاجب: و وجهه أنّه فُهِمَ من لغة العرب أنّ مميِّزَ المائة واحد من مائة كقولك: مائة رجل، فرجلٌ واحدٌ من مائة، فلو كانَ تمييزاً لَكان واحداً من ثلاثمائة، و أقلّ سنين ثلاثة، فكأنّه قيل: ثلاثمائة ثلث سنين، فيكون تسعمائه، و هذا بعينه جازَ في قراءة حمزه و الكسائي بالإضافة، فإنّ سنين فيها تمييزٌ لاغيرُ، و إن لم يكن منصوباً.

قال الطيبيُّ[1]: و هذا يطّردُ في اثنيْ عشرة أسباطاً على القول بأنّه تمييزٌ، فيلزمُ أنْ يكونَ ستَّة و ثلاثين سبطاً، ثُمَّ قالَ ابن الحاجب: ما ذكره الزَّجاج غيرُ لازم، لأنّ ذلك أنّما يلزمُ إذا كانَ المميِّزُ مفرداً، و أمّا إذا كانَ جمعاً فالقصد فيه كالقصدُ في وقوع التمييز جمعاً، انتهى.

١ - الحسن بن محمد الطيبي، الإمام المشهور العلّامة في المعقول و العربيّة و المعاني و البيان. صنّف: شرح الكشاف، التبيان في المعنى و البيان. شرح المشكاة. بغية الوعاة١/٥٢٢.

و يجيءُ مميِّزها منصوباً مفرداً، كقوله[من الوافر]:

٤٥٢- إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً فقــد ذهبَ المسرّةُ و الفتاء[1]

و لايردُ شيء من الأمرين على قضيّة كلام المُصنِّف، لأنّه شاذٌ.

«و رفضوا» أي العرب تركوا «جَمعَ المائة» مضافاً إليها ثــلاث و أخواتــه، و لم يقولوا ثلاثمئات أو مائين، و إنْ كانَ هو القياس، لأنّ مميّزَ الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً، كما مرَّ، لكنهم كرهوا الجمعَ هنا لما في الإتيان به من تكرُّر معنى التانيث، لأنّ الجمــعَ مُؤنّث معنى، و المائة أيضاً مونثٌ، فعوملَ بالخفّة لذلك، أو لأنّ المائة و إنْ أفردت لفظــاً فهي جمعٌ معنى، لأنّها عشرُ عشرات و هو عددٌ قليلٌ. و قد جاء في الشعر[من الطويل]:

٤٥٣- ثلاثُ مئينَ للملوكِ وَفَى بها رِدائي و جلّت عَنْ وُجوهِ الأهاتمِ[2]

قالوا: قتلَ في معركة ثلاثةُ ملوك من العرب، و كانَ دياتُهم ثلاثمائة بعــير، فــرهنَ ردائه بالدّيات الثلث، و هو دليلُ شرفه، و وجوه الأهاتم أعيانهم، و هم بنو الأهتم سنان بن سميّ، سمّي بذلك لأنّه كسرَ ثنيته يوم الكلاب، و الهتمُ كسر الثنايا مــن أصــلها، و لايردُ ذلك على قضية كلام المُصنِّف، لأنّه شاذٌ.

قال الرضيُّ. و إنْ لم يضعف إلى المائة ثلاثٌ و أخواته جمعت، و أضيفَ ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: مئات رجل، انتهى.

«و أصولُ العدد» الّتي يرجعُ إليها«اثنتا عشر كلمةً»، و أشارَ بترك تعيين الفــروع إلى أنّه لايضبطُها عددٌ، و هي« واحد إلى عشرة»، و الغاية داخلةٌ فهي عشر كلمات،«و مائة و ألف» كلمتان أخريان مع العشر المذكورة، فالمجموعُ اثنيَ عَشره كلمــةً، و مــا عداها فهو متفرّغٌ عليها إمّا بتثنيته، نحو: مأتين و ألفين، و إمّا بجمع، نحو: مئات و ألف، و إمّا بإلحاق علامة الجمع، نحو: عشرين و أخواته و إمّا لعطف، نحو: ثلاثة و عشرين و أخواته، و إمّا بالتركيب التضمّني، نحو: خمسة عشر، و إمّا بالتركيب الإضــافي، نحــو: ثلاثمائة.

«فالواحدُ» اسم فاعل من وحد يحد، أي انفرد، فهو بمعــنى المنفــرد، أي العــدد المنفردُ،«و الاثنان» لفظٌ موضوعٌ لواحدين من المثنّى، فاللامُ محذوفةٌ، و«يذكّران مــع» العدد«المذكّر»، فيقال: رجلٌ واحدٌ و رجلان اثنان، «و يؤنّثانِ مع» العدد«المؤنّــث»، فيقال: امراةٌ واحدةٌ و امرأتانِ اثنتان أو ثنتان على الأصل.

---

١ - هو للربيع بن ضبع الفزاري و إنّه كان من المعمرين فلمّا بلغ مأتي سنة قال الأبيات و هذا البيت منــها. **اللغة:** الفتاء: الشباب.

٢ - البيت للفرزدق. **اللغة:** الرداء: الثوب، جلّت: كشفت.

و القياس بتذكير المذكّر و تأنيث المُؤنّث، و يشاركها في ذلــك مــا وازن فــاعلاً مطلقاً، و العشرة إذا ركّبت، فتقول: الجزءُ الثالثُ و الثالث عشر و المقامة الثالثة و الثالثة عشرة.

«و لايجمعُهما»أي الواحد و الاثنان« المعدودُ»، فلايقالُ: واحد رجل و لا اثنــان رجلان، « بل يقال: رجل و رجلان »، لأنّ رجلاً يفيدُ الجنسَ والوحدةَ، و رجلين يفيدُ الجنسَ و الاثنينيَّة، فلا فائدةَ في الجمع بينهما بخلاف البواقي، فإنّه لاتــستفاد العــدد و الجنس إلا من العدد و المعدود كليها، فإذا قلت: ثلاثة، أفادَ العدّةَ دونَ الجــنس، و إذا قلت: رجال، أفادَ الجنسَ دونَ العدَّة، فإذا قصدتَ الإفادتين جمعتَ بين العدد و المعدود فقلتَ: ثلاثة رجال مثلاً.

قال ابنُ هشام و غيره: و أمَّا قوله[من الرجز]:

٤٥٤- كأنّ خُصيَيه منَ التّدلُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنتا حَنْظَلِ[1]

فشاذٌ، لايردُ على ما تقرَّر، و لايخفى أنّ التعليل المذكور لايتأتّي في مثل هذا ضرورة أنّ جنس المعدود و هو حنظلٌ لايستفادُ من العدد كما في رجلان .

قال عصامُ الدين في شرح الكافية: و تنقيحُ التعليل أنّ العربَ استغنوا بتوحيد مــا يجعلُ تمييزاً عن الواحد و بتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الأعداد، فإنّه لايمكنُ تصرُّفٌ في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد، انتهى.

«و الثلاثةُ إلى العشرة» بدخول الغاية«بالعكس» أي تؤنّثُ مع المذكّر، و تذكّرُ مع المُؤنّث، سواءٌ كانَ منهما حقيقيّاً، نحو: ثلاث نسوة و ثلاثة رجال، أو مجازيّاً نحو قولــه تعالى:﴿ سَخَّرها عليهم سبعَ ليال و ثمانيةَ أيّامٍ﴾[الحاقة/٧]، فذكّرَ سبع مع ليال، و هــي مؤنّثةٌ، و أنّثَ ثمانية مع الأيّام، و هي مُذكّر.

قالَ [الأسترآباذي] في البسيط: و ذلك للفرق و عدم الإلباس، و هذا من غريــب لغتهم، لأنّ التاء علامةُ التأنيث، و قد جعلت هنا علامةَ التذكير، قال: و هذا الّذي قصدَ الحريرى بقوله في مقاماته الموطن الّذي يلبسُ فيه الذكران براقعَ النسوان و تبرزُ ربّــاتُ الحجال في عَمائم الرجال، انتهى.

و قالَ ابن مالك و غيره: إنّما حذفت التاءُ من عدد المُؤنّث، و أثبتتْ في عدد المذكّر في هذا القسم، لأنّ الثلاثةَ و أخواته أسماءُ جماعات، كزمرة و أمة و فرقة، فالأصــلُ أن يكونَ بالتاء لتوافقَ نظائرَها، فاستصحب مع المذكّر لتقدُّم رتبته، وحذفت مع المُؤنّــث

---

١ - تقدم برقم ٤٥٠.

لتأخُّر رتبته. قال بعضُهم: و لأنَّ المُؤنَّث ثقيلٌ فناسَبه حذف التاء، و المذكَّر خفيفٌ فناسَبه دخولُها ليعتدلا، حكاه في البسيط.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: محلُّ ما ذكر إذا لم يحذف المعدودُ، فإن حذفَ جازَ في الفصيح حذفُ التاء مع المذكَّر، نحو﴿ أربعة أشهر و عشراً﴾[البقرة/٢٣٤]،أي عشرة أيامٍ، و في الحديث: من صامَ رمضان، و أتبعَه بستٍّ من شوَّال[١].

و حكى الكسائي عن ابن أبي الجراح[٢]:«صُمْنا من الشهر خمساً»، و الأفصحُ إثباهُا، و أمَّا نحو: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾[الأنعام/١٦٠] فعلى حذف مضاف، أي عشرُ حسنات أمثالها، و لولاه لقيلَ: عشرة، لأنَّ المثلَ مُذَكَّر، و المعتبر مع الجمع حالُ مفردةٌ في التذكير و التأنيث.

الثاني: إذا كانَ معنى المعدود مُؤنَّثاً، و اللفظُ مُذَكَّراً، و بالعكس جازَ الوجهان تقولُ: ثلاثةُ أشخص، و ثلاثُ أشخص، أي نساء، و ثلاث أنفس، و ثلاثة أنفس أيَ رجال. و الأوَّل هو الغالبُ، و كذا في ما جاز تذكيرُه و تأنيثُه كساق و لسان نحو: خمسة ألسنة و خمس ألسنة و خمسة سوق و خمس سوق.

الثالث: قد يذكَرُ العددُ من غير إرادة معدود، و هو العددُ المطلقُ، فيُؤتي فيه بالتاء لاغير، نحو: ثلاثةُ نصفُ ستَّةٍ، و لاينصرفُ، لأنَّه علمٌ، كذا قالَ بعضهم، و ما ذكرَه من منع الصرف هو رأي الزمخشريِّ و ابن جنيٍّ و ابن خبَّاز و ابن مالك.

قالَ الرضيُّ قال ابن جنيٍّ: و كذا في بعض نسخ المفصَّل[٣] ما معناه أنَّ الاعداد إذا قُصدَ بها مطلقُ العدد لا المعدود كانت أعلاماً، فلا ينصرفُ إن انضمَّ إلى العلميَّة سبب آخر، كقولك: ستَّةٌ ضعفُ ثلاثة، غير منصرفين، و مائة ضعف خمسين.

قالَ المُصنِّف يعني ابن الحاجب: إنَّ جارَ الله كانَ أثبته ثُمَّ أسقطه لضعفه، قال: و وجه إثباته أنَّ ستَّة مبتدأ، فلولا أنَّه علمٌ لكان مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص. قالَ: و نعم ما قال، و وجهُ ضعفه أنَّه يؤدِّي إلى أنْ يكونَ أسماء الأجناس كلُّها أعلاماً، إذْ ما من نكرة إلا و يصحُّ استعمالُها كذلك، نحو: رجلٌ خير من امرأة، و ذلك جائز في كل نكرةٍ قامت قرينة على أنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍّ ببعض من جنسها، فمجوِّزُ الابتداء هنا كونُها للعموم، و قد جاءَت النكرة غيرَ المبتدأ أيضاً في الإيجاب للاستغراق، لكن قليلاً، نحو ﴿علمتْ نفسٌ ما قدَّمتَ ﴾[الانفطار/٥]، إلى هنا كلام الرضيِّ.

---

١ – تمام الحديث«كان كصوم الدهر». سنن ابن ماجه، ص ٤٠١ ، رقم ١٧١٦.
٢ – لعله محمد بن داود الجرَّاح، أديب من علماء الكتاب من أهل بغداد، له كتب، منها: الورقة في أخبار الشعراء، و الشعر و الشعراء، مات سنه ٢٩٦ ه ق. الأعلام للزركلي ٣٥٥/٦.
٣ – المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري.

هذه« تتمّةٌ »الأحكام العدد في التذكير و التأنيث،«تقول»: أنــت يــا مخاطبــاً في الأعداد المركّبة عندي «أحد عشر» عبداً اثنا عشر« رجلاً» بتذكير الجزئين«في» العـــدد «المذكّر، إحدى عشرة» أمة، اثناعشرة «امرأة» على لغة الحجازيّين، و ثنتا عشرة امرأة على لغة التميميّين بتأنيث الجزئين «في» العدد «المؤنّث» على الأصــل، و القيــاسُ في المذكّر و المؤنّث.

تنبيهاتٌ: الأوّل: الهمزةُ في أحد وإحدى منقبلةٌ عن الواو، إلا أنّ الأوّل شــاذٌ لازمٌ غالباً عند الجميع و الثاني مطّردٌ عند المازني، و هو الأصحُ كإشاح، و إكاف شاذٌ عنــد غيره، و قد اختاروهما في الأعداد المنفيَّة على واحد و واحدة تخفيفاً، و قيــل: خــوف الالتباس بالصّفة، و قد يستعملونها فيها أيضاً، لكن قليلاً، فيقال: واحد عشر و واحــدة عشرة و واحدة و عشرون، و ربّما قيل: وحد عشر.

قالَ الرضيُّ: و يستعملُ أحد وإحدى في غير التنييف[1] مضافين مطّرداً، نحو: أحدهم و إحداهنّ، و لاتستعمل إحدى إلا في التنييف أو مضافة، و أمّا أحد فيستعملُ مطّــرداً لعموم العقلاء بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط، نحو: ما جاءني أحدٌ، و يلزمه الافرادُ و التذكيرُ، قال تعالى: ﴿لستنّ كأحدٍ من النساء﴾[الأحزاب/٣٢]، و تعريفه حينئذ نادرٌ، و لايقعُ في إيجاب يرادُ به العمومُ، فلا يقالُ: لقيت أحداً إلا زيداً خلافاً للمــبرّد. قــال أبوعلي: و همزتُه في غير الموجب للاستغراق أصليّة لا بدل من الواو، انتهى ملخّصاً.

و ما ذهبَ إليه أبوعلي ذهبَ إليه جماعةٌ أيضاً منهم ابن بابشاذ في شرح الجمــل و نصُّه: و أمّا أحد من قولك: ما في الدّار أحدٌ و نحوها إذا استُعملت في غير الواجــب، همزتُها أصليّةٌ غير مبدلة، انتهى.

و كانَ الحاملُ لهم على ذلك كما قال الرضي: إنّهم لمّا لم يروا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كونَ الهمزة أصليّةً، و الأولى أن يقالَ: إنّ همزته في كلّ موضع منقلبةٌ عن الواو، ومعنى ما بالدار أحدٌ، ما فيها واحدٌ، فكيفَ ما فوقه، و قد يستعملُ في الموجب بلاتنييف و لاإضافة استعمال واحد، كما في: ﴿قلْ هو الله أحد﴾[التوحيد /١].

الثاني: ما ذكرناه من أنّ الألفَ في إحدى للتأنيث هو الأصحُ الّذي عليه الجمهورُ، قال ابن بابشاذ في شرح الجمل: و محالٌ أن تكونَ للإلحاق بمنزلة ألف معزى، كما قــالَ بعضُهم لأنّها لو كانت للإلحاق لسُمعَت منوّنةً في قولك: إحدى و عشرون جارية، لأنّ ألفَ الإلحاق منوّنةٌ، ما لم يكن الاسمُ الّذي هي فيه علماً، فإذا بطلَ أنْ تكونَ للإلحاق،

---

١ - أي مع عشرة أو مع عشرين و أخواته.

و بطل أن تكونَ أصليَّةً لعدمها في أحد، و بطل أن تكونَ لتكثير الكلمة لعدم كونها على أكثرَ من أربعة أحرف ثبتَ أنّها للتانيث. انتهى.

الثالثُ: إنّما جمعوا بين تأنيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين في اثـنتي عشرة، إمّا لأنّ التاءَ بدلٌ عن الياء، و ليست للتأنيث، أو لأنّها زائدة للإلحاق بأصبهان، أو لأنّ إحدى الكلمتين معربةٌ والأخرى مبنيّةٌ، فكأنّهما قد تباينا، أو لأنّهما متـضافيان بدليل حذف النون، أو لأنّ اثنتين بمنزلة ثنتين و تاء ثنتين للإلحاق بمنزلة التأنيث لِسكونَ ما قبلها، فكأنّما ألحقا بمثال جذع، كما ألحقت أخت بمثال قفل، فالتاءُ زائدةٌ.

قالَ ابنُ هشام: كلُّ ذلك قد قيلَ: و السؤالُ عندي من أصله ليس بالقويّ، لأنّهـم قالوا في اسم الفاعل: خامس عشر في المذكّر و خامسة عشر في المُؤنّث، فأنّثوا الكلمتين جميعاً، و بنوهما على الفتح، و ذلك مجمعٌ عليه، و كذا في الباقي، فدلّ على أنّهم اعتبروا حالةَ الكلمتين قبل التركيب، انتهى.

الرابع: الحجازيُّون يسكنونَ ثنتين عشرة في التركيب إذا كانتْ مختومةً بالتاء كراهةَ توالي أربع متحرّكات في ما هو كالكلمة الواحدة و بنو تميم تكسرها تشبيهاً بتاء كتف.

قالَ ابنُ بابشاذ: و هذا الموضعُ من أعجب الأشياء، و ذلك أنّ مذهبَ بني تمـيم في مثل كتف و فخذ التخفيف[1]، و مذهب أهل الحجاز في مثل هذا الثقيل، و قد انعكـس المذهبان في هذا الباب، و ليس له علّة سوى أنّه حدث مع التركيب أحكامٌ، لم تكن قبل التركيبَ لمعنى يختصُّ به، انتهى.

و بعضُ بني تميم يفتحُها إبقاءً لها على أصلها، و بذلك قرأ الأعمشُ:﴿ فـانفجرتْ منه اثنتي عشَرة عيناً ﴾[البقرة/٦٠]. و بعضُهم يسكّنُ عينَ عـشرة بمتحـرّك الآخـر لاجتماع أربع فتحات بخلاف اثني عشر، و تقولُ: ثلاثة عشر رجلاً بتأنيث الجزء الأوّل و تذكير الجزء الثاني، و كذا في ما زادَ إلى تسعة عشر رجلاً بدخول الغايـة في عـدد المذكّر ثلاث عشرة امرأة بتذكير الجزء الأوّل و تأنيث الجزء الثاني، و كذا في ما زادَ إلى تسع عشرة بدخول الغاية أيضاً في عدد المُؤنّث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النّيف تقليلاً لخلاف الأصل.

تنبيهٌ: إذا قلتَ: عندي ثماني عشرة امرأةً، فلكَ فتحُ الياء من ثماني، لأنّها مفتوحةٌ في ثمانية، و لك إسكانُها كما في معدي كرب، و جازَ حذفُها قليلاً مع بقـاء كـسرالنون دليلاً عليها و فتحها، و هو أولى من الكسر لتوافقَ أحوالها، لأنّها مفتوحةُ الأواخر مركّبةٌ

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».

مع العشرة، و قد تحذفُ الياء منها في غير التركيب و يجعل الإعراب على النون قال[من الرجز]:

٤٥٥- لَهَا ثَنَايا أربعٌ حسَانُ   وَ أربَعٌ فثغرُها ثمَانُ[١]

و في الحديث : صلّي ثمانَ ركعات، بفتح النون[٢].

«و يستويان» أي المذكّر و المُؤنّث «في عشرينَ و أخواتها » من العقد، فتقول عندي عشرون عبداً و عشرون أمة و ثلاثون رجلاً و ثلاثون امرأة إلى التسعين.«ثُمّ تعطفُ» أنت العقودَ على النّيف،«فتقول: عندي أحد و عشرون رجلاً» في المذكّر «إحدى و عشرون امرأة» في المُؤنّث،«اثنان و عشرون رجلا» في المذكّر،« اثنتان أو ثنتتان» و عشرون امرأة في المُؤنّث بتذكير أحد واثنان مع المذكّر و تأنيثهما مع المُؤنّث، كما تقدَّم،« ثلاثة و عشرون رجلاً» في المذكّر، «ثلاث و عشرون امرأة في المُؤنّث» بتأنيث ثلاثة مع المذكّر و تذكيرها مع المُؤنّث، كما مرَّ.

«و هكذا» مع سائر العقود، تقول: ثلاثة و تسعون رجلاً إلى تسعة و تسعين رجلاً، و ثلاث و تسعون امرأة«إلى تسع و تسعين امرأة».

و يستوي المذكّر و المُؤنّث في المائة و الألف و تثنيتهما و جمعها، و إذا جاوزتهما عطفتَ النّيف عليهما على ما عرفت، نحو: مائة و ثلاثة رجال و ألف و ثلاث نسوة، بعطف الأقلّ على الأكثر إلا في التواريخ، فيقدَّمُ الأقلُ لكون الأكثر معلوماً، نحو: سنة خمس و سبعين و تسعمائة، و هو تاريخ إتمام هذا المتن، وسنة تسع و سبعين و ألف و هو تاريخ إتمام هذا الشرح .

و هنا انتهى كلامُ المُصنّف (ره) على أنواع المعربات، فأخذ في الكلام على بعض المبنيّات من الأسماء و لم يستوفها إحالةً على المطوّلات، كما هو شأن المختصرات، و لذلك قال:

---

١ - لم يسمَّ قائله.اللغة: ثنايا: جمع ثنيّة، و هي أربع من مقدّم الأسنان، ثنتان من فوق و ثنتان من تحت، الثغر: المبسم، موضع البسم.

٢ - صحيح البخاري،١/٤٨٦،رقم ١٠٣١.

المَبْنِيّات

المضمر

ص: المَبْنِيّات: منها المضمر، و هو ما وُضِعَ لمتكلّم أو مخاطب، أو غائب سبق ذكره و لو حكما، فإن استقلّ فمنفصلٌ و إلا فمتّصلٌ، و المتّصلُ مرفوعٌ و منصوبٌ و مجرورٌ، و المنفصلُ غيرُ مجرور، فهذه خمسةٌ، و لايسوغُ المنفصل إلا لتعذّر المتّصل، و أنت في هاء سَلْنيه و شبهه بالخيار.

مَسْألةَ: و قد يتقدّم على الجملة ضميرُ غائب مفسَّر بها، يسمّي ضمير الشأن و القصّة، و يحسن تأنيثه إنْ كان المُؤنَّثُ فيها عمدةً، و قد يستترُ، و لايعمل فيه إلا الابتدا أو نواسخه، و لايثنّي و لايجمعُ، و لايفسَّر بمفرد، و لايتبع، نحو: هو الأمير راكبٌ، و هي هندٌ كريمة، و إنّه الأمير راكبٌ، و كانَ النّاسَ صنفان.

فائدة: ذكر بعض المحقّقين عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة في خمسة مَواضع:

- إذا كانَ مرفوعاً بأوّل المتنازعين، و أعملنا الثاني، نحو: اكرمني اكرمتُ زيداً.
- أو فاعلا في باب نِعْمَ مفسَّراً بتمييز، نحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.
- أو مبدَلاً منه ظاهر، نحو: ضربته زيداً.
- أو مجروراً برُبَّ على ضعف، نحو: رُبَّه رَجُلاً.
- أوْ كانَ للشأن أو القصّة، كما مرَّ.

ش: «المَبْنِيّات»، و هو مبتدأ، خبرُها قوله« منها المضمرُ»، و يسمّى الضميرُ، و تسميتُه بالأوّل أجرى على قاعدة التصريف، لأنّه من أضمرتَ الشيء، إذا أخفيتَه، فهو مضمرٌ، و يجوزُ أنْ يكونَ من أضمرتُه، بمعنى أهزلته، لأنّه في الغالب قليلُ الحروف، و أمّا تسميتُه ضميراً فهو على حدِّ قولهم: عقدتُ العسلَ فهو عقيدٌ، و تسميته بهما اصطلاحُ البصريّين، و تسميةُ الكوفيّين الكنايةُ و المكنيّ، لأنّه ليس بالصريح، و الكنايةُ تقابلُ الصريحَ.

قال ابن هاني[من الطويل]:

٤٥٦- فَصَرِّحْ بِمَن أهْوَي و دَعْنِي من الكُنى فلاخيرَ في اللذات من دونها ستر[1]

---

١ - لم أجد البيت.

و بُنِيَ للشبه بالحرف في الوضع، لأنّ أكثرَ المضمرات على حرف أو حرفين كباء الجرّ و لامه، و واو العطف و فاءهُ و قد و بل و هل و أمَ، و ما كان وضعه منها على أكثر من ذلك فمحمولٌ عليه طرداً للباب.

و قيلَ: لشبهه في المعنى لأنّ كلّ مضمرٍ مضمرٌ معنى التّكلّم أو الخطاب أو الغيبة، و هي من معاني الحروف، و قيلَ: في الافتقار إلى شيء، إذ لا بُدَّ له من مفسِّر، أعني الحضور في المتكلّم و المخاطب، و تقدّم الذكر في الغائب، و قيلَ: في الجمود، أي عدمُ التصرُّف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير، و بأن يوصفَ به كاسم الاشارة و قيلَ: لعدم موجب الإعراب فيه للأستغناء عن إعرابه باختلاف صيغته الدالّة على المعاني.

«و هو» أي المضمرُ«ما» أي اسمٌ «وضعَ لمتكلّم»بعينه« أو مخاطب» بعينه، كما مَرَّ تحقيُقه في حدّ المعرفة، فلاينتقضُ بلفظ المتكلّم أو المخاطب «أو غائب» بعينه، فخرجَ به الأسماءُ الظاهرةُ النكرات.

و بقيت الأسماءُ الظاهرةُ المعرفةُ، إذ الاسماءُ الظاهرة كلُّها غائبٌ فأخرجها بقوله:«سبقَ» أي تقدّمَ «ذكرُه»، فإنّها و إنْ كانت موضوعةً لغائب بعينه، لكن ليسَ سبقُ ذكر الغائب شرطاً فيها، و قد علم ممّا مرَّ في حدّ المعرفة أنّ المضمرات موضوعةٌ لجزئيات معيَّنة لهذه المفهومات على ما هو الحقُّ، فيكونُ المرادُ بقوله لمتكلّم أو مخاطب أو غائب كلُّ متكلّم أو مخاطب أو غائب[1]، و النكرة قد تكون في الإثبات للعموم كما تقدّمَ.

و المرادُ بقوله:«سبق ذكُره» أعمُّ من أنْ يكونَ مذكوراً لفظاً، سواءٌ كانَ سابقاً لفظاً و رتبةً، نحو: ضرب زيدٌ غلامَه، أو سابقاً رتبةً متأخّراً لفظاً، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ، أو سابقاً لفظاً متأخّراً رتبةً، نحو:﴿ و اذ ابتلي إبراهيمَ ربُّه﴾[البقرة/١٢٤]، أو مذكوراً معنى يدلُّ عليه لفظُ الفعل، نحو:﴿ اعدلُوا هو أقربُ للتقوي﴾[المائدة/٨]، فالضميرُ عائدٌ إلى العدل الّذي يدلُّ عليه لفظُ الفعل تضمُّناً، أو سياقُ الكلام، نحو:﴿و لأبويه﴾ [النساء /١١]، فالضميرُ عائدٌ إلى الموروث الّذي دلّ عليه ذكرُ الميراث دلالةً التزاميةً.

«و لو» كانَ سبقَ ذكره«حكماً» أي محكوماً به بأن يكونَ الغائبُ الّذي وضعَ له الضمير مذكوراً لفظاً، لكن ليس سابقاً لا لفظاً و لا رتبةً، بل يكونُ متأخّراً، فيحكمُ بسبقه حكماً نظراً إلى وضع ضمير الغائب، و ذلك واقعٌ في خمسة مواضعَ: و هي ما إذا كان الضميرُ مرفوعاً بأوّل المتنازعين، أو بنعم و بئس و ما جرى مجراهما، أو مبدلاً منه

---

١ – مِن فيكون حتى هنا سقطت في «ح».

ظاهراً، أو مجروراً برُبَّ، أو كان للشأن، و سيأتي ذكُر هذه المواضعِ في كلام المُصنِّف مفصّلاً، فتستوفي الكلامَ عليها هناك، إنْ شاءَ الله تعالى.

و إنّما خولفَ مقتضي وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتأخير مفسِّره لقصد التفخيم و التعظيم، بأن يذكروا أوّلاً شيئاً مبهماً حتى تتشوَّقَ نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثُمَّ يفسِّروه، فيكونُ أوقعَ في النفس، لكن هذا يختلف في باب التنازع المذكور، فإنّه لمجرَّد الاختصار و الاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بأن الفاعلَ محذوفٌ كما سيأتي بيانُه.

الضمير المنفصل و المتّصل: «فإنْ استقلّ»المضمرُ بنفس بأن لم يحتجّ إلى كلمة أخرى قبلَه يكون هو كالتتِمَّة لها، بل كانَ كالاسم الظاهر، فهو«منفصلٌ»و هو سبعةٌ: أنا، و ألفُه زائدةٌ لبيان الحركة، و نحن و أن و هو و هي و الهاء و إيّا، و أمّا لواحق أن و الهاء و إيّا فحروفٌ دالّة على المراد منها،« و إلا» يستقلّ بنفسه، بل احتاجَ إلى كلمة اخري قبلَه يكونُ هو كالتتمّة لها، فهو متّصلٌ، و هو تسعة: التاء و النون و الألف و الواو و ياء المخاطبة و تاء المتكلّم و الهاء و تا، و أمّا لواحقُ الكاف و الهاء فحروفٌ دالّةٌ على المراد منها نظيرُها ما مَرَّ، فجملةُ الضمائر على هذا، و هو الصحيح، ستّةَ عشرَ ضميراً لا غيرُ.

تنبية: ظاهرُ صنعة أنّ كلّاً من المنفصل و المتّصل قسم برأسه، و ذهب بعضهم إلى أنّ المتّصل أصلٌ للمنفصل محتجّاً بأنّ مبني الضمائر على الاختصار، و المتّصل أخصر من المنفصل، قاله في التصريح.

و المضمرُ« المتّصلُ مرفوعٌ و منصوبٌ و مجرورٌ» لا بمعنى المتّصف بالرفع و النصب و الجرّ، فإنّ أنت مثلاً مرفوعٌ، و إنْ لم يتّصفْ بالرفع، بل بمعنى ضمير لايستعملُ في التركيب إلا في موضع مرفوعٍ أو منصوب أو مجرور. و الضميرُ «المنفصل» مرفوعٌ و منصوبٌ «غيرُ مجرور»، لأنّ المجرورَ بمنزلة الجزء الأخير من العامل بحيثُ لايجوزُ فصلُه، فهو لايكون إلا متّصلاً.

فهذه خمسةُ أنواع، و كلٌّ منها إمّا مفردٌ أو مثنى أو مجموعٌ، فهي خمسةَ عشرَ، و كلٌّ منها إمّا مُذَكّر أو مُؤنَّث، فهذه ثلاثونَ، لكن اكتفي في المثنّى بلفظ واحد لقلّة استعماله، فسقط خمسةٌ، فهي خمسة و عشرون، و كلٌّ منها أمّا متكلّم، أو مخاطبٌ أو غائبٌ، فهذه خمسة و سبعون، لكن اكتفي في المتكلّمَ بضميرين، لأنّ المتكلّمَ يُعلم غالباً كونه مُذَكّراً أو مُؤنّثاً، إمّا برؤيته أو صوته، فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في

خمسة، فيبقَى ستُّون، و يضمُّ إليها ياءُ الواحدة المخاطبة، كما زادَهـا سـيبويه خلافـاً للأخفش و المازني في قولها: إنّها حرفُ تأنيث، و الفاعل مستترٌ كما تقدَّم.

فحملةُ الضمائر أحدٌ و ستُّونَ ضميراً. أمثلةُ الضمائر المرفوعة المتّصلة ضربتُ بـضمِّ التاء، ضربنا، و ضربتَ بفتحها، و ضربتِ بكسرها، و ضربتما، و ضربتم، و ضربتن، و ضربَ، أي هو، و ضربتْ، أي هي، و ضربا، و ضربتا، و ضربوا، و ضربن.

و المنفصلةُ أنا و نحن و أنتَ بالفتح و أنت بالكسر و أنتما و أنتم و أنتنَّ و هـو و هي و هما و هم و هُنَّ. و المنصوبةُ المتّصلةُ ضربَني و ضربَنا و ضربكَ و ضربكِ بالفتح و الكسر و ضربكما و ضربكم و ضربكنّ و ضربه و ضـربها و ضـربهما و ضـربهم و ضربهنَّ. و المنفصلةُ إيّاي و إيّانا و ايّاك بالفتح و ايّاك بالكسر و إيّاكما و إيّاكم و إيّاكن و إيّاه و إيّاها و إيّاهما و إيّاهم و إيّاهنَّ. و المجرورة مرَّ بي و بنا و بكَ بـالفتح و بـكِ بالكسر و بكما و بكم و بكنَّ و به و بها و بهما و بهم و بهنَّ.

لايجوز المنفصل الا لتعذُّر المتّصل: «و لايسوغُ» أي لايجوزُ المضمرُ« المنفصلُ إلا لتعذُّر» المضمر«المتّصل»، لأنَّ وضعَ المضمر على الاختصار، و المتّصلُ أخصر من المنفصل، فمتى أمكنَ، لايجوزُ العدولُ عنه، فنحو قمتُ و اكرمتك، لايقالُ فيهما: قامَ أنا و لا اكرمت إيّاك، و أمّا قوله[من البسيط]:

٤٥٧- و ما أُصاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأذكُرهم إلا يَزيدُهُمْ حُبّاً إلى هُمُ[1]

و قوله[من الرجز]:

٤٥٨- أتَتْكَ وَ هْيَ تَقْطَـعُ الأراكا إليك حتى بَلَغَتْ إيّاكا[2]

و قوله[من البسيط]:

٤٥٩- بالبَاعث الوارثِ الأمواتِ قَد ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضَ في دَهْرِ الدَّهاريرِ[3]

فضرورةٌ.

مواضع تعذُّر المتّصل: و يَتَعَذَّرُ المتّصلُ في مواضعَ:

أحدُها: أن يتقدَّمَ المضمرُ على عامله، نحو:﴿إيّاك نعبدُ﴾[الحمد/٤].

---

١ - البيت لزياد بن حمل و قيل لمرار بن منقذ.

٢ - البيت لحميد الأرقط، اللغة: الأراك أو شجر المسواك، واحدته أراكة: نبـات شـجرى مـن الفـصيلة الأراكية، كثير الفروع، خوار العود، و يروى أتيك عنس...و العنس ، الناقة الشديدة.

٣ - البيت للفرزدق، يفتخر فيها، و يمدح يزيد بن عبدالملك بن مروان. اللغة: الباعث: الّذي يبعث الأموات و يحييهم بعد موتهم؛ ضمنت: تضمنت، الدهارير: الزمن الماضي، أو الشدائد، و هو جمع لا واحد له من لفظه.

الثاني: أنْ يتأخّر عن عامله و يلي إلا، نحو:﴿أمر إلا تعبدوا إلا إيّاه﴾[يوسف / ٤٠]، أو إنّما، نحو: إنّما قامَ أنا، و منه قول الفرزدق[من الطويل]:

٤٦٠- أنا الزائدُ الحامي الذمارَ و إنّما — يُدافعُ عَن أحْسَابهم أنا أو مِثْلي[1]

و أمّا قوله[من البسيط]:

٤٦١- و ما نبالي إذا ما كنتِ جارَتنا — أن لايُجاورَنا إيّاكِ ديّارُ[2]

فضرورةٌ.

الثالثُ: أنْ يكونَ العاملُ محذوفاً، إمّا لكونه مفسَّراً بمذكور، نحو: إنْ إيّاه ضربتَه فأكرمْ أخاه، أو بقرينة السؤال، نحو: إيّاه، جواباً لمن قال: أضربُ، أو لكون الضمير جُعلَ بدلاً من اللفظ بالفعل، فلايجوزُ إظهارُه، و ذلك في باب التحذير، و هو تنبيهُ المخاطب على مكروهٍ يجبُ الاحترازُ عنه، نحو: إيّاك و الأسدَ، أي قِ نفسَك، و احذر الأسدَ .

الرابع: أن يكونَ تابعاً، إمّا توكيداً، نحو:﴿ اسكنْ أنتَ و زوجَك الجنّةَ﴾[البقرة /٣٥]، أو بدلاً، كقولك بعد ذكر أخيك: لقيتُ زيداً إيّاه، أو عطف نسق كجاءني زيد و أنت.

الخامسُ: أن يقع بعد أمّا، نحو: جاءني أمّا أنت أو زيد .

السادسُ: أنْ يقعَ بعد واو المصاحبة، كقوله[من الطويل]:

٤٦٢- فاليتُ لا ألفكُ أحْذُو قصيدةً — أكونُ و إيّاها مَثَلاً بَعْدي[3]

السابعُ: أنْ تقعَ بعد اللام الفارقة بين إن النافية و المخفّفة كقوله[من الخفيف]:

٤٦٣- إن وجدتَ الصديق حقّاً لإيّاك — فمن لي فلن أزال مطيعا[4]

الثامنُ: أنْ يكونَ منادى، نحو: يا إيّاك و يا أنت[5].

التاسع: أن تكونَ ثاني مفعولي علمتُ أو أعطيتُ، و يورث اتّصال الضمير التباسه بالمفعول الأوّل، كما إذ أخبرتَ عن المفعول الثاني في علمت زيداً إيّاك و أعطيت زيداً

---

١ - اللغة: الذائد: فاعل من الذود بمعنى الطرد و المنع، الذمار: ما يلزمك حفظه و حمايته، الأحساب: جمع حسب: ما يعدّه الإنسان من مفاخر أبائه.

٢ - لم يعيّن قائله. اللغة: ما نبالي: يروى في مكانه و ما علينا: من المبالاة بمعنى الاكترات بالأمر و الاهتمام له و العناية به، ديار: معناه أحد و لا يستعمل إلا في النفي العام .

٣ - هو لأبي ذؤيب الهذلي . اللغة: اليت . حلفت.

٤ - البيت بلا نسبة.

٥ - كما جاء في بحث النداء إنّ هذا الاستعمال خطأ، و كما قال شعبان:

ولا تقل عند النداء يا هو — و ليس في النحاة من رواه

عمراً قلت: الّذي علمت زيداً إيّاه أبوك، و الّذي أعطيت زيداً إيّاه عمرو، و لايجوز أن تقولَ: الّذي علمته زيداً و لا الّذي أعطيته زيداً، لأنّه يلتبسُ المفعول الثاني بالأوّل.

العاشرُ: أنْ يكون عاملُه معنويّاً، نحو: أنا قائم.

الحادي عشر: أن يرفعَ بمصدرٍ مضاف إلى المنصوب، كقوله[من البسيط]:

٤٦٤-بنَصْرِكم نَحْنُ كُنتمْ ظافرينَ وَ قَدْ أغْرَى العدي بكُمْ استسلامُكُم فَشَلا[1]

الثاني عشر: أنْ ينصبَ بمصدرٍ مضاف إلى المرفوع، نحو: عجبتُ من ضرب الأمير إيّاك. فإنْ قالوا: يجوزُ من ضربك الأمير، قُلنا: يجوزُ بنصرنا إيّاكم فما هو جوابكم، فهو جوابنا.

الثالثَ عشر: أنْ يكونَ عاملُه حرفَ نفي، نحو:﴿ ما هُنَّ أمهاتهم﴾[المجادلة/٢].

الرابعَ عشَر: أنْ يرفعَ بصفة جرت على غير من هي له، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربته هي.

الخامسَ عشر: أنْ يجتمعَ ضَميرانِ، و يقدَّمَ غيرُ الأخص، نحو:أعجبني إكرامك إيّاي و إكرامه إيّاك.

السادس عشر: أنْ يجتمعَ ضميران في مرتبة واحدة بأنْ يكونا لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، نحو: ظننتني إيّاي و حسبتك إيّاكَ و علمَهُ أيّاه، و امّا قوله[من الطويل]:

٤٦٥- و قَدْ جَعَلَتْ نفسي تَطيبُ لِضَغْمَة لضَغْمِهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[2]

و إنّما سهّلَه اختلافُ لفظي الضمير، و هو مع ذلكَ شاذٌ.

جواز الوجهين في سلنيه و شبهه: «و أنتَ في هاء سلنيه شبهه» من كل ثاني ضميرين أوّلُهما أخصُّ و غيرُ مرفوع نحو: أعطيتكه«بالخيار» فإن شيءتَ وصلتَ نظراً إلى الأصل فقلتَ: سلنيه و أعطيتكه، و إن شيءتَ فصلتَ، هرباً من توإلى اتّصالين في فضلتين، فقلت: سلني إيّاه و أعطيتك إيّاه.

و ظاهرُ كلامه أنّ الاتّصالَ و الانفصالَ على السواء، و هو ظاهرُ كلام ابن مالك في الألفية، بل قال ابنُ عقيل: إنّه ظاهر كلامِ أكثرِ النّحويّينَ، و اختار في التسهيل الاتّصالَ لكونه الأصلَ، و لا مرجّحَ لغيره، و اقتصر سيبويه عليه.

قالَ ابنُ مالك: فظاهرُ كلامه لزومَ الاتصال، و أجازَ غير سيبويه الانفصالَ و يدلُّ عليه قولُه (ع): إنّ الله ملّككم إيّاهم و لو شاء ملّكهم إيّاكم[3]، انتهى.

١ - لم يعين قائله. اللغة: أغري: حرّض.
٢ - هو لمغلس بن لقيط. اللغة: الضغمة: العضّة فكني بها عن المصيبة.
٣ - ما وجدت الحديث في المراجع.

و ذهبَ الشلوبينُ إلى رجحانِ الانفصال، و تأوّل كلامَ سيبويه، قالَ المراديُّ: و هو بعيدٌ، فإن كانَ الأوّل من الضميرينِ مجروراً يرجّحُ الفصلَ اتّفاقاً لاختلاف محلّي الضمير، نحو: عجبتُ من حبّي إيّاه، و من الوصل قوله[من المتقارب]:

٤٦٦- لَئن كانَ حُبُّك لـي كَاذِباً   لَقَدْ كانَ حُبّيك حَقّاً يَقيناً[1]

و إن كانَ غيرَ أخصّ وجبَ الفصلُ كما تقدّمَ، أو مرفوعاً وجبَ الوصل، نحو: ضربتُه، إلا إذا كانَ مرفوعاً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: الصديق كنته، فيترجّحُ الوصلُ عند ابن مالكٍ لكونه الأصلَ، و ورود في أفصح النثر كقوله(ص) لعمر في ابن صياد: إن يكنه فلن تسلّطَ عليه، و إن لايكنه فلاخير لك في قتله[2].

و الفصلُ عند الجمهور، لأنّ حقَّ الخبر الفصلُ قبل دخول الناسخ، فيترجّح بعده كقوله[من الطويل]:

٤٦٧- لَئن كانَ إيّاه لَقَدْ حَالَ بُعْدُنا   عن العَهْدِ و الإنسانُ قَدْ يَتَغَيّرُ[3]

و هذا الخلافُ جارٍ في المنصوب بفعلِ ناسخ أيضاً، نحو: خلتنيه، و توجبه كلٌّ من الترجيحين ما سبقَ، فمن ورود الوصلِ، قوله[من البسيط]:

٤٦٨- بُلّغْتُ صُنْعَ امرئ بَرٍّ إخالُكَهُ   إذْ لم تَزَلْ لاكتسابِ الحَمْدِ مُبْتدرا[4]

و من ورود الفصل، قول الآخر[من البسيط]:

٤٦٩- أخي حَسِبْتُكَ إيّاه و قَدْ مُلِئَتْ   أرجاءُ صدرِكَ بالأضغانِ و الإحَنِ[5]

تنبية: ما ذكرتُه من جوازِ الاتّصال في أخوات كان ككانَ هو ما ذهبَ إليه ابن مالك، و صرّح به في شرح الكافية، و ابن هشامٍ صرّحَ به في الأوضح، و نصَّ عليه شراحُ الكتاب، و نقل عن صاحب المستوفي[6] أنّ خبر غير كان لايكون متّصلاً، و جزمَ به أبوحيّان في شرح التسهيل قالَ و قولهم: ليسني و ليسك شاذٌّ، و خصّ بعضُهم هذ الحكمَ بليس و لايكونُ في الاستثناء، و حمل قوله[من الرجز]:

٤٧٠- ....   إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسي[7]

على الضرورة مثل إلاك ديّار.

١- البيت بلا نسبة.
٢- تقدم في ص٢١٥.
٣ - هو لعمربن أبي ربيعه.
٤ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** ابتدر: تسارع إليه.
٥ - لم يسم قائله. **اللغة:** أرجاء: جمع رجاء، ناحية، الأضغان: جمع الضغن: الحقد الشديد، الإحن: جمع الإحنة: الحقد و الضغن.
٦ - المستوفي في النحو لأبن سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني. كشف الظنون ١٦٧٥/٢.
٧ - تقدّم برقم٣٩٠.

ففي ليس على هذا ضرورتانِ: إحداهما: اتِّصالُ الضمير، و الثانيةُ: عدمُ نون الوقاية.

ضمير الشأن و القصّة: هذه« مسألةٌ» في بيان الضمير المسمَّى بالشأن و ضمير القصة و ضمير الأمر و ضمير الحديث عند البصريِّين، و ضمير المحمول عند الكوفيِّين، لأنَّه لايُدري عندهم على ماذا يعودُ. و تسميةُ البصريِّين أولى، لأنَّهم سمَّوه بمعناه، و الكوفيُّون إنَّما سمَّوه باعتبار وصفه.

«قد» للتقليل، فإنَّ هذا الضميرَ وقوعُه في الكلام قليلٌ بالنسبة إلى غيره من الضمائر«يتقدَّم على الجملة» الخبريَّة «ضميرغائب» بإضافة الضمير إلى الغائب «مفسَّراً بها»، أي بالجملة الخبريَّة لغرضِ التعظيم و التفخيم، إذ ذكرُ الشيء مبهماً، ثُمَّ مفسَّراً أوقعُ في النفوس من ذكر مفسَّراً من أوَّل الأمر، فعلى هذا لابدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملة شيئاً عظيماً يُعتنى به، فلايقال مثلاً: هو الذبابُ يطيرُ.

قال الرضيُّ: و هذا الضميرُ كأنَّه راجعٌ في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدَّر، يقول مثلاً: هو الأميرُ مقبلٌ، كأنَّه سمعَ ضوضاً و جلبة، فاستبهَم الأمرَ، فسأل ما الشأنُ و القصةُ؟ فقلت: هو الأميرُ مقبلٌ، أي الشأن هذا، فلمَّا كانَ العود إليه الَّذي تضمَّنه السؤال غير ظاهر، قيل: اكتفى بالتفسير عن هذا الضمير الَّذي يتعقَّبه بلافصل، لأنَّه معيَّنٌ للمسؤول عنه و مبيِّنٌ له، فبان لك بهذا أنَّ الجملةَ بعد الضمير لم يؤتَ بها لمجرَّد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدأ، لكن سمِّيت تفسيراً لما بيَّنه، انتهى.

و تكونُ اسميَّةً إذا كانَ الضميرُ مبتدأً، و إذا دخلَه الناسخُ اسميَّةً و فعلية كما سيأتي.

و سُمِّي ذلك الضميرُ ضميرُ الشأن، إن كان مذكَّراً، نحو:﴿ قُلْ هُو اللهُ أحدٌ ﴾ [التوحيد/١]، و ضميرَ القصَّة إن كان مؤنَّثاً، نحو:﴿ فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الَّذين كفروا﴾[الأنبياء/٩٧]، و كذا قالَ غير واحد، و قال بعضُ المحقِّقين: قد يتوهَّمُ كثيرٌ من الناس أنَّ التذكير باعتبار لفظ الشأن و التأنيث باعتبار لفظ القصة، و هذا غلطٌ فاحشٌ، لأنَّه إنَّما يكونُ كذلك لو رجعَ هذا الضميرُ إلى هذين اللفظين، و ليسَ كذلك بل هو راجعٌ إلى المتعقَّل ذهناً، انتهى.

قلتُ: المرادُ باعتبار الشأن و القصة في التذكير و التأنيث أنَّ الضميرَ إذا كان مُذكَّراً ناسبَ أن يرجعَ إلى الشأن المعقول، و إذا كانَ مؤنَّثاً ناسبَ أنْ يرجعَ إلى القصة المعقولة رعايةً للمطابقة، فهو راجعٌ فيهما إلى المتعقَّل ذهناً، فان أرادَ بكثير من الناس من قال بهذا

فلا وهمَ، و لاغلطَ، و إن أرادَ به من يقول بأنّه راجعٌ إلى الشأن الملفوظ به أو القصّة الملفوظ بها فليس من الناس.

«و يحسنُ تأنيثُه»أي تأنيثُ الضمير المذكور مع المُؤنّث، كما يحسنُ تذكيرُه مع المذكّر«إنْ كان المُؤنّث فيهما» أي في الجملة المفسِّرة له«عمدةً»، نحو: هي هندُ الملحية، بخلاف ما إذا كان فضلةً، فلايحسنُ أنّها بنيت غرفة، أو كالفضلة، فلايحسنُ أنّها كان القرآن معجزه، و ذلك لأنّ الضميرَ مقصودٌ مهمّ، فلايراعي مطابقته للفضلة، لكنّه مع ذلك جائزٌ بتأويل القصة قياساً، و لم يسمعْ. و إنّما قالَ: يحسنُ تأنيثه، لأنّه و إنْ كانَ في الظاهر راجعاً إلى المُؤنّث المذكور في الجملة، لكنّه في الحقيقة راجعٌ إلى المتعقّل في الذهن، كما مرّ، فحسنَ تأنيثه مراعاةً للظاهر.

هذا مذهبُ البصريّين، و أوجبَ الكوفيُّون تذكيرَه مع المذكّر و تأنيثه مع المُؤنّث، يدفعُه قولُ العرب: إنّه أمة الله ذاهبةٌ، و قراءة:﴿ أوَ لَمْ تَكُنْ آيَةً أنْ يَعْلَمَهُ ﴾[الشعراء/١٩٧]، بالفوقية، فإنّ الاسمَ أن يعلمه و هو مُذَكّر، كذا قيل، و وقعَ للدمامينيّ في شرح التسهيل أنّ ضمير الشأن لايفسَّرُ بأنْ و صلتها، فينبغي تحقيقُ ذلك.

تنبيهٌ: يَجرى مجرى المُؤنّث في الحكم المذكور مُذَكّرَ شبّه به، نحو: إنّها قمر جاريتك، و فعل بعلامة تأنيث، نحو: ﴿فإنّها لاتَعْمَى الأبصارُ﴾[الحج/٤٦]، و لا عبرةَ بمؤنّث شبّه به مُذَكّر، فلايحسن أنّها شمسٌ وجهك، و لا بتأنيث فاعلِ فعلٍ بلا علامة التأنيث، فلايحسن أنّها قامَ جاريتك.

و يبرزُ الضميرُ المذكورُ مبتدأً و اسمَ ما و منصوباً في باب إنّ و ظنّ، و قد يستتر في باب كانَ و كادَ، و لايعملُ فيه إلا الابتداء على خلافٍ فيه، فمنَعه الفرّاء و أبوالحسن و جوّزَه النّحويُّونَ.

قال أبوحيّان: و منعُه غريبٌ مع كثرته في كلام الله تعالى، أو أحد نواسخه كأنّ و ظنّ و أخواهما، و منعَ بعضُهم عملَ ما المشبهة بليسَ فيه، و بعضُهم عملَ كاد، و الأصحُّ عملها كقوله [من الطويل]:

٤٧١– و ما هُوَ مَنْ يأسو الكُلومَ و تُتّقي به نائباتُ الدَّهرِ كالدَّائمِ البُخْلِ[1]

و كقراءة حمزة و حفص: ﴿من بعد ما كادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم﴾[التوبة/١١٧]، بالمثنّاة من تحت، و حينئذ يتعيّن أنْ يكونَ في كاد ضميرُ الشأن، و قلوبُ فاعلٌ، و لايجوزُ أن يكونَ فاعلاً لكادَ لما يَلزمُ من جواز القلوب يزيغُ، و بابه الشعرُ.

---

١ – لم يسم قائله. اللغة: يأسو: يصلح، الكلوم: جمع الكلم: الجرح.

«و لايُثنّى ولايجمعُ» و إن فسّرَ بجملتين أو جمل، بل لايكونُ إلا مفرداً، لأنّ مرجعه الّذي هو الشأن أو القصة المتعقّلان في الذهن لايكون إلا مفرداً، و أمّا مَنْ قال: لأنّه ضميرٌ يفسِّرُه مضمونُ جملة، و مضمون الجملة[1] مفرد، فيلزمُه أنْ يُثنّى و يجمعُ إذا فسّرَ بجملتينِ أو جملٍ لتعدُّدِ مضمونِ الجملِ حينئذ، فتدبَّرْ.

«و لا يفسَّرُ بمفرَد» لأنّه كنايةٌ عن الشأن و القصّة، و هما بمعنى الجملة، فلايفسَّر إلا بجملة مصرَّحٍ بجزئيتها لا بمفرد، و أجازَ الكوفيُّون و الأخفشُ تفسيرَه بمفردٍ له مرفوع، نحو: كان قائماً زيدٌ، و ظننته قائماً عمرو، و هذا إن سمع خرج على أنّ المَرفوعَ مبتدأ، و اسمُ كان و ضميرُ ظننته راجعانِ إليه، لأنّه في نيّة التقديم، و يجوزُ كونُ المرفوع بعد كان اسماً.

و أجازَ الكوفيونَ أنّه قامَ و أنّه ضرب على حذف المرفوعِ و التفسير بالفعل مبنيّاً للفاعل أو المفعول، و فيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد و حذفُ مرفوعِ الفعل، قاله ابن هشام.

قلتُ: هذان الفسادانِ لايُلزمُ شيء منهما الكوفيّين، لأنّ كلّاً منهما عندهم جائزٌ، فتخطئتهم على مذهب غيرِهم ليس بصواب، و هو كما قالَ أبو عثمان المازني: دخلتُ بغدادَ فألقيتْ على مسائلُ، فكنت أجيبُ فيها على مذهبي، و يَخطّؤوني فيها على مذاهبهم، انتهى. نعم الّذي يدفعُ قولَ الكوفيّين أنّه ليس لهم شاهدٌ على ما ذهبوا إليه، كما قاله الرضيُّ.

«و لايتبعُ» بشيء من التوابع، فلايؤكّدُ و لايعطفُ عليه عطفُ بيان، و لايبدلُ منه، لأنّه أشدُّ إبهاماً من النكرة، و هي لاتؤكّدُ، و لئلّايزولَ الإبهامُ المقصودُ منه بالبدل و عطف البيان.

قالَ الدمامينيُّ: و انظر ما وجه كونه لايعطفُ عليه عطف نسق، انتهى. و وجّهه الشمنيُّ بأنّ الجملةَ الّتي هي خبرُ ضمير الشأن لاتحتاجُ إلى رابط لكونه نفسه، فلو عطفَ عليه عطفُ نسق لشاركَه المعطوفُ في الإخبار عنه بالجملة، و لَزم خلوُّ خبرِ المعطوف عليه من رابط، و هو ممنوعٌ، انتهى، فتأمّلْ.

و مثلَ المُصنِّف للأحكام المذكورة بقوله: «نحو: هو الأميرُ راكبٌ، و هي هندٌ كريمة»، مثالان لما عملَ فيه الابتداء، و الضمير في الأول مُذَكّر، و في الثاني مُؤنّث، «و إنّه الأميرُ راكبٌ» مثال لما عمل فيه الناسخ، و هو أنّ، و مثله قوله[من البسيط]:

---

١ - سقط «و مضمون الجملة»في «ح».

٤٧٢- علمته الحقُّ لايخفي على أحد ....[١]

و هو في هذه الأمثلة بارزٌ، و نحو : قول الشاعر، و هو العجير بن عبدالله السلوليّ[٢] [من الطويل]:

٤٧٣- إذا متُّ كانَ الناسُ صنفَانِ شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالّذي كُنتُ أصنَعُ[٣]

مثال للمستتر الّذي عمل فيه النّاسخ، ففي كانَ ضميرُ الشأنِ، و هو اسمُها، و الناس مبتدأ، و صنفان خبرٌ، و شامتٌ خبرُ مبتدإ محذوف، أي أحدُ الصنفين شامتٌ.

و قيلَ: يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من صنفان، و قوله: مُثنٍ يجوزُ أنْ يكونُ بدلاً من صنفان و قولُه: مثن أي على، و أصنع، أي أصنعه، لأنّه عائدُ الموصول، و المعنى: إذا متُّ، و كانَ الناس ورائي نوعينِ: نوعٌ منهم يشمتُ بي، و نوعٌ يُثنّي عليَّ بالّذي كنتُ أصنعُه في حياتي.

تنبيهاتٌ: الأوّلُ: لايجوزُ للجملة المفسِّرة لهذا الضمير أن تتقدّمَ هي أو شيء منهما عليه، خلافاً ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، فإنّه أجاز في قوله[من الطويل]:

٤٧٤- أسَكْرانُ كانَ ابنَ المُراغَةَ إذ هَجَا تميماً بَجوْف الشّامِ أمْ مُتَساكِرُ[٤]

فيمَنْ رفعَ سكران و ابن المراغة على أن يكونَ في كانَ ضميرُ الشأن، و ابن المراغة و سكران مبتدأ و خبر، و الجملة مفسِّرةٌ، و الصوابُ أنّ كان زائدةٌ، و الأشهرُ في إنشاده نصبُ سكران و رفع ابن المراغة، فارتفاعُ متساكر على أنّه خبرٌ لهو محذوفاً و يروى بالعكس، و اسم كان مستترٌ فيها.

الثاني: لايجوزُ حذفُ هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقلٌ، ليس فيه ضمير رابط، و لايحذف المبتدأ ولاغيره إلا مع القرينة، و أيضاً فإنّ المقصود من الكلام المصدريّة هو التفخيم و التعظيم، فلايلائمه الاختصار، و الّذي سوّغ حذفَه منصوباً صيرورتُه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحوقوله[من الخفيف]:

٤٧٥- إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكنيسة يوماً يَلْقَ فيها جآذِراً و ظِباء[٥]

---

١ – عجزه « فلكِن مُحقّاً لَنَل ما شيءتَ من ظَفَرُ» ، و قائله مجهول.

٢ – العجير بن عبدالله من بني سلول من شعراء الدولة الأموية، كنيته أبوالفرزدق و عجير لقبه، عدّه ابن سلام في شعراء الطبقة الخامسة من الاسلاميين ، مات سنه ٩٠هـ. الأعلام للزركلي،٥/٥.

٣ – اللغة: الشامت: اسم فاعل من شَمِتَ بعدوه أي: فرح بمكروه أصابه. مثنٍ: اسم فاعل من أثنى على فلان أي : وصفه بخير.

٤ – هو للفرزدق يهجو بها جرير بن عطية بن الخطفى التميمي.اللغة: الهمزة للتوبيخ على سبيل الإنكار. سكران: من به سكر. ابن المراغة: كنية جرير الشاعر، المتساكر: اسم الفاعل من التساكر و هو إظهار السكر و تكلفه من غير وجوده في الشخص.

٥ – تقدّم برقم ١٥٠.

و ذلك الدليل هو أنّ نواسخ المبتدإ لاتدخل على كلم المجازات كما مرّ، و التزم حذفه في باب أنّ المفتوحة، إذا خفّفت تبعاً لحذف النون، نحو: ﴿و آخرُ دعواهُم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ﴾[يونس/١٠]، و إنّما لم تلغ، لأنّ المكسورة قد علمت مخفّفه في الظاهر، نحو:﴿ إنّ كُلّاً لمّا ﴾[هود/١١١]، مع أنّ المفتوحة أقوي منها لمشابهة فتح أوّلها فتحَ أوّل الماضي، فلو أُلغيت لزمَ إعمالُ الأدنى و إهمال الأقوى، و إنّما أعملت تلك في الظاهر، و هذه في المضمر، لأنّ هذه فرع عن تلك، و المضمرُ فرعٌ عن الظاهر الّذي يفسّره، فأُعْمِلَ الأصلُ في الأصل، و الفرع في الفرع.

و هذا مَذهبُ الجمهور، و ذهَب سيبويه و جماعةٌ إلى أنّ الملتزمَ حذفُه لايجبُ أن يكونَ ضميرَ شأن، و اختارَه ابنُ مالك، و سيأتي لذلك مزيدُ كلام في حديقة المفردات، إنْ شاءَ الله تعالى.

الثالثُ: الجمهورُ على أنّ هذا الضميرَ اسمٌ، و زعمَ ابن الطراوة أنّه حرفٌ ، فمثّلَ كانَ زيدٌ قائمٌ، و ليسَ زيدٌ بقائم، فإلغاء لكان و ليس و أخواتهما، و أمّا إنّه أمةُ الله ذاهبة، فحرفٌ كفٌ إنّ عن العمل، و في [قول الشاعرمن الخفيف]:

٤٧٦- إنّ من يدخلِ الكنيسةَ يوماً ....[١]

إنّ ملغاةٌ، و أمّا: ﴿قل هو الله أحدٌ﴾[التوحيد/١]، فهو هنا فسّره المعنى، أي المعبود الله أحد، قاله في الإرتشاف.

مواضع عود الضمير إلى المتأخّر: هذه«فائدةٌ» في بيانِ مواضعِ عود الضمير إلى متأخّر لفظاً و رتبة«ذكرَ بعضُ المحقّقين» و هو الرضيُّ(رض)، و المُحقّقون جمعُ محقّقٍ اسم الفاعل من حقّق الشيء تحقيقاً، أي رجعه إلى حقيقته، بحيثُ لايشوبُه شبهةٌ،«عود الضمير إلى» المفسّرِ«المتأخّر لفظاً و رتبةً في خمسة مواضعَ» .

و إنّما أسندْنا ذكر هذه الفائدة إلى الرضي، مع أنّه ذكرَها ابنُ بابشاذ في شرح الجمل و ابنُ مالك في التسهيل و ابنُ هشام في المغني و غيرهم، لأنّ الرضيَّ هو الّذي عدّ المواضع خمسةً، و ابن بابشاذ عدّها أربعةً، و ابن مالك و ابن هشام عدّاها سبعةً. و المرتضى صَنع الرضيِّ كما سيأتي بيانُه، و المواضع الخمسة هي:

● «إذا كانَ»الضميرُ«مرفوعاً بأوّلِ» العاملين«المتنازعين» للمعمول بعدهما،«و أعملنا»العاملَ«الثانيَ» فيه على مذهب البصريّين،« نحو: أكرمني و أكرمت زيداً»، ففي

---

١ - تقدّم برقم ١٥٠و٤٧٥.

أكرمني ضميرٌ مرفوعٌ به على الفاعلية عائدٌ إلى المتنازع فيه، و هو زيدٌ المنصوبُ على المفعوليَّة، و المفعولُ رتبتُه التأخير، فعادَ الضميرُ إلى متأخِّرٍ لفظاً و رتبةً.

• «أو» كانَ الضميرُ «فاعلاً في باب نعم» و بئس و ما جرى مجراهما «مفسَّراً بتمييزٍ»، و لايفسَّر إلا به، و عبارتُه توهَّمَ خلافَ ذلك،« نحو: نعم رجلاً زيدٌ»، و بئس رجلاً عمرو، ففي كلٍّ من نعم و بئس ضميرٌ فاعل يفسِّرُه التمييز، و رتبة التمييزُ التأخير، فقد عادَ الضميرُ إلى التمييز، و هو متأخِّرٌ لفظاً و رتبةً، و يلتحق بهما فعل الَّذي يرادُ به المدح و الذم، نحو: ﴿ساء مثلاً القوم﴾ [الأعراف/١٧٧]، و﴿ كبرتْ كلمةً تخرجُ من أفواههم﴾[الكهف/٥]، و ظرفَ رجلاً زيدٌ، و ذهبَ الفرَّاء و الكسائي إلى أنّه لاضميرَ في الفعل، بل المرفوعُ بعد المنصوب هو الفاعل، و يأتي الكلام على ذلك في باب أفعال المدح و الذمّ، إنْ شاءَ الله تعالى.

• «أو» كانَ الضميرُ«مبدلاً منه ظاهرٌ» مفسِّرٌ له،« نحو: ضربته زيداً»، فالضميرُ في ضربته عائدٌ إلى المبدل منه، و هو زيدٌ المنصوبُ على البدليَّة، و البدلُ رتبتُه التأخيرُ عن المبدل منه، فعاد الضميرُ إلى المتأخِّر لفظاً و رتبةً، و هذه المسألةُ قالَ ابن عصفور: أجازها الأخفش، و منَعَها سيبويه. و قال ابن كيسان: هي جائزة بإجماع نقله عنه ابن مالك، كذا قال ابن هشام في المغني. و في الهمع صحَّحَ الجوازَ ابن مالك و أبوحيَّان، و منعه قومٌ، و ردَّه أبوحيَّان بالورود، انتهى.

و ممَّا خرجوا على ذلك قولهم: أللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوف الرحيم، و قال الكسائيُّ: هو نعت و هم يأبونَ نعتَ الضمير، و قوله[من الرجز]:

٤٧٧- .... فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائسا[1]

و قال سيبويه: هو بإضمار أذمُّ.

• «أو» كانَ الضميرُ«مجروراً برُبَّ على ضعف»، تقدَّم الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع «نحو: ربَّه رجلاً»، فالضمير المجرور بربَّ عائدٌ إلى التمييز، و هو رجلاً و رتبةُ التمييز التأخيرُ، كما مَرَّ، فقد عادَ الضميرُ إلى متأخِّرٍ لفظاً و رتبةً.

تنبية: ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ التمييزَ يفسِّرُ بالتمييز في باب نعم و ربَّ، و ذلك أنّه قال في قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سبعَ سموات﴾[فصلت/١٧]: يجوزُ أنْ يرجعَ الضميرُ فيه إلى السماء على المعنى، كما قال: ﴿طائعينَ ﴾[فصلت/١١]، و نحوه: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾[الحاقة/٧]، و يجوزُ أنْ يكونَ ضميراً مبهماً مفسِّراً بسبع سموات، و الفرقُ بينَ

---

١ - صدره«قد أصْبَحَتْ بقَرْقَرى كوانسا»، و لم يذكر قائله. اللغة: القرقرى: اسم موضع، الكوانس: جمع كانس: مأوى الظبي بين الأشجار.

النصبين أنّ أحدَهما على الحال و الثاني على التمييز، و صرّحَ بمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فسوّاهنّ سبعَ سموات﴾[البقرة/٢٩]، فقالَ: الضمير في سوّاهنّ ضمير مبهم و سبع سموات تفسيره كقولهم: ربّه رجلاً، انتهى.

و ضعفَ كلامه بوجهين: أحدُهما: إنّ البابَ ليسَ بقياس، و إنّما حُمل الضمير في ربّه رجلاً على أنّه مبهمٌ، لأنّ رُبَّ لاتدخلُ إلا على النكرات، و هذا لايوجدُ في سوّاهنّ، و فيه نظرٌ، يعلم ممّا مرَّ من الكلام على تعريف هذا الضمير و تنكيره. الثاني: إنّ هذا التقديرَ يجعلُ الكلامَ غيرَ مرتبط بما قبله ارتباطاً كليّاً، إذ يكونُ الكلامُ قد تضمَّنَ أنّه تعالى استوى إلى السماء، و أنّه سوى سبع سموات عقب استوائه إلى السماء، فيكونُ قد أخبر بإخبارين: أحدُهما استواؤه إلى السماء، و الآخرُ تسويتُه سبع سموات، و ظاهرُ الكلامِ أنّ الّذي استوى إليه هو بعينه المسوى سبع سموات، و فيه نظرٌ ظاهرٌ.« أو كانَ» الضميرُ «للشأن و القصة كما مرَّ» عن قريب فليراجع إليه.

تنبيهٌ: زادَ ابنُ مالك في التسهيل موضعين آخرين يعودُ فيهما الضمير على متأخر لفظاً و رتبة: أحدُهما: أنْ يكونَ الضمير مخبراً عنه فيفسّرُه خبرُه، نحو:﴿ إنْ هي إلا حياتنا الدنيا ﴾[الأنعام /٢٩]، و قالَ الزمخشريُّ: هذا ضميرٌ لايعلمُ ما يعني به إلا بما يتلوه، و أصلُه إنْ الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثمّ وضع هي موضعَ الحياة، لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها و يبيّنها.

قالَ ابن مالك: و هذا من جيِّد كلامه، و نازعه في ذلك أبوحيّان، قالَ: لأنّ الخبرَ إذا كان مضافاً لشيء أو موصوفاً بشيء، و جُعلَ مفسّراً، كان المبتدأ الّذي هو ضميرٌ عائدٌ عليه باعتباره ما قيِّد به من إضافة أو صفة، و حينئذٍ يصيرُ التقديرُ إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا.

قال: و ليسَ في كلام الزمخشريِّ دليلٌ على ما ذهبَ إليه، لأنّه قال: وضع هي موضعَ الحياة، و لم يقل موضع حياتنا الّذي هو الخبرُ و قوله: لأنّ الخبر يدلُّ عليها و يبيّنها، يعني سياقُ هذا الكلام دلَّ على أنّ المفسّرَ هو الحياة، فيكون المفسّرُ إذن هو السّياقَ إلا الخبرَ، انتهى.

الثاني: أنْ يكونَ الضميرُ متّصلاً بفاعلٍ مقدّمٍ مفسّره مفعول مؤخّر نحو: ضرب غلامه زيداً، و من شواهده قول حسان[من الطويل]:

٤٧٨–وَ لَو أنّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً مِنَ الناسِ أبْقَي مَجْدُه الدَّهْرَ مُطْعِمَا[1]

---

١ – تقدم برقم٩١.

و قد تقدَّمَ أنَّ هذا ضرورةٌ فلايقاسُ عليه، فظهرَ وجهُ عدم ذكر الرضي لهذين الوضعين و اتباعِ المُصنِّف له ذلك.

ضمير الفصل: تتمة: يتوسَّط بين المبتدأ و الخبر قبلَ دخول العوامل و بعدها ضميرٌ بلفظ المرفوع المنفصل مطابقٌ للمبتدإ يفيدُ التوكيدَ و الاختصاصَ، و كون ما بعده خبراً لا نعتاً.

و يُسمِّيه البصريُّون فصلاً لفصله بين كون ما بعده خبراً و بين كونه نعتاً، و الكوفيُّون عماداً، لأنّه اعتمدَ عليه في هذا المعنى، و شرطُه أنْ يكونَ ما قبله معرفة و ما بعده معرفة، أو كالمعرفة في أنّه لايقبلُ أل، نحو: ﴿أولئك هم المفلحون ﴾[البقرة/٥]، و ﴿و إنّا لنحن الصافون﴾[الصافات /١٦٥]،﴿كنت أنت الرقيبَ عليهم﴾[المائدة/١١٧]، ﴿إنْ ترَنِ أنا أقلَّ منك مالاًوولداً﴾[الكهف /٣٩]،﴿تجدُوه عند الله هو خيرٌ﴾[المزمل /٢٠]. و لا موضعَ له من الإعراب عندَ البصريِّين، فقال بعضُهم: هو حرفٌ، و قالَ بعضُهم: هو اسمٌ، لكن لمّا كان الغرضُ به الإعلامَ من أوَّل الأمر يكون مايليه خبراً لا نعتاً اشتدَّ شبهُه بالحرف، في أنّه لم يؤتَ به إلا لمعنى في غيره، فلم يجعل له موضعٌ من الإعراب.

و قالَ الكوفيُّونَ: بل له موضعٌ، فقال الكسائي: موضُعه بحسب ما بعدَه. و قالَ الفرَّاء بحسب ما قبله، فمحلُّه بين المبتدأ و الخبر رفعٌ، و بين معمولي ظنَّ نصبٌ، و بين معمولي كان رفعٌ عند الفرَّاء، و نصبٌ عند الكسائيِّ، و بين معمولي أنَّ بالعكس.

و كثيرٌ من العرب تجعلُه مخبراً عنه بما بعده، و حكى الجرميُّ أنّها لغةُ بني تميم و حكى عن أبي زيد أنّه سمع منهم يقرؤون: ﴿تجدوه عندالله هو خيرٌ و أعظمُ﴾[المزمل /٢٠]، بالرفع. و قال قيس بن الذريح [من الطويل]:

٤٧٩- تُبَكّي على لُبْنَى و انْتَ تَرَكْتَها ... و كنتَ عليها بالمَلا انْتَ أقْدَرُ[1]

---

١ - **اللغة:** الملا: موضع.

اسم الإشاره

ص: و منها: أسماءُ الاشارة: و هي ما وُضعَ للمشارإليه المحسوس، فللمفرد المذكّر«ذا» و لمثنّاه«ذان»مرفوعَ المحل، و«ذين» منصوبَه و مجرورَه، ﴿و إنّ هذان لَساحران ﴾متأوّلٌ. و المؤنّثُ «تا» و«ذي» و«ذه» و«تِي» و«ته» و لمثنّاه «تان» رفعاً و «تَين» نَصْباً و جرّاً، و لجمعهما«أولاء» مدّاً و قصراً، و تدخلُها «هاءُ» التنبيه، و تلحقُها «كافُ» الخطاب بَلا لام للمتوسّط، و معه للبعيد، إلا في المثنّى و الجمعِ عند من مدّه، و فيما دخلَه حرفُ التنبيه.

ش: «و منها» أي وَ منَ المَبْنيّات «أسماءُ الأشارة»، و في الاصطلاح هي ما وضعَ لمشارإليه، أي لمعنى مشارٍ إليه إشارةً حسيَّة، إذْ مطلقُ الإشاره حقيقةٌ فيها دونَ الذهنيَّة، فلانقضَ بما عدا المحدود من المعارف، فإنّها و إن كانت موضوعةً لمشارإليه إلا أنّ الإشارةَ فيها ذهنيَّةٌ.

و قضيةُ هذا أنْ يكونَ الأصلُ في أسماء الإشارة أن لايُشارَ بها إلا إلى مشاهد محسوسٍ قريب أو بعيد، فإنْ أشيرَ بها إلى غير محسوسٍ، نحو:﴿ ذلكم اللهُ ربّي ﴾[الشوريٰ/١٠]، ﴿و ذلكما ممّا علّمني ربّي ﴾[يوسف/٣٧]، و إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تلك الجنة﴾[مريم/٦٣]، فلتصيره كالمشاهد.

و إنّما بُنيت أسماءُ الإشارة لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مشارإليه، كذا قالَ غيرُ واحد. و قالَ ابنُ مالك لتضمّنها معنى الحرف، و بيانه أنّ الاشارةَ كانَ حقُّها أنْ يوضعَ لها حَرفٌ، كما وضعَ لسائر المعاني من الاستفهام و النفي و التمنّي و التشبيه، لكن العربَ لم تضع للإشارة حرفاً، فتضمَّن اسمُ الإشارة معنى ذلك الحرف الّذي كانَ ينبغي أن يوضعَ لمعنى الإشارة، لايقالُ: إنّ اللام العهديَّة يُشار بها إلى معهود ذهناً، و هي حرفٌ ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً، لأنّا نقولُ: المراد بالإشارةِ الإشارة الحسيَّةُ، لأنّها الّتي وضعَ لها اسمُ الاشارة.

ما يشار به إلى المفرد المذكّر و مثنّاه: «فللمفرد المذكّر» من أسماء الأشارة«ذا»، و ليسَ له غيرُها، و قد مرَّ الكلامُ على بنيته و لغاته.«و لمثنّاه ذان» حالَ كونه «مرفوعَ المحل، و ذين » حالَ كونه«منصوبَه» أي المحلّ «و مجرورَه»، و ليست الألفُ فيه علامةَ الرفع، و الياء علامةَ النصب و الجرّ،لأنهما ليسا مثنيين حقيقةً، بل هما مبنيّان، جئ بهما على صورة المثنّى، لأنّ من شرط التثنية قبولَ التنكير كما مَرَّ، و أسماء الاشارة ملازمة

للتعريف، ففي حالة الرفع وُضعا على صيغة المثنّى المرفوع، و في حالة النصب و الجرّ وُضعا على صيغة المثنّى المنصوب و المجرور.

هذا مذهب ابن الحاجب، و صحّحه جماعةٌ من المحقّقين. و ذهبَ بعضهم إلى أنّهما معربان و مثنيان حقيقةً، و هو الظاهر، كما سيأتي في الموصولات، و كلامُ ابن هشام في الأوضح يقتضي أنّ ثَمَّ قولاً ثالثاً، و هو إعرابهما مع تثنيتهما، و لا قائلَ به كما نبّه عليه شارحه.

تأويل إنّ هذان لساحران: و قوله تعالى:﴿ إنّ هذان لساحران ﴾[طه/٦٣]، بالألف في اسم الإشارة و تشديد نون إنّ في قراءة غير أبي عمرو و ابن كثير و حفص متأوَّلٌ، و تأويله بأوجه.

أحدُها: أنّ اسمَ إنّ ضميرُ الشأن محذوفٌ، و الأصلُ إنّه هذان لهما ساحران، فحذفَ المبتدأ، و هو كثيرٌ، و حذفَ ضميرُ الشأن، كما حذفَ من قول(ع): إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون[١]، و هو ضعيفٌ لما مَرَّ.

الثاني: أنّ إنّ بمعنى نعم، مثلُها في قول ابن الزبير[٢] لمن قالَ له: لعنَ الله ناقةً حملتني إليك: إنّ و راكبَها، أي نعم و لَعَنَ راكبَها، و هي لاتعملُ شيئاً، لأنّها حرفُ تصديق فلااسمَ لها و لاخبر، و هذان مبتدأ، و ساحران خبرٌ لمبتدإ محذوف، أي لهما ساحرانِ، و يضعفه أنّ الجمعَ بين لام التوكيد و حذف المبتدإ كالجمع بين متنافين.

الثالثُ: أنّه جاء لغة خثعم[٣] و بلحارث بن كعب و زبيد[٤] و كنانه و آخرين، فإنّهم يستعملونَ المثنّى بالألف دائماً قال[من الطويل] :

٤٨٠- تزَوّدَ منّا بَيْنَ أذْنَاه طَعْنَــةً ....[٥]

قال[من الرجز]:

٤٨١- إنّ أباها و أبا أباها قد بَلَغَا في المجدِ غايتاها[٦]

و اختار هذا الوجه ابنُ مالك.

---

١ - الجامع الصغير ، ص١٣٣، رقم ٢٢٠٠.
٢ - هو عبدالله بن الزبير الأشيم الأسدي، من شعراء الدولة الأموية، كان هجّاءً، يخاف الناس شرّه، و مات في خلافة عبدالملك بن مروان سنة ٧٥ هـ ق. الأعلام للزركلي، ٢١٨/٤ .
٣ - خثعم: قبيله عربيّة قحطانية .
٤ - قبيلة من كهلان، من القحطانية.
٥ - تمامه«دَعَتْه إلى هابي التُراب عقيم»، و هو لهوبر الحارثيّ. اللغة: الطعنة: المرة من الطعن و هو الضربة بالرمح، هابي التراب: ما ارتفع و دقّ منه العقيم من الارض: ما اعتقمتها فحفرتها.
٦ - تقدّم برقم٧٤.

الرابعُ: أنّه لّما ثُني هذا احتمعَ ألفان: ألفُ هذا و ألف التثنية، فوجبَ حذفُ إحداهما لالتقاء الساكنين، فمَنْ قدَّر المحذوفةَ ألف هذا و الباقية ألف التثنية قَلَبها في النصب و الجرّ ياءً، و من قدَّر العكسَ لم يغيِّر الألفَ عن لفظها.

الخامسُ: أنّهُ جيء به على أوّل إعرابه، و هو الرفعُ كما في اثنان قبل التركيب.

السادس: أنّه مبنيٌّ كما مرَّ[1].

قال ابنُ هشام: و على هذا فقراءةُ ﴿هذان﴾ أقيسُ، إذ الأصلُ في المبنيِّ أنْ لاتختلفُ صيغة، مع أنّها مناسبةٌ لألف ساحران، و عكسة الياء في:﴿ إحدى ابنتي هاتين ﴾ [القصص/٢٧]، فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتي.

و حكى السقطي[2] في تاريخه " أبناء الرواة" أنّ القاضي اسماعيل بن اسحاق[3] سألَ أباالحسن محمد بن أحمد بن كيسان ما وجهُ قراءة من قرأ: ﴿إنّ هذان لَساحران﴾ [طه/٦٣]، على ما جرت به عادتك من الإعراب في الاعراب؟ فأطرقَ ابنُ كيسان مليّاً[4] ثمّ قال: نجعلُها مبنيَّةً لا معربةً، و قد استقامَ الأمرُ. قال: و ما علّةُ بناءها؟ قالَ: لأنَّ المفردَ منها هذا، و هو مبنيٌّ و الجمع هؤلاءِ[5] و هو مبنيٌّ، فيحتملُ التثنية على الوجهين، فأعجبَ القاضي ذلك، و قال : ما أحسنه لو قال به أحدٌ ، فقال ابن كيسان: ليقل به القاضي، و قد حسن.

و للمفرد المُؤنَّث«ذي» بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من ألف ذا فرقاً بين المذكّر و المُؤنَّث بالياء الّتي هي علامةُ التأنيث في نحو: تقـومين. و«ذه» باختلاس حركة الهاء، أي اختطافها و الإسراع، و ذه باسكان الها، و الظاهرُ أنّه بناءٌ. و قالَ بعضُهم: السكونُ في الوقف لأجله، و في الوصل لاجرائه مجرى الوقف، و ذهي باشباع كسرةَ الهاء. قالَ بعضُ المُحقِّقين: الياء الحاصلةُ بالإشباع لاتكتبُ كالواو الحاصلة بـه، فيُكتَبُ مرَّ به و ضربه بلا ياء و واو، و كأنّه خصَّ اسم الإشارة هنا بكتابته تقليلاً للاشتراك بكتابة ذه وته، انتهى.

---

١ - من بين هذه الوجوه المذكورة يبدو أنّ هذا الوجه أشدُّ مناسبة، لأنه لا إشكال فيه إذا قلنا بأنَّ أسماء الإشارة مبنيّة في كل حال.

٢ - هبة الله بن المبارك، أبوالبركات، السقطي، مؤرّخ محدِّث رحال، صنف «تاريخاً» جعله ذيلاً على تاريخ بغداد للخطيب، مات سنة ٥١٩ هـ ، المصدر السابق ، ٦٤/٩ .

٣ - إسماعيل بن إسحاق الجهضمي الأزدي، فقيه على مذهب مالك، ولي قضاء القضاة، من تاليفه«الموطأ» و«أحكام القرآن» مات سنة ٢٨٢ هـ. المصدر السابق ،٣٠٥/١ .

٤ - مليا: زمانا طويلا.

٥ - سقط و الجمع هؤلاء في «ح».

و ذاتُ بضمِّ التاء، قالَ ابنُ هشام: الإشارة ذا، و التاء للتانيث، و هي التاء في امرأة و نحوه ممّا فيه تاء الفرق، و ليس بصفة،«و تي» بإبدال الذال المعجمة تاءً لغةٌ في الفرق بينَ المذكَّر و المؤنَّث،«و ته» بالاختلاس، و ته بالإسكان، و تهي بالاشباع نظير ما مرَّ، و تاء بقلب ذال ذاتاً للفرق بين المذكَّر و المُؤنَّث، و هذه العشرة كلُّها للواحد.

ما يشار به إلى المثنّى: «و لمثنّاه تان رفعاً، و تين نصباً و جرّاً» على حدِّ ما مرَّ في المثنّى المذكَّر، و أمّا تذكيرُ الإشارة في قوله تعالى: ﴿فذانك برهانان من ربّك﴾[القصص/٣٢]، مع أنَّ المشار إليه اليد و العصا، و هما مُؤنَّثان، فلكَون المبتدأ عينَ الخبر في المعنى، و البرهان مُذَكَّر، ذَكَرَه في المغني.

الإشارة للمُؤنَّث بلفظ المذكَّر: تنبيه: قد تقعُ الإشارةُ للمُؤنَّث بلفظ المذكَّر كما في قوله تعالى:﴿ فلما رَأي الشمسَ بازغةً قال هذا ربّي﴾[الأنعام/٧٨]، قال أبوحيّان: أشار بلفظ المذكَّر لأنَّه حكى قولَ ابراهيم، و لا فرقَ في لسانه بين المذكَّر و المُؤنَّث، و الفرق بينهما في الإخبار لايكونُ في أكثر الألسن، فلايوجدُ في لسان الترك و لا الفرس، بل المذكَّر و المُؤنَّث فيه سواءٌ. قال: و هذا أحسنُ ممّا يعتذرُ به عن التذكير في الآية، انتهى.

ما يشار به إلى الجمع: «و لجمعهما» أي المذكَّر و المؤنَّث عاقلاً كان أو غيرهَ «أولاء» مدّاً في لغة الحجاز، و به جاء لتنزيل، و الهمزة الأولى مضمومةٌ، و الأخيرة مكسورةٌ، و قصراً في لغة أهل نجد من بني تميم و قيس و ربيعة و أسد. و ذكر ذلك الفرّاء في لغة القرآن. تقول: أولاء أو أولى ذهبوا في المذكَّر، و أولاء أو أولى ذهبنَ في المُؤنَّث، و تقولُ أيضاً في غير العاقل: أولاء أو أولى الأيام انقرضت، قال[من الطويل]:

٤٨٢- ذُمَّ المَنازلَ بعدَ مَنزلة اللِّوَي و العَيْشَ بَعْدَ أولئكَ الأيام[1]

و إذا قصرَ كتبَ بالياء، لأنَّ ألفه مجهولةُ الأصل، فتلتبس إلى حرف جرٍّ، فتكتبُ بواو بعد الهمزة للفرق، و حملوا أولاء عليها، و قد تبدلُ همزتُه هاءً، و يقال هلاء، و قد تضمُّ الهمزةُ الأخيرةُ، نحو: أولاءُ، و ربّما أشبعت الضمة قبل اللام، نحو: أولاء على وزن طومار، وأمّا قولهم: أولاء على وزن توراة كما قال[من الوافر]:

٤٨٣- تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هؤُلاءِ هذا بَكَي لَمّا بَكي أسَفاً وَ غَيْظا[2]

١ - البيت لجريربن عطية من كلمة له يهجو فيها الفرزدق. اللغة: اللِّوي: موضع بعينه، العيش: أراد به الحياة.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: تَجَلَّدْ: اصبر.

فليسَ بلغةٍ، بل هو تخفيفُ هؤلاء بحذف ألف و قلب الهمزة أولاء واواً.

تدخلَ هاء التنبيه أسماء الاشارة: «و تدخلُها» أي أسماءَ الإشارة المذكورة، و المراد منه ما ذكر خاصَّة لا مطلقاً، لأنَّ منها ما لايدخلُه هـاء و لايلحقُـه كـاف و لا لام كثمَّة،« هاء التنبيه» أي الهاء و الألف الدَّالُ بمجموعهما على التنبيه على ما يذكر بعد هما من مشارإليه أو غيره نحو: ﴿هذا يومُ ينفعُ الـصادقين﴾[المائـدة/١١٩]، ﴿إنَّ هـذان لساحران﴾[طه/٦٣]، ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾[القصص/٢٧]، ﴿هؤلاء بناتي﴾[هود/٧٨].

و قد يفصل بينهما بأنا و أخواته كثيراً، قال تعالى: ﴿ها أنـتم هـؤلاء﴾[النـساء/١٠٦]، و بغيرها قليلاً كقوله[من البسيط]:

٤٨٤- تعلَّمَنْ ها لعمرالله ذا قسماً ....[1]

ففصلَ بين ها وذا بقوله لعمر الله، و قد تعادُ بعد الفصل للتوكيد، نحو: ﴿ها أنـتم هؤلاء﴾.

تنبيهٌ: هاءُ المذكورة ليسَ بعد ألفها همزةٌ، و إنَّما هي علم على الكلمة المركبة من ها فألف، ثمَّ نكَّروا ضيف إلى التنبيه، ليتَّضح المرادُ به كقوله[من الطويل]:

٤٨٥- عَلا زَيْدُنا يَومَ النَّقا رأسَ زَيْدكم ....[2]

و لايصحُّ أن يضبط همزة بعد الألف إذْ ليسَ لنا هاءٌ تكون للتنبيه[3] أصـلاً، قالَـه الدماميني في شرح التسهيل.

و الظاهر أنَّه ليسَ للألف نفسها هنا وجودٌ لحذفها لالتقاء الساكنين هـي و التـاء الأولى من التنبيه، و ما جزم به من أنَّه ليس بعد ألفها همزةٌ ليس بجيِّد.

فقدْ قالَ بعضُ المُحَقِّقين: إنَّ أمثالَها إذا أُريد بها نفسها قد تزاد في آخرها همزةٌ، كما تزاد إذا جعلت اسماً، و قد لاتزاد.

تلحق كاف الخطاب أسماء الإشارة:«و تلحقها»أي أسماءَ الإشارة المذكورة«كـافٌ» تدلُّ على«الخطاب»، و هي حرفٌ بالاتِّفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعَها، و لو كانت أسماء لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك، كذا قيل، فتأمَّل.

---

١ - تمامه «فاقصر بذرعك و انظر أين تنسلك »، و هو لزهير بن أبي سلمى.
٢ - تقدّم برقم١٨٧.
٣- سقط للتنبيه في «ح».

و لأنها إنّما تفيدُ معنىً في غيرها، و هو كونُ اسم الإشارة الّذي لحقته مخاطباً به واحد أو اثنان أو جماعة من قبيل المذكّر و المُؤنَّث، و لأنّها لامحلّ لها من الإعراب، إذ لا رافعَ و لا ناصبَ و لا خافضَ بحرف و لا إضافة.

أمّا الثلاثةُ الأُولُ فواضحٌ، و أمّا الرابعُ فَلأنّ أسماءَ الإشارة لاتضافُ، لأنّه لايضافُ إلا النكرة، و هي معرفة، لاتقبلُ التنكيرَ، فتعيَّن أنْ تكونَ حرفاً، و إنْ كانت تتصرَّف تصرُّفَ الكاف الاسميَّة غالباً، فتبيَّن حال المخاطب من إفراد و تذكير و ضدِّهما ممّا تبيِّنه إذا كانت اسماً، فيفتح مع المذكّر، و تكسرُ مع المُؤنَّث، و توصل بميم و ألف في المثنّى، و بميم في الجمع المذكّر و بنون في الجمع المُؤنَّث، نحو: ذاكَ و ذاكِ، ذلكما، ذاكُنَّ.

و إنّما قلنا: غالباً لأنّه قد لايلحقها دليلُ تثنية و لاجمع، بل تكونُ مفتوحةً في التذكير مكسورةً في التأنيث، و قد تفتح مجرَّدة من الزوائد في جميع الأحوال قال تعالى: ﴿ذلك لِمَنْ خَشِيَ العنتَ منكم﴾ [النساء/٢٥]، ﴿و ذلك أدنى إلا تعلوا﴾[النساء /٣]، ﴿فما جزاء من يفعلُ ذلك منكم﴾[البقرة/٨٥]، ذلك خيرٌ لكم، فأوقع ذلك موقعَ ذلكم، و هذا لايجوزُ في الإسميَّة، لايقالُ: يا زيدون عرفك عمرو، أي عرفكم.

تنبيه: قضيةُ إطلاقه أنّ الكافَ تلحقُ جميعَ ما يشارُ به للمؤنَّث، و ذكَرالمراديُّ اختصاصَها بذي و تا و تي، و قال ثعلب: لايقال ذلك، و في الصحاح أنّه خطأ بلا لام حال من الكاف، أي تلحقُ أسماءَ الإشارة كافٌ.

«بلا لام» حال من الكاف، أي تلحق أسماءَ الإشارة كافُ الخطاب حالَ كونها مجرَّدةً من اللام للمشار إليه«للمتوسِّط» بين القريب و البعيد، نحو: ذاك«و»حال كونها «معه» أي مع اللام، و هو حرفٌ موضوعٌ للدَّلالة على«البعيد» أو على توكيده على خلاف فيه سيأتي بيانُه.

و أصله السكون كما في تلك، و إنّما كُسرت في ذلك لالتقاء الساكنين، أو فرقاً بينهما و بين لام الجرِّ في نحو ذلك بفتح اللام للمشارإليه البعيد نحو ذلك.

«إلا في المثنّى» مطلقاً«و» إلا في«الجمع عند من مدَّه و» إلا« فيما دخلَه حرفُ التنبيه» فلاتلحقهُنَّ كاف الخطاب معَ اللامِ، لايقال: ذان لك و لا أولاء لك و لا هذا لك، فإنْ أريدَ الإشارةُ إلى المثنّى البعيد قيل: ذانِّك بتشديد النون، أو الجمع البعيد قيل: أولالك باللام مع القصر.

تنبيهات: الأوّل: أفهمَ كلامه أنّ ما لايلحقه كاف الخطاب من أسماء الإشارة فهو للقريب، و أمّا اللامُ فلاتقعُ بدون الكاف، فعلم أنّ لأسماء الإشارة ثلاثَ مراتبَ: قُربى،

و هي المجرَّدةُ من الكاف و اللام، و وُسطى، و هي الّتي بالكاف وحدها، و بُعدى، و هي المقرونةُ بهما في غير المثنّى و بالنون المشدَّدة في المثنّى كما ذكرنا.

فعلى هذا للواحد المذكّر القريب ذا، و للمتوسط ذاك، و للبعيد ذلك، و للمثنى القريب ذان رفعاً، و ذين نصباً وجرّاً، و للمتوسّط ذانك و ذينك بتخفيف النون. و أمّا بتشديدها فللبعيد، و لجمعه القريب أولى، و للمتوسط أولئك و للبعيد أولالك بالقصر، و قسْ على ذلك المُؤنّث.هذا مذهبُ الجمهور، و قضيتُه أنّ القصرَ في أولا يتعيَّنُ في البعد ليدخلَ اللامَ، و يبطله ما مرَّ من أنّ القصر لغةُ تميم، و المدُّ لغةُ الحجازيّين، فتأمّلْ.

و ذهبَ جماعةٌ إلى أنْ ليس لها إلا مرتبتان قربى و بعدى. قالَ ابنُ مالكٍ: و هو الصحيحُ، و الظاهر من كلام المتقدِّمين، و عزاه غيره إلى سيبويه و المُحَقّقين، و استدلَّ له في شرح التسهيل بأوجه أقواها أنّ الفرّاء روى أنّ الحجازيّين ليس من لغتهم استعمالُ الكاف بلا لام، و أنّ التميميّين ليس من لغتهم استعمالَ الكاف مع اللام، و أنّ تميماً يقولون: ذاك و ذيك، حيثُ يقولُ الحجازيُّون: ذلك و تلك، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقريب، و الأخرى للبعيد لأدناه و أقصاه. قالَ الدمامينيُّ: و هذا إيضاحٌ لامزيدَ عليه، و على هذا فتشديد النون في ذانّ و تانّ عوضٌ عمّا حذفَ من المفرد.

الثاني: قد يشارُ إلى القريبِ بما للبعيد لعظمة المشير، نحو: ﴿و ما تلك بيمينك يا موسى﴾[طه/١٧]، أو المشاراليه نحو: ﴿ذلك الكتاب﴾[البقرة/٢]، أو لتحقيره نحو ذلك اللعين. و قد يشار إلى البعيد بما للقريب لحكاية الحال، نحو: ﴿هولاء و هولاء من عطاء ربّك﴾ [الإسراء/٢٠]، ﴿و هذا من شيعته و هذا من عدوّه ﴾[القصص/١٥]، و قد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متّصلاً عيسى (ع):﴿ ذلك نتلوه عليك ﴾ [آل عمران/٥٨]، ثُمَّ قال : ﴿إنّ هذا لهو القصصُ الحقُّ ﴾[آل عمران/٦٢] .

تتمّة: وضعَوا للإشارة إلى الأمكنة ألفاظاً خاصّة بها بخلاف ما تقدَّمَ، فإنّها تقعُ لكلّ مشار إليه زماناً أو مكاناً أو غيرهما، فوضعوا للمكان القريب هنا و هاهنا، و للمتوسّط هناك و ها هناك، و البعيد هنالك و هنّا بتشديد النون مع فتح الهاء و كسرالهاء، و قد تلحق بها التاء ساكنة فيقال: هنت و ثَمّ بفتح الثاء المثلثة و تشديد الميم، و بُنيت على الفتح للتخفيف، و لم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف. قالَ الدمامينيُّ: و أنظر ثَمّ في قول العلماء، و من ثَمَّ كانَ كذا هل معناها معنى هنالك أوهنا الّتي للقريب، و الظاهرُ الثاني، انتهى.

و من لم يثبت المرتبةَ الوسطي في الإشارة سوى بين هناك و هنالك التزم في هذه الألفاظ الظرفية أو الجرَّ بمن أو إلى أو في كافهنّ الفتح و الإفراد، و قد يستعارُ غير ثمّ للزمان كقوله تعالى: ﴿هنا لكَ ابتلي المؤمنونَ﴾[الأحزاب/١١]، و قول الشاعر [من الكامل]:

٤٨٦- و إذا الأمورُ تَعاظَمَتْ وَ تَشابَهتْ فَهُنَاكَ يَعْترِفُونَ أينَ الْمَفْزعُ[١]

و قوله[من الكامل]:

٤٨٧- حَنَّتْ نَوَارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّت ....[٢]

و يحتمل في الآية و البيت إرادة المكان.

الموصول

و منها: الموصول، و هو حرفيٌّ أو اسميٌّ.

فالحرفيُّ: كلُّ حرف أُوّل مع صلته بالمصدر، و المشهورُ خمسةٌ: «أنَّ» و «أنْ» و «ما» و «كَيْ» و«لَوْ»، نحو:﴿ أوَلَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنزلنا﴾،﴿وَ أن تصُومُوا خيرٌ لَكُمْ﴾ ﴿ و بما نَسُوا يَوْمَ الحسابِ﴾، ﴿لِكَيْلا يَكُونَ على المُؤمنينَ حَرَجٌ ﴾، ﴿أيَوَدُّ أحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُأَلْفَ سَنَة﴾.

تكميل: وَ الموصولُ الاسميُّ ما افتقر إلى صلة و عائد و هو «الَّذي»للمُذكّر و «الّتي» للمؤنَّث، و«اللّذان» و«اللّتان» لمثنّاهما بـ «الألف» إن كانا مرفوعي المحلّ و بـ «الياء» إن كانا منصوبيه أو مجروريه، و « الألى»و«الّذين» مطلقاً لجمع المذكّر و«اللّائي» و« اللّاتي» و«اللّواتي» لجمع المُؤنّث، و«مَنْ» و«ما» و «ألْ» و «أيّ»و «ذو» و «ذا» بعد«ما» أو«من» الاستفهاميَّين للمؤنّث و المذكّر.

مسألة: إذا قلت: ماذا صَنَعْتَ؟ وَ مَنْ ذا رَأيْتَ؟ فذا موصولةٌ، و مَنْ و ما مبتدءان، و الجواب رفع، و لك إلغائها فهما مفعولان، و تركيبها معهما، بمعنى أيّ شيء، أو أيّ شخص فالكلُّ مفعول، و الجوابُ على التقديرين نصبٌ، و قِسْ عليه، نحو: ماذا عَرَضَ ؟ و مَنْ ذا قامَ ؟ إلا أنّ الجواب رفع مطلقاً.

---

١ - البيت للأفوه الأودي.
٢ - تقدّم برقم١٨٣.

ش:«و منها»، أي و من المَبنيّات، «الموصولُ، و هو في»اللغة اسمُ مفعول مِنْ وصل الشيء بغيره، إذا جعلَه من تمامه، و في الاصطلاح ضربان: موصولٌ «حرفي و» موصولٌ«اسميٌّ»: و هو المقصودُ بالذكر هنا، إذ الكلامُ في المَبنيّات من الأسماء، و ذكر الحرفيّ معه إيثاراً للفائدة، و قد سبقَه إلى ذلك غيرُ واحد، و إنّما بُنِيَ الموصول الاسميُّ لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره المتأصّل إلى جملة.

فالموصولُ«الحرفيُّ كلُّ حرف أُوّلَ معَ صلته» أي ما يتّصلُ به «بالمصدر»، و لم يحتجْ إلى عائد، و لفظةُ كلّ ها هنا ليست في محلّها، لأنّ التعريفَ إنّما يكونُ للجنس أو بالجنس لا للافراد و لا بالإفراد، فالمحدودُ في الحقيقة الموصول الحرفيُّ، و الحدُّ هو مدخول كلّ، و هو حرفٌ أُوِّلَ مع صلته بالمصدر، و أيضاً لايصدقُ على حرف من أفراد الموصول الحرفيّ أنّه كلّ حرف.

فإيرادُ لفظ كلّ يمنعُ من صحّة الحمل، و صحّح الإتيان بها بأنّها مقحمةٌ زائدةٌ، و الغرضُ من ذلك الإشارةُ إلى أنّ المحدودَ صادقٌ على كلّ أفراد الحدّ، فيكونُ مانعاً، و الظاهرُ انحصارُ المحدود فيها لعدم ذكر غيرها، فيحصلُ حدٌّ جامعٌ مانعٌ يكون جمعه و منعه كالمنصوص عليه، و هو مبنيٌّ على جواز زيادة الاسم، و البصريّون يمنعونه، و هو التحقيق، و المراد بالتأويل السبكُ، و سيأتي كيفيّته في كلامه(ره) في حديقة المفردات. و إن حمل على التفسير فيخرج بالمعيّة الفعلُ المضافُ إليه، نحو: هذا جاءني حين قمتَ، فإنّه مؤوّلٌ بالمصدر أي حين قيامك، لكن لا مع شيء آخرَ و كذا نحو هو من قوله تعالى: ﴿اعدلُوا هو أقربُ للتقوى﴾[المائدة/٨].

الموصولات الحرفيّة المشهورة: و المشهورُ من الموصول الحرفيّ خمسةٌ:

أحدُها:«أنّ» المفتوحةَ الهمزةُ المشدّدةَ النونُ، و توصلُ بجملة اسميّة، و تؤوّلُ مع معموليها بمصدر.

الثاني:«أنْ» بفتح الهمزة و سكون النون، و هي الناصبةُ للمضارع، و توصلُ بفعل متصرّف، ماضياً كان أو مضارعاً اتّفاقاً، أو أمراً على الأصحّ.

الثالثُ: «ما» المصدريّةُ، و توصلُ بفعل متصرّف غيرِ أمرٍ، و بجملة اسميّة لم تصدر بحرف على الأصحّ.

الرابعُ: «كي» و توصلُ بمضارع مقرونةٍ بلام التعليل و غير مقرونة به.

و الخامسُ: «لو»المصدريَّةُ على رأيِ ذهبَ إليه الفرَّاء و أبوعلى و أبو البقاء و التبريزي[1] و ابن مالك، و توصلُ بفعلٍ متصرِّف غير أمره، و أكثرُهم لم يثبتْ ورودَها مصدريَّةً.

فمثال أنَّ المشدَّدة إذا كان الخبر مشتقّاً، نحو: ﴿أو لم يكفهم أنّا أنزلْنا﴾[العنكبوت/٥١]، أي إنزالنا، و منه بلغني أنّك في الدار، أي استقرارك، لأنّ الخبرَ في الحقيقة هو المحذوفُ، و إذا كان جامداً، نحو: بلغني أنّ هذا زيد، أي كونُه زيداً، لأنّ كلّ خبر جامدٌ يصحُّ نسبته إلى المخبر بلفظ الكون، تقولُ: هذا زيدٌ، و إن شيءت قلت: هذا كائنٌ زيداً، و معناهما واحدٌ.و قالَ الرضيُّ: أي زيديته، فإنّ ياءَ النسب إذا لحقتْ بالاسم و بعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفروسيَّة و المضروبيَّة و الضاربيَّة.

و مثال أن المخفَّفة ﴿و أنْ تَصُوموا خيرلكم﴾[البقرة/١٨٤]، أي صومُكم خيرٌ لكم، ﴿لولا أن ثبّتناك﴾ [الاسراء/٧٤] أي تثبيتاً لك، كتب إليه بأن قُم، أي بالقيام. هذا هو الصحيحُ. واختلف في أمرين من ذلك: أحدهما كونُ الموصولة بالماضي هي الموصولةَ بالمضارع، و المخالفُ في ذلك ابن طاهر محتجّاً بأنّ الداخلة علَى المضارع تخلِّصُه للاستقبال، فلاتدخلُ على غيره كالسين و سوف. و نقضَ بأن الشرطية، فإنّها تدخل على المضارع، و تخلّصُه للاستقبال، و تدخلُ على الماضي اتّفاقاً.

الثاني: كونُها توصل بالأمر، و المخالفُ في ذلك الرضيُّ و أبوحيّان محتجّين بأنّها لو وصلت به لَفاتَ معنى الأمر، قالا: و كلُّ شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية و نقض بفوات معنى المضي و الاستقبال في الموصولة بالماضي و المضارع عند التأويل المذكور على أنّه قد يمنع فوات معنى الأمر بجواز التأويل بالمصدر الطلبيِّ، كما فعله صاحب الكشاف، و قالَ في قوله تعالى:﴿ إنّا أرْسَلنا نوحاً إلى قومه أنْ أنذر قومَك ﴾[نوح/١] أن الناصبة للفعل ، أي إنّا أرسلناه بأنْ أنذر قومَك، أي بأن قلنا له: أنذر، أي بالأمر بالإنذار، انتهى.

فعلى هذا إذا قلتَ: كتبتُ إليه بأنْ قُمْ، فالمعنى كتبت إليه بالأمر بالقيام، و هو نظير تأويلهم بالمصدر العدميِّ، إذا كانت الصلة منفيَّة، نحو: و أن لا تصوموا شرٌّ لكم، أي عدمُ صومكم شرٌّ لكم، و مثال ما:﴿ بما نَسُوا يومَ الحساب ﴾[ص/٢٦]، أي بنسيانهم. و ستأتي تتمَّةُ الكلام عليها في حديقة المفردات، ان شاءَ اللّه تعالى،

---

١ - التبريزي الخطيب(أبو زكريا يحيى)(١٠٣٠- ١١٠٨) من أئمة اللغة و الأدب، ولد في تبريز و توفّي ببغداد. له« شرح ديوان الحماسة» لأبي تمام و« تهذيب الألفاظ» لابن السكيت و «شرح سقط الزند» لأبي العلا المعري. المنجد في الأعلام ص ١٦٩.

و مثالُ كي: ﴿لكيلا يكونَ على المؤمنينَ حرجٌ ﴾[الأحزاب/٣٧]، أي لعدم كون حرجٍ على المؤمنين. و جئتُ كي تكرمني، أي لكرامتي، و لاحاجةَ إلى تقدير اللام قبلها، لأنّ معناها السببيّةُ دائماً عند المُصنّف تبعاً للكوفيّينَ، كما سيأتي بيانه في نواصب المضارع.

و أمّا البصريُّون فيقولونَ: إنْ قدَّرتَ اللام قبلها فهي المصدريَّةُ، و إن لم تقدّر اللام فهي تعليليةٌ جارَّة، و يجبُ حينئذ إضمارُ أنْ بعدها. و مثال لو:﴿ يودُّ أحدُهم لو يعمَّرُ﴾ [البقرة/٩٦]، أي التعمير. وَ يقولُ المانعونَ: لورودها مصدريَّةً أنّها شرطيَّة، و إنّ مفعولَ يودُّ و جواب لو محذوفان، و التقديرُ يودُّ أحدهُم التعميرَ لو يعمَّر لسرَّه. و لاخفاءَ بما فيه من التكلُّف.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: يغلبُ وقوع لو هذه بعد ودَّ أو يودُّ و نحوهما من مفهم تمنٍّ كأحبَّ و تمنّي، و لهذا ينصبُ الفعلُ بعدها كما ينصب في جواب ليت، قال[من الطويل]:

٤٨٨- سَرَينا إليها في جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرُورَى لو تُعانُ فَتَنهَدَا[1]

أي وردنا لو نعان، فحذف الفعل لدلالة لو عليه.

و من وُقوعها في غيرالغالب بدون ما ذكر قول قُتيلةَ، بالتصغير، بنتِ النضر بن الحارث، و قد قتلَ النبيُّ(ص) أخاها صبراً فأنشدته[من الكامل]:

٤٨٩- أ مُحمَّدٌ و لأنتَ نَجْلُ نَجيبة مِنْ قَومِها وَ الفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ
مَا كَانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنتَ وَ رُبَّما مَنَّ الفَتى وَ هُوَ المُغيظُ المُحْنَقُ[2]

فقال(ع): لو سمعتُه ما قتلتُه، و منه قول الأعشي [من البسيط]:

٤٩٠- و رُبّما فَاتَ قوماً جُلُّ أمرِهِم مِنَ التَأنّي وَكَانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا[3]

الثاني: أشارَ المُصنِّف بقوله :«و المشهورُ خمسةٌ»إلى أنَّ الموصولَ الحرفيَّ في غير المشهور أكثرُ من خمسة، فمنهم مَنْ عدَّه ستَّةً بإدخال الّذي على ما قاله يونس و الفرّاء و الفارسيُّ، و ارتضاه ابن خروف و ابن مالك و ابن هشام، فقد ذهبوا إلى أنّها تقع مصدريَّةً، و توصلُ بالماضي أو المضارع، و جعلوا منه قوله تعالى: ﴿ذلك الّذي يُبَشِّرُ اللهُ عبادَه﴾[الشوري/٢٣]﴿ وخُضتُم كالّذي خاضُوا﴾[التوبة/٦٩]، أي تبشير الله و

---

١ – لم يسمَّ قائله. **اللغة**: سرينا: ذهبنا ليلاً، جبال شروري: اسم موضع، تنهّد: تبرز و ترفع.
٢ – **اللغة و الإعراب** : محمد منادي نوّن ضرورة، النجب: الولد، الفحل: الذكر القوي من كل حيوان، والمعق هنا: أنت كريم الطرفين، ما: تحتمل الإستفهام و النفي، المغيظ: اسم المفعول من الغيظ بمعنى الغضب، المحنق: الذي تمكن في قلبه الغيظ.
٣ – ينسب هذا البيت إلى الأعشي و إلى القطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان.

كخوضهم، و نقله ابن مالك عن الفرّاء في قوله تعالى:﴿ تماماً على الّــذي أحــسن ﴾ [الأنعام/١٥٤]، أي على أحسانه. قال ابن هشام: و من أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي[من البسيط]:

٤٩١- يَا لَيتَ مَنْ يَمْنَعُ المعروفَ يَمْنَعُه حتى يذوقَ رِجالٌ مُرَّ مَا صَنَعُوا
و لَيْتَ رزقَ رجالٍ مثــلُ نائلهم قُوتٌ كقُوتٍ وَ وُسْعٌ كالّذي وَسِعُوا

و قضيةُ كلامه في التوضيح أنّها حرفٌ. و قال الرضي(ره): لاخلافَ على القــول بأنّ الّذي مصدريّة في أنّها اسم. قالَ بعضُهم: و يُشكلُ على القول بأنّها حرفٌ دخل أل عليها، لأنّها بجميع أقسامها من خواصِّ الاسم، انتهى.

و هذا إنّما يردُ لو كانَ أل على هذا حرفاً مستقلّاً ليسَ جزءً من الكلمة، و لــيس كذلك، بل هي جزء منها، كما جزمَ به ابن هشام.

الموصول الاسميُّ: «و الموصول الاسميّ» هو« ما» أي اسمٌ، و هو كــالجنس يــشملُ المحدودَ و غيره من الأسماء و قوله:« افتقرَ»، أي احتاجَ إلى«صلةٍ» أخرج ما عدا المحدودَ، إذ المرادُ بالصلة الاصطلاحيةُ، و لايفتقرُ إليها غيره، و لايقال: يلزم الدور لتوقُّف معرفتها على معرفة الموصولِ، لأنّها عبارةٌ من جملة مذكورة بعد الموصول مشتملةً على ضــمير يعودُ إليه، لأنّا نقولُ: إنّما يلزمُ ذلكَ أن لو فسَّرنا الصلةَ بما ذكر، أمّا إذا فسَّرناها بأنّهــا جملةٌ خبريّةٌ متَّصلةٌ باسم لايتمُّ جزءً إلا بها مشتملةً على ضمير عائد إليه، فلادورَ.

و قوله:«و عائد» و المراد به ضميرٌ يعودُ على الموصول لربط الصلة به تصريح بمــا علم ضمناً، لأنّه مأخوذٌ في مفهوم الصلة و النكتة في التصريح بذكره موافقة ما جــرى على ألسنة المعربين من أنّ الموصولَ يحتاجُ إلى صلة و عائد. و أما حملُ الصلة في التعريف على معناها اللغويّ كما فعلَه جماعةٌ، ففيه أمورٌ:

أحدُها: أنّ ألفاظَ التعريف محمولةٌ على معانيها المتبادرة، و لاخفاء في أنّ المتبــادرَ معناها الاصطلاحيُّ لا اللغويُّ.

الثاني: لزومُ الإجمال، إذ ليسَ المرادُ بها ما يقعُ اسم الصلة، و هو ما يتّصلُ به الشيء، و إلا لما صحَّ تفسيرُها بالجملة الخبريّة، و المطلقُ إذا لم يردْ به الإطلاق كان مجملاً.

الثالث: انتقاض الحدِّ بمن الشرطيّة، فإنّها مفتقرةٌ إلى صلة و عائد، نحو: من تكرمْــه أكرمْه. و حملُ التعريف على اللفظيِّ كما فعلَه شارحُ التهذيب للمصنِّف ضيقُ عَطَــنٍ[١]، كما لايخفى.

---

١ - أي حملُ التعريف على اللفظيِّ هو الوقوع في الحرج.

تنبيهٌ: الصلةُ لاتكونُ إلا جملةً، لأنّ وضعَ الموصولِ على أنْ يطلقَه المتكلّمُ على ما يعتقدُ أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون متعلّقه محكوماً عليه أو به، فالأوّل نحو: زيدٌ الّذي ضَرَبَني أو الّذي ضربني غلامُه، و الثاني نحو: الّذي أخوك هو، أو الّذي أخوكَ غلامُه.

و الحكمُ على شيء بشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها و المصدر مع فاعله، لكن لمّا كانَ اقتضاءُ الموصول للحكم وضعيًّا أصليًّا لم يستعملْ معه من جميع ما يتضمّنُ الحكم إلا ما يكونُ تضمُّنُه له أصليًّا لا بالشبه، و هو الجملةُ، و هي إمّا ظاهرةٌ كما مرَّ، أو مقدَّرةٌ، نحو: الّذي عندك و الّذي في الدار، لأنّ التقدير الّذي استقرَّ، أو مؤوَّلة، نحو: الضارب و المضروب .

فإن صلةَ أل جملةٌ مؤوَّلةٌ بمفرد كما قال الرضي و غيره، و الأصل الضرب و إلىضرب، فكرهوا دخولَ أل المشابهة للحرفية لفظاً و معنى على صورة الفعل أمّا لفظاً فظاهرٌ، و أمّا معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفيّة مع ما تدخلُ عليه، فصيروا الفعل المبنيَّ للفاعل في صورة اسم الفاعل، و المبنيَّ للمفعول في صورة اسم المفعول، و لذلك عملا بمعنى الماضي، و لو كانا اسمي فاعل و مفعول حقيقة، لم يعملا بمعنى الماضي كالمجرَّدين عن أل، و ستأتي تتمّةُ الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حديقة الجمل، إن شاءَ الله تعالى.

لطيفة: يُحكى أنّ ابنَ عنين الشاعرَ كتبَ إلى الملك المعظَّم و قد اعتلَّ، و لم يأته، و انقطعت عنه صلاته قوله[من الكامل]:

٤٩٢- أنظر إلى بعين مولًى لم يزل يولي الندا و تلافَ قبلَ تلافي
أنا كالّذي أحتاجُ ما تحتاجُه فاغنمْ دعائي و الثناء الوافي

فعادَه و وصلَه بألف دينار، و قالَ له: أنتَ الّذي، و هذه الصلة، و أنا العائد.

«و هو» أي الموصولُ الاسميُّ نوعان: خاصٌّ، و هو ما مدلولُه واحدٌ، أمّا مفردٌ مُذَكّر أو مُؤنّث أو مثنّى كذلك أو مجموع كذلك، و مشتركٌ، و هو ما يصلحُ للواحد و غيره، فالخاصُّ هو «الّذي» للمفرد المذكّر عالماً نحو: ﴿و إبراهيمَ الّذي وَفّى﴾[النجم/٣٧]، أو غيره، نحو:﴿ أفرأيتم الماءَ الّذي تَشربونَ﴾[الواقعة/٦٨]، و قال الأخفشُ: و يكونُ للجمع أيضاً، و حمل قوله تعالى: ﴿و الّذي جاءَ بالصدق و صَدَّقَ به أولئكَ هم المتّقونَ ﴾[الزمر/٣٣].

و تبعَه ابنُ مالك، لكن قَيّدَهُ بما إذا لم يقصَد به مخصوص كما في الآية، فإنّه لو لم يرد به جمعٌ لما أخبر عنه بجمع، و لا أعيدَ عليه ضميره، قال: فإن قصدَ به مخصوص فلا

ريبَ في تثنيته و جمعه باللذين و الّذين إلا في ضرورة، كقول أشهب بن رُميلة[1] [من الطويل]:

٤٩٣- و إنَّ الّذي حَانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يَا أمَّ خالد[2]

قالَ أبوحيَّان: و لايعرفُ أصحابُنا هذا التفصيلَ، بل أنشدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة، و سيأتي في الآية والبيت غير ذلك.

تنبيهٌ: حمل ابن مالك البيتَ على الضرورة، ينافي تفسيره للضرورة بأنها ما لايقعُ إلا في الشعر، و لم يكن للشاعر عنه مندوحة[3] بأنْ يقولَ: و إنَّ الأولى جاءت بفلج دماؤهم، فلايكونُ على هذا البيت ضرورةٌ.

و أصلُ الّذي عند البصريِّين "لذٌ" على وزن عمٍّ و شجٍّ ، فلمَّا أرادوا الوصفَ بها من بين الأسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما و من أدخلوا عليها اللامَ الزائدة تحصيناً للفظ، حتى لايكونَ موصوفها كمعرفة توصفُ بالنكرة، و إنَّما قلنا بزيادة اللام لما مَرَّ أنَّ الموصولات معارف وضعاً بدليل كون من و ما معرفتين بغير اللامَ، و إنَّما ألزموها اللامَ الزائدةَ، لأنَّها لو نزعت تارةً، و أدخلت أخرى، لأوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل و رجل.

و قالَ الكوفيُّون: أصلُها الذال الساكنةُ، ثُمَّ لمَّا أرادُوا إدخالَ اللام عليها، زَادُوا قبلها لاماً متحرِّكةً لئلّايجمعوا بين الذال و لام التعريف الساكنة، ثُمَّ حرَّكُوا الذالَ بالكسر، و اشبعُوا الكسرة فتولَّدت ألف. و كلُّ ذا قريب من دعوى الغيب، قاله الرضيُّ.

«و الّتي» بقلب الذال تاء «للمفرد المُؤنَّث» من ذوي العلم و غيرهم، نحو:﴿ قد سمعَ اللهُ قولَ الّتي تجادلُك﴾[المجادلة/١]، ﴿ما ولّاهم عن قبلتهم الّتي كانوا عليها ﴾[البقرة /١٤٢]. و لكَ في ياء الّذي و الّتي وجهان: الإثباتُ و الحذفُ، فعلى الإثبات تكونُ إمَّا حقيقةً، فتكون ساكنةً، و إمَّا شديدةً، فتكونُ إمَّا مكسورةً أو جارية بوجوه الإعراب، و على الحذف فيكون الحرفُ الّذي قبلها إمَّا مكسوراً كما كانَ قبل الحذف، و إمَّا ساكناً، فهذه خمسُ لغات.

«و لمثناهما» أي مثنَّى المفرد المذكَّر و المفرد و المُؤنَّث« اللّذان و اللّتان» بالألف، «إن كانا مرفوعي المحلِّ» و اللّذين و اللتين« بالياء» المفتوح ما قبلها «إنْ كانا منصوبيه» أي المحلِّ« أو مجروريه» و ليستِ الألفُ فيهنَّ علامةَ الرفع، و الياء علامةَ النصب و الجرِّ،

---

١ - الأشهب بن ثور بن أبي حارثة شاعر نجدي ولد في الجاهليَّة و أسلم و عاش في العصر الأموي ، نسبته إلى أمه رميلة أمة اشتراها أبوه في الجاهلية، و مات بعد سنة ٨٦ هـ . الأعلام للزركلي١/٣٣٥.

٢ - تقدَّم برقم٦٨.

٣ - المندوحة: سعة و فسحة.

لأنهنَّ لسنَ مثنيات حقيقةً، بل مبنيَّاتٌ جئَ بهنَّ على صورة المثنَّى كما مَرَّ في ذان و تان و ذين و تين. قالَ بعضُهم: و الصحيحُ أنَّهنَّ جميعاً معرباتٌ مثنياتٌ حقيقةً، و دعوى أنَّ كلَّ واحدة منها صيغة مستأنفة خلافُ الظاهر.

قال الزَّجاجُ: و لم يُبْنَ شيء من المثنَّى، لأنَّهم قصَدُوا أن تجرى أصناف المثنَّى على نهج واحد، إذْ كانت التثنيةُ لايختلفُ فيها مُذَكَّر و لا مُؤنَّث و لاعاقلٌ و لاغيره، فوجبَ أنْ لاتختلفَ المثنَّياتُ إعراباً و بناءً بخلاف الجمع، فإنَّه مخالفٌ بعضُه بعضاً، انتهى.

و كانَ القياسُ في تثنيه الَّذي و الَّتي و تثنية ذا و تا أنْ يقالَ: اللذيان اللتيان و ذيان و تيان، كما يقالُ في القاضي من المعرب المنقوص: القاضيان بإثبات الياء، و كما يقال في تثنية فتيً من المعرب المقصور: فتيان، بقلب الألف ياءً، و لكنَّهم حذفوا الآخرَ و هو الياء من الَّذي و الَّتي و الألف من ذا و تاء، و أبقوه في القاضي و فتًي، فرقاً بين المـتمكّن و غيره. و تميم و قيس تشدِّدان النونَ فيهنَّ تعويضاً من المحذوف أو تاكيداً للفرق.

و لايختصُّ ذلك لحالة خلافاً للبصريِّينَ، لأنَّه قُرِئَ به في السبع في غير الرفع في قوله تعالى: ﴿ ربَّنا أرِنا اللذينِ ﴾[فصلت/٢٧]، ﴿و إحدى ابنتي هاتين﴾[القصص/٢٧]، كما قرئ به فيهما في الرفع في قوله تعالى: ﴿ فذانِّك برهانان ﴾[القصص/٣٢]، ﴿و اللـذان يأتيانها﴾[النساء/١٦].

و بلحارث و بعضُ ربيعة يحذفونَ نون اللذان و اللتان في حالـة الرفـع تقـصيراً للموصول بطوله للصلة لكونها كالشيء الواحد قال [من الكامل]:

٤٩٤- أبني كُلَيب إنَّ عَمَّي اللّذا قَتَلا الملوكَ وَ فَكَّكَا الأغلالا[1]

و قال الآخر[من السَّريع]:

٤٩٥- فما اللّتا لو وَلَدَتْ تَمـيمُ لَقِيل فخـرٌ لَهُـم صَميمُ[2]

و لا يجوزُ ذلك في ذانِ و تانِ للالباس، فتلخَّصَ أنَّ في نون الموصول ثلاثَ لغاتٍ، و في نون الإشارة لغتان.

«الألى» على وزن العلى بالقصر، وهو أشهرُ من المدِّ، و تكتبُ بلا واوا، كما قالَه ابنُ هشام في شرح اللملحة، و قد تجرَّدَ من أل، قال بعضُهم: فتقيَّد حينئذ بالَّتي بمعـنى الَّذين للاحتراز عن الإشاريَّة، إذ النطقُ بهما واحد، قلتُ: و الظاهرُ أنَّـه لاحاجـةَ إلى

---

١ - هو الأخطل. اللغة: الأغلال: جمع الغل و هو طوق من حديد يجعل في عنـق الأسـير أو المجـرم أو في أيديهما.
٢ - نُسب البيت للأخطل و ليس في ديوانه.

ذلك، فإنّ الإشاريّة تكتبُ بواو، و هذه تكتبُ بلا واوٍ كما عرفت، و ذلك كـافٍ في الفرق.

«و الّذين» بالياء «مطلقاً» في الأحوال الثلاثة، أي سواءٌ كان مرفوعَ المحلّ أو منصوبه أو مجروره، و يرسمُ بلام واحدة فرقاً بينه و بين المثنّى في حال النصب أو الجرّ، لئلّا يشتبها خطاً، و لم يعكس، لأنّ المثنّى سابق، فيبقي على أصله من اجتماع اللامين «لجمع المذكّر» العاقل كثيراً فيهما،و لغيره قليلاً، فمن الكثير في الإلى قوله[من الطويل]:

٤٩٦- رأيتُ بَني عَمّي يَخذِ لُونَني على حَدَثانِ الدَّهر إذ يَتقَلَّبُ[1]

و قوله [من الطويل]:

٤٩٧- أَبي اللهُ للشُّمِّ الألاءِ كأنّهمْ سُيُوفٌ أجَادَ القَيْنُ يَوماً صِقالَها[2]

و قوله[من الوافر]:

٤٩٨- نحن أولى ضربنا رأس حـجر باسياف مهندّة صقال[3]

و من القليل فيها قول الآخر[من الطويل]:

٤٩٩- يذكرني للوصول أيّامنا الأولى مَرَرْن علينا والزمان وَريق[4]

و من الكثير في الّذين قوله تعالى: ﴿قالَ الّذينَ آمنوا﴾[الشوري/٤٥]، و من القليل قوله تعالى: ﴿إنّ الّذينَ تدعونَ من دونِ الله عبادٌ أمثالكم﴾[الأعراف/١٩٤]. و هذيل و عقيل - كما في الهمع- يعرِّفونَه كالزيدَين كقوله[من الرجز]:

٥٠٠- نَحْنُ الّذون صبَّحوا الصباحا يومَ النُّخَيلِ غارةً ملحاحا[5]

قال بعضُهم: و إذا أعربَ كان رسْمه بلامين، و قد تحذفُ نونه حينئـذ مرفوعـاً كقوله[من البسيط]:

٥٠١- قَومي اللّذو بعُكاظِ طيَّرُوا شَرراً مِنْ رؤوسِ قومِكَ ضَرْباً بالمَصَاقيل[6]

---

١ - هو لعمرو بن أسد الفقعسي. اللغة: حدثان الدهر: نوائبه و حوادثه.

٢ - هو لكثير عبدالرحمن و هو معروف بكثير عزة. اللغة: الشمّ: جمع أشم، مأخوذ من الشمم، و هو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته، و العرب تعدُّ ذلك من علامات السودد في الرجال، القين :الحداد.

٣ - هو لبشر بن أبي حازم. اللغة: أسياف: جمع قلة لسيف، و الشاعر إن أراد أن يفتخر بقوله يجب أن يقول بسيوف لأنّه جمع كثرة، مهندة: السيوف المطبوعة من حديد الهند .

٤ - هو لمجنون ليلي، اللغة: الوريق: حسن، جميل.

٥ - اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا، و نسب إلى رجل جاهلي من بني عقيـل. و نسب أيضا إلى ليلي الأخيلية و إلى رؤبة بن العجاج. اللغة: صبحوا: معناه جاؤوا بعـددهم و عـددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، النخيل: اسم مكان بعينه، غارة: اسم من الإغارة على العدو، ملحاحا: أراد أنّها غارة شديدة تدوم طويلا.

٦ -هو لأمية بن الأسكر. اللغة: عكاظ: قال أبو عبيدة في«معجم ما استعجم» عكاظ: صحراء مـستوية لا علم فيها، الشرر: أمّا جمع شررة، و هو ما يتطاير من النار، و أمّا مصدر شرّ: نقيض الخير، مـصاقيل: جمـع مصقول، من الصقل و هو جلاء الحديد و تحديده، أي جعله قاطعا.

و منصوباً كقول الآخر[من الطويل] :

٥٠٢- و إنّ الّذي حانت بفلج دماؤهم .... [١]

و يجوزُ في هذا أن يكونَ مفرداً، وصف به مقدّرٌ مفردَ اللفظ مجموعَ المعنى، أي و إن الجمعَ الّذي أو الجيش الّذي كقوله تعالى: ﴿كمثلِ الّذي استوقدَ ناراً﴾[البقرة ١٧]، أي كمثل الجمع الّذي استوقدَ، فحمل على اللفظ، ثُمَّ قالَ: بنورهم، فحمل على المعنى، فلو كانَ في الأية مخففاً من الّذين لم يجز إفراد الضمير الراجع إليه، و كذا قوله تعالى:﴿ و الّذي جاءَ بالصدقِ و صدَّقَ به أولئك هم المتقونَ ﴾[الزمر/٣٣].

أمّا حذفُ النونِ من الّذين نحو: جاءني الرجالُ الّذين قالوا كذا فهو قليلٌ كقلّة اللذا في المثنّى، قاله الرضيُّ. و قد يقالُ في جمع المذكّر: اللائين أيضاً مطلقاً، و بعض هذيل يُعربه، و منه قولِ بعضهم: هم اللاؤون فكّوا الغلّ عنّي.

«و اللائي» همزةَ بعدها ياءٌ ساكنةٌ كالقاضي« و اللاتي» بتاء فوقانيّة مكانَ الهمزة،« و اللواتي» على وزن الهَوادي، و قد تحذفُ تائها اجتزاء[٢] بالكسرة لجمع المؤنّث، و قد يتقارض[٣] الألى و اللاتي، فيقعُ كلٌّ منها مكانَ الآخر.

قال[من الطويل]:

٥٠٣- مَحَا حُبُّها حُبَّ الإلى كُنَّ قَبْلَها وَ حَلّت مكاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ [٤]

و قال[من الوافر]:

٥٠٤- فما آباؤنا بأمّنّ منه علينا اللّاء قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا [٥]

أي الّذين.

الموصول المشترك: و المشتركُ من الموصول هو«مَنْ» بفتح الميم للعالم، نحو: جاءني مَنْ قامَ، و مَنْ قاما، و من قاموا، و مَن قامت، و من قامتا، و مَن قمن، و تأتي لغير العالم في ثلاث مسائلَ:

أحدها: أن يُنزّل منزلته، نحو: ﴿و مَن أضلُّ ممّن يدعُو من دونِ الله مَنْ لايستجيبُ له ﴾[الأحقاف/٥]، و قوله[من الطويل]:

---

١ - تقدم برقم٦٨ و٤٩٣.
٢ - الاحتزاء: الاكتفاء.
٣ - يتقارض: يتبادل.
٤ - هو للمجنون .
٥ - هو لرجل من بني سليم. اللغة: أمنُّ: أفعل تفضيل من قولهم: منَّ عليه، إذا أنعم عليه. مهدوا: من مهد الفراش: بسطه و وطأه، الحجور: جمع الحجر وهو حضن الإنسان.

٥٠٥- أسربَ القطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جناحَهُ لعلى إلى مَنْ قد هَوَيْتُ أطيرُ[1]

و قوله[من الطويل]:

٥٠٦-ألاعِمْ صباحاً أيّها الطَّلَلُ البالى وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُر الخالى[2]

فدعاءُ الأصنام و نداءُ القطا و الطلل سوَّغَ ذلك.

الثانية: أن يجتمعَ مع العاقل فيمن وقعت عليه من، نحو:﴿ و منهم مَنْ يَمشي على رجلين ﴾[النور/٤٥] لشموله الإنسانَ و الطائر.

الثالثة: أنْ يقترنَ مع العاقل في عموم فصلَ بمن الموصولة، نحو:﴿ فمنهم مَن يَمشي على بطنه و منهم مَن يَمشي على أربع ﴾[النور/٤٥]، لاقترانهما بالعاقل في كلّ دابّة في قوله تعالى:﴿ وَ اللهُ خَلَقَ كُلَّ دابة من ماء﴾ [النور/٤٥]، لأنّ الدّابةَ لغةً ما يدبُّ على الأرض عاقلاً كانَ أو غيره، قاله ابن هشام في الأوضح. و«ما» لما لايعقلُ.

و روي ذلك عن النبي(ص) كما في كثير من كتب الأصول و غيرها أنّ ابن الزبعرى لَمّا سمعَ قوله تعالى:﴿ إنّكُم و ما تعبدونَ من دون الله حصبُ جهنّم﴾[الأنبياء/٩٨]، فقال: لأخصمنَّ محمداً(ص)، فجاء إلى النبي(ص)، فقالَ: أليس قد عُبِدت الملائكة، أليس قد عُبِدَ المسيحُ، فيكون هؤلاء حصبَ جهنَّمَ، فقال له(ص): ما أجهلك بلغة قومك، ما لما لايعقلُ. و تأتي لمن يعقلُ مع غيره، نحو:﴿ سبَّحَ لله ما في السموات ما في الأرض﴾[الحشر/١].

و للمبهم أمره كقولك: و قد رأيتَ شبحاً من بعيد، لاتدري أبشرٌ هو أم مدر[3]، أنظر إلى ما ظهر. و زاد بعضُهم لأنواع من يعقل نحو:﴿ فانكحُوا ما طابَ لكم من النساء ﴾[النساء/٣].

و ردَّه ابنُ الحاجب لأنّ النوع لايعقلُ، فهذا مستغنى عنه لقولنا: لما لايعقلُ. و حكي عن الزمخشريِّ أنّه قالَ: كنت في حضرة بعض الوزراء، و المجلسُ خاصٌّ بالعلماء، فسألهم الوزيرُ عن قوله تعالى:﴿ و ما ملكت أيمانهم﴾[النساء/٣٦]، فتكلّموا، فلم يقع الوزيرُ جوابهم[4]، فسألني فقلتُ: الأصل في ما أن يكونَ لغير العقلاء، فإذا أطلق على العقلاء، و

---

١ - هو للعباس بن الأحنف أحد الشعراء المولدين و قيل لمجنون ليلي. اللغة: السرب: جماعة الظباء و القطاء و نحوهما، القطا: ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام، هويت: أحببت .

٢ - هو لامرئ القيس. اللغة: عم: فعل أمر و أصله أنعم حذفت منه الألف و النون للتخفيف، و من عادة العرب أنّهم يقولون عند التحيّة في الغداة عم صباحاً و في المساء عم مساء، الطلل: ما شخص من آثار الديار، البالى: المندرس، العُصر: بمعنى العصر.

٣ - المدر: قطع الطين اليابس.

٤ - سقط جوابهم في «ح».

أمكن مراعاة الأصل فيه بوجه، يجبُ ذلك، و الإناث أقربُ إلى غير العقلاء من الذكور، فتحمل على الإناث، انتهى، و قد أشار في الكشاف على ما ستراه.

و ذهبَ بعضُهم إلى أنّها تستعملُ لما لايعقلُ و لغيره نحو: ما سمع من قولهم: سبحان ما سخَّركنَّ لنا، و سبحان ما سبَّح الرعد بحمده، ﴿و السماءِ و ما بناها ﴾[الشمس/٥].

و الّذي عليه جماعةٌ من المُحقّقين أنّ التفرقةَ بين مَن و مَا في اختصاص مَن بذوي العلم، و اختصاص ما أو غلبتها في غيرهم إنّما هي إذا أريدَ الذات، و أمّا إذا أريدَ الوصفُ كما تقول في الاستفهاميَّة: ما زيدٌ، أي فاضلٌ أم كريمٌ، و في الموصولة: أكْرِم ما شيءتَ من هؤلاء الرجال، أي القاعد أو القائم، أو نحو ذلك، فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكرها الزمخشريُّ و صاحب المفتاح وغيرهما، وإن أنكره قومٌ، و منهم قال في الكشاف في تفسيره قوله تعالى: ﴿ فانكحُوا ما طابَ لكم من النساء ﴾ [النساء/٣]، و قيل ما ذهاباً إلى الصفة، و لأنّ الإناثَ من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء، و منه قوله تعالى﴿ أو ما ملكتْ أيمانكم﴾[النساء/٣].

فأشارَ بقوله ذهاباً إلى الصفة إلى أنّ المرادَ: فانكحُوا الموصوفة بأيِّ صفة شيءتم من البكر و الشيب و الشابة و الجميلة و النسيبة و أضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف[1].

أل الموصولة: «و أل»الداخلةُ على صفة محضة من اسم فاعل أو مفعول بخلاف غير المحضة كالّذي يوصف له، و هو غيرُ مشتقٍّ كأسد و كصفة غلبت عليها الاسميَّة كالابطح و الأجرع و الصاحب، أو دلّت على التفضيل كالأعلم و الأفضل، قال في جميع ذلك للتعريف اتّفاقاً .

و اختلف في الداخلة على الصفة المشبَّهة كالحسن، فذهبَ بعضُهم إلى أنّها فيه موصولةٌ، و الأصحُ أنّ المشبَّهةَ لاتكونُ صلةً لأل كما سيأتي، و تكونُ أل بمعنى الّذي و الّتي و المثنّي و الجمع بحسب ما يبيّنه الضمير الراجع إليها،و للعاقل و غيره نحو: الضارب و الضاربة و الضاربان و الضاربون والضاربات، أي ضربَ و الّتي ضربتْ إلى آخره و نحو: ﴿السقفِ المرفوعِ و البحرِ المسجورِ﴾[طور/٥]، أي الّذي رفعَ، و الّذي سجرَ.و قد توصلُ بظرفٍ و بجملة اسميَّة أو فعلية، فعلّها مضارعٌ، فالأولُ كقوله[من الرجز]:

٥٠٧- مَنْ لايزالُ شاكراً على المَعَه فَهوَ حَرٍ بعيشة ذَاتِ سَعَة[2]

---

١ - سقط الأوصاف في «ح».

٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: المعه: يريد الّذي معه، حر: حقيق و جرير و لائق، سعة: اتساع و رفاهيه و رغد.

و الثاني كقوله[من الوافر]:

٥٠٨- منَ القَوْمِ الرسولُ اللهِ منهُم لَهمْ دَانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ[١]

و الثالث كقوله[من البسيط]:

٥٠٩- ما كاليروحُ و يَغْدو لاهياً فَرِحاً مُشَمِّراً يَستديمُ الحَزْمُ ذُو رَشَدِ[٢]

و الجميعُ خاصٌّ بالشعر خلافاً للأخفش و ابن مالك في الأخير.

تنبيهات: الأوّل: قالَ السيوطيُّ في نكته: لم أرَ مَنْ حكى خلافاً هَلْ ألْ بجملتها موصولٌ أو اللامُ فقط؟ كما قيلَ بذلك في أل المعرفة، و لجريانه هنا اتّجاه، لكنَّ المفهومَ من عباراتهم الجزمُ بأنّها بجملتها الموصول خصوصاً قول ابن الحاجب، و صلة الألف و اللام، و عبَّر في المعرفة بأل فقط، انتهى.

و استظهرَ بعضُ المُحقّقين عدمَ الفرق بينهما، قالَ: و تخصيصُ الخلاف بحرف التعريف تحكُّمٌ، انتهى، فتأمّلْ.

الثاني: ما تقرَّرَ منْ أنّ المذكورةَ موصولٌ اسميٌّ هو الأصحُّ، و ليست موصولاً حرفيّاً خلافاً للمازنيِّ لعود الضمير عليها في نحو: قد أفلحَ المتّقيَ ربَّه، و لأنّها لاتُؤولُ معَ صلتها بالمصدر و لا حرف تعريف خلافاً للأخفش، لأنّه يجوزُ عطفُ الفعل على مدخولها نحو: ﴿فالمغيرات صبحاً * فأثرنَ به نقعاً﴾[العاديات/ ٣و٤]، أي فاللاتي أغرن فأثرنَ، و لأنّه لايتقدّمُ عليها معمولُ مدخولها، لايقال: جاء زيد الضارب، و محلّ الخلاف إذا كانَ الوصفُ الداخلةُ عليه للحدوث، و لم تكن للعهد، أمّا إذا كانَ للثبوت كالمؤمن و الصانع، قالَ فيه حرف تعريف اتّفاقاً، قاله التفتازانيُّ في شرح التلخيص.

و أما إذا كانت للعهد كما في قولك: جاءني ضاربٌ فاكرمتُ الضاربَ، فلا خلاف في حرفيَّتها أيضاً، قاله الرضيُّ. قالَ بعضُ المُحقّقين: و فيه نظر، لأنّ هذا إنّما يتمّ لو لم يأتِ الموصولُ لتعريف العهدِ، و التحقيقُ أنّ الأقسامَ الأربعةَ للتعريف يجري في الموصول.

الثالثُ: على القول بأنّ أل اسمٌ فالمشهورُ أنّها اسمٌ موضوعٌ برأسه غير مقتطع من شيء، و زعم الزمخشريُّ أنّها بعضُ الّذي، أنّهم لكثرة استعمالهم متوصّلاً به إلى وصف المعارف نهكوه بالحذف، فَحَذَفُوا تارةً الياء وحدها. و تارةً الياء و الكسرةَ، و تارةً اقتصروا على أل، و صريح كلامه في المفصّل أنّ أل في الّذي حرف تعريف، و أنّ أل

١ - لا يعرف قائله. اللغة: دانت: ذلّت و خضعت و انقادت، معد: هو ابن عدنان.
٢ - لم يعيّن قائله. اللغة: لاهيا: لاعبا، مشمرا: متهيأ.

الّتي تُعَدُّ من الموصولات هي تلك الّتي في الّذي لكونه تخفيفاً، و هي دعوى لا دليل عليها. و فيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف، و هو باطلٌ.

أيّ الموصولة:«و أيٌّ» بفتح الهمزة و تشديد الياء، و ينبغي إذا عُدَّت في المَبْنِيّات أن تقيَّدَ بما إذا أضيفت، و كان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو قوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ من كلّ شيعة أيُّهم أشَدُّ﴾[مريم/٦٩]، أي الّذي هو أشدُّ.

فإن لم تضف و لو مع حذف صدْر صلتها، أو أُضيفت، و ذكر صدر صلتها، كانت معربةً ألبتةَ، نحو: جاءني أيٌّ قام، و أيٌّ هو قائمٌ و أيُّهُمُ هو قائمٌ. هذا مذهبُ سيبَويه و الجمهور، و اختلفُوا في علّة بنائها، فقيلَ: لشدَّة افتقارها إلى صدر صلتها المحذوفَ، و هذا يستلزمُ بناءَها إذا حذَفَ صدرُ صلتها، و لم تضف، و قيلَ: لأنّ قياسَها البناءُ، و إعرابُها مخالفٌ له، فلمّا نقص من صلتها الّتي هي موضحةٌ و مبيِّنةٌ رجعت إلى ما عليه أخواتُها، و بُنيت علي الضمِّ تشبيهاً بقبل و بعد، لأنّه حذفَ من كلٍّ ما يبيِّنه.

و الكوفيُّون و طائفةٌ من البصريِّين منهم الأخفشُ يُعربونها مطلقاً، قالَ الزجّاجُ: ما ظهَر لي أنّ سيبويه غلطَ إلا في الموضعين، هذا أحدهما، فإنّه يقولُ بإعرابها إذا أفردت، فكيف يقولُ ببنائها إذا أضيفت. و أوّلوا الآيةَ على الحكاية أو التعليق، و جعل سيبويه ذلك، أعني إعرابها مطلقاً لغةً لبعض العرب، قال: و هي جيِّدةٌ .

و قال الجرميُّ خرجتُ من الخندق، يعني خندق البصرة، حتى صرتُ إلى مكّة، فلم أسمعْ أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أي كلّهم ينصبُ، و لايضمُّ. و قرأ هارون[١] و معاذ[٢] و يعقوب:﴿ أيَّهم أشدُّ﴾ بالنصب على هذه اللغة، و إنّما لم تبنَ عند عدم الإضافة مطلقاً حذراً من اجتماع تغييرين البناء و حذف المضاف إليه، و تلزم الإضافة إلى معرفة لفظاً نحوقوله[من المتقارب]:

٥١٠- .... **فسَلِّمْ على أيِّهم أفضلُ**[٣]

أو تقديراً نحو: أكرم منهم أيّاً تلقاه.

---

١ – لعلّه هارون بن موسى بن شريك القاري النحويّ أبو عبدالله يعرف بالأخفش، و هو خاتمة الأخفشين من أهل دمشق ولد سنة ٢٠١هـ و قرأ بقراءات كثيرة و روايات غريبة، و كان قيِّماً بالقراءات السبع عارفاً بالتفسير و النحو و المعاني و الشعر و عنه اشتهرت قراءة أهل الشام، و مات سنة ٢٩٢ هـ. بغية الوعاة ٣٢٠/٢.

٢ – يعقوب بن إسحاق بن زيد، كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات و العربيّة وكلام العرب، و له قراءة مشهورة به، و هي إحدى القراءات العشر، مات سنة ٢٠٥ هـ. المصدر السابق ص ٣٤٨.

٣ – صدره«**إذا ما لقيت بني مالك**»، و هو لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين.

و أجازَ بعضُهم إضافتَها إلى النكرة، نحو: يُعجبني أيُّ رجلٍ و أيُّ رجلين و أيُّ رجالٍ و أي امرأة و أيُّ امرأتين و أيُّ نساء عندكَ، و الجمهورُ على منعِه، لأنّها حينئذٍ نكرةٌ، و الموصولاتُ معارفُ.

و قد تلحقُها علامةُ الفروعِ في لغة حَكاها ابنُ كيسان، فيقال: أيّة و أيّان و أيّتان و أيُّون و أيّات، و يلزم استقبالُ عاملها و تقديمه عند الكوفيّين، و اختارهُ ابنُ هشامٍ في الأوضح، و خالَفهم البصريُّون، و تَبِعَهم ابنُ مالك قالَ: و لاحجّةَ للكوفيّين إلا كونَ ما وردَ على وفق ما قالوه، انتهى.

و وجهُ وجوبِ تقديمِ العامل بقصد الفرق بينها و بين الشرطيّة و الاستفهاميَّة، و سئل الكسائيُّ في حَلقة يونُسَ، لِمَ لايجوزُ أعجبني أيُّهم قام؟ فلم يكن له مستندٌ إلا أن قال: أيّ كذا خلقت، فقَال له السائلُ استحييت لك يا شيخُ. يعني أنّ مرادَه بذلك كذلك وجدتُها، و ليس في وجودها كذلك ما يوجب أن يكونَ مع المستقبل، إذ لا أمرَهنا يتخيَّلُ به الفرق بين المستقبل و الماضي، فإذا لم يكن هناك متخيّل[1]، فلا فرقَ بينهما.

قالَ الرضي: و علّلَ ابنُ باذش[2] بأن قالَ: أيٌّ موضوعةٌ على الإبهام، و الإبهامُ لايتحقّقُ إلا في المستقبل الّذي لايدري مقطعُه و لامبدأُه، بخلاف الماضي و الحال، فإنّهما محصوران، فلمّا كانَ الإبهامُ في المستقبل أكثرَ منه في غيره، استعلمت معه أيُّ الموضوعة على الإبهام، و ليس بشيء، لأنّ الابهامينِ مختلفان، و لاتعلّقَ لأحدهما بالآخر، انتهى.

و أنكرَ ثعلبُ موصوليَّةَ أيّ، و زَعَمَ أنّه لاتستعملُ إلا استفهاماً أو شرطاً، و قال: و لم أسمعْ أيُّهم هو فاضل جاءَني، بتقدير الّذي هو فاضل جاءَني، و ردَّ بالسماع قال[من المتقارب]:

٥١١- .... فَسَلِّم على أيُّهم أفضلُ[3]

في رواية الضمّ، إذ لو كانت شرطاً أو استفهاماً لأعربت فساد المعنى عليهما، و ليست صفة و لاحالاً للزوم إضافتها فيهما إلى النكرة، و لاصلة للنداء، إذ ليس في البيت نداءٌ، فإذا انتفي غيرُ الموصولة تعيَّنتِ الموصولةُ.

١ - سقط متخيَّل في «ح».
٢ - علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، الإمام أبوالحسن بن الباذش، أوحد في زمانه إتقاناً و معرفة بعلم العربية، صنف: شرح كتاب سيبويه، المقتضب، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس، مولده سنة ٤٤٤ هـ و توفي سنة ٥٢٨ هـ. المصدر السابق ص١٤٢.
٣ - تقدم برقم ٥١٠.

ذو الموصولة: «و ذو» عند طيٍّ خاصّةً، و هي للعالم و غيره، سمع من كلامهم لا و ذو في السماء عرشه، و قال سنان بن فحل الطائي[من الوافر]:

٥١٢- فإنّ الماءَ ماءُ أبي وَجدّي ... و بئري ذو حَفَرْتُ و ذو طَوَيْتُ[1]

أي الّتي حفرت، و الّتي طويت.

و المشهورُ عنهم إفرادُها و تذكيرُها و بناؤُها على سكون الواو، ومنهم من يُعربها إعرابَ ذو بمعنى صاحب كما مرَّ، و خصَّ ابنُ الضائع ذلك بحالة الجرِّ، لأنّه المسموع كقوله[من الطويل]:

٥١٣- .... فَحَسْبي مِنْ ذي عندَهم ما كَفانيا[2]

و استشكلَ إعرابُها بأنَّ سببَ البناء موجودٌ معَ عدم العارض، و فيها أربعُ لغات، و أشهرُها ما مَرَّ، أعني عدمَ تصريفها مع بنائها، و الثانيةُ: ذو لمفرد المذكّر و لمثنّاه و مجموعه، و ذات مضمومة لمفرد المُؤنّث و مثنّاه و مجموعه. الثالثة: كالثانية، إلا أنْ يقالَ لجمع المُؤنّث ذوات مضمومةً. الرابعةُ: تصريفها تصريفَ ذو بمعنى صاحب معربةً إعرابَها، فيقال: ذو ذا ذي و ذَوا ذوي ذوو ذوي ذات ذاتا ذوات.

ذا الموصولة:«و ذا»حالَ كونها«بعد ما»إجماعاً«و مَنْ» على الأصحِّ«الاستفهاميّتين» و يشترطُ فيها مع ذلك أنْ لاتكونَ للإشارة، نحو: ماذا التواني؟و من ذا الذاهب؟ و أنْ لاتكونَ ملغاةً و لا مركّبةً، كما سيأتي نحو قوله تعالى: ﴿ ماذا أنزل ربُّكم﴾[النحل /٢٤]، أي ما الّذي أنزلَ. و قول الشاعر[من الكامل]:

٥١٤- و قَصيدة تأتِي الملوكَ غريبةً ... قدْ قُلْتُها لِيُقالَ مَنْ ذَا قالَها[3]

و قوله[من المتقاربُ]:

٥١٥- الا إنَّ قلبي لَدَي الظّاعنينا ... حَزِينٌ فَمَن ذَا يُعَزّي الحزَينا[4]

أي من ذا الّذي قالَها، و من ذا الّذي يعزّي الحزين.

تنبيهاتٌ: الأولُ: لم يشترطِ الكوفيُّون كونَ ذا بعد «مَا» أو«من» المذكورتين احتجاجاً بقوله [من الطويل]:

---

١ – هو لسنان بن الفحل الطائي. **اللغة:** ذو حفرت أي: الّتي حفرتها، و ذو طويت أي الّتي طويتها. و تقول: طويت البئر طيا، إذا بنيت بالحجارة عليها .

٢- تمامه«**فأمّا كرام موسرون لقيتهم**»، و هو لمنظور بن سحيم. **اللغة:** الموسرون: جمع الموسرو هو صاحب المال.

٣ – هو للأعشى.

٤ – هو لأمية بن أبي عائذ الهذلي. **اللغة:** الظاعنين: المرتحلين.

٥١٦- عَدَسْ ما لعبّاد عليك إمارةٌ أمنت و هذا تحملينَ طليقُ[1]

أي و الّذي تحملينَ طليقٌ، و أجيبَ بأنّ هذا طليقٌ جملةٌ اسميّةٌ، و تحملينَ حالٌ، أي و هذا طليق محمولاً لك، و ذو الحال إمّا ضميرُ طليق، فطليق هو الناصبُ للحال، و إمّا طليقٌ نفسُه، على أنّ الجملة كانت صفةً له، فقدّمت عليه، فناصبها معنى التنبيه و الإشارة.

و قالَ الشيخُ سراج الدين البلقينيُّ: يجوزُ أن يكونَ ممّا حذفَ فيه الموصولُ من غيرِ أنْ يجعلَ هذا موصولاً، و التقديرُ هذا الّذي تحملين على حدّ قوله[من الطويل]:

٥١٧- فَوالله ما نلتُمْ و ما نيلَ منكم بمُعْتدلٍ وفْقٍ وَ لا مُتَقاربِ[2]

أي الّذي نلتم قالَ: و لم أرَ أحداً أخرجه على هذا، انتهى، و هو حسنٌ.

الثاني: مقابلُ الأصحِّ في «ذا» بعد مَن[3] و ما، نقلَ عن بعضهم من منعِ كونه موصولاً بعدها، قال: لأنّ الأصلَ في ذا أنْ يكونَ للإشارة لمعيَّن، لكن لمّا دخل عليها ما الاستفهاميّةُ، و هي في غاية الإبهام، جرّدتْها عن معنى الاشارة، و جذبتها إلى الإبهام، فجعلت موصولةً، و لا كذلك مَن لتخصيصها عن يعقلُ، فليس فيها الإبهامُ الّذي في ما، فاستدلّ المجوِّزونَ بالسماع، و هو ما مرَّ، و هذه الموصولاتُ الستُّ للمُذكّر و المؤنّث و فروعهما، فيكونُ بلفظ واحدٍ للجميع، و لا يردُ ما مرَّ في أي و ذو من اللغات، لأنّه شاذ.

هذه«مسألةٌ» تتعلّقُ بذا الموصولة.«إذا قلتَ» أنت للمخاطب«ماذا صنعتَ؟ و من ذا رأيتَ»؟ فجئت بعد ذا بفعلٍ متعدٍّ مفرغٍ عن ضميرٍ«فذا موصولة» في المثالين لاستجماعها الشروطَ المتقدّمةَ،« و ما و من» الاستفهاميّتان«مبتدءان» في محلّ رفع، و ذا مع صلتها خبرهما، و العائد محذوف، أي ماذا صنعتَه، و من ذا رأيتَه.

«و الجوابُ» عن كلٍّ منهما «رفعٌ»، أي مرفوعٌ، أو ذو رفع على المختار، ليطابقُ السؤالَ الجوابَ في كون كلٍّ منهما جملةً اسميّةً، فتقولُ: الإحسانُ أو زيداً: أي الّذي صنعتُه الإحسانُ، و الّذي رأيتُه زيدٌ، و هو أوجهُ الوجهين في قوله تعالى:﴿ و يَسألونَكَ ماذا يُنفقونَ قل العفوُ﴾[البقرة/٢١٩]، فيمن رفعَ العفوَ، أي الّذي ينفقونه العفوُ، و البدل كالجواب، تقولُ: ماذا صنعت أخيرٌ أم شرٌّ؟ و من ذا رأيت أزيدٌ أم عمروٌ. و قال[من الطويل]:

---

١ - هو ليزيد بن مفرّغ . و روى «نجوت و هذا تحملين طليق»، اللغة: عدس: صوت يزجر به البغل. عبّاد: هو ابن زياد بن أبي سفيان الذي هجاه الشاعر بها، الإمارة: الحكم، الطليق : المطلق من الحبس.

٢ - لم يسمّ قائله.

٣ - سقط «منْ» في «ط».

٥١٨- ألا تَسْأَلان المرءَ ماذا يحاولُ   أَنَحبٌ فَيُقضى أمْ ضَلالٌ و بَاطلُ[١]

و يجوزُ النصبُ بتقدير الفعل المذكور في السؤال، و الأوّل أولى، و لذلك لم يعتبرِ المُصنِّف غيرَه.

تنبيهٌ: قولُه: و ما و من مبتدءان مبنيٌّ على مذهبِ سيبويه من جوازِ الإخبار بمعرفة عن نكرة متضمِّنةً معنى الاستفهام، و عند غيره أنّ ذا في المثالين مبتدأ، و ما و من خبرانِ مقدَّمانِ للزومهما الصدرَ، و لايكونان مبتدأينِ لكونها نكرتين[٢].

«و»يجوزُ«لك إلغاؤها»، أي جعلُ ذا زائدةً بين ما و من و مدخولها، فكأنّك قلتَ: ما صنعتَ و ما رأيتَ: «فهما» أي ما و من حينئذ«مفعولان»مقدَّمان في محلّ النصب بصنعت و رأيت، و هذا إنّما يصحُّ على مذهب الكوفيّين و ابن مالك من جواز زيادة الأسماء، و البصريُّون على خلافه، و هو الحقّ.

و لك«تركيبُهما» أي ما و من،«معها»[٣] أي مع ذا فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام، فماذا صنعتَ «بمعنى أيُّ شيء» صنعت؟ و من ذا رأيت بمعنى« أيَّ شخص» رأيتَ، و على ذلك قولُ بعضهم: عمّاذا تسألُ؟ فأثبت الألف لتوسُّطها في اسم الاستفهام بالتركيب، و لولا ذلك لحذفها، كما سيأتي.

«فالكلُّ» أي مجموعُ ماذا و مَن ذا في المثالين مفعولٌ مقدَّمٌ في محلّ نصب بصنعت و رأيت،« و الجوابُ» عن كلٍّ منهما«على التقديرين» أي على تقديرها زائدةً، و تقديرها مركّبةً مع اسمي الاستفهام، «نصبٌ»، أي منصوب، أو ذو نصب على المختار ليطابق السؤال في كون كلٍّ منهما جملةً فعلية، فتقولُ: الإحسانَ، أو زيداً بالنصب، أي صنعتُ الإحسانَ، و رأيتُ زيداً، و هو أوجهُ الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو:﴿و قل العفوَ﴾[البقرة/١٩]، بالنصب و البدل كالجواب، تقول: ماذا صنعتَ أخيراً أم شرّاً؟ و من ذا رأيت؟ أزيداً أم عمراً؟ و يجوزُ الرفعُ بتقدير مبتدإٍ محذوفٍ، و الأوّل أولى، و لذلك لم يعتبرِ المُصنِّف غيرَه .

«و قِسْ عليه» أي على ما ذكر من المثالين، ما إذا كان بعد ذا فعل لازم نحو: ماذا عرض؟ و مَن ذا قام؟ فذا يجوزُ أنْ يكونَ موصولةً، أي ما الّذي عرض؟و من الّذي قام؟ و لك إلغاءها، فكأنّك قلت: ما عرضَ ؟و من قام ؟ و تركيب ما و من معها بمعنى أيُّ شيء عرضَ ؟ و أيُّ شخص قام ؟

١ - هو للبيد بن ربيعة العامري يمدح بها النعمان بن المنذر. اللغة: ألا: للعرض، النحب: النذر، يقضى مضارع قضى وطره أي أتمه و بلغه.
٢ - يبدو أن الحقّ مع غير سيبويه في هذه المسألة ، لأنّ حقّ المبتدأ أن يكون معرفة إلا إذا كان له المسوِّغ.
٣ - في بعض نسخ الصمدية "و لك تركيبها معها".

و أسماءُ الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدءان، و خبرُهما على الأوَّل ذا مع صلته، و هو مبنيٌّ على مذهبِ سيبويه، كما تقدَّمَ، و على الثاني و الثالث الجملةُ الفعليـــة، إلا«أنَّ الجوابَ» عن كلِّ من السؤالين«رفعٌ مطلقاً»،أي سواءٌ كانت ذا موصولةً أو ملغـــاةً أو مركَّبةً، لأنَّ جملةَ السؤال اسميَّةٌ على كلِّ تقدير، فيطابقها كذلك.

و لايجوز النصب في أنَّه يجوزُ أن يكونَ الجوابُ مرفوعاً مع عدم المطابقة، و ذلـــك فيما إذا قدَّرتَ ذا موصولاً في أحد المثالين، و رفع الجواب بتقدير الفعـــل المـــذكور في السؤال فلاتحصلُ المطابقةُ، فينبغي أنْ يختارَ رفع الجواب على أنَّه خبرُ مبتـــدأ محـــذوفٍ لتحصلَ المطابقةُ، و حكم البدل حكم الجواب.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: ما أجازَهُ المُصنِّف من تركيب مَن و ذا هو ظاهرُ كلامِ جماعة، و منعَ ذلك أبوالبقاء في مواضعَ من إعرابه، و ثعلب في أماليه وغيرهما، و خصُّوا جواز ذلك بماذا، لأنَّ ما أكثرُ إبهاماً، فحسنَ أنْ تجعلَ مع غيرهما كشيءٍ واحد، ليكون ذلك أظهـــرَ لمعناها، و لأنَّ التركيبَ خلافُ الأصل، و إنَّما دلَّ عليه الدليلُ معَ ما، و هو قولُهم: لماذا جئت بإثبات الألف.

الثاني: إذا قدِّر في ماذا صنعتَ ؟و من ذا رأيت ؟ ضميراً و ذكرَ لفظاً فقيلَ: مـــاذا صنعته ؟ و من ذا رأيته ؟جازَ في ذلك الأوجهُ الثلاثة أيضاً، إلا أنَّه على تقديرها ملغاةً أو مركَّبة، و لايتعيَّنُ كونُ اسمي الاستفهام مفعولين، بل يحتملُ أن يكونا مبتدأين، و خـــبر كلٍّ منهما الجملةُ الاسميَّة، و العائدُ الضمير المقدَّر أو الملفوظ، و أن يكونا مفعولين لفعلٍ محذوفٍ علي شريطة التفسير، و الأوَّل أولى لسلامتة من الإضمار و الحـــذف، فيكـــونَ الجوابُ رفعاً على المختار ليطابقَ السؤالَ.

الثالث: وقعَ لكثيرٍ من المُحقِّقين في تعليلِ كونِ ماذا و من ذا إذا ركِّبـــا مفعـــولين مقدَّمين أنَّه إنَّما قدِّما للزومهما الصدُر، و بتضمينهما معنى الاستفهام، و هذا بالنسبة إلى من ذا صحيحٌ، و أمَّا إلى ماذا ففيه نظرٌ، فقد ذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ ماذا من بـــين أدوات الاستفهام لايلزم صدريَّتها، و أنَّها كذلك عند العرب. و نقلَ عن ابن المرحل المغربيِّ[١] أنَّه صنَّفَ في ذلك مختصراً ذكر فيه شواهدَ لمجيئها غير صدر.

و قالَ ابنُ مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصغير[٢] ما نصَّه في أقول ماذا شاهد على أنَّ ما الاستفهاميَّة إذا ركِّبت مع ذا تفارقُ وجوبَها التصدير، فيعملُ فيها ما قبلـــها

١ – مالك بن عبدالرحمن المعروف بابن المرحل،أديب، من الشعراء، و نعت بـــشاعر المغـــرب، مـــن كتبـــه: «العروض» و «أرجوزة في النحو» مات سنة ٦٩٩ هـ الأعلام للزركي، ١٣٨/٦.

٢ – الجامع الصغير في النحو لابن هشام النحويّ المتوفى سنة ٧٦٣. كشف الظنون،٥٦٤/١.

رفعاً و نصباً، فالرفعُ كقولهم: كانَ ماذا، و النصبُ كقول عايشة: أقول ماذا. و أجازَ بعضُ العلماءِ وقوعَها تمييزاً كقولك لمن قال: لك عندي عشرون، عشرون ماذا، انتهى.

و يبتني على ذلك أنّه لايجبُ أن يقدَّر الفعلُ المحذوفُ على شرطية التفسير في نحو: ماذا صنعتَه بعد ماذا، بل قبلها، أي صنعتَ ماذا صنعته بخلاف من ذا رأيته .

الرابعُ: قالَ ابنُ هشام: من أوجه ماذا أنْ يكونَ كلُّه اسمَ جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الّذي على خلاف في تخريج قول الشاعر[من الطويل]:

٥١٩- دَعي ماذا عَلمْت سأتّقيه و لكنْ بالمغيّبِ نَبّئيني[1]

فالجمهورُ على أنَّ ماذا كلّه مفعولٌ دعي، ثُمَّ اختلفَ، فقالَ السيرافيُّ و ابن خروف: موصولٌ بمعنى الّذي، و قالَ الفارسيُّ: نكرةٌ بمعنى شيء، قالَ: لأنَّ التركيب يثبتُ في الأجناس دونَ الموصولات، انتهى.

فتلخّص أنَّ ماذا تأتي على خمسة أوجه: أو تكونُ ذا إشاريّةً أو موصولة أو زائدة، و ما في الثلاثة استفهاميّةٌ. الرابع: أن يكونَ مجموعُها اسمَ استفهام الخامس: أن يكونَ مجموعُها اسمَ جنس أو موصولاً على القولين، و هذه الأوجهُ ما عدا الخامسَ جارية في من ذا أيضاً[2].

الخامسُ: ما تقرَّرَ من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهبُ البصريّين، و زعمَ الكوفيُّون أنَّ جميع أسماء الإشارة تقعُ موصولة كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ أنتم هولاء تقتلونَ ﴾ [البقرة/٨٥]، أي أنتم الّذين و قوله: ﴿و ما تلكَ بيمينك﴾[طه/١٧]، و أنَّ الاسم المحلّى بأل يكون موصولاً كقوله[من الطويل]:

٥٢٠- لَعَمْري لأنْتَ البيتُ أكْرِمُ أهلَه فأقْعُدُ في أفيائه بالأصائلِ[3]

أي لأنت الّذي أكرم أهلَه، و إنَّ النكرةَ الواقعةَ بعد ها جملةٌ توصلُ بما بعدها، نحو: هذا رجل ضربتُه، فضربتُه عندهم صلةٌ لرجل، و إن النكرة إذا أُضيفت إلى المعرفة جازَ وصلُها، كقوله[من البسيط]:

٥٢١- يا دارَ مَيَّةَ بالعلياء فَالسَنَد ....[4]

فبالعلياء صلةٌ لدار، و كلُّ هذا محمول عند البصريّين على غير ذلك.

١- هو للمثقب العبدي أو لسحيم بن وثيل الرياحي. اللغة: دعي: اتركي، المغيّب: المخفي من الأمر، نبّئيني: أخبريني.

٢ - سقطت هذه الجملة في «س».

٣ - هو لأبي ذؤيب الهذلي. اللغة: أفياء: جمع الفيء: ما كان شمساً فنسخه الظلّ.

٤ - تمامه«أقوت و طال عليها سالف الأبد»، و هو للنابغة الذبياني. اللغة: ميّة: اسم المرأة الّتي يشبّب بها، العلياء: المرتفع من الأرض، السند: سند الوادي في الجبل، و هو أوّل ارتفاعه، لعله أراد موضعين بعينهما، أقوت: خلت من أهلها، السالف: الماضي.

تكميلٌ: لابأسَ بذكر ما أهملَه المُصنِّف(ره) من أحكام الموصول ممّا تشتدُّ الحاجةُ إليه، و تتوفّرُ الرغبة عليه و ذلك في مسائل:

إحداها: لايتقدَّمُ الصلةُ على الموصول، فلايقالُ: جاءني أكرمته الّذي، و لاتتأخّرُ عن خبره، فلايقالُ: الّذي زيد أكرمته، و لا عمّا استثنى منه، فلايقالُ: جاءَ الّذين إلا زيداً أكرمتهم، و لاتتعلّقُ بما قبله بأن تكونَ مصدَّرةً ببل أو لكن أو علامة جواب القسم و نحو ذلك، ممّا له تعلّقٌ بما قبلَ الموصول، و لايفصلُ بينهما بأجنبيٍّ كتابع و غيره، فلايقال: جاء الّذين كلُّهم ضربوا زيداً، و اغتفرت جملة الاعتراض و النداء إذا وليه مخاطبٌ، نحو قوله[من البسيط]:

٥٢٢-ماذا و لاعُتْبَ في المقدور رُمْتَ أمَا يَكْفيكَ بالنجحِ أمْ خُسْرٌ و تَضْليلُ[1]

و قوله [من الكامل]:

٥٢٣- ذاك الّذي و أبيك يعرف مالكا و الحــقُّ يدفعُ تُرّهات الباطلِ[2]

و قول الآخر[من الطويل]:

٥٢٤- و أنتَ الّذي يا سعد أبْتَ بمَشْهدٍ كَريمٍ و أثوابِ السِّيادَةِ و الحَمْدِ[3]

و شذَّ قوله[من الطويل]:

٥٢٥- تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَني لا تَخُونُني تكُنْ مثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبان[4]

الثانيةُ: قد يحذفُ ما عُلمَ من موصولٍ اسميٍّ غيرِ أل اختياراً عند الكوفيِّين، و تبعَهم ابن مالك، و شرطَ في بعض كتبه كونَه معطوفاً على موصول آخر، و من حجّتهم قوله تعالى:﴿آمنّا بالّذي أنزل إلينا و أنزل إليكم﴾[العنكبوت/٤٦]، أي و الّذي أنزل إليكم، لأنّ الّذي أُنزل إلينا، و ليس هو الّذي أنزل إلى من قبلنا، و لهذا أعيدت ما في قوله تعالى:﴿ قولوا آمنّا بالله و ما أنزل إلينا و ما أنزل إلى إبراهيمَ﴾ [البقرة/١٣٦]، و قول حسان[من الوافر]:

٥٢٦- أمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ مِنكُمْ وَ يَمْدَحُهُ وَ يَنْصُرُه سَوَاءُ

و قول آخر[من الخفيف]:

٥٢٧- ما الّذي دَأبُهُ احتياطٌ وَ حَزْمٌ وَ هَــواه أطاعَ يَسْتَويانِ[5]

أي و من يمدَحه، و الّذي أطاع هواه.

---

١ – لم يسمَّ قائله.
٢ – البيت لجرير. اللغة: الترهات: جمع تُرَّهة أي : الطريق الصغير المتشعب عن الطريق الأعظم.
٣ – هو لحسان بن ثابت. اللغة: أبْتَ: رجعت.
٤ – هو للفرزدق. اللغة: تَعَشَّ: أمر من التعشي.
٥ – لم يسمَّ قائله. اللغة: الدأب: العادة و الشأن.

و منعَ ذلك البصريُّون و خصُّوه بالشعر، قال الرضيُّ: و لاوجهَ لمنعهم من ذلك من حيث القياس، إذ قد يحذفُ بعضُ حروف الكلمة، و إنْ كانت فاءً أو عيناً، نحو: شية و سية، و ليسَ الموصولُ بألزق منها .

و لايحذفُ من الموصولات الحرفيَّة إلا أنَّ في المواضع المخصوصة كما يجيء في الأفعال المنصوبة و ذلك لقوَّة الدلالة عليها و كون الحروف الَّتي قبلها كالنائبة عنها.

الثالثةُ: يجوزُ حذفُ الصلة قليلاً لدلالة صلة أخرى كقوله[من الطويل]:

٥٢٨- و عند الَّذي و اللات عُدْنَكَ إحْنَة   عليك فَلايَغْرُرْكَ كيدُ العَوائد[1]

أي الَّذي عادك أو دلالة غيرها كقوله[من مجزوء الكامل]:

٥٢٩- نَحْنُ الإلى فاجْمَعْ جُمُو ....عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إلينا[2]

أي نحن الألى عرفوا، و التزم حذفُها بعد اللتيا معطوفاً عليها الَّتي إذا قصدَ بهما الدواهي، ليفيدَ حذفها أنَّ الداهيتين الصغيرة و الكبيرة وصلتا إلى حدٍّ من العظم تقصر العبارةُ عن الإحاطة به، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلة مبنيَّة، و يجوزُ أنْ يكونَ تصغير اللتيا للتعظيم كقوله [من الطويل]:

٥٣٠- ....   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ منهُا الأنامِلُ[3]

و هي تصغير الَّتي على خلاف القياس، لأنَّ قياسَ التصغير أنْ يضمَّ أولُ المصغَّر، و هذا أبقي على فتحته الأصليَّة فرقاً بين تصغير المعرب و المبنيِّ، و عوَّضوا عن ضمِّ أوَّله زيادةَ الألف في آخره كما فعلوا في نظائره من اللذيا و ذيا، و من العرب من يقولُ: اللُّذيا و اللُّتيا بضمِّ الأوَّل على القياس، فيجمع في التضغير بين الضمَّة و الألف، و سيأتي الكلامُ على حذفِ العائد عند الكلامِ على جملة الصلة في حديقة الجمل، إن شاء الله تعالى.

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الإحنة: الحقد، يغررك: يخدَعُكَ، الكيد: المكر.
٢ - هو لعبيد بن الأبرص.
٣ - صدره«و كل أناس سوف تدخل بينهم»، و هو للبيد بن ربيعة. اللغة: الدويهية: تصغير داهية: المصيبة وأراد بها هنا الموت، الأنامل: جمع أنملة و هي رؤوس الأصابع، و اصفرار الأنامل علامة للموت و كناية عنه.

المركّب

ص: و منها: المركّب، و هو ما ركّب من لفظين بينهما نسبة، فإن تضمّن الثاني حرفاً بُنيا كخمسة عشر و حادي عشر و أخواهما إلا اثني عشر و فرعه، إذ الأوّل منها معربٌ على المختار، و إلا أعرِب الثاني كبعلبك، إن لم يكن قبل التركيب مبنيّاً كسيبويه.

ش:«و منها» أي و مِنَ المَبْنيّات«المركّبُ و هو» أي اسمٌ، و هو كالجنس يشملُ المحدودَ و غيرَه من الأسماء، «ركّبَ من لفظين» مستعملينِ اسمينِ أو فعلينِ أو حرفين أو مهملتين أو مختلفين، و هو أولى من قول ابن الحاجب من كلمتين، و هو كفصل أخرجَ ما ليس بمركّب و شملَ نحو: عبدالله و تأبّط شرّاً، ممّا ليسَ من أفراد المحدود.

فأخرجَ بقوله:«ليسَ بينهما نسبةٌ» أي قبلَ التركيب، و أوردَ نحو: خمسة عشر، فإنّه يَخرجُ بهذا القيد أيضاً، معَ أنّه من أفراد المحدود، لأنّ بين لفظيه قبلَ التركيب نسبة العطف، إذ أصلُه خمسةٌ وعشرٌ، و لذلك حكم بتضمُّنه حرفَ العطف، و تعيينِ النسبة على وجه يخرجُ منها هذه النسبة دونها خرط القتاد[1].

قالَ بعضُهم: و قد يجابُ بأنّ القولَ بتضمُّن هذا المركّب معنى حرف العطف و كذا نحو: بيت بيت، ممّا تضمّن معنى حرف الجرّ حكمي لتوجيه البناء كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف، كما سيأتي، و إلا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص، و بيت بيت بمعنى ملاصقة البيتين، فما اشتهرَ من تقسيم تضمُّن الحرف إلى حقيقيٍّ كخمسة عشر و حكميٍّ كخاز باز[2] ليس بشيء، بل التضمُّنُ في كليهما حكميٌّ، انتهى، فتأمّلْ.

«فإن تضمّنَ اللفظ الثاني حرفاً بُنيا»أي اللفظان «كخمسةَ عشر» أصلُه خمسةٌ و عشرٌ، حذفت واوُ العطف قصداً لتركيب الاسمين، و مزجُهما للتخفيف، و بُنيَ الأوّل لافتقاره إلى الثاني فأشبه الحرفَ.

و الثاني لتضمُّنه معنى الحرف و هو الواوُ، و كانَ البناءُ على حركة اشعاراً بأنّ لهما أصلاً في الإعراب، و كانت فتحة لتجبرَ خفّتهُما ثقلَ التركيب.

و حادي عشر بفتح الياء، و هو الأفصحُ، و جاز سكونُها تخفيفاً كثماني عشر، و أشارَ بإيراد هذا المثال إلى أنّ اسمَ الفاعلِ المشتقّ من العدد المركّب مبنيٌّ كالعدد المركّب، و استشكلَ بناءُه لعدم تضمُّن الثاني حرفاً لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي و عشر، لأنّ

---

١ - في المثل«دون ذلك خرط القتاد» يضرب للأمر دونه مانع.

٢ - الخازباز: ذباب يكون في الروض. و قال ثعلب: الخازباز بقلتان، فإحداهما الدّرماء، و الأخرى الكحلاء، و قيل: الخازباز تمر العنصلة.

معناه واحدٌ من أحَدَ عشر لا حادي و عشر، كما أنّ معنى ثالث عشرَ واحدٌ من ثلاثةَ عشَر، أي من الثلاثة و العشرة، لا واحد من الثلاثة و عشرة.

و أُجيبَ بأنّ معنى العطف موجودٌ في حادي عشر، و بيانه أنّهم لمّا أرادُوا بناءَ اسم فاعل من العدد المركّب كما بَنَوا ذلك من ألفاظ الآحاد الّتي تحتَ عشرة، و لم يمكن بناؤُه من مجموع المركّب لا معَ بقاء[١] حروفها، لأنّ لفظَ الفاعل اسمٌ ثلاثيٌّ زيدَ فيه ألفٌ بعدَ الفاء، و حروفُ الاسمين أكثر من ثلاثة و لا معَ حذف بعض حروف كلّ واحد منهما و إبقاء الآخر لحلّ الالتباس، و لا من كلّ واحد منهما، نحو: حادي عشر من أحد عشر لكونهما حينئذ اسمين فاعلين دالين على مفردين، و هو ضدُّ المقصود، اضطرُّوا إلى أنّ يوقعوا صورةَ اسم الفاعل الّتي حقُّها سبكُها من مجموعهما على أحدهما لفظاً، و يكونَ المرادُ من حيث المعنى كونها من المجموع، لأنّ المعنى أحد من مجموع العددين، فاختاروا الأوّل ليؤذنَ من أوّل الأمر أنّ المرادَ المفردُ من المتعدّد لا العدد.

و عطفُ الثاني على تلك الصورة، و هو معطوفٌ من حيث المعنى على العدد المشتقّ ذلك الفاعل منه، و هو عددٌ معطوفٌ على عدد، لامتعدّد على متعدّد، و لاعدد على متعدّد، فالمعطوفُ عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرٌ، فظهرَ أنّ حادي عشر و كذا أخواته متضمّنٌ لمعنى حرف العطف، و يستوي فيما ذكرنا المعطوفُ بحرف ظاهر كما في الحادي و العشرين، أو بحرف مقدّر كما في حادي عشر، و قيل: إنّما بُنِيَ حملاً على أحد عشر و أخواتهما، أي أخوات خمسة عشر، و هي إحدى عشر إلى تسعة عشرَ، و أخوات حادي عشر، و هي ثاني عشر و ثالث عشر إلى تاسع عشر«إلا اثني عشر و فرعيه» و هما اثنتا عشرة و ثنتا عشرة من أخوات خمسة عشرة.

«إذ» الجزء«الأوّل»من الجزئين «منها معربٌ على»المذهب«المختار»، و إنْ كانت العلّة المقتضية للبناء في بابه قائمة، لأنّه شبّه المضاف في حذف النون منه، لأنّ الأصلَ اثنان و عشر، فلمّا حذفت الواو صار اثنان عشر، فكرهوا وجود النون الّذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الّذي يؤذن بالاتّصال، فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف، فوجب إجراؤه مجراه في اعطائه حكمَ الكلمة لاحكمَ الجزء، فوجب البقاءُ على الإعراب، و بقي عشر على بنائه لتضمُّنه معنى الحرف.

و قيلَ: إنّما أعربَ، لأنّ علامةَ الإعراب هو حرفُ التثنية، و مع وجودها لم يمكن البناءُ، و مع حذفها يبطلُ دليلُ التثنية، و ليس بشيء، لأنّ نحو: يا زيدان و يا زيدون مبنيٌّ اتّفاقاً معَ قيام هذه العلّة، بل إذا قصدَ بناءَ المثنّى و المجموع جُرِّدَ علامتا التثنية و

١ - سقط بقاء في «س».

الجمع عن كونها إعراباً، و يقابلُ المختار ما ذهبَ إليه ابن كيسان و ابن درستويه من أنّه مبنيٌّ مركّبٌ مع العقد كسائر أخواته و اختلافه في الأحوال الثلاثة كاختلاف ذان و ذين و اللذان و اللذين، و رُدَّ بأنّه لو كان مبنيّاً لزم الياء، لأنّها نظير الفتحة في الواحد، و لهذا قالوا: لا يَدَين لها لك.

تنبيهاتٌ: الأوّل: استعملَ جوازاً كخمسة عشر مبنيّة الجزأين ظروف، نحو: هو يأتينا يومَ يومَ و صباحَ مساءَ و حينَ حينَ، أي يوماً فيوماً و صباحاً فمساءً و حيناً فحيناً، و أحوال نحو: هو جاري بيتَ بيتَ و لقيته كفّةَ كفّةَ، و أخبرتُه صحرةَ بحرةَ، أي ملاصقاً بيتي لبيته، و لقيته متواجهين ذوي كفّة منه وكفّة منّي، كان كلّاً منهما كانَ يكفُّ صاحبه عن التولي، و أخبرتُه كاشفاً للخبر ذا صحرة أي انكشاف، و بحسرة أي اتّساع، أي في غير مضيق، و الصحرة من الصحراء و البحرة من البحر.

و قد تضافُ صدورُ هذه الظروف و الأحوال إلى أعجازها، فيكونُ المعنى فيها هو يأتينا يوماً بعد يوم و صباحاً بعد مساء و حيناً بعد حين، و هو جاري ذا بيت مع بيت أو عند بيت، و لقيته ذا كفّة مع كفّة أو بعد كفّة و أخبرته صحرة مع بحرة.

فإن خرجت عن الظرفيّة و الحالية، وجبتِ الإضافةُ، و امتنع التركيب، قال[من الوافر]:

٥٣١- و لَولا يَوْمُ يَوْمٍ ما أَرَدْنا جَزاءَكَ و القُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ[1]

و استعملَ كخمسة عشر وجوباً أحوالٌ لازمةٌ للحالية، كتفرّقوا شغربغر و شذر مذر، بفتح فاءِ الكلمات و كسرها، و خذع مذع، بكسر الفاءين، كلّها بمعنى منتشرين، و سقط بين بين، أي بين الحيِّ و الميِّت، و بينَ الثانيةُ زائدةٌ، لأنّ بين تقتضي شيئين، و علّةُ البناء في ذلك كلّه تضمّن معنى حرف العطف.

قالَ الرضيُّ: و لم يسمعْ في هذه المركّبات الإضافةُ كما سمعت في المذكورة، قيل: معَ أنّه يمكنُ أن لايقدَّرَ فيها أيضاً حرفُ العطف كما في الأولى، انتهى.

و يمكن أن يتحمَّلَ لوجه ذلك أنّ تلكَ لمّا لم تكن لازمة للظرفيّة و الحالية، بل قد تخرجُ عنها، كما تقدَّمَ، حملت على حالة خروجها عنها فأضيف مع كونها أحوالاً و ظروفاً، و أمّا هذه فلازمةٌ للحالية، ليس لها حالةٌ غيرها فتحملُ عليها .

---

١ - هو للفرزدق. اللغة: القروض: جمع قرض و أصله ما تدين به غيرك من المال، و يراد به كل ما تقدّم له برّ و صلة.

و أمّا اشتقاقُ هذه الأحوال: فشغرَ من اشتغرت عليه، ضسيعته أي انتشرت و لم تنضبط، و بغر من بغر النجم، أي هيَّجَ المَطر و نشره، و شذر من التشذُّر أي التفرُّق، و مذر من التبذير، و هو الإسرافُ، و الميمُ بدلٌ من الباء.

و يقالُ: شذر بذر بالباء على الأصل، أو من مذرت البيضة أي فسدتْ، و خذع من الخذع، و هو القطعُ، و مذع من قولهم: فلان مذياع، أي كذّابٌ يفشي الأخبارَ، و ينشرها، و بذر مثل هذا التركيب في غير الظروف و الأحوال كقولهم: وقعَ في حيص بيص، بفتح الفاءين و كسرهما، أي في شدَّة بعسر التخلُّص منها و الحيص الهرب، و البيصُ السبق و التقدُّم، أي وقعوا في هرب. و سبقَ بعضهم بعضاً لعظيم الشدَّة، فقلبوا الواو ياءً للازدواج، و لم يعكسوا لكون الياء أخفَّ.

الثاني: قد يضافُ خمسة عشر و أخواته إلا اثني عشر و فرعيه إلى مستحقٍّ المعدود، نحو: هذه خمسة عشر زيد، فيجبُ عندَ البصريّين بقاءُ البناء في الجزءين، و حكى سيبَويه الإعرابَ في آخر الثاني، و إبقاءَ الأوَّل على بنائه قالَ: و هي لغةٌ رديئةٌ.

و حكى الكوفيونَ وجهاً ثالثاً، و هو إضافةُ الأوَّل إلى الثاني، نحو: ما فعلت خمسة عشرك، و أجازوا أيضاً هذا الوجة دونَ إضافته إلى مستحقٍّ المعدود، نحو: هذه خمسة عشر، و رأيتُ خمسة عشر، و مررت بخمسة عشر بالإضافة في الأحوال الثلاثة. و إعرابُ خمسة بحسب العوامل، و استدلُّوا على ذلك بقوله[من الرجز]:

٥٣٢- كُلِّفَ مِنْ عَنائه و شقوته   بنْتَ ثَماني عشرةٍ منْ حُجَّته[1]

قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجملَ: و لادليلَ فيه لأنَّ الشعرَ موضعُ ضَرورةٍ، و ليس هو أيضاً بمشهورٍ.

الثالث: إذا سمِّيَ بخمسة عشر و نحوه ممّا تضمَّنَ الثاني فيه حرفاً ففيه ثلاثُ لغات.

إحداها: و هي الفصحى، إبقاءُ الجزءين على البناء مراعاة للأصل. الثانيةُ: إعرابُ الثاني غيرمنصرف مع التركيب كبعلبك. الثالثة: إضافةُ الأوَّل إلى الثاني مع صرف الثاني و منعه. و إنّما جازَ إعرابُ الثاني معَ قيامِ سببٍ فيه، و هو تضمُّنه الحرفَ في الأصل، لأنَّ الأصلَ المحي بالعلميَّة، قالَه الرضيُّ.

«و إلا» يتضمَّن الثاني حرفاً«أعرب الثاني» إعرابَ ما لاينصرفُ في الأفصح، كما سيجيءُ في بابه لانتفاء سببِ البناء فيه، و هو تضمُّنُ الحرف«كبعلبك» علمٌ لبلد بالشام، و البعلُ الزوج، و بكَ اسمَ صنمٍ، دقُّ العنق، و سمِّيت مكَّة بكَّة لدقّها أعناقَ الجبابرة.

---

[1] - هو لنفيع بن طارق. اللغة: العناء: التعب و النصب، الحجة: السنة.

«إنْ لم يكن الثاني قبلَ التركيب مبنيًا» فإنْ كان قبل التركيب مبنيًّا«كسيبويه» امتنع إعرابه، و كانَ مبنيًّا على أصله، فويه من سيبويه مبنيٌّ على الكسر قبل التركيب، لأنّه صوتٌ، لاحظَّ له في الإعراب، و بنيَ على حركة فراراً من التقاء الساكنين، و كانت كسرة، لأنّها الأصلُ في التخلّص منه، و أمّا الجزء الأوّل فيكون مبنيًّا مطلقاً لقيام سبب البناء فيه، و هو ما مَرَّ من افتقاره إلى الثاني كالحرف، و يكون بناؤُه على الفتح إنْ لم يختمْ بياء، كما مرَّ، فإنْ ختمَ بها كمعدي كرب فقيلَ: يبنى على السكون، و قيل: على الفتح تقديراً، و الأوّل أوجه.

وجه تسمية سيبويه بسيبويه: فائدةٌ: غلبَ اسمُ سيَبويه على إمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضمِّ القاف الشيرازيُّ. و قالَ الشيخُ مجدُ الدين محمدُ بنُ يعقوب الفيروز آبادي في كتابه المسمّى بالبلغة في تاريخ أئمة اللغة عن أحمد بن عبدالرحمن الشيرازيِّ في كتاب ألقاب أنَّ اسمَ سيبويه بشر بن سعيد، و هو غريبٌ، و المشهورُ الأوّل.

و لقّبَ بسيبويه جماعةٌ، إلا أنّه لاينصرفُ عند الإطلاق إلا إليه، و هو فارسيٌّ قال [السيوطيُّ] في المزهر معناه: رائحة التفاح، فسمّي بذلك. و قيلَ: إنَّ أمّه كانت ترقصُه بذلك في صغره، و قيل: كانَ مَنْ يلقاه يشمُّ منه رائحةَ الطيب، و قيلَ: كان يعتادُ شمَّ التفاح، و قيل: لقّبَ بذلك للطافته، لأنَّ التفاحَ من لطيف الفواكه، انتهى.

و قيلَ: كان أبيضَ مشرباً بحمرة، كأنَّ خدودَه لونُ التفاح، و قالَ ابن السيِّد البطليوسي في شرح الفصيح: الإضافة في لغة العجم مقلوبةٌ كما قالوا سيبويه، و السيبُ التفاح، و ويه رائحته، و التقديرُ رائحةُ التفاح، و فيه يقول جارُ الله الزمخشريُّ [من الوافر]:

٥٣٣- الا صلّى الإله صلاةَ صدقٍ   على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإنّ كتابَه لم تغنِ عنهُ   بنو قلمٍ و لا أبناءُ منبر

تنبيهات: الأوّل: أجاز الجرميُّ في نحو: سيبويه إجراءَه مجرى بعلبك في بناء الأوّل و منع صرف الثاني. قال أبوحيّان: و هو مشكلٌ، إلا أن يستندَ إلى سماعٍ، و إلا لم يقبل، لأنَّ القياسَ البناءُ لاختلاط الاسم بالصوت و صيرورتهما اسماً واحداً، انتهى. و قضية كلام التسهيل و غيره سماعُه، بل صرَّحَ بعضُهم بذلك، و لايردُ على قضية كلام المُصنّف، لأنّه خلافُ المشهور.

الثاني: في نحو بعلبك لغتان أخريان: أحدُهما بناءُ الجزءين، أمّا الأوّل فلمَا مرَّ، و أمّا الثاني فتشبيهاً له بما تضمَّنَ الحرفَ كخمسة عشر، لكونهما أيضاً كلمتين، إحداهما عقيبُ

الأخرى، و هو ضعيفٌ، لأنّ المضافَ و المضاف إليه كذلك، الثانية: إضافةُ الأوّل إلى الثاني فيتأثّرُ الأوّل بالعوامل ما لم يعتلّ، فإن اعتلّ كان في جميع أحواله[١] ساكناً للثقل بالتركيب و الإعلال، و للثاني حينئذٍ ما له مفرد من الصرف و منعه، فموت من حضرموت مصروف و هرمز من رامَ هرمز ممنوع.

قالَ الرضيُّ: و بعضهم لايصرفُ المضاف إليه و إن كان منصرفاً قبل التركيب اعتداداً بالتركيب الصوريّ كما اعتدّ به في إسكان ياء معدي كرب، و هو ضعيفٌ مبنيٌّ على وجه ضعيف، أعني الإضافة، أمّا ضعفهُ فلأنّ التركيب الإضافيّ غير معتدٌّ به في منع الصرف، و أمّا الإضافةُ فلأنّها ليست حقيقيّةً، بل شبيهةٌ بالإضافة من حيثُ اللفظ، و لو كانت الإضافة حقيقيّةً لأنتصبَ ياء معدي كرب في النصب، انتهى. و قد ذهبَ بعضُهم إلى فتحها في النصب، و إسكانها في الرفع، و الجرّ كقاضي القوم، و لايردُ شيء من ذلك على قضية كلام المُصنّف (ره) لما علمت.

و الثالثُ: عدّوا من المركّب المبنيّ قولهم: افعل هذا بادي بدي، و بادي بدا و ذهبوا أيدي سبا، و هو مشكلٌ، فإنّ أصل بادي بدى بادي بديئ بوزن بديع، فخففت بأن طرحت همزة بديي و بأن قلبت همزة بادي ياءً مفتوحةً، و اسكنت الياء، فوزن بدي بعد الحذف فعي، و أصل بادي بدا بادي بداء كصباح، فصنع بهمزة بادي ما تقدّم، و حذفت همزة بداء.

و معناها أوّل، مبتدأ من بدأ يبدأ بمعنى الابتداء، و قيل: من بدا يبدو، و إذا ظهرَ فهما في الأصل مضافٌ و مضافٌ إليه، و المضافُ منهما منصوبٌ على الحال، و ليس فيهما إلا تخفيفُ الهمزة من آخرهما، و الإسكان في آخرالاسم، و تخفيف الهمزة و إسكان الآخر لايوجبان البناء، ألا ترى أنّك لو خففتَ، و قلت في مبتدإ: مبتدي و في بدأ بدي، لم يختلف في أنّه باقٍ على إعرابه، و إنّما غايتُه إن كان معرباً لفظاً فصار معرباً تقديراً.

و كذلك أيدي سبا، المعنى ذهبوا مثل أيدي سباء بن يشجب في تفرّقهم و تبدّدهم في البلاد، حين أرسل الله عليهم سيلَ العرم، و الأيدي كنايةٌ عن الابناء و الأسرَّة، لأنّهم في القوّة و البطش بهم بمنزلة الأيدي، فحذف المضاف، و أعرب المضاف إليه، و هو أيدي إعرابه، ثُمَّ خفّفتِ الهمزة من سباء و سكنت الياء في أيدي للتخفيف، و ذلك لايوجبُ البناءَ.

---

١ - سقط في جميع أحواله في «ح».

قالَ ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل: لو قيل: إنّه معربٌ على أصله منصوبٌ على الحال، إلا أنّهم سكّنوا الياء من أيدي و بادي تخفيفاً لما جرى في كلامهم كثيراً، فصار كالأمثال كما كانَ ذلك في قولهم: أعطِ القوسَ باريها، لكان أقرب إلى الصواب، إلا أنّهم أرادوا إسكانَ الأوّل، و هو في موضع نصب، و رأوا صورة التركيب، حكموا بالبناء، و الّذي يمكن أن يقال من حجّتهم في تمشيته: إنّه كثُرَ استعمالهم أيدي سبباء في التفرُّق الكثير، و بادي بدا في الأوّل، حتى صار معنى المضاف و المضاف إليه نسياً منسيّاً، فلايُفهم من أيدي سبا إلا متشتّتين، و لا من بادي بدي إلا أوّل، فكانَ بمنزلة بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر إلى تفضيل اللفظين، فشبّه ببعلبك في أنّ الأوّل كالجزء فوجبَ بناؤُه، انتهى.

و ما حكمَ به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قالَه الزمخشريُّ، و جَعَلَه سيبويه بمنزلة خمسة عشر. قالَ الرضيُّ: و هو الأولى، و إنْ كانَ على جهة التشبيه لا لتضمُّن الثاني حرفاً مثله، و لو كان الأمر على ما قال الزمخشريُّ لوجبَ إدخالُ التنوين في بادي و بدي، لأنّ فيهما تركيباً بلا علميّة، و لم يسمعا منوّنين، و لوجب تنوين سبأ، لأنّه اسم رجل و ليسَ اسم قبيلة، انتهى.

و صرَّحَ ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل بأنّ من عدَّ بادي بدا و أيدي سبا من المركَّب المبنيِّ، جعل الجزء الثاني منه معرباً، و الأوّل مبنيّاً كمعدي كرب و بعلبك، و لم يعترض لاسقاط التنوين.

قالَ بعضُهم: و يمكن أنْ يكونَ إسقاطُه للتخفيف لطوله، و لما جرى في كلامهم كثيراً، و قد ثبتَ حذفه في غير هذا الباب لهذه العلّة نحو قولهم: جاءني زيد بن عمرو، لأنّه مبنيٌّ.

التوابع

ص: التوابع: كلُّ فرعٍ أعرب بإعراب سابقه، و هي خمسة:

ش: باب التوابع.«التوابعُ» جمعُ تابع باعتبارغلبة الاسميَّة عليه، و إلا ففاعلُ صفة لايجمعُ على فواعل،«كلُّ فرعٍ»متلبِّسٌ«بإعراب سابقه» الّذي هو فرعٌ عليه في الإعراب، أي بجنسِ إعرابه، بحيثُ يكونُ إعرابه من جنس إعراب سابقه المذكور.

فقولُه:«كلُّ فرعٍ» يشملُ المحدودَ و غيرَه، ممَّا هو فرعٌ عن غيره في الإعراب أو في العملِ أو غيرهما، و ما بعده يخرجُ ما عدا المحدودِ، و قد مرَّ بيانُ ما يترتَّبُ على إدخال كلٍّ في الحدِّ من الفساد.

و أحسنُ حدِّ التوابع قولُ ابن الحاجب في شرح منظومته: التوابعُ ما ثبتَ له الإعرابُ فرعاً عن غيرها، و هو أحسنُ من حدِّه في الكافية: كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة. و قالَ أبوحيَّان: التوابع محصورة بالعدِّ، فلاتحتاجُ إلى رسم و لاحدٍّ، و لذلك لم يحدَّها جمهور النحويّينَ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: المرادُ بالتوابعُ توابع الأسماء، إذِ الكلامُ فيما يتعلّقُ بها فلا نقضَ بنحو قوله[من الطويل]:

٥٣٤- فَأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببَغْلَتي أتاكَ أتاكَ اللّا حِقُونَ احْبِس احْبِسِ[1]

و قوله[من الكامل]:

٥٣٥- لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنة إنَّها أخَذَت عليَّ مَواثقاً و عُهودا[2]

الثاني: المرادُ بالإعرابِ في اللاحق و السابق أعمُّ مِن أنْ يكونَ لفظيًّا أو تقديريّاً أو محليًّا حقيقةً أو حكماً، فلايردُ نحو: جاءني هولاء الرجالُ، و يا زيد العاقُ، و لارجلَ ظريفاً.

الثالث: أفهمَ قولُه«سابقه» وجوبَ تقدم المتبوع على التابع، و جوَّزَ الكوفيُّون تقدمَ عطف النسق بشروط.

أحدُها: أنْ يكونَ بالواو، و زادَ ابنُ هشام أو الفاء، أو ثُمَّ أو أو أو لا.

الثاني: أن لا يُؤدِّي[3] ذلك إلى وقوع العاطف صدراً، فلايجوز: و عمرو زيد قائمان.

الثالث: أن لايؤدِّي إلى مباشرة العاطف عاملاً غيرمتصرِّف، فلايجوز: إنَّ و زيداً عمراً ذاهبان، و لا ما أحسنَ و عمراً زيداً.

---

١ - لم يعين قائله: **اللغة:** البغلة. دابة معروفة.

٢ - هو لجميل بثنية. **اللغة:** أبوح: مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس، المواثق: جمع موثق: العهد الذي توثق به كلامك و تؤكد به التزامك، العهود: جمع عهد، و هو بمعنى الموثق و الميثاق.

٣ - سقط أن لايؤدِّي في«ح».

الرابعُ: أن لايكونَ المعطوفُ مجروراً، فلايجوزُ: مررتُ و عمرو بزيد.

الخامسُ: أنْ لايكونَ العامل ممّا لايكتفي بفاعل واحد فلايجوزُ: اختصم و عمروٌ زيدٌ، و خالف ثعلب في هذا الأخير فلم يشترطْه، و البصريُّون يقصرون ذلك مع استيفاءِ هذه الشروط على الضرورة كقوله[من الوافر]:

٥٣٦- الا يَا نخلَةً منْ ذات عِرق عليك وَ رَحْمَةَ الله السلامُ[١]

قيلَ: قد يفهمُ من ذلكَ أيضاً وجوبُ تقديمه على معمول التابع، فلايتقدَّمُ معمولُ التابع على المتبوع، لأنَّ المعمولَ لايحلُ إلا في موضع يحلُّ فيه العاملُ، و التابعُ لايتقدَّمُ على المتبوع، و جوَّزه الكوفيُّون، نحو: هذا طعامَك رجل يأكلُ، و وافقهم الزمخشريُّ في أحد الوجوه الّتي ذكرها في قوله تعالى: ﴿و قُلْ لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾[النساء/٦٣]، قالَ: يجوزُ أنْ يتعلّقَ في أنفسهم ببليغاً و المعنى: قل لهم قولاً مؤثِّراً في قلوبهم، أي عدهم بالقتل و الاستيصال و نحو ذلك، انتهى، و هذا إنّما يتأتّي على رأي الكوفيِّين.

« و هي»أي التوابعُ«خمسةٌ» بالاستقراء، و يمكنُ أنْ يقالَ: لأنَّ التابعَ إنْ كان مقصوداً بالذات فبدلٌ إنْ لم يتخلّل بينهما عاطفٌ، و عطفُ نسق إنْ تخلّلَ، و إن لم يكن مقصوداً فنعتٌ، إنْ دلّ على معنى في متبوعه، و تأكيدٌ إنْ كانَ إعادةً للأوّل لفظاً أو معنى، و إلا فعطفُ بيان.

الأقوال في عامل التابع: تنبية: اختلفَ في عامل التابع، فأمّا النعتُ و التوكيدُ و البيانُ فقالَ الجمهورُ: العاملُ فيها هو العاملُ في المتبوعِ، و نسبَ إلى سيبويه، و قالَ الخليلُ و الأخفشُ: العاملُ فيها معنويٌّ، و هو كونها تابعة، و قالَ قومٌ: العاملُ فيها مقدَّرٌ من جنس عامل المتبوع، و أمّا البدلُ فقالَ سيبويه و المُحَقّقون: عاملُه هو عاملُ المبدل منه، إذ المبدل منه في حكم الطرح، فكانَ عامل الأوّل باشر الثاني، و قال أكثرُ المتأخرين: عامله مقدَّرٌ من جنس عامل المبدل منه.

قالَ أبوحيَّان: و هو المشهورُ و أمّا عطف النسق فقالَ الجمهورُ: عاملُه عاملُ متبوعه بواسطة الحرف، و هو الصحيحُ؛ و قيل: الحرف، و قيل: مقدَّر بعد العاطف. قال بعضهم: و لو قيل العامل في الكلّ هو المتبوع لكان له شواهدُ.

---

١ - هو للأحوص و اسمه عبدالله بن محمد بن عاصم الأنصاري اليربوعي. اللغة: النخلة: مونث نخل و هو شجر معروف و لكن أراد بالنخلة هنا امرأة، ذات عرق: موضع.

النعت

ص: الأوّل: النّعت، و هو ما دَلّ على معنى في متبوعــه مطلقــاً، و الأغلــب اشتقاقه، و هو: إمّا بحال موصوفه، و يتبعُه إعراباً وتعريفاً و تنكيراً و إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً، أو بحال متعلّقه و يتبعُه في الثلاثة الأوّل، و أمّا في البواقي فإن رفع ضمير الموصوف فموافقٌ أيضاً، نحو: جاءتني امرأةٌ كريمة الأب، و جاءني رجلان كريما الأب، و رجال كرام الأب، و إلا فكالفعلِ، نحو: جاءني رجل حسنة جاريتــه، أو عالية، أو عالٍ داره، و لقيت امرأتين حــسناً عبــداهما، أو قائمــة في الــدار جاريتهما.

ش: الأوّل من التوابع النعتُ، و قدّمَه على سائرها لأنّ استعمالَه أكثــرُ، و لكونــه أشدُّ متابعةً و أوفر فائدةً، و كانَ الأولى أنْ يتبعَه بالبيان ثُمَّ التوكيد ثُمَّ البدل ثُمَّ عطــف النسق، لأنّها إذا اجتمعت في التبعيَّة، رتِّبت كذلك، و التعبيرُ بالنعت اصطلاحُ الكوفيّين، و ربّما قالَه البصريُّون، و الأكثر عندَهم الوصفُ و الصفة.

«و هو ما» أي تابعٌ، و هو كالجنس يشتملُ جميعَ التوابــع «دلّ علــى معــنى في متبوعه» أخرج ما عدا النعتَ من التوابعِ و أوْرَدَ نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، و جاءَ القــوم كلُّهم. قالَ بعضُهم: بلْ كلُّ التوابع يدلُّ على معنى في متبوعها، فإنّ المعطوف يدلُّ على كون المتبوع ممّا يشاركه الغيرُ في كونه مقصوداً بالنسبة، و التأكيدُ يدلُّ أنّ المتبوعَ ليس متجوَّزاً فيه، و لا ممّا ذُكرَ سهواً، و البدلُ يدلُّ على أنّ المتبوعَ غيرُ مقصود بالنــسبة. و عطفُ البيان يدلُّ على أنّ المتبوعَ هذا الأمر المعيَّن، و أُجيبَ بأنّ المرادَ بالدّلالة الدلالــة المقصودةُ، و لا شيء من هذه الدلالات بمقصود.

«مطلقاً» قيدٌ للظرف أي كائن في متبوعه كوناً مطلقاً غير مقيَّد بزمان نسبة حصول لمنعوته في الكلام. قيل: قصدَ به إخراجُ الحال، إذ الحالُ يدلُّ على معــنى كــائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول لذي الحال، و يردُّه على أنّ الحالَ خارجةٌ عــن مبحــث التوابع، و أيضاً فتقدُّمُ ذكرِ التابعِ و المتبوعِ يمنعُ إخراجَها به .

قالَ بعضُهم: يصحُّ أنْ يقال: ذكر لبيان مدلولِ الصفة بحيثُ يتميَّزُعن مدلول الحال، إذ هذا تعريفٌ للصفة بتعيين مدلولها، فقوله: مطلقاً، و إن كانَ مستغنًى عنــه في إتمــام التعريف، لكنّه يحتاجُ إليه في تعيين مدلولها الّذي قصدَ في ضمن التعريف، و لاخفــاء في أنّه يخرجُ به سائر التوابع عن التعريف، إذْ دلالتها على معنى كائنٌ في متبوعها كوناً مقيَّداً بزمان نسبة حصول لمتبوعها.

و في بعض شروح الكافية إنّ مطلقاً قيدٌ للدلالة، أي دلالة مطلقة غير مختصّة بمادة، فخرجَ به: جاء القومُ كلّهم، و أعجبني زيدٌ علمه، فإنّ دلالَة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصّةٌ بالمادّة حتى لو قيل: أعجبني زيدٌ غلامُه، و أعجبني زيدٌ و غلامه، و جاء زيدٌ نفسُه، انتفت الدلالةُ.

و فيه ما عرفتَ من أنّ كلّ تابعٍ يدلُّ على معنى في متبوعه و أنّه لايساعدُه اللفظُ مطلقاً، إذ مقتضى هذا التوجيه تأنيثُ مطلقاً، و إنّه يخالفُ ما حمله المُصنّف عليه، و إنّ ذلك في أعجبني القومُ كلّهم باطلٌ، لأنّ تركيب التأكيد مع المتبوع يفيدُ تقريرَ الشمول، فلولا دلالته على حصول في متبوعه لم يتقرّر الشمولُ الّذي يدلّ عليه المتبوع.

تنبيهاتٌ: الأوّل: يردُ على هذا التعريف الجسم الطويل العريض العميق ، فإنّ المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه، و سيأتي فيه كلامٌ، و كذا نحو: ﴿نَفْخَةٌ واحِدةٌ﴾[الحاقة/١٣]، فإنّ المقصودَ فيه تأكيدُ معنى في المتبوع، لا الدلالةُ على معنى فيه، فلايشملها التعريفُ مع أنّهما من أفراد المعرَّف.

الثاني: يردُ على هذا التعريف أيضاً الوصفُ بحال المتعلّق، نحو: رجل حسنٌ غلامُه، فإنّ الوصفَ فيه يدلّ على معنى في الغلام لا في الرجل، فكانَ ينبغي أنْ يزاد فيه أو متعلّقه، و اعتذَر مع الاعتراف بأولويّة هذه الزيادة بأنّ المرادَ بالمعنى في المتبوع أعمُّ من معنى فيه تحقيقاً أو تنزيلاً، و الوصف بحال المتعلّق لتنزيل حاله منزلة حالِ المتبوع.

قالَ الرضيُّ: و قد يجعلُ حال متعلّق الشيء وصفاً لذلك الشيء بتنزيله منزلة حالـه، نحو: مررتُ برجل مصريٍّ حمارُه، لحصول الفائدة بذلك، أو إنّ المرادَ الدلالةُ على معنى في متبوعه أعمُّ من دلالة الوصف وحده أو مع ضميمة المتعلّق، و لاخفاءَ في دلالته مع المتعلّق على حال المتعلّق، و إنّما يميّزُ عن الوصف بحال الموصوف، مع أنّ كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف أحكامهما.

فوائد النعت: الثالثُ: فائدةُ النعت التخصيصُ، و هو تقليلُ الاشتراك في النكرات، كجاءني رجلٌ تاجرٌ، أو التوضيحُ، و هو رفعُ الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر، أو المدح أو الذمُّ، نحو: أعوذُ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، أو الترحُّم، نحو: أنا عبدُك المسكين، أو التعميم، نحو: إنّ الله يرزقُ عبادَه الطائعينَ و العاصين، أو التفصيل، نحو: مررت برجلين عربيٍّ و عجميٍّ، أو الإبهام، نحو: تصدَّق بصدقه قليلة أو كثيرة، أو التأكيد، نحو: ﴿نفخةٌ واحدةٌ﴾[الحاقة/١٣]، أو الكشفُ عن الماهيَّة، نحو: الجسم الطويل العريض العميق، كذا قال بعض المحقّقين.

و الفرقُ بين النعت الكاشف و النعت المؤكّد أنّ الأوّل مفسّرٌ و الثاني مقرّرٌ، و الفرقُ بينَ التفسير و التقرير بيّنٌ، و قيل: الفرقُ بينهما أنّ المؤكّد يوكّد بعضَ مفهوم المنعوت، و الكاشفُ يكشفُ عن تمام ماهيّة المنعوت.

و هنا بحثٌ، و هو أنّ كلّاً من الطويلِ و العريض و العميق نعتٌ و ليس كاشفاً، و المجموعُ كاشفٌ، و ليس نعتاً إن قلت: كلٌ من تلك الأمور الثلاثة صالحٌ لكونه كاشفاً، لأنّه مساوي للجسم عند جمهور الأشاعرة، قلنا: لاشبهة لأحد في أنّ المتكلّم لم يقصد إلا كشفَ المجموع، لأنّ المجموعَ معرّفٌ على أنّ هذا الجوابَ لايجدي في نحو: الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقالَ: إنّ المجموعَ نعتٌ واحدٌ، إلا أنّ إعرابه أجرى على أجزائه كما في قرأت الكتاب جزءً جزءً، و البيت سقفٌ و جدرانٌ.

اشتقاق النعت:«و الأغلبُ» في النعت «اشتقاقُه» أي كونُه مشتقّاً، و ليسَ شرطاً فيه وفاقاً لابن الحاجب و خلافاً للجمهور في اشتراطهم ذلكَ، و تأويلهم ما ليس بمشتقٍّ بالمشتقِّ.

قالَ ابنُ الحاجب: إن معنى النعت أنْ يكونَ تابعاً يدلُّ على معنىً في متبوعه، فإذا كانت دلالتُه كذلك صحَّ وقوعه نعتاً، و لافرق بين أن يكونَ مشتقّاً و غيره، لكنْ لمّا كانَ الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتقُّ توهّمَ كثيرٌ من النّحويّينَ أنّ الاشتقاق شرطٌ حتى تأوّلوا غير المشتقِّ بالمشتقِّ.

قالَ: و الأسماءُ الّتي وقعت صفات، و هي غيرُ مشتقّة منها ما وقعَ صفةً مطلقاً كالمنسوب و ذي المضاف إلى اسم الجنس، نحو: مررت برجلٍ تميميٍّ و ذي مال، و منها ما وقعَ صفةً في بعض أحواله كأيٍّ في مثل: مررت برجل أيِّ رجلٍ، و منها اسمُ الجنس التابع لاسم الإشارة نحو: مررتُ بهذا الرجل، فإنّه هنا استعملَ وصفاً، و إن كان وضعُه للذات في غير هذا الموضع لأنّ متبوعَ هذا، و هو اسمُ الإشارة، دالٌّ على الذات المبهمة فتعيّن دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى، و هو حقيقةُ الذات و بيان ماهية المشار إليه، و منها اسمُ الإشارة في نحو: مررت بزيد هذا، فإنّه يدلُّ على معنى في ذات زيد، و هو كونه مشاراليه، فثبتَ أنّ الاشتقاقَ ليس بشرط في النعت لما ثبتَ من وقوع هذه الألفاظ المذكورة نعوتاً مع أنّها غيرُ مشتقّة، انتهى.

و الّذين يشترطونَ الاشتقاقَ يُؤوّلونَ ذلك كلّه، فيقولونَ: تميميٌّ مؤوّلٌ بمنسوب، و ذي مال بصاحب المال، و أيِّ رجلٍ بكامل في الرجوليّة، و هذا الرجلُ بهذا المعيّن، و زيد هذا بزيدٍ المشاراليه.

تنبيهٌ: الوصفُ الجامدُ على ضربين: قياسيٌ و سماعيٌ، فمن القياسيِّ ما ذكرَ، و منه الوصفُ بالمقادير، نحو: عندي رجالٌ ثلاثةٌ. قال [النبي](ص): الناس[1] كإبلٍ، مائة لاتجد فيها راحلة واحدة[2]. و تقولُ: عندي برٌّ قفيزان. و كذا الوصفُ بالذراع و الشبر و الباع و غير ذلك من المقادير.

و السماعيُّ على ضربين: إمَّا غير شائع، نحو: مررت برجل أسد أو حمار. قال: و هو بتقدير مثل أي مثل أسد و مثل حمار، و قالَ غيره: هو مؤوَّل بجريء أو بليد. و إمَّا شائعٌ كثير، و هو الوصفُ بالمصدر، نحو: جاءني رجلٌ عدلٌ و رضي. و هو عند الكوفيِّين على التأويل بعادل و مرضيٍّ، و عند البصريِّين على تقدير مضاف أي ذو عدل و ذو رضي.

قالَ ابنُ هشام في بعض رسائله: و المشهورُ أنَّ الخلافَ مطلقٌ. و قال ابن عصفور: و هو الظاهر، و إنَّما الخلاف حيثُ لم يقصد المبالغة، فإن قصدت فالاتِّفاق على أنَّه لاتأويلَ و لاتقديرَ، انتهى.

و محل الوصف بالمصدر ما إذا لم يكن في أوَّله ميمٌ، فإن كان كذلك كمسير لم ينعت به لا باطِّراد و لا بغيره، نَبَّهَ عليه بعضُهم.

الأمور الّتي يتبع النعت متبوعه فيها: «و هو» أي النعتُ «إمَّا بحال موصوفة» أي بحال قائمة بموصوفة، نحو: مررت برجلٍ حسن، فالحسنُ حالٌ قائمةٌ بالرجل، و يسمَّى نعتاً حقيقيّاً. «و يتبعه» أي يتبع النعتُ الّذي هو بحال موصوفه موصوفَه «إعراباً» رفعاً و نصباً و جرّاً «و تعريفاً و تنكيراً و إفراداً و تثنيةً و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً» لاتِّحادهما فيما صدقاً عليه و قيام النعت بالموصوف.

و ليسَ المرادُ اجتماعَ هذه العشرة في تركيب واحد[3]، كيف و هي أنواع متضادَّةُ الإفراد، و إنَّما المرادُ أنَّه لابدَّ من كلِّ نوعٍ من واحد، فمن الرفع و النصب و الجرِّ أحدُها، و من التعريف و التنكير أحدُهما، و من الإفراد و التثنية و الجمع أحدُها، و من التذكير و التأنيث أحدُهما، فلا بدَّ في النعت الّذي هو بحال موصوفه من أربعةٍ من هذه العشرة.

---

١ – سقط الناس في «ح».
٢ – الترمذي، ٥/١٤٢، رقم ٢٨٧٢.
٣ – سقط في تركيب واحد في «ح».

تنبيهات: الأوّل: قالَ بعضُهم: ذكرُ الإعراب لاحاجةَ إليه لظهور العلم به من كونه تابعاً إلا أنْ يقالَ: أرادَ جمعَ الأمور الّتي تعتبرُ التبعيَّةَ فيها لتنضبط معاً.

الثاني: محل ما تقرَّر حيث لم يمنع مانعٌ من التبعيَّة، كما في الملتزم إفراده و تـذكيره كالفعل أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل و فعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور و جريح، أو تأنيثه كرجل رَبْعَة[١] و هُمَزَة[٢] و امرأة ربعة و همزة، و لايشكلُ شيء من ذلك على قضية إطلاق المُصنِّف، لأنّه شاذٌّ، و أمّا قولهم برمة أعشار و أكسار و ثوب أسمال و﴿ نطفة أمشاج﴾[الإنسان/٢]، فلأنَّ البرمة مجتمعة من الأكسار و الأعشار هي قطعها، و الثوبُ مؤلَّف من قطع كلّ واحد منها، سمل أي خلق، و نطفة مركّبة من أشياء، كلُّ واحد منها مشجٌ، فلمَّا كانَ بمجموعُ الأجزاء ذلك الشيء المركّب منها، جازَ وصفُه بها، و جراهم على ذلك كون أفعال جمع قلّة، فحكمُه حكمُ الواحد، قال تعالى:﴿ نُسقيكم ممّا في بطونه﴾[النحل/٦٦]، و الضمير للأنعام. و قال سيبويه: أفعال واحدٌ لا جمعٌ.

«أو بحال متعلّقه» أي بحال قائمة بمتعلّق موصوفه، و هو ما بينَه و بينَ الموصوف علاقةٌ، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه، فالحسنُ حال قائمة بالغلام، و هو متعلّق الموصوف.

تنبيه: المراد بحال الموصوف و حال المتعلّق ما جعل حالاً للموصوف، و لو تجوُّزاً في الأوّل، و ما جعلَ حالاً لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب، و إن كانَ قائماً به في الثاني، فنحو: مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف، و إن كان ليس المرادُ بالحسن إلا وجهه، و نحو: رأيتُ زيداً الحسنَ نفسُه أو ذاتُه من قبيل الوصف بحال المتعلّق، و إن كان الحسن قائماً بزيد.

«و يتبعُه» أي يتبعُ النعت الّذي هو بحال متعلّق موصوفه«في الثلاثة الأوّل» جمع أولى و هو الإعرابُ بأوجه الثلاثة و التعريف والتنكير، و في الحقيقة إنّما يتبعُه في اثنين من خمسة، واحدةَ من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف و التنكير، «و أمّا في» الخمسة«البواقي»وَ هي الإفرادُ و التثنيةُ و الجمعُ و التذكيرُ و التأنيثُ، ففيه تفصيلٌ.

«فإن رفعَ» أي النعتُ الّذي هو بحال متعلّق موصوفه «ضميرَ الموصوف» بأن حوّل الإسناد عن المتعلّق إلى ضمير الموصوف، و جرَّ المتعلّق بالإضافة إنْ كانَ معرفةً، و نصبَ على التميز إنْ كانَ نكرةً، و يسمّى نعتاً مجازيّاً، لأنّه جارٍ على الموصوف لفظاً، و هو قائمٌ حقيقةً بمتعلّقه، فهو«موافقٌ» فيه«أيضاً»، كما أنّه موافقٌ في الثلاثة الأوّل، فهو

---

١ – الرَّبْعَة: الخلق لا بالطويل و لا بالقصير،أو الوسيط القامة«للمذكر و المؤنث».
٢ – الهمَزَة: العيَّاب.

كالنعت بحال موصوفه، لأنّه رافعٌ ضمير الموصوف كهو إلا أنّ ذلك أصالةً، و هذا تحويلاً، «نحو: جاءتني امرأةٌ كريمةَ الأب بالإضافة، أو كريمةٌ أباً بالتمييز، و جاءني رجلان كريما الأب بالإضافة، أو كريمان أباً بالتمييز، و جاءني رجالٌ كرامُ الأبِ» بالإضافة، أو كرامٌ أباً بالتمييز.

«و إلا» يرفع ضميرَ الموصوف، بل رفع المتعلّق فهو «كالفعل» الحالّ محلّه، فيفرد لرفعه ذلك، و يطابقُ في التذكير و التأنيث المرفوع لا المنعوت، نحو: جاءني رجلٌ حسنةٌ جاريتُه، كما تقول: حَسُنَتْ جاريتهُ، و جاءتني امرأةٌ قائمٌ أبوها، كما تقول: قامَ أبوها، أو جاءني رجلٌ عاليةٌ أو عالٍ دارُه، كما تقول: علت دارُه، و علا دارُه، لأنّ الدارَ مؤنثٌ لفظيٌّ، و قد تقدَّمَ أنّ الفاعلَ إذا كان مؤنثاً لفظيّاً ظاهراً جاز في فعله التذكيرُ و التأنيثُ، و التأنيثُ أرجحُ.

«و لقيتُ امرأتين حسناً عبداهما أو» لقيت امرأتين « قائماً أو قائمةً في الدار جاريتهما» كما تقول: قام في الدار جاريتهما، أو قامت في الدار جاريتُهما، لما مرَّ من أنّ الفاعلَ إذا كان مُؤنّثاً حقيقيّاً ظاهراً مفصولاً عن الفعل بغير إلا جازَ في فعله التذكيرُ و التأنيثُ، و التأنيثُ أرجحُ.

و نحو مررتُ برجلين قائم أبواهما، كما تقولُ: قام أبواهما، و برجال قائم آباؤهم، كما تقول: قام أباؤهم، و لاتقول: قائمين أبواهما، و لا قائمين أباؤهم إلا على لغة أكلوني البراغيث، لكن يترجّحُ قيامٌ آباؤهم على قائمٌ آباؤهم.

و إذا رفعَ النعتُ الضميرَ البارز كانَ حكمُه حكمَ الرافعِ للمتعلّق، فتقول: جاءني غلام امرأة ضاربته هي: و أمةُ رجل ضاربُها هو، كما تقولُ: ضربتْه هي، و ضربَها هو، و جاءني غلامُ رجلين ضاربُه هما، و غلامُ رجال ضاربُه هم، كما تقولُ: ضربه هما، و ضربه هم، و لاتقول: ضارباه هما و لا ضاربوه هم إلا على تلك اللغة، و يترجّحُ هنا أيضاً ضواربه هم على ضاربه هم.

هذا مذهبُ سيبويه و المبرّد و أبي موسى، و ذهب الأبذيُّ و الشلوبين و طائفةٌ إلى أنّ الأرجحَ هو الإفرادُ، و فصّلَ آخرون فقالوا: إنْ كانَ النعتُ تابعاً لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم، و جاءني غلمانُ رجال ضواربهم هم، فالتكسيرُ أرجحُ و إن كانَ لمفرد أو مثنى، كمررت برجل قاعد غلمانه و برجلين قاعد غلمانهما، و جاءني غلام رجالٍ ضاربُه هم، أو غلاما رجالٍ ضاربهما هم، فالإفرادُ أرجحُ، و اتّفق الجميعُ على أنّ الافرادَ أفصحُ من جمع السلامة.

الأسماء في الوصف: تتمةٌ: تشملُ على فوائد الأولى قال [الأسترآباذي] في البسيط [في شرح الكافية] الأسماء في الوصف على أربعه أقسام:

ما يوصفُ و يوصفُ به، و هو اسمُ الإشارة و المعرَّف بأل و المضاف إلى واحد من المعارف إذا كانَ متَّصفاً بالحدث.

و ما لايوصفُ و لايوصفُ به و هو ثواني الكني[١] و أللهمَّ عند سيبويه، و ما أوغلَ من الأسماء في شبه الحرف كأين وكم و كيف و المضمرات و ما أحسن قول الشاعر [من السريع]:

٥٣٧- أضمرتُ في القلب هوي شادن مشتغلٌ بالنحو لا ينصفُ[٢]
وصفتُ ما أضمرتُ يوماً لهَ فقالَ لي المضمرُ لايوصفُ

و ما يوصف و لايوصف به و هو الأعلام. و ما يوصف به و لايوصف و هو الجمل، انتهى.

و قال ابن هشام في تذكرته: المعارفُ أقسام، قسمٌ لاينعتُ بشيء، و هو المضمرُ، و قسمٌ ينعتُ بشيء واحد، و هو اسم الإشارة خاصَّةً ينعتُ بما فيه أل خاصَّة، و قسمٌ ينعت بشيئين، و هو ما فيه أل، و ينعتُ بما فيه أل، و بمضاف إلى ما فيه أل، و قسمٌ ينعت بثلاثة أشياءَ، و هو شيئان: أحدهما العلمُ ينعتُ بما فيه أل و بمضاف و بالإشارة، و الثاني المضافُ ينعتُ بمضاف مثله و بما فيه أل و الاشارة، انتهى.

بقي أنَّ اسم الإشارة و ما فيه أل ينعتان بالموصول أيضاً، و العلمُ ينعتُ بالموصول و بالمضاف إليه، و لعلَّه أدخلَه تحتَ ما فيه أل.

تعدُّد النعت لمتعدِّد: الثانية: إذا تعدَّدت النعوتُ غير واحد فإن اختلفَ معنى النعت و لفظُه، وجبَ التفريقُ بالعطف بالواو، نحو: مررتُ برجلينِ كريمٍ و بخيلٍ، و برجالٍ شاعرٍ و كاتبٍ و فقيه، إنْ اتَّحدا، استغنى بالتثنية و الجمع عن التفريق، نحو: مررتُ برجلينِ كريمينِ و برجالٍ كرماءَ، و غلبَ بالتذكير و العقل وجوباً عند الأجمال، كمررت بزيدٍ و هند الصالحين، و برجل و امرأتين صالحتين. و التغليبُ بالعقل خاصٌّ بجمع المذكَّر، تقولُ: مررتُ برجالٍ و أفراس سابقينَ، و امتنع سابقات، و اختياراً عند التفصيل فتقول على التغليب: مررتَ بعبيد و أفراس سابقين، و على عدمه سابقين و سابقات.

---
١ - ثواني الكني: القسم الثاني من الكنية نحو القاسم من أبي القاسم.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الشادن: ولد الظبية. (ج) شوادن.

الثالثةُ: إذا تعدَّدَ العاملُ، فإن اتّحدَ عملُه و معناه و لفظه أو جنسُه جازَ الاتْباعُ مطلقاً، فتقولُ فيما اتّحد عملُه و معناه و لفظه: ذهبَ زيدٌ و ذهبَ عمرو العاقلان، و هذا زيدٌ و هذا عمرٌو الفاضلان، و رأيتُ زيداً و رأيت عمراً الفاضلين، و مررتُ بزيد و مررتُ بعمرو الكريمين، و فيما اتّحَدَ معناه و عملُه و جنسُه، جاءَ زيدٌ و أتي عمرو الظريفان، و هذا زيدٌ و ذاك عمرو العاقلان، و رأيتُ زيداً و أبصرت خالداً الشاعرين، و سقتُ النفع إلى خالد و سيق به لزيد الكاتبينِ، و خصَّصَ بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين و خبري مبتدأين و ليس بشيء.

و إنْ عدمَ الاتّحادُ في المعنى و العمل و اللفظ، كجاء زيدٌ و رايت عمراً، أو في المعنى و العمل و الجنس كهذا ناصرُ زيد و يخذل عمراً، أو في المعنى و اللفظ، كجاء زيدٌ و مضي عمرو، أو في العملِ و اللفظ كهذا مؤلمُ زيد و موجعُ عمرو، وجب القطع، إمّا بالرفع على إضمار مبتدإ، أو بالنصبِ على إضمار فعل لائق، و يمتنعُ الاتباع، لأنّه يُؤدّي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمولٍ واحد من جهة واحدة، بناءً على أنّ العامل في المنعوت هو العاملُ في النعت، و هو الصحيح، أمّا إذا اتّحد العاملان معنى و عملاً، فلامحذورَ في الاتباع، لأنّ العاملينِ من جهة المعنى شيء واحدٌ، فنزّلا منزلةَ العامل الواحد عند الجمهور.

و قالَ ابنُ سراج: إذا اتّفقا لفظاً كان الثاني توكيداً للأوّل، و إنْ كانَ العاملُ واحداً، جازَ الاتباعُ و القطعُ، إن لم يختلف العمل، نحو: قامَ زيدٌ و بكرٌ العاقلان، و إن اختلفَ تعيَّنَ القطعُ، سواءٌ اختلفتِ النسبةُ إلى المتبوعين من حيث المعنى، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً العاقلان، أم اتّحد، نحو: خاصم زيد عمراً الظريفان، هذا مذهبُ البصريّين، و قالَ الفرّاء يتبعُ الأخيرُ عند الاتّحاد، و الكسائيُّ الأوّل، و ابن سعدان أيُّهما شيءت.

النعت المقطوع: الرابعة: يجوزُ الاتْباعُ و القطعُ في نعت غير مبهم إنْ لم يكن ملتزماً و لا موكّداً، قالَ يونسُ: و لاترحُّماً، نحو: الحمدُ لله الحميدُ، أي هو، و: ﴿و امرأته حمالةَ الحطب ﴾[المسد/٤]، أي أذمُّ، ﴿و المقيمينَ الصلاةَ ﴾[النساء/١٦٢]، أي أمدحُ، و اللهمَّ الطفْ بعبدك المسكين، أي ارحمْ، على رأي الجمهور بخلاف نعت المبهم، كمررت بهذا العالم أو النعت الملتزم و مثّلوا له بالشعري العبور[1]، و الأولى أن يمثلَ بالجمّاء الغفير و المؤكد نحو:﴿ إلهين اثنين﴾[النحل/١٥]، فلايجوزُ فيها القطع.

١- الشِّعْري: كوكب نيّر يطلع عند شدّة الحرّ. و في القرآن ﴿و إنّه هو ربّ الشعري ﴾[النجم/٤٩]، و هما شِعْريان: الشِّعْري العَبور، و الشِّعْري الغميصاء.

فإن كان لنكرة اشترطَ في جوازه القطع تأخُّرُه عن نعت آخر اختياراً كقـــول أبي الدردا[١]: نزلنا على خال لنا ذو مال و ذو همة. و إنْ لم يتأخّر عن نعت آخـــر لم يجـــز القطعُ إلا في الشعر.

و إن تعدَّدت المنعوتُ لواحد فإنْ تعيَّن مسمَّاه بدونها اتبعت كلُّها، أو قطعت أو اتبع بعضٌ، و قطع بعضٌ بشرط تقديمَ المتبع كقولها[من الكامل]:

٥٣٨- لا يَبْعَدَنْ قَومي الّذين هم سَمُّ العُداة وَ آفَةُ الجُزر
النَازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَك وَ الطَّيِّبونَ مَعاقدَ الأُزرِ[٢]

يُروى برفع النعتين و نصبيهما، و رفعِ الأوّل و نصبِ الثاني و بالعكس.

تنبيه: إذا قطعَ النعتُ خرجَ عن كونه نعتاً، قاله ابن هشام، و إطلاق النعت عليــه مجازٌ من باب إطلاق الشيء على ما كانَ عليه .

الخامسةُ: يجوزُ تعاطفُ النعوت متبعةً كانتْ أو مقطوعةً، قالَ أبوحيَّان: و يختـصُّ بالواو، نحو: ﴿سَبّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعلى* الّذي خَلَقَ فَسوى* و الّذي قَــدَّرَ فَهَــدَى﴾ [الأعلى /١و٢و٣]، إلى آخره، و لايجوزُ بالفاء إلا إذا دلّت على إحداث واقع بعـضها أثر بعض كقوله[من البسيط]:

٥٣٩- يا لهف زيابة للحارث ال..............ـصابح فالغانم فالآئب[٣]

أي الّذي صبح فغنم فآب.

قالَ ابنُ خروف إذا كانت النعوتُ مجتمعةً على المنعوت في حالة واحــدة لم يكــنِ العطفُ إلا بالواو، و إلا جازَ بجميع حروفِ العطف إلا حتى و أم.

السادسةُ: قد تلا النعتَ «إمَّا» أو «لا» لإفادة شكٍّ أو تنويعٍ أو نحوهمــا، فيجــبُ تكرارُهما مقرونين بالواو، نحو: لابدَّ من حساب إمَّا يسير و إمَّــا عــسير، و كقولــه تعالى:﴿من شجرة مباركة زيتونة لا شرقيَّة و لا غربيَّة﴾[النور/٣٥]، و قيــلَ: لايجــبُ التكرار.

السابعة: يجوزُ حذفُ المنعوت بكثرة إن عُلمَ، و كانَ النعتُ إمَّا مفرداً صالحاً لمباشرة العامل، نحو: ﴿و ألَنّا له الحديدَ* أن اعملْ ســابغاتٍ﴾[ســبا/١٠و١١]، أي دروعــاً

---

١ -أبو الدرداء (ت ٣٢هـ)صحابيٌّ خزرجيٌّ أنصاري من رواة الحديث. المنجد في الأعلام ص ١٨.

٢ - هما للخرنق بنت هفان. **اللغة:** العداة: جمع العادي أي: العدو، الآفة: العلة، الجزر: جمع جزور، و هــي الناقة التي تنحر، المعترك: موضع القتال، الطيبون: أرادت إنهم أعفاء في فروجهم، المعاقد: إمّا جمع مَعْقد، و هو موضع العقد، و إمّا جمع مَعْقَد، و هو مصدر ميمي، الأزر: جمع الإزار: ثوب يحيط بالنــصف الأســفل مــن البدن«يذكر و يؤنث.»

٣ - هو من أبيات لابن زيابة و اسمه مسلمة بن زهيل. **اللغة:** الصابح: المغير صحاباً، الغانم: أخــذ الغــنم، الآئب: فاعل من الإياب بمعنى الرجوع.

سابغات، أو بعض ما قبله من مجرور بمن، نحو، منّا طعن و منّا أقام، أي منّا فريقٌ طعنَ و منّا فريقٌ أقام، أو نفي: نحو ما في الناس إلا شكرَ أو كفرَ، أي إلا رجل شكر أو رجل كفر، فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنعَ الحذف غالباً إلا في الضرورة، و من غيرالغالب قوله تعالى:﴿و لقد جاءكَ من نبأ المرسلينَ ﴾[الأنعام/٣٤]، أي نبأ من نبأ المرسلين، بناءً على أنّ مِنْ لاتزاد في الايجاب و لا تدخل على معرفة، و إن لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمَن أو في، امتنع الحذفُ إلا في الضرورة كقوله [من الرجز]:

٥٤٠- جَادت بكفّي كانَ من أرمَى البَشَر[1]

أي بكفي رجل كان.

حذف النعت: و يجوزُ حذفُ النعت بقلّة من العلم به كقوله تعالى:﴿يأخُذُ كُلَّ سفينة غَصباً﴾[الكهف/٧٩]، أي صالحة، بدليلِ أنّه قرئ كذلك، و أن تعيبها لايخرجُها عن كونها سفينة.و: ﴿الآن جئتَ بالحق ﴾[البقرة/٧١]،أي الواضح، و إلا لكفروا بمفهوم ذلك و: ﴿ فلا نُقيمُ لَهُمْ يومَ القيامةِ وَزْناً ﴾[الكهف/١٠٥]، أي نافعاً.

---

١ - قبله : مالك عندي غير سهم و حجر و غيرُ كبداءَ شديدة الوتر

و لم يسمّ قائله. اللغة: السهم: عودٌ من الخشب يسوى، في طرفه نصل يرمى به عنَ القوس، كبداء: القواس، الوتر: معلّق القوس.

المعطوف بالحروف

ص: الثاني: المعطوف بالحرف، و هو تابع بواسطة الواو و الفاء أو ثمّ أو حتى أو أمْ أو إمّا أو أو أو بَلْ أو لكنِ، نحو: جائني زيد و عمرو، ﴿وَ جَمَعْناكُمْ و الأولين﴾.و قد يُعطَفُ الفعلُ على اسم مشابه له و بالعكس، و لايحسنُ العَطفُ على المرفوع المتّصل، بارزاً أو مستتراً، إلا مع الفصل بالمنفصل، أو فاصل ما، أو توسُّط لا بين العاطف و المعطوف، نحو: جئت أنا و زيد،﴿ و يَدخُلُونَها و مَنْ صَلَحَ ﴾﴿و ما أشْرَكْنا وَ لا آباءُنا﴾.

تتمّة: و يُعادُ الخافض على المعطوف على ضمير مجرور، نحو: مَرَرْتُ بك و بزيد، و لايُعطَفُ على معمولي عاملين مختلفين على المشهور،إلا في نحو: في الدّارِ زيدٌ و الحجرةِ عمروٌ.

ش:«الثاني» من التوابع «المعطوفُ بالحروف»، و يُسمّى عطفَ النسق، بفتح السين، أي العطفَ الواقعَ في الكلام الوارد على نظام واحد، و هو من قولهم: ثغر نسق، إذا كانت الأسنانُ مستوية، و وجه المناسبة أنّ توسُّطَ الحرفِ العاطف يجعل التابعَ و المتبوعَ مستويين باعتبار الإعراب و قصد النسبة، و أمّا النسقُ بإسكان السين فهوَ مصدرُ نسقتَ الكلامَ إذا عطفتَ بعضه على بعض، كذا في الصحاح. قالَ بعضُ الأئمة: و التعبيرُ بعطف النسق اصطلاحٌ كوفيّ، و هو المتداول، و البصريُّون يعبّرونَ عنه بالشركة، انتهى .

«و هو تابعٌ» و هو كالجنس يشملُ جميعَ التوابع، و قوله«بواسطة الواو والفاء أو ثمّ أو حتى أو أم أو أو أو إمّا أو بل أولا أو لكن» أخرجَ ما عدا المحدودَ، و لايردُ التوكيدُ و النعتُ المقرونان بحرف العطف، لأنّ التبعيَّةَ ليست بواسطة الحرف، بل هي حاصلةٌ فيهما، و إن لَم يوجدْ حرفٌ، و لهذا قالَ بعضُهم: إطلاقُ العطف في هاتين الصورتين اطلاقٌ مجازيٌّ.

تنبيهٌ: عدَّ المُصنِّف حروفَ العطفِ تسعة بإسقاط إمّا على المختار بناءً على أنّها غيرُ عاطفة، كما سيأتي بيانُه في حديقة المفردات، إن شاء الله، و ليس منها ليس خلافاً للكوفيِّين و لا إلا خلافاً للأخفش و الفرّاء و لا أي خلافاً لصاحب المستوفي[1].

فالواو لمطلقِ الجمع بينَ المتعاطفينِ من غير دلالة على ترتيب و عدمه، خلافاً للفرّاء و هشام و ثعلب من الكوفيّين و قطرب من البصريّين، في زعمهم أنّها تفيدُ الترتيبَ،

---

١ - المستوفي في النحو لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني. كشف الظنون،٢/١٦٧٥.

فالفعلُ في نحو: جاء زيدٌ و عمروٌ، يحتملُ أن يكونَ حصلَ من كليهما في زمان واحدٍ، و أن يكونَ حصلَ من زيد أوّلاً، و أنْ يكونَ حصلَ من عمرو أوّلاً.

فهذه ثلاثةُ احتمالاتٍ عقليّة، لا دليلَ في الواو على أحد منها، و إنّما دلّت على مطلقِ الاجتماع في الحكم، و مِنْ ثَمَّ يعطفُ بها الشيء على مصاحبة، نحو: ﴿فأنجيناه و أصحابَ السفينة﴾[العنكبوت/١٥]، و على سابقه، نحو: ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَاه نوحاً و إبراهيمَ﴾[الحديد/٢٦]، وعلى لاحقه﴿ و جَمَعْنَاكم و الأولين﴾[المرسلات/٣٨].

فهذه ثلاثُ مراتبَ، و هي مختلفةٌ في الكثرة و القلّة، فمجيئها للمصاحبة أكثرُ، و للترتيب كثيرٌ، و لعكس الترتيب قليلٌ، فيكونُ عند الاحتمال و التجرُّد من القرائن للمعيّة بأرجحيّة و للتأخُّر برجحان و للتقدّم بمرجوحية، هذا مرادُ التسهيل، و هو تحقيقٌ للواقع لا قولَ ثالثَ، قاله في التصريح، و فيه ردٌّ لقول أبي حيّان من أنّ قولَ ابن مالك: كون الواو للمعيّة راجحٌ، و للترتيب كثيرٌ، و لعكسه قليلٌ ليس مذهبَ البصريّين و لا الكوفيّين، بل هو ثالثٌ خارجٌ عن القولين فيجب اطراحه.

تنبية: تنفردُ الواوُ عن سائر أحرف العطف بسبعةَ عشرَ حكماً:

أحدُها: احتمالُ معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

الثاني: اقترانُها بإمّا، نحو:﴿ إمّا شاكراً و إمّا كفوراً﴾[الإنسان/١].

الثالثُ: اقترانُها بلا إن سبقت بنفيٍ، و لم تُقصد المعيّةُ، نحو: ما قامَ زيدٌ ولا عمروٌ، و لا ما اختصمَ زيدٌ و لاعمروٌ، و إنّما جازَ ﴿و لا الضالين﴾[الحمد/٧]، لأنها في غير معنى النفي، و أمّا ﴿ و مَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَ الْبَصِيرُ* و لا الظُّلُمَاتُ و لا النّورُ* و لا الظِّلّ وَ لا الحَرُورُ* و ما يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَ لا الأَمْوَاتُ﴾ [الفاطر/١٩/٢٠/٢١/٢٢]، فلا الثانية و الرابعة و الخامسة زوائدُ لأمنِ اللبس.

الرابعُ: اقترانُها بلكن، نحو:﴿ و لكن رسولُ الله﴾[الأحزاب/٤٠].

الخامسُ: عطفُ المفرد السّببيِّ على الأجنبيِّ عند الاحتياج إلى الربط، كمررتُ برجلٍ قائم زيدٌ و أخوه، و زيدٌ قام عمرو و غلامه، و زيداً ضربت عمراً و أخاه.

السادس: عطفُ العقد على النّيف نحو أحد و عشرونَ[1].

السابع: عطفُ الصفاتَ المفرّقة مع اجتماع منعوتها كقوله[من الوافر]:

٥٤١- بَكَيْتُ وَ مَا بُكَا رجلٍ حليمٍ   على رَبْعَيْنِ مَسلوبٍ وَ بَالِ[2]

الثامنُ: عطفُ ما حقُّه التثنيةُ أو الجمعُ كقول الفرزدق[من الكامل]:

١- سقط« احدٌ و عشرون» في «ح».

٢- هو لابن ميّادة و اسمه الرماح بن أبرد. اللغة: ربعين: تثنية ربع بمعنى المنزل.

٥٤٢- إنَّ الرَّزيَّةَ لا رزيّةَ مثلَها فُقْدانَ مثلِ مُحمَّدٍ وَ مُحمَّدِ[1]

و قولُ أبي نواس[من الطويل]:

٥٤٣- أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً و يوماً و ثالثاً و يَوماً له يَومَ التَّرحُّلِ خامسُ

قالَ ابنُ هشام في المغني: و هذا البيتُ يُسأَلُ أهلُ الأدب عنه، فيقولون: كَمْ أقاموا؟ و الجوابُ ثمانيةٌ، لأنَّ يوماً الأخيرَ رابعٌ، و قد وصفَ بأنَّ يومَ الترحُّلِ خامس له، و حينَئذ فيكونُ يومُ الترحُّلِ هو ثامن له بالنسبة إلى أوَّلِ يومٍ، انتهى. و نقلَ الدمامينيُّ عن بعضهم لذلك قصَّةً على أنَّ الإقامة كانتْ خمسةَ أيام.

التاسع: عطفُ ما لايستغني عنه، كاختصمَ زيدٌ و عمروٌ، و من ذلك جلستُ بين زيدٍ و عمروٍ، و من ثَمَّ قالَ الأصمعيُّ في قول امرئ القيس[من الطويل]:

٥٤٤- .... بسقط اللوي بين الدخول فحومل[2]

و الصوابُ أن يقال: بينَ الدخول و حومل، و أجيبَ بأنّه على حذف مضاف، و التقديرُ بين أهل الدخول فحومل، أو بأنَّ الدخولَ مشتملٌ على أماكنَ، وَ التقديرُ بين أماكنِ الدخول و أماكنِ حومل، فهو بمنزلة اختصم الزيدونَ فالعمرونَ.

قالَ ابنُ هشام: و يشاركُ الواوُ في هذا الحكم أم المتَّصلة في نحو: سواءٌ على أقمتَ أمْ قعدتَ، فإنَّها عاطفةٌ ما لايستغني عنه، انتهى. أجازَ الكسائي العطفَ في ذلك بالفاء و ثُمَّ و أو. قاله في الهمع: و قالَ الفرَّاء: رأيت رجلاً، يقول: اختصمَ عبدُ الله فرجلٌ.

العاشرُ و الحادي عشرَ: عطفُ العامِّ على الخاصِّ و بالعكس، فالأوَّل نحو:﴿ ربِّ اغفرلي و لوالديَّ و لِمَنْ دَخَلَ بَيتِيَ مُوْمناً و للمومنينَ و المومنات﴾[النوح/٢٨]، و الثاني نحوَ:﴿ و إذْ أخَذنا مِنَ النبيِّينَ ميثاقهم و منكَ و مِنْ نوحٍ ﴾[الأحزاب/٧]، و يشاركُها في هذا الحكم الأخير كمَاتَ الناسُ حتى الانبياءِ، و قدم الحاجُّ حتى المشاةِ، فإنَّها عاطفةٌ خاصًّا على عامٍّ.

الثاني عشرَ: عطفُ عامل حذف، و بقي معمولُه على عاملٍ آخرَ، يجمعهُما معنى واحد كقوله[من الوافر]:

٥٤٥- إذا مَا الغَانياتُ بَرزْنَ يَوْماً وَ زَجَّجْنَ الحَواجبَ وَ العُيُونَا[3]

---

١ - اللغة: الرزيَّة و الرزيئة: المصيبة و أراد بمحمَّد الأول أخا الحجاج و بالثاني ولد الحجاج.
٢ - تقدّم برقم١٧.
٣ - تقدّم برقم ٢٣٩.

أي و كَحَّلْنَ العيونا، و الجامعُ بينهما التحسينُ، و قوله تعالى :﴿ و الَّذينَ تَبَــوَّؤُا الدَّارَ و الإيمان﴾[الحشر/٩]، أي و اعتقدوا الإيمانَ، و الجامعُ بينَهما الملازمةُ و الألفةُ، و لولا هذا التقييدُ لوَرَدَ اشتريته بدرهمٍ فصاعداً، إذ التقديرُ فذَهَبَ الثمنُ صاعداً.

الثالثَ عشرَ: عطفُ الشيءِ على مرادفه، نحو:﴿ إنَّما أشكو بثّي و حُزني إلى اللهِ ﴾ [يوسف/٨٦]،﴿ أولئكَ عليهم صلواتٌ من ربِّهم و رحمةٌ﴾[البقرة/١٥٧]،﴿لاترى فيها عوجاً و لا أمتاً ﴾[طه /١٠٧]، و قوله[من الوافر]:

٥٤٦- .... و ألفى قولها كذباً و ميناً[1]

و زعمَ ابنُ مالكٍ أنَّ ذلك يأتي في أو و أن، منه: ﴿و مَنْ يكسب خطيئة أو إثمـاً﴾ [النساء/١١٢]. قالَ ابنُ هشام في شرح بانتْ سعادُ: و فيه نظرٌ لإمكان أنْ يرادَ بالخطيئة ما وقع خطأً و بالإثم ما وقع عمداً.

الرابعَ عشرَ: عطفُ المقدَّمِ على متبوعه للضرورة، كقوله[من الوافر]:

٥٤٧- .... عليك و رحمةُ اللهِ السلامُ[2]

الخامسَ عشرَ: عطفُ ماتضمَّنه الأوَّل إذا كانَ المعطوفُ ذا مزية نحو: ﴿حَافِظُوا على الصَّلَوات و الصَّلاة الوُسْطَى﴾[البقرة/٢٣٨].

السادسَ عشرَ: جوازُ فصلها من معطوفها بظرف أو عديله، نحو:﴿ و مِن خلفهــم سدّاً﴾[يس/٩].

السابع عشر: جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله[من الخفيف]:

٥٤٨- كيفَ أصبحت كيفَ أمسيت ممّا يَنبتُ الودُّ في فؤاد الرجالِ[3]

أي و كيفَ أمسيتَ، كذا قيل، و في إنفرادِ الواو بذلك نظرٌ.

ففي المغني حكى أبوالحسن: أعطه درهماً درهمين ثلاثة، و خَرَّجَ على إضمار أو، و يحتملُ بدلَ الإضراب.

و الفاءُ للجمع و التعقيب و الترتيب، و سيأتي الكلامُ عليها في المفردات. و ثُــمَّ و يقالُ: فمَّ بإبدال التاء فاءً، كقولهم في جدث جدف، وثمة بإلحاقها تاء ساكنة و مفتوحة، فتخصُّ حينئذ بعطف الجمل للجمع و الترتيب و المهلة و في كلٍّ خلافٌ، أمّــا الجمــعُ فزَعَمَ الأخفَشُ و الكوفيُّون أنّه قد يتخلّفُ بأن تقع زائدة، فلاتكونُ عاطفةً ألبتَّة، و حملوا على ذلك قولَه تعالى:﴿ حتى إذا ضَاقَتْ عليهم الأرضُ بِمَا رَحُبَتْ و ضَــاقَتْ علــيهم

---

١ - صدره«و قدَّمت الأديم لراهشَيه»، و هو لعدي بن زيد، و يروى« و قدَّدت» اللغــة: الأدم: الجلــد، لراهشيه: أي إلى أن وصل القطع للراهشين، و هما عرقان في باطن الذراع يتدفق الدم منهما عند القطع.

٢ - تقدم برقم ٩٧.

٣ - لم يسمَّ قائله.

أنفُسُهم وَ ظَنّوا أنْ لا مَلْجَأ مِنَ اللهِ إلا إليه ثُمَّ تابَ عليهم ﴾[التوبة/١١٨]، و قول زهير [بن أبي سلمي من الطويل]:

٥٤٩- أرَاني إذا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذا هَوَي فَثُمَّ إذا أمْسَيْتُ أمْسَيْتُ غَاديا[1]

و خرجت الآيةُ على حذف الجواب أي لَجَؤوا إلى، واستغْفروه، ثُمَّ تابَ عليهم، و البيتُ على زيادَة الفاء و تعيَّنت للزيادة دونَ ثُمَّ، لأنّه قد عهدَ زيادتها بخلاف ثُمَّ .

و أمّا الترتيبُ و المهلةُ فخالفَ قومٌ في اقتضائها إيّاها تمسُّكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكم مِنْ نَفْسٍ وَاحدة ثُمَّ جَعَلَ منها زَوْجَها ﴾[الزمر/٦]،﴿و بَدَأَ خَلْقَ الإنْسَان مِنْ طِين* ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَه مِن سُلالَة مِنْ مَاء مَهين*ثُمَّ سَوَّاهُ وَ نَفَخَ فيه مِنْ رُوحه ﴾[السجدة/٩و٨و٧]،﴿ وَ إنّي لَغَفّار لِمَنْ تَابَ وآمَنَ وَ عَمِلَ صالحاً ثُمَّ اهتدَي ﴾ [طَـه/٨٢]، و الاهتداء سابقٌ على ذلك، و بقوله تعالى: ﴿ذلكم وَصَّاكُمْ به لَعَلَّكُمْ تَتَّقونَ * ثُمَّ آتينا موسى الكتابَ ﴾[الأنعام/١٥٤و ١٥٣]، و قول الشاعر [من الخفيف]:

٥٥٠- إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سادَ أبوُه ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذلكَ جَدُّهُ[2]

و أُجيبَ عن الكلِّ بأنَّ ثُمَّ فيها لترتيب الاخبار لالترتيب الحكم.

قال ابن هشام: و غيرُ هذا الجوابُ أنفعُ منه، لأنّه يصحّحُ الترتيبَ فقط لا المهلة إذ لاتراخيَ بين الأخبارين، و الجوابُ المصحِّحُ لهما ما قيلَ في الآية الأولى أنَّ العطفَ على مقدَّر، أي من نفس واحدة أنشأها، ثُمَّ جَعَلَ منها زوجها، و في الثانية أنَّ سواه عطفٌ على الجملة الأولى لا الثانية، و في الثالثة أنَّ المراد ثُمَّ دام على الهداية، لأنَّ الغفرانَ موقوفٌ على العاقبة، و في الرابعة أنَّ آتينا عطفٌ على ما تقدَّمَ قبل شطر السورة من قوله: ﴿و وَهَبْنا به إسحقَ و يعقوبَ﴾[الأنعام/٨٤]، و في البيت أنَّ المرادَ أنَّ الجدَّ أتاه السوددُ من قبل الأب، و الأبُ من قبل الابن كما قال ابن الروميّ [من البسيط]:

٥٥١- قَالوا أبو الصَّقر مِنْ شَيْبَانَ قُلْتُ لهم كَلّا لَعَمري وَ لكن منه شَيْبَانُ

و كم أب قَدْ عَلا بابنٍ ذُرَي حَسَبٍ كَما عَلَتْ بِرَسول الله عَدْنَانُ[3]

تنبيهٌ: قد تقعُ ثُمَّ موقَع الفاء، فتكونُ للجمعِ و الترتيب بلا مهلة كقوله[من المتقارب]:

---

١ - البيت في شرح ديوان زهير ص ٢٨٥:

أراني إذا ما بت بت على هوى فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا.

٢ - هو لأبي نواس.**اللغة**: ساد ـــ سيادةً: عَظُمَ و شَرُفَ.

٣ -**اللغة**: الذري:جمع ذروة و هي أعلى الشي، علت: ارتفعت.

٥٥٢- كَهَزِّ الردينيِّ تحتَ العَجَاجِ جرى في الأنابيب ثُمَّ اضطَرَبْ[1]

إذ الهزُّ متى جرى في أنابيبِ الرمح تعقَّبه الاضطرابُ، و لم يتراخَ عنه، قالَه غيرُ واحد.

قَالَ بعضُهم: و الظاهرُ أنّه لاترتيبَ فيها أيضاً، لأنَّ الاضطرابَ و الجرى يقعان في زمانٍ واحد، و أجيبَ بأنَّ الترتيبَ يحصلُ في لحظات لطيفة.

و حتى للجمعِ مع الغاية بأنْ يكونَ ما بعدها غَايَةً لما قبلها في زيادة أو نقصان، ينقطعُ الحكمُ عندَه و التدريج ذهناً بأنْ ينقضيَ ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغَ الغاية، و لهذا وجبَ أنْ يكونَ المعطوف بها جزءٌ من المعطوف[2] عليه و لو تقديراً، كما سيأتي بيانه في حديقة المفردات إنْ شاءَ اللهُ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: لاتعطفُ حتى الجملَ، لأنَّ شرطَ معطوفها أنْ يكونَ جزءَ ممّا قبلها أو كجزء منه، و لايتأتّي ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيحُ، و زعمَ ابنُ السِّيد في قول امرئ القيس[من الطويل]:

٥٥٣- سَرَيْتُ بهم حتى تكلُّ مَطيُّهمْ ....[3]

فيمَنْ رفعَ تكلُّ، أنَّ جملة تَكلُّ مطيُّهم معطوفةٌ بحتى على سريت بهم، قالَه ابن هشام في المغني.

الثاني: إذا عطفَ بحتى على مجرورٍ، قالَ ابنُ عصفور: ترجَّحَ إعادةُ الجارِّ فرقاً بينَها و بين الجارَّة، نحو: مررتُ بالقوم حتى يزيد، و قالَ ابنُ الخبَّاز بوجوب ذلك، و فصل ابنُ مالك، فقال: إن لم يتعيَّن للعطف وجبتِ الإعادةُ، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، و إن تعيَّنت به فلا، لحصول الفرقِ، نحو: عجبتُ من القوم حتى بينهم و قوله[من الخفيف]:

٥٥٤- جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الخَلْقِ حتى بَائسٍ دَانَ بالإسَاءَةِ دينَا[4]

قال ابن هشام: و هو حسنٌ، و جزم به في الجامع، و ردَّه أبوحيَّان، و قالَ: في المثال هي جارَّة و في البيت محتملةٌ.

---

١ - هو لأبي دؤاد الإيادي. اللغة: الهزّ: اهتزاز، الرديني: نسبة إلى الردينة اسم امرأة تصلح القناة و هو صفة لموصوف محذوف أي الرمح الرديني، العجاج: الغبار، الأنابيب: جمع أنبوبة: ما بين العقدتين في القصبة.

٢ - سقط «المعطوف» في «ح».

٣ - تمامه «و حتى الجياد ما يُقدْنَ بأرسان»، اللغة: تكلُّ: تُتْعَبُ تعيي. الجياد: جمع جواد و هو الفرس الجيّد النجيب. يقدن. بمجهول و هو بمعنى يمسك بمقاودها للسير. الارسان: جمع رسن: الحبل.

٤ - لم يسمَّ قائله. اللغة: البائس: الذي أصابه بؤس، أي شدّة، و قوله دان بالإساءة ديناً أي جعل الإساءة عادة و طريقة له كالدين الذي يتعبّد به الإنسان.

الثالثُ: العطفُ بحتى قليلٌ، و أهلُ الكوفة ينكرونَه ألبتَّةَ، و يحملون نحو: جاءَ القومُ حتى أبوكَ، و رأيتُ القوم حتى أباك، و مررتُ بالقوم حتى أبيك، على أنَّ حتى فيه ابتدائيّةٌ، و ما بعدها على إضمار عامل.

أم نوعان، متَّصلةٌ و منفصلةٌ، و سيأتي بيانُهما، و الجمهورُ على أنَّ العاطفة أنَّما هي المتَّصلةُ، وَ أمَّا المنقطعةُ فهي حرفُ ابتداء كبَلْ، و تختصُّ بالجمل، فلاتعطفُ المفرداتِ، و أمَّا قولهم: إنَّها لإبلٌ أم شاء، فتقديره أنَّها لإبلٌ أم هي شاءٌ.

و خرقَ ابن مالك إجماع النَّحويِّينَ فقال: إنَّها تعطفُ المفردات، و حملَ قولَهم: إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ على ظاهره، و استدلَّ بقول بعضهم: إنَّ هنا لإبلاً أم شاءً بالنصب، قال ابن هشام: فإن صحَّتْ روايتُه فالأولى أنْ يقدَّرَ لشاء ناصبٌ، أي أمْ أري شاءً، و ذَهَبَ ابن جني إلى أنَّ المنقطعة للعطفِ أيضاً، وهو ظاهرُ كلام المُصنِّف في حديقة المفردات، كما سنبيِّنه، إنْ شاء الله.

و«أو»تردُ لمعان:

أحدُها: الشكُّ من المتكلِّم، نحو:﴿ قالوا لَبِثْنا يوماً أو بعض يوم ﴾[الكهف/١٩].

الثاني: للإبهام على السامع، نحو:﴿ إنَّا إيَّاكم لَعلى هُدىً أوْ فِي ضَلالٍ مُبينٍ [سبأ/٢٤]، وقول الشاعر[من الخفيف]:

٥٥٥- نَحْنُ أو أنتم الأولى ألفُوا الـ.......... حَقَّ فَبُعْداً للظالمين و سُحْقا[١]

الثالثُ: التخييرُ بينَ المتعاطفين بَأنْ يمتنعَ الجمعُ بينهما، نحو: تَزَوَّجْ هذه أو أختها.

الرابعُ: الإباحةُ بأنْ لا يمتنعَ الجمعُ، نحو: جالس العلماءَ أوالزهادَ.

الخامسُ: الجمعُ المطلقُ كالواو، نحو قوله[من البسيط]:

٥٥٦- جَاءَ الخلافَةَ أوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ..... كما أتَي رَبَّه موسى على قَدَرَ[٢]

السادسُ: الاضرابُ كبَلْ، نحو: ﴿و أرْسَلْناه إلى مائة ألف أوْ يَزيدون﴾[الصافات/١٤٧]، قالَ الرضيُّ: و إنَّما جاز الإضرابُ في كلامه تعالى، لأنَّه أخبرَ عنهم بأنَّهم مائة ألف، بناءً على تحرُّز الناسِ مع كونه تعالى عالماً بأنَّهم يزيدون، ثُمَّ إنَّه تعالى أخذ في التحقيق مضرباً عمَّا يغلطُ فيه غيره، أي أرسلناه إلى جماعة يحرِّزهم الناس مائة ألفٍ، و هم كانوا زائدين على ذلك.

السابعُ : التقسيمُ، نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، ذكرَه ابنُ مالك في بعض كتبه، و عدلَ عنه في بعضِها، فقالَ: تأتي للتفريقُ المجرَّد من الشكِّ و الإبهام والتخيير، و

---

١ - لم يسمَّ قائله. و في المغني«فبعداً للمبطلين و سحقاً»، اللغة: سحقاً : بعداً أشدَّ البعد.

٢ - هو لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز. اللغة: القدر: بمعنى مقدَّرة من غير طلب.

أمّا هذه الثلاثةُ فإنّ مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره و مثّل بنحو: ﴿ إنْ يكن غنيّـاً أو فقيراً ﴾[النساء/١٣٥]﴿ وَ قَالُوا كُونوا هوداً أو نصارى﴾[البقرة/١٣٥]، قال: و هـذا أولى من التعبير بالتقسيم، لأنّ استعمالَ الواو في التقسيم أجودُ، نحو: الكلمةُ اسمٌ و فعلٌ وحرفٌ و قوله[من الطويل]:

٥٥٧- .... كَما النّاسِ مَجْرُومٌ عليه وَ جَارِمُ[1]

و من مجيئه بأو قوله[من الطويل]:

٥٥٨- فَقَالوا لَنا ثِنْتَانِ لابُدَّ منهما صُدُورُ رِمَاحٍ أُشرِعَتْ أَو سَلاسِلُ[2]

انتهى.

و غيرهُ عدلَ عن العبارتين، فعبّرَ بالتفصيل، و مثّل بقوله تعالى: ﴿و قـالوا كُونـوا هوداً أو نصارى ﴾[البقرة/١٣٥]،﴿ و قالوا ساحرٌ أو مجنونٌ﴾[الذاريات/٥٢]، إذ المعنى و قالتِ اليهودُ: كونوا هوداً، و قالت النَّصاري: كونوا نصاري، و قالَ بعضُهم: ساحر، و قالَ بعضُهم: مجنون، فأو فيها لتفصيلِ الإجمال في قالوا.

تنبيهات: الأوّل: لم يذكرِ المتقدّمونَ لأو هذه المعانيَ، بل قالوا: هي لأحد الشيئين أو الأشياء، قالَ ابنُ هشام: و هو التحقيقُ، و قد تخرجُ إلى معنى بل أو إلى معنى الواو، و أمّا بقيةُ المعاني فمستفادةٌ من القرائن.

الثاني: قالَ أبو البقاء: أو في النهي نقيضُه أو في الاباحة، فيجبُ اجتناب الأمـرين كقوله تعالى:﴿ و لاتُطع منهم آثماً أو كفوراً﴾[الإنسان/٢٤]، فلايجوزُ فعل أحدهما، فلو جمعَ بينَهما كان فعلاً للمنهيّ عنه مرّتين، لأنّ كلّ واحدٍ منهما أحدهما. و قالَ غيره: أو في مثل هذا بمعنى الواو، تفيدُ الجمعَ، و قالَ ابنُ الحاجبُ: بل هي بمعناها، و هو أحـدُ الشيءين، و إنّما جاءَ التعميم من النهي الّذي فيه معنى النفي، و النكرة في سياق النّفـي للعموم، لأنّ المعنى قبل وجودِ النهي تطيع آثماً أو كفوراً، أي واحداً منهما، فـإذا جـاء النهي وردَ على ما كان ثابتاً في المعنى، فيصير المعنى و لاتطع واحداً منهما، فالتعميمُ فيها من جهةِ النهي الداخل، و هي على بابها، قالَ: و هو معنى دقيقٌ.

«و بل» للإضراب، و سيأتي الكلامُ فيها في حديقة المفردات. و «لا» لنفي حكـمِ متلوِّها عن تاليها، و العطفِ بها ثلاثةُ شروطٍ.

---

١ - صدره«و تنصر مولانا و نعلم أنّه»، و هو لعمرو بن برّاقة الهمداني. اللغة: الجارم: المذنب.

٢ - هو لجعفر بن علبة الحارثي. اللغة: الرماح: جمع الرمح و هو القناة، أشرعت: شدّدت و صوّبت إلى جهة العدو، السلاسل: جمع سلسلة بمعنى حلقات و نحوها يتصل بعضها ببعض.

أحدُها: أنْ يتقدَّمَها إثبات، نحو: جاءَني زيدٌ لاعمرو، أو أمر، نحو: اضرب زيداً لا عمراً، أو نداء، نحو: يا ابنَ أخي لا ابن عمي، و زَعَمَ ابنُ سعدان أنَّ هذا ليس من كلامهم. قال أبوحيَّان: و هذا شهادة على نفي، و قد ذكرَ ذلك سيبوَيه في كتابه، و الظَّنُّ به أنّه لم يذكرْه إلا و هو مسموعٌ، انتهى. و هذا الشرطُ يعلم من معنى لا.

الثاني: أن لاتقترنَ بعاطف، فإذا قيل: جاء زيدٌ لا بل عمرو، فالعاطفُ بل، ولا ردٌّ لما قبلها، و ليست عاطفةً. وإذا قلت: ما جاءَني زيد ولاعمرو، فالعاطفُ الواوُ، و لاتوكيد للنفي.

الثالثُ: أنْ يتعاندَ متعاطفاها، فلايجوزُ، جاءَني رجلٌ لازيدٌ، لأنّه يصدقُ على زيد اسمُ الرجل بخلاف: جَاءَني رجلٌ لا امراةٌ، نصَّ على هذا الشرط السهيليُّ في نتائجَ الفكر[1]، و الأبذيُّ في شرح الجزولية[2]، و تبعهما الشيخُ أبوحيَّان.

قالَ ابنُ هشام: و هو حقٌّ، و لايمتنعُ العطفُ بها على معمولِ الفعل الماضي خلافاً للزجاجي، أجازَ: يقومُ زيدٌ لا عمروٌ، و مَنَعَ: قامَ زيدٌ لاعمروٌ، و يردُّ منعه قولهم: نفعَك جدُّك لا كدُّك، و قول امرئ القيس[من الطويل]:

٥٥٩- كأنَّ دثاراً حَلَّقَتْ بلَبُونه عُقَابُ تَنوفَي لا عُقَابُ القَواعِلِ[3]

دثار: اسم راع و تنوفي ثنية، و القَواعلُ جبالٌ صغارٌ.

و لكن لتعليق حكم متلوِّها، و إثباتِ نقضيه لتاليها، نحو: ما جاء زيدٌ لكن عمرو، و لاتُهنْ زيداً لكن عمراً، فيستفادُ من ذلك تقريرعدم مجئ زيد و النهي عن الإهانة و اثبات المجئ، و الأمر بالأهانة لعمرو، و للعطف بها ثلاثةُ شروطٍ أيضاً:

أحدُها: أن يتقدَّمَها نفيٌ كما مرَّ، فانْ قلتَ: قامَ زيدٌ، ثُمَّ جئتُ بلكن، جعلتَها حرفَ ابتداء فجئت بالجملة فقلت: لكن عمروٌ لم يقم .

الثاني: أنْ لاتقترنَ بالواو، قاله الفارسيُّ و أكثرُ النَّحويِّينَ، فإنْ اقترنت بها، نحو: ما قامَ زيدٌ و لكن عمرو، ففيه أربعةُ أقوال.

أحدُها: ليونسَ، إنّ لكن غيرُ عاطفة، و الواوُ عاطفة مفرداً على مفرد.

---

١ - نتائج الفكر في علل النحو للشيخ أبي القاسم عبدالرحمن السهيلي الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ . كشف الظنون ٢/١٩٢٤.

٢ -«الجزولية»رسالة في النحو لعيسى بن عبدالعزيز بن يَلَّبخت الجزولي من علماء العربية المتوفى سنة ٦٠٧ هـ . الأعلام للزركلي ،٥/٢٨٨.

٣ - **اللغة**: دثار: هو دثّار بن فقعس راعي امرئ القيس، حلّقت: ماض من تحليق، يقال: حلّق الطائر إذا ارتفع في طيرانه إلى جوّ السماء، بلبونه: مفعول و الباء للتعدية و اللبون كصبور ذات اللبن من الابل و غيره، تنوفي: اسم موضع، و قيل: هو ثنية في جبال طيّ مرتفعة.

الثاني: لابن مالك، إنّ لكن غيرُ عاطفة، و الواوُ عاطفةٌ جملةً، حذفَ بعضُها على جملة صرَّح بجميعها، قال: فالتقديرُ في نحوِ: ما قامَ زيدٌ و لكن عمرو، لكن قام عمرو، و في: ﴿و لكن رسولَ الله﴾ [الأحزاب/٤٠]، و لكن كانَ رسولَ الله، و علةُ ذلك أنّ الواوَ لاتعطف مفرداً على مفردٍ مخالف له في الإيجاب و السلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهُما فيه نحو: قامَ زيد، و لم يقم عمرو.

و الثالثُ: لابن عصفور، إنّ لكنْ عاطفةٌ، و الواوُ زائدةٌ لازمةٌ، قال: و عليه ينبغي أن يحملَ مذهب سيبويه.

الرابع :لابن كيسان إنّ لكن عاطفة، و الواوُ زائدةٌ غيرُلازمة.

[الشرط] الثالثُ: أنْ يليَها مفردٌ، فإنْ وليها جملةٌ فهي حرفُ ابتداء لمجرَّد إفادة الاستدراك، و ليست عاطفةً، و يجوزُ أن تستعملَ بالواو، نحو: ﴿و لكنْ كانُوا هُمُ الظَّالمينَ﴾ [الزخرف/٧٦] و بدونها كقول زهير [من البسيط]:

٥٦٠- إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخشَى بَوادرُه لَكِنْ وقائعُهُ في الحربِ تُنتَظَرُ[1]

و زعمَ ابنُ أبي الربيع أنّها حينَ اقترانها بالواو عاطفة جملةً على جملةٍ، و أنّه ظاهرُ قول سيبويه.

تنبية: ذهبَ يونسُ إلى أنّ لكن لاتستعملُ قبل المفرد إلا بالواو، و أنّها هي العاطفة كما مرَّ، قال: و ما يُوجد في كتب النَّحويِّينَ من نحو: ما قامَ سعدٌ لكن سعيدٌ، فمن كلامهم، لامن كلام العرب، و لذلك لم يمثّل سيبويه في أمثله العطف إلا بـ "و لكن". و هذا من شواهد عدالته و كمال أمانته، لأنه يجيزُ العطفَ بها غيرمسبوقة بواو و ترك التمثيل به، لئلاّ يعتقدَ أنّه ممّا استعملتْه العربُ، انتهى.

و تبعَه ابنُ مالك على ذلك، إلا أنّه جعلَ العطفَ من قبيل عطفِ الجمل كما تقدَّم بيانه و علّته، و في قوله: إنّ سيبويه يجيزُ العطفَ بها غيرَ مسبوقة بواو نظرٌ، فقد تقدَّمَ ما حمل عليه ابنُ عصفور كلامَ سيبويه.

«و قد يعطفُ الفعلُ» الماضي و المضارع «على اسم مشابه له» في المعنى، كقوله تعالى:﴿ فالمغيرات صُبْحاً* فَأثَرْنَ﴾[العاديات/٣و٤]،﴿ صافات وَ يَقْبِضْنَ﴾[الملك /١٩]، فعطف في الأولى أثرنَ، و هو فعلٌ ماضٍ على المغيرات، و هو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى، لأنّه في تأويل: و اللاتي أغرنَ، و عطف في الثانية يقبضن، و هو مضارع على صافات، لأنّها في معنى يصففنَ، قيل: و الّذي حسن ذلك تأويل أثرن بمثيرات، و يقبضن

---

١ - البيت لزهير بن أبي سلمي. اللغة: ابن ورقاء: هو الحارث بن ورقاء الصيداوي، البوادر: جمع بادرة و هو ما يبدو من حدّتك في الغضب، الوقائع: هنا جمع وقيعة بمعنى القتال.

بقابضات، «أو بالعكس»، أي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع، كقوله[من الرجز]:

٥٦١- يا ربَّ بيضاءَ من العَواهجِ   أمِّ صبيٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ[1]

فعطف دارج على حبا، و هو ماض، لتؤوّل دارج بدرج، أو حبا بحاب و العواهج بعين مهلة جمع عوهج، و هي في الأصل الطويله العنق من الظبي و النوق، و المراد بها هنا المرأة التامّة الخلق و قول الاخر[من الرجز]:

٥٦٢- باتَ يُعشّيها بعَضْبٍ بَاتِرِ   يَقْصِدُ في أسْوقِها و جَائِرِ[2]

فعطف جائر على يقصد، و هو مضارع لتؤوّل جائر بيجور، و يقصد بقاصد.

و جعلَ من ذلك ابنُ مالك قولَه تعالى: ﴿يُخرجُ الحيَّ من الميِّتِ و مُخرجُ الميِّتِ من الحيِّ﴾[الأنعام /٩٥]، و قدَّرَ الزمخشريُّ عطف مخرج على فالق، قال في التصريح: و لكلٍّ منهما مرجِّحان، فيرجِّح قولَ ابن مالك سلامتُه من الفصل بين المتعاطفين بجملة، و ذكر الشيء و مقابلة،و يرجِّحُ قولَ الزمخشريِّ عدمُ التأويل و التوافق بين نوعي المتعاطفين.

تنبيه: قال بعضُهم: في نظير هذا الموضع اقتضى اقتصاره في جواز تخالف المعطوف و المعطوف عليه على ما ذكر أنَّ غير ذلك من تخالفها لايجوزُ كعطف الجملة الاسميَّة على الفعلية و بالعكس، و عطفُ الخبر على الانشاء و بالعكس، انتهى. و في اقتضاء ذلك نظرٌ.

هذا، و عطفُ الاسميَّة على الفعلية و عكسه فيه ثلاثةُ أقوال، و تقدَّمَ الكلامُ عليها في باب الاشتغال، أمَّا عطفُ الخبر على الانشاء و عكسُه، فقال في المغني: مَنَعَه البيانيُّونَ و ابنُ مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل، و ابن عصفور في شرح الإيضاحِ، و نقله عن الأكثرين، و أجازه الصَّفّار[3] و جماعةٌ، انتهى.

قال البدرُ الدمامينيُ في التحفة: و حاولَ الشيخُ بهاءُ الدين السبكيُّ في شرح التلخيص التوفيقَ بينَ النُّحاةِ و البيانيِّين، فقال ما حاصله أنَّ البيانيِّينَ متَّفقون على منعه، و

---

١ - هو لجندب بن عمرو. اللغة: البيضاء: المراة الجميلة، العواهج: جمع عوهج و هو الطويل العنق من الظباء و النعام و النوق، و المراد هنا المراة التامّة الخلق، حبا: زحف، الدارج: الماشي مشيا ضعيفا.

٢ - لم ينسب إلى قائل. اللغة: يعشّيها: يطعمها العشاء، و يروى يغشيها، مأخوذ من الغشاء، و هو كالغطاء وزنا و معنى، العضب: السيف، باتر: قاطع، يقصد: يقطع على غير تمام، جائر: ظالم مجاوز للحد.

٣ - قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاريّ البطليوسي الشهير بالصفار، صحب الشلوبين و ابن عصفور و شرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال أنّه أحسن شرح، مات بعد ٦٣٠ هـ ق. بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

ظاهرُ كلامِ كثيرٍ من النحاة جوازُه، و لاخلافَ بين الفريقين، لأنّه عند من جوَّزه يجوزُ لغةً، ولايجوز بلاغةً، انتهى.

و ممّا اختلفَ في جوازه من تخالف المتعاطفين عطفُ الماضي على المضارع و بالعكس، فمنعه الجمهورُ إلا إذا اتّفقا زَماناً، كقوله تعالى:﴿ يَقْدُمُ قَومَه يومَ القيامة فأوْرَدَهُمُ النّار﴾[هود/٩٨]، و قوله:﴿تبارَكَ الّذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً من ذلك جنّاتٍ تَجرى منْ تَحتِها الأنْهارُ يجعلْ لك قصوراً﴾[الفرقان/١٠].

و أجازَه الرضيُّ مطلقاً، قالَ: يجوزُ لم يقعدْ ولايقعدُ غداً و بالعكس، و هو ظاهرُ عبارةِ ابنِ مالك في الخلاصة، و هو الحقُّ. فإن قُلْتَ: الأمثلةُ المذكورةُ ليست من عطف الفعلِ على الفعل، بل من عطفِ جملة على جملة، قلت: أُجيب بأنّه لمّا كانَ الغرضُ أنّما هو عطفُ الفعل لاتّحاد فاعل الفعلين صحّ كونُها من عطف الفعل.

« و لا يحسنُ العطفُ على» الضمير«المرفوع المتّصلِ بارزاً» كانَ «أو مستتراً »، لأنّه لمّا كانَ كالجزء ممّا اتّصلَ به لفظاً من حيث إنّه متّصلٌ لايجوزُ انفصاله، و معنى من حيثُ إنّه فاعل، و هو كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة، كرهوا العطفَ عليه، فلم يستحسنوه «إلا مع الفصل» بينه و بين تابعه بتوكيده بالضمير«المنفصل»، ليكونَ كأنّه معطوف عليه في الصورة، و إنْ كانَ العطفُ في الحقيقة على المتّصل.

«أو مع فاصل ما» أي فاصل كانَ« أو»مع«توسُّط »لا النافية« بين العاطف» و هو الواو« و المعطوف»، فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، و لم يلتزموا التأكيدَ مع ذلك للطول الّذي يكسرُ من صورة العطف، و مثّل للثلاثة نشراً على ترتيب اللّف، فقالَ:« نحو جئتُ أنا و زيدٌ»، فزيدٌ معطوفٌ على التاء، و هو ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بارزٌ، و حسنَ العطفُ للفصل بينهما بالضمير المنفصل، و نحو: ﴿اسكُنْ أنْتَ و زوجُكَ الجنةَ﴾ [البقرة/٣٥]، و مثله الفصل بتوكيد معنويٍّ كقوله[من الوافر]:

٥٦٣- ذعرتم أجمعون و من يليكم برؤيتنا و كنّا الظافرينا[1]

و نحو قوله: ﴿يَدْخُلونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ﴾[الرعد/٢٣]، فمَنْ صَلَحَ معطوفٌ على الواو في يدخلونَ، و حسنَ لوجود الفاصل بينهما، و هو الها، و قوله تعالى:﴿ ما أشركنا و لا آباؤُنا﴾ [الأنعام/١٤٨]، فآباؤُنا معطوفٌ على نا، و هو حسن لتوسُّط لا بين العاطف و هو الواو، و المعطوف و هوآباؤُنا.

---

١ - لم أجد البيت.

و ممّا لايحسنُ ما رَواه البخاريُّ في صحيحه من قوله(ص) كنتُ و أبوبكر و عمر[1].
و لذلك قيلَ: هو مروى بالمعنى، و قول بعضهم: مررت برجلٍ سواءٍ و العدمِ، فسواء صفةٌ لرجل، و هو بمعنى مستو، و فيه ضميرٌ مستترٌ يعودُ على رَجل، و العدمُ معطوفٌ على ضميره، و لايقاسُ على هذا خلافاً للكوفيِّين.
و أفهم تقييد المسألة بالضمير أنّ العطفَ على الظاهر بظاهر أو ضمير جائزٌ بدون فاصل، و بالمتّصل أنّ المنفصلَ مرفوعاً كانَ أو منصوباً كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر، نحو: إيّاكَ و الأسدَ، و بالمرفوع أنّ المتّصلَ المنصوبَ يحسنُ العطف عليه و إن لم يفصل، لأنّه لايتزّلُ منزلةَ الجزء كالمرفوع، فيعطفُ عليه الظاهرُ، نحو:﴿ جمعناكم و الأولينَ ﴾[المرسلات/٣٨]، و المضمر نحو: رأيتُه و إيّاك، كما يعطف على الظاهر كذلك، نحو: رأيتُ زيداً و عمراً، و رأيتُ زيداً و إيّاك، و منع الأبديُّ في الأخيرة لإمكان الاتّصال نحو: رأيتكَ و زيداً مردود بقوله:﴿ و لَقَد وَصَّيْنا الّذين أُوتوا الكتابَ مِنْ قَبلكم و إيّاكم ﴾[النساء/١٣١].
هذه«تتمّةٌ» لما ذكَره من أحكام العطف،«و يُعاد الخافض» وجوباً، حرفاً كان أو اسماً «على المعطوف على ضمير مجرور، نحو: مررتُ بك و بزيد»، و قوله تعالى:﴿نعبدُ إلهَكَ و إلهَ آبائك﴾ [البقرة/١٣٣]، و إنّما وجب ذلك، لأنّ اتّصال الضمير المجرور بجارّه أشدُّ من اتّصال الفاعل المتّصل، لأنّ الفاعل إنْ لم يكن ضميراً متّصلاً جاز انفصاله، و المجرورُ لاينفصلُ من جارّه، سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكرهَ العطفُ عليه، إذْ يكونُ العطفُ على بعضِ حروف الكلمة، فمن ثَمَّ لم يجز إذا عطف الضميرُ على المجرور إلا إعادةُ الجارِّ أيضاً، نحو: مررت بزيد و بك، و المال بين زيد و بينك.
و ليس للمجرور ضميرٌ منفصلٌ حتى يؤكّد به أوّلاً، ثُمّ يعطفَ عليه، كما عمل في المرفوع المتّصل، فلم يبقَ إلا إعادةَ الخافض، و لايعادُ الخافضُ الاسميُّ إلا إذا لم يشكَّ أنّه لم يجلبْ إلا لهذا الغرض، و أنّه لامعنى له كما في قولنا: بينك و بين زيد، إذْ لايمكنُ أن يكون هنا بينان، بينٌ بالنسبة إلى زيد وحده، و بينٌ آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده، لأنّ البينيّة أمرٌ يقتضي طرفين، فعرفنا أنّ تكريرَ الثاني لهذا الغرض فقط، فإن ألبس، نحو: جاءني غلامُك و غلام زيد، و أنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز، بلي يجوزُ لو قامت قرينةٌ دالّة على المقصود، قاله الرضي(ره).
و وجوبُ إعادة الخافض في ذلك مذهب البصريِّين، و ذهب الجرميُّ و الزياديُّ إلى عدم وجوبه إن أكّدَ الضميرُ بالمنفصل، نحو: مررت بك أنت و زيد، و الفرّاء إن أكّد

١ – صحيح البخاري،٦٩/٣، رقم ١٧٩.

بالظاهر، نحو: مررت بك نفسك و زيد، و هو مع مخالفته القياس ليس بمسموع، و ذهبَ الكوفيُّون و يونسُ و الأخفشُ إلى عدم وجوب ذلك مطلقاً، و وافقهم أبو علي الشلوبين، و صحَّحَه ابنُ مالك و أبوحيَّان، و جرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام. قال ابن مالك في خلاصة[من الرجز]:

٥٦٤- وَ عَوْدَ خافضٍ لَدَي عَطْفٍ على ضَميرِ خفضٍ لازماً قَدْ جُعلا
و لَيْسَ عندي لازماً إذْ قَدْ أتي في النَّثرِ وَ النَّظمِ الصَّحيحِ مُثْبَتا[1]

و قالَ في شرح الكافيَة: من مؤيِّدات الجواز قولُه تعالى:﴿ وَ صَدٌّ عَنْ سَبيلِ الله و كُفْرٌ به و المسجد الحرامِ﴾[البقرة/٢١٧]، فَجُرَّ المسجدُ بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيلِ لاستلزامه الفصل بالأجنبيِّ بين جزئي الصلة، و توقّي هذا المحذور حَمَلَ أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيِّين في هذه المسألة، و قد غفل الزمخشريُّ و غيره عن هذا.

و من مؤيِّداتِ الجواز أيضاً قراءةُ حمزة:﴿ و اتَّقُوا الله الَّذي تسألونَ به و الأرحامِ﴾ [النساء/١] بخفضِ الأرحام، و هي أيضاً قراءةُ ابن عباس و الحسنِ البصري و مجاهد[2] و قتادة و النخعيّ[3] و الأعمش و يحيى بن وثاب[4] و أبي رزين[5]، مثلُ هذه القراءة قولُ بعض العرب: ما فيهما غيره و فرسه، رواه قطربُ بجرِّ فرسه، و مثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[من البسيط]:

٥٦٥- فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجونا و تَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بكَ و الأيّامِ مِنْ عَجَبِ[6]

انتهى.

و قال ابنُه في شرح الخلاصة: لايبعدُ أنْ يقالَ في هذه المسألة: إنَّ العطفَ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الخافض غيرُ جائزٍ في القياس، و ما ورد منه في السماعِ محمولٌ على شذوذ إضمار الجارِّ، كما أضمر في مواضعَ آخرَ، نحو: ما كلُّ بيضاء شحمةٌ، و لاسوداءَ تمرةٌ، و كقولهم: امرُر ببني فلان إلا صالحٍ فطالحٍ، و قولهم: بكم

---

١ - البيتان موجودان في ألفية و شرح ابن عقيل في المجلّد الثاني ص ٢٣٩.
٢ - مجاهد بن جبر، تابعي، مفسِّر من أهل مكة، شيخ القرّاء و المفسِّرين، مات و هو ساجد سنة ١٠٤ هـ ق. الأعلام للزركلي ،٦/١٦١.
٣ - علقمة بن قيس بن عبدالله من أكابر الفقه و الحديث و قاري القرآن، توفّي سنة ٦١ هـ ق. محمد علي مدرس تبريزي، ريحانة الأدب، المجلد السادس، الطبعة الرابعة، منشورات خيام ص ١٥٦.
٤ - يحيى بن وثاب الكوفي مولى بني كاهل من بني أسد بن خزيمة، توفي بالكوفة سنة ١٣٠ هـ ق ، و له قراءة. النديم، الفهرست، الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٦ هـ ، ص ٤٨.
٥ - محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين، إمام في القراءآت، عالم في العربية، من كتبه: الجامع في القراءات، مات سنة ٢٥٣ هـ ق. الأعلام للزركلي ٧/٢١٣.
٦ - لم يعين قائله.

درهمٍ اشتريتَ ثوبكَ، على ما يراه سيبويه من أنّ الحرفيَّة بعد كَمْ بإضمار من لا بالإضافة، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوّل: محلُّ الخلاف إذا كان المعطوفُ على الضمير المجرور ظاهراً، فإنْ كان ضميراً، نحو: مررت بك و به وَجَبَ إعادة الخافض اتّفاقاً.

الثاني: يُستثنى من القاعدة المذكورة مسألةٌ لايجبُ فيها إعادةُ الخافض، قالَ البدرُ الدمامينيُّ في المنهل: لنا ما يمكنَ أن يجعلَ لغزاً، فيقال أي صورة يجوزُ العطفُ فيها على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض لفظاً حال السعة بإجماع؟ و مثالها قولك: شجاعةُ زيد عجبتُ منها، و أنّه يبخل، إذ حذفُ الجارّ من أن و أنّ مطّردٌ بلا خلاف، كما مرَّ.

الثالثُ: قيلَ: ينبغي أنْ يقيَّد العطفُ على الضمير المجرور بأنْ يكونَ الحرفُ غيرَ مختصٍّ بالضمير احترازاً من لولا على مذهب سيبويه، فإنّه لايجوزُ عطف ظاهرٍ على مجرورها، نحو: لولاك و زيدٌ، فلو رفعتَ على توهُّم أنّك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظرٌ، قاله المراديُّ في شرح التسهيل.

و في المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الإضمار في بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم في لولاي و موسى، إنّ موسى محتملُ الجرِّ، و هذا خطأٌ، لأنّه لايعطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارِّ، و لأنّ لولا لاتجرُّ الظاهرَ، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف و لم تعد.

و هذه مسألةٌ يحاجَى بها، فيقالُ: ضمير مجرور لايصحُّ أنْ يعطفَ عليه اسم مجرور أعدْت الجار، أو لم تعدْ، و قولي: مجرورٌ لأنّه يصحّ أنْ يعطف[1] عليه اسم مرفوع، لأنّ لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، و الزائد لايقدحُ في كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظيّة، فكذا ما أشبه الزائد.

«و لايعطفُ على معمولي عاملين مختلفين على القول المشهور» من سبعة أقوال في جميع الصور«إلا في نحو: في الدار زيدٌ و الحجرة عمرو»، و إنّ في الدار زيداً و الحجرة عمراً، أي في صورة تقدم المجرور في المعطوف عليه و تأخير المرفوع أو المنصوب و الإتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب، فإنّ العطفَ على معمولي عاملين مختلفين جائزٌ في هذه الصورة فقط، و هو رأي الأعلم و ابن الحاجب، و عُزِيَ إلى الاكثرين، و علّل الأعلم الجواز باستواء آخر الكلام، و أوّله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما، حتى لو لم يستوِ آخرُ الكلام و أوّلُه، نحو: زيد في الدار و الحجرة عمرو لم يجز.

---

[1] - سقطت «لأنّه يصحّ أنْ يعطف» في «ح».

قال الرضيُّ: و يلزمه تجويز مثل قولنا: زيدٌ خرج غلامُه و عمرو أخوه، و إنّ زيداً خرجَ و بكراً أخوه، لاستواء أوّل الكلام و آخرِه، و هو لايجيزهُ، و علّله ابنُ الحاجب بأنّ الّذي ثبت في كلامهم و وجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوطُ بالضابط المذكور، فوجبَ أنْ يقتصرَ عليه، و لايقاس عليه غيرهُ، إذ العطفُ على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً خلافُ الأصل، فإنْ اطّرد في صورة معيّنة دونَ غيرها لم يقسْ عليها، انتهى.

و لم يلزمه ما لزم الأعلم من تجويز الصورتين المذكورتين، لكنّه يبقى الإشكالُ عليه في علّة تخصيصهم للصورة المعيّنة بالجواز دونَ غيرها، و إذا كانَ العطفُ على معمولي عاملين مختلفين مخالفاً للأصل فهلّا تأوّلوها كما تأوّلها[1] المانعون مطلقاً حتى لايكون تحكّماً.

القولُ الثاني: الجوازُ مطلقاً حكاه الفارسيُّ عن جماعة و ابن الحاجب عن الفرّاء، و تمسكوا بقوله تعالى: ﴿ إنّ في السّموات و الأرضِ لَآيات للمؤمنينَ* و في خَلْقكم وَ مَا يَبُثُّ مِنْ دَآبّة آياتٌ لقوم يُوقِنُونَ* و اختلافِ الليلِ و النهارِ و مَا أنْزَلَ اللهُ مِنَ السماء مِنْ رزق فَأحْيَا بهِ الأرضَ بَعْدَ مَوتها و تَصْريفِ الرياحِ آياتٌ لِقَومٍ يَعْقِلُونَ.﴾ [الجاثية /٥و٤و٣].

آياتُ الأولى منصوبةٌ إجماعاً، لأنّها اسمُ إنّ، و الثانية و الثالثة قرأهما حمزةٌ و الكسائيُّ بالنصب، و الباقون بالرفع، و التمسُّك بالقراءتين في آيات الثالثة، أمّا الرفعُ فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و في، و أمّا النصب فعلى نيابتها مناب إنّ و في، و بقول الشاعر [من المتقارب]:

٥٦٦- أكلَّ امرئٍ تحْسَبِينَ امْرَأً وَ نارٍ تَوَقّدُ باللّيلِ نارا[2]

أقام الواو مقام كلّ و تحسبين و بقولهم: ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، و لا سوداءَ تمرةً بنيابتها منابَ كلّ و ما، و هذا كما تراه لايدلُّ على المطلوب بتمامه، فإنّهم لم يفرّقوا بين تقدّم المجرور و تأخّره، و الآيةُ و البيتُ و المثل المجرور فيها متقدّم.

الثالثُ: المنع مطلقاً، و هو قولُ سيبويه و المبرّد و ابن السراج و هشام و جماعةٌ من متقدّمي البصريّين، و صحّحه ابنُ مالك، و علّلوه بأنّ العاطفَ نائبٌ عن العامل، و هو ضعيفٌ من جهة حرفيّته، و من جهة نيابته، فلم يقْوَ أن يقومَ مقامَ عاملين، و تأوّلوا ما أوهمَ الجواز، فتأوّلوا الآيةَ بتقدير في، فالعمل لها، و إنّما نابت منابَ عاملٍ واحد، و هو

---

١ - سقط كما تأولها في «ح».

٢ - البيت لأبي دواد الإيادي، و اسمه جارية بن الحجاج.

الابتداء أو إنّ، و بانتصاب آيات على التوكيد للأولى، و رفعها على تقدير مبتـــدأ، أي هي آيات و عليهما فليست مقدَّرةً، فتأوَّلوا البيتَ و المثلَ بإضمار الجارِّ، أي و كلَّ نار توقدُ في الليل ناراً، و لا كلُّ سوداء تمرة، و كذا يضمرونَ الجارَّ في كلِّ صـــورة تـــوهِمُ الجواز. قالَ ابن هشام: و ممّا يشكلُ على مذهب سيبويه و من قال بقوله قولُـــه[مـــن المتقارب]:

٥٦٧- هَوِّنْ عليك فإنَّ الأُمُورَ بكَـــفِّ الإله مَقاديرُها
فَلَـــيْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها وَ لا قاصرٍ عَنْكَ مَأمُورُها[١]

لأنَّ قاصرٍ عطفَ على مجرورِ الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوعِ ليس لـــزم العطفُ على معمولي عاملين، و إن كانَ فاعلاً بقاصر لزم عدمُ الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقديرُ حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، و قد أُجيبَ بالثاني، و أنّه لَمــا كـــانَ الضمير في مأمورها عائد إلى الأمور، كان كالعائد عن المنهيّات لدخولها في الأمور.

الرابعُ: الجوازُ إن كان أحدُ العاملين جارّاً حرفاً أو اسماً سواءٌ تقدَّم المجرورُ المعطوف، نحو: في الدار زيد الحجرة عمرو، أم تأخّر، نحو: في الدار زيدٌ و عمرو الحجرة.

الخامسُ: الجواز إنْ تقدَّم المجرورُ المعطوف سواءٌ تقدَّم[٢] في المعطوف عليه نحـــو: في الدار زيدٌ و الحجرة عمرو أم لا، نحو: زيدٌ في الدار و الحجرة عمرو، بخـــلاف مـــا إذا تأخّر، نحو: في الدار زيد و عمرو الحجرة، و هو قولُ الاخفش و الكسائي و الفـــرّاء و الزجّاج.

السادسُ: الجواز في غيرالعوامل اللفظيَّة و المنع فيها، و غير اللفظيَّة هي الابتدائيَّـــةُ، فيجوزُ نحو: زيد في الدار و القصر بكرٌ، لأنَّ الابتداء رافعٌ لزيد و لبكر، فكان العطـــفُ على معمول واحد و يمتنعُ: إنّ في الدار زيداً و الحجرة عمراً، و هو قولُ ابن طلحة.

السابع: الجوازُ في غيراللفظيَّة و في اللفظيَّة الزائدة، لأنّه عارضَ، و الحكـــمُ لـــلأوَّل نحو: ليسَ زيد بعالم و لا خارج أخوه، و ما شربَ من عسل و لا لبن بكر، و إنَّما يمتنعُ في اللفظيَّة المؤثّرة لفظاً، و هذا قولُ ابن الطراوة، و خرج بتقييد المسألة بمعمولي عاملين، العطفُ على معمولي عامل واحد، و على معمولي أكثر من عاملين.

قالَ ابنُ هشام و غيره: أجمعوا على جواز العطف على معمولي عاملٍ واحد، نحـــو: إنَّ زيداً ذاهبٌ و عمراً جالسٌ، و على معمولات عامل، نحو: أعلم زيدٌ عمـــراً بكـــراً

---

١ - هما للأعور الشني. اللغة: هوِّن: أمرمن التهوين و هو عدُّ الشيء يسيراً، الكفّ هنا استعارة عن اليـــد أي بيد قدرته، المنهيّ: ضدّ المأمور.
٢ - سقط «سواء تقدّم» في «ح».

جالساً و أبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، و على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين،نحو: إنّ زيداً ضارب أبوه لعمرو و أخاك غلامه بكر.

التأكيد

ص: الثالث: التّأكيد و هو تابعٌ يفيدُ تقريرَ متبوعه: أو شمول الحكم لإفراده ، و هو إمّا لفظيٌّ، و هو اللفظ المكرّر، أو معنويٌّ، و ألفاظُه :« النفس» و«العين»، و يطابقان المؤكَّدَ في غير التثنية، و هما فيها كالجمع، تقول: جائني زيد نفسُه، و الزيدان أنفسُها، و الزيدون أنفسُهم،و«كلا»و«كلْتا» للمثنّى، و«كل»و«جميعٌ» و«عامّةٌ» لغيره من ذي أجزاء يصحُّ افتراقها، و لو حَكماً، نحو: اشتريت العبدَ كلَّه، و تتّصل بضمير مطابق للمؤكّد، و قد يُتبَعُ «كلّ» بأجمع و أخواته.

مسألتان: لاتؤكّد النكرة إلا مع الفائدة، و من ثَمّ امتنع: رأيت رجلاً نفسه، و جاز اشتريت عبداً كلّه، و إذا أكّد المرفوعُ المتّصل بارزاً أو مستتراً بالنّفس و العين فبعدَ المنفصل، نحو: قوموا أنتم أنفسُكم، و قُم أنت نفسُكَ.

ش:« الثالثُ» من التوابع«التأكيدُ» بالهمزة و بإبدالها ألفاً على القياس في نحو رأس و يقالُ: التوكيد أيضاً، و هو الأفصح،«و هو تابعٌ»، و هذا كالجنس، يشتملُ جميعَ التوابع.«يفيدُ تقريرَ متبوعه» أي تقريرَ مفهومه و مدلوله،«أو» تقرير«شمول الحكم لأفراده» أي أفرادَ المتبوعِ، و معنى التقريرها هنا أنْ يكونَ مفهومُ التأكيد و مؤدّاه ثابتاً في المتبوع، و يكونَ لفظُ المتبوعِ يدل عليه صريحاً كما كانَ معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: جاءني زيدٌ نفسُه، إذ يفهمُ من زيد نفس زيد، و كذا كانَ معنى الشمول الّذي في كلّهم مفهوماً من القوم في جاءني القومُ كلّهم، إذْ لابُدَّ أن يكونَ القوم إشارةً إلى جماعة معيَّنة، فيكونُ حقيقة في مجموعهم، ثُمّ إنّ التاكيدَ يقرِّرُ ما ثبتَ في المتبوع، و دل عليه أي يجعلُه مستقرّاً محقّقاً، بحيثُ لايظنُّ به غيره.

و بهذا خرجَ ما عدا المحدودَ من التوابع، أمّا النعتُ غيرُ التوكيديّ و العطف بالحرف فظاهرٌ، و أمّا النعتُ التوكيدي نحو﴿ نفخة واحدةٌ﴾[الحاقة/١٣]، فإنّ واحدة و إنْ أفادت[١] تقريرَ مفهومِ المتبوع، و هو الوحدة، لكن هذه الإفادةُ ليست بالوضع، فإنّ النعتَ إنّما وضعَ للدلالة على معنى في متبوعه، و أمّا عطفُ البيان فليس جميعُه مدلولاً عليه بلفظ المتبوع، فزيدٌ من نحو: جاءني العالمُ زيدٌ، لا دلالةَ للعالم عليه، بل ربّما دلّ

---

١ - سقطت« فإنّ واحدة و إنْ أفادت» في «ح».

بعضُ متبوعاته عليه، و ذلك مع قلّة الاشتراك، نحو: أقسمَ بالله أبو حفص عمر، إذا فرضنا أنّه ليس هناك ممن سمّي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة، كذا قيل.

و في دلالة المتبوع عليه في هذا أيضاً نظرٌ، فإنّ دلالته عليه أنّما استفيدت من خارج، و هو علم المخاطب أو السامع بوضع هذه الكنيه لمسمّي هذا الاسم، و إلا فـأبوحفص مثلاً لايدلّ علي عمر من حيث هو متبوعٌ، و أمّا البدلُ فمتبوعُه غيرُ مقصود، فلايكون تقريرهُ مقصوداً، و قولهم: إنّ الإبدال للتقرير، معناه أنّه لتقرير ما صدق البدل عليه لا بتقريرالمتبوع من حيث هو متبوعٌ.

تنبيهٌ: قولُه:«أو شمولُ الحكم لأفراده» ليس للإحتراز به عن شيء، بل لبيان فائدة التوكيد. فتقريرُ المتبوع مقرّراً في ذهن السامع بإزالة غفلته عن سماع اللفظ، أو بإزالة توهُّمه كون ذكر المتبوع غلطاً، أو كونه بمعناه المجازي، سواءً كانَ منسوباً أو منسوباً إليه، و تقريرُ شمول الحكم لأفراده جعله مقرّراً في ذهن السامع بإزالة توهُّم أنّ الحكم أنّما هو على بعض أفراد المتبوع، و حكمَ على الكلّ تجوُّزاً لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم، فإذا أكّدَ زالَ توهُّم المجاز، و ثبت الحقيقة، و سيأتي بيان ما يرفع به كلّ من هذه التوهُّمات من ألفاظ التوكيد، و لايخفي أنّ قوله: «يفيدُ تقريرَ المتبوع» يغني عن ذكرالشمول، لظهور إن جاء القوم كلّهم، يفيدُ تقريرَالمتبوع بإزالة توهُّم كون المراد بالقوم بعضهم، فذكره أنّما هو زيادةُ توضيح.

التوكيد اللفظيُّ و المعنويُّ:«و هو» أي التوكيدُ« إمّا لفظيٌّ و هو» أي التأكيد اللفظيُّ«اللفظ المكرَّرُ» بعينه، نحو: جاء زيدٌ زيدٌ، أو بموافقة في المعنى، نحو: حقيقٌ جديرٌ، و:﴿ اُسْكُنْ أنْتَ و زوجُكَ الجنَّةَ﴾[البقرة /٣٥]، أو في الزنة، و إن لم يكن له في حال الإفراد معنىً، بل ضمَّ إلى الأوّل لتزيين الكلام لفظاً و تقويته معنىً، نحو: حسن بسن و شيطان ليطان. و يجبُ التأكيدُ اللفظيُّ عند إرادة المتكلّم دفعَ ضررِ غفلة السامع و ظنّه به الغلط، و لايجدي ها هنا التأكيدُ المعنويُّ، لأنّك لو قلتَ: ضربَ زيدٌ نفسه، فربّما ظنَّ بك أنّكَ أردتَ ضرب عمرو، فقلتَ نفسَه، بناءً على أنّ المذكور عمرو، و كذا إن ظننتَ به الغفلة عن سماع لفظ زيد يجبُ أيضاً عند إرادته دفع ظنّ السامع به التجوُّز في المنسوب، نحو: زيدٌ قتيلٌ قتيلٌ، دفعاً لتوهُّم السامع أنّ المراد بالقتل الضربُ الشديدُ، و أمّا عند إرادته دفع ظنّه به التجوُّز في المنسوب إليه فيجوزُ اللفظيُّ، نحو: ضرب زيد زيد، أي ضرب هو، لا من يقوم مقامه، و المعنويُّ كما سيأتي.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: إنَّ التأكيدَ اللفظيَّ يجرى في الاسم ظاهراً كما مرَّ، و مضمراً كما قام إلا أنتَ أنتَ، و في الفعل بإعادة لفظه، نحو: قام زيد، أو بمرادفه، نحو: صمتَ سكتَ زيدٌ، و في الحرف كذلك، نحو: نعم نعم و قوله[من الطويل]:

٥٦٨- .... أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره[1]

و في الجملة كقوله[من الهزج]:

٥٦٩- أيَا مَنْ لَسْتُ أقْلاه   وَ لا في البُعْـد أنْسَاه
لَكَ اللهُ على ذَاكَ   لَكَ اللهُ لَكَ الـلهُ[2]

فإنْ كانَ المؤكَّدُ ضميراً متَّصلاً أو حرفاً غيرَ جواب لم يعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه، نحو: قمتُ قمتُ، أكرمتك أكرمتك، مررتُ به مررتُ به، إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم، أو إنَّ زيداً إنَّه قائم، أو مفصولاً بفاصل، و لو حرف عطف أو وقف، كقوله[من الخفيف]:

٥٧٠- ليتَ شعْري هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُم[3]

و قوله[من الرجز]:

٥٧١- لا يُنسكَ الأسَى تأسِّياً فَمَا   ما منْ حِمَامٍ أحَدٌ مُعْتَصِمَا[4]

و لا يجوزُ إعادتُه وحده دونَ فصل إلا ضرورةً، كقوله[من الوافر]:

٥٧٢- فَلا و اللهِ لا يُلْفي لِمَا بي   و لا لِلما بِهِم أبَداً دَوَاءُ[5]

أجازَ الزمخشريُّ و ابنُ هشام و الرضيُّ نحو: إنَّ إنَّ زيداً قائم، قال ابن مالك: و هو مردودٌ لعدم إمام يستندُ إليه، أو سماع يعتمدُ عليه، و لاحجَّةَ في قوله[من الخفيف]:

٥٧٣- إنَّ إنَّ الكريم يَحْلُمُ مَا لَمْ   يرين مَنْ أجَارَهُ قد ضِيمَا[6]

فإنَّه من الضرورات.

أمَّا أحرف الجواب فتعادُ وحدَها، نحو: لا لا، نعم نعم، و الأجودُ إعادةُ الجارِّ مع الظاهر أو ضميره نحو: مررتُ بزيد بزيد، و قوله تعالى:﴿ ففي الجنةِ خالدينَ فيها﴾[هود/١٠٨]، ﴿ففي رحمةِ اللهِ هُمْ فيها خالدوْنَ﴾[آل عمران/١٠٧].

---

١ - صدره: «و قلن على الفردوس اوّل مَشْرب»، و هو لمضرس بن ربعي. اللغة: الفردوس: ماء لبني تميم، و هو اسم لأعلى مكان في الجنّة، المشرب: اسم مكان من الشرب، أجل و جير: حرفا جواب، أبيحت: حُللت، سمح بها، الدعاثر: جمع دعثور و هو الحوض المتهدم.

٢ - البيتان بلا نسبة. اللغة: أقلاه: أبغضه و أهجره.

٣ - تمامه«أو يَحُولنَّ من دون ذاك حِمَامُ»، و هو للكميت بن معروف .اللغة: الحمام: المُوتُ.

٤ - لم يذكر قائله. اللغة: الأسى: الحزن، الحمام: الموت

٥ - هو لمسلم بن معبد الوالبي. اللغة: يلفي: مجهول من ألفيته بمعنى وجدته، و اللام الثانية في للما لتأكيد اللام الأولى.

٦ - لم يعيَّن قائله. اللغة: أجاره : حكاه و أنقذه، ضيم: مبني للمجهول من ضامه ـــ ضيماً: ظلمه.

و الأكثرُ اقترانُ الجملة المؤكّدةُ بعاطف، و هو ثُمَّ خاصَّةً كما في الإرتشاف، نحـو: ﴿كلّا سَيَعْلَمونَ ثُمَّ كلّا سَيَعْلَمُونَ﴾[النبأ/٥ و ٤]، و يأتي بدونه نحـو قولـه(ص): واللهِ لأغْزُوَنَّ قريشاً واللهِ لأغْزُونَّ قريشاً[١]. و يجبُ ترك العاطف عند إيهـام التعـدُّد، نحـو: ضربت زيداً، إذ لو قيلَ: ثُمَّ ضربتُ زيداً لتوهَّمَ أنَّ الضرب وجدَ مـرَّتينِ، و تراخـت إحداهما عن الأخرى، و الغرض أنّه لم يقعْ إلا مرَّةً واحدةً.

فإن قلتَ: إذا قرن المؤكّد بالعاطف، فهل يكونُ توكيداً أو عطفَ نـسق؟ قلـتُ: النّحويُّونَ على أنّه عطفُ نسق و إن أفاد التوكيدَ، و زعمَ ابن مالكَ أنّه توكيدٌ لفظـيٌّ، اغتفرَ فيه الفصل بالعاطف، كذا قال ابن عادل[٢] في تفسيره. أقولُ: و الصوابُ ما ذهب إليه ابنُ مالك، فإنَّ العطفَ في ذلك نظير العطف في الأوصاف المتعدِّدة، و قـد مـرَّ أنَّ إطلاقَ العطف عليها مجازٌ، فيكونُ هنا كذلك، و انْ كان المؤكّدُ هنا اسمـاً ظـاهراً أو ضميراً منصوباً منفصلاً، فيتكرَّر بحسب الإرادة بلا شرط، نحو قوله(ص): أيّمـا امـرأة نكحت نفسها بغير وليٍّ فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ[٣]، و قوله تعالى[من الطويل]:

٥٧٤- و إيَّاكَ إيَّاكَ المَراءَ فإنّه إلى الشرِّ دَعّاءٌ وَ للشرِّ جَالبُ[٤]

و إن كانَ ضميراً منفصلاً مرفوعاً جازَ أن يؤكّدَ به كلُّ ضمير متَّصل، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع طبقة في التّكلُّم و الإفراد و التذكير و أضدادها، كقمت أنا، و أكرمتني أنا، و ضربتك أنت، و ضربته هو، و مررت بك أنت، و به هو، و هكـذا، و أجاز بعضهم توكيد المنفصل بالإشارة، و جعل منه ﴿ثُمَّ أنتم هولاء﴾[البقرة/٨٥].

الثاني: لايزيدُ تكرارُ اللفظ في التوكيد على ثلاث مرَّات، قال الشيخ عزالدين بـن عبدالسلام[٥]: اتَّفقَ الأدباءُ على أنَّ التأكيد في لسان العرَب إذا وقع بالتكرار لايزيد علـى ثلاث مرَّات قالَ: و أمَّا قولُه تعالى في سورة المرسلات﴿ ويـلٌ يومئـذ للمكـذّبينَ ﴾[المرسلات/١٥]، في جميع السورة، فذلك ليسَ بتوكيد، بل كلُّ آية قيلَ فيها: ﴿ ويـلٌ يومئذ للمكذّبين﴾ في هذه السورة، فالمرادُ المكذّبون بما تقدَّم ذكْره قَبيل هذا القول، ثُـمَّ يذكرُ اللهُ معنىً آخر، و يقول: ﴿ ويلٌ يومئذ للمكذّبينَ﴾، أي بهذا، فلايجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد[٦]. و كذلك﴿ فبأيِّ آلاءِ ربِّكُما تُكذّبان﴾[الـرحمن/١٣]، في سـورة الرحمن.

---

١ - سنن أبي داود، ص٦٢٥، رقم ٣٢٨٥.
٢ - لم أجد ترجمة حياته.
٣ - الترمذي ٣/٤٠٨، رقم ١١٠٢.
٤ - هو للفضل بن عبدالرحمن. اللغة: المراء: المُماراة و الجدل.
٥ - لم أقع على ترجمه له.
٦ - سقطت «فلا تاكيد» في «ح».

التوكيد المعنويُّ و ألفاظه:«أو معنويٌّ»، هذا قسيم قوله إما لفظيٌّ، و إنّما أخّره، و انْ كانَ هو المعتدُّ به في التوابع، كما قالَ ابن عقيل لطول الكلام فيه، «و ألفاظُه» محصورةٌ، و هي«النفسُ و العينُ»، و يكونان لدفع المتكلّم ظنَّ السامع به تجوُّزاً في المنسوب إليــه، فإنّه إذا قيل: قطعَ الأمير اللصَّ، احتمل أنْ يكونَ باشر قطعه، و هو المعنى الحقيقيّ، و أن يكون أمر بقطعه[1]، و نسب إليه لكونه سببَ أمر، أو هو المعنى المجازيُّ، فإذا قيل: نفسه أو عينه، ارْتفع ظنُّ التجوُّز، و ثبت الحقيقة.

تنبيهٌ: محلُّ كون النفس و العين من ألفاظ التوكيد إذا أريد بهما الحقيقةُ، فلو أُريــد بالنفس الدم، و بالعين الجارية المخصوصة، نحو: أرقت زيداً نفسه، و طرفت زيداً عينه، لم يكونا من التوكيد، بل بدلُ بعض من كلٍّ، و هو ظاهرٌ.

«و يطابقان المؤكَّد في غير التثنية» و هوالإفراد و الجمع «و همــا» أي الــنفس و العين«فيها»أي في التثنية«كالجمع» فيجمعان في توكيد الاثنين، كما يجمعان في توكيــد الجماعة، تقولُ: جاء زيدٌ نفسه أو عينه، و جاءت هندٌ نفسُها أو عينُهــا، و الزيــدان أنفسُهما أو أعينهما، و الهندان أنفسُهما أو أعينهما، و الزيدون أنفسُهم أو أعينــهم، و الهندات أنفسُهن أو أعينهنَّ.

تنبيهات: الأوّل: ما جزمَ به من وجوب جمع النفس و العين في توكيد الاثنين هو ما صرَّحَ به ابنُ مالك في التسهيل، و جزمَ به ابن هشام في القطر، و صرَّحَ به بعضهم بجواز الأوجه الثلاثة، و به جزم ابن هشام في شرح الشذور، قال: إذا أكَّدَ المثنّى بــالنفس و العين ففيهما ثلاثُ لغات: أفصحُها الجمعُ، و دونه الأفرادُ، و دونَ الإفراد التثنيةُ، و هي الأوجه الجائزة في قطعت رؤوس الكبشين، انتهى.

و إنّما أخّرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيَّتين فيما هو كالكلمة الواحدة، و اختير الجمع على الافراد، لأنَّ التثنية جمعٌ في المعنى. و جوَّزَ ابنُ مالك و ولدُه تثنيةَ الــنفس و العين في توكيد الاثنين، نحو: قام الزيدان نفساهما و عيناهما، و منع ذلك أبوحيَّــان، و قالَ: إنّه غلطٌ، لم يقل به أحد من النَّحويِّينَ، انتهى. و في شرح الكافية للرضيِّ، و قــد يقالُ: نفساهما و عيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب.

الثاني: مثلُ النفس و العين في جوازه الأوجه الثلاثة [2]ما أُضيف إلى متضمِّنه، و هــو مثنى لفظاً، نحو: قطعت رؤوس الكبشينِ، أي رأساهما، أو معنى، كقوله[من الطويل]:

---

١ - لم يقطعه«ح».
٢ - في جواز الإضافة «ح».

٥٧٥- .... كَفَاغِرِي الأَفْوَاهِ عِنْدَ عَرِينِ[١]

أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإنّ مثل ذلك وردَ فيه الجمع و الإفراد و التثنية، فمن الأوّل، نحو: ﴿فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾[التحريم/٤]، و قراءة ابن مسعود: ﴿السارقُ و السارقةُ فاقطعوا أيمانَهما﴾[المائدة/٣٨]، و من الإفراد :﴿بَدَتْ لهما سوأتُهما﴾ [الأعراف/٢٢]، و من التثنية قراءة الجمهور:﴿سوءَاتاهما﴾.

و طردَ ابنُ مالك قياسَ الجمع و الإفراد أيضاً لمفهم المعنى، و خصَّ الجمهور القياسَ بالجمع، و قصروا الإفراد على ما ورد، و إنّما وافق الجمهورُ على قياس الجمع كراهةَ اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى، و لذلك شرطَ أنْ لايكونَ لكلّ واحد من المضاف إليه إلا شيء واحدٌ، لأنّه إذا كانَ له أكثرُ التبسَ، فلايجوزُ في قطعت أذني الزيدين الإتيانُ بالجمع و لا الإفراد للإلباس.

الثالث: لاتجمعُ النفس و العين في التأكيد إلا جمعَ قلّة، فلايؤكّدُ بنفوس و لا بعيون، قال المراديُّ في شرح التسهيل، و ينبغي أن يقيَّد جمع القلّة بأفعل، فإنّ عيناً جمعَ على أعيان، و لايؤكّد به، و اعترضَه الدمامينيُّ بأنّ في شرح العمدة لابن مالك و في شرح المفصّل و نهاية ابن الخباز جوازَ أعيان في هذا الباب.

الرابع: يجوزُ الجمعُ بين النفس و العين، و يجبُ تقديم النفس على الأصحِّ، كجاء زيدٌ نفسُه عينه بخلاف عكسه، فإنّ النفسَ هي الذاتُ حقيقةً، و العينَ مستعارةٌ لها عن الجارحة المخصوصة. قالَ بعضُ المتأخّرين: و في استعارة العين للنفس نظرٌ، فتأمّل.

الخامس: يجوز أن تزادَ الباء فيهما، كجاءَ زيدٌ بنفسه و بعينه. و لايجوزُ ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد، فأمّا جاؤوا بأجمعهم فليسَ من التوكيد، لأنّ الباء لازمةٌ، و لأنّه بالضمير، و لو كان توكيداً، لكان الباء زائدةً، و كان يصحُّ إسقاطها، و كان وروده بدونها غالباً و بدون الضمير واجباً، و إنّما هو بضمِّ الميم لا بفتحها، و هو جمع لقولك[٢] جمع على حدِّ قولهم فلس و أفلس، و المعنى جاؤوا بجماعتهم، وخرّج بعضهم على زيادة الباء قولُه تعالى:﴿ و المطلقاتُ يتربَّصنَ بأنفسهنَّ ﴾[البقرة/٢٢٨]، وفيه نظرٌ، و سيأتي بيانه.

---

١ - صدره« رأيت بني البَكْرِيِّ في حومة الوغى»، و لم يعين قائلة، اللغة: الوغى: الحرب، فاغري الأفوه: فاتحي الأفواه جمع الفم، العرين: مأوى الاسد.

٢ - سقط جمع لقولك في «ح».

كلا و كلتا: «و كلا و كلتا للمثنّى» مُذَكَّراً أو مُؤنَّثاً، و يكونان لتقرير شمول الحكم عند إرادة المتكلّم دفعَ ظنِّ السامع به تجوُّزاً في الحكم على مدلول المتبوع المتعدِّد، و إنّما المرادُ بعضه، نحو: جاء الرجلان كلاهما و المرأتان كلتاهما.

قالَ التفتازانيُّ: و في كون نحو ذلك لدفع توهُّم عدم الشمول نظرٌ، لأنّ المثنّى نصٌّ في مدلوله لايطلقُ على الواحد أصلاً، فلايتوهَّم فيه عدم الشمول، أللهمَّ إلا أن يقالَ: إنّ الفعل الصادرَ عن أحد المتصاحبين قد ينسبُ إليهما، كما في قوله تعالى: ﴿يخرجُ منهما اللؤلؤ و المرجانُ﴾[الرحمن/٢٢]، و إنّما يخرجان من الملحِ الأجاج دونَ العذبِ الفراتِ، فالتأكيد بكلاهما دفع مثل هذا، انتهى.

و منعُه إطلاقَ المثنّى على الواحد ممنوعٌ، فإنّ العربَ كثيراً ما تطلقُه عليه مجازاً، ألا ترى إلى قول الشاعر[من الكامل]:

٥٧٦- فَجَعَلْنَ مَدْفَعَ عَاقِلَينِ أيامِنَا وَ جَعَلْنَ أمْعَزَ رامتينِ شِمالاً[1]

فأطلق عاقلين و رامتين على جبل عاقل و رامة مجازاً، كذا قيل.

قلتُ: و فيه نظرٌ، إنّه لم يطلق عاقلين على عاقل و رامتين على رامة من غير اعتبار شيء آخر مع كلٍّ منهما، بل الظاهر أنّه سمّي ما حول عاقل و رامة عاقلاً و رامة، ثُمَّ أطلق عليها عاقلين و رامتين من باب تغليب كالعمرين و القمرين كما قالوه في قول الفرزدق [من الطويل]:

٥٧٧- عَشيَّة سَالَ المِرْبَدَان كلاهُما ....[2]

قالوا: إنّما هو مربدٌ واحدٌ، لكنّهَ جعله و ما حوله مربدين مجازاً، فلا حجّة في البيت على إطلاق المثنّى على الواحد ، فتدبَّرْ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: كما يؤكَّدُ بكلا و كلتا المثنّى، يؤكَّدُ بهما في معناه، نحو: جاء زيد و عمر كلاهما، و زينبُ و هندٌ كلتاهما، فلو قالَ: و كلا و كلتا للاثنين بدل قوله للمثنّى، لكان أولى.

الثاني: ذهبَ الفرّاء و الفارسيُّ و هشام إلى أنّ كلا و كلتا لايؤكّدان ما لايصلح في محلّه واحد، فلايجوز أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأنّه لايحتملُ أن يكون المراد اختصمَ أحدُ الزيدين، فلا فائدةَ في التوكيد .

---

١ - هو لجرير. اللغة: عاقل: جبل، رامة: اسم موضع.
٢ - تمامه«سحابة يوم بالسيوف الصوارم »، اللغة: المربد: الموضع الّذي تحبس فيه الابل و غيرها، سحابة يوم: طوله، الصوارم: جمع الصارم أي: القاطع.

و ذهبَ الجمهور إلى الجواز، و تبعَهم ابنُ مالك في التسهيل، و اختلف النقلُ عن الأخفش، و احتجَّ المجيز بأنَّ العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمالَ، نحو: جاء القومِ كلُّهم أجمعون أكتعون، فالتأكيد بأجمع و اكتع بعد كلٍّ لايرفعُ بهما احتمالٌ لرفعه بكل. قالَ أبوحيَّان: و الجوابُ أنَّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة، فلا حاجةَ للفظ آخر يؤكِّده، إلا إذا قويَ برواية من العرب، و لم يسمع من العرب التوكيد في ذلك.

الثالثُ: يشترطُ في التوكيد بهما اتِّحادُ معنى المسند، فلايجوز: مات زيد و عاش عمرو كلاهما. و هل يجوزُ اختلافُ لفظه مع اتِّحاد معناه، نحو: ذهب زيدٌ و انطلق عمرو كلاهما، جزمَ بجواز ذلك ابنُ مالك تبعاً للأخفش. و قال أبوحيَّان: إنَّه يحتاجُ إلى صريح سماع من كلامهم، حتى يصير قانوناً يُبنى عليه، و الَّذي تقتضيه القواعدُ المنعُ، لأنَّه لايجتمعُ عاملان على معمول واحد فلايجتمعان على تابعه.

الرابعُ: قالَ ابنُ هشام: الظاهرُ أنَّ التوكيدَ يُبعد إرادةَ المجاز، و لايرفعها ألبتَّة، و لهذا يتأتي الإتيان بألفاظ متعدِّدة، و لو صارَ بالأوَّل نصَّاً لم يؤكِّد كما لايقال: اختصم الزيدان كلاهما، ألا ترى إلى قول الفرزدق [من الطويل]:

٥٧٨- عَشيَّةَ سَالَ المربدانِ كلاهما ....[١]

و إنَّما هو مَربدٌ واحدٌ، فجعلَه و ما حولَه مربدين مجازاً، فعلم أنَّ التوكيدَ لايمنعُ أن يكون في المؤكَّد مجازاً ما، انتهى.

قلتُ: و فيه نظرٌ، أمَّا نحو: اختصم الزيدان كلاهما، فقد علمتَ أن الجمهورَ على جوازه، و أمَّا قولُ الفرزدق فليس المرادُ بالتوكيد فيه رفعَ إرادة المجاز في نفس المؤكَّد، بل رفعُ إرادته في نسبة الفعل إلى مدلول المؤكَّد المتعدِّد، فإنَّ التأكيد بكلاهما فيه إفادةُ شمول الحكم بالسيلان للمربد و ما حوله ألبتَّة، فاندفعَ توهُّم أنَّ السائلَ إنَّما هو المربد وحده، لكنَّه حكم بالسيلان عليه و على ما حوله مجازاً، و هذا نظيرُ قولك: جاء العمران كلاهما، و كسف القمران كلاهما، و أمَّا إرادة المجاز في المؤكَّد نفسه فهي مقصودةٌ للمتكلِّم، فكيف يرفعُها.

التوكيد بكلٍّ و جميع و عامَّة: «و كلٌّ و جميع و عامَّة لغيره» أي لغير المثنَّى «من ذي أجزاء»، مفرداً كان أو جمعاً، قال بعضهم: إذ الكلِّية و الاجتماع لايتحقَّقان إلا فيه، و

---

١ - تقدم برقم ٥٧٧.

لاحاجةَ إلى ذكر الأفراد، لأنّ الكلّي ما لم يلحظ إفراده مجتمعة، و لم تصر أجزاء لايصحّ تأكيده بكلّ و جميع، انتهى.

«يصحُّ افتراقها» أي الأجزاء، نحو: جاء القوم كلّهم أو جميعهم أو عامّتهم. فالقومُ ذو أجزاء يصحُّ افتراقها، و هي زيد و عمرو و بكر و غيرهم. و لايجبُ صحّة افتراقها حسّاً كهذا المثال، بل صحّته«و لو»كان«حكماً، نحو: اشتريت العبد كلّه» أو جميعه أو عامّته، فالعبدُ ذو أجزاء، يصحُّ افتراقها باعتبار الشراء مثلاً، و إن لم يصحّ افتراقها باعتبار ذاته، بخلاف جاء زيد كلّه، فإنّه لايصحُّ افتراق أجزائه، لاحسّاً و لاحكماً، و إنّما يؤكّد بهذه الألفاظ ذو أجزاء كذلك، لأنّها إنّما تكونُ لتقريرالشمول الحكم، فما لم يكن المؤكّد كذلك لم يمكن توهُّمُ أنّ المراد الحكم على البعض، و إنّما حكم على الكل تجوُّزاً.

« و تتّصلُ» أي ألفاظ التوكيد المعنويّ«بضمير» عائد إلى المؤكّد لفظاً، ليحصلَ الربط بين التابع و المتبوع «مطابق للمؤكّد» في تذكيره و تأنيثه و إفراده، نحو: جاء زيدٌ نفسُه، و هند نفسها، و الزيدان كلاهما و الهندان كلتاهما و الزيدون كلّهم و الهندات كلّهنّ كذا و الباقي.

فليس من التوكيد"جميعاً" في قوله تعالى:﴿ خَلَقَ لَكُمْ ما في الأرضِ جَميعاً﴾ [البقرة /٢٩]، خلافاً لمن وَهَمَ، و لا من التوكيد بكلّ قراءةُ بعضهم: ﴿إنّا كلّاً فيها﴾ [غافر /٤٨]، خلافاً للفرّاء و الزمخشريّ لعدم الضمير فيها، بل الصوابُ أنّ جميعاً حالٌ من ما الموصولة، و كلّاً بدلٌ من اسم إنّ، و إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ جائزٌ، إذا كانَ مفيداً للاحاطة، نحو: قمتم ثلاثتكم، و بدل الكلّ لايحتاجُ إلى الضمير.

و يجوزُ في كلّ أن تلي العواملَ إذا لم تتّصل بالضمير، نحو: جاءني كلُّ القوم. و يجوزُ مجيئها بدلاً بخلاف جاءني كلّهم، فلايجوزُ إلا في الضرورة، و خرّجها ابنُ مالك أنّ كلّاً حالٌ من ضمير الظرف، و فيه ضعفان:تنكيرُ كلّ بقطعها عن الإضافة لفظاً و معنى، و هو نادرٌ كقول بعضهم: مررتُ بهم كلّاً، أي جميعاً، و تقديم الحال على عاملها الظرفيّ، قاله ابن هشام في المغني.

تنبيه: التوكيد بجميع و عامّة غريبٌ، و لذلك أهملهما أكثرُ المُصنّفينَ، و من التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها[من الرجز]:

٥٧٩- فَدَاكَ حَيُّ خَوْلان جَميعُهُم وَ هَمْدَان

و التاء في عامّة لازمةٌ بمنزلة هاء في نافلة فتصلح معَ المذكّر و المُؤنّث، تقول: اشتريت الأمةَ عامّتها، و العبد عامّته، كما قال تعالى:﴿ و يعقوبَ نافلةً﴾ [الأنبياء/٧٢]،

و في الإفصاح[١] أنَّ المبرِّد يفسِّرُ عامَّة بأكثر لابجميع، فعلى هذا تكونُ بدل بعض من كلٍّ لا توكيد، و تفيدُ تخصيصاً لا تعميماً، و قد يكون جميع بمعنى مجتمع ضدُّ مفترق، فلا تفيدُ توكيداً كقوله[من الطويل]:

٥٨٠- .... فُديتك عن هذا و أنت جميع[٢]

«و قد يتبعُ» عند إرادة تقوية التوكيد «كلٌّ بأجمع و أخواته» و هي أكتع و أبصع حالَ كونها مطابقةً للمؤكَّد في التذكير و التأنيث و الإفراد و الجمع، فيقالُ: اشتريت العبدَ كلَّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ أبتعَ، و الأمة كلَّها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، و جاء القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، و النساء كلُّهنَّ جمع كتع بصع بتع.

و أمَّا التثنيةُ فقضية إطلاقه أنَّها تطابقُه فيها أيضاً، و هو مذهبُ الأخفش و الكوفيُّون. قالَ ابنُ خروف: و مَنْ منع التثنية فقد تكلَّفَ، و ادَّعَى ما لا دليلَ عليه، و المنعُ مذهبُ جمهور البصريِّين. قال ابنُ هشام: و هو الصحيحُ، لأنَّه لم يسمعْ، و في الهمع، و ممَّا لايثنَّى لتعريفه أجمع و جمعاء في التوكيد و أخوته خلافاً للكوفيِّين.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: الجمهورُ على أنَّه لايؤكَّدُ بأجمع دونَ كلٍّ اختياراً، كما قال أبوحيَّان: جوازُه لكثرة وروده في القرآن و الكلام الفصيح، كقوله تعالى: ﴿لأغوينَّهم أجمعينَ ﴾[الحجر/٣٩] ﴿و إنَّ جهنَّم لموعدُهم أجمعينَ﴾[الحجر/٤٣]، ﴿لأملئنَّ جهنمَ من الجنَّة و الناسِ أجمعين﴾ [هود/١١٩].

و في الحديث: فله سلبه أجمع، فصلُّوا جلوساً أجمعين[٣]. قال أبوحيَّان: و لايقالُ: دليل المنع وجوبُ تقديم كلٍّ عند الاجتماع، لأنَّ النفس يجبُ تقديمها على العين إذا اجتمعا، و يجوزُ التأكيد بالعين على الانفراد، قاله في الهمع.

الثاني: لايؤكَّدُ بأخوات أجمع دونه عند الجمهور، و جوَّزه الكوفيُّون و ابن كيسان محتجِّين بقول الشاعر[من الطويل]:

٥٨١- .... وَ سَائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أكْتَعُ[٤]

و قول الراجز[من الرجز]:

---

١ - هناك كتابان باسم الإفصاح حول النحو: الأوَّل الإفصاح في غوامض الإيضاح لأبي الحسن الفارسيِّ، والثاني الإفصاح في إعراب الكافية لواحد من علماء الدولة المرادية. كشف الظنون١/٢١٣ و ٢/١٣٧٣.
٢ - صدره«فقدتك من نفس شعاع فإنَّني»، و هو لقيس بن معاذ و هو مجنون بني عامر.
٣ - سنن أبي داود،ص ٤٩٦، رقم ٢٦٥٤.
٤ - صدره«ترى الثور فيها مدخل الظِّل رأسه»، و لم يسمَّ قائله. اللغة: بادٍ: اسم الفاعل من بدا بمعنى ظهر.

٥٨٢- .... تَحمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَولاً أكْتَعَا[1]

و قول أعشى ربيعة[2] [من الوافر]:

٥٨٣- تولّوا بالدّوابرِ و اتّقُونا بِنُعمانِ بنِ زُرْعَةَ أكْتَعِينا[3]

و حمله المانعون على الضرورة.

الثالثُ: اختلفَ في هذه الكلمات عند اجتماعها، هل كلٌّ منها توكيدٌ لما قبله، أم جميعها توكيد للمؤكّد الأوّل؟ قال الرضيُّ، قال ابن برهان[4]: إذا قلت: جاءني القوم كلُّهم أجمعون اكتعون أبصعون أتبعون، كلُّهم تأكيد للقوم، و أجمعون تاكيدٌ لكلّهم، و كذا البواقي، كلُّ واحدٍ منها توكيدٌ لما قبله، و قال غيره: بل كلُّها تأكيد للمؤكد الأوّل كالصفات المتتالية، انتهى. قلت: و يفهمُ من كلام بعض النحاة قولٌ ثالث، و هو أنّ أجمعين توكيدٌ لما قبله و ما بعده جمعه توكيد له.

الرابعُ: قال ابنُ هشام في شرح الملحة: يجوزُ أنْ يجمعَ بين جميع ألفاظ التوكيد في تركيب واحد، و ذلك للمبالغة في التأكيد، و ما أظنُّ العرب فاهتْ بجميع الجميع، و إنّما هذا قياسٌ من النّحويّينَ، انتهى. و قال في تذكرته نقلاً عن ابن عصفور: إذا اجتمعت ألفاظُ التوكيد بدأت بالنفس و العين فأجمع و أكتع و أبصع و أبتع، و أنتَ مخيَّرٌ بين أبصع و أبتع، فأيّهما شيءت قدّمته، فإن حذفتَ النفس، أتيتَ بما بعدها مرتّباً، أو العين فكذلك، أو أجمع، لم تأتِ بأكتع و ما بعده، لأنّ ذلك توكيد لا جمع، فلايؤتى بدونها، انتهى.

و قال الرضيُّ: المشهورُ أنّك إذا أردتَ ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع، ثمّ تجيء بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أبصع، و لاخلافَ أنّه لايجوزُ تاخير أجمع عن أخواته. و قال ابن كيسان: تبدأ بأيّهنّ شيءت بعد أجمع، انتهى.

الخامسُ: قالَ بعضُهم: أخواتُ أجمع تابعةٌ لها على معنى أنّها إذا أفردت دونها لم يكن لها معنى، نحو: حسن بسن و شيطان ليطان، و الأكثرونَ على أنّ أكتع مأخوذٌ من

---

١ - صدره«ياليتني كنت صبياً مُرضَعَا»، و لا يعلم قائله. **اللغة:** الذلفاء: أصله وصف لمؤنث الأذلف، و هو مأخوذ من الذلف و هو صغر الأنف و استواء الأرنبة، ثمّ نقل إلى العلمية فسمّيت به امرأة، و يجوز هنا أن يكون علما، و أن يكون باقيا على وصفيّته، حولا:عاما، أكتعا: تاما.

٢ - أعشى ربيعة (٨٥ هـ/٧٠٤ م): هو عبدالله بن خارجة من شيبان، كان شديد التعصب لبني أميّة، وشعره فيهم صادق العاطفة.سهل الاسلوب. تعصف فيه الغيرة على سلطانهم و الثورة على خصومهم.الجامع في تاريخ الأدب العربي،١/٥٠٣.

٣ - **اللغة:** الدوابر: جمع الدابر: آخر السهام.

٤ - عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، صاحب العربية و اللغة و التواريخ، و مات سنة ٤٥٦ هـ ق. بغية الوعاة، ٢/١٢٠.

حول كتيع، أي تامٌّ، و أبصع من تبصَّعَ العرق، أي سال. قالَ الرضيُّ: و المشهور أبصع بالصاد المهملة. و قيل: أبضع بالضاد المعجمة، انتهى.

و في القاموس تبضَّع العرق، و تبصَّع و بالعجمة أصحُّ، و أتبع من التبع بالتحريك، و تقديم الباء الموحَّدة على التاء المثنّاة من فوق، و هو طول العنق مع شدَّة مغرزها. قال بعضهم: و يمكن استنباطات مناسبات خفيَّة بين هذه المعاني و معناها التوكيديّ بالتأمُّل الصادق.

السادسُ: الجمهورُ على أنّه لاتعرض في أجمعين إلى اتّحاد وقت الفعل، بل معناه و معنى كلٍّ سواءٌ، و ذهب الفرّاء و الزجّاج و المازنيُّ و المبرِّد إلى أنّه يفيدُ مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل، فإذا قيل: قام القوم كلُّهم، احتمل قيامهم مجتمعين و متفرقين، و إذا قيل: أجمعون أفاد أنَّ قيامهم في وقت واحد، و أنَّ هذا هو السبب في ذكر أجمعين بعد كلٍّ في الآية، و ردَّ بقوله تعالى: ﴿لأغوينّهم أجمعينَ ﴾[الحجر/٣٩]، فإنَّ إغواءَ الشيطان لهم ليسَ في وقت واحد.

قال بعضُ المحقِّقين: و من قال بإفادة الاجتماع لاحظَ أنّه بحسب أصل الاشتقاق يدلُّ على الاجتماع، فلايبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة تكثيراً للفائدة، انتهى. و هذا التوجيه لايسمن و لايغني من جوع، و من توهَّمه جواباً عن الردِّ عليهم بنحو آية الاغواء فقد أغرب.

السابع: ألفاظُ التوكيد معارفٌ، أمّا ما أضيف إلى الضمير فظاهرٌ، و أمّا أجمع و توابعُه ففي تعريفه قولان: أحدهما أنّه بنيَّة الإضافة، و نسب إلى سيبويه و الثاني: أنّه بالعلمية علق على معنى الإحاطة. قال محمد بن مسعود الغزني[1] في البديع: و تعريفها كتعريف أسامة، انتهى. و لكون هذه الألفاظ معارف منع البصريُّون نصبها على الحال، قاله المراديُّ في شرح الألفية.

هاتان «مسألتان»، الأولى: «لاتؤكّدُ النكرة» بالتوكيد المعنويُّ «إلا مع الفائدة». هذا ما ذهبَ إليه الكوفيُّون و الأخفشُ، و اختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحَّة السماع به، و لأنَّ فيه فائدةً، لأنَّ من قال: صمتُ شهراً، قد يريد جميع الشهر، و قد يريد أكثرَه، ففي قوله احتمالٌ، يرفعه التوكيد. قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و هذا المذهبُ هو الصحيحُ.

---

١ - محمد بن مسعود الغَزْنيُّ المتوفى سنة ٤٢١ هـ سمّاه ابن هشام ابن الزكي،صاحب كتاب البديع في النحو. بغية الوعاة ٢٤٥/١.

«و من ثَمَّ» أي منْ أجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة «امتنعَ رأيت رجلاً نفسه» لعدمِ الفائدة،«و جازَ اشتريت عبداً كلَّه»، و صُمْتُ حولاً كلَّه، لحصول الفائدة، فإنَّ الشراء قد يتعلَّقُ ببعض العبد، و الصوم قد يتعلّق ببعض الحول، فالتوكيدُ يرفعُ احتمالَ ذلك، قال الرضيُّ: فعلى هذا لايشترطُ تطابقُ التأكيد و المؤكّد تعريفاً و تنكيراً عندهم خلافاً للبصريِّين، انتهى.

و المنع مطلقاً مذهب جمهور البصريِّين، قالوا: لأنَّ ألفاظ التوكيد معارفٌ، فلاتجرى على النكرات، و احتجَّ المجيزونَ بالسماع كقول الراجز[من الرجز]:

٥٨٤- يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا[1]

و قول الآخر[من الرجز]:

٥٨٥- .... قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا[2]

و قول الآخر[من السريع] :

٥٨٦- نلبثُ حولاً كاملاً كلَّه ....[3]

و قوله [من البسيط] :

٥٨٧- لكنَّه شَاقَهُ انْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يا ليتَ عدَّةَ حَولٍ كُلّه رَجَبُ[4]

قال ابن مالك: لو لم ينقلْ استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يُستعملَ قياساً، فكيف به و استعماله ثابتٌ، انتهى. قال [السيوطيُّ] في الهمع: و المانعونَ مطلقاً يجيبون عما وردَ من ذلك بأنّه محمول على البدل أو النعت أو الضرورة، انتـهى. و ينبغي أنْ يقالَ: أو الشذوذ ليشمل ما جاء في الاختيار كقول عايشة: ما رأيتُ رسولَ الله (ص) صامَ شهراً كلّه إلا رمضانَ.

تنبيهات: الأوَّل: قال غير واحد: تحصلُ الفائدة في توكيد النكرة بأن يكون المنكَّر المؤكَّد محدودٌ أو التوكيد من ألفاظ الإحاطة كالشواهد المذكورة، و فسَّر المحدود بما كان موضوعاً لمدَّة لها ابتداءٌ و انتهاءٌ كيوم و أسبوع و شهر و حول. و قيلَ: المرادُ به المعلومُ المقدارُ كدينار و درهم و يوم و ليلة و شهر و سنة، و الحق أنَّ الفائدة قد تحصلُ مع غير ذلك أيضاً كمثال المُصنِّف(ره)، فلا ينبغي الجمودُ على ما قالوه، فتأمَّل.

---

١ - تقدم برقم ٥٨٢.

٢ - هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، و يروى بعض من يستشهد به قبله: «إنا إذا خطّافنا تقعقعا». اللغة: الخطّاف: الحديدة المعوجة تكون في جانب البكرة، تقعقعا: تحرّك و سمع له صوت، صرّت: صوّتت، البكرة: هنا ما يستقي عليها الماء من البئر.

٣ - تمامه«لا نلتقي إلا على مَنْهَجٍ»، و هو للعرجي. اللغة: الحول: السنة.

٤ - قائله عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي. اللغة: شاقه: أعجبه، أو أثار شوقه و يروى ساقه من السوق.

الثاني: نقلَ غير واحد أيضاً الاتّفاقَ على امتناع توكيد النكرة، إذا لم يفد، و اعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل أنّ بعضَ الكوفيّين أجازَ توكيدَ النكرة مطلقاً، أفاد، أو لم يفد، لكن قالَ ابن هشام في حاشية التسهيل: هذا النقل من ابن مالك لم أقف عليه من غير جهته، و فهمت أنّه استنتجه من إعراب بعض الكوفيّين كلمة كلّ توكيداً لعجايا في قوله[من الوافر]:

٥٨٨- .... عجايا كلّها إلا قليلاً [١]

و لايُسلم أنّ توكيد عجايا لايفيدُ، ثُمّ كيف يجيزُ عاقلٌ التّكلّمَ بشيء مع اعترافه أنّه لايفيدُ، ثُمّ إنّه قد نقل في شرح العمدة الاتّفاق على المنع إذا لم يفد، انتهى.

و المسالة الثانية،«إذا أكّد» الضمير«المرفوع المتّصل بارزاً كان أو مستتراً بالنفس أو العين فبعد»توكيده بالضمير«المنفصل، نحو: قوموا أنتم أنفسكم»و قاموا هم أنفسهم، و قمنَ هنَّ أنفسهنَّ، و قمتنَّ أنتنَّ أنفسكنَّ،« و قُمْ أنتَ نفسك» و قوما أنتما أنفسكما، و قاما هما أنفسهما. و ذلك كراهةَ إيهام الفاعلية عند استتار الضميرالمُؤنّث، إذ لو قيـــل: خرجت عينُها، و توهّمت الجارحة، أو نفسها، توهّمت نفسُ الحياة، و أجروا ما لالبسَ فيه على ما ألبسَ.

و بهذا يبطلُ قولُ من قالَ: إنّ العطفَ كالتأكيد، و إنّما ذلك في العطف خاصّةً، إذ الفصلُ لايرفعُ الإبهامَ المذكور، الاترى أنّه لو قيل: خرجت اليوم نفسها لكان الإبهـــام باقياً، و خرج بقيد الضمير بالمرفوع الضميرُ المنصوبُ و المجرورُ، فيؤكّد أنّ بـــالنفس و العين بدون المنفصلُ، نحو: ضربتهم أنفسهم و مررت بهم أنفسهم، و بالمتّصل المنفصل، فيؤكّدُ بهما بدونه أيضاً، نحو: أنت نفسك قائم، و بقيد النفس و العين غيرهما، فيؤكّدُ به المرفوع المتّصل بغير شرط، نحو قاموا كلُّهم أو أجمعون لعدم اللبس في ذلك كلّه.

---

١ - صدره «عداني أن أزورَك أنّ بهمي»، و لم يسمّ قائله. اللغة: البهم: جمع البهمة: الصغير من أولاد الغنم الضأن و المعز و البقر من الوحش و غيرها، العجايا: جمع العَجي و هو الفصيل تموت أمّه، فيرضعه صاحبه بلبن غيرها.

البدل

ص: الرّابع: البدل و هو التابع المقصود أصالة بما نسب إلى متبوعه، و هو بدل الكلّ من الكلّ، و البعض من الكلّ، و الاشتمال: و هو الّذي اشتمل عليه المبدل منه، بحيث يتشوّق السّامعُ إلى ذكره، نحو:﴿ يَسْألونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قتالٍ فيه﴾، و البدل المباين: و هو إنْ ذكر للمبالغة، سمّي بدل البداء كقولك: حبيبي قَمَرٌ شَمْسٌ، و يقع من الفصحاء، أو لتدارك الغلط، فبدل الغلط نحو:جاءني زَيْد الفَرسُ، و لايقع من فصيح .

هداية: لايُبدَل الظاهرعن المضمر بدل الكلّ إلا من الغائب، نحو: ضَربته زيداً، و قال بَعض المحقّقين: لايُبدَل المضمر من مثله، و لا من الظاهر، و ما مُثّلَ بــه لــذلك مصنوعٌ على العرب، و نحو: قُمتُ أنَا، وَ لَقيتُ زَيْداً إيّاه تاكيد لفظيٌّ.

ش:«الرابع» من التوابع «البدلُ» التعبيرُ به اصطلاحُ البصريّين، و الكوفيّون يعبّرونَ عنه بالترجمة و التبيين في نقل الأخفش، و قالَ ابن كيسان: يعبّرونَ عنــه بــالتكرير، و الغرضُ منه أن يذكرَ المقصودُ بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى مــا قبله لإفادةِ تقويةِ الحكمِ و تقريره، لأنّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرّتينِ .

«و هو» في اللغة العوضُ، و في الاصطلاح«التابع» هو كالجنس، يــشتملُ جميــعَ التوابع، و قوله:«المقصودُ أصالةً» بفتح الهمزة«بما نسب إلى متبوعه» أخرجَ مــا عــدا المحدود من التوابع، أمّا النعتُ و التوكيدُ فظاهرٌ، و أمّا البيانُ و المعطوفُ بالحرف فإنّما و إن كانا مقصودينِ بما نسبَ إلى متبوعهما، إلا أنّهما مقصودانِ تبعاً لا أصالةً، لكن هذا لايفي بإخراج جميع أقسام المعطوف بالحرف لصدقِ التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا: جاء زيدٌ بل عمروٌ، لأنّه مقصودٌ أصالة بما نسبَ إلى متبوعه.

و ذكر الأوّل أنّما هو غلطٌ أو سهوُ لسان، كما تفيدُه كلمةُ بل، و الجواب عنه بأنّ المتبوع كان مقصوداً أصالةً، لكن لمّا بَدَا له، و عرض عنه، خرجَ عن تلك الحالة، و صارَ المقصودُ هو التابعَ، لا يَخفَى ما فيه، و لئِن تمّ فإنّما يتمُّ إذا كان ذكر المتبوعِ غلطاً، و أمّا إذا كانَ سهوَ لسان فليسَ المتبوعُ مقصوداً أصلاً، فضلاً عن أنْ يكونَ أصالةً، فيبقَى هذا القسمُ داخلاً في التّعريف، و أيضاً فهذا الجواب يخرجُ التعريفَ عن عدم الاطّراد إلى عدم الانعكاس، فإنّ بدلَ البداء و بدل الغلط يشاركان المعطوفَ ببل في كون المتبوع كــان مقصوداً أصالةً، لكن لمّا أبدلَ منهما أخرجا عن تلك الحالة، و صارَ المقصودُ هو التابعَ، فافهمْ.

تنبيهات: الأوّل: أوردَ على هذا الحدّ أنّه لايتناولُ المبدلُ الّذي بعد إلا مثلَ: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فإنّ زيداً بدلٌ من أحد، و ليس نسبةُ من أنسبَ إليه من عدم القيام مقصودةً بالنسبة إلى زيد، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسبَ إلى أحد نسبة القيامُ إلى زيد، و أجيب بأنّ ما نسبَ إلى المتبوع هاهنا القيامُ، فإنّه نسبَ إليه نفياً، و نسبةُ القيام بعينه إلى التابع مقصودة، و لكن إثباتاً، فيصدقُ على زيد أنّه تابعٌ مقصودةٌ نسبتُه بنسبة ما نسبَ إلى المتبوع، فإنّ النسبةَ المأخوذةَ في الحدّ أعمُّ من أنْ تكونَ بطريق الإثبات أو النفي، و يمكن أن يقصدَ بنسبته إلى شيء نفياً نسبتُه إلى شيء إثباتاً، فيكونُ الأوّل توطئة للثاني.

الثاني: قالَ بعضُ المتأخّرينَ عدُّ البدل تابعاً ظاهرٌ على القول بأنّ عاملَه عاملُ المبدل منه، أمّا على القول بأنّ عاملَه مقدّرٌ من جنس عامل المبدل منه فلا، إذ لايصدقُ عليه حقيقة التابع اصطلاحاً، كما لايَخفَى، فينبغي أن يحمَل جعلُه تابعاً على المسامحة لمكان الشبه الصوريّ، انتهى.

قلت : و إلى هذا أشارَ شارحُ المصباح[1]، حيثُ قالَ: إنّ البدلَ لكونه مقصوداً في الكلام و مستقلّاً بنفسه، كأنّه ليسَ من التوابع إلا من جهة اللفظ دونَ المعنى، و هو أربعة أقسامٍ.

أنواع البدل: الأوّل : بدلُ الكلّ من الكلّ، و هو الّذي يكونُ ذاته عينَ ذات المبدل منه، و إنْ كانَ مفهوماهما متغايرين، نحو: قوله تعالى:﴿ إهْدِنَا الصراطَ المستقيمَ*صراطَ الّذين أنعمتَ عليهم﴾[الحمد/٦و٥]، و قوله:﴿ إنّ للمتقين مفازاً*حدائق و أعناباً﴾[النبأ/٣٢و٣١].

و التعبيرُ ببدلِ الكلّ من الكلّ للجمهور، و عبّرَ عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق، و قالَ في شرح الكبرى: و هو أولى، لأنّها عبارةٌ صالحةٌ لكلّ بدل يُساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الأخرى، فإنّها لاتصدقُ إلا على ذي أجزاء، و ذلك غير مشترط للإجماع على صحّة البدل في أسماء الله كقراءة غير نافع و ابن عامر: ﴿إلى صراط العزيز الحميد* الله ﴾[إبراهيم/٢و١]، و عبّر عنه في شرح التسهيل ببدلِ الموافق من الموافق، و بعضُ المغاربة يقولُ: بدلُ الشيء من الشيء.

---
١ – المصباح في النحو للامام ناصر بن عبد السيّد المطرزي النحويّ المتوفى سنة ٦١ هـ ق، شرحه كثير من العلماء . كشف الظنون ١٧٠٨/٢.

الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ و عطف البيان: تنبية: قالَ الرضيُّ: أنا إلى الآنَ لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بينَ بدل الكلّ من الكلِّ و عطف البيان، بل لاأرَي عطفَ البيان إلا البدلَ، كما هو ظاهرٌ كلام سيبويه، و ما قالوه من أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ البدل هو المقصودُ بالنسبة دون متبوعة بخلاف عطف البيان، فإنّه بيانٌ، و البيان فرع المبيِّن، فيكون المقصودُ هو الأوَّل، فالجواب أنّا لانسلم أنَّ المقصودَ بالنسبة في بدل الكلِّ هو الثاني فقط، و لا في سائر الإبدالِ إلا الغلط، فإنَّ كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دونَ الأوَّل ظاهرٌ، انتهى.

قال المحقّقُ الجرجانيُّ: الظاهر أنّهم لم يريدوا أنّه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادُوا أنّه ليسَ مقصوداً أصليّاً، و الحاصلُ أنَّ مثل قولك: جاءَني أخوك زيدٌ، إنْ قصدتَ فيه الإسنادَ إلى الأوَّل و جئتَ بالثاني تتمّةً له توضيحاً فالثاني عطف بيان، و إن قصدتَ الإسناد إلى الثاني، و جئت بالأوَّل توطئةً مبالغةً له في الإسناد فالثاني بدلٌ، و حينئذ يكون التوضيحُ الحاصلُ به مقصوداً تبعاً، و المقصودُ أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرقُ ظاهر، كما حققه المتأخّرون، انتهى.

و قالَ شارحُ التهذيب للمصنّف: إنّ الرضي لمّا فهمَ من تعريف ابن الحاجب أنَّ المتبوعَ في البدل لايكونُ مقصوداً أصلاً اعترض عليهم بما اعترض، و حَكَمَ بعدم الفرق الجليّ، و لله درُّ المُصنّف حيثُ سلمَ ممّا وقعَ فيه ابن الحاجب و أوقع غيره بأوجز عبارة، انتهى.

يعني أنَّ المصنّف أشَارَ إلى الفرق الّذي ذكَره المحقّقُ المذكور في تعريفه للبدل بقوله: المقصود أصالة، فسلمَ من تداخلِ القسمة الّذي اعترضَ به الرضيُّ، لكنّه قالَ في اللآلى الدريَّة: هذا الفرقُ لايُجدي نفعاً في بعضَ الأمثلة، كما إذا كان الثاني لمجرَّد التفسير بعد الإبهام مع أنَّ في الأوَّل فائدةً مقصودةً، ليستْ في الثاني، و هي الإبهام، نحو: مررتُ برجلٍ زيد، فإنَّ زيداً ذكرَ مفسِّراً لرجل، إذْ هو دالٌّ على ما دلَّ عليه رجلٌ مع زيادة التعريفِ، فليس الأوَّل منهما توطئةً للثاني، بل كلٌّ منها مقصودٌ، فإنَّ الإبهامَ مقصودٌ لذاته[1]، و التفسير كذلك، فعدمُ ظهور الفرق الجليِّ بين عطف البيان و بدل الكلّ ثابتٌ، كما ذكره الرضيُّ، انتهى، فتأمّل.

و الثاني: بدلُ البعضِ من الكلِّ، و هو الّذي يكونُ ذاتُه بعضاً من ذات المبدل منه، و انْ لم يكن مفهومُه بعضاً من مفهومه، سواءٌ كانَ ذلك البعضُ نصفاً أم أقلَّ أم أكثرَ على الصحيح.

١ - سقطت «فإنَّ الإبهامَ مقصودٌ لذاته» في «س».

و ذهبَ الكسائيُّ و هشامٌ إلى أنَّ بدل البعض لايقعُ إلا على ما دون النصف، و لايُسمَّى أكلتُ الرغيفَ نصفَه أو ثلثه أو أكثرهُ، بدلَ بعض عندهما، و لابدَّ في هذا البدل من اتِّصاله بضمير يعودُ إلى المبدل منه، مذكورٌ كـ بعتُ العبدَ نصفه، أو مقدَّرٌ كقوله تعالى: ﴿ و لله على الناس حجُّ البَيْتَ مَنْ استَطَاع إليه سبيلاً ﴾[آل عمران/٩٧]، أي منهم، فمَنْ بدَلُ بعض من النَّاس، لأنْ المستطيعَ بعضُ الناس لا كلُّهم، و قال ابنُ برهان: بدلُ الكلِّ، و المراد بالنَّاس المستطيعُ، فهو عامٌّ أُريدَ به خاصٌّ، لأنَّ الله لايكلِّف الحجَّ مَن لايستطيع.

تنبيةٌ: التعبيرُ بلفظ البعض و الكلِّ بإدخال ألْ عليها وقعَ في كلام كثير، و قد استعملَهما الزجاجيُّ في جملة، كذلك و اعتذرَ عنه بأنَّه تسامح فيه موافقةً للناس، قالَ بعضُ الأئمة: لايجوزُ إدخالُ أل عليها عند الجمهور. قال ابن خالويه في كتاب: يغلطُ كثيرٌ من الخواصِّ بإدخال ألْ على كلِّ و بعض، و ليس من لغة العرب، لأنّهما معرفتان في نيَّة الإضافة، و بذلك نزَل القرآن، و عن الأصمعيِّ أنّه قالَ: قرأت آداب المقفع فلم أرَ فيه لحناً إلا قوله: العلمُ أكثر من أن يُحاطَ بالكلِّ منه، فاحفظوا البعضَ، قالَ: و ذلك خطأ، لأنّهما معرفتان، لاتدخلُهما ال، قال: و مثل ذلك قبل و بعد، انتهى.

و الجوازُ مذهبُ الأخفش و الفارسيِّ: و من الغريب ما وقع في الكتاب الهادي الشادي[1] نقلاً عن الأزهري أنَّ النحويِّين أجازوا إدخالَ الألف و اللام في بعض و كلِّ، و إنْ أباه الأصمعيُّ، و إنّما أباه الأصمعيُّ لأنَّ مذهبَ العرب عدمُ جواز دخول الألف و اللام[2] عليهما، لأنّها مضافان ألبتَّة، و إمَّا ظاهراً و إمَّا مضمراً، انتهى.

الثالثُ: بدلُ الاشتمالِ و لاختلافهم فيه، بيَّنهُ المُصنِّف بقوله: و هو الَّذي اشتملِ عليه المبدلِ منه لا كاشتمالِ الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالّاً عليه إجمالاً و متقاضياً له بوجه ما، بحيثُ يتشوَّقُ السامع عند ذكرالمبدل منه إلى ذكره أي ذكرِ البدل، و يكونُ منتظراً له، فجئَ هو مبيَّناً و ملخَّصاً لما أجْمَلَ أوَّلاً نحو: قوله تعالى: ﴿يسألونكَ عَنِ الشهرِ الحرام قتالٍ فيه﴾[البقرة/٢١٧]، فقتال بدلُ اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المَذكور، فالمُشتمل هو الأوَّل، و هو مذهبُ الفارسيِّ و الرمانيِّ و خطابُ ابن مالك.

---

١ – الهادي الشادي في النحو لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ ق.كشف الظنون، ٢٠٢٦/٢.
٢ – سقطت هذه العبارات في «س».

و اختلفَ في تعليله فقال ابن جعفر[1]: لأنّه مشتملٌ على الثاني بالمعنى المذكور، و ردّه بعضُ المتأخّرين بأنّ قولك: سُلبَ زيدٌ ثوبُه، ليسَ زيدٌ فيه مشتملاً على الثوب، لأنّه لايدلّ عليه، و لايتقاضاه، كما ذكر في تعريفه، انتهى. قلت: ليسَ المرادُ بكونه يدلّ عليه و يتقاضاه دلالةً صريحةً، بل المراد إنّا إذا قلنا: سلبَ زيد، دلّ على أنّه سلبَ شيء، فهو يتقاضي ذلك المسلوب، فيتشوّقُ السامعُ إلى ذكره إلى أنْ يجئَ مبيّناً له و ملخّصاً، فافهم.

و قالَ الجزوليّ: لأنّ الثاني إمّا صفةٌ للأوّل، كأعجبتني الجاريةُ حسنُها، أو مكتسبٌ منه صفةً، نحو: سلبَ زيدٌ مالُه، فإنّ الأوّل اكتسبَ من الثاني كونه مالكاً، و ردّه بأنّه يلزمُ منه أن يجيز ضربت زيداً عبدَه على الاشتمال، و هم قَدْ مَنَعُوا ذلك.

قالَ أبوحيّان في التذكرة[2]، و قال طائفة: و وقعَ لأبي على في الحجّة أنّ المشتملَ هو الثاني قالَ: بدليل سرقَ زيدٌ ثوبُه، و ردَّ بسُرِقَ زيدٌ فرسُه، و قيل: لااشتمال لأحدهما على الآخر، و إنّما المشتملُ الإسنادُ على الأوّل على معنى أنّ الإسنادَ إلى الأوّل لايكتفي به من جهة المعنى، و إنّما أسند إليه على قصد غيره ممّا يتعلّقُ به، و يكونُ المعنى مختصّاً بغيرالأوّل، و لهذا لايجوزُ ضربَ زيدٌ عبدُه على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأوّل، و هو مذهبُ المبرّد، و به قال ابن جنّيّ: و أورد عليه نحو: زيد مالُه كثير، إذا أعرب ماله بدلاً من زيد إلا أن يقال: الابتداء مشتمل على زيد مجازاً و على ماله حقيقة.

و قيل: لايتعيّنُ اشتمال أحدهما على الآخر، بل تارةً يكونُ المشتملُ هو الأوّل، نحو: ﴿يسألونكَ عَنِ الشهرِ الحرامِ قتال فيه﴾، و تارةً يكونُ المشتمل هو الثاني، نحو: سلبَ زيدٌ ثوبُه، و يشكل عليه نحو: زيدٌ مالُه كثيرٌ، إذا أعرب ماله بدلاً، كما قلنا، فإنّه لااشتمال فيه لأحدهما على الآخر.

و أمر هذا البدل في الضمير كما مرّ في بدل البعض، فمثال الضمير المذكور ما مرّ، و مثالُ المقدّر قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ* النارِ ﴾[البروج/ ٥ و٤]، أي فيه أو الأصلُ ناره، ثُمَّ نابت أل عن الضمير.

تنبيهان: الأوّل: يشكلُ على قولِ المُصنّف، و هو بدل الكُلّ من الكُلّ و البعض من الكلّ الاشتمال لزومُ عطفِ جزءِ الاسم على جزء الاسم، لأنّ الاسمَ هو المركّبُ الاضافيّ، و هو بدلُ البعضِ و بدل الاشتمال، و دفعه أنّ تقدير الكلام و بدل البعضِ من الكلّ و بدل الاشتمال، فحذفَ جزء الاسم لانسياق الذهن إليه، بقي أنّه هل يجوزُ

---

١ ـ لعلّه أحمد بن جعفر الدينوري، أحد النحاة المبرزين، صنّف: المهذّب في النحو، ضمائر القرآن و مات سنة ٢٨٩ هـ ق. بغية الوعاة، ١/ ٣٠١.

٢ ـ التذكرة في العربية للشيخ أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ في أربع مجلدات كبار. كشف الظنون، ١/ ٣٩٣.

حذفُ جزء الاسم، أم هو أمرٌ مستحدثٌ فيما بين المُصنِّفِين، لا أصلَ له في كلام العربِ، و الأظهرُ هو الثاني قاله بعضُ المحقّقين من شراح الكافية.

الثاني: ردَّ السهيليُّ بدلَ البعض و الاشتمال إلى الكلّ، فقالَ: العربُ تتكلّمُ بالعامِّ، و تريد الخاصَّ، و تحذفُ المضافَ، و تنوينه، فإذا قلتَ: أكلت الرغيفَ ثلثَه، إنّما تريد أكلتَ بعضَ الرغيف، ثُمَّ بنيتَ ذلك البعض بقولك: ثلثَه، و إذا قلتَ: أعجبني زيدٌ علمُه، إنّما تريد أعْجَبَني صفةُ زيد، فبنيت بقولك: علمُه، تلك الصفة المحذوفة.

الرابعُ: «البدلُ المباينُ» للمبدل منه، «و هو» ثلاثةُ أقسام، ذكر المُصنِّف منها قسمين، فقال: «إن ذكر للمبالغة، سُمِّي بدلَ البداء» بالدّال المُهملة و المدِّ، و بدل اضراب أيضاً، و ذلك بأنْ تذكرَ المبدلَ منه عن قصد و تعمُّد، ثُمَّ تُوهِّم أنّك غالطٌ لكون الثاني مبايناً للأوّل أجنبيّاً عنه، و هذا معتمدُ الشعر كثيراً للمبالغة و التفنُّن في الفصاحة، و شرطُه أنْ يرتقيَ من الأدنى إلى الأعلى، «كقولك: حبيبي قمرٌ شمسٌ»، كأنّك و إن كنت متعمِّداً لذكر القمر توهِّم من نفسك الغلط، و ترى أنّك لم تقصد في الأوّل إلا تشبيهاً بالشمس، كذا قال الرضي. و قال غيرُه: إنّما سُمِّي بدلَ بداءٍ لأنّ المتكلّم يخبرُ بشيء، ثُمَّ يبدُو له أن يخبرَ بآخر من غير إبطال الأوّل.

«و يقعُ» بدلُ البداء «من الفصحاء»، بل هو من التفنُّن في الفصاحة كما علمتَ، و لا عبرةَ بمن أنكره، فقد ذكرَه سيبويه، و يشهد لصحّته قوله(ع): إنّ الرجلَ ليصلّي الصلوةَ، و ما كتبَ له نصفُها ثلثُها إلى عُشرِها[1]. و ما قيلَ من أنّه محمولٌ على إضمار بل، ليس بشيء، فإنّ بل لم يثبت حذفُها.

«أو» ذكر «لتدارك الغلط»، فاسمُه «بدلُ الغلط»، أو فيسمّي بدلَ الغلط، «نحو: جاء زيدٌ الفرسُ»، أردتَ أنْ تقولَ: جاءَ الفرسُ، فسبَقك لسانُك إلى زيد، ثُمَّ تداركت الغلط فقلتَ: الفرسُ، فمعنى قولنا: بدل غلط، أنّه بدلٌ عن اللفظ الّذي هو غلطٌ، لا أنّ البدل نفسَه هو الغلطُ، كما قد يتوهّمُ من ظاهر اللفظ «و لايقعُ» بدل الغلط «من فصيح»، و لا فيما يصدرُ عن روية فلايكونُ في شعر أصلاً.

و قدْ أهمَلَ المُصنِّف القسمَ الثّالثَ من أقسام البدلِ المباينِ، و هو بدلُ النسيان، و هو أنْ تعتمدَ ذكر ما هو الغلط، و لايسبقك لسانك إلى ذكره، لكن تنسي المقصودَ، ثُمَّ بعد ذلك تتداركُه بذكر المقصود، فمعنى قولِنا: بدل نسيان أنّه بدلٌ من شيء ذكر نسياناً.

---

١ – مسند أحمد بن حنبل ،لاط، دار احياء التراث العربي، بيروت،١٩٩٤،٤/٣١٩.

و قد تبيَّن بذلك أنَّ الغلطَ من جهة اللسان، و النسيانَ من جهة الجنان، و لايقعُ بدلُ النسيان أيضاً من فصيح، و لافيما يصدرُ عن روية، و ابنُ مالك و كثيرٌ من النحاة لم يفرِّقُوا بين بدل الغلط والنسيان، فسمَّوا النوعين بدلَ غلط، و إنَّما حكمنا بإهمال المُصنِّف لبدل النسيان مع إمكان إدخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرونَ، لأنَّ المُصنِّف(ره) اعتذَر في حاشية هذا المتن عند عدم ذكره بأنَّه غيرُمشهور، و لايقعُ من الفصحاء، فقرَّرنا كلامه، و إنَّما لم يقع بدلُ الغلط من الفصحاء، لأنَّه غيرُ فصيح.

قالَ البدر الدمامينيُّ: و لا أدري لأيِّ معنى جَزَمُوا بأنَّ بدلَ الغلط غيرُ فصيح، معَ أنَّ النسيانَ لايُنافي الفصاحةَ، أللهمَّ إلا أن يكونَ المرادُ أنَّهم تَتَبَّعُوا كلامُ الفصحاء، فلم يجدوا بدل الغلط فاشياً فيه، فحكموا بأنَّه غيرُ فصيح نظراً إلى هذا المعنى، و ليسَ المرادُ أنَّ الإنسان إذا سبقَ لسانُه إلى ذكر ما لم يقصده فتنبَّه فذكرَ المقصود يحكمُ أنَّ لفظَ المذكور على سبيلِ السهو غيرُ فصيح، انتهى. و قالَ بعضُهم: الظاهرُ أنَّ المرادَ بالفصاحة البلاغةُ، فإنَّ الغلطَ ينافي البلاغَة ظاهراً دونَ الفصاحة باعتبار انتفاء المطابقة لمقتضي الحال، انتهى. و حكمَ بتعيين ذلك بعضُ المحقِّقين، و هو حسنٌ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قضيةُ إطلاق المُصنِّف أنَّ بدلَ الغلط يصحُّ في النثر، هو قولُ سيبويه و الأكثرينَ، و قالَ غيرُه: إنَّه وجدَ في الشعر دونَ النثر، و جوَّزَه بعضُهم في النثر دونَ الشعر، لأنَّ الشعرَ في الغالبِ إنَّما يقعُ عن تروٍّ و فكر، و هذا نوعٌ غريبٌ أنْ يجوزَ شيء في النثر، و لايجوزُ في الشعر، و إنَّما المعروفُ عكسُ ذلك .

و قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل:لايقاسُ على بدل الغلط، لأنَّه يقعُ على غير قصد، انتهى، و هو حسنٌ .و قال خطاب[1]: إنَّ بدلَ الغلط لم يَقَعْ في نثر و لا نظم، و إنَّه تطلَّبه فلم يجدْه، و إنَّه طالبٌ به من لقيه، فلم يعرفْه، و استدلَّ المثبتونَ له بقول ذي الرمة[2] [من البسيط]:

٥٨٩- لَمْيَاءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ   و في اللّثات و في أنْيَابهَا شَنَبُ[3]

فإنَّ الحوَّةَ: السوادُ، و العس: سوادٌ مشوبٌ بحُمرة، و قال بعضُهم: إنَّه محمولٌ على التقديم و التأخير، أي في شفتيها حوَّةٌ، و في لثاها لعسٌ، و أيَّده بعضُهم بأنَّ ذا الرمة

١ - خطاب بن يوسف، كان من حلَّة النحاة ومحققيهم والمتقدِّمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبوحيَّان و ابن هشام كثيرا. مات بعد ٤٥٠ هـ ق. بغية الوعاة ١/٥٥٣.
٢ - أبوالحارث غيلان بن عقبه المعروف بذي الرمة (٧٧-١١٧هـ). كان شعره الغزلي حافلا بالرِّقة و العذوبة و اللين. الجامع في تاريخ الأدب العربي ١/٤٣٧.
٣ - اللغة: حوَّة: لون يخالطه الكلمته مثل صدء الحديد، لعس: سواد مستحسن في باطن الشفة. شنب :جمال الثغر و صفاء الأسنان.

يوجدُ في شعره التقديمُ و التأخيرُ كثيراً، و يُبْطِلُه أنّه يلزمُ عليه تقديمُ ما في حيِّز الواو العاطفة، و هو باطلٌ.

الثاني: الأحسنُ في التعبير عطفُ أقسام بدل المباين ببل، فيكونُ من عطف النسق، لئلا يتوهَّم كونُ البدل في ذلك صفةً لما قبله، كما في قولك: رأيتُ رجلاً حماراً، إذْ يحتملُ أنْ يكونَ أردتَ بقولك: حماراً جاهلاً أو بليداً، كذا قاله غيرُ واحد، و في كلام بعض المحقّقين أنَّ ادعاءَ الغلط و إظهاره في بدل البداء أبلغُ في المعنى من التصريح بكلمة بل، و هو ظاهر.

الثالثُ: قالَ بعضُ الأئمة: المختارُ خلافاً للجمهور إثباتُ بدل الكلّ من البعض لوروده نحو:﴿ يَدْخُلونَ الجنةَ و لايُظْلَمُون شيئاً* جنات عدن﴾[مريم/ ٦١و٦٠]، فجنات أعربتْ بدلاً من الجنَّة، و هو بدلُ كلٍّ من البعضَ، و فائدتُه تقريرُ أنَّها جنَّاتٌ كثيرةٌ لاجنَّةٌ واحدة، و قوله[من الخفيف]:

٥٩٠- رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنوها   بسجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[1]

فطلحة بدلٌ من أعظم، و هي بعضُه، و قوله [من الطَويل] :

٥٩١- كأنِّي غداةَ البَيْنِ يومَ تَحمَّلُوا   ....[2]

فيومَ بدلٌ من الغداة، و هي بعضُه،انتهى. و الجمهورُ يُؤوِّلُونَ ذلكَ كلّه.

إبدال الظاهر من المضمر: هذا«هدايةٌ»إلى مسألة مهمَّة من مسائلِ البدل،«لايبدلُ الظاهرُ عن المضمر بدلَ الكلِّ من الكلِّ إلا من ضَميرِ الغائب، نحو: ضربته زيداً، و قوله [من الطويل] :

٥٩٢- على حالةٍ لَو أنَّ في القَوْمِ حاتماً   على جُوده لَضَنَّ بالماء حَاتمُ[3]

و إنّما لم يبدل منَ ضميرى المتكلّم و المخاطب، لأنّهما أقوي و أخصُّ مَن الظاهر، فلو أبدل منهما لزمَ أنْ يكونَ المقصودُ بالنسبة و هو البدل أقلَّ دلالةً من غيرالمقصود، فلم يقولوا: بي المسكين مررت و لا عليك الكريم المعوَّل. و أمّا ضميرُ الغائب فلم يكن في القوَّة و الوضوح، كذلك لوجود الاشتباه، فجوَّزوا ضربته زيداً لذلك .

---

١ – هو لعبيد الله بن قيس الرقيات. **اللغة**: أعظُم: جمع العظم أي: القصب الّذي عليه اللحم. طلحة الطلحات: هو طلحة بن عبيدالله بن خلف الخزاعي، أو طلحة بن عبيدالله بن بري. لسان العرب ٣/٢٣٩٩.

٢ – تمامه« **لَدي سَمُرات الحي ناقف حنظلِ**»، و هو من معلقة امري القيس. **اللغة**: غداة و الغداة: الضحوة. البين: الفرقة. سمرات: جمع سمرة من شجر الطلح. الحي: القبيلة. نقف الحنظل: شقه عن الهبيد و هو الحب.

٣ – هو للفرزدق. **اللغة**: ضنّ به: بخل بخلا شديدا.

و أفهَمَ تقييدُ المسألة بالمضمر أنَّ إبدالَ الظاهر من الظاهر جائز كما مرَّ، و ببدل الكلِّ أنَّ ابدالَه بدلَ بعض أو اشتمال جائز من المضمر مطلقاً، كقوله[من الرجز]:

٥٩٣- أوْ عَدَنِي بالسِّجْنِ وَ الأداهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَه المَناسِمِ[1]

فرجلي الأوّل بدلٌ من ياء المتكلّم، بَدَلُ بعض من كلٍّ، و قوله[من الطويل]:

٥٩٤- بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدُنا و سناؤُنا و إنّا لَنَرْجُو فوقَ ذلكَ مَظْهَرا[2]

فمجدُنا و سناؤُنا بدلُ اشتمال من ضمير المتكلّم، و هو نا، و إنّما جاز ذلك، لأنَّ مدلول الثاني فيه ليسَ مدلولَ الأوّل، فلم يُبَل بكون الأوّل أقوى و أخصّ، لأنَّ الثاني يفيدُ فائدةً زائدةً على المتبوع.

و يردُ على المُصنِّف(ره) أنّهم جوَّزوا إبدالَ الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ، إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو قوله تعالى:﴿ تكونُ لنا عيداً لأوَّلنا و آخرنا﴾[المائدة/١١٤]، و أوَّلنا و آخرنا بدلُ كلٍّ من ضمير المتكلّم المجرور باللام، و لذلك أُعيدت اللام مع البدل، و لم أر من حكى خلافاً في جواز ذلك، و لم يعتبر الأخفشُ قيدَ إفادة الاحاطة، فجوزه مطلقاً تمسُّكاً بقوله[من البسيط]:

٥٩٥- بِكُمْ قُرَيشٍ كُفينا كلَّ مُعْضِلَةٍ و أمَّ نَهجَ الهُدَي مَنْ كانَ ضِليلا[3]

«و قالَ بعضُ المحقّقين»و هو الإمام جمالُ الدين محمد بن مالك في التسهيل، و تبعَه الشيخ جمال الدين بن هشام في الأوضح و الجامع:«لايبدلُ المضمر»مطلقاً«من مثله»أي من مضمر وقوفاً مع السماع« و لا من الظاهر» قال في شرح التسهيل: إنّه لم يسمعْ،«و ما مثّل به لذلك» في كلام النحاة«مصنوع على العرب». و ما أوهم ذلك جعل توكيداً«فنحو: قمتَ أنت»، و رأيتكَ أنت، و مررت بك أنت، و رأيتكَ إياك، و أجبت زيداً إيّاه«تأكيدٌ لفظيٌّ» أمّا نحو: قمتَ أنت فكونُه تاكيداً متّفقٌ عليه من الفريقين، و أمّا نحو: رأيتك إيّاك، فالبصريُّون على أنّه بدلٌ، و الكوفيُّون على أنّه توكيدٌ.

قالَ ابن مالك: و قول الكوفيّين عندي أصحُّ من قول البصريّين، لأنَّ نسبةَ المنصوب المنفصل من المنصوب المتّصل في نحو: رأيتك إيّاك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتّصل في نحو: فعلت أنت، و المرفوعُ تأكيد بإجماع، فليكن المنصوبُ تأكيداً ليجرى المتناسبان مجرى واحداً. قالَ المراديُّ: و كأنّه يعني بقوله: تأكيداً بإجماع أنّه يجوزُ لا أنّه يتعيّنُ، فإنّهم قد أعربوا قمت أنت بدَلاً، انتهى، فتأمّل.

---

١ - هو لعديل بن الفرج.اللغة: الأداهم: جمع أدهم و هو القيد، الشثنة: الغلظة و الخشونة، المناسم جمع منسم: خف البعير و أراد به تحت قدميه.

٢ - هو للنابغة الجعدي. اللغة: السناء: العلو و الارتفاع.

٣ - لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغة: كفينا: وقينا، أمّ: قصد، ضليلا: الشديد الضلال.

و قالَ الرضيُّ و الشاطبيُّ: و الظاهرُ مذهب البصريّين لما ثبت عن العرب أنّها إذا أرادت التوكيدَ أتت بالضمير المرفوع المنفصل، فقال: جئت أنت، و رأيتك أنت، و مررت بك أنت، و إذا أرادت البدل، وافقت بين التابع و المتبوع، فقال: جئت أنت و رأيتك إيّاك، و مررت به به، فيتّخذُ لفظ التوكيد و البدل في المرفوع، و يختلفُ في غيره، هكذا نقلَ سيبويه عن العرب، و تلقاه منه غيره بالقبول، و هم المؤتمنونَ على ما ينقلونَ، لأنّهم شافهوا العرب، و عرفوا مقاصدهم، فلايعارض هذا بقياس، انتهى.

و أمّا نحو: أجبتُ زيداً إيّاه، فقالَ ابن مالك: الصحيحُ عندي أنّه لم يستعملْ في كلام العرب نثره و نظمه، فلو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً، و قالَ ابن هشام :- و في ما قاله نظرٌ- لأنّه لايؤكّدُ القويُّ بالضعيف، و قد قالت العربُ: زيدٌ هو الفاضل، و جوّز النّحويُّونَ في هو أنْ يكونَ بدلاً، و أن يكونَ مبتدأً، و أن يكون فصلاً، انتهى. و ظاهرُ إيراد قوله: و قد قالت العرب إلى آخره في سياق الردّ على ابن مالك أنّ فيه ردّاً عليه، و فيه بحثٌ.

تكميل: يوافقُ البدلُ متبوعَه في واحد من أوجه الإعراب مطلقاً، و كذا في واحد من التذكير و الافراد و ضدّيهما إنْ كانَ بدل كلٍّ، ما لم يمنع مانعٌ ككون أحدهما مصدراً نحو: ﴿مفازاً *حدائق و أعناباً﴾[النباء/٣٢و٣١] أو قصد به التفضيل كقوله[من الطويل]:

٥٩٦- وكُنْتُ كَذي رِجْلينِ رجل صحيحة وَ رِجلٍ رَمَى فيها الزّمانُ فَشُلّتِ[1]

و يخالُفه في التعريفَ و التنكير، فتبدلُ المعرفةُ من المعرفة، و النكرة من النكرة و من المعرفة، لكن إن اتّحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط أن يكونَ مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب[2]: ﴿و ترى كلّ أمّة جاثية كلّ أمّة تُدْعَي إلى كتابها ﴾[الجاثية/٢٨] بنصب كلّ الثانية، فإنّها قد اتّصل بها ذُكر سبب الجثو.

و لايشترط في إبدال النكرة من المعرفة اتّحادُ اللفظ، و لا أن تكونَ النكرةُ موصوفةً خلافاً للكوفيّين بشهادة السماع بخلافه كقوله[من الوافر]:

٥٩٧- فلا وَ أبيكَ خيرٍ منْكِ أنّي لَيُؤْذيني التحَمْحُمُ و الصهيلُ[3]

---

١ - هو لكثير عزة. **اللغة**: شلّ العضو: أُصيبَ بالشّلل، أو يبس فبطلت حركته أو ضعفت.

٢ - يعقوب بن إسحاق كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات و العربية، له قراءة مشهورة به، و هي إحدى القراءات العشر، مات سنة ٢٠٥ هـ ق. بغية الوعاة ٢ / ٣٤٨.

٣ - هو لشمير بن الحارث. **اللغة**: التحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف، الصهيل: صهيل الفرس، صوته مطلقاً، فهو من عطف العامّ على الخاصّ.

و يجوزُ قطعُ البدل، نحو: مررتُ بزيد أخوك، و يحسنُ مع الفصل، نحو: ﴿بشرٌ من ذلكم النار﴾[الحج/٧٢]، و يجبُ أن تبع متعدّداً، و لم تستوف العدة، نحو: اتّقوا الموبقات[1] الشرك و السحر، أي منهنّ الشركُ و السحرُ.

عطف البيان

ص: الخامس: عطفُ البيان، و هو تابع يشبه الصّفة في توضيح متبوعه، نحو: جاءَ زيد أخوك، و يتبعُه في أربعة من عشرة كالنّعت، و يفترقُ عن البدل في نحو: هندٌ قامَ أبوها زيد، لأنّ المبدلَ منه مستغنًى عنه، و هنا لابدّ منه، و في نحو:يا زيد الحارث، و جاءَ الضّارب الرّجل زيد، لأنّ البدلَ تكرارُ العامل، و يا الحارثُ و الضّاربُ زيدٍ ممتنعان.

ش:«الخامسُ» من التوابع «عطفُ البيان» سُمّي بذلك، لأنّه تكرارُ الأوّل بمرادفه لزيادة البيان، فكأنّك رددتّه على نفسه، و لم تحتجْ إلى حرف، لأنّه عينُ الأوّل، قيل: و الكوفيّون يسمُّونَه الترجمةَ، لأنّه مفسّرٌ لمتبوعه، و قالَ الأعلمُ في شرح الجمل: هذا البابُ يترجمُ له البصريّون، و لايترجمُ له الكوفيّون.

«و هوتابعٌ يشبه الصفة» بمعنى النعت السابق بيانُه«في توضيح متبوعه» لكن الصفة توضّحُ متبوعَها بحسب معنى فيه، و عطفُ البيان يوضّحُ متبوعَه بحسب الذات، فقولُه: تابعٌ كالجنسِ يشتملُ التوابعَ كلَّها، و قوله: يشبهُ الصفةَ مخرجٌ النعتَ، لأنّ المشبهَ للشيء غيرُ ذلك الشيء، فكأنّه قال: تابعٌ غيرُ صفة، و قولُه: في توضيح متبوعه يخرجُ بقيّة التوابع، لأنّها غير موضحة، «نحو: جاءَ زيدٌ أخوك»، فأخوك عطفُ بيان لزيد ذكر لإيضاحه.

تنبيهاتٌ: الأوّل: أجمعوا على مجيء عطف البيان لإيضاح المعرفة، و ذهبَ الكوفيّون و جماعةٌ إلى أنّه يَجيءُ لتخصيص النكرة أيضاً، و نفاه جمهورُ البصريّين، و خرّجوا ما جاءَ من ذلك على البدل، فلذلك لم يثبتْهُ المُصنّف، و حجّتهم أنّ البيانَ بيانٌ كاسمه، و النكرة مجهولةٌ، و المجهول لايبيّن المجهول، و دفع بأنّ بعض النكرات أخصُّ من بعض، و الأخصُّ يبيّن غير الأخصّ.

---

[1] – الموبقات: الكبائر من المعاصي: لأنّهنّ مهلكات.

الثاني: قالَ السعدُ التفتازانيُّ في شرح التلخيص: فائدةُ عطف البيان لاتنحصرُ في الإيضاح لما ذكر صاحبُ الكشاف أنّ البيتَ الحرامَ في قوله تعالى:﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للنّاس ﴾[المائدة/٩٧]، عطف بيان جيء به للمدح للإيضاح، كما تجيءُ الصفةُ لذلك، انتهى. و رَدَّ أبوحيّان قولَ الزمخشريِّ بأنّهم شَرَطُوا في عطف البيان الجمودَ، و الجامدُ ليس فيه إشعارٌ بمدح، إنّما يشعرُ بالمدح المشتقُّ، إلا أن يقالَ إنّه لمّا وصفَ عطف البيان هنا بقوله: الحرام اقتضي المجموعُ المدحَ، فيمكنُ ذلك، انتهى.
و قضيّةُ كلامِ بعضهم أنّ مَجيء عطف البيان للمدح رأيُ أهلِ المعاني دونَ النّحويّينَ، فلايردُ على من اقتصر في فائدته على ذكر الإيضاح من النّحويّينَ، و لو سلم أنّه رأيُ الجميع، أمكنَ أنْ يقال: إنّ ذلكَ مسكوتٌ عنه، فلايرد، أو إنّه باعتبار الأعمّ الأغلب.
الثالثُ: اشترطَ الجرجانيُّ و الزمخشريُّ كونَ البيان أخصَّ من متبوعه، و هو مخالفٌ لقول سيبويه في: يا هذا ذا الجمَّة، أنّ ذا الجمة عطفُ بيان، معَ أنّ الإشارةَ أخصُّ من المضاف إلى ذي الأداة كما قاله ابن هشام[١].
و قالَ البدْر بنُ مالك: و هو مخالفٌ للقياس أيضاً، لأنّ عطفَ البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتقّ، و لايلزمُ تخصيص النعت باتّفاق، فلايلزم زيادة تخصيص عطف البيان، انتهى.
و قصرهما نقلُ الاشتراط المذكور على الرجلين تبعاً فيه ابن مالك في شرح الكافية، و الصوابُ أنّه قولُ أكثر النّحويّينَ، كما قالَه في حاشية التسهيل، لايقالُ: يلزمُ من كونه موضحاً أنْ يكونَ أعرفَ، لأنّا نقولُ: جازَ أنْ يوضحَ متبوعه عند الاجتماع، و لايكونُ أوضحَ منه عند الانفراد، قاله السيِّد الشريف في شرح المفتاح.
«و يتبعُه» أي يتبعُ عطفُ البيان متبوعَه وجوباً «في أربعة من عشرة»أوجه الإعراب الثلاثة و الإفراد و التذكير و فروعهنَّ«كالنعت»، تقول: جاءني محمد أبوالفضلِ، كما تقول: جاءني محمد الفاضلِ، فأبوالفضل و الفاضل مرفوعانِ، و الرفعُ واحدٌ من ثلاثة، و هي الرفعُ و النصب و الجرُّ، و مفردان، و الإفراد و التثنية واحدٌ من ثلاثة أيضاً، و هي الإفراد و التثنية و الجمع، و مُذَكّران، و التذكيرُ واحدٌ من اثنين، و هما التذكيرُ و التأنيث، و معرّفان، و التعريفُ واحدٌ من اثنين أيضاً، و هما التعريف و التنكير.
و يصحُّ في عطف البيان إعرابُه بدلَ كلٍّ من كلٍّ لما فيه من البيان«و يفترقُ »عطفُ البيان عن البدل «في نحو: هندٌ قامَ أخوها زيدٌ»، فزيدٌ عطف بيان على أخوها، و لايجوزُ أنْ يكونَ بدلاً منه، لأنّه لو كانَ بدلاً منه لكان مستغنًى عنه، لأنّ المبدلَ منه مستغنًى عنه

١ – سقطت «كما قاله ابن هشام» في «ط».

في الكلام، و هنا لابُدَّ منه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لهند، إذ الجملةُ الواقعة خبراً لابدَّ لها من رابط يربطُها بالمخبر عنه كما سيأتي، و الرابطُ هنا هو الضميرُ المضاف إليه الأخ الّذي هو متبوعُ زيدٍ، و لو أسقطَ لم يصحَّ، فوجبَ أن يكون أخوها عطفَ بيان لا بدلاً.

تنبيهٌ: قضيةُ قوله إنّ المبدلَ منه مستغنًى عنه أنّه في حكم المطروح لفظاً و معنى، و هو مذهبُ المازنيّ، حكى عنه أنّه كانَ يقولُ: إذا أبدلتُ من الشيء فقد طرحتُه من لفظيّ، و لهذا جعل الزمخشري: ﴿ أن اعبُدوا الله ﴾عطف بيان على الضمير في﴿ به﴾ من قوله تعالى: ﴿ما قُلتُ لَهم إلا ما أمَرتني به﴾ [المائدة/١١٧]، أي﴿ اعبُدوا الله[١]﴾ قالَ في المغني: و إنّما لم يجعله بدلاً توهُّماً منه أنّ ذلك يخلُّ بعائد الموصول، لأنّ المبدلَ منه في قوة الساقط، فتبقي الصلةُ بلا عائد، و العائد موجودٌ حسّاً، فلا مانعَ، انتهى.

و الحقُّ أنّ المبدل منه ليسَ فيّ حكم الطرح لا لفظاً و لا معنى إلا في بدل الغلط، كما سنبيِّنه من كلام الرضيِّ، فعلى هذا لامانعَ منْ جعلِ زيد في مثال المُصنِّف بدلاً من أخوها. و قد هدي الزمخشريُّ في المفصَّل إلى الحقِّ في المسألة، فقال و قولهم: إنّ البدل في حكم تنحية الأوَّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه و مفارقته التأكيدَ و الصفةَ في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدارَ الأوَّل و إطراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيتُ غلامَه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأوّل لم يسدّ كلامك، انتهى كلامه[٢].

و مثالُه هذا نظيرُ مثال المُصنِّف، و في الارتشاف عن الفارسيُّ أنّ معنى قولهم: إنّ المبدلَ في نيّة الطرح أنّه يقدَّر له عاملٌ من جنس الأوَّل يعملُ به، لا إنّ الأوَّل مطروح ألبتّة، لأنّ في كلام العرب ما يبطلُ ذلك، كزيد ضربته إيّاه، فلو طرحَ الضميرُ لم يبقَ ما يُربط الجملة بالابتداء.

و قالَ الرضيُّ – عليه من الله الرضا– لا كلامَ في أنّ المبدل ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض و الاشتمال، و في بدل الكلّ أيضاً، إذا كانَ المبدلُ منه ضميراً[٣] لايستغني عنه، نحو: ضربتُ الّذي مررت به أخيك، أو ملتبساً بضمير كذلك، نحو: الّذي ضربت أخاه زيداً كريم، و قد يعتبر الأوّل في اللفظ دونَ الثاني، قال[من الكامل]:

٥٩٨– و كأنّه لَهِقَ السراةِ كأنّه ... ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بِسَوادِ[٤]

١ – سقط من عطف بيان إلى هنا في «ح».
٢ – الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، الطبعة الأولى، بيروت ، دارلكتب العلمية،١٤٢٠ هـ . ص ١٥٥.
٣ – سقط ضميرا في «ح».
٤ – هو للأعشي. اللغة: اللهق: البياض، السراة: أعلى الشيء. و ثور الوحش يوصف بأنّه لهق السراة.

و قال [من الكامل]:

٥٩٩- إنّ السُّيوفَ غُدوَّها وَ رَوَاحَهَا تَرَكَتْ هوازنَ مثلَ قَرْنِ الأعْضَبِ[١]

و لو كانَ في حكم الطرحِ لفظاً لم يعتبرْ هو دونَ الثاني.

و ليسَ في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط، و قولهم: إنّ المقصودَ بالنسبة هو البدلُ دونَ المبدل منه ممنوعٌ إلا في بدل الغلط، لأنّ المبدلَ منه في الأبدال الثلاثة منسوبٌ إليه في الظاهر، و لابدَّ أنْ يكونَ في ذكره فائدةٌ لم تحصل لو لم تذكر صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو، و لا سيَّما كلامُه تعالى و كلام نبيه(ص)، فادّعاءُ كونه غيرُ مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر و اشتماله على فائدة يَصحُّ أن ينسبَ إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر، انتهى.

«و في نحو: يا زيد الحارثُ، و جاء الضاربُ الرجل زيد»، فالحارثُ في المثال الأوّل عطفُ بيان على زيد، و زيد في المثال الثاني عطفُ بيان على الرجل، و لايجوزُ أن يكونا بدلين،« لأنّ البدلَ في نيَّة تكرار العامل» فلو جُعلا بدلينِ كان التقدير يا الحارثُ و جاء الضارب زيد. و الحالُ أن«يا الحارث» بالجمع بينَ أل و حرف النداء «و الضارب زيد» بإضافة الصفةَ المحلّاة بأل إلى المجرَّد منها «ممتنعان »، لأنّ أل و حرف النداء لايجتمعان هنا، و الصفة المحلّاة بأل إلى المجرَّد منها ممتنعان، لأنّ ألْ و حرف النداء لايجتمعان هنا، وَ الصفةُ المحلّاة بأل لاتضافُ إلا إلى المعرَّف بها، و أجازَ الفرّاء إضافةَ الصفةِ المذكورة إلى جميع المعارف، فلايمتنعُ عنده جعل زيد بدلاً من الرَّجل.

فائدةٌ: قالَ الأعلم في شرح الجمل: الدليلُ على أنّ البدلَ في نية تكرار العامل ثلاثة أدلّة: شرعيٌّ و لغويٌّ و قياسيٌّ. فالشرعيُّ في قوله تعالى:﴿ اتّبعوا المرسلينَ*اتَّبعُوا﴾ [يس /٢١و٢٠]،﴿و قالَ المَلَأُ الّذين استكبُروا من قومه للّذين استُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ منهم ﴾ [الأعراف/٧٥]، و اللغويُّ قول الشاعر [من الوافر]:

٦٠٠- إذا مَا مَاتَ مَيْتٌ منْ تَميمٍ فَسرَّكَ أنْ يعيشَ فجئْ بزاد

بخُبزٍ أو بلحمٍ أو بتمرٍ أو الشيءِ الملفّف في البِجادِ[٢]

و القياسيُّ نحو: يا أخانا زيد، إذ لو كان في غير نيَّة النداء لقَالَ: يا أخانا زيداً.

تنبيهاتٌ: الأوّل: هذه العلّةُ و هي كونُ البدل في نية تكرار العامل تجرى في مسائلَ أخرُ، فتمتنع البدليَّةُ، و يتعيَّنُ عطف البيان، و لذلك قال المُصنِّف في نحو: يا زيد الحارث.

---

١ – هو للأخطل. اللغة: هوازن: أبو قبيلة، و هو هوازن بن منصور بن عكرمة، الأعضب: المكسور القرن.

٢ – هما ليزيد بن عمرو بن الصعق أو لأبي المهوش الأسدي. اللغة: البجاد: كساء مخطّط(ج) بُجُد.

فمنها أن يتبعَ مجرور، أي بمفصَّل، نحو: بأيِّ الرجلين زيد و عمرو مررتَ، فلو جعلتَ زيداً، و ما عطف عليه بدلاً من الرجلين، و البدلُ في نيَّة تكرار العامل، لزمَ إضافةَ أيِّ إلى المعرفة المفردة، و هي لاتضافُ إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدَّر، نحو: أيُّ زيد أحسنُ، بمعنى أي أجزائه أحسنُ، أو عطفَ على أيّ مثلُها و نحو [من الكامل]:

٦٠١- .... أيّي وَ أيُّكَ فارسُ الأحْزابِ[١]

و منها أنْ يتبعَ مجرور كلا بمفصَّل، نحو: كلا أخويك زيد و عمرو عندي، فلو جعلَ زيد و ما عطفَ عليه بدلاً من أخويك، لزمَ إضافة كلا إلى مفرد، و هي أنّما تضافُ إلى مثنى غيرمفرد، و شذَّ قوله[من البسيط]:

٦٠٢- كلا أخي و خليلي واجدي عَضُداً في النّائباتِ و إلْمَامِ المُلّماتِ[٢]

و منها أنَ يتبعَ المنادى باللقب مرفوعاً أو منصوباً نحو: يا سعيد كرز[٣] بالفرع أو كرزاً بالنصب، فلو جعلَ كرز أو كرزاً بدلاً لزمَ ضمَّة بخلاف يا سعيد كرز بالضمِّ، فإنَّه يمتنعُ أن يكونَ عطفَ بيان، و يجبُ إعرابه بدلاً.

الثاني: امتناعُ البدليَّة في جميع هذه المسائل مبنيٌّ على أنّ البدلَ لابُدَّ أن يكونَ في نيَّة تكرار العامل، و فيه نظرٌ، لأنَّهم يغتفرونَ في الثواني ما لايغتفرونَ في الأوائل، و قد جوَّزوا في أنّك أنت، كونَ أنت تاكيداً، و كونَه بدلاً، مع أنّه لايجوز إن أنت، قالَه ابنُ هشام في حواشي التسهيل، و سبقَه إلى ذلك ابن القواس في شرح الدُرّة .

قالَ ابنُ النحاس في التعليقه: إنَّما اغتفرَ في الثواني ما لم يغتفر في الأوائل من قبل أنّه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد، و في الموضع ما يقتضيه مجازاً لتوسُّع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسُّع من أوّل الأمر، فإنّا حينئذ لانُعطي الموضعَ شيئاً مّما يستحقه، انتهى. و هذه قاعدةٌ يبتني عليها كثيرٌ من المسائل، فاحفَظْها.

ما افترق فيه عطف البيان و البدل: الثالثُ: إنّما قالَ المُصنِّف(ره): و يفترقُ عن البدل في نحو: هند قام أخوها إلخ إشارةٌ إلى أنّ عطف البيان يفترقُ عن البدل في غير ما ذكره من الصور.

---

١ - صدره«فلئن لقيتك خالين لَتَعْلَمَنْ»، و لم يسمّ قائله. **اللغة:** خالين: منفردين و هو حال من الفاعل والمفعول.

٢ - لم يعين قائله. **اللغة:** عضداً: معيناً و ناصراً، النائبات: جمع نائبة، و هي ما ينتاب الإنسان و يعرض له من نوازل الدهر، إلمام: نزول، الملمات: جمع ملمة، و هي ما ينزل بالمرء من المحن و المصائب.

٣ - كرز: لقب: قال سيبويه: إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى اللقب، و ذلك قولك: هذا سعيد كرز، جعلت كرزاً معرفة لأنّك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا سعيد، فلو نكّرت كرزا صار سعيد نكرة لأن المضاف أنّما يكون نكرة و معرفة بالمضاف إليه. لسان العرب ٤/ ٣٤١٥.

فمنها أنّ عطف البيان لايكونُ مضمراً و لاتابعاً لمضمر، لأنّه في الجوامد نظيرُ النعت في المشتقات، قال في المغني: و وَهَمَ الزمخشري و أجازَ في ﴿أنْ اعبدوا اللهَ﴾[المائدة/١١٧]، أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿ إلا ما أمرتني به﴾ ذُهولاً عن هذه النكتة، و مِمّن نَصَّ عليها من المتأخِّرين أبو محمد بن السِّيد و ابن مالك، و القياس معهما، و أمّا البدلُ فيكونَ عند الجمهور تابعاً لمضمر كرأيته إيّاه، و لظاهر كرأيت زيداً، و خالفهم ابن مالك، و قد مرَّ الكلام على ذلك.

و منها أنّه لايخالفُ متبوعَه في تعريفه و تنكيره، و أمّا قول الزمخشريّ إنّ ﴿مَقامُ إبراهيمَ﴾ عطف على ﴿آياتٌ بيّنات﴾[آل عمران/٩٧]، فقالَ ابنُ هشام: إنّه سهوٌ، ثمّ اعتذرَ عنه بقوله قد يكونُ عبَّرعن البدل بعطف البيان لتآخيهما، و لايختلفون في جواز التخالف في البدل كما مرَّ. قال الرضيُّ، و الّذي يقول عندي إنّه يجوزُ التخالفُ في عطف البيان أيضاً.

و منها أنّه لايكونُ جملةً بخلاف البدل، نحو:﴿ما يقالُ لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك أنّ ربَّك لَذو مغفرة و ذُو عقاب اليم ﴾[فصلت/٤٣]، و نحو: ﴿ و أسرُّوا النجوى الّذين ظَلَمُوا هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم ﴾[الأنبياء/٣]، و هو أصحُّ الأقوال في عرفتُ زيداً أبو من هو.

و منها أنّه لايكون تابعاً لجملة بخلاف البدل، نحو﴿ اتّبعُوا المرسلينَ*اتّبعُوا من لا يَسْألكم أجراً﴾[يس/٢١و٢٠]، و نحو﴿ أمَدَّكُمْ بما تعلمونَ*أمَدَّكم بأنعامٍ و بنينَ ﴾[الشعراء/ ١٣٣و١٣٢]، و قوله[من الطويل]:

٦٠٣- أقولُ له ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عندنَا و إلا فكُنْ في السِّرِّ و الجَهرِ مُسلمَا[١]

و منها أنّه لايكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل نحو:﴿ومَنْ يفعلْ ذلكَ يلقَ آثاماً * يُضاعَفْ له العذابُ﴾[الفرقان/٦٩و٦٨].

و منها أنّه لايكونُ بلفظ الأوَّل، وَ يجوزُ ذلك في البدل بشرط أنْ يكونَ مع الثاني زيادةُ بيان كما مرَّ، و هذا الفرقُ ذهب إليه ابنُ الطراوة، و تبعَه ابن مالك و ولدُه، و حجَّتهُم أنّ الشيء لايبيِّنُ نفسَه، و قد مضى إبطالُها على أنّ حجَّتهم هذه تقضي أنّ البدلَ ليس مبيِّناً للمبدل منه، و ليس كذلك، و لهذا منعَ سيبويه: بي المسكين، و بك المسكين، دون به المسكين، و إنّما يفارقُ البدل عطفَ البيان في أنّه بمنزلة جملة استونفت للتبيين، و العطف تبيين بالمفرد المحض، قاله ابن هشام في المغني.

١ - لم يسمَّ قائله.

الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال

المصدر

ص: الأسماء العاملة المشبَّهة بالأفعال و هي خمسة أيضاً:

الأوّل: المصدر، و هو اسم للحدث الّذي اشتُقّ منه الفعل، و يعملُ عملَ فعلـه مطلقاً، إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً، إلا إذا كانَ بدلاً عن الفعل، ففيـه وجهـان، و الأكثرُ أنْ يضاف إلى فاعله، و لايتقدّم معمولُه عليه، و إعماله مَعَ اللّام ضعيفٌ، كقوله «ضَعيفُ النّكاية اعْداءَهُ»

ش: هذه «الأسماءُ العاملةُ» عملَ الفعل «المشبَّهة بالأفعال»، إعلَمْ أنَّ العملَ أصـلٌ في أفعال، فرعٌ في غيرها، و ذلكَ أنّ الفعلَ وُضعَ ليسندُ إلى شيء، فلذلكَ وجـبَ ذكـرُ مرفوعه، لأنّه مقتضاه، و المقتضي مرتبتُه التقدمُ على مقتضاه، و كان حقُه أن لايطلـبَ غير المَسند إليه، و لايعمل إلا فيه، لأنّه لم يوضع لطلب غيره، لكنّـه عمـل في غـير المسندإليه من المفاعيل الّتي لم تقمْ مقامَ الفاعل بالتبعيّة للفاعل لاقتضائه لها، فصار الفعـلُ في عمل المسند إليه أصلاً، و في غيره تبعاً، و غيرُ الفعل من الصفات و المصدر فـروعٌ عليه في العمل، لأنّها لم توضعْ لما وضعَ له الفعل، لكنّها شابهَتِ الفعلَ من حيثُ دلالتها على معناه، فأعملت عمله.

«و هي أيضاً خمسةً: المصدرُ» و اسما الفاعل و المفعول و الصفةُ المشبهةُ و أفعـل التفضيل، و عدَّها بعضُهم ستّةً بزيادة اسمِ الفعل، و اعتذرَ المُصنِّفُ عن إهماله في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة إليه، و بعضهم سبعةً بزيادة المثال[1]، و لم يتعرَّض له، لأنّه محوّلٌ من اسم الفاعل، كما سنبيّنه.

و أوصلها ابن هشام في الشذور إلى عشرة، السبعة المذكورة و اسـم المـصدر و الظرفُ و المجرور المعتمدان[2]، وأمّا اسمُ المصدر فإنّما لم يعترضْ له ايضاً لندورا أعمالـه، بل البصريُّون يمنعون إعماله نظراً إلى أنّ أصل وضعه لغير المصدر، و أمّا الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حديقة الجمل، و سيأتي الكلامُ عليها هنالكَ، إنْ شاءَ الله تعالى.

تنبية: إنّما أتى المُصنّف بأيضاً هنا لموافقة هذه الأسماء ما ذكر قبلها من التوابـع في العدد الأوّل من الأسماء العاملة عملَ الفعل المصدر، هذا التعبيرُ متّفقٌ عليه، قال في شرح

---

١ - المثال: ما حول للمبالغة من فاعل إلى فعّال أو مِفعال أو فَعول بكثرة، أو فَعيل أو فَعِـل بقلّـة، شـذور الذهب، ص٣٩٢.

٢ - يعني اعتمد الظرف و المجرور على النفي أو الاستفهام أو الاسم المخبر عنه أو الاسم الموصوف أو الاسم الموصول. المصدر السابق، ص ٤١٠.

الضوء[١]: و إنّما سمّي به، لأنّ الفعلَ يصدُر عنه، و المصدر في الأصل هو الموضعُ الّذي تصدرُ عنه الإبلُ.

قالَ الرضيُّ و سيبويه: يُسمَّى المصدرُ فعلاً و حدثاً و حدثاناً، قالَ ابنُ مالك: و هو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله، و بَدَأ به، لأنّه أصل المشتقّ على الصحيح كما سيأتي، و لأنّه يعملُ في الأزمنة كلّها.

«و هو اسم للحدث» أي اسمٌ يدلُّ على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمُّناً كالجَلسة و الجلسة، و هذا كالجنس يشملُ المحدودَ و غيرَه من أسماء المصادر و نحوها، و قولَه: «الّذي اشْتُقَّ منه الفعلُ» أخرجَ ما عدا المحدودَ، و هذا الحدُّ أولى من حدِّه في التهذيب[٢] تبعاً للكافية، بأنّه اسمُ الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الإبهام الّذي ينبغي صيانةُ الحدِّ عن مثله، و فسّر بعضُهم جريانَه على الفعل باشتماله على جميع حروفه، و هو منقوضٌ بالصفات كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة، فإنّها جاريةٌ على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف أفعالها، فالأولى أن يفسَّرَ الجريانُ بما قاله غيرُ واحد من أنّه إيراد اسم الحدث بعد ما اشتقَّ منه منصوباً به على أنّه مفعول مطلق، و حينئذ تخرجُ المذكورات قطعاً.

ثُمّ حدُّه هنا مبنيٌّ على مذهب البصريّين من أنّ المصدرَ أصلُ الفعل، و هو فرعُه، و ذهبَ الكوفيّون إلى العكس، و قالَ ابنُ طلحة، كلٌّ منهما أصلٌ، فلا اشتقاقَ.

احتجَّ البصريّون من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنّ المصدرَ اسم، و الاسم أولى بالأصالة من الفعل.

الثاني: أنّ المصدَر يدلُّ على معنى واحد، و هو الحدثُ، و الفعلُ يدلُّ على معنيين، و هما الحدثُ و الزمانُ، و الواحد قبلَ الاثنين.

الثالث: و هو العمدةُ، إنّ كلَّ فرعٍ يوجدُ من أصل، و يصاغُ منه، ينبغي أنْ يكونَ في الفرع ما في الأصلِ مع زيادة، هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج و الخاتم من الفضة، و هكذا حالُ الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الّتي هي الغرض من وضع الفعل، لأنّه كانَ يحصلُ في نحو قولك: لزيد ضربٌ، نسبة الضرب إلى زيد، لكنّهم طَلَبوا بيانَ زمان الفعل على وجه أخصر[٣]، فَوَضَعُوا الفعلَ الدالَّ بجوهر حروفه على المصدر و بوزنه على الزمان.

---

١ - «الضوء» شرح لمحمد بن محمد الأسفرايني على كتاب«المصباح» في النحو للمطرزي النحويّ المتوفى سنة ٦١٠ه ق، و قد اعتنى عدد من العلماء بشرح الضوء . كشف الظنون ٢/١٧٠٨.
٢ - التهذيب في النحو لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ق المصدر السابق ١/٥١٨.
٣ - أخصر: أوجز.

و احتجَّ الكوفيُّون من ثلاثة أوجه أيضاً:

الأوَّل: إنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ كقوله: نظرتُ نظراً، و العاملُ أولى بالأصالة، و نقضَ بالحروف، فإنَّها يعملُ في الأسماء و الافعال، و ليستْ أصولاً لها.

الثاني: إنَّ المصدَر يُذكرُ توكيداً للفعل كقولك: قمتُ قياماً، و المؤكِّدُ أولى بالإصالة، و نقض بنحو: قام القومُ أجمعون، مع أنَّ أحدهما غيرُ مشتقٍّ من الآخر.

الثالثُ: إنَّ المصدرَ يعتلُ بإعتدال الفعل كقولك: قام قياماً و صام صياماً، و يصحُّ بصحَّته كقولك: عاودَ عواداً، و المتبوعُ أولى بالأصالة، و نقضَ بالمضارع، فإنَّه يعتل بإعتلال الماضي، نحو: قامَ يقومُ ، و يصحُّ بصحَّته، نحو: عورَ يعورُ، و ليس أحدُهما مشتقّاً من الآخر.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: بَنى بعضُ المتأخِّرين تعيُّن الفعل الَّذي يشتقُّ المصدر منه على قول الكوفيِّين على الخلاف في الأفعال أيُّما زمانه أسبقُ. فقيل: الماضي، و قيل: المستقبل، و هو الحقُّ، لأنَّ الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً، إذ هو مسبوقٌ بعدمه.

الثاني: اختلفَ في الصفة، فالجمهورُ على أنَّ أصلها المصدرُ، قالَ ابن مالك في شرح التسهيل ببعض ما استدلّنا به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر، و يستدلُّ على فرعية الصفة بالنسبة إليه، لأنَّ كلَّ صفة تضمَّنت حروفَ الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، و تزيدُ بالدلالة على ما هي له كما زادَ الفعل بالدلالة على الزمان المعيَّن، فيجبُ كونُ الصفة مشتقّةً من المصدر لا من الفعل، إذ ليسَ فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معيَّن، و ذهبَ جماعة إلى أنَّ أصلَها الفعلُ، و نسبَ الرضيُّ هذا القولَ إلى السيرافي.

و قال العلامةُ الحسنُ بن المطهر الحليُّ(ره)[1] في نهاية الأصول: ذكر أبو علي في التمكلة[2] أنَّها مشتقّةٌ من الأفعال، و كذا عبدالقاهر، و استدلَّ أبوعلي بكونها جاريةً علي سنن الأفعال و طريقتها، و الأفعال أصولُها القريبة، و المصادر الَّتي هي أفعالٌ حقيقةً أصولها البعيدةُ، و إذا ثبتَ هذا كان لنا أن نشتقّها من الأفعال لأصالتها القريبة و من المصادر لأصالتها البعيدة، انتهى.

---

١ - الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحليُّ يعرف بالعلّامة من أئمة الشيعة و أحد كبار العلماء له كتب كثيرة منها«كنز العرفان في معرفة القرآن» و«مطالب العلمية في علم العربية.الأعلام للزركلي ٢/٢٤٤..

٢ - التكملة كتاب في النحو، صنفه أبوعلى الفارسي بعد تصنيف الإيضاح في النحو.كشف الظنون ١/ ٢١١.

أنواع الاشتقاق: فائدةٌ: الاشتقاقُ ثلاثةُ أقسامٍ: أصغرُ: و هو اتّفاق اللفظين في الحروف الأصليّة و الترتيب، نحو: بصر و بصير، و صغير، و يسمّي كبيراً. و أوسط، و هو اتّفاقها في الحروف دونَ الترتيب، نحو: جيذ و جذب. و أكبر: و هو اتّفاقها في بعض الحروف دونَ بعض، نحو: ثلم و ثلب، و حيث أطلق الاشتقاق، فالمتبادرُ الأوّل.

«و يعملُ المصدرُ عمل فعله» المشتقِّ منه في التعدي و اللزوم، فإن [كان] لازماً[1] لزمَ المصدر، أو متعدّياً، تعدّي علي حسب تعدية، فتقول: عجبتُ من قيامك و من ضربك زيداً، و من إعطائك زيداً درهماً، و من ظنّك عمراً قائماً، و من إعلامك زيداً[2] عمراً قائماً. «مطلقاً» أي سواءٌ كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، تقول: أعجَبَني ضربُ زيد عمراً أمسِ، كما تقولُ :الآنَ أو غداً.

سبب إعمال المصدر: تنبيهان: الأوّل: اختلفَ في سبب إعمال المصدر عملَ فعله، فقيل: لشبهه بالفعل معنى من حيثُ كونه بتقدير أنْ و الفعل، و هو قضية كلام المُصنّف (ره) حيث قال في ترجمة باب الأسماء العاملة لشبهه بالأفعال، فتأمّل.

قالَ الرضيُّ: و تقديرُهم له بأن و الفعل لايتمُّ إذا كانَ بمعنى الحال، لأنّ أن إذا دخلت على المضارع خلّصَتْه للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنّه يبقى معَها على معنى المضي، لكنهم قدّروه بأن دون ما و كي، و إن كان في الحال أيضاً لكونها أشهرَ و أكثرَ استعمالاً منهما، و لتقديرهم له بأن و الفعل، و وَهَمَ بعضهم فظنّ أنّه لايعملُ حالاً لتعذّر تقديره إذن بأن، انتهى.

و قالَ غيرُ واحد منهم ابن هشام في الأوضح و القطر ما معناه أنّه إذا كانَ بمعنى المضيّ أو الاستقبال قُدّر بأن، و إذا كان بمعنى الحال قدّر بما. قال الدمامينيُّ: و لك تقديرُ المصدرِ في جميع الحالات بالفعل مع ما، لأنّها تدخلُ على الأفعال الثلاثة، نحو أعجبتني ما صَنعتَ أمسِ، و ما تصنعُ الأن، و ما تصنعُ غداً، انتهى.

و قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: يعملُ المصدُر عملَ فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنّه أصلٌ، و الفعلُ فرعٌ، و لذلك يعملُ مراداً به المضيّ أو الحالَ أو الاستقبال بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يعمل لشبهه بالفعل المضارع، فاشترط كونُه حالاً أو مستقبلاً، لأنهما مدلولا المضارع. و قالَ بعضُهم: إنّما عملَ لنيابته عن الفعل، و لذلك عملَ في الأزمنة كلّها، لأنّ الفعلَ لايشترطُ فيه زمانٌ مخصوصٌ.

---

١ - لازماً ذكر في «س و ح».
٢ - سقط زيداً في «ح».

شرط عمل المصدر: الثاني: يشترطُ لعمل المصدر أموراً.

الاوَّل: أنْ لا يصغَّرَ، فلا يقال: أعجبني ضُرَيْبُك زيداً، لأنَّ التصغيرَ من خصائص الأسماء، فيبعدُ به عن الفعل، و هذا الشرطُ مجمعٌ عليه.

الثاني: أن لايُحَدَّ بالتاء أو التثنية أو الجمع، فلايقالُ: أعجبتني ضربتُك أو ضربتاك أو ضرباتك زيداً، لأنَّ الفعلَ يصدقُ على القليل و الكثير، و المصدرُ إنَّما عمل لمشابهته له أو أصالته أو نيابته عنه، فرُوعيَ فيه أن لايبعدَ عنه بالتحديد بما ذكرَ، و ما وردَ في كلامهم ممّا يخالفُ ذلك فشاذٌّ، لايقاسُ عليه، قاله ابن مالك.

الثالثُ: أنْ لايُتبعَ بنعت أو غيره قبل العمل فلايقال: أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً، لأنّه مع معموله كموصول مع صلته، فلايفصلُ بينهما، و أما قول الحطيئة[من البسيط]:

٦٠٤- أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً مِنْ نَوالِكُمُ وَ لَنْ ترى طارِداً لِلْحُرِّ كاليأسِ[1]

فمن متعلّقٌ بيئست محذوفاً لَا بيأساً، كما توهَّمه بعضُهم، فإنْ اتبعَ بعد العملِ جاز كقوله[من الخفيف]:

٦٠٥- إنَّ وَجْدي بكَ الشديدَ أراني عَاذِراً فيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا[2]

الرابعُ: أنْ لايكونَ مضمراً، فلايقال: ضربي زيداً أحسنُ، و هو عمراً قبيحٌ، لأنّه بالإضمار يبعدُ عن مشابهة الفعل، و أجاز ذلك الكوفيّون، و استدلّوا بقول زهير[من الطويل]:

٦٠٦- وَ مَا الحَرْبُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُم وَ مَا هُوَ عَنْها بالحَديث المُرَجَّمِ[3]

قالوا: فعنها متعلّقٌ بالضمير العائد إلى الحديث المفهوم من السياق، و تأوّله البصريّون على تعلّق عن بمحذوف، أي أعني عنها، و فيه نظرٌ ظاهرٌ.

و أجازَ أبوعلى في رواية الرمانيّ و ابن جنّيّ إعمالَه مضمراً في المجرور، و جماعةٌ في الظرف، و أجازَ الرضيُّ إعمالَه فيهما. قالَ ابنُ عقيل: و أطلقَ النّحويّونَ النقل عن الكوفيّين في إعمالهم ضميرَ المصدر مع اختلاف النقل في إعمال صريحه.

الخامسُ: أن لايكونَ محذوفاً، لأنّه يكونُ كحذف الموصول مع بعض الصلة و إبقاء البعض، إذ هو مع معموله كموصول[4] مع صلة. قال ابنُ هشام في شرح القطر: و لهذا

---

١ - **اللغة:** أزمعت: عزمت و صممت، النوال: النصيب و العطاء.

٢ - لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين. **اللغة:** الوجد: العشق، عذولاً: فعول بمعنى الفاعل: أي عاذل، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل و العذل: اللوم و التعنيف على ما تفعله.

٣ - **اللغة:** الذوق: التجربة، و الحديث المرجم: الذي يرجم فيه بالظنون، أي يحكم فيه بظنونها.

٤ - سقطت «إذ هو مع معموله كموصول »في «ح» .

ردُّوا على من قال في بسم الله: إنّ التقدير ابتدائي بسم الله ثابتٌ، فحذفَ المبتدأ و الخبر، و أبقي معمول المبتدإ، و جعلوا من الضرورة قوله[من البسيط]:

٦٠٧- هَلْ تَذكُرُنَّ إلى الدَّيرينِ هِجْرَتَكُمْ   وَ مَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحمانُ قُرباناً[1]

لأنّه بتقدير و قولكم يا رحمن قرباناً، انتهى، و الأولى أن يقالَ: أنّه بتقدير قائلين يا رحمن قرباناً.

فإذا توفّرت هذه الشروطُ للمصدر عَمِلَ عملَ فعله مطلقاً، كما مرَّ،«إلا إذا كانَ مفعولاً مطلقاً» لأنّ تقديره بأن و الفعلِ أو بما و الفعلَ حينئذ متعذّر، إذْ ليسَ معنى ضربتُ ضرباً أو ضربةً أو ضرباً شديداً ضربت أن ضربت، وَ أمّا قولُك: ضربتُ ضربَ الأمير اللصَّ، فالمصدر العاملُ ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل المفعولُ المطلق محذوفٌ، تقديرُه ضرباً مثلَ ضربِ الأمير اللصَّ، فالعملُ في نحو قولُك: ضربت ضرباً زيداً، و قولك: ضربة زيداً في جواب من قالَ لك: كم ضربتَ ؟ ليس للمصدر، بل للفعل الظاهر في المثال الأوّل و للمقدَّر في المثال الثاني، «إلا إذا كان» المفعول المطلق« بدلاً من الفعل»، أي ساداً مسدَّه بعد حذفه وجوباً «ففيه وجهان»:

أحدُهما: أنْ يكونَ العاملُ الفعلَ المحذوفَ، بناءً على أنّ الأصلَ في العمل له، و لاينعزلُ عنه بالحذف، و هذا رأيُ المبرِّد و السيرافي و جماعة.

الثاني: أنْ يكونَ العاملُ المصدرَ لا لكونه مصدراً، بل لكونه بدلاً عن الفعل بدليلِ أنّه لايجمعُ بينهما لفظاً، كما لايجمعُ بين البدل و المبدل منه، فإذا قلتَ سقياً زيداً، فزيداً منصوب سقياً من حيث إنّه قامَ مقامَ اسق، لا من حيثُ كونُه مصدراً هو مفعولٌ مطلقٌ، و إلا لزم أن يعملَ كلُّ مصدر هو مفعولُ مطلق، و هذا الوجهُ ذهب إليه سيبويه و الأخفشُ و الفرّاء و الزجّاجُ و الفارسيُّ، و ذهبَ بعضُهم إلى أنّ العاملَ فعلٌ من غير لفظ المصدر كالزم و نحوه، و هذا وجهٌ ثالث.

تنبيهٌ: المفعولُ المطلقُ لايكونُ بدلاً عن الفعل حقيقةً، إذ لو كانَ لم يقدَّر الفعلُ قبلَه، فلم ينتصب، و إنّما يقال: إنّه بدلٌ عن الفعل مجازاً، إذا لم يجز إظهار الفعل، فكأنّه بدلٌ منه، قاله الرضيُّ.

«و الأكثر» في المصدر« أن يضاف إلى فاعله»، لأنّه محلُّه الّذي يقوم به، فجعلُه معه كلفظ واحد باضافته إليه أولى من رفعه له، و من جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى:﴿و لولا دفعُ اللهِ الناس ﴾[البقرة/٢٥١]، و يجوزُ أنْ يضافَ إلى مفعوله إذا قامت

[1] – هو لجرير من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل. اللغة: الديرين: تثنيه الدير، و هو معبد من معابد النصاري، صلبكم: جمع صليب، قرباناً: أي تقرباً.

قرينة على كونه مفعولاً إمّا بمجيء تابع له منصوبٌ حملاً على المحلّ، نحو: أعجبني ضرب زيد الكريمَ بنصب الكريم، أو بمجي الفاعل بعده صريحا كقوله[من البسيط]:

٦٠٨– أفْنَى تلادي و ما جَمَّعْتُ من نَشَب قَرْعُ القَواقيزِ أفـواهُ الأباريقِ[١]

فيمن رَوَاه برفع الأفواه، و القوافيز جمع قاقوزة بالزاء، و هـو القـدح، و يـروى القوارير بالراء المهملة أو بقرينة معنويّة، نحو: أعْجَبَني أكلُ الخبز.

إعراب تابع ما أضيف إليه المصدر: تنبيه: تابعُ ما أضيف إليه المصدر مـن فاعـل أو مفعول يُجَرُّ على اللفظِ، أو يحملُ على المحلّ، فيرفعُ إنْ كـانَ المـضافُ إليـه فـاعلاً كقوله[من الكامل]:

٦٠٩– حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ و هَاجَها طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ[٢]

برفع المظلوم نعتاً للمَعَقِّب على محلّه، أي كما يطلب، و المعقِّب المظلوم حقَّـه، و ينصبُ إن كانَ المضاف إليه مفعولاً كقوله[من الرجز]:

٦١٠– قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِها حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفلاسِ وَ اللّيَانَا[٣]

فاللَّيان عطفٌ على محلّ الإفلاس.

هذا مذهبُ الكوفيِّين و بعضُ البصريِّين، و ذهبَ سيبَويه و الجمهورُ إلى منع الأتْباع على المحلّ، و ما جاءَ من ذلك فمؤوَّلٌ. قال المراديُّ: و الظاهر الجوازُ لكثرة الـشواهد على ذلك، و التأويلُ خلاف الظاهر، انتهى.

و على الجواز فقد اختلفَ في المختار من ذلك، فقالَ طائفةٌ: المختارُ الأتْباعُ علـى اللفظ، و قال الكوفيُّون: و هو كذلك إلا أن يفصلَ بـين التـابع و المتبـوع بـشيء فيستويان، نحو: يُعجبني ضربُ زيد عمراً و بكر، و يتعيَّن الإتْباع على المحلِّ بلا خلاف، إذا كان المفعولُ المضافُ إليه ضميراً، نحو: يُعجبني زيدٌ إكرامكه و عمـراً، و لايجـوزُ الأتْباعُ على اللفظ إلا في ضرورة، ذكرَه [أبوحيَّان] في الإرتشاف.

١– هو للأقيشرالأسديّ و اسمه المغيرة بن الأسود. اللغة: التلاد: المال القديم، نشب: الثابـت مـن الأمـوال كالدور و الضياع.

٢ – هو للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً وإتانه. و شبه بـه ناقتـه. اللغـة: تهجّـر: سـار في الهاجرة.الرواح: هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ويقابله الغدو، هاجها: أزعجها، المعقب: الذي يطلب حقه مرّة بعد أخري.

٣ – ينسب هذا البت إلى زياد العنبري و روبة بن العجاج التميمي. اللغة: داينت: أقرضته و أقرضني، حسّان: اسم رجل، الإفلاس: الفقر، اللّيان: المماطلة في أداء الدين.

تقدُّم معمول المصدر عليه:«و لا يتقدَّمُ معمولُه» أي المصدر«عليه»، لأنّه عند العمل مؤوّلٌ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، و الحرفُ المصدري موصولٌ، و معمول المصدر في الحقيقة معمولُ الفعل الّذي هو صلة الحرف، و معمولُ الصلة لايتقدَّمُ على الموصول، و أمّا قوله[من الهزج]:

٦١١- وَ بَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجهلِ للذّلةِ إذْعَانُ .... [1]

فمؤوّل على إضمار فعل.

قالَ ابنُ هشام: و أجازَ السهيليُّ تقدمَ الجار و المجرور، و استدلّ بقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عنها حِوَلاً﴾[الكهف/١٠٨]، و قولُهم: أللهمَّ اجْعَلْ لنا من أمرنا فرجاً و مخرجاً، انتهى.

و تبعَه الرضيُّ فقالَ: و أنا لا أري منعاً من تقديم معموله عليه، إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو: قولك: أللهمَّ ارزقني من عدوِّك البراءَة و إليك الفرار، و قال تعالى:﴿ و لا تَأخُذكم بهما رأفةٌ﴾[النور/٢]، و قال:﴿ بلغَ معَهُ السعي﴾[الصافات/١٠٢]، و في نهج البلاغه: قَلّتْ عنكم نبوته[2]. و مثله في كلامهم كثيرٌ، و تقديرُ الفعل في مثله[3] تكلُّفٌ، و ليس كلُّ مؤوّل بشيء حكمُه حكمُ ما أوِّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدريِّ من جهة المعنى، مع أنه لايلزمه أحكامه، بلي لايتقدَّمُ عليه المفعول الصريحُ لضعف عمله، و الظرف و أخوه يكفيهما رائحةُ الفعل، حتى أنّه يعملُ فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى:﴿ ما أنتَ بنعمة ربِّكَ بمجنونٍ ﴾[القلم/٢]، فقولُه: ﴿بنعمة ربِّك﴾ متعلق بمعنى النفي، أي انتفي بنعمة الله و بحمده منك الجنون، و لا معنى لتعلّقه بمجنون، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ: و هنا نكتةٌ، ينبغي التنبيه لها، و هي أنَّ المصدر إنّما يتقدَّر بالحرف المصدريِّ و الفعل، حيث يكون فاعل المصدر أو نائبه مذكوراً، أمّا بطريق الرفع كما في أعجبني قيام الزيدان و ضرب السارقان لإمكان التأويل هنا، لأنّكَ إذا جئت بالفعل وجدتَ في اللفظ ما تستند إليه فيستقيمُ التأويلُ، و أمّا حيث لايكون للفاعل و لا نائبه ذكر في الترتيب أصلاً، فإنَّ التأويلَ بذلك يمتنعُ لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل أو نائب عنه.

---

١ - هو للفند الزماني.
٢ - نهج البلاغة، ترجمة جعفر شهيدي خطبة٢٢١.
٣ - حذف مثله في «ح».

ففي القسم الأوّل يمتنعُ التقدمُ، لأنّه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول، فإن تقدَّمَ ما يتخيَّلُ أنّه معمولٌ للمصدر قدّر له عاملٌ متقدِّمٌ يفسِّره المتأخِّرُ، كما إذا قلت: أعجبني عن الشعر بعدُك، فالتقديرُ: أعجبني بعدُك عن الشر بعدك، و حذف المصدر مدلولاً عليه بالمذكور آخراً، و في القسم الثاني يجوزُ تقديمُ معمول الّذي هو ظرفٌ أو شبهه للانتفاء المانع، نحو: ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفةٌ ﴾[النور/٢]،﴿أ كان للناس عجباً ﴾[يونس/٢]، و منه قول كعب في قصيدته المشهورة[من البسيط]:

٦١٢- ضَخمٌ مُقلّدُها فَعمٌ مُقيّدُها في خَلقها عَنْ بَناتِ الفَحْلِ تَفضيلُ[١]

قال ابنُ هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلّق بتفضيل، و إنْ كانَ مصدراً، لأنّه ليس بمنحل بأن و الفعل، و من ظنَّ أنّ المصدرَ لايتقدَّمُ معموله عليها مطلقاً فهو واهمٌ، انتهى.

المصدر يعملُ منوَّناً و مضافاً و مقروناً باللام: ثُمَّ المصدرُ يعملُ منوَّناً و مضافاً و مقروناً باللام، لكن إعمالُه مضافاً للفاعل مع ذكر المفعول أو حذفه أكثرُ من إعماله منوَّناً أو مضافاً للمفعول أو مقروناً باللام، نحو:﴿و لولا دفعُ الله الناسَ بعضَهم ببعض ﴾[البقرة /٢٥١]، و أمّا إعمالُه مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل فكثيرٌ، نحو: ﴿لايسأمُ الانسانُ من دعاء الخير﴾[فصلت/٤٩]، و مع ذكره قليلٌ، و ليس خاصّاً بالشعر كما زعمَ بعضُهم بدليل قوله تعالى: ﴿حجُّ البيتِ مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً﴾[آل عمران/٩٧]، أي و أن يحجَّ البيت سبيلاً.

قالَ ابن هشام و غيرهُ: و لايصحُّ الاستدلال بآية الحجِّ، لأنّها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جرٍّ بدلُ بعضٍ من الناس، أو في موضع رفع بالابتداء على أنّ منْ موصولة ضمِّنت معنى الشرط أو شرطيّة، و حذف الجزاء و الجواب أي من استطاع فليحجَّ، و يؤيّد الابتداء: ﴿و مَنْ كَفَرَ فإنَّ اللهَ غنيٌّ عنِ العالمينَ ﴾[آل عمران /٩٧]، و أمّا الحملُ على الفاعلية فمفسدٌ للمعنى، إذ التقديرُ حينئذ و لله على الناس أن يحجَّ المستطيعُ، فعلى هذا إذا لم يحجَّ المستطيعُ، يأثم الناسُ كلُّهم، انتهى.

قال بعضُهم و في دعوى فساد المعنى نظرٌ، لأنّ حجَّ المستطيع فرضُ كفايةٍ على جميع المكلّفين، و معلومٌ أنّ المخاطبين بفرض الكفاية إذا لم يقم به أحدٌ منهم فكلُّهم آثمون، انتهى، فتأمّل.

١ – هذا البيت من قصيدة بانت سعاد.اللغة: المقلّد: موضع القلادة، الرقبه، فعم: واسع، المقيد: موضع القيد، بنات الفحل: النوق.

و إعماله منوَّناً أقيسُ من إعماله مضافاً و بأل، لأنّه يشبه الفعلَ حينئذ في التـنكير، نحو: ﴿و إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾[البلد/١٤]، و منعَه الكوفيُّون، و قالوا: العمـل بعده للفعل، و قدَّروا يطعمُ يتيماً.

«و إعمالُه مع اللامِ ضعيفٌ» في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، و هو قليلٌ في الاستعمال أيضاً، فلذلك لايعملُ عند بعضهم إلا في الشعر «كقوله» أي الشاعرُ يصف رجلاً بضعف الراي [من المتقارب]:

٦١٣- «ضَعيـفُ النِّكايَةِ أعـداءَهُ» يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخي الأجَلْ[1]

فالنكايةُ مصدرٌ مقرونٌ بألَ، و فاعله محذوفٌ، و أعداؤُه مفعوله، و المعنى ضـعيف نكايته أعداءَه، يظنُّ أنّ الفرار من الموت يباعدُ الأجلَ، فلايحاربُ أعداءَه حبّاً للسلامة و حذراً من العطب[2] و في التنزيل: ﴿قُلْ إنّ الموتَ الّذي تفرُّونَ منه فإنّه مُلاقيكم﴾[الجمعـة/٨]، و ما أحسن قول العميد فخر الكتاب مؤيِّد الدين الطغرايي[3] [من البسيط]:

٦١٤- حبُّ السلامة يثني هَمَّ صاحبه عن المعالي و يغري المرء بالكسلِ
و إنْ جَنَحْتَ إليه فاتَّخذْ نفقاً في الأرض أو سُلَّماً في الجوِّ فاعتزلِ
و دَعْ غمارَ العلى للمقدمين على ركوبها و اقتنـعْ منهنّ بالبللِ[4]

و حكى المراديُّ في شرح التسهيل في إعمال المصدر مع ألَ أربعة مذاهب: أحدُها الجوازُ، و هو مذهبُ الخليل و سيبويه. الثاني: المنعُ، و هو مذهبُ الكـوفيِّين و بعـضِ البصريِّين. الثالث: جوازه على قبح، و هو مذهب الفارسيِّ، و جماعة مـن البـصريِّين. الرابع: التفصيل بين أن تكون ألْ معاقبة للضمير، فيجوزُ نحو: إنّكَ و الضرب خالـداً المسيءُ إليه، أي إنّك و ضربك خالداً، أو لاتكونُ معاقبة له، فلايجوزُ نحو: عجبتُ مـن الضرب عمراً، و هو مذهبُ ابنِ طلحة و ابنِ طراوة.

قالَ الشيخُ أثيرالدين: و هذا المذهبُ هو الصحيحُ، و استدلَّ بأنّ ألْ في الشواهد الّتي ذكروها معاقبة للضمير، و مَن مَنَعَ إعمالَه مطلقاً قَدَّرَ لما يقع بعده من منصوب ناصـباً يدلُّ عليه المصدرُ، فيقدِّر في قوله[من المتقارب] :

٦١٥- ضعيف النكاية أعداءه ....[5]

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: النكاية: مصدر نكيت في العدو، إذا أثرت فيه، يخال: يظنُّ، يراخي: يؤجل.
٢ - العطب: الهلاك.
٣ - هو مؤيد الدين الاستاذ العميد فخر الكتّاب آخر فحول المشرق في الشعر، و من شعره لاميـة العجـم المشهورة، قتل في فتنة سياسية سنة ٥١٣ هـ. احمد الاسكندري و الآخرون، المنتخب من أدب العرب، الجـزء الثاني، لاط، المطبعة الاميرية بالقاهرة، ١٩٥١ م، ص١٦.
٤ - اللغة: الهم: العزم، يغري: يولع، غمار: جمع غمرة و هو الماء الكثير، البلل: التندية.
٥ - تقدّم برقم٦١٣.

ينكي أعداءه.

و لم يسمع رفع الفاعل بعد المعرَّف بأل إلا في بيت، و هو قول الشاعر[من الطويل]:

٦١٦- عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ المُسيءِ إلهُهُ و من تَرْكِ بَعْضِ الصَّالحينَ فَقيرا[1]

بنصب المسيء و رفعِ الإله، و هو مصدرُ رزق يرزق رزقاً كذكراً، و أنكر ابنُ الطراوة و غيرُه أنْ يكونَ بكسر الراء مصدراً، بل هو بمعنى المرزوق كالرعي و الطحن، فلاحجَّةَ في البيت على هذا، بل يرتفعُ إلهه بفعل مقدَّر، قالَه المراديُّ في شرح التسهيل.

اسم المصدر:تكميلٌ:لا بأسَ بالتعرُّض لذكر اسم المصدر تتميماً للفائدة و تعميماً للعائدة، إذ لايغني ذكر المصدر عن ذكره، فنقول إنّه يطلق على ثلاثة أمورٍ:

أحدُها: ما لايعملُ اتّفاقاً، و هو ما كان من أسماء الأحداث علَماً كسبحان علماً للتسبيح و فجار و حماد علمين للفجرة و المحمدة.

الثاني: ما اختلفَ في إعماله، و هو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعملَ له كالعطاء، فإنّه في الأصل اسمٌ لما يعطي، ثمّ استعملَ لمعنى الاعطاء، و الكلام فإنّه في الاصل اسمٌ للملفوظ به من الكلمات، ثمَّ نقل إلى معنى التكليم، فهذا النوعُ ذهبَ الكوفيُّون و البغداديُّونَ إلى جواز إعماله، و احتجُّوا عليه بما ورد من نحو قوله[من الوافر]:

٦١٧- أكُفراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنّي وَ بَعْدَ عَطائكَ المائة الرِّتاعَا[2]

و قوله [من البسيط]:

٦١٨- قَالوا كَلامُكَ هنداً وَ هْيَ مُصغيةٌ يَشفيكَ قُلتُ صَحيحٌ ذاكَ لَو كَانا[3]

و البصريُّون يمنعونَه، و يقدِّرون للمنصوبَ بعده فعلاً يعملُ فيه، لأنّه لم يكثر كثرة تقتضي أن يقاسَ عليه.

الثالثُ: ما يعملُ اتّفاقاً، و هو ما بُدِئَ بميم زائدة بغير المفاعلة كمضرب و المقتل، لأنّه مصدرٌ في الحقيقة، و يُسمَّى المصدرَ الميميُّ، و إنّما سَمَّوه أحياناً اسمَ مصدر تجوُّزاً، قال ابن هشام: و من إعماله قول الشاعر[من الكامل]:

١ - لم يسمَّ قائله.
٢ - البيت للقطامي، و اسمه عمربن شميم، و هو ابن أخت الأخطل. اللغة: أكفراً: جحوداً للنعمة، و نكراناً للجميل، ردّ: منع، الرتاع: جمع راتعه: و هي من الابل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.
٣ - لم يعين قائله: اللغة: مصغية: اسم فاعل من أصغى، و تقول: أصغى فلان إلى حديث فلان: إذا أمال أذنه إليه ليسمعه. يشفيك: يذهب ما بك من سقام الحب.

٦١٩- أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحيَّةً ظُلْمُ[1]

فمصابٌ مصدرٌ ميميٌّ مضافٌ إلى فاعله، و رجلاً مفعولُه، و جملةُ أهدي السلام نعتُ رجلاً و تحيةٌ مفعولٌ مطلقٌ على حدِّ قعدت جلوساً، و ظلم خبر أنَّ، و ظلوم اسم امراة منادي بالهمزة.

و لهذا البيت حكايةٌ شهيرةٌ بينَ أهل الأدب ذكر أبومحمد الحريري[2] في درّة الغواص، و هي ما رَواهُ أبوالعباس المبرِّدُ. قال: قصدَ بعضُ أهل الذمّة أبا عثمان المازنيّ، ليقرأ كتابَ سيبويه عليه، و بذلَ له مائة دينار على تدريسه إيّاه، فامتنع أبوعثمان من قبول بذله، و أصرَّ على ردِّه. قال، فقلت: له جعلتُ فداك، أتردُّ هذه النفقةَ مع فاقتك[3] و شدّة إضافتك؟ فقال: إنّ هذا الكتاب يشملُ على ثلاثمائة و كذا و كذا آية من كتاب الله، و لست أري إن أمكن منها ذمّيّاً غيرة على كتاب الله تعالى و حمّية له، قال فاتّفق أن غنّت جارية بحضرة الواثق[4] بقول العرجي[من الكامل]:

٦٢٠- أظلوم إنّ مصابكم رجلاً ....[5]

فاختلفَ من بالحضرة في إعراب رجل، فمنهم مَنْ نصبه، و جعله اسمَ إنّ، و منهم من رفعه على أنّه خبرُها، و الجارية مصرّةٌ على أنّ شيخها أباعثمان لقّنها إيّاه بالنصب، فأمر الواثق بأشخاصه، قال أبوعثمان، فلمّا مثلتُ بينَ يديه، قال: ممّن الرجل ؟ قلتُ: من بني مازن، قال أي الموازن؟ أمازن قيس أم مازن ربيعة؟ قلتُ: من مازن رَبيعة، فكلّمني بكلامِ قومي، فقال لي با اسمك؟ لأنّهم يقلبونَ الميمَ باءً، و الباء ميماً، قال: فكرهتُ أنْ أجيبَه على لغة قومي، لئلّا أواجهه بالمكر. فقلت: بكري أميرَ المومنين، ففطنَ لما قصدته، و أعجبَ له، ثمَّ قال: ما تقول في وقول الشاعر[من الكامل]:

٦٢١- أظلوم إنّ مصابكم رجلاً ....[6]

أ ترفعُ رجلاً أم تنصبُه؟ فقلتُ: إنّ الوجهَ النصبُ يا أمير المومنين. قال: و لم ذلك؟ فقلت: إنّ مصابكم مصدرٌ بمعنى أصابتكم، فأخذ اليزيديُّ في معارفتي، فقلت، هو بمنزلة قولك: إنّ ضربك زيداً ظلم، فالرجلُ مفعولُ مصابكم و منصوب به، و الدليل عليه أنّ

---

١ - ينسب هذا البيت إلى العرجي و نسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومي. ظلوم:أصله مبالغة ظالمة، وقد يكون باقيا على أصل معناه و هو الوصف. و قد يكون منقولا إلى اسم امراة كما اختاره المولف.اللغة: مصابكم: مصدر ميمي بمعنى الإصابة.

٢ - أبومحمد قاسم بن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، أديب من أهل البصرة، من أدباء بدء الانحطاط، أشهر مؤلفاته«المقامات» من كتبه «درّة الغواص في أوهام الخواص»بغية الوعاة٢/٢٥٧.

٣ - الفاقة: الفقر و الحاجة.

٤ - الواثق بالله (هارون بن المعتصم)خليفة عباسي (٢٢٧- ٢٣٢ هـ).

٥ - تقدم برقم٦١٩.

٦ - تقدم برقم ٦١٩ و ٦٢٠.

الكلامُ معلّقٌ إلى أن تقول ظلم، فيَتِمُّ الكلام، فاستحسنه الواثق، ثُمَّ أمر لي بألف دينار، قال أبوالعباس: فلمّا عادَ إلى البصرةِ، قال لي كيف رأيت يا أبا العباس رددناه لله مائةً، فعوّضنا ألفاً، انتهى ملخصاً.

تنبيهات: الأوّل: قال العينيُّ: قائل البيت المذكور الحارثُ بن الخالد بن العاص بن هشام المخزوميُّ، و ما قاله الحريري أنّه للعرجيِّ ليسَ بصحيح، قال: و الصوابُ ظليم ترخيم ظليمة، و هو اسم أمّ عمران المذكورةِ في أوّل القصيدة.

الثاني: ما حكاه من أنّ المعارضَ للمازنيّ هو إليزيديُّ ذكره غيره أيضاً، و فيه نظرٌ، لأنّ إليزيديَّ الإمام أبا محمد كان يؤدِّبُ المأمون الرشيد، و توفّي سنة اثنتين و مأتين على ما أرّخه ابنُ خلّكان و السيوطيُّ في المزهر، و الواثق تولّي بعد موت أبيه المعتصم سنة سبع و عشرين و مأتين، قال الصلاح الصفديُّ: و لعلّ إليزيديَّ المذكور في هذه القصّة أحدُ أولاده، فإنّهم خمسة، كلّهم علماء أدباء شعراء رواة الأخبار، انتهى.

و في السراجِ و الّذي رأيته في كتاب البصائر لأبي حيان التوحيديِّ أنّ المعارضَ للمازنيِّ في ذلك هو يعقوبُ بن السكيت و هذا هو الأقرب، انتهى.

و الّذي يؤيّد أنّ المعارض يعقوب ابن السكّيت ما ذكرَه أبوالطيب اللغويُّ في مراتب النّحويّينَ أنّه شجَرَ بين محمد بن عبدالملك الزيات و أحمد بن أبي داود في هذا البيت، فقالَ محمد: إنّ مصابكم رجلاً، و قال أحمد: رجلٌ، فسألا عنه يعقوبُ بن السكيت، فحكم لأحمد بنِ أبي داود عصبيّة لاجهلاً.

الثالثُ: قالَ الدمامينيُّ في التحفة يمكن أنْ يرادَ على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيحاً، و لا فساد ألبتّة، و ذلك بأن يجعلَ المصابُ اسمَ مفعول لامصدر، و هو اسم إنّ، و يرفع رجل على أنّه خبرُها، و أهدي السلام تحيّة جملةٌ في محلّ رفع على أنّها صفة رجل، و قوله: ظلم على أنّه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي هذا ظلم، و يمكن أن يجعل صفةً أخري لرجل على وجه المبالغة، أي مظلوم كالدراهم ضرب الأمير، فيحصل للبيت بما ذكرناه معنى يترقرق به أسارير وجهة من أمور الصحّة و لايلمُّ بساحته طارق فساد.

اسم الفاعل و اسم المفعول

ص: الثّاني و الثالث اسم الفاعل و المفعول، فاسم الفاعل: ما دَلّ على حدث، و فاعلُه على معنى الحدوث، فإن كان صلةً لأل عملَ مطلقاً، و إلا فيشترطُ كونه للحال و الاستقبال و اعتمادُه بنفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال، و لايعملُ بمعنى الماضي خلافاً للكسائي. و ﴿كَلبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيهِ بالوَصيدِ﴾حكاية حال ماضية.

و اسم المفعول: ما دلّ على حدث و مفعوله، و هو في العمل و الشّرط كأخيه.

ش:« الثاني و الثالث» من الأسماء العاملة عملَ الفعل«اسمُ الفاعل و اسمُ المفعول» و لو كانا مثنيين أو مجموعين، «فاسم الفاعل» قالَ ابن الحاجب: و به سمّي لكثرة الثلاثيّ و غلبة اسم الفاعل على هذا الوزن، فلم يقولوا اسم المُفْعَل و لااسم المُستَفْعَل، فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيدُ اختصاص بهذه الهيئة.

قالَ بعضُ المُحقّقين، و فيه نظرٌ: لأنّه و إنْ كان وجهاً معقولاً، لكن لنا شاهدٌ على أنّ قصدَهم ليسَ إلى ذلك، بل قصدهم باسم الفاعل إلى اسم موضوعٍ لذات قام به الفعلُ، و ليس المفعلُ و المستفعل و غيرهما بهذا المعنى، و الشاهدُ أنّهم سمّوا أخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف إلى المدلول، لا إلى الوزن كاسم الآلة و اسم الزمان و اسم المكان و اسم التفضيل، و يمكنُ دفعُه بأنّه لم يُرِدْ أنّ اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل، بل أراد به الاسم الموضوعَ لذات قامَ بها الفعل، و إنّما اختيرَ له هذا الاسم باعتبار كونه فاعلاً لا المفعل باعتبار أنّه جاعلُ شخص فاعلاً كالمُفرِح، فإنّه جاعل شخص فرحاً، و لا المستفعل باعتبار أنّه طالبُ الفعل كالمستخرج، فإنّه طالبُ الخروج، لأنّ هذه الصيغة غالبةٌ.

نعم يتّجهُ أنّ اختيار هذا الاسم وجهاً أظهر ممّا ذكره، و هو أنّ معنى لفظ الفاعل أكثر وجوداً في أفراد اسم الفاعل من المعاني المفعل و المستفعل[1] و نحوهما، و بناء التسمية باسم الفاعل على الأكثر. هذا إذا قُلنا: إنّ لفظَ اسم الفاعل اسمُ الفاعل مشتقٌ من الفعل،كما هو الأظهرُ و الأنسبُ بالتسمية باسم المفعول، أمّا لو قيل: بأنّه صيغة نسبة، أي ما له نسبة إلى الفعل كان اسم الفاعل شاملاً للجميع بلا كلفة.

«ما»أي اسم، فلايشتملُ الفعلَ لما مرَّ«دلّ على حدث، و فاعله على معنى الحدوث» فالدّالُ على الحدث بمنزلة الجنس يشتملُ جميعَ الأوصاف، و خرج بذكر فاعله

---

١ – مِن نعم حتى هنا سقطت في «س».

اسمُ المفعول، فإنّه إنّما يَدلُّ على مفعوله لا على فاعله، و بقوله: على معنى الحدوث، اسم التفضيل و الصفةُ المشبَّهة، فإنّهما يدلّان على معنى الثبوت لا الحدوث، كذا قال غيرُ واحد.

و التحقيق: أنّهما لمطلق الحدث من غير تقييد بثبوت أو حدوث، و لهذا يُشتقُّ اسم التفضيل من الحادث، نحو: أضرب، و من الثابت نحو: أحسن، و هما خارجان بهذا القيد على هذا التحقيق أيضاً، لأنّهما ليسا على معنى الحدوث فقط، بل أعمّ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: المراد عندَهم بالحدوث عدمُ استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها و بالثبوت ما يقابله، لا ما يكونُ مسبوقاً بالعدم كما هو اصطلاحُ المتكلّمين، و يقابله القدمُ، قالَه بعضُ المُحقّقين.

الثاني: لايردُ على اعتبار الحدوث أنّه مخرجٌ لما كانَ من اسم الفاعل للثبوت كالرازق و العالِم من أسماء الله تعالى، لأنّ الثبوتَ فيهما ليس مدلولاً للّفظ، بل مستفادٌ من العلم بأنّ كلّ ما هو صفةٌ لله تعالى، فهو مستمرٌّ به.

الثالثُ: قيلَ: هذا الحدُّ منقوضٌ بنحو: خالد و دائم و ثابت و راسخ و مستمرٍّ، ممّا يدلُّ على الدوام و الثبوت، مع أنّ كلّاً منها اسمُ فاعل، و ليس على معنى الحدوث، و أجابَ عنه القاضي شهاب الدين[1] في شرح الكافية بأنّها يدلُّ على حدوث الخلود و الدوام و الثبوت و الرسوخ و الاستمرار، و فيه نظرٌ يظهرُ من تفسير الحدوث المتقدِّم ذكرُه، فإنّه ظاهرٌ على معنى الحدوث باصطلاح المتكلّمين لاباصطلاح النّحويّينَ، و لعلّ الأظهر في الجواب أنْ يَقال: إنّ الثبوتَ و الدوامَ في نحو ذلك مدلول المادّة لا الصيغة.

عمل اسم الفاعل المقترن بأل: «فإنْ كانَ»اسمُ الفاعل«صلةً لأل عَملَ» عَمَلَ فعله«مطلقاً»أي: سواء كانَ ماضيا أم حالاً أم مستقبلاً، و سواءٌ اعتمد على ما سيأتي أم لا، لوقوعه حينئذ موقعَ الفعل، و هو فَعَلَ إن أُريدَ به المضي، و يَفْعَلُ إن أُريد به الحال و الاستقبال، كجاءَ الضّارب زيداً أمس، أوْ الآن، أوْ غداً.

تنبيهاتٌ: الأوّل: جعلُه اسمَ الفاعل صلةً لأل كغيره فيه تسامحٌ، لأنّ الصلة إنّما هي الجملةُ الّتي هو منها، لا هو وحده.

الثاني: إنّما قالَ: فإنْ كانَ صلةً لأل، و لم يَقُلْ: فإنْ كانَ بأل مثلاً، لأنّه لو كانَ بأل المعرفة لم يعمل، قال ابن الخباز في شرح الدّرة الألفية عند قول الناظم [من الرجز]:

---

١ - شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي المتوفى سنة ٨٤٩هـ من شرّاح الكافية و على شرحه حاشية لميان الله داد الجانبوري. كشف الظنون، ٢/١٣٧١.

٦٢٢- و إن تُرِدْ به المضيَّ فأضف   و إن تعــرِّفه بلام و ألف
فالنصبُ لازمٌ بكلِّ حال   في الحال و الماضي و الاستقبال

في جعله اللام معرفة نظرٌ، لأنَّ المعرفةَ بعيدةٌ عن مذهب الفعلِ. و قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: إنّها متى قدِّرت للتعريف اقتضي القياسُ أنْ لايعملَ شيئاً، نصَّ على ذلك أصحابُ الأخفش سعيد، و هو الحقُّ لمن تأمَّله. و قال في المغني: لو صحَّ أنَّ أل في اسمي الفاعل و المفعول حرفُ تعريف لَمنعت من إعمالها، كما مَنع منه التصغيرُ و الوصــفُ، انتهى.

و مَنْ زعَمَ أنّها فيها حرفُ تعريف كالأخفش زعم أنَّ انتصابَ الاســم في نحــو: الضارب زيداً على التشبيه بالمفعول، و ردَّ بأنَّ المشبه إنَّما يكونُ سببيَّاً، و هذا ينـصبُ الأجنبيَّ كما في المثال، و قيل: انتصابُه بفعلٍ مضمرٍ، و لا عملَ لاسم الفاعــل مطلقــاً، فالتقدير في المثال ضربَ زيداً، أو يضربُ، و هي دعوى بلا دليل، و بهذا ينتقد ما حكاه بدر بن مالك من أنَّ عمل المقرون بأل مطلقاً مرضيٌّ عند جميع النحاة.

الثالثُ: قولُه: عمل مطلقاً هو المشهورُ الّذي عليه الجمهــورُ، و زعــمَ الرمــانيُّ و أبوعلي في كتاب الشعر أنّه إذا كان بأل لايعملُ إلا ماضياً. قال أبــوعلي في الكتــاب المذكور في قول جرير[من البسيط]:

٦٢٣- فَبِتُّ و الهَمُّ تَغشَاني طَوارِقُه   مِن خَوفِ رِحلَة بينَ الظاعِنينَ غَدا[١]

أنَّ غداً متعلِّقٌ بخوف أو بيَن، لا بالظاعنين.

قالَ الرضيُّ: و لعلَّ ذلكَ، لأنَّ المجرَّد من اللام لم يكن يعملْ بمعنى الماضي، فتوسَّــلَ إلى إعماله بمعناه باللام، و إن لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة، بل هــو فعــل في صورة الاسم، و نقلَ ابنُ الدهان ذلك عن سيبويه، و لم يصرِّح سيبويه بذلك، بل قال: الضارب زيداً بمعنى ضربَ، و يحتملُ تفسيرُه بذلك أنّه إذا عملِ بمعنى الماضــي فــالأولى جوازُ عمله بمعنى الحال و الاستقبال، إذا كانَ مع التجريد يعملُ بمعناها.

«و إلا»يكن صلة لأل «فيشترطُ»لعمله«كونه للحال أو الاستقبال»لتتمَّ مــشابهته للفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات و السكنات، و معنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين، أمَّا إذا كان للماضي فإنّها يشابهه معنى لا لفظاً، لأنّه لايوازنُه مستمراً.

«و اعتمادُه على نفي» بحرف أو اسم أو فعل نحو: ما أو غير أو ليس ضاربٌ زيــدٌ عمراً الآن أو غداً، «أو»على«استفهام» بحرف أو اسم، نحو: أضاربٌ أو كيفَ ضاربٌ

١ - اللغة: تغشاني: تغطيني، الطوارق: جمع الطارق أي: الحادث أو الحادث ليلاً، الرحلة: اسم مصدر بمعنى الارتحال، الظاعنون: المرتحلون.

زيدٌ عمراً الآن أو غداً،«أو» على اسم«مخبر عنه»الظرف نائب الفاعل. و المرادُ مخبر عنه باسم الفاعل، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً، أو كان زيد ضارباً عمراً، أو إنّ زيداً ضاربٌ عمراً، أو ظننتُ زيداً ضارباً عمراً، أو أعلمت زيداً عمراً ضارباً بكراً الآن أو غداً.

«أو»على اسم«موصوف»به، نحو: مررتُ برجل ضارب عمراً الآن أو غداً،«أو» على اسم «ذي حال»، نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً، و الاعتمادُ على المقدَّر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: مهينٌ زيدٌ عمراً أم مكرمه؟ أي أمهين، و نحو: ضاربٌ عمراً الآن أو غداً لمن قال: أضاربٌ زيدٌ عمراً. أي هو ضاربٌ، و نحو قوله[من البسيط]:

٦٢٤- كَناطِحٍ صَخرةً يوماً لِيُوهِنَها ....[1]

أي كوعل ناطح.

قيل: و منه يا طالعاً جبلاً، أي يا رجلاً طالعاً، و قد مرَّ ما فيه في بحث المنادى. و قال ابنُ مالك: إنّه اعتمد على حرف النداء، و ردَّ ابنُه بأنّ المعتمدَ عليه ما يقرب الوصف من الفعل، و حرف النداء لايصلحُ لذلك، لأنّه من خواصّ الأسماء، انتهى بالمعنى. و الأصلُ فيه أن يعتمدَ على صاحبه من مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال، لأنّه وصفٌ يقتضي أن يكونَ له موصوفٌ، فقياسه أن لايقعَ إلا مع صاحبه، و ذكره بدونه يخرجُه عن أصل وضعه، فيلتحقُ بالجوامد، فلايعملُ، و إنّما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي و الاستفهام، لأنّهم قَصَدُوا به قصد الفعل نفسه، فجرى مجراه، و قد علم بالاستقراء أنّهم لايستعملونَ الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام.

تنبيهات: الأوّل: اشتراط أحد الزمانين و الاعتماد أنّما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما إنّه يصحُّ زيدٌ قائمٌ أبوه أمس، و الثاني: إنّهم لم يشترطوا الصحّةَ نحو: أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال قاله ابن هشام في المغني.

الثاني: إذا قصدَ باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل، كما إذا كانَ بمعنى المضي، فتكونُ إضافتُه حقيقةً. و وقعَ للزمخشريِّ في الكشاف أنّه يعملُ، و إنْ كانت إضافتُه غيرَ حقيقيةٍ. قال في قوله تعالى:﴿ و جاعل الليل سكناً و الشمسَ و القمرَ حسباناً[2]﴾ [الأنعام

---

١ - تمامه« فَلَمْ يُضِرْها و أوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ»، و هو للأعشى. اللغة: ليوهنها: مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه. أوهي: أضعف، الوَعِل: تيس الجبل، أي ذكر الأروى.

٢ - في القرآن ﴿ و جَعَلَ الليل ....﴾ و﴿ و جاعل الليل ... ﴾ على حسب قراءة بعض القرّاء.

/٩٦]، قرئ بجرّ الشمس و القمر عطفاً على الليل، و بنصبهما بإضمار جعل، أو عطفاً على محلّ الليل، لأنّ اسمَ الفاعل هنا ليسَ في معنى المضيّ، فتكونُ إضافتُه حقيقيّةً، بل هو على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة، و مثله:﴿ فالق الحبِّ و النوي ﴾[الأنعام/٩٥]، ﴿و فالق الإصباح﴾[الأنعام/٩٦]، كما تقول: زيدٌ قادرٌ و عالمٌ، و لاتقصد زماناً دون زمان، انتهى.

و ناقض ذلك في محلّ آخر منه، فقال: إذا قصدَ باسم الفاعل معنى الماضي كقولك: هو مالكُ عبدَه أمس أو زمان مستمرّ كقولك: زيدٌ مالكُ العبيد، كانت الإضافته حقيقيةً كقولك: مولي العبيد، قال: و هذا هو المعنى في: ﴿مالكِ يومِ الدين﴾ [الحمد/٣]، انتهى. فالتناقضُ بين كلاميه ظاهر.

قالَ السعدُ التفتازاني في حواشيه: و ذكر في وجه التوفيق أنّ الاستمرار لما تناول الماضي الحال و الاستقبال فبالنظر إلى حال الماضي تجعلُ الإضافة حقيقية كما في: ﴿مالك يوم الدّين﴾ و إلى الأخيرين غير حقيقية كما في:﴿ جاعل الليل سكنا﴾، انتهى.

و قالَ المحقّقُ الجرجاني: و أجيب بأنّه أيضا لامنافاةَ بين أن يكونَ المستمرُّ عاملاً و مضافاً إضافة حقيقية، لأنّ المستمرَّ لمّا احتوي على المضي و مقابليه روعِيَ الجهتان معاً، فجعلت الإضافة حقيقيةً نظراً إلى الجهة الأولى، و اسم الفاعل عاملاً نظراً إلى الجهة الثانية، و ليس بشيء، لأنّ مدارَ كون إضافته حقيقية أو غيرها على كونه عاملاً أو غير عامل، انتهى.

و قالَ بعضُ المحقّقين:- و نعم ما قال — إن المستمرَّ يصحُّ عمله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال و إلغاؤه نظراً إلى الماضي، فتحتمل إضافتُه قسمي الإضافة.

الثالثُ: زادَ بعضُهم لعمل اسم الفاعل شرطين آخرين: أحدُهما أنْ لا يصغَّرَ، و الثاني أنْ لايوصفَ، فلايقال: جاء رجلٌ ضويربٌ زيداً، ولا رأيت ضارباً مُسيئاً زيداً لمباينته حينئذ للفعل. قال ابنُ مالك في سبك المنظوم: لا خلافَ في منع عمل المصغَّر، و رَدَّ بأنّ الكوفيّين خلا الفرّاء أجازوه مطلقاً قياساً على المثنّى و المجموع.

و أمّا إعمالُ الموصوف ففيه ثلاثةُ مذاهبَ: المنعُ مطلقاً، و عليه ابنُ مالك و أبوالبقاء، و الجواز مطلقاً، و عليه الكسائيُّ و غير الفرّاء من الكوفيّين، و الجوازُ بعد العمل لا قبله و عليه البصريُّون و الفرّاء.

الرابعُ: وجودُ الشروط لايوجبُ عمله، بل تجوز إضافتُه إلى مفعوله، و قد قرئ بالوجهين: ﴿إنّ اللهَ بَالغُ أمْرِه﴾[الطلاق/٣]، ﴿هَلْ هنَّ كاشفاتُ ضرِّه﴾[الزمر/٣٨].

و ظاهرُ كلام سيبويه أنَّ النصبَ أولى من الجرِّ، و جزمَ به ابن هشام في المغني، و هو الصحيحُ كما مرَّ. و قال الكسائيُّ: هما سواءٌ، و هو ظاهرُ كلام ابن مالك. و قال أبوحيَّان: و الّذي يظهرُ لي أنَّ الجرَّ أولى من النصب، لأنَّ الأصلَ في الاسمين إذا تعلّق أحدُهما بالآخر الإضافةُ، و العملُ أنّما هو على التشبيه بالفعل، فالحملُ على الأصل أولى.

الخامسُ: لم يشترط الأخفشُ و الكوفيُّون الاعتمادَ محتجِّين بقوله[من الطويل]:

٦٢٥- خَبيرٌ بنو لِهبٍ فَلاتكُ مُلْغياً مَقالةَ لِهبيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[1]

و ذلك أنَّ بنولهبَ فاعلٌ بخبير مع أنّه لم يعتمد، و أجاب البصريُّون بأنّه على التقديم و التأخير، فبنو لهب مبتدأ، و خبيرٌ خبرٌ، و ردَّ بأنّه يلزمُ منه الإخبار بالمفرد عن الجمع، و أجيب بأنَّ فعيلاً قد يستعملُ للجماعة كقوله تعالى :﴿ و الملائكةُ بعدَ ذلكَ ظهيرٌ ﴾ [التحريم/٤].

حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه: فائدة: لك في تابع المعمول المجرور باسم الفاعل "كمبتغي جاه و مالاً مَن نصب"[2] الجرُّ على اللفظ و النصب على المحل عند الكوفيِّين و جماعة من البصريِّين و الزمخشريُّ و ابن مالك من المتأخِّرين و بإضمار عامل عند سيبويه و محققي البصريِّين.

«و لايعملُ» اسم الفاعل«بمعنى الماضي خلافاً للكسائي»، و هو على بن حمزة الكوفيُّ الأسديُّ، و إنّما قيلَ له: الكسائيُّ لأنّه أحرمَ في كساء، و قيل: لأنّه دخل الكوفةَ، و جاء إلى حمزة بن حبيب ملتفاً بكساء، فقال حمزةُ: من يقرأ؟ فقيل له: صاحبُ كساء، فبقى عليه، و وافقه هشام و ابن مضاء، و أجازوا إعمالَه بمعنى الماضي مع كونه عارياً من أل و غيره مقصود به الحكاية، و حجّتهم من القياس أنّه في معنى الفعل مشتقٌّ منه، و ردَّ بأنَّ عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط، و إلا لوجبَ أنْ يعملَ لذلك اسم التفضيل و نحوه ممّا هو في معنى الفعل، و من السماع قوله تعالى:﴿ و كلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾[الكهف/١٨]، فباسطٌ بمعنى الماضي، و عمل في ذراعيه النصب، و لاحجّةَ لهم فيه، لأنّه حكايةُ حال ماضية، و المعنى يبسطُ ذراعيه بدليل أنَّ الواوَ في كلبهم للحال و لهذا قال تعالى:﴿ وَ نُقلِّبُهُم﴾[الكهف/١٨]، و لم يقلْ: و قلبناهم.

---

١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، و لم يعين اسمه. اللغة: خبير: من الخبرة، و هي العلم بشيء. بنو لهب: جماعة من بني نصر بن الأزد، ملغياً: اسم فاعل من الإلغاء بمعنى مهمل.

٢ - أشار إلى بيت من ألفية ابن مالك:

و اجررْ أو انصبْ تابعَ الّذي انْخفَض كمبتغي جاه و مالاً مَنْ نَهَض

قالَ الأندلسيُّ: معنى حكاية الحال أن تقدِّر نفسك كأنّك موجودٌ في ذلك الزمان، أو تقدِّر ذلك الزمان كأنّه موجودٌ الآن، و لايريدونَ به أنَّ اللفظ الّذي في ذلك الزمان[1] محكي الآن على ما يلفظُ به كما في قوله: دعنا من تمرتان، بل المقصودُ حكايةُ الحال حكايةَ المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ.

قالَ الزمخشريُّ: معنى حكاية الحال أنْ تقدِّرَ أنَّ ذلك الفعلَ الماضيَ واقعٌ في حال التكلُّم، كما في قوله تعالى: ﴿فلِمَ تقتلونَ أنبياءَ الله مِنْ قبلُ﴾[البقرة/٩١]، و إنّما يفعلُ هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنّك تحضرُه للمخاطب و تصوِّره له، ليتعجَّبَ منه، تقولُ: رأيتُ الأسدَ فأخذ السيف فقتله.

تنبيهان: الأوّل: إنّما جُعلَت الواوُ من:﴿و كلبُهم باسطٌ﴾من كلام المُصنِّف لا من جملة الآية ليَرتبطَ الكلامُ، فتكونُ للاستئناف، و الجملة مستأنفةٌ، و جعلَها بعضُهم من جملة الآية، و هو كما ترى. فإن قلتَ: يلزمُ على صنعك حذفُ الواو الّتي هي جزء من الآية، قلتُ: لا محذورَ في ذلك فقد وقعَ مثلُه في كلامه(ص)، نبّه على ذلك النوويُّ[2] و غيره.

الثاني: محلُّ الخلاف، أنّما هو في رفعه الظاهرَ و نصب المفعول به و نحوه من المعمولات الفعلية لكونها أجنبيةً. أمّا رفعُه الضميرَ المستترَ فحكى ابنُ عصفور الاتّفاقَ عليه، و تعقّبه أبوحيّان بأنَّ ابنَ خروف و ابنَ طاهر على أنّه لايرفعُه و لايتحمَّلُه. قالَ: و الّذي تلقّيناه عن الشيوخ أنّه يتحمَّله لاشتقاقه، و أمّا النصبُ للظرف، فيجوزُ، لأنّه تكفيه رائحةُ الفعل، و الظاهرُ أنَّ الحالَ و المفعولَ المطلقَ مثلُه، لأنَّ الحال كالظرف، و المفعول المطلق ليس بأجنبيٍّ.

و أمّا رفعُه الظاهرَ فقال أبوحيّان: إنَّ ظاهرَ كلام سيبويه جوازُه، و هو اختيارُ ابن عصفور و بعضِ النحويّينَ. قال الرضيُّ: عمل اسم الفاعل و المفعول الرفع جائزٌ مطلقاً، سواءٌ كانا بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو: زيدٌ ضامرٌ بطنُه و مسوَّدٌ وجهُه، لأنَّ أدنى مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع لشدّة اختصاص المرفوع بالفعل، و خاصّةً إذا كان سببيّاً، و يعملانه في غير السبب أيضاً بمعنى الإطلاق كانا، أو بأحد الأزمنة الثلاثة، نحو: مررتُ برجل قائمٍ في داره عمروٌ و مضروبٍ على بابه بكرٌ، انتهى.

---

١ - سقطت هذه الجمل في «ح».

٢ - النّووي(يحيى بن شرف) (ت ٦٧٦ هـ /١٢٧٧م)محدّث من الأئمه، من مصنفاته «الأربعون النوويّة» و «تهذيب الأسماء و اللغات» المنجد في الأعلام ص ٥٨١.

تكميل: تحوَّل صيغةُ فاعل للمبالغة و التكثير إلى فَعَّال بفتح الفاء و تشديد العين، أو فعول بفتح الفاء، أو مفعال بكسرالميم، أو فَعيل بفتح الفاء و كسر العين و بعدها ياء، أو فَعِل بفتح الفاء و كسرِ العين بلا ياء، فتعمل عملَه بشروطه المتقدِّمَة عند سيبويه و أصحابه للسماع و الحمل على أصلها، و أكثرُها استعمالاً فعَّالٌ و فَعولٌ، كقوله[من الطويل]:

٦٢٦- أخَا الحَرْب لبَّاساً إليها جِلالَها   و ليسَ بِوَلَّاجِ الخَوالفِ أعْقَلا[1]

و قولِ الآخر[من الطويل]:

٦٢٧- ضَروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُوقَ سمانِها   إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عَاقِرُ[2]

ثُمَّ مفعال كقولهم: إنَّه لَمنحارٌ بوائكها أيَ سمانَها، حكاه سيبويه، ثُمَّ فعيل كقولهم: إنَّ اللهَ سَميعٌ دعاءَ مَنْ دَعَاه، ثُمَّ فَعِل، كقوله[من الوافر]:

٦٢٨- أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرضي   جحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَديدُ[3]

قالَ سيبويه: و فَعِل أقَلُّ من فَعيل بكثير، و لم يجز الكوفيُّون إعمالَ شيءٍ منها لمخالفتها لأوزان المضارع و لمعناه، و متى وجدوا بعد شيءٍ منها منصوباً قدَّروا له فعلاً، و مَنَعُوا تقديمَه عليهم، و يردُّ عليه قولُ العرب. أمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ. و منع أكثرُ البصريِّين إعمال فعيل و فعِل لقلَّة استماعهما.

و أجاز المازنيُّ إعمالَ فَعِلَ دونَ فعيل، لأنَّه على وزن الفعل كَعلِمَ و فهِمَ، و أنكره الجرميُّ دونَ فعيل، لأنَّه أقلُّ وروداً حتى أنَّه لم يُسمعْ إعماله في نثر. و قالَ أبوحيَّان: لايتعدَّي فيهما السماع بخلاف الثلاثة فيقاسُ عليها.

اسم المفعول و إعماله:«و اسمُ المفعول»، قالَ بعضُهم: و لفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف و الإيصال، لأنَّ المفعولَ هو الحدثُ، و ما وقعَ عليه الحدثُ مفعولٌ به، و إمَّا على ما ذكَره ابنُ الحاجب في اسم الفاعل، إنَّ إضافة الاسم إلى الصيغة

١ - هو للقلاخ بن حزن بن جناب. **اللغة:** إليها: إلى بمعنى اللام، جلالها: جمع جل، و أراد به ما يلبس في الحرب من الدرع و نحوها، ولاج: كثيرالولوج ، الخوالف: جمع خالفة: عمود الخباء، لكنَّه أراد به هنا نفس الخيمة، أعقلا: مأخوذ من العقل، و هو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين .

٢ - هو من قصيدة لأبي طالب بن عبدالمطلب. **اللغة:** النصل: من السيف حدّه، السوق: جمع ساق، السمان: جمع سمينة، ضدّ المزيلة و الضمير فيه للإبل، الزاد: طعام المسافر، العاقر: فاعل من العقر، كناية عن نحرها و الإطعام بها.

٣ - هذا البيت لزيد الخير و كان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي (ص) زيد الخير. **اللغة:** جحاش: جمع جحش، و هو و لد الحمار، الكرملين: تثنية كرمل، و هو ماء بجبل طيء ، فديد: صوت.

الّتي هي الأكثر في باب اسم الفاعل، فلا حاجةَ إلى الحذف و الإيصال، و كأنّه الّـذي جراه على ما قال.

«ما» أي اسم«دلَّ على حدث و مفعوله»، فخرج بقوله: و مفعوله، ما عَدا المحدود من الصِّفات و المصادر، و لَمْ يقل هنا بمعنى الحدوث، كما ذكره في حَدِّ اسم الفاعل، و إن كانَ كذلك، لأنَّ ذكره هناك لإخراج الصفة المشبَّهة و اسم التفضيل كما مَرَّ، و هما هُنا خارجان بقوله: و مفعوله، كما علم، فَلم يحتج إلى ذكره.

«و هو في العملِ و شرطه كأخيه»اسم الفاعل، يعني كما يعملُ اسم الفاعل عمـلَ فعله، يعملُ هذا عملَ فعله المبنيِّ للمفعول، و يُشترطُ لصحَّة عمله جميعُ ما اشـترطَ في ذلك، حتى عدمُ التصغير و الوصف عند من اشترطَه، نحو: جاء المُعْطَى غلامُه ديناراً، أو نحو: مررتُ برجلٍ مُعْطَى غلامُه ديناراً الآنَ أو غداً.

تنبيهٌ: بناء اسم المفعول من الثلاثيِّ المجرَّد على زنة مفعول كمضروب، و من غـيره على زنة اسم الفاعل مفتوحاً ما قبلَ آخره كمُكْرَم و مستخرَج، و لايعملُ عملَ الفعـل المبنيِّ للمفعول من الصفات غيرُ هاتين الصيغتين، و إنْ دلَّ على معناهما، كما صرَّح به في التسهيل، و ذلك نحو: فِعْل بكسر الفاء و سكون العين، كذبحٍ و طرح و طحن بمعـنى مذبوح و مطروح و مطحون، و فَعَل بفتح الفاء و العين، نحو: عَدَد و خَـبَط[1] بمعـنى معدود و مخبوط، و فُعْلة بضم الفاء و سكون العين، كغُرفة و مـضغة و لقمـه بمعـنى مغروف و ممضوع و ملقوم، و فعيل كجريح و قتيل و صريع، و هو أكثرُها اسـتعمالاً في معنى المفعول، فلايعمل شيء من هذه الصفات، فلايقال: مررت برجل ذِبح كَبْشه، و لا طحن بُره، و في المقرَّب لابن عصفور: و اسم المفعول و ما كان من الصفات بمعنـاه حكْمه بالنظر إلى ما يطلُبه من المعمولات حكمُ الفعل المبنيِّ للمفعول، فعليه يجوزُ مررت برجلٍ جريحٍ أبوه، و يحتاجُ إلى سماع كما قاله المراديُّ.

---

١ – الخبط: ما سقط من ورق الشجر بالخبط و النفض.

الصفة المشبهة

ص: الرّابعُ: الصّفةُ المشبهة و هي ما دَلّ على حدث، و فاعلُه على معنى الثُّبوت، و تفترقُ عن اسم الفاعل بصوغها عن اللازم دونَ المتعدّي، كَحَسَن و صَعْب، و بعدم جوازكونها صلةً لأل، و بعملها من غير شرطِ زمانٍ، و بمخالفة فعلِها في العمل، و بعدم جريانها على المضارع.

تبصرة: و لمعمولها ثلاثُ حالات: الرفعُ بالفاعلية و النّصبُ على التشبيه بالمفعول، إن كان معرفةً، و التمييز إن كان نكرة، و الجرُّ بالإضافة، و هي مَعَ كلّ من هذه الثّلاثة: إمّا باللام أو لا: و المعمولُ مع كلّ من هذه السّتّة إمّا مضاف أو باللام أو مجرّد: صارت ثمانيه عشر، فالممتنعُ: الحَسَنُ وجههِ، و الحَسَنُ وجهٍ، و اختُلف في: حَسَن وجهِهِ. أمّا البواقي: فالأحسنُ ذو الضمير الواحد، و هو تسعةٌ و الحسنُ ذو الضميرين و هو اثنان، و القبيحُ الخالي من الضمير، و هو أربعة.

ش:«الرابعُ» منَ الأسماءِ العاملة عملَ الفعلِ«الصفةُ المشبهةُ»، سُمّيت بذلكَ لأنّها مشبهةٌ باسم الفاعل المتعدّي لواحد في أنّها تُؤنّث و تُثنّى و تُجْمَعَ، تقولُ في حسن: حسنة وحسنانِ و حسنتانِ و حسنونَ و حسنات، كما تقولُ في ضارب: ضاربة و ضاربان و ضاربتان و ضاربون و ضاربات.

فلذلك عَملت النصبَ، كما يعمله اسمُ الفاعل، و كانَ أصلُها أنْ لاتعملَ النصبَ لمباينتها الفعلَ بَدلالَتها على الثبوت، و لكونه مأخوذةً من فعلٍ قاصرٍ. و اقتصرَ في عملها على واحد، لأنّه أدنى درجات المتعدّي.

«و هي ما» أي اسمٌ «دلّ على حدث، و فاعله على معنى الثبوت»، فخرجَ اسما الفاعل و المفعول، فإنّهما يَدُلّانِ على معنى الحدوث كما مرَّ، و أمّا اسم التفضيل فإن قيلَ: إنّه على معنى الثبوت، و هو المشهورُ، فهو داخلٌ في هذا الحدّ قطعاً، و لَعَلّ المُصنّف(ره) يرى أنّه لمطلقِ الحدث من غير تقييد كما مَرَّ أنّه التحقيقُ، فيخرجُ بهذا القيد أيضاً.

تنبيهات: الأوّل: يردُ على الطّرد هنا ما وردَ في حدّ اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت و لازم و دائم و الجواب الجواب.

الثاني: قالَ الرضيُّ – عليه من الله الرضا– الّذي أرى أنّ الصفةَ المشبهةَ كما أنّها ليست موضوعةً للحدوث، ليست أيضاً موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوثَ و الاستمرارَ قيدان في الصفة، و لادليلَ فيها عليهما، فليسَ معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن، سواءٌ كانَ في بعض الأزمنة أو جميعها، و لادليلَ في اللفظ على

أحد القيدين، فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما، و هو الاتّصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك و لم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض، و لم يَجُزْ نفيه في جميع الأزمنة، لأنّك حكمت بثبوته، فلابدَّ من وقوعه في زمان كان الظاهرثبوته في جميع الأزمنة[1] إلى أنْ تقومَ قرينةٌ على تخصُّصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حَسناً فقبح أو سيصير حَسناً، أو هو الآنَ فقط حسنٌ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيًّا، انتهى.

و تشاركُ الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعل في الدلالة على الحدث و فاعله و في التذكير و التأنيث و التثنية و الجمع و شرط الاعتماد إذا تجرَّد من أل.

ما افترقت فيه الصفة المشبهة و اسم الفاعل:«و تفترقُ عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم» وضعاً أو نقلاً أو قصداً «دونَ»الفعل «المتعدِّي» الّذي لم يردْ بالوصف منه الثبوت. فالمصوغةُ من اللازم وضعاً «كحَسَن و صَعْب»، فإنّهما مصوغان من حَسُنَ و صَعُبَ، و هما لازمان وضعاً، و المصوغة من اللازم نقلاً كـرحمن و رحـيم، فإنّهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله[2] إلى رحُم بضمِّ الحاء، أي صارَ الرحم طبيعةً له، ككرم بمعنى صارَ الكرمُ طبيعةً له على أحد القولين، و المصوغةُ من اللازم قصداً كضارب الأب و مضرب العبد، فإنّ اسمي الفاعل و المفعول إذا قصدَ بهما الثبوتُ جريا مجرى صفة المشبهة، كما قاله في التسهيل، و اسم الفاعل يصاغُ من اللازم و المتعدِّي كقائم و ضارب. «و بعدم جواز كونها صلةً لأل» على الأصحِّ، فأل فيها للتعريف لا موصولة، كما جزمَ به صاحبُ البسيط و ابنُ العلج، و رجَّحه ابن هشام في الجامع و المغني. قالَ: لأنّ الصفةَ المشبهةَ للثبوت، فلاتؤوّلُ بالفعل، أي الدالّ على الحدوث، و لهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتّفاق، انتهى.

و قالَ الرضيُّ: إنّما لم توصلِ اللام بالصفة المشبّهة مع تضمُّنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل، و لذا لم توصل بالمصدر، لأنّه لايقدَّرُ بالفعل إلا مع ضميمة أن، و هو معها بتقدير المفرد، و الصلةُ لاتكون إلا جملةً، انتهى.

و يقابلُ الأصحَّ ما ذهبَ إليه ابنُ عصفور في أحد قوليه و ابنُ مالك، و تبعه ابن أمِّ قاسم و ابن الصّائغ[3] من جواز كونها صلةً لأل، و إنّ أل فيها موصولة، و هذا الخلاف

١ - سقطت « فلابدَّ من وقوعه في زمان كان الظاهرثبوته في جميع الأزمنة» في «س».
٢ - سقط بعد نقله في «ح».
٣ - محمد بن عبدالرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين بن الصائغ النحويُّ ولد سنة ٧١٦ هـ و برع في النحو و اللغة و الفقه و له من التصانيف: «شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن و الجمع والاختصار» و«المباني في المعاني» و... و مات سنة ٧٧٦ هـ ق. بغية الوعاة ١/١٥٥.

يتبيّنُ غلطُ من حكى الإجماعَ على القول الأوّل، و اسمُ الفاعل الأصحُّ فيه كونُه صلةً لأل كما تقدَّمَ.

«و بعملها من غير شرط زمان» ماض أو حال أو استقبال، لأنّها بمعنى الثبوت، فلاوجهَ لاشتراط الزمان فيها، لأنّ ما لم يدلّ على حدوث، لا تعلّقَ له بالزمان، بخلاف اسم الفاعل، فقد مرَّ أنّه يشترطُ لعمله زمانُ الحال أو الاستقبال، و أمّا شرطُ الاعتماد فلا بدَّ منه، و إنّما لم يذكره هنا، لأنّ ذكرَه ثَمَّةَ كاف، لأنّ الصفةَ المشبهةَ فرعُ اسم الفاعل، فهي أحوجُ إلى الاعتماد منه.

«و بمخالفة فعلها في العمل»، فإنّها تنصبُ مع قصور فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل، فإنّه لايخالفُ فعله.

«و بعدم جريانها على»الفعل«المضارع»، بخلاف اسم الفاعل، فإنّه لايكونُ إلا بحارياً للمضارع في تحرّكه و سكونه، و المرادُ تقابلُ حركة بحركة و سكون بسكون، لا تقابلُ حركة بعينها، إذ لايشترطُ التوافقُ في أعيان الحركات، و لهذا قالَ ابنُ الخشاب: هو وزنٌ عروضيٌّ لا تصريفيٌّ.

و القولُ بعدم جريانها عليه كما قالَ المصنّف هو مذهبُ جماعة، منهم الزمخشريُّ في المفصّل و ابن الحاجب و ابن العلج، و هو ظاهرُ كلام الفارسيِّ في الإيضاح، و الجمهورُ على أنّها تكونُ بحارية له كمنطلق اللسان و مطمئنّ النفس و طاهر العرض، و غيرَ بحارية، و هو الغالب في المبنيّة من الثلاثيِّ، نحو: ظريف و جميل. قالوا: و القول بأنّها لاتكون إلا غيرَ بحارية مردودٌ باتّفاقهم على أنّ منها قوله[من المديد]:

٦٢٩- مِنْ صَدِيقٍ أو أخي ثقة أوْ عَدُوٍّ شاحط دَارا[1]

بالشين المعجمة و الحاء و الطاء المهملتين بمعنى بعيد صفةٌ مشبهة، و هي بحارية ليشحط، قالَ المراديُّ: و لقائل أن يقولَ: إنّ طاهراً و منطلقاً و مطمئنّاً و نحوها ممّا يجرى على المضارع اسماء فاعلين، قصد بها الثبوتُ، فعوملت معاملةَ الصفة المشبهة، و ليست بصفة مشبهة، و الاتّفاق المذكور إن صحّ فهو محمولٌ على أنّ حكمه حكمُ الصفة المشبهة، لأنّه قُصدَ به الثبوتُ، فلذا أطلقوا عليه صفةَ مشبهة، انتهى.

تنبيهٌ: تفترقُ الصفةُ المشبهةُ عن اسم الفاعل لأمور أُخَر:

منها أنّ منصوبها لايتقدَّمُ عليها بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يجوزُ تقدمُ منصوبه عليه، نحو: زيدٌ عمراً ضاربٌ، و لا يجوزُ زيدٌ وجهَه حسنٌ بنصب وجهه.

---

١ - هو لعدي بن زيد. اللغة: شاحط: من الشحط و هو البعد.

و منها أنّ معمولَها لايكونُ إلا سببيًا، أي متّصلاً بضمير موصوفها إمّا لفظاً، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه، أو معنى، نحو: زيدٌ حسنُ الوجه أي منه، و قيلَ: إنّ أل خلف عن المضاف إليه بخلاف اسم الفاعل، فإنّ معمولَه يكون أجنبيًا، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً و سببيًا، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه.

و قالَ ابنُ هشام في الأوضح[1]: و قولُ ابن الناظم إنّ جوازَ "زيدٌ بك فرحٌ" مبطلٌ لعموم قولهم: إنّ معمولَ الصفة لايكونُ إلا سببيًا مردودٌ، لأنّ المرادَ بالمعمول ما عملُها فيه بحقّ الشبه و عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، و كذا عملُها في الحال و التمييز و نحو ذلك، انتهى.

و منها أنّه لايجوزُ أنْ يفصل بينَها و بينَ معمولها بظرف أو عديله[2] عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوزُ بالاتّفاق.

و منها أنّها لاتحذفُ، و يبقي معمولُها بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يحذفُ كما في باب الاشتغال، نحو: زيدٌ أنا ضاربه، كما في نحو: هذا ضاربُ زيد و عمراً بخفض زيد و نصب عمر على إضمار فعل أو وصف منوّن، و لايجوزُ مررتُ برجلٍ حسن الوجه و الفعلَ، بخفض الوجه و نصب الفعل، ولا مررتُ برجلٍ وجهَه حسنه بنصب وجهه و خفض الصفة، لأنّها لاتعملُ محذوفة، و لأنّ معمولَها لايتقدّمُها، و ما لايعملُ لايفسّرُ عاملاً.

و منها أنّها لاتتعرّفُ بالإضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يتعرّفُ بالإضافة، إذا كانَ بمعنى الماضي، أو أريد به الاستمرار.

و منها أنّ معمولَها لايتبع بالصفة، قالَه الزجّاجُ و متأخّرو المغاربةُ بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يجوزُ اتّباعُ معموله بجميع التوابع. قال ابن هشام: و يشكلُ على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال: «الأعور عينه اليمنى»[3] قالَ الدماميني: و خرّجه بعضهم على أنّ اليمنى خبرٌ لمبتداء محذوف، لاصفة عينه، كأنّه قيل: أيُّ عينيه؟ قيل اليمنى، انتهى. و خرّجه بعضٌ على أنّه منصوبٌ بفعل محذوف، أي أعني.

و منها أنّها تؤنّثُ بالألف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل، فإنّه لايؤنّثُ إلا بالتاء.

---

١ - سقطت هذه الجملة في «ح».
٢ - العديل: المثل و النظير.
٣ - صحيح البخاري ،٤/٧٨٨، رقم ٢٢٠٩.

و منها أنّ منصوبها المعرفة مشبهٌ بالمفعول به، و منصوبُ اسم الفاعل مفعولٌ بــه، و قد ذكروا فروقاً أخري غيرهذه، لانطولُ بذكرها، و فيما ذكرناه كفاية.

أحوال معمول الصفة المشبهة: هذه «تبصرةٌ» في بيان أحوال معمول الصِّفة المــشبهة في الإعراب، و «لمعمولها ثلاث حالات»:

أحدُها: «الرّفْعُ بالفاعلية» بالاتّفاق، و حينئذ فالصفةُ خاليةٌ عن الضمير ضرورةً، إذ لايكونُ للشيء فاعلانِ، نحو: زيد حسنٌ وجهه: قال الفارسيُّ: أو على الإبــدال مــن ضمير مستترٍ في الصفة يعودُ على موصوفها بدل بعض من كلّ، و لم يذكره المُــصنِّف لضعفه، قال في التصريح: و يردُّه حكايةُ الفرّاء: مررتُ بامرأة حسن الوجه، و حكايــة الكوفيّين: بامرأة قويم الأنف، و أنّه يجوز مررتُ برجل مضروب الأب بالرفع، و لايصحُّ في هذا أن يكونَ بدل كلٍّ و لا بعض و لا اشتمال، انتهى.

و أيضاً حينئذ الردُّ بالأوّل أنّه لو كانَ الوجهُ بدلاً من ضميرٍ مستترٍ في حسن لوجبَ تانيثُه، لأنّ المسندَ إذا رفع ضمير مُوئّث وجبَ تأنيثُه، و قِسْ عليه.

الثاني: و الحالةُ الثانية «النصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كانَ معرفةً» إمّــا بــأل، نحو: زيدٌ حسنُ الوجه، أو بالإضافة، نحو: حسنٌ وجهَه بنصب الوجه، و ذلك لأنّ هذا المعمولَ المعرفة لايصحُّ أنْ يكون مفعولاً لتلك الصفة، لأنّها من فعل لازم، و لايصحُّ أن يكون تمييزاً، لأنّه معرفةٌ، و التمييزُ لايكون إلا نكرةً على الأصحِّ، فلمّا لم يــصحّ فيــه المفعولية و لا التمييز، حملوه على التشبية بمفعول اسم الفاعل في نحو: الضارب الرجــلَ، بنصب الرجل، فأعطوا الصفةَ المشبهةَ حكمَ اسمِ الفاعلِ في نصب المعمول، كما أعطوه حكمها في جرِّ المضاف إليه حيث قالوا: الضّاربُ الرجلِ بالجرِّ حملاً على الحسن الوجه، فحصلَ بينهما تعارضٌ، «و على التمييز إن كانَ نكرةً»: نحو: زيد حسن وجهاً.

و هذا التفضيلُ هو مذهبُ البصريّين، و به جزمَ ابنُ الحاجب، و هو الحــقُّ، و في المسألة ثلاثةُ أقوال أخر: أحدها: أنّ النصبَ على التمييز مطلقاً، و هو رأي الكوفيّين بناءً على رأيهم من جواز وقوع التمييز معرفةً. قال ابن بابشاذ في شرح الجمل: و يحكى هذا القول عن أبي علي قال: لأنّ التعريفَ هنا لايفيدُ شيئاً، فهو بمنزلة تعريــف الأجنــاس كعسل و الماء. الثاني: إنّه على التشبيه بالمفعول به مطلقاً، و ليس بشيء، لأنّ التــشبيه بالمفعول أنّما صيّرَ إليه مع المعرفة للضرورة، و أمّا مع النكرة فلا ضرورةَ تدعُو إليه مــع إمكان وجه جار على القياس، و هو النصبُ على التمييز. الثالثُ: إنّه علــى التــشبيه

بالمفعول به إنْ كانَ معرفةً، و عليه أو على التمييز إنْ كان نكرةً، و به جزمَ ابن هشام في الجامع و القطر و شرحه و شرح الشذور و شرح اللمحة.

و الحالةُ الثالثةُ:«الجرُّ بالإضافة» أي بسببها، نحو: زيدٌ حسنُ الوجه،«و هـــي» أي الصفة«مع كلٍّ من هذه»الحالات«الثلاثة»و هي الرفعُ و النصبُ و الجرُّ«إمَّا» مقرونـــةٌ «باللام أو لا، و المعمولُ مع كلٍّ من هذه الستَّة» الحاصلة من ضرب وجوه الإعـــراب الثلاثة في حالتيِ كون الصفة باللام أو لا« إمَّا مضافٌ أو» مقرونٌ« بـــاللام أو مجـــرَّدٌ» عنهما،«صارت» الأقسامُ«ثمانية عشرَ» قسماً حاصله من ضرب ستَّة هي أحوالُ المعمول من كونه مرفوعاً و منصوباً و مجروراً مضروبة في حالتيِ الصفة من كونها باللام أو مجرَّداً عنها في ثلاثة، هي أحوالِ المعمول من كونه مضافاً أو باللام أو مجرَّداً عنها.

و تفصيلُها الحسن وجهُه بالرفع، الحسن وجهَه بالنصب، الحسن وجهِـــه بـــالجرِّ، الحسنِ الوجهُ بالرفع، الحسن الوجهَ بالنصب، الحسن الوجهِ بالجرِّ، الحسن وجهٌ بـــالرفع، الحسنُ وجهاً بالنصب، الحسن وجهٍ بالجرِّ، حسن وجهُه بالرفع، حسن وجهَه بالنصب، حسن وجهِه بالجرِّ، حسن الوجهُ بالرفع، حسن الوجهَ بالنصب، حسن الوجـــه بـــالجرِّ، حسن وجهٌ بالرفع، حسن وجهاً بالنصب، حسن وجهٍ بالجرِّ. فهذه ثمانية عشرَ قـــسماً، منها ممتنعٌ و مختلفٌ فيه و جائزةٌ.

«فالممتنع»منها اثنان: أحدُهما أنْ تكونَ الصفةُ باللام مضافةً إلى معمولها، المـــضاف إلى ضمير الموصوف و لَو بواسطة، نحو:«الحسن وجهه»و الحسن وجه أبيه.و الثاني: أنْ تكونَ الصفةُ باللام مضافة إلى معمولها المجرَّد عن اللاّم، أو المضاف إلى المجـــرَّد عنـــها، نحو:«الحسن وجه»و الحسن وجه أب.

و إنّما امتنعا لأنَّ الإضافةَ فيهما لم تفد تعريفاً كما في نحو: غلام زيد و لا تخصيصاً كما في نحو: غلام رجل و لا تخفيفاً كما في نحو: حسن الوجه و لا تخلُّصاً مـــن قـــبح حذف الرابط، أو التجوُّز في العمل كما في الحسنِ الوجه، و قال ابن الحاجب: و إنّمـــا امتنعَ الأوَّل لعدم التحفيف، و الثاني لأنَّ فيه إضافةَ المعرفة إلى النكرة، و هي عكس مـــا ينبغي في الإضافة فكره لذلك، انتهى.

و تعليلُه امتناعُ الأوَّل بالتخفيف دونَ الثاني يُفهمُ أنَّ في إضافة الثـــاني تخفيفـــاً، و امتناعه لعلَّة أخري، و به صرَّح الرضي، فقال: إنّما امتنعَ مع حصول التخفيـــف فيـــه بحذف الضَّمير من وجهه، لأنَّ هذه الإضافة و إن كانت لفظيَّةً غـــيرَ مطلـــوب فيهـــا التعريفُ، لكنَّها فرعُ الإضافة المحضة، فإذا لم تكن مثلَها لجواز تعريف المضاف و المضاف

إليه معاً هاهنا بخلاف المحضة فلا أقلّ من أن لاتكون على ضدّ ما هي عليه، و هو تعريفُ المضاف، و تنكيرُ المضاف إليه، انتهى.

قلتُ: و إنّما يكونُ في هذه الإضافة تخفيفٌ بحذف الضمير من وجهه أن لو كان الأصلُ الحسن وجهه لا الحسن وجهاً، و أمّا إذا قلنا: إنّ الأصلَ الحسن وجهاً، فلا تخفيفَ ألبتّة، و تعيّنُ الأوّل دونَ الثاني غيرُ ظاهر.

«و اختلف في حسن وجهه»بتجريد الصفة مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، فسيبويه و البصريّون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط، لأنّ تخفيفَ هذه الإضافة يكونُ بحذف التنوين و بحذف الضمير و التخفيف بحذف الضمير أعلى منه بحذف التنوين، فلا وجهَ لترك الأعلى مع إمكانه و اختيار الأدنى، و ما هو إلا ترجيحُ المرجوح. و المبرّدُ على منعه مطلقاً في الشعر و غيره، و ردَّ بقول الشماخ[من الطويل]:

٦٣٠- أَقَامَتْ على رَبْعَيهِما جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعَالي جَونَتَا مُصْطَلاهُما[1]

أنشدَه سيبويه مستدلّاً به على مجيئه في الشعر، و ضميرُ ربعيها يعودُ إلى الدمنتين، و المرادُ بالجارتين صخرتان تُحملان تحتَ القدر، و تشدُّ القدر إلى الجبل، و هو المعنى هنا بالصفا، فيقومُ الجبل مقامَ حجرٍ ثالث للقدر، و الكميتُ الشديد الحمرة، و الجونُ هنا الأسود، و المصطلى مصدرٌ ميميٌّ على أنّ ثَمّ مضافاً محذوفاً، أي موضعُ اصطلاهما، أو اسم مفعول واقعٌ موقعَ المثنّى كما في رأس الكبشين. و المعنى أنّ تينك الصخرتين محمّرتا الأعالي بما يرتفعُ إليهما مِن النّار مسوّدتا مكان الاصطلاء من كثرة إيقاد النار بينهما. و الشاهدُ في البيت ظاهرٌ، و نازعَ فيها المبرّدُ زاعماً أنّ ضمير مصطلاهما عائد إلى الأعالي، إذ هي جمع في معنى المثنّى من حيثُ إنّه للجاريتين، و ليس لهما إلا أعليان، و إنّما جمعا بما حولهما كقوله[من الوافر]:

٦٣١- .... رَوانفُ اليَتَيْكَ وَ تُستطَارا[2]

و الألفُ في تستطارا راجعٌ إلى الروانف، لأنّه رانفتين، و هما أسفلا الإلية و طرفاها اللذان يليان الأرضَ من الإنسان إذا كان قائماً، فكأنّه قال: جونتا مصطلى الأعالي: فليسَ فيه إلا ضميرٌ واحدٌ، و هو المستكنُ في جونتا. فهو كقولك: زيدٌ حسنُ الغلام

---

١ - **اللغة:** الربع: الدار المنزل، الصفا: الصخر الأملس، واحدة صفاة، كميتا: مثنى كميت بالتصغير من الكمتة، و هي الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ،الجونة: السوداء، المصطلى: اسم مكان الصّلاء،أي: الاحتراق بالنار.

٢ - صدر البيت: «**و متى ما تَلْقَني فَرْدَين تَرْجُفْ**»، و هو لعنترة. **اللغة:** روانف: جمع الرانفة بمعنى أطراف الإليتين. الإلية: العجيزة. تستطار: بمعنى يطلب منك أن تطير خوفا و جبنا.

قبيحٌ فعله، أي فعل الغلام، و لاخفاءَ بما فيه من التكلُّف، و الظاهرُ مع سيبويه و الكوفيُّون على جوازه مطلقاً في الكلام كلّه لحصول التخفيف بالإضافة في الجملة، و هو حذف التنوين.

قالَ ابنُ مالك: و ما ذَهَبُوا إليه، هو الصحيحُ، لأنَّ مثلَه قد وردَ في الحديث كقوله (ع) في حديث: أم زرع صفر وشاحها.[1] و في حديث« الدجال أعور عينه اليمنى»[2]. و في وصف سيّدنا النبي(ص) شثن[3] أصابعه. و مع جوازه ففيه ضعفٌ، انتهى.

قالَ ابنُه لأنّه يُشبه إضافةَ الشيء إلى نفسه، و إنّما قال: يشبه لأنَّ الإضافةَ ليست عن رفع، و إنْ كانَ هو الأصلَ، و إذ لو كانت عن رفع لكانت من إضافة الصفة إلى مرفوعها، و هي هو في المعنى. لكنَّهم لما استنكروا هذا حوَّلوا الإسنادَ، فانتصب المعمولُ على التشبيه بالمفعول، ثُمَّ أضيفَ، فالإضافة ناشيءةٌ عن النصب، و الصفةُ ليست نفسَ منصوبها.

«أمّا» الصور«البواقي» من الثمانية عشر وجهاً بعد إخراج الثلاثة الممنوعين باتّفاق، و الممنوعُ على خلاف، و هي خمسةَ عشرَ وجهاً فجائزة، لكنْ منها أحسنُ و حسنٌ و قبيحٌ.«فالأحسنُ ذو الضمير الواحد» لأنّه جاءَ على وفق ما يقتضيه الكلامُ من الإتيان بالمحتاج إليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان، و خير الكلام ما قلَّ و دلّ.

«و هو» أي ذو الضمير الواحد«تسعةُ»أقسام، سبعةٌ منها تشتملُ فيها الصفة على الضمير، و هي الحسن الوجه بنصب المعمول، و الحسن الوجه بجرِّه، و حسن الوجه بنصبه و تنوين الصفة، و حسن الوجه بجرِّه، و الحسن وجهاً و حسن وجهاً و حسن وجه بجرِّه. و اثنان يشتملُ فيهما المعمول على الضمير، و هما الحسنُ وجهه و حسن وجهه برفع المعمولِ فيهما، فالمجموعُ تسعةٌ.

«و الحسن ذو الضميرين» لاشتماله على الضمير الّذي يحصلُ به الربط و زيادة الضمير الآخر لاتخلّ بالمعنى، فلم يعد قبيحاً، نعم حطّته عن مرتبة الأحسنيَّة، «و هو اثنان» و هما حسن وجهه و الحسن وجهه بنصب المعمول فيهما، ففي كلٍّ من المثالين ضميران: أحدُهما في الصفة، و الأخرى في المعمول.

«و القبيحُ» و هو«الخالي من الضمير» لخلوِّه من الضمير المحتاج إليه في الصفة، و بقاؤُها كالأجنبيِّ عن موصوفها«و هو أربعة»، و هي الحسن الوجه و حسن الوجه و

---

١ – لم أجد الحديث.
٢ – تقدم في ص٥٩٦.
٣ – الشثن: الغليظ الخشن.

الحسن وجه و حسن وجه برفعه فيها، و ضابط ما يعرف له الأحسن و الحسن و القبيح بحسب الضمير كما ذكر أنّه متى كان المعمولُ مضافاً مرفوعاً أو غير مضاف و لا مرفوع، سواءٌ كانَ منصوباً أو مرفوعاً، فالضمير واحدٌ، و إنْ كانَ مضافاً غيرَ مرفوع، و سواءٌ كان منصوباً أو مجروراً فضميران، و إن كان مرفوعاً غيرَ مضاف فلاضميرَ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: حكمُ المعمول إذا كانَ معرَّفاً باللام حكمُه إذا كانَ مضافاً إلى المعرَّف أو إلى المضاف إليه بالغاً ما بلغَ، نحو: مررتُ برجل حسن الوجه و حسن الوجه الغلام و حسن وجه أبي الغلام. و حكمُ المعمولِ المضافِ إلى المضمر حكمُ المضاف إلى المضاف إلى المضمر و هلم جرًّا، نحو: مررتُ برجل حسنَ وجهه و حسن وجه غلامه و حسن وجه أبي غلامه، و كذا إن كان فيه ضميرٌ، و لم يكن مضافاً إليه، نحو: مررت برجل حسن وجه يَصُونه، و حكمُ المجرَّد عن اللام و الإضافة إلى المضمر حكمُ المضاف إلى المجرَّد عنهما بالغاً ما بلغ، نحو: مررتُ برجل حسن غلام و حسن وجه أبي غلام.

الثاني: قالَ في التصريح: أوصلَ بعضُ المتأخّرين الصورَ الحاصلةَ من الصفة و معمولها إلى أربعَ عشرةَ ألفَ صورةٍ و مأتين وستٍ و خمسين صورةً، و ذلك أنّه جعلَ الصفة إمّا بأل أو لا، فهذه حالتان، و معمولها إمّا بأل أو مضاف أو مجرَّد، و المقرون بأل نوع واحد، كالحسن الوجه، و المضافُ ثمانيةُ أنواع:

الأوّل: مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: حسن وجهه.

و الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضميره، نحو: حسن وجه أبيه.

و الثالثُ: مضاف إلى المعرَّف بأل، نحو: حسن وجه الأب.

و الرابعُ: مضاف إلى مجرَّد، نحو: حسن وجه أب.

الخامسُ: مضافٌ إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: جميلة أنفه من قولك: مررتُ بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه.

و السادسُ: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها من قولك: مررتُ برجل حسن الوجنة جميل خالها.

و السابعُ: مضاف إلى موصول نحو: الطَّيِّبي كُلَّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ من قوله[من البسيط]:

٦٣٢- فَعُجْتُهَا قبلَ الأخيَارِ مَنْزِلَةً و الطَّيِّبي.........[1]

و الثامنُ: مضافٌ إلى موصوف بجملة نحو: رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به.

---

١ - تمامه«كلَّ ما التاثَتْ به الأُزُر»، و هو للفرزدق. اللغة: عجتها: ملت بها، قيل: صوب، التاثَتْ: التفت، الأُزُر: جمع الإزار: الثوب.

و المجرَّد من الإضافة و أل يشملُ ثلاثة أنواع: الموصول نحو قوله[من الطويل]:

٦٣٣- أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خُصُورُها وثيراتُ ما الْتَفَّتْ عليها المآزِرُ[١]

و الموصوف نحو: جمّاً نوالٌ أعَدَّه من قوله[من الطويل]:

٦٣٤- تزورُ امْرأً جمّاً نوالٌ أعدَّهُ لمَن أمَّه مُستكفِياً أزمَةَ الدَّهرِ[٢]

و غيرهما، نحو: مررت برجل حسن وجه.

هذه اثنتا عشرة صورةً مضروبةً في حالتي تنكير الصفة و تعريفها تصير أربعة و عشرين، و كلٌّ من هذه الأربع و العشرين مضروبةٌ في ثلاثة أحوالِ الإعراب تبلغ اثنتين و سبعين صورةً، و يضمُّ إليها صور ما إذا كانَ معمولُ الصفة ضميراً و هي ثلاث.

الأولى: أنْ يكونَ مجروراً، و ذلك إذا باشرته الصِّفةُ المجرَّدة من أل نحو قولك: مررتُ برجل حسن الوجه جميلة.

الثانية: أن تفصلَ الصفة من الضمير، و هي مجرَّدةٌ من أل، نحو: قريش نجباء الناس[٣] ذريَّة و كرامهموها.

الثالثة: أن يتَّصلَ به، و لكن تكونُ الصفةُ بأل نحو: زيد الحسن الوجه الجميلة، و الضمير في هاتين الصورتين منصوبٌ، فصارت خمساً و سبعين، و الصفة إمَّا أن تكون لمفرد مذكَّر أو لمثنَّاه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنَّث أو لمثنَّاه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير.

هذه ثمانٌ في خمسين و سبعين تصير ستَّمائة، و إذا نوَّعت نفس الصفة إلى مرفوعة و منصوبة و مجرورة و ضربتَها في الستَّة مائة تصير ألفاً و ثمانمائة، و إذا نوَّعت الصفة أيضاً من وجه آخر إلى مفرد مذكَّر و مثنَّاه و مجموعه و إلى مفرد مُؤنَّث و مثنَّاه و مجموعه و كانت ثمانياً، فإذا ضربت فيها الألف و الثمانمائة تصير أربع عشر ألفا و أربعمائة. قال: و يستثنى من هذه الصور الضميرُ، فإنَّه لايكونُ مجموعاً جمعَ تكسير و لا جمع سلامة، و جملة صوره مائة و أربع و أربعون، فالباقي أربع عشرة ألفاً و مائتان و ستة و خمسون، بعضُها جائزٌ، و بعضُها ممتنعٌ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدَّم، انتهى.

الثالث: تأنيثُ الصفة و تثنيتها و جمعُها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما أسندَ إليها. فتؤنَّثُ إنْ كانَ موصوفُها مؤنَّثاً و تثنَّى و تجمعُ إن كان موصوفها كذلك

---

١ - نسب إلى عمر بن أبي ربيعة و ليس في ديوانه. اللغة: أسيلات: طويلات، أبدان: جمع بدن، الدقاق: جمع دقيق، الخصور: جمع الخصر بمعنى وسط البدن ، الوثيرة: من النساء: الكثيرة اللحم، المآزر: جمع المئزر بمعنى الإزار.

٢ - لم يعين قائله. اللغة: الجمّ: الكثير من كلِّ شيء، النوال: النصيب و العطاء، أمَّ: قَصَدَ، الأزمة: الشدَّة.

٣ - سقط «نجباء الناس» في «ح».

كما في سائر الأوصاف المشتقّة، تقولُ: هذه امرأة حسنة الوجه، و رجال حسان الوجه، و لاتقولُ: زيد حسنة عينَه، بنصب العين علي التشبيه بالمفعول، و تأنيث الصفة نظراً إلى أنّ العين في الأصل فاعلٌ. و قد كانت تؤنّث عند إسنادها، و إنّما تقولُ: حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائداً إلى زيد.

الرابعُ: قد يضمنُ الجامدُ معنى المشتقّ، فيعطَي حكمَ المشبهة، و هو قليلٌ، كقول الشاعر[من البسيط]:

٦٣٥- فَراشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْن العَذابِ وَ إنْ تَطْلُبْ نَداه فَكَلْبٌ دونَه كَلِبُ[1]

و قول الآخر[من الوافر]:

٦٣٦- فلولا الله و المُهرُ المفدّي لَرُحْتَ و أنتَ غِرْبالُ الإهابِ[2]

فضمنَ فراشة الحلم معنى طائش، و فرعون معنى أليم و غربال معنى مثقب، فأجريت مجراها إلى ما هو فاعل في المعنى، و لو رفعَ بها أو نصبَ بها لم يمتنع، و إلى هذه المسألة أشارَ ابنُ مالك في الكافية بقوله[من الرجز]:

٦٣٧- و ضمّن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف
كأنت غربال الإهاب و كذا فراشة الحلم فراغ المأخذا

١ - هو للضحاك بن سعد. اللغة: فراشة الحلم: طائش. فرعون: إليم. الندي: الجود و السخاء.
٢ - هو لمنذر بن حسان. اللغة: المهر: أول ما ينتج من الخيل و الحمر الأهلية و غيرها. الغربال: مثقب.

اسم التفضيل

ص: الخامس: اسم التفضيل و هو ما دَلَّ على موصوف بزيادة على غيره، و هو: أفعل للمُذَكَّر، و فُعلى للمُؤنَّث، و لايُبنى إلا من ثلاثيٍّ تامٍّ متصرِّف، قابل للتَّفاضل، غير مصوغ منه أفْعَل لغير التَّفضيل، فَلايُبنى من نحو: دَحْرَجَ و صارَ و نِعْمَ و ماتَ و لا من عَوِرَ و خَضِرَ و حَمُقَ، لمجيء أعوَر و أخضَر و أحْمَق لغيره ، فإن فَقد الـشَّرط تُوصِّلَ بأشَدَّ و نحوه، و«أحمَقُ منْ هَبَنَّقة» شاذٌّ، و «أبْيَضُ مِنَ اللَّبن» نادرٌ.

تتمّة: و يستعمل إمَّا بمِنْ أَو بألْ أوْ مضافاً.

فالأوَّل: مفرد مذكر دائماً، نحو: هندٌ أو الزَّيدانِ أفضلُ من عمرو، و قد تحـذفُ مِنْ، نحو: اللهُ أكبَرُ.

و الثَّاني: يطابقُ موصوفَه، و لايجامعُ مِنْ، نحـو: هنـد الفُـضْلى، و الزَّيـدان الأفضلان.

الثَّالث:إن قُصد تفضيلُه على من اُضيف إليه، وجب كونُه منـهم، و جـازت المطابقةُ وعدمها، نحو: الزَّيدان أعْلَما النَّاس، أوْ أعْلَمَهُمْ، و على هذا يمتنعُ يُوسُـفُ أحْسَنُ إخوَته. و إن قُصدَ تفضيلُه مطلقاً فمفردٌ مُذكَّر مطلقاً، نحو: يوسفُ أحْـسَنُ إخوَته، و الزَّيدان أحْسَنُ إخوَتِهما، أي: أحْسَنُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِهم.

تبصرة: و يرفعُ الضَّميرَ المستترَ اتِّفاقاً، و لاينصبُ المفعولَ به إجماعـاً، و رفعُـه للظاهر قليلٌ، نحو: رأيت رجلاً أحسنَ منه أبوه، و يكثرُ ذلك في نحو: ما رأيت رَجُلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، لأنّه بمعنى الفعلِ.

ش: «الخامسُ»منَ الأسماء العاملة عملَ الفعلِ«اسمُ التفضيل»، و بعضُهم يقـولُ: أفعلُ التفضيل. قيلَ: و ما عبَّر به المُصنِّف (ره) أولى، ليشتملَ خيراً و شرًّا، و ردَّ بأنَّهما بزنة أفعل في الأصل، إذ أصلُهما أخير و أشر، فحذفت الهمزةُ بدليلِ ظهورها في قـراءة أبي قلابة[١]:﴿ سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الكَذّابُ الأشَرُّ﴾[القمر/٢٦]، بفتح الـشين و تـشديد الراء، و قول الشاعر[من الرجز]:

٦٣٨- .... بلالُ خَيْرُ النَّاسِ و ابنُ الأخيرِ[٢]

و أجيبَ بأنَّ المرادَ بالشمول على وجه الظهور، و هو كاف في الأولويَّة، و اختلفَ في سبب حذفِ الهمزة منها، فقيلَ: لكثرةِ الاستعمالِ، و هو المشهورُ، قالَ الأخفـشُ:

---

١ - أبو قلابة(...-١٠٤ هـ)هو عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي عالم بالقضاء و الأحكام و كان من رجـال الحديث الثقات. الأعلام للزركلي ٨٨/٤.

٢ - مجهول قائله.

لأنهما لما لم يشتقّا من فعل خولَف لفظُهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذفُ الهمزة، و كونُهما لأفعل لهما.

قالَ ابن هشام: من عبَّر باسم التفضيل[1] أجراه مجرى قولهم اسم الفاعل، و مَنْ قالَ أفعل التفضيل احترز به عن نحو: أفكل و أحمر. قال: و لو سمّوه بأفعل الزيادة لكان عندي أولى، لأنَّ التفضيل و إنْ كانَ في الأصل من الفضل الّذي هو الزيادة، إلا أنّه يردُ مستعملاً كثيراً بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح، و إن كان ذلك ليس مقتضي الاشتقاق بدليل:﴿ و الله فَضَّلَ بعضَكم على بعضٍ في الرزق﴾[النحل/٧١]، و لكنّه في العرف متى لم يقيَّد برزق و نحو، لايُرادَ به إلا ما قدَّمْنا، و حينئذ فلا يشملُ نحو: زيد أجهلُ من عمرو و أحمق منه، ثُمَّ إنَّ حقيقةَ فضله جعله فاضلاً لانسبة إلى الفضل، و أنتَ إذا قلتَ: زيدٌ أعلم، إنّما نسبته إلى الزيادة في العلم، و لم تجعلْه أنت زائداً، فقد استعملت فضلت بمعنى[2] نسبة إلى الفضل، و هو مستعملٌ، لكنّه خلاف الوضع الأصليّ، لأنَّ معنى فضلَ بالتخفيف زادَ، و معنى فضَّل بالتشديد جعله زائداً كفرح زيد و فرّحته، فيكونُ فضله بمعنى عدله، انتهى. و سيبويه يسمّيه الصفة.

«و هو ما دَلَّ على موصوف» شملَ جميعَ الصفات«بزيادة على غيره» أخرج ما عدا المحدودَ، أي وضع للموصوف بالزيادة فلايرد زائد، لأنّه لم يوضعْ للموصوف بالزيادة، بل لمن قامَ به الشيء إلا أنّه جعله كونَ القائم به الزيادة زائداً، و لا طائل بمعنى الزائد في الطول، لأنّه لم يوضعْ له، بل لمن قامَ به الطول، إلا أنَّ عدمَ وصف العرف بالمتّصف بالطول إلا من له زيادة في الطول جعلَه بمعنى الزائد في الطول، فكذا قالَ بعضُ المحقّقين من شرّاح الكافية.

و المرادُ بالغير أعمُّ من الغير بالذات أو بالاعتبار كما في قولك: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً. و المرادُ بالزيادةِ على الغير أعمُّ من الزيادة في قيام الفعل به أو وقوع الفعل عليه.

شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل:« و لايُبنى إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ » و المرادُ به ما كانَ حروفُه ثلاثةً، كما هو اصطلاح النَّحويّينَ، لا ما حروفه الأصليّة ثلاثة، سواءٌ اشتملَ على زيادة أم لا، كما هو اصطلاح الصرفيّين، و لهذا استغنى عن التقييد بالتجريد.

«تامٌ متصرّف قابلٍ للتفاضل» في الصفات الإضافيّة الّتي يختلفُ بها أحوال الناس، سواءٌ كانت بالنسبة إلى شخص واحدٍ في حالين كالعلم و الجهل أو شخصين كالحسن و

١ - سقطت هذه الجملة في «ح».
٢ - في «ح» سقط بمعنى.

القبح، فتقولُ: هو أعلمُ من زيد يومَ الأربعاء و أجهلُ منه يوم الخميس، و زيدٌ أحسنُ من عمرو، و عمرو أقبحُ من بكر.

«غيرُ مصوغ منه أفعلُ لغير التفضيل» و يعبَّرُ عن هذا بأنْ لايدلَّ على لون ولا عيب، و ما عبَّرَ به المُصنِّف(ره) أولى، لأنّه لأيبنى ممّا يدلُّ على حلية أيضاً، فعبارتُهم تحتاجُ إلى زيادةِ قيدٍ و لا حلية كما نبَّهَ عليه بعضُهم.

«فلأيبنى مَن» غير فعل، و شذَّ هو أحنكُ البعيرين، و هو أقمنُ به، و ألصُّ من شظاظ، صاغوا الأوّل من الحنك، و هو اسم عين، و المعنى أكلهما أي أشدُّهما أكلاً، و الثاني من القمن، و هو الحقيق، و الثالث من اللص بمعنى السارق.

و شظاظ بكسر الشين و ظائين معجمات اسم لصٍّ من بني ضبَّة، قاله في التصريح، ثُمَّ انتقدَ الحكم لشذوذ الأخير المجزومِ به في التصريح كغيره بأنَّ ابن القطاع[١] نقل لا لصَّ فعلاً، فقال يقال: لصَّ ،إذا أخذ المالَ بخفية، قالَ: فعلى هذا لا شذوذَ فيه، انتهى.

و قالَ بعضُهم: و في الحكم بشذوذ الأوّل أيضاً نظرٌ، لأنّه يجوزُ أنْ يكونَ من أحنك الجراد الأرضَ، إذا أكلَ ما عليها، فيكون مثل أخصر من اختصر بحذف الزوائد، انتهى. قلت: و هو كغسل الدم بالدم، إذ هو على هذا التقدير شاذٌّ أيضاً، لكن شذوذُه من جهة بنائه من غير الثلاثيِّ.

و لا من فعل رباعيٍّ، أي ما كانَ حروفُه أربعةً، سواءٌ كانَ كلُّها أصولاً، أم بعضُها زائداً، كما هو مصطلح النحاة، «نحو: دحرج و» انطلق، إذْ لايمكنُ بناؤه منه، لأنّه لو نقص لاختلَّ، و لو لم يحذف لزاد على بناء افعل، و شذَّ هذا الكلامُ أخصرُ من غيره، بنوه من اختُصر بالبناء للمفعول، و هو أعطاهم للدراهم من أعطى، و أولاهم للمعروف من أولى، و أكرمهم للضيف من أكرم، و هذا المكان أقفرُ من غيره من أقفر.

هذا مذهبُ جمهور البصريّين، و جوزَّ بعضُهم بناءَه من أفعل مطلقاً، و عزيَ إلى سيبويه، و جزمَ به ابن مالك في التسهيل وفاقاً له، و صحَّحَه ابن هشام الخضراويُّ، و فصَّل ابن عصفور بين أن تكونَ الهمزةُ للنقل كأعطى، فلايجوز، و بين أن لا يكونَ للنقل، فيجوزُ نحو: هذه الليلةُ أظلمُ من تلك الليلة، و هذا المكانُ أقفرُ من ذلك المكان. قال ابن الحاج[٢] و الرضيُّ و الشاطبيُّ: و هذا التفضيل لايعرفُه نحويٌّ.

---

١ – أحمد بن محمد بن أحمد الأزديُّ يعرف بابن الحاج قرأ على الشلوبين و أمثاله. و له على كتاب سيبويه إملاء، و مصنّف في علوم القوافي، و مختصر خصائص ابن جنيّ، و لهَ حواش على سرِّ الصناعة و على الإيضاح و مات سنة ٤٦٧ هـ . بغية الوعاه ١/٣٩٥.

٢ – على بن جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع الصقلي، كان إمام وقته بمصر في علم العربية و فنون الأدب، صنف: الأفعال، أبنية الاسماء و... مات سنه ٥١٥ هـ ، المصدر السابق ٢/١٥٤.

و لا من فعل ناقص، نحو: «صارَ و» كانَ عند الجمهـور، فلايقـال: أصـير و لا أكون، و أجازَه ابن الأنباريُّ، و الرضيُّ قالَ: و لعلَّ علّةَ المنع كونُ مـدلول النـاقص الزمان دون الحدث، كما توهَّم بعضهم، و أفعل موضوعٌ للتفضيل في الحدث، و الحـقُّ أنّها دالّةٌ على الحدث أيضاً فلا منعَ، و إن لم يسمع أن يقال هو أكونُ مطلقـاً، و هـو أصيرُ منك غنيّاً، أي أشدُّ انتقالاً إلى الغني، انتهى.

و لا من فعل غير متصرِّف، قالَ في التصريح: و عدم التَّصرُّف على وجهين: أحدُهما أن يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدالّة على الحدث و الزمان كنعم و بئسَ، و الثاني: يكون لمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه بتصرُّف غيره، و إنْ كانَ باقياً على أصله من الدالّة على الحدث و الزمان كـ يذرُ و يدعُ، حيثُ استغني عن ماضيهما بماضي يترك، و كلا القسمين مراد هنا، فلايُبنى من نحو: «نعم و» بئس و يذر و يدع، لايقال: زيـد أنعم من عمرو، و لا أبئس منه، و هما باقيانِ على معناهما من إنشاء المدح و الذمِّ، و لا هو أوذرُ من بكر، و أودعُ منه.

و لا من غير قابل للتفاضل نحو: «ماتَ و» فَنِيَ، لأنّه لا مزيدَ فيه لبعض فاعليه على بعض، حتى يفضل، لايقال: زيد أموت من عمرو، و لا أفني منه.

«و لا من» مصوغ منه أفعل لغير التفضيل نحو: «عور» من العيوب الظـاهرة، «و خضرَ» من الألوان، «و حمق» من العيوب الباطنة، و لمي و شهل من الحلـي«لمجـيء أعور» من عَوِرَ «و أخضر» من خضر«و أحمق» من حمق، و ألمى و أشهل من لمـي و شهل.«لغيره» أي لغير التفضيل، فلو بنى منه أفعل التفضيل أيضاً لالتبس.

قالَ بعضُهم: و هذا التعليل أنّما يتمُّ إذا بيّن أنَّ أفعلَ الصفة مقدَّمٌ بناؤه على أفعـل التفضيل، و هو كذلك، لأنَّ ما يدلُّ على ثبوت مطلقِ الصفة مقدَّم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، و الأولى موافقةُ الوضع الطبع. قيلَ: إنّما لم يُبْنَ مـن ذلك، لأنَّ حقَّ أفعلِ التفضيل أن يُبنى من الثلاثيِّ المحض كما تقدَّم، و أكثرُ أفعال الألوانِ و الخلق إنّما تجيءُ على أفعل بتسكين الفاء و بزيادةِ مثل اللام، نحو: أخضر فلم يبنَ أفعل التفضيل في الغالب ممّا كان منها ثلاثيّاً إجراء للأقلِّ مجرى الأكثر، و قيل: لأنَّ الألوانَ و العيوب جرت مجرى الخلق الثابتة الّتي لاتزيدُ و لاتنقصُ كاليد و الرجل في عدم التفضيل منها.

و أجازَ الكوفيُّون بناءَه من البياض و السواد اللذين هما أصلا الألوان، و قيلَ: و قد يُبنى من فعل أفعل مفهمُ عسر أو جهل، نحو: هو ألدُّ منه و أحمق منه، و أكثر المغاربـة

عدّوا هذا من الشواذّ، و عليه جرى المُصنِّف، فأطلق المنع من بنائه من نحو ذلك، وسيصرّحُ بشذوذ أحمق منه تصريحاً.

تنبيه: بقي على المُصنِّف شرطان آخران، أحدُهما: أنّه لايُبنى إلا من فعل مثبت، فلايُبنى من منفيٍّ، سواءٌ كانَ ملازماً لنفي نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفعَ به، و مضارعه يعيج أو غير ملازم، نحو: ما عاج: أي ما مال، و مضارعُه يعوجُ، فلايقال: زيداً أعوجُ من عمرو، لئلا يلتبسَ المنفيُّ بالمثبت، و ما حكمت به من أنّ عاج الأولى ملازمةٌ للنفيِ، هو ما جزمَ به ابنُ مالك في التسهيل، و ابنُ هشام في التوضيح. و اعترض بأنّه قد جاء في الإثبات، قال أبو على القالى[1] في نوادره: أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي [من الطويل]:

٦٣٩- و لم أرَ شيْئاً بعدَ لَيْلَى ألَذُّه   و لا مَشْرَباً أروى به فأعْيجُ[2]

الثاني: إنّه لايُبنى من مبنيٍّ للمفعول، سواءٌ كان ملازماً للبناء، أم لا كضرب، و من الأوّل زهي علينا بمعنى تكبَّر، و عني بحاجته، و شذّ: هو أزهى من ديك و أعنى بحاجتي، قاله في الأوضح، و انتقد شارحُه الأوّل بأنّ ابن دريد حكى زها يزهو، أي تكبَّر، و الثاني بأنّه سمعَ فيه عني كرضي بالبناء للفاعل.

صوغ اسم التفضيل ممّا لم يستوف الشروط: «فإن فقدَ شرطٌ» من الشروط المتقدّمة لبناء أفعل التفضيل، «توصّلَ» إلى التفضيل «بأشدّ و نحوه» ممّا يدلُّ على الشدّة و الضعف أو الزيادة أو النقص أو الكثرة أو القلّة أو الحسن أو القبح على حسب تفاوت المقاصد، و يجاء بعد أشدَّ أو نحوه بمصدر الممتنع تمييزاً عن نسبة إلى المفضَّل فيقال: زيدٌ أشدُّ دحرجةً، و أحسن بياضاً منه، و أقبح عوراً منه.

قالَ الدمامينيُّ: كذا قال الجماعة، و يظهرُ لي أنّ هذا ليس بمساوٍ للغرض من التفضيل، و ذلك أنّ هذا يقتضي اشتراكَ زيد و عمرو في شدّة الدحرجة و حسن البياض مثلاً، و أنّ زيداً زاد عليه في ذلك، و الغرضُ انّما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة و البياض، لا في شدّة الدحرجة و حسن البياض فتأمّله، انتهى.

قالَ بعض المتأخّرين: تأمّلْتُ ما قاله في وجه عدم المساواة، فوجدتُه انّما يتمُّ على تقدير أنْ يكونَ نحو: أشدُّ في مثل زيدٌ أشدُّ دحرجة مسوقاً لغرض إفادة الاشتراك في

---

١ - اسماعيل بن القاسم أبو علي البغدادي المعروف بالقالي، كان أعلم الناس بنحو البصريّين، و احفظ اهل زمانه للغة، و أرواهم للشعر الجاهلي، صنّف: الأمالي، النوادر البارع في اللغة، مات سنة٥٠٦ هـ. المصدر السابق ٤٥٣/١.

٢ - لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغة: أعيج: من «عاج يعيج» بمعنى انتفع.

أصل الدحرجة و التفضيل باعتبار مجرَّد الشدَّة باقياً على معناه التفضيلي، و ذلك ممنوعٌ لجواز أنْ يكونَ في هذه الحالة مستعملاً في أصلِ الفعل مجرَّداً عن معنى الزيادة، و حينئذ يكونُ الكلام مساوياً للغرضِ من التفضيل قطعاً، فَتَدَبَّرْ.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ بعضُ المُحَقِّقين: الظاهرُ أنَّه لايختصُّ التوصُّلُ إلى التفضيل ممّا ذكرَ بصيغة أفعل، بل يصحُّ التوصُّلُ بغيره أيضاً، نحو: زيدٌ زائدٌ استخراجاً، بل هو أوفقُ بالمقصودُ، إذ المقصود جعله زائداً في نفس الاستخراج، لا زائداً في زيادة الاستخراج، انتهى.

الثاني: لايختصُّ التوصُّلُ إلى التفضيل بما فقدَ بعض الشروط، بل يتأتّي فيما استوفى الشروطَ، فتقولُ: زيدٌ أشدُّ ضرباً من عمرو، و هو واضحٌ.

و قولهم:«أحمق من هَبَنَّقة شاذٌ»، فلايقاسُ عليه، هَبَنَّقة بفتح الهاء و الباء الموحَّدة و النون المشدَّدة و القاف، لقبُ ذي الودعات، يزيد بن ثروان، و إنَّما قيل له: ذو الودعات، لأنَّه جعلَ في عنقه قلادة من ودع[1] و عظام و خزف مع طول لحيته فَسُئلَ ؟ فقال: لئلّا أضلّ: فسرقَها أخوه في ليلة، و تقلَّدَها، فأصبح هبنَّقة و رآها في عنقه، فقال: أخي أنت أنا، فمن أنا، فضرب لحمقه المثل. و من حمقه أنَّه كان في جماعة، فهبَّت عليهم ريحٌ سوداءٌ مخوفة، فجعل كلٌ منهم يعتقُ رقيقاً، و بعضهم يتصدَّقُ بضيعته. فقالَ هبنَّقة: أللهمَّ إنَّك تعلم أنّي لاأملكُ شيئاً أتصدَّقُ به، و لكن زوجتي طالقٌ لوجهك الكريم، فأخذ الضحك بالجماعة، و اشتغلوا عمَّا هم من الخوف.

و قوله (ع) في وصف ماء الكوثر: أبيض من اللبن و أحلي من العسل[2]، نادرٌ، و لايقاسُ عليه أيضاً خلافاً للكوفيِّين كما اقتضاه إطلاق منعه فيما مرَّ، و مثله قول الراجز[من الرجز]:

٦٤٠- جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفَاضِ　　　أبيضُ من أختِ بني أبَاضِ[3]

هذا إنْ حملَ على الندرة و الشذوذ دونَ التأويل، قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: و جائزٌ أنْ يكونَ أبيض مبنيّاً من قولهم: باض الشيء الشيء بيوضاً، إذا فاقَه في البياض، فالمعنى على هذا أنَّ غلبة ذلك الماء غيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضاً، و أبيض بهذا الاعتبار أبلغُ من أشدَّ بياضاً. قال: و يجوزُ أنْ يكون من المذكورة بعد أبيض

---

١ - الوَدَع: خرز بيض جوف، في بطونها شقٌ كشقِّ النواة، تتفاوت في الصغر و الكبر. الواحدة: وَدَعَة.
٢ - تمام الحديث: أبيض من اللبن و ريحه أطيب من المسك و أحلى من العسل. صحيح البخاري، ٥٠٤/٤، رقم ١٤٣٨.
٣ - هو لرؤبة، اللغة: الدرع: القميص، الفضفاض: الواسع، و أخت بني أباض كانت معروفة بالبياض.

متعلّقة بمحذوف، دلّ عليه أبيضُ المذكور، و التقديرُ: ماؤه أبيضُ صفاءً، و أخلصُ من اللبن، انتهى.

و سمعَ أيضاً هو أسودُ من حَنَك[1] الغراب، و أمّا قول المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

٦٤١- إبْعَدْ بَعدتَ بَياضاً لا بَياضَ له لأنتَ أسْوَدُ في عَيْني مِنَ الظُّلَمَ[2]

فقال ابن هشام في المغني: إنّ من الظلم صفةً لأسود لامتعلّق به، أي أسود كائن من جملة الظلم، و كذا قوله[من الكامل]:

٦٤٢- يلقاكَ مُرتدياً بأحمرَ منْ دَمٍ ذَهَبَتْ بخضرتِه الطُّلي وَ الأكْبدُ[3]

"من دم" إمّا تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدّم، أو صفة، كأنّ السيف للكثرة التباسه بالدم صار دماً، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ في شرحه الظاهر: إنّ المتنبيّ إنّما قصدَ التفضيل بناءً على مذهب الكوفيّ، لأنّه كوفيّ[4]، و الكوفيُّون يجوّزون بناءه من السواد و البياض، فلاحرج عليه في ارتكاب طريقته و طريقة أصحابه و تخريج المُصنّف مفوت لغرضه من كون الشيب عنده أشدّ سواداً من الظلم، انتهى.

كيفيّة استعمال اسم تفضيل:هذه «تتمّةٌ» لباب اسم تفضيل، تشتملُ على بيان كيفيّة استعماله في التركيب و أحكامه و أعماله، و «يستعملُ» اسم التفضيل وجوباً على أحد ثلاثة أوجه:

«إمّا» مقروناً «بمن» جارّة للمفضول، و عندَ سيبويه و غيره لابتداء الارتفاع في نحو: زيد أفضلُ من عمر، و لابتداء الانحطاط في نحو: زيدٌ شرٌّ من عمرو، و عند ابن مالك للمجاوزة، كأنّه قيلَ: جاوز زيد عمراً، و هو أولى من قول سيبويه و غيره، إذ لايقعُ بعدها إلى، قالَ ابنُ هشام: و قد يقالُ: و لو كانت للمجاوزة لصحّ في موقعها عن، و دفع بأنّ صحّةَ وقوع المرادف موقعَ مرادفه أنّما هو إذا لم يمنعْ من ذلك مانعٌ، و ها هنا منعَ منه مانعٌ، و هو الاستعمال، فإنّ اسم التفضيل لايصاحبُ من حروف الجرّ إلا مِن خاصّة.

---

١ - الحَنَك: المنقار.
٢ - اللغة: إبعد: فعل أمر بمعنى اهلك.
٣ - لم يسمّ قائله. اللغة: بأحمر: أي بسيف أحمر، و الخضرة هنا: السمرة أو غبرة تخالطها دهمة يريد بها: لون السيف، الطلي: جمع طليم و هي العنق.
٤ - سقطت « لأنّه كوفي» في «ح» .

«أو» معرَّفاً«بأل، أو مضافاً»، و إنّما وجبَ استعماله على أحد هذه الاوجه، لأنّ وصفه لتفضيل الشيء على غيره، فَلابُدَّ فيه من ذكر الغير الّذي هو المفضَّل عليه، و ذلك مع من، و الإضافة ظاهر، و أمّا مع «ال» فَلأنّها للعهد، يشار بها إلى معيَّن متلبس بتعيين المفضَّل عليه مذكور قبله أو حكماً، كما إذا قلت: عندي شخص أفضل من زيد، ثم قلت: عمرو الأفضل، أي الشخص الّذي قلت: إنّه أفضل من زيد هو عمرو .

تنبيه: محلُّ وجوب استعماله بأحد الثلاثة إذا لم يكن معدولاً كما في آخر و اسماً كالدنيا و الجلّى للخطة العظيمة خارجاً عن معناه كآخر بمعنى غير.

« فالأوّل» و هو المستعملُ بمن «مفرد مذكر دائماً»، سواءٌ كان لمفرد أم لغيره و لمُذكَّر أم لغيره «نحو» زيد أو «هند أو الزيدان» أو الهندان أو الزيدون أو الهندات «أفضل من عمرو» و ذلك لكراهتهم إلحاق أداة التثنية و الجمع المختصّة بالأخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيليّة، لأنّها الفارقة بينه و بين باب أحمر، فكانت كتمام الكلمة، و قيل: لمشابهته لفظاً و معنى لأفعل التعجُّب الّذي هو فعل غير متصرِّف، أمّا لفظاً فظاهرٌ، و أمّا معنى فلأنّه لايتعجَّبُ من شيء إلا و هو مفضَّل، و لهذا اشترطوا فيما يبنى منه أفعل التفضيل ما يشترطُ في بناء أفعل التعجُّب فلمّا أجروه مجراه لفظاً و معنى أفردوه، كما أفردوا[1] الفعل.

«و قد تحذفُ مِنْ» مع مجرورها إذا علمَ المفضولُ،« نحو» قوله تعالى: «الله اكبر[2]»، أي من كلِّ شيء ، و قوله:﴿ و للآخرةُ أكبرُ درجات و أكبرُ تفضيلاً﴾[الإسراء /٢١]، أي من الدنيا، و قول الشاعر [من الكامل]:

٦٤٣- إنّ الّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا بَيتاً دَعائمُه أعزُّ و أطوَلُ[3]

و قد جاءَ الحذفُ و الإثبات في قوله تعالى: ﴿أنا أكثرُ منكَ مالاً و أعزُّ نفراً ﴾ [الكهف/٣٤]، أي منك، و أكثر ما يحذفُ إذا كانَ أفعل خبراً في الحال كما مرَّ، أو في الاصل، نحو: كان زيد أفضلَ، و يقلُّ إذا كان حالاً كقوله[من الطويل]:

٦٤٤- دنوت و قد خلْناك كالبدر أجملا ....[4]

أي دنوت أجملا من بدرِ البدرِ، أو صفة كقوله[من السريع]:

---

١ - سقط «كما أفردوا» في «ح».
٢ - ليس «الله اكبر» بصورة المبتدإ و الخبر آية من القرآن الكريم.
٣ - هو للفرزدق. اللغة: سَمَكَ: رفع: البيت، أراد به بيت المجد و الشرف، الدعائم: جمع دِعامة و هي في الأصل ما يسدُّ به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.
٤ -تمامه «فظل فؤادي في هواك مضللا»و لم يسّم قائله. اللغة: دنوت: قربت، خلناك: ظننا شأنك كذا.

٦٤٥- تَرَوَّحِي أجْدَرُ أنْ تَقيلي ....[١]

أي تروحي، و أتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه.

و زَعَمَ الرمانيُ أنّ الحذفَ لايجوزُ إلا في الخبر، و أجازَه البصريُّون إذا كان فاعلاً، نحو: جاءني أفضلُ، أو اسم إنّ، نحو: إنّ اكبر الله، و منعه الكوفيُّون.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: لايتعيَّنُ في نحو: الله اكبر، و دعائمه أعزُّ و أطول أنْ يكونَ المحذوف من مع مجرورها، بل يجوزُ أنْ يقالَ: إنّ المحذوفَ هو المضاف إليه، أي أكبر كلّ شيء، و أعزُّ دعامة، و لم يعوَّض منه التنوينُ لكون أفعل غيرَ متصرِّف، فاستبشع ذلك.

الثاني: يجبُ أنْ يكونَ المجرورُ بمِن التفضيليَّة مشاركاً للمفضَّل في المعنى إمَّا تحقيقاً، نحو: زيد أحسن من عمرو، أو تقديراً كقول علي(ع): لأن أصومَ يوماً من شعبانَ أحبُّ إلي أن أفطرَ يوماً من رمضان[٢]. لأنّ إفطار يومَ الشكِّ الّذي يمكنُ أن يكونَ من رمضانَ محبوبٌ عند المخالف فقدَّره(ع)محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثُمّ فضَّلَ صومَ شعبان عليه، فكأنّه قال: هب أنّه محبوبٌ عندي أيضاً، أليس صوم يوم من شعبان أحبُّ منه.

و قال (ع): اللهمَّ أبدلني بهم خيراً منهم[٣]، أي في اعتقادهم و أبدلهم بي شرّاً منّي، أي في اعتقادهم أيضاً، و إلا فلم يكن فيهم خيراً و لا فيه(ع) شرٌّ، و مثله قوله تعالى: ﴿أصحاب الجنَّة يومئذٍ خيرٌ مستقرّاً﴾ [الفرقان/٢٤]، كأنّهم لمَّا اختاروا موجبَ النارَ اختاروا النارَ .

و يقال في التهكُّم: أنتَ أعلمُ من الحمار، فكأنَّكَ قلتَ: إنْ أمكنَ أنْ يكونَ للحمار علمٌ، فأنت مثلُه مع زيادة، و ليس المقصودُ بيانَ الزيادة، بل الغرضُ التشريكُ بينهما في شيء معلوم انتفاؤُه عن الحمار.

و أمَّا نحو قولهم: أنا أكبرُ من الشعر، و أنت أعقل من أن تقول كذا، فليس المراد تفضيلِ المتكلَّم على الشعر و المخاطب على القول، بل المرادُ بعدهما عن الشعر و القول. و أفعلَ التفضيل يفيدُ بُعد الفاضل من المفضول و تجاوزه عنه، فمن في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثل ما في قولك: بِنْتُ من زيد، تعلّقت بأفعلَ المستعمل بمعنى متجاوز و بائن بلا تفضيل، فمعنى قولك: أنتَ أعزُّ على من أن أضربكَ، أي بائنٌ مِنْ أن أضربكَ من فرط عزّتك على، و إنّما جازَ ذلك، لأنّ من التفضيليَّة متعلّقةٌ بأفعل التَفضيل بقريب

---

١ – تمامه«غداً بجنبي بارد ظليل» و هو مجهول القائل. اللغة: تروَّحي: من تروَّحَ: سار في العَشيِّ ، أو عمل فيه، أن تقيلي: من قال – ً قيلا أي: نام وسط النهار، الظليل: ذو الظل.

٢ –الشيخ الحرّ العاملي، وسائل الشيعة ، ج ١٠، موسسه آل البيت ، رقم ١٢٧٣٠.

٣ – سنن الترمذي كتاب الدعوات ٨٣.

من هذه المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: زيدٌ أفضل من عمرو، فمعناه زيدٌ متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمرو، فمن فيما نحن فيه كالتفضيليّة، قاله الرضي كالّذي قبله.

الثالث: يجبُ أنْ تلا منَ التفضيليّة أفعل، لأنّها من تمام معناه أو تلا معموله كقوله[من الطويل]:

٦٤٦- فإنّا وَجَدْنا العِرْضَ أحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ[1]

و قد يفصلُ بينَهما بلو و فعلها نحو قولك: هي أحسنُ لو أنصفت مِن الشمس، و أكره لو لم يمن من الحجر.

و قد يتقدّمُ عليه ضرورةً كقوله[من الطويل]:

٦٤٧- إذا سَايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعينَةً فأسْمَاءُ مِنْ تلكَ الظَعينة أمْلَحُ[2]

و يجبُ ذلك إنْ كانَ المفضولُ اسمَ استفهام، أو مضافاً إليه، نحو: ممَّن أنت أعلمُ، و من أيِّ رجلٍ أنتَ أكرمُ، و ذلك لأنَّ اسمَ الاستفهام له الصدرُ، و ما أضيفَ إلى ما له الصدرُ، فله الصدرُ كما مرَّ.

«و الثاني» و هو المستعملُ بأل «يطابقُ موصوفَه» وجوباً في الإفراد و التذكير و فروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع، «و لايجامعُ من»، لأنَّ من و أل تغني إحداهما عن الأخرى في إفادة ذكر المفضول، فلو اجتمعتا كان إحداهما لغواً، «نحو»: زيدُ الأفضل، و «هند الفضلى، و الزيدان الأفضلان»، و الزيدون الأفضلون و الهندات الفضيلات أو الفضل، و عن الوهم في ذلك قولُ الجاحظ في قول الأعشى[من السريع]:

٦٤٨- و لَسْتَ بالأكثَرِ منهُم حَصًى و إنّما العزَّةُ للكاثِرِ[3]

إنّه يبطلُ قولَ النَّحويّينَ: لايجتمعُ من و أل في اسم التفضيل فجعل كلّاً من أل و من متعد به جارياً على ظاهره، و الصوابُ أن تقدَّرَ أل زائدة أو معرفة، و من متعلقة بأكثر منكّراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: أنت منهم الفارس البطل، أي أنت من بينهم، و قول بعضهم إنّما متعلقةٌ بليس قد يردُّ بأنّها لاتدل على الحدث، و بأنَّ فيه فصلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبي.

---

١ - هو لأوس بن حجر. اللغة: العرض: موضع المدح و الذم من الرجل. الصون: مصدر صانه يصونه بمعنى حفظه و وقاه، ربط: الملاءة، أو جمع ريطة بمعنى الغلالة الرقيقة، مسهم: مخطط.

٢ - هذا البيت لجرير بن عطية. اللغة: سايرت: حارت و باهت، ظعينة:أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثمّ نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية و المحلية، ثمّ توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقا، راكبة، أو غير راكبة.

٣ - البيت للأعشى ميمون بن قيس.اللغة: الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان و الأنصار،الكاثر: الغالب في الكثرة.

و قد يجابُ بأنّ الظرف يتعلّقُ بالوهم، و في ليس رائحة قولك: انتفي، و بأن الفصلُ بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

٦٤٩- على أنّني بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثونَ لِلْهَجْرِ حَولاً كَمِيلاً[١]

و أفعل أقوى في العمل من ثلاثون، قاله ابن هشام في المغني.

تنبيهٌ: لابدَّ في المطابقة من ملاحظة السماع، قال أبوسعيد علي بن سعد[٢] في كفاية المستوفي ما ملخّصه: و لايستثنى في الجمع و التانيث عن السماع، فإنّ الأشرفَ و الأظرف لم يقل فيهما الأرشاف و الشرفى، و الأظارف و الظرفى، كما قيل ذلك في الأفضل و الأطول. و كذلك الأكرم و الأمجد قيل فيهما: الأكارم و الأماجد، و لم يسمع فيهما الكرمى و المجدى، انتهى، قاله في التصريح.

«الثالثُ»: و هو المستعملُ مضافاً ففيه تفضيلٌ، فإنّه «إنْ قصدَ بـه تفضيله»، أي تفضيل موصوفه «على من أضيفَ»اسم التفضيل إليه، و التعبير بمن على سبيلِ التغليب، فلا نقض بنحو: أعدى الخليل و أحسن الطير، و هذا هو الأكثرُ استعمالاً، لأنّ وضعه لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضّل عليه.«وجَب كونه منهم» أي وجب كون موصوفه ممّن أضيف إليهم، قيل: و الأولى أن يقال: منه لئلّا يوهمَ ضميرُ الجمع أنّ المضاف إليه يجب أنْ يكون جمعاً فينقض بنحو: زيد أفضل الرجلين، و إنّما وجبَ كونُه منهم لتحصل المشاركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم ليصحّ تفضيله عليهم، و أُوردَ أنّ وجوب كونه منهم تستلزمُ تفضيلَ الشيء على نفسه، و أجيب بأنّه داخلٌ فيهم افراداً خارجٌ منهم تركيباً، أو داخل فيهم لفظاً خارج عنهم إرادة، فلايلزم ذلك.

و بهذا يندفعُ أيضاً ما أوردُه الرضيُّ على ابن الحاجب من أنّ قولَه على من أضيف إليه ليس بمرضيٍّ، لأنّه مفضّلٌ على ما سواه من جملة ما أضيفَ إليه، و ليس مفضّلاً على كلّ ما أضيف إليه، و كيف ذلك، و هو من تلك الجملة، فيلزمُ تفضيلُ الشيء على نفسه.

«و جازتِ المطابقة و عدمُها» و هو الإفراد و التذكير،«نحو: الزيدان أعلما الناس أو أعلمهم»، و الزيدون أفضلوا الناس و أفضلهم، و هند فضلى النساء و أفضلهنّ، أمّا المطابقةُ فلمشابهته للمعرَّف بأل في التعريف، و أمّا عدمُها فلمشابهته أفعل في كون المفضّل عليه مذكوراً، و ليس الوجهان متساوين كما يوهمه كلامُه، بل عدم المطابقة

١ - هو للعباس بن مرداس. اللغة: الحول: العام ، الكميل: الكامل.
٢ - لم أجد ترجمه حياته.

أولى، قال تعالى :﴿ و لتجدنّهم أحرصَ الناسِ على حياة ﴾[البقرة/٩٦]، و لم يقل: حرصى بالياء.

و عن ابن السراج أنّه أوجَبَ عدمَ المطابقة، و ردَّ بقوله تعالى:﴿ إلا الّذين هم أراذلُنا﴾[هود/٢٧]، ﴿و كذلك جَعَلْنا في كلِّ قرية أكابر مجرميها﴾[الأنعام/١٢٣]، قال في الأوضح: فإنْ قدّر أكابر مفعولاً ثانياً، و مجرميها مفعولاً أوّلاً، لزمَه المطابقة في المجرّد من أل و الإضافة.

«و على هذا» القصد«يمتنعُ أنْ يقالَ: يوسفُ أحسنُ إخوته» لخروجه عنهم لفظاً بإضافتهم إليه، لأنّ إخوةَ يوسفَ غيرُ يوسفَ.«و إنْ قصدَ تفضيله» أي تفضيل موصوفه تفضيلاً«مطلقاً»، أي غير مقيَّد بكونه على من أضيف إليه، بل على كلِّ من سواه، فالمطابقةُ لاغيرُ، لمشابهته باسم الفاعل في عدم المشاركة، فجرى مجراه في وجوب المطابقة و إضافة اسم التفضيل حينئذ للتوضيح، كما تضيفُ سائر الصفات، نحو: مصارع مصر و حسن القوم، ممّا لا تفضيلَ فيه، فلايجبُ كونه من المضاف إليه.

فيجوزُ بهذا المعنى أن تضيفَه إلى جماعة، هو دخلٌ فيهم، نحو قولك: نبيُّنا (ص)أفضلُ قريشٍ، بمعنى أفضل الناس من قريش، و أنْ تضيفَه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، نحو: يوسف أحسن إخوته، و الزيدان أحسنا إخوتهما، و الزيدون أحسن إخوتهم، أي يوسف أحسن الناس من بينهم، و كذا الباقي، و أن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: فلان أعلم بغداد، أي أعلم ممّن سواه، و هو مختصٌّ ببغداد، لأنّه منشاه أي مسكنه، و إنْ قدّرت المضاف، أي أعلم أهل بغداد فهو مضافٌ إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

تنبيهاتٌ: الأوّل: وقعَ فيما وقفتُ عليه من نسخ هذا المتن ما نصُّه: و إن قصد تفضيله مطلقاً فمفردٌ مذكر مطلقاً، نحو: يوسفُ أحسنُ إخوته، و الزيدان أحسنُ إخوانهما، و هو غلط صريحٌ، بل المطابقة واجبةٌ إجماعاً كما في سائر المتون، حتى التهذيب للمصنّف، و لم يتنبَّه لذلك بعضُ من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين، فشرحَه على هذه العبارة، و هو غلطٌ واضحٌ، و وهمٌ فاضحٌ، فاحذرْه.

و حاشا المُصنِّف أنْ يقعَ له مثل هذا الغلط الّذي لايخفى على أدنى طلبته فضلاً عن مثله، فلذلك غيَّرتُ العبارة و أصلحتُها، إذ لايمكنُ حملها إلا على تغيير النسّاخ كما قيل[من الطويل]:

٦٥٠- فكم أفسدَ الراوي كلاماً بعقله وكم حرَّف المنقولَ قومٌ وصحَّفُوا
وكم ناسخٍ أضحى لمعنى مغيِّرا و جاءَ بشيءٍ لم يردْهُ المُصنِّفُ[1]

١ - ما وجدت البيتين.

الثاني: قد يقصدُ بأفعل أصل الفعل، فلا تفضيل فيه، و يجرى حينئذ مجرى ما قصدَ به التفضيل مطلقاً من وجوب المطابقة كقولهم: الناقص و الأشج أعدلاً بني مروان، أي عادلاهم، لأنّهما لايشاركهما أحدٌ من بني مروان في العدل، و الناقصُ هو يزيد بن الوليد بن عبدالملك بن مراون، لأنّه نقص أرزاق الجند، و الأشجُ بالشين المعجمة و الجحيم هو عمر بن عبدالعزير، لقّب بذلك، لأنّه كان بجبينه أثر شجّة من دابة ضربته.

الثالثُ: التفضيلُ الّذي ذكره المُصنِّف(ره) في المستعمل مضافاً أنّما يجري في المضافُ المعرفة، و أمّا المضاف للنكرة فيلزمه الإفراد و التذكير لموافقته المستعمل بمن في التنكير، نحو: زيد أفضل رجل، و الزيدان أفضل رجلين، و الزيدون أفضل رجال، و هند أفضل امرأة، و الهندان أفضل امرأتين، و الهندات أفضلُ نساء، أي زيد أفضل من كلّ رجل قيس فضله بفضله، و الزيدان أفضل من كلّ رُجل قيسَ فضلهما بفصلهما، و الزيدون أفضل من كلّ رجال قيس فضلهم بفضلهم، و كذا الباقي.

عمل اسم التفضيل: هذه« تبصرةٌ» في بيان إعمال اسم التفضيل، و« يرفع الضمير المستتر إجماعاً» نحو: زيدٌ أفضل، ففي أفضل ضميرٌ مستتر مرفوعٍ على الفاعلية يعود إلى زيد، و إنّما عمل فيه لضعفه، لأنّ وجوده خفيٌ، و لا يختلف لفظه بالتّكلّم و الخطاب و الغيبة، و العملُ فيه كلاعملٍ، فلم يحتج إلى ما[1] يقوّي العاملَ على العمل فيه.

«و لاينصبُ المفعول به إجماعاً»، فلا يقالُ: زيدٌ أشربُ الناس عسلاً، لأنّه التحق بالأفعال الغريزيّة، و ما أوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدّر دالٌ عليه، نحو، قوله تعالى:﴿هو أعلمُ من يضلُ عن سبيله ﴾[الأنعام/١١٧]، فمنَ ليست مفعولاً بأعلم ولا مضافاً إليه، لأنّ أفعل بعض مَن يضافُ إليه، فيكونُ التقديرُ أعلمَ المضلّين، فهو محالٌ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلمُ، أي يعلم من يضلُ.

و على هذا فمن موصولةٌ أو موصوفةٌ، هذا هو الظاهر و يحتمل أن تكونَ استفهامية في محل رفع على أنّه مبتدأ، و يضلُّ خبرُه، و الجملةُ في محل نصب، علّق عنها العاملُ، و الاستفهام للتعجّب من شان الضّال المتبع للظنّ الكاذب، و تجويز الكواشي[2] كون من موصولةً أو موصوفةً في محل جرٍّ بالباء المحذوفة، أو باضافة أعلم إليه ليس بشيء لامتناع الثاني، كما علم، و ضعفَ الأوّل لشذوذ حذف حرف الجرّ مع بقاء عمله.

---

١ - سقطت « فلم يحتج إلى ما» في «ح».

٢ - أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام موفق الدين الكواشيُّ الموصلي بَرَعَ في العربية و القراءات والتفسير، و له التفسير الكبير و الصغير و مات سنة ٦٨٠ هـ ، المصدر السابق ٤٠١/١.

تنبيهاتٌ: الأوّل: ما ادَّعاه المُصنِّف من الاجماع على أنّه لاينصبُ المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرحِ الكافية، و ابن هشام في شرح القطر، و الرضيُّ في شرح الحاجبية، و فيه نظرٌ، فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكي جوازَ نصبه به مطلقاً، و إنّه قال في كتاب البديع: غلط منْ قالَ: إنّ التفضيل لايعملُ في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى:﴿ هو أهدى سبيلاً ﴾[الإسراء/٨٤]، و ليس تمييزاً، لأنّه ليس فاعلاً كما في زيد أحسن وجهاً، و قول عباس بن مرداس[من الطويل]:

٦٥١- .... و أضربُ منّا بالسُّيُوف القَوانسا[1]

و نقل في المغني عن بعضهم جوازه إن قصد به أصل الفعلَ. قال الدمامينيُّ: و هذا الرأي حسنٌ، فينتصبُ حين يقصد به ذلك كما أنّه يضافُ حينئذ إلى ما ليس بعضه، فيجرى حكمُ النصب و الجرِّ على طريقة واحدة انتهى. و قد يجابُ عن مدَّعي الإجماع بأنّهم نزّلوا الخلاف في ذلك منزلةَ العدم.

الثاني: إنّما قالَ المُصنِّف: و لاينصبُ المفعولَ به، و لم يقل: و لايعملُ في المفعول به، لأنّه يعملُ فيه بواسطة حرف الجرِّ، فيعملُ فيه بلام التقوية كـ زيدٌ أوعي للعلم، و أبذل للمعروف، أو بالباء كـ خالد أعرف بالفقه و أجهل بالنحو، فان كانَ فعله يتعدَّي لاثنين، نصبتَ الثاني بفعل مقدَّر، كـ زيد أكسي للفقراء الثياب، أي يكسوهم.

الثالث: لاينصبُ المفعول المطلق أيضاً إجماعاً، فلايقال، أنا أحسن الناس حسناً، و لا المفعول له، فلايقال: أنا أضرب الناس تأديباً، و لا المفعول معه، فلايقال: أنا أسيرُ و النيل، و نقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبَه للشبه بالمفعول به، و ردَّه بأنّ اسم التفضيل لايشبهُ باسمِ الفاعل، إذ لايلحقُه علاماتُ الفروع إلا بشروط، لكن قال في موضع آخر منه: الهاء في قولهم: لاعهدَ لي بألأم قفاً منه و لا أوضعَه، في محلّ نصب كالهاء في "الضاربه" إلا أنّ ذاك مفعولٌ، و هذا مشبَّهٌ بالمفعول، لأنّ اسم التفضيل[2] لاينصب المفعول إجماعاً، و ليست مضافاً إليها، و إلا لخفض"أوضع" بالكسرة، انتهى.

و قالَ الرضيُّ: لاينصبُ شبه المفعول كالحسن الوجه، إمّا لأنّه لاينصبُ المفعول به، فلاينصبُ أيضاً شبهه، و إمّا لأنّ نصبَ ذلك في الصفة فرع الرفع، كما مرَّ، و هو توطئةٌ للإضافة إلى ما كان مرتفعاً به، و هو لايرفعُ الفاعلَ الظاهر إلا بشروط، و إن رفع ذلك فلايضافُ إليه، انتهى.

---

١ - صدر البيت «أكرّ و أحمي للحقيقة منهم »، اللغة: القوانس: جمع قونس بمعنى أعلى البيضة من الحديد.
٢ - من لا يشبه حتى هنا محذوف في «س».

و لاخلافَ في نصبه الظرفَ، نحو: زيد أفضلُ الناس اليوم، لأنّ الظرفَ يتوسَّع فيه، و تكفيه رائحةُ الفعل، و الحال نحو: زيد أحسن الناس متبسماً، لأنها بمثابة الظرف، و في معناه التمييز نحو:﴿ أنا أكثرُ منك مالاً و أعزُّ نفراً﴾[الكهف/٣٤]، لأنّه في غاية الضعف، إذ ينصبُه ما يخلو عن معنى الفعل أيضاً، و ما لايشمُّ رائحته نحو: راقود خلّاً[1].

«و رفعُه للظاهر» أي الموجود الّذي يسمعُ التلفُّظ به، فيشتمل الضميرَ المنفصل أيضاً«قليلٌ» مختصٌّ بلغة ضعيفة حكاها سيبويه«نحو رأيتُ رجلاً أحسنَ منه أبوه » أو أنت، ينصب أحسن على أنّه صفةٌ لرجل، و يرفع أبوه أو أنت على الفاعلية بأحسن على معنى فاقَه في الحسن أبوه أو أنت، و أكثرُ العرب يوجبُ رفعَ أحسن في ذلك على أنّه خبرٌ مقدَّمٌ، و أبوه أو أنت مبتدأ مؤخَّر، و فاعلُ أحسنِ ضميرٌ مستترٌ فيه عائد على المبتدأ، و الجملة من المبتدأ و الخبر في موضع نصب صفةٌ لرجل، و رابطُها الضميرُ المجرور بمن.

و لايرفعونَ به الظاهرَ لضعفه عن العملِ، لأنّه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حيثُ يعملُ عملَه، و لا هو مشابه لاسم الفاعل، ليحملَ عليه في العمل في الظاهر، كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل فيه، لأنّ اسمَ الفاعل يُثنّى و يُجمع، و اسم التفضيل لايثنّى و لايجمعُ ما هو الأصل فيه، و هو المستعمل بمن، بخلاف الصفة المشبة، فإنّها تُثنّى و تُجمَعُ كما مرَّ.

«و يكثرُ ذلك» أي رفعُه للظاهر في مسالة الكحل، و ضابطُها أنْ يكونَ اسمُ التفضيل صفةً في المعنى لاسم جنس مسبوقٍ بنفي، و مرفوعه أجنبيًّا مفضلّاً على نفسه باعتبارين«نحو» قول العرب:« ما رأيت رجُلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد»، فأحسنَ صفةٌ لرجل، و هو اسمُ جنسٍ مسبوقٍ بنفي، و الكحلُ مرفوعٌ به على أنّه فاعلُه، و هو أجنبيٌّ من الموصوف، لكونه لم يتّصل بضميره، و في عينه ظرفٌ مستقرٌّ حالٌ من الكحل، و قدّمت عليه، و منه لغو متعلّق بأحسن زيد، و في عين زيد مستقرٌ حال من الضمير المجرور بمن، و المعنى: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ الكحل كائناً في عينه منه، أي من الكحل كائناً في عين زيد، و قد ظهر أنّ الكحلَ الّذي هو مرفوعُ اسم التفضيل مفضّلٌ على نفسه باعتبارين، أمّا كونه مفضّلاً فباعتبار كونه في عين الرجل، و أمّا كونه مفضّلاً على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد.

قالَ في الهمع: و لاشتهار هذا المثال في ما بين النحاة بهذه المسألة عُرِفَتْ بمسالة الكحل، و إنّما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العملُ، «لأنّه بمعنى الفعل» إذ يصحُّ أنْ

---

١ – الراقود: إناءٌ خزف مستطيل مقيّر.

يحلّ محله فعلُه مع استقامة المعنى، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد، و لأنّه لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلاً كانَ مبتدأ، و أحسنُ خبره، و لزمَ الفصل بين أفعل و معموله بأجنبيٍّ، و هو الكحل.

تنبيهات: الأوّل: الأصلُ في هذه المسالة أن يقعَ الاسمُ الظاهرُ بين ضميرين: أوّلُها للموصوف و ثانيهما للظاهر، كما مثّلنا، و قد يحذف الضمير الثاني، و تدخل من إمّا على الاسم الظاهر أو على محلّه أو على ذي المحلّ، فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد، فيحذف مضافاً أو مضافين، و قد لايؤتى بعد المرفوع بشيء، فتقولُ: ما رأيتُ كعين زيد أحسنَ فيها الكحل، قالوا: ما أحدٌ أحسن به الجميل من زيد، و الأصلُ ما أحدٌ أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثُمَّ إنّهم أضافُوا الجميل إلى زيد لملابسته له في المعنى، ثُمَّ حذفوا المضافَ، و أقاموا المضافَ إليه مقامه، قاله في الأوضح.

الثاني: قالَ ابن مالك: لم يردْ هذا الكلامُ المتضمّنُ رفع الظاهر إلا بعدَ النفي، و لابأس باستعماله بعد النهي و الاستفهام الّذي فيه معنى النفي، نحو: لايكن أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك، و هل رأيتَ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد.

و منعَ ذلك أبوحيّان، فقالَ: يجبُ اتّباعُ السماع و الاقتصار على ما قالته العربُ على أنّ إلحاقهما ظاهرٌ في القياس، لكن الأولى اتباعُ السماع.

الاسم الّذي لاينصرف

ص: خاتمة:

مَوانعُ صَرْفِ الاسم تسعٌ: فعُجمةٌ و جمعٌ و تأنيثٌ و عدلٌ و معرفةٌ
و زائدتا فعَـــلان ، ثُمَّ تَرَكُّبٌ كذلك وزنُ الفعلِ، و التاسعُ الصِّفةٌ
بثنتينِ مِـــنها يُمنـَعُ الصَّـرْفُ هكـــذا بواحدَة نابت فقالوا مُضَعَّفةٌ

و العجَمةُ تمنعُ صـرفَ العلـم العجمـي العلميَّـة، بَـشرط زيادتـه علـى الثلاثة:كإبراهيم، و لا أثرَ لتحرُّك الأوسط عندالأكثر، و الجمعُ يمنـعُ صـرفَ وزنِ مفاعل و مفاعيل: كدراهم و دنانير، بالنِّيابة عن علّتين، و ألحق به حَضاجرِ للأصل، و سراويل للشبه، و التأنيث إن كان بألفيَ حُبلى و حَمراء، ناب عن علّتين، و إلا منع صرف العلم حتماً، إن كان بالتّاء كَطَلحة، أو زائداً على الثلاثة: كزينب، أو متحرِّك الأوسط كسَقَر، أو أعجميّاً كجُوْر، فَلايتحتّم منعُ صرف هند، خلافاً للزجـاج. و العدلُ يمنعُ صرفَ الصفة المعدولة عن أصلها، كرباع و مَرْبَع و كَأُخَر، في: مَـرَرتُ بنسْوَةٍ أُخَرَ، إذ القياس بِنسوة آخر، لأنَّ اسم التفضيل المجرّد عن الـلام و الإضـافة مُفرد مُذكَّر دائماً، و يقدَّر العدلُ فيما سُمِعَ غير منـصرف، و لـيس فيـه سـوى العلمية:كَزُحَل و عُمر، بتقدير زاحِل و عامِر.

و التعريفُ شرطُ تأثيره في منع الصرف العلميةُ، و الألفُ و النون يمنعُ صـرفَ العلم كعمران، و الوصفُ الغيرُ القابلِ للتاء كسكران، فعريان منـصرفٌ، و رحمـنُ ممتنعٌ، و التركيبُ المزجيُّ يمنعُ صرفَ العلم كبعلبك، و وزنُ الفعلِ شرطُه الاختصاصُ بالفعل،أو تصديره بزائد من زوائد، و يمنعُ صرفَ العلم كشَمَّر، و الوصـف الغـير القابل للتاء كأحمر، فيعملٌ منصرفٌ لوجود يعلمة، و الصفةُ تمنـعُ صـرفَ المـوازن للفعل، بشرط كونها الأصل فيه، و عدم قبوله التاء، فأربع في مررت بنـسْوَةٍ أرْبَـعٍ منصرفٌ لوجهين. و جميعُ الباب يكسرُ مع اللام و الإضافة و الضرورة.

ش: هذه خاتمةٌ لمباحث الأسماء في موانع الصرف. قالَ ابنُ يعيش في شرح المفـصَّل اختلفَ النَّحويُّونَ في منع الصرف، ما هو ؟ فقال قومٌ: هو عبارةٌ عن منع الاسم الجرَّ و التنوينَ دفعةً واحدةً، و ليسَ أحدُهما تابعاً للآخر، إذْ كانَ الفعلُ لايدخلـه جـرٌّ و لا تنوينٌ، و هو قول بظاهر الحال، و قال قومٌ ينتمونَ إلى التحقيق: إنَّ الجرَّ في الأسماء نظيرُ الجزم في الأفعال، فلايمنعُ الّذي لاينصرفُ ما في الفعل نظيره، و إنَّما المحذوفُ منه علـى الخفَّة، و هو التنوينُ وحدَه لثقل ما لاينصرفُ لمشابهة الفعل، ثُمَّ تبعَ الجـرَّ التنـوين في الزوال، لأن التنوينَ خاصَّةٌ للاسم، و الجرُّ خاصةٌ له، فيتبعُ الخاصَّةُ الخاصَّةَ.

و يدلُّ على ذلك أنَّ المرفوعَ و المنصوبَ مِمّا لا مدخلَ للجرِّ فيه، و إنّما يذهبُ منه التنوين لا غيرُ، فعلى هذا القول إذا قلتَ: نظرتُ إلى الرجل الأسمر، أو أسمركم ، فالأسمرُ باقٍ على منع صرفه و إنْ انجرَّ، لأنَّ الشبهَ قائمٌ، و عدمُ الصرف الّذي هو التنوينُ معدومٌ، و على القول يكونُ الاسمُ منصرفاً، لأنّه لَمّا دخله الألفُ و اللامُ و الإضافةُ، و هما خاصّةٌ للاسم بَعُدا عن الأفعال، و غلبت الاسميّةُ فانصرفَ، انتهى.

ثُمَّ المعتبر في الاسم الّذي لاينصرفُ من شبه الفعل أن يكونَ فيه فرعيّتان عن تسع، إحداهما من جهة اللفظ، و الأخرى من جهة المعنى، أو فرعيّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَهما، كما أنَّ في الفعل فرعيّتين عن الاسم، إحداهما من جهة اللفظ، و هي اشتقاقُه من المصدر، و الأخرى من جهة المعنى، و هي افتقاره إلى الاسم الّذي به يكون كلاماً، و حيث أشبه الاسم الفعلَ، أو كانَ فرعاً له بالاعتبار المذكور، كانَ مثله في امتناع ما يمنع فيه من الجرّ و التنوين أو التنوين وحدَه على الخلاف.

أسباب منع الاسم من الصرف:إذا عرفتَ ذلك فنقولُ: موانعُ الصرف و تُسمّى عللاً و أسباباً بالاستقراء تسعة و هي:

١- العجمةُ، و هي في لسان العرب فرعُ العربيّة، إذ الأصلُ في كلِّ كلام أنْ لايخالطه لسانٌ آخرُ.

٢- و الجمعُ، و هو فرعُ الواحد.

٣- و التأنيث، و هو فرع التذكير، لأنّك تقول: قائم، ثمّ تقول: قائمة.

٤- و العدلُ، و هو فرعُ المعدول عنه، لأنَّ الأصلَ بقاءُ الاسم على حالة.

٥- التعريفُ، و هو فرع التنكير، لأنّك تقولُ: رجلٌ، ثُمَّ تقولُ: الرجل، و لايخفى أنَّ المعروضَ لأل هو رجل المطلق، لا رجل المجرَّد عن أل، و هو النكرة، و كذا المعروض للتاء قائم المطلق، لا قائم المجرَّد عن التاء، و هو المذكر، فالفرعيّةُ في التأنيث و التعريف وهميّة، و الفرعيةُ المعتبرةُ في منع الصرف أعمُّ من الوهميِّ و الحقيقية، كذا قالَ بعضُ المحقّقين.

٦- و زيادةُ الألف و النون، و هي فرع المزيد عليه.

٧- و التركيبُ و هو فرع الإفراد.

٨- و وزنُ الفعل، و هو فرع وزن الاسم، لأنَّ الأصلَ في كلِّ نوع أنْ لايكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بنوع آخر، فإذا وجدَ فيه ذلك الوزن كان فرعاً لوزنه، و المراد

بقولهم: المختصُّ بنوع آخر المختصُّ به حقيقةً أو حكماً، و وزنُ الفعل المبدوُّ بإحدى الزوائد الأربع في حكم المختصّ، فلا يتّجه أنّ البيان قاصرٌ.

٩- و الوصف و هو فرع الموصوف، قال الرضي كغيره.

و تسميتهم لكلّ واحد من الفروع المذكورة مانعاً و سبباً و علّةً مجازٌ، لأنّ كلّ واحد منها جزء العلّة لاعلّةٌ تامّةٌ، إذ باجتماع اثنين منها يحصلُ الحكمُ، فالعلّةُ التامّةُ إذن مجموعُ علّتين، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامهما، انتهى.

قالَ بعضُ المُحقّقين: و فيه أنّ إطلاق العلّة على العلّة الناقصة حقيقةٌ، بل التحقيقُ أنّها العلّة، و اطلاقُ العلّة على مجموع الاثنين هو التجوُّز، انتهى. قيلَ: و وجهه أنّ التاء في العلّة للوحدة و لا وحدة في الاثنين.

و قد جمعَ المُصنّف هذه الموانع التسع بقوله[من الطويل]:

٦٥٢- موانعُ صرفِ الاسم تسعٌ فَعُجمةٌ و جمعٌ و تأنيثٌ و عدلٌ و معرفةٌ
و زائدتا فعلان ثُمّ تركّبٌ كذلك وزنُ الفعل و التاسعُ الصفةُ

و جمَعَها بعضُهم أيضاً، فقال[من الطويل]:

٦٥٣- إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظة فَدَعْ صرفَها و هي الزيادةُ و الصفةُ
و جمعٌ و تأنيثٌ و عدلٌ و عجمةٌ و أشباهُ فعلٍ ثُمّ تركيب معرفةُ

و قال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم[1] [من البسيط]:

٦٥٤- موانعُ الصرفِ وزنُ الفعل يتبعه عدلٌ و وصفٌ و تأنيثٌ و تمنعُهُ
نونٌ تلتْ ألفاً زيدت و معرفةٌ و عجمةٌ ثُمّ تركيبٌ و تجمعُه

أي و جمعه. و قال[من الطويل]:

٦٥٥- إذا رمتَ إحصاءَ الموانعِ للصرفِ فعدلٌ و تعريفٌ معَ الوزن و الوصفُ
و جمعٌ و تركيبٌ و تأنيثُ صيغةٍ و زائدتيْ فعلان و العجمةُ الصرفُ

و قال أيضاً[من الطويل]:

٦٥٦- موانعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكها منظمة إن كنتَ في العلم ترغبُ
من العدل والتأنيث والوصف عجمةٌ و زائدتيْ فعلان جمعٌ مركّبُ
وثامنها التعريفُ و الوزن تاسعٌ و زادَ سواها باحثٌ يتطلّبُ

و قال آخر[من الكامل]:

---

١ - أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين أبو محمد النحويّ. ولد سنة ٦٨٢هـ ، أخذ النحو عن ابن النحاس، من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب، شرح شافيته و....توفي سنة ٧٤٩ هـ. بغية الوعاة ٣٢٦/١.

٦٥٧- موانعُ الصرف تسعٌ كلّما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويبُ
عدلٌ و وصفٌ و تأنيثٌ و معرفةٌ و عجمةٌ ثمّ جمعٌ ثُمّ تركيبُ
و النونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ و وزن فِعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

و جمعَها بعضُهم في بيت واحد فقال[من البسيط]:

٦٥٨- إجمَع وَزِنْ عَادلاً أنّثْ بمعرفة رَكّبْ و زِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قَدْ كَمُلا

و أنشدَ الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه[من الرجز]:

٦٥٩- وزن المركّب عجمة تعريفها عدلٌ و وصفُ الجمع زِدْ تأنيثا

و قال الآخر[من البسيط]:

٦٦٠- جمع و وزن و عدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

و قال آخر أيضاً[من الطويل]:

٦٦١- زيادَةُ وَزْنٍ وَصْفُ تأنيث عُجْمَة و عدلٌ و تعريفٌ و جمعٌ و تركيبُ

و قال آخر[من البسيط]:

٦٦٢- موانعُ الصرف تأنيثٌ و تركيبٌ و عجمةٌ ثُمّ عدلٌ ثُمّ تعريفُ
و وزنُ فعلٍ و نونٌ قَبلَها ألفٌ و مزيدتين وَ عَدْلٌ ثُمّ توصيفُ

تنبيه: ما صرّحَ به من انحصار الموانع في التسعة هو المشهورُ الّذي عليه الجمهورُ. و قيلَ: المانعُ من الصرف اثنان: الحكايةُ و التركيبُ، أمّا الحكايةُ ففي وزن الفعل مع الوصف، نحو: أعلم و أجهل أو مع العلميّة، نحو: يزيد و يشكر، فإنّ امتناعِ الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لايدخلُ عليهما الكسر و التنوين قبل نقلها من الفعلية إلى الاسميّة، كذلك لم يدخلْ عليهما بعد النقل.

و أما التركيبُ ففي البواقي كتركيب التأنيث بالتاء الظاهرة أو المقدّرة أو بالألف، و هو إمّا تركيبُ التأنيث مع العلميّة أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم و تركيب العدل، و وجهة أنّه بمنزلة علمين تقديراً، لأنّ الواضعَ قصدَ التسمية بعامر، فعدلَ عنه خوفَ اللبس بالصفة إلى عمر، و في نحو: ثلاث فإنّه بمنزلة ثلاثة ثلاثة، و تركيب الجمع، فإنّه بمنزلة أجمعينَ، و تركيب الاسمين في نحو: بعلبك، و تركيب الألف و النون إمّا مع العلميّة أو مع الوصفيّة و تركيب العجمة، و هي إمّا تكرُّرها في العجميّ و العربيّ و تركيبها مع العلميّة.

و قالَ بعضهم: إنّها عشرةٌ، و الزائد شبهُ ألف التأنيث كأرطي[1] إذا سمّي به. و قالَ بعضهم: إنّها أحدَ عشرَ، و الزائدُ مراعاةُ الأصل في نحو: أحمد، إذا نكّر بعد العلميَّة، و قالَ بعضُهم إنّما ثلاثةَ عشرَ، و الزائد أنّ لزوم التأنيث و لزوم الجمع، و ردَّ القول بأنّهما اثنان ما ذكره من الحكاية لايتناولُ نحو: أحمر و أفكل[2]، لأنّهما ليسا بمنقولين من الفعل.

و ما ذكره من معنى التركيب ليسَ بتركيب، لأنّ التركيبَ المعتبرَ في منع الصرف تركيبُ الكلمتين، و ما ذكره ليس كذلك، نعم هو صحيح في بعلبك، لكن يبطلُه جعلَه مجرّداً لتركيب سبباً لمنع الصرف، و هو يقتضي منع صرفه في حال التنكير أيضاً لوجود السبب، و هو باطلٌ، و ردَّ باقي الأقوال بأنّ شبه الشيء منجذبٌ إليه و داخل في عداده، و مراعاة الأصل في نحو أحمر مندرجٌ في الوصف، و لزومُ التأنيث داخل في التأنيث، لأنّ لزوم التأنيث صفةٌ له، و صفةُ الشيء ملحقةٌ بأصلها، وكذا لزوم الجمع داخلٌ في الجمع، فالحقُّ أنّها تسعةٌ كما ذكره المُصنّف(ره).

العجمة:«و العجمة» و المرادُ بها غيرُ العربيَّة، فارسيَّةً كانت أو غيرها «تمنعُ صرفَ العلم العجميِّ العلميَّة» بإضافة العجمي إلى العلميَّة، و ذلك بأنْ يكونَ قبل استعمال العرب له علماً في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة، فلا أثر للعجمة فيها، لأنّها عجميَّةٌ جنسيَّةٌ، فألحقت بالأمثلة العربيَّة، و ذلك كلجام و ديباج و نحوهما من أسماء الأجناس، و كذا ما كان نكرةً في لسانهم، ثُمَّ نقل في أوّل أحواله علماً، كما إذا سمّي بلجام لحدوث علميَّة، فإن كان فيه مع العلميَّة سببٌ آخرُ غيرُ العجمة منع الصرف كصبحة علماً لمؤنث، و ما ذكره من اشتراط العلميَّة في العجميَّة، هو مذهبُ أبي الحسن ابن الدبّاج[3]، و نقلَ عن ظاهر مذهب سيبويه قال أبوحيّان: و الجمهورُ على خلافه، انتهى.

و يظهرُ أثر الخلاف في نحو: قالون، فيصرف على الأوّل لأنّهم لم يستعملوه علماً، و إنّما استعملوه صفة بمعنى جيّد، و يمنعُ الصرف على الثاني، لأنّه لم يكن في كلام العرب قبل أنْ يُسمّى به.

١ - الأرطي: شجر ينبت بالرمل.
٢ - أفكل: الرعدة من برد أو خوف.
٣ - على بن جابر بن على الإمام أبوالحسن الدّباج كان نحوياً أديباً فاضلاً قرأ النحو على ابن خروف و تصدر لإقراء النحو و القرآن نحو خمسين سنة. و مات سنة ٦٤٦ هـ المصدر السابق ١٥٣/٢.

الوجوه الّتي تعرف بها عجمة الاسم: تنبيهٌ: قالَ أئمة العربية: تعـرفُ عجمـة الاسـم بوجوه.

أحدُها: النقلُ بأنْ ينقلَ ذلك بعضُ أئمة اللغة.

الثاني: خروجُه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: أبريسم، فإنّ مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربيّ.

الثالثُ: أنْ يكونَ أوّله نون ثُمَّ راء، نحو: نرجس، فإنّ ذلك لايكون في كلمة عربيّة.

الرابعُ: أن يكونَ في آخره زاء، نحو: مُهَنْدز[١]، فإنّ ذلك لايكونُ في كلمة عربيَّة.

الخامسُ: أنْ يجتمعَ فيه الصادُ و الجيمُ، نحوَ: الصولجان[٢] و الجص[٣].

السادسُ: أنْ يكونَ فيه الجيمُ و القاف ، نحو المنجنيق.

السابعُ: أن يكون خماسيًّا أو رباعيًّا عارياً من حروف الذلّاقة، و هي الباء و الراء و الفاء و اللام و الميم و النون. فإنّه متى كان عربيًّا فلابدَّ أنْ يكونَ فيه شيء منها، نحـو: سفرجل و قذعمل[٤] و قرطعب[٥] و جحمرش[٦]. هذا ما جَمَعـه أبوحيَّـان في شـرح التسهيل، قاله في المزهر.

و إنّما تمنعُ العجمة صرف العجمي العلميَّة «بشرط زيادته على الثلاثة، كإبراهيم» و اسماعيل و إسحق و يعقوب، لأنّه إذا كان ثلاثيّاً ضعفَ فيه فرعيَّة اللفظ لمجيئه علـى أصل ما يبني عليه الآحاد العربيَّة.

تنبيهٌ: قيَّدَ صاحب جمع الجوامع[٧] الزيادة بأن لايكونَ بياء التصغير، قال في شرحه لو كان رباعيًّا، واحدُ حروفه ياءُ التصغير، لم يمنع الصرفَ إلحاقاً بما قبل التصغير«و لا أثـر لتحرُّك الأوسط» من الثلاثيِّ كشتر بفتح الشين المعجمة و فتح المثنّاة من فـوق، اسـم حصن بديار بكر فهو منصرف«عند الأكثر».

قال الرضيُّ: و هو أولى و ذلك أنّ تحرُّكَ الأوسط في المُؤنّث نحو: سقر أنّمـا أثـرَّ لقيامه مقامَ السادِّ مسدَّ علامة التأنيث، و أمّا العجمةُ فلاعلامةَ لها حـتى يسـدَّ شـيء مسدَّها، بل الأعجميُّ بمجرَّد كونه ثلاثيّاً سكنَ وسطه، أو تحرَّك، يشابهُ كلامَ العرب، و

١ - المُهَندِز: الّذي يقدّر مجاري القُني و الأبنية إلا أنّهم صيروا الزاي سيناً، فقالوا مهندس، لأنّه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال. لسان العرب ٤/ ٤١٧١.
٢ - الصَّوْلج و الصَّوْلجَان و الصَّلجانة: العود المعوج. و الجمع صوالجة.
٣ - الجِص: الذي يُطلي به.
٤ - القُذَعْمل: القصير الضخم من الإبل.
٥ - قرطعبَ: ما عليه قِرْطَعْبة أي قطعة خرقة.
٦ - الجحمرش: العجوز الكبيرة الغليظة.
٧ - جمع الجوامع في النحو لجلال الدين عبدالرحمن ابي بكر السيوطي المتوفى سـنة ٩١١. كـشف الظنـون ٥٩٨/١.

يصير كأنّه خارجٌ عن وضع كلامَ العجم، لأنّ أكثرَ كلامهم على الطول، و لايراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب، انتهى.

و ذهبَ قومٌ منهم ابنُ الحاجب إلى اعتبار تحرُّك الأوسط من الثلاثيِّ في تحتُّم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتَّم صرفه، قال المراديُّ: و نقل عن عيسى بن عمر و تبعه ابن قتيبة و الجرجانيُّ جوازَ المنع و الصرفِ في الساكن الوسط. قلتُ: و به قال الزمخشريُّ أيضاً، و يتحصل في الثلاثي أقوالٌ:

إحداها: تحتُّمُ الصرف مطلقاً.الثاني: تحتُّم المنع في محرك الوسط كَكَمك اسم أبي نوح(ع)، و تحتُّم الصرف في ساكنه. الثالثُ: منع صرف المتحرِّك الوسط، و الوجهان في ساكنه.

تنبيهات: الأوَّل: قالوا: إنّ جميعَ أسماء الانبياء لاينصرفُ إلا محمداً(ص)و صالحاً و شعيباً و هوداً لعربيَّتها، و نوحاً و لوطاً لانتفاء شرط العجمة، و قيل: هو كنوح حيث قرنه سيبويه معه[1]، و يؤيِّدُه تقدُّمُه على إسماعيل، و إنّه لا عرب قبل هذا، و فيه أنّ شيثاً و عزيراً منصرفان أيضاً، قاله بعضُ المحققين.

و في البحر للزَرْكشي[2] قد روى عن ابن عباس: إنّ أوّلَ مَنْ تكلّم بالعربية المحضة إسماعيل، و أراد به عربية قريش التي نُزِل بها القرآنُ، و أمّا عربية قحطان و حمير فكانت قبل اسماعيل.انتهى.

و في الكشاف إنّ مَن لم ينوِّن عزيز جعلَه غيرَ منصرف للعلميَّة و العجمة، و من صرفَه جعلَه عربيَّاً، و في القاموس عزير منصرف لخفَّته.

و ذكر بعضُهم أنّ أسماء الملائكة ممتنعةٌ من الصرف إلا أربعةً، منكر و نكير و مالك و رضوان.

الثاني: لا عبرةَ باتّفاق الألفاظ و لا باتّفاق الأوزان، أمّا الأوّل فإسحاق و يعقوب و موسى أسماء الأنبياء غير منصرفة، و إسحاق مصدرُ أسحق الضرع، إذا ذهب لبنه، و يعقوب لذكر الحجل، و موسى لما يلحق به مصروفه، و من قال: إنّما سمّي يعقوب، لأنّه خرجَ من بطن أمّه آخذا بعقب عيص[3]، فهو من موافقة اللفظ، و ليس بمشتقّ، لأنّ الاشتقاق من العربيِّ يوجبُ الصرف.

---

١ – من هود حتى هنا محذوف في «ح».

٢ – الزركشي(بدرالدين) (ت ٧٤٩ هـ /١٣٩٢ م) فقيه شافعيّ مصريّ، من آثاره «لقطه العجلان» و« البحر المحيط» في الأصول و «الديباج في توضيح المنهاج» المنجد في الأعلام، ص ٣٧٨.

٣ – العيص قد جاء في إعراب المحيط: و[يعقوب] عربي، وهو ذكر القبج(الحجَل)، وهو مصروف، ولو سمي بهذا لكان مصروفا. و من زعم أن يعقوب النبي انما سمي يعقوب لأنه هو و أخوه العيص توأمان، فخرج العيص أولا ثمّ خرج هو يعقبه، أو سمّي بذلك لكثرة عقبه، فقوله فاسد، إذ لو كان كذلك لكان له اشتقاق

و كذلك إبليس لاينصرفُ للمعرفة و العجمة، و من زَعَمَ أنّه مشتقٌّ من أبلس، إذا يئس[1]، فقد غلطَ، لأنَّ الاشتقاقَ من العربيِّ، يوجبُ الصرفَ، و إنّما هو من اتّفاق اللفظ، و أما الثاني فإنَّ جالوت و طالوت و قارون غيرُ منصرف، و جاموس و طاوس و راقود مصروفة، لكونها نكرات، و لاعبرةَ باتّفاق الوزن، قاله في البسيط.

الجمع:«و الجمعُ يمنعُ صرف وزن مفاعل و مفاعيل» في كون أوله حرفاً مفتوحاً، و ثالثة ألفٌ و بعد الألف حرفان، أولهما مكسورٌ تحقيقاً كما سيأتي، أو تقديراً كدوابٍّ، أو ثلاثة أوسطُها ساكنٌ، فالمرادُ بالوزن الوزنُ العروضيُّ الحاصل بمجرَّد مقابلة المتحرِّك[2] بالمتحرِّك، و الساكن بالساكنِ، دونَ التصريفيِّ المعتبر فيه مقابلة الأصليِّ بالأصليِّ و الزائد بالزائد، ليشملَ فعالل و فعاليل و فوعل و فواعيل و أفاعل و أفاعيل إلى غير ذلك، و لو أريدَ التصريفيُّ، لخرجت جميعُ موزونات هذه الموازين. و قول بعضهم: إنَّ المعتبر عندهم الوزن الصرفي دونَ العروضيِّ، و لهذا عدّوا وزنَ شمر مختصّاً بالفعل مع أنّه كجعفر في الوزن العروضيِّ ليس بشيء، لأنَّ قرينة المقام ظاهرةٌ في ما ذكرناه.

و لقد أحسنَ المُصنِّف(ره) في التمثيل لموزوني هذين الميزانين بقوله:«كدراهم و دنانير» فتعيَّنَ كونَ المراد بالوزن العروضيِّ لاغيرُ، و منع هذا الجمع الصرفَ «بالنيابة عن علّتين» على الأشهر، لكَونه لا نظيرَ له في الآحاد كما سيأتي. و قيلَ: لكونه نهايةَ جمع التكسير، أي يجمع الجمع إلى أنْ ينتهي إلى هذا الوزن، فيرتدع، فنزلَ كونه على صيغة منتهي الجموع منزلةَ جمع ثان.

و قال الجزوليُّ: فيه الجمعُ و عدمُ النظير، و قيل: لمّا لم يكن له نظير في الآحاد أشبه الأعجميَّ، ففيه الجمع و شبه العجمة، و يقالُ لهذا الجمع: الجمعُ المتناهي و الجمعُ الأقصي لما عرفتَ، و الجمعُ الّذي لا نظيرَ له في الآحاد، أي لامفردَ عربيّاً على وزنه، أما نحو: ثماني و رُباعي للّذي ألقي رباعيته، و هو السِّنُّ الّذي بين الناب و الثنيَّة فشاذّ.

عربي، فكان يكون مصروفاً.(اعراب المحيط سوره بقرة). و جاء في معجم البلدان: و قال ابن الكلبي: وُلِد لإسحاق بن إبراهيم الخليل (ع)، يعقوب، و هو إسرائيل(ع)، و العيص، و هو عيصو و هو أكبرهم، و قد ولدا توأمين و إنّما سُمّي يعقوب لأنّه خرج من بطن أمّه آخذاً بعقب العيص، و قال آخرون: سُمّي يعقوب لأنّه هو و العيص وقت الولادة تخاصما في الولادة فكلّ أراد الخروج قبل صاحبه و كان إسحاق (ع)، حاضراً وقت الولادة فقال اعقبْ يا يعقوب، و قال أهل الكتاب: إنّما سُمّي عيصو بهذا الإسم لأنّه عصى في بطن أمّه وذاك أنّه غلب على الخروج قبله مثل ما ذكرناه، و خرج يعقوب على أثره آخذاً بعقبه فلذلك سُمّي يعقوب، (معجم البلدان «روم»)

١ - في سائر النسخ «إذا بإس».

٢ - من ساكن حتى هنا سقط في «ح».

و أمّا نحو: الترامي و التغازي فالأصلُ فيه ضمٌّ ما قبل الآخر لكنّه كسرَ لأجل الياء، و أمّا نحو: هوازن لقبيلة من قيس و شراحيل علم لشخص فمنقولان عن الجمع، و أمّا نحو: يمانٍ و شامٍ في المنسوب إلى اليمن و الشام فالألفُ فيهما عوضٌ من إحدى يائي النسبة و الألف الّتي هي بدلٌ من الأخرى، و ياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن، و قال سيبويه: منهم من يقول: يمانيٌّ و شاميٌّ بتشديد الياء، و هو قليلٌ.

«و ألحقَ به» أي بهذا الجمع في منع الصرف«حضاجر» للضبع، و هي الأنثى كعلمية أسامة للأسد، و يُسمّى الذكر ضبعان«للأصل» أي لكونه في الأصل جمعاً لحضجر كقمْطَر[1]، ثُمَّ نقل منه إلى العلميَّة، فعلم بذلك أنَّ المعتبرَ في منع الجمع المذكور أنْ يكونَ موضوعاً في الأصل للجمع، كما أنَّ المعتبر في الوصف كونه كذلك في الأصل، فلايضرُّ زوالُ الجمع بالعلميَّة، لأنَّه عارض، كما لاتضرُّ غلبة الاسميَّة في الوصف الأصليِّ لعروضها، إذ الاصلُ لايتعدُّ بالعارض. و ما ألطف ما أنشدَه الشيخُ أبوحيَّان لنفسه[من السريع]:

٦٦٣- راضٍ حبيبي عارض قَدْ بَدا ... يا حسنَه من عارضٍ رائضِ
فظنَّ قومٌ أنَّ قلبي سلا ... و الأصلُ لاَ يعتدّ بالعارض

تنبيهٌ: قالَ في الهمع: و لو سمّيتَ بهذا الجمع كمساجد، فلا خالف في منع صرفه، فقد منعت العربُ شراحيل من الصرف، و هو جمع سُمّي به الرجل، انتهى.

و في دعوى عدم الخلاف نظرٌ، فقد قالَ الرضيُّ: و هو العمدة فيما ينقل، و كان سعيد الأخفش يصرفُ نحو: مساجد علماً لزوال السبب، و هو الجمعُ، و هو خلاف المستعمل، انتهى.

و لعلّه لم يتعدَّ الخلاف فعدَّه كالعدم، و ألحق به سراويل على الأشهر مع أنّه مفرد للشبه عند سيبويه و أبي على، قالا: إنّه اسمٌ عجميٌّ معرَّب، لكنّه أشبه من كلامهم ما لاينصرف قطعاً كقناديل، فحمل ما يناسبه فمنع الصرف، قال الشاعر[من الطويل]:

٦٦٤- .... فَتًى فارسيٌّ في سَراويلَ رامحُ[2]

فعلى هذا ليس فيه من الأسباب شيء، لأنَّ العجمةَ شرطها العلميَّة، و التأنيث المعنويُّ مشروط بها أيضاً.

---

١ - القمطر: الجمل القوي السريع، و قيل: الجمل الضخم القويّ.
٢ - صدره«أتي دونها الزّياد كأنّه»، و هو لتميم بن مقبل. اللغة: الذب: الثور الوحشي، و يقال له ذبّ الرّياد لأنّه يرود: أي يذهب و يجئ و لايثبت في موضع.

و أمّا صيغةُ الجمع فليست سبباً، بل هي شرطٌ للجمعية، فيلزمُ المنع بمجرَّد موازنة غير المنصرف فقط، و هو مشكلٌ، و ذهب المبرَّد إلى أنّه منقولٌ عن جمع سراوله، سمّي به المفرد الجنسيُّ. قال في التصريح: و اختلف في سماع سروالة، فقال أبوالعباس: إنّها مسموعة و أنشد[من المتقارب]:

٦٦٥- عليه من اللُّومِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يرقُّ لِمُستَعْطِف[1]

و قيل: لم يسمعْ، و البيتُ مصنوعٌ، فلاحجّةَ فيه، و الصحيحُ ما قاله أبوالعباس، فقد ذكر الأخفش أنّه سمعَ من العرب سروالة. و قالَ أبوحاتم: مِنْ العرب مَن يقول: سروال، و قيل: سراويلِ جمع سراول كشماليل جمع شملال[2]، حكاه الحريري في المقامات، و نقل ابن الحاجب أنّ من العرب من يصرفه، و أنكر ابن مالك ذلك عليه، قلت: و نقل ذلك ابن الحاجب أبوالحسن الأخفش، و ردُّ إنكار ابن مالك بأنّ من ينقل حجّة على من لم ينقل.

التانيث:«و التأنيثُ إن كان بالفي حبلي و حمراء» أي المقصورة و الممدودة، و إنّما اضافهما إلى حبلي و حمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على أنّه قد استشكلَ القولَ بأنّ التأنيثَ في مثل حمراء بألف ممدودة بأنّ علامةَ التأنيث الهمزة، لأنّها منقلبةٌ عن ألفُ التأنيث، و ليست ممدودةً، والألف الممدودة قبلها زائدةٌ، و ليست للتأنيث، و أجيب بأنّ المرادَ بالألف الممدودة هو الهمزةُ، سمّيت بذلك لأنّها الممدودة بها، ففيه حذفٌ و إيصالٌ، و لا نزاعَ في صحّة إطلاق الألف على الهمزة، لأنّ الألفَ إمّا اسم للأعمّ أو للمتحرّك فقط و اسم الساكن لا، فلا حاجةَ في إطلاق الألف على الممدود إلى القول بأنّها في الأصل ألفٌ، انتهى.

قال بعض المتأخّرين: و لك أنْ تقولَ: سمّيت الهمزةُ في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة«ناب عن علتين» للزوم ألفة الكلمة و بناء الكلمة عليهما بخلافه بالتاء، فنزّلَ لزومهما منزلة تأنيث ثان.

تنبيهات: الأوّل: توهّم بعضُهم من قولهم: ألفا حبلى و حمراء أنّ المانعَ الصفة و ألف التانيث، و هو غلطٌ صريحٌ، بل المانع التأنيثُ بهما فقط، كما صرّحَ به المصنّف، سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى و صحراء، أم معرفة كرضوى و زكريا، أم مفرداً كما

---

١ - البيت بلا نسبة. **اللغة:** السروالة: لباس يغطّي السُّرة و الركبتين و ما بينهما.

٢ - الشملال: السريع الخفيف.

تقدَّم، أم جمعاً كجرحي و أصدقاء، أو اسماً كما مرَّ، أم صفة كحبلى و حمراء لاخلاف في شيء من ذلك.

الثاني: تحملُ ألف الإلحاق المقصورة على ألف التانيث المقصورة، فيمتنعُ بشرط العلميَّة لشبهها بها من جهة أنَّها زائدةٌ، ليست بدلاً من حرف، و لاتكونُ إلا في مثال يصلح لألف التأنيث كارطى، فإنَّه على مثال سكرى، و أمَّا ألف الإلحاق الممدودة فلايشبه ألف التأنيث، لأنَّ الهمزة مبدلة من حرف بخلاف ألف التانيث، فإنَّها غير مبدلة من شيء، و المثال الَّذي يقعُ فيه الممدودة كعلياء لايصلحُ لألف التأنيث الممدودة.

قالَ السيوطيُّ في شرح ألفية: و في الهمع معنى الإلحاق أن تبنى مثلاً من الثلاثيِّ كلمةً على بناء يكون رباعيَّ الأصول، فيجعل كلَّ حرف مقابل حرف، فتفني أصول الثلاثيِّ، فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من البناء الرباعيِّ الأصول، فيسمَّى ذلك الحرف حرف الإلحاق، انتهى.

قال أبوحيَّان: و ما فيه ألف التكثير أيضاً إذا سُمِّي به امتنعَ كقبعثرى[1] لشبهها بألف التأنيث المقصورة، من حيث إنَّها زائدةٌ في الآخر لم تنقلب، و لاتدخل عليها تاء تانيث، كما أنَّ ألف التأنيث كذلك، و لم تجعل ألف قبعثرى للإلحاق، لأنَّه لاسداسيَّ في الاسم أصليَّاً، حتى تلحقَ به، و وهم الجوهريُّ في جعل ألفها للإلحاق.

«و إلا» يكن التأنيثُ بألفي حبلى و حمراء، بل كان بغيرهما «منع» أي التانيث «صرف العلم حتماً» أي وجوباً «إن كان» أي العلم مؤنثاً «بالتاء»، سواءٌ كان علماً مُذَكَّراً «كطلحة» أو مؤنثاً كفاطمة. و إنَّما لم يصرفوه لوجود العلميَّة في معناه و لزوم علامة التأنيث في لفظه، و هي ملازمةٌ له، و من ثَمَّ لم تُؤثِّر في الصفة، نحو: قائمة، لأنَّها في حكم الانفصال، فإنَّها تارةً تجرَّدُ منها، و تارةً تقترن بها.

«أو» كانَ العلمُ« زائداً على الثلاثة» و لم يكن بالتاء «كزينب» و سعاد تنزيلاً للحرف الرابع منزلةَ تاء التأنيث «أو» كان ثلاثيَّاً «متحرِّك الوسط» لفظاً «كسقر» اسمٌ لجهنم ــ أعاذنا الله تعالى منهاــ تنزيلاً للحركة منزلة الزائد، خلافاً لابن الأنباريِّ حيث جعله ذا وجهين كهند، و أمَّا متحرِّك الوسط تقديراً كدار علم امرأة فيلتحقُ بباب هند، و إنَّما قلنا: يتحرَّك وسطه تقديراً، لأنَّ أصلها دَوَرَ بالفتح، فقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها و انفتاح ما قبلها.

«أو» كانَ ثلاثياً «أعجميَّاً كجُور» بضم الجيم، اسمُ بلد من بلاد العجم، لأنَّ العجمة لمَّا انضمَّت إلى التأنيث و العلميَّة تحتَّم المنع، و إن كانت العجمة لاتمنعُ صرف

---

١ – القبعثرى: الجمل العظيم، أو الفصيل المهزول.

الثلاثيّ كما مرَّ، لأنّها لم تؤثّر هنا منع الصرف، و إنّما أثّرت تحتُّمه، و قيل هو ذو وجهين كهند.

«فلا يتحتَّمُ» أي لايجب«منعُ صرفه» نحو«هند» من الثلاثيِّ الساكنِ الوسط لعدم الشروط المذكور، بل يجوزُ المنع و عدمه، فالمنع نظراً لوجود العلّتين، و الصرف نظراً إلى خفّة الوسط بالسكون، و إنّها قد قاومت أحد السببين«خلافاً للزجاج» في إيجابه المنع، و علّله بأن السكونَ لايغيّرُ حكماً أوجبه اجتماع علّتين يمنعان الصرفَ.

و الجمهورُ على أنّ المنعَ أجودُ تحاشياً عن إلغاء العلّتين. قالَ ابن جني: و هو القياسُ، و الأكثرُ في كلامهم، و قال شيخُه الفارسيُّ: الصرف أجودُ ، قال الخضراويُّ: لا أعلمُ أحداً قال هذا القول قبلَه، و هو غلط، انتهى.

قلت: و لا قالَ به أحد بعده، و قد اجتمع الوجهان في قوله[من المنسرح]:

٦٦٦- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ و لم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[1]

تنبيهات: الأوّل: الجمهورُ على تحتُّم منع الثلاثيِّ المنقول من المذكّر إلى المؤنّث كزيد اسم امرأة، لأنّه بنقله إلى المؤنّث، حصلَ له ثقل ما دلّ خفّة اللفظ، و هو مذهبُ سيبويه. و قال عيسى و الجرميُّ و المبرّدُ: إنّه كهند، و لعلّه اختيار المُصنّف، حيث لم يذكره.

الثاني: صرف أسماء القبائل و الأرضين و الكلم و منعها مبنيّان على المعنى، فإن كانَ اسم أب كمعد و تميم أو اسم حيٍّ كقريش و ثقيف أو اسم مكان كبدر ثبير[2] أو اسم لفظ، نحو كتب زيد، فأحاده صرف إلا إنْ كانَ فيه مانعٌ آخر، فيمنع كتغلب مراداً به الحيُّ أو القبيلةُ للعلميَّة و الوزن، فإنْ كان اسم أمٍّ كباهلة و سدوس و سلول، أو اسم قبيلة كمجوس و يهود، أو بقعة كفارس و عمان بتخفيف ميمها، أو اسم كلمة نحو: كتبَ زيدٌ فأحادها، منعَ الصرف. و الأسماء و الأفعال و الحروف تذكّرُ باعتبار اللفظ فتصرفُ، و تؤنّثُ باعتبار الكلمة، فإن انضمّ إليه سببٌ يوجبُ المنعَ منعَ، و كذا حروفُ تذكّرُ و تؤنّثُ، و زعمَ الفرّاء أنّ تذكيرَها لايكونُ إلا في الشعر، قاله في الإرتشاف.

و أمّا أسماءُ السور فأقسامٌ:

أحدُها: ما فيه ألْ، و حكمه الصرفُ كالأنعام و الأعراف و الأنفال.

---

١ – هو لجرير. اللغة: تتلفع. تتقنع ، العلب: وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب .

٢ – ثبير: جبل بمكة.

الثاني: العاري منها، فإنْ لم تضفْ إليه سورةٌ، منع، كهذه هودُ، و قرأت هودَ، و إن أُضيفت إليه سورةٌ لفظاً أو تقديراً صرف، كقرأت سورة هودٍ، ما لم يكن فيه مانعٌ يمنعُه كقرأت سورة يونس.

الثالثُ: الجملة ﴿قلْ أُوحي ﴾[الجن/١]، ﴿و أتي أمْرالله﴾[النحل /١]، فيحكـي، فإنْ كانَ أوّلها همزة وصل قطعت، لأنّها لاتكونُ في الأسماء إلا في ألفاظ معدودة تحفظُ، و لايقاسُ عليها. أو في آخرها تاءُ التأنيث، قلبت هاءً في الوقف، إذ هو شأن التاء الّتي في الأسماء، و تعربُ لتصير اسماً، و لاموجبَ للبناء، و يمنع الصرف للعلميَّة و التأنيث نحـو قرأت: ﴿اقْتَرَبت﴾[القمر/١]، بفتح الباء، و في الوقف اقتربه.

الرابعُ: حرفُ الهجاء كصاد و قاف و نون، فيجوزُ فيها الحكايةُ، لأنّها حـروفٌ، فتحكى، كما هي، و الإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، و على هذا يجـوزُ فيهـا الصرفُ و المنعُ بناءً على الحرف و تأنيثه، و سواءٌ فيه أُضيفَ إليه سورة أم لا، كقـرأت صاد أو سورةَ صاد بالسكون و الفتح منوّناً و غيره.

الخامسُ: ما وزانَ الأعجميَّ كحاميم و طاسين و ياسين، فأوجبَ ابن عصفور فيه الحكايةَ، لأنّها حروفٌ مقطعة، و جوّز الشلوبين فيه ذلك و الإعراب غـير منـصرف لموازنته هابيل و قابيل. و قد قرئَ ياسين بنصب النون، و سواءٌ في جواز الأمرين أضيفت إليه سورة أم لا.

السادس: المركّبُ نحو: طسم، فإن لم تضف إليه سورة ففيه رأيُ ابـن عـصفور و الشلوبين فيما قبلَه، و رأيٌ ثالثٌ هو البناء للجزءين على الفتح كخمـسة عـشر، و إن أضيفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً ففيه الرأيان، و يجوزُ على الإعراب فتحُ النون و إجراء الإعراب على الميم كبعلبك، و إجراءه على النون مضافاً لما بعده، و على هذا في مـيم الصرف و عدمه بناء على تذكير الحرف و تأنيثه.

و أمّا﴿ كهيعص﴾[مريم/١]، و ﴿حمعسق﴾[الـشوري/١و٢] فلايجـوزُ فيهـا إلا الحكايةُ، سواءٌ أُضيفَ إليها سورةٌ أم لا، و لايجوزُ فيهما الإعرابُ، لأنّه لانظيرَ لهمـا في الاسماء المعربة، و لا تركيب المزج، لأنّه لايتركّبُ من أسماء كثيرة، و أجازَ يـونس في: ﴿كهيعص﴾ أنْ يكونَ كلُّه مفتوحاً، و الصادُ مضمومةً، و وجهه أنّه جعلَه اسماً أعجميّاً، و أعربه و إن لم يكن له نظير في الاسماء المعربة، قاله في الهمع.

العدل:«و العدل» و هو تحويلُ الاسم عن صيغته الأصليَّة إلى أخرى مع اتّحاد المعنى لا لإلحاقٍ و لا إعلال و لا ترخيم و لا قلبٍ، فخرجَ نحو: رجُل لعدم اتّحاد المعنى و نحـو:

كوثر لإلحاقه بجعفر، و نحو: مقام لإعلاله، و نحو: يا حار في يا حارث لترخيمه، و نحو: آرام جمع ريمة، لأنّه مقلوبٌ عن آرام براء ساكنة تلي همزة، فقلبت العين إلى موضع الفاء.

«بمنعُ صرفَ الصفة المعدولة عن أصلها»، أي عن صيغتها الأصليّة الّتي يقتضي الأصلُ أنْ تكونَ عليها إلى صيغة أخري«كرُباع و مَرْبَع»، فإنّهما معدولان عن أربعة أربعة، و الدليل علي أنّ أصلهما ذلك أنّ في معناها تكراراً دونَ لفظهما، و الأصلُ في ما إذا كان المعنى مكرَّراً أن يكون اللفظ أيضاً مكرراً، فعلمَ أنّ أصلَهما لفظٌ مكرَّرٌ، و هو أربعة أربعة، و كذا الحال في أحاد و موحد، و ثناء و مثنى، و ثلاث و مَثلث، و الجميعُ متّفقٌ عليه، و فيما وراء ها إلى عشار و معشر خلافٌ.

قالَ أبوحيَّان: و الصحيحُ مجيئه لسماع ذلك عن العرب، فتقولُ: موحد و أحاد إلى معشر و عشار، و حكى البناءين أبو عمرو و الشيباني، انتهى.

قال ابنُ هشام: و لايعارضُ بقول أبي عبيدة و البخاريُّ في صحيحه أنّ العرب لاتتجاوزُ الأربعةَ، لأنّ غيرهما سمع ما لم يسمعا، و نقل السخاويُّ أنّه يعدل أيضاً على فعلان بضمّ الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله [من البسيط]:

٦٦٧- .... طاروا إليه زرافات و وُحدانا[1]

و وجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في أصولها كونُها متأصّلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال، و من ثَمَّ لم يستعمل إلا صفة نحو:﴿ أولى أجنحَة مثنى و ثُلاثَ و رُبَاعَ﴾[فاطر/١]، أو حالاً نحو: ﴿فانكحُوا ما طابَ لكم من النساء مثنى و ثُلاثَ و رُباعَ﴾[النساء/٣]، أو خبراً نحو صلاةَ الليل مثنى مثنى، و الحال و الخبر صفة في المعنى و مثنى الثاني في الحديث لا للتكرير.

تنبيه: ما ذكرَه منْ أنّ منعَ الصرف في ذلك للعدل و الصفة هو مذهب سيبويه و الخليل، و هو المشهور، و ذهب ابن السراج إلى أنّ مانعَ الصرف فيه عدلان لفظيٌّ و معنويٌّ، لأنّ مثنى مثلاً معدولٌ عن لفظ اثنين و عن معناه، أعني الاثنين مرّة واحدة إلى معنى اثنين اثنين.

و قالَ الكوفيُّون و ابن كيسان: إنّ فيه العدلَ و التعريفَ كما في عمر، إذ لاتدخله اللامُ، و إذا جرى على النكرة فمحمولٌ على البدل. قال الرضيُّ: و لا دليلَ على ما

---

١ - صدره«قوم إذا الشر أبدي ناجذيه لهم»، و هو للعنبري. اللغة: أبدي: أظهر ، الناجذ: الضرس(ج) نواجذ، الزرافات: الجماعات، الوحدان: جمع الواحد.

قالوا، و لو كان معرفة، و لا شكَّ أنَّ فيه معنى الوصفِ يجرى على المعارف، و كيف يكون معرفه، و هو يقع حالاً، انتهى.

«و كأُخَر » بضم الهمزة و فتح الخاء«في نحو: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَر» و برجال أخر و بامرأة أخر و بامرأتين أخر و برجلين أخر، «لأنّ اسم التفضيل المجرَّد عن اللام و الإضافة مفردٌ مذكرٌ دائماً» كما مرَّ في بابه، لكنَّهم قالوا: أخري و أخريين و آخرَين و آخرينَ.

قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و إنّما خصَّ النَّحويُّونَ أخر بالذكر لأنَّ في أخري ألفَ التأنيث، و هي أوضح من العدل، و أمَّا آخرون و آخرانِ فمعربان بالحروف، فلامدخلَ لهما في هذا الباب، و أمَّا آخر فلا عدل فيه، و إنَّما العدلُ في فروعه، و إنَّما امتنع من الصرف للوصف و الوزن، انتهى.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ في التصريح في جعل أخر من باب التفضيل إشكالٌ، لأنَّه لايدلُّ على المشاركة و الزيادة في المغايرة، و من ثَمَّ قالَ الموضح في الحواشي: الصواب أنَّ أخر مشابهٌ لأفصل من ثلاث جهات: إحداها: الوصفُ، و الثانية: الزيادة، و الثالثة أنّه لايتقوَّم معناه إلا باثنين مغاير، كما أنَّ أفضلَ إنّما يتقوَّمُ معناه باثنين مفضَّل و مفضَّل عليه، فلمَّا أشبهه من هذه الجهات استحقَّ أحكامه في جميع تصاريفه.

و على هذا فكانَ ينبغي أن لاتستعملَ تصاريفه مع التنكير، بل مع أل و الإضافة لمعرفة، فلمَّا خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلاً عمَّا استحقَّه بمقتضي المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر، كان معدولاً عن آخر بالفتح و المدّ، و لاتقول عن الاخر، لأنّه نكرةٌ لجريه علي نكرة معناً، و لا عن آخر لما بيَّنا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة، و كثيرٌ غلطَ في المسألة، انتهى.

الثاني: إذا كانَ أخري بمعني آخرة بكسر الخاء مقابله الأولى جمعت على أخر مصروفاً، لأنّه غيرُ معدول، لأنَّ مُذَكَّرها آخر بالكسر، فليست من باب اسم التفضيل.

«و يقدَّرُ العدل فيما»، أي في اسم «سمعَ غير منصرف و ليس فيه» من أسباب منع الصرف علّةٌ ظاهرةٌ «سوى العلميَّة كزحل و عمر بتقدير زاحل و عامر» فهما معدولان عنهما، لا لقياسٍ دلَّ على ذلك، بل لمَّا رأوهما ممنوعين من الصرف، و ليس فيهما بحسب الظاهر إلا سببٌ واحد و هو العلميَّة، و لايستقلُّ بالمنع اجماعاً، احتيجَ إلى تقدير سببٌ آخر، و لم يمكنهم غير العدل، فقدَّروه، كيلا تنخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم، فما سمع منصرفاً، فليس بمعدول نحو: لبد[1]، أو سمع غير منصرف، و فيه مع

---

١ - لُبَد: اسم آخر نسور لقمان بن عاد سمَّاه بذلك لأنه لَبِدَ فبقي لايذهب و لايموت كاللبد من الرحال اللازم لرحله لايفارقه، و لُبَد ينصرف لأنّه ليس بمعدول. لسان العرب٤/٣٥٢٨.

العلميَّة مانع آخر، فكذلك نحو: طوى[١]، ممن منعه، فإنَّ فيه مع العلميَّة التأنيث المعنويَّ باعتبار البقعة، فلاوجهَ لتكلُّف العدل.

تنبيه: قال بعض المتأخِّرين: ما اشتهرَ من عدم إمكان غير العدل في نحو عمر ممنوعٌ، بل ثَمَّ شيء يمكنُ تقديره مع وجود أصل مقيس عليه في الباب، و هو لزوم العلميَّة، فإنَّ نحو عمر و زفر من الأعلام الّتي على فعل لازم للعلميَّة لايجوز تجريده عنها، فلذلك لايُثَنّى و لايُجْمَعُ، بل يقال: جاءني عمر كلاهما في التثنية. و جاءني عمر كلُّهم في الجمع، فإحدى الفرعيتين العلميَّة، و الأخرى لزومها، و نظير ذلك ألف التأنيث كما مرَّ، و إذا كان كذلك فلاحاجةَ إلى تقدير العدل، انتهى.

و ليس بشيء إذْ لايؤثِّرُ منع تثنية المعدول و جمعه إلا عن المازني فقط، و يردُّه قولُهم: سيرة العمرين بن الخطاب و ابن عبدالعزيز، كما صرَّح به بعضُهم. قال[الفيروز آبادي] في القاموس: و العمران أبوبكر و عمر، أو عمرو عمر بن عبدالعزيز، فكيف يجعلُ مثل هذا أصلا مقيساً عليه.

هكذا كنت رددتُ هذا الكلامَ، ثُمَّ وقفتُ في همع الهوامع على ما نصُّه: منع المازنيُّ من تثنية العلم المعدول و جمعه جمع سلامة أو تكسير، و قال، أقول: جاءني رجلان كلاهما عمر، و رجالٌ كلُّهم عمر. قالَ أبوحيَّان: و لا أعلم أحداً وَافَقَه على المنع، و يردُّه ما سمعَ من قول العرب العمران، فإذا ثُنّي على سبيل التغليب فمع اتِّفاق اللفظ و المعنى أولى، انتهى.

التعريف:«و التعريفُ» المعبَّرُ عنه في التبيين المتقدِّمين بلفظ المعرفة« شرطُ تأثيره في منع الصرف العلميةُ» أي أن يكونَ اسمُ المعرفة علماً شخصيًّاً كما في أحد، أو جنسيًّاً كما في أسامة. و إنَّما جعلُ السبب التعريف دونَ العلميَّة إشارة إلى أنَّ المؤثِّر هو التعريف، لأنه فرع التنكير، و وجه اشتراط العلميَّة أنَّ ما سواها من التعاريف إمَّا أن يستلزمَ البناء كما في المبهمات سوى أيٍّ و أية، و إمَّا أن يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام و الإضافة، و إمَّا أن يكونَ غير لازم كتعريف النداء، فإنَّه يدور مع قصد المتكلِّم، فمن قال تعريف المضمر و الموصول و الإشارة يستلزمُ البناء، و اللام و الإضافة

---

١ – قال الجوهري: طوى اسم موضع بالشام، تكسر طاؤه و تضم و يُصرف و لايُصْرَفُ، فمن صرفه جعله اسم واد و مكان و جَعَله نكرة. و من لم يصرفه جعله اسم بلدة و بقعة و جعله معرفة. و قال ابن سيدة: وطوىً و طوى جبل بالشام و قيل: هو واد في أصل الطور. و في التنزيل العزيز: ﴿أنّك بالواد المقدس طوى﴾[طه/١٢]، المصدر السابق ٢٤٣٦/٣.

منافيان لحكم منع الصرف، فتعيَّنت العلميَّة، فقد غفلَ أيةَ غفلةٍ مع نداء الفطنة على فساده، قاله بعض شارحي الحاجبية.

و الألف و النون المعبَّر عنهما في البيتين بـ « زائدتا فعلان»، و تسمَّيان بالزائدتين لزيادتهما، و قيل: لكونهما من حروف الزيادة، و هو بعيدٌ، و تسمَّيان المضارعتين أيضاً لمضارعتهما، أي مشابهتهما ألفي التأنيث في كونهما مزيدتين معاً، كذا قالوا.

قال بعضُهم: و هذا ينافي قولَهم: إنَّ الممدودة في الأصل مقصورةٌ، زيدت قبلها ألفٌ، فانقلبت همزةً، و تأثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما ألفي التأنيثِ في أنَّهما في بناء يخصُّ المذكَّر، كما أنَّ ألفي التأنيث في بناء يخصُّ المؤنَّث، و أنَّهما لاتلحقُهما التاء بدليل سقوط التأثير بفوات هذه الجهة.

هذا مذهبُ البصريِّين، و هو الحقُّ، و ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ تأثيرهما لكونهما زائدتين. قالَ ابنُ هشام: و يلزمهم أن يمنعوا صرف عفريت علماً، فإن أجابوا بأنَّ المعتبر أنَّما هو زائدتان بأعيانهما، سألناهم عن علَّة الاختصاص، فلايجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريُّون.

زيادة الألف و النون: تنبيهات: الأوَّل: قالَ بعضُهم: المرادُ بالألف و النون أعمُّ من الألف و النون في الاصل[١] أو في الحال، لأنَّ أصيلال علماً غير منصرف، لأنَّ اللامَ فيه بدلٌ من النون، و هو في الأصل مصغَّر أصلان كعثمان جمعُ أصيل، و هو الوقتُ من بعد العصر إلى المغرب، لكنَّهم لَمْ ينظروا إلى الأصل في التصغير، فحكمُوا بأنَّ عمرين في تصغير عمران منصرف، و إنْ كان فيه الألفُ و النونُ في الأصل لتغيير الألف، انتهى. و في الارتشاف قال: أصلان مفرد، ليس بجمع، و لذلك ساغ تصغيرُه.

الثاني: علامةُ زيادتهما أنْ يكونَ قبلَها أكثرُ من حرفين، فإن كانَ قبلَهما حرفان، و كانَ الثاني مضعَّفاً ففيه اعتباران، إنْ قدِّر أصالة التضعيف فزائدتان، أو زيادته، فالنون أصليَّةٌ كحسان، إن جعلتَه من الحسن فوزنه فعلان، فلاينصرفُ، أو من الحُسن فوزنه فعال، فينصرف، و كذا حيَّان هل هو من الحيوة أو من الحين؟

و قالَ السخاويُّ في تنوير الدياجي: سألَ سيبويه الخليلَ عن رمَّان؟ فقال: لاأصرفُه في المعرفة، و أحمله على الأكثر إذا لم يكن معنى يُعرف به. قال السخاويُّ: أي إذا كانَ لايعلم من أي شيء اشتقاقه حُملَ على الأكثر، و الأكثرُ زيادةُ الألف و النون. و قالَ

١ – أعم من الالف و النون في الاصل سقط في «ح».

ابنُ يعيش: القياسُ يقتضي زيادةَ الألفِ و النون في حسان، و أنْ لاينصرفَ حملاً على الأكثر.

لطيفة: لقي بعضُ الملوك حيَّانَ النحويَّ، فقال الملك: أ حيَّان منصرفٌ أم لا؟ فقال: إن كان حياة الملك فغيرمنصرف، و إلا فينصرفُ. ذكره الطيبيُّ في التبيان[1].

«يمنع» أي الألفُ و النونُ، و إفراد الضمير باعتبار أنّهما سببٌ واحدٌ « صرفَ العلم كعمرانٍ» و عثمان و غطفان. قال بعض شارحي الكافية: و لايخفى أنَّ هذا الشرطَ متحقّق في سعدانة و و بمراني و لحياني و رقباني أعلاماً معَ أنّه لا أثرَ فيهنَّ للزيادة، و هي منصرفةٌ، و ينبغي اشتراطُ أنْ لايكون مع الهاء و لا ياء النسبة.

«و»يمنعُ«الوصف الغير القابل للتاء»، أي إلحاقها به، إمّا لأنّه لامؤنّثَ له أصلاً كلحيان لكبير اللحية، أو لأنَّ مؤنثة فعلى بفتح الفاء و الألف المقصورة« كسكران»، فإنَّ مؤنّثه سكرى على لغة الجمهور، و نقل عن بني أسد يقولون: سكرانة، و قالَ الزبيديُّ: ذكر يعقوب أنَّ ذلك ضعيفٌ رديءٌ، و قال أبوحاتم لبني أسد: مناكير[2] لايؤخذُ بها.

«فعريان منصرفٌ» لأنَّ مؤنّثه عريانةٌ، و قد جاء في الشعر ممنوعاً تشبيهاً له بباب سكرانَ،«و رحمنُ ممتنعٌ» من الصرف لامتناع رحمانة، هذا هو المشهورُ، و قيل: الألفُ و النونُ يمنعُ صرفَ الوصف الّذي مؤنّثه فعلى، فعلى هذا رحمن منصرفٌ لانتفاء رحمى، قالَ الرضيُّ: و الأوّل أولى، لأنَّ وجودَ فعلى ليس مقصوداً بذاته، بل المطلوبُ منه انتفاء التاءُ، لأنَّ كلَّ ما يجيءُ منه فعلى لايجيءُ منه فعلانة في لغتهم إلا عند بعض بني أسد، فإنّهم يقولون في كلِّ فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً، نحو: عضبان و سكران، فيصرفون إذن فعلان فعلى.

و هذا دليلٌ قويٌّ على أنَّ المعتبر في تأثير الألف و النون انتفاءُ التاء، لا وجودُ فعلى، فإذا كان المقصودُ من وجود فعلى انتفاءَ التاء، و قد حصلَ هذا المقصودُ في رحمن لا بواسطة وجود رحمى، بل لأنّهم خصَّصوا هذه اللفظة بالباريءِ تعالى، فلم يضعوا منه مؤنّثاً لا من لفظه بالتاء و لا من غيره، أعني فعلى، فيجبُ أنْ يكونَ غيرَ منصرف، انتهى.

---

١ – التبيان في المعاني و البيان للعلّامة شرف الدين حسين ابن محمد الطيبي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. كشف الظنون ٣٤١/١.
٢ – المناكير: جمع المنكور: المجهول.

و هذا كلُّه مبنيٌّ على أنّ الرحمنَ صفةٌ، كما ذهبَ إليه الزمخشريُّ و ابن الحاجب و جماعةٌ، و قد تقدَّم في شرح الديباجة أنّ الأعلمَ و ابن مالك و ابن هشام ذهبوا إلى أنّه علمٌ لا صفة، و قالوا: لا نسلمُ أنّه موضوع بازاء المعنى لا الذات، و كونُه مشتقاً من الرحمة لاينافي علميَّته كعلى و حسن و صالح و حارث.

قالَ ابن هشام: و أمّا قول الزمخشريِّ: إذا قلت: الله رحمن، أتصرفه أم لا ؟ و قول ابن الحاجب: إنّه اختلفَ في رحمن، أي في صرفه، فخارجٌ عن كلام العرب من وجهين، لأنّه لم يستعملْ صفةً و لا مجرَّداً من أل إلا في الضرورة، انتهى. و قد مَرَّ أنّهم يعربونه في البسملة بدلاً من اسم الجلالة لا صفة.

تنبية: جميعُ أبنيه فعلان مُؤنَّثاها على فعلى إلا أربع عشرة جاءت مؤنثاها على فعلانة فتصرف، و قد جمع ابن مالك منها اثنتي عشره في قوله[من الهزج]:

٦٦٨- أجز فعلى لفعلانا	إذا استثنيت حبلانا
ودجنانا و سخنانا	و سيفانا و ضحيانا
و صوحاناً وعلّانا	و قسوانا و مصانا
و موتانا و ندامانا	و اتبعهنّ نصرانا

و ذيَّل عليه المراديُّ الباقيتين فقال: و زدْ فيهنّ خمصانا على لغة و أليانا.

الحبلان بحاء مهملة و موحّدة العظيم البطن، و قيل: الممتلي غيظاً، و الدجنان بدال مهملة و جيم: اليوم المظلم. و السخنان بسين مهملة و خاء معجمه: اليوم الحارُّ. و السيفان بسين المهملة و بعده اليا المثناة من تحت فاء: الرَّجل الطويل، كأنّه من السيف. و الضحيان بضاد معجمة و حاء مهملة و مثناة تحتية: الرَّجل الّذي يأكل في الضحى، كذا في القاموس. و قال بعضهم: هو اليوم الّذي لاغيم فيه، و ضبطه آخر بالصاد المهملة. و الصوحان بصاد و حاء مهملتين: البعير اليابس الظهر. و العلّان بعين مهملة و تشديد اللام: الرجل الكثير النسيان، و قيل الحقير. القشوان بقاف و شين معجمة: الرقيق الساقين. و المصان بميم و صاد مهملة: اللئيم. و الموتان: البليد الميّت القلب. و الندمان: المنادم في الشراب. و النصران: واحد النصارى. و الخمصان: بفتح الخاء المعجمة و بعده الميم و صاد مهماة: الضامر البطن، و هي لغة في خمصان بضم الخاء، و لهذا قال على لغة. و الإليان: الكبير الإلية، فهذه كلّها منصرفة، لما مرَّ.

التركيب: «و التركيبُ» المعبَّرُ عنه في البيتِ لضرورة الوزن بالتركيب «المزجيِّ»، و هو جعلُ اسمينِ اسماً واحداً منزّلاً ثانيهما منزلةَ هاء التأنيث، و خرج به الإضافي كامرئ

القيس، و الإسناديُّ كشاب قرناها، لأنَّ الإضافةَ تجعلُ غير المنصرف منصرفاً، فلا تلائم منع الصرف، و الاسنادُ يلزمُ بناء المركّب على المشهور، أو كونه واسطةً لا معرب و لا مبنيٌّ، على ما نقلَه الرضي عن ابن الحاجب، و أمّا إذا قيلَ: بأنّه معربٌ محكي كما حكي عن جماعة، فقيلَ: لايبعدُ أنْ يجعل غير منصرف، و إنْ لم يظهر أثر منع الصرف فيـــه، و ردَّ بأنّه لا فائدةَ للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور أثره، و الأصل في الاسم الصرف.

«يمنعُ صرف العلم كبعلبكَ» و حضر موت و معدي كرب، و يُستثني نحو سيبويه، فإنّه مبنيٌّ، لا أثرَ للتركيب المزجيِّ فيه في منع الصرف، و إنّما لم يحترز عنه اكتفاءً بالعلم بحاله ممّا ذكره في باب المركّب من المَبْنِيّات، و قد تقدَّمَ الكلام عليه. و الجرميُّ أجاز فيه إجراء مجرى بعلبك، فَلْيُطلب ثَمّةَ.

وزن الفعل:«و وزنُ الفعلِ» و هو الّذي يكونُ للفعل، سواءٌ ترجَّحت نسبةٌ إلى الفعل أو تساوت نسبته إليه، و نسبته إلى الاسم بدليل إطلاقهم له على الوزن المشترك، و ما قيلَ من أنَّ وزن الفعل عند النحاة ما يختصُّ بالفعل، أو يغلب له، إذْ لو اشترك بين الاسم و الفعل على السوية لما صحَّ أن يضاف إلى الفعل، فيقال له: وزن الفعل، فليس بشيء، إذ قد يكون الوزنُ أغلبَ في الفعل اتّفاقاً، و هو لايؤثّرُ كفاعل، فإنّه في الأفعال أغلب، و لو سُمِّيَ بخاتم لأيصْرَفُ اتّفاقاً، هكذا يستفاد من كلام بعضهم، فتأمَّل.

«شرطُه» لمنع الصرف«الاختصاصُ بالفعل»، أي يكونُ مختصّاً به، بمعنى أنّه لايوجدُ في الاسم العربيِّ إلا منقولاً من الفعل، و لاينافي اختصاصُه بالفعل، إذْ وجودُه فيه حينئذ بطريق النقل و العارية، و أمّا وجودُه في الاسم العجميِّ فلاحكمَ لـــه، لأنَّ كلامَنـــا في كلام العرب.

«أو تصديره» أي وزن الفعلِ بواحدة «من زوائده» أي زوائـــد الفعـــل، و هـــي حروف نابت لتحقُّق الفرعيّة، فإنَّ هذه الزوائد في الفعل يدلُّ على معنى بخلافها في الاسم نحو: أذهب مضارع ذهبت تدلُّ على المتكلّم، و الدّال أصلٌ لغير الدّال.

«و يمنعُ» أي وزن الفعل «صرفَ العلم كشمَّر»، فإنَّ فعَّلَ بتضعيف العين مختـــصٌّ بالفعل، و هو علمٌ لفرسٍ جدٍّ جميل بن عبدالله بن معمر الشاعر، كذا في القاموس، و من قال: إنّه علم لفرس حجّاج فقد أخطأ، و الشاعر المذكور هو القائل[من الطويل]:

٦٦٩– أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضَّيْفِ بُرْدَه وَ جَدِّي يا حَجّاجُ فارسُ شَمَّرا[1]

---

١ – هو لجميل بثينة.

هو منقولٌ عن معنى مرَّ جادّاً أو مختالاً.
و نحوه ضُرِبَ علماً بالبناء للمفعول، إذ هو بالبناء للفاعل غير مختصٌ، فلايـؤثّرُ في منع الصرف خلافاً لعيسى بن عمر و الفرّاء، و أمّا بقّم اسم لضبع معـروف، و هـو العَنْدَم، و شَلّم لبيت المقدس فهما من الأسماء العجميَّة المنقولة إلى العربية فلايقدحان في الاختصاص.

الوصف:«و الوصفُ الغيرُ القابل للتاء» إمّا لأنّه لامؤنّثَ له أصلاً، كـأكمر لعظـيم الكمرة، و هي رأس الذكر، أو لأنّ مُؤنّثه فُعلاء بالألف الممدودة، أو فعلى بضمّ الفاء و الألف المقصورة كأحمر و أفضل، فإن مؤنّثيهما حمراء و فضلى، و إنّما اشترطَ عدم قبوله للتاء، ليقوّي شبهه بالفعل من حيثُ هو لايقبلُها، فينتهض للسببيَّة.
«فيعمل» و هو الجملُ القوي على العمل و السير« منصرفٌ لوجود يعملة» لناقـة، كذلك قالَ بعضُهم، و إنّما يصحُّ التمثيلُ به على التحقيق لو كان وصفاً، و هو ممنوعٌ، إذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القويّ على العمل والسير مطلقاً، و إنّما هـو بمعنى الجمل القوي عليهما، و في القاموس هما اسمان، إذ لايقال جمل يعمل و ناقة يعمله، انتهى.
و نصّه اليعلمة: الناقة النجيبة المعتملة و المطبوعة، و الجمل يعمل، و لايوصفُ بهـا، إنّما هما اسمان، انتهى، و على هذا فالتمثيل بأرمل لوجود أرملة أولى.
تنبيهان: الأوّل: يشترطُ في وزن الفعل أيضاً أن لايكونَ لازماً باقياً على حالته غـير مخالف لطريقة الفعل، فباللازم خرجَ نحو: امرؤ و ابنم علمين، فإنّهما على لغة الاتّباع في الرفع نظير اكتب، و في النصب نظير أذهب، و في الخبر نظير اضرب، فلم يبقيـا علـى حالة واحدة، فهما و إنْ لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له في الاسـتعمال، إذ الفعل لااتّباع فيه، فلم يعتبر فيهما الموازنة، فلم يجز فيهما إلا الصرفُ.
و بقولنا: باقياً على حالته خرج نحو: رُدَّ و قيلَ و بيعَ ، فإنّ أصلَها فُعل بضمّ الفاء و كسر العين، ثُمَّ دخلها الإدغامُ و الإعلالُ، فالادغامُ في ردَّ، و الإعلال بالنَقل و القلب في قيل، و بالنقل في بيع و صار، و ردَّ بمنزلة قفل بضمّ القاف و سكون الفاء، و قيل و بيع بمنزلة ديك بكسر الدال و سكون الياء آخر الحروف و الكاف فوجبَ صرفها.
و بقولنا غير مخالف لطريقة الفعل، نحو: ألبب بضمّ الباء الموحَّدة جمع لبٍّ علماً، لأنّه قد باين الفعل بالفكّ، فينصرفُ، قاله أبوالحسن الأخفش، و خولف لأنّه بعـد الفـكّ موازن لاقتل و انصرف لموازنة موجودة، و هو الصحيح.

الثاني: مدار وزن الفعل المصدَّر بواحدة من زوائده على وجودها، فلو تغيَّرت صورتُه مع وجودها أو وجود بدلها الّذي لايلزمُ إبدالها به لم يقدح في وزن الفعل، فالأوَّل كاحمير، و الثاني كهراق و هرق علمين، فإنَّ الهاء و إن كانت ليست من زوائد الفعل، إلا أنّها مبدلة من الهمزة إبدالاً غيرَ لازم ، فلم يضرَّ، لأنَّ الأكثرَ في الاستعمال أراق و أرق.

الصفة:«و الصفةُ» و يقالُ: الوصف أيضاً، و هو كونُ الاسم دالّاً على ذات مبهمة مع بعض صفاتها «تمنعُ صرفَ الاسم الموازن للفعل» كما مرَّ آنفاً «بشرط كونها الأصلَ فيه»، أي بحسب الوضع احترازاً عن نحو أرنب بمعنى ذليل، لأنَّ وضعه للحيوان المعروف، فلا أثَر لما طَرَأ عليه من الوصفيَّة، كما لا أثرَ لما طَرَأ من الاسميَّة في أدهم للقيد من الحديد، و أسوَد للحيَّة السوداء، و أرقم للحيّة الّتي فيها نقط سودٌ بيضٌ.

و ربَّما اعتدَّ بعضُهم باسميَّتها فصرفها، و أمَّا أجدل للصقر، و أخيل لطائر ذي خيلان، و أفعى للحيَّة، فإنّها أسماء في الأصل و الحال، فلهذا صرفت في لغة الأكثر، و بعضهم منع صرفَها للمح معنى الصفة، و هي القوَّة في أجدل، و التلوُّن في أخيلَ، و الإيذاء في الأفعى، لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين، لأنَّ الأخيلَ من الخيول، و هو الكثير الخيلان، و الأجدل من الجدال، و هو الشدّة، و أمَّا الأفعى فلامادَّة لها في الاشتقاق، لكن ذكرُها يقارنُ تصويرَ إيذائها، فاشبهت المشتقَّ، و جرت مجراه على هذه اللغة، قاله البدر بن مالك.

و عدم قبول التاء لما مرَّ، و اعلمْ أنَّ على المُصنّف (ره) في هذا الكلام انتقاداً، و ذلك أنَّ قوله: يمنع صرف الموازن للفعل تكرارٌ لاطائلَ تحته لما علم قبله من أنَّ وزن الفعل يمنع الوصفَ، بل هو موهمٌ لكون هذه الصفة غيرَ ذلك الوصف، و بطلانُه ظاهرٌ، فإنْ أرادَ بذكر ذلك بيانَ الشرطين المذكورين، فلا اختصاصَ لوزن الفعل بهما، بل يشترطان أيضاً في منع الوصف الكائن بالألف و النون المزيدتين إمَّا عدمُ قبول التاء، فقد مرَّ اشتراطه في كلامه صريحاً، و إمَّا اشتراط أصليَّة الصفة، فقد صرَّحَ به غيرُ واحد للاحتراز عن نحو: صفوان بمعنى قأس، لأنَّ وضعَه للحجر الأملس، فلاأثرَ لما طرأ عليه من الوصفيَّة، فلو قالَ: و الصفة شرطُها أنْ تكونَ في الأصل، كما قالَ ابن الحاجب لَسلمَ من ذلك.

«و» أمَّا اشتراطُ «عدم قبول التاء» فقد علمَ سابقاً في كلِّ من الوضعين«فأربع في نحو: مررتُ بنسوة أربعٍ منصرفٌ لوجهين»: أحدهما عدمُ أصليَّة الوصف فيه، لأنّه وضعَ

اسماً للعدد، فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفيَّة، و الثاني قبولُه للتاء في نحو: مررت برجال أربعة.

تنبيه: ما كانَ أحد سببيه العلميَّة إذا نكرّ صرفَ، فتزول العلميَّةُ، و يبقى السبب الثاني غير مؤثّر، و هو إمَّا التأنيثُ أو الزيادةُ أو العدلُ أو الوزنُ أو العجمةُ أو التركيبُ أو ألف إلحاق المقصورة، نحو: رُبَّ فاطمةَ و عمرانَ و عمرَ و أحمدَ و إبراهيمَ و معدي كربَ و أرطي لقيتهم.

و يُستثنى من ذلك ما كانَ قبل العلميَّة صفةً كأحمر إذا كانا علمين فنكّرا، فسيبويه يبقيه غير منصرف، و خالفه الأخفشُ أوَّلاً، فقال بصرفه بناءً على أنَّ الصفة إذا زالت لاتعود، و ردَّ بأنَّ زوالَ الصفة كان لمانع، و هو العلميَّة، و إذا زال المانعُ رجعت الصفةُ، ثُمَّ رجع الأخفش عن مخالفة سيبويه، فوافقه في كتابه الأوسط. قال ابن مالك في شرح الكافية: و أكثر المصنّفين لايذكرون إلا مخالفته، و ذكر موافقته أولى، لأنّها آخر قوليه، انتهى.

و التصغير المزيل لأحد السببين مخلٌّ بمنع كحُميد و عُمير في تصغير أحمد و عمر[1]، فينصرفان لزوال الوزن و العدل. أمَّا زوالُ الوزن فواضحٌ، و أمَّا زوالُ العدلِ فقال ابن هشام في حواشي التسهيل: إنّ نحو: عمر قد حكمُوا بأنّه معدولُ الصيغة، و التصغيرُ لايزيلُ شيئاً ممّا ثبت، إذا لم يكن معتاداً له فالحكم بصرفه بعيد، انتهى. قالَ الأزهريُّ: و جوابه أنَّ ذلك في العدل التحقيقيِّ، أمَّا العدل التقديرى فلا، لأنّهم إنّما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم، لمّا رأوه غيرَ منصرف، فإذا صرفَ فلا حاجة لتقديره.

«و جميع الباب» أي باب ما لاينصرفُ «يكسرُ»أي يُجر بالكسرة وجوباً على أصله«مع اللام» معرفة كانت، نحو: مررتُ بالمساجد، أو موصولةً كالأعمي و الأصم، أو زائدة كقوله[من الطويل]:

٦٧٠- رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُبارَكاً ....[2]

و مثلها أم في لغة طي كما ذكرَه ابنُ مالك في التسهيل و غيره.

«و الإضافة» أي إضافته إلى غيره، نحو: مررت بأحدكم و مساجد الله.«و الضرورة» أي ما يضطرُّ إليه الشاعر[من الطويل]:

---

١ - سقط «في تصغير احمد و عمر» في«ح».
٢ - تمامه«شديدا بأعباء الخلافة كاهلة»و هو لابن ميادة و اسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان. اللغة: أعباء الخلافة، الأعباء: جمع عبء، و هو الحمل الذي يثقل عليك ، الكاهل: ما بين الكتفين.

٦٧١- إذا ما غزا في الجيش حَلّقَ فوقهم   كتائبُ طيرٍ تهتدي بَعَصائبِ[1]

و القوافي مجرورة.

و إنّما قالَ: بكسرُ، و لم يقلْ ينصرفُ، لأنَّ المسألةَ خلافيةٌ، فَبَيَّنَ ما هو المتّفق عليه، و أعرض عن بيان الخلاف، لأنّه خلافُ لايثمرُ، و هو على ثلاثة أقوال، مَرَّ منها قولان في أوّل الباب، و الثالثُ: و هو التحقيقُ أنّه إنْ زالت إحدى علّتيه باللامَ أو الاضافة كما في العلم، فمنصرفٌ، و انْ بقيت العلّتان كما في أحمر بقي على منع صرفه[2].

هذا بالنسبة إلى ما أُضيفَ، أو دخلته اللام، و أمّا بالنسبة إلى الضرورة فقيل: ينصرفُ، و هو المشهورُ، لأنَّ الضرورة تجيز ردَّ الشيء إلى أصله، و أصل الأسماء الصرفُ، و قيل: بل هو باقٍ على منع صرفه لوجود العلّتين، و إنّما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال الكسْرة عليه أو التنوين كما سيأتي.

يصرف الممنوع من الصرف و يمنع المصروف للضرورة: تنبيهات: الأوّل: قد ينوَّنُ غيرُ المنصرف للضرورة و التناسب، و الضرورةُ قدْ تكونُ موجبةَ التنوين، و قد تكونُ غيرَموجبة له، فالأوّل كقوله[من الطويل]:

٦٧٢- و يومَ دَخَلْتَ الْخدْرَ خدرَ عُنيْزَةٍ   ....[3]

إذْ لا محيصَ فيه عن التنوين، لأنّه لايستقيمُ الوزنُ إلا به، و الثاني كقوله[من الطويل]:

٦٧٣- أعدْ ذكرَ نعمانٍ لنا إنَّ ذكَره   هُوَ المسكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[4]

إذْ لَو بَقِيَ نَعمان هنا علىً منعِ صرفه لم ينكسرِ الوزنُ، إلا أنّه يكونُ فيه الزحافُ

---

١ - هو للنابغة الذبياني اللغة: حلّق: ارتفع في طيرانه و استدار، الكتائب: جمع كتيبة بمعنى الجيش، العصائب: جمع عصابة بمعنى الجماعة من الناس أو الخيل أو الطير.

٢ - يبدو أن الممنوع من الصرف يبقي ممنوعا من الصرف و إن أضيف أو دخلته اللام، يعني عندما أضيف أو دخلته اللام يجرّ بالكسرة فقط، و لا يصير منصرفا، يقول ابن مالك في الألفية:

الصرف تنوين أتى مبيّنا   معنى به يكون الاسم أمكنا   (شرح ابن عقيل٢/٣٢٠)

يعني علامة المنصرف أن يدخله التنوين، و يقول أيضا:

و جرّ بالفتحة ما لاينصرف   ما لم يضف أو يكُ بعد أل ردف   (شرح ابن عقيل١/٧٧)

يعني الاسم الذي لاينصرف جرّ بالكسرة إن أضيف أو إن دخلته الألف و اللام.

٣ - تمامه« فقالت لك الويلات إنك مرجلي» و هو لامرئ القيس. اللغة: الخدر: الهودج.

٤ - لم يسم قائله. اللغة: أعد: أمر من الإعادة بمعنى التكرار، يتضوّعُ: من التضوع بمعنى التحريك وانتشار الرائحة.

المسمّى بالكفّ[1]، و هو قبيحٌ عندهم، فدعت الضرورةُ إلى تنوينه لتحصيل أمر مستحسنٍ، قاله الدمامينيُّ في المنهل. قال بعضُهم: و الكفُّ ليس قبيحاً في الطويل متّفقٌ عليه، فقدْ ذهبَ الأخفش إلى أنّه أحسنُ من القبض[2]، انتهى.

و أمّا التناسبُ فَالمرادُ به تناسبُ كلمة معه مصروفة، إمّا بوزن كَسَباً بنبأ، أو قرينه منه كـ﴿سلاسلاً و أغلالاً﴾[الإنسان/٤]، أو لا، و لكنّ تَعَدَّدت الألفاظ المصروفة، و اقترنت اقتراناً متناسباً منسجماً كـ﴿ودّاً ولا سُوَاعاً لا يغوثا و يعوقا و نسرا[3]﴾[نوح /٢٣]، و آخر الفواصل الأسجاع كـ﴿ قَوارايرا﴾ [الإنسان /١٥].

قالَ جماعةٌ منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل و ابن عصفور و الرضيُّ في شرح الحاجبية و ابن هشام في الجامع الصغير: لاينوَّنُ ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة، لأنّ التنوينَ حرفٌ ساكنٌ كالألف، و لا داعي أن يحذفَ ساكنٌ، و يؤتى بدلَه بمثله، و ردَّ بأنّ هذا إنّما يتمُّ إن لو كان الساكنان متساوين، و ليس كذلك، فإن الألف لاتقبلُ الحركة، و النونُ الساكنة تقبلها، و قد تدعو الضرورةُ إلى نقل حركة متأخِّرة إلى ساكن متقدِّم، لايتأتّى الوزن إلا به، فيحذفُ الألف، ويؤتى بالتنوين ليتأتّى النقل كما قال الشاعر[من الكامل]:

٦٧٤- علقتها غضبى إن استرضها نفرت و بدلتني بالإقبال إعراضا[4]

الثالثُ: قالَ السيوطيُّ في شرح الألفية: إذا اضطرَّ إلى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينوَّن بالنصب أو الجرّ؟ صرّحَ الرضيُّ بالثاني، و لو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد، انتهى. قلت: و الظاهرُ أنّه لم يرد بتنوينه بالنصب سماع، و القياسُ لايجدي.

الرابعُ : قال الأخفشُ: صرفُ ما لاينصرفُ مطلقاً، أي في الشعر، و غيره لغةُ الشعراء، و ذلك أنّهم كانوا يضطرُّونَ كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لاينصرف، فتمرَّنت على ذلك ألسنتُهم، فَصار الأمرُ إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً، و عليه حملَ قولُه تعالى:﴿ سلاسلًا و أغلالاً﴾ ﴿و قَوارِيًرا﴾.

و قالَ الكسائي: إنّ صرفَ ما لاينصرف مطلقاً لغةُ قومٍ إلا أفعل منك و أنكر غيرها، إذ ليس بمشهور عن أحدٍ في الاختيار، نحو: جاءني أحمد و إبراهيم و نحو ذلك، و

---

١ - الزحاف: هو تغيير يقع علي الحرف الثاني من السبب الخفيف أو الثقيل، و له أنواع منها الكف، و هو حذف الحرف السابع الساكن، نحو: فاعلاتن. فاعلات: مفاعيلن. مفاعيل. يحيي معروف، العروض العربي البسيط، الطبعة الأولى. سمت ١٣٧٨ ش، ص٢٢و٢٠.

٢ - القبض: هو حذف الخامس الساكن، نحو: فعُولن← فَعُولُ، و مَفاعيلنُ← مفاعلن، المصدر السابق ص ٢١.

٣- في القرآن ﴿ و لا يغوث و يعوق﴾ .

٤ - ما وجدت البيت.

أمّا للضرورة فلاخلافَ في جواز صرفه، و عدم جواز صرف أفعل منك في الضرورة مذهب الكوفيّين، قالوا: لأنَّ منْ مع مجرورها كالمضاف إليه، فلاينوّنُ ما هو كالمضاف[1]، و الأصل الجواز، لأنَّ اللكلامِ في الضرورة، و بين المضاف و ما هو كالمضاف فرقٌ، قاله الرضيُّ.

الخامسُ: ذهب الكوفيونَ و الأخفشُ و جماعةٌ إلى جواز منع صرف المنصرف للضرورة، كما جاز العكس لها، و اختاره ابن مالك و أبوحيّان كقوله[من الكامل] :

٦٧٥- طَلَبَ الأزارقَ بالكَتائب إذْ هَوَتْ   بشَبيبَ غائلةُ النُّفوس غُدورُ[2]

و أباه سائرُ البصريّين، و اختاره ثعلب في الكلام مطلقاً، و فصَّلَ بعضهم بين ما فيه العلميَّة و غيره، فأجازه معها لوجود أحد السببين و منعه مع غيرها، و يؤيده أنّه لم يسمع إلا في العلم.

فائدة: قالَ ابن جنيّ في الخصائص: سألت أبا علي. هل يجوزُ لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟ فقال: كما جاز أن نقيسَ منثورَنا على منثورهم، فكذلك يجوزُ لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورةُ لهم، أجازته لنا، و ما حظرته عليهم حظرته علينا، و إذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، و ما كان من أقبحها عندهم ، فليكن من أقبحها عندنا، و ما بين ذلك، انتهى.

فهنا انقضى كلامُ المُصنّف (ره) على ما يتعلّق بالأسماء ، فشرع في الكلام على ما يتعلّقُ بالأفعال فقال:

---

١ - سقطت « فلاينوّنُ ما هو كالمضاف» في «ح».

٢ - هو الأخطل. اللغة: و الازارق: هم الأزارقة، فرقة من الخوارج و أصحاب نافع بن الأزرق، شبيب: هو ابن يزيد من بني مرّة، و أحد الثائرين على بني أمية، غائلة النفوس: شرّها.

الفصل الثالث

الحديقة الثالثة

فيما يختصُّ بالأفعال
إعراب الفعل المضارع

الحديقة الثالثة : فيما يتعلّق بالأفعال.

يختصُّ المضارعُ بالإعراب: فيرتفعُ بالتجرُّد عن الناصب و الجازم.

و ينصبُ بأربعة أحرف «لن» و هي لتأكيد نفي المستقبل و «كـي» و معناها السببيّة و «أنْ» و هي حرفٌ مصدريٌّ، و الّتي بعد العلم غيرُ ناصبة، و في«أنْ » الّتي بعد الظّنّ وجهان، و«إذَنْ »و هي للجواب و الجزاء، و تنصبُه مباشرةً مقصوداً بـه للاستقبال.نحو: إذَنْ أكرِمَكَ، لمن قال: أزُورُكَ، و يجوزُ الفصلُ بالقسم، و بعد التاليه للواو و الفاء وجهان.

تكميلٌ: و ينصبُ بأنْ مضمرةً جوازاً بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح، نحو: «لَلُبْسُ عَباءَه وَ تَقَرَّ عَيْني» و بعد لام كي إذا لم يقترن بلا، نحو: أسْلَمْتُ لِأدْخُلَ الْجنَّة ، و وجوباً بعد خمسة أحرف:

«لام الجحود»: و هي المسبوقة بكـون منفـي، نحـو:﴿ وَ مـا كـانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾.و«أوْ» بمعنى إلى أو إلا، نحو: لألْزَمَنَّكَ أوْ تُعطِيَني حقّي. و« فاء السببية و واو المعية»، المسبوقتين بنفي أو طلب، نحو: زرني فأُكْرِمَكَ، و لاتأكُـلِ الـسَّمَكَ و تشربَ اللّبَنَ . و«حتّى» بمعنى إلى و كي، إذا أريد به الاستقبال، نحو: أسـيُر حتّـى تغرُبَ الشّمْسُ، وأسلمتُ حتّى أدخل الجنّةَ، فإن أردت الحالَ كانت حرفَ ابتداء.

س: الحديقةُ الثالثةُ فيما يتعلّقُ بالأفعالِ ممّا لم يسبقْ له ذكرٌ، إذْ قد مَرَّ في الحديقـة الأولى بيانُ حدِّ الفعل و خواصِّه و تقسيمه و أحكامُ أقسامه من الإعراب و البناء.

رفع المضارع

يرتفع المضارع بالتجرُّد عن الناصب و الجازم: و الكلامُ الآن في ما عدا ذلك، «يختصُّ» الفعلُ«المضارع» من بين أقسام الفعل «بالإعراب»، و ذلك لمشابهته الاسم فيما مرَّ« فيرتفعُ بالتجرُّد عن الناصب و الجازم».

هذا أحدُ الأقوال في رافعه، و هو قولُ الفرّاء و حذّاق الكوفيّين، و أورَد عليه أن التجرُّدَ أمرٌ عدميٌّ، و الرفعُ وجوديٌّ، و العدميّ لايكونُ عاملاً في الوجودي، و ردَّ بمنع كونه عدميّاً، بل هو الإتيان بالمضارع على أوّل أحواله، و هذا ليس بعدميٍّ، و لو سلم فمن أين أنّه لايعملُ في الوجوديِّ، بل يعملُ، لأنّه هنا علّةٌ لامؤثّر، كما في المبتدإ.

و ذهبُ الكسائيُّ إلى أنّ رافعَه حرفُ المضارع[١]، و ثعلبُ إلى أنّه مضارعته الاسم، و البصريُّون إلى أنّه وقوعه موقع الاسم. قالُوا: و لهذا إذا أدخل عليه نحو: إنْ و لم و لمّا امتنع رفعُه، لأنّ الاسمَ لايقعُ بعدها، فليسَ حينئذ واقعاً موقعَ الاسم.

قالَ ابنُ هشام: و أصحُّ الأقوال الأوّلُ، و هوَ الّذي يجري على ألسنه المعربين، حيثُ يقولونَ: مرفوعٌ لتجرُّده عن الناصب و الجازم. قالَ: و يفسدُ قول الكسائيّ أنّ جزءَ الشيء لايعملُ فيه، و قولُ ثعلب إنّ المضارعة أنّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثمّ يحتاجُ كلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثمّ يلزمُ على المذهبينِ أنْ يكونَ المضارعُ مرفوعاً دائماً، و لاقائلَ به.

و يردُّ قولُ البصريّين ارتفاعه بعد هلّا يقومُ، إذ الاسمُ لايَقعُ بعد حرف التحضيض و إنّما يرجّحُ عاملُ النصبِ و الجزمِ على عامل الرفع. إذا دخلَ على الفعل لقوّته، إذ هو لفظيٌّ، و عاملُ الرفع معنويٌّ، انتهى. و هوخلافٌ لاثمرةَ له، إذ لاينشأ عنه حكمٌ نطقيٌّ.

المضارع المنصوب و نواصبه

و« ينتصبُ» بحرف من أربعَة أحرف على الأصحِّ:

أحدُها «لَن» و بَدأَ بها لملازمتها النصبَ، نحو: ﴿لَنْ نَبرَحَ عليه عاكفينَ ﴾[طه/٩١]، و هي حرفٌ بالإجماع بسيطةٌ على وضعها الأصليّ عند سيبويه و الجمهور. و ادَّعى الفرّاء أنّ أصلَها لا النافية، فأبدلتِ الألفُ نوناً، و حجّته أنّهما حرفانِ نافيانِ ثنائيانِ و لا

---

١ – هذا القول فاسد، لأنّ حرف المضارع بعض الفعل، و لاينفصل منه في اللفظ، بل من تمام معناه. أبوالبركات الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، الجزء الثاني، لاط، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية؛ ١٤١٩هـ ؛ ص٥٥٤.

أكثر استعمالاً، و يردُّه أنّ الإبدال لايغيِّرُحكمَ المهمل، فيجعلَه معملاً، و أنّ المعـروفَ أنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكسَ، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق/١٥]، ﴿وَ لَيَكُونا ﴾[يوسف/٣٢].

و زَعَمَ الخليلُ و الكسائيُ أنّ أصلها لا و أن الناصبة، فحذفت الهمزةُ تخفيفاً لكثـرة الاستعمال، كما حذفت في قولهم: و يلمه، و أصله ويـلُ أمّتـهَ، و الألـف لالتقـاء الساكنين، هي و النونُ، وحجّتهما قربُ لفظهما منهما، و أنّ معناهما مـن النفـي و التخلّص للاستقبال حاصل فيها. و قد جاءت على الأصل في الضروره كقولـه[مـن الوافر]:

٦٧٦ – يُرَجِّي المَرْءُ مَا إنْ لا يَراه وَ تَعْرِضُ دونَ أَبْعَدِهِ الخُطُوبُ[١]

أي ما أن يلاقي.

و ردَّه سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضربَ، و امتنـاع نحوِ: زيداً يُعجبني أنْ تضربَ. قالَ الرضيُّ: و للخليل أنْ يقولَ: لامنعَ أنْ تتغيَّر الكلمـةُ بالتركيب عن مقتضاها معنى و عملاً، إذ هو وضعٌ مستأنفٌ، انتهى.

و النفي بها أبلغُ من النفي بلا، فهي لتأكيد نفي الفعل المستقبل وفاقاً للزمخشريّ في كشافه و مفصّله. و وافقه ابنَ الخباز في شرح الإيضاح، فقال: لن لنفي المضارع علـى جهه التأكيد، و وافقه الرضيُّ و صاحبُ التبيان أيضاً، بل قالَ بعضهم: إنّ منعَه مكابرة، فهي لنفي إنّي أفعلُ، و لا لنفي أفعلُ كما في لم و لما.

ادّعى الزمخشرّي في أنموذجه[٢] أيضاً لتأبيد النفي، كقوله تعالى: ﴿لَنْ يخلقوا ذباباً ﴾ [الحج/٧٣]، ﴿و لَنْ يخلفَ اللهُ وعدَه ﴾[الحج/٤٧]. قالَ ابن مالك: و الحاصل له علـى ذلك اعتقادهُ في:﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف/١٤٣]، أنّ الله تعالى لايُرى، و ردَّ غيره بأنّه لو كانت للتأبيد لم يقيَّد منفيها باليوم في:﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ اليومَ إنسياً﴾[مـريم/٢٦]، و لكـانَ ذكرُ الأبد في:﴿و لَنْ يَتمنَّوه أبداً ﴾[البقرة/ ٩٥]، تكراراً، و الأصلُ عدمه، انتهى.

و هو ضعيفٌ، إذْ للقائل بالتأبيد أن يجيبَ عن الأوّل بأنّ قولنا: بذلك عند إطلاق منفيِّها و خلوِّ المقام عن مقيِّداته، و عن الثاني بأنّ ذكر الأبد ليس تكراراً باللفظ، و هو ظاهر و لا بالمرادف، لأنّ أبداً لايرادفُ لن، لأنّ الاسم لايرادفُ الحرفَ كما تقـرَّر في غير هذا الموضع، و لأنّ التأبيد نفس معنى أبداً، و جزء معنى لن، و إنّما هو تـصريح و دلالة بالمطابقة على ما يفهمُ بالتضمُّن، و لو سلم فله فائدةً، و هي دفعُ ما يتوهَّمُ من أنّ

---

١ – هو لجابر بن رألان. اللغة: الخطوب: جمع الخطب: الأمر الشديد ينزل.
٢ – النموذج في النحو للعلامة جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٨٨، كشف الظنون ١/١٨٥.

لن لمجرَّد النفي بناءً على استبعاد نفي تمنّي الموت منهم على جهه التأبيد. قاله التقيُّ الشمنيُّ في شرح المغني.

و مذهبُ سيبويه و الجمهور أنّها لنفي المستقبل، أعمَّ من أنْ يكون محدَّداً كما في: ﴿لن نبرحَ عليه عاكفينَ حتّى يرجعَ إلينا موسى﴾[طه/٩١]، أو مؤبَّداً كما في: ﴿ لن يُغنُوا عنك منَ الله شيئاً ﴾ [الجاثية/١٩]، قال بعضُهم: و إنكارهم اقتضاءها التأبيد مناقض لقولهم هذا، كما لايخفى.

تنبيهان: الأوَّل: ذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ عصفور إلى أنَّ الفعل قديخرجُ بعد لن إلى الدعاء كحاله بعد لا، و أنكره الجمهور، قالُوا: بل حاله بعدها كحاله بعد سائر حرف النفي غيرلا، و اختارَ الأوَّل ابنُ هشام في المغني، قال: والحجّةُ في قوله [من الخفيف]:

٦٧٧- لَنْ تزالوا كَذلكم ثُمَّ لازِلْـ ....ـت لكم خالداً خلودَ الجبال[1]

و أما قوله تعالى: ﴿ ربِّ بما أنْعَمْتَ عليَّ فلن أكونَ ظهيراً للمجرمينَ ﴾[القصص/١٨]، و قيل: منه، و قيل: ليسَ منه، لأنَّ فعلَ الدعاء لايستندُ إلى المتكلّم بل إلى المخاطب، أو إلى الغائب، نحو: يا ربِّ لاعذَّبت فلاناً، و نحو: لاعذَّبَ اللهُ عمراً، انتهى.

ويردُّه قوله[من الخفيف]:

٦٧٨- ....ثُمَّ لازِلْـ.................ـت لكم خالداً ....[2]

الثاني: ما أسلفتُ من ملازمة لن النصبَ هو المشهورُ، و زعمَ بعضُهم أنّها قد تجزمُ كقوله[من الطويل]:

٦٧٩- .... فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ[3]

و قوله [من المنسرح]:

٦٨٠- لَنْ يَخبِ الآنَ من رجائك مَن حَرَّكَ من دون بابكَ الحَلَقَه[4]

قالَ ابنُ هشام: و الأوَّل محتملٌ للاَحتزاء[5] بالفتحة عن الألف للضرورة، و سكتَ عن الثاني، لأنَّ الراوية فيه بكسر الباء، كما صرَّحَ به في موضع آخر من المغني.

و هذا البيت من جملة أبيات، لها حكايةٌ لطيفةٌ، لابأس بإيرادها، و هي ما رواه الحسنُ عن إسماعيل بن موسى عَن جعفر بن محمد (ع): قالَ بلغَني أنَّ أعرابياً دخل المدينة، فبينما هو يجولُ في أزقّتها، إذْ مرَّ بباب الحسين بن علي بن أبي طالب (ع).

---

١ - هو للأعشى.
٢ - تقدم برقم ٦٧٧.
٣ - صدره«أيادي سَبَا يا عَزُّ ما كنتُ بعدَكم»، و هو لكثير عزة. اللغة: سبا: لقب ابن يشجب ابن يعرب بن قحطان، و أيادي سبا أي متفرقين، أي مثل تفرق أيادي سبا.
٤ - البيت لأعرابي يمدح بها حسين بن علي بن أبي طالب (ع).
٥ - الاحتزاء: الاكتفاء.

فَلمَّا عرفَ الدارَ أنشأ يقول[من المنسرح]:

٦٨١- لَنْ يَخبَ الآنَ من رجائك مَن حَرَكَ مِنْ دُون بابك الحَلَقة
أنتَ جوادٌ وَ أنتَ معتبرٌ أبوكَ مَن كانَ قاتلَ الفسقة
لَولا الّذي كانَ في أوائلكم كَانَتْ علينا الجَحيم مُنطَبَقَة[1]

فسمعَه الحسينُ(ع): و هو يصلّي، فأوجز في صلاته، ثُمَّ خرجَ، فإذا هو بأعرابي في أسمال[2]، فقال: رويد يا أعرابيُّ،ثُمَّ نادي يا قنبرُ، ما معك من النفقة؟ فقالَ: ألفُ درهم، قال: فأت بها، فقد جاء من هو أحقُّ بها منّا، ثُمَّ أخذَها من قنبر، فصيَّرها في إحدى بردتين كانتا عليه، ثُمَّ دفعها للأعرابي من داخل الباب، و قال[من المنسرح]:

٦٨٢- خُذْها فإنِي إليك معتذرٌ وَ اعْلَمْ بأنّي عليك ذَو شَفَقَة
لو كانَ في سيرنا الغداة عصي كانت سمانا عليك مندفقة
لكنَّ ريبَ الزمان ذُو غير وَ الكفُّ منا قَليلةُ النفقة

فأخذها الأعرابيُّ و قال[منَ البسيط]:

٦٨٣- مُطَهَّرونَ نقياتٌ ثيابُهم تَجري الصلاة عليهم أينما ذكروا
فأنتم أنتم الأعلون إنْ لكم أمُّ الكتاب و ما جاءت به السورُ
مَن لم يكن علويّاً حين تنسبه فلنْ يكونَ له في الناس مفتخرُ

قال البَطَلْيُوسيُّ: و جَزَمَ الأعرابيُّ بلن. و ذكر اللحياني أنَّ ذلك لغةُ العرب، يجزمونَ بالنواصب، و ينصبونَ بالجوازم. و سكنَ اللغويُّونَ لامَ الحلقة، و فَتحَها الأعرابيُّ. قال ابنُ الجنيِّ يقال: حلقةُ حديد و حلقةُ من الناس بالسكون، و الجمع حلق بفتح اللام، و حُكيَ عن يونسَ حلقةٌ، و حلَق بفتح اللام فيها، و قال أبو عمرو الشيباني: ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام إلا في جمع حالق.

و الثاني:«كي»، و جاءَ بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط، نحو: أسلمتُ كي أدخلَ الجنَّة، و معناها السببيَّةُ أي سببيَّة ما قبلَها لما بعدها، و حينئذ المرادُ السببيَّة الخارجيَّة، بأن يكونَ تحقُّق ما قبلها في الخارج سبباً لما بعدها، أو المعنى سببيَّة ما بعدها لما قبلها، بمعنى أنَّ ما بعدها باعتبار تصوُّره سببٌ لما قبلها، أو المعنى سببيَّةُ كلٍّ من ما قبلها و ما بعدها للآخر، إلا أنَّ سببيَّة ما قبلها بحسب الخارج، و سببيَّة ما بعدها بحسب الذهن، و يقالُ لها، التعليليَّةُ، و القولُ بأنّها هي الناصبة دائماً، كما اختاره المُصنِّف تبعاً لابن حاجب هو مذهبُ الكوفيِّين. و جمهور البصريِّين على أنَّ كي قسمين:

---

١ - تقدّم البيت الأوّل من هذه الأبيات برقم ٦٨٠.
٢ - الأسمال: جمع السمل، و ثوبٌ سمل: خلقٌ بال.

مصدريَّة ناصبة بمنزلة أنْ معنى و عملاً، و تعليليَّة جارَّة بمنزلة لام التعليل معنى و عملاً، و النصبُ بعدها بأن مضمرة غير جائزة الإظهار.

قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية. و الّذي أحوج إلى القول بذلك قولُ العرب في السؤال عن العلّة كيمه؟ كما يقولونَ: لمه؟ فسوَّوا بينهما و بين اللام في المعنى، فثبتَ بذلك أنّها حرفُ جرٍّ مرادف للام، و ثبتَ بدخول اللام عليها، نحو: قوله تعالى: ﴿لكي لايكونَ على المومنينَ حرجٌ﴾ [الأحزاب/٣٧]، أنّها مصدريّة، لأنَّ حرف الجرّ لايدخل على حرف الجرّ، إلا أن يكون مصدريّاً، فيلزمُ من ذلك جعلُ كي على قسمين، انتهى.

و يتعيَّنُ المصدريَّةُ إن سبقتها اللام كما في الآية، و التعليليةُ إنْ تأخَّرت عنها اللامُ أو أن كقوله[من المديد]:

٦٨٤- كي لتقضيني رُقَيَّةُ ما وَ عَدَتْني غَيْرَ مُخْتَلَسِ[1]

و الثاني كقوله[من الطويل]:

٦٨٥- فَقَالَتْ أَكُلُّ الناسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لسَانَك كيما أنْ تَغُرَّ و تَخْدَعا[2]

و يجوزُ الأمران في نحو: ﴿كي لايكونَ دولةً﴾ [الحشر/٧]، فإن قدَّرتَ قبلها اللام فهي مصدريَّة، و إلا فهي تعليليَّة.

و الأوَّل أولى لكثرة ظهور اللام معها، نحو: ﴿لكيلا تأسَوا﴾ [الحديد/٢٣]، و في نحو قوله[من الطويل]:

٦٨٦- أَرَدْتَ لكَيْمَا أنْ تطِيرَ بقِرْبَتِي فَتَتْرُكَها شَنّاً بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[3]

فكي هنا تحتملُ أن تكونَ مصدريَّةً لدخول اللام عليها، و تحتملُ أنْ تكونَ تعليليَّة لتأخُّر أن بعدها، فإن كانت مصدريَّةً كانت أن مؤكّدة لها لمعنى السبك، و إن كانت تعليليَّةً فاللام مؤكّدةٌ لمعنى التعليل، و كونها تعليليَّة أولى، لأنَّ توكيد الجارّ بالجارّ أسهلُ من توكيد الحرف المصدريِّ بمثله. قاله ابن هشام في حواشي التسهيل: و أجابَ الكوفيُّون عن كيمه بأنَّ الفعلَ المنصوبَ بكي مقدَّر، و الأصلُ كي تفعل ماذا، و يلزمهم كثرة الحذف و إخراج ما الاستفهاميَّة عن المصدر، و حذف ألفها في غير الجرّ، و حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، و كلُّ ذلك لم يثبتْ، قاله في المغني، و في عدم ثبوت إخراج ماذا عن المصدر بحثٌ تقدَّمَ الكلامُ عليه.

---

١ - هو لعبدالله بن قيس الرقيّات. اللغة: لتقتضي: من القضاء: الأداء، رقيه: اسم محبوبته، ما: زائدة، المختلس: مصدر ميمي، بمعنى المختلف.

٢ - هو لجميل بثينة.

٣ - لم يعين قائله، اللغة: الشن:القربه الخلق، البيداء: الفلاة الّتي يبيد (يهلك) من يدخلها، البلقع، القفر.

و أجابوا عن نحو كيما أن تَغُرَّ بأنّ أن زائدة ، أو بدلٌ عن كي و عن كي لتقتضيني بزيادةً اللام كما في ردف لكم، و ذهبَ الأخفشُ إلى أنّ كي جارَّةٌ دائماً، و أنّ النّصب بعدها بأن ظاهرةً أو مقدَّرةً، و يردُّه نحو:﴿ لكيلا تأسَوا ﴾[الحديد/٢٣]، فإن زعـمَ أنّ كي تاكيدٌ للّلام كقوله[من الوافر]:

٦٨٧- .... و لا للما بهم أبداً دواءُ[1]

و ردَّ بأن الفصيحَ المقيسَ لايخرجُ عن الشاذِّ.

تنبية: أثبتَ الكوفيُّون من حروف النصب كما بمعنى كيما، و وافقهـم المـبرِّدُ، و استدلُّوا بقوله[من الطويل]:

٦٨٨- وَ طَرْفُكَ إمَّا جئتَنا فاصرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسَبوا أنَّ الهوي حَيثُ تَنظُرُ[2]

و أنكرَ ذلك البصريُّون، و تأوَّلوا ما ورد على أنَّ الأصلَ كيمـا، حـذفت يـاؤه ضرورةً، أو الكاف الجارَّةً كفَّت بما، و حذفت النونُ من الفعل ضرورةً، قاله في الهمع.

و الثالثُ أنْ، و يقالُ فيما: عن، بإبدال الهمزة عيناً، و«هي حرفٌ مصدريٌ» نسبه إلى المصدر، لأنّه يؤوّلُ مع صلته به كما تقدَّم، نحـو :﴿و أنْ تـصُوموا خـير لكـم﴾ [البقرة/١٨٤]، و هي أمُّ الباب. قال أبوحيَّان: بدليل الاتِّفاق عليها و الاختلاف في لن و إذن و كي، و عن الخليل أن لا ناصبَ سواها، و بعضُهم يُهملها حمـلاً علـى مـا المصدريَّة كقراءة ابن مُحَيصن: ﴿لِمَنْ أرادَ أنْ يتمُّ الرضاعة ﴾[البقرة/٢٣٣]، برفع يتمُّ و كقوله[من البسيط]:

٦٨٩- أنْ تقْر ان على أسْماءَ وَيْحَكُما مِنّي السَّلامُ وَ أنْ لا تُشعِرا أحَدا[3]

قالَ ابن الحاجب: و ذلك كما أعملت ما المصدَريَّة حملاً عليها فيما روِيَ عنه (ع): كما تكونوا يولى عليكم[4]. قالَ ابن هشام: و المعروفُ في الرواية كما تكونونَ. و قـالَ أبوحيَّان: لايحفظُ أنْ غير ناصبة إلا في القراءة المذكورة و في البيت المذكور، و ما هـذا سبيلُه لاتبنى عليه قاعدة.

و صرَّح بشذوذه ابنُ مالك في الكافية، حيث قال[من الرجز]:

٦٩٠- و شَذَّ رفعٌ بعد أنْ حيثُ استحقّ نصباً بها فاعرف شذوذَه وَثِق

---

١ - صدره « فلا و الله لايلفي لما بي»، و هو لمسلم بن معبد الوالبي.
٢ - هو لعمر ابن أبي ربيعة. اللّغة: الطرف: العين.
٣ - البيت مجهول القائل.
٤ - نهج الفصاحة ص٤٦٢ رقم ٢١٨٢.

على أنّ القولَ بأنّ هذه مصدريَّةٌ مهملةٌ هو قولُ البصريّين، و قال الكوفيُّون: إنّها المخفّفةُ من الثقلية، شَذَّ اتصالها بالفعل المتصرِّف الخبريِّ، و القياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها.

أن بعد العلم غير ناصبة: و أن «الّتي بعد العلم» الخالص، سواء دلّ بمادّة (ع ل م) أم لا «غيرُ ناصبَة» لأنّها ليست المصدريَّةَ، بل هي المخفّفةُ من الثقيلة، فتعمل عملَها، لأنّ أن الناصبةَ علم الاستقبال، فما بعدَها غيرُ معلوم التحقّق، فلايقعُ بعد العلم بخلاف المخفّفةَ، لأنّها للتحقيق فتناسبَ العلمَ. و تقييدُ العلم بالخالص احترازا من إجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم: ما علمت إلا أنْ تقومَ. قال سيبويه: يجوزُ النصبُ، لأنّه كلامٌ خرجَ مخرجَ الإشارةِ ، فجَرى مجرى قولك: أشيرُ عليك أن تقومَ، انتهى.

و مِن إجرائه مجري الظنِّ كقراءة بعضهم: ﴿ أفلايرونَ ألايرجعَ ﴾[طه /٨٩]، بالنصبِ و قولنا: سواءٌ دلَّ عليه بمادة (ع ل م) أم لا تعميمٌ لنحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ منكم مَرضى ﴾[المزمل/ ٢٠]، ﴿أفلا يرونَ ألا يرجعُ﴾، و مثل ذلك كلُّ ما يُؤَدِّي معناه كالتبيُّن و التيقّن و الانكشاف و الظهور و النظر الفكريِّ و الايحاء و نحو ذلك.

و في أنْ الّتي بعد الظّن وجهان: إهمالُها بناءً على تأويله بالعلم، و إعمالُها إجراءً له على أصله، و هو الأرجح عقلاً و نقلاً، لأنّ التأويلَ خلافُ الأصل، و الأكثرُ في لسان العرب النصبُ بعده، و لذا أجمع القرّاءُ عليه في:﴿ أحسبَ الناسُ أن يُتركوا﴾ [العنكبوت /٢]، و اختلفوا في قوله: ﴿و حَسِبُوا أن لاتكون فتنةٌ ﴾[المائدة/٧١]، فقراءةُ غيرِ أبي عمرو و حمزة و الكسائيِّ بالنصبِ، و الثلاثة بالرفعِ.

قالَ أبوحيَّان: و ليسَ في الواقعه بعد الشكِّ إلا النصبُ. و أجراها سيبويه و الأخفش بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقّن الخوف، نحو: خفتُ أن لايفعل، و خشيتُ أن تقوم، و منه قوله[من الطويل]:

٦٩١- .... أخَافُ إذا مَا متُّ أنْ لاأذوقُهَا[١]

و مَنَعَ ذلك الفرّاء، و تَرِدُ أنْ مفسِّرةً و زائدةً أيضاً، سيأتي الكلامُ عليهما في الحديقة الخامسة إن شاء الله تعالى.

---

١ – صدره « و لاتدفُنّني في الفلاة فإنّني »، و هو لأبي محجن الثقفي.

تنبيهٌ: جوَّز بعضُ الكوفيِّين الجزمَ بأنْ، و أنكَره الجمهورُ، قال الرواسيُّ[١]: فصحاءُ العرب يَنصبونَ بأنْ و أخواتها الفعلَ، و دونهم قومٌ يرفعونَ بها، و دونهم قومٌ يجزمون بها، و أنشد على الجزم[من الطويل]:

٦٩٢- أُحَاذِرُ أن تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثقلاً على كَما هيا[٢]

و حَكاه من البصريِّين أبو عبيده و اللحيانيُّ، و قال: إنّها لغة بني الصباح، قاله في الهمع. قال ابن هشام: و في كونها في البيت جازمةً نظرٌ، لأنَّ عطفَ المنصوب عليه يدل على أنّه سكنَ للضرورة لامجزوم، انتهى.

و أنشدَ غيره على ذلك قول امرئ القيس[من الطويل]:

٦٩٣- إذا ما غَدَونا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنا تعالوا إلى أ َنْ يَأتنا الصَّيدُ نَحْطِب[٣]

و الرابعُ إذن، و قد يحذفونَ الهمزةَ، فيقولون: ذَن، و أخَّرَها لطول الكلام عليها، قال الجمهورُ: هي حرفٌ، و ذَهَبَ بعضُ الكوفيِّين إلى أنّها اسمٌ، و الأصلُ في إذن أكرمَك إذا جئتني أكرمك، ثُمَّ حذفت الجملة، و عوِّضَ عنها التنوينُ، و اضمرت أن.

و على الأوَّل فالصحيحُ أنّها بسيطةٌ لامركّبةٌ من إذ و أنْ، و على البساطة فالصحيحُ أنّها الناصبة لا أن مضمرةً بعدها، خلافاً للزجاج و الفارسيِّ و الرضيِّ، و هو أحدُ قولي الخليل، و هو المشهورُ عنه، و حكى سيبويه عنه سماعاً الأوَّل.

و«هي للجواب و الجزاء»، قالَ الدمامينيُّ: المرادُ بكونها للجواب أن تقعَ في كلام يجابُ به كلامٌ آخر ملفوظاً أو مقدَّراً، سواء وقع في صدره أو في حشوه أو آخره، و لايقعُ في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سُمِّيت حرفَ جواب.

و المرادُ بكونها للجزاء أنْ يكون مضمونِ الكلام الّتي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، قال في المفصَّل: و إذن جوابٌ و جزاءٌ، يقول الرجلُ: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك. فهذا الكلام قد أجبته به، و صيَّرتَ إكرامَك جزاءً له على إتيانه، انتهى.

و كونُها للجواب و الجزاء هو نصُّ سيبويه، و اختلفَ فيه، فحملَه قومٌ منهم الشلوبين على ظاهره، و قال: إنّها لهما في كلِّ موضع، و تكلّف تخرُّج ما خفي فيه ذلك، و ذهب الفارسيُّ إلى أنّها قد تردُ لهما، و هو الأكثرُ، و قد تتمحَّض للجواب

---

١ - محمد بن الحسن بن أبي سارة الرواسي النحوي و هو أول من وضع من الكوفيِّين كتابا في النحو، و هو أستاذ الكسائي و الفرّاء، و له من الكتب: الفيصل، معاني القرآن و ....المصدر السابق/٨٢.

٢ - هو لجميل بثنية. اللغة: الثقل: الحمل. و الضمير في بها و تردها يعود إلى الحاجة التي ذكرها في البيت السابق.

٣ - اللغة: غدونا: دخلنا في البكرة. الولدان: جمع ولد، نحطب: نجمع الحطب.

وحده، نحو أن يقول: أحبُّك، فتقول: إذن أظنُّك صادقاً. فلايتصوَّرُ هنا الجزاء، قال الرضيُّ: لأنَّ الشرطَ و الجزاء إمَّا في المستقبل أو في الماضي، و لامدخل للجزاء في الحال.

تنصب إذن المضارع بثلاثة شروط: و إنَّما «تنصبُه» أي المضارع بثلاثة شروط:

أحدُها: أن تكونَ مصدَّرةً في أوَّل الجواب، لأنَّها حينئذ في أشرف محالِّها، فإنْ وقعت حشواً بأنْ كانَ ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه، وَ ذلك في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: أنْ يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك، و إنِّي إذن أكرمكَ، و أمَّا قوله [من الرجز]:

٦٩٤- لا تتركَنِّي فيهمُ شطيراً إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أو أطيرَا[1]

فضرورةٌ. أو الخبرُ محذوفٌ. أي إنِّي لا أستطيع ذلك، ثُمَّ استؤنف ما بعده، أو الخبر مجموعُ إنِّي إذن أهلك، لا أهلك، قالَه الرضيُّ.

قال الدمامينيُّ: و فيه نظرٌ، إذ مقتضاه جواز مثل قولك: زيدٌ إذن يقيمَ بالنصب، على أنْ يجعلَ الخبر هو المجموعُ من إذن و ما دخلت عليه، و ظاهر كلامهم يأباه، انتهى.

الثاني: أنْ يكونَ جواباً لشرط ما قبلها، نحو: إنْ تأتني إذن أكرمْكَ.

الثالثُ: أن يكونَ جواباً لقسم قبلها، نحو: والله إذن لأخرجنَّ، و قوله[من الطويل]:

٦٩٥- لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وَ أمْكَنَني مِنهَا إذَنْ لا أُقِيلُها[2]

التقديرُ: واللّه لئن عادَ، و جوابُ الشرط محذوفٌ.

الشرطُ الثاني: أنْ تكونَ« مباشرةً» للمضارع غيرَ منفصلٍ عنه، فلو انفصلت عنه لم تنصبْ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، نحو: إذن زيدٌ يكرمُكَ.

الثالثُ: أنْ يكوَن الفعلُ المضارع« مقصوداً به الاستقبال»، فلو قصدَ به الحالُ لم تنصبه، نحو قولك: إذَن تصدقُ لَمن قالَ: أنا أُحبُّك، قياساً على سائرالنواصب، حيث لم يعمل إلا في المستقبل، لأنَّ فعل الحال له تحقُّق في الوجود كالأسماء، فلا يعمل فيه عوامل الأفعال.

و إذا استوفت إذن هذه الشروطَ نَصَبَتْ المضارع وجوباً في الأشهر، نحو:«إذن أكرمَكَ» بالنصب «لمن قال لك أزورك» و إلغاوها حينئذ لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بُن عمر، و تلقَّاه البصريُّون بالقبول، و وافقهم ثعلبُ، و خالف سائر الكوفيِّين فلم يجز أحد الرفع بعدها.

---

١ – البيت مجهول القائل. اللغة: الشطير: الغريب.

٢ – هو لكثير عزة. اللغة: لا أقيلها: لا أتركها تفوتني.

قالَ أبوحيّان: و روايةُ الثقة مقبولةٌ، و من حفظ حجّةٌ على من لم يحفظ، إلا أنّها لغةٌ نادرةٌ جدًّا، و لذلك أنكرها الكسائيّ و الفرّاء على اتّساع حفظهما، و أخذَهما بالشاذّ و القليل، قاله في الهمع. و قالَ في التصريح: إلغاؤُها هو القياسُ، لأنّها غيرُ مختصّة، و إنّما أعملها الأكثرونَ حملاً على الظّنّ، لأنّها مثلها في جواز تقديمها على الجملة و تأخيرها عنها و توسُّطها بين جزءيها كما حملت ما على ليس، لأنّها مثلها في نفي الحال، و المرجعُ في ذلك كلّه إلى السماع، انتهى.

و يجوزُ الفصلُ بينها و بين المضارع «بالقسم» و لايقدح في نصبها له كقوله[من الوافر]:

٦٩٦- إذَنْ وَالله نَرميَهم بحرب تشيبُ الطفلُ من قبلِ المَشيب[1]

و إنّما اغتفر الفصلُ به لأنّه زائدٌ: جيءَ به للتأكيد، فلايمتنعُ النصب كما لايمنع الجرّ في قولهم: إنّ الشاة لتجترُّ فتسمعُ صوتَ و الله ربِّها.

و أجازَ ابنُ هشام في المغني و الشذور الفصلَ بلا النافيه أيضاً، نحو: إذن لا أهينك، لأنّ النافي كالجزء من المنفي، فكأنّه لافاصل، و أجاز ابنُ عصفور و الأبذيُّ و غيرهما الفصلَ بالظرف، و ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء أو الدعاء، و الرضيُّ بأحد الثلاثة، و الكسائيُّ و هشام الفصل بمعمول الفعل، نحو: إذن زيداً أكرم، و الأرجحُ عند الكسائيِّ النصبُ، و عنده هشام الرفعُ.

و في المضارع«بعد»إذن «التالية للواو و الفاء وجهان» الرفعُ و النصبُ باعتبارين، فالرفعُ باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعضَ الكلام ببعض، و النصبُ باعتبار كون ما بعد العاطف جملةً مستقلّةً، و الفعل فيها بعد إذن ليس من تمام ما قبلها، و الرفعُ أجودُ و أكثرُ في لسان العرب، قال تعالى: ﴿و إذا لايلبثونَ خلافَك إلا قليلاً﴾ [الإسراء/٧٦]،﴿فإذاً لايؤتُونَ الناسَ نَقيراً﴾[النساء/٥٣]، و قرئ شاذّاً بالنصب فيهما.

قالَ ابن هشام في المغني: و التحقيقُ أنّه إذا قيلَ: إن تزرني أزرك، و إذن أحسن إليك، فإن قدّرتَ العطفَ على الجواب، جزمتَ، و بطلَ عملُ إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً، جاز الرفع و النصبُ لتقدُّم العاطف فقط، و قيلَ: يتعيّن النصبُ، لأنّ ما بعدها مستأنفٌ، أو لأنّ المعطوفَ على الأوّل أولى، و مثل ذلك زيدٌ يقوم، و إذن أحسنُ إليه، إن عطفت على الفعلية، رفعتَ، أو على الاسميّة فالمذهبان.

---

١ - هو لحسان بن ثابت. اللغة: تشيب: تصيّره أشيب.

تنبيهات: الأوَّل: إنَّما اقتصرَ أكثر النَّحويِّينَ كالمُصنِّف على ذكر الواو و الفاء من حروف العطف، لأنَّهم لم يعثروا على وقوع إذن بعد غيرهما، صرَّح به ابنُ مالك في العمدة و شرحها، و من أطلقَ العاطفَ فقد قاس.

الثاني: قالَ بعضُهم هاهنا صورةٌ أخرى، لم يذكره ابنُ مالك في شيء من كتبه سوي شرح العمدة. قال: و كذا لايمتنعُ النصبُ إذا بدئ بإذن بعد قول حكيت به نحو قيل للقائل: أزورك إذن أكرمك.

كتابة إذن: الثالثُ: اختلفَ في إذن في حالة الوقف عليها، فقيلَ: تبدلُ ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، قالَ ابنُ هشام: و هو الصحيحُ: و قيلَ: توقفُ بالنون، لأنَّها كنون من، و إن نقلَ عن المازنيِّ و المبرِّد، و يبتني على هذا الخلاف الخلافُ في كتابتها، فجزمَ ابن مالك في التسهيل بأنَّها تكتبُ بالألف مراعاةً للوقف عليها، و هو قولُ أبي علي و الجمهور، و قال المبرِّدُ: تكتبُ بالنون، و بالغ في الإنكار على من يكتبُها بالألف.

قالَ أبوحيَّان: وُجد بخطِّ الشيخ بهاء الدين النحاس ما نصُّه: وجدتُ بخطِّ عالي بن عثمان بن جنيّ[1]، حكَي أبوجعفر النحاس، قال: سمعت على بن سليمان[2] يقولُ: سمعتُ أبا العباس محمد بن يزيد[3] يقول: أشتهي أن أكوِيَ يدَ مَن يكتبُ إذن بالألف،لأنَّها مثلُ أنْ و لَن، و لايدخلُ التنوين في الحرف، انتهي.

قالَ في الهمع: و ممَّن صَحَّح كتابتَها بالنون الزنجانيُّ[4] في شرح الهادي، انتهى، و صحَّحه ابنُ عصفور أيضاً، فقال: الصحيح كتابتها بالنون فرقاً بينها و بين إذا الظرفيَّة، لئلا يقعَ الالتباسُ. قالَ أبوحيَّان: و لأنَّ الوقفَ عنده بالنون، و فصَّلَ الفرَّاء، فقال: إذا أعملتها فاكتبها بالألف، و إذا ألغتيها فاكتبها بالنون، لئلايلتبس بإذا الزمانية، و أمَّا إذا أعملتها، فالعملُ يميِّزها عنها، و قال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرِّد ما لفظه: الحقُّ أنَّ كتابتها بالالف، و أنَّ الوقفَ عليها بالألف، و كذا وقفَ

---

١ – عالي بن عثمان بن جني النحوي ابن النحوي، كان مثل أبيه، نحويًا أديباً، روي عن إبيه و عيسى بن علي الوزير. مات سنة ٤٥٨. المصدر السابق ٢/٢٤.

٢– على بن سليمان بن الفض النحوي أبوالحسن الأخفش الأصغر، قرأ على ثعلب و المبرد. له تصانيف وهي: شرح سيبويه، الانواء، التثنية و الجمع و... مات سنة ٢١٥ . المصدر السابق ١٦٨ .

٣– هو محمد بن يزيد أبوالعباس المبرِّد و قد تقدَّم ذكره.

٤ – عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجيُّ الزنجاني، صاحب شرح الهادي المشهور (في النحو و الصرف)، أكثر الجار بردي من النقل عنه في شرح الشافي، ذكر في آخره أنه فرغ منه سنة ٦٥٤. المصدر السابق ص ١٢٢.

الفرّاء، و قول المبرّد مردودٌ برسم الصحابة بالألف على حسب الوقف، و يخشى عليه عاقبة ما قال، و لايعذّبُ بالنّار إلا خالقها، انتهى.

نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً: هذا« تكميلٌ» لنواصبِ المضارع، و يُنصبُ المضارع بأنْ مضمرةً جوازاً، أي إضماراً جائزاً في موضعين:

أحدهما: بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح، ليس في تأويل الفعل، و هذه الحروف هي الواو و الفاء و أو و ثُمَّ، إذ لم يسمع في غيرها. فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة، و هي زوج معاوية[من الوافر]:

٦٩٧– لَلبسُ عَباءة وَ تَقرَّ عَيني أَحَبُّ إلى مِنْ لُبسِ الشُفُوف[1]

بنصب تقرَّ بأن مضمرةً جوازاً بعد الواو، و أن و الفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس و التقدير: و لبسَ عباءة و قرّةُ عيني، و الواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام، و هو تحريف، و الصواب و لبس بالواو، و العاطفة على قولها قبله:

٦٩٨– لبيتٌ تخفقُ الأرواحُ فيه أحبُّ إلى من قصرٍ مُنيفِ[2]

و بعد الفاء نحو قوله[من البسيط]:

٦٩٩– لولا تَوَقُّعُ مُعترٍّ فأرضَيه مَا كُنتُ أُوثِر إِتراباً على تُرَب[3]

بنصب فأرضَيه بأن مضمرةً جوازاً بعد الفاء لعطفه على توقّع، و بعد أو نحو قوله تعالى: ﴿ما كان لِبَشرٍ أنْ يُكَلِّمَهَ اللّه إلا وَحْياً أو مِنْ وَرَاءِ حِجَاب أوْ يُرسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى/٥١]، بنصب يرسل في قراءة غير نافع بأن مضمرةً لعطفه على وحياً.

و بعد ثُمَّ نحو قوله[من البسيط]:

٧٠٠– إنّي وَ قَتلِي سُلَيكا ثُمَّ أعقلَه كَالثّورِ يُضرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ[4]

بنصب أعقله بأنْ مضمرةً جوازاً بعد ثُمَّ لعطفه على قتلي، و سليكا بالتصغير اسم رجل.

---

١ – ميسون بنت بحدل الكلبيّة بدويّة تزوّجها معاوية، فولدت له يزيد، ثُمّ سمعها تنشدُ أبياتاً منها هذا البيت تفضّل فيها حياة البادية فاستجاب لرغبتها و طلّقها. **اللغة:** عباءة: جبة من الصوف و نحوه: تقرُّ عيني: كناية عن سكون النفس، و عدم طموحها إلى ما ليس في يدها، الشفوف: جمع شُف، و هو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

٢ – **اللغة:** قصر منيف: طويل في الارتفاع.

٣ – لم ينسب البيت إلى قائل معين و يروي أتراباً على ترب .**اللغة:** المعتر: الفقير، أوثر: أفضل، أرجّح، إتراب: مصدر أترب الرجل، إذا استغني، الترب: الفقر و العوز، و أصله لصوق اليد بالتراب.

٤ – البيت لانس بن مدركه الخثعمي. **اللغة:** أعقله: مضارع عقل القتيل،أي أدّي ديته، عافت، كرهت وامتنعت.

قال ابن هشام: كانت العربُ إذا رأت البقر عافت ورودَ الماء، تعمَّد إلى الثور، فتضربُه، فتردُ البقر حينئذ، و لاتمتنع منه فرقاً من الضرب أن يُصيبهَا، و إنّما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور. و قيل: المرادُ بالثور: ثور الطحلب، و هو الّذي يعلو الماءَ فيصدُّ البقر عن الشرب، فيضربه صاحبُ البقر لتفحص عن الماء فتشربه، و المناسبُ للتشبيه الأوّل، لأنّ الغرضَ من وقوع الفعل به تخويفُ غيره، و أيضاً فلو كان المراد بالثور الطُحْلَب، لم يكن لذكر البقر خصوصيته، بل البقر و غيرها في ذلك شرع[١]، فتأمّل.

و خرجَ بقوله على اسم صريح، نحو: الطائر فيغضبُ زيدٌ الذباب، فلا ينصبُ الفعلَ، لأنّ الاسم المعطوف عليه مؤوّلٌ بالفعل لوقوعه صلةً لال، أي الّذي يطيرُ.

الثاني: بعد لامُ كي، و هي لام السببيّة، و إنّما أضيفت إلى كي، لأنّها بمعناها، و ذلك إذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية و الزائدة، نحو: أسلمت لأدخلَ الجنّة، بنصب أدخلَ بأنْ مقدَّرةً بعد لام، فلو اقترنَ الفعل بلا سواءً كانت نافية، نحو: ﴿لِئلّا يكونَ للناس عليكم حُجّة﴾[البقرة/١٥٠]، أو زائدة نحو: ﴿لئلّا يعلمَ أهل الكتابِ﴾[الحديد/٢٩]، لم يجز إضمار أن، لئلا يحصل الثقل لبقاء المثلين.

تنبيهان: الأوّل: قال ابن هشام في شرح الشذور و غيره: تضمر أن جوازاً بعد العاقبة، و هي الّتي يكونُ ما بعدها نقيضاً لمقتضي ما قبلها نحو: ﴿ فالتقطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّاً و حزناً﴾ [القصص/٨]، فإنّ التقاطهم له أنّما كانَ لرأفتهم عليه، و لما ألقى الله عليه من المحبّة، فلا يراه أحَد إلا أحبَّه، فقصدُوا أنْ يصيرَ قرَّةَ عينٍ لهم، فصارت عاقبة الأمر أنْ كان لهم عدوّاً و حزناً. و بعد اللام الزائدة، و هي الآتيةُ بعد فعل متعدٍّ، نحو﴿يريدُ اللهُ ليبيِّنَ لكم ﴾[النساء/٢٦]، انتهى.

و لايردُ شيء منهما على قضيه كلام المصنِّف(ره)، لأنّ التحقيقَ أنّ كلّاً منهما داخلٌ في لام التعليل. أمّا العاقبةُ فقد مَرَّ أنّ البصريِّين يُنكرونها. قال الزمخشريُّ: إنّها لامُ العلّة، و التعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة، و بيانه أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً و حزناً، بل المحبّةُ و التبنّي، غير أنّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له و ثمرته شبِّه بالداعي الّذي يفعلُ الفعلَ لأجله، فاللام للاستعارة لما يشبه التعليل كما أستعيرَ الأسد لمن يشبه الأسد، انتهى.

فتكونُ استعارةً تبعيةً، و تحقيقها هنا أنّه شبّه ترتُّبُ العداوة و الحزن على الالتقاط بترتُّب علّته الغائية عليه، ثُمّ استعملَ في المشبَّهة اللام الموضوعة للمشبَّه به، أعني ترتُّبَ

---

١ - شرع: سواء.

العلّة الغائية عليه، فجرت الاستعاره أوّلاً في العلية و الغرضية، و ثالثاً بتبعيّتها في السلام، فصار حكم اللام حكم الأسد، حيثُ استُعيرت لما يشبه العلّة، و صار معنى اللام هو العلية و الفرضيّة لالمجرور كما ذكره صاحب التخليص، قاله الدمامينيُّ في التحفة[1].

و أمّا اللامُ الزائدةُ فقال ابن أم قاسم: ذهبَ المُحَقِّقون إلى أنّ اللامَ في نحو :﴿يريدُ الله ليبيّنَ لكم﴾ [النساء/٢٦] لام كي، و لهم في ذلك قولان: أحدهما أنّ الفعل محذوفٌ، و اللام للتعليل، و المعنى يريدُ الله ذلك ليبيّن، و الثاني: ما حكي عن سيبويه و أصحابه أنّ الفعل مقدَّرٌ بالمصدر، أي إرادة الله ليبيّن لينعقد من ذلك مبتدأ وخبرٌ، فإن قلتَ: ما حقيقةُ هذا القول ؟ قلت: هو كالّذي قبله أنّ اللام للتعليل، و لكنَّ معمولَ الفعل على القول الأوّل حذف اختصاراً، فهو منويٌّ لدليل، و على هذا القول حذف اقتصاراً، و فهو غير منويّ، إذ لم يتعلّق به قصد المتكلّم، فيصيرُ الفعل على هذا كاللازم، و لذلك انعقدَ من ذلك مبتدأ و خبر، انتهى.

الثاني: ما ذكرَه من أنّ الناصبَ هو أنْ مضمرة بعد اللام هو مذهبُ جمهور البصريّين، و ذهبَ جمهورُ الكوفيّين إلى أنّ الناصبَ هو اللامُ، و جوّزوا إظهار أنْ بعدها توكيداً، و قال ثعلبُ: الناصبُ اللامُ، كما قالوا، و لكن لنيابتها عن أنْ المحذوفة. و قال ابن كيسان و السيرافيُّ: يجوزُ أنْ يكونَ الناصبُ أن المقدَّرةَ بعدها، و أن يكون كَي، و لاتتعيّن أنْ لذلك، و دليلُهم صحّةُ إظهار كي بعدها، فيحصل لنا قولان، إذا قلنا: إنّ اللامَ ناصبةٌ، و قولان، إذا قلنا: إنّها غيرُ ناصبة، قاله في التصريح.

نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً: ينصبُ بأن مضمرةً « وجوباً بعد خمسة أحرف»:

أحدها: «لام الجحود، و هي المسبوقةُ بكون» ناقص ماض، و لو معنى«منفيٌّ» بما أو لم مسندٌ لما أسندَ إليه الفعلُ المقرونُ باللام«نحو» قوله تعالى:﴿ ما كانَ اللهُ ليعُذِّبَهُم ﴾ [الأنفال/٣٣]، ﴿لم يكنِ اللهُ ليغفرَلهم ﴾[النساء/١٨٦]، و إنّما سُمّيت لامَ الجحود لملازمتها الجحدَ، أي النفي، قال النحاسُ: و الصوابُ تسميتها لامَ النفي، لأنَّ الجَحد في اللغة إنكارُ ماتعرفُه لا مطلق الإنكار. و قال في التصريح: التعبيرُ بالجحود هنا من باب تسمية العامّ باسم الخاصِّ، انتهى.

و ما قالَه بيانٌ لعلاقه التجوّز أو النقل، و الثاني أقربُ، و يُسمّيها البصريُّون مؤكّدة لصحّةِ الكلام بدونها، إذ يقال في ما كانَ زيد ليفعلَ: ما كانَ زيدٌ يفعلُ لا، لأنّها زائدةٌ، اذْ لو كانت زائدةً لما كانَ لنصبِ الفعل بعدَها وجهٌ صحيحٌ، و إنّما وجَب إضمارُ أن

---

١ - تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب من تصانيف الدمامينيِّ. المصدر السابق١/٦٧.

بعدها، لأنَّ ما كان ليفعلَ ردٌّ على من قال: سيفعلُ، فاللامُ في مقابلة السين، فكما لايجمعُ بين أنْ الناصبة و السين، لايجمعُ بين أنْ و اللام في اللفظ مراعاةً للمطابقة بينهما لفظاً، و أجازَ بعضُ الكوفيِّين إظهارَها تاكيداً، كما جازَ ذلك في كي، نحو: ما كان زيدٌ لأنْ يقومَ. قالَ أبوحيَّان: يحتاجُ إلى سماعٍ من العرب.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل و حرف النفي و اتِّحاد المسندإليه هو المشهورُ، قالَ ابنُ هشام في المغني: و زعم كثير من الناس في قوله تعالى:﴿و إنْ كانَ مَكْرُهُم لتزولَ منهُ الْجبَالُ[١] ﴾[إبراهيم/٤٦]، في قراءة غير الكسائيِّ بكسر اللام الأولى و فتح الثانية، إنَّها لامُ الجحود، و فيه نظرٌ، لأنَّ النافيَ على هذا غير ما و لم و لاختلاف فاعلي كان و تزول، و الّذي يظهَرُ لي أنَّها لامُ كي، و أنَّ إن شرطيَّة، أي و عند الله جزاء مكرهم، و هو مكر أعظم منه، و إن كان مكرُهم لشدَّته مُعدّاً لأجل زوال الأمور العظائم المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقولُ: أنا أشجعُ من فلان و إن كان معدّاً للنوازل، انتهى.

و ذهبَ بعضهُم إلى أنَّها تكونُ في أخوات كان قياساً عليها، نحو: ما أصبحَ زيدٌ ليضربَ عمراً، و لم يصبح زيدٌ ليضربَ عمراً. و زعَم بعضُهم أنَّها تكونُ في ظننت و أخواهًا، نحو: ما ظننت زيداً ليضربَ عمراً، و لم أظُنَّ زيداً ليضربَ عمراً. قال أبوحيَّان: و هذا كلُّه تركيبٌ لم يسمعْ، فوجبَ منعُه. و وسَّع بعضُهم الدائرة، فذهبَ إلى أنَّها تدخلُ في كلِّ فعلٍ تقدَّمه فعلٌ منفيٌّ، نحو: ما جاء زيدٌ ليفعلَ، و الصوابُ أنَّ هذه لام كي.

الثاني: اختلفَ في الفعل الواقع بعد لام الجحود، فذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّه في موضع نصب على أنَّه خبرُ كان، و اللامُ زائدةٌ للتأكيد، و ذهب البصريُّون إلى أنَّ خبرَ كان محذوف، و أنَّ هذه اللامَ متعلِّقةٌ بذلك الخبر المحذوف، و أنَّ الفعل ليس بخبر، بل المصدرُ المنسبك من أنْ المضمرة و الفعلِ المنصوب بها في موضع جرٍّ، و التقديرُ ما كان مريداً لكذا، و الدليلُ على هذا التقدير أنَّه قد جاءَ مصرَّحاً به في قول الشاعر[من الوافر]:

٧٠١- سَمَوْتَ وَ لَمْ تَكُنْ أهلاً لِتسموَ   وَ لكنَّ المُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ[٢]

فصرَّحَ بالخبرِ الّذي هو أهلاً مع وجود اللام و الفعل بعده.

الثالث : قالَ في المغني: قد يحذفُ كان قبلَ لام الجحودِ، كقوله[من الوافر]:

١ - ابتداء الآية الشريفة ﴿ و قد مَكَروا مكرهم و عندالله مكرهم ﴾.
٢ - البيت بلا نسبة.

٧٠٢- فما جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جمعَ قَومي   مُقاومةً و لا فَرْدٌ لِفَرْدٍ[١]

أي فما كانَ جمع، و قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما، انتهى.

الثاني: «أو» العاطفةُ إذا كانت« بمعنى إلى» بأن كانَ الفعلُ قبلها ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً. «أو» بمعنى«إلا » الاستثنائية، نحو: لألْزِمَنَّك أو تُعطيني حقّي، أي إلى أن تُعطيني حقّي، أو إلا أنْ تُعطيني حقّي.

و تتعيَّنُ الغايةُ في نحو: لأنتظرن أو يجيء، و الاستثناءُ في نحو: لأقتل الكافر أو يُسلمَ، و قوله[من الوافر]:

٧٠٣- و كُنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَستَقيمَا[٢]

إذ الاسلامُ لايكونُ غايةً للقتل، و الاستقامةُ لاتكونُ غايةً للكسر.

و احترزَ بقوله: بمعنى إلى أو إلا عن الّتي لاتكونُ بمعنى أحدهما، فإنَّ المضارعَ إذا وجد بعدها منصوباً جازَ إظهار أنْ، كقوله[من الطويل]:

٧٠٤- وَ لَوْلا رِجالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزَّةٍ   و آلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَمَا[٣]

تنبيهات: الأوَّل: ما اقتضاه كلامه عن مرادفة أو للحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين، لكنْ قالَ بعضهم: الأظهر أنّهم لن يريدوا أنَّ أو بمعنى إلى أو إلا حقيقةً، بل أرادوا أنّها لأجل الأمرين و ما بعدها حين التكلّم به غيرُ متحقق، و ما قبلها متحقّق، فالحكمُ بأنَّ أحدَ الأمرين لامحالة يستلزمُ أنَّ ما قبلها متحقّقٌ إلى أنْ يتحقّقَ ما بعدها، أو أنَّ ما قبلَها متحقّقٌ كلَّ وقت إلا وقت تحقُّق ما بعدها. و ما قيلَ: إنَّ الوقتَ محذوفٌ على الثاني، و إنَّ ما بعد أو في محلِّ جرٍّ على الأوَّل، و في محلِّ النصب على الثاني من عدم التأمُّل، و كفى شاهداً على صدق ما قلنا أنّهم لم يعدُّوا أو من حروف الجرِّ، و لا من أدوات الإستثناء، انتهى.

و هو ردٌّ لما قالَه الرضيُّ من أنَّ أو إذا فُسِّرت بإلى فما بعدها بتأويل مصدر مجرور بها، لأنّها بمعنى إلى و إن فُسِّرت بإلا فالمضافُ بعدها محذوف، و هو الظرف، أي لألزمنّك إلا وقتَ أنْ تعطيني، فهو في محلِّ نصب على أنّه ظرفٌ لما قبل أو، انتهى.

و قال ابن مالك: تقدير إلى و إلا في موضع أو تقدير لحظَ فيه المعنى دونَ الإعراب، و التقدير الإعرابيُّ المرتَّب على اللفظ أنْ يقدَّرَ قبل أو مصدرٌ، و بعدها أن ناصبةٌ للفعل،

---

١ - لم يعيَّن قائلة.

٢ - هو لزياد الأعجم. **اللغة**: غمزت: الغمز: حبس باليد يشبه النخس، القناة: الرمح، الكعوب: جمع كعب، و هو طرف الأنبوبة الناشز، تستقيم: تعتدل.

٣ - هو للحصين بن الحمام. **اللغة**: رزام و سبيع و علقما: أسماء أعلام.

و هما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدّر قبلها، فتقدير لانتظرته أو يقدم، ليكوننّ أو انتظار قدوم. و تقدير لأقتلنّ الكافر أو يسلمَ، ليكونن قتله أو إسلامه، و كذلك العمل في غيرهما، انتهى.

الثاني: عبّر ابنُ مالك في الكافية و الخلاصة بدل إلى بحتّى، قال غيرُ واحد: و هو أولى من إلى، لأنّ لحتّى معنيين، كلاهما يصحُّ هنا، الأوّل الغايةُ مثل إلى، و الثاني التعليل مثل كي، فشتملُ العبارةُ نحو: لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي، فأو هنا لاتصلحُ لشيءٍ من معنى إلى أو إلا، بل هي بمعنى كي.

الثالثُ: ما ذكره من أنّ النصبَ بأن مضمرةً بعد أو هو مذهبُ الجمهور، وذهبَ الكسائيُّ إلى أنّ أو المذكورةَ ناصبةٌ بنفسها، و ذهبَ الفرّاء و مَن وافقَه من الكوفيّين إلى أنّ الفعلَ انتصَب بالمخالفة، و الصحيحُ الأوّل، لأنّ أو حرفُ عطف لاعملَ لها، و لكنّها عطفت مصدراً مقدَّراً على متوهَّم، و من ثَمّ لزمَ إضمارُ أن بعدها.

و **الثالثُ**: «فاءُ السببيَّة» أي الّتي قُصدَ بها السببيَّة، و الجمهورُ على أنّها حينئذ عاطفةٌ للمصدر المسبوك من أنّ المضمرةَ بعدها وصلتها على مصدر متصيَّد من الفعل المتقدِّم، فتقدير:« زرني فأكرمَك» لتكن زيارةٌ منك فإكرام منّي.

و استشكله الرضيُّ لأنّ فاءَ العطف لاتكونُ للسببيَّة، إلا إذا عطفت جملةً على جملة، نحو: الّذي يطيرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ. و اختارَ هو أن تكونَ الفاء للسّببيَّة دون العطف، و إنّ ما بعد الفاء مبتدأً محذوفُ الخبر وجوباً، التقدير: زرني فإكرامُك ثابتٌ.

الرابعُ: « واو المعيَّة» أي الّتي تقعُ موقعَها مع، و هي ما يجتمعُ مضمونُ ما قبلها و ما بعدها في زمان واحد، و يسمّيها الكوفيّون واوَ الصرف، و الجمهورُ على أنّها عاطفةٌ، و خالفهم الرّضيُّ، فقالَ: إنّهم لّما قَصَدُوا فيها معنى الجمعيَّة، نَصبُوا المضارعَ بعدها، ليكونَ الصرفُ عن سنن الكلام المتقدِّم مُرشداً من أوّل الأمر إلى أنّها ليست للعطف، فهي إذَن إمَّا واوُ الحال، و أكثر دخولها على الاسميَّة، فالمضارعُ بعدَها في تقدير مبتدإ محذوفِ الخبر وجوباً، فمعنى قم و أقوم، قم و قيامي ثابتٌ، أي في حال ثبوت قيامي، و إمَّا بمعنى معَ، أي قُمْ مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو، و لو جعلنا الواو عاطفةً للمصدر على مصدر متصيَّد من الفعل قبله، كما قال النحاةُ، أي ليكن قيامٌ منك، و قيام منّي، لم يكن فيه نصوصيَّة على معنى الجمع، كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببيَّة، بل كون واو العطف للجمعيَّة قليل، نحو: كل رجل و ضعيته، انتهى.

و ردَّ عليه في الموضعين، أعني في الفاء و الواو أنّه يلزمُ حذفُ الخبر وجوباً من غير شيء يسدُّ مسدَّه، و هو ممتنعٌ، و أُجيبَ بأنّه أشار إلى جواب ذلك في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال: و التزمَ حذفُ الخبر في ليت شعري أتأتيني أم لا؟ فهذا الاستفهام مفعول شعري، و الخبرُ محذوفٌ وجوباً بلا شيء يسدُّ مسدَّه لكثرة الاستعمال، انتهى .

و هو هنا كذلك، و خرج بالسببيَّة الفاءُ الاستئنافيَّة بأنْ يقدَّر ما بعدها مبنيّاً على مبتدإ محذوف كقوله[من الطويل]:

٧٠٥- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنطِقُ ....[1]

أي فهو ينطقُ، كذا قيل. قالَ ابنُ هشام: و التحقيقُ أنَّ الفاء في ذلك للعطف، و أنَّ المعتمدَ بالعطف الجملة لا الفعلُ وحده. و إنّما يقدِّر النّحويُّونَ كلمةَ هو، ليبيِّنوا أنَّ الفعلَ ليسَ المعتمدَ بالعطف، انتهى.

و العاطفةُ نحو: ما تأتينا فَتُحَدِّثُنا، على معنى ما تأتينا فما تحدّثنا، فيجبُ الرفع، و بالمعيَّة الواو الاستئنافية و العاطفة نحو: لاتأكل سمكاً و تشرب لبناً، فإن جعلت الواو استئنافية، وجبَ الرفع، فيكونُ الكلامُ نهياً عن أكل السمك و اخباراً بإباحة شرب اللبن، فكأنّك قلت: لاتاكلِ السمكَ و لكَ شربُ اللبن، و إن جعلتَها عاطفةً وجَبَ الجزم، فيكونُ نهياً عن كلِّ واحدٍ منهما بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتي.

و قَيَّدَ الواو و الفاء بقوله المسبوقتين بنفيٍ محضٍ أو مؤوَّل أو طلب احترازاً عن نحو: زيد يأتينا فيحدِّثنا، و ينهَى عن خلقٍ و يأتِي مثلَه، فيمتنعُ النصب، و أمَّا قوله[من الوافر]:

٧٠٦- سَأَترُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ و أَلْحَقُ بالحجازِ فَأَستَرِيحا[2]

فضرورة.

و يشملُ النفيُ ما كان بحرف أو فعلٍ أو اسم، و ما كان تقليلاً مراداً به النفي فهو مع الفاء نحو:﴿ لا يُقْضَى عليهم فَيَمُوتُوا﴾[فاطر/٣٦]، و ليس زيد حاضراً فيكلّمَك، و أنتَ غيرُ آت فتحدِّثَنا، و قلّما تأتينا فتحدِّثنا، لأنَّ هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض و مع الواو نحو:﴿و لَمّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جَاهَدُوا منكم و يَعْلَمَ الصابرينَ﴾[آل عمران/١٤٢].

---

١ - تمامه«و هل تخبرنك اليوم بيداء سملقُ»و هو لجميل بثنية. اللغة: الربع: المنزل، القواء: الخالي من الأهل، البيداء الصحراء، و سمّيت بذلك لأنها تبيد من يسلكها، أي تهلكه. سملق: الأرض التي لا تنبت شيئا مطلقا.
٢ - هو لمغيرة بن حبناء.

و احترزت بالمحض من النفي التإلى للتقرير، نحو: أَلَمْ تَأْتِني فأحسنُ إليك، إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقيَّ، لأنّ ذلك يتضمَّنُ ثبوتَ الفعل، فيمتنعُ نصبَ المضارع في جوابه لعدم تمحُّض النفي، و ما ورد منه منصوباً فلمراعاة صورة النفي و إنْ كان تقريراً، أو لأنّه جوابُ الاستفهام و عن النفي المتلوّ بنفي آخر نحو: ما تزال تأتينا فتحدِّثنا، و النفي المنتقض بإلا نحو: ما تأتينا إلا فتحدِّثنا، فيمتنعُ النصبُ فيهما أيضاً، بخلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل، نحو: ما تأتينا فتحدِّثنا إلا في الدار، و يتفرَّعُ على ذلك ما، إذا قلت: ما جاءَ ني أحدٌ إلا زيد فأكرمه، فإنْ جعلت الهاءَ لأحد نصبتَ لتقدُّم الفعل على انتقاض النفي، و إن جعلتها لزيد رفعت لتأخُّره عنه.

و يشمل الطلبُ الأمَرَ و النهيَ و الدعاءَ و العرضَ و التحضيضَ و التمنِّي و الاستفهام فهو مع الفاء نحو: زُرْني فأكرمَك، و قوله تعالى: ﴿ لاتطْغَوا فيه فَيَحِلَّ عليكم غَضبِي ﴾[طه/٨١]، و قول الشاعر[من الرمل]:

٧٠٧- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أعْدِلَ عَنْ سُنَنِ السَّاعِينَ في خَيرِ سُنَن[1]

و قوله[من البسيط]:

٧٠٨- يا ابنَ الكرام ألا تَدْنُو فَتُبصِرَها قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعَا[2]

و قولك: هلّا اتَّقيتَ اللهَ فيغفر لك، و قوله تعالى:﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوزَ﴾ [النساء/٧٣]، قوله تعالى:﴿فهل لنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لنا﴾[الأعراف/٥٣]، و مع الواو نحو قول الشاعر[من الوافر]:

٧٠٩- فقلت ادعِي وَ أدْعُوا انَّ أندي لصَوْت أنْ يُنادِيَ دَاعِيَان[3]

قولك: لاتأكلِ السمكَ و تشربَ اللبن على معنى لايكنْ منك أكلُ السمكِ مع شرب اللبن، فيكونُ الكلام نهياً عن الجمع بينهما و قوله[من الكامل]:

٧١٠- لاتَنهَ عَنْ خلُقٍ و تأتِيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظيمُ[4]

و قسْ على ذلك. و يشترطُ في النهي عدمُ النقض بإلا فلو نقضَ بما لم يجز النصب، نحو: لاتضربْ إلا عمراً فيغضبُ، فيحب في يغضب الرفعُ، قاله ابن هشام في شرح الشذور تبعاً لسبيويه. و في الاستفهام أن لاتكونَ بأداة تليها جملة اسميَّة، خبرُها جامدٌ، فيمتنع النصب في نحو: هل أخوك زيدٌ فأكرمُك، بخلاف هل أخوك قائم فأكرمَه.

---

١ - لم ينسب البيت لقائل معيَّن.
٢ - البيت مجهول القائل.
٣ - اختلف العلماء في نسبه هذا البيت فنسب إلى الأعشى و الحطيئه و دثار بن شيبان النمري، **اللغة**: أندي: أفعل تفضيل من الندي، و هو بعد الصوت.
٤ - البت لأبي الأسود الدؤلي، أو للمتوكل الكناني.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: يلحقُ بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه، نحو: كأنَّك والٍ علينا فتشتمَنا، تقديرُه ما أنت والٍ علينا فتشتمنا، قاله في التسهيل. قالَ أبوحيَّان: و هذا شيءٌ زعمه الكوفيُّون، و لايحفظُه البصريُّون، و لايكون كأنَّ أبداً إلا للتشبيه. و ذكر ابن سيدة و ابن مالك أنَّه ربَّما نُفيَ بقد، فينصبُ الجواب بعدها، و حكي عن بعض الفصحاء: قد كنتَ في خيرٍ فنعرفه بالنصب، يريد ما كنتَ في خيرٍ فنعرفه.

الثاني: يعتبرُ في الطلب أنْ يكونَ بصريح الفعل، فإنْ دلَّ عليه باسم فعلٍ أو خبر، لم يجز النصبُ، نحو: صه فأكرمُك، و نحو: حسبُك الحديثُ فينامُ الناس. هذا مذهبُ الجمهور، وجوَّزه الكسائيُّ قياساً مطلقاً، و فصَّلَ ابنُ جنيّ و ابن عصفور، فأجازا النصب بعد اسم الفعل، إذا كان من لفظ الفعل، نحو: نزال فنحدثَّك، و منعناه إذا لم يكن من لفظه، نحو: صه فنكرمُك. قال ابن هشام: و ما أجدرَ هذا القول بأنْ يكونَ صواباً، قال أبوحيَّان: الصوابُ أنَّ ذلك لايجوزُ، لأنَّه غيرمسموعٍ من كلام العرب.

الثالثُ: اختلفَ النحاة في الرجاء، هل له جوابٌ، فينصبُ الفعل بعد الفاء جواباً له؟ فذهبَ البصريُّون إلى أنَّ الترجّيَ في حكم الواجب، و أنَّه لايُنصبُ الفعلُ بعد الفاء جواباً له، و ذهب الكوفيُّون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: و هو الصحيح، قال تعالى: ﴿وَ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَو يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس/٣و ٤]، و قال تعالى: ﴿لعلي أَبْلُغَ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّموات فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر/ ٣٧و ٣٦]، في قراءة من نصب فيهما.

قال أبوحيَّان: يمكنُ تأويلُ الآيتين بأنَّ النصبَ فيهما من العطف على التوهُّم، لأنَّ خبر لعلَّ كثرَ في لسان العرب دخولُ أن عليه، قاله في الهمع.

و يمكنُ تأويلُ الآية الثانية أيضاً إمَّا على أنَّه جوابٌ للأمر، و هو: ﴿ ابنِ لي صرحاً﴾ [غافر/٣٦]، أو على العطف على الأسباب على حدِّ قولها [من الوافر]:

٧١١- و لبسُ عباءةٍ و تَقرَّ عيني .... [1]

ذكره في المغني.

الرابعُ: الخلافُ في الفاء و الواو كالخلاف في أو، من أنَّ ما بعدهما منصوبٌ بالمخالفة أو بهما، و الصحيح ما ذكره المُصنِّف، كما تقدَّم.

الخامسُ: «حتَّى» إذا كانت بمعنى إلى الغائية بأن يكونَ ما بعدها غايةً لما قبلها، أو بمعنى كي السببيَّة بأن يكونَ ما بعدها سبباً لما قبلها، و احترَز بذلك عن العاطفة و الابتدائيَّة، و لاينصبُ المضارع بأن مضمرةً بعدها، إلا إذا أريد به الاستقبال تحقيقاً، نحو: ﴿ لن نبرحَ عليه عاكفينَ حتَّى يرجعَ إلينا موسى﴾ [طه/ ٩١]، فإنَّ يرجع مرادٌ به

١ - تقدّم برقم ٦٩٧.

الاستقبال حقيقةً، لأنَّ رجوعَ موسى- على نبينا و آله و عليه السلام- مستقبلٌ بالنظر[١] إلى تكلُّمهم بذلك أو حكاية، نحو:﴿و زُلْزِلُوا حتَّى يقولَ الرسولُ﴾[البقرة/ ٢١]، بنصب يقولُ في قراءة غير نافع[٢]، فإنَّ يقولُ مرادٌ به لاستقبال حكاية لا تحقيقاً، لأنَّ قولَ الرسول ماضٍ بالنسبة إلى زمن الأخبار و قصّه علينا، إلا أنّه حكي استقباله بالنظر إلى الزلزال.

و احترزَ بذلك عمَّا إذا أريد به الحالُ، فإنَّها حينئذ تكونُ ابتدائيةً، و يجب رفعُ المضارع بعدها على ما سنبيِّنه. و قوله:« نحو أسيرُ حتَّى تَغْرُبَ الشمسُ» مثالٌ لحتَّى بمعنى إلى، أي إلى أن تغربَ الشمسُ«و أسلمت حتَّى أدخلَ الجنَّة » مثالٌ لها بمعنى كي، أي أسلمت كي أدخل الجنة، و هذان المعنيان هما اللَّذان ذكَرهما معظمُ النُّحاة لحتَّى هذه.

و زادَ ابنُ مالك أنّها تكون بمعنى إلا الاستثنائيَّة في الانقطاع و على تقدير ثبوته، فهو قليلٌ، و أنشد على ذلك قوله[من الكامل]:

٧١٢ – لَيس العَطاءُ من الفُضُولِ سَماحةً حتَّى تَجُودَ و ما لَدَيكَ قَليلُ[٣]

و قوله[من الرجز]:

٧١٣ – و اللهِ لا يذهب شيخي باطلاً حتَّى أبيرَ مالكاً وَ كَاهلاً[٤]

لأنَّ ما بعدهما ليس غايةً لما قبلهما و لا مسبَّباً عنه، و إنَّما لم يعترض المُصنِّف في الأصل لهذا المعنى لقلّته لذهابه إلى ما هو المشهورُ.

«فإن أردتَ» بالمضارع الداخل عليه حتَّى زمانَ «الحال» تحقيقاً، نحو: سرت حتَّى أدخلَ البلد، إذا قلتَ ذلك و أنتَ في حالة الدخول، أو حكاية، نحو: سرت حتَّى أدخله، إذا قلتهَ بعد حصول السير و الدخول مخبراً عن ذلك حاكياً لحالة الدخول. و قد يؤوَّلُ الاستقبال بالحال بأن يكونَ ما بعد حتَّى لم يقع، لكنَّك متمكِّنٌ من إيقاعه في الحال، نحو: سرتُ حتَّى أدخلَها، أي فأنا الآن متمكِّن من دخولها لاأمنع من ذلك«كانت» حتَّى عند هذه الإرادة «حرفَ ابتداء» أي حرفاً تبتدئ الجمل بعده، و تستأنفُ، و يرفع المضارع بعدها بثلاثة شروط.

أحدُها: أن يكونَ حالاً أو مؤوَّلاً به كما مرَّ.

الثاني: أن يكونَ مسبَّباً عمَّا قبلها، فلايجوزُ سرتُ حتَّى تطلعَ الشمسُ، لأنَّ طلوع الشمس لايتسبَّب عن السير.

---

١ – من الآية الشريفة حتَّى هنا سقط في «ح».
٢ – في قراءة غير نافع سقط في «ح».
٣ – هو للمقنع الكندي. اللغة: الفضول: جمع فضل و هو بمعنى الزيادة. السماحة: السخاوة.
٤ – هو لامرئ القيس. اللغة: أبير: أهلك. يقسم فيه إلا يذهب دم أبيه باطلاً حتَّى يبيد القبيلتين الجانيتين عليه.

الثالث: أنْ يكون فضلة، فلايجوز سيري حتَّى أدخلَها، لئلا يبقى المبتدأ بدون الخبر، و لا في نحو: كان سيري حتَّى أدخلها إن قدِّرت كان ناقصة. فإن قدِّرت تامَّة، جاز الرفعُ. قالَ ابن هشام في حاشيه التسهيل: تلخيصُ مسألة حتَّى بأسهل طريق أن يقال: إن صلحَ المضارعُ بعدها لوقوع الماضي موقَعه جاز فيه الرفعُ و النصبُ، نحو: ﴿حتَّى يقولَ الرسولُ﴾[البقرة/ ٢١٤]، و إلا فإن كانَ حاضراً فالرفع، أو مستقبلاً فالنصب، انتهى.

تنبيهٌ: ما ذكَره المُصنِّف من أنَّ النصبَ مضمرةً بعد حتَّى هو مذهبُ البصريِّين، و هو الصحيحُ. و قال الكوفيُّون: هو حتَّى نفسها، و سيأتي الكلامُ على ذلك في حديقة المفردات، إن شاء الله تعالى.

فائدةٌ: من أحكام حتَّى أنَّها لايفصلُ بينَها و بينَ الفعلِ بشيء، و جوَّزَ الأخفشُ و ابنُ السَّراج فصلها بظرف، نحو: أقعدْ حتَّى عندك يجتمعُ الناسُ، و بشرط ماض، نحو: أصحبك حتَّى إن قدَّر الله أتعَلَّمَ العلمَ. و جوَّزَه هشامُ بالقسم و المفعول و الجارُّ و المجرور، نحو: أسير حتَّى إليك يجتمع الناسُ، قاله في الهمع.

قال الرضيُّ: و لايجوزُ الفصلُ اتِّفاقاً بين أنْ و لن و كي و منصوباتها، لأنَّها الناصبةُ بأنفسها، و لايفصلُ بين العامل الحرفيِّ و معموله، كذا لايفصلُ بين الواو و الفاء و اللام و بين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

جزم المضارع

ص: فصل: الجوازم نوعان:

فالأوَّل: ما يجزم فعلا واحداً، و هو أربعة أحرف: «اللّام» و«لا» الطلبيَّتان، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، و لا تُشْرِكْ بالله و«لَمْ» و«لمّا» و يشتركان في النَّفي و القلب إلى الماضي، و يختصُّ «لم» بمصاحبة أداة الشرط، نحو: إنْ لَمْ تَقُمْ أقُمْ، و بجواز انقطاع نفيها، نحو: لم يكن ثُمَّ كانَ. و يختصُّ «لمّا» بجواز حذف مجزومها، نحو: قارَبْتُ المَدينه و لمّا. و بكونه متوقَّعاً غالباً. كقولك: لمّا يَركَبِ الأميرُ، للمتوقّع ركوبه.

الثاني: ما يجزم فعلين و هو: «إنْ» و«إذما» و«مَنْ» و«ما» و«متَى» و«أيٌّ» و«أيّانَ» و «أيْنَ» و«أنّى» و«حَيثُما» و«مَهْما»: فالأوَّلان حرفان، و البواقي أسماءٌ على الأشهر، و كلُّ واحد منها يقتضي شرطاً و جزاء، ماضيين أو مضارعين، أو مختلفين، فإن كان مضارعين أو الأوَّل فالجزمُ، وإن كان الثاني وحده، فوجهان، و كل

جزاء يمتنعُ جعلُه شرطاً«فالفاء» لازمةٌ له، كَانْ يكون جملة اسمية أو انشائية أو فعلاً جامداً أو ماضياً مقروناً بقد، نحو:إن تقم فأنا أقوم أو فاكرمني، أو فعسى أنْ أقُومَ، أو فَقَدْ قُمْتُ.

مسألة: و ينجزمُ بعد الطلب: بإنْ » مقدرَّة مع قصد السَّببيَّة، نحو: زرني أكرِمْكَ، و لاتكفرْ تدخُلِ الجنَّةَ، و من ثَمَّ امتنع لاتكفر تدخل النار، بالجزم لفساد المعنى.

ش: هذا فصلٌ في الكلام على جوازمُ المضارع، و الجوازمُ نوعان:

فالنوعُ«الأوَّل ما يجزمُ فعلاً واحداً» و ظاهر أنَّ المرادَ بقوله: ما يجزمُ هنا و في مقابلة الآتي ما يجزمُ بالإصالة، و إلا فكُلُّ جازمٍ يجزمُ بالتبعيَّةِ ما لاينحصرُ، و هو أربعةُ أحرف لا غير بدليل الاستقراء.

أحدها و الثاني:«اللامُ و لا الطلبيَّتان» أي الدالَّتان على الطلب، فدخلَ في ذلك لام الأمر«نحو: ليقم زيدٌ»و لامُ الدعاء، نحو:﴿لِيَقْضِ علينا ربُّك ﴾[الزخرف/٧٧]، و لاالناهية نحو:﴿ لاتُشْرِكْ بالله﴾ [لقمان/١٣]، و لا الدعائية، نحو:﴿ لاتؤاخذنا﴾ [البقرة/٢٨٦].

و حركة اللام الطلبيَّة الكسرُ، و فتحُها لغة سليم، و تسكُن غالباً بعد الواو و الفاء و ثُمَّ، و جزمُها فعلَ المتكلِّم مبنيَّاً للفاعل قليلٌ، سواءٌ كان المتكلِّمُ مفرداً كقوله (ع): قوموا فلأصلِ بكم[1] أو معه غيره، نحو قوله تعالى:﴿و لْنَحْمِلْ خطَايَاكم﴾[العنكبوت/١٢]، لأنَّ المتكلِّمَ لايأمُر نفسَه، و أقلُّ منه جزمُها فعلَ الفاعلِ المخاطب كقراءة عثمان[2] و أبي[3] و أنس و زيد ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[يونس/٥٨]. و قوله (ع): لتأخذوا مصافكم[4].

و الأكثرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر، نحو: افرحوا و خذوا و قوموا، و إذا انتفت الفاعليةُ نحو: ليعن بحاجتي أو الخطاب، نحو: ليقم زيدٌ أو كلاهما، نحو، ليعن زيدٌ بحاجتي، وجبت اللامُ، و قد تحذف في الشعر فقط على الصحيح، نحو قوله[من الطويل]:

٧١٤- فَلاتَستَطِلْ مِنّي بَقائي و مُدَّتي و لكن يَكُنْ للخيرِ مِنكَ نَصِيبُ[5]

---

١ - روي فتصلِّ، سنن الترمذي١/٤٥٥،رقم ٢٣٤.
٢ - عثمان بن سعيد بن عدّي المصري، من كبار القرّاء، غلب عليه لقب «ورش» أصله من قيروان و مولد ووفاته بمصرسنة ١٩٧ هـ . الأعلام للزركلي ،٣٦٦/٤.
٣ - أبي بن قيس بن عبيد، صحابي أنصاري، أمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه، و في الحديث، أقرأ أمتي أبي بن كعب، مات بالمدينه سنة٢١ هـ المصدر السابق ، ٧٨/١.
٤ - ما وجدت الحديث في المصادر.
٥ - البيت مجهول القائل.

و لاتفصل عن معمولها ولابغيره، و ليس أصلُ لا الطلبيَّة لامَ الأمر زيدت عليها الألفُ، فانفتحت خلافاً لبعضهم، و ليست لاء النافية و الجزم بعدها بلام الأم مقدَّرة حُذفَت كراهة اجتماع لامين خلافاً للسهيّلي، لأنَّ ذلك دعوًي لايقومُ على صحَّتها دليلٌ، و جزمُها فعلَ المتكلّم مطلقاً نادرٌ كقوله[من البسيط]:

٧١٥ – لا أعرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُهَا ....[1]

و قوله[من الطويل]:

٧١٦– إذا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلانَعُدْ ....[2]

و قوْلك: لاأخرجْ و لانخرجْ، و ما وقعَ في الأوضح من التفصيلِ بين كونـه مبنيّـاً للفاعل فقليلٌ، أو مبنيّاً للمفعول فكثيرٌ فطريقة لبعضهم، قاله بعضُ المحقّقين.

و جزمُها فعلَ الغائب و المخاطب كثيرٌ قال الرضيّ: علـى الـسواء، و لايختصُّ بالغائب كاللام، و قال أبوحيّان في الإرتشاف: الأكثرُ كونُها للمخاطـب، و يـضعف كونها للغائب كالمتكلّم، و من أمثلته:﴿ فلايسرفْ في القتل ﴾[الإسراء/ ٣٣]،﴿لا يَتَّخذ المؤمنونَ ﴾ [آل عمران/ ٢٨].و هل فصلُها عن معمولها بمعموله قليـلٌ أو ضـرورةٌ ؟ خلاف، حكَاه في الإرتشاف، و منه قوله[من الطويل]:

٧١٧– وَ قَالُوا أخَانا لا تَخَشَّعْ لِظَالِمٍ عزيزٍ و لا ذا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ[3]

أي و لاتظلمْ ذا حقِّ قومِك.

قال في شرح الكافية: و هذا رديٌّ، لأنّه شبّه بالفعل بين حرف الجرِّ و مجـروره، و جوَّز ابنُ عصفور و الأبذيُّ حذفَ مجزومها و إبقاؤها لدليل، نحو: أكرم زيداً إنْ جَاءَكَ، و إلا فلا، و هو حسنٌ.

الثالث: لم، نحو﴿ لم يَلِدْ ﴾[التوحيد/٣].

و الرابع: «لمّا»، نحو﴿ لَمَا يَقْضِ ﴾[عبس/٢٣] . و الجمهورُ على أنّها مركّبةٌ من لم الجازمة و ما الزائدة كما في أمّا، و قيل: بسيطةٌ.

ما تشترك فيه لم و لمّا و ما تنفرد به كلٌ:«و يشتركان» أي لم و لمّا «في» أمورِ الحرفيَّة و الاختصاص بالمضارع و الجزم و«النفي و القلب إلى الماضي» و جوازِ دخـولِ همـزةِ

---

١ – تمامه«كأنَّ أبكارها نعاج دوّار»، و هو للنابغة الذبياني. اللغة: الربرب: القطيع من بقر الـوحش، دوار: اسم موضع.

٢ – تمامه «لها أبداً مادام فيها الجُزاضم»، و هو للفرزدق، أو لوليد بن عقبه .اللغة: الجاضم. الأكول الواسع البطن.

٣ – لم يعيَّن قائله.

الاستفهام عليهما. و كلٌّ منها حرف يختصُّ بالمضارع، و يجزمُه، و ينفي معناه، و يقلبُ زمانه إلى المضي وفاقاً للمبرِّد، و أكثر المتأخرينَ، و هو ظاهرُ مذهب سيبويه.

و ذهبَ قومٌ منهم الجزولي إلى أنّه يدخلُ على لفظ الماضي فيقلبُه إلى المضارع، و نسَبه بعضُهم إلى سيبويه، و وجَّهوه بأنَّ المحافظةَ على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، قالَ المراديُّ في الجنى الداني: و الأوّل هو الصحيحُ، لأنَّ له نظيراً، و هو المضارعُ الواقعُ بعد لولا، و القولُ الثاني لا نظيرَ له.

«وتختصُّ لم بمصاحبه أداة الشرط، نحو: إن لم تقمْ أقمْ » بخلاف لمّا، فلاتصاحبها، فلا يجوز: إن لماتقم. قالَ الرضيُّ: كأنّه لكونها فاصلةً قويّة بين العامل الحرفي أو شبهه و معموله، انتهى.

و يريدُ بشبه الحرف أسماءَ الشرط كمن، تقولُ: من لم يكرمْني أُهنْه، و لاتقول: من لمّا يكرمني. قال الدمامينيُّ: و هذا تصريحٌ منه بأنَّ حرفَ الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثلُ: إنْ لم تقم. و ليس كذلك، انتهى.

و علّلَ ذلك غيُر الرضيِّ بأنَّ الشرطية يليه مثبتُ لم، تقول: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرو. و لايليه مثبت لمّا، لاتقولُ: إنْ قد قام زيد، فعودلَ بين النفي و الإثبات. و إنّما لم يقع قد بعد الشرط، لأنّها تقتضي تحقيقَ وقوعه تقريبه من الحال، و الشرطُ يقتضي احتمالَ وقومه و عدمه و قلبه إلى الاستقبال، قاله في التصريح.

«و»تختصُّ لم أيضاً «بجواز انقطاع نفيها »عن الحال. لأنّها لمطلق الانتفاء فيكون للمتّصل به نحو: ﴿ و لم أكُنْ بدُعائكَ رَبِّ شَقيّاً ﴾[مريم/٤]، و لغيره نحو: هذا «لم يكن ثُمَّ كان» بخلاف لمّا، لايقال: لَمّا يكنْ ثُمَّ كانَ، بل لمّا يَكُنْ و قد يكونُ.

و ذلك لأنَّ امتدادَ النفي و استمراره إلى زمن التكلّم يمنعُ من الإخبار بأنَّ ذلك المنفيَّ المستمرَّ نفيه وجد في الماضي، نعم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبلُ صحيحٌ، و لاينافي استمرار النفي إلى الحال. قالَ الدمامينيُّ في التحفة: و منع الأندلسيُّ اختصاصَ لم بذلك، و قال: لم و لمّا سيّان في جواز الانقطاع. قال الرضيُّ: و الظاهرُ ما قاله النحاة.

و تختصُّ لم أيضاً بأنّها قد تهملُ حملاً على ما و قيل لا كقوله[من البسيط]:

٧١٨ – لَولا فَوارِسُ مِن نُعْمٍ و أُسرَتِهِم   يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفُون بِالجارِ[1]

---

١ – البيت مجهول القائل. **اللغة:** الفوارس جمع الفارس: الماهر في ركوب الخيل. نعم: اسم قبيلة.الصليفاء: اسم موضع وقع فيه الحرب.

و هل هو ضرورةٌ أو لغةٌ ؟ خلافٌ. بخلاف لّما. و لاتهملُ، و بأنّها قد تُنْصَبُ في لغة حكاها اللحيانيّ كقراءة بعضهم: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[الشرح/١]، بفتح الحاء، و قوله [من الرجز]:

٧١٩- في أيّ يَوْمَيَّ من الموت أفِرّْ   أيومَ لم يُقَدَّرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ[١]

بفتح الرّاء قالَ بعضُهم: و ذلك بالحمل علي لن. قال ابن هشام: و فيه نظرٌ، لأنّ لن لاتحلّ هنا، و إنّما يصحُّ حملُ الشيء على ما يحلّ محلّه: انتهى بخلاف لّما فلاتنصبُ.

«و تختصُّ لّما بجواز حذف مجزومها» لدليل اختياراً، «نحو: قَارَبْتُ المدينة وَ لَمّا» أي و لّما أدخلْها. قالَ أبوحيَّان: و هذا أحسنُ ما يخرّج عليه قوله تعالى: ﴿ و إنّ كُلّاً لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾[هود/١١١] في قراءة ابن عامر و حمزة و حفص، بتشديد نون إنّ و ميم لّما، أي لّما ينقص من علمه، و قد خرّجه على ذلك ابن الحاجب أيضاً، لكنّه قدَّره لّما يهملوا أو يتركوا. قال ابن هشام: الأولى أن يقدَّر لّما يوفوا أعمالهم، لأنّ ما بعَده دليلٌ على أنّ التوفية لم يقع، و إنّما ستَقَعُ، و لأنّ منفي لّما متوقّع الثبوت، انتهى.

و لايجوزُ حذفُ مجزوم لم إلا في الضرورة، كقوله [من الكامل]:

٧٢٠- إحفَظْ وَديعَتَكَ الّتي استُودِعتَها   يَوْمَ الأعَازِب إنْ وصلتَ و إنْ لَمِ[٢]

أي و إن لم تصل، و إنّما جاز ذلك في لّما دونَها، لأنّ لّما تقومُ بنفسها بسبب أنّها مركّبة من لم و ما، فكان ما عوضٌ عن المحذوف، قاله أبوحيَّان. قالَ غيره: لأنّ مثبتها و هو قد فَعَلَ يجوز فيه ذلك بأنْ يقتصرَعلى قد كقوله[من الكامل]:

٧٢١- .... و كأن قد[٣]

«و»تختصُّ لّما أيضاً«بكونه» أي بمجزومها«متوقَّعاً» ثبوتُه«غالباً» لا لازماً، «كقولك لّما يركبِ الأميرُ، للمتوقّع ركوبه» أي إلى الآنَ لم يركبْ، و سوف يركبُ بخلاف لم، فلايكونُ منفيُّها متوقّعاً، و لهذا يقالُ: لم يقض ما لايكون، دونَ لّما، و هذا معنى قولهم: لم لنفي فَعَلَ، و لّما لنفي قد فَعَلَ. و قد يكون منفيها غيرَ متوقّع في غير الغالب، نحو: ندمَ إبليسُ، و لّما ينفعه الندم. و اختصاص لّما بذلك غالباً بالنسبة إلى المستقبل، و أمّا بالنسبة

---

١ - هو للحارث بن منذر.

٢ - هو لابراهيم بن هرمه. اللغة: الوديعة، العهد. استودعتها: بمجهول مخاطب من استودعتها وديعة أي استحفظته إيّاها. يوم الأعازب: يوم معهود بينهم.

٣ - هو من بيت للنابغة الذبياني و تمامه.

أزف الترحّل غير أن ركابنا   لما تزُل برحالنا و كأن قد .

اللغة: أزف: دنا. الترحّل: الرحيل، الركاب: المطايا، لماتزل: لما تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطية لتركب، كأن قد أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

إلى الماضي فهي و لم سيّان في نفي المتوقّع و غيره، مثال المتوقّع أنْ تقولَ: مالي قمت فلم تقم أو فلمّا تقم، و مثالُ غيرُ المتوقّع أنْ تقولَ: إبتداء لم يقم أو لمّا يقم، قاله في المغني.

الجوازم الّتي تجزم فعلين: النوعُ الثاني من الجوازم ما يجزمُ فعلين، و هو إحدى عشرة كلمةً، و هي:«إن»، و هي أمُّ الباب، و لذلك قدّمها«و إذما» و أنكر القوم الجزم بها، و خصّوه بالضرورة، و هما موضوعان لمجرّد تعليق الجوابِ بالشرط، نحو: ﴿ و إن تَعُودوا نَعُدْ﴾[الأنفال/١٩]، و إذا ما تَقُم أَقُمْ .

«و من» و هي موضوعةٌ للعاقل، ثُمّ ضُمِّنت معنى الشرط، نحو:﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ به ﴾[النساء /١٢٣].« و ما» وهي موضوعةٌ لغير العاقل، ثُمَّ ضمِّنت معنى الشرط، نحو:﴿و ما تَفْعَلوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمْه اللهُ﴾[البقرة/١٩٧]، «و متى» و هي موضوعةٌ للزمان ثُمَّ ضمِّنت معنى الشرط، نحوَ: [من الوافر]:

٧٢٢ - .... مَتى أضعُ العَمامة تعْرفوني[1]

«و أيّ» و هي بحسب ما تضافُ إليه، فتكونُ للعاقل في نحو: أيُّهم يقمْ أقمْ معه، و لغيره في نحو: أيّ الدوابِّ تركبْ أركبْ، و للزمان، نحو: أيَّ يوم تصمْ أصمْ، و للمكان، نحو: أيّ مكان تجلسْ أجلسْ. «و أيّان» و هي كمتى، نحو: قوله[من البسيط]:

٧٢٣- أيّانَ نُؤمنْكَ تَأمَنْ غيرَنا و إذا لم تُدرِك الأمنَ منّا لم تزل حَذرا[2]

و أين و أنّى وحيثما، و هي موضوعةٌ للمكان، ثُمَّ ضُمِّنت معنى الشرط، نحو: ﴿أينما تكونوا يُدرِكْكُم الموتُ ﴾[النساء/ ٧٨]و قوله[من الطويل]:

٧٢٤- خَليلَي أنّي تأتِياني تأتِيا أخاً غيْرَ ما يُرضيكُمَا لايُحاوِلُ[3]

و قوله[من الخفيف]:

٧٢٥- حَيْثما تَستَقِم يُقدِّرْ لك اللهُ نجاحاً في غابر الأزمان[4]

«و مهما»و هي بسيطةٌ لامركّبة من مه و ما الشرطية خلافاً للأخفش، ولا من ما الشرطيَّة و ما الزائدة، ثُمَّ أبدلت الها من الألف الأولى دفعاً للتكرار خلافاً للخليل، و

١ - صدره « أنا ابن جلاو طلاع الثنايا »، لسحيم بن وثيل الرياحي. **اللغة**: جلا: أصله فعل ماض، فسمّي به كما سمّي بيزيد و يشكر و يقم، فهو الآن علم، و قيل: هو باق على فعليته. قال سيبويه: جلا فعل ماض، كأنّه بمعنى جلا الأمور أي أوضحها و كشفها. لسان العرب ٦٤٧/١. طلاع: مبالغة لطالع، الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل.

٢ - لم ينسب إلى قائل معين. **اللغة**: نومك: نعطك الأمان. حذراً: خائفاً.

٣ - لم يعين قائله.

٤ - البيت مجهول القائل. **اللغة**: تستقم: تعتدل، و تأخذ في الطريق السوي، الغابر: الباقي.

على القول بالبساطة ينبغي أن يكتبَ بالياء كحبلي، و على القولين الأخرين ينبغــي أنْ يكتبَ بالألف. و هي موضوعةٌ لغير العاقل كما في نحو قوله[من الطويل]:

٧٢٦- و مَهْمَا تَكُنْ عندَ امرئ مِنْ خليقة و إنْ خَالَها تَخفَى على الناسِ تُعْلَمِ[1]

فعلمَ أنّ هذه الأدوات بالنظر لموضوعها سِتَّةُ أنواع: ما وضع لمجرَّد التعليق، و هي إنْ و إذا و ما، و ما وضعَ للعاقل و هو مَنْ، و ما وضع لغير العاقل، و هو ما و مهما، و ما وضع للزمان، و هو متى و أيّان، و ما وضع للمكان، و هو أين و أنّى وحيثما، و ما هو بحسب ما يضاف إليه و هو أيٌّ.

«فالأوّلان» و هما إن و إذما «حرفان و البواقي أسماءٌ على الأشــهر» أي أشــهر الأقوال من أنّ الأولين حرفان، و البواقي أسماءٌ، أمّا القول بحرفيَّة إن فمجمعٌ عليه، و أمّا إذا فَقال سيبويه: إنّها حرفٌ بمنزلة إن الشرطيَّة، فإذا قلت: إذ ما تقمْ أقمْ، فمعناه إن تقمْ أقمْ. و قال المبرّدُ و ابنُ السرّاج و الفارسيُّ: إنّها اسمُ ظرف زمان، و أصلها إذ الّتي هي ظرفٌ لما مضي، فزيدَ عليها ما وجوباً في الشرط، فجزم بها، و احتجُّوا بأنّها قبل دخول ما كانت اسماً، و الأصلُ عدمُ التغيير، و أجيبَ بأنّ التغيير قد تحقّق بدليل أنّها كانــت للماضي فَصارت للمستقبل فدلّ على أنّه نزع منها ذلك المعنى ألبتَّة.

و اعترضَ عليه بأنّه لايلزمُ من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع، فإنّه موضوعٌ لأحد الزمانين الحال و الاستقبال، و إذا دخل عليه لم ينقلب زمانُه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها، قال في الهمع، و استدلّ سيبويه بأنّها لّما ركّبت مع ما، صارت معها كالــشيء الواحد، فيبطل دلالتُها على معناه الأوّل بالتركيب، و صارت حرفاً، قال: و نظير ذلك أنّهم لّما ركّبوا حَبَّ مع ذا، فقالوا: حبَّذا، بطلَ معنى حبَّ من الفعلية، و صارت مــع ذا جزء الكلمة، و صارت حبَّذا كلُّها اسماً بالتركيب، و خرجت عن أصل وضعها بالكلّيَّة.

و أمّا البواقي غير مهما فالقولُ باسميَّتها مجمعٌ عليه. و أمّا مهما فقال الجمهورُ: إنّها اسمٌ، و الدليلُ عليه قوله تعالى:﴿مَهْمَا تَأتنا به من آية لتَسْحَرنا بها ﴾[الأعراف/١٣٢]، فعاد الضمير المجرورُ به عليها، و لايعودُ الضَميرُ إلا على الاسم. و زعم السهيليُّ و ابــن يسعونَ أنّها حرفٌ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: فهِم من كلامه أنّ الجزمَ بإذْ و حيثُ مخصوصٌ باقتران ما بهما كما لفظ به، و هو كذلك على الأصحّ خلافاً للفرّاء في جواز الجزم بهما بدونها قياساً علــى أينَ و أخواتها، و أمّا غيرها فقسمان: قسمٌ لايلحقه ما، و هو مَنْ و ما و مهما، و أجازه

---

١ - البيت لزهيربن أبي سلمي من معلقته المشهورة. اللغة: الخليقة: الخصلة و السجية، و الطبيعه، خالها: ظنّها و حسبها.

الكوفيُّون في مَن و أنّى، و قسمٌ يجوزُ فيه الأمرانِ، و هو أين و أيّ و متى و أيّان، و منع بعضُهم في أيّان، و الصحيحُ الجوازُ.

الثاني: قالَ ابنُ مالك: قد تُهملُ إنْ حملاً على لَو كحديث: إنْ لاتَراه فإنَّه يراك[1]، وَ متى حملاً على إذا كحديث البخاري: و إنّه متى يقومُ مقامك لايسمعُ النـــاس[2]. قـــال أبوحيَّان: و هذا شيءٌ غريبٌ.

الثالثُ: أسقطَ المُصنِّف من الجوازم ما ذكَره بعضُهم، و هو إذا و كيفما و لو، لأنَّ المشهورَ في إذا أنّها لاتجزمُ إلا في الشعر خاصَّة كقوله[من الكامل]:

٧٢٧- .... وَ إذا تُصبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[3]

و في كيفما عدمُ الجزم بها لعدم السماع بذلك، و أجازَ الكوفيُّون الجزمَ بها مطلقـــاً قياساً على غيرها، و خصَّه قومٌ بحالة اقترالها بما، و أمَّا لو فالأصحُّ أنّها لاتجزمُ أصـــلاً، و من أجازَه خصَّه بالشعر كقوله[من الرمل]:

٧٢٨- لَو يَشَأ طَارَ به ذُو مَيْعةٍ ....[4]

و قوله[من البسيط]:

٧٢٩- تَامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يُحزِنْكَ ما صَنَعَتْ إحدى نساء بَني ذهل بن شَيْبانا[5]

«و»هذه الأدواتُ«كلٌ منها يقتضي» فعلين، يسمَّى أولهما«شرطاً» و هـــو لغـــة العلّامة، سمّي به الفعل الأوَّل لكونه علامة على ترتُّب الثاني عليه، و يُسَمَّى الثاني«جزاء» و جواباً. قال أبوحيَّان: و التسمية بالجزاء و الجواب مجازٌ، و وجهه أنّه شابه الجزاء مـــن حيثُ كونه فعلاً مترتِّباً على فعل آخر، فاشبه حقيقة الجزاء الّذي هو الفعل المترتِّب على فعل آخرثواباً عليه أو عقاباً، و شابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القـــول الأوَّل، فصارَ كالجواب الآتي بعد كلام السائل، انتهى.

تنبيةٌ: ما ذكره من أنَّ هذه الأدوات جازمةٌ للشرط و الجزاء معاً هو مذهبُ المحَقّقين من البصريّين، و عَزاه السيرافيُّ لسيبويه، و اختاره الجزوليُّ و ابنُ عصفور و الأبـــذيُّ. و اعترضَ بأنَّ الجازمَ كالجارّ، فلايعملُ في شيئين، و بأنّه ليس لنا ما يتعـــدَّدُ عملـــه إلا و يختلف كرفع و نصب، و أُجيبَ بالفرق بأنَّ الجازم لمّا كان لتعليق حكم على آخر، عملَ

---

١ – صحيح مسلم ١/٥٤، رقم٥.
٢ – النسائي ،٢١٢، رقم٨٢٩.
٣ – صدره«واستغن ما أغناك ربك بالغنا»، و هو نسب لعبد قيس بن خفاف و لحارثة بن بـــدر. اللغـــة: الخصاصة: الفقر و سوء الحال.
٤ – تمامه«لاحق الآطال نهدٌ ذوخصل»، نسب هذا البيت لعلقمةالفحل و لامرأة من بني الحـــارث. اللغـــة: الميعة: النشاط. لاحق الأطال: ضامر الجنبين. النهد: الكريم، الخصل: جمع الخصلة: الشعر المجتمع.
٥ – هو للقيط بن زرارة. اللغة: تامت: تيَّمت. و هو ذهاب العقل من الهوي .

فيهما بخلاف الجارّ، و بأنّ تعدّد العملِ قد عهدَ من غير اختلاف كمفعولي ظنّ و مفاعيل أعلم.

و قيل: الشرطُ مجزومٌ بالأداة، و الجزاءُ مجزومٌ بالشرط، كما أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، و الخبر مرفوعٌ بالمبتدإ، قالَه الأخفشُ، و اختارَه ابن مالك، لأنّ الشرطَ مستدعٍ للجزاء بما أحدثت فيه الأداة من المعنى و الاستلزام، و ردّ بأنّ النوع لايعملُ في نفسه، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، و إنّما يعملُ بمزيّة، و هو أن يضمّن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء. و قيل: الشرطُ و الجزاءُ تجازَما كما قال الكوفيّون في المبتدإ و الخبر: إنّهما ترافعا: نقلَه ابن جنيّ عن الأخفش، و فيه أقوالٌ آخر، لانطول بذكرها، فإنّه خلافٌ لاثمرة له، و لايترتّبُ عليه حكمٌ نطقيٌّ.

و قولُه:«ماضيين أو مضارعين» حالان من الشرط و الجزاء، كان ينبغي أن يقول أو«مختلفين»، فإن كانا ماضيين فالجزمُ لمحلّهما،نحو: ﴿و إنْ عُدتمْ عدنا ﴾[الأسراء /١٧]، و إنْ كانا مضارعين، أو كان الأوّل فقط مضارعاً و الثاني ماضياً فالجزمُ واجبٌ للفظ المضارع، فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى: ﴿ و إنْ تَعُودوا نَعُدْ﴾ [الانفال/١٩]، ﴿وَ مَنْ يتّقِ اللّه يَجْعَلْ له مَخرجاً﴾ [الطلاق/٢]، وأمّا قوله [من الرجز]:

٧٣٠ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

فضرورةٌ على الأصحّ، و اختلفَ في تخريج مثل ذلك فقالَ المبرِّد: إنّه على حذف الفاء مطلقاً. و فصّلَ سيبويه بين أن يكونَ قبله ما يطلبه، نحو: إنّك في البيت، فالأولى أن يكونَ على التقديم و التأخير، و بين أنْ لايكونَ، فالأولى أن يكونَ على حذف الفاء، و جوّز العكس. و قيل: إن كانَت الأداةُ اسمَ شرط فعلى إضمار الفاء، و إلا فعلى التقديم و التأخير، و ردّ كلّ ذلك بأنّ إضمارَ الفاء مع غير القول مختصٌّ بالضرورة، و إنّ التقديمَ و التأخير يحوجُ إلى جواب، و دعوي حذفه و جعلُ المذكورِ دليلَه خلافُ الأصل، و خلافُ فرضِ المسألة، لأنّ الفرض أنّه الجوابُ.

و مثالُ كون الأوّل فقط مضارعاً و الثاني ماضياً قوله(ع): من يقمْ ليلة القدر إيماناً و احتساباً غفر له[2]. و هذا النوعُ خصَّه سيبويه و الجمهور بالضرورة. قالوا: لأنّا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثمّ جئنا بالجواب ماضياً، كنّا قد هيّأنا العامل للعمل، ثمّ قطعناه عنه و هو غيرُجائز، و أجازَه الفرّاء في الاختيار، و تبعه ابن مالك، و ردّ على

---

١ - هو لعمرو بن خثارم البجلي. اللغة: يصرع: مجهول من الصرع بمعنى الطرح على الأرض، و هنا كناية عن الهلاك.

٢- تمام الحديث: ما تقدّم من ذنبه، صحيح بخاري١/٨١، رقم ٨١.

الجمهور محتجّاً بالحديث، و بقوله تعالى: ﴿ إنْ نَشأ نُنَزِّلْ عليهم مِنَ السماءآيةً فَظَلَّت أعناقُهم لها خاضعينَ ﴾[الشعراء/٤]، فإنَّ قَولَه: ﴿ فَظَلَّت ﴾ ماضٍ، و هو معطوفٌ على الجواب، و هو ﴿ نُنَزِّلْ ﴾، فيكون جواباً، و أجيب عن الحديث بأنّه تجوّز روايته بالمعنى، فليس نصّاً في الدليل، و عن الآية بأنّه يغتفرُ في التابع ما لايغتفرُ في المتبوع.

و إن كانَ الفعلُ الثاني وحدَه مضارعاً و الأول ماضياً ،«فالوجهان»جائزان: الجزمُ و الرفعُ، فالجزمُ لتعلُّقه بالجازم، و هو أداة الشرط، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ كانَ يريدُ حرثَ الآخرة نَزِدْ لَه في حرثه ﴾ [الشوري/٢٠]، و الرفعُ لضعفِ التعلّق لحيلولة الماضي و الفصل بغيرالمعمول، نحو قوله[من البسيط]:

٧٣١- و إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألة يَقولُ لا غائبٌ مالي و لا حَرِمُ[1]

و الجزمُ هو الفصيحُ المختارُ، و الرفعُ كثيرٌ، و قال بعضهم: إنّه أحسنُ من الجزم، و قيل: ليس المرفوعُ هو الجوابَ، و إنّما هو دليله، و هو مؤخّرٌ من تقدم، و الجوابُ محذوفٌ، و الأصلُ في قولك: إنْ قامَ زيدٌ أقومُ، أقوم إنْ قامَ زيدٌ أقم، و هو مذهبُ سيبويه، و قيلَ: هو الجوابُ، لكنْ على إضمار الفاء، و التقديرُ فأنا أقومُ، و هو مذهبُ الكوفيّين، فعلى قول سيبويه لامحلَ له، لأنّه مستأنفٌ، و على قول الكوفيّين محلّه الجزمُ، و يظهرُ أثرُ ذلك في التابع، فتقول على الأوّل: إن قامَ زيدٌ أقومُ و يقعدُ أخوك بالرفع لاغير، و على الثاني يقعدُ أخواك بالرفع عطفاً على لفظ الفعل، و بالجزم عطفاً على محل الفاء المقدَّرة و ما بعدها.

تنبيهٌ: حكمُ المضارعِ بلم إذا كانَ شرطاً حكمُ الماضي، لأنّ مجزومَ لم لا عملَ للأداة فيه، فهو كالماضي، فتقول: إن لم تقم أقمْ و أقومُ بالوجهين.

اقتران الجواب بالفاء:« و كلُّ جزاء»يمتنع جعلُه شرطاً فالفاءُ لازمةٌ له ليحصلَ الربطُ بين الجزاءِ و شرطِه، و خصَّت الفاءُ بذلك لما فيها من معنى السببيَّة، قيل: و لمناسبتها للجزاء معنى من حيث إنّ معناها التعقيب من غير فصل، كما أنّ الجزاءَ يتعقّبُ على الشرط كذلك.

و هذا ضابطٌ حسنٌ في ضبط ما يدخلُه الفاءُ، و قد سبقَ إليه ابنُ مالك. قال أبوحيّان: و هو أحسنُ و أقربُ ممّا ذهبَ إليه بعضُ أصحابنا من تعداد ما يدخلهُ الفاءُ، و هو ستّةٌ، ذكر المُصنّف منها أربعةً، فقال:« كأنْ يكونَ» أي الجزاء«جملةً اسميَّةً» أي

١ - هو لزهير بن أبي سلمى. اللغة: خليل: فقير محتاج، مأخوذ من الخلة، و هي الفقر و الحاجة، المسغبة: جوع. و يروى يوم مسألة بمعنى طلب العطاء، حرم: ممنوع.

مبدوءة باسم، أو يكونَ جملة«إنشائية» غير محتملة للتصديق و التكذيب، «أو» يكون«فعلاً جامداً» كعسى و ليس، أو يكون فعلاً«ماضياً مَقروناً بقد» لفظاً أو تقديراً، و مثل لذلك على طريقة اللف و النشر المرتب[1] فقال:«نحو إنْ تقم فأنا أقومُ»، قيل: و مثله قوله تعالى: ﴿ و إن يَمْسَسْكَ بخير فهو على كلّ شيء قديرٌ ﴾[الأنعام/١٧]، و إن تقمْ« فأكرمني» و مثله قوله: ﴿ فمن يؤمنْ بربِّه فلايَخَفْ ﴾[الجن/١٣]، فيمن قرأ بالجزم علي أنّ لاناهية «أو» إن تَقُم«فعسى أنْ أقومَ» و مثله قوله تعالى: ﴿ إنْ تَرَن أنا أقلَّ منك مالاً و ولداً فَعسى ربِّي أن يُؤْتِين خيراً من جنَّتِكَ﴾ [الكهف/٣٩]، أو إن تقمْ فقد قمت، و مثله قوله تعالى: ﴿ إنْ يَسرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ له مِنْ قبلُ ﴾[يوسف /٧٧].

و مثال المقرون بقد تقديراً قوله تعالى: ﴿ إنْ كانَ قَميصُه قُدَّ من قُبُل فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف/٢٦]، أي فقد صدقت. و الّذي لم يذكرْه المُصنِّف أنْ يكون مقروناً بحرف استقبال، نحو: ﴿ من يرتدَّ منكم عَنْ دينه فَسَوْفَ يأتِيَ اللهُ بقومٍ ﴾[المائدة/٥٤]،﴿ و ما يَفعلوا من خير فلن يُكْفَروه﴾ [آل عمران/١١٥]، أو مقروناً بحرف له الصدر كما النافيه، نحو: ﴿ فإن تَوَلَّيْتم فَما سَأَلْتُكُم مِنْ اجرٍ ﴾[يونس/٧٢]، و ربَّ كقوله [من الوافر] :

٧٣٢- فإنْ أهْلَكْ فذي لَهَبٍ لَظاهُ على يَكادُ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا[2]

لما عرفتَ من أنّ ربَّ مقدَّرة، و أنّ لها الصدر.

فهذه ستُّ مسائلَ، يمتنعُ جعلُ الجواب فيها شرطاً، و أفهمَ كلامُه أنّه إذا لم يمتنعْ جعلُ الجواب شرطاً لم تكن الفاء لازمة له. قال ابن مالك: و إن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، و ينبغي أنْ يكونَ خبرَ مبتدإ محذوف، و لولا ذلك لَحكم بزيادة الفاء و جزمَ الفعل، إنْ كانَ مضارعاً،لأنّ الفاءَ على ذلكَ التقدير زائدةٌ في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفعَ المضارع بعدها فعلم أنّها غير زائدة، و أنّها داخلةٌ على المبتدإ مقدَّر، كما تدخلُ علي مبتدأ مصرَّح به، و من ذلك قوله تعالى: ﴿فمن يؤمنْ بربِّه فلايخافُ بخساً و لارهقاً﴾[الجن/١٣]. و مثله قراءة حمزة: ﴿ أن تضلَّ إحداهما فَتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى﴾[البقرة/ ٢٨٢]. و وقعَ لابنه في شرح الخلاصة أنّ ما بعدَ الفاء هو الجوابُ، و الأوَّل هو التحقيقُ.

---

١ – اللفُّ و النشر: هو ذكر متعدِّد على التفصيل أو الإجمال ثمّ ما لكلٍّ واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يردُّه إليه نحو: ﴿ و من رحمته جَعَلَ لكم الليل و النهار لتسكنوا فيه و لتبتغوا من فضله﴾ [القصص/٧٣] انظر: الخطيب القزويني، شرح المختصر، الجزء الثاني، د ط، منشورات دارالحكمه، ص ١٥٣.

٢ – هو لربيعة بن مقروم. اللغة: اللظى: النار، تلتهب: تتوقد و تشتعل .

تنبيهاتٌ: الأوّل: قضيةُ إطلاق المُصنّف أنّ الجزاء يكونُ ماضياً مقروناً بقد أنّه يكونُ ماضي اللفظ و المعنى، و هو قولُ جماعة، منهم الجزوليُّ و ابنُ مالك و ابنُ هشام في أكثر مصنّفاته، و استشكلَ بأنّ هذا لايتمشّىٰ مع القول بأنّ الشرطَ سببٌ، و الجزاءَ مسبّب، إذ الشرطُ مستقبلٌ بالفرض، و الجزاءُ محقّقُ المضي، فكيفَ يكونُ الماضي مسبّباً عن المستقبل، و هذا ممّا لاسبيلَ إليه، و أجابَ ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأنّ الجزاءَ على قسمين: إحدهما أنْ يكون مضمونُه مسبّباً عن مضمون الشرط كما في قولك: إنْ جئتني أكرمْك، فإنّ مضمونَ الجزاء هو الإكرامُ مسبّبٌ عن مضمون الشرط، و هو المجي، و الثاني أن يكونَ مضمون الجزاء ليس مسبّباً عن مضمون الشرط، و إنّما يكونُ الاخبار به مسبّباً، نحو: إنْ تكرمني فقد أكرمتك أمس، أي إنّ إكرامَك لي سببٌ لأنْ أخبرَ بأنّي قد أكرمتك أمس، و ليس الإكرامُ الواقعُ بالأمس هو الجوابَ لاستحالة تسبّبه عن الإكرام الواقع في اليوم، لكنَّ الإخبار بذلك مسبّبٌ على معنى أن اعتددت على بإكرامك إيّاي، فأنا أيضاً أقولُ: قد أكرمتك أي فأنا أيضاً أعيد عليك بإكرامي إيّاك.

و قوله تعالى: ﴿إنْ كنتُ قُلْتهُ فَقَدْ عَلمْتَه﴾[المائدة/١١٦]، ﴿ و إنْ كانَ قميصُه قُدَّ من قُبلُ فَصَدَقَت﴾ [يوسف/٢٦]، من هذا القبيل و كذا قوله تعالى: ﴿ و ما بكم من نعمة فَمنَ الله﴾[النحل/٥٣]، و بيانُه أنّ الآية جيءَ بها لإخبار قوم استقرّت بهم نعم، جهلوا معطيها، أو شكّوا فيه، فكان استقرارها مجهولة أو مشكوكة سبباً لإخبارهم بأنّها من الله، فكأنّه قيل: اعلموا أنّها من عند الله، فالمسبَّبُ الإخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها، حتّى يردَّ أنّ الأوّل و هو استقرار النعمة ليس سبباً للثاني.

و قالَ الرضيُّ: لانسلم أنّ الشرطَ سببٌ، و الجزاءَ مسبّب، و إنّما الشرطُ عندهم ملزومٌ، و الجزاءُ لازمة، سواءٌ كان الشرطُ سبباً، نحو: لو كانت الشمسُ طالعةً لكانَ النهارُ موجوداً، أو شرطاً كما في قولك: لو كان لي مالٌ لَحَجَجْتُ به، أو لا شرطاً و لا سبباً كقولك: لو كان زيد أبي لكنتُ ابنَه، و لو كان النهار موجوداً، لكانَت الشمسُ طالعةً. و قالَ في موضع آخر: لايلزمُ مع الفاء أن يكونَ الأوّل سبباً للثاني، بل اللازم أن يكونَ ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما في الشرط و الجزاء، ففي قوله تعالى: ﴿و ما بكم منْ نعمة فمن الله ﴾[النحل/٥٣]، كون النعمة منَ الله لازمةً لحصولها معنى فلايغرّنكَ قول بعضهم: إنّ الشرط سببٌ للجزاء، انتهى. و هو تحقيقٌ حقيق بالقبول.

الثاني: قد تحذفُ الفاءُ في ندور كقوله (ع) لابي بن كعب لمّا سأله عن اللُّقَطَة[١]: فإن

---

١ - الشيء الذي تجده ملقًى فتأخذه.

جاء صاحبها و إلا استمتع بها[1]، أخرجه البخاريُّ أو في ضرورة كقوله [من البسيط]:

٧٣٣- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنات اللهُ يَشكُرها ....[2]

و زعم الأخفشُ أنّ حذفَها واقعٌ في النثر الفصيح و أنّ منه قوله تعالى: ﴿ إن تَرَكَ خيراً الوصيةُ للوالدينَ و الأقربينَ ﴾[البقرة/١٨٠]، و عن المبرِّد أجازةُ حذفها في الإختيار، لكن قالَ أبوحيَّان: في محفوظي قديماً أن المبرِّد منعَ من حذفها في الضرورة، و أنّه زعمَ في قوله[من البسيط]:

٧٣٤- من يفعلْ الحسنات اللهُ يشكُرها ....[3]

أنَّ الروايةَ من يفعل الخير فالرحمنُ يشكرُه قالَ: و هذا ليس شيء، لأنّه على تقدير صحَّة الراوية لايطعن ذلك في الراوية الأخرى.

قد تحلُّ في بعض المواضع «إذا» محل الفاء: الثالثُ: يجوز أنْ تنوبَ إذا الفجائيةُ عن الفاء في الربط، لأنّها تشبهها في كونها لايبتدأ بها، و لاتقعُ إلا بعدما هو معقَّب بما بعدها، و ذلك إذا كانت الأداةُ إن و الجوابُ جملة اسميَّة غيرَ إنشائية و لامنفية و لامصدَّرة بأنَّ، نحو: ﴿و إن تُصبهم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هُمْ يَقْنطُونَ﴾[الروم/٣٦]، فلو كانت إنشائيةً أو منفيةً أو مصدَّرةً بأنّ، تعيَّنت الفاء نحو: إنْ أطاع زيدٌ فسلامٌ عليه، و إن قام زيدٌ فما عمرو قائم، و إن قام زيدٌ فإنّ عمراً قائم.

عطف مضارع على جواب الشرط: الرابع: إذا انقضت جملتا الشرط و الجواب، ثُمَّ جيءَ بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو، جاز جزمُه بالعطف على الجواب المجزوم لفظاً أو محلّاً، و رفعه على الاستئناف، و نصبه بأنْ مضمرةً وجوباً، و هو قليل، كقوله تعالى:﴿إن تُبْدُوا ما في أنفسكم أو تُخفُوه يُحَاسِبْكُمْ بهِ اللهُ فَيَغْفِر لِمَنْ يَشاءُ ﴾[البقرة/١٨٤]، قرأ عاصمٌ[4] و ابن عامر فيغفرُ، بالرفع، و باقيهم بالجزم و ابن عباس[5] بالنصب.

---

١ - مسند أحمد حنبل٥/٩١.
٢ - تمامه « و الشرّ بالشرّ عند الله مثلان»، و هو لكعب بن مالك أو لعبد الرحمن بن حسان.
٣ - تقدّم برقم ٧٣٣.
٤ - عاصم بن أبي النحود، أحد القرّاء السبعة، تابعيّ من أهل الكوفة، كان ثقة في القراءات. الأعلام للزركلي ١٢/٤.
٥ - عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب، الصحابي الجليل، لازم رسول الله (ص) و روي عنه الأحاديث الصحيحة، ينسب إليه كتاب في تفسير القرآن جمعه بعض أهل العلم من مرويّات المفسّرين عنه. مات سنة ٦٨ هـ . المصدر السابق ص ٢٢٨.

عطف مضارع على فعل الشرط: و إذا تَوَسَّطَ بينَ الجملتين مضارعٌ مقرون بـــالواو و الفاء، قَالَ الكوفيُّون: أو ثُمَّ، فالوجهُ الجزمُ بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، و يجوزُ النصبُ بأن مضمرةً وجوباً كقوله[من الطويل]:

٧٣٥- وَ مَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَ يَخْضَعَ نُؤوِه   وَ لايَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَ لا هَضْمَا[١]

حذف فعل الشرط و جوابه: الخامسُ: يجوزُ حذف ما علمَ من شرطٍ أو جواب، لكن يُشترطُ في الشرط أن يكونَ بعد أنْ مقرونة بلا كقوله[من الوافر]:

٧٣٦- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ   و إلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٢]

أي و إلا تُطَلِّقْها يَعْلُ.

و في الجواب أنْ يكونَ شرطُه بلفظ الماضي أو مضارع المقرون بلم، نحو قوله تعالى: ﴿فإن استَطَعْتَ أنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً في الأرضِ أو سُلَّماً في السماء فَتَـأْتِيَهُمْ بآيَـةٍ﴾[الانعـام/٣٥]، أي فافعل، و لايجوزُ أن يكونَ بصيغة المضارع إلا في الشعر، و هـذا مـذهبُ البصريِّين، و جزم به في التسهيل، و قد يحذفُ الشرطُ و الجوابُ معاً بعـد أن خاصَّـةً كقوله[من الرجز]:

٧٣٧- قَالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمَى و إنْ   كَانَ فَقيراً مُعْدِماً قَالَتْ و إنْ[٣]

أي و إنْ كانَ كما تصفين فزوِّجْنه، و خَصَّه ابنُ مالك بالضرورة تبعاً لابن عصفور، قالَ أبوحيَّان: و لم ينصَّ غيرهما على أنَّ ذلك ضرورةٌ، بل أطلَقوا الجوازَ إذا فهمَ المعنى.

هذه«مسالةٌ» تتعلَّقُ بهذا الباب«و ينجزمُ» الفعل المضارع «بعـدَ الطلـب بـإن» الشرطية «مقدَّرة» هي و فعل الشرط،«مع قصد السَّببيَّة»، أي سببيَّة الطلب للفعل، بأن يقدَّر الفعل مسبَّباً عن ذلك الطلب المتقدِّم، كما أنَّ فعلَ الشرط سببٌ لجزاء الشرط.

و يشملُ الطلبُ الأمرَ،«نحو: زُرْني أكرِمْكَ»، فأكرِمْكَ واقعٌ بعدَ الطلب، و هـو زُرني، و قصد به السَّببيَّة، فجزمَ بأن مقدَّرة، و التقدير: زُرني إنْ تزرني أكرِمْكَ، فالزيارة سبب للإكرام، والنهي نحو:لاتكفرْ تدخلِ الجنَّةَ. التقديرُ لاتكفرْ، إنْ لاتكفرْ تدخلِ الجنَّة، و الدعاء نحو: أللهمَّ اغفرلي أدخلِ الجنة، و الاستفهام نحو: هَلْ تزرني أحـسنْ إليـك و التمنِّي نحو: ليت لي مالاً أنفقه، و العرض نحو: ألاتنزلُ عندنا تُصبْ خيراً، و التحضيض

١ - لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. **اللغة:** نؤوه: نترله عندنا، هضماً: ظلماً و ضياعاً لحقوقه.
٢ - البيت للأحوص. **اللغة:** الكلف: النظير المكافئ المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف.
٣ - البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج. **اللغة:** المعدم: من لا مال له.

نحو: لولا تأتيناتحدِّثُنا، و التقدير إن تغفر لي أدخلِ الجنة، و إن تزرْني أحسن إليك و إن يكن لي مالٌ أنفقه، و إن تنزلْ عندنا تصبْ خيراً، و إن تأتنا تحدِّثْنا.

قال أبوحيَّان في الإرتشاف: و سمعَ الجزمُ بعد الترجّي، و استشهدَ له في شرح التسهيل بقول الشاعر[من الطويل]:

٧٣٨- لَعَلَّ التفاتاً منكَ نَحوي مُيَسرٌ يَمِلْ بك مِنْ بَعْدِ القَسَاوة لليُسرِ[1]

تنبيهاتٌ: الأوَّل: لافرقَ في الأمر بين أن يكونَ صريحاً كَما مرَّ، أو مدلولاً عليه بخبر نحو: اتَّقى اللهَ امرءٌ خيراً يثب عليه، أي إنْ يَتَّقِ، أو اسم فعل كقوله[من الوافر]:

٧٣٩- .... مَكانَكِ تُحْمَدي أو تَستَريحي[2]

أي إن تَثبتي تحمدي، أو بجملة اسميَّة، نحو: اين بيتك أزُرْكَ، أي إن تخبرْني أزرك، قال أبوحيّان: و قَال بعضُ أصحابنا: الفعلُ الخبريُّ لفظاً، الأمريُّ معنى، لاينقاسُ، إنَّما هو موقوفٌ على السماع، و المسموع اتَّقى اللهَ امرءٌ فعل خيراً يثب عليه.

الثاني: ما ذكره من أنَّ المضارعَ مجزومٌ بعدَ الطلب بأنْ مقدَّرة هو مذهبُ الجمهور، و ذهبَ الخليلُ و سيبويه و ابنُ خروف إلى أنَّه مجزومٌ بنفس الطلب لما تضمَّنه من معنى أنَّ الشرطية، كما أنَّ أسماءَ الشرط إنَّما جزمت لذلك، و اختاره ابنُ مالك، و جرى عليه ابنُ هشام في شرح القطر، و ذهبَ السيرافي إلى أنَّه بالطلب لنيابته مناب الجوازم الَّذي هو الشرط المقدَّر، كما أنَّ النصبَ بضرباً في قولك: ضرباً زيداً لنيابته عن اضرب لا لتضمُّنه معناه، و صحَّحه ابنُ عصفور. قال ابن هشام في المغني: و الأوَّل أرجحُ من الثاني، لأنَّ الحذفَ و التضمينَ و إنْ اشتركا في أنَّهما خلافُ الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، و لا كذلك الحذف، و أيضاً فإنَّ تضمين الفعل معنى الحرف إمَّا غيرُ واقعٍ أو غير كثير، و أرجحُ من الثالث، لأنَّ نائبَ الشيء يؤدِّي معناه، و الطلبُ لايؤدِّي الشرط.

الثالثُ: إذا لم تقصد السببيَّة بعدَ الطلب وجبَ رفعُ المضارع على أنَّه حالٌ نحو: ﴿ذَرْهم في خوضهم يَلْعبونَ﴾[الأنعام/٩١]، أو نعت، نحو:﴿ فَهَبْ لي من لدنكَ وليّاً يَرِثُني﴾[مريم /٥]، على قراءة الرفع، و الاستئناف نحو: لاتذهب به تغلب عليه.

«و من ثَمَّ» أي و مِنْ أجل اعتبار قصد السببيَّة«امتنعَ» قولُه:« لاتكفرْ تدخلُ النارَ بالجزم» لتدخل«فساد المعنى»، لأنَّ عدمَ الكفر لايكونُ سبباً لدخول النار، إذِ التقديرُ إنْ

١ - لم يسمَّ قائله.

٢ - صدره« و قولي كلّما جشأتْ و جاشت »، و هو لعمرو بن الإطنابة. اللغة: جشأت: تطلعت و نهضت جزعاً و كراهة، جاشت: علت من الفزع أو الحزن.

لاتكفرْ تدخل النار، و لايجوزُ أن يكونَ التقديرُ: إن تكفر تدخل النّار، لأنّ المقدَّر يجب أن يكون مثل المظهر نفياً و إثباتاً.

هذا مذهبُ سيبويه و أكثرالبصريّين، و خالفَ الكسائيُّ في ذلك، قيل: بل الكوفيُّون قاطبةً، فأجازوا الجزمَ في نحو المثال المذكور بتقدير إنْ تكفرْ بغير نفي، واحتجُّوا بالقياس على النصب، نحو: لاتكفرْ فتدخل النارَ، و في التنزيل:﴿ لا تَفْتَـرُوا علـى الله كَـذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بعذاب ﴾[طه/٦١]، و بقوله: لاترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقابَ بعض[1]، و قوله(ع) مَن أكل من هذه الشجرة فلايقرب مسجدنا يوذنـا[2]، و قـول أبي طلحة[3] للنبي (ص) لاتشرف يصبك سهم، و يروي لاتطاول يصبك.

و أجابَ البصريُّون بأنّه لو صَحّ القياس على النصب لصَحّ الجزمُ بعد النفي قياسـاً على النصب و يضرب مدغم، و يؤذنا بدلٌ من يقرب، و يصبك بدل من تـشرف أو تطاول. قال في التصريح: و في ردّ القياس نظرٌ، فإنّهم قائلون بجواز الجزم بعد النفـي، نحو: ما تأتينا تحدِّثْنا، انتهى.

تنبيهات: الأولُ: ظاهر كلامهم أنّ الخلافَ بين الجماعة و الكسائيّ معنويٌّ، و قال بعضُ المحقّقين من شرّاح الكافية: الأظهرُ أنّ الخلافَ لفظيٌّ لامعنويٌّ، فـالجمهورُ نفـوا صحّة تقدير المثبت بمجرَّد وقوعه بعد النهي، و الكسائيُّ أثبتها عند قيام قرينـة تقـدير المثبت، و لا نزاع للجمهور في هذه الصحّة، و كيف ينازع في حذف الشرط لقرينـة كما لا نزاع له في أنّ سبق النهي لايستدعي تقدير المثبت.

و في المغني لابن هشام قال الجمهور: لاتَدْنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم لأنّ الـشرط المقدَّر إن قدِّر مثبتاً، أي فإنْ تدنُ لم يناسب فعلَ النهي الّذي جعل دليلاً عليه، و إن قدِّر منفيّاً، أي فإن لاتدنُ فسدَ المعنى، بخلاف لاتدنُ من الأسد تسلمْ ، فإنّ الشرط المقـدّر منفيٌّ، و ذلك صحيحٌ في المعنى و الصناعة، و عن الكسائيّ في إجازته الجزم إنّه يقـدِّرُ الشرطَ مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنويّة على القرينة اللفظيّة، و هذا وجه حسنٌ، إذا كان المعنى مفهوماً.

الثاني: لا في نحو: إنْ لاتكفر تدخل الجنّةَ نافيةٌ، كما جزم به المراديُّ و ابنُ هشام و غيرهما، قيل: و ظاهرُ قول ابن مالك في الألفيه [من الرجز]:

٧٤٠– و شرط جزم بعد نهي إن تضع   إن قبل لا دون تخالف يقع

١ – صحيح مسلم ،١/٨٤ ، رقم٦٦.
٢ – سنن ابن ماجه، ص٢٤٦، رقم ١٠١٦.
٣ – أبوطلحه زيدبن سهل بن الأسود الأنصاري، صحابيٌّ، و كان جهير الصوت، و في الحديث: لصوت أبي طلحه في الجيش خير من ألف رجل، مات سنة ٣٤ هـ . الأعلام للرزكلي ، ٣/٩٧.

أنَّ المرادَ إن تضع أن قبلِ لاء الناهية، و على ذلك شرحه الشاطبيُّ.

الثالثُ: قضيةُ اقتصارِ المُصنّف على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد و لفعلين أنَّ الجزمَ لاتكونُ بغيره، و هو مذهبُ البصريِّين، و أجازَ الكوفيُّون جزمَ المسبَّب عن صلة الَّذي و النكرة الموصوفة تشبيهاً بجواب الشرط، نحو: الَّذي يأتيني أُحسن إليه، و كلُّ رجل يأتيني أكرمْه، واختاره ابن مالك، قال الشاعر[من الكامل]:

٧٤١- لا تحفرَنْ بئراً تُريدُ أخاً بها فإنَّكَ فيها أنتَ من دونه تقع
كذلك الَّذي يَبْغي على الناس ظالماً تصبْه على رغمٍ عواقبِ ما صنَع[١]

و أنشد الروزباني[من طويل]:

٧٤٢- و كلُّ امرئ يبغي على الناس ظالماً[٢]

و هذا عند البصريِّين من الضرورة، بحيث لايقاس عليه.

١ - أنشدهما ابن الإعرابي و لم ينسبهما إلى شاعر. اللغة: يبغي: يتسلط و يظلم.
٢ - لم أقف على صدر هذا البيت أو عجزه.

أفعال المدح و الذّم

ص: فصل: في أفعال المدح و الذّم : أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذمّ ، فمنها «نِعْمَ»و«بئس» و«ساء» و كل منها يرفع فاعلاً معرّفاً باللام، أو مضافاً إلى معرّف بها، أو ضميراً مستتراً مفسّراً بتمييز. ثم يُذكَرُ المخصوص مطابقاً للفاعل، و يجعَلُ مبتدأ مقدّم الخبر، أو خبراً محذوف المبتدأ، نحو: نعْمَ المَرأَةُ هندٌ، و بئسَ نساءُ الرّجلِ الهنداتُ، و ساءَ رجلاً زيدٌ، و منها«حَبَّ»و«لا حَبَّ»و هما كَنِعْمَ و بِئسَ، و الفاعل«ذا» مطلقاً، و بعده المخصوص، و لك أن تأتيَ قبله أو بعده بتمييز أو حال على وفقه، نحو: حبّذا الزيدان، و حبّذا زيدٌ راكباً، و حبّذا امرأةً هندٌ.

ش: فصلٌ في أفعال المدح و الذّم: أفعالٌ وُضعَت لإنشاء مدح أو ذمّ، فخرج ما يمدحُ به تجوُّزاً، نحو: شَرُفَ زيدٌ، مقصوداً به المدحُ و ما هو للإخبار عن المدح و الذم، نحو: مدحت و ذممت، فإنّ شيئاً من ذلك ليسَ موضوعاً لإنشاء مدح أو ذمّ، و في قوله: مدح أو ذمّ بالتنكير إشارةٍ إلى أنّها للمدح و الذمّ العامَّين أي اللذين لاخصوصيّة فيهما، فإنّكَ إذا قلتَ: نعم الرجلُ زيدٌ مثلاً، فقد مدحتَه مطلقاً من غير تعيين خصلة بجهة، و كذا بئس الرجل.

و إنّما قالَ: لإنشاءِ مدح أو ذمّ لأنّه إذا قيل: نعمَ الرجلُ زيدٌ، أو بئسَ الرجل عمروٌ، كان إنشاءً للمدَح أو الذّمّ و إحداثاً له بهذا اللفظ، و ليس المدح بموجود في الخارج في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام له حتّى يكون خبراً، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته أو ذمّه على ردائته الموجودتين خارجاً، فقول الأعرابيّ لمن بشّره بمولده فقال: نعم الولد هي، و الله ما هي بنعم الولد ليس تكذيباً له في المدح، إذ لايمكن تكذيبه فيه، و إنّما هو إخبار بأنّ الجودة الّتي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاءٌ متضمّنٌ للإخبار، فالتكذيبُ و التصديق انّما يَتَسلّطان على ما تضمّنه من الخبر، لا عليه باعتبار كونه إنشاء، و كذا الانشاء التعجّبيُّ و الإنشاءُ الّذي في كم الخبريّة ففي ربَّ، هذا معنى ما قرّرَه ابنُ الحاجب، و أقرّه غيره.

قال الرضيُّ: و فيه نظرٌ، إذ هذا الّذي قرّره يطّردُ في جميع الاخبار، لأنّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فلاريبَ في كونه خبراً، و لايمكنُ أن يكذبَ في التفضيل، أو يقالُ لك: إنّكَ لم تفضّله، بل التكذيبُ انّما يتعلّق بأفضلية زيد، و كذا إذا قلت: زيدٌ قائم هو خبر بلاشكٌ، و لايدخله التصديقُ و التكذيبُ من حيثُ الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام، فيقالُ: إنّ القيامَ حاصلٌ، أو ليسَ بحاصل. و كذا قوله: و الله ما هي بنعم الولد

بيان أنّ النعمة أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست ثابتة، و كذا في التعجُّب و في كم و ربَّ، انتهى.

نعم و بئس و ما جرى مجراهما:«فمنها» أي مِنْ أفعال المدح و الذمّ «نعمَ و بئسَ»، بكسرالأوّل و سكون الثاني، نحو:﴿ إنّا وَجَدْنَاه صابراً نِعْمَ العبدُ ﴾[ص/٤٤]، و نحو: ﴿بئسَ للظالمينَ بدلاً ﴾[الكهف/٥٠]، و أصلهما فَعِل بفتح الفاء و كسر العين، و قد يردان به، قال طرفة [ابن العبد من الرمل]:

٧٤٣- مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ أَنَّهُمْ نَعِمَ الساعونَ في الأمْرِ المُبِرْ[1]

و قد يقالُ: نعمَ و بئس بسكون العين و فتح الفاء تخفيفاً. قالَ أبوحيَّان: و لم يذكروا له شاهداً. و نِعِم و بِئِس بكسر العين و الفاء معاً اتباعاً قال تعالى: ﴿ إنّ اللهَ نِعِمَّا يعظُكُم به﴾[النساء/ ٥٨]. وَ يقالُ في بئسَ: بَيْسَ، بفتح الباء و بياء ساكنة مبدلة من الهمزة على قياس، حكاه الأخفشُ و الفارسيُّ.

قالَ بعضُهم: و الأفصحُ نعم بكسر الفاء و سكون العين، و هي لغةُ القرآن، ثُمَّ نِعِم بكسرهما و عليه: ﴿ فنِعِمَّا هي﴾[البقرة/٢٧١]، ثُمَّ نَعِمَ بفتح الفاء و كسر العين، و هي الأصليَّة، ثُمَّ نَعْم بفتح الفاء و سكون العين، و القولُ بفعليتها مذهبُ البصريّين و الكسائيُّ من الكوفيّين بدليل اتّصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب. و في الحديث: من توضّأ يوم الجمعة فبها و نعمت[2]. و تقولُ: بئست المرأةُ حمالةُ الحطب.

و ذهبَ الكوفيُّون سوى الكسائيِّ إلى أنّهما اسمانِ لدخول حرف الجرّ عليهما، كما في قول بعضهم، و قد بُشِّرَ ببنت: و الله ما هي بنعم الولد. و قول آخر، و قد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العيرُ. وَ وَهَم الدمامينيُّ في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقدُّ من الجلد، و يجعلُ في عنق البهيمة. و أجيبَ عن ذلك بأنّه مؤوَّلٌ بحذف الموصوف و صفته و إقامة معمول الصفة مقامهما، و التقدير ما هي بولد مقول فيه: نعم الولدُ، و نعم السيرُ على عير مقول فيه بئس العير، فحرف الجرّ في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف.

و في حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقةٌ أخرى، و هي الّتي حرّرها ابنُ عصفور في تصانيفه المتأخّرة، فقال: لم يختلف أحدٌ من البصريّين في أنّ نعم و بئس فعلان، و إنّما

---

١ – **اللغة:** المبر: اسم الفاعل من أبرَّ فلان على أصحابه، أي: غلبهم أي: هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه.

٢ – سنن الترمذي ٢/٣٦٩، رقم ٤٩٧.

الخلافُ بعد إسنادهما إلى الفاعل، فالبصريُّون يقولون: نعم الرجلُ و بئس الرجلُ جملتان فعليتان، و الكسائيُّ يقولُ: هما اسمان محكيَّان بمنزلة تأبّط شرّاً، فنعم الرجلُ عنده اسمٌ للمدوح، و بئسَ الرجلُ اسمٌ للمذمومِ، و هما في الأصل جملتان نُقِلَتا عن أصلهما، و سمّي بهما.

و الفرّاء يقولُ: الأصلُ في نعم الرجلُ زيدٌ، و بئسَ الرجلُ عمرو، رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ و رجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحذف الموصوف الّذي هو رجلٌ، و اُقيمتِ الصفةُ الّتي هي الجملة من نعمَ و بئسَ و فاعلهما مقامَه، فحكمَ لها بحكمه، فنعمَ الرجلُ، و بئسَ الرجلُ رافعان لزيد و عمرو، كما لو قلتَ: ممدوحٌ زيدٌ، و مذمومٌ عمروٌ، كذا في التصريح. و قال ابنُ هشام في البهجة المرضية: الخلافُ في فعلية نعمَ و بئسَ قد نقله الأصحاب في مسائل الخلاف، انتهى.

و الصحيحُ أنّهما فعلان جامدان للزومهما إنشاءَ المدح و الذّمّ على سبيل المبالغة، فنُقلتا عمّا وضعتا له من الدلالة على المضي، و صارتا للإنشاء، فنعَم منقولةٌ من قولك: نعم الرجلُ، إذا أصابَ نعمةً، و بئس منقولةٌ من قولك: بئس الرجلُ إذا أصابَ بؤساً.

«و ساءَ» بالمدِّ و هي ملحقةٌ ببئسَ، فإنّها في الأصل سوء بالفتح، فَحُوِّلَت إلى فعل بالضَّمِّ، فصارت فعلاً قاصراً، ثُمَّ ضُمِّنَت معنى بئس، فَمُنِعَت التصرُّف. و كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ صالحٍ للتعجُّب منه، فإنّه يجوزُ استعماله على فَعُل بضَمِّ العين، إمّا بالإصالة كَظَرُفَ وَ لَؤُمَ، أو بالتحويل من مفتوح العين أو مكسورها كضربَ و فهم، ثُمَّ يجري مجرى نعم و بئس في إفادة المدحِ و الذَّمِّ و في حكم الفاعل و حكم المخصوص الآتي بيانه، و استثنى الكسائيُّ علمَ و جهلَ و سمعَ، فلايجوزُ تحويلها إلى فعل بل استعمل استعمالة باقية على حالها.

فاعل افعال المدح و الذمِّ: «و كلٌّ» منها أي منْ نعمَ و بئسَ و ساءَ و مثلُها ما جرى مجراها يرفعُ فاعلاً مظهراً معرَّفاً بأل، نحو: ﴿ نعم المولى ﴾[الأنفال/ ٤٠]، ﴿ و لبئسَ المهاد﴾[البقرة/ ٢٠٦]، و ساء الرجل أبوجهل، و فهمَ الرجل زيدٌ، و خبثَ الرجل عمرو.

و اختلفَ في أل هذه، فقالَ الجمهورُ: هي جنسيَّةٌ، ثمَّ اختلفُوا، فقيل: للجنس حقيقة. فالجنسُ كلُّه ممدوحٌ أو مذمومٌ، و المخصوصُ مندرجٌ تحته، لأنّه فردٌ من أفراده، ثُمَّ نصَّ عليه، كما ينصُّ على الخاصِّ بعد العامِّ الشامل له و لغيره، و هو المشهور، و نقله ابن أياز في شرح الفصول عن أبي علي و عبد القاهر الجرجاني، و نسب إلى سيبويه، و

ردَّ بأنّه يؤدّي إلى التكاذب في نحو قولك: نعم الرجلُ زيدٌ، و بئس الرجلُ عمروٌ، و قيل: للجنس مجازاً، لأنّه لم يقصد غير مدح معيَّن أو ذمّه، لكنّه جعل جميعَ الجنس مبالغة.

و قالَ قومٌ: هي عهديّةٌ، ثمّ اختلفوا، و قيل : عهديّةٌ ذهنيّةٌ، كما تقولُ: اشتريت اللحم، و لاتريدُ الجنس و لامعهوداً تقدَّم. و أُريدَ بذلك أن يقعَ إبهام، ثُمَّ يأتي التفسيرُ بَعْدَه تفخيماً للأمر، و قيلَ: عهديّةٌ شخصيّةٌ، و المعهودُ هو الشخصُ الممدوح و المذموم، فإذا قلتَ: نعم الرجلُ زيدٌ، فكأنّك قلتَ: زيدٌ نعم هو، و هو قولُ ابن ملكون و الجواليقيّ[1] و الشلوبين الصغير[2]، و استدلّوا عليه بتثنيه و جمعه، و لو كان عبارة عن الجنس، لم يسغ فيه ذلك.

«أو مضافاً إلى معرَّف بها» أي بأل، نحو:﴿ ولنعمَ دارُ المتَّقينَ﴾ [النحل/٣٠]، و لبئسَ دارُ المتكبّرينَ، و ساءَ حطبُ النار أبولهب، أو مضافاً إلى مضاف إلى معرَّف بها كقوله[من الطويل]:

٧٤٤- فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ ....[3]

قيل: أو مضافاً إلى ضمير عائد إلى معرَّف بها كقوله[من الطويل]:

٧٤٥- فنعم أخواهيجاء و نعم شهاها[4]

و الأصَحُّ أنّه لايقاسُ عليه لقلّته، و أجازَ الفرّاء أنْ يكونَ مضافاً لنكرة كقولة[من البسيط]:

٧٤٦- فَنِعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهم ....[5]

و نقلَ إجازتَه عن الكوفيّين وابنِ السّراج و خصَّه سائرُ البصريّين بالضرورة، و زعمَ صاحب البسيط أنّه لم يرد نكرة غير مضافة، و ليس كذلك، بل وَرَدَ، و لكنّه أقلُّ من المضاف كقوله[من الوافر]:

٧٤٧- نِيافُ القُرْطِ غَرّاءُ الثّنايا وَرِيدٌ للنساءِ و نِعْمَ نِيمُ[6]

---

١ – موهوب بن أحمد الجواليقيُّ النحويُّ اللغويُّ، كان إماماً في فنون الأدب، و كان في اللغة أمثل منه في النحو، صنف: شرح أدب الكاتب، ما تلحن فيه العامّة، ما عرب من كلام العجم. مات سنة ٤٦٥. بغية الوعاة ٢/٣٠٨.

٢ – محمد بن على بن محمد المالقيُّ يعرف بالشّلوبين الصغير، شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً و كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزوليّةِ و مات سنة٦٠٦. المصدر السابق ١/١٨٧.

٣ – تمامه «زهيرٌ حساما مفردا من حمائل»، و هو لأبي طالب بن عبد المطلب. يمدح بها زهيراً: اللغة: الحسام: السيف القاطع، الحمائل: جمع حمالة، و هي علاقة السيف.

٤ – لم يسمَّ قائله.

٥ – تمامه«و صاحب الركب عثمانُ بن عفّانا»، و هو لكثير بن عبدالله النهشلي، أو لاوس بن مغراء، أو لحسان بن ثابت.

٦ – هو لتأبّط شرّاً. اللغة: النياف: التامة الطول و الحسن. الغرّاء: البيضاء الحسنة، الثنايا: الأسنان الموحدة في الفم.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قد يرِدُ الفاعلُ اسمَ إشارة متبوعاً بذي اللام و علماً و مضافاً إلى اسم الجلالة كقوله[من الرمل]:

٧٤٨- بئسَ هذا الحيُّ حيّاً ناصراً ....[1]

و قولُ سهل بن حنيف: شهدتُ صفين و بئست صفون، و قولُ بعض العبادلة: بئس عبُدالله إنْ كانَ كذا، و قول الشاعر [من الرمل] :

٧٤٩- بئسَ قوُم الله قومٌ طَرَقوا ....[2]

و كلُّ ذلكَ من الشذوذ، بحيثُ لايقاسُ عليه. قال الجرميُّ باطِّراد المضاف إلى اسم الجلالة و غيره بتأويلِ ما ورد منه، و من العلم على أنّه المخصوصُ، و الفاعل مضمرٌ، حذفَ مفسِّره.

الثاني: القولُ بأنّ كلّاً من نعم و بئس يرفعُ فاعلاً مبنيٌّ على مذهب البصريّين و الكسائيّ القائلين بفعليتهما، و أمّا جمهور الكوفيّينَ القائلين باسميَّتهما، فقال ابنُ العلج في البسيط: ينبغي أن يكونَ المرفوعُ بعدهما تابعاً عندهم لنعم، أمّا بدلاً أو عطفَ بيان، و نعم اسم يراد به الممدوح، فكأنّكَ قلتَ: الممدوحُ الرجلُ زيد.

الثالثُ: الجمهورُ على أنّه لايجوزُ الفصلُ بين نعم و أخواتها و فاعلها بظرف و لاغيره، و في البسيط يجوزُ الفصل لتصرُّف هذا الفعل في رفعه الظاهر و المضمر و عدم التركيب، و قال الكسائيُّ يجوزُ الفصلُ بمعمولِ الفاعل نحو: نعم فيك زيداً راغبٌ، و قال أبوحيّان: في الشعر ما يدلُّ له قال[من الوافر]:

٧٥٠- .... **و بئس من المَليحاتِ البديل**[3]

قالَ: و وردَ الفصلُ بإذن و بالقسم في قوله[من الطويل]:

٧٥١- .... **لَبِئسَ إذَن رَاعِي الْمَوَدّهِ وَ الْوَصْلِ**[4]

و قوله[من الرمل]:

٧٥٢- بئس قوم الله قومٌ طرقوا ....[5]

«أو ضميراً مستتراً» فيه وجوباً «مفسَّراً بتمييز» مؤخَّر عن الفعل مطابق للمخصوص في الإفراد و التذكير، و فروعهما عامٌّ في الوجود قابل لأل، فلايقالُ: نعم شمساً هذه الشمسُ، لأنّ الشمسَ مفردٌ في الوجود، و لايفسَّرُ بمثل و غير و أي و أفعل

---

١ - تمامه «ليت أحياءَهم فيمن هلك»، لم يسمَّ قائله.
٢ - تمامه «فقروا جارهم لحماً وَحرْ»، و هو مجهول القائل.
٣ - صدر «فبادَرْنَ الديار يزفن فيهَا»، و هو لرفاعة بن عاصم الفقعسي.
٤ - صدره «أروحُ و لم أحْدِث لِيلي زيارةً»، و هو لأبي هلال الأحدب.
٥ - تقدّم برقم ٧٤٩.

التفضيل، فلايقالُ: نعم أفضلُ منك زيدٌ، لأنّه خلف عن فاعل مقرونٌ بـال، فاشترطَ صلاحيَّته لها، و قد يحذفُ عند فهم المعنى كقوله(ع): من توضّأ يوم الجمعة فيها و نعمت، أي فبالسنة أخذ، و نعمت السنة سنة، فأضمر الفاعلَ على شريطة التفسير، و حذف المميّزُ للعلم به، و نصّ سيبويه على لزوم ذكره، و ممّن أجاز حذفه ابنُ عصفور و ابنُ مالك.

اختلاف النحاة في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في كلام واحد: تنبيهان: الأوّل: اختلفُوا في الجمع بين التمييز و بين الفاعل الظاهر على أقوال: أحدُها: المنع مطلقاً، إذ لاإبهامَ يرفعُه التمييز، و عليه سيبويه و السيرافيُّ و جماعة. و الثاني: الجوازُ مطلقاً و عليه المبرّدُ و ابن السراج و الفارسيُّ، و هو مختارُ ابن مالك، قال: و لايمنعُ منه زوال الإبهام، لأنّ التمييزَ قد يؤتَى به للتأكيد، و ممّا ورد منه قوله[من البسيط]:

٧٥٣- وَ التَّغلِبيُّونَ بئسَ الفحلُ فحلُهم فحلاً ....[1]

و قوله[من البسيط]:

٧٥٤- نِعْمَ الفَتاةُ هِنْدُ لَو بذَلَت ....[2]

و الثالثُ: و عليه ابن عصفور، فإن أفاد التمييزُ ما لم يفده الفاعلُ جازَ الجمعُ بينهما كقوله[من الوافر]:

٧٥٥- .... فنعمَ المرء من رجلٍ تهامي[3]

فالتمييزُ هنا أفادَ معنى لم يفده الفاعلُ، و هو كونه تهاميّاً، و انْ لم يفد امتنعَ الجمعُ.

الثاني: ما حَكاه المُصنِّف مِنْ أنّ الفاعلَ في نحو: نعم رجلاً زيدٌ ضميرٌ، و أنّ المنصوبَ تمييزٌ، هو مذهب سيبويه و الجمهور، و ذهبَ الكسائيُّ و الفرّاء إلى أنّه لاضميرَ في الفعل، بل المرفوعُ بعد المنصوب هو الفاعلُ و اختلفا في المنصوب، فقالَ الكسائيُّ: هو حالٌ، و قال الفرّاء: محوَّلٌ عن الفاعل، و الأصلُ: نعم الرجلُ زيدٌ، و يقبحُ عنده تأخّرُهُ عن زيد، و أجازه الكسائيُّ تأخيره عنه. و الصحيحُ رأي الجمهور بدليل قولهم: نعم رجلاً كان زيدٌ، فادخلوا عليه الناسخ.

و حقُّ الفاعل أنْ يذكرَ بعد الفعل، ثمّ يذكرَ المخصوصُ، و هو المقصودُ بالمدح و الذمّ بعد الفاعل مطابقاً للفاعل في الإفراد و التذكير و فروعها لكونه عبارة عن الفاعل

---

١ - تمامه« و أمُّهم زَلّاءُ منطيق »، و هو لجرير بن عطية. اللغة: زلّاء: المرأة إذا كانت قليلة لحم الإليتين، منطيق: المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها.

٢ - تمامه « ردَّ التحيّةِ نطقاً أو بإيماء»، و هو مجهول القائل. اللغة: الايماء: الاشارة.

٣ - صدره « تخيَّره فلَمْ يَعْدِلْ سِواه»، و هو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعب اللَيثي.

في المعنى، و كذا يذكرُ المخصوص بعد التمييز، لأنّه قائمٌ مقامَ الفاعل المضمر، و لايجوزُ تأخُّره عن المخصوص إلا في ضرورة خلافاً للكوفيِّين، و على مذهبهم بني الحريري قوله في الملحة[١] [من الرجز]:

٧٥٦- تقولُ منه نعمَ زيدٌ رجلاً و بئسَ عبدُ الله منه بدلاً

و السرُّ في ذلك أنّه لمّا كانَ نعم و بئس للمدح العامِّ و الذّمِّ العامِّ الشايعين في كلِّ خصلة محمودة أو مذمومة المستعبد تحقيقُها، سلكوا بهما في الأمر العامِّ طريقي الإجمال و التفصيل لقصد مزيد التقرير، فحاوّوا بعد الفعل بما يدُلُّ على المخصوص بالمدح و الذمِّ، حتّى يتوجّهَ المدحُ و الذمُّ إلى المخصوص به أولاً على سبيل الإجمال لكونه فرداً من الجنس، ثُمَّ عقّبوه بذكر المخصوص، حتّى يتوجّه المدحُ و الذّمُّ إليه ثانياً على سبيل التفضيل، فيحصلُ من تقوي الحكم و مزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد.

إعراب المخصوص: و اختلفَ في رفع المخصوص، فقيل:«يجعلُ مبتدأ مقدَّمَ الخبر»، فهو الجملةُ قبله، «أو» يجعلُ«خبراً محذوفَ المبتدإ» وجوباً، فتقديرُ نعمَ الرجلُ زيدٌ، الممدوح زيد، و الوجهان جائزان عند الجمهور. و قالَ سيبويه و ابن الخروف و ابن الباذش: يتعيَّنُ الأوّل، و قيل بتعيُّن الثاني، و قيل: يجعلُ مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، و إليه ذهبَ ابن عصفور، قال ابن مالك في شرح التسهيل: و ليس بصحيح، لأنَّ هذا الحذفَ لازمٌ، و لانجدُ خبراً يلزمُ حذفُه، إلا و محلُّه مشغولٌ بشيءٍ يسدُّ مسدَّه، و قيلَ: يجعلُ بدلاً من الفاعل، و إليه ذهبَ ابنُ كيسان، و ردَّ بأنّه لازمٌ، و لاشيءَ من البدل بلازم[٢].

و مثّلَ المُصنِّف (ره) للأحكام المذكورة بقوله:«نحو نعمَ المرأة هندٌ و بئسَ نساءُ الرجلِ الهندات، و ساءَ رجلاً زيدٌ»و تقولُ أيضاً: نعمَ الرجلُ زيدٌ، و نعم رجلاً زيدٌ، و نعم الرجلان الزيدان، و نعم رجلين الزيدان، و نعم المرأتان الهندان، و نعم المرأتين الهندان، و نعم الرجال الزيدون، و نعم رجالاً الزيدون، و نعمَ النساءُ الهندات، و نعم نساءً الهندات، و قس على ذلك.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: للمخصوص أحكامٌ لم يذكرْها المُصنِّف طلباً للاختصار، و لابأسَ بذكرها.

---

١ - ملحه الإعراب منظومة في النحو لأبي محمد قاسم بن علي الحريريُّ المتوفى سنة ٥١٦.

٢ - المشهور و المقبول من هذه الآراء الراي الأوّل و الثاني، يعني المبتدأ المؤخّر، أو خبر لمبتدإ محذوف، و ابن مالك أيضا يختارهما، و هو يقول:

و يُذكر المخصوصُ بعد مبتدا أو خبرَ اسم ليس يبدو أبدا (شرح ابن عقيل٢/١٦٦)

فمنها أنّه يغلبُ أنْ يختصَّ بأن يكونَ معرفةً أو مقارباً لها بالتخصيص، نحو: نعم الفتى رجلٌ من قريش، و إن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد نعم و بالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد، و بئس الولد العاق أباه: الرجل الممدوح زيدٌ، و الولد المذموم العاق أباه، فإن وقع غير مختصٍّ و لا صالح للإخبار عنه، بل وقع مبايناً له أوّل كقوله تعالى:﴿ بئسَ مثلُ القومِ الّذين ﴾ [الجمعة/٥]، فإنّ الفاعل هنا المثل بالّذين مباين له، فلو وصفت المثل بالمذموم، و جعلته مبتدأ، امتنع في الظاهر الإخبار عنه بالّذين، إذ لايقال: المثلُ المذموم الّذين، لأنّ الّذين ليس بمثل فيؤوَّل بحذف المضاف، و التقدير مثل القوم مثل الّذين، فيصحُّ الإخبار به عن الفاعل حينئذ.

و منها أنّه قد يدخله ناسخٌ: نحو: نعم الرجلُ كان زيد، و بئس الرجلُ ظننتُ عمراً، فالجملةُ في الأوّل في موضع خبر كانَ و في الثاني في موضع مفعولي ظنَّ.

و منها أنّه قد يتقدَّمُ على الفعل، نحو: زيدٌ نعم الرجل، فتعيَّن كونه مبتدأً على القول بفعلية نعمَ و بئسَ، و الجملة بعده خبرٌ، و على القول باسميّتها فجوَّزوا أن يكون مبتدأ، و المخصوص الخبر، و بالعكس.

و منها أنّه قد يحذفُ لدليل يدلُّ عليه، نحو: ﴿ نعم العبدُ﴾ [ص/٣٠] أي أيوب و: ﴿فنعمَ الماهدون﴾[الذاريات/٤٨] أي نحن، و قيل: إنّما يحذفُ إذا تقدَّمَ ذكرُه، و الأكثرونَ على عدم اشتراطه و تخلّفه إذا حذف صفته، و هي إن كانت اسماً فوفاق، نحو: نعمَ الرجل حليم كريم، أي رجل حليم، و إن كانت فعلاً نحو: نعم الصاحب تستعين به فيعينك، أي رجل، فممنوعٌ عندالأكثر، و جائزٌ عند الكسائيِّ، و غالب إن كانَ الفاعل ما، نحو: بئسما تشترون به، و قليل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك، و أقلُّ منه أن يحذفَ المخصوصُ و صفتُه، و يبقَى متعلّقها كقوله [من الرجز]:

٧٥٧- بئسَ مقامُ الشيخِ امْرِسْ إمْرِسِ ....[١]

أي مقامٌ مقولٌ فيه إمرس إمرس، فحذفَ المخصوصُ و صفُته، و أبقي معمول القول.

الثاني: إذا كانَ المخصوصُ مؤنّثاً جاز أن يقالَ: نعمت و بئست مع تذكير الفاعل، لأنّهما في المعنى شيٌ واحدٌ، نحو: نعمت الثواب الجنّة، و بئست المقام النارُ، و الأجود التذكير، نحو: نعم الثوابُ الجنّة، قاله في التسهيل و شرحه، و أمّا إذا كان مؤنّثاً فقد مرَّ في باب الفاعل أنّ الأجودَ عدمُ إلحاق علامة التأنيث أيضاً.

١- تمامه«إمّا على قَعْوٍ و إمّا اقعنسس»، و هو مجهول القائل.اللغة: القَعْو: البكرة من خشب: اقعنس: تأخّر و رجع إلى خلف.

الثالث: يجوزُ في فاعلِ الفعلِ المجري نعم و بئس الجرُّ بالباء الزائدة و الاستغناء عن أل و إضماره على وفق ما قبله كقوله [من المديد]:

٧٥٨- حُبَّ بالزَّورِ الَّذي لايُرَى مِنهُ إلا صَـفحةٌ أو لِمامُ[١]

و نحو: فهم زيد و الزيدون كرمُوا رجالاً نظراً لما فيه مَن معنى التعجُّب.

حبَّذا و لاحبَّذا:«و منها» أي من أفعال المدح و الذّمّ« حبَّ و لاحَبَّ، و هما كـنعم و بئس» فحَبَّ كنعم، و لاحَبَّ كبئس، و تزيد حبَّ على نعم بأنّها تشعرُ بأنّ الممـدوحَ محبوبٌ للقلب و قريب من النفس، و أصلُها حَبُبَ بضمّ العين، أي صار حبيباً محوّلاً من حبب بفتحهما، ثُمَّ ادغم فصارَ حبَّ، و الزم منع التصرُّف لما مَرَّ.

تنبيهٌ: دخولُ لا في الذمّ على حبَّ لايخلُو من إشكال، لأنّ لا لاتدخلُ على فعـلٍ ماضٍ جامد، و لايعملُ في اسم إذا لم يكن جنساً، و لايكون غير مكرَّرة، إذا لم تعمـل في الأسم الّذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن و أبي العباس، و هو ضعيف، قالـه في التصريح.

«و الفاعلُ» أي فاعل حبَّ و لاحبَّ «ذا مطلقاً» أي في حالة الإفراد و ضـدِّية و التذكير و ضدّه، فلايتغيَّر عن الإفراد و التذكير، و إن كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقالُ: حبَّذا زيدٌ و لاحبَّذا هند، و حبَّذا الزيدان، و لا حبَّذا الهندان، و حبَّذا الزيدون، و لا حبَّذا الهندات. قال[من الطويل]:

٧٥٩- ألا حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أنَّهُ إذا ذُكرتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذَا هيَا[٢]

و اختلفَ في علّة التزام ذلك، فقالَ ابنُ مالك: لأنّ ذلك كلامٌ جَرَى مجرى المَثل، و الأمثالُ لاتغيَّر كما في قولهم: في الصيف ضَيَّعْتِ اللبنَ[٣] يقال لكلّ بكسر التاء و إفرادها، و نسبَ هذا القولُ للخليلُ، و قالَ ابن كيسان: لأنّ المشارَ إليه مـضافٌ محـذوفٌ، و

---

١ - هو للطرماح بن حكيم، اللغة: صفحة الشيء: جانبه. اللمام: جمع لِمَّة، و هي شعر الرأس الّذي يصل إلى شحمة الأذن .

٢ - هو لذي الرّمة أو لكثرة أم شملة. اللغة: الملأ : الجماعة.

٣ - و يروي "الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللبن" والتاء من ضعيف مكسور في كلّ حال، إذا خوطـب بـه المـذكّر والمونث و الاثنان و الجمع، لأنّ المثل في الأصل خوطبت به امرأة، و هي دَختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عُدَاس، و كان شيخا كبيرا ففركته (فركته: كرهته) فطلّقها، ثم تزوجها فتى جميـل الوجـه، أجدَبتْ، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوبه فقال عمرو " في الصيف ضعيت اللبن " فلمّا رجع الرسـول، وقال لها ما قال عمرو، ضربَتْ يَدَها على منكبِ زوجها، و قالت:" هذا و مذقه خير " تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ من عمرو . فذهبت كلماتها مَثلا . فالأوّل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوّته على نفسه، و الثاني يضرب لمن قنع باليسير إذا لم يجد الخطير. و إنّما خصّ الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الـصيف، أو أنّ الرجل إذا لم يطرق ماشيته في الصيف كان مضيعا لألبانها عند الحاجة. الميداني، مجمع الأمثال، الجزء الثـاني، الطبعة الثانية، بيروت، دارالجيل ١٤٠٧هـ .ص٤٣٤.

التقديرُ في حبَّذا هندٌ مثلاً حبَّذا حسن هند. و في حبَّذا زيدٌ، حبَّذا أمره، أو شأنه، فالمقدَّر المشار إليه مُذكَّر مفردٌ، و أُقيمَ المضاف إليه مقامه، و ردّه ابن العلج بأنّه لم ينطق بـــه في وقت، و قالَ الفارسيُّ في البغداديات: لأنَّ ذا جنس شايعٌ، فالتزمَ فيه الإفـــرادُ كفاعـــل نعم، إذا كانَ ضميراً، و لهذا يجامعُ التمييزَ، فيقال: حبَّذا زيدٌ رجلاً.

فائدة: إنَّما لم تغيَّرالأمثال، لأنَّ المثلَ منْ قَبيل الاستعارة، و الاستعارةُ يجبُ أن يكونَ لفظ المشبه به مستعملاً في المشبه، فلو تطرَّقَ تغييرٌ إلى المثل لَما كان لفظُ المشبَّه بعينــه، فلاتكون استعارة، فلا يكونُ مثلاً، و تحقيقُ ذلك أنَّ المستعار يجبُ أنْ يكونَ اللفظُ الّذي هو حقُّ المشبه به أخذ منه عارية للمشبه، فلو وقعَ فيه تغييرٌ لما كان هذا هو اللفظ الّذي يختصُّ المشبه به، فلايكونُ عاريةً، فلهذا لايلتفت في المثل إلى مضربه تذكيراً و تأنيثـــاً و إفراداً و تثنية و جمعاً، بل إنَّما ينظرُ إلى مورد المثل.

مثلاً إذا طلبَ رجلٌ شيئاً ضيَّعه قبلَ ذلك، تقولُ: بالصيف ضَيَّعْت اللبنَ، بكـــسرتاء الخطاب، لأنَّ المثلَ قد وردَ في امرأة، و أمَّا ما يقعُ في كلامهم من نحوَ: ضـــيَّعتُ اللـــبنَ بالصيفِ على لفظ المتكلّم فَلَيْسَ بمثل، بل مأخوذٌ من المثل و إشارة إليه. قالَـــه العلامـــة التفتازانيُّ في شرح التلخيص. و قالَ بعضُ المحقِّقين: إنَّما لم تفتح التاء مـــن قولـــك: في الصيفِ ضَيَّعْت اللبنَ، إذا كانَ المخاطَبُ مُذكَّراً، لأنَّ المذكَّر المخاطب الّذي هو ضربَ له المثلُ يشبه بالمخاطبة الّتي هي موردُ المثل، فهو مُؤنَّث ادِّعاءً.

تنبيه: ما ذكره المُصنِّف من أنَّ حبَّ فعلٌ و ذا فاعلُها، و إنَّما باقيان على أصـــلهما هو المشهورُ، و هو قولُ درستويه و ابنُ برهان و ابن خروف و ابن كيسان و ابن مالك، و نسبَ إلى ظاهر مذهب سيبويه، و قالَ ابنُ خروف بعد أن مثّل بحبَّذا زيدٌ: حبَّ فعلٌ، و ذا فاعلُه، و زيدٌ مبتدأً، و خبره حبَّذا.

هذا قولُ سيبويه، و أخطأ عليه مَنْ زَعَمَ غيرَ ذلك، و ذهبَ قومٌ منهم الأخفشُ و خطاب[1] إلى أنّهما رُكّبا، و غلبت الفعلية لتقدُّم الفعل، فصارَ الجميعُ فعلاً، و ما بعـــدَه فاعلٌ، و ذهب المبرّدُ و ابنُ السرّاج، و وافقهما ابنُ عصفور، إلى أنّهما رُكّبا، و غلبـــت الاسميَّة لشرف الاسم، فصارَ الجميع اسماً مبنيّاً، و ما بعده خبرُه، و نسبَ ابنُ عـــصفور هذا القولَ إلى سيبويه.

---

١ – خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان من جلّة النحاة و محققيهم و المتقدّمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، اختصر الزاهر لابن الانباري، و له حظ من قرض الشعر، و هو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبوحيّان و ابن هشام كثيرا، بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.

قلتُ: و قد مَضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفيّته، إذ ما التصريح منه باسميَّة حبَّذا، و العُهدةُ عليه، و استدلَّ القائلونَ ببقاء حبَّذا على أصلهما بأنَّ الأصلَ عدمُ التغيير و باقتصارهم على حبَّ، إذا عطف على حبَّذا كقوله[من السريع]:

٧٦٠- فحبَّذا ربّاً و حبَّ ديناً [١]

أي فحبَّذا ديناً، فحذف، و لم يتغيَّر المعنى، و لايفعلُ ذلك بنحو إذما و أخواته من المركَّبات الَّتي تغيَّرحكمها بالتركيب، و استدلَّ مدَّعي غلبة الفعلية بقولهم فيما حكى لايحبّذه، فحاؤوا لها بمضارع، و ردَّ بجواز حذف المخصوص كقوله [من الطويل]:

٧٦١- ألا حبَّذا لولا الحَياءُ و رُبَّما مَنَحْتُ الهَوي ما لَيسَ بالمتقارب [٢]

أي ألا حبَّذا حالتي معك. و لو كانَ فاعلاً لم يجز، لأنَّ الفاعلَ لايجوزُ حذفُه، وَ أمَّا يحبِّذه فمضارع حبَّذه، إذا قالَ له حبَّذا، لامضارع حبَّذا، و استدَلَّ مدَّعي غلبة الاسميَّة بإكثار العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله[من البسيط]:

٧٦٢- يَا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ و حَبَّذا ساكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا [٣]

و قوله [من السريع]:

٧٦٣- يا حَبّذا القَمْراءُ و اللَيلُ السَّاج وَ طـرقٌ مِثْلُ مُلاءِ النسَّاج [٤]

و بعدم الفصل بين حبَّ و ذا، و بعدم تصرُّف ذا بحسب المشارإليه.

«و بعده» أي بعد الفاعل المخصوص، و لايجوزُ تقدُّمه عليه، إذا لايفصلُ بين حبَّ و فاعلها، و إن جازَ ذلك في نعم على قول كما تقدَّم، لأنَّ نعم هي الأصلُ المعقود عليه الباب، و يجوزُ في الأصول لقوَّتها ما لايجوزُ في غيرها، قالَه ابنُ بابشاذ في شرح الجمل.

و لاتقدُّمه على حبَّذا بجملتها، و إن جازَ في نعم أيضاً لما ذكر، و لأنَّها جاريةٌ مجري المثل كما مَرَّ، و لئلا يتوهَّم من قولك مثلاً حبَّذا كون المراد الاخبارَ بأنَّ زيداً أحبَّ ذا إن كان توهُّماً بعيداً، نعم يجوز فصله من حبَّذَا بنداء كقوَل كثير [من الطويل]:

٧٦٤- ألا حبَّذا يا عزُّ ذاك التساير .... [٥]

و بتمييز و حال كما سيأتي، و اختلف في إعرابه، فقيل: هو مبتدأ، و الجملة من الفعل و الفاعل قبله خبر، و الرابط ذا، أو العموم إنْ قلنا: أُريدَ الجنس، و قيل: مبتدأ محذوف الخبر، و قيل عكسه، و يردُّ هما أنّه يجوزُ حذفُ المخصوص، فيلزمُ حذفُ الجملة

---

١ - قبله «باسم الإله و به بدينا و لو عَبَدْنا غيره شقينا».
٢ - هو لمرار(أولمرداس) بن هماس الطائي.
٣ - هو لجرير بن عطية. اللغة: الريان: جبل ببلاد طي.
٤ - هو للحارثي. اللغة: الساج: الساكن، الملاء: جمع المُلاءَة: الملحفة.
٥ - لم يوجد البيت في ديوان كثير.

بأسرها من غير دليل و قيلَ عطفُ بيان، و ردَّ بمجيئه نكرةً و اسم الإشارة معرفة كقوله[من البسيط]:

٧٦٥- وَ حَبَّذا نَفَحاتٌ مِنْ يَمَانِية تأتيكَ من جَبَلِ الرَّيَّان أحْيَانَا[1]

و قيل: بدلٌ من ذا، و ردَّ بأنّه على نيّة تِكرارِ العامِلَ، و هو لايلي حبَّ، و أُجيبَ بعدم اللزوم بدليل أنّك أنت.

«و لك أنْ تأتي قبله» أي المخصوص« أو بعده بتمييز أو حال على وفقه» أي المخصوصُ في الإفراد و التذكير و فروعهما لاتّحادهما فيما صدقا عليه، و لكونه عبارةً عن المخصوص، فلاجرمَ يوافقهُ، و ذكر أمثلة حبَّذا جملة، فقال:«حبَّذا الزيدان» مثال لحبَّذا إذا كان بعده المخصوص دون تمييز أو حال، و نحو «حبَّذا زيد راكباً»مثالٌ لما كانَ بعده حالٌ على وفقه في التذكير و الإفراد، و مثلهُ حبَّذا الزيدان راكبينِ، و الزيدون راكبينَ.

و كذا تأتي بالحال قبلَ المخصوص، فتقولُ: حبَّذا راكباً زيداً و راكبينِ الزيدان أو راكبينَ الزيدون، و ذوالحال هو ذا، لا المخصوص، لأنَّ المخصوصَ لا يجيء إلا بعد تمام المدح أو الذمّ لفظاً أو تقديراً، فالركوبُ في نحو الأمثلة المذكورة من تمام المدح، و نحو «حبَّذا امرأةً هندٌ» مثالٌ لما كانَ قبله تمييزٌ على وفقه في التأنيث و الإفراد. و مثله حبَّذا امرأتين الهندان و حبَّذا نساء الهندات، و كذا إذا كانَ بعده، تقول: حبَّذا هندٌ امرأةً و الهندان امرأتين، و الهندات نساء. و إنّما جازَ هنا تأخيرُ التمييزعن المخصوص في السعة دونَ نعم و بئس كما مرَّ، لأنَّ التمييز هنا عن الظاهر، و هو ذا و هناك عن الضميرالمستكن، ففضلَ الظاهر علي المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا، نحو: حبَّذا زيدٌ، وحَب الأتيانُ به اختياراً في نعم.

و العاملُ في الحال و التمييز حبَّ اتّفاقاً، و إن كانت غيرَ متصرِّفة لأنَّ الحالَ و التمييزَ تكفىبهما رائحةُ الفعل. و هل تعمل في غيرهما ؟ قال أبوحيَّان: لاينبغي أنْ يقدَّم عليه إلا بسماع، و قالَ غيره: تعملُ في ما عدا المصدر كالظرف و المفعول له و معه، نحو: حبَّذا زيد إكراماً له، و حبَّذا و عمراً زيدٌ بخلاف المصدر، إذ هي غيرُ متصرِّفة، فلا مصدرلها.

تنبيهات: الأوّل: ما ذكره المُصنِّف (ره) من أنَّ المنصوبَ بعد المخصوص أو قبله يكون تمييزاً أو حالاً، و هو الحقُّ، و قالَ الأخفشُ و الفارسيُّ و الربعيُّ: هو حال مطلقاً،

---

١ - هو لجرير.اللغة: النفحات: جمع النفحة: الطيب الّذي ترتاح له النفس، الريان: اسم جبل ببلاد بني عامر.

و أبو عمرو بن العلاء: تمييزٌ مطلقاً، و ابن عصفور: الجامدُ تمييزٌ، و المشتقُّ حالٌ، و أبو حيَّان: الجامدُ تمييزٌ، و المشتقُّ إن أريد تقييد المدح به كقوله[من البسيط]:

٧٦٦- يَا حَبَّذا المالُ مَبْذولاً بلا سَرَف   في أوجه البرِّ إسراراً وَ إعلانا[1]

فحالٌ و إلا فتمييزٌ، و المُصَنِّف جوَّزَ وقوعَهما، و لم يفرقْ بينهما، فيحتملُ أنّه قائلٌ بقولِ ابنِ عصفور و بقول أبي حيان .

الثاني: اختلَف في الأولى من تقديمِ الحالِ و التمييزِ على المخصوصِ و تأخيرِهما عنه، فقال الفارسيُّ: الأولى التأخيرُ، و قالَ ابن مالك: الأولى التقديمُ، و قالَ الجرميُّ و ابنُ الخروف: هما سواءٌ في الحال، ثُمَّ قال الجرميُّ: تقديمُ التمييزِ قليلٌ، و قال ابن خروف أحسن.

١ - البيت بلا نسبة.

التعجُّب

ص: فصل: فعلا التعجُّب فعلان وُضعا لإنشاء التعجُّب، و هما: ما أفعله و أفعل به، و لايُبنيان إلا ممّا يُبنى منه اسم التَفضيل، و يتوصَّلُ إلى الفاقد بأشدَّ و أشدد به، و لايتصرَّفُ فيهما، و ما مبتدأ اتّفاقاً، و هل هي بمعنى شيء، و ما بعدها خبرُهَـا، أو موصولة، و ما بعدها صلتُها، و الخبرمحذوفٌ ؟ خلافٌ. و ما بعد الباء فاعـلٌ عنـد سيبويه، و هي زائدة، و مفعول عند الأخفش، و هي للتّعدية ، أو زائدة.

ش: هذا فصلٌ في الكلام على فعلي التعجُّب، و هو انفعالٌ يحدثُ في النفس عند الشعور بأمر جهلَ سببُهُ، و خرجَ عن نظائره، و من ثَمَّ قيل: إذا ظهر السببُ بطـلَ العجبُ، فلايطلقُ على الله تعالى أنّه متعجِّبٌ، لأنّه سبحانه لايخفى عليه خافية، و ما ورد منه في كلامه عزَّ و جلَّ كقوله :﴿فما أصبَرَهم على النار﴾[البقرة/١٧٥] مصروفٌ إلى المخاطب، أي يجبُ أنْ يتعجَّبَ العباد منه.

اسلوبه: و للتعجُّب صيغٌ كثيرةٌ تدلُّ عليه، فمنها ما هو بالقرينة، نحو قوله تعالى: ﴿كيفَ تكفرونَ بالله﴾[البقرة/٢٨] و قوله (ع): سبحان الله إنَّ المؤمنَ لايـنجس[1]، و قـولهم: ناهيك به، و لله درُّه و واهاً له.

و منها ما هو بالوضع، و هو صيغتان، يقالُ لهما:« فعلا التعجُّـب». و حَـدَّهما المنصفُ(ره) بقوله: «فعلانِ وضِعا لانشاء التعجُّب»، فخرج نحو: عجبتُ و تعجَّبـتُ، لأنّها ليسا لإنشاء التعجُّب بل للإخبار، نحو: نعم الرجل زيدٌ، و بئسَ الرجـلُ عمـروٌ، لأنّها و إنْ كانا فعلين للإنشاء فليسا لإنشاء التعجُّب، بل لإنشاء غيره، و هو المـدحُ و الذمّ و نحو: قاتله الله من شاعر، و لا شلَّ عشرهُ[2]، فإنّما و إن كانـا فعلـين لإنـشاء التعجُّب، لكن لايدُلّان عليه بالوضع بل بالقرينة.

«و هما» أي فعلا التعجُّب«ما أفعَلَه و أفْعل به»، نحو: ما أحسنَ زيـداً و أحْـسِن بزيد، و لايخفي أنَّ فعلي التعجُّب صارا علمين على هاتين الصيغتين بجملتـها، فالمفيـد للتعجُّب هو الصيغة كلُّها لا الفعلُ فقط.

شروط الفعل الّذي يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناءً مباشراً:«و لايُبنيان إلا ممّا يُـبْنى منه اسم التفضيل»، و هو كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرِّفٍ مثبتٍ قابلٍ للتفاضل مبنيٍّ للفاعل

---

١ – صحيح بخاري، ١/١٨٧، رقم ٢٧٦.
٢ – لا شلَّ عَشْرُه: أي أصابعه. لسان العرب ٢/٢٠٨٠.

غير مصوغ منه أفعل لغير تفضيل. فلأينيان من غير فعل ككلب و حمار، فلايقالُ: ما أكلبه، و لا ما أحمره، و شذّ ما أقمنه، و ما أجدره، بنوا الأوّل من قولهم: هو قمن بكذا، و الثاني من قولهم: هو جدير بكذا، و المعنى فيهما ما أحقّه بكذا.

و لا من غير ثلاثيٍّ، و المرادُ به ما كانَ حروفهُ ثلاثة، كما هو اصطلاحُ النّحويّينَ، و شذَّ ما أعطاه للدارهم، و ما أولاه للمعروف، و ما أتقاه، و ما أملأ القربة، لأنّه من أتّقى بتشديد التاء، و امتلأت، و إن كانَ قد سمعَ تقى بمعنى خاف، و ملأ بمعنى امتلأ لندورهما، و لا من ناقص، و لا من جامد، و شذّ ما أعساه و أعس به، أي ما أحقّه و أحقق به، و لا من منفيٍّ، و لا من غير قابل للتفاضل، و لامن مبنيٍّ للمفعول، و شذّ ما أحضره من وجهين: الزيادة على الثلاثة، و البناء للمفعول، لأنّه من اختُصر بالبناء للمفعول، و لا من مصوغ منه أفعل لغير تفضيل من حيثُ أنّ كلّاً منهما للمبالغة و التاكيد، و يساويهما في الوزن.

تنبيه: قال الرضيُّ: يزيد فعل التعجّب على اسم التفضيل بشرط، و هو أنّه لايُبنى إلا ممّا وقعَ، و استمرَّ بخلاف التفضيل، فإنّكَ تقول: أنا أضربُ منك غداً، و لايتعجّبُ إلا ممّا حصلَ في الماضي و استمرَّ، حتّى يستحقَّ أن يتعجّبَ منه، أمّا الحالُ الّذي لم يتكاملْ بعد، و المستقبلُ الّذي لم يدخلْ في الوجود، و الماضي الّذي لم يستمرَّ، فلايستحقُّ التعجّبُ منهما، انتهى.

كيفية التعجُّب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانية: «و يتوصّلُ إلى الفاقد» بعضَ الشروط المذكورة، إذا أريدَ التعجُّبُ منه«بما أشدَّ و أشدد» أو نحو هما ممّا مرَّ، و يجعلُ مصدرُ الفاقد منصوباً بعد "ما أشدَّ" و نحوه، و مجروراً بالباء بعد أشدد و نحوه، فتقولُ في الأوّل: ما أشدَّ أو أضعفَ دحرجتَه، أو انطلاقَه، أو بياضَه، أو عرجَه، و في الثاني أشْدِدْ بدحرجته أو بانطلاقه أو ببياضه أو بعرجه، و يُؤتى بمصدر المنفيِّ و المبنيِّ للمفعول غيرصريح، نحو: ما أكثرَ أنْ لايقومَ، و ما أعظمَ ما ضُربَ بالبناء للمفعول، و أكثِرْ بأنْ لايقومَ و أعظمْ بما ضرب، و أمّا الفعلُ الناقصُ فإنْ قلنا: له مصدر، و هو الصحيح، أوتي به صريحاً، تقولُ: ما أشدَّ كونَه جميلاً، و أشدد بكونه جميلاً، و إن قُلنا: لا مصدَر له، أوتي له بمصدر مؤوّل، نحو: ما أكثرَ ما كان محسناً، و أشدد بما كان محسناً، و أمّا الجامدُ كنعم و غير القابل للتفاضل كـ ماتَ فلايتعجّبُ منه ألبتّة.

تنبيهٌ: لايختصُّ التوصّلُ بنحوِ أشدَّ أو أشْدد بالفاقد بعضَ الشروط. بل يجوز فيما استوفاه نحو: ما أشدَّ ضربَ زيدٍ لعمرو، و أشْدِدْ بضرب زيد لعمرو.

«و لايتصرَّفُ فيهما» أي في فعلى التَّعجُّب المذكورين. قالَ ابنُ مالك: اتِّفاقــاً، و لايردُ عليه تجويزُ هشام أن يؤتي بمضارع ما أفعله، فتقولُ: ما يحسن زيداً، لأنّه قياسٌ، و لم يسمعْ، فلايقدحُ في الإجماع، و علّة جمودهما تضمّنُهما معنى حرف التعجُّب الّذي كانَ يستحقُّ الوضع، و لم يوضعْ، و لعدم تصرُّفهما امتنعَ أنْ يتقدَّمَ عليهما معمولُهمــا، و إنْ يفصلَ بينهما و بين معمولهما، لاتقولُ: ما زيداً أحسن، و لابزيد أحسن، و إن قيل: إنّ بزيد مفعولٌ. و كذلك لاتقولُ ما أحسنَ يا عبدالله زيداً، و لا أحسن يا زيد بعمرو، و لا أحسنَ لولا بخله بزيد، و اختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل.

فَذَهَبَ الأخفشُ و المبرِّدُ و أكثر البصريّين إلى المنع، و ذهَب الفــرَّاء و الجرمـــيُّ و المازنيُّ و الزجاجُ و الفارسيُّ و ابنُ خروف و الشلوبينُ إلى الجواز، و الصحيح لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق، و ما أقبحَ به أن يكذبَ، و قوله[من الطويل]:

٧٦٧- أقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا وَ أَحْرِ إذا حَالَتْ بِأَنْ أتَحَوَّلا[1]

و لو تعلّقَ الظرفُ و المجرورُ بمعمول فعل التعجُّب، لم يجز الفصلُ به اتّفاقاً، كما قال ابنُ مالك في شرح التسهيل لايقال: ما أحسنَ في المسجد معتكفاً، و لا أحسن عنــدك بجالس.

«و ما» في ما أفعله اسم[2]« مبتدأ اتّفاقاً»، أمّا كونُه اسماً فلأنّ في أفعل ضميراً يعــودُ عليها، و الضميرُ لايعودُ إلا على الأسماء، و أمّا كونُه مبتدأ، فلأنّها مجرَّدةٌ عن العوامــل اللفظيَّة للإسناد إليها. قيل: و ما رويَ عن الكسائيّ من أنّها لا موضعَ لها من الإعراب فشاذٌ، و لايقدحُ في الأجماع.

«و هل هي» نكرة تامّة« بمعنى شيء»؟ و ابتدأ بها لتــضمّنها معـــنى التعجُّـــب أو للإبهام، و ما بعدها خبرها فموضعه رفع«أو» هي«موصولة» بمعنى الّذي فهي مبتدأ«و ما بعدها صلتها» فلامحلّ له من الإعراب«و الخبرمحذوف»وجوباً، فتقدير ما أحسن زيــداً الّذي، أحسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ، فيه«خلافٌ».

قال سيبويه و الجمهور بالأوّل، و الأخفش بالثاني، و له قولٌ آخرُ بأنّهــا نكــرةٌ موصوفةٌ و ما بعدها صفتها، و الخبر محذوفٌ وجوباً، و التقدير شيٌ أحسنَ زيداً عظيمٌ، و ردَّ قولاه، بأنّ فيه التزام حذف الخبر دونَ شيء يسدُّ مسدَّه[3]، و لانظيرَ له.

---

١ - هو لأوس بن حجر.
٢ - سقط اسم في«ح».
٣ - دون شيء مسدّه «ح».

و قال الفرَّاء و ابن درستويه: هي استفهاميَّة، دخَلها معنى التعجُّب، و ما بعدَها خبرها، و ردَّ بأنَّ مثل ذلك لايليه غالباً إلا الأسماء، نحو: ﴿ وَ أصحابُ الميمنة ما أصحابُ الميمنة ﴾[الواقعة/٨]، و ما ملازمةٌ للفعل. و نقلَ ابن مالك هذا القولَ في شرح التسهيل عن الكوفيِّين، و هو موافقٌ لقولهم باسميَّة أفعل.

و الأصحُّ ما ذهبَ إليه سيبويه و الجمهور، لأنَّ قصد المتعجِّب الإعلامُ بأنَّ المتعجَّب منه ذو مزيَّة، إدراكها جليٌّ، و سببُ الاختصاص بها خفيٌّ، فاستحقَّت الجملة المعبَّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصَّة، ليحصلَ بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام، و لاريبَ أنَّ الإفهام حاصلٌ بإيقاع أفعَل على المتعجَّب منه، إذ لايكونُ إلا مختصَّاً، فتعيَّن كون الباقي و هو ما مقتضياً للإبهام.

«و ما بعد الباء» من أفعِل به« فاعل» لأفعل «عند سيبويه» وجمهور البصريِّين «و الباء زائدة» قالوا: إنَّ أفعل لفظُه الأمر، و معناه الخبرُ، و هو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفعل بفتح العين بمعنى صارَ ذا كذا، كما قالوا: أورقَ الشجُر، و أزهرَ النباتُ، و أغدَّ البعيرُ، بمعنى صارَ ذا ورق و ذا زهر و ذا غدَّة، ثُمَّ غيِّرت الصيغة الماضويَّة إلى صيغة الأمر لأجل المبالغة، يقولونَ: كُن ما شئتَ، إذا أرادُوا المبالغةَ، فقبحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظ بصيرورته على صورة المفعول به المجرور بالباء كامْرر بزيد، و بذلك زيادتها بخلافها في نحو: ﴿ كفى بالله ﴾ [الفتح/٢٨] فيجوز تركُها لعدم القبح. و ضعف هذا القول من أوجه:

أحدُها: استعمال أفعل للصيرورة قياساً، و ليس بقياس.

الثاني: وقوعُ الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام و لم يسمعْ.

الثالث: زيادة الباء في الفاعل، و هو قليلٌ، و إنَّما المطَّردُ عكسه.

الرابع: جعل الأمر بمعنى الماضي و لم يعهد، و إنَّما المعهود عكسُه، نحو: اتقى الله امرءٌ فعل خيراً يثب عليه، أي ليتَّق.

و ما بعدَ الباء«مفعولٌ به عند الأخفش» و جماعة من الكوفيِّين و البصريِّين.

و هي أي الباءُ للتعدية أو زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى:﴿ و لاتُلقُوا بأيديكم إلى التهْلُكَة ﴾[البقرة/١٩٥]، و مبني هذين الوجهين على أنَّ الهمزة في أفعل للتعدية أو للصيرورة، فإن كانت للتعدية، و هو الأولى لقلَّة همزة الصيرورة، فالياء زائدة، و لايجوز أن تكون للتعدية، و إلا اجتمع حرفا تعدية.

فعلى هذا يكونُ أحسنُ، من قولك: أحسن بزيد، أمراً من أحسنت زيداً، أي جعلته حسناً، ثُمَّ زيدت الباءُ، فقيل: أحسن بزيد، و إنْ كانت للصيرورة، كما أجازه الزجاجُ،

فالباءُ للتعدية، و الأصلُ أحسن زيد، أي صار ذا حسن، ثُمَّ جيءَ بباء التعدية، فقيل: أحسنت بزيد، أي جعلته صائراً ذا حسن، فمعنى الأمر من ذلك صيِّر زيداً صائراً ذا حسن، فالتصيرُ مستفادٌ من باء التعدية، و كونه صائراً ذا كذا مستفادٌ من صيغة أفعل الّتي همزتُها بمعنى الصيرورة. و أفعل على هذا القول أعني كونَ ما بعد الباء مفعولاً به أمرٌ حقيقة، لا بمعنى الماضي كما قالَ سيبويه.

و فيه ضميرٌ كما في كلِّ مثال أمر، و اختلفَ في مرجعه، فقالَ ابنُ كيسان من الكوفيّين: الضميرُ للحسن المدلول عليه بأحسن، كأنّه قيل: أحْسن يا حسنُ بزيد، أي دُم به، و لذلك كانَ الضميرُ مفرداً على كلِّ حال. قال الرضيُّ: و فيه تكلُّفٌ و سماجة، و أيضاً نحنُ نقولُ: أحسن بزيد يا عمرو، و لايخاطبُ شيئان في حالة واحدة، إلا أنْ يَقول معنى خطاب الحسن قد امحّي.

و قال الفرّاء من الكوفيّين و الزجاج من البصريّين و ابنُ خروف و الزمخشريُّ من المتأخرين: الضمير للمخاطب، أي أمر لكلِّ أحد بأنْ يجعلَ زيداً حسناً، أي يصفه بالحسن، فكأنّه قيل: صفه بالحسن كيفَ شئتَ، فإنّ فيه منه كلّ ما يمكنُ أن يكونَ في شخص كما قال[من البَسيط]:

٧٦٨- و قَدْ وَجَدْتُ مَكانَ القَوْلِ ذَا سَعَةٍ فإن وَجَدْتَ لساناً قائلاً فَقُلِ[1]

قال الرضيُّ: و هذا معنى مناسبٌ للتعجُّب بخلاف تقدير سيبويه، و إنّما التزم إفراد الضمير على هذا القول، لأنّه كلامٌ جَرى مجرى المثل، و الأمثالُ لاتغيَّرُكما تقدَّمَ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: ما ذكره المُصنِّف من أنّ أفعل بفتح العين و أفعل بكسرها فعلان، هو الصحيح، أمّا أفعل بكسر العين فأجمعوا على فعليته، و شذّ ما ذهب إليه ابن الأنباريُّ، فقال: إنّه اسمٌ. قالَ المراديُّ: و لا وجه له، و أمّا أفعل بفتح العين فالقولُ بفعليته مذهب البصريّين و الكسائيِّ من الكوفيّين للزومه مع ياء المتكلّم نونَ الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحتُه بناءٌ كالفتحة في زيد ضرب عمراً، و ما بعدَه مفعول به و قال بقية الكوفيّين: هو اسمٌ لقول العرب: ما أحيسنه و ما أميلحه، والتصغير من خصائص الأسماء.

و أُجيبَ بأنّه شاذٌّ، و قد مرَّ الكلامُ على ذلكَ في أوّل الكتاب و على قولهم: ففتحتُهُ إعراب كالفتحة في زيد عندك، و ذلك لأنّ مخالفة الخبر للمبتدأ[2] مقتض عندهم نصبه، و

---

١ - البيت للمتنبي.
٢ - للانشاء «ح».

أفعل إنّما هو في المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما، و زيداً عندهم مشبّه بالمفعول بـه، و لأنّ ناصبه وصفٌ قاصر، فاشبه قولَك: زيد حسن الوجه، بالنصب.

الثاني: ربّما يتوهّم من قولهم: و أفعل به، لزوم الإتيان بالباء الزائدة مطلقاً، و ليس مراداً. قال ابنُ هشام في حواشي التسهيل: يجوزُ حذفُ الباء إن كانَ المتعجَّبُ منه أن المصدريّة و صلتها كقوله[من الطويل]:

٧٦٩- .... وَ أحببْ إلينا أن تكُونَ المقدَّما[1]

أي بأن تكون دون أنّ المشدَّدة و صلتها لعدم السماع، فهذا حكمٌ اختصَّت به أنْ عن ان، و نظيره عسى أن يقوم، انتهى.

و في الإرتشاف أنّ الباء زائدةٌ لازمةٌ إلا مع أن و صلتها، فجازَ حذفُها، و في النهاية لايجوزُ حذفُ الباء من أن و أنّ في التعجُّب، و في شعر شريف الموسوي[2](ره) إسقاطها، قال[من الكامل]:

٧٧٠- أهْوِنَ عليك إذا امتلأْتَ منَ الكرَى إنّي أبِيتُ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ[3]

انتهى.

و في الهمع: و يُجاءُ بعد أفعل بباء زائدة لازمة، لايجوزُ حذفُها، و قيلَ: يجوزُ حذفُها معَ أنْ و أنّ المصدريّتين، فيحصلُ من هذه النقول في المسالة ثلاثةُ أقوال: جوازُ حذف الباء مطلقاً، و منعُه مطلقاً، و عليه صاحبُ النهاية و الهمع، و التفصيل و عليه الشيخانِ ابنُ مالك و ابن هشام.

الثالثُ: لايتعجَّبُ إلا من معرفة أو نكرة مختصّة، نحو: ما أحسن زيداً، أو ما أسعد رجلاً اتّقي الله، لأنّ المتعجَّبَ منه مخبَرٌ عنه في المعنى، فلايقالُ ما أسعد رجلاً من الناس، لأنّه لافائدةَ في ذلك، قالَه في التصريح و غيره.

الرابع: لايتعيَّنُ ذكرالمتعجَّب منه، بل يجوزُ حذفُه في مثل ما أحيسنه، إذا دلّ عليه دليل كقول علي (ع)[من الطويل]:

٧٧١- جَزَى اللهُ عنّي و الجزاءُ بفَضْلِه رَبيعة مَا أعَفَّ وَ أكرمَا[4]

---

١ - صدره «و قال نبيُّ المسلمين تقدّموا »، و هو لعباس بن مرداس.

٢ - هو الشريف الرضي ولد في بغداد سنة٣٥٩ هـ .من أصل يرتقي إلى الحسين(ع)و قد تولّي نقابة الأشراف و الطالبيين و أمارة الحج. له ديوان شعر و جمع نهج البلاغه، و قد توفي سنة ٤٠٦ هـ.. الجامع في تاريخ الأدب العربي ٨٣٢/١.

٣ -الكرى: النعاس.

٤ - ليس هذا البيت في الديوان المنسوب إلى الإمام علي (ع) بل قد جاء في الديوان.

جزي الله قوما قاتلوا في لقائهم لدي الباس خيراً ما أعفّ و أكرما

ربيعة أعني إنّهم أهل نجدة و بأس إذا لاقوا حيسا عرمرما ديوان الامام علي (ع)ص١٣٥.

أي ما أعفّها وأكرمها.

و في المثل أفعل به، إنْ كانَ أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو: ﴿أسمع بهم و أبصر﴾[مريم/٣٨]، و قوله[من الرجز]:

٧٧٢- أعزِز بنا و أكْفِ إن دعينا يوماً إلى نصرة من يلينا[1]

أي و أكف بنا. و أمّا قوله[من الطويل]:

٧٧٣- فَذلكَ إنْ يلقَ المنيَّة يَلْقَها حميداً وَ إنْ يَستَغنِ يَوماً فَأجْدِرِ[2]

فشاذٌ.

و إنّما جازَ حذفُه مع كونه فاعلاً عند سيبويه، و الفاعلُ لايحذفُ، لأنّه بملازمة الجرّ و بكونِ الفعل الّذي قبله في صورة ما فاعله مضمرٌ، و الجارُّ و المجرور بعده مفعول أشبه الفضلة، فجاز حذفه اكتفاء بما تقدَّمَ. و ذهبَ الفارسيُّ و جماعة إلى أنّه لم يحذف، و لكنّه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك: زيد كفى به كاتباً، زيد كفى كاتباً، و ردّه ابن مالك بلزوم إبرازه حينئذٍ في التثنية و الجمع، و إنّ من الضمائر ما لايقبل الاستتار، كـ نا من أكرم بنا.

الخامسُ: زادَ بعضُهم في التعجّب صيغةً ثالثةً، و هي فعُل بضمّ العين، نحو:﴿ كَبُرَتْ كلمة﴾[الكهف/٥]، و زاد الكوفيّون رابعةً، و هي أفعل بغير ما، فأجازوا تحويلَ الثلاثيّ إلى صيغة أفعل، فتقول: أحسنت رجلاً، و اكرمت رجلاً، بمعنى ما أحسنك رجلاً، و ما أكرمك، و زادَ بعضهم اسم التفضيل متمسّكاً بقول سيبويه: إنّ أفعل و ما أفعله و أفعل به في معنى واحد، قاله في التصريح.

---

١ - لم أقف على قائل البيت.

٢ - هو لعروة بن الورد، الملقّب بعروة الصعاليك. اللغة: المنيّة: الموت.

أفعال القلوب

ص:فصل: أفعال القلوب: أفعالٌ تدخلُ على الاسمية لبيان ما نشأت منه من ظنٍّ أو يقين. وتنصبُ المبتدأ والخبرَ مفعولين، و لايجوز حذفُ أحدهما وحدَه،و هي:«وَجَدَ» و«ألفى» لتيقُّن الخبر، نحو:﴿إنَّهُمْ ألْفَوا آباءَهم ضالين﴾، و«جَعَلَ» و«زَعَمَ» لظنِّه، نحو:﴿ إنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بعيداً و نَراهُ قريباً﴾، و «ظنَّ» و«خالَ» و«حَسِبَ» لهما، و الغالبُ فيها الظنُّ، نحو: حَسِبْتُ زيداً قائماً .

مَسألة: و إذا توسَّطت بين المبتدإ و الخبر، أو تأخّرت، جاز إبطالُ عملها لفظاً و محلّاً، و يسمّى «الإلغاءَ» نحو: زيدٌ علمتُ قائمٌ، و زيدٌ قائمٌ علمتُ، و إذا دخلت على الاستفهام أو النّفي أو اللّام أو القسم وجبَ إبطالُ عملها لفظاً فقط، و يسمّى«التعليق»، نحو:﴿ لنَعْلَمَ أيُّ الحزبَين أحصَى﴾، وَ عَلِمْتُ لَزيْدٌ قائمٌ.

ش: هذا فصلٌ في الكَلام على« أفعالَ القلوب»، و سمِّيت بذلك، لأنَّ معانيها قائمةٌ بالقلب، و تسمَّي أيضاً أفعال الشّكِّ و اليقين، و اليقين هو التصديقُ الجازمُ المطابقُ الثابتُ، قالَ بعضُهم: و كأنَّهم أرادوا بالشك الظنَّ، و إلا فلا شيء منها بمعنى الشكِّ المقتضي تساوي الطرفين، و رُدَّ بأنَّه من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين، و إلا ففي اللغة الشكُّ خلافُ اليقين.

«أفعالٌ تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت» تلك الجملة «منه من ظنٍّ أو يقين»، كما إذا قلتَ: ظننت زيداً قائماً، فقولك: علمتُ لبيان أنَّ ما نشأت الجملة عنه، حين تكلّمتَ بها، و أخبرت بها عن قيام زيد إنَّما هو الظنُّ. و إذا قلت: علمتُ زيداً قائماً، فقولك: علمتُ لبيان أنَّ منشأ الإخبار بهذه الجملة هو العلم، و كذلك بواقي الأفعال، و الحاصل أنَّ المقصود بالإفادة معاني هذه الأفعال لا الجملة الداخلة عليها، و تلك الجملة فضلةٌ متعلّقةٌ بمعاني تلك الأفعال بخلاف الأفعال الناقصة، فإنَّ المقصودَ بالإفادة الجملةُ المدخولةُ لها.

و تنصبُ المبتدأ و الخبر مفعولين، فما كانَ مبتدأ يصيرُ مفعولاً أوَّلاً، و ما كانَ خبراً يصيرُ مفعولاً ثانياً، نحو: حسبتُ زيداً قائماً، هذا مذهبُ الجمهور، و ذهبَ السهيليُّ إلى أنَّ المفعولين في باب ظنَّ ليس أصلُهما المبتدأ و الخبر، بل هما كمفعولي أعطى، في أنَّ الفعل استعملَ معهما ابتداء، قال: و الّذي حمل النّحويِّينَ على القول بدخول هذه الأفعال علي المبتدإ و الخبر أنَّهم رأوا أنّه يجوزُ أنْ يكونَ من مفعوليها مبتدأ و خبر، قالَ: و هذا باطلٌ بدليل أنّك تقول: ظننتَ زيداً عمراً، و لاتقولُ: زيدٌ عمروٌ إلا على وجه التشبيه، و أنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذِ القصدُ أنّكَ ظننتَ زيداً عمراً نفسه لا شبه

عمرو[1]. و قال أبوحيّان: الصحيحُ قولُ النّحويِّينَ، و ليسَ دليلُهم ما توهَّمه، بل دليلُهم رجوعُ المفعولين إلى المبتدإ و الخبر، إذا ألغيتَ هذه الأفعالَ، انتهى، فتدبَّرْ.

قالَ بعضُهم: و قد يقالُ معنى قول النحاة: إنّها تدخلُ على المبتدإ و الخبر أنّها تدخلُ عليهما في الجملة، لا أنّها لاتدخلُ إلا عليهما، فلا يردُ حينئذ ظننتُ زيداً عمراً و أمثاله، ثُمَّ إنَّ ما نقلَ عن السهيليِّ مشكل، كيفَ ؟ و شواهدُ الدخولِ عليهما أكثر من أنْ تحصرَ، و أشهر من أن تذكر، و ذهبَ الفرّاء إلى أنَّ الثاني منصوبٌ على التشبيه بالحال مستدلّاً بوقوعه جملة و ظرفاً و جارّاً و مجروراً، و عورض بوقوعه معرفة و ضميراً و جامداً، و بأنّه لايتمُّ الكلامُ بدونه.

حذف المفعولين أوأحدهما:«و لايجوزُ حذف أحدهما» أي المفعولين« وحده» اقتصاراً بالاتّفاق، لأنَّ أصلَهما المبتدأ و الخبرُ، فكما لايجوزُ أن يؤتى بمبتدإ دونَ خبر، و لا بخبر دونَ مبتدإ قبل دخول الناسخ، فكذلك بعده، و أمَّا حذفه اختصاراً فأجازَه الجمهورُ، و منعَه طائفةٌ، منهم ابنُ الحاجب.

و صححَّه ابنُ عصفور و أبو إسحاق بن ملكون، و هو قضية إطلاق المُصنّف، و حجَّتهم أنَّ المفعولَ في هذا الباب مطلوبٌ من جهتين: من جهة العامل فيه، و من جهة كونه أحد جزئي الجملة، فلمَّا تكرَّرَ طلبُه إمتنعَ حذفُه، كذا قالوا، و ما قالوه منتقض بخبركان، فإنّه مطلوبٌ من جهتين، و لاخلافَ في جواز حذفه اختصاراً، و قد وردَ السماعُ هنا بالحذف، قال تعالى: ﴿ و لايَحْسَبَنَّ الّذينَ يَبْخَلُونَ بما آتاهُم اللهُ من فضله هُو خيراً لهم ﴾[آل عمران/١٨٠]، أي بخلهم، فحذف المفعول الأوَّل، و كقوله[من الكامل]:

٧٧٤- وَ لَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنّي غَيْرَه مِنّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[2]

أي فلا تظنّي غيره واقعاً، فحذفَ المفعول الثاني.

و أمَّا حذفُهما معاً اختصاراً فجائزٌ بالإجماع، نحو: ﴿أيْنَ شركائي الّذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمونَ﴾ [القصص/٦٢]. و قولهُ[من الطويل]:

٧٧٥- بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَاراً على وَ تَحْسَبُ[3]

---

١ - في «ح» من إلا على وجه التشبيه جنّي هنا محذوف.

٢ - هو لعنترة بن شدّاد العبسي. اللغة: المحبُّ:اسم المفعول من أحبَّ، و هو القياس، و لكنّه قليل في الاستعمال، و الأكثر أن يقال في اسم المفعول: المحبوب، أو الحبيب، مع أنّهم هجروا الفعل الثاني، و في اسم الفاعل قالوا: مُحبّ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه. لسان العرب١/٧١٣.

٣ - هو للكميت.

أي تزعموهم شركاء، و تحسبه عاراً علي.

و أما حذفها اقتصاراً فاختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: المنعُ مطلقاً، و عليه الأخفشُ و الجرميُّ و ابنُ خروف و شيخُه ابن طاهر و الشلوبينُ، و نَسَبَه ابنُ مالك لسيبويه لعدم الفائدة، إذ لايخلُو الانسانُ من ظَنٍّ ما أو علم ما، فاشبه قولك: النارُ حارَّةٌ.

الثاني: الجوازُ مطلقاً، و عليه أكثرُ النَّحويِّين، منهم ابنُ السَّراج و السيرافيُّ، و صحَّحَه ابنُ عصفور لوروده، قال تعالى :﴿و اللهُ يعلمُ و أنتُمْ لاتعلمون﴾[البقرة/٢١٦]، ﴿ و عنده علمُ الغيب فهو يَرى ﴾[النجم/٣٥]، أي يعلم، و قال تعالى: ﴿و ظَنَنْتُم ظَنَّ السوء﴾[الفتح/١٢]، و حكى سيبويه: مَن يَسْمَع يَخَلْ، و ما ذكر من عدم الفاعدةَ ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالثُ: الجوازُ في أفعال الظَّنِّ دونَ أفعَال العلم، و عليه الأعلمُ، و استدلَّ بحصول الفائدة في الأوَّل دون الثاني، فإنَّ الإنسانَ قد يخلُو من الظَّنِّ، فيفيدُ قولهُ: ظننت أنّه وقعَ منه ظَنّ، و لايخلُو من علم، إذْ له أشياءُ يعلمها ضرورةً كعلمه أنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد، فلم يفد قوله: علمت شيئاً، و رُدَّ بأنّه يفيدُ وقوعَ علمٍ ما لم يكنْ يعلمُ.

الرابعُ: المنعُ قياساً، و الجوازُ في بعضها سماعاً، و عليه أبوالعلاء إدريس[1]، فيجوزُ في ظَنَّ و خالَ و حسبَ لوروده فيها، و يمنعُ في الباقي، و نسبه لسيبويه.

تنبيهٌ: جَرت عادةُ النَّحويِّينَ أنْ يقولوا بحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً، و يريدونَ بالاختصار الحذفَ لدليل، و بالاقتصار الحذفَ لغير دليل، و يمثلونه بنحو: ﴿كلُوا و اشربُوا﴾[البقرة/٦٠]، أي أوقعوا هذين الفعلين، و قول العرب: من يسمع يخل، أي يقعُ منه خيلة، و التحقيقُ أنْ يقال: إنّه تارةً يتعلَّق الغرضُ بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عامٍّ، فيقالُ: حصلَ حريقٌ أو نهبٌ، و تارةً يتعلَّقُ بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصرُ عليها، و لايذكرُ المفعولُ، و لا يُنوى، إذ المنوي كالثابت.

و لا يسمَّى محذوفاً، لأنَّ الفعل يُنَزَّلُ بهذا القَصد منزلةَ ما لامفعولَ له، و منه: ﴿ربِّي الَّذي يُحيي و يُميت ﴾[البقرة/٢٥٨]، إذ المعنى ربِّي الَّذي يفعلُ الإحياء و الإماتة. و تارةً يقصدُ إسناد الفعل إلى فاعله و تعليقه بمفعوله، فيذكر أنَّ نحو: ما أحسن زيداً، و هذا النوع الَّذي إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف، قاله في المغني.

---

١ – إدريس بن محمد بن موسى الأنصاريُّ القرطبيُّ أبوالعلا، نحويٌّ أديب، مات سنة ٦٧٤ هـ . بغية الوعاة ٤٣٦/١.

ألفاظ أفعال القلوب:«و هي» أي أفعال القلوب«وَجَدَ» كوعد، و مصدرُها وجدان عن الأخفش، و وجود عن السيرافيّ، «وَ أَلْفَي» أثبتها الكوفيّون و ابن مالك احتجاجاً بقوله[من البسيط]:

٧٧٦- قد جَرَّبوه فألفوه المُغيثَ إذا ....[1]

و أنكرها البصريُّون و ابنُ عصفور، و قالوا: المنصوبُ ثانياً حالٌ، و تأوَّلوا البيت بزيادة اللام، و ليس بشيءٍ، إذ التاويلُ خلافُ الأصل، فالصحيحُ قول الكوفيِّين. و هما لتيقُّن الخبر، أي تفيدان في الخبر يقيناً، نحو قوله تعالى: ﴿و إنْ وَجَدْنا أكثَرَهم لَفَاسقين﴾[الأعراف/١٠٢]، و قوله: ﴿إنَّهم ألْفَوا آباءَهُمْ ضَالِّينَ﴾[الصافات/٦٩]. و عدَّ غيره بمعناها فعلين أخريين:

أحدُهما: تَعَلَّمْ بمعنى اعلم كقوله[من الطويل]:

٧٧٧- تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عَدوِّها ....[2]

قال ابن مالك: و هي جامدة، لايستعملُ منها إلا الأمر. قاله أبوحيَّان و تابع فيه الأعلم، و ليس بصحيح، لأنَّ يعقوب حكي: تعلَّمت فلاناً خارجاً بمعنى علمت، و قد يجابُ بأنّه نادرٌ، و الغالبُ فيها وقوعُها على أنْ و صلتها كقوله[من الطويل]:

٧٧٨- تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدرِكي ....[3]

و أما إذا كانت بمعنى تكلُّفَ العلمَ، فإنَّها يتعدَّى إلى واحدٍ، نحو: تعلَّمِ المسالة، و هي متصرِّف بلاخلاف.

الثاني: دَرى في لغة، كقوله[من الطويل]:

٧٧٩- دُريتَ الوَفيَّ العهدَ يا عُروَ فَاغْتَبِط فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حَميدُ[4]

و الغالبُ فيها أنْ تتعدَّى إلى واحد بالباء نحو: دريت بكذا، فإذا دخلت عليها الهمزةُ تعدَّت لآخر بنفسها، نحو: و لا أدريكم.

قالَ أبوحيَّان: عَدَّ درى من أفعال هذا الباب الكوفيُّون و ابنُ مالك، و أنكرَها البصريُّون، و لعلَّ البيتَ من بابِ التضمين، ضمَّن دريت معنى علمت و التضمين

---

١ - تمامه«ما الروع عَمَّ فلايُلوي على أحَد »، و لم يسمَّ القائل. اللغة: الروع: الفزع.
٢ - تمامه«فبالغ بلطف في التحيُّل و المكرِ»، و هو لزياد بن سيَّار. اللغة: القهر: الغلبة، التحيُّل: استعمال الحيلة.
٣ - تمامه «و أنَّ وعيداً منك كالأخذ باليد »، و هو لأسيد بن أبي إياس الهذليّ، أو لسارية بن زنيم.
٤ - لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن. اللغة: اغتبط: أمر من الغبطة، و هي أن تتمنَّى مثل حال الغير من غير أن تتمنَّى زوال حاله عنه.

لاينقاسُ، و لاينبغي أنْ يجعلَ أصلاً حتّى يكثر، و لايثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين[١]، انتهى.

«و جَعَلَ و زَعَمَ» بفتح العين ، و مصدرها زعم- مثلث الزاء- و هما «لظّنه» أي يُفيدانِ في الخبر ظنّاً، نحو قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُوا الملائكةَ الّذينَ هم عِبادُ الرَّحمنِ إناثاً﴾ [الزخرف/١٩]، و قال الشاعر[من الخفيف]:

٧٨٠- زَعَمَتني شيخاً و لَستُ بشيخ إنّما الشيخُ من يَدبُّ دبيبا[٢]

و الأكثرُ وقوعُها على أنْ و أنّ و صلتهما، فتسدُّ مسدَّ مفعوليهما كما قالَ سيبويه و الجمهورُ خلافاً للأخفش، حيثُ زَعَمَ أنّ المفعولَ الثاني محذوفٌ، و قول بعضهم: إنّ الخَبر محذوفٌ سهوٌ، نحو:﴿ زعم الّذين كَفَروا أنْ لَن يُبْعَثُوا﴾ [التغابن/٧]، و قول الشاعر[من الطويل]:

٧٨١- و قد زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَها وَ مَنْ ذَا الّذي يَا عَزَّ لايَتَغَيَّرُ[٣]

و قد يستعملُ لليقين، نحو: اللهُ موفٍ للناس ما زعموا، ذكره الرضيُّ، و عبَّر عنه بالتحقيق. قال السيرافي: و الزعم قولٌ يقترنُ به الاعتقاد، صحَّ أو لم يصحَّ. و قال ابن دريد: أكثرُ ما يقعُ على الباطل، و في الإيضاح زعمَ بمعنى علمَ في قول سيبويه. و قال غيرهُ يكون بمعنى اعتقد، فقد يكون علماً، و قد يكون تقليداً، و يكون أيضاً ظنّاً غالباً، و قيل: يكون بمعنى الكذب قاله في الهمع.

و عدَّ جماعة بمعناهما ثلاثةَ أفعالٍ أخر:

أحدها: حجا و المضارع يحجو كقوله[من البسيط]:

٧٨٢- قَدْ كنتُ أحْجُو أبا عمرٍ و أخا ثقة حتّى ألَمَّتْ بنا يوماً مُلمّاتُ[٤]

الثاني: عَدَّ، أثبتَها الكوفيّون و بعضُ البصريّة، و وافقهم ابنُ أبي الربيعَ و ابنُ مالك، كقوله[من الطويل]:

٧٨٣- فَلا تَعْدَدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنى و لكنّما المَولَى شَرِيكُكَ في العدمِ[٥]

أي لاتظنَّ، و أنكرها أكثرُهم.

الثالث : هَبْ، أثبتها الكوفيّون و ابن مالك، كقوله[من المتقارب]:

---

١ - من باب التضمين حتّى هنا محذوف في «س».
٢ - البيت لأبي اُميه أوس الحنفي. اللغة: يدبُّ: يمشي مشياً رويداً.
٣ - البيت لكثير عزّة.
٤ - نسب هذا البيت إلى تميم بن مقبل، و إلى أبي شنبل الأعرابي. اللغة: أحجو: أظنُّ، ألَمَّت: نزلت، الملمات: جمع ملمّة، و هي النازلة من نوازل الدهر.
٥ - البيت للنعمان بن بشير. اللغة: لاتعدد: لاتظنَّ، المولى: هنا بمعنى الحليف أو الناصر، العدم: الفقر.

٧٨٤– فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مالك وَ إلا فَهَبْنِي امْرءً مالكا[١]

و هي جامدةٌ، و لَم تستعمل فيمّا سوي الأمر، و الغالبُ تعديتها إلى صريح المفعولين كما في البيت، و وقوعها على أن و صلتها نادرٌ، حتّى زَعَمَ الحريريُّ أنَّ قول الخواصِّ: هب أنّ زيد قائم لحنٌ. قالَ ابنُ هشام، و ذهل عن قول القائل: هَبْ أنّ أبانا كان حماراً و نحوه.

و أنكر البصريُّون تعديَتها إلى مفعولين، و اضطرب فيها ابن عصفور، فمرَّةً قال: يتعدّى إلى واحد بدليلِ تنكيرِ الثاني، و مرَّةً قالَ يتعدَّى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفةً و نكرةً. إلا أنّه جعَله أمراً من وَهَبَ الّتي بمعنى صيَّر.

«و علم و رأى» و هما «للأمرين» أي الظَنِّ و اليقين و«الغالبُ» منهما«اليقين»، نحو قوله تعالى: ﴿فاعْلَم أنّه لا إلهَ إلا اللهُ ﴾[محمد/١٩]، ﴿فإنْ عَلِمْتُموهُنَّ مُؤمناتٍ﴾ [الممتحنة/١٠]، فالأولى لليقين، و الثانيةُ للظَّنِّ، و قوله تعالى:﴿إنّهم يَرَوْنَه بعيداً*و نَراه قريباً﴾[المعارج/٧و٨] الأولى للظَّنِّ، و الثانية لليقين.

« و ظَنَّ و خالَ و حسبَ لهما»، أي للأمرين الظَّنِّ و اليقين«و الغالبُ فيها الظَنُّ» و هو في ظَنَّ نحو قوله تعالى: ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنّاً وَ مَا نَحْنُ بِمُسْتَيقِنِينَ﴾[الجاثية/٣٢]، و قول الشاعر[من الطويل]:

٧٨٥– ظَنَنْتُكَ إن شبَّتْ لَظَى الحربِ صالياً فَعَرَّدْتَ فيمَنْ كانَ عنها مُعَرِّدا[٢]

و اليقين فيها نحو:﴿ يَظُنّونَ أنّهم مُلاقو ربِّهم﴾ [البقرة/٤٦] و ما أحسن قول بعض الأدباء يرثي المعظم عيسى[من الرجز]:

٧٨٦– أظنُّ قد ماتَ النَّدي و الظَّنُّ قد يأتي بمعنى اليقين[٣]

و الظَّنُّ في خال كقوله[من الطويل]:

٧٨٧–إخالُك إنْ لَمْ تغضُضِ الطَّرْفَ ذا هَويً يَسومُك مَالايُستطاعُ مِنَ الوَجْدِ[٤]

واليقين فيها نحو قوله[من المنسرح]:

٧٨٨– ما خِلْتُني زِلْتُ بَعْدَكُم ضِمْناً أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ[٥]

---

١ – البيت لابن همام السلولي. اللغة: أجرني: اتّخذني جاراً تدفع عنه و تحميه، هبني: عدني و احسبني.
٢ – لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغة: شبّتْ: توقدت، الظّي. الالتهاب، صاليا: محترقا، عرّدتَ: هربت.
٣ – اللغة: الندى: الجود و السخاوة و الخير.
٤ – البيت مجهول القائل. اللغة: إخال:أظن و القياس أخال، و لكن بكسر الألف أفصح و أكثر استعمالاً، تغضض الطرف:تخفضه استحياء و خزيا، يسوم: يذهب حيث يشاء، الوجد: السرور.
٥ – لم يعيّن قائله. اللغة: حُمُوةَ الألم: سَوْرَته.

و الظنُّ في حسب نحو قولك:«حسبت زيداً قائماً»، أي ظننته قائماً، و قول الشاعر[من الطويل]:

٧٨٩- وَ كُنّا حَسِبْنا كلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً لَيالي لا قَيْنا جُذامَ و حِمْيَرا[1]

و اليقين فيها نحو قوله[من الطويل]:

٧٩٠- حَسِبْتُ التُقَى و الجُودَ خَيْرَ تجارة رباحاً إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثاقِلا[2]

تنبيهات: الأوّل: تأتي وجد بمعنى حزنَ و حقَدَ، فلايتعدّى بنفسها نحو: وجدت على الميِّت، أي حزنت عليه، و وجدت على المسيء، أي حقدت عليه، و يختلفان في المصدر، فمصدر الأولى وَجدٌ، و الثانية موجدة.[3]

و تردُ علم بمعنى عرف، و رَأي بمعنى ذهبَ من المراي أي المذهب، و ظنَّ بمعنى اتَّهم، و حجا بمعنى نَوَي و قَصَد، فيتعدَّين إلى واحد، نحو: ﴿ و الله أخرجكم من بطونِ أمّهاتكم لاتَعْلَمُونَ شيئاً﴾ [النحل/٧٨]. و تقول: رأي أبوحنيفه حلَّ كذا، و رأى الشافعيُّ حرمته، و فَقَدَ لي مالٌ فظَنَنْتُ زيداً، أي اتّهمته، و منه :﴿و ما هُو على الغَيب بظنين﴾[التكوير/٢٤]، أي بمتّهم على الغيب. و أمّا من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل، و تقولُ: حجوت بيت الله، أي نويته، و قصدته.

و إنّما لم يحترزِ المُصنِّف عن هذه الأفعال، و إن كانَ يشملُها قولنا أفعال القلوب، لأنَّ معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحدِّ المقدَّم ذكره.

الفرق بين علم و عرف: و تأتي هذه الأفعال و بقية أفعال الباب لمعان أُخر غير قلبيّة، فلاتتعدَّي لمفعولين، و لاحاجةَ إلى الاحتراز عنها، لأنّها لم يشملها قولُنا: أفعال القلوب، فإن قلت قولك: تردُ علمَ بمعنى عرف، فتعدّى إلى واحد يُفهِمُ أنَّ بين علمَ المتقدِّمة و هذه فرقاً، فما الفرق بينهما؟

قلتُ: فرَّقَ بينَهما ابنُ الحاجب بأنَّ قولك: علمتُ الشيءَ بمعنى عرفته، لا يقتضي إلا متعلَّقاً واحداً، لأنَّ معناه: عرفت الشيءَ في نفسه، و معنى علمت زيداً قائماً، عرفتُه باعتبار كونه على صفة، و خالفَه الرضيُّ، فقال: لايتوهّمُ أنَّ بين علمت و عرفت فرقاً معنويّاً كما قالَ بعضُهم، فإنَّ معنى علمتُ أنَّ زيداً قائم، و عرفت أن زيداً قائم واحدٌ، إلا أنَّ عرفت لاتنصبُ جزئي الاسمية، كما تنصبُها علم لا لفرق معنويٍّ بينهما، بل هو

١- هو لزفربن حارث الكلابي. اللغة: كلُّ بيضاء شحمة: مثل للعرب يقول: ما كلُّ بيضاء شحمة و لا كلُّ سوداء تمرة.
٢ - هو للبيد بن ربيعة. اللغة: ثاقلاً: ميتاً.
٣ - سقطت هذه الفقرة في «س».

موكولٌ إلى الاختيارالعرب، فإنّهم قد يخصُّون إحدى المتساويين بحكم لفظيٍّ دون الآخر، انتهى.

قالَ بعضُهم: و هذا بناءً على أنّ العلم و المعرفةَ مترادفان، و هو قول بعض أهل الأصولِ و الميزان، و لبعضهم قولٌ آخر: و هو أنّ العلمَ يتعلّقُ بالكلّيّات و المركّبات، و المعرفةَ تتعلّقُ بالجزئيّات و البسائط. قال في شرح المطالع[1]: و من هنا تسمع النّحويّينَ يقولون: علم يتعدّى إلى مفعولين، و عرف يتعدّى إلى واحد، فتأمّله، انتهى.

الثاني: ألْحَقُوا رأي الحلميةَ برأي العلمية في التعدّي لاثنين بجامع إدراك الحس الباطنيّ كقوله [من الوافر]:

٧٩١- أَراهُمْ رُفْقَتِي حتّى إذا ما تَجَافَى الليلُ وَ انْخَزَلَ انْخِزالا[2]

فهُم مفعولٌ أوّلٌ، و رُفقتي بضَمّ الرّاء المهملة و كسرها مفعولٌ ثان.

و مصدرها الرويا، نحو: ﴿هذا تأويلُ رؤيايَ منْ قَبْلُ﴾[يوسف/١٠٠]، قال ابن هشام في التوضيح[3]: و لايختصُّ الرويا بمصدر الحلميَّة، بل قد يَقَعُ مصدراً للبصريَّة خلافاً للحريريّ و ابن مالك بدليل: ﴿و ما جَعَلْنا الرُّؤْيا الّتي أَرَيْناكَ إلا فتنةً للناسِ﴾[الإسراء/٦٠]، قال ابن عباس: هي رؤيا عينٍ، انتهى.

ثُمّ القولُ بأنّ رأي الحلميَّةَ ملحقةٌ برأي العلميَّة هو المشهورُ في كلامهم، و قال بعض المتأخرين: الأحسنُ أن يقال: رأى الحلميَّة ملحقةٌ برأى الظنّيَّة، لأنّ ما يرى في النوم أشبه بالظّنّ منه بالعلم، انتهى، فَتَدَبّر.

الإلغاء:« و إذا توسَّطت» أفعالُ القلوب سوي هَبْ و تَعَلَّمْ لعدم تصرُّفها «بين المبتدإ و الخبر، أو تأخَّرت» عنها «جاز »أي لايمتنعُ، و لايجبُ إبطال عملها لفظاً و محلّاً لاستقلال الجزئين كلاماً، فيمتنعان عن التأثّر عند ضعف العامل بالتأخُّر عن كليهما أو أحدهما، و يُمكنُ أن يؤثّرَ فيهما العاملُ لقوَّته ذاتاً، فيجوزُ«الوجهان و يسمَّى»هذا الحكمُ، و هو إبطالُ عملها لفظاً و محلّاً«الإلغاءَ». و وجه التسمية ظاهرٌ،«نحو: زيدٌ علمتُ قائمٌ »، مثالٌ لتوسُّط الفعل بين المبتدإ و الخبر،« و زيدٌ قائم علمتُ» مثالٌ لتأخّره عنهما. و إلغاء التأخّر أقوي من إعماله بلاخلافٍ لضعفه بالتأخُّر عن الجزئين، و المتوسّط

---

١ - ما وجدت عنوان هذا الكتاب في المراجع.

٢ - هو لابن أحمر الباهلي. اللغة: الرفقة: الصحبة، الجماعة ترافقهم في السفر، تجافى: تباعد و أزال عن مكانه، انخزل: انقطع.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام اشتهر بالتوضيح. كشف الظنون ١/١٥٤.

بالعكس، لأنّ العاملَ اللفظيَّ أقوي من الابتداء. و قيلَ: هما في التوسُّط سواءٌ، لأنّ ضعفَ العامل بالتوسُّط سوَّغ مقاومةَ الابتداء له، فلكلٍّ منهما مُرجِّحٌ،و صحَّحه المراديُّ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قال أبوحيَّان: لجواز الوجهين مع التوسُّط و التأخُّر شرطان: أحدُهما: أن لاتدخلَ لام الابتداء علي الاسم، نحو: لَزيد ظننتُ قائمٌ، و لزيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، فإنّه حينئذ لايجوزُ إلا الإلغاءُ. الثاني: أنْ لاينفي، نحو: زيداً منطلقاً لم أظنَّ، و زيداً لم أظنَّ منطلقاً، فإنّه لايجوزُ إلا الإعمالُ، لأنّه تعيَّنَ بناء الكلام على الظَّنِّ المنفيِّ، و لايبطل هذا بقوله[من البسيط]:

٧٩٢- .... وَ مَا إِخَالُ لَدينا مِنْكَ تَنْوِيلُ[١]

لأنّ النفيَ داخلٌ في المعنى على ما بعد إخال.

الثاني: هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين إذا كانا اسمين، و أمّا إذا كان المفعول الثاني فعلاً، و قدِّم، نحو: قام أظَنُّ زيدٌ، فالإلغاءُ باقٍ على الجواز عند البصريِّين، و هو الّذي صحَّحه في التسهيل، و أوجبه الكوفيُّون، و قيلَ يؤيِّد البصريِّين قولُه[من الوافر]:

٧٩٣- شَجَاكَ أظُنُّ رَبْع الظَّاعنينا ....[٢]

رُوي برفع ربع و نصبه، و اعترضَ بأنا لانسلمُ أنّ شجاك فعلٌ، بل مضافٌ و مضافٌ إليه مبتدأ، و ربع الظاعنينا خبرٌ عنه على تقدير رفعه، و مفعولٌ أوّلُ مقدَّم، و ربع الظاعنينا مفعولٌ ثان، و أظُنُّ عاملٌ على تقدير نصبه، و قالَ أبوحيَّان: الّذي يقتضيه القياسُ أنّه لايجوزُ إلا الإلغاءُ، لأنّ الإعمالَ مترتِّبٌ على كون الجزءين كانا مبتدأ و خبراً، و ليسا هنا كذلك، و إلا لأدّى إلى تقديم الخبر الفعلي على المبتدإ، انتهى.

قالَ بعضُهم: و بهذه الصورة و صورة لام الابتداء تحصلُ صورتان، يجبُ فيهما الإلغاءُ، فيستثنيان من قولهم: الإلغاء جائزٌ لا واجبٌ.

الثالثُ: قالَ بعضُ الشارحينَ في نظرِ عبارة المصنِّف: إنَّ كلامَه قد يوهمُ وجوبَ الإعمال عند التقديم على المفعولين مطلقاً، حتّى لو تقدَّمَ على الفعل شيء كَمَتي، و ما لم يجز الإلغاءُ هو رأيٌ لبعضهم، و الجمهورُ على خلافه، لكنَّ الأرجحَ الأعمالُ، ذكره المراديُّ[٣]. و الحكمُ منصوصٌ في الكافية، و في التسهيل بدون حكاية خلاف، انتهى.

---

١ - صدره «أرجو و آمل أن تَدْنو مَوَدَّتها»، و هو لكعب بن زهير. اللغة: تدنو: تقرب، تنويل: عطاء.
٢ - تمامه«فَلَمْ تَعْبَأ بعذْلِ العاذلينا»، اللغة: شجاك: أحزنك، الربع: الدار، الظاعن: من ظعن، إذا سار، لم تعبأ: لم تلتفت.
٣ - سقطت هذه الفقرة في «س».

هذا، و خرج بقوله: إذا توسّطت، أو تأخّرت ما إذا تقدّمت، نحو: ظننت زيداً قائماً، فلاتلغى خلافاً للكوفيّين و الأخفش و ابن الطراوة، إلا أنّ الإعمال أحسنُ عندهم.

التعليق: «و إذا دخلتْ» أفعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مرَّ «على الاستفهام أو النفي» بما أو إنْ أو لا«أو» على«اللام »أي لام الابتداء«أو القسم» لفظاً أو تقديراً«وَجَبَ إبطال عملها لفظاً فقط»دونَ المحلّ الجائزة مراعاته لوجود المانع من العمل لفظاً، و هو اعتراض ما له صدر الكلام،«و يسمّى» هذا الحكم« التعليق» آخذاً من قولهم: امرأة معلّقة أو مفقودةُ الزوج، تكون كالشيء المعلّق لا مع الزوج لفقدانه و لا بلازوج لتحويزها وجوده، فلاتقدر على التزوّج، فالفعلُ المعلّقُ عن العمل ممنوعٌ من العملِ لفظاً عاملٌ محلّاً.

قالَ ابنُ الخشاب: لَقد أجاد أهلُ هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى، و لافرق في الاستفهام بيَن أن يكونَ بالحرف، نحو:﴿و إنْ أدْري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدونَ﴾ [الأنبياء/ ١٠٩]، أو الاسم، سواءٌ كانَ الاسمُ عمدةً مبتدأ نحو:﴿ لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبينِ أحصى﴾[الكهف/١٢]، فأيُّ اسم استفهام مبتدأ، و أحصى خبرُه، و هو فعلٌ ماضٍ، و قيل: اسم تفضيل بحذف الزوائد، و جملة المبتدإ و الخبر معلّقٌ عنهما نعلم، أو خبراً، نحو: علمت متى السفر أو مضافاً إليه نحو: علمتُ أبو من زيدٌ أو الخبر، نحو: علمتُ صبيحة أيَّ يوم سفرك أو فضله، نحو: ﴿و سيعلمُ الّذينَ ظلموا أيَّ منقلب يَنقلبونَ﴾ [الشعرا /٢٢٧]، فأيَّ منصوب علي المصدريَّة بما بعده، أي ينقلبون أيَّ انْقلابٍ، و لايصحُّ أنْ يكونَ منصوباً بما قبله، لأنّ الاستفهامَ له الصدرُ، فلايعملُ فيه ما قبله.

تنبيهٌ: قالَ بعضُهم: استشكلَ تعليقُ الفعل بالاستفهام في نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، من حيث إنّ العلمَ بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهامُ من الجهل به، و أجابَ ابن هشام عنه في المغني بأنّه على تقدير مضاف، أي جواب أزيد عندك أم عمرو؟ و التحقيق ما قالَ بعضهم: إنّ متعلّق العلم هو النسبة، و متعلّقُ الجهل طرفها، و العلمُ بالنسبة يجامع الجهلَ بطرفها ضرورةً، فلاحاجةَ إلى تقديره، بل التحقيقُ أنّ متعلّقَ العلمِ هو النسبة إلى أحدهما مبهماً، و متعلّق الجهل النسبة إليه معيَّناً و فرق ما بينهما، انتهى.

و النفيُ بما نحو: علمت ما زيدٌ قائمٌ و بإن نحو: علمت إن زيدٌ قائمٌ، و بلا نحو: علمت لازيدٌ في الدار و لاعمرٌو، و أمَّا ما و إن فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعاً،

و أمّا لا النافية الداخلة على الجملة الاسميّة فإنّها لا التبرئة المشابهة، لأنّ المكسورة اللازم دخولها على الجمل، قاله الرضيّ.

و ذهبَ بعضُهم إلى نفي صدارة لا و إنْ النافيتين مطلقاً، و عليه المغاربةُ، و لذلك لم يذكروها في المعلّقات، و فصّلَ بعضهم، فقالَ: إنْ وقعتا في جواب القسم الملفوظ أو المقدّر نحو: علمت و الله لازيدٌ في الدار و لا عمروٌ، و علمت و الله إنْ زيدٌ قائمٌ، و علمتُ لا زيدٌ قائمٌ في الدار و لا عمروٌ، و علمت إن زيدٌ قائمٌ، كان لهما الصدر لحلولهما محلّ أدواته و إلا فلا، و عليه جري ابنُ هشام في المغني و الجامع و الشذور و القطر و شرحيهما.

و لام الابتداء نحو: علمت لَزيدٌ قائمٌ، و قوله تعالى:﴿ و لَقَد عَلمُوا لَمَنِ اشْتراه مَا له فِي الآخره مِنْ خَلاق﴾[البقرة/١٠٢]، و أمّا نحو: علمتُ إن زيداً لَقائمٌ. فقالَ ابن هشام في شرح الشذور: ذكر جماعة من المغاربة أنّ من المعلّقات أنّ الّتي في خبرها اللام، و الظاهر أنّ المعلّق هو اللامُ [لا أنّ]، إلا أنّ ابنَ الخبّاز حَكَى في بعض كتبه أنّه يجوزُ "علمتُ أنّ زيداً قائمٌ" بالكسر مع عدم اللام، و أنّ ذلك مذهبُ سيبويه، فعلى هذا المعلّقُ أنّ، انتهى.

و القسمُ الملفوظ نحو: علمتُ و الله ليقومَنّ زيدٌ، و المقدّر نحو قوله[من الكامل]:

٧٩٤- وَ لَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنّ مَنِيّتِي إنّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامَها[١]

أي و الله لتأتينّ، و ذلك إذا لم نقل بأنّ قولَه: لتأتينّ جوابٌ لقوله: علمتُ، بناءً على أنّ أفعالَ القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجابُ به القسم، كما جزَم به ابنُ هشام في المغني و غيره. و في تصوير التعليق هنا نظرٌ، لأنّ الناسخَ إنّما يدلُّ على ما كانَ في الأصل مبتدأ و خبراً و هو هنا منتف، و ذهبَ بعضُهم إلى أنّ القسم مقدّرٌ بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات المذكورة، و أنّه هو المعلّق لا هي، قال في الهمع.

تنبيهات: الأوّل: عدّ ابن مالك من المعلّقات لَو، كقوله [من الطويل]:

٧٩٥- وَ قَدْ عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حاتماً أرادَ ثراءَ المَالَ كَانَ لَهُ وفر[٢]

و أبو علي الفارسي لعلّه قال في الجامع: و تختصُّ بدري، نحو: ﴿و ما يُدريك لعلّه يزكّي﴾[عبس/٣]، و وافقَه على ذلك أبوحيّان، لأنّهما مثل الاستفهام في أنّها غير خبر، و إنّ ما بعدها منقطعٌ عمّا قبلها، و لاتعملُ فيه، و بعضُهم كم الخبريّة، نصَّ عليه ابنُ

---

١ - هو للبيد بن ربيعة. **اللغة:** المنية: الموت، لاتطيش: لا تخيب، بل تصيب المرمى، السهام: جمع سهم، و هو هنا استعارة مكينة عن وسائل الموت المختلفة.

٢ - هو لحاتم الطائي الجواد المشهور. **اللغة:** الثراء: كثرة المال، وفر: كثير واسع.

هشام في شرح الشذور، قال: و حُمل عليه قوله تعالى:﴿ أَلَم يَرَوا كَمْ أَهْلَكنا قَبْلَهم مِنَ القُرونِ أنّهُم إليهم لايَرْجِعُون ﴾[يس/٣١]، و قدّر كم خبريّة منصوبةً بأهلكنا، و الجملة سادّةٌ مسدَّ مفعولي يَروا، و أنّهم بتقدير بأنّهُم كأنّه قيل: أهلكناهم بالاستقبال، و هذا الإعراب و المعنى صحيحان، لكن لاتتعيَّنُ خبريّة كم، بل يجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً، و يؤيّدُه قراءةُ ابن مسعود: ﴿من أهلكنا﴾ ، انتهى.

الثاني: قد يتوهَّمَ من بيان المُصنِّف اختصاصُ كلٍّ من الإلغاء و التعليق بأفعال القلوب، و هو كذلك في الأوّل، و كذا في الثاني على ما قالَه ابن عصفور، قال: لايتعلّق فعلٌ غيرُ علمَ و ظَنَّ حتّى يضمنَ معناهما، و أرجحُ عندهم خلافهُ. قال ابن هشام في المغني: لايختصُّ التعليق بباب ظَنَّ، بل هو جاز في كلّ فعل قلبيٍّ، و قال في الجامع: يشاركُ أفعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط: نظر، و أبصر، و تفكّر، و سأل و شبههنَّ.

و في الهمع ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة أبصر نحو: ﴿فَسَتبصرُ و يبصرون* بأَيّكم المَفتُونُ﴾[القلم/٦و٥]، و تفكّر كقوله[من الطويل]:

٧٩٦- .... تفكّر أ إيّاه يَعْنُونَ أم قردا[1]

و سأل نحو: ﴿يَسئَلُونَ أَيّانَ يومُ الدين﴾[الذاريات/١٢] و زادَ ابنُ خروف نَظَرَ، و وافقهَ ابن عصفور و ابن مالك، نحو:﴿ أفلا يَنظُرونَ إلى الإبل كَيفَ خُلِقَتْ ﴾[الغاشية/١٧]، قالَ ابنُ زُبير[2]: و لم يذهب أحد إلى تعليقها سوي المذكورين.

و زاد ابن مالك نَسيَ كقوله[من الطويل]:

٧٩٧- و من أنتم إنّا نسينا من أنتم ....[3]

و نازَعَه أبوحيّان بأنّ ما في البيت يحتملُ الموصوليّةَ، و حذفَ العائد، نحو: من هم أنتم. و زاد ابن مالك أيضاً ما قارب المذكورات من الأفعال الّتي لها تعلّق بفعل القلب نحو [من البسيط]:

٧٩٨- اما ترى اي برق ها هنا[4]

على أنّ رأي بصريّة:﴿ وَ يَستنبئونَكَ أَحَقٌّ هو﴾[يونس/٥٣]، لأنّ استنبأ بمعنى استعلمَ، فهو طلبٌ للعلم:﴿ لِيَبْلُوَكُم أيّكم أحسنُ عملاً ﴾[هود/٧]، و نازَعَه أبوحيّان

---

١ - صدره «حُزُقٌ إذا ما القوم أبْدَوا فكاهة »، و هو لجامع بن عمرو. اللغة: الحزق: السيئ الخُلُق البخيل.

٢ - لم أجد ترجمة حياته.

٣ - تمامه«و ريحُكم من أيّ ريح الأعاصير»، و هو لزياد بن الأعجم. اللغة: الأعاصير جمع الإعصار: ريحٌ تهبُّ بشدّة.

٤ - ما وجدت البيت، و لكنه جاء هذا المصرع في المغني، و لم يذكر صدره و قائله.

بأنّ رأى في الأوّل علميّةٌ، و أيكم في الأخير إنشائيّةٌ موصولةٌ حذفَ صدرُ صلتها، فبُنِيَتْ، و هي بدلٌ، و ضميرالمخاطب بدلُ بعض. و أجاز يونس تعليق كلِّ فعل غير ما ذكَر، و خرَّج عليه: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ﴾ [مريم/٦٩]، و الجمهورُ لم يوافقوه علي ذلك.

الثالثُ: إذا تقدَّمَ علي الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً من هو، جاز نصبُه بالاتّفاق، لأنّ العاملَ مسلَّطٌ عليه، ولا مانعَ من العمل، و اختلفوا في رفعه، فأجازه سيبويه، و إن كانَ المختارُ عنده النصبَ، و وجَّه بأنّه لما كان زيد مستفهماً عنه من حيثُ المعنى، لأنّ المعنى علمت من زيدٌ، عوملَ معاملة مباشرة الاستفهام لفظاً، أو يقال: زيد في الواقع هو المعبَّرعنه بمن، و من لها الصدر لدلالتها على الاستفهام، فعومل معاملتها، و هذه صورةٌ يجوز فيها التعليق، ولايجبُ، فينبغي أن يستثنى من قولهم: التعليق واجبٌ لاجائزٌ.

القول بمعنى الظنّ: تتمة: تجيز بنو سليم إجراء القول مجرى الظّنّ، فتنصبُ به المبتدأ و الخبر مفعولين مطلقاً من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية، فيقولونَ: قلت زيداً قائماً[1]، و عليه روي قول امرئ القيس[من الطويل]:

٧٩٩– إذا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَ ابْتَلَّ عِطفُهُ تقولُ هَزيرُ الريحِ مَرَّتَ بأثأبِ[2]

و اختلفَ هل يعملونه باقياً على معناه، أو لايعلمونه، حتّى يضمنوه معنى الظّنّ، على قولين: الأوّل للأعلم و ابن خروف و صاحب البسيط،و استدلّوا بقوله[من الرجز]:

٨٠٠– قَالَتْ و كُنتُ رجلاً فَطِينا هذا لعمرُ الله إسرائينا[3]

إذ ليس المعنى على ظننت. و الثاني للجمهور، قال المراديُّ: و هو الظاهر. و قال الرضيُّ: إعْلَم أنّه قد يجيء القولُ بمعنى الاعتقاد و لا لفظ هناك، سواءٌ كانَ ذلكَ الاعتقاد علماً أو ظنّاً، نحو: كيفَ تقولُ في هذه المسالة، أي كيفَ تعتقدُ، فيلحق بالظّنّ في نصب المفعولين، و ليس بمعنى الظنّ خلافاً لظاهر كلام سيبويه و بعض المتأخرين. قال المُصنّف

---

١ – إنّ « القول» متعدّد المعاني، و إنّ الّذي يتّصل منها بموضوعنا معنيان، أحدهما: التلفّظ المحض، و مجرّد النطق، و الآخر: الظنّ، فإن كان معناه«التلفظ المحض، و مجرّد النطق» فإنّه ينصب مفعولا به واحدا، سواء أ كان الّذي جري به التلفظ و وقع عليه القول كلمة مفردة أم جملة. و إن كان معنى «القول» و مشتقاته هو «الظنّ» فإنّه ينصب المفعولين مثله. عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة السابعة، ناصر خسرو، طهران،١٣٨٣ هـ ش،٢/٤٥.

٢ – **اللغة:** الشأوان: مثني شأو، و هو الطلق السريع، ابتلّ عطفه: سال عرقه علي جانبيه، هزيز الريح: صوتها، الأثاب: الشجر.

٣ – هو لإعرابي. **اللغة:** الفطين: الذكي المتوقّد، اسرائين: لغة في اسرائيل قلبت لامه بالنون.

و الأندلسيُّ: لو كانَ بمعنى الظَّنِّ لم تستعمل في العلم، و قد يقالُ لك: كيفَ تقولُ زيداً قائماً، فتجيبُ أعلمُه قائماً، فهو إذن بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظنّاً، انتهى.

و جمهورُ العرب لايجوِّزُ هذا الالحاقَ إلا بشروط تقدّم استفهام بالهمزة أو غيرها، و كونه فعلاً مضارعاً لمخاطب أو اتّصال الاستفهام به كقوله[من الرجز]:

٨٠١- مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما   يَحمِلْنَ أمَّ قَاسِمٍ وَ قَاسِمَا[1]

و قوله[من الطويل]

٨٠٢- عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثقِلُ عَاتِقِي   إذا أنَا لَمْ أطْعَنْ إذا الخَيلُ كَرَّتِ[2]

و حكي الكسائيُّ: أتقولُ للعميان عقلاء؟ أي أتظنُّ؟ فإن فقدَ شرط ممّا ذكر تعيَّنت الحكاية، بأنْ لايتقدَّمَ استفهامٌ، أو يكونُ القولُ غير مضارع، أو مضارعاً لغير مخاطبَ أو يفصلُ بينه و بين الاستفهام، و اغتفرَ الفصل بالظرف و المعمول مفعولاً أو حالاً، كقوله[من البسيط]:

٨٠٣- أ بَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعَةً   شَمْلِي بِهِمْ أمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوما[3]

و نحو: أ في الدار تقول زيداً جالساً، و قوله[من الوافر]:

٨٠٤- أجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أبِيكَ أمْ مُتَجاهِلِينا[4]

و نحو: أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً، و قيل: لايضرُّ الفصلُ مطلقاً و لو بأجنبيٍّ، نحو: أ أنتَ تقولُ زيداً منطلقاً؟ و عليه الكوفيُّون و أكثرُ البصريِّين ما عدا سيبويه و الأخفش، و ذهبَ السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع، و الكوفيُّون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً.

و زادَ ابنُ مالك في التسهيل و شرحه لإعمال المضارع شرطاً خامساً، و هو أنْ يكونَ للحال لا للاستقبال، و أنكره أبوحيّان و المراديُّ و ابن هشام في بعض كتبه، و قالوا: لانعلمه لغيره، و زادَ ابن هشام: بل الظاهر من اشتراط الاستفهام أن يكونَ مستقبلاً و إذا اجتمعت الشروطُ فتجوزُ الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل، نحو: أتقول زيد منطلق؟

١ - البيت لهدبة بن خشرم العذري. اللغة: القلص: جمع قلوص، و هي الشابة الفتيّة من الإبل، الرواسم: جمع راسمة و هو ضرب من سير الإبل السريع.
٢ - البيت لعمروبن معدي كرب، اللغة: الرمح: القناة في رأسها سنان يطعن به، العاتق: المنكب، كرَّت: أقبلت.
٣ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الشمل: الاجتماع.
٤ - هو للكميت بن زيد. اللغة: المتجاهل: الّذي يتصنع الجهل و يتكلّفه و ليس به جهل.

تنبيهات: الأوّل: إذا جَرى القولُ مجرى الظّنّ في ذلك، فهل يجوزُ فيه ما جـازَ في الظّنّ من الإلغاء و التعليق و كون الفاعل و المفعول ضميرين ؟ قالَ في النهاية: نعـم، و أقرّه أبوحيّان في الإرتشاف، و قال الشاطبيّ: لا، قال في التصريح: و لايبعد تخريجه على القولين، فمن قالَ: إنّه يجري مجرى الظّنّ في المعنى و العمل قال بالجواز، و من قـالَ في العمل فقط قالَ بالمنع، انتهى.

الثاني: قالَ بعضُ المحقّقين: القولُ مع الإعمال بمعنى الاعتقاد و مع عدمه بمعنى اللفظ اللسانيّ، هكذا ينبغي أن يفهمَ، و يظهر أثر المعنيين في أنّ الأوّل لايقتضي وجودُ لفـظ ألبتّةَ، و الثاني يقتضي وجودُه في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، انتهى.

التنازع

خاتمة: إذا تنازعَ عاملان ظاهراً بعدهما، فلك إعمالُ أيّهما شئتَ،إلا أنّ البصريِّين يختارون الثاني لقربه، و عدمَ استلزامه إعماله الفصلَ بالأجنبيِّ، و العطف على الجملة قبل تمامها، و الكوفيِّين الأوّل لسبقه و عدمَ استلزامه الإضمارَ قبل الذكرَ ،و أيّهما أعملتَ أضمرتَ الفاعلَ في المهمل موافقاً للظّاهر.

أمّا المفعولُ، فالمهملُ إن كان الأوّل حُذفَ، أو الثاني أضمرَ، إلا أنْ يمنع مانعٌ، وَ ليس منه، نحو: حسبني و حسبتُها مُنطَلقَيْنِ الزّيدان مُنطَلقاً، كما قاله بعض المحقّقين.

ش: هذه خاتمةٌ لمباحث الأفعال في الكلام على التنازُع، و يسمّيه الكوفيُّون الإعمالَ بكسر الهمزة،« إذا تنازع عاملان» مثنّى عاملٍ بالمعنى الأعمِّ أو الأخصِّ، و قد عرفتَهما، سواءٌ اتّفقا في العمل، أو اختلفا فيه.

و لم يُقل فصاعداً اقتصاراً على أقلِّ مراتبِ التنازع و أكثرها، فافهمْ. قاله المُصنِّف في حواشيه يعني أنّ التنازع قد يقعُ في أكثرَ من عاملين كما ستراه، لكنّهُ اقتصرَ على ذكر العاملين بياناً لأقلّ ما يقعُ في التنازع[1]، و لأنّه أكثرُ استعمالاً، و لا خفي ما في عبارته من الطباق بينَ الأقلّ و الأكثر، و تعبيره بالعاملينِ أحسنُ من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعلَ و شبهه في العمل.

«ظاهراً» مفعولُ تنازعَ من باب تجاذبَنا الثوبُ، أي اسماً ظاهراً، فخرجَ المضمرُ، و تبع في ذلك ابنَ الحاجب، و وَجّهَه بأنّ العاملين إذا وجّهَا إلى مضمرٍ استويا في صحّة الأضمار فيهما، فلاتنازعَ نحو: ضربتَ و أكرمتَ، و تعقبه ابنُ مالكٌ بأنّ هذا منه تقريرٌ بأنّه لايتأتّى في المضمر صورةَ تنازع، فلا وجهَ لهذا الاعتراض، لأنّ قولَنا: إذا تنازعَ عاملان لايمكنُ تناوُله لذلك، و أجابَ ابنُ هشام بأنّه قد يقالُ: إنّ هذا إنّما ذكرَ للإعلام من أوّل الأمر بصورة التنازعِ لا للاحتراز عن صورة يَتأتّى فيها صورة التنازع في الضمير، و لايحكم النّحويُّونَ بأنّه من التنازع.

«ما قام و قعد إلا زيد» من باب التنازع أو لا ؟: فإنْ قلتَ: الوجه ذكرَه ابن الحاجب من أنّ التنازع لايتأتّى في المضمر انّما يستمرُّ في المضمر المتّصل، فأمّا المنفصلُ فيمكنُ التجاذب بين العاملين فيه، نحو: ما قامَ و قعدَ إلا أنا، قلتُ: الصحيحُ أنّ هذا ليسَ من

١ – من كما ستراه حتّى هنا سقط في «س».

باب التنازع، بل محمولٌ على الحذف، و ذلك أنَّ المحقّقين على اشتراط أنْ لايكون المعمولُ محصوراً، فلاتنازعَ في ما قامَ و قعدَ إلا زيدٌ لأمرين:

أحدُهما: إنّ الواقعَ بعد إلا إمّا أن يكونَ ظاهراً أو مضمراً، و أيّاً ما كانَ فهو غيرُ متأتٍّ، فإن كانَ ظاهراً فإنّه يقتضي أنْ تقولَ في نحو: ما قامَ و قعد إلا الزيدان و إلا الزيدونَ، ما قاما أو قاموا أو قعدا أو قعدوا، و لم يتكلّم بمثل هذا، و إنْ كانَ مضمراً فإنّه إن كان حاضراً، نحو: ما قامَ و قعدَ إلا أنا و إلا أنت لم يتأتَّ الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر، لأنّك إمّا أنْ تضمَر ضميراً غائباً، فيلزمُ إعادة ضميرغائب على حاضر أو ضميراً حاضراً، فتقولُ: ما قامَ و قعدتُ إلا أنا، أو قعدتَ إلا أنت، أو تقيسُ ذلك على إعمال الثاني، فيلزمُ مخالفة قاعد التنازع، لأنّك تعيدُ الضميرَ على غير المتنازع فيه، لأنّ ضميري المتكلّم و المخاطب إنّما يفسّرُهما حضورُ من هما له لا لفظه، و الضميرُ في باب التنازع إنّما يعودُ على لفظ المتنازع فيه، و إنْ كان غائباً لزمَ إبرازه في التثنية و الجمع، و قد ذكرنا أنّه لم يتكلّم به.

الوجهُ الثاني: أنّ الإضمارَ في أحدهما يؤدّي إلى إخلاء العامل الآخر من الإيجاب، لأنّ الفعلَ المنفيَّ إنّما يصيرُ موجباً بمقارنة إلا لمعموله لفظاً أو معنى، فإذا لم يقترنْ بها لفظاً و لا معنى فهو باقٍ على النفي، و المقصودُ بخلاف ذلك، و إذا امتنعَ التنازعُ فيما ذكرنا، فاعلم أنّه محمولٌ على الحذف، و ممّن نصَّ على ذلك ابنُ الحاجب و ابنُ مالك، فأصلُ ما قامَ و قعدَ إلا أنا، ما قامَ أحد، و لا قعَدَ إلا أنا، فحذفَ أحدٌ من الأوّل لفظاً، و اكتفى بقصده و دلالة النفي و الاستثناء عليه كما جاءَ: ﴿و انْ من أهل الكتاب إلا ليُؤمننَّ به﴾[النساء/١٥٩]،﴿وَ مَا منَّا إلا له مقامٌ معلومٌ﴾ [الصافات/١٦٤]، أي مَا من أهلَ الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ، و ما منّا أحدٌ إلا له مقامٌ.

و ذَهَبَ بعضُهم إلى أنّ نحو ذلك من باب المتنازع، و ليسَ بشيء لما شرحنا، لكنّ يلزمُ على القول بالحذفُ حذف الفاعل، و ليس ممّا نحن فيه كالآيتين المذكورتين، لأنّ المحذوف فيهما مبتدأ، و هو جائزُ الحذف بخلافه في المثال، فإنّ المحذوف فيه الفاعلُ، و من قواعد البصريّين أنّه لايحذف، بل زعم ابنُ عصفور في شرح الإيضاح أنّ حذفَ الفاعل لايجوزُ عند أحد من البصريّين و لا عندَ الكوفيّين، و هذا التركيبُ مسموعٌ عن العرب قال[من البسيط]:

٨٠٥- مَا صَابَ قلبي و أضنَاه وتيَّمَه إلا كَوَاعبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا[١]

---

١ - قائله مجهول. اللغة: أضناه: من أضنى المرض الإنسان: أثقله، تيمّه: استعبده و ذهب بعقله. كواعب: جمع كاعب، من كعبت الفتاة: نهد ثديُها.

و قال [من البسيط]:

٨٠٦- مَا جَادَ رأياً وَ لا جَادَ مُحَاوَلَةً إلا امْرُؤٌ لم يُضِعْ دُنْيا وَلا دِينا[1]

و تخريجُه على مذهب الفرَّاء في "قامَ و قعد زيدٌ" ضعيفٌ لضعفه و تخريجه على حذف إلا زيداً أو أنا من الأوَّل لدلالة الثاني عليه فيه أيضاً حذف الفاعل، فما تنفكُّ المسالة عن إشكال.

و قوله:« بعدَهما»صفةٌ ظاهراً، أي ظاهراً واقعاً بعدهما، أي بعد العاملين، و احترزَ بذلك عمَّا إذا وقعَ قبلهما، نحو: زيداً ضربتُ و أكرمتُ، أو بينهما، نحو: ضربتُ زيداً و أكرَمت، فإنّه يتعيَّن المعمول في الصورتين، لأنْ يكون للأوَّل، لأنّه طالبٌ له من حيث المعنى، و لم يجد معارضاً، فإذا جاء الثاني لم يكن له أنْ يطلبَه لأنّه إنَّما جاءَ بعد أخذ غيره له، فلايكون فيه مجالٌ للتنازع.

و ليسَ هذا بمتَّفق عليه، فقد ذهبَ بعضُ المغاربة إلى وقوعِ التنازع في الأوَّل، و جرى عليه الرضيُّ. و عبارته: و قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوباً، نحو: زيداً ضربتُ و قتلتُ، و إيَّاك ضربتُ و أكرمتُ، و ذَهَبَ الفارسيُّ إلى وقوعه في الثاني، و استظهر المراديُّ وقوعه فيهما، و استغربَ أبوحيَّان القولين.

«فلكَ»جوابُ إذا« إعمالُ أيّهما شئتَ» فإنْ شئتَ أعملتَ الأوَّل، و إنْ شئتَ أعملتَ الثاني باتِّفاق النَّحويِّين، لأنَّ كلّاً مسموعٌ، و إنَّما الخلافُ في المختار كما سيأتي بيانه.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: فهم من قوله:« إذا تنازعَ عاملان» أنّه لابدَّ أنْ يكونَ كلٌّ منهما طالباً من حيثُ المعنى لما فرضَ التنازعُ فيه، فلا تنازعَ بينَ "مطلتِ و نحبُّ" في الواعدين" من قول الشاعر[من الوافر]:

٨٠٧- عدينا في غد ما شئت إنّا نُحبُّ و لو مطلت الواعدينا[2]

لعدم طلبَ كلٌّ منهماً له، لأنَّ المطول موعودٌ لا واعدٌ، فالواعدينَ مفعولٌ لنُحبُّ لا غيرُ، و مفعولُ مطلت محذوفٌ، أي و لو مطلتنا، أو هو منزّلٌ منزلة ما لا مفعولَ له، أي و لو وقعَ منك مطل.

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: جاد - جودة: صارَ جيِّداً.

٢ - هو لعبيد الله بن قيس الرقيات.

لا تنازع بين العاملين أكّد أحدهما بالآخر: قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و لا تنازعَ بين فعلين أو اسمين أُكّدَ أحدُهما بالاخر، لأنّ الطالبَ للمعمول إنّما هو الأوّل، و أمّا الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرّد التقوية للأوّل و لهذا قال الشاعر [من الطويل]:

٨٠٨- **فَأَيْنَ إلي أَيْنَ النّجاةُ بِبُغلَتي ... أتاكَ أتاكَ اللّاحقُونَ احْبِسِ احْبِسِ**[1]

فاللاحقونَ فاعلُ أتاك الأوّل، و الثاني لمجرّد التقوية، و لافاعلَ له، و لو كانَ من التنازع لقَالَ: أتاك أتوك، على إعمال الأوّل، و أتوك أتاك على إعمال الثاني، انتهى.

و فيه بحثٌ، و ما ذكره هو مختارُ ابنِ مالك، و وافقه إليها ابن النحاس و ابنُ أبي الربيع. قالَ أبوحيّان: و لم يصرّح بالمنع في ذلك أحدٌ سواهم، بل صرّحَ الفارسيُّ في قول الشاعر[من الطويل]:

٨٠٩- **فَهَيْهاتَ هَيهَاتَ العَقيقُ و أهْلُه ... وَ هَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُه**[2]

بأنّه من باب التنازع، و الإضمار في أحدِهما، انتهى.

و قيل: المرفوعُ في البيتين فاعلٌ بالعاملين، لأنّهما بلفظٍ واحدٍ و معنى واحدٍ، فكأنّهما عاملٌ واحدٌ، ففي المسالة أقولٌ ثلاثة:

هل يوجد التنازع بين الحرفين: الثاني: ظاهرُ كلامه أنّه لايشترطُ في العاملين المتنازعين أنْ يكونَ من غير نوع الحروف، و الجمهورُ على اشتراطه، لأنّ الحروف لا دلالةَ لها على الحدث، حتّى تطلب المعمولات، و أجازَ ابنُ العلج التنازعَ بينَ الحرفين مستدلّاً بقوله: ﴿فإن لم تَفْعَلوا﴾ [البقرة/٢٤]، فقالَ: تنازعَ إن و لم في تفعلوا، و ردَّ بأنّ إنْ تطلبُ مثبتاً، و لم تطلبُ منفيّاً، و شرطُ التنازع الاتّحادُ في المعنى، و نقلَ ابنُ عصفور عن بعضهم أنّه جوّز تنازع لعلّ و عسي، نحو: لعلّ و عسى زيدٌ أنْ يخرجَ، على إعمال الثاني، و لعلّ و عسى زيداً خارجٌ، على إعمال الأوّل، و ردَّ بأنّ منصوبَ عسى لايحذفُ[3].

شرط العاملين في التنازع: الثالثُ: ظاهرُ كلامه أيضاً أنّه لايشترط فيهما أن يكونا متصرّفينِ و الجمهورُ على اشتراطه، لأنّ التنازعَ يقعُ فيه الفصل بينَ العاملِ و معمولِه، و

١ - لم يعيَّن قائل البيت. **اللغة:** البغلة: دابة معروفة، و يروى النجاء و هو بمعنى الإسراع.

٢ - هو لجرير بن عطية. **اللغة:** العقيق: اسم مكان، الخل: الصديق.

٣ - جاء في حاشية الصبّان:(ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف و لفقد شرط صحّة الإضمار في المتنازعين، إذ الحروف لا يضمر فيها، و عندي فيه نظر، لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير و لو مع حذفه كما في ضربت و ضربني زيد. حاشية الصبّان، ص١٠٠.

الجامدُ لايفصَلُ بينه و بين معموله، و عن المبرِّد إجازتهُ في فعلي التعجُّب، نحو: ما أحسنَ و أجملَ زيداً، و أحسن به و أجمل بعمرو، و المانع لايجوِّز هذين التركيبين، بل يجبُ عنده أنْ يقالَ فيهما: ما أحسن زيداً و أجمله، و أحسن بزيد و أجمل به.

الرابع: قالَ ابنُ هشام في المغني: العاملان في باب التنازع لابدَّ من ارتباطهما إمَّا بعطف، نحو: قاما و قعد أخواك، أو عملَ أوَّلهما في ثانيتهما، نحو:﴿ وَ أنّه كَانَ يقولُ سَفيهُنا على الله شَطَطَاً ﴾[الجن/٤]، أو كون ثانيهما جواباً للأوَّل إمَّا جوابية الشرط، نحوَ: ﴿تَعَالَوا يَستَغفِرْلكم رَسُولُ الله ﴾[المنافقون/٥]، و نحو:﴿آتوني أفرِغْ عليه قطراً ﴾ [الكهف/٩٦]، أو جوابية السؤال نحو: ﴿يَستَفتُونك قُلِ اللهُ يُفتيكم في الكَلَالَةَ ﴾ [النساء/٧٦]، و نحوُ ذلك من أوجه الارتباط، و لايجوزُ : قامَ قعدَ زيدٌ[1].

هل يجري التنازع في جميع المعمولات: الخامسُ: ظاهرُ كلامه أنّ التنازع يجري في جميع المعمولات، و هو رأيٌ لبعضهم، قالَ بعض الأئمة: و الأصحُّ أنّه لايجري في المصدر و الحال و التمييز، انتهى.

و في الجمع و شرحه: و يَقع التنازعُ في كلِّ معمول إلا المفعولَ له[2] و التمييز و كذا الحال، لأنّها لاتضمَرُ خلافاً لابن معط، انتهى.

قلتُ: و كانَ ابن معط رجعَ عن هذا القول، فقالَ في شرح الجزوليَّة[3]: تقولُ في الحال: إنْ تزرني ضاحكاً إلْكَ في هذه الحالة، و لايجوزُ الكناية عنها، لأنّ الحالَ لاتضمرُ. قالَ أبوحيَّان: و الأجودُ إعادةُ الحال كالأولّ. قال ابن معط: و تقولُ في الظرف على إعمال الثاني: سرتُ و ذهبتُ فيه اليوم، و على الأوَّل سرت و ذهبت فيه اليوم[4]، و في المصدر على الثاني، إنْ تضرب بكراً أضرِبك ضرباً شديداً، و على الأوَّل أضربكه ضرباً شديداً. و في النهاية لابن الخبّاز: و يجوزُ التنازع في المفعول معه تقولُ: قمتُ و سرتُ و زيداً، إنْ أعلمتَ الثانيَ، و قمتُ و سرتُ و إيّاه إنْ أعلمت الأوَّل، انتهى.

إعمال العامل الثاني: «إلا» أنّ النحاة «البصريِّين» - نسبة إلى البصرة بفتح الباء و كسرها و ضمِّها ثلاثُ لغات حكاها الأزهريّ[5]، و أفصحُهنَّ الفتحُ، و هو المشهورُ، و

---

١ - في جميع النسخ «قامَ و قعدَ زيدٌ»و هذه الجملة صحيحة لأنّ بين العاملين ارتباطاً بالعطف.

٢ - المفعول معه «ح».

٣ - ما وجدت عنوان الكتاب.

٤- سقطت « سرت و ذهبت فيه اليوم» في «ح و ط».

٥ - محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغويُّ الأديب، ولد سنة ٢٨٢هـ ، و كان رأساً في اللغة، و من تصانيفه: التهذيب في اللغة، مات سنة ٣٧٠هـ ، بغية الوعاة١/١٩.

النسبةُ إليها بصريٌّ، بكسر الباء و فتحها وجهان مشهوران، و لم يقولوا بالضمّ و إنْ ضمَّت البصرة على لغة قاله النوويُّ - «يختارون» إعمال العامل«الثاني لقربه» من المعمولَ، فالأولى أن يستند به دونَ البعيد، و«لعدم استلزام إعماله الفصلَ» بين العامل و معموله بالأجنبيِّ، و العطف على الجملة قبل تمامها في نحو: قامَ و قعدَ زيدٌ، إذ إعمال الأوَّل يستلزمُ الفصلَ بين العامل الّذي هو قام، و المعمول الّذي هو زيدٌ بالأجنبيِّ الّذي هو الجملة المعطوفة، و يستلزم العطفُ على الجملة الّتي هي قامَ زيدٌ قبل تمامها الّذي هو زيدٌ، إذ التقديرُ: قامَ زيدٌ و قعدَ، و كلا الأمرين خلافُ الأصل، و إعمال الثاني لايستلزمُ شيئاً منهما، قال الرضيُّ: و لاتجيء هذه العلّة في غير العطف، نحو: جاءني لأكرمه، و كادَ يخرجُ زيدٌ.

إعمال العامل الأوَّل: و النُّحاةُ«الكوفيُّون»يختارون إعمالَ العامل«الأوَّل لسبقه» على غيره من العوامل«و عدم استلزامه الإضمار قبل الذكر»، و هو عودُ الضمير على متأخِّر لفظاً و رتبةً، و إعمال الأوَّل يستلزمُ ذلكَ، و هو ضعيفٌ. و أجيبَ بأنَّ الإضمارَ قبلَ الذكر قد جاءَ مصرَّحاً به في غير هذا الباب كما في باب نعم و ربَّه رجلاً و ضمير الشأن، فهو شائعٌ من غير ضعف. و قَدَّمَ المُصنِّف نَقل مختار البصريِّين إشارةً إلى أنّه المختارُ عنده، و لاشكَّ أنَّ الاستقراءَ شاهدٌ بأنَّ إعمال الثاني أكثرُ. و قيلَ: هما سيَّانِ في العمل، لأنَّ لكلٍّ مرجِّحاً، حَكاه ابنُ العلج في البسيط.

و إذا تنازعَ ثلاثةٌ فالحكمُ كذلك بالنسبة إلى الأوَّل و الثالث، قالَه المراديُّ، و سكتوا عن المتوسِّط، فهل يلتحق بالأوَّل لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأوَّل، أو يستوي فيه الأمران، لم أرَ في ذلك نقلاً، قاله في التصريح.

تنبيهٌ: قالَ في السراج ما نقله عن الكوفيِّين، هو الّذي تضافرت به نصوصُ النحاة عنهم، و قال ابن النحاس: إنّه لم يجدْ ذلك على ما حكي عنهم.

إذا تنازع العاملان الفاعل:«و أيُّهما»أي العاملين«أعلمتَ» الأوَّل أو الثاني«أضمرتَ الفاعل في» العامل«المهمل» من العمل في الظاهر، إذا اقتضى الفاعل، فإن أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعل في الأوَّل، و إنْ أعملتَ الأوَّل أضمرتَ الفاعل في الثاني«موافقاً للظاهر» في الإفراد و التذكير و فروعهما، لأنّه مفسِّرةٌ، و الموافقةُ بينَ المفسَّر و المفسِّر ملتزمة، فتقولُ على إعمال الأوَّل: ضربني و ضربتهم قومُك، و على إعمال الثاني: ضربوني و ضربتُ قومَك.

هذا مذهبُ البصريّين، و منعَ الكوفيُّون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الإضمارَ قبل الذكر. فذهبَ الكسائيُّ و هشامٌ و السهيليُّ و ابن مضاء إلى وجوب حذفِ الفاعل من الأوّل للدلالة عليه تمسُّكاً بظاهر قوله[من الطويل]:

۸۱۰- تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَها وَ أَرادَها رِجالٌ فَبَذّتْ نَبْلُهُمْ وَ كَليبُ[1]

إذ لم يقل تعفقوا، و لا أرادوا، قالَ في التصريح: و يمكنُ أنْ يجابَ عنه بأنّه أعمل الثانيَ، و لم يقل: تعفقوا على لفظ الجمع، لأنّه يجوزُ أنْ ينوى مفرداً على مذهب البصريّين باعتبار تأويله بالمذكور، انتهى. و ذَهب الفرّاء إلى أنّه يجبُ إعمال الأوّل فراراً من حذفِ الفاعلِ و مِن الإضمار قبل الذكر، و عنه قولٌ آخرُ حكاه في البسيط: إنّه يقتصدُ في مثل ذلك على السماع، و لايكون قياساً.

قالَ الرضيُّ: و النقلُ الصحيحُ عن الفرّاء في مثلِ هذا أنّ الثاني إنْ طلبَ أيضاً للفاعلية، نحو: ضرب و أكرم زيدٌ، جازَ أنْ يعملَ العاملان في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثّرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، و هم يجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة. قالَ: و جازَ أن يؤتى بفاعل الأوّل ضميراً بعد المتنازع، نحو: ضربني و أكرمني الزيدان هما، جئت بالمنفصل لتعذّر المتّصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، و إنْ طلبَ الثاني للمفعوليّة مع طلب الأوّل لأجل الفاعلية، نحو: ضربَني و أكرمتُ زيداً هو، تعيَّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت، كلُّ هذا حذراً ممّا لزم البصريّين و الكسائيّ من الإضمار قبل الذكر وحذفِ الفاعل، انتهى.

و الصحيح ما ذهب إليه البصريُّون بشهادة السماع، قال الشاعر[من الطويل]:

۸۱۱- جَفَوني و لم أَجْفُ الأخِلاءَ إنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ من خَليليَّ مُهْمِلُ[2]

و قال [من البسيط]:

۸۱۲- هَوِيْنَني و هَوِيْتُ الغانيات إلى أنْ شِبْتُ فانْصَرَفت عَنهُنَّ آمالى[3]

و إذا ثبتَ ذلك عن العرب وجبَ المصيرُ إليه.

تنبيه: ما عَزَوتُه إلى الكسائيِّ و مَنْ وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهورُ، و في شرح الإيضاح في باب الاستثناء حذفُ الفاعل لايجوزُ عند أحد من البصريّين و لا الكوفيّين، و ما حَكاه البصريُّون عن الكسائيِّ أنّه يجيزُ حذفُ الفاعلِ في قولك: ضربني و

۱ - هو لعلقمة الفحل. اللغة: تعفّق: تعوّذ ،الأرطى: شجر من شجر الرمل.
۲ - البيت بجهول القائل. اللغة: الإخلاء: جمع خليل بمعني صديق، مهمل: اسم فاعل من الإهمال بمعنى الترك.
۳ - لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. اللغة: هَوِي: أحَبَّ، الغانيات: جمع الغانية، و هي المرأة الغنيّة بحسنها وجمالها عن الزينة.

ضربت الزيدين باطلٌ، بل هو عنده ضميرٌ مستترٌ في الفعل مفردٌ في الأحوال كلّها، انتهى.

إذا تنازع العاملان المفعول: « أمّا المفعولُ» فتارةً يحذفُ، و تارةً يضمرُ، فالعاملُ «المهمل» من العمل في الظاهر«إن كانَ هو الأوّل حذفَ» أي المفعول، و لايضمرُ فيه، إذ لو أضمرَ، و الحالُ هذه لزمَ الإضمارُ قبل الذكر، و ذلك أنّما ارتكبناه للضرورة لأجل الفاعل اجتناباً لحذف العمدة، و أمّا المفعول فهو فضله مستغنٍ عنه، فيجبُ حذفهُ، قال تعالى:﴿آتوني أفرغْ عليه قطراً﴾[الكهف/٩٦]، و قال:﴿هَاؤُم اقْرَؤُوا كتابيه﴾ [الحاقة /١٩]، و أجازَ قومٌ إضمارَه، و عليه ابنُ مالك،كما لو كانَ المهملُ الثانيَ، و دفعَ بالفرق بينَ الإضمار قبل الذكرو بعده، و لاخلاف في جوازه ضرورةً كقوله[من الطويل]:

٨١٣- إذا كُنتَ تُرْضيه ويُرضيك صاحبٌ جهاراً فكُنْ في الغيب أحْفَظَ للوُدِّ[1]

تنبيهات: الأوّل: المجرورُ حكمهُ حكم المفعولِ فيما ذكرَ، فيجبُ حذفهُ ما لم يلتبس، نحو: مررتُ و مَرَّ بي زيدٌ، فإن أوقعَ حذفه في لبس وجبَ إضماره مؤخّراً، نحو: رغبتُ و رغب في زيد عنه، إذ لو حذفَ لتوهّم أنّ المراد رغبت فيه .

الثاني: قضيّةُ إطلاقه حذفَ المفعول، و لو كان العامل من باب ظَنَّ، و هو الصحيحُ لما سيأتي، و فيه ثلاثة أقوال أخر: قيل: يضمرُ قبل الذكر، لأنّه عمدةٌ، و إنْ كانَ منصوباً فهو كالفاعل، فلايحذفُ، بل يقالُ: ظننته أو ظنّني إيّاه زيداً قائماً، و قيل: يضمرُ مؤخّراً ذهاباً إلى أنّه لايحذفُ، و لايضمرُ قبل الذكر، لأنّه منصوبٌ، فهو على صورة الفضلة، فيضمرُ مؤخّراً، نحو: ظنّني و ظننتُ زيداً قائماً إيّاه، و قيل: يظهرُ، فيقالُ ظنّني قائماً، و ظننْتُ زيداً قائماً. و أصحُّها الأوّل الّذي اقتضته عبارة المُصنّف، لأنّه حذفَ، قال ابن عصفور: و هو أسدُّ المذاهب، لأنّ الإضمارَ قبلَ الذكر و الفصلَ بين العامل و المعمول لم تدع ضرورة إليه، و حذف الاقتصار في باب ظنَّ قد تقدّم الدليل على جوازه، انتهى. و شرطُ الحذف أنْ يكونَ المحذوفُ مثلَ المثبت إفراداً و تذكيراً و فروعهما، فإنْ لم يكن مثلَه لم يجز حذفُه، نحو: علمني و علمتُ الزيدين قائمين، فلا بدَّ أنْ يقال: إيّاه متقدّماً أو متأخّراً، و لايجوزُ حذفه، قاله في التصريح نقلاً عن أبي حيان في النكت الحسان.

«أو» كانَ العاملُ هو« الثاني أضْمرَ»، أي المفعول، و في حكمه المجرور في المهمل مطابقاً للظاهر، و لامحذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدّم رتبةً، و إنْ تأخّرَ لفظاً، لأنّه

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: جهاراً: عياناً و مشاهدة، الودُّ: المحبة، و يروى أحفظ للعهد.

معمولٌ للأوّل، فحقُّه أنْ يليه، نحو: قام و ضربتهما أخواك، و قام و مررت بهما أخواك، و بعضهم يجيزُ الحذفَ هنا أيضاً كقول عاتكه بنت عبدالمطّلب[من مجزوء الكامل]:

٨١٤- بِعُكَاظَ يُعشي الناظرينَ إذا هم لَمَحُوا شُعَاعُه[1]

و هو ضرورةٌ عندَ الجمهور، لأنّ في الحذف تهيأة العامل للعمل، و قطعه بغير معارض، فيضمرُ وجوباً.

«إلا أنْ يمنعَ» الإضمار، فيتعيَّنُ الإظهار، و ذلك إذا كان المفعولُ خبراً عمّا يخالف المفسَّر، و هو المتنازع فيه في الإفراد و فرعيه و التذكير و ضدّه ، لكن المُصنِّف لايسلم أن تكون المسالة حينئذ من باب التنازع، و لذلك قال:«و ليس منه نحو: حسبني و حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، كما قاله بعضُ المحقِّقين» خلافاً لمن قال: إنَّه منه، و إنّ حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقاً، و اعمل فيه حسبني، فوجبَ إظهارُ المفعول الثاني لحسبتهما، و هو منطلقين لامتناع إضماره، لأنّه إنْ أضمر مفرداً ليطابق مرجعه خالفَ المفعول الأوّل، و إنْ أضمر مثنًى ليطابق المفعولَ الأوّل، إذ هما مبتدأ و خبرٌ في الأصل، خالفَ مرجعه، و لايجوزُ ارتكابُ الحذف فيه لكونه ثانيَ مفعولي حسبت، و هو محذورٌ كما عرفتَ.

وأجازه الكوفيُّونَ لدلالة منطلقاً عليه، فيقولونَ: حسبني و حسبتها الزيدان منطلقاً، و أجازوا إضمارَه أيضاً مقدَّماً على وفق المخبر عنه، فيقولون: حسبني و حسبتهما إيّاه الزيدان منطلقاً، وجه كونه ليس من التنازع، كما ذهبَ إليه المُصنِّف تبعاً لجماعة من المحقِّقين منهم ابنُ هشام و صاحب الوافي[2] إلى أنّ العاملين لايتوجَّهانِ إلى أمر واحد، لأنّ الأوّل يقتضي مفعولاً مفرداً و الثاني مفعولاً مثنًى، فانتفي شرط التنازع، و هو كون المتنازع مطلوباً لكلٍّ من العاملين من حيث المعنى، فينتفي التنازع ضرورةً.

و ما قيلَ: من أنّهما تنازَعا ذاتاً متَّصفة بالانطلاق من غير نظر إلى كونها مفردةً أو مثنّاة ليس بشيء، لأنّ التنازع لايكونَ في مبهم، كذا قيل. و الأولى أنْ يقالَ: إنّ التنازع فيه صحيحٌ، لكن باعتبار كون منطقاً مثلاً في نحو المثال المذكور مفعولاً ثانياً مع قطع النظرعن كونه مفرداً أو مثنًى، و أنتَ لاتنطقُ به مفرداً إلا بعد الحكم به للأوّل ولا مثنًى إلا بعد الحكم به للثاني، و إذا نطقتَ به مفرداً بطلَ كون الثاني بطلبه، و من هنا ظهر

---

١ - اللغة: عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة، يعشي: مضارع من الإعشاء، و أصله العشاء و هو ضعف البصر ليلا، لحوا: ماض من اللمح و هو سرعة إبصار الشيء، الشعاع: ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنّه الحبال.

٢ - الوافي في نحو لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي، شرحه الشيخ الدمامينيُّ المتوفى سنة ٨٣٨ هـ و سمّاه المنهل الصافي، كشف الظنون ٢/١٩٩٨.

للمصنِّف فسادُ دعوى التنازع، و لو نُظِرَ إليه من جهة كونه مفعولاً ثانياً مع قطع النظر عمَّا يقتضيه كلٌّ من العاملين المذكورين لما نازعَ في صحَّة التنازع، ألا ترى أنَّ العاملين إذا كان الأوَّل منهما يطلبُ مرفوعاً، و الثاني يطلبُ منصوباً تنازعهما فيه صحيحٌ، لكن مع قطع النظر من الإعراب، فإنَّكَ إنْ أعربته بالرفع بطلَ كون الثاني يطلبه، لأنَّه لايطلبُ إلا منصوباً، و إنْ أعربته بالنصب بطلَ كون الأوَّل[1] يطلبه، لأنَّه لايطلبُ إلا مرفوعاً و ذلك نحو: أكرمني و أكرمتُ زيداً و زيدٌ، و هذا ممَّا لاخلافَ في أنَّه من التنازع، هكذا قرَّره المالكيُّ في الأوضح و هو جديرٌ بالقبول، و يرشدك إليه قولُ الفاضل الهنديُّ: إنَّ التنازع في القلب، و أمَّا بعد التركيب فلاتنازعَ.

تنبيهات: الأوَّل: قضيةُ كلام المُصنِّف (ره) عدم اشتراط كونِ المعمول غيرَ سببيٍّ مرفوعٍ، و اشترطه بعضهم ليخرج نحو قول كُثيرٍ[من الطويل]:

٨١٥- قَضَى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَ عَزَّةُ مَمْطُولٌ معنى غَرِيمُهَا[2]

لأنَّه لو قَصَدَ فيه إلى التنازع لأسندَ أحدَ اسمي المفعول إلى السببيِّ الَّذي هو غريمها، و الآخر إلى ضميره، فيلزمُ عدم ارتباط المهمل بالمبتدإ، لأنَّه لم يرفع ضميره، و لا ما التبسَ بضمير، فيحملُ مثل ذلك على أنَّ المتأخِّرَ مبتدأٌ مخبرٌ عنه بالعاملين المتقدِّمين، و في كلِّ منهما ضميرٌ، و هما و ما بعدهما خبرٌ عن الأوَّل بخلاف السببيِّ غير المرفوع، نحو: زيدٌ أكرم و عظَّم أباه.

و اعترضَ الأوَّل بأنَّ عودَ الضميرِ من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدإ يحقِّقُ الالتباس و الارتباط، و الثاني بأنَّ ما علَّل به امتناع التنازع في الأوَّل يأتي أيضاً في الثاني، نحو: زيدٌ ضربت و أكرمت أباه، لأنَّ أحدَ العاملين يعمل في السبب، و المهمل يعملُ في ضميره، فيلزم عدمُ ارتباط ناصب الضمير بالمبتدإ، فلامعنى لتقييد السببيِّ بالمرفوع، و لم يشترط أكثرهم هذا الشرطَ كالمُصنِّف، و نصَّ عليه ابنُ خروف و الشلوبينُ و ابن السيِّد و ابن مالك.

التنازع بين أكثر من عاملين و معمولين: الثاني: قد يكونُ التنازع بين أكثرَ من عاملين كقوله[من البسيط]:

٨١٦- أرجُو و أخشَى و أدْعُو اللهَ مُبْتَغِياً عفواً و عافيةً في الروح و الجسدِ[3]

---

١ - الثاني «ح».
٢ - اللغة: الغريم: الدائن، صاحب الحق. ممطول: غير مؤدّي له حقه، معنى: اسم مفعول من عني بمعنى عذب.
٣ - لم ينسب إلى قائل معيَّن. اللغة: مبتغيا: طالبا.

و قد يتعدَّدُ المتنازع فيه كقوله(ص): تسبّحونَ و تكبّرونَ و تحمدونَ دبرَ كلِّ صلاة ثلاثاً و ثلاثين[١]. فتنازعت ثلاثة و هي تسبّحونَ و تكبّرونَ و تحمدونَ في اثنين، ظرف و هو دبر، و مفعولٌ مطلقٌ و هو ثلاثاً و أعمل الأخير فيهما، و أعمل الأوّلان في ضميريهما، و حذفا لأنّهما فضلتان، و لالبس، و الأصل تسبّحون الله فيه إيّاه وتكبّرونَ الله فيه إيّاه.

و هنا انقضى كلام المُصنّف (ره) على ما يَتَعَلّق بالأفعال، فشرعَ في الكلام على ما يتعلّق بالجمل فقال:

١ - الترمذي،٢/٢٦٥، رقم٤١٠.

الفصل الرابع

الحديقة الرابعة

الحديقة الرابعة في الجمل و ما يتبعها

ص: الجملة قول تضمَّن كلمتينِ بإسناد، فهي أعمُّ من الكلام عند الأكثر، فإنْ بدئت باسم، فاسميَّة، نحو: زيدٌ قائمٌ، ﴿و أنْ تَصُومُوا خيرٌ لكُمْ ﴾، و إنّ زيداً قائمٌ. إذ لا عبرةَ بالحرف. أو بفعل، ففعلية كقامَ زيدٌ، و هل قامَ زيدٌ؟ و هلّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ؟ و يا عَبْدَ الله، ﴿و إنْ أحَدٌ من المُشركينَ استَجارَك فَأجِرهُ﴾، لأنّ المقدَّر كالمذكور. ثُمَّ إنْ وقعت خبراً فصغرى، أو كان خبرًا لمبتدإ فيها جملةٌ فكبرى، نحو: زيدٌ قام أبوه، فقام أبوه صغرى، و الجميعُ كبرى. و قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ، و قد لاتكون صغرى و لاكبرى، كقام زيدٌ.

ش: الحديقةُ الرابعة في الكلام على الجمل و ما يتبعُها من ذكر أقسامها و أحكامها. «الجملةُ» لغةً جماعةُ الشيء، كذا في القاموس، و اصطلاحاً «قولٌ» أي مقولٌ استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول، كاللفظ بمعنى الملفوظ، و هو الملفوظُ الموضوعُ لمعنى مفرداً كانَ أو مركَّباً مفيداً أو غيرَ مفيد، فهو أخصُّ من اللفظ لاختصاصه بالموضع بخلافه كما مرَّ بيانُه في صدر الشرح، هذا هو المشهورُ، و هو الصحيحُ.

و قيلَ: إنّه حقيقةٌ في المفرد، و إطلاقُه على المركّب مجازٌ، و عليه ابنُ معط، و قيلَ: حقيقة في المركّب، سواء أفادَ أم لا، و إطلاقه على المفرد مجازٌ، و قيلَ: حقيقة في المركّب المفيد، و إطلاقه على المفرد و المركّب الّذي لايفيدُ مجازٌ، و به جزمَ الجوينيُّ[1] في تفسيره، و قيلَ: إنّه يطلقُ على المهملِ، فيرادفُ اللفظَ، حكاه العلّامَة أبوحيّان في شرح التسهيل في باب ظنَّ، و جزمَ به أبوالبقاء العكبري في اللباب. أمّا إطلاقُه على غير اللفظ من الرأي و الاعتقاد فمجازٌ اجماعاً.

١ - عبدالله بن يوسف الجويني، من علماء التفسير و اللغة و الفقه من كتبه «التفسير» كبير، و «التبصرة والتذكرة» مات سنة ٤٣٨ هـ الأعلام للزركلي ، ٤/٢٩٠.

«ضَمَّنَ كلمتين» حقيقةً أو حكماً، أي يكونُ كلُّ واحدة منـــهما في ضــمنه، إذ التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصارُ العطف، فكأنّه قالَ: كلمة و كلمة، فالمتضمِّنُ اسمُ فاعل، هو المجموع، و المتضمَّن اسمُ مفعول، هو كلُّ واحد من الكلمتين، فزيدٌ قائمٌ مثلاً بصورته المجموعيَّة متضمِّن لزيد قائم بصورته الإفراديَّة، فلايلــزمُ اتّحــادُ المتــضمِّن و المتضمَّن، و خرجَ بهذا القيد المفرداتُ.

«بإسناد» متعلّقٌ بتضمَّن، أو صفةُ مصدرٍ محذوف، أي تضمُّناً متلبِّساً أو حاصلاً أو ملصقاً به، أو صفةُ كلمتين، أي كلمتين متلبِّستين بإسناد إحداهما إلى الأخرى، فإنْ قيلَ: التعريفُ غيرُ جامع، لأنَّ الجملةَ الشرطيَّةَ و الجَملةَ الّتي أحدُ جزئيها جملةٌ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، لايصدقُ التعريف عليهما، إذ الأولى متضمِّنةٌ لجملتين، و الثانية لجملة و كلمـــة، أجيبَ بأنَّ تعرُّضَه لكلمتين لبيان أقلِّ ما لابدَّ منه لا لنفي الزيادة، فاشتمالُ الــصورتين على أكثرَ من كلمتين لايضرُّ. و اعلم أنَّ المرادَ بالإسناد هنا هو ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى، سواءٌ حصلَ مع ذلك فائدةٌ أم لا، و في قوله بإسناد بالتنكير إشارةٌ إلى ذلك.

«فهي» أي الجملةُ «أعمُّ من الكلام» عموماً مطلقاً لصدقها عليه و على غــيره، إذ شرطهُ الفائدة بخلافها، فكلُّ كلام جملةٌ، و لا عكس بالمعنى اللغويّ، و الأعمُّ هنا بمعــنى العامّ، فمن لمجرَّد الابتداء، هذا بالنظر إلى المفهوم، و أمَّا بالنظر إلى موارد الاستعمال فهو على بابه، قاله بعضُ المحقّقين، قالَ شيخُنا جمال الدين محمد الشاميُّ- متع الله بحياته- بل هوَ بالنظر إلى المفهوم على بابه أيضاً، لأنَّ الجملة أكثر عموماً للإفراد من الكلام، فتدبَّرْ، انتهى. و ما ذكرَ من كونِ الجملة أعمَّ من الكلام ليس اجماعاً بل هو «عندَ الأكثــر». و قَدْ ذهَبَ بعضُهم إلى أنّهما مترادفان، و هو ظاهرُ كلام الزمخشريِّ في المفصَّل، فإنَّه بعدَ أنْ فرغَ من حدِّ الكلام، قال: و يُسَمَّى الجملةَ، و في قول المُصنِّف عند الأكثر نظرٌ، بل الظاهرُ أنَّ الأكثرَ على أنّهما مترادفان.

قالَ البدرُ الدمامينيُّ في التحفة: ظاهرُ كلام الأندلسيِّ في شرح المفــصَّل أنّــه رأيُ الجميع، لأنّه قالَ في باب المبتدإ و الخبر: الكلامُ و الجملة في اصــطلاحهم مترادفــان، انتهى. و في "الأشباه و النظائر" قالَ الشيخُ محب الدين ناظر الجيش: الّذي يقتضيه كلامُ النحاة تساوي الكلام و الجملة في الدلالة، يعني كلّما صدقَ أحدُهما، صــدقَ الآخــرُ، فليسَ بينَهما عمومٌ و خصوصٌ، انتهى.

فظهرَ أنَّ الأكثرَ على الترادف، نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغــني: و الكلامُ أخصُّ من الجملة، لامرادفٌ لها، فإنَّ الكلامَ هو القولُ المفيدُ بالقصد، و المــرادُ بالمفيد ما دَلَّ على معنى يحسنُ السكوتُ عليه، و الجملةُ عبارةٌ عن الفعل و فاعله كقــام

زيدٌ، و المبتدأ وخبرُه كزيدٌ قائمٌ، و ما كانَ بمنزلة أحدهما، نحو: ضربَ اللّصُّ، و أقـائمٌ الزيدان، و كانَ زيدٌ قائماً، و ظننته قائماً، و بهذا يظهرُ لكَ أنّهما ليسا مترادفين، كمـا يتوهّمه كثيرٌ من الناس، و الصوابُ أنّها أعمٌّ، إذ شرطُه الإفادةُ بخلافها، و لهذا تسمعُهم يقولونَ: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، و كلُّ ذلك لـيسَ مفيـداً، فلـيس كلاماً، انتهى.

قالَ العلّامة السيوطيُّ، و قد نازَعه بعضُهم في ذلك، و ادّعي أنَّ الصوابَ تـرادفُ الكلام و الجملة، انتهى. و أجابَ ناظرُ الجيش عمّا ذكره في جملة الشرط و نحوها بـأنَّ إطلاق الجملة عليها اطلاقاً مجازيّاً من باب إطلاق الشيء على ما كانَ عليه، و أجـابَ غيره بأنَّ تخلُّفَ الحكم في جملتي الشرط و الجزاء لايقدحُ في كون كلِّ جملة مركّبة تفيدُ، إذ المرادُ في الأعمِّ الأغلب، و هذا كقولهم: إنَّ المبدلَ منه في نيّة الطرح، أي في الأعـمِّ الأغلب، فلايقدحُ ما يعرضُ من المانع في بعض الصور، نحو: جاءني الّذي مررتُ به زيدٌ، للاحتياج إلى الضمير، و له نظائرُ، و كذا ذكرَ الدمامينيُّ في شرح المغني ما محـصَّلُه أنَّ الخلافَ في المسألة اصطلاحيٌّ، و لامشاحة في الاصطلاح، و نازعَه الشمنيُّ في ذلك، و الحقُّ ما قالَ الدمامينيُّ.

تنبيهات: الأوّل: ما فسّرتُ به الإسنادَ في حدِّ الجملة هو قضيةُ كلام جماعة في مثل هذا المقام، إذ لو أريدَ بالإسناد النسبةُ التامّةُ كانت الجملةُ كالكلام في اعتبار الإفـادة، فلايتفرَّعُ عليه قولُه، فهي أعمُّ من الكلام، لكن قالَ بعضهم: تفسيرُ الإسـناد بالنـسبة مطلقاً يلزمُ منه انتقاض التعريف بالمركّب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد، و اختار بعضُ المحقّقين تفسيرَ الإسناد هنا بالنسبة التامّة، و المقصودُ كونُ المركّب الّذي هو الجملة مشتملاً على الإسناد حالاً أو أصلاً، فلاتكون الجملة كالكلام في اعتبار الإفادة، فتأمّلْ.

الثاني: قالَ شيخ شيوخنا الحرفوشيُّ في شرح التهذيب للمصنّف: ربّما أفهمَ كـلامُ بعضهم أنَّ الجملةَ أخصُّ من الكلام، و فيه نظرٌ، انتهى. قال تلميذه شيخنا العلّامة محمد الشاميُّ: و ما أفهمه كلامُ بعضهم نظراً إلى أنَّ القرآنَ يُطلَقُ عليه الكلام، و لايطلقُ عليه الجملة، و وجه النظر أنَّ المانعَ من إطلاق الجملة على القرآن شرعيٌّ لإيهامهـا معـنى الإجمال و إشعارها به لا لغويٌّ، انتهى، فتأمّل.

«فإن بُدئت» أي صُدرت الجملةُ«باسم» وصفاً كانَ أو غيره فاسمُها جملةٌ«اسميّةٌ»، أي فتسمَّى اسميَّة، نسبةً إلى الاسم لتصديرها به، و لافرقَ بين أن يكونَ ذلـك الاسـم صريحاً «نحو: زيدٌ قائم» و هيها العقيقُ، و قائمٌ الزيدان، عند من جوّزه.

و التمثيلُ بنحو: زيدٌ قَامَ للجملة الاسميَّة لاغير هو قولُ الجمهور، لعدم ما يطلبُ الفعل، و جوَّز المبرِّدُ و ابنُ العريف[١] و ابن مالك كونَها فعلية علي الإضمار و التفسير، و الكوفيُّون علي التقديم و التأخير، أو مؤوّلاً، نحو قوله تعالى: ﴿أنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم﴾ [البقرة/١٨٤]، أي صومُكم خيرٌ لكم[٢]. لأنَّ المؤوَّلَ كالصريح في الحكم، و المرادُ بالتصدُّر المسندُ أو المسندُ إليه، فلايضرُّ في التسمية ما تقدَّمَ من الحروف لغرض ما، نحو: أ قائمٌ الزيدان، أو أزيدٌ أخوك، و لو غيَّر الإعراب و المعنى نحو: «إنَّ زيداً قائم» و لعلَّ أباك منطلقٌ، و ما زيد قائماً«إذْ لاعبرةَ بالحروف» في ذلك، فالجمل المذكورة كلُّها اسميَّة لكونها مبدوءَةً بالاسم بالمعنى المذكور.

«أو»بدئت«بفعل» متصرِّفاً كانَ أو جامداً تامَّاً أو ناقصاً فاسمها جملةٌ «فعلية»، أي تُسمَّى فعلية، نسبةً إلى الفعل لتصديرها به«كقامَ زيدٌ»، و ضربَ اللصُّ، و عسى زيدٌ أنْ يقومَ، و كانَ زيدٌ قائماً، و ظننته قائماً، و يقومُ زيدٌ، و قم،«و هل قامَ زيدٌ»، ممّا تقدَّمُ فيه الحرف، إذْ لا عبرةَ به كما تقدَّم، و المعتبرُ أيضاً في الصدر ما هو صدر في الأصل، فلايضرُّ أيضاً تقدُّمُ المعمول لموجب أو تجوُّز، فنحو: كيفَ جاء زيد، و﴿إيَّاك نعبدُ﴾ [الحمد/٥]، ﴿و فريقاً هدى﴾[الأعراف/٣٠]، ﴿و أيَّ آياتِ اللهِ تُنكرونَ﴾ [غافر/٨١]، جملة فعلية، لأنَّ هذه الأسماء في نيَّة التأخير.

و كذا نحو:«هلَّا زيداً ضربتَه، و يا عبدالله»،﴿و إنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره﴾[التوبة/٦]، ﴿فالأنعامَ خَلَقَها﴾[النحل/٥]، ﴿و الليلَ إذا يَغْشَى﴾[الليل/١]، «لأنَّ» صدورَها في الأصل أفعالٌ، و التقديرُ هلَّا ضربت زيداً، و أدعوا عبد الله، و إن استجارَك أحدٌ، و خلقَ الأنعامَ، و أقسمُ بالليل، و «المقدَّرُ كالمذكور» في الحكم.

تنبيهات: الأوَّل: زاد ابنُ هشام في أقسام الجملة الظرفية، و هي المصدَّرة بظرف أو جارٍّ و مجرور نحو: أعندك زيدٌ؟ و أ في الدار زيدٌ ؟ إذا قدَّرتَ زيداً فاعلاً بالظرف أو الجارِّ و المجرور لا باستقرَّ المحذوف، و لا مبتدأ مخبر به عنهما، و سيأتي تفصيلُ الأقوال في هذه المسالة في محلِّه إن شاء الله. و زاد الزمخشريُّ و غيره الجملةَ الشرطيَّةَ، و الصوابُ أنَّها من قبيل الفعلية لما مرَّ.

الثاني: قالَ ابنُ هشام في المغني: ما يجبُ على المسؤول عنه أنْ يفصلُ فيه لاحتماله الاسميَّة و الفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النَّحويِّينَ، لذلك أمثلة:

---

١ - الحسن بن الوليد بن نصر المعروف بابن العريف النحويّ، و كان نحويّاً مقدَّماً فقيها في المسائل. مات سنة ٣٦٧هـ . بغية الوعاة ١/٥٢٧.
٢ - سقطت هذه الجملة في «س».

أحدها: صدر الكلام من نحو: إذا قامَ زيدٌ فأنا أكرمُه، و هذا مبنيٌّ على الخلاف في عامل إذا، فإن قلنا: جوابها فصدرُ الكلام جملةٌ اسميَّةٌ، و إذا تقدَّمه من تأخير و ما بعد إذا متمِّم لها، لأنّه مضاف إليه و نظير ذلك قولك: يومَ يسافرُ زيدٌ أنا مسافرٌ و عكسه قوله[من الوافر]:

٨١٧- فَبَينا نحن نرقبه أتانا ....[1]

إذا قدَّرتَ ألف بينا زائدة، و بين مضافةَ للجملة الاسميَّة، فإنَّ صدرالكلام جملةٌ فعلية، و الظرفُ مضافٌ إلى جملة اسميَّة، و إنْ قلنا: العاملُ في إذا فعلُ الشرط، و إذا غيرُ مضافة، فصدرُ الكلام جملة فعلية، قدَّمَ ظرفُها، كما تقول: متى تقم فأنا أقومُ .

الثاني: نحو: أ في الدار زيدٌ ؟ و أعندك عمروٌ ؟ فإنَّا إن قدَّرنا المرفوع مبتدأ، أو مرفوعاً بمبتدإ محذوف، تقديرُه كائنٌ أو مستقرٌّ، فالجملة اسميَّةٌ ذات خبر في الأولى، و ذات فاعلٌ مغنٍ عن الخبر في الثانية، و إن قدَّرنا فاعلاً باستقرٌ ففعليةٌ، أو بالظرف فظرفيَّةٌ.

الثالث: نحو: يومان في نحو: ما رأيتُه مذ يومان، فإنَّ تفسيره عند الأخفش و الزَّجاج بيني و بين لقائه يومان، و عند أبي بكر و أبي على أمد انتفاء الرؤية يومان، و عليهما فالجملة اسميَّةٌ لامحلَّ لها، و مذ خبر على الأوَّل، و مبتدأ على الثاني. قال الكسائيُّ و جماعة: مذ كان يومان، فمذ ظرفٌ لما قبلها، و ما بعدها جملةٌ فعلية، فعلها ماض[2] حذف فعْلها، و هي في محلِّ خفض. و قالَ آخرونَ: المعنى من الزمن الّذي هو يومان، و منذ مركَّبةٌ من حرف الابتداء و ذو الطائية واقعة على الزمان، و ما بعدها جملةٌ اسميَّةٌ حذف مبتدأها، و لامحلَّ لها، لأنّه صلته.

الرابع: ماذا صنعت، فإنّه يحتملُ معنيين: أحدهما: ما الّذي صنعتَه، فالجملةُ اسميَّة، قدَّمَ خبرها عند الأخفش، و مبتدأها عندَ سيبويه. و الثاني: أيَّ شيء صنعتَ، فهي فعلية قدَّمَ مفعولها، فإن قلتَ: ماذا صنعتَه، فعلى التقدير الأوَّل الجملة بحالها، و على الثاني تحتملُ الاسميَّة بأن تقدِّر ماذا مبتدأ، و الفعلية بأن تقدِّره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، و يكون تقديره بعد ماذا،لأنَّ الاستفهامَ له الصدْر.

الخامس: ﴿ أَبَشَرٌ يَهدونَنا ﴾ [التغابن/٦]، فالأرجحُ تقديرُ بشر فاعلاً ليهدي محذوفاً، و الجملة فعلية، و يجوزُ تقديرُه مبتدأ، و تقدير الاسميَّة في: ﴿ أ أنتم تَخلُقونَه ﴾[الواقعة

---

١ - تمامه « مُعَلَّقَ وَفضَة و زناد راعٍ»، و هو لرجل من قيس عيلان. اللغة: نرقبه: نرصده: الوفضة: الجعبة الّتي يجعل فيها السهام، الزناد: جمع زند، و هو العود الّذي تقدح به النار .

٢ - جملة « فعلها ماض» سقطت في جميع النسخ، و لكنها موجودة في المغني. مغني اللبيب،ص٤٩٤.

/٥٩]، أرجحُ منه في: ﴿أبشرٌ يهدونَنا﴾ لمعادلتها للاسميَّة و تقدير الفعلية في قوله [من البسيط]:

٨١٨-.................. فَقُلتُ أهِيَ سَرَت أم عَادَنِي حُلُمُ[١]

أكثرُ رجحانا من تقديرها في ﴿أبَشَر يهدننا﴾ لمعادلتها الفعلية.

السادسُ: نحو قاما أخواك، فإنَّ الألفَ إن قدَّرت حرف تثنية كما أنَّ التاءَ حرفُ تأنيث في قامت هند أو اسماً و أخوك بدلٌ منها، فالجملة فعلية، و إن قدَّرت اسماً و ما بعدها مبتدأ، فالجملة اسميَّةٌ، قدِّمَ خبرها.

السابع: نعم الرجل زيدٌ، فإن قدِّر نعم الرجل خبراً عن زيد فاسميَّة، و إن قدِّر: زيدٌ خبراً لمحذوف فجملتان فعلية و اسميَّةٌ.

الثامن: جملة البسمَلة فإن قدِّر: ابتدائي بسم الله فاسميَّة، و هو قول البصريِّين، أو أبدأ بسم الله ففعلية، و هو قول الكوفيِّين، و هو المشهور في التفاسير و الأعاريب.

التاسع: قولهم: ما جاءَت حاجتك، فإنَّه يُروى برفع حاجتك، فالجملة فعليـة، و بنصبها فالجملة اسميَّةٌ، و ذلك لأنَّ جاء بمعنى صارَ، فعلى الأوَّل ما خبرها، و حاجتك اسمها، و على الثاني ما مبتدأ، و اسمُها ضميرُما، و أنّثَ حملاً على معنى ما و حاجتك خبرها.

و نظير ما هذه قولك: ما أنت و موسى، فإنَّها أيضاً تحتمل الرفع و النصب، إلا أنَّ الرفع على الابتدائيَّة أو خبريَّة على خلاف بين سيبويه و الأخفش، و ذلك إذا قدَّرت موسى عطفاً على أنت، و النصب على الخبريَّة أو المفعوليَّة، و ذلك إذا قدَّرته مفعولاً معه، إذ لابدَّ من تقدير فعل حينئذ، أي ما يكونُ أو ما تصنعُ. و نظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين، كيف أنت و موسى، إلا أنَّها لاتكون مبتدأ و لا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحدٌ، و أمَّا النصبُ فيجوزُ كونُه على الخبريَّة أو الحالية.

العاشرُ: الجملة المعطوفة من نحو: قعدَ عمروٌ و زيدٌ قامُ، و الأرجحُ الفعلية للتناسب، و ذلك لازمٌ عند من يوجبُ توافقَ الجملتين المتعاطفتين، و ممَّا يترجَّح فيه الفعلية، نحو: موسى أكرمه، و نحو: زيدٌ ليقم و عمروٌ لايذهب، بالجزم، لأنَّ وقوعَ الجملة الطلبيَّة خبراً قليلٌ. إلى هنا كلامُ المغني.

---

١ - صدرالبيت« **فقمت للطَّيف مرتاعاً فأرَّقني**»، و هو لزياد بن حمل التميمي. **اللغة**: الطيف: الخيال الطائف في المنام، مرتاعا:حال و هو اسم فاعل من الارتياع من الروع بمعنى الخوف، أرّقني: أسهَرني، سَرَت: سارت ليلا، الحلم: رؤيا النوم.

«ثُمّ» الجملةُ بالنسبة إلى الوصفيّة و عدمها قسمان، لأنّها«إنْ وقعت خبراً» عن مبتدإ «فاسمُها جملة صغرى» أو تسمّى جملة صغرى، «و إن كان خبر المبتدإ فيها» أي في الجملة«جملة» اسميّةً أو فعلية«فكبرى»، نحو قولك: «زيدٌ قام أبوه» أو أبوه قائم ،«فقام أبوه» أو أبوه قائم جملة «صغرى»، لأنّها وقعت خبراً عن مبتدإ، و هو زيدٌ،«و الجميع» من المبتدأ و الجملة الّتي هي خبره جملة «كبرى»، لأنّ خبر المبتدإ فيها جملة.

«و قد تكونُ»الجملة «صغرى و كبرى باعتبارين كما في نحو»: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ. فمجموعُ هذا الكلام جملة كبرى لا غيرُ، و غلامُه منطلقٌ صغرى لا غير، لأنّها خبرٌ، و أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق، و صغرى باعتبار جملة الكلام.

قالَ ابن هشام: و مثله ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[الكهف/٣٧]، إذ الأصل لكنْ أنا هو الله ربّي، ففيها أيضاً ثلاثة مبتداءات، إذا لم يقدَّر هو ضميراً له سبحانَه، و لفظُ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه، كما جزم به ابنُ الحاجب، بل قدِّر ضميرشأن، و هو الظاهر، ثمّ حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطيّاً، و قيل: حذفاً قياسياً بأنْ نقلت حركتُها: ثُمّ حذفت، ثُمّ أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهات: الأوّل: الجملةُ الكبرى كما تكونُ مصدَّرةً بالمبتدإ، كما مرَّ، تكونُ مصدَّرة بالفعل، نحو: ظننتُ زيداً يقوم أبوه، و تفسيرُ المُصنِّف شاملٌ لذلك، و أمّا تفسير غيره بأنّها الاسميّةُ الّتي خبرُها جملةٌ، فغيرُ مطّرد لخروج المصدرة بالفعل.

الثاني: قال ابنُ هشام في المغني: قد يحتملُ الكلامُ الكبرى و غيرها و لهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو: ﴿أنا آتيكَ به﴾[النمل/٣٩]، إذ يحتملُ أن يكونَ فعلاً مضارعاً و مفعولاً، و أن يكونَ اسم فاعلٍ و مضافاً إليه مثل: ﴿و إنّهم آتيهم عذابٌ ﴾[هود /٧٦]، ﴿و كُلُّهم آتيه يَومَ القيامه فَرداً﴾[مريم /٩٥]، و يؤيّدُه أنّ أصلَ الخبر الإفراد، و أنّ حمزة يُميلُ الالف مَن آتيك، و ذلكَ ممتنع علي تقدير انقلابها من همزة.

الثاني: نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، إذ يحتملُ أن يقدَّرَ أبوه مبتدأ، و أن يقدَّر فاعلاً بقائم.

الثالث: نحو: زيدٌ في الدار، إذ يحتملُ تقدير استقرّ، و تقدير مستقرٌّ.

الرابع: نحو: إنّما أنت سيراً، إذ يحتملُ تقدير تسير و تقدير سائر، و ينبغي أن يجري هنا الخلافُ الّذي في المسالة قبلها، انتهى.

قال الدمامينيُّ: يشير إلى الخلاف الّذي جرى فيما يتعلّقُ به الظرف من نحو: زيدٌ في الدار، هل هو فعلٌ نظراً إلى أنّ الأصلَ في العمل الأفعالُ، فعند الاحتمال يكون الأولى تقديرَ ما هو الأصلُ، أو هو اسم فاعل مثلاً نظراً إلى أنّه خبرٌ، و أصل الخبر أن يكون

مفرداً، فعند التردُّد يقدَّرُ ما هو الأصل، و هذا الخلافُ معروفٌ، و لم يذكره المُصنِّف في المسالة السابقة، و أحال عليه لشهرته، و في قوله: و ينبغي إشعار بأنّهم لم يصرّحوا بإجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو: إنّما أنت سيراً، و هو مثل مسالة الظرف من غير فرق، فينبغي جريان الخلاف فيه أيضاً.

«و قد لاتكون» الجملةُ«صغرى و لاكبرى، كقام زيدٌ» و زيدٌ قائم، و أ في الدار زيدٌ؟ و أعندك زيد؟ إذ لم يصدق عليها تعريفُها .

تنبيهات: الأوّل: قال ابنُ هشام في المغني، و قد عبَّرَ بقوله به صغرى و كبرى، كما فعل المُصنِّف، إنّما قلت: صغرى و كبرى موافقة لهم، و إنّما الوجه استعمال فُعلى أفعلَ بأل أو بالاضافة، و لذلك لحَّنَ مَن قالَ [من البسيط]:

٨١٩ – كَأنَّ صغرى و كبرى من فَقَاقعها حَصباءُ دُرٌّ على أرضٍ منَ الذَهَبِ[1]

و قولُ بعضهم: إنّ مِنْ زائدة، و إنّهما مضافان على حدِّ قوله [من المُنسرح]:

٨٢٠– .... بَينَ ذِرَاعَي وَ جَبهَةِ الأَسَدِ[2]

يردُّه أنّ الصحيح أن من لاتقحمُ في الإيجاب، و لا مع تعريف المجرور، لكنَ ربّما استعملَ أفعل التفضيل الّذي لم يُرد به المفاضلةَ مطابقاً مع كونه مجرّداً، قال يهجو[من الطويل]:

٨٢١– إذا غَابَ عَنكُم أَسوَدُ العينِ كُنتُم كراماً و أنتم ما أَقَامَ ألائمُ[3]

أي لئام، فعلى ذلك يتخرَّجُ البيت، و قول النّحويّينَ صغرى و كبرى، و كذلك قول العروضيّين فاصلة صغرى، و فاصلة كبرى، انتهى.

في هذا الجواب نظرٌ، قال في الجامع[4] لايطّرد تأويل اسم التفضيل بما لامشاركة فيه نحو: ﴿ربّكُم أعلمُ بما في نفوسكم﴾[الإسراء/٢٥]، ﴿و هو أهونُ عليه﴾[الروم/٢٧]، خلافاً للمبرِّد. و قال ابن مالك في التسهيل: استعماله عارياً دون من و أن مجرّداً عن معنى التفضيل مؤوّلاً باسم فاعل أو صفة مشبَّهة مطّردٌ عند أبي العباس، و الأصحُّ قصرُه على السماع، انتهى. لكن قال ابن عقيل في شرحه: الوجه أنّ ذلك مطّردٌ، و على ذلك المتأخّرون .

---

١ – هو لأبي نواس: **اللغة:** الفقاقع: جمع فقّاعة و هي نفّاخات ترتفع على سطح الماء و الشراب، الحصباء: هي صغار الحصى.

٢ – صدره «يا من رأى عارضاً أسرُّ به »، و هو للفرزدق. **اللغة:** العارض: السحاب، ذراعا الأسد: الكوكبان الدالان على المطر و كذا جبهه الأسد و الذراعان و الجبهه من منازل القمر.

٣ – هو للفرزدق. **اللغة:** أسود العين: اسم جبل، ألائم: جمع الأم بمعنى اللئيم.

٤ – جامع النحو لعبد الله بن مسلم بن قتيبة النحوي المتوفى سنة ٢٦٧هـ . كشف الظنون ١/٥٧٥.

الثاني: تنقسمُ الجملة إلى ذات وجه و ذات وجهين ، فذاتُ الوجهين هي اسميَّةُ الصدر فعلية العجز، نحو: زيدٌ يقوم أبوه، و فعلية الصدر اسميَّةُ العجز، نحو: ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ، و ذات الوجه، نحو: زيدٌ أبوه قائم، و ظننت زيداً يقوم أبوه.

الجمل الّتي لها محلٌ

ص: إجمال: الجملِ الّتي لها محلٌ سبع: الخبريَّة، و الحالية، و المفعول بها، و المضاف إليها، و الواقعة جواباً لشرط جازم، و التّابعة لمفرد، و التّابعة لجملة لها محلٌ.

و الّتي لامحلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، التفسيريَّة، و الصّلة، و المجاب بها القسم، و المجاب بها شرط غير جازم، و التابعة لما لا مَحَلّ له.

ش: هذه تتمَّةٌ في الكلام على تعداد« الجمل الّتيَ لها محلّ» من الإعراب، و الّتي لامحلّ لها منه. الجملُ الّتي لها محلٌ من الإعراب«سبعٌ» على ما هو المشهورُ، و الحقُّ أنّها تسعٌ كما سيأتي بيانه.

و بَدَأ بالّتي لها محلٌ من الإعراب لكونه أشرفَ من الّتي لامحلّ لها منه، و الّذي عكس، نَظَرَ إلى الأصلِ، و هو كونُ الجملة لامحلّ لها من الإعراب، و إنّما كانَ كذلك، لأنّها إذا كانَ لها محلٌ من الإعراب[1]، تقدَّرت بالمفرد، لأنّ المعربَ أنّما هو المفردُ، و الأصلُ في الجملة أن لاتكونَ مقدَّرةً بالمفرد.

و هي أي الجملُ السبعُ الّتي لها محلٌ من الإعراب، إحداها: الجملةُ«الخبريَّةُ»، و هي الواقعةُ خبراً،«و» الثانيةُ الجملةُ« الحالية»، و هي الواقعةُ حالاً، «و»الثالثةُ الجملةُ «المفعولُ بها، و» الرابعةُ الجملةُ «المضافُ إليها، و»الخامسةُ الجملةُ «الواقعةُ جواباً لشرط جازم و» السادسةُ الجملة «التابعة لمفرد و» السابعةُ الجملةُ« التابعةُ لجملةٍ لها محلٌ» من الإعراب.

و الجملُ «الّتي لامحلّ لها» من الإعراب« سبعٌ أيضاً»: إحداها«المستأنفة»، و يعبَّرُ عَنها بالابتدائيَّة و ما عبَّر به المُصنِّف أولى لما سيأتي،«و»الثانية الجملةُ «المعترضةُ و» الثالثةُ الجملةُ «التفسيريَّة» و تسمَّى المفسِّرة «و» الرابعةُ الجملةُ« الصلةُ و» الخامسةُ الجملةُ «المجابُ بها القسم و» السادسة« الجملة المجاب بها شرطٌ غير جازم و» السابعةُ الجملة«التابعة لما لا محلّ له» من الإعراب.

---

١ - سقطت « لأنّها إذا كانَ لها محلٌ من الإعراب» في «ط».

و عند وصولي إلى هذا الموضعِ من الشرح عنَّ[1] لي نظمُها، فقلت مستعيناً بالله[من الرجز]:

٨٢٢- الجملُ المعربةُ المحلّ ... سبعٌ على المشهورِ فاستمل
فخبريَّةٌ و ما قد وقعت ... حالاً و مفعولاً بها قد أوقعت
و ما إليها قد أضيف و كذا ... جوابُ شرط جاءَ بالفاء أو إذا
و ما أتت تابعةً لمفردٍ ... أو جملة لها محلٌّ فاعددِ
أما الّتي ليس لها محلُّ ... فسبعٌ أيضاً وَ هِيَ ما سأتلوَ
الابتدائيّة و الّتي جَرت ... معترضاً بها و ما قد فسَّرت
و صلةُ الموصولِ و الجوابُ ... لقسم و ما بها يجابُ
شرط أتى للفعلِ غير جازم ... و ما أتت تابعة لعادم
محل إعراب فخذها كلّها ... منظومة في نسق و اشكر لها

و نَظَمَها الشيخُ بدُر الدين ابنُ أمّ قاسم المرادي، فقال [من الكامل]:

٨٢٣- جملٌ أتت لَهَا محلٌّ معربٌ ... سَبعٌ لأنْ حلّت مَحَلّ المفردِ
خبريَّةٌ حاليةٌ محكيَّةٌ ... و ذا المضافُ لها بغيرِ تردُّدَ
و معلّق عنها و تابعةٌ لما ... هو معرب أو ذو محلّ فاعددِ
وجوابُ شرط جازم بالفاء أو ... بإذا أو بعض قال غير مقيّدَ
و أتتك سبعٌ مالها من موضعٍ ... صلةٌ و عارضةٌ و جملةُ مبتدي
وجواب أقسام و ما قدفسّرت ... في أشهر و الخلفُ غير مبعدِ
و بعيد تخصيص و غير معلّق ... لا جازم و جواب ذلك أوردَ
وكذلك تابعةٌ لشيء ماله ... من موضع فاحفظه غير مفنَّدِ

١ – عنَّ: ظهر.

الجملة الخبريّة

ص: تفضيلُ: الأولى ممّا له محلٌّ الخبريّةُ، و هي الواقعةُ خبراً لمبتدإ أو لأحد النواسخ، و محلُّها الرفع أو النّصب، و لابُدَّ فيها من ضمير مطابق له، مذكور أو مقدَّر، إلا إذا اشتملت على المبتدإ، أو على جنس شامل له، أو إشارة إليه، أو كانت نفس المبتدإ.

ش: هذا تفضيلٌ للجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب و بيان مواضعِها، و الجملُ الّتي لامحلَّ لها منه، و بيان كلِّ واحدة من القسمين.

الجملةُ «الأولى ممّا له محلٌّ» من الإعراب الجملةُ «الخبريّةُ، و هي الواقعةُ خبراً لمبتدإ أو لأحد النواسخ» المقدَّم ذكرها، و محلُّها من الإعراب الرفعُ في باب المبتدإ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، و باب إنّ نحو: إنَّ زيداً أبوه قائمٌ، و بابُ لا الّتي لنفي الجنس، نحو: لاربيبة قوم يجيءُ بخير، أو النصبُ في باب كانَ، نحو: ﴿بما كانُوا يظلمونَ﴾ [الأعراف/١٦٢]، و باب كاد، نحو: ﴿و ما كادوا يفعلونَ﴾[البقرة/٧١]، و باب ما ولا المشبهتانِ بليس، نحو: ما زيدٌ أبوه قائم، ولا رجلٌ يصدقُ.

تنبيهات: الأوّل: قالَ ابنُ هشام: اختلفَ في نحو: زيدٌ اضرب، و عمرٌو هل جاءَك؟ فقيلَ محلّ الجملة الّتي بعد المبتدإ رفعٌ على الخبريّة، و هو الصحيحُ، و قيلَ: نصبٌ بقولٍ مضمرٍ هو الخبرُ، بناءً على أنّ الجملة الإنشائيّة لاتكونُ خبراً، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ: و إضمارُ القولِ لايعيِّنُ النصبَ، إذ يجوزُ أنْ يقدَّر مقول فيه، كذا فيكونُ المحكيُّ في محلِّ رفع على أنّه نائبٌ عن الفاعل، و يجوز أن يقدَّر أقول فيه، كذا فيكونُ في محلِّ نصب، انتهى.

قلتُ: و الخلافُ في وقوع الجملة الانشائيّة خبراً مشهورٌ، و في المسالة ثلاثةُ أقوال:

أحدها: منعُ وقوعِ الإنشائيّة خبراً، و هو قولُ جماعة من الكوفيّين، منهم ابنُ الأنباريِّ نظراً إلى أنّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ و الكذبَ، قالَ غير واحد من المحقّقين: هو وَهمٌ، نشأ من اشتراك لفظ الخبر بينَ ما يقابلُ الإنشاء و بينَ خبر المبتدإ. قال ابنُ هشام: لاتّفاقهم على أنّ هذا أصله الإفرادُ، و احتمالُ الصدق و الكذب انّما هو من صفات الكلامِ، و على جواز: أينَ زيدٌ و كيفَ عمروٌ ؟ و قالَ الرضيُّ: ليس الخبر عند النُّحاة ما يحتملُ الصدق و الكذبَ، كما أنّ الفاعلَ عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: أزيدٌ عندك ؟يسمُّونَ الظرفَ خبراً، مع أنّه لايحتملُ الصدقَ و الكذبَ. قالَ: و يدلُّ على جواز كونها طلبيّةً قوله تعالى:﴿ بَل أنتم لامرحباً بكم ﴾[ص/٦٠]، و أيضاً اتّفقوا على

جواز الرفع في نحو قولهم: أمّا زيدٌ فاضربه، انتهى. قيلَ: و في هذا الأخير نظرٌ، فإنّ اتّفاق غيرهم لايلزمهم، و اتّفاقهم و غيرهم ممنوعٌ، فإنّهم يمنعون أن يقالَ: زيدٌ اضربه، انتهى.

الثاني: جوازُ الوقوع بتأويلِ قولٍ محذوف هو الخبرُ، فإذا قلتَ: زيدٌ اضربه، فالتقديرُ: زيدٌ أقولُ لكَ أضربه، أو مقولٌ فيه اضربه، فالجملةُ محكيّة، و هو قولُ ابن السراج، و إنّما التجأ إلى ذلك هرباً من الوهم المقدَّم ذكره.

الثالث: جوازُ الوقوع من غير تأويل، و هو قولُ جماعة، منهم ابنُ مالك و الرضيُّ و التفتازانيُ و ابنُ هشام. قال ابن مالك في التسهيل: و لايمتنعُ كونُها طلبيّةً خلافاً لابن الأنباريّ، و لايلزم تقدير قولٍ قبلها، خلافاً لابن السراج. لكن قال السيّد الشريفُ في شرح المفتاح: إنّ التأويلَ هو المشهورُ، و قرّره فيه، و في حواشيه بأن قالَ: لايخفى أنّ المبتدأ إنّما وضعَ لينسبَ إليه حالٌ من أحواله، فيجبُ أن يلاحظَ الخبرُ من هذه الحيثيّة، و لنا أن لاندّعي أن الخبر يجبُ أن يكونَ قائماً له أو محمولاً عليه بالمواطاة إيجاباً أو سلباً، حتّى ينتقضَ بالأمورالاعتباريّة، و بالجملِ الواقعة خبراً بصورةِ الاستفهام الداخل على المبتدإ، بل يكتفي بأنّ الخبر يجب أن يكونَ ملفوظاً من حيثُ إنّه حالٌ من أحوالِ المبتدإ، فإنّه كافٍ في إثبات ما نحنُ بصدده، و يشهد لذلك ما تجده من الفرق بين زيداً ضربته، و زيدٌ ضَرَبتُه، فإنّ زيداً في الأوّل مفعولٌ به، لأنّه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكونُ حالاً من أحواله، بل إنّما ذكر لتعيين محلّ الضرب، و في الثاني مبتدأً، لأنّه لوحظَ معه الفعلُ من حيث إنّه حالٌ من أحواله.

و لا شكَّ أنّ نحو أضربُ، في قولك: زيداً أضربه، ليس من أحوالِ زيد، إذا جَرى على ظاهره كما في قولك: اضرب زيداً، و أمّا إذا أوّلَ بمقولٍ في حقّه أضربه على معنى أنّه يستحقُّ أن يؤمر بضربه، فقد صارَ ملحوظاً من حيثُ إنّه حالٌ لزيد، و فيه مبالغة يعرَى عنها قولك: إضرب زيداً، لأنّك هناك أمرتَ بضربه، و أشرت إلى أنّه مستحقٌّ لذلك، و قِسْ عليه نحو قوله تعالى:﴿ بل أنتم لامرحباً بكم ﴾[ص/٦٠]، أي مقولٌ في شأنكم هذا الدعاءُ، أي تستحقّون أنْ يدعَى عليكم به.

و أمّا مثل أين زيدٌ؟ و متى القتالُ ؟ فليس ممّا نحنُ بصدده لأنّ الاستفهام هنا داخلٌ في الحقيقة على النسبة بينَ المبتدإ المذكور و الخبر المقدَّر، لا على الخبر وحَده، إذ المعنى أزيد حصلَ في الدار أو السوق؟ فلايتصوّرُ تقديرُ القولَ، إذ لم تقعِ الإنشائيّةَ خبراً للمبتدإ، و ليس المعنى زيد حصل في الدار أو في السوق، ألا ترى أنّه لو قدّر باسم الفاعل كانَ الاستفهام داخلاً في المبتدإ حقيقة، و لولا هذا لَمَا وجبَ تقدم الكلمة المتضمّنة للاستفهام على المبتدإ هنا بخلاف زيد أين هو ؟ فإنّه لايجبُ تقدمُ الاستفهامِ على زيد،

لأنّه وقعَ في صدرِ الجملة الواقعة خبراً، فوجبَ تقديرُ القول، و أمّا في: أين زيدٌ؟ فإنّما وجبَ التقديم، لأنّ الاستفهامَ متعلّقٌ بالنسبة الّتي هي بينَ زيد و خبره المقدَّر معنى، كأنّه قيلَ: أزيدٌ في الدار أو في السوق ؟ كما تقدَّم، فلاوجهَ لتقدير القول، انتهى.

[التنبيه]الثاني: قالَ العلّامةُ الكافيجي[1]: لايسوغُ الإخبار بجملة ندائيَّة، نحو: زيد يا أخاه، و لامصدَّرة بلكن أو بل أو حتّى بالأجماع في كلّ ذلك.

«و لا بدَّ فيها»، أي في الجملة الخبريَّة«من ضمير»يربطُها بما هي خبرٌعنه، لأنّ الجملةَ من حيثُ إنّما جملة كلامٌ مستقلٌ، فإذا قصدَ جعلُها جزءَ الكلام، فلابدَّ من رابطة تُربطها بالجزء الآخر ليكون الجميعُ كلاماً واحداً، و إلا لم تحصلِ الفائدةُ، لو قلت: زيدٌ قامَ عمرو«مطابق» لما يعودُ إليه في الإفراد و التذكير و فروعهما و نحو: زيد جاء أبوه، و هند قام أبوها، و الزيدان أو الهندان قام أبوهما، و الزيدون قام أبوهم، و الهندات قام أبوهن،«مذكور»كزيد ضربته«أو» محذوف«مقدَّر» إن علمَ، و جُرَّ بمن التبعيضيَّة كالسَّمن منوانٌ بدرهم، أي منه، أو بفي الظرفية كقوله[من المتقارب]:

٨٢٤- فَيَومٌ علينا وَ يَومٌ لَنا وَ يَومٌ نُساءُ وَ يَومٌ نُسَر[2]

أي نساءُ فيه و نسرُّ فيه أو بمسبوق مماثل لفظاً و معمولاً كقوله[من الوافر]:

٨٢٥- صحٌ فالّذي تُوصي به أنت مُفلحٌ فلاتكُ إلا في الناس منافسا[3]

أي أنت مفلح به، أو باضافة اسم فاعل كقوله[من البسيط]:

٨٢٦- سبل المعالي بنو الاعلين سالكه و الأرث أجدر من يحظى به الولد[4]

أي سالكتها، و منعَ ذلك بعضُهم، أو نصبَ بوصف، نحو: الدرهم أنا معطيك، أي معطيكه، و هو قليلٌ، أو نصبَ بفعل تامٌ متصرِّف، و المبتَدأ كلٌ، كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَ كلٌ وَعَدَ اللهُ الحُسنى﴾[النساء/٩٥]، و بيت الكتاب[من الوافر]:

٨٢٧- ثلاثٌ كُلُّهنَّ قَتَلْتُ عمْداً فَأَخزَى اللهُ رَابِعَةً تَعود[5]

و قول أبي النجم [من الرجز]:

٨٢٨- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيار تَدَّعي عليَّ ذَنْباً كُلُّه لَم أَصْنَع[6]

---

١ - محمد بن سليمان بن سعد أبوعبد الله الكافيجي الحنفيُّ ولد سنة ٧٨٨ هـ ، كان إماماً في الكلام و أصول اللغة و النحو و المعاني و البيان و من تصانيفه: شرح قواعد الإعراب و شرح كلمتي الشهادة، و توفي سنة ٧٨٩هـ. بغية الوعاة١/١١٧.

٢ - هو للنّمر بن تولب.

٣ - لم يسمّ قائله.

٤ - ما وجدت البيت.

٥ - لم يسمّ قائله.

٦ - البيت لأبي النجم العجلي .اللغة: أمُّ الخيار: زوجة أبي النجم.

قالوا: لأنَّ كلّ لو نصبَ للزمَ وقوعُه مفعولاً، و هو ممتنع، لأنّهـا إذا أضـيفت إلى مضمر لم تستعمل إلا مبتدأ أو تاكيداً كما قرئ بهما في قوله تعالى:﴿ إنّ الأمرَ كلّه لله ﴾ [آل عمران/١٥٤]، لايجوزُ أن تكونَ توكيداً في البيتين، لأنّ المؤكّد بها نكرة.

قالَ ابن مالك: و كذا ما أشبه كلّاً في العموم و الافتقار نحو: أيّهم يسألني أعطي، و رجل يدعو إلى الخير أجيبَ، أي أعطيه و أجيبه، الأوّل شرطٌ إن جزمـت الفعلـين، و موصولٌ إن رفعتَهما، و الثاني مشبهٌ بالشرط، فيحتاجُ إلى جملة تكون صفةً له ليتمَّ بهـا معناه،كما يتمُّ بالشرط معنى اسم الشرط، و كما يتمُّ بالصلة الموصول.

قالَ أبوحيّان: لاأعلم له سلفاً في ذلك، و يضعف الحذفُ إن كان المبتدأ غير ذلـك كقراءة السلمي[1]﴿أفحكمُ الجاهليهِ يَبْغُون﴾[المائدة/٥٠] بالرفع أي لايبغونه، و قوله[من السريع]:

٨٢٩- وَ خالدٌ تَحمدُ سَادَاتُنَا بالحَقِّ لايُحمَدُ الباطلُ[2]

برفع خالد و ساداتنا أي يحمده ساداتنا.

أمّا المرفوعُ فقد صرَّحَ غير واحدٍ، منهم ابنُ مالک و أبوحيان، و الرضـيُّ بمنـعِ حذَفه، لأنّه عمدةٌ، و إنّما حذفَ في الصلة في بعض الأحوال لكونها أشـدَّ ارتباطـاً بالموصول من المبتدإ، و أجاز بعضهم حذفَه مبتدأ، كما في قولـه تعـالى﴿ إنّ هـذان لساحرانِ ﴾[طه/٦٣]، عند من قدَّرَ: إنّ هذان لهما ساحران: و نقلَ في المغني عن ابـن عصفور إجازة حذفه في نحو: زيدٌ هو القائم، قال مع قوله هو وغيره: إنّه لايحذف العائد في نحو: جاء الّذي هو في الدّار، لأنه لا دليل على المحذوف.

تنبيه: قالَ ابنُ هشام: قد يوجدُ الضميرُ في اللفظ، و لا يحصلُ الربط، و ذلـك في ثلاث مسائلَ:

إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو: نحو: زيدٌ قامَ عمرو فهو أو ثمّ هو.

و الثانية: أن يعادَ العامل، نحو: زيدٌ قامَ عمرو قامَ هو.

الثالثةُ: أن يكون بدلاً، نحو: حُسنُ الجارية أعجَبَتني هو، فهو بدلُ اشـتمال مـن الضمير المستتر العائد على الجارية، و هو في التقدير كأنّه من جملة أخرى، و قياسُ قول مَن جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسالة، انتهى.

«إلا إذا اشتملتْ» الجملة الّتي هي خبرٌ«على المبتدإ» لفظاً و معنى، أو معنى فقـط، فلايحتاجُ إلى ضمير، بل هذا الاشتمال كافٍ في ربط الجملة بما هي خبر عنه، فـالأوّل

---

١ - لم أجد ترجمة له.

٢ - البيت مجهول القائل.

نحو: ﴿ الحاقّةُ ما الحاقةُ ﴾[الحاقة/ ٢و١]، فالحاقّةُ الأولى مبتدأ، و ما اسمُ استفهام مبتدأ ثان، و الحاقّةُ الأخيرخبر ما، و الجملةُ خبر المبتدإ الأوّل، و الرابطُ بينَهما اشتمالُها عليه لفظًا و معنى، و الأصحُّ أنّ ذلك ليس ضعيفاً، كما قال سيبويه، ولا خاصّاً بالشعر،كما قالَ الأعلم، و لا بمقام التهويل و التفخيم، و إن كانَ أكثر ما يقع في ذلك نحو: ﴿القارعةُ ما القارعةُ﴾[القارعة/٢و١]، ﴿و أصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين ﴾[الواقعة/٢٧].

الثاني: نحو: زيدٌ جاءني أبو عبد الله، كينة له، أجازَه الأخفشُ، و تبَعه ابنُ خروف، و منعه سيبويه و الجمهور، و استدلَّ المجيز بقوله تعالى: ﴿و الّذينَ يُمَسّكونَ بالكتاب و أقاموا الصلاةَ إنّا لانضيعُ أجَر المُصلحينَ﴾[الأعراف/١٧٠]، فالّذين مبتدأ، و جملة يمسّكونَ بالكتاب صلةُ الّذين، و جملة و أقاموا الصلاةَ معطوفةٌ على الصلاة، و جملة إنّا لا نُضيعُ أجَر المصلحين، خبرُالمبتدإ، و الرابط بينهما اشتمالها عليه معنى، فإنّ المصلحينَ هم الّذين يمسّكون بالكتاب، و ردَّ بمنع كون الّذين مبتدأ، بل هو مجرورٌ بالعطف على ﴿الّذين يتّقونَ ﴾[الأعراف/١٦٩]، و لئن سلمَ فالرابطُ العمومُ، لأنّ المصلحينَ أعمُّ من المذكورين، أو الضمير المحذوف، أي منهم، أو الخبرُ محذوفٌ، و الجملةُ قبلَه دليلٌ، و التقديرُ مأجورونَ، قاله في المغني.

أو اشتلمت« على شامل له» أي للمبتدإ، فهذا الاشتمالُ أيضاً مغنٍ عن الضمير، نحو: زيدٌ نعم الرجل، فزيدٌ مبتدأ، و جملةُ نعم الرجل خبره، و الرابط بينَهُما اشتمال الجملة على الجنس الّذي يشتملُ زيداً و غيرَه، و هو الرجلُ، إذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهورُ، و يلزم عليه جواز: زيدٌ ماتَ الناس، و عمرو كلُّ الناس يموتونَ، لأنّ الجملة مشتملةٌ على شامل للمبتدإ، و لا قائل به، و قيل: الرابط اشتمال الجملة على المبتدإ معنى، بناءً على قولِ الأخفش في صحّة تلك المسالة، و على القول في أنّ أل في نعم و بئس للعهد لا للجنس.

«أو» اشتملت على« إشارة إليه» أي المبتدإ، فتَقُوم هذه الإشارة مقام الضمير في الربط، نحو قوله تعالى:﴿ و الّذين كذّبوا بآياتنا و استكبروا عنها أولئكَ أصحابُ النّار ﴾[الأعراف/٣٦]، ﴿و لباسُ التّقوي ذلكَ خيرٌ﴾ [الأعراف/٢٦]، إذا قدّر ذلك مبتدأ تابعاً للباس، و خصَّ ابنُ الحاجِ في المسالة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، و الإشارةُ إشارة البعيد، فيمتنعُ عنده: زيدٌ قامَ هذا، لمانعين، و زيدٌ قامَ ذلك، لمانع، و الحجّة قوله تعالى: ﴿إنّ السمعَ والبصرَ و الفُوادَ كلُّ أولئكَ كانَ عنه مسؤولاً﴾ [الإسراء/٣٦]، كذا في المغني.

و عبارةُ الإرتشاف في النقل عن ابن الحاجّ: أكثرُ ما وردَ فيه ذلك إذا كانَ المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، فيحتاجُ إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل لما بَعُدَ كذلك، و ذاك و أولئك، و يكونُ له موضعٌ ليس للضمير، لأنّه ليسَ في الضمير دلالةٌ على البعد، و ظاهر هذا أنّه لايمتنعُ عنده في ذلك و إن كان قليلاً، بل مفهومُه أنّ ذلك كثيرٌ.

«أو كانت» الجملةُ«نفس المبتدإ» في المعنى، فلاتحتاجُ إلى الضمير لارتباطهما به بلا ضمير،لأنّها هو نحو: ﴿قل هُو الله أحدٌ ﴾[التوحيد/١]، ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الّذينَ كفَروا﴾[الأنبياء/٩٧]، على أظهر الوجهين من أنّ هو ضميرالشأن، و هي ضميرُ قصة، و كما في قولك: مقولي حسبي الله، و التحقيق أنّ هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: لاحولَ و لا قوّةَ إلا بالله كنزٌ من كنوزِ الجنّة، نبّه عليه المراديُّ و غيره.

تتمّة: و يغني عن الضمير في الربط أربعةُ أمور أُخر:

أحدُها: العطفُ بفاء السببيّة لجملة ذات ضميرٍ على جملة حالية منه هي الخبر، أو العكس، فالأوّل نحو: زيدٌ يطيرُ الذباب فيغضبُ، ففي يغضبُ ضميرٌ عائدٌ على زيد، قال[من الطويل]:

٨٣٠- و إنسانُ عيني يَحسِرُ الماءُ تارةً   فيبدُو و تارات يَجُمُّ فيغرقُ[1]

كذا قالوا. قال ابن هشام: و هو محتملٌ لأنْ يكونَ أصله يحسر الماء عنه، أي ينكشف عنه. قال الدمامينيُّ: لكن ما قالوه أظهر، لأنّ الحذفَ خلافُ الأصل، و لا ضرورةَ تدعُو إليه. و الثاني كقوله تعالى: ﴿ ألَم ترَ أنّ الله أنزلَ من السماء ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخضَرّةً ﴾[الحج/٦٣]، ففاء السببية نزّلت الجملتين منزلَة الجملة الواحدة، و لهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، و حينئذ فالخبرُ مجموعُهما كما في جملتي الشرط و الجزاء الواقعين خبراً، نحو: زيدٌ إن قامَ يغضَبُ عمرو، و المحلُّ لذلك المجموع، فالرابطُ في الموضعين في الحقيقة إنّما هو الضميرُ، فمعنى زيدٌ يطيرُ الذبابَ فيغضب زيدٌ، لما يطيرُ الذباب يغضب، نصَّ عليه في المغني، قال: و هو بديعٌ. و سبقه إلى ذلك ابن أبي الربيع. و في الإرتشاف عن ابن الحاجّ وجدت في الأسئلة الّتي سأل عنها ابن ولّاد[2] أبا إسحاق الزجّاج قال: لايجوزُ زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ عند البصريّين، و يجوزُ عند الكوفيّين، انتهى. و فيه عن ابن عصفور أنّ الرابطَ بالفاء متّفق عليه.

---

١ – هو لذي الرُمة: اللغة: إنسان العين: ناظرها، يحسر الماءُ: ينضب عن موضعه و يغور، يجمُّ: يكثر و يرتفع.
٢ – أحمد بن محمد بن ولّاد النحويّ هو والده وحده، كان بصيرا بالنحو، صنّف المقصور و الممدود، مات سنة٣٣٢ هـ، المصدر السابق ٣٨٦/١.

الثاني: العطفُ بالواو عند هشام وحده، نحو: زيدٌ قامت هندٌ و أكرمها، و نحو: زيدٌ قامَ و قعدت هند، بناءً على أنّ الواوَ للجمع، فالجملتان كالجملة كمسالة الفاء، و إنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذانِ قائمٌ و قاعدٌ دون هذانِ يقومُ و يقعدُ، قالَه في المغني.

الثالثُ: الشرطُ المشتملُ على ضمير هو الرابط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر، كزيدٌ يقومُ عمروٌ إنْ قامَ.

الرابع: ألْ النائبةُ عن الضمير، و هو قولُ الكوفيِّين و طائفة من البصريِّين، و منه﴿ و أمَّا مَن خافَ مقامَ ربِّهِ و نَهَى النفسَ عن الهَوى * فَإنَّ الجنَّةَ هي المَـــأوَى﴾[النازعـــات /٤١و٤٢]، أي مأواه، و من منعَ قدَّرَ هي المأوي له.

تنبيه: اختلفوا في الرابط في قوله تعالى: ﴿ و الَّذينَ يُتَوَفَّونَ منكم و يَذَرُونَ أزْواجـــاً يَتَرَبَّصنَ﴾ [البقرة/٢٣٤]، على أقوال:

أحدها: أنّه النونُ، و التقديرُ و أزواجُ الّذين على حذف المبتدإ المـــضاف و إقامـــة المضاف إليه مقامه و هو الّذين، فالرابطُ النونُ العائدُ على المبتدإ المحذوف.

الثاني: أنّه كلمةُ هم محذوفة، هي و ما أُضيفَ إليها على التدريج، و تقديرهما إمّـــا قبلَ يتربَّصنَ، أي أزواجُهم يَتَربَّصنَ، و هو قولُ الأخفش، و قيلَ: المبرِّد، و إمّا بعدَه ،أي يَتَربَّصنَ بعدَهم، و هو قول الفرّاء، و قيل: الأخفش.

الثالثُ: أنّه الضميرُ القائم مقامَ الظاهرالمضاف للضمير، و الأصلُ يَتَربَّصنَ أزواجُهم، فجئَ بالضميرُ مكان الأزواج لتقدُّم ذكرِهنَّ، فامتنعَ ذكرُ الضمير الّذي أضـــيفَ إليـــه الظاهرُ، لأنّ النونَ لاتضافُ لكونها ضميراً، و حصلَ الربطُ بالضمير المذكور، و قيـــل: التقديرُ ممّا يتلى عليكم حكم الّذين، فالظرفُ خبر مقدَّم، و المبتدأ هو المضافُ المحذوفُ، أي حكمُ الّذين يتوفّون منكم، ثُمَّ ابتدأ يتربَّصن تفسيراً للمتلوِّ، فلا إخبار حينئذ بالجملة حتَّى يحتاج لرابط. و نقل الطيبيُّ في حاشية الكشاف هذا القولَ عن سيبويه، و ضعفَ بما فيه من حذف خبر مقدَّم و مبتدأ مؤخَّر و تقديم و تأخير، و هو تكلُّف.

الجملة الحالية

ص: الثانية: الحالية، و شرطها أن تكون خبريّة، غير مصدّره بحرف الاسقبال، و لابدّ من رابط، فالاسميّة، بالواو و الضّمير أو أحدهما، و الفعلية إن كانت مبدوّة بمضارع مثبت بدون قد، فبالضّمير وحده، نحو: جائني زيد يَسرعُ، أو معها فمع الواو، نحو: ﴿لِمَ تؤذونني و قد تعلمونَ أنّي رَسُولُ اللهِ﴾ و إلا فكالاسميّة، و لا بُدَّ مع الماضي المثبت من قد ولو تقديراً.

ش: الجملةُ الثالثةُ من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب الجملةُ الحالية، و هي الواقعةُ حالاً، و محلُّها من الإعراب النصبُ، و شروطها ثلاثةٌ:

أحدُها:« أن تكونَ خبريَّةً» منسوبةً إلى الخبرِ، نسبة الفرد إلى الكلية، لأنّها خبرٌ، لكن هذا باعتبار الأصل دونَ الحال كما سيأتي، فالنسبة على هذا على بابها، لايجوزُ أن تكونَ إنشائيَّة، لأنّها و إن كانت كخبر المبتدإ في المعنى إلا أنّها حكمٌ خبريٌّ، لأنّها قيدٌ، و القيودُ تكونُ ثابتةً باقيةً مع ما قيِّد بها، و الإنشاءُ لا خارجَ له، بل يظهُر له مع اللفظ، و يزولُ بزواله، فلايصلحُ للقيد، و لذا لايقعُ الإنشائية شرطاً و لا ظرفاً و لاصفة إلا شاذّاً، هكذا قَرَّره الحديثيُّ في شرح الجاجبية.

و قالَ الرضيُّ: إنّما وَجَبَ كونُها خبريَّةً، لأنَّ مقصودَ المجيء بالحال تخصيصُ وقوع مضمون عامله بوقتِ وقوع مضمون الحال، و الإنشائيَّة إمّا طلبيَّة أو إيقاعيَّة بالاستقراء أو الطلبيَّةُ لايتيقّن حصولِ مضمونها، فكيفَ يخصَّص مضمون العامل بوقتِ حصول ذلك المضمون، و أمَّا الإيقاعيَّةُ نحو: بعتُ و اشتريتُ و زوَّجتُ، فغيرُ منظورٍ فيها إلى وقتٍ يحصل فيه مضمونُها، بل المقصودُ بها مجرَّد الإيقاع، و هو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بلَ يُعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ، اذ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه، انتهى.

و حَكى ابنُ هشام الإجماعَ على أنَّ الحالية لاتكون إلا خبريَّة، قال: أمَّا قول الأمين المحليِّ في قوله [من السريع]:

٨٣١- أُطلُبْ وَ لا تَضجَرْ من مَطلَبٍ فآفةُ الطَّالبِ أن يَضجَرَ

إنَّ لا ناهيةٌ، و الواوُ للحال فخطأ، و الصَّوابُ أنّها عاطفةٌ، إمَّا مَصدراً بسبك من أنَّ و الفعل على مصدر متوهَّم من الأمر السابق، أي ليكن منكَ طلبٌ و عدم ضجر، أو جملة على جملة، و على الأوَّل ففتحة تضجر إعرابٌ، و لا نافية، و النصبُ مثلُه في قولك: ائتني و لا أجفوَك بالنصب، و على الثاني فالفتحةُ للتركيب، و الأصل و

لاتضجرَنْ، بنون التأكيد الخفية، فحذفت للضرورة، و لا ناهية، و العطفُ مثله في: ﴿ و اعبُدوا اللهَ و لا تُشركُوا به شيئاً ﴾[النساء/٣٦]، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ في المنهل: يجوزُ أن يريد هذا القائل أنّ جملة النهي خبرُ مبتدإ محذوف، و الاسمية حالية. و وقوعُ الطلبيّة خبراً للمبتدإ بالتاويل غيرُ مستنكر، فالمعنى اطلب و أنت منهيٌّ عن الضجر، و لا خطأ إذن في كون الواو للحال، و لا ناهية، على أنّي أقول إذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدإ فلم لا يجوز وقوعها إنشائيّة مؤوّلة بالخبر، كما يكون ذلك في خبر المبتدإ، و كونها قيداً للعامل لاينافي ذلك.

و قد صرّح التفتازانيُّ في شرح التلخيص في قول أبي النجم[1] [من الرجز]:

٨٣٢- مَيَّزَ عَنه قُنْزُعاً عَن قُنْزُعِ جَذبُ الليالى أبطئي أو اسرعِي[2]

بأنّ قولَه أبطئي أو أسرعي حالٌ من الليالى على تقدير القول، أو كون الأمر بمعنى الخبر. و هذا الأخير عينُ ما كان قلناه، انتهى.

و قد صرَّحَ بذلك في شرح المفتاح أيضاً، و تبعه الشريفُ الجرجانيُّ في شرحه على الكتاب المذكور، ثمّ دعوى الإجماع على أنّ الحالية لاتكونُ إلا خبراً مقدّرٌ حينئذ فيها بما نقلَه صاحبُ البسيط و غيره عن الفرّاء من جواز وقوع الأمر و نحوه حالاً نحو: وجدت الناس أخبر، نقله، و أجيب بأنّه على تقدير مقولاً فيهم.

الشرطُ الثاني: أنْ يكونَ غيرَ مصدَّرة بحرف الاستقبال كالسين و سوف و لن، فلا يقالُ: مررتُ بزيد سيقومُ، أو سوف يقومُ، أو لن يقومَ، و ذلك لمنافاة الحال و الاستقبال في الظاهر، و إن لم يكن حقيقة، إذ الحالُ الّذي نحن فيه ليس هو الحالَ الّذي يدلُّ عليه المضارع، حتّى ينافي الاستقبال، أشار إليه الرضيُّ، و اعترضه الشريف الجرجانيُّ بأنّ الحالَ الّذي نحن بصدده يجامع كلّاً من الأزمنة الثلاثة على السواء، و لايناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كلٍّ منهما اشتراكاً لفظيّاً، و ذلك لايقتضي امتناع تصديرالجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لايخفى، انتهى، و قرّره بوجه آخر، سيأتي إن شاءَ اللهُ تعالى مع ما فيه.

تنبيهان: الأوّل: خرج بهذا الشرط الجملة الخبريّةُ الشرطيّة فلاتكونُ حالية، قال المطرزيُّ: لاتقعُ جملة الشرط حالاً، لأنّها مستقبلة، فلاتقولُ: جاءَ زيدٌ إنْ يسأل يُعطَ، فإن أردتَ صحّةَ ذلك جعلتَ الجملةَ خبراً لمن الحال له، فقلت: و هو إن يسأل يعط، و

---

١ - الفضل بن قدامة العجلي أبوالنجم، من أكابر الرجّاز و من أحسن الناس إنشاداً للشعر نبغ في العصر الأموي، مات سنة ١٣٠ هـ .المصدر السابق ، ٣٧٥/٥.

٢ - اللغة: القنزع: هي الشعر حوالى الرأس والخصلة من الشعر تترك على رأس الصبي، أو هي ما ارتفع من الشعر و طال.

تكون الحالُ هي الجملةَ الاسميَّةَ يعني فتزول من تصدير الحال بدليل الاستقبال، لأنَّ الحالَ حينئذ اثبات[١] اتِّصاف صاحبها بمضمون الخبر الَّذي هو الجملة الشرطيَّة له، و هو مقارنٌ لزمن العامل، فلا إشكالَ .

و قال صاحب الوافي: يجب تصدير الشرطيَّة بضمير ذي الحال إلا عنـدَ انسلاخ معنى الشرط، نحو: أنا آتيك إن أتيتني و إن لم تأتني، و أكرمْه و إن شتمكَ، و اطلبه و لو بالصين، انتهى. قالَ شارحُه: إذ المعنى في المثال الأوَّل: آتيك على كلِّ حال، و إلا فكيف يصحُّ أن يكونَ الشئ مشروطاً بأمرين متناقضين، و كلمة أن في هذا الموضع لاتكون لقصد التعليق و الاستقبال، و كذا كلمة لولا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره و لا للمضيّ، بل المعنى معها ثبوتُ الحكم ألبتَّة، انتهى.

و الواوُ في المثالين الأخيرين قيلَ: حالية، و المعنى: أكرمه و إن كانَ الحال أنَّه شتَمَكَ، و اطلبِ العلمَ لو لم يكن بالصين، و لو كان بالصين، فهما كالمثال الأوَّل، و صوَّبهُ ابنُ هشام في شرح«بَانَت سعاد» و قيل: اعتراضيَّةٌ، و فيه نظرٌ، و في البسيط أنَّ الشرطيَّةَ تقع حالاً، نحو: افعل هذا إن جاء زيدٌ، فقيلَ: تلزم الواو، و قيل: لاتلزمُ، وهو قولُ ابن جنيّ، وفي الهمع و من الخبريَّة الشرطيَّة، فتقعُ حالاً خلافاً للمطرزيِّ، انتهى.

قالَ الهواريُّ[٢]: إذا نظرتَ إلى قياس قولهم في الحال المقدَّرة اقتضى أن يجوزَ تصديرُ الجملة الحالية بحرف الاستقبال، و تكونُ الجملة حالاً مقدَّرة، إذ الحالُ المقدَّرة[٣] إنَّما هي صفةٌ مستقبلةٌ يتقدَّرُ وقوعُها، انتهى، فتدبَّر.

و الشرطُ الثالثُ أنَّه لابدَّ لها من رابط يربطُها بما هي حالٌ منه لما مرَّ[٤]، فالجملةُ الاسميَّة تربطُ بالواو و الضمير جميعاً اعتناءً بشأن الربط من حيثُ عدم دلالتها على عدمِ ثبوت الَّذي هو من شأن الحال و ظهور الاستئناف فيها، فحسن زيادة رابط، نحو قوله تعالى:﴿أَلَم تَرَ إلى الَّذينَ خَرَجُوا من ديارهم وَ هُمْ اُلوفٌ﴾[البقرة/٢٤٣]،﴿و لاتقربوا الصلاةَ و أنتم سُكارى﴾[النساء /٤٣]،«أو بأحدهما» أي الواو فقط، نحو: ﴿لئن أكَلَه الذئبُ و نَحنُ عُصبةٌ ﴾[يوسف/١٤]، و جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، و إنَّما جُعلت الواوُ

---

١ - «حينئذ إثبات» سقط في «س».

٢ - محمد بنُ أحمد الأندلسي الهواريُّ، شاعر، عالم بالعربية، من كتبه «شرح ألفية ابن مالك» و«شرح ألفيه ابن جابر» مات سنة ٧٨٠ هـ . المصدر السابق ، ٢٢٥/٦.

٣ - سقطت « إذ الحال المقدَّرة» في «ح».

٤ - يقول الزمخشري: و يجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مجرى الظرف،لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول: «أتيتك و زيدٌ قائم »، و« لقيتك و الجيش قادم».المفصل في صنعة الإعراب، ص٩٨.

في هذا الباب رابطةً بأنّها تدلُّ على الجمع، و الغرض احتمال جملة الحال مع عاملِ صاحبها، قاله في التصريح.

و زَعَمَ ابنُ جنيٍّ أنّه لابدَّ من تقدير الضمير، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، فالتقديرُ وقتَ مجيئه، ثمّ حُذفَ الضميرُ، و دلّت الواو عليه، أو الضمير فقط نحو:﴿تَرَى الّذينَ كَذَبُوا على الله وُجُوهُهُم مُسودَّة﴾[الزمر/٦٠]، و زعم الزمخشريُّ أنّه نادرٌ، و صرَّحَ ابنُ الحاجب في الكافية بضعفه.

قالَ ابنُ مالك رادّاً على الزمخشريّ: و هي من المسائل الّتي حرَّفته عن الصواب، و أعجزت ناصريه عن الجواب، و قد ثبته في الكشاف فجعل قوله تعالى: ﴿ بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة/٣٦]، في موضع نصب على الحال وكذا في﴿ لا مُعَقِّبَ لحُكمه﴾ [الرعد/٤١]. قال ابن مالك: و انفرادُ الضمير عندي أقيس، لأنّ الحالَ شبيه بالخبرِ و النعت، و ليسَ شيءٌ منهما يربط بالواو، انتهى.

و قد حكيَ عن الفرّاء مثلُ ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ، و حكي أبوحيّان أنّ الزمخشريَّ رجعَ عن قوله: و لاشكَّ في أنّ الربط بالواو فقط أكثرُ من الربط بالضمير فقط، صرَّح به ابن مالك في شرح الكافية.

نكتة: قالَ ابن هشام في المغني قلت يوماً: تردُ الجملة الاسميَّة الحاليــة بغير واو في فصيح الكلام خلافاً للزمخشريّ كقوله تعالى: ﴿و يومَ القيامة تَرَى الّذينَ كَذَبُوا على اللهِ وُجُوهُهم مُسوَدَّةٌ ﴾[الزمر/٦٠]، فقال بعض من حضرَ: هذه الواوُ في أوّلها، انتهى.

و قد تخلُو الجملةُ من الواو و الضمير معاً، فيقدَّر الضميرُ، نحو: مررت بالبرِّ قفيز بدرهم، أو الواو كقوله: يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ: انتصفَ النهار، و هو غائص و صاحبه لايدري ما حاله[من الكامل]:

٨٣٣- نَصَفَ النّهارُ و الماءُ غامِرُهُ وَ رَفيقُه بالغَيبِ لا يَدرِي[1]

و إنّما قدِّرت الواوُ معَ إمكان تقدير الضمير حملاً على الكثير في هذا الباب، كما مرَّ.

تنبيه: تمتنع الواوُ في الجملة الاسميَّة الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى:﴿فجاءَها بأسُنا بياتاً أو هم قائلونَ ﴾[الأعراف/٤]، فلايقال: أو و هم قائلون كراهةَ اجتماع حرفي عطف صورة، و في الجملة الاسميَّة المؤكّدة بمضمون جملة، نحو: ﴿ألم*ذلكَ الكتابُ لاريبَ فيه﴾ [البقرة٢و١]، فكما لاتدخلُ الواو في التوكيد في نحو: جاء زيدٌ نفسه،

---

١ – هو للمسيب بن علس، **اللغة:** نصف: ماض بمعنى انتصف، و النهار فاعله، غامره: اسم فاعل من غمره الماء أي غطاه.

لاتدخل هنا، لأنَّ المؤكَّد نفسُ المؤكِّدِ في المعنى، و لو دخلت الواوُ لكانَ في صورة عطف الشيء على نفسه، قاله في الأوضح،و شرحه، و هو وارد على قضية كلام المُصنِّف(ره).

«و»الجملة« الفعلية إن كانت مبدوَّةً بمضارع مثبت بدون قد فتربطُ بالضمير وحده، نحو: جاء زيدٌ يسرع»، و قوله تعالى: ﴿و لاتمنن تستكثر﴾[المدثر٦]، أي لاتُعط حالَ كونك تعدُّ ما تُعطيه كثيراً، و تمتنع الواوُ، لأنّه منزَّلٌ منزلة اسم الفاعل في المعنى، و جار عليه في الحركات و السكون، فاجري مجراه في امتناع الواو، و أمّا ما جاءَ مع الواو من نحو: قمت و أصكُّ وجه، و قوله[من المتقارب]:

٨٣٤- .... نَجوتُ و أرهَنُهم مَالكا[1]

فقيل: على حذف المبتدإ، و الواو داخلةٌ على جملة اسميَّة، أي و أنا أصكُّ، و أنا أرهنهم.

و قالَ الشيخ عبدالقاهر: الواوُ فيها للعطف لا للحال، و الأصلُ: قمتُ و صككتُ و رهنتُ، عدلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارِع حكايةً للحال الماضية، و معناها أن يفرض أنّ ما كانَ من زمان الماضي واقعٌ في هذا الزمان فيعبَّرُ عنه بلفظ المضارع.

«أو مَعَها» أي مع قد فتربطُ بالضمير« مع الواو» وجوباً،«نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤذُنَني و قد تعلمونَ أنّي رسولُ الله إليكم﴾»[الصف /٥]، فجملةُ تعلمونَ حالٌ من الواو في تؤذونني،«و إلا» تكن الجملةُ الفعلية مبدوَّةً بمضارعٍ مثبت، بل كانت مبدوَّة بمضارع منفيٍّ أو بماض مثبت أو منفيٍّ فكالجملة«الاسميَّة» في أنّها تربط بالواو و الضمير معاً أو بأحدهما، و هذا يقتضي جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كلّه، و ليس على إطلاقه، فلا بدَّ من بيانه إمّا المبدوَّة بالمضارع المنفيّ، فإن كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير و التجرُّد عن الواو نحو:﴿وَ مَا لنَا لانُؤمنُ بالله﴾[المائدة/٨٤] .

فإنْ وَرَدَ بالواو قدِّر مبتدأ على الأصحِّ كقراءة ابن ذكوان[2] :﴿فاستَقيما و لاتَتَّبعان﴾ [يونس/٨٩] بتخفيف النون، نصَّ على ذلك في التسهيل، و جعلَ بعضهم تركَ الواو أكثريًّا، و الظاهرُ عدمُ التاويل، و إن كانَ النافي غيرَها جازت الأوجهُ الثلاثة، و المسموعُ من ذلك لم و لمّا و ما، و القياس يقتضي إلحاقَ إن، و أمّا لنَ فحرفُ استقبال، لامدخلَ له هنا.

---

١ - صدره «فلمّا خشيتُ أظافيرهم»، و هو لعبد الله بن همام السلولي، اللغة: الأظافير: جمع أظفور و هو مادةٌ قرنية في أطراف الأصابع، و المراد هنا منه الأسلحة، نجوت: أراد تخلصتُ منهم.

٢ - القاسم بن اسماعيل أبو ذكوان الراوية، كان علامة أخباريا، و له كتاب معاني الشعر، بغية الوعاة ٢٠١/٢.

و قالَ الأندلسيُّ: المضارعُ المنفيُّ بلم لا بدَّ فيه من الواو، كان مع الضمير أو لا، قال الرضيُّ: و لعلَّ ذلك، لأنّ نحو: لم يضربَ ماض معنى،كما أنّ ضربَ ماض لفظاً، فكما أن ضرب لمناقضته للحال ظاهراً احتاجَ إلى قد المقرِّبة له إلى الحال لفظاً أو تقديراً، كذلك لم يضرب يحتاجُ إلى الواو الّتي هي علامةُ الحالية لما لم يصحَّ قد، لأنَّ قد لتحقيقِ الحصولِ، و لم للنفي، انتهى.

و ذَكرَ في التسهيل أنّ المضارعَ المنفيَّ بما لاتغني فيه الواو عن الضمير، و في كلام غيره التمثيلُ بجاءَ زيدٌ، و ما تطلعُ الشمسُ، و أمّا المبدوءُة بالماضي المثبت فإن كانَ تالياً لـِ إلا نحو: ﴿ما يأتيهم من رسولٍ إلا كانُوا به يَستَهزِؤونَ ﴾[الحجر/١١]، أو متلوّاً بأو كقوله[من البسيط]:

٨٣٥- كُن للخَليلِ نَصيراً جَارَ أوعَدَلا وَ لا تَشُحَّ عليه جَادَ أو بَخِلا[1]

أو صلة لشرط، نحو: لأضربنه إن أطاعَ و إن عَصَي، لزمَ الضميرُ و الخلوُّ عن الواو، أو كانت مؤكّدةً، نحو: زيد أخوكَ قد علمتَ، تركت الواو أيضاً، و إن كانَ غير ذلك جازتِ الأوجه الثلاثة، هذا التفصيل خلا عنه كثيرٌ من الكتب، فاحفظه.

«و لابدَّ في الماضي المثبت من» ثبوت «قد، و لو تقديراً«، أي و لو كان ثبوتاً مقدَّراً، أمّا المذكورة فكقوله تعالى: ﴿أفتطمعُونَ أن يُومنُوا لكم وَ قد كَانَ فَريقٌ منهم ﴾ [البقرة/٧٥]، وهو كثير، و أمّا المقدَّرة فكقوله تعالى: ﴿هذه بضاعتُنا رُدَّت إلينا﴾ [يوسف/٦٥]، و نحو: ﴿و جاؤوكم حَصِرتَ صُدُورهم﴾ [النساء/٩٠].

هذا مذهبُ الفرّاء و المبرّد و الفارسيّ و جماعة من محققي المتأخرين، بل قيلَ: جميع البصريّين إلا الأخفش، و ذهبَ الكوفيّون و الأخفشُ إلى أنّه لاحاجةَ إلى تقدير قد، حيث تفقد لفظاً لكثرة وقوع الماضويَّة حالاً بدون قد، و الأصلُ عدم التقدير لاسيّما فيما كثرَ استعماله، و اختاره أبوحيّان، و وجّه بعضُهم القولَ بأنّ قد إنّما اشترطت لتقريب الماضي من الحال، فيصلح إذ ذاك لوقوعه حالاً، و فيه بحثٌ سيأتي في حديقة المفردات، إن شاءَ الله تعالى.

تنبيه: كلامُه في لزوم قد ليسَ على إطلاقه بل فيه تفصيلٌ، و ذلك أنّ الماضيَ إن كان تالياً لـِ إلا أو متلوّاً بأو، كانَ تركُ قد أكثرَ من ثبوتها، نحو: ما لقيته إلا أكرَمني، و اضرب زيداً قامَ أو قَعَدَ. و قيل: بل التركُ واجبٌ، و إن كانَ معه ضميرٌ كانَ ثبوتُها أكثرَ، و اجتماعُ الواو و قد حينئذٍ أكثرُ من انفراد أحدهما، و انفرادُ قد أكثرُ من انفراد

[1] ١ – لم ينسب البيت إلى قائل معين، اللغة: جار: ظلم، لاتشحَّ عليه: لاتحرص.

الواو، فنحو: جاءني زيدٌ و قد خرج أبوه أكثر، ثُمَّ قد خرج أبوه، ثُمَّ و خرجَ أبوه ، فإنْ عدم الضمير لزمت الواو و قد كقوله[من الطويل]:

٨٣٦- فَجئتُ و قد نَضَّت لنومٍ ثيابَها لَدَي السِّترِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

و لا يقالُ: جاءَني زيدٌ قد خرج عمرو، و لا و خرج عمرو. و قالَ الرضيُّ: و أجاز الأندلسيُّ على ضعف دخولَ قد في الماضي المنفيِّ بما، نحو: ما قد ضربه أبوه، و ليس بوجه لعدم السماع و القياس، أيضاً لكون قد لتحقيق وقوع الفعل و ما لنفيه.

الجملة الواقعة مفعولاً

ص: الثالثة : الواقعة مفعولا بها: و تقعُ محكيَّة بالقول، نحو:﴿ قال إنّي عبدالله ﴾و مفعولاً ثانياً لباب ظنَّ، و ثالثاً لباب أعلم، و معلَّقاً عنها العاملُ، نحو :﴿ لِنَعلَمَ أيُّ الحزبَين أحصى﴾ ، و قد تنوبُ عن الفاعل، و يختصُّ ذلك بباب القول، نحو : يُقال زيدٌ عالم .

ش: الجملةُ الثالثة من الجمل الّتي لها محلٌ من الإعراب الجملةُ الواقعةُ مفعولاً، و محلُّها من الإعراب النصبُ، إن لم تنب عن الفاعل كما سيأتي، و تقعُ مفعولاً في ثلاث صورٍ:

أحدُها: أن تكونَ محكيَّةً بالقول، و معنى حكاية الجملة بالقول أن تحكى و معها القول، لأنَّ الجملة إذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول، قاله البدْر بن مالك، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ إنّي عبدُ الله﴾ [مريم/٣٠]، فجملةُ ﴿إنّي عبدُ الله﴾ في محلِّ نصب على المفعوليَّة محكيَّة، يقال: و الدليل على أنّها محكيَّة[2]: كسر أنَّ بعد دخول قال.

و هَل هي مفعولٌ به أو مفعول مطلق نوعيٌّ كالقرفصاء في قعد القرفصاء، إذ هي دالَّة على نوع خاصٍّ من القول، فيه مذهبان: الأوَّل للجمهور، و الثاني اختيار ابن حاجب، قال: و الّذي غرَّ الأكثرين أنّهم ظنّوا أنَّ تعلُّق الجملة بالقول كتعلُّقها بعلم في علمت لزيدٌ منطلقٌ، و ليس كذلك، لأنَّ الجملةَ نفس القول، و العلمُ غير المعلوم، فافتَرقا، انتهى.

---

١ - هو لامرئ القيس. اللغة: نضّت: خلعت، اللبسة: حالة من حالات اللابس، المتفضل: اللابس ثوباً واحداً، إذا أراد الخفة في العمل.

٢ - سقطت « الدليل على أنّها محكيّة » في «ح».

قالَ ابنُ هشام: و الصوابُ قولُ الجمهور، إذ يصحُّ أن يخبرَ عن الجملة بأنّها مقولة، كما يخبرُ عن زيد من ضربت زيداً، بأنّه مضروبٌ بخلاف القرفصاء في المثال، فلايصحُّ أن يخبرَ عنها، بأنّها مقعودة، لأنّها نفسُ القعود، و أمّا تسمية النّحويّينَ الكلام قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، و إنّما الحقيقة أنّه مقولٌ و ملفوظٌ، انتهى.

تنبيهات: الأوّل: الأصلُ أن يحكى لفظ الجملة كما سمعَ، و يجوزُ أن يحكى على المعنى باجماع، فإذا قالَ زيد: عمروٌ منطلقٌ، فلكَ أن تقولَ: قال زيدٌ: عمروٌ منطلق، أو المنطلقُ عمروٌ، فإن كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بإجماع، فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجرِّ، قال زيد: عمروٌ قائم بالرفع. و هل تجوزُ الحكاية على اللفظ؟ قولان، صحَّح ابنُ عصفور المنعَ، قال: لأنّهم إذا جوَّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه في الملحونة.

الثاني: إذا حكيت كلامُ متكلّم عن نفسه، نحو: انطلقت، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول: قال فلانٌ: انطلقت، و لك أن تقول: قال فلان: انطلق، أو إنّه انطلق، أو هو منطلق.

الثالث: هل يلتحق بالقول في هذا الباب ما يرادُفه كالدعاء و النداء و كلُّ ما في معنى القول، فإذا وقع بعد نادَى و دعا و وصّى و نحوها جملة كقوله: ﴿ و نادَى نُوح ابنَهُ...يا بُنَيَّ اركَب مَعَنا ﴾ [هود/٤٢]، ﴿ دَعُوا اللهَ مُخلصينَ له الدينَ لَئن أنجيتَنا ﴾ [يونس/٢٢]، ﴿ و وصّى بها إبراهيمُ بنَيه و يعقوبُ يا بَنيَّ ﴾[البقرة/١٣٢]، فهل هي محكيَّةٌ بما قبلها من الأفعال إجراء لها مجرى القول، أم نصبت بقول مقدَّر؟ ذهَبَ الكوفيُّون إلى الأوّل و البصريُّون إلى الثاني، و يشهد لهم التصريح بالقول في نحو. ﴿و نَادَى نوحٌ ربَّه فَقَالَ ربِّ إنَّ ابني من أهلي ﴾[هود/٤٥]، و نحو: ﴿ إذ نَادَى ربَّه نداءً خَفيّاً * قال ربِّ إنّي وَهَنَ العظمُ منّي ﴾[مريم/٤و٣].

الرابع : قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل: من أحكام هذه الجملة المحكية أنّه لايجوزُ نعت أسمائها و لا تأكيدُها و لا العطفُ عليها، لأنَّ هذا كلّه يخرجها عن نفس الحكاية، و يُؤدّي إلى إيقاع النعت و التوكيد على غير معنى، فيلبس أن ذلك داخل في الحكاية، تقول لمن قالَ: زيدٌ منطلقٌ، قالَ فلانٌ: زيدٌ منطلقٌ، و لايجوزُ أن تقولَ: قالَ فلانٌ: زيدٌ الظريف منطلقٌ، و لازيدٌ نفسُه منطلق، ولا زيدٌ و عمروٌ منطلقان، لأنَّ ذلك كلّه لم يقله المحكيُّ عنه، انتهى.

أمّا العطفُ علي الجملة نفسها فجائزٌ، سواءٌ كانَ المعطوفُ مفرداً أو جملةً، فإذا كانَ مفرداً انتصب لفظاً، نحو: قال إمّا زيد قائم، أو لفظاً آخر، و إذا كان جملة انتصب محلاً كما سيأتي.

الخامس: قالَ ابن هشام: من الجمل المحكية ما قد يخفَى، فمن ذلك بعد القول: ﴿فَحَقَّ علينا قولُ رَبِّنا إنَّا لَذَائقُونَ ﴾[الصافات/٣١]، و الأصلُ إنّكم لذائقونَ عَذابي، ثُمَّ عدل إلى التَّكَلُّم، لأنّهم تكلّمَوا عن أنفسهم، كما قال[من الطويل]:

٨٣٧- أَلَم تَرَ أنّي يَومَ جَوِّ سُوَيقَة بَكَيتُ فَنَادَتْني هُنَيدَةُ مَاليا[1]

و الأصلُ مالك، و منه في المحكية بعدَ ما فيه معنى القول:﴿أم لَكُم كتابٌ فيه تَدرُسُونَ *إنّ لكم فيه لَمَا تَخيَّرُونَ ﴾[القلم /٣٨/٣٧]، أي تدرسونَ فيه هذا اللفظ، و تدرسونَ قولنا هذا الكلام، و ذلك إمّا أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل: إنّ لهم لِما تخيّرونَ، ثمّ عدل إلى الخطاب عن مواجهتهم.

السادس: قد تقعُ الجملةُ بعد القول غير محكية، و هي نوعان:

محكية بقول آخر محذوف، كقوله تعالى:﴿ فَمَاذا تَأمُرُونَ﴾[الأعراف/١١٠]، بعد ﴿قالَ المَلَأُ مِن قَومِ فرعَونَ إنّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَليمٌ﴾[الأعراف/١٠٩]، لأنّ قولَهم تمّ عند قوله: ﴿ من أرضِكم﴾ [الأعراف/١١٠]، ثمّ التقديرُ: فقالَ فرعونُ: بدليل قوله:﴿ قالوا أرجه و أخاه﴾[الأعراف/١١١]، و قول الشاعر[من الرجز]:

٨٣٨- قَالَت لَه وَ هوَ بَعيشٍ ضَنك لا تُكثري لَومي و خَلّي عنك[2]

التقديرُ قالت له: أتذكرُ قولَي لِيَ، إذا لُمتُك في الإسراف في الإنفاق، لاتكثري لومي، فحذف المحكيَّة بالمذكور، و أثبت المحكية بالمحذوف.

و غير محكية، و هي نوعان دالّةٌ على المحكية كقولك: قال زيدٌ لعمرو في حاتم: أتظنُّ حاتماً بخيلاً، فحذف المقول، و هو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الإنكار الّتي هي من كلامك[3] دونه، و غير دالّة عليها نحو:﴿ و لايَحزُنكَ قولُهم إنّ العِزَّةَ لله جميعاً﴾ [يونس/٦٥].

و الثانية: أن يقعَ مفعولاً في باب ظَنَّ و أعلم ، فتقع «مفعولاً ثانياً لباب ظَنَّ»، نحو: ظننتُ زيداً يقرأ، فجملة يقرأ من الفعل و فاعله المستتر فيه في موضع نصب على أنّها المفعول الثاني لِظنَّ، و وقوعها مفعولاً في هذا الباب كوقوعها خبراً في باب كانَ، و

---

١ – البيت للفرزدق. اللغة: جوّ سويقة: اسم موضع.
٢ – لم يذكر قائله. اللغة: الضنك: الضيّق من كلّ شي (يستوي فيه المذكّر و المونث)، خلّي: ابعدي عنّي.
٣ – من كلامك سقط في «ح».

قد اجتمعَ وقوع الثاني من باب ظنَّ و خبر كانَ، و إنَّ جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٨٣٩- فإن تزعُميني كنتُ أجْهَلُ فيكم فإنّي شريتُ الحلمَ بَعدَكَ بالجهل[1]

«و» مفعولاً«ثالثاً لباب أعلم»، نحو: أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم، فجملة أبوه قائم في موضع نصب على أنّها المفعول الثالث، و إنّما لم تقع مفعولاً ثانياً في باب أعلم، لأنّ مفعولَه الثاني مبتدأٌ في الأصل، و المبتدأ لايكونُ جملةً.

«و» الثالثةُ أن تقعَ«معلّقاً عنها العاملُ»، و قد مرَّ معنى التعليق في باب أفعال القلوب، و أنّه لايختصُّ بها خلافاً لابن عصفور، بل هو جارٍ في كلّ فعل قلبيٍّ، فهي أعني الجملةَ في موضع المفعولين، إن تعدَّى العامل إلى اثنين، نحو قوله تعالى:﴿لنَعلَمَ أيُّ الحزبين أحصى﴾[الكهف/١٢]، و في موضع مفعول مقيَّد بالجارِّ، إن تعدّي به نحو:﴿ أوَ لَم يتفكّرُوا ما بصاحبكم من جنّة ﴾[الأعراف/٨٤]، ﴿فلينظرْ أيُّها أزكى طعاماً﴾ [الكهف /١٩]،﴿يَسألُونَ أيّانَ يَوْمُ الدينِ﴾[الذاريات/ ١٢]، لأنّه يقالُ: تفكّرت فيه، و نظرتُ فيه، و سالتُ عنه، و لكنّها علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، و هي من حيثُ المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

و في موضع المفعول المسرح إلى أن تعدّى لواحد، نحو: عرفتُ مَن أبوك، لأنكَ تقولُ: عرفتُ زيداً، و منه على رأي ابن مالك[من البسيط]:

٨٤٠- أما ترى أيُّ برق ها هنا[2]

لأنّ الرؤية فيه عنده بصريّة كما تقدّم، و رأى البصريّة و سائر أفعال الحواس إنّما يتعدّى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلّقة باسم عين، نحو: سمعت زيداً يقرأ، فقيلَ: متعدّيةٌ لاثنين، ثانيهما الجملة، و قيل: متعدّية لواحد، و الجملةُ حالٌ، أمّا متعلّقه بمسموع فمتعدّية لواحد اتّفاقاً، نحو:﴿ و يَسمعُون الصيحةَ ﴾[ق/٤٢].

تنبيهاتٌ: الأوّل: اختلفَ في نحو: عرفتُ زيداً من هو، فَذَهَبَ الفارسيُّ إلى أنَّ الجملةَ في موضع المفعول الثاني لعرفتُ على تضمُّنه معنى علمت، و اختاره أبوحيّان، و ردَّ بأنَّ التضمينَ لاينقاسُ، و هذا التركيبُ مقيسٌ، و ذهبَ المبرّدُ و الأعلم و ابن خروف و غيرهم إلى أنّ الجملة في موضع نصب على الحال، و ردَّ بأنّ الجمل الأنشائية لا تقع حالاً، و ذهب السيرافي و ابنُ عصفور و ابن مالك و ابن الصائغ و ابن هشام إلى أن الجملةَ بدلٌ من المنصوب، ثُمَّ قالَ ابنُ عصفور: هي بدلٌ كلّ من كلّ على حذف

---

١ - اللغة: شريت: ملكتُ بالبيع.
٢ - ما وجدت البيت و لكنه جاء هذا المصرع في المغني دون أن يذكر له صدره و قائله.

مضاف، و التقدير عرفتُ قصةَ زيد، أو أمر زيد أبو من هو، و احتيجَ إلى هذا التقدير، لتكونَ الجملةُ هي المبدل منه في المعنى. و قال ابن الصائغ هي بدلُ اشتمال، و لاحاجة إلى تقدير.

الثاني: قالَ ابن هشام في المغني، و قال جماعة عن المغاربة: إذا قلتَ: علمت زيداً لأبوه قائم، أو ما أبوه قائم، فالعامل معلّقٌ عن الجملة، و هو فاعل في محلّها النصب، على أنّها مفعول ثان، و خالفَ في ذلك بعضهم، لأنّ الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، و أن لايؤثّرَ العامل في لفظها، و إن لم يوجد معلّق و ذلك نحو: علمت زيداً أبوه قائم.

و اضطربَ كلامُ الزمخشريّ في ذلك، فحكم في موضع من الكشاف بأنّه تعليقٌ، و قال في موضع آخرَ: لا يُسمّى هذا تعليقاً، و إنّما التعليقُ أن يوقعَ بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ معموليه جميعاً كعلمتُ أيّهما عمراً، ألاتري أنّه لايفترقُ الحال بعد تقدُّم أحد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر و غيره، و لو كان معلّقاً، لافترقا، كما افترقا في علمت زيداً منطلقاً، و علمتُ أزيدٌ منطلق.

قال الدمامينيّ: فإن قلتَ: ما الّذي يترجّح من القولين المذكورين؟ قلتُ: كون العامل معلّقاً بدليل قوله تعالى:﴿ سَلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنةٍ ﴾[البقرة /٢١١]. ألا ترى أنّ سَل الّتي يُراد بها طلب العلم لا المال إنّما يتعدّى إلى الثاني بالجارّ، فلو كانَ وصولُ سَل إلى كم كوصول ظَنَّ في نحو: ظننتُ زيداً أبوه منطلق، لزمَ تعديته إلى اثنين بنفسه، و ذلك ممتنع، و إذا ثبت أنّه علّق عن الثاني بدليل عدم وجود الجارِّ لم يكن نصب العامل لأحد المفعولين لفظاً مانعاً من كونه معلّقاً عن الآخر، انتهى، و فيه نظرٌ ظاهرٌ.

الثالثُ: فائدةُ الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب جوازُ ظهوره في التابع، تقول: علمت من زيد و غير ذلك من أموره[١]، و علمتُ لزيدٌ قائمٌ و عمراً قاعداً، بنصب جزءي الجملة المعطوفة ، كما نقلَه الرضيُّ عن ابن الخشاب، و منه قول كُثَير[من الطويل].

٨٤١– وَ ما كُنتُ أدرِي قَبلَ عَزَّةَ مَا البُكَى وَ لا مُوجِعاتِ القَلبِ حتّى تَوَلَّتِ[٢]

---

١ – سقطت « غير ذلك من أموره »في «ح».
٢ – اللغة: عزة: اسم امرأة كان الشاعر يحبها، موجعات: جمع موجعة، و هي المؤلمة.

يروى بنصب الموجبات بالكسرة عطفاً على محلّ قوله ما البكى، قال ابن هشام: رأيت بخطّ الإمام بهاء الدين بن النحاس، أقمت مدّة، أقول: القياسُ جوازُ العطف على محلّ الجملة المعلقة عنها بالنصب، ثمّ رأيته منصوصاً، انتهى.

و ممّن نَصَّ عليه ابنُ مالك، و لا وجه للتوقُّف فيه مع قولهم: إنّ المعلّق عاملٌ في المحلّ، و ابن النحاس المذكور هو أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن النحاس الحلبيُّ النحويُّ المشهور صاحبُ ابن مالك، و أخَذَ منه جماعةٌ من المشاهير، منهم أبوحيّان و ابن نباتة و غيرهما.

الرابع: إنّما يعطفُ على الجملة المعلّق عنها العاملُ مفردٌ فيه معنى الجملة، كما مرَّ من نحو: علمتُ مَن زيد و غير ذلك من أموره، و لاتقولُ: علمت أزيدٌ قائمٌ و عمرو، لأنّ مطلوبَ هذه الأفعال أنّما هو مضمونُ الجملة، فإذا كانَ في الكلام مفرد يؤدّي معنى الجملة، صحَّ أن يتعلّق به وإلا فلا، قاله في التصريح.

و« قد تنوبُ»الجملةُ الواقعةُ مفعولاً عن الفاعل، فيكونُ محلُّها من الإعراب الرفعَ، و يختصُّ ذلك بباب القول، لأنّ الجملةَ إنّما تقعُ نائبة إذا أُريدَ بها لفظُها، كما سيأتي، و هو غيرُ متصوّرٍ إلا في باب القول، نحو: يُقال: زيدٌ عالمٌ، فجملةُ زيدٌ عالمٌ في محلّ رفع على أنّها نائبة عن الفاعل.

و في شرح الجمل لابن بابشاذ إذا قلنا: قد قيل: زيدٌ منطلقٌ، فموضعُ الجملة رفعٌ لكونها مفسِّرةً لقول مقدَّر، كأنّهُ قالَ قد قيلَ قول: هو زيدٌ منطلقٌ، و من ها هنا لم يجز زيدٌ منطلق، قيل: لأنّه مفسِّرٌ للفاعل أي نائبة، و هو لايتقدَّم على فعله، انتهى. و كذا قالَ أبو البقاء في قوله تعالى:﴿ و إذا قيلَ لَهم لا تُفسدُوا﴾[البقرة/١١]، القائمُ مقامَ الفاعل مصدرٌ، و هو القولُ، و أضمرَ لأنّ الجملةَ بعدَه تفسِّره، و التقديرُ و إذا قيلَ لهم قول هو لاتُفسدوا، انتهى.

و زعَم ابنَ عصفور أنّ ذلك قولُ البصريّينَ، و الصوابُ ما ذكَره المُصنّف من أنّ النائبَ هي الجملةُ بعينهما، لأنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً، فكيفَ انقلبت مفسّرة، و المفعول به متعيَّن للنيابة، فإنْ قلت: أليس الصحيحُ أنّ الفاعل و نائبه لايقعان جملة، فكيف صحَّ وقوع نائب الفاعل هنا جملة؟ قلتُ: الجملةُ هنا في حكم المفرد، لأنّ المرادَ بها لفظها دونَ معناها، و لهذا يقع مبتدأً، نحو: لاحولَ ولا قوّةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة، و في المثل زَعَمَوا مطيَّة الكذب، و الجملة بل المركّبُ يصيرُ بإرادة اللفظ اسماً، و كلُّ اسمٍ مفرد، فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفردٌ لا جملة، و كذا المبتدأ في المثالين المذكورين.

تنبية: ما ذكَره المُصنّف من اختصاص النيابة بباب القول لما مرَّ هو المشهورُ، و قيل: تقعُ أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق، نحو: علم أ قامَ زيدٌ: و قيلَ في الجملة مطلقاً، نحو: علم قام زيدٌ، و هو مبنيٌّ على جواز وقوع الفاعل و نائبه جملةً، و في المسأله ثلاثه أقوال:

أحدها: المنعُ مطلقاً، و عليه الأكثرُ، و هو المشهورُ كما ذكرنا.

الثاني: الجوازُ مطلقاً، نحو: يُعجبني قام زيد، و هو قولُ هشام و ثعلب و احتجاجاً بقوله[من الطويل]:

٨٤٢- و ما راعني إلا يسير بشرطة ....[1]

الثالثُ: التفضيلُ، و هو إن كانَ الفعلُ قلبيّاً، و وجد معلّق عن العمل، نحو: ظهَر لي أقام زيد، صحَّ، و إلا فلا، و هو قول الفرّاء و جماعة من الكوفيّين و نسبوه إلى سيبويه، و حملوا عليه: ﴿ثُمّ بَدَا لهم من بَعدما رأوا الآيات لَيسجُنُنّه﴾[يوسف/٣٥]، و منعوا: يُعجبني يقومُ زيدٌ، و على هذين القَولين فيزاد في الجمل الّتي لها محلّ الجملة الواقعة فاعلاً و نائباً عنه، و منع الأكثرونَ ذلك كلّه، و أوّلوا ما ورَد ممّا يوهمه، فقالوا في يَسير: إنّه على إضمار أن، و في بدا ضمير البداء المفهوم منه أو ضمير السجن المفهوم من الفعل.

و قالَ الدمامينيُّ: ما أظنُّ أنّ أحداً من الكوفيّين و لا غيرهم ينازعُ في أنّ من خصاص الاسم كونَه مسنداً إليه، فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على أنّ معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعلُ المسندُ إليه معنى، و غايته أن التاويلَ هنا وقع بغير واسطة حرف مصدريٍّ، فهو كما يقول الكلُ في نحو: قمت حين قام زيدٌ، من أنّ الجملة وقعت مضافاً إليها مع أنّ الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد إليه، لكن الجملة هنا مؤولةٌ عندهم بمفرد، أي حين قيام زيد. و لابدع في هذا، لأنّه وجد مطّرداً في الإضافة في باب التسوية، نحو: سواءٌ على قمت أم قعدتَ، أي قيامك و قعودك، و في لاتأكلْ السمك و تشرب اللبن، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، فهشام و من قال بقوله ألحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الأبواب.

الجملة الواقعة المضاف إليها

ص: الرّابعة:المضاف إليها: و تقع بعد ظروف الزمان، نحو: ﴿و السّلامُ على يَومَ وُلدتُ﴾ ﴿و اذكرُوا إذ انتم قَليلٌ﴾ و بعد حَيثُ، و لا يُضاف إلى الجمل من ظروف المكان سواها، و الأكثر إضافتها إلى الفعلية.

[1] - تمامه « و عهدي به قيناً يفشُ بكير»، و لم يسمَّ قائله. اللغة: راعني: أعجبني، القين: الحدّاد، يفش: يخرج ما فيه من الريح. الكير: الجهاز يستخدمه الحدّاد للنفخ في النار لإشعالها.

ش: الجملةُ« الرابعةُ» من الجملِ الّتي لها محلٌّ من الإعراب الجملةُ«المضافُ إليها»، و محلُّها الجرُّ، فعلية كانت أو اسميَّةً. قالَ الدمامينيُّ: لاينبغي أن تنظمَ هذه في سلك الجمل الّتي لها محلٌ من الإعراب ضرورة أنّ المرادَ منها ما يكون جملةً حقيقةً، و لايكونُ في معنى المفرد، بلَ واقعةً موقعه، و المضاف إليه لايكونُ جملةً حقيقيةً، و كيف و هو لايكونُ إلا اسماً، أو ما هو في تأويل الاسم.

قالَ ابن الحاجب: لأنّ المضافَ إليه في المعنى محكوم عليه، لأنهُ منسوبٌ إليه، أو لأنّ غلامَ زيد في معنى زيد له غلامٌ أو مالكُ غلامٍ، هذا كلامه، فإذا قلت: قمت حين قام زيد، فالمعنى قمت حين قيام زيد[1]، فلم تُضفْ في الحقيقة إلا إلى المفرد دونَ الجملة، انتهى.

و قال الشمنيُّ: لانسلمُ أنّ المرادَ من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب ما لايكونُ في معنى المفرد، بل المرادُ منها ما هو أعمُّ من ذلك، و ما ادَّعاه من الضرورة ليس بصحيح.

و تقعُ الجملةُ المضافُ إليها بعدَ ظروف الزمان مضافة إليها، سواءٌ كانت مبنيَّةً أو معربةً منصوبةً على الظرفيّة أم لا، نحو قوله تعالى: ﴿ و السَّلامُ على يومَ وُلدتُ﴾[مريم/٣٣]، فجملةُ ولدتُ في محل جرٍّ بإضافة يوم إليها، و نحو قوله تعالى﴿ هذا يومُ يَنفَعُ الصَّادقينَ﴾[المائدة/١١٩] ،﴿و أنذر النّاسَ يومَ يأتيهم العذابُ﴾[ابراهيم/٤٤]، و نحو قوله تعالى:﴿ و اذكرُوا إذ أنتم قليلٌ﴾ [الأنفال/٢٦]، فجملةُ أنتم قليلٌ في محل جرٍّ بإضافة إذَ إليها، و مثلها إذا عندَ الجمهور، نحو قوله تعالى: ﴿إذا جاءَ نصرُ الله﴾[النصر/١]، و لّما عندُ من قالَ باسميَّتها، نحو: لّما جاءَ زيدٌ جاء عمرو، و سيأتي الكلامُ على ذلك في حديقة المفردات، إن شاء اللهُ.

و الأصلُ فيما يضافُ من أسماء الزمان إلى الجمل إذ و إذا، فلا يضافُ إليها غيرهما إلا إذا ساواهما في الإبهام، أو قاربهما في ما مضي، أو فيما يأتي، و ذلك ما لايختصُّ بوجه كوقت و حين و مدَّة و زمان، و ما يختصُّ بوجه دون كنهار و صباح و مساء و غداة و عشية، فلو كانَ الزمان محدوداً بالتثنية كيومين و ليلتين لم تجز إضافته خلافاً لابن كيسان لعدم السماع، فلو كانَ غير مثنًّى و دلَّ على استحضار ما تحته من العدد استحضاراً أولياً كأسبوع و شهر و عام و جمعة، فقد نصَّ المغاربةُ على جواز الإضافة، و نصَّ غيرهم على المنع و الجمع غير محدود فتجوزُ إضافته، قال[من الكامل]:

٨٤٣- أزمانَ قَومي وَ الجَماعَةَ كالَّذي مَنَعَ الرِّحَالَةَ أن تَميلَ مَميلا[2]

---

١ - سقطت هذه الفقرة في «س».

٢ - هو للراعي النميريّ. اللغة: الرحالة: السرج.

و قال الآخر[من الطويل]:

٨٤٤- ليالي اقتاد الصبا و يقودني ....[1]

«و»تقعُ الجملة المضافُ إليها«بعد حيثُ» من أسماء المكان مضافاً إليها وجوباً، نحو: جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ،« و لايضافُ إلى الجمل من ظروف المكان سواها» و قد مرَّ وجهُ ذلك في باب الإضافة، فليرجع إليــه.« و» الاســتعمال«الأكثــر إضــافتها» إلى الجملة«الفعلية»، و من ثَمّ رُجّح النصبُ في نحو: جلست حيث زيداً أراه.

تتمّة: و يضافُ إلى الجملة سوي ما ذكرَ ستّةٌ أخر.

أحدها: آية بمعنى علامة، فإنّها تضافُ جوازاً إلى الجملة الفعلية المتــصرّفِ فعلُهـــا مجرَّداً، كقوله[من الطويل]:

٨٤٥- ألكني إلى سَلمى بآيةِ أومَأت بِكَفٍّ خَضيبٍ تَحتَ كَفٍّ مِدرَعٍ[2]

وقوله [من الوافر]:

٨٤٦- بآيةِ تُقدِمونَ الخَيلَ شُعثاً كأنَّ على سَنابكِها مُداما[3]

أو مقروناً بما الزائدةِ عندَ سيبويه أو المصدريَّة عندَ ابن جنيّ و ابن مالك في قوله[من الوافر]:

٨٤٧- ألا مَن مبلِغٌ عنّي تَميماً بآيةِ ما تُحبُّونَ الطَّعَاما[4]

أو النافية في قوله[من الطويل]:

٨٤٨- ألكني إلى قَومي السَّلامَ رِسَالةً بآية ما كانوا ضعافاً و لا عُزلا[5]

هذا قولُ سيبويه، و زعَم ابنُ جنيّ أنّها إنّما تضافُ إلى المفرد، نحو:﴿ إنَّ آية ملكــه أن يأتيكم التابوتُ ﴾[البقرة/٢٤٨] و أنَّ الجملةَ بعدها على تقدير ما المصدريَّة، كأنّــه رأى أنَّ الإضافة إلى الجملة أنّما ينبغي أن يكونَ في الظروف، و ما أشبهها بوجه و أنّــه بعيدةٌ من الظروف، و أنّما قدَّر ما دونَ أن المعهودة التقدير، لأنَّ الفعلَ لم ير منصوباً في وقت ما، و لأنّه لايختصُّ بالمستقبل، و ردَّ ابن مالك عليه بقوله[من الطويل]:

٨٤٩-........................ بآية ما كانوا ضعافاً و لا عزلا[6]

---

١ – تمامه «يحول بنا ريعانه و يحاوله»، و هو لطرفة بن العبد. اللغة: الريعان: من كلّ شئ: أوّله و أفضله.
٢ – لم يذكر قائله. اللغة: إلاك: أبلغ، أومأت:أشارت، الكفُّ: الراحة مع الأصابع. الخضيب: فعيــل بمعــنى المفعول يعني ما غيّر لونه بالحناء.
٣ – نسب البيت إلى الأعشي و إلى زيد بن عمرو بن الصعق. اللغة: يقدمون: يدخلون و يتقدّمون في الأمر، الشعث: جمع أشعث، و هو المغبر الرأس، السنابك: جمع سنبك، و هو طرف الحافر، المدام: الخمر.
٤ – هو لزيد بن عمرو بن الصعق.
٥ – هو لعمرو بن شأس. اللغة: الضعاف: جمع ضعيف، العزل: جمع أعزل: و هو الّذي لاسلاح له.
٦ – تقدّم برقم٧٤٨.

قال: لأنّ تقديرَ ما المصدريَّة قبلَ ما النافية ممتنعٌ، و الّذي رأى أنّها تضافُ إلى الجملة وجه ذلك بأنّ الآية بمعنى العلامةَ مشابهة للوقتَ، لأنّ الوقتَ حادثٌ صارَ علماً لحادث آخر، كقولك: أتيتكَ طلوعَ النجم، فصارَ طلوعُها آية الإتيان و علامته، فمن ثَمَّ عُوملت معاملةَ أسماء الأوقاتَ في جواز الإضافة إلى الجملة، و أمّا اشتراطُ الفعلية و تصرُّف الفعل و كونه مثبتاً أو منفيًّا بما فمحالٌ على السماع.

الثاني: ذو في قولهم: إذهَب بذي تسلم، و البا في ذلك ظرفيَّة، و ذو صفة لزمن محذوف، ثمّ قالَ الأكثرون هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي إذهَب في وقت صاحب سلامة، أي في وقت هو مَظنَّة السلامة، و قيل: إنّها موصولةٌ بمعنى الّذي على لغة طيٍّ، و أعربت على لغة بعضهم، فالموصوف معرفةٌ، و الجملة صلةٌ فلامحلّ لها، و الأصلُ إذهَب في وقت الّذي تسلم فيه، ثمّ اتُّسع فيه، فحذف الجارّ فصار تسلمه، ثمّ حذفَ الضميرُ، فلا إضافة فيه إلى الجملة.

قالَ المراديُّ في شرح التسهيل: و إلى نحو هذا كانَ يذهبُ ابنُ الطراوة. قالَ ابنُ هشام: و يضعفه أنّ استعمالَ ذي موصولةً بطيٍّ، و لم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، و أنّ الغالبَ عليها في لغتهم البناء، و لم يسمع هنا إلا الإعراب، و أنّ حذفَ العائد المجرور هو الموصول بحرف متّحد المعنى مشروط باتّحاد المتعلّق نحو: ﴿و يَشربُ ممّا تَشربُونَ﴾[المومنون/٣٣]، أي منه، و المتعلّقُ هنا مختلفٌ، و أنّ هذا العائد لم يذكر في وقت، انتهى.

و ربّما قالوا: بذي تسلم ما كان كذا مقسماً به، و يختلفُ فاعلا اذهب و تسلم بحسب المخاطب، فيقال: اذهبي بذي تسلمين، و اذهبا بذي تسلما، و اذهبوا بذي تسلمون، و اذهبن بذي تسلمن.

الثالثُ و الرابعُ: لَدُن و رَيثَ، فإنّهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية الّتي فعلُها متصرّفٌ، و يشترطُ كونه مثبتاً بخلافه مع آية كقولَه[من الطويل]:

٨٥٠- لَزِمنَا لَدن سالتُمُونا رِفَاقَكُم فَلا يكُ منكم للخلافِ جُنوحُ[1]

و قوله[من الطويل]:

٨٥١- خليليَّ رفقاً ريثَ أقضي لبانةً منَ العَرصات المذكّرات عُهودا[2]

و قد تضافُ لدن إلى الجملة الاسميَّة أيضاً كقوله[من الطويل]:

---

١ - البيت بلا نسبة إلى قائل معيَّن، و يروى سألتمونا وفاقكم. اللغة: الجنوح: الميل.

٢ - لم يذكر قائله. اللغة: الريث: البطء، اللبانة: الحاجة، العرصات: جمع عرصة، و هو الفضاء الواسعة من الدار ليس فيها بناء.

٨٥٢- .... وَ تَذكُرُ نُعماه لَدن أنتَ يافعٌ[1]

قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل: و هما أحقُّ من ذلك من آية.

أمّا لدن فإنّها تدلُّ على مبدإ الغاية زماناً و مكاناً، فإذا دلّت على مبدإ الزمان فجريها مجرى الأسماء المبهمة ليس ببدع.

و أمّا ريثَ فهو مصدرُ راث يريث، إذا أبطأ، فعومل في الإضافة إلى الجملة معاملة أسماء الزمان، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت، انتهى. فالأصل في مثل قولك: أنظرني ريثَ أفعل، أنظرني مدّةَ ريث أن أفعلَ، ثُمَّ أنيبت ريث عن المدّة، و أضيفت إلى الجمل كما يجوز ذلك في المدّة، و ذهبَ ابنُ مالك في الكافية و شرحها إلى أنّ الفعل بعدهما على إضمار أن، و يؤيّده ظهورها مع لدن في قوله[من الطويل]:

٨٥٣- و ليتَ فَلَم تقطَع لَدُن ان وَليتَنا قرابةَ ذي قربي و لا حقَّ مسلم[2]

و الخامسُ و السادسُ: قول و قائل، كقوله[من الخفيف]:

٨٥٤- قَولُ يا للرِّجالِ يُنهضُ مِنّا مُسرعِينَ الكُهولَ و الشُّبّانا[3]

و قوله[من الكامل]:

٨٥٥- و أجبتُ قائلَ كَيفَ أنتَ بِصالِحٍ حتّى مَللتُ وَ ملّني عُوّادي[4]

تنبيهاتٌ: الأوّل: يشترطُ في الجملة المضاف إليها خبريّتها، فإن كانت الجملةُ اسميَّةً، و صدرت بلا التبرئة بَقِيَ اسمها على ما كانَ عليه من بناء أو نصب، فتقول: جئتك يومَ لاحرَّ و لا بردَ، و يروى يوم لاحرٍّ ولابرد بالجرِّ على إضافة يوم إلى الاسم بعد لا، و إن صُدرت بلا و ما العاملتين كليسَ لم يختلفْ حكمُها، كقوله[من الطويل]:

٨٥٦- و كُن لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بنِ قاربِ[5]

الثاني: لايلحقُ الرابطُ الجملة المضاف إليها إلّا نادراً: قالَ ابن مالك: كلُّ مضاف إلى جملة مقدَّر الإضافة إلى مصدر من معناها، و من أجل ذلكَ لايعودُ منها ضمير إلى المضاف إليها، كما لايعودُ من المصدر، فإن سمعَ ذلك عدَّ نادراً كقوله[من الوافر]:

٨٥٧- مَضَت سنةٌ لعامِ وُلدتُ فيه و عشرٌ بعدَ ذاكَ و حِجَّتانِ[6]

---

١ - صدره «إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر»، و لم يذكر قائله. اللغة: الفَود: الجناح.

٢ - لم يسمَّ قائله.

٣ - لم يعيَّن قائله.

٤ - لم يسم قائله. اللغة: مملت: من الملالة، و هي السآمة، العوّاد: جمع عائد و هو الّذي يزور المريض.

٥ - قاله سواد بن قارب و قدر رأى النبي (ص) في المنام، فأسلم حين كونه غائبا عن النبي (ص) في المدينة، فخاطب النبي (ص) بقصيدة منها هذا البيت. اللغة: الفتيل: شقّ في نواة التمر، و هو مفعول لمغنٍ.

٦ - هو من أبيات للنابغة الجعدي، اللغة: الحجة: الحول و السنة.

و المعروفُ أنّه إذا كانَ في الجملة ضميرٌ فصِّلت عن الإضافة و جعلت صفةً، كقوله تعالى:﴿ و اتَّقوا يوماً تُرجَعونَ فيه إلى الله﴾[البقرة/٢٨١].

الثالثُ: ما يجبُ إضافته إلى الجمل و قد مرَّ ذكره في باب الإضافة، يجبُ بناؤُه، و غيرِ الواجب يجوزُ الإعراب فيه على الأصلِ و البناء حملاً على إذ و إذا، فإن كانَ ما وليه فعلاً مبنيَّاً ترجَّح البناءُ للتناسب، و إن كانَ فعلاً معرباً أو جملة ترجَّح الإعراب عند الكوفيِّين، و وجبَ عند البصريِّين و قد مرَّ ذلك مستوفياً.

الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم

ص: الخامس: الواقعة جواباً لشرط جازم مقرونة بالفاء أو إذا الفجائيَّة، و محلُّها الجزمُ، نحو: ﴿من يُضلِلِ اللهُ فَلا هاديَ لَه﴾ ،﴿إن تُصبهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَت أيديهِم إذا هُم يَقنَطُونَ﴾ و أمّا نحوَ: إن تَقُم أَقُم ، و إن قمتَ قمتُ، فالجزم فيه للفعل وحده.

ش: الجملة«الخامسة» من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب الجملةُ«الواقعة جواباً لشرط جازم»، و هو إن و أخواتها، حالَ كونها أعني الجملة الجوابيَّة«مقرونة بالفاء»، سواءٌ كانَت اسميَّةً أم فعلية خبريَّةً أم انشائيَّة «أو» مقرونة «بإذا الفجائيَّة»، و لاتكونُ إلا اسميَّة و الأداة إن خاصّةً كما مرَّ.

«و محلُّها» أي الجملة من الأعراب«الجزمُ»، لأنّها لم تصدر بمفرد يقبلُ الجزمَ لفظا أو محلّاً، فالمقرونة بالفاء«نحو» قوله تعالى:﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلاهاديَ له وَ يَذَرُهم﴾ [الأعراف/٨٦]، فجملة لا هاديَ له من لا و اسمها و خبرها في محلِّ جزم جواباً لشرط جازم، و هو من، و لهذا قُرِئَ بجزم يذَر عطفاً على محل الجملة، و الفاء المقدَّرة كالمذكورة نحو قوله[من البسيط]:

٨٥٨- مَن يَفعلِ الحسنات اللهُ يَشكُرها ....[1]

و المقرونة بإذا نحو قوله تعالَى:﴿ و إن تُصبهُم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَت أيديهم إذا هُم يَقنطُونَ﴾ [الروم/٣٦]، فجملة﴿ هُم يقنطونَ ﴾ في محلِّ جزمٍ لوقوعها جواباً لشرط جازم، و هو إن. و«أمّا» إذا صدِّرت الجملة بمفرد يقبلُ الجزم لفظاً« نحو» قولك: «إنْ تَقُم أَقُم» أو محلّاً نحو قولك: «إن قمتَ قمتُ، فالجزمُ فيه» محكومٌ به«للفعل وحدَه» لاالجملة بأسرها، و كذا القولُ في الشرط.

---

١ - تمامه «الشر بالشّر عندالله مثلان»، و هو لعبد الرحمن بن حسان أو لكعب بن مالك.

تنبيهات: الأوّل: قالَ الدمامينيُّ في شرح المغني: الّذي يظهرُ لي أنّ جملةَ الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً، سواءٌ اقترنَتْ بالفاء أم لاتقترنْ، و سواءٌ كانت جواباً لشرط جازم أو جواباً لشرط غيرجازم، لأنّ الجملةَ إنّما تكونُ ذاتَ محلّ من الإعراب، إذا صحّ وقوعُ المفرد في محلّها، و الجزاء لايكونُ إلا جملةً، و لايصحُّ وقوعُه مفرداً أصلاً ضرورةَ أنّ حرفَ الشرط لايدخلُ إلا على جملتين دالّاً على انعقاد السببيَّة أو اللزوم بينهما، فيكونُ مضمونُ أولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية، أو في الإخبار بها أو يكونُ مضمونُ الثانية لازماً لمضمون الأولى على ما اختاره بعضُهم، و كانَ الداعي لهم إلى جعلِ جملة الجواب فيما ذكر ذات محلّ هو المحافظة على توفيرِ ما يقتضيه أداة الشرط إمّا لفظاً أو محلّاً، و جوابه أنّ توفيرَ ذلك إنّما يصحُّ فيما يقبله، و الجملةُ ليست قابلةً هنا لذلك لا بحسب اللفظ، و هو ظاهرٌ و لا بحسب المحلّ، إذ ليست واقعةً في موضعِ المفرد كما قدَّمناه، انتهى.

و تأوُّل الجزم في﴿يذرهم﴾ و نحوه بتقدير شرط محذوف دلّ عليه ما قبله، أي و إن لم يفعلوا يذرهم. قالَ بعضُهم: و لاحاجةَ إلى ذلك معَ إمكان تخصيص الإعراب بغير الجزم في قولهم: إنّما تكونُ الجملةُ ذاتَ محلّ من الإعراب إذا وقعت موقعَ المفرد، و هذا أسهلُ من مخالفة كلامهم، و تأوُّل بما وردَ من ذلك بما لا حاجةَ إليه.

الثاني: صريحُ كلامِ المُصنِّف أنّ المحلّ في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء و ما بعدها، و صرَّحَ ابن هشام في المغني أنّه قول الجميع، لكن وقعَ له عند الكلام على هذه الجملة أنّ الجزم محكومٌ به لما بعد الفاء، و تعقّبه الشارح بأنّه لاوجه له، فإنّ المجزومَ لايحلّ في هذا الموضع، و كيف و هذه الفاءُ مانعةٌ من جزم ما بعدها، قال: و أمّا الّذي ذكَره الجميعُ فربّما يتخيَّلُ على ما فيه، و ذلك لأنّ الفاءَ و ما بعدها لو وقَعَ موقَعَهما ما هو مصدَّر بمضارع لجزمَ، فيحكمُ على المجموع بأنّه في محلّ جزم بهذا الاعتبار و هو معترض.

فإنّ المضارعَ المجزومَ لم يقع وحَده موقعَ الفاء و ما بعدها، و إنّما الواقعُ مجموعُ الجملة الّتي هو صدرُها، و لو كانَ المرادُ بالمفرد ما يظهرُ فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبُه لَلزمَ الحكمُ على كثير من الجملِ الّتي لامحلّ لها من الإعراب بأنّها ذاتُ محلّ نظراً إلى هذا المعنى، ألا تُرَى أنّ الواقعةَ جواباً لشرط غير جازم لامحلّ لها بالإجماع، مثل إذا قامَ زيدٌ فهو مكرمٌ، في أنّها يمكن أن تصدَّر بمضارعٍ مرفوع، فتقولُ: إذا قامَ زيد أكرمه، فلو اعتبرَ ما تقدَّم للزم كونُ هذه الجملة ذات محلّ، و هو باطلٌ، و على ذلك فقِسْ، انتهى .

و قالَ الشمنيُّ: إذا كانَ المرادُ بالمفرد ما يظهرُ فيه الإعراب الّذي يقتضيه العاملُ السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الّذي أوردَه.

الجملة التابعة لمفرد

ص :السادسة: التّابعة لمفرد، و محلُها بحسبه، نحو:﴿ واتّقوا يَوماً تُرجَعُونَ فيه إلى اللهِ ﴾ و نحو:﴿ أوَ لَم يَرَوا إلى الطَّيرِ فَوقَهُم صافّاتٍ و يَقبضنَ ﴾.

ش: الجملةُ«السادسةُ»من الجملِ الّتي لها محلٌّ منَ الإعراب الجملةُ«التابعة لمفرد، و محلّها» من الإعراب«بحسبه»، أي بحسب متبوعها مرفوعاً كانَ أو منصوباً أو مجروراً. و هي عندَ الجمهور نوعان:

أحدهما: المنعوتُ بها، و هي في محلّ رفع في نحو قوله تعالى: ﴿مِن قبلِ أنْ يَأتيَ يومٌ لابيعٌ فيه﴾[البقرة/٢٥٤]، و جملة لا بيعٌ فيه من اسم لا و خبرها في محل رفع على أنّها نعتٌ. و في محلّ نصب في نحو قوله تعالى:﴿ و اتّقوا يوماً تُرجَعونَ فيه إلى الله﴾[البقرة/٢٨١]، فجملة ترجعونَ في محلّ نصب على أنها نعتٌ ليوم. و في محلّ جرٍّ في نحو قوله تعالى:﴿ ليومٍ لاريبَ فيه﴾[آل عمران/٩]، فجملة لاريب فيه في محلّ جرٍّ على أنّها نعتٌ ليوم .

تنبيه: للجملة المنعوت بها ثلاثة شروط: شرطٌ في المنعوت، و هو أنْ يكونَ نكرة إمّا لفظاً كما مرَّ، أو معنى لا لفظاً، و هو المعرَّف بأل الجنسية كقوله[من الكامل]:

٨٥٩– وَ لَقَد أمرُ على اللّئيم يَسُبُّني ....[1]

و شرطان في الجملة:

أحدُهما أن تكونَ مشتملةً على ضمير يربطُها بالموصوف إمّا ملفوظ كما مرَّ، أو مقدَّر كقوله تعالى:﴿ و اتّقوا يوماً لاتجزي نفسٌ عن نفس شيئاً و لايقبلُ منها شَفَاعةٌ و لايُؤخَذُ منها عدلٌ و لا هم يُنصَرونَ﴾[البقرة/٤٨]، فإنّه على تقدير فيه أربع مرّات.

الثاني: أن تكونَ خبريَّة فلا يجوز: مررتُ برجلٍ اضربْه.

و النوع الثاني: المعطوفةُ بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ أوَ لَم يَرَوا إلى الطَّيرِ فوقَهم صَافّات وَ يَقبِضنَ﴾[الملك/١٩]، فجملةُ يقبضنَ في محلّ نصب عطفاً على صافات، و هو حالٌ مَن الطير.

---

١ – تمامه«فمضيت ثُمّتَ قلتَ لا يعنيني»، و هو لرجل من سلول: اللغة: اللئيم: الشحيح، الدني النفس، يسبّني: يشتمني، لا يعنيني: لا يقصدني.

تنبيه: زادَ الزمخشريُّ و ابنُ جنيّ و ابنُ مالك و ابن هشام الجملة المبدلة، قال تعالى: ﴿و أَسَرُّوا النجوَي الَّذينَ ظَلَمُوا ﴾[الأنبياء/٣]، ثُمَّ قالَ: ﴿ هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفَتأتونَ السحَرَ ﴾[الأنبياء/٣]، قال الزمخشريُّ: هذا في محلّ نصب بدلاً من النجوَي و محتمل التفسير.

و قال ابن جنيّ في قوله[من الطويل]:

٨٦٠ – إلى الله أشكُو بالمدينه حَاجَةً   و بالشَّامِ أخرى كَيفَ يَلتَقيان[1]

جملةُ الاستفهام بَدلٌ من حاجة و أخرى أي إلى الله أشكو حاجتين تعذّر التقائهما، و الجمهورُ لم يذكروا ذلك، و قال أبوحيَّان: و ليس كيف يلتقيان بدلاً، بل استئناف للاستبعاد، انتهى. و لذلك لم يذكرها المُصنِّف(ره).

الجملة التابعة لما لها محلٌ

ص: السابعة: التابعة لجملة لها محلٌ، و محلُها بحسبها، نحو:زيدٌ قامَ وَ قَعَدَ أبوه، بالعطف على الصغرى، و تقع بَدَلاً بشرط كونها أوفى بتأدية المراد، نحو:

اَقُولُ له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا   و إلا فكُن في السرِّ و الجَهرِ مُسلماً

ش: الجملة«السابعة» من الجمل الّتي لها محل من الإعراب الجملة «التابعة لجملة لها محلٌ» من الإعراب،«و محلُها» أي التابعة «بحسبها» أي بحسب المتبوعة مرفوعةً كانت، أو منصوبةً أو مجرورةً.

و تقعُ أعني التابعةُ معطوفه«نحو: زيدٌ قام، وَ قَعَدَ أبوه بالعطف على» الجملة «الصغرى»، و هي قامَ الّتي هي خبرٌ في محلّ رفع. و احترز بذلك من تقديرها معطوفةً على الكبرى، لأنّها حينئذ لامحلّ لها لعطفها على جملة مستأنفة و من تقدير الواو للحال، لأنّها حينئذ لاتكون تابعةً.

و«تقعُ بدلاً بشرط كونها أوْفَى»من الجملة الأولى«بتأديةِ»المعنى«المرادِ نحو» قول الشاعر[من الطويل]:

٨٦١– أَقُولُ له ارحَل لا تُقيمَنَّ عندَنا   و إلا فكُن في السِّرِّ و الجَهرِ مُسلما[2]

فجملةُ لاتقيمَنَّ عندنا في محلّ نصبَ بدلُ اشتمال من ارحل، لما بينهما من المَلابسة اللزوميَّة، و هي أوفَى بتأدية المعنى المراد من الجملة الأولى، فإنّ دلالتها على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى.

---

١ – هو للفرزدق.
٢ – تقدم برقم ٦٠٣ .

فإن قلتَ: هي إنّما تدلُّ على طلب الكَفّ عن الإقامة، لأنّه موضوعٌ للنهي، و أمّا إظهار الكراهية المنهيّ فمن لوازمه و متقضياته، فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة، قلتُ: نعم و لكن صارَ قولنا: لاتقم عندي بحسب العرف حقيقة في إظهار كرامة إقامته و حضوره، و التأكيد بالنون دالٌّ على كمال هذا المعنى، فصار لاتقيمنَّ عندنا دالّاً على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى، قاله التفتازاني في شرح التلخيص.

ثمّ إنّما يصحُّ التمثيل بهذا البيت للجملة الّتي لها محلٌّ بناءً على قول علماء البيان من تمثيلهم به، لأنّ الجملةَ الأولى محكيَّةٌ، و الثانية تابعةٌ لها، لكن قال ابنُ هشام: إذا قيل: قالَ زيدٌ: عبد الله منطلقٌ، و عمرو مقيمٌ، فليست الجملةُ الأولى في محلِّ نصب، و الثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، و لامحلَّ لواحدة منهما، لأنّ المقولَ مجموعُهما، و كلٌّ منهما جزءٌ للمقول كما أنّ جزئي الجملة الواحدة لا محلّ لواحد منهما باعتبار القول، فتأمَّله، انتهى.

و هذا بعينه جارٍ في البيت، فإنّ مجموعَ الجملتين فيه، و هما قوله: ارحل لاتقيمنَّ عندنا، هو المقولُ، و كلُّ واحدٍ من الجملتين جزءُه، فلايكونُ لها محلٌّ على مقتضى كلامه.

تنبية: ما ذكرَه المُصنِّفُ من انحصار الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب في سبع جارٍ على ما قرَّروا، كما قالَ ابن هشام في المغني، و الحقُّ أنّها تسعٌ، و الّذي أهملوه الجملة المستثناة. قَالَ الدمامينيُّ: لم يعترض للتنصيص عليها أحدٌ قبل ابن خروف فيما أعلم، فإنّه قال في قوله تعالى:﴿لستَ عليهم بِمُصَيطِرٍ*إلا مَن تَوَلّى وَ كَفَرَ* فَيُعَذِّبُه اللهُ العذابَ الأكبَرَ ﴾[الغاشية/٢٣و٢٢و٢١]، من مبتدأ، و يعذّبهُ اللهُ الخبر، و الجملة في محلّ نصب على الاستثناء المنقطع، انتهى.

و الجملة المسند إليها نحو:﴿ سواءٌ عليهم أ أنذرتهم أم لَم تُنذرهُم لايُؤمنُونَ ﴾[البقرة /٦]، إذا أعربَ سواءٌ خبراً و أنذرتهم مبتدأ. و نحو: تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه[1]، إذا لم يقدَّر الأصل أن تسمع، بل قدِّر تسمع قائماً مقامَ السماع كما أنّ الجملة في نحو: ﴿و يوم نُسَيِّرُ الجبال﴾[الكهف/٤٧]، و نحو﴿ أ أنذرتهم﴾، و إن لم يكن معها حرفٌ سابك.

و زادَ الدمامينيُّ عاشرةً، و هي الّتي تقعُ صلةً لأل، إمّا مع القول بأن ذلك لايكونُ للضرورة مطلقاً، كما يقولُ الجمهور، أو مع القول بأنّ ذلك يجوزُ في السعة قليلاً إن

١- المعيدي هو تصغير رجل منسوب إلى معد، يضرب مثلاً لمن خبره خير من مرآته. لسان العرب ٣٧٤٣/٤.

كانت فعلية مصدَّرةً بمضارع، كما يقوله الأخفش و ابن مالك، فإنّ جملة الصلة في هذه الحالة تكونُ ذاتَ محلٍّ من الإعراب لوقوعها موقعَ المفرد.

و ردَّه التقيُّ الشمنيُّ بأنّا لانسلمُ أنّ كلَّ جملةٍ واقعةٍ موقَع المفرد لها محلٌّ من الإعراب، و إنّما ذلك للواقعة موقعَ المفرد بطريقِ الأصالة، و للواقع بعد أل الموصولة ليس للمفرد بطريق الأصالة، لأنّهم قالوا: إنّ صلةَ الفعل في صورة الإسم، و لذا تعملُ بمعنى الماضي، و لو سلم، فإنّما ذلك للواقع موقعَ المفرد الّذي له محلٌّ، و المفرد الّذي هو صلة أل لامحلَّ له، و الإعراب الّذي فيه بطريق العارية، فإنّها لما كانت في صورة الحرفيّة نقلَ إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما في إلا بمعنى غير، و قد ألغز بذلك بعضُ الاندلسيين فقال[من الرجز]:

٨٦٢- حَاجَيْتُكم لتخبروا ما اسمان و أول إعرابه في الثاني

و ذاكَ مبنيٌّ بكلِّ حالِ ها هو للناظر كالعيان

و في حاشيه الكشّاف للتفتازانيِ و الجمهور على أنّ اللام الّتي هي من الموصولات اسمٌ موضوعٌ برأسه، ألزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف، و أظهر إعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف، و صلته فعل في صورة الاسم، انتهى.

الجمل الّتي لامحلّ لها من الإعراب

الجملة المستأنفة

ص: تفضيل آخر، الأولى: مّا لا محلّ له المستأنفة، و هي المفتتح بها الكلام كقولك ابتداءً: زيدٌ قائمٌ أو المنقطعة عمّا قبلها، نحو: ﴿ و لايَحزُنكَ قَولُهم إنّ العزّه لله جميعاً ﴾، و كذلك جملة العامل الملغي لتأخُّره، أمّا الملغي لتوسُّطه فجملةٌ معترضةٌ.

ش: هذا«تفضيلٌ آخرُ» للجمل الّتي لامحلّ لها من الإعراب.

الجملة«الأولى مّما لامحلّ له» من الإعراب الجملةُ«المستأنفةُ» وتُسمّى الابتدائيةَ أيضاً، و الأوّل أوضح، لأنّ الابتدائية تطلقُ أيضاً على الجملة المصدَّرة بالمبتدإ، و لو كانَ لها محلٌّ. و هي أي الجملةُ المستأنفةُ نوعان.

أحدهما« المفتتحُ بها الكلام»، أيَ الواقعةُ ابتداءً لفظاً و نيّةً :«كقولك ابتداءً زيدٌ قائمٌ» و قام زيد. و منه الجملةُ المفتتحُ بها السورُ، أو نيّةً لا لفظاً، نحو: راكباً جاء زيدٌ.

و الثاني:«المنقطعةُ عمّا قَبلها»، أي الّتي قطع تعلّقها، مّما قبلها لفظاً أو معنى، فالأوّل نحو قوله تعالى:﴿و لايَحزُنك قَولُهُم إنّ العزَّة لله جَميعاً﴾[يونس/٦٥]، مستانفة منقطعة

عمَّا قبلَها، لامحلَّ لها من الإعراب، و ليست محكيَّة بالقول لفساد المعنى، إذ قالوا: إنَّ العزَّةَ لله جميعاً لم يحزنه، و إنَّما المحكيُّ بالقول محذوفٌ تقديره: إنَّه مجنونٌ أو شاعرٌ أو نحو ذلك، و مثلها قوله تعالى:﴿ فلايَحزُنْكَ قولُهم إنّا نَعلَمُ ما يُسِرُّونَ وَ مَا يُعلِنُونَ﴾ [يس/٧٦].

و في جمال القرّاء[1] للسخاويِّ إنَّ الوقفَ على قولهم في الاثنين واجبٌ، و الصوابُ أنَّه ليسَ في جميع القرآن وقفٌ واجبٌ، نعمْ إن وصلَ و قصدَ بذلك تحريفُ المعنى أثم.

«و كذلك» أي كالمذكور من الجملة المنقطعة «جملةُ العاملِ الملغي لتأخُّره» نحو: زيدٌ قائمٌ أظُنُّ، «أمَّا» جملة العامل«الملغى لتوسُّطه» نحو: زيدٌ أظُنُّ قائمٌ، «فجملةٌ»لا محلَّ لها من الإعراب أيضاً إلا أنَّها جملة«معترضةٌ» لا منطقعةٌ. و الثاني أعني الّتي قطعَ تعلُّقها عمَّا قبلها معنى نحو قوله تعالى:﴿ أو لَم يَرَوا كَيفَ يُبدِئُ اللهُ الخلقَ ثُمَّ يعيدُه﴾[العنكبوت/١٩]، منقطعة عمَّا قبلها، لأنَّ الرابط المعنويَّ مفقودٌ، إذ إعادةُ الخَلق لم تقع بعد، فيقرروا برؤيتها مع أنَّ الرابطَ اللفظيَّ موجودٌ، و هو حرفُ العطف.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: يخصُّ البيانيونَ الاستئنافَ بما كان جواباً عن سؤال مقدَّر، نحو قوله تعالى:﴿هل أتاكَ حديثُ ضيفِ إبراهيمَ المُكرمينَ* إذ دَخلُوا عليه فَقَالُوا سلاماً قالَ سلامٌ ﴾[الذاريات/٢٥و٢٤]، فإنَّ جملة القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديرُه فماذا قالَ لهم، و لهذا فصلت عن الأولى، فلم تعطف عليها و في قوله: ﴿سلامٌ قومٌ منكرونَ﴾ [الذاريات/٢٥] جملتان، حذفَ خبرُ الأولى و مبتدأ الثانية، إذِ التقدير سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ منكرونَ، و منه قولَه[من الكامل]:

٨٦٣- زَعَمَ العَواذِلُ أنّني في غمرة صَدَقُوا و لكن غَمرتي لاتَنجَلي[2]

فإنَّ قولَهَ: صدقوا جوابُ سؤال تقديره: أصَدَقُوا أم كذبوا ؟ و مثله:﴿ يُسَبِّحُ لَه فيها بالغُدوِّ و الأصالِ *رجالٌ﴾ [النور/٣٧و٣٦] فيمن بَنَى يسبَّح للمفعول.

الثاني: قالَ ابنُ هشام: قد يحتملُ اللفظُ الاستئنافَ و غيرَه، و هو نوعان: أحدُهما إذا حمل على الاستئناف احتِيجَ إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو: زيدٌ من قولك: نعمَ الرجلُ زيدٌ، و الثاني ما لايحتاج فيه إلى ذلك لكونه جملةً تامَّةً، و ذلك كثير جدّاً، نحو الجملة المنفيَّة في قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الّذين آمَنُوا لاتتَّخذُوا بِطانةً مِن دونِكم لايَـألُونَكم

---

١ - جمال القرّاء و كمال الاقراء للشيخ علم الدين السخاويُّ المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، و هو كتاب لطيف في فنه، جمع فيه أنواعا من الكتب المشتملة على ما يتعلق بالقراءات و التجويد و الناسخ و المنسوخ و الوقف والابتداء. كشف الظنون ٥٩٣/١.

٢ - لم يعيَّن قائله. اللغة: العوذال: جمع عاذلة من العذل بمعنى اللوم، و أراد بها الجماعة لا النساء العوذال بدليل قوله صدقوا، الغمرة: الشدَّة، تنجلي: تنكشف.

خَبَالاً ودُّوا ما عَنِتُّم قَد بَدَتِ البَغضاءُ مِن أفواهِهِم و مَا تُخفِي صُــدوُرهُم أكبَــرُ ﴾[آل عمران/١١٨].

قالَ الزمخشريُّ: الأحسنُ و الأبلَغ أن تكونَ مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانةً من دونِ المسلمينَ، و يجوزُ أن يكونَ لايَألُونَكم و قد بدت صــفتين، أي بطانة غير ما نعتكم فساداً بادية بغضاؤهم.

و منعَ الواحدي[١] هذا الوجهَ لعدم حرف العطف بين الجملتين، و زعمَ أنّه لايقالُ: لاتتّخذ صاحباً يؤذيك أحبُّ مفارقتك، و الّذي يظهر أنّ الصفةَ تتعدَّدُ بغير عاطف، و إن كانت جملة كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحمنُ*عَلَّمَ القُرآنَ*خَلَقَ الإنسانَ*عَلَّمَهُ البيــانَ﴾ [الرحمن/٤و٣و٢و١]، انتهى ملخَّصاً.

الجملة المعترضة

ص: الثّانية المعترضة، و هي المتوسطة بين شيئين، من شأنهما عدمُ توسُّط أجــنبيٍّ بينهما، و تقعُ غالباً بين الفعل و معموله، و المبتدإ و خبره، و الموصول و صــلته، و القسم و جواب، و الموصوف و صفته.

ش: الجملة«الثانية»من الجمل الّتي لامحلَّ لها من الإعراب الجملة«المعترضة»و تُسمّى الإعتراضية،«و هي» الجملة«المتوسِّطة بين شيئين»متلازمين،«من شأنهما عــدم توسُّــط أجنبيٍّ بينهما» لإفادة الكلام تقوية و تسديداً أو تحسيناً.

و في البسيط[٢]شرطُها أن تكونَ مناسبةً للجملة المقصودةَ، بحيثُ تكونُ كالتأكيد أو التنبيه على حال

من أحوالها، و أن لاتكونَ معمولةً لشئ من أجزاء الجملة المقصودة، و أن لايكونَ الفصل بها إلا بين أجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف و المضاف إليه، لأنّ الثاني كالتنوين منه على أنّه قد سُمِعَ بينهما، نحو: لا أخا فاعلم لزيد، انتهى.

«و تقعُ غالباً بين» جزئي إسناد إمّا بين«الفعل و معموله» ســواءٌ كــان فاعلــه كقوله[من الطويل]:

---

١ - علي بن أحمد محمد بن علي الإمام أبوالحسن الواحدي، مفسّر نحويٌّ، أستاذ عــصره و واحــد دهــره، صنّف: البسيط و الوسيط و الوجيز في التفسير، أسباب النزول، شرح ديوان المتنبي. بغية الوعاة ١/ ١٤٥.

٢ - البسيط شرح كبير على الكافية في النحو لابن حاجب، صنفه السيّد ركن الدين الأسترآبادي المتوفى سنة ٧١٧ هـــ. كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠.

٨٦٤- وَ قَد أَدرَكتَني وَ الحَوادِثُ جَمّةٌ   أَسِنّةُ قَومٍ لا ضِعَافٍ وَ لا عُزلِ[١]

أو مفعوله كقوله[من الرجز]:

٨٦٥- و بُدِّلَتْ وَ الدهرُ ذُو تَبدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبا و الشَّمألِ[٢]

و بينَ «المبتدإ و خبره» [من الطويل]:

٨٦٦- و فيهِنّ و الأيّامُ يَعثــرنَ بالفتى   نَوادبُ لا يَمْلَلنهُ و نَوائِحُ[٣]

و منه الاعتراضُ بجملة الفعل الملغي في نحو: زيدٌ أظُنُّ قائمٌ، و بجملة الاختــصاص نحو قوله (ص): نحن معاشر الأنبياء لانورث[٤]، و قول هند بنت عتبة[من الرجز]:

٨٦٧- نَحنُ بنات طَارق   نَمشِي على النمارِق[٥]

أو بين ما أصله المبتدأ و الخبر كقوله[من المنسرح]:

٨٦٨- إنّ سُليمى وَ اللهُ يكلَؤُهَا   ضَنّت بِشَيءٍ ما كانَ يَرزؤُها[٦]

و قوله [من الرجز]:

٨٦٩- يا ليتَ شعري و المُنى لا تَنفَعُ   هَل أغدُوَن يوماً و شَملي مجمعٌ[٧]

إذا قيلَ بأن جملة الاستفهام خبرٌ على تأويل شعري بمشعوري، لتكونَ الجملة نفــسَ المبتدإ فلاتحتاجُ إلى رابط، و أمّا إذا قيلَ: إنّ الخبرَ محذوفٌ، أي موجودٌ، أو إنّ ليــتَ لا خبَر لَها هنا، إذ المعنى: ليتني أشعرُ، فالاعتراض بين الشعر و معموله الّذي علّــق عنــه بالاستفهام و بين جزئي صلة، أمّا بين«الموصول و صلته» كقوله [من الكامل]:

٨٧٠- ذاكَ الّذي و أبيكَ يعرفُ مالكاً   و الحقُّ يَدفعُ تُرّهاتِ الباطلِ[٨]

و قوله[من البسيط]:

٨٧١- ماذا لا عُتبَ في المَقدورِ رُمت أما   يَكفيكَ بالنّجح أم خُسرٌ وتضليلٌ[٩]

---

١ – نسب البيت إلى الجويرية بن زيد، و إلى حريرة بن بدر الدارمي. اللغة: أدركتني: لحقتني، الجمة: الكثيرة، الأسنة: جمع سنان، و هو حديد في طرف الرمح، الضعاف: جمع ضعيف، العزل: جمع أعزل بمعنى الــذي لا سلاح له.

٢ – هو لأبي النجم العجلي. اللغة: بدّلت: اتّخذت منه بدلاً، هيفاً: ريح حارّة تأتي من قبل اليمن، الــدّبور: ريح تأتي من دبر الكعبة، الصبا و الشمال: ريحان معروفتان.

٣ – هو لمعن بن أوس، اللغة: يعثرن بالفتى: يُزللنه، النوادب: جمع نادبة، و هي الّتي تندب، النوائح: جمع نائحة و هي التي تنوح.

٤ – مسند أحمد حنبل،٢/٤٦٣.

٥ – هو من أبيات لهند بنت عتبة بن ربيعة أمّ معاوية، قالها يوم أحد تحرض بها المشركين على قتــال رســول الله(ص). اللغة: النمارق: جمع النمرق و النمرقة: الوسادة الصغيرة أو الطِنفسة فوق الرحــل، و المــراد هنــا البساط، و نصب بنات على الاختصاص.

٦ – هو لإبراهيم بن هرمة، اللغة: يكلأ: يحفظ، ضت: بخلت، يرزؤها: ينقصها.

٧ – لم يذكر قائله. اللغة: أغدون: أدخل في الغداة، الشمل: تفرق الأمر.

٨ – هو لجرير بن عطية. اللغه: الترهات: جمع ترّهة: الطريق الصغير المتشعب عن الطريق الأعظم.

٩ – تقدم برقم٥٢٤.

و أفهم كلامُ ابن مالك في شرح التسهيل أنّ القسمية ليست منَ الاعتراضية، و ليس كذلكِ، بل هي نوعٌ منها. و في الإرتشاف عن نصِّ الفارسيِّ في الإغفال أنّه لايجوزُ الفصلُ بالاعتراضية بين الصلة و الوصول، و إن جازَ بين المبتدإ و الخبر، و انفصل بالاعتراض بينهما بالقسمية بالوقف عليه من كلامهم أو بين أجزاء الصلة نحو: الّذي جوده و الكرم زين مبذول.

«و» بين «القَسم و جوابه» كقوله تعالى: ﴿فالحَقُّ و الحَقَّ أقُول * لَأمْلأنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص/٨٥و٨٤]، و الحقَّ أقول اعتراض.

و بين الموصوف و الصفه كقوله تعالى:﴿ فَلا أُقسِمُ بِمَواقع النُّجوم* و انّه لَقَسمٌ لَو تَعلمونَ عَظيمٌ* إنّه لَقرآنٌ كريمٌ﴾[الواقعة/٧٧و٧٦و٧٥]، فيها اعتراضٌ بينَ الموصوف، و هو قَسَمَ، و صفته و هو عظيمٌ، بجملة لو تعلمونَ، و بينَ أقسمُ بمواقع النجوم و جوابه إنّه لقرآن كريمٌ بجملة و إنّه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ .

تتمّةٌ: و تقعُ أيضاً بينَ الشرط و جوابه كقوله تعالى:﴿ فإن لَم تَفعَلُوا وَ لَن تَفعَلُوا فاتَّقُوا النار﴾ [البقرة/٢٤]، و بينَ المجرور و جارِّه، اسماً كانَ، نحو: هذا غلام و الله زيد، و حرفاً، نحو: اشتريتهُ بوالله ألف درهم، و بينَ الحرف و مدخوله، نحو[من الرجز]:

٨٧٢- لَيتَ وَ هَل يَنفَعُ شَيئاً لَيت لَيتَ شَباباً بُوعَ فاشتَرَيتُ[١]

و قوله[من الوافر]:

٨٧٣- كأنَّ وَ قَد أتَى حولٌ جديدٌ أثَافيها حَمامَاتٌ مُثولُ[٢]

و قوله [من الوافر]:

٨٧٤- وَ مَا أدرِي و سَوفَ إخَال أدرِي أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ[٣]

و قوله [من الطويل]:

٨٧٥- أخالد قد و الله أوْطَاتِ عشوةً ....[٤]

و قوله[من الطويل]:

٨٧٦- فلا و أبي دهماءَ زالت عزيزةً ....[٥]

---

١ - هو من أبيات لرؤبة بن العجاج.
٢ - هو لأبي الغول الطهوي. **اللغة**: الأثافي: جمع أثفية و هي حجارة يوضع عليها القدر، الحمامات: جمع حمام و هو طائر معروف، المثول: اللاصق بالأرض.
٣ - هو لزهير بن أبي سلمى، اللغة: إخال: أظنّ.
٤ - تمامه «**و ما قائل المعروف فينا يعنّف**»، و هو لأخي يزيد بن عبدالله البجلي، **اللغة**: أوطات عشوة: جعلت تسير على غير هدي.
٥ - تمامه«**على أهلها ما فتل الزند قادح**»، هو لتميم بن مقبل. **اللغة**: دهماء: اسم امرأة، الزند: العود الّذي يقدح به النار.

فوقعت في الأوَّل بين الحرف و توكيده، و في الثاني بين الحرف الناسخ و معموله، و في الثالث بين حرف التنفيس و الفعل، و الرابع بين قد و الفعل و في الخامس بين الحرف و منفيه، و كلٌّ ذلك يشمله قولنا بين الحرف و مدخوله.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: يجوزُ الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً للفارسي، كقوله تعالى: ﴿قَالَتَ ربِّ إنِّي وَضَعْتُها أنثى وَ اللهُ أعلَمُ بمَا وَضَعت وَ لَيسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى و إنِّي سَمَّيتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل عمران/٣٦]، فالجملة الاسميَّة، و هي و الله أعلم بما وضعت بإسكان التاء، و الفعلية و هي ليس الذكر كالأنثي معترضتان بين الجملتين المصدَّرتين بإنِّي.

الثاني: كثيراً ما تشبهُ المعترضةُ بالحالية و يميِّزها منها أمورٌ:

أحدها: أنَّه يجوزُ اقترانها بالفاء كقوله[من الكامل]:

٨٧٧- و اعْلَمْ فَعلمُ المرءِ يَنفَعُه أن سَوفَ يأتِي كلُّ مَا قُدِرَا[1]

الثاني: أنّه يجوزُ كونُها طلبيَّة، كقوله [من السريع]:

٨٧٨- إنَّ الثَّمانينَ وَ بُلِّغتَها قَد أحوجَت سَمعي إلى تُرجُمَان[2]

الثالثُ: أنّه يجوزُ تصديرها بدليل استقبال كلن في: ﴿و لن تَفعَلُوا﴾[البقرة/ ٢]، و قوله[من الوافر]:

٨٧٩- ....و سوفَ إخَالُ أدري ....[3]

الرابعُ: أنّه يجوزُ اقترانُها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المبتني[من المنسرح]:

٨٨٠- يا حادِيَي عيرها أحسبني أوجَدُ مَيتاً قُبيلَ أفقدهَا
قفا قليلاً بهاَ على فلا أقلَّ من نظرةٍ أزوِّدهَا[4]

قوله: أفقدها على إضمار أن، و قوله أقلّ يروي بالرفع والنصب.

الثالثُ: للبيانيِّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفةٌ لاصطلاح النَّحويِّينَ، و الزمخشريُّ يستعملُ بعضها كقوله في: ﴿ نحنُ له مسلمونَ﴾[البقرة/١٣٣]، يجوز أن تكونَ حالاً من فعل نعبدُ، أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما، و أن تكونَ معطوفة على نعبد، وأن تكونَ اعتراضية مؤكّدة، و أي و من حالنا أنّا مخلصونَ له التوحيدَ، و يردُّ عليه مثل ذلك

---

١ – لم ينسب إلى قائل معين.
٢ – هو لأبي المنهال عوف بن محلم. اللغة: الترجمان: الذي ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك.
٣ – تقدم برقم ٨٧٤.
٤ – اللغة: الحاديي: تثنية الحادين، سقطت نونه بالإضافه، هو سائق الإبل بالغناء لها، العير: الإبل الّتي تحمل الطعام، النظرة: مصدر مرّة من النظر، أزوِّدُ: أعطى زادا.

من لايعرفُ هذا العلم كأبي حيّان توهُّماً منه أنّه لا اعتراض إلا ما يقوله النحويُّ، و هو الاعتراضُ بين شيئين متطالبين، قاله في المغني.

الجملة المفسّرة

ص: الثالثة «المفسّرة» و هي الفضلةُ الكاشفةُ لما تليه، نحو:﴿ إنّ مَثَلَ عيسى عند الله كَمثَلِ آدمَ خَلَقَهُ من تُرابٍ ﴾ و الأصحُ أنّه لا محلّ لها، و قيل: هي بحسب ما تفسّره.

ش: الجملةُ«الثالثة» من الجمل الّتي لامحلَّ لها من الإعراب«المفسّرة»، وتسمّى التفسيرية،« و هي» كما قالَ ابن هشام في المغني«الفضلة الكاشفة» لحقيقة« ماتليه»، قال: احترزت بالفضلة من الجملة المفسّرة لضمير الشأن، فإنّها كاشفةٌ لحقيقةَ المعنى المراد به، و لها موضع الإجماعِ، لأنّها خبرٌ في الحال أو في الأصل، و عن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال، فقد قيل: إنّها تكون ذاتَ محلٍّ كما سيأتي، و هذا التقييد أهملُوه، و لابدَّ منه، انتهى.

قال الدمامينيُّ: و هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك: أسررتُ إلى زيد النجوى، و هي ما جزاء الإحسان إلا الاحسانُ، إذ هي فضلة كاشفة الحقيقة ما تليه من النجوى، فيلزمُ أن لايكونَ لها محلٌّ من الإعراب، و هو باطلٌ، ثمّ الجملةُ المفسّرة في باب الاشتغال لاتخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا: قامَ زيدٌ عمراً يضربه، لأنّها هنا مفسّرة للحال، و هي فضلة.

و أجَابَ الشمنيُّ بأنّ المرادَ بالفضلة الجملةُ الّتي لامحلَّ لها من الإعراب، و فيه نظرٌ، فيكون قولُه حينئذ الكاشفة لحقيقة ما تليه فصلٌ أخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل الّتي لا موضع لها.

فإن قلتَ: جملة الموصول كاشفة، و موضحة للموصول، قلتُ: نعم، لكنّها لاتوضحُ حقيقةً، بل تشيرُ إليه بحال من أحواله، و بهذا ظهرَ أنّ تركَ المُصنّف لفظ الحقيقة من الحدّ ليس بجيّد، بل كانَ الأولى ذكره، كما فعل ابن هشام و غيره، نحو قوله تعالى: ﴿إنّ مثلَ عيسى عندَ الله كمثلِ آدمَ خَلَقَهُ من تراب ثُمّ قَالَ له كُن فيكونُ﴾[آل عمران/٥٩]، قالَ في الكشاف: قوله خلقَهَ من تراب جملةٌ مفسِّرةٌ لما له شبهَ عيسى بآدمَ، أي خلق آدمَ من ترابٍ و لم يكن ثمّ أبٌ و لا أمٌّ، فكذلك حالُ عيسى.

فإن قلتَ: كيف شبهَ به و قد وجد هو بغير أب، و وجد آدم لغيرأب و أمّ، قلت: هو مثله في أحد الطرفين، فلايمنعُ اختصاصه دونَه بالطَّرف الآخر من تشبيهه به، لأنّ المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، لأنّه شبه به في أنّه وجدَ وجوداً خارجاً عن العادة المستمرَّة، و هما في ذلك نظيران، و لأنّ الوجود من غير أب و أمّ أغربُ و أخرقُ للعادة من الوجود من غير أب، فشبّه الغريبُ بالأغرب ليكون أقطعَ للخصم، و أحسم لمادّة شبهته إذا نظر فيما هو أغرب ممّا استغربه.

و عن بعض العلماء أنّه أسرَ بالروم، فقال لهم: لم تعبدون عيسى؟ قالوا: لأنّه لا أبَ له، قال: فآدم أولى، لأنّه لا أبوين له، قالوا: كانَ يُحيي الموتى، قال: فحزقيل أولى، لأنّ عيسى أحيا أربعة نفر، و حزقيل أحيا ثمانية آلاف، فقالوا: كان يُبرئ الاكمة و الأبرص: قال فجرجيس[1] أولى، لأنّه ذبحَ و أحرق ثُمَّ قام سالماً، انتهى كلامُ الكشاف.

و ما وقعَ لابن هشام في المغني من أنّ خلقه و ما بعده تفسيرٌ لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين، ثُمَّ كوّن، بل باعتبار المعنى، أي إنّ شأنَ عيسى كَشأن آدمَ في الخروج عن مستمرّ العادة، و هو التولّد بين الأبوين، ليسَ كما ينبغي، بل خلقه و ما بعده تفسير لمثل آدم قطعاً باعتبار ما يُعطيه ظاهر اللفظ، لاباعتبار المعنى الّذي ذكَره، و الظاهر أنّه أراد نقلَ كلام الزمخشري، فلم يوفَ بالمقصود منه كما تري. قال الزمخشري: إنّما جعل الجملة مفسِّرة لوجه الشبه لا للمشبه به، فيحتاجُ حينئذ إلى أن يقال: وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليسَ هو ما يعطيه لفظها من تقديرآدم جسداً من طين، ثمّ تكوينُه، فإنّ هذا ليسَ مشتركاً بين آدمَ و عيسى(ع)، و إنّما وجهُ الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمرّ العادة من التولّد بين أبوين، و هذا قدرٌ مشترك بينهما.

«و الأصحُّ أنّه لا محلّ لها» أي للجملة المفسّرة من الإعراب، و هو مذهبُ الجمهور، سواء كانَ ما يفسِّره له محلٌ أم لا، و« قيل»: و القائل أبوعلى الشلوبين بفتح الشين المعجمة و سكون الواو و كسر الموحدّة و سكون المثنّاة التحتّية و بعدها نون، هكذا ضبَطه ابنُ خلّكان، إلا أنّه جعل بياء النسبة، فقال: أبوعلى عمرو بن محمد بن عمرالمعروف بالشلوبين الأشبيلي، انتهى.

و هو خلافُ المشهور في الألسن، ثمّ قال: هذه النسبةُ إلى الشلوبين، و هي بلغة أهلِ الأندلس: الأبيض الأشقر، قالَ: إنّ الجملة المفسِّرة«بحسب ما تفسِّرهُ» فإن كانَ له محل من الإعراب فكذلك هي، و إلا فلا، فالجملةُ في نحو: زيداً ضربتُه، لا محلّ لها، إذ

١ - حزقيل و جرجيس كانا من أنبياء اليهود.

المحذوفةُ المفسِّرةُ مستأنفة، فتكون المفسِّرة لها كذلك و هي في نحو:﴿ إنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدرٍ ﴾[القمر/٤٩]، و نحو: زيد الخبزَ يأكله، بنصب الخبز في محلّ رفع، لأنّ المحذوف في الآية خبرُ إنَّ، و في المثال خبرُ المبتدإ، و كلاهما في محلّ رفع، و كذلك مفسِّرهما، و لهذا يظهر الرفعُ، إذا قلتَ: زيد الخبز يأكله، و قول الشاعر[من الطويل]:

٨٨١- فمن نحنُ نُؤمنهُ يَبت وَ هوَ آمنٌ ....[1]

فظهر الجزمُ، قال ابنُ هشام: و كأنَّ الجملةَ المفسِّرة عنده عطفُ بيان أو بدل، و لم يثبت الجمهورُ وقوعَ البيانِ و البدل جملةً، و جملة الاشتغال ليست من الجمل الّتي تسمَّى في الاصطلاح مفسِّرة، و إن حصل بها تفسير، انتهى. و في الهمع و هذا الّذي قاله الشلوبينُ، هو المختار عندي، و عليه تكون الجملة عطفَ بيان أو بدلاً.

تنبيه: المفسِّرة ثلاثةُ أقسام: مجرَّدةٌ من حرف تفسير كالآية، و مقرونةٌ بأيْ كقوله [من الطويل]:

٨٨٢- وتَرمينَني بالطَّرف أي أنتَ مذنبٌ ....[2]

و مقرونةٌ بأن، نحو:﴿ فأَوحينا إليه أن اصنَعِ الفلكَ ﴾[المؤمنون/٢٧] و قولك: كتبتُ إليه أن افعل، إن لم تقدَّر الباءَ قبل إن، فإن قدَّرتها كانت أن مصدريَّةً لا تفسيريَّةً.

صلة الموصول

ص: الرابعةُ صلةُ الموصول، و يشترطُ كونها خبريَّةً معلومةً للمخاطب، مشتملةً على ضمير مطابق للموصول.

ش: الجملةُ«الرابعةُ» من الجمل الّتي لا محلَّ لها من الإعراب جملةُ «صلةِ الموصول»، اسميًّا كان أو حرفيًّا.

فالأولُ نحو: جاءَ الّذي قامَ أبوه، فجملةُ قامَ أبوه لامحلَّ لها، لأنّها صلةُ الموصول، و الموصولُ وحدَه له محلٌّ بحسب ما يَقتضيه العاملُ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيُّهم في الدار، و لأكرمَنَّ أيَّهم عندكَ، و امرُر بأيِّهم هو أفضلُ، و في التنزيل:﴿ ربَّنا أرِنَا الّذينِ أضَلَّانَا﴾ [فصلت/٢٩] و قرئَ﴿ لَنَنزعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهُم أشَدُّ﴾[مريم/٦٩] بالنصب، و روي[من المتقارب]:

---

١ - تمامه«و مَنْ لا نُجره يُمس منّا مفزَّعا»، و هو لهشام المريّ. اللغة: يبت: مضارع مجزوم من البيتوتة، نجره: من أجاره أي جعله في جواره، المفزَّع: اسم مفعول من فزَّع بمعنى أخاف و روَّع.

٢ - تمامه «و تقلينني لكنَّ إيَّاكِ لا أقلي»، اللغة: الطرف: العين، تقلينني: تبغضينني.

٨٨٣- .... فَسَلِّمْ على أيِّهم أفضَلُ[1]

بالجرِّ. و ذهبَ أبوالبقاء إلى أنَّ المحلَّ للموصول و صلته معاً، كما أنَّ المحلَّ للموصول الحرفيِّ مع صلته، و فرَّق الأوَّل بأنَّ الاسم يستقلُّ بالعامل، و الحرفُ لايستقلُّ.

الثاني: نحو: عجبتُ ممّا قمتُ، أي من قيامك، و في هذا القسم يقالُ: الموصولُ وصلتُه في موضع كذا، لأنَّ الموصول حرفٌ، فلا إعراب له لفظاً و لا محلّاً، و كذا قمت وحدها لامحلَّ لها من الإعراب، لأنّها صلة.

«و يشترطُ كونُها» أي جملةُ صلة الموصول«خبريَّةً»، لأنَّ الموصولَ وضع صلة إلى وصفِ المعارف بالجمل، نحو: جاءَ الّذي قام أبوه، و من شرط الجملة المنعوت بها أنْ تكونَ خبريَّةً، هذا مذهبُ الجمهورُ، و جوَّز الكسائيُّ الوصلَ بجملة الأمر و النهي، نحو: الّذي اضربه، أو لاتضربه، و جوَّزه المازنيُّ بجملة الدعاء، إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الّذي يرحمه الله زيدٌ.

قالَ أبوحيَّان: و مقتضي مذهبِ الكسائيِّ موافقتُه، بل أولى لما فيها من صيغة الخبر، و جوَّزه هشام بجملة مصدَّرة بليت و لعلَّ و عسى، نحو: الّذي ليته أو لعلّه منطلقٌ زيدٌ، و الّذي عسى أن يخرج زيدٌ، قال[من الطويل]:

٨٨٤- وَ إنّي لرامٍ نَظرةً قِبَلَ الّتي لَعلي و إن شَطَّت نَواها أزُورُها[2]

و تأوَّله غيرُهم على إضمار القول، أي أقول لعلي أو الصلة أزورها، و خبر لعلي مضمر، و الجملةُ اعتراضٌ.

و أمّا جملةُ التعجُّب فإن قلنا: إنّها إنشائيَّةٌ لم يوصل بها، أو خبريَّة، فقولان: الجوازُ، و عليه ابنُ خروف، نحو: جاءَ الّذي ما أحسنَه، و المنعُ، لأنَّ التعجُّبَ انّما يكونُ من خفاء السبب، و الصلةُ تكونُ موضحةً، فتنافيا.

و الصحيحُ جوازهُ بجملة القسم، نحو: جاءَ الّذي أقسم بالله لقد قامَ أبوه، و بجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها[3]، نحو: جاءَ الّذي إن قام عمرو قام أبوه، و منعَ قومٌ المسألتين لخلوِّ إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول، و أجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة، بدليل أنَّ كلَّ واحدة منهما لاتفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفى بضمير واحد، كما يكتفي في الجملة الواحدة، و الصحيحُ أيضاً جوازه بجملة صدرها كان، و قيلَ: لا، لأنّها غيَّرت الخبر عن مقتضاه، و بشرط، حيث تضمَّن

---

١ - تقدّم برقم ٥١٠ و٥١١.

٢ - هو للفرزدق. اللغة: رام: اسم فاعل من الرمي، شطَّت: بعدت، النوى: البعد، يقال: شطت بهم النوى: أمنعوا في البعد.

٣ - سقطت « كما يخبر بها »في «ح».

الموصولُ معنى الشرط، نحو: الّذي إن قامَ أبوه منطلقٌ. و قيلَ: لا، لاجتماع الشرطين، و الشيء لايكون تمام نفسه، و ردّ بأنّ الثاني غيرُ الأوّل لا نفسه، قاله في الهمع.

تنبيهٌ: إطلاقهم الخبريَّة على جملة الصلة مجازٌ من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوّها الآنَ عن الإفادة، و كذا الكلامُ في الجمل الخبريَّة الواقعة خبراً للمبتدإ أو صفة للنكرة أو حالاً، فإنّها جملٌ، و ليست خبراً أي كلاماً مقابلاً للطلب، و ذلكَ لخروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات، فإذا قلت: زيدٌ أبوه منطلقٌ، كانَ القصدُ إلى إثبات انطلاق الأب لزيد، لا إلى إثبات الانطلاق لأبيه، فإنّه مقصود تبعاً، فليس كلُّ جملة كلاماً، و لا كلُّ جملة غير إنشائية خبراً، قاله السيِّد في شرح المفتاح.

«معلومة للمخاطب» لأنّك إنّما تأتي بالصِّلة لتعرِّف المخاطب الموصول المبهم بما كانَ يعرفهُ قبل ذكر الموصول من اتّصافه بمضمون الصلة إلا في مقام التهويل و التعظيم، فيحسن إبهامها، فالمعلومة كالّذي قام أبوه، و المبهمة نحو: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُم﴾ [طه/٧٨]، و لم يعتبر ابن مالكٍ هذا الشرطَ، قال في شرح التسهيل: المشهورُ عندَ النّحويّينَ تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودةً، و ذلك غيرلازم، لأنّ الموصول قد يُرادُ له معهودٌ، فتكونُ صلتُه معهودةً كقوله تعالى: ﴿و إذ تقولُ للّذي أنعمَ اللهُ عليه و أنعمتَ عليه ﴾[الأحزاب/٣٧]، و قد يراد به الجنس، فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَمثلِ الّذي ينعقُ بما لايَسمَعُ إلا دُعاءً و نداءً ﴾[البقرة/١٨١]، و قد يقصدُ تعظيمُ الموصولِ، فتبهمُ صلته كقوله[من الطويل]:

٨٨٥- .... فَمثلُ الّذي لاقَيتُ يُغلَبُ صَاحِبُهُ[1]

«مشتملةً» غالباً«على ضمير مطابق للموصول» في الأفراد و التذكير فروعهما، كجاء الّذي قام أبوه، و الّتي قام أبوها، و اللّذان و اللتان قام أبوهما، و الّذين قام أبوهم و اللّاتي قام أبوهنّ[2].

و يُسمَّى هذا الضمير عائداً كما مرَّ، و لا إشكالَ في مطابقته للموصول لفظاً و معنًى، إن طابقَ لفظُ الموصول معناه كالامثلة المذكورة، فإن خالفَ لفظه معناه، بأن كانَ مفردَ اللفظ مُذكَّراً، و أُريدَ به غير ذلك كَمن و ما، جازَ في العائد وجهان: مراعاة اللفظ، و هو الأكثر نحو: ﴿و مِنهُم من يستمعُ إليك ﴾[الأنعام /٢٥]، و مراعاةُ المعنى، و هو دونَه نحو:﴿ و مِنهُم مَن يستمعونَ إليك ﴾[يونس/٤٢]، ما لم يحصل من مطابقة

---

١ – صدره « فإن أستَطع أغلبْ و إن يَغْلب الهوى» و هو لابن ميادة.

٢ – و يشترط في شبه الجملة، و هي الظرف و الجارّ و المجرور، أن يكونا تامّين، و المعنى بالتامّ أن يكون في الوصل بهما فائدة، نحو: جاء الّذي عندك، و الّذي في المدرسة، والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: جاء الذي بك، ولا جاء الّذي اليوم، لانتفاء الفائدة،

اللفظ لبسٌ، نحو: أعط منَ سألتك، و لايقالُ: من سألك، أو قبح، نحو: من هي حمراء أمّك، فيجبُ حينئذٍ مَراعاةُ المعنى، أو يعضد المعنى سابق، فيختارُ مراعاته نحو قوله[من الطويل]:

٨٨٦- و إنّ من النسوان مَن هي رَوضَةٌ تهيجُ الرياضُ قبلَهَا و تُصوِّحُ[١]

و يجوزُ الغيبةُ و الحضورُ في ضمير المخبر به أو بموصوفه غير حاضر مقدَّم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به، والحاضرُ يشملُ المتكلّم و المخاطب نحو: أنا الّذي فعلتُ، و أنا الّذي فعلَ، و أنت الّذي فعلتَ ، و أنت الّذي فعل، قال على (ع) [من الرجز]:

٨٨٧- أنا الّذي سَمَّتني أمّي حَيدَره ....[٢]

و قال الآخر[من الطويل]:

٨٨٨- أنا الرجلُ الضَربِ الّذي تعرِفُونَه ....[٣]

و قال[من الطويل]:

٨٨٩- و أنت الّتي حبَّبتِ كلَّ قصيرةٍ إلي وَ لَم تَعلَم بذاكَ القَصَائرُ[٤]

و قال [من الطويل]:

٨٩٠- و أنتَ الّذي آثارُه في عدوِّه ....[٥]

و من أمثلة المخبر بموصوفة: أنتَ آدم الّذي أخرجتنا من الجنّة، و أنت موسى الّذي اصطفاك الله، و نقول: أنتَ فلانٌ الّذي فعل كذا، و إنّما جازَ ذلكَ، لأنّ المخبَرَ عنه و المخبَر به شيءٌ واحدٌ، لكنّ اعتبارَ الخبر اكثرُ و أقيسُ.

و هل يختصُّ ذلك بالّذي و الّتي و تثنيتهما و جمعهما، و يتعيَّن في ما عدا ذلك الغيبة أو لا؟ قال أبوحيَّان: و الصوابُ الأوَّل، و زادَ بعضُ أصحابنا ذو و ذات الطائيَّة و الألفَ و اللامَ، و أجازه بعضُهم في جميع الموصولات، قالَ: و هو وهمٌ منه، فإن تأخَّر المخبر عنه، و تقدَّم الخبُر، تعيَّنت الغيبة عند الجمهور، نحو: الّذي قامَ أنا، أو الّذي قام أنتَ، لأنّ الحمل على المعنى قبلَ تمامِ الكلام ممنوعٌ. و أجازَ الكسائيُّ ذلك مع التأخير أيضاً.

---

١ - هو لجران العود. اللغة: تصوّح: ييس حتّي تشقّق.
٢ - تمامه «ضرغام آجام و ليثٍ قسورة »، اللغة:آجام: جمع اجمة، و هي ماوي الأسد، قسوره: أسد.
٣ - تمامه «خشاش كرأس الحيّة المتوقد »، و هو لطرفة. اللغة: الخشاش: الرجل الخفيف، المتوقد: النشيط.
٤ - هو لكثير عزة. اللغة: القصير: هنا الملازمة لخدرها، القصائر: جمع قصيرة.
٥ - تمامه«من البؤس و النعمي لهنّ ندوب»، و هو لعلقمة الفحل. اللغة: البؤس: المشقّة، النعمي: الخفض والدعة، الندب: جمع الندوب: السريع الخفيف عند الحاجة.

و إن قصدَ تشبيهُه بالمخبر به، تعيَّنت الغيبةُ اتّفاقاً، نحو: أنا في الشجاعة الّذي قتل مرحباً، و أنت في الشجاعة الّذي قتل مرحباً، يعني أميرالمومنين علياً(ع)، و ذلك لأنّ المعنى على تقدير مثل، و لو صرَّح بها تعيَّنت الغيبة، و أوجبَ قومٌ الغيبةَ مطلقاً، و أوجبها قومٌ في السعة دون الضرورة، و هما قولان واهيانِ يردُّهما السماع.

و على الجواز بشرطه إن وجدَ ضميرانِ، جازَ في أحدهما مراعاةُ اللفظ و في الآخر المعنى قال [من الرجز]:

٨٩١- نحنُ الّذين بايَعوا مُحمَّداً على الجهادِ مَا بَقِينَا أبداً[١]

و قال [من الطويل]:

٨٩٢- أأنتَ الهلالِي الّذي كُنتَ مَرَّةً سَمِعْنا به و الأريَحيُّ المُلقَّبُ[٢]

و منع الكوفيُّون الجمعَ بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما، نحو: أنا الّذي قمتُ و خرجتُ، فلايجوز عندهم: و خرج، و أطلق البصريُّون، و السماعُ مع الكوفيِّين إذا لم يرد إلا مع الفصل.

تنبيهاتٌ: الأولُ: زاد بعضُهم على ما ذكرَ من الشروط في جملة الصلة أن لا تستدعيَ كلاماً قبلها كجملة حتّى الّتي للغاية، فلايجوز: جاء الّذي حتّى أبوه قائمٌ، وجملة لكن الاستدراكيَّة، فلايقال: جاءالّذي لكنّه قائم ، فإنّها لاتقعُ صلة[٣] و لا صفةً و لا خبراً و لاحالاً.

الثاني: قد يَخلفُ الضميرَ المذكورَ اسمٌ ظاهرٌ، فيقومَ مقامه كقوله [من الطويل]:

٨٩٣- سُعادُ الّتي أضناكَ حُبُّ سُعادا وَ إعراضُها عَنكَ استمرَّ وَ زَادَا[٤]

أي حبُّها.

و حَكي أبو سعيد: الّذي رويت عن الخدريِّ[٥] أي عنه. و قال الآخر[من الطويل]:

٨٩٤- فَيا ربَّ لَيلي أنتَ في كلِّ مَوطنٍ و أنتَ الّذي في رَحمَةِ اللهِ أطمَعُ[٦]

أي في رحمته أو رحمتك. قال الفارسيُّ: و من الناس مَن لايجيزُ هذا.

١ – لم يسمَّ قائله.
٢ – مجهول قائله. اللغة: الأريحيُّ: منسوب إلى الموضع الّذي بالشام، أو بمعنى الواسع الخُلق.
٣ – في «ح» سقط «صله».
٤ – لم ينسب إلى قائل معيّن .اللغة: أضناك: أورثك الضني، و هو المرض الّذي كلمّا ظننت أنه برئ عاد، الإعراض: الهجران و الصدود.
٥ – سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي كان من علماء الصحابة و ممّن شهد بيعة الرضوان و روى حديثا كثيرا، مات سنة ٧٤هـ. الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الهادي الدمشقيّ، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البرشي، الطبعة الثالثة، موسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ ، ص٩٨.
٦ – هو للمجنون.

الثالثُ: أجازَ ابن الصائغ خلوَّ جملةِ الصلة من الضمير، إذا عطفَ عليها بالفاء جملةٌ مشتملةٌ عليه، نحو الّذي يطيرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ، لحصول الارتباط بالفاء و صيرورتهما جملة واحدة.

الرابع: الضميرُ العائدُ المذكورُ إن كانَ بعضَ معمول الصلة جازَ حذفُه مطلقاً كحذف المعمول نحو: أين الرجلُ الّذي قلت ؟ تريد قلت: إنّه يأتي، أو نحوه: و إن لم يكن فامّا أن يكونَ منفصلاً أو متّصلاً، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفُه، نحو: جاء الّذي إيّاه أكرمتُ، و ما أكرمت إلا إيّاه، و إن كانَ متّصلاً فله أحوال:

أحدها أن يكونَ منصوباً، فإن نصبَ بفعل، أو وصفَ، جازَ حذفه، نحو: ﴿أ هذا الّذي بعثَ اللهُ رسولاً ﴾[الفرقان/٤١] أي بعثه و قوله[من البسيط] :

٨٩٥- مَا اللهُ موليكَ فَضلٌ فاحمَدَنه به   فَما لدي غيره نَفعٌ و لا ضررُ[1]

أي موليكه، أو بغيرهما لم يجز، نحو: جاء الّذي إنّه فاضلٌ، أوكأنّه قمر.

الثاني: أن يكونَ مجروراً، فيجوزُ حذفُه في صور:

إحداها: أن يجرَّ بإضافة أو ناصبة له تقديراً، نحو: ﴿فاقضِ ما أنتَ قاضٍ﴾[طه/٧٢] أي قاضيه، فإن جرَّ بإضافة غيرصفة، نحو: جاء الّذي وجهه حسنٌ، أو بإضافة صفة غير ناصبة، نحو: جاء الّذي أنا ضاربه أمس، لم يجز حذفه خلافاً للكسائيّ.

ثانيهما: أن تجرَّ بحرف جرٍّ، و يجرُّ الموصولُ أو الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظاً و معنًى و متعلّقاً ما لم يمنع منه مانعٌ، نحو: مررتُ بالّذي أو بالرجل الّذي مررتَ، أي به، و قوله تعالى:﴿ و يشربُ ممّا تشربونَ﴾ [المومنون/٣٣]، أي منه، فإن جرّا معاً بغير حرف، نحو: جاء غلام الّذي أنت غلامه، أو لم يجرَّ الموصول، نحو: جاء الّذي مررتُ به، أو جرَّ بحرف، لايماثلُ ما جرَّ به العائد في اللفظ كحللتُ في الّذي حللتَ به، أو ماثله لفظاً لا معنًى، كمررت بالّذي مررت به على زيد، أو لفظاً و معنًى لا متعلّقاً كمررتُ بالّذي فرحت به، لم يجز الحذفُ في الصور كلّها، و ما سمعَ منه فيها فشاذٌ.

قد يمتنعُ الحذف مع توفُّرِ الشروط المذكورة لمانع، و ذلك إذا كانَ العائدُ المجرورُ محصوراً، نحو: مررتُ بالّذي ما مررتُ إلا به، أو إنّما مررت به، أو كان نائباً عن الفاعل، نحو: مررت بالّذي مرَّ به، أو كانَ لايتعيَّنُ للربط، نحو: مررت بالّذي مررتَ به في داره، أو كان حذفه ملبِّساً، نحو: رغبتُ فيما رغبتَ فيه، لأنّه لايعلمُ أنّ الأصلَ فيه أو

---

[1] - لم يذكر قائله. اللغة: موليك: اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إيّاها.

عنه، و الصحيحُ جوازُ هذا، لأنَّ الحذفَ يدلُّ على اتّفاق الحرفين. و لو كانا متباينين لم يجز الحذفُ، لأنّه مشروطٌ فيه اتّفاق الحرفين كما عرفت.

الحالةُ الثالثةُ: أن يكونَ مرفوعاً، فإن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبرًا لمبتدإ أو لناسخ لم يجز الحذفُ، نحو: جاءني اللذانِ قامَا أو ضربا، و جاء الّذي الفاضل هو، أو أنّ الفاضل هو.

و إن كانَ مبتدأً، جازَ بشروط:

أحدها: أن لايكونَ بعد حرف نفي، نحو: جاءَنِي الّذي ما هو قائم.

الثاني: أن لايكونَ بعدَ أداةِ حصر، نحو: جاءني الّذي ما في الدار إلا هو، أو الّذي إنّما في الدار هو.

الثالثُ: أن لايكونَ معطوفاً على غيره، نحو: جاءَنِي الّذي زيدٌ، و هو منطلقان.

الرابع: أن لايكونَ معطوفاً عليه، نحو: جاءني الّذي هو و زيدٌ فاضلان، و لم يعتبرِ الفرّاء هذا الشرطَ، فجازَ حذفَه، و ردَّ بأنه لم يسمع، و بأنّه يودّي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الخامسُ: أنْ لايكونَ خبرُه جملةً و لا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى:﴿ الّذينَ هم يُراؤونَ ﴾[الماعون/٦]، و قولك: جاءني الّذي هو في الدار، لأنّه لو حذفَ لم يدر أ حُذفَ من الكلامِ شئٌ أم لا، لأنّ ما بعده من الجملة و الظرف صالحٌ لأن يكونَ صلةً.

السادس: أن تطولَ الصلة، شرطَ ذلكَ البصريُّون، و لم يشترط الكوفيُّون، فأجازوا الحذفَ من قولك: جاءَني الّذي هو فاضل لوروده في قراءة:﴿ تماماً على الّذي أحْسَنُ﴾ [الأنعام/١٥٤]، بالرفع، أي هو أحسن و قوله[من البسيط]:

٨٩٦- مَن يُعنَ بالحَمد لَم يَنطِق بما سَفَهٌ و لَم يَحِد عَن سَبيلِ الحِلم و الكَرمِ[1]

أي بما هو سفهٌ، جعلَ البَصريُّونَ ذلك نادراً.

و محلُّ الخلاف في غيرِ أيٍّ، أما في أيٍّ فلايشترطُ فيها الطولُ اتّفاقاً، لأنّها مفتقرٌ إلى الصلة و إلى الإضافة، فكانَت أطولَ، فحسن معها تخفيفُ اللفظ، و مثال ما اجتمعت فيه الشروطُ و الطولُ قوله تعالى: ﴿و هو الّذي في السماء إلهٌ و في الأرض إله ﴾[الزخرف/٨٤]، أي هو إله.

لطيفة: قال أبو محمد الحريريُّ في درّة الغواص من أوهام الخواص: إنّهم يقولونَ: الحمد لله الّذي كان كذا، فيحذفونَ الضمير العائدَ إلى اسم الله تعالى الّذي به يتمُّ الكلامُ، و تنعقدُ الجملة و تنتظمُ الفائدة، و الصوابُ أن يقالَ: الحمدُ لله إذ كان كذا، أو

---

١ - لم ينسب إلى قائل معيَّن.

يقال: الحمدُ لله الّذي كانَ كذا و كذا بلطفه أو بعونه أو من فضله و ما أشبهَ ذلك، ممّا يتمُّ به الكلام المبتور، يربطُ الصلة بالموصول.

و في نوادر النّحويّينَ: أنّ رجلاً قرعَ البابَ على نحويٍّ، فقالَ له: من أنت؟ فقال الّذي اشتريتم الأجر، فقالَ له: أمنه ؟ قال: لا، قال: ألَه؟ قال: لا، قال: إذهب فما لك في صلة الّذي شيء، انتهى.

المجاب بها القسم

ص: الخامسةُ المجابُ بها القسمُ، نحو: ﴿ يس*و القُرآن الحَكيمِ * إنّكَ لمِنَ المرسَلينَ﴾، و متى اجتمع شرطٌ و قسمٌ اكتفي بجواب المتقدِّم منهم، إلا إذا تقدّمها ما يفتقرُ إلى خبرٍ، فيكتفي بجواب الشرط مطلقاً.

ش: الجملةُ«الخامسة»من الجمل الّتي لامحلَّ لها من الإعراب الجملةُ المجابُ بها القسم، سواءٌ ذكر فعلُ القسم وحرفه، أم الحرف فقط، أم لَم يذكر، فالأوّل نحو: قولك: أقسم بالله لأفعلنَّ، و الثاني«نحو» قوله تعالى: ﴿ يس*و القرآن الحكيمِ*إنّك لَمنَ المرسلين﴾ [يس/٣و٢و١]، و الثالث: نحو قوله تعالى: ﴿ أم لَكُم أيمَانٌ علينا بَالغةٌ إلى يَوم القيامة إنّ لكم لَما تحكمون ﴾[القلم/٣٩] فكلٌ من جملة لأفعلنَّ، ﴿و إنّك لَمن المُرسلينَ﴾، ﴿و إنّ لكم لَما تَحكُمونَ ﴾، لامحلَّ لها من الإعراب، لأنّها جملة يجابُ بها القسم.

تنبيهات: الأوّل: ممّا يحتملُ الجواب و غيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٨٩٧- تَعَشَّ فَإن عَاهَدتَني لا تَخونُني فكن مثلَ مَن يا ذئبُ يَصطَحِبانِ[1]

فجملة النفي إمّا جواب لعاهدتني كما قال[من الطويل]:

٨٩٨- أرَي مُحرِزاً عاهَدتُه لَيُوافقَنْ فكانَ كَمَنْ أغريتُه بخلافِ[2]

فلا محلَّ لها، أو حالٌ من الفاعل أو المَفعول أو لكيهما، فمحلها النصبُ، و الأولُ أرجحُ، لأنّ المعنى على المعاهدة و الحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحاله على شيءٍ آخرَ.

الثاني: منعَ ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبراً، فقيلَ في تعليله، لأنَّ نحو لأفعلنَّ لا محلَّ له، فلو بُني على المبتدإ، فقيلَ: زيدٌ ليفعلنَّ صار له محل، قالَ ابن هشام: و ليس بشيء، لأنّه أنّما منعَ وقوعَ الخبر جملة قسميّة لاجملة هي الجواب لقسم، و مرادهُ أنّ القسم و جوابَه لايكونان خبراً، إذ لاينفكُّ إحداهما عن الآخر، و جملتا القسم و الجواب

---

١ - **اللغة**: تعش: أمر من التعشّي إذا أكل العشاء، يصطحبان: مضارع افتعال من صحبه أي عاشره.

٢ - لم يسمّ قائله. **اللغة**: محرز: اسم رجل، أغريته: حرّضته. و يروي أغزيته بمعنى أحمله عليه.

يمكنُ أن يكونَ لهما محلٌّ كقولك قال زيدٌ: أُقسم لأفعلنّ، و إنّما المانعُ عنده إمّا كون جملة القسمِ لا ضميرَ فيها، فلاتكون خبراً، لأنّ الجملتين هنا ليستا كجملتَيِ الشرط و الجزاء، لأنّ الجملة الثانية ليست معمولةً لشيءٍ من الجملة الأولى، و لهذا منعَ بعضُهم وقوعها صلةً، و إمّا كونُ جملة القسم إنشائيّةً و الجملة الواقعة خبراً فلابدَّ من احتمالها للصدق و الكذب، و عندي أنّ كلّاً من التعليلين ملغية، أمّا الأوّل فلأنّ الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة، و إن لم يكن بينهما عملٌ، و أمّا الثاني فلأنّ الخبرَ الّذي شرطه احتمال الصدق و الكذب هو الخبر قسيم الانشاء لاخبر المبتدأ.

قالَ: و زعَم ابنُ مالك أنّ السماعَ وردَ بما منعه ثعلب، و هو قوله تعالى: ﴿و الّذينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالحات لَنُدخلَنَّهُم في الصالحينَ﴾[العنكبوت/٩]، ﴿ و الّذين آمَنُوا عَمِلُوا الصالحات لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[العنكبوت/٥٨]،﴿و الّذين جَاهَدوا فينا لنَهدِيَنَّهم﴾ [العنكبوت/٦٩] .

و عندي لما استدلّ به تأويل لطيف، و هو أنّ المبتدأ في ذلك كلّه ضُمِّنَ معنى الشرط، و خبرُه منزّلٌ منزلة الجواب، فإذا قدّر قبله قسمٌ، كانَ الجواب له، و كانَ خبر المبتدإ المشبهة بجواب الشرط محذوفاً للاستغناء عنه بجواب القسم المقدّر قبله، و نظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرّد من لام التوطئة قوله تعالى: ﴿ وَ إن لَم يَنتَهوا عَمّا يَقولونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[المائدة/٧٣] التقدير و الله ليمسنّ، و إن لم ينتهوا ليمسنّ، انتهى.

اجتماع الشرط و القسم: «و متى اجتمعَ» في الكلام«شرطٌ و قسمٌ» ملفوظٌ أو مقدَّر«اكتفى بجواب المتقدّم منها»عن جواب المتأخّر لشدّة الاعتناء بالمتقدّم، فالشرطُ المتقدّمُ نحو: إن جاءَ زيدٌ و اللهِ أكرمْه، فالجوابُ المذكور للشرط، و جوابُ القسم محذوفٌ لدلالة جواب الشرط عليه، و القسم المتقدّم الملفوظ به، نحو: و اللهِ إن جاءَ زيدٌ لأكرمته، و المقدّر نحو قوله تعالى:﴿ لَئِن لم يفعل ما آمُرُه لَيُسجَنَنَّ﴾[يوسف/٣٢]، فالجوابُ المذكُور للقسم الملفوظ به في المثال و المقدّر في الآية، و جواب الشرط فيهما محذوف وجوباً لدلالة القسم و جوابه عليه.

و جوّزَ الفرّاء، و قيل: الكوفيّون، و تبعهَم ابنُ مالك جعْلَ الجواب للشرط، و إنْ تأخّر محتجّين بقوله[من الطويل]:

۸۹۹- لَئن كانَ ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقاً أَصُم في نهارِ القَيظِ للشَّمسِ باديا[1]

و منعَه البَصريُّون، و حملوا البيتَ على الضرورة أو زيادة اللام.

و جعلَ ابنُ مالك الجوابَ للقسم المؤخَّر إنِ اقترنَ بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله[من الطويل]:

۹۰۰- فإمّا أعِشْ حتّى أدُبَّ على العَصَى فَوَ اللهِ أنسَى لَيلتَي المُسَالِمِ[2]

و ردَّه أبوحيَّانَ بأنَّ القسم مع جوابه جوابُ الشرط، و لذا اقترنَ بالفاء، لا أنّه محذوفٌ، دلَّ عليه جوابُ القسم.

«إلا إذا تقدَّمها» أي القسم و الشرطَ«ما يفتقر إلى الخبر» كالمبتدإ و الاسم في بابي كان و إنَّ و المفعول الأوَّل في باب ظَنَّ، و الثاني في باب علمَ« فيكتفي بجواب الشرط» عن جواب القسم«مطلقاً»، سواءٌ تقدَّمَ أو تأخَّرَ تفضيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم، لأنَّ سقوطَه مخلٌ بالجملة بخلافه، لأنّه لمجرَّد التاكيد، نحو: زيدٌ و اللهِ إن يقمْ أقمْ، و زيدٌ إن تقمْ واللهِ أقمْ، فالجملة الشرطية هي الخبرُ و القسمُ تأكيدٌ، و جوابه محذوفٌ، و قضيَّةُ كلامه لزومُ الاكتفاء بجواب الشرط و الحالة هذه، فلايجوزُ إجابةُ القسم حذفُ جواب الشرط،و هو ما صرَّحَ به ابنُ مالك في التسهيل و الكافية.

و ذهبَ ابنُ عصفور و غيرُه إلى ترجيح إجابه الشرط دونَ اللزوم، و عليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال [من الرجز]:

۹۰۱- و إن تَوَاليا و قبلُ ذُوخبر فالشرطُ رَجِّحْ مُطلقاً بلا حَذر

و إذا تقدَّم القسمُ وحدَه، و ما يفتقر إلى الخبر أو الصلة جازَ البناءُ على أيِّهما شئتَ، و إن بنيت على المفتقر إلى الخبر أو الصلة فجوابُ القسم محذوفٌ لدلالة الخبر و الصلة عليه، و إلا فهو و جوابُه الخبرُ و الصلة نحو: زيدٌ و اللهِ يقومُ، و جاءني الّذي و اللهِ يقوم، و زيد و اللهِ ليقومنَّ، و جاءني الّذي و اللهِ ليقومَنَّ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قضيةُ إطلاقُ المُصنِّف أنَّ الجوابَ للمتقدِّم من الشرط و القسم مطلقاً، و هو مذهبُ الجمهور، كما نقلَه أبوحيَّان، و فرقَ ابنُ مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي و غيره، فأوجب جعل الجواب للامتناعي و إن تأخَّر، كما في صورة تقدُّم ما يفتقرُ إلى الخبر نحو: و اللهِ لو قامَ زيدٌ لقمتُ، و واللهِ لولا زيدٌ لأتيتك، و جوابُ القسم محذوفٌ لدلالة جواب لو و لولا عليه، قال [من الطويل]:

---

١ - هو لامرأة من عقيل. اللغة: القيظ: شدّة الحرّ، باديا: ظاهراً.

٢ - هو لقيس بن العيزارة:: اللغة: أدبُّ: أمشي مشياً رويداً، المسالم: السلم.

٩٠٢- فَأقسِمُ أن لَو اَلتقَينَا و أنتُم لَكَانَ لَكُم يَومٌ مِنَ الشَرِ مُظلِمُ[١]

و قالت امرأةٌ من العرب[من الطويل]:

٩٠٣- فَواللهِ لَولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُه لَزُعزِعَ مِن هذا السَّرِيرِ جَوَانِبُه[٢]

و قالَ ابنُ هشام في حاشيته، و الحقُّ أنّ لو و لولا و جوابُهما جوابُ القِسم و لم يعترض شرط على قسم أصلاً.

الثاني: الّذي قَرَّرَه ابنُ الحاجب لزومَ الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدّم إذا كانَ هو القسم، فإن كانَ المتقدّمُ الشرطَ جازَ الاكتفاءُ عن جوابه بجواب القسم و بالعكس. قالَ بعضُ الأئمة: و لاأعلمُ له في ذلك موافقاً، بل المنقول في سائر الكتب أنّه يجبُ في هذه الحالة كونُ الجواب للشرط و جواب القسم محذوفاً.

الثالثُ: حيثُ أغنى جواب القسم عن جواب لشرط لزم كونه مستقبلاً، لأنّه مغنٍ عن مستقبل و دالٌّ عليه، و لزمَ كونُ فعلِ الشرط ماضياً، و لو معنًى كالمضارع المنفيّ بلم، لأنّ جوابَ الشرط لايحذفُ إلا حيثُ كان فعله كذلك كما مرَّ، فلايجوزُ أن يقال: و الله إن يقم زيدٌ لأقومنَّ، ولا والله إن لايقم لأقومنَّ، ولا والله إن قامَ زيد لَقمت، إلا إذا وَقعَ الماضي موقعَ المستقبل كقوله تعالى:﴿ و لَئِن أرسَلنَا رِيحاً فَرأوه مُصفَرّاً لَظَلّوا﴾ [الروم/٥١] أي ليظلن.

الجملة المجاب بها شرط غير جازم

ص: السّادسة المجاب بها شرطٌ غيرُ جازم، نحو: إذا جئتَني أكرمتُكَ، و في حكمها المجابُ بها شرطٌ جازمٌ، و لم يقترن بالفاء و لا بإذا الفجائية، نحو: إن تقم أقم .

ش: الجملةُ«السادسةُ» من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب الجملة«المجابُ بها شرطٌ غير جازم» و هو إذا و لو و لولا و لمّا و كيف، نحو:«إذا جئتني أكرمتك»، و لو جاءَ زيدٌ لأكرمتك، و لمّا جاء زيدٌ أكرمتك، و كيف تصنع أصنع.

«و في حكمها» أي الجملة«المجاب بها شرط» غير«جازم» الجملة المجاب بها شرط جازم«و لم يقترن بالفاء و لا بإذا الفجائية، نحو: إن تقم أقم»، و إن قمت قمت، أمّا الأوّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل، و أمّا الثاني فلأنّ المحكومَ لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجملةُ بأسرها، فإن اقترنت بأحدهما كانت في محلّ جزم كما تقدّم.

---

١ - هو للمسيّب بن علس. اللغة: التقينا: استقبلنا كلٌّ منّا صاحبه.

٢ - اللغة: العواقب: جمع عاقبة بمعنى العقوبة، زعزع: حرّك، الجوانب: جمع جانب و هو الطرف.

الجملة التابعة لما لامحلّ له

ص: السابعةُ التابعةُ لما لامحلّ له، نحو: جاءَني زيد فأكرمته، جائني الّذي زارني وأكرمته، إذا لَم يجعل الواوُ للحال بتقدير قد.

ش: الجملةُ«السابعةُ» من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب الجملةُ«التابعةُ لما لامحلّ لها من الإعراب، نحو: جاءَني زيدٌ فأكرمته»، فجملةُ أكرمته لا محلّ لها، لأنّها معطوفة على جملة جاءَني زيدٌ، و هي لامحلّ لها، لأنّها مستأنفةٌ، و مثلُها نحو: جاءَني زيدٌ و أكرمته، إذا لم تقدّر الواوُ الداخلةُ على أكرمتُه للحال بتقدير قد، فإن قدّرت للحال بتقدير قد، كانت الجملةُ في محل نصب على الحال من زيد.

تنبيهٌ: قالَ الدمامينيُّ في شرح المغني: إطلاق التبعيَّة على الجملة الّتي لا محلّ لها من الإعراب مشكلٌ، فإنّ التابعَ هو الثاني بإعراب سابقه من جهة واحدة، فلا بدّ أن يكونَ لمتبوعه محلٌّ من الإعراب، فإن قلتَ: لعلّه أرادَ التبعيَّة اللغويَّة، قلت: هذا مع كونه خروجاً عن التكلّم باصطلاح أهل الفن، لايجدي شيئاً في مثل قولهم في قوله تعالى:﴿ و اتّقوا الّذي أمدّكم بما تعلمُون*أمدّكم بأنعامٍ و بَنينَ و جنّات و عُيون﴾ [الشعراء/ ١٣٢و١٣٣]، إنّ الجملةَ الثانيةَ لامحلّ لها لكونها بدلاً من الصلةِ، و كذا في قولهم: جاءَ زيدٌ و ذهبَ عمروٌ، إنّ الثانيةَ لامحلّ لها لكونها معطوفة على المستأنفه، انتهى.

و الأولى أن يقالَ في الجواب: إنّ إطلاق التابعة هنا مجازٌ لعلاقة المشابهة، قال الشمنيُّ: و ينبغي أن يعلمَ أنّ العطف بالواو في الجمل الّتي لامحلّ لها لإفادة ثبوت مضمون الجملتين، لأنّ مثل قولنا: ضرب زيدٌ أكرمَ عمرو، بدون العطف يحتملُ الإضراب و الرجوع عن الأوّل، بخلاف ما إذا عطفت، نصّ على ذلك عبدالقاهر.

تتمةٌ: يقولُ المعربونَ على سبيل التقريب: الجملُ بعد النكرات صفاتٌ و بعد المعارف أحوال، و شرح المسألة مستوفاة أنْ يقال: إنّ الجملةَ الخبريَّة الّتي لم يطلبها العاملُ لزوماً، و يصحُّ الاستغناء عنها إن وقعت بعدَ النكرة المحضة، فهي صفةٌ، نحو قوله تعالى:﴿ حتّى تُنزّلَ علينا كتاباً نقرأه ﴾[الإسراء /٩٣]، فجملةُ نقرأه صفةُ الكتاب لا غير، أو بعد المعرفة المحضة، فهي حالٌ عنها نحو قوله:﴿ و لا تَمْنن تَستكثر﴾ [المدثر/٦]، فجملةُ تستكثرُ حالٌ من الضمير المستتر في تمنن المقدّر بأنت لا غير، أو بعد غير المحضة منها، فهي محتملة لهما، فمثالها بعد النكرة قوله تعالى:﴿ هذا ذكرٌ مباركٌ أنزلناه﴾ [الأنبياء /٥٠]، فلك أن تقدّرَ جملة أنزلناه صفة للنكرة، و هو الظاهرُ، و لك أن تقدّرها حالاً منها، لأنّها قد تخصّصت بالوصف، و ذلك يَقربُها من المعرفة.

قالَ ابنُ هشام: و لك أن تقدِّرها حالاً عن المعرفة، و هو الضميرُ في:﴿مبارك﴾، إلا أنّه قد يضعفُ من حيثُ المعنى وجها الحال، أمّا الأوّل فلأنّ الإشارةَ إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيوخة في: ﴿و هذا بعلي شيخاً ﴾ [هود/٧٢]، و أمّا الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، انتهى.

و مثالُها بعد المعرفة قولُه تعالى: ﴿ كَمثل الحمارِ يحملُ أسفاراً﴾[الجمعة/٥] فإنّ المعرَّفَ الجنسي يقربُ في المعنى من النكرة، فيصحُّ تقدير: ﴿يحملُ ﴾حالاً و وصفاً، و خرج بقيد الخبريَّة نحو: هذا عبدٌ بعتكه، تريد بالجملة الإنشاء، و هذا عبدي بعتكه، كذلك فإنّ الجملتين مستأنفتان، لأنّ الإنشاءَ لايكونُ نعتاً و لا حالاً بقيد عدم طلب العامل لها لزوماً جملَة الخبر و المحكيَّة بالقول و بصحَّة الاستغناء عنها جمله الصلة، فلا يجري عليها الحُكم المذكوُر.

أحكام الجارّ و المجرور و الظرف

ص: خاتمة: في أحكام الجارّ و المجرور و الظرف: إذا وقعَ أحدهما بعد المعرفة المحضة فحالٌ، أو النكرة المحضة فصفةٌ، أو غيرِ المحضة فمحتملٌ لهما، و لابدَّ من تعلُّقهما بالفعل أو بما فيه رائحته، و يجب حذفُ المتعلّق إذا كان أحدهما صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، و إذا كانَ كذلك أو اعتمد على نفي أو استفهام جازَ أن يرفعَ الفاعلَ، نحو: جاءَ الّذي في الدّار أبوه، و ما عندي أحَدٌ، و﴿ أ في الله شكٌّ﴾.

ش: هذه تبصرة في«ذكر أحكام» ما يشبه الجملة و هو«الجارُّ و المجرور و الظرف» و ذكرحكمهما في التعلّق.

حكمُهما بعدَ المعارف و النكرات حكم الجمل، و ذلك أنّه« إذا وَقَع أحدُهما بعد المعرفة المحضه»، و هي الخالصةُ من شائبة التنكير فهو حالٌ، نحو: رأيت الهلال في الأفق أو بينَ السحاب، ففي الأفق و بينَ السحاب«حالٌ»، لأنّه وقعَ بعد معرفة محضة. «أو» وقعَ بعد«النكرة المحضة»، أي الخالصة ممّا يقربُها من المعرفة،«فهو صفةٌ»، نحو: رأيتُ طائراً على غصنٍ أو فوقَ غصنٍ، فعلى غصن أو فوقَ غصن صفةٌ لوقوعه بعد النكرة المحضة،«أو» وقعَ بعد «غير المحضَة» من المعرفة و النكرة«فمحتملٌ لهما» أي للحال والصفة.

فالواقعُ بعدَ غير المحضة من المعرفة نحو: يُعجبني الثمر في الأغصان أو فوق الأغصان، لأنّ المعرَّفَ الجنسيَّ كالنكرة، فيجوزُ في كلٍّ مِنَ الجارِّ و المجرور و الظرف أن يكونَ حالاً و أن يكونَ صفةً. و الواقعُ بعدَ غير المحضَة مِنَ النكرة نحو: هذا تمرٌ يانعٌ على

أغصانه أو فوق أغصانه، لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة، فيجوزُ في كلٍّ من الجارِّ و المجرور و الظرف أن يكونَ حالاً، و أن يكونَ صفةً أخرى.

«و لابدَّ من تعلّقهما» أي الجارِّ و المجرور و الظرف«بالفعل» ماضياً كانَ أو مضارعاً أو أمراً أو بما يشبهه، أو بما أوّلَ بما يشبهه «أو بما فيه رائحته»، فمثال التعلّق بالفعل و بشبهه قوله تعالى: ﴿أنعَمتَ عليهم غيرالمغضوب عليهم ﴾[الحمد/٧]، فعليهم الأوّل متعلّقٌ بالفعل، و هو أنعمتَ، و عليهم الثّاني متعلّقٌ بشبهه، و هو المغضوب، و مثال التعلّق بما أوّل بشبه الفعل قوله تعالى:﴿ و هو الّذي في السماء إلـهٌ﴾[الزخرف/٨٤]، أي و هو الّذي هو إله في السماء، ففي السّماء متعلّقٌ بإله، و هو اسمٌ غير صفة بدليل أنّه يوصف، فيقال: إلهٌ واحدٌ و لا يوصف به، لايقالُ: شيء إلهٌ، و إنّما صحَّ التعلّقُ به لتأوُّله بمعبود، و مثالُ التعلّق بما فيه رائحة الفعل قوله[من السريع]:

٩٠٤- أنَا أبُو المِنهَالِ بعَضَ الأحيان ....[1]

و قوله[من الرجز]:

٩٠٥- أنا ابنُ ماوِيّةَ إذ جدَّ النَّقُر ....[2]

فتعلّق بعض و إذ بالاسمين العلمين لا لتأوُّلهما باسم يشبهُ الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: المشهور أو الشجاع أو الجواد.

و تقولُ: فلانٌ حاتمٌ في قومه، فتعلّق الظرفُ بما في حاتم من معنى الجود، و إنّما لم يكن بدٌّ من تعلّق الجارِّ و المجرور و الظرف بما ذكر، لأنّ حرفَ الجرِّ موضوعٌ لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، فالّذي وصلَ معناه هو الّذي يتعلّق به الحرف كقولك: سرتُ من البصرة، فمن أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء، و هو متعلّق به، فإذا قالَ النحويُّ: بم يتعلّق هذا الحرف؟ أو ما العامل فيه؟ فإنّما يعني ما الّذي أوصل هذا الحرف معناه، و الظرف لما كان مقدّراً بحرف الجرِّ كان حكمها واحداً في ذلك.

فإنْ قلتَ: يقعُ في عبارة بعضهم الجارُّ يتعلّقُ بكذا، و في عبارة أخرين الجارُّ و المجرور، و في عبارة أخرينَ المجرورَ، فما هو المحرَّر من هذا العبارات ؟ قلتُ: التحقيقُ أنّ العاملَ إنّما يعملُ في الاسم الّذي يلي الجارَّ لا في حرف الجارِّ، و إطلاق من قال: العامل في الجارِّ كذا، تسامحٌ، و قول مَن قالَ: الجارُّ والمجرور يتعلّق بكذا ملموحٌ فيه أنّ الجارَّ يتنزّلُ منزلةَ الجزء من المجرور به فجعل التعلّق لهما معاً.

---

١ - تمامه«ليس على حسبي بضؤلان»، و هو لابن دارة سالم بن مسافع. اللغة: الضؤلان: الضئيل، ويروي الصوان من الصون بمعنى الحفظ.

٢ - و بعده«و جاءت الخيل أثابيَّ زمر»، و هو لعبد الله بن ماوية الطائي. اللغة: جدَّ: اشتدَّ، النقر: صوت تزجي به الفرس، الأثابي: جمع أثبية: بمعنى الجماعة، الزمر: جمع الزمرة: الجماعة.

و الحقُّ ما قدمناه أوّلاً، فإذا قلت: مررتُ بزيد، فزيد متعلّقٌ بالفعل بمعنى أنّه معمولٌ له بحسب المحلّ، إذ هو في محل نصب على معنى أنّ الفعل يقتضي نصبه لو كان متعدّياً كما يقال بدلَ مررتُ بزيد: جاوزت زيداً.

هذا إذا لم يصر الجارُّ و المجرور عوضاً عن العامل، أمّا إذا صارَ عوضاً منه فيحكَم على محلّهما جمعاً بإعراب هو إعراب العامل، فيقالُ محلُّ من الكرام في قولك: مررتُ برجلٍ من الكرام جرٌّ، و في زيدٌ من الكرام رفعٌ، و في جاء زيدٌ بثيابه نصبٌ، كذا حرّره الإمامُ الحديثيُّ في شرح الحاجبية.

تنبيهات:الأولُ: إذا لم يكن شيءٌ من الأربعة المذكورة الّتي يتعلّقان بها موجوداً قدّر كقوله تعالى:﴿ و إلى ثمودَ أخاهم صالحاً ﴾[الأعراف/٧٣]، بتقدير أرسلنا، و لم يتقدّم ذكرُ الإرسال، و لكن ذكر النبيّ و المرسل إليهم يدلُّ على ذلك، و مثله: ﴿ في تسع آيات إلى فرعونَ﴾[النمل/١٢]، ففي و إلى متعلّقان باذهب مقدّراً،﴿ و بالوالدين إحساناً﴾ [البقرة/٨٣] أي و أحسنوا بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿و قد أحسن بي ﴾ [يوسف/١٠٠]،﴿ و وصّينا الإنسان بوالديه إحساناً﴾[الأحقاف/١٥]، مثل: ﴿و وصّينا الإنسان بوالديه حسناً[1] ﴾[العنكبوت/٨] و منه باء البسملة، كما تقدّم.

الثاني: هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟ من زعم أنّه لايدلُّ على الحدث منعَ من ذلك، و الصحيحُ أنّها كلّها دالّة عليه كما تقدّمَ، و المشهورُ منعُ تعلّقهما بأحرف المعاني مطلقاً، و قيل بجوازه مطلقاً، و فصّل بعضهم، و فقالَ: إن كان نائباً عن فعل حذف، جازَ على طريق النيابة لا الإصالة، و إلا فلا، و هو قولُ أبي على و أبي الفتح، زعما في نحو: يا لزيد، أنّ اللام متعلّقة بيا، بل قالا في يا عبدَ الله: إنّ النصبَ بيا. و أمّا الّذين قالوا بالجواز مطلقاً فقالَ بعضهم في قول كعب [من البسيط]:

٩٠٦- وَ مَا سعادُ غداةَ البيَن إذ رحَلُوا   إلا أغنُّ غَضيضُ الطَّرفِ مَكحولُ[2]

غداة البين ظرف للنفي، أي انتفي كونها في هذا الوقت إلا كأغن.

و قال ابن حاجب في: ﴿و لَن يَنفَعَكم اليوم إذا ظَلَمتَم ﴾[الزخرف/٣٩]، إذ بدلٌ مِنَ اليوم، و اليوم أمّا ظرف للنفع المنفي، و أمّا لما في لن من معنى النفي، أي انتفي في هذا اليوم النفع، فالمنفيُّ نفعٌ مطلقٌ، و على الأوّل نفيٌ مقيّدٌ، و قالَ أيضاً: إذا قلتَ: ما ضربته للتأديب، فإنْ قصدتَ نفَي ضربٍ مُعلل، فاللامُ متعلّقة بالفعل، و المنفي ضرب

---

١ - سقطت هذه الأية في «ح».

٢ - البيت من قصيدة «بانت سعاد » لكعب بن زهير، اللغة: الغداة: البكرة، البين: الفراق، أغنّ: صفة لمحذوف أي ظبي أغن من غنّ الظبي إذا خرج صوته من خياشيمه، الغضيض: فعيل من غضّ طرفه إذ افتره وخفضه، الطرف: العين، مكحول: مفعول من كحل عينه إذا زيّنها بالكحل.

مخصوص، و للتأديب تعليل للضرب المنفي، و إن قصدتَ نفي الضرب على كلٍّ حال فاللامُ متعلّقةٌ بالنفي و التعليل له، أي انتفاء الضرب كانَ لأجل التأديب، لأنّه قد يؤدَّب بعضُ الناس بترك الضرب.

و مثله في التعلُّق بحرف النفي: ما أكرمت المسيءَ لتأديبه، و ما أهنت المحسنَ لمكافاته، إذ لو علّق هذا بالفعلِ فسد المعنى المراد، و من ذلك قوله تعالى: ﴿ما أنتَ بنعمة ربِّك بمجنون﴾ [القلم/٢]، الباءُ متعلّقةٌ بالنفي، إذ لو علّقت بمجنون لأفادَ نفيَ جنون خاصٍّ، و هوَ الجنون الّذي يكونُ من نعمة الله تعالى، و ليس في الوجود جنونٌ هو نعمة، و لا المراد نفي جنون خاصٍّ، انتهى ملخّصاً. و هو كلامٌ بديعٌ، إلا أنَّ جمهورَ النّحويّينَ لايوافقونَ على صحّة التعلُّق بالحروف، فينبغي على قولهم أن يقدّر أنَّ المتعلّق بفعل دلّ عليه النافي، أي انتفي ذلك بنعمة ربِّك، قاله في المغني.

المواضع الّتي يجب فيها حذف المتعلّق

الثالث: يستثنى من قولنا لابدَّ للجارِّ من متعلّق ستّةُ أمور:

أحدها: الزائد مطلقاً، لأنّه إنّما دخلَ في الكلام تقويةً و توكيداً لإيصال معنى الفعل إلى الاسم و استثني ابنُ هشام منه لامَ التقوية، فحكم بأنّه يجوزُ القول بتعلّقها، لأنّها ليست زائدةً محضة، كما أنّها ليست معدّيةً محضةً، قال بعضهم: الظاهر الجزم بالتعلّق، و في كلامهم على لام الجحود ما يؤيّد ما قلته، فتأمّله.

الثاني و الثالث: لعلَّ في لغة عقيل و لولا في لولاي و لولاك و لولاه على قول سيبويه: إنّها جارَّةٌ للضمير، لأنّهما لم يدخلا لإيصال معنى عامل بل لإفادة معنى الترجّي والامتناع.

الرابع: ربَّ كما ذهبَ إليه الرمانيُّ و ابن طاهر خلافاً للجمهور، لأنّها لم تدخل لتعدية عامل أيضاً بل لإفادة التكثير و التقليل. قال ابن هشام و الجمهور: و إن قالوا: إنّها عدّت العامل في نحو ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته أو لقيت فخطأ، لأنّه يتعدّى بنفسه و لاستيفائه معمولَه في المثال الأوّل، و إن قالوا: إنّها عدّت محذوفاً تقديره حصلَ أو نحوه، كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه، و لم يُلفظ به في وقت.

الخامس: الجارُّ المكفوف عن عمل الجرّ، لأنّه لم يبقَ حرف جرٍّ، بل يفيد من جهة المعنى فقط، فلا عاملَ له، كما لا معمولَ له، و ممّن صرّح بذلك التفتازانيّ في حاشية الكشاف عند قوله تعالى:﴿ فاذكروه كما هَداكم﴾ [البقرة/١٩٨].

السادس: حروفُ الاستثناء الثلاثة، و هي حاشا و أختاها [خلا وعدا]، قال ابن هشام في المغني: لأنّها لتنحية الفعل عمّا دخلن عليه، كما أنّ إلا كذلك، و هو عكس معنى التعدية الّذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، و لو صحّ أن يقال: إنّها متعلّقة لصحّ أن يقال[١] ذلك في إلا، و إنّما خُفض بهنّ المستثني، و لم ينصب كالمستثنى بإلا لئلّا يزولَ الفرق بينهنّ أفعالاً و أحرفاً.

قالَ الدمامينيُّ: و فيه نظرٌ، لأنّه ليس المرادُ من إيصال حروف الجرّ معنى الفعل إلى الاسم إيصاله إليه على وجه الثبوت، بل المرادُ تعليقه به على وجه الّذي يقتضيه الحرفُ، و هو هنا مفيدٌ لانتفاء معنى الفعل، فيتعلّقُ به على هذا الوجه، و قد اتّضح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى، حيثُ قالَ في على الاستدراكية: و تعلّق هذه بما قبلها كتعلّق حاشا بما قبلها عندَ مَن قالَ به، لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج، و أمّا الاستدلالُ بأنّها بمنزلة إلا، و هي غير متعلّقة فساقطٌ، لأنّه لايلزمُ من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه، ألا ترى أنّ إلا الّتي هذا الحرف بمعناها لايعملُ الجرَّ، و هذا الحرف يعلمه، انتهى.

و زادَ الفارسيُّ و الأخفشُ سابعاً، و هو كافُ التشبيه، فَذَهَبا إلى أنّها لايتعلّقُ بشيءٍ كحروف الجرِّ الزائدة، و تبعهما ابنُ عصفور مستدلّينَ بأنّه إذا قيلَ: زيد كعمرو، فإن كانَ المتعلّقُ استقرّ فالكافُ لاتدلُّ عليه بخلاف في من نحو: زيدٌ في الدار، و إن كانَ فعلاً متناسباً للكاف نحو: أشبه، فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف، قال ابنُ هشام: و الحقُّ أنّ جميعَ الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر و نحوه يدلُّ على الاستقرار. قال ابن الحاجب في شرح المفصل: الكاف في قولك: الّذي كزيد أخوك أوصلت معنى استقرار هذا المبهم إلى زيد على سبيل التشبيه.

«و يجبُ حذفُ المتعلّق إذا كانَ أحدهما» أي الجارّ و المجرور و الظرف«صفةً» نحو: ﴿أو كصيب من السماء﴾[البقرة/١٩]«أوصلة» نحو: ﴿ و له من في السموات و الأرض و مَنْ عنده لا يستكبرون ﴾[الأنبياء/١٩] «أو خبراً» نحو: زيدٌ في الدار أو عندك، و ربّما ظَهَرَ في الضرورة كقوله[من الطويل]:

٩٠٧- لَكَ العزُّ إن مَولاكَ عَزَّ إن يَهُن فَأنتَ لَدَي بَحبُوبة الهَون كَائنُ[٢]

و في شرح المفصَّل لابن يعيش متعلّق الظرف الواقع خبراً، صرَّح ابنُ جنّيّ بجواز إظهاره، و عندي أنّه إذا حذفَ و نقلَ ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنّه قد صار

١ - «لصح أن يقال» سقط في «ط».
٢ - لم يذكر قائل البيت. اللغة: البحبوبة: الوسط، الهون: الذل و الهوان.

أصلاً مرفوضاً، فأمّا إن ذكرته أوّلاً فقلت: زيدٌ استقرَّ عندك، فلايمنعُ منه مانعٌ، انتـــهى. قال ابن هشام: و هو غريبٌ.

«أوحالا»، نحو: ﴿ فخرجَ على قومه في زينته ﴾[القصص/٧٩]، أو رفـــع الاســـم الظاهر، نحو: أعندك أحدٌ ،﴿أفي الله شكٌّ ﴾[إبراهيم/١٠]، أو استعمل مـــثلاً كقـــولهم للمعرِّس: بالرفاء و البنين، أي أعرستَ، أو حذفَ المتعلّق على شريطة التفسير، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو كان الجارُّ حرفَ قسم غير الباء، نحو: ﴿ و الليلِ إذا يَغْـــشَى ﴾ [الليل/١]، ﴿و تالله لاكيدَنَّ أصناكم ﴾[الأنبياء/٥٧]، فلو صرِّح بالفعلِ في ذلك وجبتِ الفاء، فهذه ثمانيةُ مَواضعَ يجبُ فيها حذف المتعلّق.

تنبيهات: الأوّل: أنكرَ الكوفيُّون و ابنا طاهر و خروف تقدير المتعلّق في الخبر مـــن نحو: زيدٌ عندك و عمرو في الدار، ثُمَّ اختلفوا، فقالَ ابنا طاهر و خـــروف: الناصـــب المبتدأ[١]، و زَعما أنّه يرفع الخبرَ إذا كان عينه، نحو: زيدٌ أخوك، و ينصبُه إذا كانَ غيره، و أنّ ذلك مذهب سيبويه. و قال الكوفيُّون: الناصبُ أمرٌ معنويٌّ، و هو كونهما مخـــالفين للمبتدإ، و لامُعوَّل على هذين المذهبين.

الثاني: قالَ ابن هشام في المغني: هل المتعلّقُ الواجبُ الحـــذف فعـــلٌ أو وصـــفٌ ؟لاخلافَ في تعيُّن الفعل في بابي القسم و الصلة، لأنّهما لايكونان إلا جملتين، و كـــذا يجب في الصفة في نحو: رجلٌ في الدار فله درهم، لأنَّ الفاءَ تجوز في نحو: رجلٌ يأتيني فله درهم، و تمتنع في نحو: رجلٌ صالحٌ فله درهمٌ[٢]، أمّا قوله[من الخفيف]:

٩٠٨- كلُّ أمرٍ مُباعَدٍ أو مدانٍ فمنوطٌ بحكمةِ المُتعالى[٣]

فنادرٌ.

و اختلفَ في الخبر و الصفه و الحال، فمن قدَّر الفعل، و هم الأكثرونَ، فلأنَّه الأصلُ في العمل، و مَن قدَّر الوصفَ، فلأنَّ الأصلَ في الخبر و الحال و النعت الإفـــراد، و لأنَّ الفعلَ في ذلك لابدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: و لأنَّ تقليـــل المقـــدَّر أولى، و لـــيسَ بشيء،لأنَّ الحقَّ أنّا لم نحذف الضميرَ، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ، كلاهما مفردٌ، قالَ: و الحقُّ عندي أنّه لايترجَّحُ تقديرُه اسماً و لا فعلاً بل بحسب المعنى و بيان التقدير بحسب المعنى.

١- أي إنّ المبتدأ «زيد» هو ناصب الظرف «عندك».
٢ - من لأن الفاء حتّى هنا سقط في«ح».
٣ - لايعرف قائله.

و أمّا القسمُ فتقديرُه أقسم، و أمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو: يوم الجمعة صمتُ فيه، و أمّا في المثل فيقدَّرُ بحسب المعنى، و أمّا في البواقي نحو: زيدٌ في الدار، فيقدَّرُ كوناً مطلقاً، و هو كائنٌ، أو مستقرٌ، أو مضارعهما، إن أريدَ الحال أو الاستقبال، نحو: الصومُ اليوم أو في اليوم، و الجزاءُ غداً أو في الغد، و يقدَّر كان أو استقرَّ أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، و قد أغفلوه مع قولهم في نحو: ضربي زيداً قائماً، فإنّما التقديرُ: إذ كان قائماً، إن أريد المضي، و إذا كان، إن أريد الاستقبال، و لا فرقَ، و إذا جهلت المعنى، فقدِّر الوصف، لأنّه صالحٌ في الأزمنة كلّها، و إن كانت حقيقته في الحال، انتهى ملخّصاً.

و اعترضَه الدمامينيُّ بأنّه كيفَ يقدّر مع الجهل ما هو ظاهرٌ في الحال الّذي هو من جملة الأمور المجهولة، و هل هذا إلاتهافت، قالَ و إن قلتَ: فماذا تصنعُ عند جهل المعنى، قلت: لايقدم حينئذ على تقدير شئ معيَّن، بل يردِّدُ الأمر، و يقال: إن أريد المضي قدِّر كذا، و إن أريدَ الحال قدِّر كذا، و إن أريد[1] الاستقبال قدِّر كذا، فتخرج حينئذ عن العهدة.

الثالثُ: قال التفتازانيُّ في حاشية الكشّاف: ممّا يجبُ التنبيه له أنّه إذا قدِّر في الظرف[2] كان أو كائنٌ فهو من التامّة بمعنى حصلَ و ثبتَ، و الظرفُ بالنسبة إليه لغو لا الناقصة، و إلا كان الظرفُ في موضع الخبر بتقدير كان أخرى و بتسلسل التقديرات.

الرابع: الظرفُ- و المرادُ به ما يتناولُ الجارَّ و المجرور- قسمان: مستقرٌ، بفتح القاف، و لغوٌ، فالمستقرُّ ما كان متعلّقه عامًّا واجبَ الحذف كما مرَّ، و اللغوُ ما كان متعلّقه خاصًّا، سواءً وَجَبَ حذفُه كما في الاشتغال و غيره ممّا ذكر أو جاز، نحو: يوم الجمعة، جواباً لِمَن قالَ: متى قدمتَ، و وجه تسمية الأوّل مستقرّاً و الثاني لغواً أنّه لمّا كان المتعلّق العامُّ إذا حذف انتقل الضمير الّذي كان مستتراً فيه إلى الظرف سمّي ذلك الظرف مستقرّاً لاستقرار الضمير فيه، فهو في الأصل مستقرٌ فيه، ثُمّ حذفت الصلة اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم فى المشترک فيه مشترک، و لمّا كان الآخر لم ينتقل إليه شئ من متعلّقه سمّي لغواً أو ملغي، كأنّه ألغي.

قالَ البدرُ الدمامينيُّ في التحفة بعد ذكره ذلك: و هو الّذي سمعتُه من بعض أشياخنا، و لايخفى أنّه أولى ممّا قيلَ: إنّه إنّما سمّي مستقرّاً، لأنّ ناصبه هو استقرَّ مقدّراً قبله، أمّا أوّلاً فلأنّ الظرفَ المستقرَّ لايلزم تقدير عامله باستقرّ على الخصوص، بل يجوزُ أن يقدّر

---

١ - سقطت « و إن أريد» في «ط».
٢ - إذا قدّر في اللفظ «ح».

بحصلَ و ثبتَ و نحو ذلك ممّا يدلُّ على كون عامٍّ، فلمَ اشتقَّ له الاسم من استقرّ دونَ غيره، و أمّا ثانياً فلأنّ الظرف اللغو أيضاً من قولنا: صمتُ يوم الجمعة، يصدقُ عليه أنّه مستقرٌّ اذ قد استقرَّ في اليوم المذكور الصوم، و إن لم يكن متعلّقه لفظ استقرَّ.

و أجاب الشمنيُّ بأنّه يكفي في تسمية مستقرّاً تعلّقه بلفظ الاستقرار و ما هو بمعناه، لا بمعنى أنّه يلزمُه معنى الاستقرار لتردَ الصورة الّتي ذكرها عن بعض شيوخه، و لايتأتّى على ما ذَهَبَ إليه السيرافيُّ من أنّ الضمير حُذفَ مع المتعلّق، و أنّما يتأتّى على ما ذهبَ أبوعلي و من تبعَه أنّ الضميرَ انتقلَ عن المتعلّق إلى الظرف.

الخامس: قد تقومُ قرينةٌ على أنّ المرادَ بالاستقرار العامّ أمرٌ خاصٌّ، و لايقدح ذلك في الحكم بأن الظرفَ مستقرٌّ ، كما إذا قلتَ: زيدٌ على الفرس، فالأصلُ مستقرٌّ، لكنَّ المرادَ منه بحسب القرينة راكبٌ، فلهذا يجعلَ مستقرّاً لا لغواً، نصَّ عليه التفتازانيُّ في حاشية الكشّاف حيثُ قال الزمخشريُّ على معنى مُتبرّكاً باسم الله أقرأ، فقال: هو يعني أنّ التقديرَ متلبّساً باسم الله، ليكونَ المقدَّرُ من الأفعال العامّة، لكنّ المعنى بحسب القرينة على هذا، فلهذا يجعل الظرف مستقرّاً لا لغواً، هذا كلامه.

قالَ الدمامينيُّ: إذا قامت القرينةُ على أنّ المرادَ كونٌ خاصٌّ ، فلمَ لم يقدّر ابتداء، و يكون الظرف لغواً، و أيُّ فائدة في تقدير العامّ، ثُمّ الحكم بأنّ المرادَ منه الخاصُّ الّذي دلّت عليه القرينة، و قد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة، و النّحويّونَ إنّما يقدّرونَ متعلّق الظرف المستقرّ عامّاً، إذا لم توجد قرينةُ الخصوص.

السّادسُ: الأصلُ أن يقدَّرَ المتعلّق المحذوف مقدّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، و قد يعرضُ ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، و ما يقتضي إيجابه، فالأوّل نحو: في الدار زيد، لأنّ المحذوف هو الخبر، و أصلُه أن يتأخّر عن المبتدإ، و الثاني نحو: إنّ في الدار زيداً، لأنّ أنّ لايليها مرفوعها، و يلزم من قدّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره مؤخّراً في جميع المسائل، لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لايتقدّم على المبتدإ، قاله ابن هشام في المغني. و قالَ في موضع آخر: يحتملُ تقديرُه في نحو: في الدار زيدٌ مقدّماً لمعارضة أصل آخر، و هو إنّه عامل في الظرف، و أصلُ العاملِ أن يتقدّمَ على المعمول.

«و إذا كانَ» أحدهما أي الجارُّ و المجرور و الظرف «كذلك» أي صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً «أو اعتمدَ على نفي» بحرف أو فعل«أو استفهام جازَ أن يرفَع الفاعل» ظاهراً كانَ أو مضمراً، نحو: مررتُ برجل في كمّه أو معه صقرٌ، و«جاء الّذي في الدار» أو عندك«أبوه»، و زيدٌ في الدار أو عندك أبوه، و جاء زيدٌ في كمّه أو معه صقرٌ«و ما»أو ليس في الدار أو«عندي أحد و﴿أفي الله شكٌّ﴾» [إبراهيم/١٠]، أو أعندك أحد.

تنبيهات: الأوّل: في المرفوع بعد المجرور و الظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب: أحدُها: أنّ الأرجحَ كونُه مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، و يجوزُ كونه فاعلاً، و كان وجهه استضعافَ عملِ الظرف في الظاهر. و الثاني: أنّ الأرجحَ كونُه فاعلاً، اختاره ابنُ مالك، و وجهه أنّ الأصل عدمُ التقديم و التأخير. و الثالثُ: أنّه يجبُ كونه فاعلاً، نقله ابنُ هشام الخضراويُّ عن الأكثرين، و لعلّ وجهه ما تقرَّر من أنّ الإلباس محذورٌ، و التعليق عندهم بفعل، فهو كقولك: قامَ زيد، فيتعيَّنُ أنْ يكون زيدٌ في مثل ذلك فاعلاً لا مبتدأ[1].

الثاني: قالَ في المغني حيثُ أعرب فاعلاً، فهل عاملُه الفعل أو الظرف أوالمجرور لنيابتهما عن استقرٍّ و قربهما من الفعلَ لاعتمادهما، فيه خلافٌ، فالمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، و لو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع كقوله[من الطويل]:

٩٠٩- فإن يَكُ جُثماني بأرضٍ سواكم فإنّ فُؤادي عندك الدهرَ أجمَعُ[2]

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، و الضمير لايستتر إلا في عامله، و لا يصحُّ أن يكونَ توكيداً لضميرٍ محذوف مع الاستقرار، لأنّ التوكيدَ و الحذفَ تنافيان، و لا لاسم إنّ على محلّه من الرفع بالابتداء، لأنّ الطالبَ للمحلّ قد زال، و اختار ابنُ مالك المذهبَ الأوّل مع اعترافه بأنّ الضمير مستترٌ في الظرف، و هذا تناقضٌ، فإنّ الضمير لايستكن إلا في عامله، انتهى. و قد جرَى المُصنِّف على مذهبِ المختار كما ترى، و هو مذهبُ المحقّقين كما قاله غير واحد.

الثالث: إذا لم يعتمد الظرفُ و المجرور على ما ذكر نحو: في الدار أو عندك زيد، فالجمهورُ يوجبونَ الابتداءَ، و الأخفشُ و الكوفيُّون يجيزونَ الوجهين، لأنّ الاعتمادَ عندهم ليسَ بشرط، و يردُّه جوازُ دخول إنّ و نحوها على مثل هذا التركيب، فينتصبُ الاسم، إذ يصحُّ أن يقالَ: إنّ في الدار زيداً، فدلّ ذلك على أنّه مبتدأٌ في الأصل لا فاعل، و إلا لم يدخل الناسخُ. قال بعضُهم: و للأخفش أن يجيب بأنّي لمّا وجدتُ العامل الأقوي أعملته، و هو أن، و قال ابن جنيّ: للجمهور أن يقولوا لم نجد عاملين أعمل أوّلهما ألبتّة، بل يجوزُ أن تعملَ أيّهما شئتَ.

---

١ - فيما يتعلّق بالمرفوع بعد المجرور و الظرف يبدو أنّ أقرب المذاهب إلى الصواب هو الّذي يقول: كونُه مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، لأنّ هذه الجملة اسميّة، و الاسم المرفوع بعد الظرف يرتفع بالابتداء، لأنّه قد تعرّي من العوامل اللفظيّة، و هو معنى الابتداء، و المجرور و الظرف متعلّقان بالمحذوف، و لو قلنا: المرفوع فاعل على مذهب الكوفيّين فتقديره مثلاً «حل في الدار زيدٌ »، و تقديم الظرف لايدل على تقدم الفعل، لأنّ الظرف معمول الفعل، و الفعل هو الخبر، و تقديم معمول الخبر لايدل على أن الأصل في الخبر التقدم.

٢ - نسب البيت إلى جميل بثينة و إلى كثير عزة. اللغة: الجثمان: الجسم، الفؤاد: القلب.

الفصل الخامس

الحديقة الخامسة

الحديقة الخامسة

الهمزة

ص: الحديقه الخامسة في المفردات:

الهمزةُ حرفٌ تردُ لنداء القريب و المتوسّط، للمضارعة و للتسوية، و هي الدّاخلةُ على جملة في محلّ المصدر، نحو:﴿ سواءٌ عليهم أ أنذرتَهُم أم لَم تُنذرهُم لايُؤمنُونَ﴾. و للاستفهام، فيُطْلَبُ بها التصوُّر و التصديقُ، نحو:أ زيد في الدّار أم عمرو؟ و أ في الدّار زيد أم في السُّوق؟ بخلاف«هَلْ» لاختصاصها بالتّصديق.

ش:«الحديقةُ الخامسةُ في المفردَات»، و هي منها حروفٌ، و منها أسماءٌ و ظروفٌ، تَضمَّنَت معنى الحروف، و منها ما يرِدُ اسماً و حرفاً، و المُصنِّف(ره) لم يستوفِ جميعَها، بل اقتصرَ منها على أدوات مهمَّة، يكثرُ دورالها، و تشتدُّ الحاجةُ إليها، و جملة ما أوردَه أربعٌ و عشرونَ كلمةً.

أحدُها: «الهمزةُ»و هي اسمٌ محدَثٌ للألف المتحرِّك، و اسمه الألف، و اسم الساكن لا، و الألفُ مشتركٌ بينهما و بينَ الألف، كذا قالَ بعضُ المحقّقين، و في كلام بعضهم ما يقتضي أنّ الألفَ تختصُّ بالساكن، و الهمزةُ بالمتحرِّك، و الحقُّ أنّ الألف اسمٌ للمتحرِّك، و الساكن لغةً، لكنّه خصَّ في عرف أهل هذا الفـــن بالـــساكن، و خـــصَّت الهـــمـــزةُ بالمتحرِّک، فما وقع في كلام بعضهم من أنّ إطلاق الألف على المتحرِّك حقيقَةٌ مـــبنيٌّ على اللغة، و ما وقع من كلام آخرين مِن أنّه مجازٌ مبنيٌّ على العرف. و هو حرفٌ يـــردُ على وجوه:

أحدهاَ: أن يكونَ«حرفَ» نداء موضوع«لنداء القريب» كقول امري القيس[مـــن الطويل]:

٩١٠– أَفَاطِمَ مهلاً بَعضَ هذا التَّدَلُّل وإن كُنتِ قَدأزمَعتِ صَرمي فَأجمِلي[١]

---

١ – البيت من معلقته. **اللغة**: مهلاً: رفقاً، التدلُّل: مصدر تدلّلت المرأة على زوجها، أي تراها جرأة تغـــنّج، كأنّها تخالفه و ليس بها خلاف، أزمعت: قصدتِ، الصرم: الهجر.

فإن قلتَ: ما المعينُ لحمل النداء هنا على نداء القريب ؟ قلتُ: القرائنُ الموجودة قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة[من الطويل]:

٩١١- تَقُولُ وَ قَد مَالَ الغَبِيطُ بنا مَعاً عَقَرتَ بَعيري يا امْرَأ القيسِ فَانزِلِ
فَقُلتُ لَها سِيري و أَرخِي زِمَامَه وَ لا تُبعِديني مِن جَنَاكِ المُعَلَّلِ[1]

الغبيطُ بالغين المعجمة و الطاء المهملة كرغيف رحلٌ يشدُّ عليه هودجُ المرأة، و الجني ما يجنى، أي يقتطفُ من الثمرة، عبَّر به هنا عن اللَّذة الّتي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة، و المعلّل ترشيح، و التعليل جني الثمرة مرّةً بعد أخرى.

«و المتوسِّط» أي و يردُ لندائه، و هذا لم يقل به أحدٌ، و إنَّما هو عندهم لنداء القريب فقط، نَعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرّة الألفية عن شيخه أنّ الهمزةَ للمتوسِّط، و أنّ الّذي للقريب يا، و المُصنِّف جمعَ بين القولين، فجعلَها للقريب و المتوسِّط معاً. قالَ ابنُ هشام: و ما نقلَه ابنُ الخباز خرقٌ لإجماعهم، قالوا و ذلك من وجهين: دعواه أنّ الهمزةَ للمتوسِّط، و إنّما هي عندهم لنداء القريب، و الثاني كون القريبِ لم يوضع لندائه غير يا، و قول المُصنِّف أيضاً خرقٌ للإجماع، لكنّه من وجه واحد.

قالَ الدمامينيُّ: و القدح بخرق إجماع النحاة مبنيٌّ على أنّ إجماعهم في الأمور اللغويَّة معتبرٌ معيَّنٌ أتباعُه، و وَقَعَ فيه لبعض العلماء تردُّد. و في شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي للشيخ بهاء الدين السبكيِّ نقلَ بعضُ العلماءِ الإجماعَ على اعتبار الإجماع في الأمور اللغويَّة، مثلُ كونِ الواو للجمع المطلق، و هذا الإشكال فيه إذا صدرَ من المجتهدين، أمَّا إجماعُ النُّحاة الّذين عليهم المعوَّلُ في علم العربيَّة، و لم يبلغُوا رتبةَ الاجتهاد، فالقياسُ أنّ إجماعهم لايعتبرُ، و فيه نظرٌ.

و قد رأيتُ في الخصائص لابن جنّيّ: إعلَم أنّ إجماعَ أهل البلدين أنَّما يكون حجَّةً، إذا لم يخالف المنصوصَ أو المقيسَ على المنصوص، و إلا فلا، لأنّه لم يرد في كتاب و لا سنَّة أنّهم لايجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كلّ الأمَّة، و إنّما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللغة، فكلُّ من فرق له عن علّة صحيحة كان خليل نفسه، إلا أنّا لانسمحُ بمخالفة الجماعة الّتي طال بحثُها، انتهى ملخصاً. و في الاقتراح بعد كلام ابن جنّيّ في الخصائص، و قال غيره إجماع النحاة على الأمور اللغويَّة معتبرٌ خلافاً لمن تردَّد فيه، و خرقه ممنوعٌ، و من ثمّ ردَّ، انتهى.

---

١ - اللغة: عقرت بعيري: أدميت ظهره، أرخي: أرسلي. جعل العشيقة بمنزلة الشجرة، و جعل ما نال من عناقها و تقبيلها و شمها بمنزلة الثمر.

و ذكر ابن هشام في شرح التسهيل أنّ النداءَ بالهمزة قليلٌ في كلام العرب، و تبعه ابن الصائغ في حواشي المغني، قالَ في الهمع: و ما ذكراه مردودٌ، فقد وقفتُ لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، و أفردتها بالتأليف.

الثاني: أن تكونَ للمضارعة بفتح الراء المهملة، مصدرُ ضارعه، أي شابَهه، نحو: أقومُ و أقعدُ، قيل: و همزة المضارعة في الأصل ألفٌ قلبت همزةً لتعذُّر الابتداء بالساكن، و حروفُ المضارعة أربعةٌ، يجمعُها قولك: أنيت، و قد مرَّ ذكُرها في صدر هذا الشرح.

الثالثُ: أن تكونَ«للتسوية، و هي الداخلةُ على جملة» واقعة «في محلّ المصدر» و هذا أحسنُ من قولهم: الداخلة على جملة يصحُّ حلول المصدر محلَّها، لأنَّ الجملة هنا مؤوّلة بالمفرد تأويلاً مطَّرداً، فهي واقعةٌ في محل المفرد«نحو» قوله تعالى :﴿ سواءٌ عليهم أ أنْذَرتَهم أمْ لَمْ تُنذرْهُم لايُؤمنُونَ ﴾[البقرة/٦]، أي سواءٌ عليهم الإنذارُ و عدمُه.

فان قلتَ: تأويلُ الجملة بالمفرد هنا مشكلٌ، لأنّه لا سابكَ في اللفظ، فيلزمُ الشذوذ على ما صرَّحَ به بعضُهم مثل: تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه[1]، برفع تسمعُ، و عدم تقدير السابك، و هو الحرفُ المصدريُّ، و ادعاءُ الشذوذ هنا باطلٌ، لأنَّ هذا تركيبٌ فصيحٌ كثيرُ الاستعمال. قلتُ: سبكُ الجملة بالمفرد من غيرحرف مصدريّ إنّما يكونُ شاذاً إذا لم يطّرد في باب، أمّا إذا اطّردَ في باب و استمرَّ فيه، فإنّه لايكون شاذاً مثل: لاتأكلِ السمكَ، و تَشرب اللبنَ، فإنّك إذا نصبتَ تشرب، نصبته بأن مقدَّرةً، فيصيرُ اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل، و هو ممتنعٌ إلا عند التأويل، فاحتجنا إلى أن نتصيَّدَ من الفعلِ الأوّل مصدراً من غير سابك، و لايعدُّ مثل هذا شاذاً لاطّراده في بابه. و كذا إضافة اسم الزمان مثلاً إلى الجملة نحو: جئت حينَ جاء زيدٌ، أي حينَ مجيء زيد، فأوّلت الجملةُ بالمفرد من غيرأن يكون هناك حرفٌ مصدريٌّ، و ليس بشاذٌ لاطّراده في بابه، و هنا في باب التسوية أوّلت الجملةُ بالمفرد تأويلاً مطّرداً بدون أداة، فلم يعد شاذاً، قالَه الدمامينيُّ في التحفة، و أفهم كلامُه أنّ الشذوذَ ينافي الفصاحَة و كثرة الاستعمال، و هو ممنوعٌ.

تنبيهات: الأوّل: أجيزَ في سواء الآية المذكورة كونُها خبراً عمّا قبلها، أو عمّا بعدها، أو مبتدأ، و ما بعَدها فاعلٌ على الأوّل، و مبتدأ على الثاني، و خبرٌ على الثالث.

قالَ في المغني: و أبطلَ ابنُ عمرون الأوّل بأنّ الاستفهامَ لايعملُ فيه ما قبله، و الثاني بأنّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجبُ التقديم، فيقال له: و كذا الخبرُ، فإن أجابَ بأنّه مثل زيدٌ أينَ هو، منعناه، و قلنا: بل مثل كيفَ زيدٌ، لأنَّ ﴿ أ أنْذَرتَهم﴾ إن لم يقدَّر

---

١ - تقدَّم في ص٧٧٥.

بالمفرد لم يكن خبراً لعدم تحمُّله ضميرَ سواء، و أمّا شبهته فجوابُها أنّ الاستفهامَ هنا ليس على حقيقته، فلا يجبُ التقديمُ. فإن أجابَ بأنّه كذلك في نحو: علمت أزيد قائم، و قد أبقي عليه استحقاق الصدريّة بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مرادٌ هنا، إذ المعنى علمت ما يجابُ به قول المستفهم: أزيد قائم، و أمّا في الآية و نحوها فلا استفهامَ ألبتة، لا من قبل المتكلّم و لا غيره.

الثاني: ربّما تَوَهّمَ أنّ المرادَ همزة التسوية هي الواقعةُ بعد كلمة سواء بخصوصها، بتخيُّل أنّ التسويةَ مأخوذةٌ من كلمة سواء، و ليس كذلك، بل كما يقعُ بعدها، يقع بعد ما أبالي و ما أدري و ليت شعري و نحوهنّ، نحو: ما أبالي أقمت أم قعدتَ، و ما أدري أ رحتَ أم غدوتَ، و ليت شعري أسافر زيدٌ أم أقام، فإنّ هذه الجمل كلّها في محل المصدر، و هو الضابطُ.

الثالثُ: قضيةُ كلام المُصنّف أنّ الهمزة موضوعةٌ لمعنى التسوية، فتكونُ قسماً برأسها غير همزة الاستفهام. و قالَ ابن هشام في المغني: قد تخرجُ الهمزة من الاستفهام الحقيقيّ، فتردُ لمعان، و عدَّ منها التسوية، و هذا يقتضي أنّ استعمالها في التسوية في غير ما وضعت له، فتكونُ من قبيل المجاز، و هو الأولى.

و الرابعُ[من وجوه الهمزة]: أن تكونَ« للاستفهام»، و حقيقته طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصلَ في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده ممّا سأله عنه. قال بعضُهم: ينبغي أن يكونَ المطلوبُ أن يحصل ذلك في ذهن أعمَّ من ذهنِ المتكلّم و غيره، كما أنّ الاستغفارَ الّذي هو طلبُ المغفرة، و هو الستر، أعمُّ من أن يكونَ المطلوبُ له هو المتكلّم أو غيره، و يكون الاستفهامُ لغيرك أن يتكلّم المجيبُ بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده، و ردَّه ابن هشام بأنّه لو صحَّ ذلك لم يطلق العلماءُ على أنّ ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفٌ إلى معنى آخر غير الاستفهام، و لو كان كما ذكر لم يستحلّ حملهُ على الظاهر، و يكون المرادُ منه أن يجيبَ بعض المخاطبين، فيفهم الجواب من لم يكن عالماً به، انتهى.

و استحالةَ حمله على الظاهر محلُّ بحث، فقد قالَ الشيخُ بهاء الدين السبكيُّ[١]: قولهم الاستفهام لايكونُ منه تعالى على حقيقته ليسَ على إطلاقه، و إنّما يستحيل إذا كان مصروفاً إلى المتكلّم بالكلام الاستفهاميّ، و أمّا إذا كانَ مصروفاً إلى غيره ممّن يطلب

---

١ – أحمد بن علي العلّامة بهاء الدين ولد سنة ٧١٩هـ ، أخذ العلم عن أبيه و الأصبهاني و أبي حيان، و كانت له اليد الطولي في اللسان العربيّ و المعاني و البيان، صنف: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، و شرح مطوّل على مختصر ابن الحاجب. بغية الوعاة١/٣٤٢.

فهمَه فلايستحيلُ كما في قوله تعالى:﴿ أأنتَ قُلتَ للناس اتَّخذُوني و أُمّي إلهَين ﴾[المائدة /١١٦]، فهو استفهامٌ حقيقيٌّ، طلبَ به إقرار عيسى(ع)في ذلك المشهد العظيمِ بأنّــه لم يقل، ليحصلَ فهم النصارى ذلك، فيتقرَّرُ عندهم كذبهم فيما ادَّعوه، انتهى، فتأمَّلْ.

و يرادفُ الاستفهام الاستخبار، وقيل: الاستخبار ما سبق أوّلاً، و لم يفهــم حــقَّ الفهم، فإذا سئلت عنه ثانياً كان استفهاماً، حكاه ابنُ فارس[1] في فقه اللغــة، و الهمــزةُ أصلُ أدواته، و ما عداها نائبٌ عنها، قاله ابن مالك في المصباح .

فيطلبُ«بها»أي الهمزة«التصورُ»أي إدراكُ غير النــسبة، و«التــصديقُ»أي إدارك وقوع النسبة، و هو التصديق الإيجابيُّ، أولا وقوعها، و هو التصديقُ الــسلبيُّ، فطلــبُ تصوُّر المسند إليه،«نحو: أزيد في الدار أم عمرو، و أدبسٌ[2] في الإناء أم عسل، فإنّك عالمٌ بكون شخص في الدار و شيء في الإناء، و إنّما تطلبُ تعيينه، و طلب تــصوُّر المــسند نحو: أ في الدار زيدٌ أم في السوق، و أ في الخابية[3]دبسك أم في الزّق[4]، فإنّك تعلم بــأنَّ زيداً محكوم عليه بالكينونة في الدار أو في السوق، و أنّ الدبس محكومٌ عليه بالكينونة في الخابية أو الزّق، و إنّما المطلوبُ تعيينُ ذلك.

هذا قولُ الجمهور، و قالَ السيّد الشريفُ: القول بأنّ الهمزةَ في مثل قولك: أ دبسٌ في الأناء أم عسلٌ؟ لطلب تصوُّر المسند إليه أو المسند أو غيرهما مبنيٌّ على الظاهر توسُّعاً، و التحقيقُ أنّها لطلب التصديق أيضاً، فإنّ السائلَ قد تصوَّر الدبسَ و العسلَ بوجــه، و بعد الجواب لم يزد له في تصوُّرهما شيء أصلاً، بل بقي تصوُّرهما على ما كان، فإن قيلَ: التصديقُ حاصلٌ له حال السؤال، فكيف يطلب؟ أجيبَ بأنّ الحاصلَ هو التصديق بــأنّ أحدهما لا بعينه في الإناء، و المطلوب بالسؤال هو التصديق[5] بأنّ أحدهما بعينه فيــه، و هذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه، إلا أنّه لمّا كانَ الاختلافُ بينهما باعتبار تعيُّن المسند إليه في أحدهما و عدم تعيُّنه في الآخر، و كان أصلُ التصديق حاصلاً، توسَّعُوا، فحكموا بأنّ التصديقَ حاصلٌ، و أنّ المطلوب هو تصوُّر المسندإليه أو المسند قيدٌ من قيوده، انتهى.

و طلب التصديق نحو: أ قامَ زيدٌ ؟ و أ زيدٌ قائمٌ ؟ فإنّك عالمٌ بأنّ بينهما نسبةً إمّــا بالإيجاب أو السلب و تطلب تعيينهما، و لعلّ المُصنّف إنّما لم يمثّل للتصديق نظــراً إلى ذلك التحقيق، فتأمّل.

---

١ – أحمد بن فارس من أئمة اللغة و الأدب، من تصانيفه«مقاييس اللغة»«المجمل»«الصاحبي في فقه اللغة» لــه شعر حسن، مات سنة ٣٩٥هـ ، الأعلام للزركلي ١٨٤/١.
٢ – الدبس: عسل التمر.
٣ – الخابية: و عاء الماء الذي يحفظ فيه (ج) الخوابي.
٤ – الزق: وعاء من جلد يجز شعره و لاينتف للشراب و غيره (ج) أزقاق.
٥ – سقطت « المطلوب بالسؤال هو التصديق» في «ح».

و منَ العجيب ما وقعَ هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه، أنّ المثال الأوّل في كلام المُصنِّف للتصوُّر و الثاني للتصديق على طريقة اللف و النشر المرتّب و شرح كلامه بالفارسيَّة على ذلك، و هو وهمٌ فاحشٌ، فاحذرْه.

تنبيهٌ: المستفهمُ عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيداً؟ إذا كانَ الشكُّ في نفس الفعل، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، و أردتَ بالاستفهام أن تعلم وجوده، فيكونُ لطلب التصديق، و يحتمل أن يكون لطلب تصوُّر المسند بأن يعلم أنّه قد تعلّق فعل من المخاطب بزيد، لكن لاتعرفُ أنّه ضرب أو إكرام، و كالفاعل في أ أنتَ ضربتَ؟ إذا كان الشكُّ في الضارب، و كالمفعول في أزيداً ضربتَ ؟ إذا كانَ الشكُّ في المضروب، و كذا قياس سائر المتعلّقات، قالَه التفتازانيُّ في مختصر المطوَّل بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو: هل قامَ زيدٌ ؟ و هل زيدٌ قائمٌ ؟ و سيأتي الكلامُ عليه إن شاءَ اللهُ. و بقيةُ الأدوات مختصَّةٌ بطلب التصور، نحو: من جاءك؟ و ما صَنَعت؟ و كم مالك؟ و أين بيتك؟ و متَى سفرك ؟ وكيف جئت ؟

أنْ

ص: أنْ بالفتح و التّخفيف، تردُ اسميَّةً و حرفيَّةً: فالاسميَّة: هي ضمير المخاطب، كأنْتَ، و أنْتما، إذ ما بعدها حرف الخطاب اتّفاقاً. و الحرفيَّة: تردُ ناصبةً للمضارع، و مخفَّفةً من المثقّلة، و مفسِّرةً، و شرطها التوسُّط بين جملتين، أوّلهما بمعنى القول و عدم دخول جارٍّ عليها، و زائدةً، و تقعُ غالباً بعد لمّا و بين القسم و لو.

ش: الثانية: «أن بالفتح و التخفيف»، أي بفتح الهمزة و تخفيف النون، تَردُ على وجهين «اسميَّة و حرفيَّة».

«فالاسميَّة هي ضميرُ المخاطب كأنْتَ و أنتما» أنتم و أنتنّ «إذ ما بعدها» و هو التاء «حرف خطاب اتّفاقاً»، يفتحُ في المذكّر، و يكسرُ في المُؤنّث، و يوصلُ بميم في الجمع المذكّر، و بميم و ألف في المثنّى، و بنون في جمع الإناث، و تضمُّ التاء في الثلاثة إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجاً، و ليس نقل الاتّفاق على ذلك بصحيح، بل هو مذهب الجمهور. و قال الفرّاء: إنّ أنت بكماله اسم، و التاء من نفس الكلمة.

قال بعضُهم: إنّ الضميرَ المرفوع هو التاء المتصرِّفة كانت مرفوعة متّصلةً، فلمّا أرادوا انفصالها دعموها بمستقلٍّ لفظاً، كما هو مذهبُ بعض الكوفيِّين و ابن كيسان في إيّاك و

أخواتها، و هو أنّ الكاف المتصرّفة كانت متّصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة، فجعلوا إيّا عماداً لها، قال الرضيّ: ما أرى هذا القول بعيداً من الصواب[1] في الموضعين.

قالَ بعض المتقدّمين: إنّ أنا مركّبٌ من ألف أقوم و نون نقوم، و أنت مركّبٌ من ألف أقوم و نون نقوم و تاء تقوم، و وهاه أبوحيّان، و العجبُ من المُصنّف كيفَ ينقل الوفاقَ هنا، و أكثر كتب القوم ناطقةٌ بالخلاف، و قد سبقه على نقله صاحب الوافي أيضاً، و اعترضه الدمامينيُّ في شرحه بما ذكرناه، ثمّ قال فإن قلت: لعلّ مراده اتّفاقُ البصريّين، كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيثُ قيل في: و كذا اللواحق بإيّا إجماعاً، فقال: المرادُ إجماع البصريّين، قلت: هذا لايدفع الاعتراض، فإنّ ابن كيسان من البصريّين، و هو قائلٌ بأنّ التاءَ في أنت هي الاسم، و هي الّتي في نحو: قمت، و لكنّها كثرت بأن نقله جماعة من الثقات عنه، فلا إجماع من الكل و لا من البصريّين.

تنبيه: قضيةُ اقتصار المُصنّف على أنّ الاسميَّةَ ضميرُ المخاطب أنّها لاتكونُ ضميرَ المتكلّم فيكونُ اختياره في أنا أنّ الضمير هو المجموع، و هو مذهبُ الكوفيّين، و اختارَه ابنُ مالك بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة، و مذهبُ البصريّين أنّ الضميرَ إنّما هو أن تفتحُ وصلاً، و يؤتي بالألف وقفاً لبيان الحركة كهاء السكت، و لذلك تعاقبها كقول حاتم: هذا فزدي أنه، و ليست الألفُ من الضمير، و قال الكوفيّون: الهاءُ في أنه بدلٌ من الألفُ، و حكي قطرب أنّ بعضَ العرب يقول: أن فعلتُ، بسكون النون وصلاً و وقفاً، أي أنا فعلتُ.

و الحرفيَّةُ تردُ علي أربعة أوجه:

أحدها: أن تكونَ ناصبةً للمضارع، و قد مرَّ ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلّقُ بالأفعال.

الثاني: أن تكونَ مخفّفة من أنّ المثقّلةَ، أي المفتوحة الهمزة المشدَّدة النون، فتقعُ بعد فعل لليقين، أو ما نزّلَ منزلَته من الظنّ بتأويلٍ أن يكون غالباً متاخماً للعلم، انذاراً من أوّل الأمر بأنّها ليست الناصبة للمضارع، لأنّ إليقين و ما نزّلَ منزلته بالمخفّفة الّتي فائدتها التحقيق أنسبُ، نحو: ﴿أفلا يَرَوْنَ الا يَرْجِعُ إليهم قولاً ﴾[طه/٨٩]،﴿ عَلِمَ أن سيكونُ منكم مَرضَى﴾،[المزمل/٢٠]،﴿و حَسِبُوا أنْ لاتكونَ فتنةٌ ﴾،[المائدة/٧١] فيمن رفع تكون، و قوله[من الكامل]:

٩١٢– زَعَمَ الفَرَزْدقُ أن سَيَقتُلُ مَربَعاً أَبشِر بِطُولِ سَلامةٍ يا مَربَعُ[2]

---

١ – سقط من الصواب في«ح».

٢ – هو لجرير بن عطيّة.

و هي ثلاثية الوضع، وفي إعمالها مذاهبُ:

أحدها: أنّها لاتعملُ شيئاً لا في ظاهر و لا في مضمر، و تكون حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدريّة، و عليه سيبويه و الكوفيُّون.

الثاني: أنّها تعملُ في المضمر و في الظاهر كأصلها، نحو:علمتُ أنْ زيداً قائمٌ، و قرئ ﴿أن غَضَبَ الله عليها﴾[النور/٩].

الثالث: أنّها تعملُ جوازاً في مضمر لا ظاهر، و عليه الجمهورُ، قال ابنُ مالك: فإن قيل: ما الّذي دعا إلى تقديراسم لها محذوفٌ و جعلِ الجملة بعدها في موضع خبرهـــا، و هلّا قيل: إنّها ملغاةٌ، و لم يتكلّف الحذف، فالجوابُ أنّ سبب عملها الاختصاصُ بالاسم، فمادام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنّها عاملةٌ و كون العرب تستقبح وقــوع الأفعــال بعدها إلا بفصل، انتهى.

و قد تقدّم لإعمالها تعليل آخر غير هذا في بحث المضمرات، ثُمّ الجمهورُ على أنّــه يلزمُ أن يكون ذلك الضميرُ المحذوفُ ضميرَ شأن، و اختاره ابن الحاجب و ابن هشام في القطر، و الأصحُّ عدمُ لزوم ذلك، و هو مذهبُ سيبويه و جماعة، و اختارَه ابن مالك، فمتى أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولي، و لذا قدّر سيبويه في: ﴿أنْ يــا إبراهيم *قد صدَّقتَ الرؤيا﴾[الصافات/١٠٥و١٠٤] أنّك، و لايكونُ خبرها، إلا جملة، إمّا اسميَّة مجرَّدةٌ صدرها المبتدأ، نحو:﴿ و آخِرُ دَعْواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ﴾[يونس/١٠]، أو الخبركقوله[من البسيط]:

٩١٣- .... أن هالكٌ كلُّ مَن يَحفي و يَنتعَل[1]

أو مقرونةً بلا نحو:﴿ و أن لا اله إلا هو﴾[هود /١٤]، أو بأداة شرط نحو: ﴿أن إذا سَمِعتهم آيات الله﴾ [النساء/١٤٠] أو بربَّ كقوله[من الطويل]:

٩١٤- تَيقَّنْتُ أن رُبَّ امريءٍ خيلَ خائناً أمينٌ وَ خوّانٌ يُخالُ أمينا[2]

أو فعلية، فإنْ كان فعلُها جامداً أو دعاءً لم يحتجْ إلى اقتران بشيء، نحــو: ﴿ و أن ليسَ للإنسان إلا مَا سَعى ﴾[النجم/٣٩]، ﴿و الخامسةُ أنْ غضبَ الله عليها﴾[النور/٩]، و إن كان متصرِّفاً غير دعاء قرنَ غالباً بنفي، نحو: ﴿أفلا يرونَ ألايرجعُ إليهم قولاً﴾ [طه/٨٩]،﴿ أنْ لَنْ نَجْمعَ عظَامه﴾[القيامة/٣]، ﴿ أنْ لم يَرَه أحد﴾[البلد/٧]، و بلو نحــو:

---

١ – صدره:« في فتية كسيوف الهند قد علموا»، و هو للأعشى. اللغة: الفتية: جمع الفتى، يحفــي: يمــشي بلانعل، ينتعل: يلبس النعل.

٢ – لم يذكر قائله.

﴿أنْ لَو نَشاءُ أصَبْناهم﴾[الأعراف/١٠٠] أو بقد، نحو: ﴿و نَعلَمُ أنْ قد صَدَقْتَنا﴾[المائدة /١١٣].

أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ﴾[المزمل/٢٠]، و ندر خلوُّها من جميع ما ذكر كقوله[من الخفيف]:

٩١٥- عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبلَ أنْ يُسألوا بأعظَمِ سُؤْلِ[1]

و خرج عليه قراءة ﴿لِمَن أرادَ أن يُتِمُّ الرضاعةَ﴾[البقرة/٢٣٣]، و قوله[من البسيط]:

٩١٦- أنْ تَقرَآن على أسماءَ ويْحَكُما مِنّي السَّلامَ و أنْ لاتُشعِرا أحَدا[2]

و ربَّما عملت في ظاهر كقوله[من الطويل]:

٩١٧- فلو أنْكِ في يَومِ الرَّخاءِ سَألتِني طَلاقَكِ لَم أبخَل وَ أنتِ صَديقُ[3]

و هو مختصٌ بالضرورة على الأصحِّ.

و الثالث: أن يكونَ«مفسِّرة» بمنزلة أي، لكن تُفارقها في أنّها لاتدخلُ على مفرد، لايقال: مررتُ برجل أنْ صالحٍ. قال في الهمع: و كأنّهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة، و هي مع هذا غير مختصَّة بالفعل، بل تكون مفسِّرة للجملة الاسميَّة و الفعلية، نحو: كتبتُ إليه أن قُم، و أرسل إليه أن ما أنت و هذا،«و شرطُها التوسُّط بين الجملتين أوَّلهما بمعنى القول و عدم دخول جارٍّ عليها» و لو زائداً نحو قوله تعالى: ﴿فأوحَينا إليه أن اصنَعِ الفُلْكَ﴾[المومنون/٢٧]،﴿و نُودُوا أن تلكم الجنَّةُ﴾[الأعراف/٤٣]، و باشتراط التوسُّط بين الجملتين غلطَ من جعل منها قوله تعالى:﴿ وآخر دَعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ﴾[يونس/١٠]، لأنَّ المتقدِّمةَ عليها غير جملة، و إنَّما هي المخفَّفة من الثقلية و باشتراط كون أولها بمعنى القول، و ردَّ أبوعبد الله الرازيُّ على الزمخشريّ حيث زعمَ أن الّتي في قوله تعالى :﴿ و أوحَى ربُّك إلى النَّحْلِ أن اتَّخذي﴾[النحل/٦٨]مفسِّرةٌ، قال لأنَّ قبلَه و أوحى، و الوحيُ هنا إلهام باتِّفاق، و ليس في الإلهام معنى القول، قال: و إنَّما هي مصدريَّةٌ، أي باتِّخاذ الجبال بيوتاً، انتهى.

و تعقَّبه ابن الصائغ بأنَّ إلهام الله تعالى لعباده بقوله و أمره، فلم يمتنع تفسيره بأن اتَّخذي، قال الشمنيُّ: و فيه نظرٌ، أمّا أوّلاً فلأنَّ الإلهام مفسَّر في الكتب الكلاميَّة بإلقاء

---

١ - لم يعلم قائله. اللغة: السؤل: ما سألته.

٢ - لم يذكر قائله.

٣ - لم يعز إلى قائل معين. اللغة: صديق: يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أنَّ المراد به أنثى قياسا، لأنَّ فعيلا بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر و المؤنَّث و المفرد و غيره غالبا كجريح و قتيل، و يجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل، و يكون تذكيره مع المؤنَّث جاريا على غير القياس. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المجلد الأوَّل، الطبعة السادسة، قمران ،١٤١١هـ ، ص ٣٨٤.

مغني بالقلب بطريق الفيض، نعم قال القشيريُّ[١]: إنّه الخاطر الوارد على الضمير لألقاء الملك، و إنّه من قبيل الملك، و أمّا ثانياً فلأنّ الإلهام هنا لمن لايفهم القول و لا الأمر، و هو النحل، انتهى.

و إذا قلتَ: كتبت إليه بأن افعلْ، بادخال حرف الجرّ، كانت أن مصدريَّةً، لأنّها معمولةٌ بحرف الجرّ، و جعلها أبوحيَّان زائدةً، و هو وهمٌ منه، فإنّ حروف الجـرّ و إن كانت زائدةً لاتدخلُ إلا على الاسم.

تنبيهات: الأوّل: زادَ بعضُهم اشتراطَ أن لايكون في الجملة السابقة أحرفُ القول، فلايقالُ قلت له: أن افعل، و في شرح الجمل الصغير[٢] لابن عصفور أنّها قـد تكـون مفسِّرةً بعد صريح القول، و في البسيط اختلفَ في تفسير صريح القول، فأجازه بعضهم، و حملَ عليه قوله تعالى: ﴿و ما قلتُ لهم إلا ما أمَرتني به أن اعبُدُوا الله﴾[المائدة /١١٧]، و منهم من يمنع من الصريح، و يجيز في المضمر كقولك: كَتبت إليه أن قُـمْ، و ذكـر الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ما قلتُ لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ﴾[٣]. أنّه يجـوز أن يكون مفسِّرةً لقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني أن اعبدوا الله. قـال ابن هشام: و هو حسنٌ، و على هذا فيقالُ في الضابط: أن لايكون فيها حروف القـولُ إلا و القولُ مُؤوَّلٌ بغيره، انتهى.

و قد انتقدَ أبوحيَّان، و صوَّبه غيره تخريج الآية على التفسيريَّة بأنّ ما بعد إلا مستثنًى بها، فلابدَّ أن يكونَ له موضعٌ من الإعراب، و أن التفسيريَّة لاموضعَ لها.

الثاني: إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارعٌ مثبتٌ، نحو: أوحيت إليه أن يفعل، كان فيه الرفعُ على أنّها حرفُ تفسير، و النصب على أنّها مصدريَّةٌ أو معه لا، نحو: أشـرت إليه أن لايفعل، كان فيه الوجهان لما ذكر، و الجزمُ أيضاً على النهي، و يكون أن فيـه مفسِّرة.

الثالثُ : أنكرَ الكوفيُّون أنْ المفسِّرةَ، و هي عندهم الناصبةُ للفعل، قالَ أبوحيَّان: و ليس ذلك بصحيح، لأنّها غير مفتقرة إلى ماقبلها، و لايصحُّ أن تكـون المـصدريَّة إلا بتأويلات بعيدة، انتهى.

---

١ – عبدالكريم بن هوازن النيسابوريُّ القشيريُّ، شيخ خراسان في عصره، من كتبه «التفسير الكبير» مـات سنة ٤٦٥ هـ . الأعلام للزركلي ، ٤/١٨٠.

٢ – الجمل في النحو للشيخ عبدالقاهر الجرجانيُّ المتوفي سنة ٤٧٤هـ ، له شروح منها شـروح ثلاثـة لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور النحويُّ المتوفي سنة هـ ٦٦٩ .كشف الظنون ٢/٦٠٢.

٣ – سقطت الآية الشريفة في «ح».

قال ابنُ هشام: و قول الكوفيِّين عندي أوجه، لأنّك إذا قلتَ: كتبتُ إليه أن قُمْ، فليسَ قُم نفسَ كتبت، كما أنَّ الذهبَ نفسُ العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهبٌ، و لهذا لوجئت بأن مكانَ أي لوجدت الطبع غير قابل له، انتهى.

و اعترضَه الدمامينيُّ بأنّه فهم أنَّ الجماعة أرادوا أنَّ قُمْ في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه، فأبطله بتغايرهما، و ليس الأمر كما فهم، إنّما التفسير لمتعلّق كتبت، و هو الشيء المكتوب، و قم هو نفس ذلك الشيء.

قال الرضيُّ: و أن لا تفسِّرُ إلا مفعولاً مقدَّر اللفظ دالّاً على معنى القول كقوله تعالى: ﴿ و نَادَيناه أنْ يا إبراهيمُ﴾ [الصافات/١٠٤]، فقوله: يا إبراهيمُ تفسيرٌ لمفعول ناديناه المقدَّر، أي ناديناه بلفظ هو قولنا: يا ابراهيم[١]، و كذلك قولك: كتبت إليه أنْ قُمْ، أي كتبتُ إليه شيئاً هو قُم، فأن حرفٌ دالٌّ على أنَّ قم تفسير للمفعول المقدَّر لكتبت، و قد يفسِّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى:﴿و أوحينا إلى أمِّك ما يُوحى* أنِ اقذفيه﴾ [طه/٣٩و٣٨]، و أجاب عنه الشمنيُّ بما يطولُ ذكره.

«و»الرابعُ: أن تكونَ«زائدةً»، و هي حرف ثنائيٌّ بسيطٌ مركّبٌ من الهمزة و النون فقط، و ذهب بعضُهم إلى أنّها هي المثقّلة خففت، فصارت مؤكّدةً، قال أبوحيَّان: و لاتفيد عندنا غير التأكيد، و زعم الزمخشريُّ أنّه ينجرُّ مع إفادة التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى:﴿ وَ لَمّا أنْ جاءَتْ رسلُنا لوطاً سيءَ بهم ﴾[العنكبوت/٣٣]، دخلت أن في هذه القصَّة، و لم تدخل في قصَّة إبراهيمَ في قوله:﴿و لَقد جَاءَتْ رسلُنا إبراهيمَ بالبشرى قالُوا سلاماً ﴾[هود/٦٩]، تنبيهاً و تاكيداً في أنَّ الإساءة كانت تعقبُ المجيء، فهي مؤكّدة للاتصال و اللزوم، و لا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجوابُ فيه كالأوَّل.

و قالَ الأستاذ أبو علي: دخلت منبِّهة على السبب، و أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنّها قد تكونُ للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للاعطاء، قال أبوحيَّان: و هذا الّذي ذهبَ إليه كبراء النّحويِّين.

و« تقعُ» أن الزائدة«غالباً بعد لمّا» الوجوديّة، نحو:﴿ لَمّا أنْ جاءَ البشيرُ ألقاهُ على وجهه﴾[يوسف/٩٦]، و بين لو و فعل القسم مذكوراً كان كقوله[من الطويل]:

٩١٨- فأُقسمُ أن لَو الْتَقينا و أنتُم   لَكَانَ لكم يومٌ مِنَ الشَّرِ مُظلِمُ[٢]

أو متروكاً كقوله[من الوافر]:

٩١٩- أماً و اللهِ أن لَو كُنتَ حُرّاً   وَ مَا بِالحُرِّ أنتَ وَ لا العتيقِ[١]

---

١ - من الآية حتّى هنا سقط في «ح».
٢ - تقدم برقم٩٠٢.

و زَعَمَ ابن عصفور في المقرَّب أنّها في ذلك حرفٌ يربطُ جملةَ القسم بجملة المقـــسم عليه، و الّذي نصّ عليه سيبويه أنّها زائدةٌ، و نصّ في موضع آخر من الكتاب على أنّها بمنزلة القسم الموطِّئة، و قال أبوحيّان: الّذي أذهب إليه في أن هذه غير هـــذه المـــذاهب الثلاثة، و هو إنّها المخففة من الثقيلة، و هي الّتي وصلت بلـــو كقولـــه تعـــالى:﴿أَلَّـو اسْتَقَامُوا﴾[الجن/١٦]، و تقديره أنّه إذا قيل: أُقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعنـــاه أقسم أنّه لو كان كذا لكان كذا، و يكون الفعلُ القسميُّ قد وصلَ إليها على إســـقاط حرف الجرّ، أي أُقسم على أنّه لو كان، فصلاحيَّةُ أن المشدَّدة تدلُّ على أنّهـــا مخفّفـــة، انتهى.

و تقع في غير الغالب في مواضعَ:

أحدها: بين الكاف و مجرورها، و هو نادر كقوله[من الطويل]:

٩٢٠- .... كأن ظَبيَة تَعطو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[٢]

في رواية مَن جرَّ ظبية.

الثاني: بعد إذا، ذكَره ابنُ مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه، و تبعه ابنُ هشام في المغني، و السيوطي في الهمع، كقوله[من الطويل]:

٩٢١- فأمهله حتّى إذا أنْ كأنّه مُعَاطي يَد من لُجَّة الماء غارِفُ[٣]

الثالثُ: بعد حتّى نحو: قد كانَ ذلكَ حتّى أن كان كذا، جَـــزَم بـــه أبوحيّـــان في الارتشاف، و قال: إنّه مطّرد، و لم يذكره غيره.

الرابع: بعد كي، نحو: جئت لكي أن أكرمك، و هو شاذٌ ، و قاسَه الكوفيّون.

تنبية: معنى كون اللفظ زائداً أنّ أصل المعنى لايختلّ بحذفه كذا قيل، قال بعضهم: و هذا البيان يوجبُ كَونَ نحو أن و لام الابتداء زائداً، و لذا لم يكتف به الرضـــيُّ، و زاد مع أنّه لم يفد المعنى الّذي وضعَه الواضع له، فكأنّه لم يفد شيئاً بخـــلاف أن و الـــلام و ألفاظ التوكيد أسماء كانت أو لا، فإنّها باقيةٌ على ما وضعت له، و يفهم من كلامه هذا أنّ المعنى الّذي تفهمُه الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال.

إنْ

---

١ - البيت مجهول القائل. اللغة: العتيق: الكريم.

٢ - صدره «و يوما توافينا بوجه مُقسّم»، و نسب لباغت بن صريم و لكعب بن أرقم و.... اللغه: توافينا: تجيئنا. بوجه مقسم: بوجه جميل حُسن. وارق السلم: شجر السلم المورق.

٣ - هو لأوس بن حجر، يصف بها رجلا بالإصطياد. اللغة: المعاطي: اسم فاعل من المعاطاة بمعنى المناولـــة، اللجة: معظم البحر و تردد أمواجه.

ص: و إنْ بالكسر و التخفيف، تردُ شرطيّةً نافيةً، نحو: ﴿ إنِ الكــافرونَ إلا في غُرورٍ ﴾و مخفَّفةً من المثقّلة، نحو: ﴿ و إنْ كُلٌّ لما جَميعٌ لَدَيناه محضرونَ ﴾ في قراءة التخفيف وَ متَى اجتمعت «انْ» و«ما» فالمتأخّرةُ منهما زائدةٌ .

ش: الثالثةُ إن بالكسر و التخفيف، أي بكسر الهمزة و تخفيف النون الساكنة تــردُ على أربعة أوجه:

أحدها: أنْ تكونَ شرطيّةً ، قدّم الكلامُ عليها في حديقة الأفعال، فلا وجهَ لأعادته.

و الثانيةُ: أن تكونَ نافيةً، و تدخلُ على الجملة الاسميّة، نحــو قولــه تعــالى:﴿إنِ الكافرونَ إلا في غُرورٍ﴾[الملك/٢٠]، و على الجملة الفعلية الماضويّة، نحو: ﴿إن أَرَدْنا إلاّ الحُسنى﴾[التوبة/١٠٧]، و المضارعيّة، نحو:﴿ إن يَعِدَ الظالمونَ بعضُهم بعضاً إلا غروراً﴾[الفاطر/٤٠]، و ذهب بعضهم إلى أنّها إذا دَخَلَت على الاسم فلا بدَّ أن يكونَ بعــدَها إلا كهذه الآيات، أو لَمّا المشدَّدة الّتي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إنْ كلُّ نفــسٍ لَمّــا عليها حافظٌ﴾[الطارق/٤]، بتشديد لَمّا، أي ما كلُّ نفس إلا عليها حافظٌ، و ردَّ بقولــه تعالى:﴿ إن عندكم من سلطان بهذا﴾[يونس/٦٨]،﴿ و إن أدري أقريبٌ أم بعيــدٌ مــا توعدونَ﴾ [الأنبياء/١٠٩]، ﴿و إن أدري لعلّه فتنةٌ لكم و مَتاعٌ إلى حــينٍ ﴾[الأنبيــاء/ ١١١].

و إعمالُها عملَ ليسَ لغة أهل العالية، حُكِيَ عنهم: إنْ أحدٌ خــيراً مــن أحــد إلا بالعافية، و سمعَ الكسائيُّ أعرابيًا، يقول: إن قائماً، فأنكرها عليه، و ظنَّ أنّها أنَّ المشدَّدة وقعت على قائم، قال: فاستنبتُّه، فإذا هو يريدُ: إن أنا قائماً فترك الهمزة، و أدغم علــي حدِّ: ﴿ لَكِنّا هو الله ربّي﴾[الكهف/٣٨]، و الأكثرونَ على إهمالها، و قد تقــدَّم نقــلُ الخلاف في ذلك. قال ابنُ هشام: و ممّا يخرجُ على الإهمال: إن قائم، و أصله إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطاً، و أدغمت نون إن في نونها، و حُذفت ألفها في الوصل.

«و»الثالث: أن يكونَ«مخفّفة من»أنّ«المثقّلة»، أي المكسورة الهمزة المشدَّدة النون، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسميّة ألغيت غالباً لزوال اختصاصها بالأسمــاء، نحو قوله تعالى:﴿ إن كلُّ لَمّا جميعٌ لدينا مُحضرونَ ﴾[يس/٣٢]، في قراءة التخفيف، أي في قراءة مَن خفّف لَما، و هُم مَن عدا ابن و عامر عاصم و حمزة.

و جازَ إعمالها في غير الضمير استصحاباً للأصل خلافاً للكوفيّين، نحو:﴿ و إن كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾ [هود/١١١]، في قراءة نافع و ابن كثير بتخفيف إن و لَما، و لايجوز أنْكَ قائم بالتخفيف إلا في الضرورة، و إن دخلت على الفعلية وجب إهمالُها، و الأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو:﴿ و إن كانــتْ لكــبيرةً ﴾[البقــرة/١٤٣]،﴿و إن كــادُوا

لَيَفتنونَكَ﴾ [الإسراء/٧٣]، و دُونه أن يكونَ مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿و إن يكادُ الّذين كفَروا﴾[القلم /٥١]، و يقاس على النوعين اجماعاً، و قول ابنِ مالك: إنّ الثاني سماعٌ لايقاسُ عليه، قالَ أبوحيّان: ليس بصحيح، و لا أعلمُ له موافقاً، و ندرَ كونُه ماضياً غير ناسخٍ كقوله: [من الكامل]:

٩٢٢- شَلّت يَمينكَ إن قَتلتَ لَمُسلماً حَلّت عليك عُقوبَةُ المُتعَمِّدِ[1]

و أندرَ منه كونُه مضارعاً غير ناسخٍ كقول بعضهم: إن يزينُك لنفسك، و إن يشينُك لَهِيَهْ، و لا يقاسُ على النوعين إجماعاً في الثاني، و على الصحيح في الأوّل خلافاً للأخفش، و إذا أهملت و لم يظهر المعنى لزم الخبرَ اللامُ، لئلا يتوهّمَ كونُها نافية، و لذلك تسمّى الفارقة، و هل هي لام الابتداء أو لام أخري اجتلبت للفرق؟ خلافٌ، قالَ أبوحيّان: و ثمرةُ الخلاف تظهرُ عند دخول علمت أخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلّق، و إن كانت لامَ الابتداء علّقت، و يجب تركُها في موضع لايصلحُ للنفي كقوله[من الطويل]:

٩٢٣- نحنُ أباة الضيم من آل مالك و إن مالكٌ كانت كِرامَ المَعادنِ[2]

لأنّه للمدح، و لو كانت نافية كان هجواً. و مع نفي الخبر كقوله[من الطويل]:

٩٢٤- إن الحقُّ لايَخفي على ذي بَصيرة وَ إن هو لَم يَعدم خلافَ مُعاندِ[3]

و كذا مع نَفي خبر الناسخ الداخلة عليه، نحو: إن كان زيد لم يقم، و منه قول معتمد بن عباد[4][من الرجز]:

٩٢٥- أهلاً بكم صبحتكم نحوي الديم إن كان لم يحتجْ لي بكم حلم[5]

و قد خَفيَ إعرابُ هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرينَ، فتوهّم أنّ إن فيه شرطيّةٌ، و استشكلَ بمعناه، و تحيَّرَ في تقدير جواب الشرط، حتّى نبّهْته على أن إن هذه هي المخففة من الثقيلة لا شرطيّة.

الرابعُ: أن تكونَ زائدةً، و أكثر ما تزادُ بعد مَا، إذا دخلت على جملة فعلية كقوله [من البسيط]:

---

١ - هو لعاتكة بنت زيد. **اللغة**: شلّت: أصيبت بالشلل، و يبست فبطلت حركتها أوضعفت، حلّت: نزلت.
٢ - هو للطرماح. و «نحن أباة الضيم»، يروى في مكانه«أنا ابن اباة الضيم» **اللغة**: أباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى، أي امتنع، الضيم: الظلم، كرام المعادن: طيبة الأصول، شريفة المحتد.
٣ - لم يسمّ قائله. **اللغة**: المعاند: المعارض.
٤ - المعتمد بن عباد ولد سنة ٤١٣ هـ ،و توفّي سنة ٤٨٨ هـ ، كان ثالث سلاطين بن عبّاد في إشبيلية، كان شاعراً و كاتبا مترسّلاً، له ديوان شعر، شعره إخلاص عاطفة و صدق تجربة. حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي ٩٦٦/١.
٥ - **اللغة**. الديم: جمع الديمة: المطر يطول زمانه في سكون.

٩٢٦- مَا إن أَتَيتُ بشيءٍ أنتَ تَكرَهُهُ إذا فَلا رَفَعَت سَوطِي إلى يَدي[1]

أو اسميَّة كقوله[من الوافر]:

٩٢٧- وَ مَا إن طِبُّنا جُبنٌ و لَكن مَنَايَانا و دَولَــةُ آخَرِينا[2]

و هذه الحالة تَكفُّ عمل ما الحجازيَّة كما في البيت، و قد تزادُ بعد ما الموصــولةِ الاسميَّة كقوله[من الوافر]:

٩٢٨- يُرَجّي المرءُ مَا إن لا يَراه وَ تَعرضُ دونَ أبعَدِهِ الخُطُوبُ[3]

و بعد ما المصدريَّة كقوله[من الطويل]:

٩٢٩- و رَجِّ الفَتى للخَيرِ ما إن رَأيتَه على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزِيدُ[4]

بعد ألا الاستفتاحيَّة كقوله [من الطويل]:

٩٣٠- ألا إنْ سَرَى لَيلي فَبتُّ كئيباً احَاذِرُ أن تَنأى النَّوى بغَضُوبا[5]

و أشارَ المُصنِّف إلى هذا الوجه من وجوه إن، و هو ورودُها زائدةً بضابط حسن، و هو قوله:«و متَى اجتمعت إن و ما»الحرفيَّة «فالمتأخِّرة منهما زائدة» فإن في نحو قوله[من البسيط]:

٩٣١- ما إن أتيتُ بشيءٍ......... ....[6]

هي الزائدةُ، وما نافية، و ما في نحو قوله تعالى: ﴿و إمَّا تَخافَنَّ من قوم﴾ [الأنفــال/٥٨]، ﴿و إمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[الأعراف/٢٠٠] هي الزائدةُ، و إن شرطيَّة، و سيأتي الكــلامُ على ما الزائدة مستوفياً في محلِّه إن شاء الله تعالى.

أنَّ

ص: أنَّ بالفتح و التَّشديد حرفُ تأكيد، و تؤوَّل مع معمولَيها بمصدر من لفــظ خبرها إن كانَ مشتقّاً، و بالكون إنْ كانَ جامِداً، نحو: بَلَغَني أنَّك مُنطَلِقٌ، وأنَّ هــذا زيدٌ.

---

١ – هو للنابغة الذبياني. **اللغة:** السوط: ما يضرب من الجلد.
٢ – هو لفروة بن مسيك أو لعمرو بن قعاس و ينسب للكميت. **اللغة:** الطب: العادة.
٣ – هو لجابربن رألان. **اللغة:** دون أدناه: أقربها عنده حصولاً، الخطوب: جمع خطب: الأمر الشديد.
٤ – هو للمعلوط القريعي. **اللغة:** رجِّ: أمر من باب التفعيل من الرجاء، و هو ضد اليأس، السن: العمر.
٥ – لم يسمَّ قائله. **اللغة:** سري: سار، بتُّ: متكلم من البيتوتة، الكئيب: الحزن و الغم، تنأى:تبعد، النــوى: الجهة التي ينوي بها المسافر من قرب أو بعد، غضوب: اسم حبيبة الشاعر.
٦ – تقدَّم برقم ٩٢٦.

ش: الرابعةُ«أنّ بالفتح و التشديد»، أي بفتح الهمزة و تشديد النون، و هي«حرفُ تأكيد» ينصبُ الاسمَ، و يرفعُ الخبرَ، كما مرَّ. و استشكل بعضُهم إفادتَها للتوكيد، بأنّك لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً، قالَ ابن أمّ قاسم: و ليس الاستشكال بشيء.

قالَ ابنُ هشام: و الأَصَحُّ أنّها فرعٌ عن إنّ المكسورة، و من هُنا صحَّ للزمخشريّ أن يدَّعيَ أنّ أنّما بالفتح يفيدُ الحصر كإنّما، و قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ قُل إنّما يُوحَى إلى أنّما إلهُكُم إلهٌ وَاحدٌ ﴾[الأنبياء/١٠٨]، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، و الثانيةُ بالعكس.

قال الدمامينيُّ: و فيه نظرٌ، إذ لايلزمُ من كونها فرعاً إفادتُها للحصر من حيثُ إنّ الفرعَ لايلزمُ مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم الموجبُ للحصر في إنّما بالكسر عند القائل به قائمٌ في أنّما بالفتح، و أمّا إنّ السبب في جعل أنّما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعاً عن المكسورة فوجهٌ مخدوشٌ، كما مرَّ، انتهى.

و كونها فرعَ المكسورة هو مذهبُ سيبويه و الفرّاء و المبرِّد و ابن السَّراج، و عليه الجمهور، قيل: إنّها أصل المكسورة، و قيل: هما أصلان، و هو الظاهر من صنع المُصنِّف هنا و فيما تقدّم.

«و تؤوَّل»أي تسبكُ و تفسَّر«مع معموليها»، و هو الاسم و الخبر، إذ الأصحُّ أنّها موصولٌ حرفيٌّ أيضاً«بمصدر من لفظ خبرها، إن كانَ الخبرُ مشتقّاً، و بالكون إن كانَ جامداً» فالأوَّل نحو: بلغني أنّك منطلق، التقديرُ بَلَغَي انطلاقُك، و منه: بلغني أنّك في الدار، التقديرُ استقرارك في الدار، لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوفُ من استقرَّ و مستقرٌّ،«و» الثاني نحو: بَلَغَني«أنّ هذا زيد» تقديره: بَلَغَني كونه زيداً، لأنّ كلّ خبر جامد يصحُّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيدٌ، و إن شيءتَ قلت: هذا كائن زيداً، و معناهما واحدٌ، قاله ابن هشام و غيره.

و قدَّره الرضيُّ بقولك: بَلَغَني زيديَّته، فإنّ ياءَ النسبة إذا لحقت آخرَ الاسم و بعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفرسيَّة و الضاربيَّة و المضروبيَّة، ثُمَّ هذا التأويل إذا كانَ ما يؤوَّل مثبتاً، فإن كانَ منفيَّاً أتيتَ بلفظ عدم بدلَ أداة النفي، و أضَفتَه إلى المصدر الّذي تقدِّرُه، فتقول في نحو: بَلَغَني أنّك لم تنطلق: بَلَغَني عدم انطلاقك، و في نحو: بَلَغَني أنّ هذا ليس زيداً، بَلَغَني عدم كونه زيداً أو عدم زيديَّته.

و زَعَمَ السهيليُّ أنّ الّذي يؤوَّلُ بالمصدر إنّما هو أنْ الناصبةَ للفعل، لأنّها أبداً مع الفعل المتصرِّف، و أنّ المشدَّدةُ أنّما تؤوَّل بالحديث، فإذا قلتَ: بلغني أنّ زيداً قائمٌ،

فالمعنى بَلغني هذا الحديثُ: قال: و هو قول سيبويه، و يؤيّده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: علمت أنّ الليثَ الأسدُ، و هذا لايشعر بالمصدر، انتهى. و قد مضي أنّ هذا يقدَّر بالكون، فلا تخرجُ بذلك عن المصدريَّة، و لك تقديرهُ بالأسديَّة، كما قاله الرضيُّ، فيفيدُ معنى المصدريَّة.

إنّ

ص: إنّ بالكسرِ و التشديد تردُ حرفَ تأكيد، تنصبُ الاسمَ، و ترفعُ الخبرَ، و نصبهُما لغةً، وقَد تنصبُ ضميرَ شأنٍ مقدَّر، فالجملةُ خبرُها، و حرفَ جواب كَنعَم، و عدَّ المبرّدُ من ذلِكَ قوله تعالى: ﴿إنّ هذانِ لَساحِران﴾، و رُدَّ بامتناع اللّام في خبر المبتدإ.

ش: الخامسةُ«أنّ بالكسر و التشديد» أي بكسرالهمزة و تشديد النون تردُ على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ«حرفَ تأكيد» و إفادتها للتأكيد بدليل تلقّي القسم بها، «تنصبُ الاسمَ و ترفعُ الخبرَ»، كما مرَّ في الحديقة الثانية فيما يتعلّق بالأسماء،« و نصبهُما» أي نصبها للاسم و الخبر«لغةً» لبعض العرب كقوله[من الطويل]:

٩٣٢- إذا اسودَّ جُنحُ الليلِ فَلتأتِ وَ لتَكُن خُطاكَ خفافاً إنّ حُرّاسَنا أسدا[1]

و في الحديث: إنّ قَعَر جهنم سبعين خريفاً[2]. و هذه اللغة ليست مختصَّةً بأنّ عند مَن أثبتها، بل جاريةٌ في جميع الحروف المشبَّهة، نعم خصَّها الفرّاء بليتَ، و الجمهور على إنكارها مطلقاً و تاويل شواهدها كما مرَّ مستوفياً.

«و قد تنصبُ» أي إنّ «ضميرَ شأن» محذوف «مقدَّر»، فتكونُ«الجملةُ» بعدَها خبرَها، كقوله(ع): إن من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون[3]. الأصلُ إنّه أي الشأن، و الجملةُ خبرُه، و خرَّجه الكسائيُّ على زيادة من في اسم إنّ، و البصريُّون غيرالأخفش يأبونه، لأنّ الكلام إيجابٌ، و المجرورُ معرفةٌ على الأصحّ، و هم يخالفونَ في الشقّين، و يشترطونَ كونَ المجرور نكرةً، و كونه بعد نفي أو شبهه، و صرَّح جماعة بأنّ حذفَ هذا الضمير ضعيفٌ.

١ - تقدَّم برقم ١٤٣.
٢ - تقدَّم في ص٢٢٤.
٣ - تقدَّم في ص٢٢٨و٤٧٧.

قالَ ابن الحاجب في شرح المفصَّل: فلايجوزُ في سعة الكلام إن زيد قائمٌ، لأنّه ضمير منصوب[١]، فلايجوزُ أن يستترَ، و ليسَ الموضعُ موضعَ حذف فيحذفُ. و قد جاءَ في الشعر محذوفاً لا مستتراً، لأنَّ الحرفَ لايستترُ فيه، و فرق بينَ المحذوف و المستتر، انتهى.

و إنّما قالَ: و ليس الموضعُ موضعَ حذف لما مرَّ من أنّه لادليلَ عليه و لعدم ملائمته الاختصار، إذ المقصودُ من الكلام المصدَّر به التعظيمُ و التفخيمُ، فلو حذفَ فاتَ المقصودُ منه، و خالفَ الأكثر فأجازوا حذفَه في السعة من غير ضعف.

قالَ الرضيُّ(ره): و إنّما جازَ حذفُ الشأن من دون ضعف لبقاء تفسيره، و هو الجملةُ، و لأنّه ليسَ معتمدَ الكلام، بلِ المرادُ به التفخيمُ فقط، فهو كالزائد، و قالَ ابنُ مالك: يجوزُ حذفُ الاسم المفهوم معناه نظماً و نثراً، سواءٌ كانَ ضميرَ شأنٍ أو غيره، و وقوع ذلك في الشعر أكثرُ، و قلّ ما يكون المحذوف إلا ضمير شأن، انتهى.

و قضيةُ عبارة المُصنِّف أنّ المحذوفَ لا يكون إلا ضمير شأن، و هو مذهبٌ لبعضهم، ثمّ حذفُه ليس مختصّاً بأنَّ، بل يجوزُ في سائر أخواتها كما تقدَّم.

«و» الثاني أن تكونَ«حرفَ جواب كنعم»، فيقعُ تصديقاً للمخبر و إعلاماً للمستخبر و وعداً للطالب، فتقول: أنَّ، في جواب مَن قال: أ قام زيد، و من قال: أ ذهبَ عمروٌ، و من قال: أكرم خالداً، هذا مذهبُ سيبويه و الجمهور، و هو الصحيح، و أنكر أبوعبيدة وقوعها في الكلام كذلك، و حكى الأندلسيُّ عنه أنّه قالَ في قولهم: إنّ بمعنى نعم، إنّهم يريدون به التأويلَ لا أنّه في اللغة موضوعٌ لذلك، قال ابن مالك: و الشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله[من الطويل]:

٩٣٣- قالُوا أخفتَ فقُلْتُ إنَّ وخيفتي ما إنْ تَزالُ منُوطَةً بِرَجائي[٢]

و كقول ابن الزبير لمَن قال له: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك، إنَّ و راكبها، أي نعم لَعَنَ اللهُ راكبها. و جعل المبرِّد و الأخفش من ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ [طه/٦٣]، في قراءة من قرأ بتشديد النون و إثبات الألف في هذان، و هم مَن عدا ابن كثير و أبا عمرو و حفصاً، و تبع المبرِّد و الأخفش على ذلك جماعة، و ردَّ بأمور:

أحدُها: أنّ مجيء إنّ بمعنى نعم شاذٌ، حتّى قيل: إنّه لم يثبت.

الثاني: امتناعُ اللام، أي لام الابتداء في خبر المبتدإ، و قد دخلت هنا لأنّ قولَه: هذان مبتدأ، و ساحران خبره، و إنّما امتنعت لامُ الابتداء في الخبر، لأنّ لها الصدرَ، و وقوعُها في الخبر المفرد منافٍ لذلك لخروجها حينئذ عن الصدر، و أجيبَ عن هذا بأنّها لامٌ

---

١ - سقطت«لأنّه ضمير منصوب» في«ح».
٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: المنوطة: المربوطة، المعلّقة.

زائدةٌ، و ليست للابتداء، أو بأنّها داخلةٌ علي المبتدإ المحذوف، أي لهما ساحران، أو بأنّها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأنّ المؤكدة لفظاً كما قال[من الطويل]:

٩٣٤- و رَجِّ الفتى للخير ما إن رأيته ....[1]

فزادَ إن بعد ما المصدريَّة لشبهها في اللفظ بما النافية، قالَ ابن هشام: و يضعف الأوَّل أنّ زيادة اللام في الخبر خاصَّة في الشعر، و الثاني أنَّ الجمع بين لام التوكيد و حذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين.

الثالث من الأمور: أنَّ ما قبل إنَّ المذكورة لايقتضي أن يكونَ جوابه نعم،إذ لايصحُّ أن يكونَ جواباً لقول موسى:﴿وَيلَكُم لاتَفتَروا على الله كَذباً فَيُسحِتَكُم بعَذاب وَ قَد خَابَ مَنِ افترى﴾[طه/٦١]، و لايكون جواباً لقوله:﴿ فَتنازَعُوا أمرَهم بَيْنَهم﴾[طه/٦٢]، وَ هذا الردُّ حكاه بعضُهم عن أبي على الفَارسيّ.

قالَ الدمامينيُّ: و هو حسنٌ، و تعقّبه الشمنيُّ بأنّه لاحسن فيه، فإنّه على هذا الحمل جوابٌ لإخبار بعضهم بعضاً، أو لاستخبار بعضهم عند إسرارهم النجوي كما حكاه الله تعالى لنا، فليتأمّل، فإنّه من المحاسن، و يؤيّده قول صاحب الكشّاف: و الظاهر أنّهم تشاوروا في السرّ، و تجاذبوا أهداب[2] القول ثمّ: ﴿ قالُوا إنَّ هذان لساحران﴾[طه/٦٣]، فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام و تزويره خوفاً من غلبتهما وَ تثبيطاً للناس عن اتّباعها، انتهى.

و قد مرَّ لتأويل هذه القراءة وجوهٌ أخرُ في باب أسماء الإشارة، و استوفينا الكلام عليها هناك، فليرجع إليه.

إذْ

١ - تقدم برقم ٩٢٩.
٢ - أهداب:(ج) الهدْب: الطرف.

ص: إذ، تردُ ظَرفاً للماضي، فتدخلُ على الجملتين، و قد يضافُ إليها اسم زمان، نحو: حينئذ و يَومئذٍ، و للمفاجاة بعد «بينما»أو« بينا»، و هل هي حينئذٍ حــرف أو ظرف؟خلاف.

ش: السادسة « إذ،تردُ ظرفاً» للزمن«الماضي»، و لاتقعُ للاستقبالِ عند الجمهــور، قال جماعةٌ منهم ابنُ مالك: إنّها تخرجُ عن المعنى إلى الاستقبال، و استدلُّوا بقوله تعــالى:﴿يومئذ تُحدِّثُ أخبارَها ﴾[الزلزال/٤]، و الجمهورُ يجعلونَ الآيه و نحوها من بــاب:﴿و نُفخَ فِيْ الصُّور﴾[الكهف/٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجبِ الوقوع منزلة ما وقع، و قال ابن هشام:و قد يحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿ فــسوفَ يَعلَمــون*إذ الأغــلال في أعناقهم﴾[غافر/٧١و٧٠]، فإنّ يعلمونَ مستقبلٌ لفظاً و معنى لدخول حرَف التنفــيس عليه، و قد عمل في إذ، فيلزمُ أن يكونَ بمنزلة إذا. قالَ الدماميني: و فيه نظرٌ، إذ لامــانعَ من أن يتأوَّلَ هذا بما تأوَّلَ به الجمهورُ الآيةَ السابقةَ، فيقالُ: هذا من باب: ﴿و نفــخَ في الصُّور ﴾، حرفُ التنفيس ليسَ بضادٍّ عن ذلك.

و«تدخلُ» إذ «على الجملتين» الاسميَّة و الفعلية لا معاً، بل على سبيل التناوب، و دخولُها على إحداهما واجبٌ، إذ لاتخلُو عن الإضافة إلى الجملة لفظاً أو تقديراً بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة كما مرَّ.

و قد تخرجُ عن الظرفيَّة، فتقعُ اسماً يضافُ إليها اسمُ زمان، و هو نوعان: غيرُ صالح للاستغناء عنه، نحو: ﴿ربَّنا لاتُزِغ قلوبَنا بعد إذ هَدَيتنا ﴾[آل عمران/٨]، فالظرفُ هنا و هو بعد لايصلحُ للاستغناء عنه، فيحذفُ لعدمِ ما يدلُّ عليه، و لو ترك مع أنّه مقصودٌ و صالحٌ للاستغناء عنه« فيحذفُ لعدم ما يدلُّ عليه، و لو ترك مع أنّه مقصودٌ و صــالحٌ للاستغناء عنه«نحو حينئذ و يومئذ»،تقول: أكرمتني فأثنيتُ عليك حينئــذ و يومئــذ، و اليوم و الحين صالحان للاستغناء عنهما، إذ يجوزُ أن تقول: فأثنيتُ عليك إذ أكرمتني، و المعنى بحاله، و الإضافة في مثل هذا التركيب، قال ابن مالك: من إضــافة المؤكــد إلى التأكيد، و الظاهر أنّها من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ كــشجر أراك[1]، و ذلــك لأنَّ إذ مضافٌ إلى جملة محذوفه، فإذا قلت: جاء زيدٌ و أكرمته حينئذ، فالمعنى حين إذ جاء.

و الثاني مخصَّصٌ بالإضافة إلى المجيء، و الأوَّل عارٍ من ذلك، فهو أعمُّ منه، فلايكونُ مؤكِّداً له، نعم يكونُ مفسِّراً له و مبيِّناً للمراد به، كما يبيِّنُ الأعمُّ بالأخصِّ، فالإضافة فيه بيانيَّةٌ، أي و أكرمته حيناً، و هو حين مجيئه، فتأمَّله.

---

١ – الاراك: شجر المسواك.

تنبيه: الجمهورُ على أنّ إذ لاتكونُ إلا ظرفاً أو مضافاً إليها كما هو قضية اقتصار المُصنّف على ذلك، و ذهبَ جماعة إلى أنّها قد تكونُ مفعولاً به، و هي المذكورة بعد فعل الأمر في أوائل القصص مثل:﴿و اذكُرُوا إذ كُنتُم قليلاً فكثّرَكُم ﴾[الأعراف/٨٦]، و يقدّرونَ اذكُرحيثُ لايذكُر، نحو: ﴿و إذ قالَ ربُّكَ للملائكة ﴾[البقرة/٣٠]،﴿ إذ فَرَقنا بكم البحرَ ﴾[البقرة/٥٠]، قالوا: يقعُ بدلاً من المفعول به نحو: ﴿أذكُر في الكتاب مريمَ إذ انتَبذَت﴾[مريم/١٦]، فإذ بدلُ اشتمال من مريم، و الجمهورُ يخرّجونَ الأوّل على أنّهُ ظرفٌ لمفعول محذوف، نحو: و اذكروا نعمة الله إذ كنتم قليلاً، و الثاني على أنّه ظرف لمضاف مفعول محذوف، أي و اذكروا قصة مريم، و يؤيّد هذا القول التصريح بالمفعول في: ﴿و اذكُرُوا نعمةَ الله عليكم إذْ كُنتم أعدَاءً﴾[آل عمران/١٠٣].

و وقع للزمخشريّ في قراءة بعضهم: ﴿لَقد مَنَّ اللهُ على المؤمنينَ إذْ بَعَثَ فيهم رسولاً من أنفسهم﴾[آل عمران/١٦٤]، أنّه يجوزُ أن يكونَ التقديرُ منه: إذ بَعَثَ، و يجوزُ كونُ إذ في محلّ رفع كإذا في قول: أخطَبُ ما يكون الأمير قائماً، أي لمن مَنَّ الله على المؤمنينَ وقت بعثه. قال ابن هشام: فمقتضي هذا الوجه أنّ إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً.

«و»تردُ إذ«للمفاجاة»، نصَّ عليه سيبويه، و هي الواقعةُ «بعد بينما أو بينا» كقوله [من البسيط]:

٩٣٥- استَقدِرِ اللهَ خيراً و ارضَيَنَّ به فَبينَما العُسرُ إذ دَارَت مَيَاسيرُ[1]

و كقوله[من الطَويل]:

٩٣٦- وكنتَ كَفَيءِ الغصن بَينا يُظلُّني و يُعجبني إذ زعرعته الأعاصرُ[2]

و أنكرَ بعضُهم وقوعَ إذ بعدَ بينا خاصّةً دونَ بينما، و جعلَه الحريريُّ منَ الأوهام في درّة الغواص، و ليسَ كذلك. قالَ ابنُ مالك: تركُ إذ بعدَ بينا و بينما أقيسُ من ذكرها، و كلاهما عربيٌّ.

و قالَ الأصمعيُّ: وقوعُ إذ و إذا في جواب بينا و بينما عربيٌّ، قال الرضيُّ: و كان الأصمعيُّ لايستفصح[3] إلا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابها بدونهما، و الكثرة لاتدلُّ على أنّ الكثور غيرفصيح، بل على أنّ الأكثر افصحُ، الا ترى إلى قول أمير

١ - نسبوا هذا البيت إلى عنير بن لبيد و إلى حريث بن جبلة. **اللغة:** استقدرالله خيراً: اطلب القدرة على الخير من الله، المياسير: جمع ميسور، و هو بمعنى اليسر خلاف العسر.

٢ - هو ليزيد بن الطثرية. **اللغة:** الفيء:الظل، زعرعته: حركته بشدّة، الأعاصر:جمع الاعصار: ريح تهبُّ بشدة.

٣ - في«ح» لا يستقبح، و في شرح الرضيّ «لايستفصح» الكافية في النحو،لابن الحاجب، شرحه رضي الدين الأسترآبادي،لاط، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٥ هـ ، ص١١٣.

المؤمنين علي(ع) و هو من الفصاحة: بحيثُ هو بَيْنا هو يَسْتَقِيلها في حياته إذْ عَقَدَها لآخرَ بعد وفاته[١]، انتهى.

قلتُ: و هذه الفقرة الّتي استشهد بها، من خطبته الشقشقيه(ع)، و كثيرٌ من المعاندينَ يُنكرُ هذه الخطبة، ويقولُ:إنّها من كلام السّيّد الرضي جامع نهج البلاغة، و ليست من كلام علي(ع)، بل قال بعضُهم: إنّ جميعَ نهج البلاغه وضعه السّيّد الرضيّ، و نسبَه إلى علي(ع) و أنّه ليس من كلامه، ذكر ذلك ابن خلّكان في تاريخه، و هذا لايقوله إلا عنيدٌ جاهلٌ أو متجاهلٌ، فإنّ كثيراً من خطبه المذكورة في ذلك الكتاب بل جميعها مذكورٌ في كتب السير، و لكنّ المعاندَ يقول ما شاء.

و أمّا هذه الخطبةُ الشقشقية فقالَ ابن أبي الحديد في شرحه نقلاً عن ابن الخشاب: إنّه قَالَ: و الله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كتب صُنِّفت قبل أن يخلقَ الرضيُّ بمائتي سنة، و لقد وجدتها مسطورةً في كتب أعرفها، و أعرفُ خطوطَ من هو من العلماء و أهلِ الأدب قبلَ أن يخلقَ النقيب أبوأحمد والدُ الرضيِّ، ثمّ ذكر ابنُ أبي الحديد عن نفسه أنّه وجدها في تصانيف جماعة ذكرهم كانوا قبلَ أن يخلقَ الرضيُّ (ره)[٢].

تنبيه: أصلُ بينا و بينما بَيْن، و أصلهُ أن يكونَ مصدراً بمعنى الفراق، تقولُ: بانَ عنّي زيدٌ بيناً، أي فَارقني فراقاً، و معنى جلستُ بينكما، أي مكانَ فراقكما، و فعلتُ بينَ خروجك و دخولك، فعلت زمانَ فراق خروجك و دخولك، فحذفَ المضافُ، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه. فبين- كما تبيَّن- مستعمل في الزمان و المكان، و هو إذ ذاك لازمُ للإضافة إلى المفرد، فلمّا قصدُوا إضافته إلى الجملة، و الإضافه إليها كلا إضافة، لأنّ الإضافة في المعنى ليست إليها بَل إلى المصدر الّذي تضمَّنته، زادوا عليه ما الكافة، لأنّها الّتي تكفُّ المقتضي عن الاقتضاء، و اشبعوا الفتحةَ، فتولّدت ألفٌ، لتكون الألفُ دليلُ عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنّه كان قد وقف عليه، و الألفُ قد يؤتى به للوقف كما في أنا و: ﴿الظنونا﴾[الأحزاب/١٠]، و تعيَّنَ حينئذ أن لايكونَ إلا للزمان لماتقرَّر من أنّه لايُضاف إلى الجمل من المكان إلا حيثُ، و بين في الحقيقة مضافٌ إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذفَ الزمان المضاف لقيام القرينة عليه، و هي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل دون الأمكنة و غيرها، فيتبادر الفهمُ في كلّ مضاف إليها إلى الزمان، فإذا قلتَ: بينا زيدٌ قائمٌ أقبل عمرو، فالتقدير بين أوقات زيدٌ قائمٌ، أي بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو، هكذا قرَّره الرضيُّ، و هو مذهبُ الفارسيّ و ابن جني، و اختاره ابنُ الباذش.

---

١ – في نهج البلاغة بترجمة جعفر الشهيدي «فيا عجباً بينا هو...» خطبة الشقشقية، ص١٠.
٢ – سقطت هذه الفقرة في «ح».

و الجمهورُ على أنّ الجملة بعد بينَا و بينَما مضافٌ إليها نفسها دونَ حذف مضاف، و أنّها في موضع جرٍّ، و مقتضاه أنّ ما غير كافّة عن الإضافة و كذا الألفُ. و ذَهبَ قومٌ إلى أنّ ما و الألفَ كافّتان، و الجملة بعد هما لاموضعَ لها من الإعراب، و الأوّل هو التحقيقُ، و ليست بينا محذوفة من بينما، و لا ألفها للتأنيث خلافاً لزاعمي ذلك.

«و هل هي»يعني إذ «حينئذ» أي حين إذ وردت للمفاجاة بعد بينما و بينا «ظرف» مكان أو زمان،«أو حرف» يدلّ على المفاجاة في غيره أو مؤكّدٌ أي زائدٌ، فيه«خلافٌ»، فإذا قلتَ: بينا أو بينما أنا قائم، إذ أقبلَ عمرو، فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعلُ الواقع بعدها هو العاملَ في بينا أو بينما، كما يكون ذلك لو كانت إذ غير موجودة، و هو واضحٌ، و على القول بأنّها حرف مفاجاة بعدها أو ظرف، لايمكن أن يعملَ ماً بعدها فيما قبلها، لكن إذا قلنا بأنّها حرفُ مفاجاة[1]، فالعامل في بينا و بينما فعلٌ محذوفٌ يفسّرُه ما بعد إذ، و هو أقبل في المثال المذكور.

و على القول بالظرفيّة فقالَ ابن جنيّ: عاملُها الفعل الّذي بعدها، لأنّها غير مضافة إليه، و عامل بينا و بينما محذوفٌ يفسّرُه الفعل المذكور، و قال الشلوبين: إذ مضافة للجملة، و لايعمل فيها الفعلُ و لا في بينا و بينما، لأنّ المضاف إليه لايعمل في المضافَ و لا فيما قبله، و إنّما عاملُها محذوفٌ، يدلّ عليه الكلام، و إذ بدلٌ منهما، و قيل: العاملُ ما يلي بينَ، بناءً على أنّها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعملُ تالي اسم الشرط فيه، و قيل: بين خبرٌ لمبتدأ محذوف، و التقديرُ في المثالَ بين أوقات قيامي إقبال عمرو، ثُمَّ حذفَ المبتدأ مدلولاً عليه بأقبل عمرو، و قيل: مبتدأ، و إذ خبره، و المعنى حين أنا قائم حينَ أقبلَ عمرو.

تنبيه: تردُ إذ للتعليل كقوله تعالى:﴿و لن يَنفَعَكُم الْيومَ إذْ ظَلَمتُم أنّكمْ في العذاب مُشتَرِكُونَ﴾[الزخرف/٣٩]، أي لن ينفعكم اليوم اشتراكُكم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، و هل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة أو ظرفٌ، و التعليل مستفادٌ من قوّة الكلام، لا من اللفظ، فإنّه إذا قيلَ: ضربته إذ أساءَ، و أريد الوقت، اقتضى ظاهر الحال أنّ الإساءة سبب الضرب؟ قولان، و الجمهورُ على الثاني.

إذا

---

١ - في «ح» من أو ظرف حتّى هنا محذوف.

ص: إذا تردُ ظرفاً للمستقبل، فتضافُ إلى شرطها، و تنصبُ بجوابها، و تختصُّ بالفعلية، نحو:﴿ إذا السَّماءُ انْشَقّت﴾، مثل﴿ و إنْ أحَدٌ مِنَ المُشركِينَ استَجارَكَ﴾. و للمفاجاة، فتختصُّ بالاسميَّة، نحو:خرَجتُ فإذا السَّبُعُ واقفٌ، و الخلافُ فيها كأختها.

ش: السابعة«إذا تردُ ظرفاً» للزمن«المستقبل» و فيها معنى الشرط غالباً،«فتضافُ إلى شرطها»، و هو الجملةُ الّتي بعدها لزوماً،«و تنصب بجوابها» عند الأكثرين، و قيل: بشرطها، و عليه جماعة من المُحقّقين حملاً لها على سائر أدوات الشرط، و ردَّ بأنّ المضاف إليه لايعملُ في المضاف، و أجيب بأنّها عند هولاء غير مضافة، كما يقوله الجميعُ إذا جزمت كقوله[من الكامل]:

٩٣٧- .... و إذا تُصبكَ خَصَاصَةٌ فَتجَمَّلِ[1]

قالَ الدمامينيُّ: و يلزمُ عليه أن تكونَ إذا ظرفاً مبهماً لامختصّاً، و هي عند النحاة من الظروف المختصَّة. فإن قلت: قد قال ابن الحاجب: إنّ تعيينَ الفعلِ في إذا يحصلُ بمجرَّد ذكر الفعل بعده، و إن لم يكن مضافاً كما يحصلُ في قولنا: زماناً طلعت فيه الشمسُ، قلت: ردَّه الرضيُّ بأنّه أنّما يحصلُ التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفةً له، لا بمجرَّد ذكر الفعل بعده، و لو كان مجرّدُ ذكر الفعل بعد كلمة كافياً لتخصيصها لتخصَّصت متى في قولك: متى قام زيدٌ، و هو غير مخصَّص اتّفاقاً، انتهى.

و أمّا قولُ الأكثرين فاورِدَ عليها أمور:

منها أنّ الشرطَ و الجزاء عبارة عن جملتين، تربط بينهما الأداة، و على قولهم تصير الجملتان واحدةً، لأنّ الشرطَ لمّا كان معمولاً لإذ لكونها مضافة إليه، و إذا معمولاً للجواب لزمَ دخولُ جملة الشرط في جملة الجواب، لأنّ المعمولَ داخلٌ في جملة عاملة، فيلزمُ حينئذ دخولُ جملة الشرط في جملة الجواب، و أجيب بأنّ الأصلَ ذلک، و لكنّهما قد تضمَّنتا معنى الشرط، و جعلَ الأوّل سبباً للثاني.

و منها أنّه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادّين، و ذلك باطل عقلاً، إذ الحدثُ الواحدُ المعيَّنُ لايقعُ بتمامه في زمنين، و قصداً إذ المراد وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم.

قال الرضيُّ: و الجوابُ أنّ إذا هذه بمعنى متَى، فالعاملُ شرطُها، أو تقول المعنى: إذا جئتني اليوم كانَ سبباً لإكرامك غداً، كما قيلَ في نحو: إن جئتني اليوم فقد جئتك أمسِ، إن جئتني اليوم يكونُ جزاءً لمجيئي إليك أمس.

---

١ - تقدّم برقم ٧٢٧.

و منها أنَّ الجوابَ ورد مقروناً بإذا الفجائيَّة، نحو:﴿ ثُمَّ إذا دَعَاكم دعوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتم تخرجونَ﴾[الروم/٢٥]، و بالحرف الناسخ، نحو: إذا جئتني فإنّي أكرمك، و كل منهما لايعمل ما بعده في ما قبله. و أجيبَ بأنّهم إنّما يقولون: إنّ العاملَ فيها جوابُها، إذا كان صالحاً، و لم يكن ثَمَّ مانعٌ كإذا الفجائيَّة و إن و نحوها، فالعاملُ فيها حينئذ مقدَّرٌ يدلُّ عليه الجوابُ.

و قال الرضيُّ: الأولى أن نفصِّل في ذلك و نقول: إن تضمَّن إذا معنى الشرط فحُكمه حكمُ أخواته من متى و نحوه، و إن لم يتضمَّن نحو: إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس، فالعاملُ فيها هو الفعل الّذي في محلّ الجزاء، إن لم يكن جزاءً في الحقيقة دونَ الأوّل الّذي في محلّ الشرط، إذ هو مخصِّص للظرف.

«و تختصُّ» إذا «بالجملة الفعلية» على الأصحِّ، سواءٌ كانَ صدرُها مضارعاً، نحو: ﴿إذا تُتلَى عليهم آياتُنا﴾[يونس/١٥] أو ماضياً، نحو:﴿إذا جَاءَكَ المنافقونَ ﴾[المنافقون /١]، و زعمَ الفرَّاء أنَّ إذا إذا كان فيها معنى الشرط لايكونُ بعدها إلا الماضي، و قالَ ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثرُ من المضارع، و قد اجتمعا في قوله[من الكامل]:

٩٣٨- وَ النفسُ رَاغبةٌ إذا رَغَّبتَها و إذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقنعُ[1]

و لاتدخلُ على الجملة الاسميَّة،«و» أمّا« نحو» قوله تعالى: ﴿إذا السماءُ انشقّت ﴾[الانشقاق/١]، ممّا استندَ عليه الأخفش و الكوفيُّون من جواز دخول إذا على الجملة الاسميَّة، فمؤولٌ[2] مثلَ تأويل قوله تعالى: ﴿و إنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ﴾[التوبة /٦]، فالسماءُ فاعلٌ بفعل محذوف، يفسِّرُه المذكورُ، و الأصلُ إذا انشقّت السماءُ انشقّت، كما أنَّ أحدٌ فاعلٌ بفعلٍ محذوف، يفسِّرُهُ المذكور، و الأصلُ و إن استجارَكَ أحدٌ، لا إنَّ السماءَ مبتدأ، و الفعلَ بعده خبره، كما زعموا، و في هذه القياس نظرٌ، لأنَّ الشرطَ المقيس عليه أن يكونَ متَّفقاً عليه عند الخصمينِ، و ليس هو هنا كذلك، لأنَّ

---

١ - هو لأبي ذؤيب.

٢ - هل تدخلُ إذا الظرفيَّة على الجملة الاسميَّة أو لا ؟ خلافٌ بين النَّحويّين، و يذهب البصريُّون إلى أنّه لايجوزُ، و الكوفيُّون و الأخفش يجيزون دخولها على الجملة الاسميَّة، استناداً إلى الآية﴿ إذا السماء انشقت﴾. و اضطرب قول الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه«موسوعة النحو و الصرف و الإعراب، فمرَّةً يقول: (ص٣٦) تختصُّ إذا بالدخول على الجملة الفعلية، و إذا دخلت على اسم مرفوع، أعرب فاعلا لفعل محذوف يفسِّره الفعل الذي يليه، و مرّةً (ص١٠٤) يقول: أوّل البصريُّون هذه الآية و أمثالها بأن جعلوا ﴿السماء﴾ فاعلا لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور، و نحن لانرى داعيا لهذا التمحّل في التقدير، و عندنا أن إذا تضافُ إلى الجملة الاسميَّة، كما تضاف إلى الجمل الفعلية.

يبدو أنّه لايجوز إضافة إذا إلى الجملة الاسميَّة التي خبرها مفرد، فلا يقول: آتيك إذا زيدٌ قائمٌ، لكن يمكن إضافتها إلى الجملة الاسميَّة التي خبرها جملة فعلية، لأنّه يمكن القول: إنّ مثل هذه الجمل فعلية في الأصل، ثم للتأكيد يتقدَّمُ الاسمُ على الفعل، فالمرفوعُ بعد إذا مبتدأ، و خبره جملة فعلية بعده، و لانحتاجُ إلى هذه التأويلات.

الأخفش و الكوفيِّين لم يوافقوا على أنَّ أحداً في الآية يتعيَّن أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، بل يجيزونَ ابتدائيَّة، لأنَّ إن الشرطية لاتختصُّ عندهم بالأفعال، كما قاله غير واحد، فلا فرقَ عندهم بين إذا و إن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية، قاله في التصريح، فتأمَّلْ.

أمَّا قول الشاعر [من الطويل]:

٩٣٩- إذا باهليٌّ تحته حنظَليَّةٌ لَهُ وَلَدٌ منها فَذاكَ المُذَرَّعُ [١]

فعلى إضمار كان، و باهليٌّ مرفوعاً بها، و الجملة بعدها خبرٌ، و التقديرُ إذا كانَ باهليٌّ تحته حنظليَّة و قيل: حنظليَّة فاعلٌ باستقرٌ محذوفاً، و باهليٌّ فاعلٌ بمحذوف يفسرُّه العاملُ في حنظليَّة، و يردُّه أنَّ فيه حذفَ المفسَّر و مفسِّره جميعاً، و يسهِّله أنَّ الظرف يدلُّ على المفسَّر، فكأنَّه لم يحذف.

تنبيهات: الأولُ: الجمهورُ على أنَّ إذا لاتخرجُ عن الظرفيَّة كما هو قضيةُ اقتصار المُصنِّف، و زعمَ قومٌ أنَّها تخرجُ عنها، فقال الأخفش و تبعه ابن مالك: إنَّها وقعت مجرورة بحتَّى في قوله تعالى: ﴿ حتَّى إذا جَاؤُوها ﴾[الزمر/٧١]. و قال ابن جنيّ في: ﴿إذا وَقَعَت الواقعةُ﴾[الواقعة/١]، فيمن نصب ﴿خافضة رافعة﴾[الواقعة/٣]، إنَّ إذا الأولى مبتدأً، و إذا الثانية خبرٌ، و المنصوبين حالان، و المعنى وقت وقوع الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقت رجِّ الأرض، و تبعه ابن مالك على ذلك، و قال ابنُ مالك: إنَّها وقعت مفعولاً به في قوله (ع) لعائشة: إنِّي لا أعلم إذا كنت عليَّ راضية و إذا كنت عليَّ غضبي [٢].

و الجمهور على أنَّ حتَّى في تلك الآية حرفُ ابتداء داخلةٌ على الجملة بأسرها، و لا عمل لها، و أمَّا: ﴿إذا وقعت الواقعةُ﴾ فإذا الثانية بدل من الأولى، و الأولى ظرفٌ، و جوابها محذوف لفهم المعنى، أي انقسمتم أقساماً: ﴿و كُنتُم أزواجاً ثَلاثة﴾[الواقعة/٧]، و أمَّا الحديثُ فإذا ظرفٌ لمحذوف، و هو مفعولُ أعلم أي شأنك معي و نحوه.

---

١ – هو للفرزدق. اللغة: باهليٌّ: نسبة إلى باهلة، قبيلة من قيس بن غيلان، حنظلية: نسبة إلى حنظلة، قبيلة من تميم، المذرع: الذي أمُّه أشرف من أبيه.

٢ – صحيح بخاري ٧٢/٤، رقم ١٥٧.

الثاني: قد تخرجُ إذا عن الاستقبال، و ذلك على وجهين: أحدُهما: أن تجئ للحال، و ذلك بعد القسم نحو:﴿و الليل إذا يَغْشي ﴾[الليل/١]، لأنّ الليلَ مقارنٌ للغشيان. الثاني: أن تجيء للماضي، كما جاءَت إذ للمستقبل عند بعضهم، نحو:﴿ولا على الّذينَ إذا ما أتوك لتحملَهُم قلتَ لاأجدُ ﴾[التوبة/٩٢]، نزلت بعد الإتيان:﴿و إذا رأوا تجارة أو لهواً انفضُّوا إليهَا﴾[الجمعة/١١]، نزلت بعد الروية و الانفضاض.

و قوله [من الوافر]:

٩٤٠- وَ ندمانٍ يَزيدُ الكَأسَ طيباً سَقيتُ إذا تَغوَّرَت النُجُومُ[1]

و يجوز أن يكونَ سقيت بمعنى أسقي، و هو دليلُ جواب إذا، أي إذا غربت النجوم أسقيه.

الثالث: تختصُّ إذا بما تيقّن وجوده نحو: آتيك إذا احمرَّ البسر[2] أو رجّح نحو: آتيك إذا دعوتني، بخلاف إن، فإنّها تكونُ للمحتمل و المشكوك فيه و المستحيل كقوله تعالى:﴿قل إن كانَ للرحمن ولدٌ ﴾[الزخرف/٨١]، لاتدخلُ على متيقّن ولا راجح، و قد تدخلُ على متيقّن لكونه مبهم الزمان نحو:﴿أ فإنْ متَّ فَهُم الخالدونَ ﴾[الأنبياء/٣٤]، و لكون إذا خاصّاً بالمتيقّن و المظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة.

و قد تخرجُ عن معنى الشرط نحو:﴿و إذا مَا غَضبُوا هُم يَغفرُون﴾[الشورى/٣٧]، ﴿و الّذين إذا أصَابَهم البغيُ هُم يَنتَصِرُونَ﴾[الشوري/٣٩]، فإذا في الآيتين ظرف لخبر المبتدإ بعدها، و لو كانت شرطيّة و الجملة الاسميّة جواباً لاقترنت بالفاء، و قول بعضهم: إنّه على إضمارها، مردودٌ بأنّها لاتحذفُ إلا في الضرورة، أو نادرٌ من الكلام، و قول الآخر: إنّ الضميرَ توكيدٌ لا مبتدأ، و إنّ ما بعده الجوابُ تعسُّف، و قول آخر: إنّ جوابها محذوفٌ مدلولٌ عليه بالجملة تكلُّفٌ من غير ضرورة، و من ذلك إذا الّتي بعد القسم نحو: ﴿و الليلِ إذا يَغْشَى﴾[الليل/١]، ﴿و النجمِ إذا هَوَى﴾[النجم/١]، إذ لو كانت شرطيّة كانَ ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: أجيئك إذا جئتني، فيكونُ التقديرُ إذا يَغشَى الليل و إذا هوي النجم أقسمت، و هذا يمتنعُ، لأنّ القسم الإنشائيُّ لايقبلُ التعليق، لأنّ الإنشاءَ ثابتٌ، و الثابت لايقبلُ التعليق.

---

١ - هو للبرج بن مسهِّر. اللغة: الندمان: النديم في الشرب، تغوَّرت: غربت.
٢ - البسر: تمر النخل قبل أن يرطب.

الرابع: قد تستعملُ إذا مع جملتيها لاستمرار الزمان في الأحوال الماضية و الحاضرة و المستقبلة، كما يستعملُ الفعلِ المضارع لذلك و منه:﴿و إذا قيلَ لهم لاتُفسدوا في الأرض قالوا﴾[البقرة/١١]، ﴿وَ إذا لَقُوا الّذين آمَنُوا قالوا آمنّا و إذا خَلوا إلى شياطينهم قالوا ﴾ [البقرة/١٤]، أي إنّ هذا عادتهم المستمرّة و شأنهم أبداً، و مثله كثير.

و تردُ إذا «للمفاجاة فتختصُّ» بالجملة«الاسميّة» على الأصحّ كما مرَّ للفرق اللفظيّ بينهما بين الشرطيّة المناسبة لفعل، و لاتحتاج إلى الجواب لعدم تضمُّنها للشرط، و لايقعُ في صدر الكلام، لأنّ الغرض من الإتيان بها الدلالة على أنّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة، فلابدَّ في حصول هذا الغرض من تقدُّم شيء عليها، و معناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسدُ بالباب، و منه: ﴿فإذا هي حيّة تَسعَى﴾[طه/٢٠]،﴿ إذا لهم مَكرٌ في آياتنا﴾[يونس/٢١]،« و الخلافُ فيها كاختها» يعني إذ، في كونها حرفاً أو ظرفاً، و هل هو ظرفُ زمانٍ أو مكان، فذهبَ الأخفشُ و الكوفيّون إلى أنّها حرفٌ، و اختاره ابنُ مالك، قال ابن هشام: و يرجّحه قولهم: خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب بكسر إنّ، لأنّ إنّ لايعملُ ما بعدها في ما قبلها، انتهى.

و تقريرُه أنّ العاملَ هنا منحصرٌ فيما بعد إنّ، و إنّ لايعملُ ما بعدها في ما قبلها، و لا عاملَ سواه، فلاتكون إذا معمولة، فلاتكون اسماً، لأنّ الاسم يستلزم المعموليّة، و انتفاء اللازم يستلزمُ انتفاء الملزوم، و ليس فيها معنى الحدث فيكون فعلاً، فتعيّن أن تكون حرفاً.

و ذهبَ الزجاجُ و الرياشيّ[١] إلى أنّها ظرفُ زمان، و نسبَ للمبرّد، و هو ظاهرُ كلام سيبويه، و اختاره الزمخشريُّ و ابن طاهر و ابن خروف و ابن عصفور و الشلوبين ابقاءً لها على ما ثبت لها. و زعم الزمخشريُّ أنّ عاملَها فعلٌ مقدّرٌ مشتقٌّ من لفظ المفاجاة، و قال: التقدير في قوله تعالى:﴿ثمَّ إذا دعاكم دَعوَةً من الأرض إذا أنتُم تَخرجُونَ ﴾[الروم/٢٥]، فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. قال ابنُ هشام: و لايعرف هذا لغيره، و إنّما ناصبُها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ أو المقدّر، نحو: فإذا زيدٌ، أي حاضرٌ، قال: و لم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرَّحاً به.

---

١ - العباس بن الفرج أبوالفضل الرياشيُّ اللغويُّ النحويُّ، قرأ على المازنيّ النحو، و قرأ عليه المازنيُّ اللغة. وكان عالما باللغة و الشعر، و صنّف: كتاب الخيل، كتاب الإبل، قتله الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧هـ . بغية الوعاة ٢٧/٢.

و ذَهَبَ المبرّدُ و الفارسيُّ و أبوالفتح إلى أنّها ظرفُ زمان، و عزي إلى سيبويه، و تظهرُ فائدة الخلاف إذا قلت: خرجت فإذا الأسدُ، فعلى الأوّل لايصحُّ كونُها خبراً، لأنّ الحرفَ لايخبَر به و لا عنه، و كذا على الثاني، لأنّ الزمان لايخبَرُ به عن الجثة إلا أن يقدَّر مضاف، أي فإذا حضورُ الأسدُ، و يصحُّ على الثالث أي فبالحضرة الأسدُ.

فإن قلتَ: فإذا القتال صحّت خبريّتها عند غير الأخفش و الكوفيّين، و تقول: خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ أو جالساً، فالرفع على الخبريّة، و إذا نصب به، و النصبُ على الحالية، و الخبرُ إذا قلنا: إنّها مكانٌ، و إلا فهو محذوفٌ، فإن قلت: الجالس أو القائم امتنعَ النصبُ لامتناع كون الحال معرفةً.

مناظرة زنبوريّة

و هذا هو الوجه الّذي أنكره سيبويه على الكسائيّ لّما سألَه في المجلس الّذي جمعها بين يدي خالد بن يحيي البرمكي[١] في مناظرتهما المشهورة بالزنبوريّة، و هي قولهم: كنتُ أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها.

و كانَ من خبر ذلك أنّ سيبويه لّما قدمَ على البرمكة، احتفلَ له يحيى، و عزمَ على الجمع بينَه و بين الكسائيّ، فجعلَ لذلك يوماً، فحضرَ سيبويه، و أحضر الفرّاء خلف و غيرهما من جماعة الكسائيّ، و كادَه القوم كيداً، و أوّلُ من تقدّم إليه خلف فسألَه، فأجابَ فيها، فقال له أخطأتَ، ثمّ سألَه ثانية و ثالثة، و هو يقول له كلّما أجاب: أخطأتَ، و بدون ذلك ينحرفُ مزاجُ الشاب الغريب، و يذهبُ فكر الفطن الأريب، فلم يزد سيبويه إلى أن قالَ لخلف: هذا سوءُ أدب، فأقبل إليه الفرّاء مضمراً ما أظهره صاحبه، مظهراً أنّه سينصفُ فيما يقولُ، و يستعملُ الأدب فيما يُبديه، و يُعيده، فقال: إنّ في هذا الرجل حدّةً و عجلة، و لكن ما تقول في كذا، و سألَه مسألةً أخرى، فأجابه، فقال: أعد النظر، و هي كلمة تداني كلمة صاحبه، فأدركَ سيبويه أنّ مقصودهما إفحامه، وَ أن يرفعا درجةَ شيخهما الكسائيّ عن مناظرته، فإن كانت الغلبةُ لهما، قيلَ: غلَبه غلاماه، و إلا فإن يُغلَبا فخيرٌ عندهما من أن يغلبَ شيخُهما، فقال سيبويه: لستُ أكلّمُكما، أو يحضرَصاحبكما، يعني الكسائيَّ.

فحضر الكسائيُّ، فقال: تسألني أو أسألك، فقال له سيبويه: سَل أنت، فسأله عن هذا المثال الزنبوري، فقال سيبويه: فإذا هو هي، و لايجوز النصب، و سأله عن أمثال

---

١ - هو من البرامكة و هم أسرة فارسية من بلخ تولّي أبناؤها الوزارة في عهد العباسيين. عظُم شأنهم و قرّبوا الشعراء و اشتهروا بالكرم. المنجد في الأعلام ص ١١٨.

ذلك، نحو: خرجت فإذا عبد الله القائمَ و القائمُ، فقال: كلُّ ذلك بالرفع، و لايجوزُ بالنصب، فقالَ له الكسائيُّ: العربُ ترفع كلَّ ذلك، و تنصبُه، فقال يحيى: قد اختلفتما، و أنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكُم بينكما؟ فقال له الكسائيُّ: هذه العرب ببابك، قد سمعَ منهم أهل البلدين، فيحضرونَ، و يُسألون، فقال يحيى و ولده جعفر: انصفتَ، فأحضرا، فوافقوا الكسائيَّ، و استكانَ سيبويه، و أقبل الكسائيُّ علي يحيى، فقالَ: أصلح الله الأمير، إنَّه وفدَ إليك من بلده مؤمّلاً، فإن رأيت أن لاتردَّه خائباً، فأمره له بعشرة الآف درهم، فخرج إلى فارس، و يقال: كانت سببَ علّته الّتي ماتَ فيها و يقال: إنَّ العرب رُشوا على ذلك، أو إنَّهم علمُوا بمنزلة الكسائيِّ عند الرشيد، و يقال: إنَّهم قالوا: القولُ قولُ الكسائيِّ، و لم ينطقوا بالنصب، و إنَّ سيبويه قال ليحيى: مُرهم إن ينطقوا بذلك فإنَّ ألسنتهم لاتطوَّع به.

و هذه حكايةٌ عجيبة و موعظةٌ غريبةٌ. و للأديب أبي الحسن حازم بن محمد بن حازم[1] قصيدةٌ طنّانةٌ، و هي من أفراد أدباء المغرب، امتدح بها المنصورَ صاحب إفريقيّة أبا عبدالله محمد بن الأمير بن زكريَّا يحيى بن عبدالواحد، و ضمنها مسائلَ من علم النحو، و لعلّه أتى فيها على جميع أبوابه، و الموجودُ منها نحو ماتينِ و عشرينَ بيتاً، أجادَ فيها نظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة و أوّلُ القصيدة [من البسيط]:

٩٤١- الحمدُلله معلي قدر من علما ... و جاعلُ العقل في سبل الهدى علما
ثُمَّ الصلاة على الهادي بسُنَّته ... محمد خير مبعوث به اعتصما
ثُمَّ الدعا لأميرالمومنين أبي ... عبد الإله الّذي فاق الحيا كرما
خليفة خلقت أنوار عزّته ... شمس الضحي و نداه بخلف الديما
سالت فواضلُه للمعتفي نعما ... صالت نواصله بالمعتدي نقما

و منها

مردي العداة بسهم من عزائمه ... كأنّه كوكبٌ للقذف قد رجما
أدام قول نعم حتّى إذا اطردت ... نعماه من غير وعد لم يقل نعما

و منها

يا أيها الملك المنصور ملكك قد ... شبَّ الزمان به من بعد ما هرما

١ - حازم بن محمد حسن بن محمد بن خلف بن حازم، شيخ البلاغة و الأدب، و أوحد زمانه في النحو واللغة و علم البيان. صنف: سراج البلغاء في البلاغة: كتابا في القوافي. مولده سنة ٦٠٨ و مات سنة ٦٨٤ ، المصدر السابق ١/٤٩٠.

فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم   لم يذكروا بالندى معنى ولا هرما
إنّ الليالي و الأيام مذ خدمت   بالسعد ملكك اضحت أعبد أو أما
بذلت تقفيه من بيت ممتدح   أوردته مثلاً في رعيك الأمما
وكلت بالدهر عينا غير غافلة   من جود كفكّ تاسوا كلّ من كلما

و منها

أمّا على إثر حمدالله ثُمّ على   إثر الصلاة على من بلغ الحكما
و ما تلا ذاك من وصل الدعا و من   نشر الثناء على من أسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري   له مقادة ملك أجزل القسما
حديقة تبتهج الأحداق بهجتها   من نحوها ناسم للنحو قدنسما
فاسمع إلى القول في طرق الكلام وما   علم اللسان به قد حدا و رسما
النحو علمٌ بأحكام الكلام و ما   من التعابير يعرو اللفظ و الكلما[1]
و للكلام كمال في حقيقته   فإن ترد حدّه فاسمعه منتظما
إنّ الكلام هو القولُ الّذي حصلت   به الإفادة لما تمّ و التاما

و منها في باب المتعدّي لاثنين

فباب أعطى كسا منه و منه سقا   كما تقول سقاك الله صوب سما[2]
و منه أولى و أتى مثل قولهم   أولاك ربي نعيم العيش و النعما

و من المتعدّي إلى ثلاثة

قاس بالهمزة النقل ابن مسعده   في باب ظنّ و فيها خالف القدما

من باب كان و اخواتها

نقول ما زلت مفضالاً و ما برحت   منك السجايا توإلى الجود و الكرما

من نواصب المضارع

أعدد لكيلا و كيلا ثم كي و لكي   و ليس تمنع من نصب زيادة ما

---

١ - يعرو: يصيب.
٢ - الصوب: المطر.

من باب إذا الفجائية و هو مقصودنا هنا

و الغُربُ قد تحذفُ الأخبارَ بعد إذا إذا عنتْ فجأة الأمر الّذي دهما
و رُبّمَا نصبُوا للحال بعد إذا و ربّما رفعُوا من بعدها ربما
فان توالى ضميران اكتسى بهما وجهُ الحقيقة من اشكاله غَممًا
لذاك أعيت على الأفهام مسألةٌ أهدت إلى سيبويه الحتف والغُممَا[1]
قد كانت العقربُ العوجاء أحسبُها قدماً أشد من الزنبور وقع حُما
و في الجواب عليها هل «إذا هو هي» أو هل «إذا هو أيّاها» قد اختصما
و خطّأ ابن زياد و ابنُ حمزة في ما قال فيهما أبابشرٍ و قد ظلما
و غاظَ عمراً عليٍ في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حكما
و فَجّعَ ابنُ زياد كلُّ منتخب من أهله إذْ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كلّ منتخب من أهله إذ غدا منه يفيض دما
فظلّ بالكرب مكظوماً و قد كربت بالنفس أنفاسه أن تبلغ اكظما
قضت عليه بغير الحقّ طائفة حتّى قضي هدراً ما بينهم هدما
من كلّ أجود حكما من سدوم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما
حساده في الورى عمت فكلهم تلفيه منتقدا للقول منتقما
فما النهى ذمّا فيهم معارفها و لا المعارف في أهل النهى ذمّما
فاصبحت بعده الأنفاس كامنة في كلّ صدركان قد كظّ أو كظما
و أبحت بعده الانقاس باكية في كل طرس كدمع سحّ و انسجما[2]
وليس يخلو امرئ من حاسد أضم لولا التنافس في الدنيا لما أضما
والغبن في العلم أشجى محنة علمت و أبرحُ الناس شجواً عالمٌ هضما

---

١ - الحتف: الهلاك، الغُمَم: جمع الغمة بمعنى الغمّ.
٢ - الانقاس:جمع النقس: المداد، الطرس: الصحيفة.

قوله و ربَّما نصبوا، أي ربَّما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الخبريَّة، و قوله: ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيدٌ لربَّما في أوَّله بالتشديد، و في بعض النسخ و ربَّما رفعوا من بعدها ربما، و المعنى أنَّهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلاً، يرفعونه كثيرا، فيكونُ ربَّما الأولى للتقليل، و الثانية للتكثير، و الثالثة للتوكيد، و غما في آخر البيت الثالث من أبيات هذه المسالة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال و الخفا، و غممًا في آخر البيت الرابع بضمِّها جمع غمَّة.

و ابن زياد: هو الفرَّاء، و اسمه يحيى، و ابن حمزة: هو الكسائيُّ، و اسمه علي، و أبوبشر: سيبويه، و اسمه عمرو، و ألف ظلما ضمير الاثنين، إن بنيتَه للفاعل، و للاطلاق إن بنيتَه للمفعول، و عمرو و على الأوَّلان: سيبويه و الكسائيُّ، و الآخران عمرو بن العاص و أميرالمومنين علي(ع) و حكما الأوَّل اسم، و الثاني فعل، أو بالعكس، دفعا للايطاء[1]، و زياد الأوَّل: والد الفرَّاء، و الثاني: زياد بن أبيه، و ابنه المشار إليه ابن مرجانة لعنه الله المرسل في قتلة الحسين(ع)، و أضم كغضب وزناً و معنًى، و الوصف منه أضم كفرح.

تنبيهان: الأوَّل: ما أجابَ سيبويه سؤالَ الكسائيِّ، و هو فإذا هو هي، هو الحقُّ، و هو وجه الكلام مثل: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾[الأعراف/١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾[طه/٢٠]، و أمَّا فإذا هو إيَّاها إن ثبتَ فخارجٌ عن القياس و استعمالُ الفصحاء كالجزم بلن، و النصبُ بلم و الجرُّ بلعلَّ، و سيبويه و أصحابه لايلتفتون لمثل ذلك، و إن تكلَّم به بعضُ العرب، و حكي الرضيُّ أنَّ الكسائيَّ قال: لايجوزُ إلا إيَّاها، و كذلك حكاه الأندلسيُّ في شرح المفصَّل، و الصوابُ ما حكيناه أوَّلاً من أنَّه أجازَ الوجهين، فإنَّ الكسائيَّ لو أنكرَ الرفعَ فكان لسيبويه سبيلٌ من تخطئته في الحال بما ورد في القرآن من الرفع، و هو شائعٌ فيه، و لم ينقل ذلك، فدلَّ على أنَّ الكسائيَّ أجازَ الرفع و النصبَ معاً، و قد ذكر في توجيه النصب أمور:

أحدها: أنَّ إذا ظرفٌ فيه معنى وجدت و رأيت، فجاز له أن ينصبَ المفعول، و هو مع ذلك ظرفٌ مخبر به عن الاسم بعده، قاله أبو بكر بن الخيَّاط، و هو خطأ، لأنَّ المعاني لاتنصب المفاعيل الصحيحة، و إنَّما تعملُ في الظروف و الأحوال، و لأنَّها تحتاجُ على زعمه إلى فاعل و إلى مفعول آخر.

---

١ – الإيطاء هو في علم العروض، تكرار القافية لفظاً و معنى قبل سبعة أبيات أوعشرة، و هو عيب من عيوبها.إميل بديع يعقوب و ميشال عاصي، المعجم المفصّل في اللغة و الأدب المجلد الأوّل، الطبعة الأولى، بيروت، دارالعلم للملايين ،١٩٨٧ م ، ص ٢٧٥.

الثاني: أنّ الأصلَ فإذا هو موجودٌ إيّاها، فحذفَ الخبرُ لدلالة الكلام عليه، و مثل هذا: لئن ضربته لتضربنه السيِّد الشريف، أي لتضربنه كائناً السيِّد الشريف أو موجود السيِّد الشريف، فينصبون السيِّد الشريف باضمار كائن و نحوه، فإذا حملت النصب في إيّاها على هذا تخرج، قاله محمد بن بريّ[1]، و لايخفى عليك بطلانهُ و بعده عن المقيس عليه.

الثالث: أنّ ضميرَ النصب استعَر في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، و قال ابن هشام: و يشهد له قراءة الحسن البصري: ﴿إيّاك يعبد﴾[الحمد/٥]، بالياء المثنّاة من تحت مبنيّاً للمفعول، و لكنّه لايتأتّى فيما أجازوه من قولهم: فإذا عبد الله القائم بالنصب، فينبغي أن يوجّه هذا على أنّه نعت مقطوع أو حال على زيادة آل، و ليس ذلك ممّا ينقاس، و من جوّز تعريف الحال، أو زعمَ أنّ إذا تعملُ عملَ وجدت، و أنّها رفعت عبد الله بناءً على أنّ الظرف يعملُ، و إن لم يعتمد فقد أخطأ، لأنّ وجد ينصبُ الاسمين، و لأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليلٌ، و هو قابل للتأويل.

الرابع: أنّه على اسقاط الخافض، و الأصل فإذا هو كها، أي فإذا الزنبور كالعقرب، و الكوفيّون يجوّزونَ إدخال الكاف على الضمير، و سيبويه يختصُّ ذلك بالضرورة، فحذفت كاف التشبيه،و انتصبَ الضمير على نزع الخافض، و ليسَ بشيء لما مرَّ في بابه.

الخامسُ: أنّه مفعولٌ به، و الأصلُ فإذا هو يساويها أو يشبهها، ثُمَّ حذف الفعل، و انفصل الضمير، و هذا الوجه لابن مالك أيضاً، و نظيره قراءة علي(ع)﴿لئِن أكلَه الذئبُ و نحنُ عصبةً﴾[يوسف/١٤] بالنصب أي نوجد، أو نرى عصبة.

السادسُ: أنّه مفعولٌ مطلقٌ، و الأصل فإذا هو يلسع لسعتها، ثُمَّ حذف الفعل كما تقول: ما زيد إلا شربَ الإبل، أي إلا يشرب شرب الإبل، ثُمَّ حذف المضاف من لسعتها، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه، و انتصب لنيابته عن المنصوب، و انفصل لفقد ما يتّصلُ به، نقله الشلوبين في حواشي المفصَّل عن الأعلم، و قال: هو أشبه ما وُجّه به النصب.

السابعُ: أنّ إيّاها كنايةٌ عن الجملة، و التقدير فإذا هو لسعته كلسعتها، فكنى عن الجملة بقوله: إيّاها، و انتصاب إيّاها على الحال لكونها كناية عن الجملة، و الجملة

١ - عبدالله بن بريّ أبومحمد المقدسيّ المصريّ النحويّ اللغويّ، كان عالماً بالنحو و اللغة و الشواهد،و صنّف: اللباب في الرّد على ابن الخشاب، الرّد على الحريري على دّرة الغواص، كانت ولادته سنة ٤٩٩ هـ، و مات سنة ٥٨٢ . المصدر السابق ٢/٣٤.

نكرةً، و إذا كانت كنايةً عن النكرة صارت في حكم النكرة، كما صارت الهاءُ في قوله: ربّه رجلاً نكرة في المعنى، لكونها كنايةً عن نكرة، قاله بعضُ النّحويّينَ، و ضعفُه ظاهر.

الثامنُ: أنّه منصوبٌ على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، و الأصلُ فإذا هو ثابتٌ مثلَها، ثُمَّ حذفَ المضافُ فانفصل الضميرُ، و انتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالُوا: قضية و لا أبا حسن لها، على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه. قال ابنُ هشام: و هو وجه غريبٌ، أعني انتصابَ الضمير على الحال، و هو مبنيٌّ على إجازة الخليل: له صوتٌ صوتُ الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل، و أمّا سيبويه فَقال: هذا قبيح ضعيفٌ، و ممّن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضافُ إلى معرفة كلمة مثل، جازَ أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة، و هذا زيد زهيراً بالنصب على الحال.

[التنبيه] الثاني: يلزم إذا الفجائية الفاء الداخلة عليها، و اختلفَ فيها، فقال المازنيُّ و جماعة: هي زائدةٌ للتأكيد، لأنّ إذا الفجائية فيها معنى الاتباع، و لذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء. و قال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا و مدخولها على الجملة قبلها، و اختاره الشلوبين، و أيّده أبوحيّان بوقوع ثُمَّ موقعها في قوله تعالى: ﴿إذا أنتُم بشرٌ تَنتشِرُونَ﴾[الروم/٢٠] و قال الزجاج: هي للسببيّة المحضة كفاء الجواب.

أم

ص: أم تردُ للعطف متّصلةً و منقطعةً، فالمتّصلة المرتبطُ ما بعدها بما قبلها، و تقعُ بعد همزة التسوية و الاستفهام، و المنقطعة كـ «بل» حرف تعريف، و هي لغة حِمْيَر.

ش: الثامنةُ «أم تَردُ» على وجهين:

أحدُهما: أن تكونَ« للعطف» منقسمةً إلى قسمين« متّصلة و منقطعة».

«فالمتّصلةُ» هي«المرتبطُ ما بعدها بما قبلها»، بحيثُ لايُستغني بأحدهما عن الآخر، لأنّهما مفردان تحقيقاً أو تقديراً، و نسبة الحكم عند المتكلّم إليها معاً، أو إلى أحدهما من غير تعيين، و لذلك سُمّيت متّصلةً.

قال الدمامينيُّ: و على هذا فالاتّصالُ بين السابق و اللاحق، فاطلق عليها أنّها متّصلةٌ باعتبار متعاطفيها المتّصلين، فتسميتها بذلك أنّما هو لأمر خارج عنها، و بعضهم يقولُ: سُمّيت متّصلةً، لأنّها اتّصلت بالهمزة، حتّى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنّها جميعاً بمعنى أي، فيكونُ باعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من

الوجه الأوّل، لأنّ الاتّصالَ على هذا الوجه راجعٌ إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها، لكن هذا أنّما يتأتّي في المسبوقة همزة الاستفهام لا همزة التسوية، فيرجّحُ الوجهُ الأوّل لشموله للنوعين.

و تُسمّى أيضاً معادلةً، لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية فيما إذا وقعت بعد همزة التسوية، و الاستفهام فيما إذا وقعت بعد همزة الاستفهام.«و تقع بعد همزة التسوية» و قد مرَّ معناها نحو:﴿ سَواءٌ عليهم أستَغفَرتَ لَهُم أم لَم تَستَغفِر لهم ﴾[المنافقون/٦]،«و الاستفهامُ» نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ و أ في الدار زيدٌ، أَم في السوق؟ و المرادُ وقوعها بعدهما على سبيل التناوب، لا معاً كما هو الظاهر. و الفرقُ بين الواقعة بعد همزة التسوية[1] و الواقعة بعد همزة الاستفهام من أربعة وجوه:

الأوّل و الثاني: أنّ الواقعةَ بعد همزة التسوية لاتستحقُّ جواباً، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام، و أنّ الكلامَ معها قابلٌ للتصديق و التكذيب، لأنّه خبرٌ، و ليست تلكَ كذلك، لأنّ الاستفهام معها على حقيقته، و يطلب له و بها التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، فإذا قيلَ: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيدٌ، أو قيل: عمروٌ، و لايقالُ: لا و لا نعم، لعدم التعيين و لاتصديق و لاتكذيب مع وجود الاستفهام، لأنّه إنشاء.

الثالثُ و الرابعُ: أنّ الواقعةَ بعد همزة التسوية لاتقعُ إلا بين جملتين، و لاتكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، و تكونان فعليتين كما مرَّ، و اسميّتين كقوله[من الطويل]:

٩٤٢– و لَستُ أبالي بَعدَ فَقدي مالكاً   أ مَوتي ناء أمْ هُوَ الآنَ واقعُ[2]

و مختلفين، نحو: ﴿سواءٌ عليكم أدَعَوتُموهم أم أنتمُ صَامتُونَ ﴾[الأعراف/١٩٣]، و الأخرى تقعُ بين المفردين، و ذلك هو الغالبُ فيها كما مرَّ، و بين جملتين في معنى المفردين، و تكونان فعليتين كقوله[من البسيط]:

٩٤٣– فَقُمتُ للطَّيف مُرتاعاً فأرَّقَني   فَقُلتُ أ هي سَرَت أم عادني حُلُمُ[3]

و ذلك على الأرجح في هي من أنّها فاعلٌ محذوفٌ تفسّرُه سرت، و التقديرُ: أ هي ساريةٌ أم عائدٌ حلمها، أي أيُّ هذين هي، و اسميّتين كقوله[من الطويل]:

---

١ – بعد همزة التسوية سقط في«ح».

٢ – هو لمتمم بن نويرة. اللغة: أبالي: المتكلّم من المبالات، و هو الإكترات بالشيء، ناء: اسم فاعل من نأى بمعنى بعد.

٣ – هو لزياد بن منقذ. اللغة: الطيف: الخيال الطائف في المنام، و أراد به هنا خيال المحبوبة المرئي في النوم، مرتاعاً حال و هو اسم فاعل من الارتياع من الروع بمعنى الخوف، سرت: سارت ليلاً، الحلم: رؤيا النوم.

٩٤٤-لَعَمركَ مَا أدري وَ إن كنتُ دارياً شُعيثُ ابنُ سهمٍ أم شُعيثُ ابنُ منقرِ[١]

الأصلُ أشعيث بالهمزة في أوّله، و التنوينُ في آخره، فحذفهما للضرورة، و المعنى ما أدري أي النسبتين هو الصحيح.

و مختلفين، نحو: ﴿ أ أنتم تخلقُونَه أم نحنُ الخَالِقُونَ ﴾[الواقعة/٥٩]، و ذلك على الأرجح في أنتم من كونه فاعلاً، كأنّه قيل: أيُّنا.

تنبيهات: الأوّل: صرحَ ابن الحاجب و جماعةٌ منهم ابن هشام بأنّه يجبُ في المتّصلة أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، و يلي الهمزة المعادلُ الأخر، ليفهمَ السامعَ من أوّل الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقولُ: إذا استفهمتَ عن تعيين المبتدإ: أ زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ ؟ و إن شيءتَ: أزيدٌ أمّ عمروٌ قائمٌ ؟ و الأوّل هو الأكثرُ، و تقولُ إذا استفهمت عن تعيين الخبر: أ قائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ؟ و إن شئت أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ .

و في كتاب سيبويه ما نصُّه هذا بابُ أم، إذا كانَ الكلامُ بها بمنزلة أيّهما أو أيّهم، و ذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ و أزيداً لقيتَ أم بشراً ؟ ثُمَّ قالَ: و اعلَمْ أنّك إذا أرَدت هذا المعنى، فتقديمُ الاسم أحسنُ، لأنّك لاتسألُ عن اللقاء، و إنّما تسألُ عن أحد الاسمين في هذه الحال، فبدأت بالاسم، لأنّك تقصدُ قصدَ أن تبيّن أي الاسمين، و جعلتَ الاسم الأخير عديلاً للأوّل، فصارَ الّذي لاتسأل عنه بينهما، و لو قلت: أ لَقيتَ زيداً أم عمراً ؟ لكان جائزاً حسناً، هذا كلامه، و هو نصٌّ في أنّ التقديمَ في مثله أولويٌّ لا واجبٌ، كما قالوه.

و نصَّ على ذلك ابنُ عصفور في المقرّب أيضاً، فقالَ: و الأحسنُ توسُّط الّذي لايسألُ عنه، و يجوزُ تقديمُه، و يجوز تأخيره، و ذكَر ذلكَ الرضيُّ أيضاً، فقال: إذا ولي المتّصلة مفردٌ، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها، سواءٌ ليكون أم مع الهمزة بتأويل أي، و المفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه أي فيجوز نحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى أيّهما عندك، و أ في السوق زيدٌ أم في الدار؟ أي في أيِّ الموضعين هو، و تجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: أ عندك زيدٌ أم عمرو؟و أ زيدٌ عندك أم في الدار؟ و أ لَقيتَ زيداً أم عمراً؟ جوازاً حسناً كما قال سيبويه، لكن المعادلة أحسن.

الثاني: قالَ الرضيُّ: يجوزُ أن تأتيَ بعد سواء و نحوها بأو مجرّداً عن الهمزة، نحو: سواءٌ على قُمتَ أو قعدتَ، و منعَ ذلك الفارسيُّ، قالَ: لأنّه يكونُ المعنى سواءٌ على أحدهما، و لايجوزُ ذلك يعني أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء، و التسوية تقتضي شيئين فصاعداً، فما

---

١ - هو للأسود بن يعفر.

تقضيه أو مناف لما تقتضيه التسوية، و تبعه على ذلك ابنُ هشام في المغني، فقال: لايجوزُ العطفُ بعد همزة التسوية قياساً، و قد أولع الفقهاءُ و غيرهم بأن يقولوا: سواءٌ كان كذا أو كذا، و الصوابُ الإتيانُ بأم، قال: و في الصحاح تقول: سواءٌ علي قمتَ أو قعدتَ، و هو سهوٌ، و في الكامل للهذلي[١] أنّ ابن محيصن[٢] قرأ من طريق الزعفراني[٣]: ﴿أو لم تُنذرْهُم﴾[البقرة/٦]، و هو من الشذوذ بمكان، انتهى.

قال الرضيُّ، ردّاً على الفارسيّ: و يردُّ عليه أنّ معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواءٌ عليَّ قمت أم قعدت، سواءٌ عليَّ أيهما فعلت، أي الّذي فعلت لتجرُّد أي عن معنى الاستفهام، هذا أيضاً ظاهر الفساد، و إنّما لزمه ذلك في أو و في أم، لأنّه جعل سواءٌ خبراً مقدّماً، ما بعده مبتدأ، و الوجه أن يكون سواءٌ خبرَ مبتدإ محذوف، تقديره: الأمران سواءٌ عليَّ، ثُمَّ بيَّن الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت، و المعنى إن قمتَ و إن قعدتَ، و الجملة الاسميّة المتقدّمة دالّة على جزاء الشرط، أي إن قمتَ أو قعدتَ فالأمران سواءٌ عليَّ، انتهى.

و في قوله: إنّ معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء مسامحةٌ، إذ هي موضوعةٌ لعطف أحد الشيئين أو الأشياء مراداً به من حيث هو أحدهما أو أحدها و ليس معناها نفسُ أحد الشيئين أو الأشياء.

و في البديع قال سيبويه: إذا كان بعد سواء همزةُ الاستفهام، فلابدَّ من أم، اسمين كانا أو فعلين، تقولُ: سواءٌ عليَّ أزيدٌ في الدار أم عمروٌ، و سواءٌ عليَّ أ قمتَ أم قعدتَ، و إذا كانَ بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام، عطفَ الثاني بأو، تقول: سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدتَ، فتقديرُه إن قمتَ أو قعدتَ، فهما عليَّ سواء، فعلى هذا سواءٌ خبرُ مبتدإ محذوف، أي الأمران سواء، و الجملةُ دالّةٌ على جواب الشرط المقدَّر، انتهى. قال الدمامينيُّ: بذلك تتبيَّنُ صحّة قول الفقهاء، و كان ابن هشام توهَّم أنّ الهمزة لازمةٌ بعد كلمة سواء في أول جملتيها، و ليس كذلك، انتهى.

و لا خلافَ في جواز[٤] العطف بأو بعد همزة الاستفهام قياساً، و يكون الجوابُ عن الاستفهام بنعم أو بلا، و ذلك أنّه إذا قيل: أزيدٌ عندك أو عمرٌ؟ فالمعنى أحدهما عندك أم لا؟ و إن أجبتَ بالتعيين صحَّ، لأنّه جوابٌ و زيادةٌ، و يقالُ: الحسنُ أو الحسين أفضلُ أم

---

١ – الكامل في القراءات الخمسين – لأبي القاسم يوسف بن علي بن عبادة الهذليّ المغربيّ المتوفى سنة ٤٦٥ هـ و هو مشتمل على خمسين قراءة. كشف الظنون ١٣٨١/٢.

٢ – محمد بن عبد الرحمن بن محيصن أعلم قرّاء أهل مكة بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، و لم يلحقوها بالقراءات المشهورة. الأعلام للزركلي ١٨٩/٦.

٣ – محمد بن يحيى أبوالحسن الزعفراني النحويّ البصري، قرأ على الفارسيّ الكتاب ، بغية الوعاة ٢٦٨/١.

٤ – سقط جواز في «ح».

ابن الحنفية؟ فعطف الأوّل بأو، و الثاني بأم، و يجاب عندنا بقولك: أحدهما و عند الكيسانية[1] بابن الحنفية، و لاتجوزُ أن تجيبَ بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين، لأنّه لم يُسأل عن الأفضل من الحسن و ابن الحنفيَّة، و لا من الحسين و ابن الحنفية، و إنّما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابن الحنفيَّة، فكأنّه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفيّة.

الثالث: قد تحذفُ أم و المعطوف بها كقوله[من الطويل]:

٩٤٥- دَعَاني إليها القَلبُ إنّي لأمْرِه سَميعٌ فَما أدري أرُشدٌ طلابُها[2]

أي أم غيٌّ. قالَ ابن هشام: و لك أن تقولَ: لاحاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحَّة قولك: هل طلابها رشدٌ، و امتناعِ أن يؤتى لِهَلْ بمعادل، و قد يحذفُ المعطوف عليه بأم كقوله تعالى:﴿ أمَّن هو قانتٌ آناءَ الليل ﴾[الزمر/٩] التقديرُ: الكافرُ خيرٌ أم هو قانتٌ آناءَ الليل.

أجازَ بعضُهم حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى:﴿أفَلا تُبصِرُونَ*أم ﴾ [الزخرف/٥٢و٥١] إنّ الوقفَ هنا و إنّ التقدير أم تبصرونَ، ثُمَّ يبتدأ: ﴿أنا خيرٌ﴾ [الزخرف/٥٢]، و هذا باطلٌ، إذ لم يسمع حذفُ معطوف بدون عاطفة، و إنّما المعطوفة جملة أنا خير، و أمّا قولهم: أتفعل هذا أم لا؟ فالحذف إنّما وقعَ بعد لا، و لم يقع بعد العاطف، و أحرف الجواب تحذفُ الجملُ بعدها كثيراً، و تقوم هي في اللفظ مقام تلك الجملُ فكأن الجملةَ هنا مذكورةٌ لوجود ما يغني عنها.

«و المنقطعةُ» هي الّتي لم يرتبط ما بعدها بما قبلها، بل كلٌّ منهما مستقلٌ بفائدته، لأنّهما جملتان ليستا في تقدير المفردين، لذلك سُمِّيت منقطعة، و قد تسمّى منفصلةً، و هي ثلاثة أقسام:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو:﴿ تَنزيلُ الكتَابِ لاريْبَ فيه مِن رَبِّ العَالَمِينَ* أم يَقُولونَ افتَراه﴾ [السّجدة/٣و٢].

و مسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام،نحو:﴿ أ لَهُمْ أرجلٌ يمشونَ بها أم لهم أيد يبطشونَ بها﴾ [الأعراف/١٩٥]، إذ الهمزةُ في ذلك للانكار، فهي بمنزلة النفي، و المتّصلةُ لاتقع بعده.

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو:﴿هَل يَستوي الأعمي و البصير أم هل تَستوي الظلماتُ و النّور﴾[الرعد/١٦].

و معنى أم المنقطعة الإضراب«كبل»، نحو قوله تعالى:﴿ أم هل تَستَوي الظلماتُ و

---

١ - الكيسانية: فرقة إسلاميَّة منقرضة قالت بإمامة محمد بن الحنفيَّة.

٢ - و هو لأبي ذؤيب الهذلي، اللغة: الرشد: خلاف الغيّ، الطلاب: مصدر طالب بمعنى الطلب.

النورُ﴾[الرعد/١٦]، أي بل هل، لايفارقها هذا المعنى عند الجمهور[1]، و الأكثرُ اقتصارها مع ذلك استفهاماً طلبيّاً كقولهم: إنّها لأبلٌ أم شاء، التقدير: بل أ هي شاء، و معناه أنّكَ رأيتَ أشباحاً من بعده، فقلت: إنّها لأبل على سبيل الجزم، ثُمَّ حصلَ شكٌّ في ذلك، فقلت: أم شاءٌ بقصد الإضراب، و استئناف سؤال عن الشاء، أو استفهاماً إنكاريّاً نحو: ﴿أم له البناتُ و لكم البنونَ ﴾[الطور/٣٩]، أي بل أ لَه البناتُ، إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزمَ المحال، و هو الإخبار بنسبة البنات إليه، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، و قد لاتقتضيه ألبتّةَ، فيكونُ للاضراب وحده كما مرَّ.

و نقل ابن الشجري عن جميع البصريّين أنّ أم أبداً بمعنى بل و الهمزة جميعاً، و أنّ الكوفيّينَ خالفوهم في ذلك، قال: و الّذي يظهرُ قولهم إذ المعنى في نحو :﴿أم جعلا لله شركاءَ﴾[الرعد/١٦]، ليسَ على الاستفهام، و لأنّه يلزم البصريّين دعوي التأكيد في نحو: ﴿ أم هل تَستوي الظلماتُ و النورُ﴾ [الرعد/١٦]، ﴿ أمّاذا كُنتم تعلمونَ ﴾[النمل/٨٤]، ﴿أمَّنْ هذا الّذي هُوجُندٌ لَكُم ﴾[الملك/٢٠].

و وقع للدمامينيّ أنّه أجابَ عن الثاني آخذاً من كلام السعد التفتازانيّ في حاشية الكشّاف بأنّ أم الداخلة على الاستفهام ليست متّصلةً و لا منقطعةً، و ردَّه بعض الأئمة فقال له: إنّه لاسلف له في ذلك، و أنّ النحاة متّفقون على أنّ أم لاتخرجُ عن القسمين ألبتّةَ.

تنبيهاتٌ: الأول: قضيةُ كلام المُصنِّف أنّ بل المنقطعة عاطفةٌ أيضاً، و هو قول ابن جنيّ، و به جزمَ ابن هشام في المغني، و الجمهور على أنّها حرف ابتداء، و قد مرَّ بيانه.

الثاني: قد تردُ أم محتملةً للاتّصال و الانقطاع ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أتّخذتُم عندَ الله عهداً فلَن يخلفَ الله عهدَهُ أم تَقُولُونَ على الله ما لاتعلمونَ ﴾[البقرة/٨٠]، قال الزَمخشريُّ: يجوزُ في أم أن يكونَ بمعنى أيُّ الأمرينِ كأين على سبيل التقدير لحصول العلمِ بكون أحدهما، و يجوز أن تكونَ منقطعةً.

الثالثَ: ذكر أبو زيد أنّ أم تقع زائدة، و خرج عليه قوله تعالى:﴿ أفلا تبصرونَ* أم أنا خيرٌ ﴾[الزخرف/٥٢و٥١]، قال: التقديرُ أفلا تبصرون أنا خير. قال ابن هشام: و الزيادة ظاهرة في قول ساعد بن جؤية[2] [من البسيط]:

٩٤٦-يَاليتَ شعري ولامَنجَي مِنَ الهرمِ أم هَل على العَيشِ بعدالشَّيبِ مِن نَدمِ[3]

---

١ - عند الجمهور سقط في «ح».
٢- شاعر هذلي من مخضرمي الجاهليه الإسلام.
٣ - اللغة: المنجي: النجاة و الخلاص، الهرم: اقصى الكبر، الشيب: بياض الشعر.

و الثاني: أن تكونَ«حرفَ تعريف» كأل،«و هي لغة حمير» بكسر الحاء المهملة و سكون الميم و فتح الياء المثنّاه من تحت، و بعدها راء مهملة، أبو قبيلة من اليمن، و هو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب، و اسم سبأ عبد شمس، و سبأ لقب له، و هو يجمع قبائلَ اليمن عامّة، و الظاهرُ أنّ المرادَ بالحمير هنا الجميعُ على سبيل التغليب، و نقلت هذه اللغة عن طيّ أيضاً، و هو أبو قبيلة أخرى من اليمن، و هو طيٌّ بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. و وقع لبعض الأدباء الغرّ: و هذه اللغة لتميم، و هو سهوٌ محض فاحذرْه.

قالَ ابن مالك: لما كانت اللامُ تدغمَ في أربعةَ عشرحرفاً، فيصير المعرّف بها كأنّه من المضاعف العين الّذي فاؤه همزةٌ، جعلَ أهلُ اليمن و مَن داناهم بدلها ميماً، لأنّ الميمَ لاتدغم إلا في ميم، انتهى. و أنشدوا على هذه اللغة [من المنسرخ]:

٩٤٧- ذاكَ خليلي و ذو يُواصلُني يرمي ورائي بامْسَهمِ و امْسلمه[١]

و في الحديث: ليس من امْبرِّ امصيام في امسفر[٢]، كذا رواه النصر بن تولب. و قالَ بعضُهم: إنّ هذه اللغةَ مختصّةٌ بالأسماء الّتي لاتدغُم لام التعريف في أوّلها، نحو: غلام و كتاب، بخلاف رجل و ناس و لباس، و حكي لنا بعضَ طلبة اليمن أنّه سمعَ في بلادهم من يقولُ: خذ الرمحَ و اركب امفرسَ، و لعل ذلكَ لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألاترى إلى البيت السابق، و أنّها في الحديث دخلت على نوعين، انتهى.

قلتُ: و أقمتُ في اليمن أربعةَ عشرَ شهراً، فلم أرَ من يفرقَ بين الأسماء الّتي تدغُم في أوّلها لام التعريف و بين غيرها، بل كلّهم يبدلُ اللامَ ميماً في جميع الأسماء فيقول: امرجل، كما يقول: امغلام.

تنبيهات: الأول: قال الأندلسيُّ و ابن يعيش: الراوية في البيت بالسهم بتشديد السين و إدغام اللام فيها وامسلمة بالميم الساكنة بعد الواو نقله عنهما في الفتح القريب[٣] و أقرّه.

الثاني: قال الأزهريُّ: الوجه أن لاتثبتَ الألف في الكتابة: لأنّها ميم جعلت كالالف و اللام، و نقله عنه في الفتح أيضاً، و فيه مخالفةٌ لظاهر كلامهم.

---

١ - البيت لبحير بن غنمة الطائي، و هو جاهليٌّ مقلٌّ. **اللغة:** بامسهم: أراد بالسهم، و امسلمة: أراد السلمة، الواحدة من السلم، و هي الحجارة الصلبة.

٢ - صحيح البخاري ٣/٨١ رقم٢٠٢.

٣ - الفتح القريب في حواشي مغني اللبيب، شرح للشيخ جلال الدين عبدالرحمن السيوطيّ على شواهد المغني. كشف الظنون /١٧٥٣.

الثالث: ذكَر ابن الحاجب في الشافية أنّ هذه اللغة ضعيفةٌ، و تعقبه بعضُ الأئمة، فقال قد تكلّم بها سيد الفصحاء، فالحكم عليها بالضعف لايوافقُ عليه.

أمّا

ص: أمّا بالفتح و التّشديد، حرفُ تفصيلٍ غالباً، و فيها معنى الشّرط للزوم الفاء، و التزم حذف شرطها، و عُوّض بينهما عن فعلها جزءٌ مّما في حيّزها، و فيه أقوالٌ، و قد تُفارقُ التفصيلَ، كالواقعة في أوائل الكتب.

ش: التاسعةُ«أمّا بالفتح و التشديد»، أي بفتح الهمزة و تشديد الميم، و قد تبدلُ ميمُها الأولى ياءً، استثقالاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة[من الطويل]:

٩٤٨- رَأت رجلاً أيْمَا إذا الشمسُ عارضَت فَيَضحَى و أيْمَا بالعَشيِّ فيخصرُ[1]

و هي«حرفُ تفصيلٍ غالباً»، لا اسم على ما يُتوهَّم من تفسيرها بمهما يَكن من شيء، و كونها للتفصيل يدلّ عليه استقراء مواردها و عطف مثلها عليها قال تعالى: ﴿و أمّا الّذين آمَنُوا فَيَعلَمُونَ أنّه الحَقُّ من رَبِّهِم و أمّا الّذين كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذا أرادَ الله بهذا مثلاً ﴾[البقرة/٢٦]، ﴿فأمّا اليتيمَ فَلاتَقهَر* و أمّا السائلَ فَلاتَنهَر﴾[الضحى/١٠و٩].

قد يتركُ تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الأخر، بكلام يذكَرُ بعَدها في موضع ذلك القسم الآخر، فالأوّل نحو: ﴿يا أيُها الناسُ قد جَاءكم بُرهانٌ من ربّكم و أنزلنا إليكم نوراً مُبيناً*فأمّا الّذين آمَنُوا بالله و اعتصَمُوا به فَسَيُدخلُهُم في رحمة منه و فضلٍ ﴾[النساء/١٧٥ و١٧٤]، و قسيمه في المعنى و أمّا الّذين كفَروا به فلهم كذا و كذا.

و الثاني نحو: ﴿هو الّذي أنزَلَ عليك الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هنّ أمُّ الكتاب و أُخَرُ مُتشَابِهاتٌ فَأمّا الّذينَ في قلوبهم زَيغٌ فَيَتّبِعُونَ ما تَشَابَه منه ابتغاءَ الفتنة و ابتغاء تأويله﴾[آل عمران/٧]، و قسيمه في المعنى، و أمّا غيرهم فيؤمنون به و يكلونَ معناه إلى ربّهم بدليل قوله تعالى:﴿ و الرَّاسخُونَ في العلم يَقُولُونَ آمَنّا به كلٌّ من عند رَبّنا﴾ [آل عمران/٧]، أي كلٌّ من المتشابه و المحكم من عند الله، و الإيمانُ بهما واجبٌ، فكأنّه قيل: و أمّا الراسخونَ في العلم فيقولون.

---

١ – **اللغة:** عارضت: غدت في عرض السماء، يضحي: يبرز للشمس، يخصر: يبرد، و البيت كناية عن مواصلة السفر في النهار و في العشي.

«و فيها» أي في مفهوم أمّا«معنى الشرط للزوم الفاء» بعدها كما مرّ، و لا جائز أن تكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر، ولايعطفُ الخبر على مبتدائه و لا زائدة، إذ لايصحُّ الاستغناءُ عنها، فتعيَّنَ أنّها فاءُ الجزاء. و قالَ أبوحيّان: هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها، لأنّها لم تجئ رابطةً بين جملتين و لاعاطفةً مفرداً على مثله، و التعليل بكون أمّا في معنى الشرط ليس بجيِّد، لأنّ معنى أمّا كما قالوا مهما يكن من شيء، و جواب مهما يكن من شيء لايلزمُ فيه الفاء، إذا كانَ صالحاً لأداة الشرط، و الفاء لازمةٌ بعد أمّا، سواءٌ كان ما دخلت عليه صالحاً لها أم لم يكن، ألا ترى أنّه يُقالُ: مهما يكن من شيء لم أُبال به، ويمتنع ذلك في أمّا، و يجبُ ذكرُ الفاء، فدلَّ على لزوم الفاء ليس لأجل ذلك، انتهى.

و قد تحذفُ الفاءُ للضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٤٩- فأمّا القتالَ لا قتالَ لَدَيكُم و لكنَّ سَيراً في عِراضِ المواكب[1]

و يجوزُ حذفُها في سعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذين اسوَدَّت وجوهُهُم أكَفَرتُم ﴾[آل عمران/١٠٦]، الأصلُ فيقالُ: لهم أكفرتم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاءُ في الحذف، و ربَّ شيء يصحُّ تبعاً، و لايصحُّ استقلالاً، هذا قولُ الجمهور، قالَ ابنُ هشام: و زَعَمَ بعضُ المتأخِّرين أنَّ فاءَ جواب أمّا لاتحذفُ في غير الضرورة أصلاً، و أنَّ الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا العذابَ﴾[آل عمران /١٠٦]، و الأصلُ فيقالُ لهم: ذُوقوا، فحذفَ القول، و انتقلت الفاءُ للمقول، و إنّ ما بينهما اعتراض، و كذا قال في الآية الجاثية: ﴿ أمّا الّذينَ كَفَرُوا أَفَلَم تَكُن آياتي تُتلَى عليكم﴾ [الجاثية/٣١]، قالَ: أصلُهُ فيقال: ألم تكن آياتي، ثُمَّ حذفَ القولَ، و تأخَّرت الفاءُ عن الهمزة.

تنبيه: لم يذكر المُصنِّف معنى التوكيد لأمّا، و قلَّ من ذكره، و قد أثبَتَهُ جماعةٌ من المتأخِّرين، و أحسنُ مَن قرَّره الزمخشريُّ، فإنّه قال: فائدة أمّا في الكلام أن تُعطيه فضلَ توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدتَ توكيدَ ذلك، و أنّه لامحالةَ ذاهبٌ، و أنّه بصدد الذهاب، و أنّه منه عزيمة، قلتَ: أمّا زيدٌ فذاهبٌ، و لذلك قال سيبويه في تفسيره: مهماً يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ، هذا التفسير مدلٌّ بفائدتين: بيانُ كونه توكيداً، و أنّه في معنى الشرط، انتهى.

---

١ - هو للحارث بن خالد المخزومي، اللغة: العراض: جمع عرض بمعنى الناحية، المواكب: جمع موكب، بمعنى الجماعة ركباناً أو مشاة.

أمّا كونُه في معنى الشرط فظاهرٌ، و أمّا وجهُ التوكيد فإنّه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما، لأنّ معنى مهما يكن من شيء أن يقعَ هذا أو ذاك إلى ما لا يحصى، و ما دامت الدنيا باقيةً، فلا بدَّ من وقوع شيء فيها، فيكونُ المعنى أنّ ذهابَ زيد ثابتٌ ألبتَّة و على كلّ حال. قالَ الرضيُّ: و ليس مراد سيبويه من تفسير أمّا بمهما أنها بمعناها، و كيف و أمّا حرفٌ، و مهما اسمٌ، بل قصدَه إلى معنى البحث، و أمّا بمعنى أنّ، و أصلُ أمّا زيدٌ فقائمٌ، أمّا يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ، أي إن يقع شيء في الدنيا يقع قيامُ زيد، انتهى.

و التزمُوا حذفَ فعل أمّا الّذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة، و هو يكن أو نحوه، كما التزموا حذفَ متعلّق الظرف إذا وقعَ خبراً مثلاً، و للتنبيه على أنّ المقصودَ بأمّا حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل.

«و عوّضَ» ما«بينهما» أي بين أمّا و الفاء اللازمة لما بعدها«عن فعلها»المحذوف لزوماً«جزءٌ ممّا في حيّزها»،أي حيّز أمّا كراهةَ دخول حرف الشرط على فاء الجواب، و نبّه بقوله: جزءٌ على أنّه لايعوّض أكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد.

«و فيه» أي في الجزء و المذكور«أقوالٌ»ثلاثةٌ.

أحدُها: أنّه جزءٌ من جزائها الواقع بعد الفاء، و هو إمّا مبتدأ نحو: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، و إمّا معمول لما وقع بعد الفاء، سواءٌ كانَ ما بعدها ما يمنعُ التقديمَ مع قطع النظر عن الفاء، نحو: أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ أو لم يكن، نحو: أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلق، و ذلك لأنّ لأمّا خاصّةً في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، و هذا القول عزاه بعضهم لسيبويه و ليس بقوله، وانّما هو قول المبرّد و ابن درستويه و الفرّاء، و اختاره ابنُ الحاجب و ابنُ مالك.

قالَ أبوحيان: قد رجع المبرّدُ عن هذا القول إلى قول سيبويه فيما حكاه ابنُ ولّاد[1] عنه، قال الزجاجُ: رجوعه مكتوبٌ عندي بخطّه، فإن قلتَ: هذا القولُ لاتشمله عبارةُ المُصنّف، لأنّ ما وقع عوضاً بين أمّا و الفاء على هذا القول جزءٌ ممّا في حَيّز الجزاء لا ممّا في حيّز أمّا نفسها، قلت: ما في حيّز الجزاء في حيّز أمّا أيضاً.

الثاني: أنّه معمولُ الفعل المحذوف مطلقاً، أي سواءٌ كانَ ما بعد الفاء ما يمنعُ التقديمَ، أو لم يكن، إذ العملُ للمحذوف المقدّر في محلّه، و لا عملَ لما بعد الفاء، فلاأثر لكونه ممّا يمنع التقديم أولاً، فإذا قلتَ: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، فالتقديرُ مهما يذكَر زيدٌ فهو منطلقٌ، و إذا قلت: أمّا يوم الجمعة فزيد منطلقٌ، فالتقدير مهما تذكر يومَ الجمعة فزيد منطلقٌ، و ردَّ

---

١ - أحمد بن محمد بن ولّاد النحويُّ، كان بصيراً بالنحو أستاذاً، صنّف المقصور و الممدود، مات سنة ٣٣٢هـ .بغية الوعاة ٣٨٦/١.

بأنّه لو كان كذلك لجازَ النصبُ في الأوّل بتقدير يحصل أو يذكر بالبناء للفاعل، و الرفع في الثاني بتقدير يحصلُ أو يذكَر بالبناء للمفعول، و لم يجز اتّفاقاً.

و أمّا ما سمعَ من قول بعضهم: أمّا العبيدَ فذو عبيد، و أمّا قريشاً فإنّا أفضلها بالنصب في الموضعين، فقال سيبويه: هي لغةٌ خبيثةٌ قليلةٌ، قال: و مع ذلک فلايجوزُ هذا النصبُ الضعيفُ في المعرَّف، إلا إذا كانَ غير معيَّن، ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير، و أمّا إذا أردتَ بالعبيد عبيداً معينة، فلايجوزُ فيه إلا الرفعُ، كما في قولک: أمّا البصرةُ فلا بصرة لک، أمّا أبوک فلا أبا لک.

و ما وقَع لابن هشام في المغنى من قوله: و في ذلک دليلٌ على أنّه لايلزمُ أن يقدَّر مهما يكن من شيء، بل يقدَّر غيره ممّا يليقُ بالمحلِ، إذ التقديرُ هاهنا مهما ذكرت فليس بشيء، لأنّ هذا المسموع الّذي استند إليه لغة خبيثة بنصّ سيبويه، فكيف يُبنى عليه جوازُ التراكيب العربية، هذا مع أنّها محتملةٌ للتخريج على خلاف ما ادّعاه.

و استشكلَ الرضيُّ مذهبَ سيبويه في نصبه على الحال، و قالَ: بل هو مفعولٌ به لما بعد الفاء،لأنّ معنى ذو عبيد أي تملكهم، و ذلک كما روى الكسائيُّ أمّا قريشاً فإنّا أفضلهم، أي أغلبهم في الفضل.

القولُ الثالثُ: أنّه لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقدمَ، فهو جزءٌ ممّا في حيِّز جزائها، نحو: أمّا يومَ الجمعة فأنا مسافرٌ، و إن كانَ نحو: أمّا اليومَ فإنّي جالسٌ، فهو معمول للفعل المحذوف، لأنّ أن لايعملُ ما بعدها فيما قبلها، هذا قولُ سيبويه و المازنيّ و الجمهور.

و ردَّ بأنّ الفاءَ للجزاء، و هي مانعةٌ من عملِ ما بعدها في ما قبلها، فالبابُ كلُّه من هذا القبيل، فلا معنى للتفضيل، و لايخفى أنّهم لايخالفون في أنّ ما بعد فاء الجزاء لايعمل فيما قبلها، لكنّهم أجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه: إنّ ما جاز عمله بعد حذف أمّا و الفاعل فيما قبل و إلا فلا، ألا ترى أنّک لو حذفتَ أمّا و الفاء في قوله تعالى: ﴿و أمّا اليتيمَ فلاتقهر﴾[الضحى/٩]، و قلت: اليتيم فلاتقهر، لكان جائزاً بخلاف نحو: أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ، إذ لو حذفتَ أمّا و الفاء و قلتَ: زيداً أنّى ضاربٌ لم يجزُ، لأنّه لايجوزُ تقدم معمول خبر أنّ عليها، و كذا لايجوزُ أمّا درهماً فعندي عشرونَ، إذ المميِّزُ لايعملُ فيما قبله.

قالَ ابن الحاجب: و الصحيحُ من هذه الأقوال الثلاثة هو الأوّل، و هو أنّ الواقع بعد أمّا و الفاء جزءٌ من الجملة الواقعة بعد الفاء، قدِّم عليها لغرض العوضيَّة، و ذلک لأنّ وضعها لتفضيل الأنواع، و ما ذكَر بعدها أحدُ الأنواع المتعدِّدة، و ذكره باعتبار ما

يتعلّقُ به من الجملة الواقعة بعد الفاء، و الغرضُ من التقديم الدلالةُ على أنّه هو النوعُ المرادُ تفضيلُ جنسه، و كان قياسُه أن يقَع مرفوعاً على الابتداء، لأنّ الغرضَ الحكمُ عليه بحسب ما بعدَ الفاء، لكنّهم خالفُوا الابتداء إيذاناً من أوّل الأمر بأنّ تفصيله باعتبار الصفة الّتي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو ظرفاً أو مصدراً أو غير ذلک، ألا ترى أنّک تفرقُ بين يوم الجمعة من قولک: يوم الجمعة ضربت فيه، و قولک: ضربت في يوم الجمعة، و إن كان في الموضعين مضروباً فيه، إلا أنّه ذكر في الأوّل ليدلّ على أنّه حكم عليه، و لمّا كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أنّ الضربَ واقعٌ فيه، و في الثاني ذكر ليدلّ على أنّه الذی وقعَ الضربُ فيه من أوّل الأمر.

فلمّا كان كذلک قصد أن يكونَ الواقعُ بعد أمّا من أوّل الأمر على حسب ما هو عليه في جملته، و لزم أن يكون على معناه و إعرابه الّذی كان له، و بطلَ القولُ بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقاً، أو بشرط أن لايكونَ هناک مانعٌ، و تبيّن وجه ما قيل: إنّ لأمّا خاصّةً في تصحيح التقديم لما يمتنعُ تقديمُه، و حاصلُه التنبيهُ على أنّ الواقع بعدها هو المقصود بالتفضيل و التخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء.

تنبيه: قد يقع بعد أمّا جملةٌ شرطيّة بعدها جوابٌ مقرونٌ بالفاء كقوله تعالى :﴿ فأمّا إنْ كانَ مِنَ المُقَرَّبين * فَرَوْحٌ وَ رَيحانٌ ﴾[الواقعة/٨٩و٨٨]، و اختلفَ في هذا الجواب لأيِّ الأداتين هو، قالَ أبوحيان: الصحيحُ أنّه جوابُ أمّا، و أداةُ الشرط جوابُها محذوفٌ لدلالة جواب أمّا عليه، و لذلک لزمَ أن يكونَ فعلُ الشرط بعد إن ماضياً، و لايلزمُ مضيُّه إلا عند حذف الجواب، كأنّه قيلَ: مهما يكن من شيء فروحٌ، إن كانَ من المقرّبين، فالفاءُ جواب الشرط الذی تقدَّمَ، و جواب إن محذوفٌ، و هذا مذهبُ سيبويه.

قال الرضيُّ: و الدليلُ على أنّه لَيسَ جوابَ إن عدمُ جوازِ أمّا إن جئتنی أكرمک بالجزم، و وجوبُ أمّا إن جئتنی فاكرمُک، مع أنّ نحو: إن ضربتنی أكرمک بالجزم أكثرُ من نحو: إن ضربتني فاكرمُک، انتهى.

و زعَم الأخفشُ أنّ الجوابَ المذكور لأمّا و إن معاً، فالأصلُ عنده مهما يكن من شيء فإن كانَ من المقرّبين فروحٌ، ثمّ أنيبَ أمّا منابَ مهما و الفعل الذی بعدها، فصارَ أمّا إن كانَ من المقرّبين فروحٌ، ثم قدّمت إن و الفعل الّذی بعدها على الفاء، فصار أمّا إن كانَ من المقرّبين، فالتقت الفاءان، فأغنت إحدهما عن الأخرى فصار فروحٌ، و قالَ أبوحيان: كلّها تقاديرُ عجيبةٌ، و مع ذلک هی باطلة.

و قد أبطلَ أبوعلي ظاهرَ كلام الأخفش بأنّا لم نجد ألفاً تكون جواباً لشيئين، و تأوّلَ كلامه بأنّها لما كانت لأحدهما، و أغنت عن الثاني، صارت كأنّهما جوابُ

شرطين، قالَ: و اضطربَ قولُ أبي علي، فمرَّةً قالَ: لايفصل بين أمّا و الفاء إلا بمفرد، فالجوابُ المذكورُ لإن، و جواب أمّا محذوفٌ، و هذا لايصحُّ، لأنّه متى اجتمع طالبا جواب، كان الجواب للأوَّل منهما، و مرَّةً قالَ بقول سيبويه، و قالَ: الجملة إذا لم تستقلَّ صارت بمنزلة مفرد، قالَ: و هذا هو الصحيحُ. فإذن في المسالة ثلاثة مذاهبَ: مذهبُ سيبويه، و مذهب الأخفش، مذهب أبي علي في أحد قوليه.

«و قد تفارقُ» أمّا «التفضيل» فتأتي مجرَّدةً عنه، فتكونُ للاستئناف، و هذا غيرُ الغائب الّذي فهم من قوله: إنّها حرفُ تفضيل غالباً« كأمّا الواقعة في أوائل الكتب» و الخطب، و هي المفصول بينها و بين فائها بـ بعدُ مقطوعاً عن الإضافة غالباً، نحو: أمّا بعدُ فكذا، و اختلفَ في أوَّل مَن قالها، فقيل: داود على نبينا و آله و عليه السلامُ، و قيل: يعرب بن قحطان، و قيل: قس بن ساعدة، و قيل: سحبان بن وائل، و هو المشهور، و هو القائل[من الطويل]:

٩٥٠- لَقدَ عَلِمَ الحيُّ اليَمانُونَ أنّني إذا قُلتُ أمّا بَعدُ إنّي خَطيبُها

قالَ الرضيُّ: و قدَ التزمَ بعضُهم لزومَ التفضيل في أمّا و جوازَ السكوت على قولك: أمّا زيدٌ فقائم، يُدفع دعوى لزوم التفضيل، و في حَواشي التسهيل لابن هشام: و الظاهر أنَّ أمّا زيد فقائمٌ، لايقال إلا إذا وقع تردُّد في شخصين نسباهما أو أحدهما إلي ذلك، فهي على هذا التفضيل أي، و أمّا غيره فليسَ كذلك، و هذا مقتضى إطلاق المُصنِّف، يعني ابن مالك و غيره أنّها للتفضيل، نعم الّذي هو غير لازم التكرار، انتهى.

و الحقُّ ما ذهبَ إليه المُصنِّف، و عليه جماعةٌ من المحقِّقين، أنّها للتفضيل غالباً، و قد تفارقه، إذ لا معنى لتقدير تكرارها مع أمّا الواقعة في أوائل الكتب.

تنبيه: قد تحذفُ أمّا لكثرة الاستعمال، نحو قوله تعالي: ﴿و رَبَّكَ فَكَبِّرْ* و ثِيابَكَ فَطَهِّرْ* و الرُّجْزَ فاهْجُرْ﴾[المدّثر/٤و٣و٢]،﴿هذا فَلْيَذُوقُوه ﴾[ص/٥٧]،﴿فَبذلك فَلْيَفرحوا﴾[يونس/٥٨]. و إنّما يطِّردُ ذلك إذا كانَ ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، و ما قبلها منصوباً به أو بمفسِّر به، فلايقال: زيداً فضربت، و لا زيداً فضربته، بتقدير أمّا، و أمّا قولك: و زيد فوجد، فالفاءُ زائدةٌ، و إنّما جاز تقدير أمّا بالقيد المذكور، لأنَّ الأمر لإلزام الفعل لفاعله، و النهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسبا إلزام الفعل و تركه للمفعول، و ذلك بأن تقدَّر أمّا قبلَ المنصوب، و تدخلُ فائها على الأمر و النهي، فإنَّ ما قبلَ أمّا ملزومٌ لما بعدها، قاله الرضيُّ.

إمّا

ص: إمّا بالكسر و التشديد، حرفُ عطف على المشهور، و تردُ للتفصيل، نحو: ﴿إمّا شاكراً و إمّا كفوراً﴾ ، و للإبهام و الشكّ و للتّخيير و الاباحة، وإمّا لازمة قبل المعطوف عليه بها، و لاتنفكّ عن الواو غالباً.

ش: إمّا بالكسر و التشديد، أي بكسر الهمزة و تشديد الميم و فتح همزتها لغةُ تميم و قيس و أسد، و أنشد قطرب[من المتقارب]:

٩٥١- سأحملُ نفسي على آلة　　　فإمّا عليها و إمّا لها[١]

بالفتح، و قد تبدلُ ميمها الأولىَ ياء مع كسرة الهمزة كقوله[من البسيط]:

٩٥٢- يا ليتما أُمّنا شالَت نعامتُها　　　إيما إلى جنّة و إيما إلى النار[٢]

و مع فتحها كقول الآخر [من الطويل]:

٩٥٣- تُلَقّحُهَا أمّا شَمَالٌ عَرِيّةٌ　　　و أمّا صَباً جنحَ العَشيّ هَبُوبُ[٣]

رواه الفرّاء بالياء و فتح الهمزة، و هي مركّبةٌ عند سيبويه من إن و ما، و قد تحذفُ ما كقوله[من الوافر]:

٩٥٤- لَقَد كَذَبَتكَ نفسُكَ فاكذِبَنها　　　فإن جَزَعاً و إنْ إجمالَ صَبرِ[٤]

أي فإمّا جزعاً و إمّا إجمال صبر. و قيل: هي بسيطةٌ، و اختاره أبوحيان، لأنّ الأصلَ البساطةُ لا التركيبُ، و لا دليلَ في البيت لجواز كون إن فيه شرطيّة، و الجواب محذوف، و التقدير: و إن كنتَ ذا جزع فلاجزع، و إن كنتَ ذا إجمال صبر فاجمل.

و هي«حرفُ عطف على» القول«المشهور»، و المرادُ إمّا الثانية في نحو قولك: جاءني إمّا زيدٌ و إمّا عمرو، و أنكر يونس و الفارسيُّ و ابن كيسان كونَها عاطفةً، و وافقهم ابن مالك لملازمتها الواوَ العاطفة غالباً، و لايدخلُ عاطفٌ على عاطف، قالَ: و لأنّ وقوعَها بعد الواو مسبوغةً بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا زيد و لا عمرو فيها، و لا هذه غيرُ عاطفة بإجماع، فلتكن إمّا كذلك بل أولى.

و في شرح المفصّل لابن الحاجب إنّ مجموع قولنا: و إمّا هو العاطف في جاء إمّا زيدٌ و إمّا عمروٌ، قال: و لايبعد أن يكونَ صورة الحرف مستقلّة حرفاً في موضع و بعض حرف في موضع آخر كيا مع أيا، و على هذا فلايردُ شيء ممّا احتجوا به، فتأمّل.

---

١ - هو للخنساء. **اللغة**: الآلة: الحالة.

٢ - البيت للأحوص أو لسعدبن قرط. **اللغة**: شالت: إرتفعت، النعامة: باطن القدم.

٣ - هو لأبي القمقام الأسدي. **اللغة**: الشمال: الريح التي تهب من ناحية القطب، عريّة: باردة، الصبا: ريح معروفة.

٤ - هو لدريد بن الصمة.

و زَعَمَ بعضُهم أنَّ إمَّا عطفت الاسمَ على الاسم، و الواوُ عطفت إمَّا على إمَّا، حكاه ابن الحاجب و جوَّزه، و قالَ: إنَّه لا يبعد. قالَ ابن هشام: و عطف الحرف على الحرف غريبٌ أي غير موجود، و أوردَ عليه أيضاً أنَّ إمَّا الأولى إذا لم تكن للعطف فكيف يصحُّ عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم، انتهى.

و لا خلافَ في أنَّ إمَّا الأولى غيرُ عاطفة لاعتراضها بين العامل و المعمول في نحو: قامَ إمَّا زيدٌ و إمَّا عمروٌ بين أحد معمولى العامل و معموله الآخر، نحو: رأيتُ إمَّا زيداً و إمَّا عمراً، و بين المبدل منه و بدله نحو قوله تعالي:﴿ إذا رأوا ما يُوعدونَ إمَّا العذابَ و إمَّا الساعةَ﴾[مريم/٧٥]، فإنَّ ما بعد الأولى بدلٌ مِمَّا قبلها، و ادَّعى ابنُ عصفور الإجماع على أنَّ إمَّا الثانية غير عاطفة أيضاً كالأولى، قال: و إنَّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، انتهى.

و لم يعدَّها المُصنِّف في باب العطف من حروفه. قالَ الجرجانيُّ: عدُّها من حروف العطف سهوٌ ظاهرٌ.

«و تردُ» إمَّا «للتفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّا هَدَيناهُ السَّبيلَ إمَّا شاكراً و إمَّا كَفوراً﴾[الإنسان/٣]، و الظاهرُ أنَّ انتصابَها على الحال من الهاء في هديناه، و المعنى- و الله أعلم- بيَّنا له الطريقَ، و أوضحناه، فالحالُ مقدَّرةٌ، لأنَّ المراد بالشكر العملُ بما بيِّنَ له، و بالكفر عدمُ العمل به، و العمل بذلك و عدمُه ليس مقارناً للتبيين، فاحتيج إلى الحكم بكون الحال مقدَّرةً. قال الزمخشريُّ: و يجوزُ أن يكونا حالين من السبيل، أى إمَّا سبيلاً شاكراً و إمَّا سبيلاً كفوراً، كقوله تعالى:﴿وَ هَدَيناه النَجدينِ﴾[البلد/١٠]، فوصف السبيل بالشكر و الكفر مجازاً. و أجازَ الكوفيُّونَ كونَ إمَّا هذه هي إن الشرطيَّة و ما الزائدة. قال مكيٌّ[١]: لايجيزُ البصريُّونَ أن يليَ الاسم أداة الشرط، حتَّى يكونَ بعدها فعلٌ يفسِّرُهُ، نحو: ﴿وَ إن امرأةٌ خَافَت﴾[النساء/١٢٨]، و رَدَّ عليه ابنُ الشجريُّ بأنَّ المضمرَ هنا كانَ بمنزلة قوله [من البسيط]:

٩٥٥- قَد قيلَ ذلكَ إن حقّاً و إن كَذِبا ....[٢]

و تردُ« للابهام» على السامع، و هو الّذي يعبِّرون عنه بالتشكيك، كقوله تعالى: ﴿ و آخرونَ مُرجَونَ لأمْرِالله إمَّا يُعَذِّبُهم و إمَّا يَتُوبُ عليهم ﴾[التوبة/١٠٦]، فإن الله

---

١ - مكي بن أبي طالب صاحب الإعراب ولد سنة ٣٥٥ هـ، كان من أهل التبحّر في علوم القرآن والعربية، صنف: إعراب القرآن، الموجز في القراءات، الهداية في التفسير، و مات سنة ٤٣٧ هـ. بغية الوعاة. ٢٩٨/٢.

٢ - تمامه «فما اعتذارك عن شيء إذا قيلا»، و هو للنعمان بن منذر.

تعالى عالمٌ بحقيقة حالهم، و ما يؤولُ إليهم، و لكن أنزلَ الكلامَ في قالب لايجزمُ السامعُ معه بأحد الأمرين معيَّناً، و لكنَّه يشكُّ، و الشكُّ كقولک: جاءني إمَّا زيدٌ و إمَّا عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما.

و «التخييرُ» كقوله تعالى: ﴿إمَّا أن تُعَذِّب و إمَّا أن تتَّخذ فيهم حُسناً﴾[الكهف/٨٦]، فخيَّرَ بينَ تعذيبهم بالقتل على كفرهم، و بينَ اتِّخاذ الحسن فيهم بإرشادهم و تعليمهم الشرائع، و يجوزُ أن يكونَ المرادُ بالتعذيب القتلَ، و باتِّخاذ الحسنِ الأسْرَ، لأنَّه بالنظر إلى القتل إحسانٌ، لما فيه من بقاء الحياة مدَّةً، و الأوَّل أولى، و المشهورُ أنَّه لابدَّ للَّتي للتخيير أن تكونَ واقعةً بعد الطلب، فيكونُ التقديرُ في الآية- و الله أعلم- ﴿قلنا يا ذا القرنين﴾ افعل ﴿ إمَّا أن تعذِّبَ و إمَّا أن تتَّخذَ﴾[الكهف/٨٦]، فأن و صلتها بعد أمَّا الأوْلى في محلِّ نصب على المفعوليَّة بالفعل المحذوف، و ما بعد إمَّا الثانية معطوفٌ على الأوَّل، أي إمَّا تعذيبهم، و إمَّا اتِّخاذ الحسن فيهم.

«و الاباحة»، نحو: تعلَّم إمَّا فقهاً و إمَّا نحواً، و جَالس إمَّا الحسنَ و إمَّا ابنَ سيرين. قالَ ابنُ هشام: و نازعَ في ثبوت هذا المعنى لـــ «إمَّا» جماعة مع إثباهم إيَّاه لـــ «أو».

تنبيهاتٌ: الأوَّل: هذه المعاني الخمسة تردُ لـــ " أو" أيضاً كما تقدَّم إلا أنَّ إمَّا يُبنى الكلامُ معها من أوّل الأمر على ما جيء به لأجله من شكٍّ و غيره، و لذلک وجبَ تكرارُها في غير ندور، و" أو" يفتتح الكلامُ معها على الجزم، ثُمَّ يَطرأ الشكُّ أو غيره، قاله في المغني.

و فيه بحثٌ، قال الرضيُّ: مبنَى الكلام مع إمَّا على أحد الشيئين أو الأشياء، و أمَّا أو فإن تقدَّمَ إمَّا على المعطوف عليه نحو: جاءني إمَّا زيدٌ أو عمرو، فالكلامُ مبنيٌّ على ذلک، وإن لم يتقدَّم جازَ أن يعرضَ للمتكلِّم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول مثلاً: قامَ زيدٌ قاطعاً بقيامه، ثُمَّ يعرضُ الشكُّ أو يُقصد الإبهام، فتقول: أو عمروٌ، و يجوزُ أن يكونَ شاكّاً أو مبهماً من أوَّل الأمر، و إن لم تأتِ بحرف دالٍّ عليه كما تقول مثلاً: جاءني القومُ، و أنت عازمٌ من أوَّل الأمر على الاستثناء بقولک: إلا زيداً، انتهى.

و هو صريحٌ في عدم تعيين افتتاح الكلام معَ أو على الجزم، و قد يجابُ بأنَّ معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أنَّ ذلک بحسب الصورة الظاهرة مع أنَّه قد يكونُ في الواقع كذلک، و قد لايكونُ، و معنى طروء الشكِّ طروء الدالِّ عليه لا أن يكونَ المتكلِّم بها لابدَّ أن يكونَ حازماً ثم يشكُّ، فتأمَّله.

الثاني: التحقيقُ أنَّ إمَّا إنَّما هي لأحد الشيئين أو الاشياء، و المعاني المذكوره ليست مستفادةً من نفس إمَّا، و إنَّما يستفادُ من غيرها باعتبار محلِّ الكلام، كما قالوا: ذلک في

أو «و إمَّا لازمةٌ قبل المعطوف عليه بها»، أى بإمَّا العاطفة، أي يلـــزمُ أن يكـــونَ قبـــل المعطوف عليه بها إمَّا أخرى، تقول: قامَ إمَّا زيدٌ و إمَّا عمروٌ، إيذاناً من الأوَّل الأمر بمـــا بنيَ عليه الكلامُ من شكٍّ أو غيره، و قد سمعَ تركُ إمَّا الأولى كقوله [من الطويل]:

٩٥٦- تلمُّ بدارٍ قَد تقادَمَ عَهدُها وَ إمَّا بأمواتٍ أَلَمَّ خَيالُها[1]

و الفرّاء يقيسُه، فيجيزُ: زيدٌ يقومُ و إمَّا يقعدُ، و يُجريها مجـــرىً أو، و البـــصريُّون لايجيزونَ فيها إلا التكريرَ، و ما سمعَ منها بغير تكرير فنادرٌ، و لايقاسُ عليه.

«و لاتنفكُّ» أمَّا الثانية«عن الواو غالباً» و المشهورُ أنَّ هذه الواوَ زائـــدة لتأكيـــد العطف و رفع الالتباس بغير العاطفة على المشهور من أنَّ إمَّا عاطفةٌ، و قد علمـــتَ أنَّ منهم مَن ذهبَ إلى أنَّها هي العاطفة. و قضية كلام ابن الحاجب في شرح المفصَّل أنَّهـــا من نسخ الكلمة لا زائدة و لاعاطفة، و مِن مجيئها بدون الواو في غير الغالب قوله[مـــن الرجزء المجزوء]:

٩٥٧- لا تُفسِدُوا آبالَكم أيما لَنا أيما لَكم[2]

بفتح الهمزة و إبدال الميم ياءً و قوله[من البسيط]:

٩٥٨- .... أيما إلي جنة أيما الى النار[3]

و قد يستغني عن إمَّا الثانيه بـــ«و إلا»،نحو: إمَّا أن تتكلَّمَ بخيرٍ و إلا فاســـكُت، و قول المثقب العبدى[4] [من الوافر]:

٩٥٩- فإمَّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منكَ غثي من سَميني
و إلا فاطَّرِحني و اتَّخِـــذنيَ عَـــدوّاً أتقيـــكَ و تَتَّقيني[5]

و بأو كقوله [من الطويل]:

٩٦٠- وَ قَد شَفَّني أن لا يَزالَ يَروعُني خَيالُك إمَّا طارقاً أو مغادياً[6]

تنبيه: ليس من أقسام إمَّا الَّتِي في قوله تعالى:﴿ فَإمَّا تَرَيِنَّ مِـــنَ البَـــشَرِ أَحَـــداً ﴾ [مريم/٢٦] بل هذه إن الشرطيَّة، و ما الزائدة، و لذلك أكَّد الفعل بالنون، و جوابهـــا قوله تعالى:﴿ فَقُولِي إنِّي نَذَرتُ لِلرَّحمنِ صَوماً ﴾[مريم/٢٦] و هو ظاهرٌ.

١ - نسبت البيت لذي الرمة و للفرزدق. اللغة: ألَمَّ به و عليه: أتاه فنزل به وزاره.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الآبال : جمع إبل.
٣ - تقدم برقم ٩٥٢.
٤ - هو العائذ بن محصن شاعر جاهلي من ربيعة، اتصل بعمرو بن و النعمان بن منذر.
٥ - اللغة: الغث: النحيف، خلاف السمين، أتَّقي: من الاتقاء بمعنى الاجتناب.
٦ - نسب البيت الى الأخطل. اللغة: شفني: ضمَّرني و أرَّقني، يروعني: يُفزعني، طارقاً: من طرق: جاء ليلاً، مغادياً: ذاهباً أوَّل النهار.

أيّ

ص: أيّ، بالفتح و التّشديد، تردُ اسم شرط نحو: ﴿ أيّاً ما تَدعُوا فَلَــهُ الأسمــاءُ الحُسنى﴾، و اسم استفهام، نحو: أيُّ الرَّجُلَينِ قامَ، و دالّة على معنى الكمال، نحــو: مررت برَجُلٍ أيُّ رجُلٍ، و وصلة لنداء ذي اَللّام، نحو: يا أيُّها الرجُلُ، و موصُولة، و لايعربُ من الموصولاتِ سواها، نحو: اكرِمْ أيّاً اكرَمَكَ.

ش: الحاديةَ عشرَ«أيٌّ بالفتح و التشديد»، أي بفتح الهمزةِ و تشديد الياء، تردُ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكونَ«اسمَ شرط»، نحو قوله تعالى: ﴿أيّاً مَــاً تَــدعُوا فَلَــهُ الأسمــاءُ الحُسنَى﴾[الإسراء/١١٠]، بدليل جزم تدعُوا، أو إدخال فاء الرابطة على الجملة الاسمية، و هي الجواب، و قول الشاعر[من الخفيف]:

٩٦١- أيُّ حينٍ تُلمَّ بي تَلقَ ما شئـ.........ـتَ مِنَ الخَيرِ فاتَّخذني خَليلاً[1]

و الثاني: أن تكُونَ اسمَ استفهام، و يستفهمُ بها عمَّا يمَيّزُ أحدَ الشيئين المتشاركين أو الأشياء المتشاركة في أمر هو مضمون ما أضيفت إليه، نحــو: أيُّ الــرجلينِ قــامَ، فالاستفهامُ هنا عمَّا يمَيّزُ أحد المتشاركين في الرجلية. قالَ صاحبُ المفتاح: يقولُ القائل: عندي ثيابٌ، فتقول: أيّ الثياب، فتطلبُ منها وصفاً يميّزُها عمَّا يشاركُها في الثوبيــة، انتهى.

و قد تخفّف ياءُ أيٍّ هذه كقوله[من الطويل]:

٩٦٢- تنظَّرتُ نَصراً و السّماكينِ أيهما ... عليَّ من الغيث استهلّت مَواطُره[2]

تنبيه: أيّ الشرطيَّة و الاستفهاميَّة بمنزلة كلٍّ مع النكرة و بمنزلة بعض مع المعرفــة، تقولُ: أيُّ غلام أتى؟ و أيُّ غلامين أتيا ؟ و أيُّ غلمان أتــوا ؟ و أيَّ رجــل تــضرب أضربه، و أيَّ رجلين تضرب أضربهما، و أيَّ رجال تضربْ أضربْهم، كما إذا صــرِّح بلفظ كلٍّ مضافاً إلى النكرة، تقول: أيُّ الغلامين أتى، و أيُّ الغلمان أتى، و أيَّ الرجلين تضرب أضربه، و أيَّ الرِّجال تضربْ أضربْه، كما تقول ذلك عند التــصريح بلفــظ بعض.

و يضافان إلى نكرة بلا شرط، نحو: أيُّ رجلٍ عندك ؟ و أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْه، و إلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها معطوفةً بالواو، نحو:

---

١ – لم يذكر قائله. **اللغة:** تلِمُّ بي: تأتيني.

٢ – هو للفرزدق. **اللغة:** تنظّره: تأمّله بعينه، نصر: هو نصر بن سيّار، السماكين: تثنية سماك، و هما نجمــان نيران في منازل القمر، الغيث: المطر، استهلت: صبّت، المواطر: جمع ماطره، أي صاحبة المطر، و هــي صــفة للسحاب أي صبّت سحائبه المواطر.

أيُّ الرجلين عندک؟ و أيُّهما عندک؟ و أيُّ الغلامين أو أيُّهما جاءک فأكرمه، و أيُّ الرجال أو أيُّهم عندک؟ و أيُّ الرجال جاءک فأكرِمْه، و أيُّ زيد أحسن؟ أيْ أيُّ أجزائه، و أيَّ زيد رأيتُ أعجبني، تقديره أيُّ أجزاءه، و أيُّ زيد و أيُّ عمرو جاءک؟و أيُّ بكر و أيُّ خالد جاءَک فأكرمْه، لأنَّ المعنى حينئذٍ أيُّهما جاءَک، كلُّ ذلک يصحُّ فيها معنى البعضيَّة.

«و» الثالثُ: أن تكونَ«دالَّةً على معنى الكمال»، فيقعُ صفة لنكرة مذكورة غالبةً، و يلزم إضافتها لفظاً و معنًى إلى ما يماثلُ موصوفها لفظاً و معنًى،«نحو: مررتُ برجل أيِّ رجل». قالَ ابن المالک: أو معنىً لا لفظاً، نحو: مررت برجلٍ أيِّ انسان، قيل: و إنّما قاله بمحض القياس، و لايعلم له فيه سماع. قال الفارسيُّ: إذا قلتَ: مررت برجل أيِّ رجل، فرجل الأوَّل غير الثاني، لأنَّ الأوَّل واحدٌ، و الثاني جنسٌ، لأنَّ أيّاً بعضُ ما يضاف إليه، انتهى.

و دلالتُها على معنى الكمال باعتبار ما تضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى مشتقٍّ من صفة يمكنُ المدحُ بها كقولک: مررتُ بفارسٍ أيِّ فارس، فهي للكمال في الفروسيَّة، و الثناء على الموصوف خاصٌّ بهذه الجهة، و إن أُضيفت إلى غير مشتقٍّ كما في قولک: مررتُ برجل أيِّ رجل، فهي للكمال في الرجوليَّة و الثناء على الموصوف بكلِّ ما يمدحُ به الرجل.

و في شرح الحاجبيَّة لنجم الدين سعيد معنى قولک: مررتُ برجل أيِّ رجل، وصف الرجل بكمال الرجوليَّة، قيل: فيه معنى التعجُّب، لأنَّ المتعجِّب إنّما يتعجَّبُ من شيء خارجٍ عن حدِّ أشكاله، فإذا خرجَ عن حدِّها فقد استبهم أمره، فيؤتى بكلمة الإبهام، و معناه برجل قد انتهى في كماله في الرجوليَّة إلى حدٍّ يجب أن يستفهمَ عنه لخفاء سببه، قال: و عبارتُهم في تقرير معناه تدلُّ على أنَّ أيّاً استفهاميَّة، لكن الاستفهامَ لايجامعُ الوصفَ، فالوجهُ أن يحملَ على أنَّها في الأصل استفهاميَّة، لا أنَّها الآنَ استفهاميَّة، و اشترط أن تضافَ إلى مثل المنعوت، لأنَّ المرادَ بها بيان كماله في الخصلة الدالِّ هو عليها من الرجوليَّة و نحوها، فلايجوزُ: جاءَ رجلٌ أيَّ عالم، انتهى.

و إنّما لم يوصف بها المعرفة، لأنَّها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً ممّا تضافُ إليه، و ذلک لايتصوَّرُ في الصفة، و قد يحذفُ موصوفها النكرة كقوله [من الطويل]:

۹٦۳–إذا حاربَ الحَجّاجُ أيَّ مُنافِقٍ ....[۱]

---

۱ – تمامه «علاه بسيفٍ كلّما هزَّ يقطع»، و هو للفرزدق. اللغة: هزَّ: حرَّک.

أی منافقاً أیَّ منافق، و هذا في غاية الندور، لأنَّ المقصودَ بالوصف بأيٍّ التعظيم، و الحذفُ مناف لذلک.

و ذکَر ابنُ مالک أنَّ أيّاً عند دلالتها على الكمال تقعُ حالاً بعد المعرفة، كقوله[من الطويل]:

٩٦٤- فَأَومَأتُ إيماءً خفيًّا لحَبترٍ وَ لله عَينَا حَبتَرٍ أيَّما فَتى[١]

أنشده بنصب أيٍّ على الحال. قَال أبوحيَّان: و لم يَذكر أصحابُنا وقوعَها حالاً، وأنشدوا البيتَ برفع أيّما على الابتداء، و الخبر محذوفٌ، و التقديرُ أيٌّ فتى هو. و أجاز الأخفشُ وقوعَها نكرةً موصوفة قياساً على من و ما، نحو: مررتُ بأيٍّ، و الجمهورُ على منعه لعدم ورود السماع به.

«و»الرابعُ: أن تكونَ« وصلةً لنداء ذي اللام»، نحو: يا أيُّها الرجلُ، و ذلک أنّهم استكرهوا اجتماعَ أداتي تعريف، و إن كانَ في إحداهما من الفائدة ما ليس في الأخرى كما تقدَّم، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاجُ إلى ما يزيلُ إبهامه، فيصير المنادى في الظاهر ذلک المبهم، و في الحقيقة ذلک المخصَّص الّذی يزيلُ الإبهامَ، و يعيّن الماهية، فوجدوا ذلک الاسم أيّاً، إذا قطع عن الإضافة، و اسم الاشاره، حيث وضعا مبهمين مشروطاً إزالة إبهامها، إلا أنَّ أيّاً أجدر بهذا الغرض، لأنّها أحوجُ إلى الوصف من اسم الإشارة، لأنّها وضعت مبهمةً، و إنّما يزالُ إبهامها باسم بعدها بخلاف اسم الإشارة، فإنَّ إبهامه كما يزالُ بالوصف يزال بالإشارة الحسيَّة أيضاً، فلهذا جازَ يا هذا، و لم يجز يا أيُّ، و التزموا بعدها هاءَ التنبيه تنبيهاً على أنَّ المنادى الحقيقيَّ ما بعدها.

قيل: و للتعويض عن مضافها المحذوف، و حكمها الفتحُ عند أكثر العرب، و يجوزُ ضمُّها في لغة بني أسد[٢] و قرئَ بالسبع: ﴿يا أيُّه السَّاحرُ﴾[الزخرف/٤٩]، و قيل: إنَّ هاء التنبيه في يا أيّها الرجل، ليست متَّصلة بأيٍّ، بل منقولةٌ من اسم الإشارة، و الأصل يا أيُّهذا الرجل، فأيٌّ منادی، ليس بموصوف، و هذا الرجلُ استئنافٌ بتقدير هو لبيان إبهامه و حذف ذا اكتفاءً بها منها لدلالة الرجل عليها، و عليه الكوفيُّون.

و زَعَمَ الأخفشُ أنَّ أيّاً لايكونُ وصلةً، و أنَّ هذه موصولةٌ، حذفَ صدرُ صلتها، و هو العائدُ، و المعنى يا من هو الرجل. قالَ ابن هشام: و يردُّه أنّه ليس لنا عائد يجب حذفُه، و لا موصولٌ التزم كونُ صلته جملةً اسميَّةً، و له أن يجيبَ عنها بأنَّ ما في قولهم: لاسيَّما زيدٌ بالرفع كذلک، انتهى.

---

١ - هو للراعي النميريّ. اللغة: أومأت: أشرت باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

٢ - قبيلة من ربيعة من عرب الشمال أو العدنانيون.

«و» الخامسُ: أن تكونَ «موصولةً»، و قد مرَّ الكلامُ عليها في باب الموصولات، و أنَّ ثعلب زعمَ أنَّ أيّاً لاتكونُ موصولةً أصلاً، فليرجع إليه.«و لايعرَبُ من» أخواتها«الموصولات سواها» على اختلاف في اللّذان و اللّتان و ذو الطائفة، و إنّما أعربت دون أخواتها، لأنَّ شبهها بالحرف في الافتقار معارضٌ بلزومها الإضافة في المعنى، و الإضافة من خواصِّ الأسماء، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء من الإعراب لسلامته من المعارض، و لها أربعُ حالات.

إحداها: أن لاتُضافَ، و لايذكَر صدر صلتها، نحو: أكرم أيّاً أكرمكَ.

الثانيةُ : أن تُضافَ، و يذكَرصدر صلتُها، نحو: يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم.

الثالثةُ: أن لاتُضافَ، و يذكَر صدرُ صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ هو قائم.

الرابعة: أن تضاف، و لايذكر صدرُ صلتها، نحو: أعجبني أيُّهم قائم.

و هي في ما عدا الحالة الرابعة معربةٌ عند سيبويه و جمهور البصريّين، و مبنيّةٌ في الحالة الرابعة عندهم، و طائفةٌ من البصريّينَ قالوا بإعرابها مطلقاً، و هو قضية إطلاق المُصنِّف هنا، لكن يأباه عدُّها في المبنيّات مع أخواتها، فتأمَّلْ. و قد أسلفنا الكلامَ على إعرابها و بنائها مستوفياً هنالك[1].

تنبيه: لاتستعملُ أيٌّ مقطوعةً عن الإضافة لفظاً و معنًى إلا في النداء و الحكاية، يقال: جاءني رجلٌ، فتقولُ: أيٌّ يا هذا، و جاءني رجلان، فتقول، أيّان، و جاءني رجال، فتقول: أيّون، و قطعُها عن الإضافة في غير هذين البابين أنّما هو بحسب اللفظ دون المعنى.

١- حول أيّ في الآية الشريفة﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعة أيُّهم أشدُّ ﴾ هناك خلاف طويل بين النحاة، وذهب سيبويه إلى أنّه مبنيٌ على الضمِّ لسقوط صدرِ الجملة التي هي صلته، حتّى لو جيء به لأعرب. و بعض الكوفيّين يقرؤونها بالنصب ﴿ أيَّهم﴾ وهي لغة جيّدة (الكتاب١/٤٦٥).و ابن مالك أيضا يقبل رأي سيبويه و يقول:

أيٌّ كما وأعربت ما لم تُضف وصدرُ وصلها ضميرٌ انحذف (شرح ابن عقيل١/١٦١)

أيْ أعربت «أيٌ» إذا لم تُضف في حالة حذف صدر الصلة، و إذا أضيفت و حذف ضمير صدر الصلة بُنيت. و قال الزّجّاج مستنكراً رأي سيبويه: ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنّه يسلم أنّها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت. و يقول الطبرسي في مجمع البيان: إن الصلة مثل المضاف إليه، فكما أن المضاف إليه لما حذف بُني المضاف، فكذلك لما حذف العائد من الصلة إلى الموصول هنا بُني (ج٥و٦ص٨٨). و يذهب الكسائي ويونس إلى أن الفعل معمل في موضع ﴿منْ كل شيعة﴾ و كان أيّهم منقطعاً من هذا الجملة، و كانت جملة مستأنفة. و زعم بعض أن أيّاً في الآية إستفهاميّة، و أنّها مبتدأ، وأشدّ خبره، ثمّ اختلفوا في مفعول ننزع ، فقال الخليل محذوف، و التقدير لننزعنّ الذين، و قال يونس: المفعول الجملة، و قال الكسائي و الأخفش: المفعول كل شيعة.

يبدو أنّه إذا قرئ ﴿أيَّهم﴾ بالنصب فهي بناء على أنّ أيّ معرب و هي كما قال سيبويه: لغة جيّدة. و ابن مالك أيضا يُشير إلى إعرابها، حيث يقول:

و بعضُهم أعرب مطلقا وفي ذا الحذف أيّاً غيرُ أيٍّ يقتفي (شرح ابن عقيل١/١٦٣)

أيْ بعض النحويّينَ أعربَ « أيّا » مطلقاً. و إذا قرئ﴿ أيُّهم﴾ بالضمّ فالصحيح مذهب سيبويه، و رأي سائر النحاة لا يناسب ترجمة الآية و تفسيرها، لأنّ أيّ في موضع مفعول به.

بل

ص: بَل حرف عطف، و تُفيد بعد الإثبات صرفَ الحكم عن المعطوف عليه إلي المعطوف، و بعد النهي و النفي تقريرَ حكم الأوّل و إثبات ضدّه للثـاني، أو نقـلَ حكمه إليه عند بعض.

ش: الثانية عشرةَ «بل»، و هو«حرفُ عطف، و تُفيدُ بعدَ الإثبات»أى الإيجـاب «صرفَ الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف»،نحو: قامَ زيدٌ بل عمروٌ، و اضـرب زيداً بَل عمراً، فيصرفُ الحكمَ بالقيام، و الأمرَ بالضرب عن زيد إلى عمرو، و يـصير المعطوفُ عليه مسكوتاً عنه، فلايحكمُ عليه بشيء، كأنَّ المتكلّم قال: أحكمُ على الثاني، و لا أتعرَّضُ للأوّل، لأنّه منفيٌّ عن الحكم عليه قطعاً.

و في كلام ابن الحاجب إنّها تقتضي في نحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ عدمَ مجيء زيـد قطعاً، أمّا إذا انضَمَّ إليها لا، كجاءني زيدٌ لا بل عمروٌ، فتفيدُ عدمَ مجيء زيد قطعاً.

و تفيدُ«بعد النهي أو النفي تقرير حكم الأوّل»، و هو المعطوف عليه «إثبات ضدّه للثاني»، و هو المعطوف، نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ، و لاتضرب زيداً بـل عمـراً، فتقرَّر حكم النفي و النهي لزيد مثبتاً ضدّه لعمرو، كما لو قلتَ: ما جاءني زيدٌ لكـن عمروٌ، و لاتضربْ زيداً لكن عمراً، فيستفادُ تقرير عدم مجيء زيد و النهي عن الضرب له و إثبات المجيء له و الأمر بالضرب لعمرو، هذا ما ذكره الجمهورُ، و قال الرضـيُّ: ظاهرُ كلام الأندلسيِّ أنَّ الأوّل مسكوتٌ عنه كما في الايجاب، ثُمَّ استظهره، و به جزم المولى سعد الدين [التفتازاني].

«أو نقلَ حكمه» عطفٌ على تقريرالحكم الأوّل، أي تُفيد بعد النفي أو النهي نقلَ حكمِ الأوّل«إليه»، أي إلى الثاني.«عند بعض» أى بعض النحاة، و هو المبرِّدُ، و تبعـه عبد الوارث[١]، فأجازَ معَ موافقها للجمهور فيما تقدَّمَ أن تكونَ ناقلةَ حكـم متلوِّهـا لتاليها، كما إذا وقَعت بعد الإثبات، فعلى قولها: يجوزُ ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب، و ما زيد قائماً بل قاعد بالرفع، و يختلفُ المعنى، فمعَ النصب يكونُ القعودُ منفيّـاً علـى معنى بل ما هو قاعداً، و مع الرفع يكون مثبتاً، أي بل هو قاعدٌ. قال غيرُ واحـد مـن الأئمة: و ما أجازاه مخالف لاستعمال العرب.

---

١ - لعلّه أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النحو و اللغة و الأدب، أخذ عن أبي العلاء المعرّي. مغني اللبيب، ص ١٥٢.

تنبيهاتٌ: الأوّل: صريحُ كلامه أنّ بل يعطفُ بها مطلقاً، سواءٌ كانت بعدَ الإيجاب أو غيره، و هو مذهبُ البصريّينَ، منع ذلک الکوفیّون بعد غير النفي و شبهه. قالَ هشام[1]: محال ضربتُ زيداً بل إيّاک. قال أبوحيّان: و هذا من الکوفيّين مع كونهم أوسعُ من البصريّين في اتّباع شواذ العرب دليلٌ على أنّه لم يسمع العطف بهما في الإيجاب أو على قلّته، و لايعطفُ بها بعد الاستفهام وفاقاً.

الثاني: قضيةُ إطلاقه أنّ بل تعطفُ الجملَ كما تعطفُ المفردات، و الصحيح أنّ الداخلة على الجملة حرفُ ابتداء لاعاطفةٌ، و أنّها لاتكونُ عاطفةً،إلا إذا تلاها مفردٌ، و معناها الإضرابُ مطلقاً، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطال نحو: ﴿و قالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولداً سُبحانَه بَل عبادٌ مُكرمونَ﴾ [الأنبياء/٢٦] أى بل هم عبادٌ، و نحو: ﴿أم يقولونَ به جنّةٌ بل جاءَهم بالحقِّ﴾[المومنون/٧٠] و إمّا الانتقالُ من غرض إلى آخر نحو:﴿ قَد أفلَح مَن تَزَكّى* وَ ذَكَرَاسمَ رَبِّه فَصلّى*بَل تُؤثِرُونَ الحياةَ الدُّنيا﴾ [الأعلى/ ١٦و١٥و١٤]، و نحو: ﴿و لَدينا كتابٌ ينطقُ بالحقِّ و هُم لايُظلمونَ*بل قُلُوبُهم في غَمرةٍ من هذا﴾[المومنون/٦٣و٦٢].

وَ ذَكَر ابنُ مالک في شرح کافيته أنّها لاتقعُ في التنزيل إلا على هذا الوجه، و وهّمه في ذلک جماعةٌ بدليل ورودها للإبطال في الآيتين السابقتين. قالَ الدمامينيُّ: و يحمل هذا الكلام عند ابن مالك أنّها لايقع بيقين في القرآن إلا للتنبيه على انتفاء أمر و استئناف غيره، فلايتمُّ توهيمه بتينک الآيتين الشريفتين، إذ ليسَ الإضراب على وجه الإبطال متعيّناً في شيء منهما لاحتمال أن يكونَ الإضرابُ فيهما عن القول لا عن القول المحكيِّ، و لاشكَّ أن الإخبارَ بصدور ذلک منهم ثابتٌ، لايتطرّقُ إليه الإبطال بوجه، فيكونُ الإضراب فيهما لمجرّد الانتقال من أمر إلى استئناف آخر، انتهى. و سبقَه إلى ذلک ابنُ الصائغ في حاشية المغني.

الثالث: علمَ ممّا تقرّر أنّ بل تكونُ للاستدارک كالإضراب. قالَ ابنُ هشام في المغني: و النحويُّونَ يقولون: بل حرفُ إضراب، و الصوابُ حرفُ استدارک و إضراب، فإنّها بعد النفي و النهي بمنزلة لكن سواء.

الرّابع: تزادُ لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله[من الخفيف]:

٩٦٥– وَجهُکَ البدرُ لا بل الشّمسُ لَو لَم يُقضَ للشمسِ كَسفةٌ أو أفولُ[2]

---

١ – لعلّه هشام بن معاوية الضرير أبوعبدالله النحويُّ الكوفيُّ، احد أعيان أصحاب الكسائيُّ، صنّف: مختصر النحو، الحدود، القياش، توفي سنة ٢٠٩هـ ، بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

٢ – لم يسمّ قائله. اللغة: الكسفة: فعلة من الكسوف و هو التغيير إلى السواد، الأفول: الغروب.

و لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي و النهي، و منعَها ابن درستويه بعد النفي، و زاد ابن العصفور النهيَ قالا: لأنّه لم يسمع، و ردَّ بقوله[من البسيط]:

٩٦٦- و ما هَجَرتكَ لا بَل زَادَني شَغَفاً هجرٌ و بعدٌ تراخي لا إلى أجل[1]

و قولُه[من الخفيف]:

٩٦٧- لا تَمَلَّنَّ طاعةَ الله لاَ بَلْ طاعَةَ اللهِ ما حَيِيتَ استَدِيما[2]

قاله في الهمع تبعاً لابنِ هشامَ في المغني، و ما ذكره من أنّها زائدةٌ قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب محلّ نظرٍ.

و قد قالَ الرضيُّ: إذا ضممتَ لا إلى بَل بعدَ الإيجاب نحو: قامَ زيدٌ لا بل عمروٌ، و اضرب زيداً لا بل عمراً، فمعنى لايرجع إلى ذلك الإيجاب و الأمر المتقدِّم لا إلى ما بعد بل ففي قولك: لا بل عمروٌ، نفيت بلا القيامَ عن زيد، و أثبتَّه لعمرو، و لو لم تجيء بلا لكان قيامٌ في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يثبتَ و أن لايثبت، و كذا في اضرب زيداً لا بل عمراً، أي لاتضرب زيداً، بل اضرب عمراً، و لولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، و أن لايكونَ مع الأمر بضرب عمرو، هذا كلامه، و هو نصٌّ في أنّ لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة، بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، فالقول بزيادتها ليس بشيءٍ، و من حاولَ التقصّي عن ذلك يحمل الزيادة على معنى أنّها ليست للعطف فقد تمحّل.

حاشا

ص: حاشا تردُ للاستثناء حرفاً جارّاً، أو فعلاً جامداً، و فاعلها مستتر عائداً إلى مصدر، يصاغ ممّا قبلها، أو اسم فاعل، أو بعض مفهوم ضمناً منه. للتنزيه، نحو: حاشا لله، و هل هي اسم بمعنى براءة، أو فعل بمعنى بَرِئتُ، أو اسم فعل بمعنى أبرأ، خلافٌ.

ش: الثالثةَ عشرةَ«حاشا» تردُ«للاستثناء حرفاً جارّاً»، فيجرُّ المستثنى بعدها كما مرَّ في بابه،«أو فعلاً» متعدّياً«جامداً» قاصراً على لفظ الماضي فلايتصرَّف بمضارع و لا أمر لتضمُّنه معنى إلا، فينتصبَ المستثنى بعده كما مرَّ، و«فاعلُها» حينئذ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى مصدر يصاغُ ممّا قبلها، سواءٌ كانَ ما قبلها فعلاً، نحو: قامَ القومُ حاشا زيداً، المعنى

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: هَجَرَ: ترك، شغفاً: مصدر شغف به و بحبِّه بمعنى أحبَّه و أولع به، التراخي: زمان يسير.

٢ - البيت مجهول القائل.

جانب هو، أي قيامهم زيداً، أو كلاماً يتصيَّدُ منه مصدر، يمكنُ عودُ الضمير عليه، نحو: القوم إخوتكَ حاشا زيداً، المعنى: جانب هو، أى انتسابهم إليک بالأخوَّة زيداً، فيفهمُ من ذلک أنّ زيداً ليس بأخ، و هو المقصودُ بالاستثناء، إذ لو كانَ أخاً للمخاطب لم يتجاوز غيره بانتساب الأخوَّة إليه، و عبارةُ المُصنِّف هذه أحسنُ من عبارة غيره، حيث قال: عائدٌ إلى مصدر الفعل المتقدِّم عليها لشمولها، و لذلک أوردَ على تلکَ العبارة أنّه لايطَّردُ فيها ذلک لانتقاضه بما إذا فقدَ الفعل كالصورة الثانية.

أو عائداً إلى«اسم فاعل مفهومٌ منه» أى ممّا قبلها، سواءٌ كان فعلاً أو كلاماً كما تقدمَّ، فالمعنى على الأوَّل في نحو: قام القومُ حاشا زيداً، جانب القائم منهم زيداً، و على الثاني في نحو: القومُ إخوتک حاشا زيداً، جانب المنتسبَ إليک بالأخوَّة زيداً، فهذان قولانِ في مرجع الضمير، الأوَّل للكوفيِّينَ، و الثاني لسيبويه.

و ردَّ الأوَّل بأنّ فيه تقديرَ ما لم يلفظ به قطّ، و ذهبَ جمهورُ البصريِّينَ إلى أنّه عائدٌ على البعضِ المفهوم من الكلِّ السابق، فلمعنى في نحو: قامَ القومُ حاشا زيداً، جانب بعضهم زيداً، و اختاره ابنُ مالک في متن التسهيل، و نَكَلَ عنه في شرحه، و ضعفه بأنّه يلزمُ من تقدير البعض أن يراد بالبعض من سوى المستثنى، فيلزم إطلاق البعض على الكلِّ إلا واحداً، و هذا و إن صحَّ، فلايحسنُ لقلّته في الاستعمال، ثمّ اختار مذهب الكوفيِّين. و ذهبَ الفرَّاء إلى أنّ حاشا فعلٌ لا فاعلَ له كَـ قلّما لما أشربته من معنى إلا، قال أبوحيان: فيمكنُ القولُ في خلا و عدا بذلک.

تنبيةٌ: هذا الخلافُ في مرجع الضمير المذكور جارٍ في الضمير الّذى هو فاعلٌ عدا و خَلا و ما عدا و ما خلا و ليس و لايكونُ، و قد تقدَّمَ الوعدُ في باب الاستثناء بذكره هنا، إذا ولي حاشا مجرورٌ باللام نحو: حاشا لله، فليست للاستثناء، و خرجت عن كونها حرفاً بالاجماع، و إنّما هي تنزيهية، و هل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة أي تنزيهاً، فتكون اسماً مرادفاً له، تنتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله فمن قال: حاشا لله، فكأنّه قال: تنزيهاً لله، أو فعل ماض بمعنى برئت، و المعنى في نحو: حاشا لله برئت لله أي لخوفه و مراقبته، و مثلُ هذا التأويل لايأتى فى نحو: ﴿حاشَ لله ما هذَا بَشَراً﴾[يوسف/٣١]، لأنّه مقامُ تعجُّب لاتبرئة، أو اسم فعل بمعنى أبرّأ، فمعنى حاش لله، أبرّأ لله كما تقدَّم، فيه «خلافٌ».

فالأوَّل قولُ جماعة من المحقِّقين، منهم ابنُ مالک و ابنُ هشام و الرضيُّ، و استدلُّوه عليه بجواز تنوينها كقراءة أبي سماک[1]: ﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين، فهذا مثلُ قولهم سقياً لزيد

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.

و رعياً لخالد. قرأ ابن مسعود: ﴿حاش الله ﴾ بالاضافة، فهذا مثل: ﴿ سبحان الله﴾[يوسف/١٠٨] و:﴿ معاذ الله﴾[يوسف/٢٣] . قالَ ابنُ هشام: و ليستا جاراً و مجروراً، كما توهَّمَ ابنُ عطية، لأنّها إنّما تجرُّ في الاستثناء، و لتنوينها في القراءة الأخرى، و لدخولها على اللام في قراءة السبعة، و الجارُّ لايدخلُ على الجارِّ، انتهى.

و إنّما تركُ التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظاً و معنًى، لأنَّ معنى الحرفيّة الاستثناء و معنى التنزيهية الإبعاد عن السوء، و هما متقاربان، و إنّما نوِّنت في تلك القراءة لإلغاء الشبه المذكور، فهي معربةٌ كما أنَّ بني تميم أعربُوا حذام كذلك، و زَعَمَ النبيليُّ[1]، أنَّ حرفيَّة حاشا لاتتوقّفُ على الاستثناء، و ردَّ على ابن الحاجب تقييدُ حرفيَّتها في باب حرف الجرِّ بقوله: و خلا و عدا و حاشا للاستثناء، و زَعَمَ أنّه يقالُ: حاشا زيد أن يقوم على الابتداء و الخبر و التقديم و التأخير كما تقول: على زيد أن تقوم، و هو خلافُ المشهور.

و الثاني: قولُ المبرِّد و ابن جنيِّ و الكوفيِّين، لكنّهم قالوا: المعنى في الآية جانبَ يوسفُ(ع) المعصيةَ لأجلِ الله تعالى، و لم يقولوا: إنّها بمعنى برئت كما قال المُصنِّف و المعنيان مختلفان، فتدبَّرْ.

و استدلُّوا على فعليَّتها بإدخالهم إيّاها على الحرف و تصرُّفهم فيها بالحذف، قالَ ابن هشام و غيره: هذان الدليلان ينافيان الحرفيَّة، و لايثبتان الفعليَّة أي لأنَّ الاسم يشاركُ الفعل في كلٍّ منهما.

قال الرضيُّ: استدلَّ المبرِّدُ على فعليَّته بتصريفه، نحو: حاشيتُ زيداً أحاشيه، و ما أحاشي من الأقوام من أحد، و ليس بقاطع، لأنّه يجوزُ أن يكونَ مشتقّاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم: لو ليت، أي قلت: لولا، و لا ليت، أي قلت: لا لا، و سبَّحت، أي قلت: سبحانَ الله، و لبَّيت، أي قلت: لبيك، و هذا هو الظاهر، لأنَّ المشتقَّ الّذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة الّتى اشتقَّ منها، فالتسبيح قول سبحان الله، و التسليم قول سلام عليك، و البسملة قول بسم الله، و كذا غيره، و معنى حاشيت زيداً، قلت: حاشا زيد، و استدلالُه على فعليَّته بالتصريف فيه، و الحذفُ نحو: حاش لله ليس بقويٍّ، لأنَّ الحرفَ الكثيرَ الاستعمال قد يحذفُ منه، نحو: سو أفعل في سوف أفعل، انتهى.

الثالثُ: قولٌ لبعض النحويِّين، قالَ ابن هشام: و زعَم بعضهم أنّها اسمُ فعل معناه أتبرّأ، أو برئت، و حاملُه على ذلك بناؤُها، و يرده إعرابها في بعض اللغات، انتهى.

١ - لم أجد ترجمة حياته.

و فيه نظرٌ، إذ لايلزمُ من كون الكلمة مبنيَّة كونُها اسمَ فعل، و قال ابن الحاجب: هي اسم فعل بمعنى برأ الله، و اللام زائدة في الفاعل كما في:﴿ هيهاتَ هيهاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[المؤمن/٣٦].

تنبيه: في حاشا التنزيهية ثلاثُ لغات: حاشا بإثبات الألفين، و حشا بحذف الأولى، و حاش بحذف الثانية، و هو الغالب. قالَ المراديُّ: و زاد في التسهيل حاشْ باسكان الشين. و قد قرئ بالأربع في:﴿حاشا لله﴾، قرأ أبو عمرو: ﴿حاشا﴾، و قرأ باقي السبعة:﴿حاش لله﴾، بحذفها، و قرأ بَعضُهم:﴿حشا لله﴾ بحذف الأولى، و قرأ الحسن: ﴿ حاش لله﴾، و فيه جمعٌ بين ساكنين على غير حدِّه. و ظاهرُ كلام ابن مالک في الألفية أن اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية[١]، و قال غيرهُ: إنَّ حاشا لم يستثنَ بها.

حتّى

ص: حتّى: تردُ عاطفَةً لجزء أقوى أو أضعف، بمهلة ذهنيَّة، و تختصُ بالظاهر عند بعض. و حرف ابتداء فتدخلُ على الجمل، و تردُ جارّة فتختصُ بالظاهر، خلافاً للمبرِّد، و قد ينتصبُ بعدها المضارع بأن مضمرة لا بِها، خلافاً للكوفيِّين.

ش: الرابعةَ عشرةَ«حتّى تردُ» على ثلاثِ أوجهٍ:

أحدُها: أن تكونَ«عاطفة لجزء» من المعطوف عليه، أو لما هو كجزئه، فالأوَّل نحو: أكلت السمكةَ حتّى رأسها، و الثاني نحو: أعجبتني الجارية حتّى كلامُها، لأنَّ كلامَها ليس جزءً منها، لكن لمّا كانت محلٍّ له نُزِّلت منزلة الجزء، فإن عطفت ما يوهم أنّه ليس بجزء أوِّلَ به وجوباً كقوله[من الكامل]:

٩٦٨- ألقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحلَه وَ الزَّادَ حتّى نَعلَه ألقَاهَا[٢]

في رواية من نصبَ نعله بالعطف على الصحيفة و الزاد على تأويل ألقى ما يُثَقِّله حتّى نعله، فنعله بعضُ ما يثقّله.

قالَ ابنُ هشام: و الذى يضبط ذلک أنّها تدخلُ حيثُ يصحُّ دخول الاستثناء، و يمتنعُ، و هٰذا لايصحُّ: ضربت الرجلين إلا أفضلهما، انتهى. قيلَ: يردُ عليه الاستثناء من أسماء العدد.

---

١ - يقول ابن مالک:
و كخلا حاشا ولاتصحبُ ما و قيل حاشَ و حشَا فاحفظهما (شرح ابن عقيل ١/٦٢١)
٢ - هو للمتلمِّس أو لأبي مروان النحويّ. اللغة: ألقى: طرح، الزاد: طعام المسافر.

قوله:«أقوى أو أضعف» صفتان لجزء، أي أقوى من سائر أجزاء المعطوف عليه نحو: ماتَ الناسُ حتّى الانبياءُ، أو أضعف منه، نحو: قدمَ الحاجُّ حتّى المشاة، و قد اجتمعا في قوله[من الطويل]:

٩٦٩- قَهَرنَاكُمُ حتّى الكُمَاةَ فَكُلُّكُم يُحاذِرُنا حتّى بنونا الأصَاغِرُ[1]

قالَ ابنُ يعيش: إذا قلت: ضربتُ القومَ حتّى زيداً، فلابدَّ أن يكونَ زيداً أرفعهم أو أدناهم، ليدلَّ بذكره على أنَّ الضربَ قد انتهى إلى الرفعاء أو الرضعاء، فإن لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة، إذ كان قولك: ضربتُ القومَ يشتمل على زيد و عمرو و غيرهما، فلمّا كان ذكر زيد يفيدُ ما ذكرناه، وجبَ أن يكونَ داخلاً في حكم ما قبله و أن يكون بعضاً لما قبله، فيستدلُّ بذكره على أنَّ الفعل قد عمَّ الجميع، و لذلكَ لاتقولُ: ضربتُ الرجالَ حتّى النساءَ، لأنَّ النساءَ لسنَ من الرجال، و لايتوهَّمُ دخولهُنَّ، و إنّما يذكر بعد حتّى ما يشتمل عليه الأوَّل، و يجوزُ أن لايقعَ عليه الفعل لرفعته أو دنائته، فبيَّن بحتّى أنَّ الأمر قد انتهى إليه.

«مهلة ذهنيَّة» متعلّقٌ بعاطفة، أي بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما في ثُمَّ، إذِ المناسب بحسب الذهن في نحو: ماتَ الناسُ حتّى الأنبياءُ، أن يتعلّقَ الموت أوّلاً بغير الأنبياء، و يتعلّقُ بعد التعلّق بهم بالأنبياء، و إن كانَ موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس، و هكذا المناسب في الذهن تقدُّمُ قدوم ركبان الحاجِّ على رحالتهم، و إن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك، و مع هذا يصحُّ أن يقال: قدمَ الحاجُّ حتّى المشاة، و ظهر بذلك أنّه لايعتبر فيها الترتيب الخارجيُّ أيضاً، بل المعتبرُ فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

و ذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ الحاجب و الزمخشريُّ [إلى] أنّها تفيدُ الترتيبَ و المهلة كثُمَّ، قال ابن مالك: هي دعوى بلا دليلٍ، ففي الحديث: كلّ شيء بقضاء و قدر حتّى العجز و الكيس[2]، ليس في القضاء ترتيبٌ، و إنّما الترتيبُ في ظهور المقتضيات، و قال الشاعر[من الطويل]:

٩٧٠ – لقومي حتّى الأقدمون....... ....[3]

فعطف الأقدمون، و هم سابقون.

---

١ – لم يذكر قائله، اللغة: قهر: غلب، الكماة: جمع كمي، الشجاع المقدام الجرئ، الأصاغر: جمع أصغر.
٢ – روي كل شيء بقدر ....، الموطأ ،٢/٩٠٠، رقم ١٧٠٩.
٣ – تمامه: تمالأوا على كلّ أمرٍ يورث المجدَ و الحَمْدَا»، و هو مجهول القائل.اللغة: تمالأوا: اجتمعوا و تعاونوا.

قال: و إنّما هى لمطلق الجمع كالواو، و الحقُّ أنّها تفيدُ الترتيبَ و المهلة، لكن ذهناً لا خارجاً كما بيّنّاه، و عليه جماعة من المحقّقينَ، و هو كالتوسُّط بين القولين.

«و تختصُّ» حتّي العاطفة «بالظاهر عندَ بعض» أى بعض النحـويّينَ، فلاتعطـفُ المضمر، فلايقالُ: ضربتُ الناسَ حتى إيّاک، و قاموا حتّي أنتَ، ذكـره ابـنُ هـشام الخضراوىُّ، و قالَ ابنُ هشام الأنصارىُّ فى المغنى: و لم أقف عليه لغيره، و قـال فـى شرح اللمحة: هو حقٌّ حتّي يشهدَ بصحّته الاستعمال و القياس، و قد أسـلفنا بعـض أحكام حتّي هذه فى باب عطف النسق، فليرجع إليه.

جماعة باسم ابن هشام

فائدة: ابنُ هشام جماعةٌ: الأوّل: عبدالملک بن هشام صاحبُ السيرة، و الثاني: محمدُ بن يحيى بنُ هشام الخضراويُّ، و الثالثُ: محمدُ بن أحمد بنُ هشام اللخميُّ، و الرابـعُ: الشيخ جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريُّ الحنبليُّ صـاحبُ التـصانيف المشهورة، منها مغنى اللبيب، قالَه فى المزهر.

و لابن هشام الخضراويِّ كتابٌ في النحو يسمّى بالمغني أيضاً، و كثيراً مـا يقـولُ الرضيُّ في شرح الكافية: قالَ ابنُ هشام في المغني، فيظنُّ مَن لا علمَ له أنّه الأنصاريُّ، و ليسَ كذلک، و إنّما هي الخضراويُّ، إذ لايصحُّ نقلُ الرضيِّ عن مغـني ابـن هـشام الأنصاريِّ، لأنّ الرضيَّ أقدمُ منه زماناً، فإنّ الرضيَّ تُوفّي سنة ستٍّ و ثمانين و ستمائة، و ابن هشام الأنصاريُّ ولدَ سنةَ ثمان و سبعمائة، و توفّي سنة إحدى و ستين و سبعمائة. و إنّما نَبّهْتُ على ذلک، لأنّ بعضَ الناس وقع في هذا الوهم، فأحببتُ التنبيهَ عليه هنـا بمناسبة ذكر الخضراويِّ و الأنصاريِّ.

«و»الثاني: أن تكونَ«حرف ابتداء» أى حرفٌ تبتدئ بعده الجملُ، أى تستأنفُ، و لايكونُ لها تعلّقٌ بما قبلها من حيثُ الإعراب، و إن وجبَ تعلّقها به من حيث المعنـى، فتدخلُ على الجملة الاسميّة كقوله[من الطويل]:

٩٧١- ما زالَت القتلَى تَمجُّ دماءَها ... بدَجلَةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكَلُ[١]

و على الفعليّة الّتي فعلها مضارع، نحو:﴿ حتّى يقولَ الرسولُ ﴾[البقـرة/٢١٤] في قراءة نافع، و الّتى فعلُها ماض، نحو:﴿ حتّى عَفَوا وَ قَالُوا ﴾[الأعراف/٩٥]،﴿حتّـى إذا فَشِلتُمْ و تَنَازَعتُم﴾[آل عمران/١٥٢]، و ادّعى ابنُ مالک أنّها جـارّةٌ لإذ مـضمرةً في

---

١ - هو لجرير. **اللغة:** القتلى: جمع قتيل، تمجّ: من مجَّ الماء أو الشراب من فيه أى لفظه، و رمى به، الأشكل: الأبيض تخالفه حمرة.

الأولى، و لإذا في الثانية، و الأكثرونَ على خلافه، و قد دخلت على الجملتين الاسميَّة و الفعليَّة في قوله[من الطويل]:

٩٧٢- سريتُ بهم حتّى تكلُّ مطيُّهم   وَ حتّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسان[١]

فيمَن راوه برفع تكلُّ، و المعنى حتى كلّت، لكنّه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك: رأيت زيداً أمس، و هو راكبٌ. و يحتملُ أن يكونَ للحال حقيقة بأن يكونَ أخبر عن هذا في حال كلال المطيّة، كما تقولُ: سرتُ إلى المدينة حتّى أدخَلها، و أنت في حال الدخول، و أمّا من نصبَ تكلّ، فهي حتّى الجارَّة، و لابدَّ على النصب من تقدير مضاف، أي إلى زمان كلال مطيِّهم.

الثالث: أن تكونَ جارَّةً بمعنى إلى، و قد تقدَّمَ ذكرُها في جملة حروف الجرّ، فتختصُّ بالظاهر كما مرَّ، فلا تجرُّ المضمر خلافاً للمبرِّد و الكوفيِّين، و أمّا قوله[من الوافر]:

٩٧٣- أتت حتّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فجٍّ   تُرجِّي منكَ أنّها لاتخيبُ[٢]

فضرورة، قال ابن هشام: و اختلفَ في علّة المنع، فقيل: هي أنَّ مجرورها لايكون إلا بعضاً لما قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عودُ ضمير البعض على الكلّ، قال: و يردُّه أنّه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلايعودُ على ما تقدَّمَ، و أنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكلّ، كقولك: زيدٌ ضربتُ القومَ حتّاه، و قيلَ: العلّةُ خشيةُ التباسها بالعاطفة، قال: و يردُّه أنّها لو دخلت عليه لقيلَ في العاطفة: قاموا حتّى أنت، و أكرمتهُم حتّى إيّاك بالفصل، لأنَّ الضميرَ لايتّصلُ إلا بعامله، و في الخافضة حتّاك بالوصل كما في البيت، و حينئذ فلا التباس، و نظيره أنّهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: رأيتكَ أنتَ، و في البدل: رأيتك إيّاك، فلم يحصل لبس، و قيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياءً كما في إلى، و هي فرع عن إلى، فلاتحتمل ذلك.

قالَ الدمامينيُّ: و لم يردَّ هذا الوجه كما ردَّ القولين الأخرين، كان هذا من قبيل المرتضى عنده. و قد يقال: غايته أن لايرتكبَ التغيير بالقلب لأجل الفرعية، و لايلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب، لكن قال ابن الحاجب: حكُمه تركُ استعمال المضمر بعد حتّى أنّها لو دخلت عليه فقيل: حتّاه لاثبتوا مع المضمر ألفاً فيما غيِّرت ألف أمثاله إلى الياء كقولك: إليه و عليه و لديه، و ذلك كل

---

١ - هو لامرئ القيس. اللغة: تكلّ: تضعف و تتعب، المطي جمع المطيّة و هي من الدواب ما يمتطى، الجياد: جمع جواد و هو الفرس الجيد، يقدن: مجهول من قاد — الدابة : مشى أمامها آخذاً بقودها، الأرسان: جمع رسن و هو ما كان من الأزمّة على الأنف.

٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: الفج: الطريق الواسع البعيد. لاتخيب: لاتحرم و لاتمنع.

ألف آخر حرف أو اسم غير متمكّن اتّصلَ به مضمر، و لو قلبوها ياءً لخالفوا القاعدة الأصليّة في أنّ المضمر لايغيِّر الكلمة من غير حاجة، و هنا لاحاجة لاستغنائهم عن حتّى بإلى، انتهى.

و حاصله أنّه لمّا كانَ كلٌّ من قلب الألف و إقرارها مع المضمر ملزوماً لمخالفة قاعدة طرحوه، فلم يدخلوه إلا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير المتمكّن بِلَدى نظرٌ، لأنّه معربٌ، و كلُّ معرب متمكّنٌ.

«و قد ينتصبُ» الفعلُ« المضارعُ بعدَها »، أي بعد الجارّة «بأن مضمرةً»، نحو: سرت حتّى أدخلها بتقدير حتّى أن أدخلها،«لا بها»، أي حتّى نفسها«خلافاً للكوفيّين»، لأنّها قد عملت في الأسماء الجرّ نحو قوله تعالى:﴿ حتّى مطلعِ الفجرِ﴾ [القدر /٥]، فلو عملت في الأفعال[1] النصب، لزم أن يكونَ لنا عامل واحد، يعملُ تارةً في الأسماء، و تارة في الأفعال، و لانظيرَ له في العربيّة، فإن قيلَ: إذا قلت: أيٍّ رجل تضربْ أضربْ، عملت أيٌّ الجزمَ في الفعل و الجرَّ في الاسم، فإنّ خافضَ المضاف إليه هو المضاف على الصحيح.

أجيبَ بأنّ المرادَ ما يعملُ في الأسماء لايعملُ في الأفعال من جهة عمله في الأسماء، و عملُ أيٍّ الجرُّ في الأسماء ليس من جهة عملها الجزمَ في الأفعال، فإنّ عملها الجرّ في الأسماء من جهة إضافتها، و عملها الجزم في الأفعال من جهة تضمّنها معنى الشرط، ثمّ ما ذكر من التعليل في منع كون حتّى هي الناصبة بنفسها لايتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيّين، بل على القائل منهم بأنّها ناصبةٌ بنفسها كان جارّةً بنفسها أيضاً تشبيهاً بإلى، و هو مذهبٌ لبعضهم لا جميعهم.

قال في الهمع: و ذهبَ الفرّاء منهم إلى أنّها ناصبةٌ بنفسها، و ليست الجارّة، و عنده أنّ الجرَّ بعدها أنّما هو لنيابتها منابَ إلى، و ذهبَ الكسائيُّ، و هو إمامهم، إلى أنّها ناصبةٌ بنفسها أيضاً، و أنّها جارّةٌ بإضمار إلى، و هذا عكسُ مذهب البصريّينَ، ثمّ إنّه جوّز إظهار إلى بعدها، فقال: الجرُّ بعد حتّى يكونُ بإلى مظهرةً و مضمرةً، و مع قول الكوفيّين: إنّها ناصبةٌ بنفسها، و أجازوا إظهارَ أن بعدها، قالوا: لو قلت: لأسيرنّ حتّى أن أصبحَ القادسيّةَ، جازَ، و كانَ النصبُ بحتّى، و أن توكيدٌ كما أجازوا ذلك في لام الجحود. و على قول البصريّينَ لايظهر، و قد يظهر في المعطوف على منصوبها، لأنّ الثواني تحتملُ ما لا تحتمله الأوائل كقوله [من البسيط]:

---

[1] - في الاسماء «ح».

٩٧٤- حتّى يَكونَ عزيزاً من نُفوسهم أو ان يَبِينَ جميعاً و هو مُختارُ[١]

و فيه دليل لقولهم: إنّ أن مضمرةٌ بعدها.

تنبيهٌ: قد يكونُ الموضوعُ صالحاً لأقسام حتّى كقولك: أكلتُ السمكةَ حتّى رأسها، فلك أن تنصبَ رأسها على أنّ حتّى عاطفة، و أن ترفعَه على أنّ حتّى ابتدائيّة، و أن تجرَّها على أنّها جارّةٌ: و قد روى بالأوجه الثلاثه قولُه[من البسيط]:

٩٧٥- عَمَمْتهم بالندّى حتّى غواتهم فكنت مالک ذي غيٍّ و ذي رَشد[٢]

و قوله[من الكامل]:

٩٧٦- .... حتّى نعله ألقاها[٣]

إلا أنّ بينها فرقاً من وجهين: أحدهما أنّ الرفعَ في البيت شاذٌّ، لكون الخبر غيرَ مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه، هذا قول البصريّينَ، و أوجبوا إذا قلت: حتّى رأسُها بالرفع أن تقولَ مأكول. و الثاني أنّ النصبَ في البيت الثاني من وجهين: أحدهما: العطف، و الثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير، و في البيت الأوّل من وجه واحد، قاله في المغني.

الفاء

ص: الفاء: تردُ رابطةً للجواب الممتنع جعلُه شرطاً، و حُصرَ في ستّة مواضعَ، و لربط شبه الجواب، نحو: الّذي يأتيني فَلَهُ درهمٌ، و عاطفةً فتفيدُ التعقيب و الترتيب بنوعيه، فالحقيقيُّ، نحو: قام زيدٌ فعمرو. و الذكريُّ: نحو: ﴿وَ نَادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ابني من أهلي﴾ و قد تفيدُ ترتُّب لاحقها على سابقها، فتسمّى: فاء السّببيّة ، نحو:﴿ أَلَمْ تَرَ أنّ اللّه أنزَلَ من السّماءِ ماءً فَتصبحُ الارضُ مُخضَرّة﴾، و قد تختصُّ حينئذ باسم النتيجة و التّفريع، و قد تنبئ عن محذوف، فتسمّى فصيحة عند بعض، نحو: ﴿ اضرِب بعَصاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَت منهُ اثنتا عَشرَ عَيناً ﴾.

ش: الخامسةَ عشرةَ الفاء، و هي حرفٌ مهملٌ خلافاً للكسائيِّ في قوله: إنّها ناصبةٌ في نحو: ما تأتينا فتحدّثنا، و المبرّدُ في قوله: إنّها خافضة في نحو[من الطويل]:

٩٧٧- فَمِثلكِ حُبلَى قَد طَرَقتُ و مُرضعٍ ....[١]

---

١ - نسب البيت ليزيد بن حمار، و لعدي بن يزيد. اللغة: يبين : يبعد و ينفصل.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: عمَّ: شمل. و الندى: الجود، الغواة: جمع غاو، و هو الضالّ.
٣- تقدم برقم ٩٦٨.

فيمن جرَّ مثلاً و المعطوف، و الصحيح أنَّ النصبَ بأن، و أنَّ الجرَّ بربَّ مضمرين كما مرَّ.

تردُ الفاءُ على وجهين:

أحدها: أن تكون«رابطةً للجواب» أي جواب الشرط، بالشرط متعلّقٌ برابطة، «الممتنع»صفةٌ للجواب،«جعلُه شرطاً»، و أمّا غير الممتنع جعلُه شرطاً فلاحاجةَ فيه إلى رابطة بينَه و بين الشرط، لأنَّ بينهما مناسبةً لفظيَّةً من حيثُ صلاحيَّة وقوعه موقعه. و حصرَ ذلک أي امتناع جعل الجواب شرطاً في ستَّة مواضعَ، مرَّ ذكُره في حديقة الأفعال، فليرجع إليه.

فإن قلتَ: هذا الضابطُ الّذي ذكر المُصنِّف ينتقض بنحو:﴿ و مَن عَادَ فينتقمُ اللُّه منه﴾[المائدة/٩٥]، لدخول الفاء على الجواب مع صحَّة جعله شرطاً و بالمضارع المقرون بلا، فقد جعلوه ممّا يجوز الإتيانُ بالفاء و تركه كقوله تعالى:﴿ إن تَدعُوهم لايَسمَعُوا دُعاءَكم﴾[فاطر/١٤]، قوله تعالى:﴿ فَمَنْ يُومِن بربِّه فَلايخافُ بَخساً و لا رَهَقاً﴾ [الجن/١٣]، قلتُ: قد أجابوا عن الأوَّل بأنَّ الفاءَ إنَّما دخلت لتقدير الجملة الفعليَّة خبراً لمبتدإ محذوف، و حينئذ فالجواب جملةٌ اسميَّةٌ، و هو أحدُ المواضع الَّتي يمتنعُ جعل الجوابُ فيها شرطاً، و الجوابُ عن الثاني بأنَّ لا تُستَعمَلُ تارةً لنفي المستقبل، و تارةً لمجرَّد النفي، و على التقدير الأوَّل لايصحُّ مجامعتها لحرف الشرط، فتجيء الفاء[٢]، و على الثاني يمكنُ مجامعتها لحرف الشرط، فتمتنعُ الفاء، كذا قيل. و قد تقدَّمَ أنَّ ابن مالک يقدِّر الجملة خبراً لمبتدإ محذوف في كلِّ ما لم يمتنع جعله شرطاً و اقترنه بالفاء، و لم يفرق بين المضارع المقرون بلا و غيره، قال: و من ذلک قوله تعالى: ﴿فَمَن يُومِن بربِّه فَلايخافُ بَخساً و لارَهَقاً ﴾، و مثله قراءة حمزة: ﴿ أن تَضِلَ إحداهُما فَتُذكِّرُ إحداهما الأُخرى ﴾ [البقرة/٢٨٢].

«و» كما تردُ الفاء لربط جواب الشرط بالشرط، تردُ«لربط شبه الجواب»، و هو ما كان مضمونُه لازماً لمذكور يشبه الشرط، و هو ما كان مضمونه ملزوماً لمذكور، و ذلک في المبتدإ إذا كانَ موصولاً بفعلٍ، نحو: الّذي يأتيني فله درهمٌ، أو بظرف، نحو: الّذي في الدار فله درهمٌ، أو موصوفاً بأحدهما، نحو: رجلٌ يسعَى في نجاته فلن يخيبَ، و رجلٌ عنده حزم فسعيد، أو بالموصول بأحدهما، نحو: الرجل الّذي يأتيني أو في الدار فله

---

١ - تمامه «فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِل»، و هو من معلّقة إمرئ القيس، اللغة: طرقتُ: أتيت ليلاً، المرضع: الّتي لها ولد رضيع، ألهيتها: شغلتها، التمائم: جمع التميمة، و هي العوذة، محول: مِن أحول الصبيُّ إذا تم له حول.

٢ - في «ط» من على التقدير الأوَّل حتَّى هنا سقط.

درهمٌ، فإنَّ الموصول و الموصوف حينئذ كاسم الشرط و الصلة و الصفة كالشرط، فالخبر كالجزاء الّذي تدخلُه الفاءُ، و ظاهِرُ كلامِ جماعة أنَّ دخولَ الفاء حينئذ واجبٌ، و صرَّحَ ابنُ مالک في التسهيل بأنّه جائزٌ، و نصَّ عليه الرضيُّ، فقال: كانَ حقُّ الخبر أنْ يلزمه الفاءُ لكونه كالجزاء، لكن لمّا لم يكن جزاءُ الشرط حقيقةً جازَ تجريدُه منها مع قصد السببيَّة، نحو: الّذي يأتيني له درهمٌ، انتهى.

فإن قلتَ: ما الّذي يشعُر بالسببيَّة المقصودة عند التجريد من الفاء؟ قلتُ: ترتُّب الحكم على الوصف، قالَه الدمامينيُّ في التحفة.

«و»الثاني: أن تكونَ«عاطفةً»و قد تقدَّمَ عدُّها من حروف العطف«فتفيدُ التعقيبَ»، و هو وقوع المعطوف عقبَ المعطوف[1]عليه من غير مهلة و تراخ، لكنّه في كلِّ شيءٍ بحسبه، تقول: تزوَّجَ فلانٌ فولدَ له، إذا لم يكن بينهما إلا مدَّة الحمل مع لحظة الوَطْءِ و مقدمته، و دخلتُ البصرةَ فالكوفة، إذا لم تقم في البصرة و لا بين البلدين.

و اعترضَ بقوله تعالى: ﴿و الّذي أخرجَ المرعَى* فجَعَلَه غُثاءً أحوَى ﴾[الأعلى/٥ و٤]، فإنَّ إخراجَ المرعى لايعقبه جعلُه غثاءً أحوى، أي يابساً أسود، و أجيبَ بوجهين: أحدهما: أنَّ جملة ﴿فجعله غثاءً﴾ معطوفةٌ على جملة محذوفة، و التقدير فمضت مدَّةٌ، فجعلهَ غُثاء أحوى. الثاني: أنَّ الفاء في ذلک نائب عن ثُمَّ كما جاء عكسه كقوله[من المتقارب]:

٩٧٨- .... جَرى في الأنابيبِ ثُمَّ اضطرب[2]

أي فاضطربَ، قالَ بعضُهم: و الجوابُ الأوَّل لايدفعُ الاعتراض، فإنَّ مضيَّ المدَّة لاتعقب ما قبله.

«و»تفيدُ«الترتيب بنوعيه» الحقيقيِّ و الذكريِّ.«فالحقيقيُّ» هو وقوعُ المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود، نحو: قام زيد فعمرو، ﴿وَ خَلَقَکَ فَسوَّاکَ﴾ [الإنفطار/٧]، «و الذكريُّ» هو وقوعُ المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لا أنَّ معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأوَّل، و أكثر ما يكونُ ذلک في عطف مفصَّل على مجمل هو في المعنى، لأنَّ موضع ذكر التفضيل بعد ذكر الإجمال «نحو» قوله تعالى: ﴿و نَادَىَ نُوحٌ ربَّه فَقَالَ رَبِّ إنَّ ابني من أهلي و إنَّ وَعْدَکَ الحقُّ و أنتَ أحكَمُ الحَاكمينَ ﴾[هود/٤٥]، و قوله تعالى:﴿ فَقَد سَأَلُوا موسى أكبرَ من ذلک فَقَالُوا أرِنَا الله

---

١ - في «ح» عقب المعطوف محذوفٌ.

٢ - صدره «كهزِّ الرديني تحت العجاج »، و هو لأبي دؤاد الإيادى، أحد وصافي الخيل. اللغة: الرديني: نسبة إلى الردينة اسم امراة تصلح القناة. العجاج: الغبار، الأنابيب: جمع الأنبوبة: ما بين المقدتين في القصبة.

جهرة﴾ [النساء/١٥٣]، و نحو: توضّأ فغسلَ وجهَه ويديه، و مسحَ رأسه و رجلَيه، و تقول: أجبته، فقلت: لبيك.

و كانَ المُصنّف أشارَ باختيار الآية الأولى للتمثيل دون غيرها إلى عدم الاحتياج إلى ما ارتكبه الزمخشريُّ في الكشاف، فإنّه قالَ: أريد بالنداء إرادة النداء، و لو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى:﴿ إذا نَادَى رَبَّه نِدَاءً خَفياً *قَالَ رَبِّ﴾[مريم /٤و٣] بغير فاء، فأشارَ المُصنّف إلى أنّه لا داعيَ لما ادّعاه من جعل نادى بمعنى أرادَ النداء، فإنّ هذا من قبيل عطف المفصَّل على المجمل، و قالَ صاحبُ الانتصاف[1]: و يجوزُ وجه آخر لطيفُ المأخذ رقيقُ الحاشية، و هو أنْ يكونَ النداء على بابه، لكنَّ المعطوف عليه مجموعُ النداء و ما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، و هما متغايران، انتهى.

و قد تكونُ للترتيب الذكرى في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ ادخلُوا أبوابَ جهنّمَ خالدينَ فيهما فبئسَ مَثوى المتكبِّرينَ ﴾[غافر/٧٦]، و قوله تعالى:﴿ و أورَثَنا الأرضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الجَنَّة حيثُ نَشَاءُ فَنعمَ أجرُ العَاملينَ ﴾[الزمر/٧٤]، فإنّ ذكر الشيء أو مدحه يصحُّ بعد جري ذكره، و أنكر الفرّاء إفادتَها الترتيب مطلقاً. قال غير واحد: و هذا مع قوله: إنّ الواوَ تفيدُ الترتيب غريب، لكن قال العينيُّ: و ما نسبَ إلى الفرّاء من أنّ الواو تدلُّ على الترتيب غيرُ صحيح، انتهى.

و سبقَه إلى ذلك السيرافي، و قال: و لم أرَ ذلك في كتاب الفرّاء، و احتجَّ الفرّاء بقوله تعالى: ﴿أهلكنَاها فَجَاءَها بأسُنا بياتاً ﴾[الأعراف/٤]، إذ مجيئ البأس سابق على الإهلاك، و أجيب بأنّ المعنى أردنا إهلاكها أو هو على القلب، و الأصل جاءها بأسنا فأهلكناها، و جعلَها الرضيُّ من قبيل عطف المفصَّل على المجمل، فالفاء للترتيب الذكرى، قال: لأنّ تبييتَ البأس تفصيلٌ للإهلاك المجمل.

قال الجرميُّ: لاتفيدُ الفاءُ الترتيبَ في البقاع و لا في الامطار بدليل قوله[من الطويل]:

٩٧٩- .... بسقط اللّوى بينَ الدخولِ فحوملِ[2]

و قولُهم: مُطرنا مكانَ كذا فمكان كذا، و إن كانَ وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد، و قيل: الفاء هنا بمعنى إلى، و ذهب بعضُهم إلى أنّ الفاء تقعُ تارةً بمعنى ثُمَّ، و

---

[1] - الانتصاف في مسائل الخلاف لأبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوريّ المتوفّى سنة ٥٤٨ هـ. كشف الظنون،١/ ١٧٤.

[2] - تقدّم برقم٥٤٥.

منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النطفةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضغَةً فَخَلَقْنَا المُضغَةَ عظاماً فَكَسَوْنَا العظامَ لحماً﴾[المومنون/١٤]، فالفاءاتُ في ذلك بمعنى ثُمَّ لتراخي معطوفها، و تارة بمعنى الواو كقوله[من الطويل]:

٩٨٠- .... بين الدخول فحومل[1]

و زعمَ الأصمعيُّ أنَّ الصوابَ روايتُه بالواو، لأنّه لايجوزُ جلستُ بين زيدٍ فعمرو، و أجيبَ بأنَّ التقديرَ بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوزُ جلستُ بين العلَماء فالزهّاد، و قالَ بعضُ البغداديِّينَ: الأصل ما بينَ، فحذفَ مَا دونَ بينَ، كما عكسَ ذلكَ مَن قال [من البسيط]:

٩٨١- يا أحسَنَ الناسِ ما قرناً إلى قدمٍ ....[2]

أصلُه ما بين قرن، فحذف بينا و أقام قرناً مقامها، قال: و الفاءُ نائبةٌ عن إلى، و صحّت إضافة ما بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التقدير بين مواضع الدخول. قال ابن هشام: و كون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، و قد يَستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٩٨٢- و أنتِ الّتي حبّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا إليَّ و أوطَاني بلادٌ سواهُمَا[3]

إذ المعنى شغباً فبدا، و هما موضعان، و يدلُّ على إرادة الترتيب قوله بعده[من الطويل]:

٩٨٣- حَلَلت بهذا حَلّةً ثُمَّ حلّةً بهذا فطابَ الواديانِ كلاهُما[4]

و قال: هذا معنًى غريبٌ، لأنّي لم أرَ مَن ذكره.

«و قد تفيدُ» أي الفاء العاطفة «ترتيب لاحقها» و هو المعطوف «على سابقها» و هو المعطوف عليه أي تسبُّبه عنه، فتسمّي فاء السببيَّة، و يغلبُ ذلك في العاطفة جملة أو صفة، فالأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿ألَم تَرَ أنَّ الله أنزلَ من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج/٦٣]، فإنَّ إصباح الأرض مُخْضَرَّةً مترتِّبٌ على إنزال الماء من السماء، و الثاني نحو قوله تعالى: ﴿لآكلونَ من شجرٍ من زَقّوم* فَمَالِؤونَ منها البطونَ﴾[الواقعة / ٥٢و ٥٣]، فإنَّ ملأ البطون مترتِّبٌ على الأكل، و قيل: الفاء في الآية الأولى بمعنى ثُمَّ

١ - تقدم برقم٥٤٥و٩٧٩.

٢ - تمامه«و لا حبالُ مُحِبٍّ واصلٍ تصلُ»، و لم يسمّ قائله. اللغة: القرن: الخصلة من الشعر، الحبال: جمع حبل، و المراد العلاقة.

٣- هذا البيت ينسب لكثير عزّة و لجميل بثينة. اللغة: الشغب: اسم منهل بين مصر و الشام، بدا: موضع بين طريق مكة و الشام.

٤ - اللغة: حللت: مخاطبة من الحلول بمعنى النزول، الواديان: تثنية الوادي بمعنى كلّ منفرج بين الجبال والتلال و الآكام.

لتراخي معطوفها، و الحقُّ أنّها للسببيّة. قالَ ابنُ الحاجب: و فاء السببيّة لاتستلزمَ التعقيب بدليل صحّة قولک: إن يسلم زيدٌ فهو يدخلُ الجنَّة، و معلومٌ ما بينهما من المهلة، و التحقيقُ أنّها مستلزمة للتعقيب[1].

و قد مرَّ أنَّ التعقيبَ في كلِّ شيء بحسبه، و هو بهذا المعنى متحقّق في الآية. نعم قد تأتي الفاءُ لمجرَّد السببيَّة و الربط لا غير، نحو: إن جئتني فأنا أكرمک، و حينئذ لايلزمها التعقيب. و قول بعضهم و على هذا يحملُ قول ابن الحاجب: إنَّ الفاء السببيَّة لاتستلزمُ التعقيب منظورٌ فيه، فإنّه إنّما قال ذلک جواباً عن الآية حيثُ نقض بها قولهم: إنَّ الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة، فأجاب بأنَّ الفاء فيها للسببيَّة، و هي لاتستلزم التعقيب، فكيف يصحُّ حمل إطلاقه على ذلک، فتدبَّرْ.

و جعل صاحب البحر[2] جملة:﴿ فتصبحُ الأرضُ مخضرَّةً ﴾ معطوفةً على جملة محذوفة قال: و إذا كانَ الاخضرار متأخرًّا، فثَمَّ جملٌ محذوفة، أي فتهتزُّ و تربُو، يبيِّن ذلک قوله تعالى:﴿ فإذا أنزلنا عليها الماءَ اهتزَّت و رَبَت ﴾[الحج/٥]، و في حاشية الشمنيِّ على المغني: الظاهرُ أن تصحَّ على حقيقة، فيكونُ الاخضرارُ في وقت الصباح من ليلة المطر، و يحتملُ أن يكونَ بمعنى تصير، و لايلزم ذلک، و الأوَّل قولُ عكرمة[3]، و هو موجودٌ في مكّة و تهامة، و قال ابن عطية: و قد شاهدت في السوس الأقصى، نزل المطر ليلاً بعد قحط، فأصبحت تلک الأرض الرملة الّتي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف، انتهى.

«و قد تختصُّ»الفاء المذكورة«حينئذ»أي حين إذ أفادت ترتُّبَ لاحقها على سابقها« باسم النتيجة و التفريع»، فتسمَّي فاء النتيجة و فاء التفريع، و وجه التسمية ظاهرٌ، و لايختصُّ ذلک بالعاطفة، بل فاء السببيَّة مطلقاً تسمَّى بذلک، إذ لاتلازم بين السببيَّة و العطف.

و قد تكونُ سببيَّة، و هي غيرُ عاطفة كما في الجزاء، و قد تأتي العاطفة جملة أو صفة لمجرَّد الترتيب نحو:﴿ فَرَاغَ إلى أهله فَجَاء بعجلٍ سمين * فَقَرَّبه إليهم ﴾ [الذاريات/٢٦/٢٧]، ﴿لقد كنتَ في غفلة من هذا فكَشَفنَا عنک غِطَاءَکَ ﴾[ق/٢٢]، و نحو ﴿فالزَّاجراتِ زجراً* فالتاليات ذكراً ﴾[الصافات/٣و٢].

---

١ - مستلزمة للتحقيق «ح».
٢ - لعلّه الشيخ أبو عبدالله محمد بن يوسف المعروف بابن المنيرة المتوفّى سنة ٥٠٣، صاحب «بحر النحو» نقص فيه مسائل كثيرة على أصول النحاة. كشف الظنون ٢٢٧/١.
٣ - أبو عبدالله عكرمه بن عبدالله، اجتهد ابن عباس في تعليمه القرآن و السنن، و هو أحد فقهاء مكّة وتابعيها، و توفى سنة ١٠٧ هـ . وفيات الأعيان ٢٦٥/٣.

قال الزمخشريُّ: للفاء مع الصفات ثلاثةُ أحوال:

أحدها: أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود كقوله[من السريع]:

٩٨٤- يا لهف زَيَّابَةَ للحارث الصَّابحِ فَالغانِمِ فالآئبِ[1]

أي الّذي صبحَ، فغنم، فآبَ.

و الثاني: أن تدلَّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالأفضل، و اعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: رحم الله المحلّقين فالمقصّرين.

«و قد تُنبئ» أي الفاء السببية«عن محذوف»، و هو السبب لما بعدها« فتسمّى فصيحة عند بعض»، أي بعض أهل العربيَّة لإفصاحها عن ذلك المحذوف، بحيث لو ذكر لم تكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقيٌّ، لايمكنُ التعبير عنه نحو قوله تعالى: ﴿فقلنا اضربْ بعصاكَ الحجرَ فانفجَرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾[البقرة/٦٠]، أي فضربَ فانفجرت، هكذا قدَّره المُصنِّف في عين الحياة[2]، و اقتصر عليه تبعاً للسكاكيِّ في المفتاح، ثُمَّ قالَ: و حذفَ المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقّق الانفجار، كأنّه حصل عقيب هذا الأمر، و هذا التقدير هو الّذي يقتضيه سياق كلامه هنا أيضاً، و قدَّره صاحب الكشّاف بتقديرين، فقال: أي فضربَ، فانفجرت، أو فإن ضربَ فقد انفجرت. قال صاحب الكشف[3]: و يرجّح الأوّل أنّه أقلُ تقديراً، و أنَّ الثاني يحتاجُ إلى إضمار قد، و هو ضعيفٌ، انتهى.

و هل تسميتها فصيحةً على التقدير الأوَّل فحسب، أو على الثاني فقط، أو عليهما معاً، ذهب إلى الأوَّل جماعةٌ، قالوا: لأنّها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة، و عرَّفوها بأنّها الفاء الّتي دلّت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء، و هو ظاهرُ كلام صاحب المفتاح و المُصنّف في عين الحياة، و كلامه هنا كالصريح في ذلك، إذ الضمير في قوله: و قد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببيَّة العاطفة لا مطلق السببيَّة، فتدبَّرْ.

و كلام الزمخشريِّ في الكشّاف ظاهرٌ في الثاني، حيث قالَ: الفاء في فانفجرت متعلّقٌ بمحذوف، أي فضربَ فانفجرت، أو فإن ضرب فقد انفجرت، كما قلنا في:

---

١ – هو لابن زيابة. اللغة: الصابح: المغير صباحاً، الغانم: آخذ الغنم و الفيء، آئب: راجع.

٢ – عين الحياة في التفسير من مؤلفات الشيخ البهائي.

٣ – لعله كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمنيّ المتوفّى سنة ٥٩٩ هـ ، أو كشف النقاب عن غيمة الإعراب لإبراهيم بن أحمد بن الملا الحلبي المتوفى بعد سنة ١٠٣٠ هـ ، كشف الظنون ٢/ ١٤٩٥ و١٢١٠.

﴿فتابَ عليكم﴾[البقرة/٥٤]، و هى على هذا فاء فصيحة لاتقع إلا في كلام بليغ، قال الطيبيُّ و غيره: هى على هذا فصيحة، ظاهره أنَّ الفاء على التقدير الثاني فصيحة، ثمَّ قالَ: و لايبعد أن يقالَ: إنَّ المرادَ من قوله على هذا أي على أنّها محتملةٌ لهذين المعنيين، انتهى.

و الأكثرونَ على الثالث: و هو أنَّ تسميتها فصيحةٌ على التقديرين، و هو الّذي حققّه العلّامة التفتازانيُّ في شرح المفتاح، قالَ: و جعلت فصيحة[1]على الوجهين لإفصاحها عن المحذوف أو وصفاً لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم، أو لكونها فصيحةً لما فيه من تقليل الحذف. و توهَّم بعضُهم أنَّ تسميتها فصيحةً أنّما هو على التقدير الأوَّل، إذ على تقدير الشرط تكونُ جزائيةً لا فصيحةً، و ذهب عليه أنَّ كونها فصيحةً بناءً على إفادة المعنى البديع، و الوقوع بذلك موقع الحسن لاينافى كونها جزائيةً في أصلها، كما لاينافي كونها عاطفةً، و أنَّ المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة مايقع هذا الموقع من الجزاء، حتَّى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر[من البسيط]:

۹۸۵ - قالُوا خراسانُ أقصى ما يراد بنا ثُمَّ القُفُول فقد جئنا خراسانا[2]

أى إن كانَ أقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها، فلو ادَّعى أنَّ الفصيحة إنَّما هي هذه لم يبعد، انتهى.

و لايلزمُ تقديرإن مع الشرط المحذوف، بل يجوزُ تقدير إذا الشرطية أيضاً، بل هو الغائب، تقول: زيدٌ فاضلٌ فأكرمه، أي إذا كان كذا فأكرمه، و في التنزيل:﴿ أنَا خَيرٌ منه خَلَقتَنِي من نارٍ وَ خَلَقتَهُ من طين* قالَ فَأخرُج ﴾[ص/٧٧و٧٦]، أي إذا كان عندك هذا الكبر﴿فاخرج﴾،﴿قالَ رَبِّ فأنظرني﴾ [ص/٧٩]، أي إذا كنتَ لعنتني فانظرني، و: ﴿قالَ فإنَّکَ منَ المُنظَرينَ﴾[ص/٨٠]، أى إذا اخترتَ الدنيا على الآخرة: ﴿ فإنَّک من المنظرينَ ﴾، ﴿قالَ فَبعزَّتِکَ لأغوينَّهم ﴾[ص/٨٢]، أى إذا أعطيتني هذا المراد فَبعِزَّتِکَ لأغوينهم، و مثلهُ كَثيرٌ في القرآن المجيد و غيره.

تنبيهٌ: قد تكون فاء السببيَّة بمعنى اللام السببيَّة كقوله تعالى:﴿ فاخرجْ منها فإنَّکَ رَجيمٌ﴾[ص/٧٧]، و تقولُ: أكرم زيداً فإنَّه فاضلٌ، و هذا تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أنَّ الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى في نحو: زيد فاضلٌ فأكرمه، إذ المعنى كما مرَّ: إذا كان كذا فأكرمه، و تعكسه هنا فتقول: أكرم زيداً فإنَّه فاضلٌ.

---

١ - من أن تسميتها حتّى هنا فى «ح» سقط.
٢ - هو للعباس بن الأحنف. اللغة: القفول: الرجوع.

تتمة: ذهبَ بعضُهم إلى أنّ الفاء تردُ زائدةً، دخولها في الكلام كخروجه كقوله[من الطويل]:

٩٨٦- يموتُ أناسٌ أو يشيبُ فتاهُم وَ يَحدُثُ ناسٌ و الصغيرُ فيكبرُ[١]

و قوله[من الطويل]:

٩٨٧- أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هَوًى فَثَمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا[٢]

و هذا لم يثبته سيبويه، و أجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، و حكَى: أخوك فوجد، و قيَّدَ الفرّاء و الأعلم الجواز بكون الخبر أمراً كقوله[من الطويل]:

٩٨٨- وَ قائلة خَولانُ فانكح فَتاتَهم ....[٣]

أو نهياً، نحو: زيدٌ فلاتضربْه، و المانعونَ يؤوّلونَ ذلك بتقدير هذه خولان في البيت، و تقدير أمّا في المثال، و ما لايحتملُ التأويلَ فضرورة.

قيل: و ترد الفاء للاستئناف كقوله[من الطويل]:

٩٨٩-ألَم تَسأل الرَّبعَ القواءَ فينطقُ ....[٤]

أي فهو ينطق، لأنّها لو كانت عاطفةً جزمَ ما بعدها، أو سببيّة نصبَ، و منه: ﴿فإنّما يقولُ لَه كُن فيكون﴾[آل عمران/٤٧] بالرفع، أي فهو يكونُ، و قوله[من الرجز]:

٩٩٠- .... يُريدُ أن يُعربَه فَيَعجمُه[٥]

أي فهو يعجمُه، و لايجوزُ نصبهُ بالعطف، لأنّه لايريدُ أن يعجمه، و قد مرَّ عن ابن هشام أنّ التحقيقَ أنّ الفاءَ في ذلك كلّه للعطف، و أنّ المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، و إنّما يقدّر النحويُونَ كلمةَ هو ليبيّنوا أنّ الفعل ليسَ المعتمد بالعطف.

قد

١ - لم يسمَّ قائله.

٢ - هو لزهير.

٣ - تمامه «و أكرومة الحيين خلوٌ كما هيا»، لم يسمَّ قائله. اللغة: خولان: اسم قبيلة، الأكرومه: الّتي تثبت لها الكرم، الخلو: الخالية عن الزوج.

٤ - تمامه«و هل تخبرنك اليوم بيداء سملق»، هو لجميل بثينة. اللغة: القواء: الخرب، السملق: الأرض غير المنبتة.

٥ - صدره «زلّت به إلى الحضيض قدمه »، و هو للحطيئة. اللغة: الحضيض: ما سفل من الأرض.

ص: قد تردُ اسماً بمعنى حسب أو يكفي نحو: قَدني و قدي درهَمٌ، و حرفَ تقليلٍ مع المضارع، و تحقيقٍ مع الماضي غالباً، قيل: و قَد تُقرِّبه من الحَال، و مِن ثَمَّ التزمت في الحالية المصدَّرة به، و فيه بحثٌ مشهورٌ.

ش: السادسَة عشرةَ «قد، تردُ »على وجهين اسميَّةٍ و حرفيَّة، فالاسميَّة على وجهين:

أحدهما: أن تكون«اسماً بمعنى حسب»، و تستعملُ على وجهين: مبنيَّـــة، و هـــو الغالبُ لشبهها بقد الحرفيَّة لفظاً، و لكثيرٍ من الحروف وضعاً، و يقالُ في هذه: قد زيـــد درهمٌ بالسكون، و قدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على أصله الّذي هو السكونَ خشيةَ أن تزولَ عنه إلى الحركة. قال ابن أمِّ قاسم: و قد لاتلحقها النون حينئذ، فيقال: قدي. و معربة: و هو قليلٌ، يقالُ: قد زيد درهم بالرفع، كما يقال: حسبه درهَـــمٌ، و قدي [درهم]، بغير نون كما يقالُ: حسبي.

لم يثبتِ البصريُّونَ إعرابها، و إنّما هو مذهبٌ كوفيٌّ، قيل: و هو مشكلٌ، لأنَّ الشبهَ الوضعيَّ موجودٌ، و هو كاف في تحتُّم البناء، فما وجه الإعراب ؟ فإن قيـــلَ: وجهـــه ملازمُتها للإضافة، ردَّ بأنّه لو صحَّ دافعاً للبناء لم يُبنَ في قد زيد درهم بالسكون، و هي حالتها الغالبة.

استعمال حسب في العربيَّة

تنبيهات: الأوَّل: لحسب في العربيَّة استعمالان.

أحدهما: أن تكونَ بمعنى كاف، فستعملُ استعمالَ الصفات، فتكونُ نعتاً للنكـــرة، كمررت برجل حسبک من رجل، أی کاف لک عن غيره، و حالاً لمعرفة كهذا عبـــد الله حسبک من رجل، و استعمالَ الأسماء الجامدة، فترفع على الابتداء، نحو: ﴿حَسْبُهم جَهَنَّمُ ﴾[المجادلة/٨]، و تنصبُ اسماً لـِ إنَّ، نحو: فإنَّ حسبَک الله، و تجرُّ بالحرف، نحو: بحسبک درهمٌ، و هذا يردُّ على من زَعَمَ أنّه اسم فعل، لأنَّ العواملَ اللفظيَّةَ لاتدخلُ على أسماء الأفعال باتّفاق.

و الثاني: أن تكُونَ بمعنى لا غير في المعنى، فتستعملُ مفردةً، و هذه هـــي حـــسب المتقدّمة، و لكنّها عند قطعها عن الإضافه تجدَّد لها إشرابها هـــذا المعنـــى و ملازمتـــها للوصفيَّة أو الحاليَّة أو الابتداء، و بناؤها على الضمِّ، تقول في الوصفيَّة: رأيـــتُ رجـــلاً حسب، و في الحاليَّة: رأيتُ زيداً حسب[1]، قالَ الجوهريُّ: كأنّک قلـــت: حـــسبي أو

[1] - سقطت رأيتُ زيداً حسب في «ح».

حسبك، فأضمرت، و لم تنوّن، انتهى. تقولُ في الابتداء: قبضت عشرة فحسب، أي فحسبي ذلک، فالمعنى في ذلک كلّه رأيتُ رجلاً لا غير، و رأيت زيداً لا غير، و قضبت عشرة لا غير، قاله في التوضيح و شرحه.

الثاني: توافقُ قد حسب في المعنى، و في الاستعمال مبتدأ، و الإضافة إلى الضمير و الظاهر كما رأيت، و تخالفُها في أنّها مبنيّةٌ غالباً، و في أنّ نون الوقاية تلحُقها، و في أنّ الباءَ و الناسخ لايدخلان عليها فيما يظهر، قال ابن هشام: و لم أرَ أحداً ذكر ذلک، قالَ: و أمّا أنّها تقطعُ عن الإضافة فعندي فيه نظرٌ.

و [الوجه] الثاني: أن تكونَ اسم فعل بمعنى يكفي، و هو مبنيّةٌ على السكون، و تلزمها نونُ الوقاية عند الإضافة إلى ياء المتكلّم، نحو: قدني درهمٌ، أي يكفيني درهمٌ، قد زيداً درهمٌ، أي يكفي زيداً درهمٌ، و قوله[من الوافر]:

٩٩١- قَدني من نَصرِ الخُبَيبَينِ قَدى ....[1]

تحملُ قد الأولى أن تكونَ مرادفةً لحسب على لغة البناء، و أن تكونَ اسمَ فعل، و أمّا الثانية فتحتمل الأوّل[2]، و هو واضح، و الثاني على أن تكونَ النونُ حذفت للضرورة، كقوله [من الرجز]:

٩٩٢- .... إذ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسي[3]

و يحتمل أنّه اسم فعل لم يذكر مفعوله، فالياءُ للإطلاق، و الكسرةُ للساكنين.

تنبيه: جعلُ المُصنِّف قد بمعنى يكفي تبعَ فيه ابنَ هشام في المغني. قال شارحه: لا أدري لِمَ جَعَلَها بمعنى المضارع مع أنّ في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاماً، و ابن الحاجب يأباه، و قد صرَّحَ ابن أمّ قاسم أنّها بمعنى كفى، انتهى.

قلت: جعل اسم الفعل بمعنى المضارع و عدمه يبتني على الخلاف في سبب بنائه، فمن قَالَ هو مشابهته الأمر أو الماضي في المعنى كما ذهبَ إليه ابنُ الحاجب لايجيزُ جعله بمعنى المضارع، لأنّه لو كانَ بمعناه أعربَ، و من قال: هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل و عدم مصاحبته العوامل، كما ذهبَ إليه ابنُ مالک أجازَ كونه بمعنى المضارع، كما فسّروا أوّهْ و أفٍّ بمعنى أتضجّرُ و أتوجّعُ دونَ تضجَّرت و توجَّعت، و لعلّ ابنَ هشام إنّما جعلَ قد بمعنى يكفي إشارةً إلى الرَّدِّ على من أنكر مجيء اسم الفعل

---

١ - بعده «ليس الإمام بالشيح الملحد»، و هو لحميد بن مالک الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية. **اللغة:** أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير- و كنيته أبو خبيب- و مصعبا أخاه، قدني: حسبي و كفاني، الشحيح: البخيل الدنيء، الملحد: الجائر المائل عن الحق.

٢- أي أن تكون مرادفة لحسب، و لكن على لغة الإعراب لا البناء.

٣ - تقدم برقم ٣٩٠ و ٤٧٠.

بمعنى المضارع، فإنّه قال في شرح الشذور بعد إثباته: أنكر بعضُهم هذا النوعَ، و فسَّر أوّهْ و أفٌّ بتوجَّعت و تضجَّرت، و قال في غيره رادّاً على من أنكر ذلك: مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقّقٌ، لاشكَّ فيه.

و الحرفيّةُ تردُ «حرف تقليل مع» الفعل «المضارع» المجرّد من ناصب و جازم و حرف تنفيس، و هو أعني التقليل ضربان: تقليلُ وقوع الفعل، نحو: قد يصدقُ الكذوبُ، و قد يعثرُ الجوادُ، و تقليلُ متعلّقه، نحو: ﴿ قَد يعلمُ ما أنتم عليه ﴾[النور/٦٤]، أي إنّ ما أنتم عليه هو أقلُّ معلوماته، سبحانه، و زَعَمَ بعضُهم أنّها في هذه الأمثلة و نحوها للتحقيق، و أنّ التقليل في المثالين الأوّلين لم يستفد من قد، بل من قولك: الجوادُ يعثرُ، و الكذوبُ يصدقُ، فإنّه إن لم يحمل على أنّ صدور ذلك منها قليلٌ كان فاسداً، إذ آخرُ الكلام يناقضُ أوّله.

و حرفُ «تحقيق مع» الفعل «الماضي غالباً»، نحو: ﴿قَد أفلَحَ مَن زَكّاها ﴾[الشمس/٩]، ﴿قَد أفلَحَ المؤمنونَ ﴾[المؤمنون/١]، و مع المضارع قليلاً، كما مرَّ أنّ بعضهم حملَ عليه قوله تعالى:﴿ قَد يَعلَمُ ما أنتُم عليه ﴾، قالَ الزمخشريُّ: دخلت قد لتوكيد العلم، و يرجعُ ذلك إلى توكيد الوعيد، و صرَّحَ الرضيُّ بأنّ قد إذا دخلت على الماضي أو المضارع فلا بدَّ فيها من معنى التحقيق، ثمّ إنّه يضاف في بعض المواضع إليها معان أخر، إذا دخلت على الماضي أو المضارع.

«قيل: و قَد تقرِّبه» أي الماضي «من» زمان «الحال»، إن لم يكن حالاً، و لذلك لاتدخلُ على نعْمَ و بِئسَ، لأنّها للحال، و لا معنى لتقريبه، تقول: قامَ زيدٌ، فيحتملُ الماضي القريبَ و البعيد، فإذا قلتَ: قد قامَ، اختصَّ بالقريب، «و من ثَمَّ » أي و من أجل أنّها تفيدُ تقريبُ الماضي من الحال «التزمتْ في» الجملة «الحالية المصدَّرة به» أي بالماضي لفظاً أو تقديراً عند جمهور البصريِّينَ خلافاً للأخفش و الكوفيِّين كما مرَّ، و ذلك لأنَّ الحالَ تدلُّ على حصول صفة مقارنة لما جعلت الحال قيداً له، و هو العاملُ الماضي لا مقارنةَ فيه للحال، فإذا كان معَ قَد، قربَ منها، فحسن وقوعه حالاً، هكذا قالوا، «و فيه بحثٌ مشهور».

و هو أنّ قد إنّما تقرِّب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الّذي هو زمان التكلّم لا بمعنى ما يبيِّنُ كيفيةَ الفعل، فإنّ الحال بهذا المعنى الّذي كلامُنا فيه على حسب عاملها قد تكونُ ماضياً، و قد تكونُ حالاً، و قد تكونُ مستقبلاً كما لايخفى، فما ذكروه غلطٌ، نشأ من اشتراك لفظ الحال.

قال السيّدُ الشريفُ في شرح المفتاح: و الجوابُ أنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له الاختصاص بأحد الأزمنة كانَ مضيُّها و استقبالها و حاليّتها بالنسبة إلى ذلك المقيَّد لا إلى زمن التكلّم كما إذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الأصلية، و لا استبعاد فيما ذكرناه، فإنّهم صرّحوا بأنّ ما بعد حتّى قد يكون مستقبلاً بالقياس إلى ما قبلها و إن كان ماضياً بالنسبة إلى زمان التكلّم، و على هذا فإذا قلت: جاءني زيدٌ ركبَ، فهم منه تقدُّمُ الركوب على المجيء، فلاتقارنُ الحال عاملها، و إذا قلتَ: قد ركب، قرَّبه إلى زمان المجيء، فيُفهم مقارنتُه إيّاه كان ابتدا الركوب متقدّماً، إلا أنّه قارن المجيء في الدوام، و إذا قلتَ: جاءني زيدٌ يركب، دلّ على تقارنهما، و حينئذ تظهرُ صحّةُ كلام القوم في هذا المقام، و في وجوب تجريد الجملة الحاليّة عن علامة الاستقبال كالسين و سوف و لن، إذ لو صدُرت بها تبادَر منها كونها مستقبلةً بالقياس إلى عاملها.

و أمّا ما يقالُ: من أنّهم استبشعوا أن يقعَ الماضي الصرف حالاً بهذا المعنى الّذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي و الحال بمعنى آخر عن زمان التكلّم فاحتيجَ إلى إدخال قد المقرِّب إلى الحال لتنكسر صورة ذلک التنافي، فيزول الاستبشاع فممّا لايلتفت إليه ذو طبع سليم، إلى هنا كلامه.

قالَ الدمامينيُّ بعد نقل هذا الكلام أقولُ: أشارَ بهذا القول الّذي لايلتفت إليه إلى ما وقع للرضيّ في شرح الكافية، و أمّا ما قرّره هو و ارتضاه، و إن كانَ بعضه مأخوذاً من كلام التفتازاني في حاشية الكشّاف فلي في نظرٌ، و ذلک أنّ ما قاله بعد اللتيا و الّتي أنّ قد قرَّبت الماضي الواقع قيداً من زمانَ العامل ففهمت مقارنته له، و لم يقم دليلاً على فهم المقارنة، و هي المطلوب، لا ما ذكره من التقريب المذكور، و هو لايدلّ عليه بوجه، قال: و قد يوردُ عليه مثل جاءَ زيدٌ لم يضحک، إذ مقتضَى تقريره أنّ مضيَّ هذا الفعل الواقع قيداً بالنسبة إلى المقيَّد، و هو جاءَ، فيفهم منه عدمُ تقدُّم الضحک على المجيء، فلاتقارن الحال عاملها، و جوابه أنّ النافي في هذا المثال و نحوه و إن دلّ على انتفاء متقدّم، لكن الأصلَ استمرارُ ذلک الانتفاء، حتّى تظهرَ قرينة انقطاعه، نحو: لم يضحک أمسِ، و لكنّه ضَحکَ اليومَ، و الغرضُ عدم هذه القرينة، فإذن الاستمرار الّذي هو الأصل سالم عن المعارض، فيحصل الدلالة على المقارنة، فجازَ بهذا الاعتبار وقوعه حالاً، و هذا بخلاف الماضي المثبت، فإنّ وضع الفعل على إفادة التجدُّد من غير أن يكون الأصل استمرار، فلذلک قالَ من قال يحتاج الى قد المقرَّبة من الحال ليفهمَ المقارنة، و قد عرفت ما عليه.

و الظاهرُ ما ذهبَ إليه الأخفشُ و الكوفيُّونَ في المسالة، و المقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية، و لاحاجة إلي تكلّف شيء من التعليلات، فإن قلتَ: لا شكّ في جواز اقتران الماضي المثبت بقد إجماعاً، و عند وجودها يلزمُ أن يكونَ الماضي قريباً من الحال، فيشكل كلام الكوفيّينَ و مَن وافقهم لوجود التدافع في مثل: جاءَ زيدٌ و قد ركبَ، إذ وقوعُه حالاً يقتضى مقارنته للعامل الماضي، و قد يقتضي قرب زمانه منه لاقترانه به. قلتُ: لاتدافع، لأنّا لانسلم أنّ قد حينئذ للتقريب، بل هي للتحقيق، سلمنا كونها للتقريب، لكن لانسلم التدافع، إذ لامانعَ من أن يكونَ زمان الركوب المفيد للمجيء الماضي كان قريباً منه بدليل قد، ثُمَّ قارنه بدليل تقييده به لوقوعه حالاً، و الحاصل أنّه إن وجدت قرينتان لاتضادَّ بين مقتضيهما قربت على كلّ واحد ما يقتضيه، فلا إشكال، انتهى.

قلتُ: و فيه نظرٌ، فإنّ قد في بعض الصور لازمةٌ إجماعاً، فلاتخلو إمّا أن تكون للتحقيق أو للتقريب، أمّا الأولى فلاوجهَ للزومها هنا، و أمّا الثانية فعلى مقتضى ما قرّره ينبغي أن تكون لازمةً، و الإجماعُ على لزومها.

تنبيه: كان المُصنّف إنّما أتى بصيغة التمريض في قوله: قيلَ: و قد تقرّبه من الحال نظراً إلي البحث المذكور، و ليس في محلّه، فإنّ قد تقرّب الماضي من الحال بالإجماع، و البحثُ أنّما يردُ على تعليل التزامهم لها في الحاليّة المصدَّرة به، فكانَ الصوابُ أن يحكي بقيل قوله: و من ثَمَّ، ليتجه التمريض إلي البحث. و قد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستّة معانٍ، فلا نطولُ بالإعادة.

قط

ص: قط تردُ اسمَ فعلٍ بمعنى إنتَه، و كثيراً ما تجيء بالفاء، نحو: قامَ زَيدٌ فقط، و ظرفاً لاستغراق الماضي منفيّاً، و فيها خمسُ لغات، و لاتجامعُ مستقبلاً.

ش: السابعة عشرة«قط، تردُ على ثلاثة أوجه»:

أحدُها: أن تكونَ«اسم فعلٍ» مبنيّاً على السكون، و اختلف في معناها، فقالَ الزمخشريُّ في المفصّل و التفتازانيّ في المطول- و تبعَها المُصنّف- : هو«بمعنى إنتـه»، و قال الجمهورُ: بمعنى يكفي، كما قالوه في قد، حتّى اختلفوا، هل هما كلمتان مستقلّتان، أو الدّالُ في قد بدلٌ من الطاء، فذَهبَ إلي كلّ جماعةٌ، و الأوّل أشهرُ، و يقالُ فيهما: قطني بنون الوقاية،«و كثيراً ما تجيء» مقرونةً«بالفاء»تزييناً للفظ، نحو: «قامَ زيد فقط»،

قالَ التفتازانيُّ: و كأنّه جزاءُ شرط محذوف، و قدَّره في نحو: اضرب زيداً فقط، إذا ضربتَ زيداً فانته عن ضرب غيره، قال: و إنّما قدَّرنا الشرطَ تصحيحاً للفاء، انتهى.

و على هذا فالتقديرُ في نحو: قامَ زيداً فقط، إذا علمتَ قيامَ زيدٌ، فانته عن طلب الحكم بقيام غيره. و قضية كلامه في شرح التخليص و كلامُ المُصنّف هنا أنّها تجيء بدون الفاء، لكنّه قليلٌ، و صرَّحَ واحدٌ من النحويّينَ أنّ قطّ في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الإضافة، فالمعنى فيه قامَ زيدٌ لا غير، و هو الظاهرُ لقيام حسب مقامها من غير تكلّف.

قالَ ابنُ هشام في حواشي التسهيل: و لم يسمع، يعني قطّ في نحو المثال المذكور إلا مقروناً بالفاء، و هي زائدةٌ لازمةٌ عندي، قال: و كذا أقول في قولهم فحسب: إنّ الفاءَ زائدةٌ، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ: و لاينبغي ارتكابُ الزيادة ما وجد عنه مندوحة، و قد قال ابنُ السيِّد في كتاب المسائل: قطّ مفتوحةُ القاف ساكنةُ الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء و الاحتزاء به هي عند البصريّين مضافة إلى ما بعدها، كما تضافُ حسب في قولك: حسبك درهمٌ، و فيها معنى القطع كالّتي في ظرف، و الكوفيّونَ يُجيزونَ ما بعدها النصبَ، فيُجيزون قطّ عبد الله درهمٌ، و يقولونَ: معناه كفى عبد الله درهمٌ، أو يكفيه، و لايعرف ذلك البصريّونَ، و قطّ هذه تستعملُ بعد الإيجاب و النفي كقولك: أخذت درهماً فقط، و ما أخذت درهماً فقط، و هذه هي الّتي تأتي معها الفاء، لأنّ معنى أخذت درهماً فقط، أخذت درهماً فاكتفيت به[1]، انتهى. قال: فجعلَ الفاءَ عاطفةً لا زائدة، كما قال ابنُ هشام، و لاجزائية كما قالَ التفتازانيُّ، و الظاهر أنّه خيرٌ من قوليهما جميعاً، انتهى، فتأمّل.

الثاني: أن تكونَ« ظرفاً لاستغراق الماضي»، أي لاستغراق جميع ما مَضى من الأزمنة الماضية حالَ كون الماضي«منفيّاً»، نحو: ما رأيته قطّ، أي في جميع الأزمنة الماضية. و نصّ ابن مالک في التسهيل و الرضي في شرح الكافية على أنّه يستعمل دون نفي تارةً معنًى و لفظاً و تارةً لفظاً لا معنًى، فالأوّل كقول بعض الصحابة (ره) قصرنا الصلاة مع رسول الله(ص) و نحن أكثرُ ما كنّا قط و آمنه. و الثاني كما في الحديث أيضاً أنّ أبيّاً[2] قال لعبد

---

١ - من و هذه هي الّتي حتّى هنا سقط في «ط».

٢ - أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، صحابيٌّ أنصاريٌّ، من كتّاب الوحي، أمره عثمان بجمع القرآن ، له ١٦٤ حديثا، مات بالمدينة سنة ٢١ هـ . الأعلام للزركلي ٨٢/١.

الله[١] كاين تقرأ سورة الاحزاب ؟ فقالَ عبد الله: ثالثاً أو سبعين آية، فقال: قطُّ، أي ما كانت كذا قطُّ.

قالَ في القاموس و في موضع من البخاريّ: جاء بعد المثبت منها في الكسوف، أطول صلاة صلّيتُها قطُّ، و في سنن أبي داود، توضّأ ثلاثاً قطُّ، و أثبته ابنُ مالك في الشواهد لغةً، قال: و هي ممّا خَفَى على كثيرٍ من النحويّينَ، انتهى. و الجمهورُ على أنّ كلّ ذلک نادرٌ، لايقاسُ عليه.

«و فيها» أي و في قطّ الّتي تردُ ظرفاً لاستغراق الماضي«خمسُ لغات».

إحداها: قَطُّ، بفتح القاف و تشديد الطّاء مضمومة، و هي أفصحها و أشهرها، قالَ ابنُ السِّيد و اشتقاقها من قولک: قَطَطْتُ الشيء، إذا قطعتَه، فإذا قال المتكلّم: ما رأيته قط، فقد قطعَ عن هذا، و فصل فيه، انتهى. و قالَ في المغني: معنى ما فعلته قطُّ، ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأنّ الماضي منقطعٌ عن الحالِ و الاستقبال.

الثانية: قطِّ، بفتح القاء و تشديد الطاء مكسورةً على أصل التقاء الساكنين.

الثالثة: قُطُّ بضمّ القاف اتّباعا لضمّة الطاء المشدَّدة.

الرابعة: قَطُ بفتح القاف و تخفيف الطاء مضمومة، حذفتِ الطاء الأولى الساكنة، فبقيت المضمومة.

الخامسة: قَطْ بفتح القاف و سكون الطاء مبالغةً في التخفيف، حذفت الثانية، فبقيتِ الأولى الساكنة، و هي مبنيَّة بجميع لغاتها، قيل: لتضمُّنها معنى مذ و إلى، إذ معني ما فعلته قط، مذ أن خلقتُ إلى الآنَ، و قيل: لشبه الحرف في إبهامه لوقوعها على كلّ ما تقدَّمَ من الزمان، و قيل: لأنّها اشبهت الفعلَ الماضيَ، لأنّها لزمانه، و بنيت في الأشهر على حركة، لئلّا يلتقى ساكنان، و كانت ضمّه تشبيها بقبل و بعد، أو لأنّه لو فتحت لتوهَّم النصب بمقتضى الظرفية، و لو كسرت لتوهّم الجرُّ بمذ المتضمّنة معناها.

«و لاتجامعُ» فعلاً«مستقبلاً»، و أمّا قولُ العامّة لا أفعله قطُّ فلحنٌ، و لايلتفت إليهم، لأنّ استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد ثَبَتَ عند أهل اللغة، و لم يثبت مع نفي المضارع عندهم، و يكفي في ذلک استقراء كلامهم و كتبهم، و لايقال: لايلزمُ أن يكون خطأً لجواز أن يكون مجازاً، و عدم نقل هذا الاستعمال عن أئمة اللغة لايمنعه لجواز أن يوجد مع عدم نقله عنهم، لأنّا نقول: قد ثبت أنّ استعمالها الثاني قول العامّة، و هو يلحق بأصوات الحيوانات عند أهل البلاغة، فلايعتبر أصلاً حقيقة أو مجازاً، و لهذا لايستدلُّ بأقوالهم.

١ – ليس من الواضح من هو قصده.

و الثالث: من وجوه قَطْ أن يكونَ بمعنى حسب، و هذه مفتوحة القـاف مخفّفـة الطاء، و الغالبُ بنائها على السكون لوضعها على حرفين، و تضافُ إلى الاسم الظاهر و إلى ياء المتكلّم و كاف الخطاب، نحو: قط زيد درهم و قطي و قطك ثلاثون، و قد تعربُ، و هو قليلٌ، يقالُ: قطُ زيد درهمٌ، بالرفع، كما يقالُ: حسبهُ درهمٌ، و يجوزُ أن تلحقها نون الوقاية، إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم، فيقال: قطني، كما يقال: قدني، محافظة للبناء على السكون.

فائدة: تقابلُ قط ظرفاً لاستغرق الماضي منفيًّا عوضُ ظرفاً لاستغراق المستقبل منفيًّا، تقول في المستقبل: لا أفعله عوضُ، كما تقولُ في الماضي ما فعلته قط، لكن عوض قـد يرد للماضي أيضاً كقوله [من الطويل]:

٩٩٣- فلم أر عاماً عوض اكثر هالكاً ....[1]

و هو مبنيٌّ لشبهه بالحرف في إبهامه، لأنّه يقعُ على كلّ ما يأتي من الزمان، و بناؤه إمّا على الضمّ كقبل و بعد، أو على الفتح طلباً للخفّة أو على الكسر على أصل التقـاء الساكنين، فإن أضيف إلى العائضين كقولهم: لاأفعلُه عـوض العائـضين[2]، أي دهـر الداهرين، و العائض الذي يبقى على وجه الدهر، فكان المعنى ما بقي في الدهر داهرٌ، أو أضيف إليه كقوله[من الهزج]:

٩٩٤- و لولا نَبلُ عَوضٍ في خُضُمّاتي و اوصالي[3]

أعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالإضافة الّتي هي من خصائص الأسماء.

كم

ص: كَم تردُ خبريَّةً و استفهاميَّةً، و تشتركان في البناء و الافتقار إلى التمييـز و لزوم التصدير، و تختَصُّ الخبريَّةُ بجرّ التمييز مفرداً أو مجموعاً، و الاستفهاميَّةُ بنصبه و لزومِ إفراده.

ش: الثامنة عشرة«كَم» على وجهين:«خبريّة»بمعنى كثير،«و استفهاميّة» بمعني أيّ عدد، و هي بسيطة بوجهيها خلافاً للكسائيّ و الفرّاء في زعمهما أنّها بوجهيها مركّبـة من كاف التشبيه و ما الاستفهاميّة، حذفَ ألفُها، كما تحذفُ مع سائرحرف الجرّ، نحو:

---

١ - تمامه «و وجه غلام يشتري و غلامه»، و لم يسمَّ قائله.
٢ - مجمع الأمثال ١٦٩/٢.
٣ - هو للفند الزماني. اللغة: خضمات: جمع خضمّة و هو ما غلظ من الساق و الذراع، الأوصـال: جمـع وصل، و هو المفصل.

بِمَ و لِمَ و عمَّ، و كثُرَ الاستعمال لها، فاسكنت للتخفيف، و حدث لها بالتركيب معنى غير الّذي كان لكلّ واحد من مفرديها، كما قاله النحويّون في لولا و هلّا[١].

«و تشتركان» أي الخبريّة و الاستفهاميّة في ثمانية أمور:

أحدُها: «البناءُ»، أمّا بناء الاستفهاميّة، فلتضمُّنها معنى همزة الاستفهام، فإنّ قولنا: كم رجلاً عندک؟ معناه: أعشرونَ رجلاً عندکَ ؟ و أمّا بناءُ الخبريّة فلشبهها بالاستفهاميّة لفظاً و معنًى، أمّا لفظاً فظاهر، و أمّا معنًى فمن جهة أنّ كلّاً منهما لعدد مبهم، و إن شئتَ قلتَ: بُنيَتْ بوجهيها لشبههما بالحرف وضعاً، و هو الأقربُ.

«و» الثاني «الافتقار إلى التمييز»، لمكان وضعهما على الإبهام، و لشدّة افتقارهما إليه لم يحذف إلا لدليلٍ، كما إذا جرى ذكر العبيد، فقلت: كم عندک؟ أي كم عبداً عندک؟ بالنصب في الاستفهاميّة، و كم عبدٍ عندک! بالجرّ في الخبريّة بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الأعداد، فإنّها تدلّ على كميّة معيّنة، فيجوز أن لايؤتى لها بتمييز ألبتة، لأنّ فيها فائدةً من جهة الدلالة على الكميّة المعيّنة، و إن جهل جنسها.

الثالث: «لزوم التصدير» على غيرالجارّ، حرفاً كانَ أو اسماً، لأنّ ما قبلها إذا كان مضافاً أو حرفَ جرٍّ يعملُ فيهما، و اغتفر ذلک، لأنّ تأخُّر الجارِّ عن مجروره ممتنعٌ لضعف عمله، فجوِّزَ تقديم الجارِّ عليهما على أن يجعلَ الجارُّ اسماً كانَ أو حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستحقّة للتصدير، حتّى لايسقطَ المجرور عن رتبته، تقولُ: بكم رجلٍ مررتُ ! و غلامَ كم رجلٍ ملكتُ ! و يكون إعراب المضاف كإعراب كم، لو لم يكن مضافاً إليه، و إنّما الّذي لايعمل فيهما متقدّماً الفعل أو شبهه لاستحقاقهما الصدرَ، لأنّ كلتيهما للإنشاء، و كلُّ ما تضمَّن معنى الإنشاء لزمَ تصديرُه، لأنّه يغيِّرُ الكلام من نوع إلى نوع، فوجبَ تقديمُه، ليعلمَ من أوّل الأمر نوع الكلام، و يتفرَّغ ذهن السامع، لتفهمه، و إلا فلو تأخَّرَ لم يعلم هل الإنشاء راجعٌ إلى ما مضى أو إلى شيء، فيشوّش فكره.

و كَونُ كم الاستفهاميّة للانشاء ظاهرٌ، و أمّا الخبريُّ فلتضمُّنها معنى إنشاء التكثير، و الإنشاء أنّما يؤدّي بالحروف غالباً، فتكونُ متضمّنةً لحرف دالّ على التكثير، إمّا محقّق الوضع، و هو من الاستغراقيّة أو ربَّ، إن قلنا بدلالتها على التكثير، و إمّا مقدَّر الوضع، إن سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير، فمن هذه الحيثيّة لزمت كم الخبريّة التصديرَ، فإن قيلَ: كيف يتأتّى أن يكونَ في الخبريّة معنى إنشاء التكثير مع ما بين الخبر و

---

١ – قول الكسائيّ و الفرّاء و سائر الكوفيّين بأنّ «كم» مركّبة من الكاف و ما باطلٌ، بدليل دخول حرف الجرّ عليها، نحو: بكم ريالٍ اشتريت الكتاب؟ فالعقيدة الصحيحة هي أنّ «كم» اسم بسيط.

الإنشاء من التنافي؟ فالجواب أنّ الإنشاءَ في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلّم، و لا وجودَ له في الخارج حتّى يقال باعتباره: إن طابقَ فصدقَ، و إلا فكذبَ، و الإخبار في الكلام الّذي هي فيه، و هو الّذي قيل له بسببه خبريّة أنّما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير، و الكثرة أمرٌ له و وجود في الخارج، فإن طابقَ الكلامُ ذلك الأمرَ الواقعَ في الخارج كانَ صدقاً، و إن لم يطابق كان كذباً، فإذا قلت: كم رجالٍ عندى! فله جهتان: إحداهما التكثيرُ الّذى قام بذهنك، و لا وجودَ له في الخارج، و بهذا الاعتبار تكونُ كم إنشائيّةً، و الأخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعنديّة، و لها وجودٌ في الخارج، و بهذا الاعتبار تكون كم الخبريّة، هذا معنى ما قرّره ابنُ الحاجب، و قد تقدّمَ نظيرُه في باب أفعال المدح و الذم، و مرَّ نزاعُ الرضي له في ذلك، فليرجع إليه.

الرابعُ: من الأمور الّتي تشتركُ فيه كم الخبريّةُ و الاستفهاميّةُ الاسميّةُ، خلافاً لمن زَعَمَ أنّ الخبريّةَ حرف التكثير، و الدليلُ على اسميّتها دخولُ حرف الجرِّ عليها، نحو: بكم درهمٍ اشتريت! و بكم شيءٍ أحسنت إليك! و الإضافه إليها، نحو: غلام كم رجلٍ ملكتَ! و وصل كم حبيب ظفرت! و وقوعها مسنداً إليها لفظاً و معنًى في نحو: كم رجلاً جاءك! و كم ملك أحسن إليكَ! و معنًى لا لفظاً نحو! كم عبداً أعتقت! و كم حرّاً اعتقت! فإنّ المفعولَ به مسند إليه بحسب المعنى، إذ قولك: ضربت زيداً في معنى زيد ضربتُه، و لا معنى لإستبعاد ذلك أو إنكاره مع أنّه قد يكون نائباً عن الفاعل، نحو: ضُرب زيدٌ، فيكون مسنداً إليه لفظاً و معنًى، و ذلك لايخرجه عن كونه مفعولاً به على ما صرّح به ابنُ الحاجب.

الخامسُ: الإبهام، و هو ظاهرٌ، لأنّهما وضعا كذلك.

السادسُ: جوازُ حذف تمييزهما بدليلٍ كما مرَّ، خلافاً لمن منعَ حذفَ تمييز الخبريّة.

السابعُ: الاختصاصُ بالنكرات كما صرّحَ به الرضيُّ، قال: أمّا الاستفهاميّة فلوجوب تنكير المميّز المنصوب، و أمّا الخبريّة فلأنّها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب، و معدود كذلك، و الغرضُ من إتيان المميِّز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط، و ذلك يحصلُ بالنكرة فلو عرّف بقي التعريف ضائعاً.

الثامن: امتناعُ كون مميِّزهما منفيّاً، لايقال: كم لارجلاً جاءك ؟ و لا كم لارجلٍ صحبتُ! خلافاً لمن أجازهَ، نصَّ عليه سيبويه.

«و تختصُّ» كم«الخبريّة بـ»وجوب«جرِّ التمييز»، أي مميِّزها، بإضافتها إليه كما في عشرة و مائة، لا بمن مقدَّرة خلافاً للفرّاء، و قيل: الكوفيّينَ قاطبةً بدليل أنّه متى فصل كان منصوباً حملاً على كم الاستفهاميّة، كقوله [من البسيط]:

٩٩٥- كَم نَالني منهُمُ فضلاً على عَدَمٍ   إذ لا أكَادُ منَ الإقتارِ أحتَملُ[١]

«مفرداً» كان مميِّزها« أو مجموعاً»، تقولُ: كم عبدٍ ملكت ! أو كم عبيدٍ ملكت!، قال[من مجزوء المديد]:

٩٩٦- كم ملوک باد ملكهم   و نعيم سوقة بادوا[٢]

و كونُه مفرداً أكثرُ في الاستعمال و أبلغ في المعنى، حتّى ادّعى بعضُهم أنّ الجمع على نيّة معنى الواحد، فكم رجالٍ على معنى كم جماعةٍ من الرجال، و دخل في المفرد ما يؤدّى معنى الجمع، نحو: كم قومٍ صدقوني، قاله في التصريح.

و إنّما كان مميِّزُ الخبريّة مجروراً مفرداً، لأنّها كانت للتكثير، و صار تمييزها كتمييز العدد الكثير، و هو المائة و الألف، و جازَ الجمعُ فيه، و لم يجز في العدد الصريح، لأنّ في لفظ العدد الكثير ما ينبئ عن كميّة الكثرة صريحاً، و كم الخبريّة ليست مثله في التصريح، فجعل جمعه كأنّه نائبٌ عن معنى التصريح في مثله، و حُكِيَ عن تميم نصبُه مطلقاً، و رُوِيَ قول الفرزدق[من الكامل]:

٩٩٧- كَم عَمةً لکَ يا جريرُ و خالةً   فَدعَاء قد حَلَبَت عليّ عشَاري[٣]

بالنصب إمّا حملاً على هذه اللغة التميميّة، و إمّا على تقديرها استفهاميّة استفهامَ تهكّم، أي أخبرني بعدد عمّاتک و خالاتک اللّاتي كنّ يَخدمنني، فقد نسيته و عليهما فكم مبتدأ، و خبره قد حلبت، و إفراد الضمير حملاً على لفظ كم، أو على أنّه عائدٌ على مجموع من تقدَّمَ، كما في قولک: النساء فعلت، و يُرْوَى بالجرّ على قياس تمييز الخبريّة، و بالرفع على أنّه مبتدأ.

و إن كان نكرةً لكونه وصفاً بلکَ و بفدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة، إذ ليسَ المرادُ تخصيصَ الحالة بوصفها بالفدع، كما حذفت لک من صفة خالة استدلالاً عليها، بل الأولى، و الخبر قد حلبت، و لابدّ من تقدير قد حلبت أخرى، لأنّ المخبَر عنه فى هذا الوجه متعدّدٌ لفظاً و معنًى، و نظيرهُ: زينب هند قامت، و كم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ، و التمييز محذوفٌ، أي كم وقت أو حلبة، و إذا نُصِبَ التمييزُ بفصلٍ أو بغير فصلٍ جازَ كونُه أيضاً مفرداً أو جمعاً، كما إذا جُرَّ.

١- هو للقطامى، اللغة: على عدم: مع عدم، و العدم بمعنى الفقر و الاحتياج، الإقتار: مصدرأقتر بمعنى افتقر وضاق عيشه.

٢ - لم يذكر قائله. اللغة: باد: هلک، سوقة: الرعية و ما دون الملک.

٣ - اللغة: فدعاء: المرأة التى اعوجت إصبعها من كثرة حلبها، يقال: الفدعاء هي الّتي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، العشار: جمع عشراء، الناقة الّتي أتي عليها من وضعها عشره أشهر.

هذا مذهبُ الجمهور، و ذَهَبَ أبو علي و الشلوبين و ابنُ هشام الخضراويُّ إلى التزام الإفراد، لأنَّ العربَ التزمته في كلِّ تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميَّة و كأيِّن و كذا، و ردَّ بأنَّ ذلك فيما يجبُ نصبه، لا فيما يجوزُ نصبُه و جرُّه. و هل يجوزُ جرُّه مع الفصل بظرف أو مجرور؟ مذاهبُ، أصحُّها لا، لما فيه من الفصل بين المتضايفين، و ذلك ممنوعٌ إلا في ضرورة كقوله[من الرمل]:

٩٩٨- كَم بِجُودٍ مُقرِفٍ نَالَ العُلى و كَرِيمٍ بُخلُهُ قَد وَضَعَه[1]

الثاني: نعم، و عليه يونسُ، بناءً على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك، و الكوفيُّونَ بناءً على رأيهم أنَّ الجرَّ بمن مقدَّرة، و إنَّما جوَّزوا عمل الجارِّ المقدَّر ها هنا، و إن كان في غير هذا الموضع نادراً، لكثرة دخول من على مميِّز الخبريَّة، نحو:﴿ كم من ملك﴾[النجم/٢٦]، ﴿و كم من قرية﴾[الأعراف/٤]، و الشيء إذا عرفَ في موضعٍ جاز تركُه لقوَّة الدلالة عليه[2].

و الثالثُ: الجوازُ، إن كانَ الظرفُ أو المجرورُ[3] ناقصاً، و هو ما لايفهمُ بمجرَّد ذكره و ذكر معموله ما يتعلَّق به، نحو: كم بكَ مأخوذٍ أتاني! و كم اليوم جائعٍ جاءني! و المنعُ إن كانَ تامَّاً. و عَزَا الأندلسيُّ هذا القولَ إلى يونس، و ردَّ بأنَّ العرب لم تفرق بين الظرف التامِّ و الناقص في الفصل، بل تُجريهما مجرى واحداً، و من الفصل بالمجرور التَّامِّ قوله[من الكامل]:

٩٩٩- كَم في بَنِي سَعد بنِ بَكرٍ سَيِّدٍ ضَخمِ الدَّسيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[4]

فإن كانَ الفصلُ بجملة لَم يجز الجرُّ في كَلامٍ و لا شعرٍ عندَ البصريِّينَ، لأنَّ الفصلَ بالجملة بين المتضايفين لايجوزُ ألبتَّة، و جوَّزَه الكوفيُّونَ بناءً على أنَّ الجرَّ بمن لا بالاضافة، و جوَّزه المبرِّد في الشعر فقط، و روي قوله[من البسيط]:

١٠٠٠- كم نالني منهم فضلٍ على عَدَمٍ ....[5]

١ - البيت لأنس بن زنيم. اللغة: المقرف: النَّذل اللئيم الأب.

٢ - يذهب البصريون إلى أن كم الخبريَّة هي العاملة فيما بعدها الجرَّ، أي تضاف إلى مميِّزها، و الكوفيُّون إلى أنَّ جرَّ المميِّز بمن المقدَّرة، يقول أبو البركات الأنباري: و الذي يدل على فساد ما ذهب الكوفيُّون إليه أن حرف الجرِّ لايجوز أن يعمل مع الحذف، إلا ربَّ بعد الواو و الفاء و بَل. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٠٧/١. و يقول الزمخشري: و الخبريَّة مضافة إلى مميِّزها، عاملة فيه عمل كلِّ مضاف في المضاف إليه، فإذا وقعت بعدها«من» ، و ذلك كثير في استعمالهم، منه قوله تعالى، ﴿و كم من قرية﴾ ﴿ وكم من ملك﴾ ، كانت منوَّنة في التقدير، كقولك: كثير من القري و من الملائكة، و هي عند بعضهم منوَّنة أبداً، والمجرور بعدها بإضمار«من». المفصَّل في صنعة الإعراب ص ٢٢١.

٣ - إن كان الظرف أو المجرور سقط في «ط».

٤ - هو للفرزدق اللغة: الدسيعة: العطية أو الجفنة، النفَّاع: صيغة مبالغة من النفع.

٥ - تقدم برقم ٩٩٥.

بالجرّ. و إذا فصلَ بين كم الخبريَّة و مميِّزها بفعل متعدّ وجبَ الإتيان بمن لئلّا يلتبسَ المميِّزُ بمفعول ذلك المتعدّي، نحو قوله تعالى: ﴿ كم تَرَكُوا من جَنّاتٍ و عُيون ﴾[الدخان /٢٥]، ﴿ و كَم أهلكنا مِن قرية ﴾[القصص /٥٨].

«و»تختصُّ كم«الاستفهاميَّة»بوجوب«نصبه»أي تمييزها، و ظاهره أنّه لايجوزُ جرُّه مطلقاً، و هو قولٌ لبعضهم، و ذهب الفرّاء و الزجّاج و ابن السَّراج و آخرون إلى جواز جرِّه مطلقاً حملاً لها على الخبريَّة، و فصَّلَ قومٌ، فقالوا: إن جرَّت هي بحرف جرٍّ نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟ جاز الجرُّ، و إلا فلا، و مع ذلك فالنصبُ هو الكثيرُ، ثُمَّ الجرُّ حينئذ بمن مقدَّرة حذفت تخفيفاً، و صار حرفُ الجرِّ الداخلُ على كم عوضاً منها، هذا مذهبُ الخليل و سيبويه و الفرّاء و الجماعة، و خالفَ الزجاجُ فقالَ: إنّه بإضافة كم لا بإضمار من، و ردّه أبوالحسن بأنّهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعدَ تقدُّمِ حرفِ جرٍّ، فكونهم لم يتعدَّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة.

«و»تختصُّ بوجوب«لزوم إفراده»، أي إفراد تمييزها، خلافاً للكوفيِّينَ في جواز جمعه، و ما أوهمه يحمل على الحال، و يجعل التمييزَ محذوفاً، فإذا قلتَ: كم لك غلماناً؟ فالتقدير كم نفساً استقرُّوا لك غلماناً، فحذفَ المميِّز، و الجمعُ المنصوبُ حالٌ من ضمير الظرف المستقرِّ، و العاملُ فيه الظرفُ، أو عاملُه المحذوفُ، فلو قلت كم غلماناً لك؟ لم يتمشَّ هذا التخريج إلا على رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنويِّ في مثل ذلك، و ذهبَ الأخفشُ إلى جواز جمعه إن كانَ السؤالُ عن الجماعات، نحو: كم غلماناً لك ؟إذا أردتَ أصنافاً من الغلمان، قالوا: و إنّما كانَ مميِّزُ الاستفهاميَّة مفرداً منصوباً، لأنّها لما كانت كنايةً عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد، و هو من أحد عشر إلى مائة، و جعل مميِّزها كمميِّزه، لأنّها لوجعلت كناية عن أحد الطرفين كان تحكُّماً و ترجيحاً من غير مرجِّح لتساويهما في الظرفيَّة بخلاف الوسطيَّة، إذ لاتساوىَ شيئاً منهما.

كيف

ص: كيف: تردُ شرطيَّةً، فتجزمُ الفعلين عند الكوفيِّين، و استفهاميَّةً، فتقعُ خبراً، في نحو: كَيفَ زَيدٌ؟ و كيف أنتَ ؟ و مفعولاً، في نحو: كيف ظننتَ زيداً ؟ و حالاً، في نحو: كيف جاءَ زَيد؟

ش: التاسعة عشرة كيفَ، و يقالُ فيها: كي، كما يقال في سوف: سو، قال[من البسيط]:

١٠٠١- كَي تَجنَحونَ إلى سلمٍ و ما ثُئِرَت قَتلاكُم و لَظَى الهَيجَاء تَضطَرِمُ[١]

و هى اسمٌ لدخول الجارِّ عليها بلا تأويلٍ في قولهم: على كيفَ تبيعُ الأحمرين ؟ أي اللحمَ و الخمرَ، و لإبدال اسم الصريح منها كيفَ أنت ؟ أ صحيحٌ أم سقيمٌ ؟ و الإخبار بها مع مباشرةِ الفعل، نحو: كيف كنتَ ؟ فبالإخبار بها انتفت الحرفيَّةُ، و بمباشرة الفعل انتفت الفعليَّةُ. و ترد على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ شرطيَّةً، فيقتضي فعلينِ متَّفقي اللفظ و المعنى، نحو: كيفَ تصنعْ أصنعْ، و لايجوزُ: كيفَ تجلسْ أذهبْ باتِّفاق، و تجزمُ فعلينِ عندَ النُّحاة الكوفيِّينَ و قطرب من البصريِّينَ مطلقاً، و قيل: بشرط اقترانها بما، نحو: كيفَما تكن أكن. قالُوا: و من ورودها شرطيَّة قوله تعالى: ﴿ يُنفقُ كيفَ يَشاء ﴾[المائدة/٦٤]، ﴿يُصوِّرُكم في الأرحام كيفَ يَشاء﴾[آل عمران/٦] ﴿فَيَبْسُطُه في السَّماء كيفَ يَشاء﴾[الروم/٤٨]، و جوابُها في ذلك كلِّه محذوف لدلالة ما قبلَها. قالَ ابنُ هشام: و هذا يشكل على اطلاقهم أنَّ جوابَها يجب مماثلته لشرطها، انتهى.

قيلَ: و لقائل أن يقولَ: لاإشكال، لأنّا لانقدِّر الجوابَ فعلاً مثل الّذى قبلَها، و إنّما نقدِّرُه فعلاً مضارعاً من المشيئة متعلِّقاً بالحدث الّذى قبلها، و التقدير كيفَ يشاء الأمورَ يشاء الاتِّفاقَ، أى لا فرقَ بين الشيئين إلا بالتعلُّق، فصدق أنَّ شرطها مماثل لجوابها، و أنَّ جوابَها محذوفٌ لدلالة ما قبلها، لأنَّ ما قبلَها فعلٌ اختياريٌّ، و الأفعالُ الاختياريَّة لها دلالةٌ على المشيئة و استلزام لها، و كثيراً ما تطلق و تراد هي منها كقوله تعالى: ﴿ إذا قُمتُم إلى الصلاة ﴾[المائدة /٦]، أى أرَدتُم القيامَ لها.

و الثاني: أن تكونَ استفهاميَّةً، و هو الغالبُ فيها، و يُستفهمُ بها عن حال الشيء لا عن ذاته. قالَ الراغبُ[٢]: و إنّما يسألُ بها عمّا يصحُّ أن يقالَ فيه: شبيه و غير شبيه، و لهذا لايصحُّ أن يقالَ في الله تعالى: كيف، قال: و كلَّما أخبر اللهُ بلفظ كيف عن نفسه، فهو استخبارٌ على طريقة التنبيه للمخاطب أو التوبيخ له، نحو: ﴿كيفَ تكفرونَ بالله﴾ [البقرة/٢٨] ،﴿كيفَ يَهْدى اللهُ قوماً ﴾ [آل عمران/٨٦]، انتهى.

قالَ في المغني: الاستفهامُ بها إمّا حقيقيٌّ، نحو: كيفَ زيدٌ ؟ أو غيره، نحو:﴿ كيفَ تكفرونَ بالله﴾ الآية، فإنّه أُخرجَ مخرجَ التعجُّب.

---

١ - لم يسمَّ قائله: اللغة: تجنحون: تميلون، السلم: الصلح، ثئرت: مجهول من ثار دمه، أى طلب دمه و قاتل قاتله، القتلى: جمع قتيل، اللظى: النار، الهيجاء: الحرب، تضطرم: تشتعل.

٢ - الراغب الإصفهاني (الحسين بن محمّد) (ت ٥٠٢ هـ) إمام من حكماء العلماء، اشتهر بالتفسير و اللغة، من آثاره «المفردات في غريب القرآن». المنجد فى الأعلام ص.٢٦٠.

و تقعُ كيفَ الاستفهاميَّة خبراً في نحو: كيفَ زيدٌ ؟ و كيف كنتَ ؟ فكيف في الأوَّل خبر المبتدإ، و في الثاني خبرُ كان، قدِّمَ فيهما للزومه الصدر، و تقعُ مفعولاً في نحو: كيفَ ظننتَ زيداً ؟ و كيف أعملته فرسک ؟ فهي في الأوَّل مفعولٌ ثانٍ لظنَّ، و في الثاني مفعولٌ ثالثٌ لأعلم[١].

و منهم مَن جَعَلَ هذا من قبيل الخبر أيضاً، لأنَّ ثاني مفعول ظَنَّ و ثالثَ مفعولات أعلم خبران في الأصل، و المراد بنحو ذلک في النوعين أن تقعَ قبل ما لايستغنى به عنها، و هو ما لايَستقلُّ بدونها كلاماً كما في الأمثلة.

و تقعُ حالاً في نحو: كيفَ جاءَ زيدٌ ؟ فكيف حال من زيد. و المراد بنحوه أن تقعَ قبلَ ما لايستغنى به عنها، أي يستقلُّ بدونها كلاماً، لأنه يصحُّ أن يقالَ: جاء زيدٌ، ثُمَّ ادخلت كيف استفهاماً عن هيئة مجيئه، أي على حالة جاء زيدٌ، قال ابن هشام: و عندي أنّها تأتي في هذا النوعِ مفعولاً مطلقاً أيضاً، و أنَّ منه: ﴿كَيفَ فَعَلَ رَبُّکَ﴾[الفيل /١]، و لايتَّجه فيه أن يكونَ حالاً من الفاعل، انتهى. أي لأنَّ في ذلک وصفه تعالى بالكيفية، و هو ممتنعٌ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: عن سيبويه أنَّ كيفَ ظرفٌ، و أنكره الأخفشُ و السيرافيُّ، و قالا: هي اسمٌ غير ظرف، و رتَّبوا على الخلاف أموراً أحدها: أن موضعَها عند سيبويه نصبٌ دائماً، و عندهما رفعٌ مع المبتدإ و نصب مع غيره. الثاني: أنَّ تقديرَها عند سيبويه في أيِّ حال، أو على أيِّ حال، و عندهما تقديرها في نحو: كيفَ زيدٌ ؟ أ صحيحٌ زيدٌ؟ و في كيفَ جاءَ زيدٌ ؟ أراكباً جاء زيد ؟ و نحوه. الثالث: الجوابُ المطابق عند سيبويه أن يقالَ على خبر و نحوه، هذا إن أُجيب على اللفظ، و إن أُجيبَ على المعنى دون اللفظ، قيل: صحيحٌ أو سقيمٌ، أو عندهما على العكس.

و قالَ ابنُ مالک: لم يقل أحدٌ إنَّ كيفَ ظرفٌ، إذ ليست زماناً و لا مكاناً، و لكنَّها لما كانت تفسَّرُ بقولک: على أيِّ حالٍ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامَّة سمِّيت ظرفاً، لأنّها في تأويل الجارِّ و المجرور، و اسم الظرف يطلقُ عليها مجازاً، انتهى.

قالَ ابن هشام: و هو حسنٌ، و يؤيِّده الإجماع على أنّه يقالُ: في البدل كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ بالرفع، و لايبدلُ المرفوع من المنصوب.

الثاني: زعمَ قومٌ أنَّ كيف تأتي عاطفة، و مِمَّن زَعَمَ ذلکَ عيسى بن موهب[٢] في كتاب العلل، و أنشد عليه[من الطويل]:

---

١ - سقطت هذه الفقرة في «ح».
٢ - لم أجد ترجمة حياته.

١٠٠٢- إذا قَلَّ مالُ المرء لانَت قناته و هانَ على الأدنى فكيف الأباعد[١]

و هذا خطأٌ، لاقترانها بالفاء، و إنّما هي هنا اسمٌ مرفوعُ المحلّ على الخبريّة، ثمّ يحتملُ أنّ الأباعدَ مجرورٌ بإضافة مبتدإ محذوف، أي فكيفَ حالُ الأباعد، فحذف المبتدأ على قراءة ابن جماز[٢]:﴿و اللهُ يريدُ الآخرة ﴾[الأنفال/٦٩]، أو بتقدير فكيفَ الهوانُ على الأباعد ؟ فحذفَ المبتدأ و الجارُّ، أو هو مجرورٌ بالعطف بالفاء، و كيفَ مقحمةٌ بين العاطفِ و المعطوفِ لإفادة الأولويّة بالحكم، فلايكونُ لها محلٌّ.

لو

ص: لو ردُ شرطيّةً، فتقتضي امتناعَ شرطها و استلزامه لجَوابها، و تختصُّ بالماضي و لو مؤوّلاً، و بمعنى إن الشّرطيّة، و لَيسَت جازمةً خلافاً لبعضهم، و بمعنى ليت، نحو: ﴿ لَو أنّ لَنا كَرَّةً فَنَتَبرَّأ منهُم ﴾، و مصدريّة، و قد مضت.

ش: العشرونَ لو، تردُ على أربعة أوجه:

أحدُها: أن تكونَ«شرطيّةً» امتناعية،«فَتَقتَضي» شرطاً و جواباً، و تفيدُ في نحو: لو جاءَني زيدٌ لأكرمته، ثلاثةَ أمور:

أحدها: الشرطيّة، أعني عقدَ السببيّة و المسبّبيّة بين الجملتين.

الثاني: تقييدُ الشرطيّة بالزمان الماضي، و بهذا الوجه و الذى بعده فارقت إن، فإنّ تلك لعقد السببيّة و المسبّبيّة في المستقبل، لهذا قالُوا: الشرطُ بإن سابقٌ على الشرط بلو، ذلك لأنّ الزمان المستقبل سابقٌ على الزمان الماضي، ألا ترى أنّك تقولُ: إن جئتَني غداً أكرمتُكَ، فإذا انقضى الغدُ، و لم يَجئ قلت: لو جئتَني أمس أكرمتك. قال في التصريح: و في الأسبق من الأزمنة خلاف، قال الرازيُّ: و الحقُّ قولُ الزّجاج: إنّ المقدَّم هو المستقبل، فإذا وجد صار حاضراً، فإذا انقضى صار ماضياً، انتهى.

الثالث: الامتناعُ، و اختلفَ النحاةُ في إفادتها له و كيفيّة إفادتها إيّاه على أقوال:

أحدها: أنّه لاتفيدهُ بوجه، و هو قولُ الشلوبين و ابن هشام الخضراويّ، زَعَمَا أنّها لاتدلُّ على امتناعِ الشرط و لا على امتناعِ الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلّت إن على التعليق في المستقبل، و لم تدل بالإجماع على امتناع و لاثبوت.

---

١ – لم يسمَّ قائله: اللغة: لان: سهل و انقاد، القناة: الرمح، هان: ذل، الأباعد: جمع أبعد و هو ضدُّ الأدنى.
٢ – هو سليمان بن مسلم بن جماز (مات نحو ١٧٠هـ)، و كان قارئا ضابطا من رواة أبي جعفر القارئ المدني. مغني اللبيب ص ٢٧٣.

قال ابن هشام الأنصاريُّ: و هذا الّذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهمُ الامتناع منها كالبديهيّ، فإنّ كلّ من سمع: لو فعلَ، فهمَ عدم وقوعِ الفعل من غير تردُّد، و لهذا جَازَ استداركه، فتقولُ: لو جاءَ ني زيدٌ لأكرمته، لكنّه لم يجئ.

الثاني: أنّها تفيدُ الشرط و امتناع الجواب جميعاً، و هو القولُ المشهورُ الجاري على ألسنة المعربين، و عباراتهم لو حرفُ امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط، و ردَّ بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿و لو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ و البحرُ يَمُدُّه من بعده سَبعةُ أبحر مَا نَفِدَت كلماتُ الله ﴾[لقمان /٢٧] و قولُ عُمر: نعم العبدُ صُهيبَ[١] لو لم يخف الله لم يَعْصه، فإنّ عدمَ النفاد محكوم به، سواء وجدَ الخوفُ أم لا، و أُجيبَ بأنّ انتفاء الشرط و الجوَاب هو الأصلُ فيها، فلا يُنافيه بقاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع.

الثالثُ: و هو مختارُ المُصنّف وفاقاً لابن مالك، و اختارَه جماعةٌ من محقّقي المتأخّرين أيضاً، إنّها تفيدُ امتناع شرطها دائماً مثبتاً كان أو منفيّاً، و استلزامه أي شرطها لجوابها من غير تعرُّض لامتناع الجواب و لاثبوته، فإذا قلتَ: لو قامَ زيدٌ قام عمروٌ ، فقيام زيد محكومٌ بانتفائه فيما مَضَى، و بكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، و هل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد؟ أو ليس له، لا تعرُّضَ في الكلام لذلك، و عبارةُ ابن مالك في التسهيل: لو حرفُ شرط، يقتضي امتناع ما يليه استلزامه لتاليه.

قالَ ابنُ هشام: و هذه أجودُ العبارات، ثُمّ الجوابُ إن لم يكن له سببٌ غيرُ ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه أيضاً لملازمته له شرعاً أو عقلاً أو عادةً، فالأوّل نحو قوله تعالى في بلعم بن باعورا: ﴿و لو شئنا لَرَفَعْناه بها ﴾[الأعراف/١٧٦]، فلو هنا دالّةٌ على أنّ مشيئة الله تعالى لِرفع هذا المنسلخ منفيَّةٌ، و يلزمُ من نفيها أن يكونَ رفعُ المنسلخ منفيّاً، إذ لاسببَ للرفعِ إلا المشيئة، و قد انتفت، فيكونُ منفيّاً، لأنّ انتفاءَ السبب يستلزمُ انتفاء المسبَّب ضرورةً، كما أنّ ثبوتَ السبب يستلزمُ ثبوتَ المسبَّب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعيِّ.

و الثاني: كقولك: لو كانتِ الشمسُ طالعةً، كانَ النهارُ موجوداً، فطلوعُ الشمس سببٌ لوجود النهار، و قد انتفى بدخول لو عليه، فينتفي وجودُ النهار، لأنّ وجود

---

١ - صهيب بن سنان(ت/٣٨ هـ)صحابي، أحد السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى المدينة، و توفّي بها.المنجد في الأعلام ص ٣٤٩.

النهار[١] ليسَ له سببٌ غير طلوع الشمس، و قد انتفى، فيكونُ منفيًا، لأنّ انتفاءَ السببِ المساوي يستلزمُ انتفاء المسبَّب لما بينهما من التلازم العقليّ.

و الثالث: كقوله تعالى: ﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا ﴾[الأنبياء/٢٢]، أي السموات و الأرض، ففسادُهما و هو خروجُهما عن نظامها المشاهد مناسبٌ لتعدُّد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدُّد الحاكم من التمانع في الشيء و عدم الاتّفاق عليه، و لم يخلف التعدُّد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدُّد المفاد بلو نظراً إلى الأصل فيهما، و إن كانَ القصدُ من الآية العكسَ، لأنّها إنّما سيقت لإثبات الوحدانيّة و نفي التعدُّد، فوجبَ أن يقالَ: إنّ معناها انتفاءُ التّعدُّد لانتفاءُ الفساد لما بينهما من التلازم العادي، و إن كانَ للجواب سببٌ غيرُ الشرط لم يلزم امتناعه و لا ثبوته، إذ لاتعرُّضَ لها إلى امتناع الجواب و لاثبوته.

ثُمَّ تارةً يكونُ ثبوته بالأولى نحو قول عمر: لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه، فإنّه لايلزمُ من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص، حتّى يكونَ قد خاف و عصى، لأنّ انتفاء العصيان ليس سببه الخوف فقط، بل له سببٌ آخر، و هو الحياء و المهابة و الإجلال، و الأوّل وظيفة العوام، و الثاني وظيفةُ الخواصّ، و المراد أنّ صهيباً من قسم الخواصّ، و أنّه لو قدِّر خلوُّه من الخوف لم تقع منه معصية، فكيفَ و الخوفُ حاصلٌ له، و إنّما لم تدلّ لو على انتفاء الجواب ها هنا، لأنّ دلالَتها على ذلك أنّما هو من باب مفهوم المخالفة، و في هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لأنّه إذا انتفت المعصية عندَ عدم الخوف فعند الخوف[٢] أولى، و إذا تعارض هذان المفهومان قدِّم مفهوم الموافقة.

و تارةً يكونُ بالمساوي كقوله(ص) في درَّة بنت أمّ سلمة، لّما بلَغه تحدُّثُ النساء أنّه يريدُ أن ينكحها: إنّها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي، إنّها لابنة أخي من الرضاعة[٣]. فإنّ حلّها له عليه(ع) منتف من وجهين، لو انفردَ كلّ منهما حرمت له(ص): كونُها ربيبتَه، و كونُها ابنةَ أخيه من الرضاعة، و هما متساويان في منع الحدّ. و تارةً يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها: لو انتفت أخوة الرضاع ما حلّت لي للنسب، فإنّ حلّها منتف من وجهين، لو انفرد كلّ منهما حرمت له أخوة الرضاع و النسب، إلا أنّ حرمةَ الرَّضاع أدونُ من حرمة النسب.

---

١ - لأنّ وجود النهار سقط في «ط».
٢ - في «ح» فعند عدم الخوف.
٣ - صحيح بخاري، ١٧/٤، رقم ٣٩. و روي: لو أنّها.

تنبيه: اشتهرَ في كتب العربيَّة نسبةُ هذا الكلام و هو: نعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يخف الله لم يعصه، إلى عمر بن الخطاب، قال القاضي بهاء الدين السبكيُّ في شرح التلخيص: و قد نسبَ الخطيبيُّ[١] هذا الكلام إلى النبيِّ(ص)، و لم أره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً و لا موقوفاً، لا عن النبيِّ(ص) و لا عن عمر مع شدَّة الفحص. قالَ الدمامينيُّ في التحفة: كذا نسبه القرافيُّ[٢] في الفروق إلى النبي(ص)، و قد سألتُ عن ذلك بعضَ حفّاظ العصر، فأخبرني أنّه بحث عن ذلك فلم يقف عليه، ثُمَّ وقفت في الحلية لأبي نعيم الحافظ[٣] في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة[٤] على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب، قال: سمعتُ رسولَ الله(ص) يقول: إنَّ سالماً شديدُ الحبِّ لله عزَّ و جلَّ لو كان لايخافُ الله ما عصاه[٥].

«و تختصُّ» لو«بالماضي»، لأنّها إنّما تفيدُ الشرطَ فيه، فلايكونُ الشرطُ و الجزاءُ معها إلا ماضين، فمن حقّها أن لاتدخلَ إلا على الماضي،«و لو» كانَ«مؤوَّلاً» كقوله تعالى: ﴿ وَ لَو تَرَىٰ إذِ المجرمونَ﴾ [السجدة/١٢]، لأنّه لصدوره عمَّن لايكذبُ متحقّقُ الوقوع، فالمضارعُ عنده بمنزلة الماضي، فهذا مستقبلٌ في التحقيق ماضٍ بحسب التأويل، كأنّه قيلَ: قد انقضى هذا الأمر، لكنّك ما رأيته، و لو رأيته لرأيت أمراً فظيعاً عجيباً.

تنبيه: اختُلفَ في عدِّ لو المذكورة من حروف الشرط. قالَ الزمخشريُّ و ابن مالك لو حرف شرط، و أبى قوم تسميتَها حرفَ شرط، لأنَّ حقيقةَ الشرط أنّما يكون في الاستقبال، و لو إنّما هي للتحقيق في المضي، فليست من أدوات الشرط، قاله المراديُّ في الجنى الداني، و الأوَّل هو المشهورُ، و لذا سمّاها المُصنِّف شرطيَّةً.

الثاني من وجوه لَو أن تكونَ حرفَ شرط في المستقبل بمعنى«إن الشرطيَّة»، إلا أنّها لاتجزمُ على المشهور كقوله[من الطويل]:

١٠٠٣- وَ لَو تَلتَقي أصداؤنا بَعدَ مَوتِنا وَمِن دونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأرضِ سَبْسَبُ
لظَلَّ صَدَى صَوتي و إن كنتُ رِمَّةً لصَوتِ صدى ليلَى يهشُّ و يطربُ[٦]

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.
٢ - أحمد بن إدريس القرافي، من علماء المالكيَّة، له مصنَّفات منها «أنوار البروق في أنوار الفروق» «الخصائص» في قواعد العربية، مات سنة ٦٤٨ هـ . الأعلام للزركلي ، ١/٩٠.
٣ - أحمد بن عبدالله أبو نعيم حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ و الرواية، من تصانيفه«حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» و«معرفة الصحابة» مات سنة ٤٣٠ هـ . المصدر السابق ، ١/١٥٧.
٤ - أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، صحابي، هاجر إلى الحبشة شهد بدراً و أحداً و الخندق، و قتل يوم اليمامة سنة ١٢ هـ . المصدر السابق، ٢/١٨٠.
٥ - ما وجدت عنوان الحديث.
٦ - هما لأبي صخر الهذلي. اللغة: الاصداء: جمع صدى، و هو الّذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال و غيرها، الرمس: تراب القبر، السبسب: المفازة، الرمَّة: العظام البالية، يهش: من الهشاشة، و هي الارتياح و الخفة للشيء.

قوله [من الكامل]:

١٠٠٤- لا يُلفكَ الراجيکَ إلا مُظهراً   خُلُقَ الكرامِ وَ لَو تَكُونُ عَدِيَما[1]

و إذا وليها حينئـذ مـاضٍ أوّلَ بالمستقبل، نحـو: ﴿وَ لـيَخشَ الَّـذينَ لَـو تَرَكُوا﴾[النساء/٩]، و قيل قول توبة[من الطويل]:

١٠٠٥- وَ لَو أنَّ ليلى الأخيلية سَلّمت   عَليَّ وَ دُونِي جَندلٌ و صفائحُ

لسَلّمت تَسليمَ البَشاشة أوزَقا   إليها صَدًى من جانب القَبرِ صَائِحُ[2]

زقا بزاء و قاف: صاح، و الصدى هنا طائرٌ يخرجُ من رأس المقتول، إذا بلي بزعم الجاهلية، و يَتَصَحَّفُ على كثيرٍ زقا برقا براء مهملة، و الصوابُ ما ذكرناه، من غريب ما يحكى أنّ ليلى الأخيلية هذه مرَّت بقبر توبة صاحب هذا الشعر فوقفت عليه، و سلّمت، و قالت: لم أعهدک يا توبة كاذباً ألست القائل[من الطويل]:

١٠٠٦- وَ لَو أنّ لَيلى الأَ خيَليّةَ سَلّمَت   ....[3]

و قد سلّمتُ فأينَ ما قلت ؟ فبينا هي كذلک إذا طائرٌ كان هناک فأحسَّ بالبعير ففرَّ طائراً يصيح، فنفر البعيرُ، فسقطت ليلى من عليه ميتة، و دفنت إلى جانبه.

و أنكَر ابنُ الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل، قال في نقده على المُقَرَّب: و القاطعُ بذلک أنّک لاتقول: لو يقومُ زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ، كما تقول: إن يَقم زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ.

و قالَ بدُر الدين بن مالک: عندي أنّها لاتكونُ لغيرِ الشرط في الماضي، و ما تمسَّكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَيَخشَ الَّذينَ لَو تَرَكُوا﴾[النساء/٩] و قول الشاعر[من الطويل]:

١٠٠٧- و لو أنَّ ليلى الأ خيلية سلّمت   ....[4]

لا حجّةَ فيه لصحّة حمله على المعنى، و ردَّ بأنَّ الحمل على المعنى ممكنٌ في بعض المواضع دونَ بعض، فممَّا أمكن فيه قوله تعالى :﴿وَ لَيَخشَ الَّذين لَو تَرَكُوا ﴾ إذ لايستحيلُ أن يقالَ: لو شارفتَ فيما مَضَى إنّکَ تخلف ذُرِّيَّة ضعافاً لخفتَ عليهم، لكنّکَ لم تشارف ذلک فيما مَضَى، و ممّا لايُمكن فيه ذلک قوله: ﴿و ما أنتَ بمؤمنٍ لنا و لو كنّا صادقينَ ﴾[يوسف/١٧]، لاستحالة أن يرادَ و لو كنّا صادقين فيما مضى، ما أنت بمصدِّق لنا لكنّا لم نصدِّق.

---

١ – لم يسمَّ قائله. اللغة: يلفک: من ألفى إذا وجد، العديم: المعدم الّذي لايملک شيئاً.

٢ – هما لتوبة بن الحمير: اللغة: الجندل: الحجر، الصفائح: الحجارة العريضة الّتي تكون على القبر، البشاشة: طلاقة الوجه، زقا: صاح، الصدى: ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتک.

٣ – تقدم برقم ١٠٠٥.

٤ – تقدم برقم١٠٠٥و١٠٠٦.

قال ابن هشام: و كون لو بمعنى إن قالَه كثيرٌ من النحويّينَ في نحو: ﴿و ما أنتَ بمؤمنٍ لنا و لو كنّا صادقين﴾[يوسف/١٧]، ﴿ ليظهرَهُ على الدينِ كلّه و لو كَرِهَ المشركُونَ ﴾[الصف/٩]، ﴿قل لايَستَوي الخبيثُ و الطيّبُ و لو أعجَبَكَ كثرةُ الخَبيث ﴾[المائدة/١٠٠]، ﴿و لو أعجَبَتكم ﴾[البقرة/٢٢١]، ﴿ و لو أعجَبَكَ حسنُهُنَّ﴾[الأحزاب/٥٢] و نحو: أعطوا السائلَ و لو جاء على فرسٍ[1]، و قوله[من البسيط]:

١٠٠٨– قومٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهم دونَ النساء و لو باتت بأطهارِ[2]

و أمّا نحو:﴿وَ لَو تَرى إذ وُقِفُوا عَلَى النّارِ﴾[الأنعام/٢٧]،﴿أَن لَو نَشاءُ أَصَبناهُم ﴾[الأعراف/١٠٠]، و قول كَعب [من البسيط]:

١٠٠٩– .... أرَى و أسمَع ما لو يسمعُ الفيلُ[3]

فمن القسم الأوّل، لا من هذا القسم، لأنّ المضارعَ في ذلك مرادٌ به المضيّ، و تقريرُ ذلك أن تعلم أنّ خاصية لو فرضِ ما ليسَ بواقع واقعاً، و من ثَمَّ انتفى شرطها في الماضي و الحال، لما ثبتَ من كون متعلّقها غير واقع، و خاصية إن تعليق أمرٍ بأمرٍ مستقبلٍ محتملٍ، و لا دلالةَ لها على حكم شرطها في الماضي و الحال، فعلى هذا قوله [من البسيط]:

١٠١٠–............................ و لو بَاتت بأطهارِ[4]

يتعيَّنُ فيه معنى إن، لأنّه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أمّا استقباله فلأنّ جوابَه محذوفٌ دلّ عليه شدُّوا، و شدُّوا مستقبلٌ، لأنّه جواب إذا، و أمّا احتمالُه فظاهرٌ، و لايمكنُ جعلها امتناعية للاستقبال و الاحتمال، و لأنّ المقصودَ تحقّقُ ثبوتِ الطهر لا امتناعه، و أمّا قوله[من الطويل]:

١٠١١– لو تلتقي........................ ....[5]

و قوله[من الطويل]:

١٠١٢– و لو أنّ ليلى...................... ....[6]

فيحتمل أنّ«لو» فيهما بمعنى«أن» على أنّ المرادَ مجرّدُ الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، و يحتملُ أنّها على بابها، و أنّ المقصودَ فرضُ هذه الأمور واقعة، و الحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

---

١ – نهج الفصاحة ص٦٧ ، رقم ٣٤٧.
٢ – هو للأخطل. اللغة: المآزر: جمع المئزر بمعنى الإزار.
٣ – صدره«لقد أقوم مقاما لو يقوم به»، و هو من قصيدة بانت سعاد.
٤ – تقدم برقم١٠٠٨.
٥ – تقدم برقم ١٠٠٣.
٦ – تقدم برقم ١٠٠٧.

و الحاصل أنّ الشرطَ متى كان مستقبلاً محتملاً، و ليس المقصودُ فرضَه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن، و متى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، و لكن قصد فرضه الآنَ أو فيما مضى فهي الامتناعيّة.

الثالث: أن يكونَ للتمنّي بمعنى ليت إلا أنّها لاتنصبُ و لاترفعُ، نحو قوله تعالى: ﴿فلو أنّ لنا كرَّةً فنكونَ منَ المؤمنينَ﴾[الشعراء/١٠٢]، أى فليت لنا كرَّة، و قيل و لهذا نصب ﴿ فنكونَ ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿ فأفوزَ ﴾ في جواب ليت في قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معَهم فأفوزَ ﴾[النساء/٧٢]. قالَ ابن هشام: وَ لادليلَ في هذا، لجواز أن يكون النصبُ في ﴿فنكونَ﴾مثله في:﴿إلا وحياً أو مِن وراء حجابٍ أو يرسلَ رسولاً﴾ [الشورى/٥١] و قول ميسون[من الوافر]:

١٠١٣- و لبسُ عباءة و تقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسَ الشُفُوفِ[1]

يعني أن يكونَ منصوباً بأن مضمرةً، و المصدرُ المسبوكُ منها و من صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدّم، و هو كرَّة، أي ليتَ لنا رجوعاً فكوننا من المؤمنينَ. و هل لو هذه قسمٌ برأسها لاتحتاجُ إلى جواب كجواب الشرطيّة؟ أو هي الشرطيّة أشربت معنى التمنّي؟ أو إنّها المصدريّة أغنت عن فعل التمنّي لكونها لاتقع إلا بعد مفهم التمنّي ؟ ثلاثةُ أقوال، ظاهر كلام المصنّف الأوّل، قال أبوحيّان: و هو الظاهرُ المنقول عن سيبويه، و نصَّ عليه شيخنا أبوالحسن بن الضائع و أبو مروان[2] و عبيد بن عمرو بن هشام الخضراويُّ في شرح قصيدة ابن دريد و اختارَ أبوحيّان الثاني، قال: و الّذي يظهرُ أنّها لابدَّ لها من جواب، لكنّه التزم حذفه لإشرابها معنى التمنّي، لأنّه متى أمكن تقليل القواعد و جعل الشيء من باب المجاز، كانَ أولى من تكثير القواعد و ادّعاء الاشتراک، لأنّه يحتاجُ إلى وضعين، و المجازُ ليس فيه إلا وضع واحد، و هو الحقيقة، انتهى.

و إلى القول الأخير صارَ ابنُ مالک، و ذلک أنّه أورد قول الزمخشريّ، و قد تجيء لو في معنى التمنّي، نحو: لو تأتيني فتحدّثني، فقالَ: إن أراد أنّ الأصل وددت لو تأتيني فتحدّثني، فحذفَ فعل التمنّي لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمنّي فكانَ لها جوابٌ كجوابها فصحيح، أو إنّها حرفٌ وضعَ للتمنّي كليت فممنوعٌ لاستلزامه منع الجمع بينها و بين فعل التمنّي، كما لايجمعُ بينه و بين ليت، انتهى.

---

١ - تقدم برقم ٦٩٧.
٢ - لم أجد ترجمة حياته.

يعني و اللازم باطلٌ، فإنّه يجمعُ بينهما كما تقولُ: أتمنّى لو قامَ زيدٌ. قال الدمامينيُّ: و الظاهرُ أنّ هذا الوجه الّذي أبطله هو مذهبُ الزمخشريِّ، فيكونُ مذهبُه أنّ لو قد تردُ مفيدةً للتمنّي بحسب الوضع، و ما أورده من استلزمه منع الجمع بينهما و بين فعل التمنّي لايردُ عليه، فإنّها عند مجامعتها لفعل التمنّي تكونُ لمجرّد المصدريّة مسلوبة الدلالة علـــى التمنّي، فلايمتنع الجمعُ إذ ذاك و لاإشكالَ، لكن يحتاجُ إلى ثبوت أنّ الزمخشريَّ موافقٌ على مجيء لو مصدريّةً.

الرابع: أن تكونَ مصدريّةً بمعنى أن، نحو: ﴿ وَدُّوا لَو تُدهِنُ فَيُدهِنُونَ ﴾[القلم/٩]، و قد مضت مشروحة في باب الموصول، فليرجع إليه، و اقتضى اقتصارُه في معنى لو علـــى هذه الوجوه الأربعة أنّها لاتردُ لغير ذلك.

و ذكر في التسهيل أنّها قد تكونُ للعرض نحو: لو تنزلُ بنا فتصيبَ خيراً، و ذكَر ابنُ هشام اللخميُّ أنّها تكونُ للتقليل، نحو: تصدّقوا و لو بظلف محرق[1]. و خرج عليه قوله تعالى: ﴿ و لَو على أنفسكم ﴾ [النساء/١٣٥]، و فيه نظرٌ لجواز أن تكونَ في الموضعين و نحو هما بمعنى أن، أو يقال: التقليل مستفادٌ من المقام لا من نفس لو.

تتمةٌ: تشتملُ على مسائلَ تتعلّقُ بلو الشرطيّة الامتناعيّة.

إحداها: أنّها خاصّة بالفعل كالمصدريّة، و قد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحـــذوف، يفسّرُه ما بعده، أو اسم منصوبٌ كذلك، أو خبرٌ لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ، وما بعده خبر.

فالأوّل: كقولهم : لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتني[2].

و الثاني: نحو: لو زيداً رأيته أكرمته.

و الثالثُ: نحو: فالتمس و لو خاتماً من حديد[3].

و الرابع: نحو قوله [من الرمل] :

١٠١٤- لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ كُنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري[4]

و اختلف فيه، فقيل: محمولٌ على ظاهره، و إنّ الجملة الاسميّة، و لَيتها شذوذاً كما قيل في قوله[من الطويل]:

---

١ – ما وجدت هذا الحديث، و لكن في مسند أحمد بن حنبل : ردُّوا السائل و لو بظلف شاة محرق. مسـند الامام أحمد بن حنبل، لاط، دار الإحياء التراث العربي، بيروت ،٥، ١٩٩٤/٣٨١.

٢ – ذات سوار: الحرّة، لأنّ الإماء عند العرب لاتلبس السوار، هذه الجملة مَثل، قالته امرأة لطمتــها مــن ليست بكفء لها، و نسب أيضا إلى حاتم . لسان العرب ٣٥٧٣/٤.

٣ – صحيح بخاري ٢٥/٤،رقم ٥٥.

٤ – هو لعدى بن زيد. اللغة: شرق: من شرق بريقة إذا غصّ، الغصان: من غصّ بالماء : وقف في حلقــه فلم يكد يُسغيه، الاعتصار: شرب الماء قليلا قليلا لتزول الغصّة.

١٠١٥- .... إليَّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعها[١]

قيلَ: و هو مذهبُ الكوفيّينَ، و تأوّله الفارسيُّ من البصريّين على أنّ حَلقي فاعلُ فعلٍ محذوف، يفسّرُه شرق، و شرق خبرُ مبتدإٍ محذوف[٢]، و الأصل لو شرق حلقي هو شرِق، فحذفَ الفعل أوّلاً و المبتدأ آخراً، و فيه تكلّفٌ. و تأوّله ابنُ خروف على إضمار كان الثانية و اسمها، و جملة ما بعد لو اسميّة خبر كان، و قال المتنبّي [من الطويل]:

١٠١٦- لو قلمٌ أُلقيتُ في شقّ رأسه من السُّقمِ ما غيّرتُ من خطّ كاتب[٣]

فقيل: لحنٌ، لأنّه لايمكن أن يقدَر: و لو ألقي قلم، و قال ابنُ هشام: روي بنصب قلم و رفعه، و هما صحيحان، و النصب أوجه بتقدير و لو لابست قلماً، كما يقدَّرُ في نحو: زيد حبست عليه، و الرفعُ بتقدير فعل دالٌ عليه المعنى، أي و لو حصلَ قلم، أي و لو لُوبِس قلم، و على الرفع فيكونُ أُلقيت صفةً لقلم، و من الأولى تعليليَّة على كلّ حال متعلّقه بألقيت، لا بغيّرت، لوقوعه في حيِّز ما النافية.

الثانية: يجوزُ أن تليَها أنّ كثيراً، نحو: ﴿و لو أنّهم صَبَروا ﴾[الحجرات/٥]، ﴿ و لو أنّهم آمنوا ﴾[البقرة/١٠٣]، و موضعُها عندَ الجميع رفعٌ، ثُمَّ اختلفَ في رفعه، فقالَ سيبويه و جمهور البصريّينَ بالابتداء، و لاتحتاجُ إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه، و اختصّت أنّ من بين سائر ما يؤوّل بالاسم بالوقوع بعد لو، كما اختصّت غُدوة بالنصب بعد لدن، و قيلَ: الخبر محذوفٌ، ثمّ قيل: يقدَّر مقدَّماً على المبتدإ، أي و لو ثابت صبرهم على حدّ: ﴿ و آيةٌ لَهُم أنّا حَمَلنا ﴾[يس/٤]، و قالَ ابن عصفور: يقدَّر مؤخّراً على الأصل، أي و لو صبرُهم ثابتٌ.

و ذهبَ المبرِّدُ و الكوفيُّونَ و الزّجاج و الزمخشريُّ إلى أنّه على الفاعلية، و الفعل مقدَّرٌ بعدها يدلُّ عليه لو، لأنّها تعطى معنى الثبوت، و التقدير: و لو ثبتَ أنّهم صبروا، كما قالَ الجميعُ في لا أكلّمه ما أنّ في السماء نجماً، و رجّح هذا بأنّ فيه إبقاءَ لو على اختصاصها بالفعل، و يُبعده أنّ الفعلَ لم يحذف بعد لو و غيرها من أدوات الشرط إلا مفسَّراً بفعل بعده إلا كانَ، و المقرون بلا بعد أن، قاله ابنُ هشام في شرح قصيدة كعب.

قال الزمخشريُّ: و إذا وقعت أنّ بعدها وجبَ كونُ خبرها فعلاً ليكونَ عوضاً عن الفعل المحذوف، و ردَّه ابن الحاجب و غيره بقوله تعالى: ﴿ و لو أنَّ ما في الأرض من

١ – صدره «و نبئت ليلى أرسلت بشفاعة »، و هو للمجنون ليلى العامرية. اللغة: نبئت: خبِّرت.
٢ – سقط«شرق خبرُ مبتدأ محذوف» في «أح».
٣ – اللغة: ألقيت: مجهول من ألقاء بمعنى طرحه، السقم: المرض.

شجرة أقلام ﴾[لقمان/٢٧]، و قالوا: إنّما ذاك في الخبر المشتقّ لا الجامد كالّذي في الآية وَ في قوله[من البسيط]:

١٠١٧- ما أطيبَ العيشَ لو أنّ الفتى حجرٌ تنبو الحوادثُ عنه وَ هوَ ملمُومٌ[1]

و ردّ ابنُ مالك قولَ هؤلاء بأنّه قد جاء اسماً مشتقّاً كقوله[من الرجز]:

١٠١٨- لو أنّ حيّاً مدركُ الفلاحِ أدركَه ملاعبُ الرّماحِ[2]

قالَ ابنُ هشام في المغني: و قد وجدتُ آيةً في التنزيل، وقعَ فيها الخبرُ اسماً مشتقّاً، و لم يَتنبّه لها الزمخشريُّ، كما لم يَتنبّه لآية لقمان، و لا ابن الحاجب، و إلا لَمَا منعَ من ذلك، و لا ابنُ مالك، و إلا لما استدلّ بالشعر، و هي قوله تعالى: ﴿يودُّوا لَو أنّهم بادُون في الأعراب﴾[الأحزاب/٢٠]، و وجدتُ آية، الخبرُ فيها ظرفٌ، و هي:﴿ لَو أنّ عندنا ذكراً مِنَ الأوّلينَ ﴾[الصافات/١٦٨]، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ في شرحه قولَ المُصنّف: و لو حينئذ بقصور نظر هؤلاء الأئمة و تبجُّح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثمّ بأن أنّ ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء، و ذلك لو في هذه الآية الّتي أوردها ليست ممّا الكلام فيه، لأنّها مصدريّةٌ أو للتمنّي، و الكلامُ أنّما هو في لو الشرطيّة، قال الرضيُّ في شرح الحاجبيّة: أمّا قوله تعالى: ﴿يَودُّوا لَو أنّهم بادونَ في الأعراب﴾، فلأنّ لو بمعنى أن المصدريّة، و ليست بشرطيّة لمجيئها بعد فعلٍ دالٍ على التمنّي. و قال ابن الحاجب في منظومته [من الرجز]:

١٠١٩- لَو أنّهُم بادونَ في الأعرابِ لَو للتمنّي لَيسَ مِن ذا الباب

انتهى:

قالَ السيوطيُّ في الإتقان[3]: و أعجبُ من ذلك أنّ مقالة الزمخشريّ سبقه إليه السيرافي، و هذا الاستدارك و ما استدرك به منقولٌ قديماً في شرحِ الإيضاح لابنِ الخبّاز، لكن في غير مظنّته، فقال في باب إنّ و أخواتها، قال السيرافي: تقول: لو أنّ زيداً قام لأكرمته، و لايجوزُ لو أنّ زيداً حاضرلأكرمته، لأنّكَ لم تلفظ بفعل يسدُّ مسدَّ ذلك الفعل، هذا كلامُه، فقد قال الله تعالى: ﴿و إن يأت الأحزابُ يَوَدُّوا لو أنّهم بَادُونَ في الأعرابِ﴾[الأحزاب/٢٠]، فأوقع خبرها صفة، و لهم أن يفرّقوا بأنّ هذه للتمنّي، فأجريت مجرى ليت كما تقول: ليتهم بادون.

---

١ - هو لتميم بن أبي بن مقبل. اللغة: تنبو: تتباعد، ملموم: اسم مفعول، يقال حجر ملموم أي مستدير صلب.

٢ - هو للبيد بن ربيعة العامريّ. اللغة: الفلاح: النجاة و البقاء، و أراد بملاعب الرماح عامر بن مالك الّذي يقال له: ملاعب الأسنة، و هو ابن عمّ الشاعر.

٣ - الإتقان في علوم القرآن للشيخ عبدالرحمن السيوطيّ المتوفى سنة ٩١١هـ . كشف الظنون ١/٨.

الثالثة: جوابُها في الغالب إمَّا مضارعٌ منفيٌّ بلم، نحو: لو لم يخف الله لم يعصه[1]. أو ماض مثبت، و الغالب اقترانه باللام، نحو: ﴿ و لو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأَسمَعَهُم و لَو أَسمَعَهُم لَتوَلَّوا ﴾[الأنفال/٢٣]، و من غير الغالب: ﴿ لو نَشاءُ جَعَلْناه أجاجاً ﴾[الواقعة/٧٠]، أو ماض منفيٌّ بما و الغالب خلوُّه من اللام، نحو: ﴿ و لَو شاءَ ربُّكَ ما فَعَلُوه ﴾[الأنعام/ ١١٢]،﴿ و لَو شاءَ اللهُ مَا أشرَكنا ﴾[الأنعام /١٤٨]، و من غير الغالب قوله: [من الوافر]:

١٠٢٠- وَ لَو نُعطَى الخيارَ لَمَا افترقنا   و لَكن لاخيارَ مَعَ الليالي[2]

وقد يقترنُ باذن، نحو: و لَو جئتني إذن لأكرمتك، و ندر اقترانه بقد أو الفاء كقوله[من الكامل]:

١٠٢١- لو شئت قد نقعَ الفؤادُ بشربةٍ   تَدعُ الحوائمَ لايجدنَ غليلا[3]

و قوله[من الكامل]:

١٠٢٢- لَوكانَ قَتلٌ يا سلامُ فراحةٌ   لكن فَرَرَتُ مخافة أن أُوسَرَا[4]

قيل: و قد يكون جوابُها جملةً اسميَّةً مقرونةً باللام كقوله تعالى: ﴿و لو أنَّهم آمنوا و اتَّقوا لَمَثُوبَةٌ مِن عند الله خيرٌ ﴾[البقرة/١٠٣]، و هو قول الزجاج، قيل: الجملة مستأنفةٌ، و قيل: جوابُ قَسم محذوف مغنٍ عن جوابها، و ليسَ بجوابها، و هو الصحيحُ، و جواب لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه، و تقديره لاثبتوا، و قوله: ﴿لمثوبة ﴾ تقديره: و الله لَمثوبة.

الرابعة: يحذفُ جوابُها لدليل، و هو كثيرٌ في القرآن المجيد و غيره، قال تعالى:﴿ و لو أنَّ قرآناً سُيِّرت به الجبالُ ﴾[الرعد/٣١]، أي لكان هذا القرآن، قال أبو حيَّان: و يحسن حذفه في طول الكلام.

---

١ - تقدم في ص٩٠٥.
٢ - لم يذكر قائله. اللغة: الخيار: الاختيار .
٣ - هو لجرير. اللغة: نقع: ارتوى، الفؤاد: القلب، الحوائم: جمع حائم و هو الّذى تدور حول الماء و لم يصل إليه، الغليل: حرارة العطش.
٤ - لم يسمَّ قائله. اللغة: سلام: منادى مرخم، لذلك جاز فيه الفتح و البناء على الضمّ، أصله سلامةُ.

لولا

ص: لولا: حرف تردُ لربط امتناع جوابه لوجود شرطه، و تختصُّ بالاسميّة، و يغلبُ معها حذفُ الخبر إن كانَ كوناً مطلقاً، و للتوبيخ، و يختصُّ بالماضي، و للتحضيض و العرض، فيختصُّ بالمضارع، و لو تأويلاً.

ش: الحاديةُ و العشرونَ« لولا، حرفٌ» بسيطٌ لا مركّبٌ، كما اختارَه القواس[1] في شرح الكافية، قالَ: لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيب، و قيلَ: مركّبٌ من لو و لا.«تردُ »على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكونَ« لربط امتناع جوابه لوجود شرطه، و تختصُّ» بالدخول على الجملة «الاسميّة» على الصحيح، كما سيأتي، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، أي لولا زيدٌ موجودٌ، فأفادت لولا ربطَ امتناع الإكرام الّذي هو الجواب بوجود زيد الّذي هو الشرط. و أمّا قوله(ص): لولا أن أشقَّ على أمّتي لأمرتُهم بالسواك عند كلّ صلاة[2]. فالتقديرُ لولا مخافةُ أن أشقَّ على أمّتي لأمرتهم أمر إيجاب، و إلا لانعكسَ المعنى، إذ الممتنعُ المشقّة، و الموجودُ الأمرُ، كذا قالَ غيرُ واحد.

قالَ بعضُهم: و لكَ أن تقولَ: لولا على معناها، و الممتنعُ هو الوجوبُ الّذي يطلقُ عليه الأمر الموجودُ الندبُ، و هو لايطلقُ على الأمر حقيقةً على الراجح عند أهل الأصول، انتهى.

فإن قلتَ: و ما تصنعُ في قوله تعالى: ﴿وَ لَولا فَضلُ اللهِ عَلَيكَ وَ رَحمَتُهُ لَهَمَّت طَائفةٌ منهُم أن يُضلُّوكَ ﴾[النساء/١١٣]، فإنّه وجدَ الهمُّ منهم؟ قلت: أجيبَ بأنَّ المعنى و لَولا فَضلُ اللهِ عَليك و رحمتُه لأضلُّوك، إذ همُّوا، و أنتَ غيرُ مطّلع على حقيقة الحال. قال البيضاويُّ[3]: ليس القصدُ في جواب لولا هنا إلى نفي همِّهم، بل إلى نفي تأثيره فيه(ص).

و ليسَ المرفوعُ بعدَ لولا فاعلاً بفعل محذوف خلافاً للكسائيِّ، و لا بلو لنيابتها عنه خلافاً لجماعة من المتقدّمين و لا بها أصالةً خلافاً للفرّاء، بل هو مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتدا وفاقاً لسيبويه و الجمهور.

«و يغلبُ معها»أى لولا«حذفُ الخبر إن كانَ كوناً مطلقاً»، هكذا وقع في غير نسخة هذا المتن، و الصواب، و يجبُ معها، إذ لاخلافَ في وجوب حذفه معها في هذه

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.
٢ - نهج الفصاحة، حديث رقم ٢٣٥٧.
٣ - عبد الله بن عمر الشيرازي ناصر الدين البيضاويُّ، قاض، مفسّر، علّامة، من تصانيفه«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» و «لب اللباب في علم الإعراب» مات سنة ٦٨٥ هـ . الأعلام للزركلي، ٤/٢٨٤.

الصورة، و المرادُ بالكون الوجودُ و بالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، و إيضاح ذلک أن يقال: إن كان امتناع الجواب لمجرَّد وجود المبتدأ، فالخبرُ كونٌ مطلقٌ، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُکَ، فالإكرامُ ممتنعٌ لوجود زيد، فزيدٌ مبتدأ، و خبرهُ محذوفٌ وجوباً، و هو كونٌ مطلقٌ، أي لولا زيدٌ موجودٌ.

و إن كانَ امتناعُ الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدإ فالخبرُ كونٌ مقيّد كما إذا قيلَ: هل زيدٌ محسنٌ إليک، فتقولُ: لولا زيدٌ لهلكتُ، تريدُ لولا إحسان زيد لهلكتُ، فالهلاکُ ممتنعٌ لإحسان زيد، فالخبرُ كونٌ مقيَّدٌ بالإحسان، و إنَّما حذف الخبر مع لولا إذا كانَ كوناً مطلقاً، لأنَّه معلومٌ بمقتضاها، إذ هي دالَّة على امتناع الوجود، و المدلولُ على امتناعه هو الجواب، و المدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيلَ: لولا زيدٌ لأكرمتک، لم يشکَّ في أنَّ وجودَ زيد منع من الإكرام، فصحَّ الحذفُ لتعيين المحذوف، و إنَّما وجبَ لسدِّ الجواب مسدَّه و حلوله محلَّه.

فلَو كانَ الخبرُ كوناً مقيَّداً بمعنى زائد على الوجود، وجبَ ذكرُه إن لم يعلم، نحو: لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، و منه الحديث: لولا قومک حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم(ع)[١].

و يجوزُ الأمرانِ إن علمَ: نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فيجوزُ إثباتُ حموه الَّذي هو الخبرُ و حذفه لفهم معناه من الكلام، و منه قول المعرّيّ[من الوافر]:

١٠٢٣- يذيبُ الرُّعبُ منه كلَّ عضبٍ فلولا الغمدُ يُمسكُه لَسَالا[٢]

فلو قيلَ: لولا الغمدُ لَسالا لَصحَّ.

هذا التفصيلُ مذهبُ الرمانيِّ و ابنِ الشجري و الشلوبين و ابن مالک، و قالَ الجمهورُ: لايكونُ الخبرُ إلا كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكونُ المقيَّدُ وجبَ جعلُه مبتدأ، فتقولُ في لولا زيدٌ حموه و تأوَّلوا ما وردَ بخلافه، و قالوا: الحديثُ مرويٌّ بالمعنى، و لحَّنوا المعرّيَّ.

قالَ ابنُ هشام: و ليسَ التلحينُ بجيِّد، لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أنَّ الأصلَ أن يمسكه، ثُمَّ حذفت أن و ارتفعَ الفعلُ، أو يمسكه جملة معترضةٌ، و خرَّجه بعضُهم على أنَّ يمسكه حالٌ من الضمير المستكن في الخبر، أي فلولا الغمدُ موجودٌ في حال كونه يمسكه، و ردَّ بنقل الأخفش عن العرب أنَّهم لايأتونَ بالحال بعد الاسم الواقع

---

١ - جاء الحديث في النسائي بهذه الصورة: لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت البيت فبنيته على أساس إبراهيم. سنن النسائي ص ٦٩٦ رقم ٢٨٩٨.

٢ - اللغة: يذيب: من الإذابة، و هي إسالة الحديد و نحوه من الجامدات، الرعب: الفزع و الخوف، العضب: السيف القاطع، الغمد: غلاف السيف.

بعد لولا، كما لايأتون بالخبر، و زَعَمَ ابن الطراوة أنّ جوابَ لولا أبداً هو خبر المبتدأ، و يردُّه أنّه لارابط بينهما.

تنبيهاتٌ: الأوّل: إذا وَلِيَ لولا مضمرٌ فحقّه أن يكونَ ضميرَ رفعٍ، نحو:﴿ لَولا أنتم لَكنّا مؤمنينَ﴾ [سبأ/٣١]، و سمعَ قليلاً لولاي و لولاک و لولاه خلافاً للمبرّد، قال الشلوبين: اتّفقَ أئمةُ البصريّينَ على أنّهم يقولونَ ذلک، فإنكار المبرّد هذيانٌ.

ثُمَّ قالَ سيبويه و الجمهور: هي جارّة للضمير، و اختصّت بجرّه، و كما اختصّت الكافُ و حتّى بجرِّ الظاهر، و لا جائز أن يكونَ مرفوعاً، لأنّها ليست ضمائر رفع و لا منصوباً، و إلا لجازَ وصلُها بنون الوقاية مع ياء المتكلّم كالياء المتّصلة بالحرف، و لأنّه كانَ حقُّها أن تجرَّ الاسم مطلقاً لاختصاصها به، لكن منعَ من ذلک تشبيهها بما اختصَّ بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة فأرادوا التنبية على موجب العمل فجرُّوا بها المضمر، و لا تتعلّقُ بشيء، و موضعُ المجرور بما رفع في الابتداء، و الخبرُ محذوفٌ.

و قال الأخفشُ و الكوفيُّونَ: الضميرُ مبتدأ، و لولا غير جارّة، و لكنّهم أنابوا الضميرَ المجرورَ عن المرفوع كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنتَ، و لا أنت كأنا، و ردَّ بأنّ إنابة ضمير عن ضمير أنّما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، و إذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاک و زيد، تعيّن رفعه، لأنّها لاتجرُّ الظاهر.

الثاني: يجوزُ أن يَلِيَها أنّ الثقلية أو المخفّفة منها أو الناصبة، نحو: ﴿ فلولا أنّه كانَ من المسبّحينَ لَلَبِثَ ﴾[الصافات/١٤٣]،﴿و لَولا أن مَنَّ اللهُ علينا لَخَسَفَ بنا﴾[القصص/٨٢]، و﴿ لولا أن يكونَ الناسُ أمّةً واحدةً لَجَعَلْنا﴾[الزخرف/٣٣]، قالَ في المغني: و تصير أن و صلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بثبتَ محذوفاً على الخلاف السابق في لو.

الثالثُ: جوابُها كجواب لو إمّا مضارعٌ منفيٌّ بلم كقوله[من الطويل]:

١٠٢٤- .... و لولاک لم يعرض لأحسابنا حسن[١]

أو ماض منفيٌّ بما و نحو: ﴿ و لولا فضلُ الله عليكم و رحمتهُ ما زكى منک من أحد أبداً ﴾[النور/٢١]، أو ماض مثبت، و لم تجئ في القرآن بغير اللام نحو:﴿و لولا فضلُ اللهِ عليكم و رحمتُه في الدنيا و الآخرة لَمَسَّكم في ما أفَضْتُم﴾[النور/١٤]، و اختلفَ كلامُ

---

١ - صدره«أتطمع فينا مَن أراقَ دماءنا»، و هو لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان، اللغة: أراق: أسال، الأحساب: جمع حسب، و هو كل ما يعدّه المرء من مفاخر قومه.

ابن عصفور في حذفها منه، فمرّة قالَ بأنّه ضرورةٌ خاصٌ بالشعر، و مرّة قال بأنّه جائز في قليل من الكلام كقوله[من البسيط]:

١٠٢٥-لَولا الحياءُ و ما في الدين عِبتُكُما يبَعضِ ما فيكما إذ عِبتُما عَوَرى[١]

هذا إذا لم يتقدّم القسم، فإن تقدّم فلابدّ من اللام كقول تلك المراة[من الطويل]:

١٠٢٦- فو الله لولا اللهُ تُخشَى عواقِبُه لَزُعزِعَ من هذا السَّرِرِ جَوانبُه[٢]

و جاءَ جوابها مقروناً بقد مع اللام و بدونها كقوله [من البسيط]:

١٠٢٧- لولا الأميرُ و لولا حقُّ طاعتِه لقد شربتُ دماً أحلى مِن العسل[٣]

و قوله[من البسيط]:

١٠٢٨ - كانُوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤكَ قد قتلتُ أولادي[٤]

الرابعُ: يجوزُ حذفُ جوابها لدليل، كما حذف جوابُ لو قال تعالى:﴿ لولا فضلُ الله عَليكم وَ رَحمَتُهُ و أنّ اللهَ تَوابٌ حكيم[٥]﴾[النور/١٠]، و في الديوان المنسوب إلى أميرالمومنين علي(ع)[من الطويل]:

١٠٢٩- فَلَم أرَ كالدُّنيا بِها اغترَّ أهلُها و لا كاليَقينِ استأنس الدَّهرَ صَاحِبُهُ

أمرُّ على رمسِ القريبِ كأنّما أمُرُّ على رَمسِ امرىءٍ لَم أُناسبُه

فو الله لَو لا أنّني كُلَّ ساعةٍ إذا شئتُ لاقَيتُ امرَأً ماتَ صَاحِبُه[٦]

قالَ المُصنِّف في الكشكول: جواب لولا محذوفٌ، تقديرُه لما خفَّ حزني، و قد وقعَ في شعر الحماسة التصريحُ بهذا المحذوف في قول مَشل[٧][من الطويل]:

١٠٣٠- و هون وجدي عن خليلِ إنّني إذا شئتُ لاقيتُ امرءاً ماتَ صاحبُه

قالَ: و شارحُ الديوان الفاضل المبيديُّ[٨]: جعلَ لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط عشواء.

الثاني [من أوجه لولا] أن تكونَ«للتوبيخ» و التندم على الشيء،«و تختصُّ» بالدخول على الجملة الفعليَّة المبدوَّة بالماضي، تقولُ: لولا أكرمتَ زيداً، على معنى أنّك تلومُ المخاطب على ترک الإكرام، و تُوبِّخهُ، و تندمُه عليه في الماضي، و مثلُه قوله

---

١ - هو لابن مقبل.
٢ - تقدم برقم ٩٠٢.
٣ - لم يسمَّ قائله.
٤ - هو لجرير.
٥ - في جميع النسخ (أنّ الله توابٌ رحيمٌ).
٦ - اللغة: الرمس: القبر.
٧ - لمشل بن هر، شاعر مخضرم، أسلم و لم ير النبيَّ(ص) و صحب علياً[ع]في حروبه، مات سنة ٤٥هـ. الأعلام للزركلي، ٢٥/٩.
٨ - لم أجد ترجمة حياته.

تعالى: ﴿ لَولا جَاؤوا عليه بأربعة شُهداء﴾[النور/١٣] ﴿فلولا نَصرَهم الّذينَ اتَّخذوا من دُون الله قُرباناً آلهةً﴾[الأحقاف/٢٨]، ﴿و منه و لولا إذ سَمعتُمُوه قُلتُم﴾ [النور/١٦]، إلا أنّ الفعلَ أخِّر، و الأصلُ لولا قلتم إذ سمعتموه، و قد يكونُ الفعلُ مضمراً مدلولاً عليه ممّا بعده، نحو: لولا زيداً أكرمته، أو بما قبله كقوله[من الطويل]:

١٠٣١- تعدُّونَ عقرَ النِّيب أفضلَ مَجدكم   بَني ضَوطَرَى لولا الكميَّ المقنّعا[1]

أى لولا عدَدْتم، قَالَ ابنُ هشام: و قولُ النحويِّين: لولا تعدُّون، مردود، إذ لم يُرد أن يحضَّهم على أن يعدُّوا في المستقبل، بل المرادُ توبيخُهم على ترک عدِّه في الماضي، و إنّما قالَ: تعدُّون، على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويِّين مثل ذلک فحسنٌ.

الثالثُ: أن تكونَ« للتحضيض»بمهملة و معجمتين،« و العرض» بفتح العين و إسكان الراء المهتملين، و الفرقُ بينهما أنّ التحضيض طلبٌ بحثٌ و إزعاج، و العرض طلبٌ بلين و تأدُّب«فتختصُّ» بالدخول على الجملة الفعليَّة المبدوَّه «بالمضارع، و لو» كان«تأويلاً»، أي مؤوّلاً، فالتحضيضُ نحو قوله تعالى: ﴿لولا تَستَغفِرُونَ الله ﴾[النمل/٤٦]، أي استغفروه، و لابدَّ و مثله:﴿ لَولا أُنزلَ عليه ملکٌ ﴾[الأنعام/٨]، فأنزلَ مؤوَّلٌ بالمضارع، أي ينزلُ، و العرض نحو: لو لاتنزل عندنا فتصيب خيراً، و مثله: ﴿لولا أخَّرتَني إلى أجلٍ قريب ﴾[المنافقون/١٠] فأخّرتني مؤوّلٌ بالمضارع، أي تؤخّرُ، و إنّما اختصَّت في ذلک بالفعليَّة، لأنّها لطلب الفعل، و كذا إذا كَانَت للتوبيخ في الماضي، إذ لايوبَّخ على ترک شيء، إلا و هو مطلوبٌ، فيكونُ للطلب مطلقاً، فاشبهت لام الأمر، فاختصَّت بالفعل، كما اختصَّت لام الأمر به لكونها للطلب.

فإن قيلَ: طلب الفعل بعد مضيٍّ وقته مستحيلٌ، فلايكونُ فيها إذا وقع بعدها الماضي دلالةٌ على الطلب. فالجوابُ أنّها لاتنفکُّ عن إفادة معنى الطلب في الوقت الّذي كان صالحاً، و إنّما أوقع بعدها الماضي تنبيهاً على أنّ المطلوب منه ذلک فوته حتّى انقضَى وقته، فصارَ كالتوبيخ و اللوم على ترک المطلوب، و اقتضى اقتصار المُصنِّف في معاني لولا على هذه الوجوه الثلاثة أنّها لاترد لغيره.

قال الهرويُّ[2]: إنّها تردُ للاستفهام، و حمل عليه قوله تعالى: ﴿ لولا أخرّتَني إلى أجل قريبٍ ﴾[المنافقون/١٠]،﴿ لولا أنزل عليه ملکٌ ﴾[الأنعام/٨]، و نافية بمنزلة لم، و جعل

---

١ - هو لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق. اللغة: العقر: مصدر قولک عقر النافة، أى ضرب قوائمها بالسيف، النيب: جمع ناب، و هي الناقة المسنة، الضوطرى: الرجل الضخم اللئيم الذي لاغناء عنده، والضوطرى أيضا: المرأة الحمقاء، الكميّ: الشجاع المتكمي في سلاحه: أي المستتر فيه. المقنعا: بصيغة اسم المفعول الذي على رأسه البيضة و المغفر.

٢ - أبو الحسن علي بن محمد نحويٌّ أديب من أواخر القرن الرابع ، أصله من هراة و سكن مصر، له الأزهية و الذخائر في النحو. مغني اللبيب ص ٣٦٢.

منه: ﴿فلولا كانت قريةٌ آمَنَت ﴾[يونس/٩٨]، و الجمهور لم يثبتوا ذلک، و الظاهر أنّها في الأولى للعرض، و في الثانية للتحضيض كما تقدَّم، و في الثالثة للتوبيخ على ترک الإيمان قبل مجيء العذاب، أي فهلّا كانت قريةٌ واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلک، و هو تفسير الأخفش و الكسائي و الفرّاء و علي بن عيسى و النحاس، و يؤيدّه قراءةُ أُبي ﴿ فهلّا﴾، و يلزم من هذا المعنى النفيُ، لأنّ التوبيخَ يقتضي عدم الوقوع.

تنبيه: ليسَ من أقسام لولا الواقعة في نحو قوله[من الطويل]:

١٠٣٢- ألا زَعَمَت أسماءُ أن لا أحبُّها فَقُلت بَلَى لَولا يُنَازِعُنى شُغلي[١]

لأنّ هذه كلمتان بمنزلة قولک: لو لم، و الجوابُ محذوفٌ، أي لم ينازعني شغلي لَزرتک، و قيل: بل هي لولا الامتناعيَّة، و الفعلُ بعدها على إضمار أن المصدريَّة على حدِّ قولهم: و تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، قاله في المغني.

لَمّا

ص: لَمّا: تردُ لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى، نحو: لَمّا قمتَ قُمتُ، و هل هي ظرفٌ أو حرف؟ خلافٌ، و حرف استثناء، نحو:﴿ إن كُلُّ نفسٍ لَمّا عَلَيها حافظٌ﴾ ، و جارمةٌ للمضارع كـ«لم» و يفترقان في خمسة أمور.

ش: الثانيةُ و العشرونَ «لمّا، تردُ» على ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن تكونَ«لربط مضمون جملة بوجـود مضمون أخـرى»، فتقتضي جملتين«نحو» قولک: «لمّا قمتَ قمتُ»، فأفادَت لمّا ربطَ قيامِ المتكلِّم الّذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الّذي هو مضمونُ الجملة الأولى، يقالُ فيها: حرفُ وجود لوجود، و وجوب لوجوب، و المعنى قريبٌ، و المقصودُ أنّها تدلُّ على تحقُّق شيء لتحقّق غيره، فهو واجبٌ، أى ثابتٌ، أو واقعٌ، أي موجود.

«و هل هي ظرفٌ» بمعنى حين، و عبارة ابن مالک بمعنى إذ، قَالَ ابنُ هشام: و هو حسنٌ، لأنّها مختصَّةٌ بالماضي و بالإضافة إلى الجملة،«أو حرفٌ»يرِدُ لربط ما مرَّ،«خلافٌ». و القولُ بالظرفيَّة مذهبُ ابنِ السَّراج و الفارسيِّ و ابن جنيٍّ و جماعة، و ردَّ عليهم ابنُ خروف بجواز: لمّا أكرمتني أمس أكرمتُک اليومَ، لأنّها إذا قدِّرت ظرفاً كان عاملها الجوابَ، و الواقعَ في اليوم، لايكونُ في أمس، و أجيبَ بأنّ هذا مثل: ﴿إن

١ – هو لأبي ذويب الهذلي. اللغة: ينازعني: يمنعني .

كنتُ قلتُه فقد علمتَه﴾[المائدة/١١٦]، و الشرطُ لايكونُ إلا مستقبلاً، و لكن المعنى إن ثبت أنّي كنت قلته، و كذا هنا المعنى: لمّا ثبت اليومَ إكرامک أمس أکرمتک.

و القولُ بالحرفيَّة مذهبُ سيبويه، و قالَ بعضُهم: هو الصحيحُ، و رجّحوا بأمور: منها قوله تعالى: ﴿فلمَّا قَضَيْنَا عليه المَوتَ مَا دَلَّهم عَلى مَوته ﴾[سبأ/١٤]، و قوله تعالى: ﴿فلمَّا نَجّاهُم إلى البَرِّ إذا هم يُشرِكُونَ ﴾[العنكبوت/٦٥]، و ما بعد ما النافية و إذا الفجائيَّة، لايعملُ فيما قبلها.

و منها إجماعهم على زيادة إن بعدها نحو،﴿ و لَمَّا أن جَاءَت رُسلُنا لُوطاً﴾ [العنكبوت/٣٣]، ﴿فلمَّا أن جَاءَ البَشيرُ﴾[يوسف/٩٦]، و لو كانت ظرفاً، و الجملةُ بعدها في موضع خفض بسبب الإضافة، لزمَ الفصلُ بين المضاف و المضاف إليه بأن.

تنبيهاتٌ: الأوّل: ظاهرُ كلام المُصنِّف أنّ الخلافَ أنّما هو في حقيقة لَمَّا، لا في معناها، و ليس کذلک، فإنّها عند القائل بالظرفيَة إنّما تدلُّ على مجرَّد الوقت، و عند القائل بالحرفيَّة تدلُّ على الارتباط كما مرَّ، و إيضاحه أنّا إذا قلنا: لمّا جاء زيدٌ جاءَ عمروٌ، لم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفيَّة أنّ وجودَ الأوَّل سببٌ لوجود الثاني، بل أنّ الثانيَ وُجدَ عندَ وجودِ الأوَّل، و هل ذلک لتسبُّبه عنه أو بطريق الاتّفاق لاتعرُّضَ في اللفظ لذلک، و أمّا القائل بالحرفيَّة فيقولُ بالسببيَّة.

الثاني: تختصُّ لمّا هذه بالماضي لفظاً أو معنًى، و يكونُ جوابها كذلک اتّفاقاً، نحو: ﴿فلمَّا نَجَّاكُم إلى البَرِّ أعرَضتم ﴾[الإسراء/٦٧]، و جوَّز ابن مالک كونَه جملةً اسميَّةً مقرونةً بإذا الفجائيَّة أو بالفاء، نحو: ﴿فلَمّا أحَسُّوا بأسَنَا إذا هُم منها يَركُضُون﴾[الأنبياء/١٢]، ﴿لَمَّا نَجَّاهم إلى البرِّ فَمنهُم مُقتصدٌ﴾ [لقمان/٣٢]، و ابنُ عصفور كونَه فعلاً مضارعاً، نحو: ﴿ فلمَّا ذهبَ عَن إبراهيمَ الرَّوعُ و جَاءَته البُشرَى يُجادلُنا ﴾[هود/٧٤]، و قيلَ في آية الفاء: إنّ الجوابَ محذوفٌ، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصدٌ، و في آية المضارع أنّ الجواب:﴿ جَاءَته البُشرى﴾ على زياده الواو، أو محذوفٌ، أی أقبلَ يجادلنا[1].

الثالث: قال في المغني: من مشكل لمّا هذه قول الشاعر[من الطويل]:

١٠٣٣- أقولُ لعَبد الله لَمّا سقَاؤنا و نَحنُ بوادي عَبد شَمس هاشم[2]

فيقالُ: أين فعلاها ؟ وَ الجوابُ أنّ«سقاؤنا» فاعلٌ بفعل محذوف يفسِّرُه، وَ هي بمعنى سَقَط، و الجوابُ محذوفٌ، تقديرُه قلتُ، بدليل قوله أقول، و قوله: شِم أمرٌ من

١ - في «ح» من قيل في آية حتّى هنا سقط.
٢ - لم يذكر قائله. اللغة: السقاء: الدلو.

قولک: شمتُ البرقَ، إذا نظرتُ إليه، و المعنى لَمّا سقَطَ سقاؤنا، قلتُ لعبد الله: شِمه، انتهى.

قالَ الدمامينيُّ: و لايخفى أنّه إنّما يحتاجُ إلى الجواب على رأى القائلين بأنّ لَمّا حرفُ شرط، و أمّا القائلونَ بأنّها ظرفٌ بمعنى حين، فلايحتاجُ عندهم إلى التقدير، بل يجعلُ متعلّقه بأقول الملفوظ به و لاحذف، أي أقول لعبد الله حين وَهَى سقاؤنا، انتهى.

و الأولى تفسيرُ وَهَى هنا بمعنى تَخرَّقَ و انشقَّ: قالَ في القاموس: وَهَى كـوعى و وَلَى: تخرَّق، و انشقَّ، و استرخى رباطُه، و كانَ حقُّه أن يكتبَ في البيت بالياء، لأنّه فعل ثلاثيٌّ من ذوات الياء، لكن كتب بالألف لأجل الألغاز، و في المزهر معنى البيت: أقولُ لعبد الله لَمّا سقاؤنا وَهَيَ، أى ضعفَ، و نحن بهذا الوادي: شِم، أى شمِ البرقَ عسى تعقبه المطر، و قرينة هاشم لعبد شمس أبعدت فهمَ المراد.

و الثاني: أن تكونَ حرفَ استثناء بمنزلة إلا الاستثنائية في لغة هذيلٍ، حكاه الخليلُ و سيبويه و الكسائي فتدخلُ على الجملة الاسميَّة نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ﴾[الطارق/٤]، في قراءة التشديد، و هي قراءة ابن عامر و عاصم حمزه و أبي جعفر[1]، فإن نافية و لَمّا بمعني إلا، و المعنى و الله أعلم ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ، و قراءة ابن مسعود: ﴿و إن منّا لَمّا لَهُ مقامٌ معلومٌ﴾[الصافات/١٦٤]، أي إلا له، و تدخل على الماضي لفظاً لا معنًى نحو: أنشدُک اللهَ لَمّا فعلت كذا، أى ما أسالک إلا فعلك، و قد تحذفُ نحو: نشدتک و نحوها، فيقال: بالله لَمّا فعلت كذا، أي سالتک، أي نشدتک بالله إلا فعلت، قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٣٤- قالَت له بالله يا ذَا البُردين لَمّا غنثتَ نَفَساً أو اثنين[2]

غنثتَ بالغين المعجمة و بعد النون ثاء مثلثة من الغنث، و هو أن يشربَ ثُمَّ يتنفّس.

و فيه ردٌّ، لقول الفرّاء و أبي عبيده و الجوهريّ: إنّ لَمّا بمعنى إلا غير معروف في اللغة. قال أبوحيان: و هي قليلة الدور في كلام العرب و ينبغى أن لايتّسع فيها، بل يقتصرُ على التراكيب الّتي وقعت في كلامهم، و زعمَ الزجاجيُّ أنّه يقال: لم يأت من القوم لَمّا أخوک، و لم أر من القوم لَمّا زيداً، بمعنى إلا أخوک و إلا زيداً، و ينبغي أن يتوقّف في إجازة هذه التراكيب و نحوها، حتّى يثبتُ سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

١ - أبو جعفر يزيد بن قعطاع من قراء المدينة، المتوفي سنة ١٣٠ هـ . تاريخ قراءات القرآن الكريم، ص٣٠.
٢ - لم يذكر قائله. اللغة: البردان: تثنية برد، ثوب ينسج باليمن.

الثالث: أن تكونَ«جازمةً» للفعل«المضارع»، كما تقدَّم في الجوازم.«و يفترقانِ في خمسة أمور»:

أحدهاً: أنَّ لَمّا لاتقترنَ بأداة الشرط، لايقالُ: إن لمّا تقم، و لَم تقترنُ به نحو: ﴿و إن لم تفعلْ﴾ [المائدة/٦٧].

الثاني: أنَّ منفي لَمّا يتّصل بالحال كقوله[من الطويل]:

١٠٣٥- فإن كنتُ ماكولاً فكُن خيرَ آكلٍ و إلا فادركني و لَمّا أمزَّق[١]

و منفيُّ لَم يحتملُ الاتّصالَ و الانقطاعَ كما مرَّ، و لامتداد النفي بعد لَمّا لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم، تقولُ: قمتُ فلم تقم، لأنَّ معناه و ما قمت عقيب قيامي، و لايجوزُ قمتُ فلمّا تقم، بأنَّ معناه: و ما قمتَ إلى الآن.

الثالثُ: أنَّ منفيَّ لَمّا لايكونُ إلا قريباً من الحال، و لايشترطُ ذلك في منفيِّ لم، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً، و لايجوزُ لمّا يكن.

الرابعُ : أنَّ منفيَّ لَمّا متوقَّعٌ ثبوته غالباً، الاترى أنَّ معنا: ﴿ بَل لَمّا يَذُوقُوا عـذاب ﴾ [ص/٨]، أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، و أنَّ ذوقَهم له متوقّع بخلاف منفيِّ لم كما تَقدَّم.

الخامسُ: أنَّ منفيَّ لَمّا جائز الحذف لدليل، كقوله[من الوافر]:

١٠٣٦- فجئتُ قبورَهم بَدْءً و لَمّا و نَادَتَ القبورَ فلم يُجبنه[٢]

اى و لَمّا اكن بدأ قبل ذلك اى سيِّدا، و لايجوزُ حذفُ منفيِّ لم إلا في الضرورة ، كما مرَّ. قالَ ابن هشام: علّةُ هذه الأحكام كلّها أنَّ لم لنفي فَعَلَ، و لَمّا لنفي قد فعلَ.

ما

ص: ما تردُ اسميّةً و حرفيّةً، فالاسميّة تردُ موصولة و نكرة موصوفة، نحو: مَرَرت بما مُعجبٍ لَكَ و صفةً لنكرة، نحو: لأمرما جدعَ قصيرٌ انفه، و شرطيّة زمانيّة و غير زمانيّة و استفهاميّة، و الحرفيّة تردُ مشبّهةً بليس، و مصدريّة زمانيّة و غير زمانيّة، و صلة وكافّة.

ش: الثالثةُ و العشرونَ«ما تردُ»على وجهينِ:«اسميّة و حرفيّة، فالاسميّةُ تردُ» على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكونَ«موصولةً»، و قد مرَّت مشروحةً في باب الموصولات.

١- هو للممزَّق العبديِّ.

٢ - لم يذكر قائله. اللغة: البدء: السيد و الشاب العاقل، و الهاء في يجبنه للسكت.

و الثاني: أن تكون«نكرة»، و هي نوعان:«موصوفةٌ»و تسمّى ناقصةً، و غير موصوفة، و تسمّى تامّة.

فالموصوفةُ إمّا أن توصفَ بمفرد،«نحو قولهم: مررتُ بما معجب لک» أي بشيء معجبٌ لکَ، و قول الشاعر[من الطويل]:

١٠٣٧- لمَا نافعٍ يَسعَى اللّبيبُ فلاتَكُن لشيءٍ بعيدٍ نفعه الدّهرَ ساعياً[1]

أو بجملة كقوله[من الخفيف]:

١٠٣٨- رُبَّما تَكرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمـ.........ـر له فَرجَةٌ كَحَلِّ العقال[2]

أي رُبَّ شيءٍ تكرهُه النفوسُ، فحذفُ العائد هو الظاهرُ، و يحتملُ أن تكونَ ما كافّةً، و مفعولُ تكرهُ محذوفاً، أي شيئاً.

و غيرُ موصوفة تقعُ في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجُّبُ في نحو: ما أحسنَ زيداً، عند سيبويه و جمهور البصريّينَ، و هو الصحيحُ كما مرَّ.

الثاني: في باب نعمَ و بئسَ على خلافٍ فيه. قالَ المراديُّ في الجنى: تلخيص القول فيها بعد نعمَ و بئسَ أنّه إن جاء بعدها اسمٌ نحو: نعمًا زيدٌ، و بئسما تزويج و لا مهر، ففي ما ثلاثةُ مذاهبَ: أوّلها أنَّ ما نكرةٌ موصوفةٌ، نصبت على التمييز، و الفاعلُ مضمرٌ، و المرفوعُ بعدها هو المخصوصُ، قيل: و هو مذهبُ البصريّينَ. قلتُ: ليسَ هو مذهبُ جميعهم. و ثانيها: أنّها معرفةٌ تامّةٌ، و هي الفاعلُ، و هو ظاهرُ قول سيبويه، و نقل عن المبرِّد و ابن السّراج و الفارسيِّ، و هو أحد قولي الفرّاء. و ثالثها: أنَّ ما ركّبت مع الفعل، فلا موضعَ لها من الإعراب، و المرفوعُ بعدها هو الفاعل، و قال به قوم منهم الفرّاء. و إذا جاء بعدها فعل نحو: ﴿ بئسما اشتروا ﴾ [البقرة/٩٠]، و نعمًا صنعت، فعشرة مذاهبَ:

أوّلها: أنَّ ما نكرة منصوبةٌ على التمييز، و الفعلُ صفتُها، و المخصوص محذوفٌ.

وثانيها: أنَّ ما نكرةٌ منصوبة على التمييز، و المخصوصُ ما أخرى نكرةٌ محذوفةٌ، و الفعلُ صفةٌ لها.

و ثالثها: أنَّ ما اسمٌ تامٌّ معرفةٌ، و هي فاعلُ نعم، و المخصوصُ محذوفٌ، و الفعلُ صفةٌ له.

و رابعُها: أنّها موصولةٌ، و الفعلُ صلتُها، و المخصوصُ محذوفٌ.

---

١ - لم يذكر قائله.

٢ - هو لأميه بن أبي الصلت. اللغة: الفرجة: الخروج من الغمّ، العقال: الحبل الّذي يعقَلُ به البعير.

و خامسها: أنّها موصولةٌ، و هي المخصوصُ، و ما أخرى تمييزٌ محذوف، و الأصلُ نعم ما ما صنعت.

و سادسُها: أنّ ما تمييزٌ، و المخصوصُ ما أخرى موصولة محذوفة، و الفعلُ صلةٌ.

و سابعُها: أنّ ما مصدريّةٌ، و لاحذفَ في الكلام، و تأويله نعم صنعُک، و إن كان لايحسنُ في الكلام نعم صنعك، كما نقولُ: أظنُّ أن تقوم، و لاتقول: أظنُّ قيامکَ.

و ثامنها: أنّ ما فاعلٌ، و هي موصولةٌ يكتفي بها بصلتها عَنِ المخصوص.

و تاسعُها: أنّ ما كافة لنعم، كما كفّت قلّ، فصارت تدخلُ على الجملة الفعليّة.

و عاشرها: أنّ ما نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بنعم .

و المشهورُ: من هذه المذاهب الثلاثة الأوّل[1]، انتهى.

الثالثُ: قولُهم: إذا أرادُوا المُبالغةَ في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة مثلاً« إنَّ زيداً ممّا أن يكتبَ» أي إنّه من أمر كتابة، أي إنّه مخلوق من أمر ذلک الأمر هو الكتابة، فما بمعنى شيء، و أن و صلتها في موضع خفض بدلاً منها، و المعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ الإنسانُ من عَجَلٍ ﴾[الأنبياء/٣٧]، جعل لكثرة عجلته كأنّه خلق منها، و زعمَ السيرافي و ابنُ خروف، و تبعهما ابن مالک و نقله عن سيبويه، أنّها معرفةٌ تامّةٌ بمعنى الشيء أو الأمر، و أن و صلتها مبتدأً، و الظرفُ خبرهُ، و الجملةُ خبرٌ لأنَّ. قالَ ابنُ هشام في المغني: و لايتحصّل للكلام معنى طائلٌ على هذا التقدير.

و الثالثُ:[من أقسام ما الاسميّة] أن تكونَ صفةً لنكرة، و تفيدُ الإبهام و تأكيد التنكير، و يعبَّرُعنها بالإبهاميّة، و يتفرَّعُ على الإبهام التعظيم، نحو قولهم: لامرٍ ما جدعَ قصير أنفه، أي لأمرٍ عظيم، و قصيرُ هذا هو ابنُ سعد صاحب جذيمة، قيل فيه هذا المثل، لما جدعَ أنفه للحيلةِ في طَلب دم جذمية من الزبا، و القصة مشهورةٌ، و التعميم كأعطه شيئاً ما، أي شيءٍ كانَ، و التحقير نحو: أعطاني شيئاً ما، أي حقيراً، و النوعيَّة كاضربه ما أي نوعاً مِنَ الضَّرب، و يختلف معناها بحسب المقامات.

و ما ذهبَ إليه المُصَنِّف من أنَّ ما هذه اسمٌ هو رأي قومٍ منَ النحويِّين، منهم ابن السِّيد و ابنُ عصفور، و اختاره ابنُ الحاجب، و المشهورُ أنّها زائدةٌ منبِّهة على وصف لائق بالمحل، فتكونُ حرفاً لا اسماً. و اختارهَ ابنُ مالک، و أبطلَه ابنُ عصفور بقلّة زيادة ما في الأوائل و الأواخر، و بأنّها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يفيدُ معنىَ التعظيم

---

١ – في رأي ابن مالك لا فرقَ بين أن يكونَ بعد نعم ما (نعمّا) و بئس ما(بئسما) فعلٌ أو اسمٌ، و في كلتا الصورتين «ما»إمّا أن تكون نكرة منصوبة على التمييز، و فاعل نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ، أو اسم معرفة، و هي الفاعل. يقول في الألفية:

و «ما» مميِّزٌ وقيل: فاعلُ　　في نحو« نِعْمَ ما يقولُ الفاضلُ» (شرح ابن عقيل٢/١٦٦)

و نحوه. و زيَّفَ ابنُ مالك القولَ بالاسميَّة بأنَّ زيادةَ ما عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم، نحو: إمَّا أنت منطلقاً انطلقت، و حيثما تكن أكن، فزادوها في الأوَّل عوضاً عن كانَ، و في الثاني عوضاً عن الإضافة، و ليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة جمود ما، إلا و هي مردفة بمثل الموصوف، نحو: مررت برجلٍ أيِّ رجل، و طعمنا شاة كلَّ شاة، فالحكمُ على ما المذكورة بالاسميَّة و اقتضاء الوصفيَّة حكمٌ بما لا نظير له، فوجب اجتنابه.

الرابعُ: أن تكونَ «شرطيَّةً»، و هي نوعان :«زمانيَّةٌ و غير زمانيَّة».

فالزمانيَّةُ نحو قوله تعالى: ﴿ فَما اسْتَقَامُوا لَكُم فاستَقيمُوا لَهُم ﴾[التوبة/٧]، أي استقيموا لهم زمانَ استقاموا لكم.

و غيرُ الزمانيَّة نحو قوله تعالى: ﴿ و ما تَفعَلُوا من خير يَعْلَمْه اللّهُ ﴾[البقرة/١٩٧].

و مجيئها للزمان أثبتَه الفارسيُّ و أبوالبقاء و ابن شابه[١] و ابن مالك، و استدلَّ عليه ابن مالك بقوله[من الوافر]:

١٠٣٩- فَما تَكُ يَا بن عبد الله فينا فَلا ظُلماً نَخافُ و لا افتقار[٢]

و قالَ ابنُ هشام: و ليسَ بقاطعٍ لاحتماله للمصدر، أي للمفعول المطلق و المعنى: أيَّ كون تَكن فينا طويلاً أو قصيراً، انتهى. و من لم يثبت الزمانيَّةَ حمل الآية أيضاً على المفعول، و المعنى أيَّ استقامة استقامُوا لكم فاستقيمُوا لهم.

و الخامس: أن تكونَ«استفهاميَّة» بمعنى أيُّ شيء، و يسألُ بها عن أعيان ما لايعقلُ و أجناسه و صفاته و أجناس العقلاء و أنواعهم و صفاتهم نحو: ﴿ مَا هيَ ﴾[البقرة/٦٨]،﴿ما لَونُها﴾[البقرة/٦٩]،﴿ مَا وَلّاهم﴾[البقرة/١٤٢]،﴿ما تلكَ بيمينكَ﴾[طه/١٧]، ﴿ما الرحمنُ﴾ [الفرقان/٦٠]، و لايسألُ بها عن أعيان أُولى العلم خلافاً لمن أجازهَ، و أمَّا قولُ فرعون: ﴿ و ما ربُّ العالَمينَ﴾[الشعراء/٢٣]، فإنَّه قالَ جهلاً، و لهذا أجابه موسى بالصفات، قاله في الإتقان[٣].

و يجبُ حذفُ ألفها إذا جرَّت، و إبقاء الفتحة دليلاً عليها، سواءٌ كانَ الجارُّ اسماً، نحو: مجيء مَه جئت، و هذه الهاء لاينطقُ بها وصلاً، و إنَّما كتبت لأجل أنَّها تجلبُ عند الوقف وجوباً حيثُ يكونُ الجارُّ لما الاستفهاميَّة اسماً، كما هو مقرَّرٌ في التصريف، قالَه

---

١ - لم أجد ترجمه حياته.
٢ - لم يسمَّ قائله. اللغة: الافتقار: الاحتياج.
٣ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ .

الدمامينيُّ في المنهل، أو كانَ الجارُّ حرفاً، نحو: فيم و إلامَ و عَلامَ و بم، و قال[من الطويل]:

١٠٤٠- فتلكَ وَلاةُ السوء قَد طَالَ مَكثُهم فحتّامَ حتّامَ العناءُ المُطوَّلُ[١]

و ربَّما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، و هو مخصوص بالشعر كقوله[من الرمل]:

١٠٤١- يا أبا الأسود لِمَ خَلّفتني لهُمومٍ طارقات و ذِكَرْ[٢]

اختلفَ في علّة حذف الألف، فقالَ ابنُ عقيل و غيره: التخفيف لكثرة الاستعمال، و قالَ جماعةٌ: علّته الفرق بين الاستفهام و الخبر، فلهذا حذفت في نحو: ﴿فيمَ أنتَ من ذكراها﴾ [النازعات/٤٣]، ﴿فناظرة بمَ يَرجعُ المُرسَلُونَ﴾[النمل/٣٥]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ ما لاتفعَلُونَ﴾[الصف /٢]، و ثَبَتت في: ﴿ لَمَسَّكُم فيمَا أفضتم فيه عذابٌ عظيمٌ ﴾[النور /١٤]، ﴿يؤمنونَ بما أنزلَ إليكَ﴾[البقرة/٤]،﴿ ما مَنَعكَ أن تسجدَ لما خلقتُ بِيَدى﴾ [ص/٧٥]، و إنّما لم يعكس، لأنّ ما الموصولة أكثر، فأجري التكثير على الأصل من الإثبات، و قالَ الرضيُّ: علّته أنّ لما الاستفهاميّة صدرَ الكلام، و لم يمكن تأخُّرُ الجارِّ عليها، فقدّم عليها، و رُكّب معها، حتّى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلايسقطُ الاستفهام عن مرتبة التصدُّر، و جُعل حذفُ الألف دليلَ التركيب، و لم يحذَف آخرُ من و كم الاستفهاميّتين مجرورتين لكَونه صحيحاً، و لا آخر أيٍّ لجريه مجرى الصحيح في تحمُّل الحركات، انتهى.

و ثبوتُ الألف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة و عيسى: ﴿ عَمّا يَتساءَلون﴾ [النباء/١]، و أمّا قول حسان [من الوافر]:

١٠٤٢- على ما قامَ يَشتِمُني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في دَمان[٣]

فضرورةٌ، و الدَّمانُ كالرماد زنة و معنىً، و لايجوزُ حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، و لهذا ردَّ الزمخشريُّ على من زعمَ أنّ ما في قوله تعالى: ﴿ فبما أغويتَنى ﴾ [الأعراف/١٦] استفهاميَّةٌ، لكنّه ناقض هذا حيثُ جوَّز هو كونها فى:﴿ بما غَفَرَ لى ربّي﴾[يس/٢٧]، استفهاميَّة، و إنّما لم تحذفِ الألفَ في نحو: لماذا فعلت، لأنّ الألفَ هنا صارت حشواً بالتركيب، فاشبهت الموصولة.

«و الحرفيَّةُ تردُ» على أربعةِ أوجه:

---

١ - هو للكميت بن زيد. اللغة: الولاه: جمع وال، العناء: المشقّة و التعب .
٢ - لم يسمّ قائله. اللغة: خلّفَ: أخّر، الهموم: جمع همّ و هو الحزن، الطارقات:جمع الطارقة و هو الأتي ليلاً.
٣ - اللغة: يشتمني: يسبّني، تمرغ: تقلب.

أحدُها: أن تكونَ نافيةً«مشبهةً بليس»، و تعملُ عملها في لغة الحجــازيِّينَ، و قــد مضت مشروحةً في النواسخ.

«و» الثاني: أن تكونَ «مصدريَّةً»، و تسمَّى موصولاً حرفيًّا، و هي نوعان:

«زمانيَّة»: و تسمَّى ظرفيَّةً و وقتيَّةً لنيابتها عن ظرف زمان، نحو:﴿ ما دُمتَ حيًّا ﴾ [مريم/٣١]، أي مدَّةَ دوامي حيًّا، فحذفَ الظرفُ، و نابت عنه ما و صلتها كما جاء في المصدر الصريح، نحو: جئتك صلاة العصر، و آتيکَ قدومَ الحاجِّ. و ليسَ معنى كونهـا زمانيَّةً أنَّها تدلُّ على الزمان بذاتها، لأنَّها لو كانت كذلک لكانت اسمـاً، و لم تكـن مصدريَّةً، و قد زَعَمَ ذلکَ ابنُ السكِّيت، و تبعه ابن الشجريُّ في قوله[من البسيط]:

١٠٤٣– منّا الّذي هو ما إن طرَّ شاربُه و العَانسُونَ و منَّا المُردُ و الشِّيبُ[1]

فقال: معناه حينَ طرَّ شاربه. قالَ ابن هشام. و زِيدَتْ إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله [من الطويل]:

١٠٤٤– و رَجِّ الفَتى للخيرِ ما إن رَأيتَه ....[2]

و الأولى تقدير ما في البيت نافيةً، لأنَّ زياده إن حينئذ قياسيَّةٌ، و لأنَّ فيه سلامةً منَ الإخبار بالزمان عن الجُثة، و من إثبات معنى و استعمال لمَا لم يثبتا و هما كونها للزمـان مجرَّدةً، و كونها مضافةً، انتهى.

تنبيهات: الأوَّل: تعبير المُصنِّف بالزمانيَّة أحسنُ من تعبير غيره بالظرفيَّة لشمولها نحو: ﴿كلّما أضَاء لهم مَشَوا فيه ﴾[البقرة/٢٠]، فإنَّ الزمانَ المقدَّر هنا مخفوضٌ، أي كلَّ وقتِ إضاءة، و المخصوصُ لا يسمَّى ظرفاً، نبَّهَ عليه في المغني.

الثاني: لاتشاركُ ما في النيابة عن الزمان إن، خلافاً لابن جني، و حمل علي قوله[من الطوي]:

١٠٤٥– و تا لله ما إن شَهْلَةٌ أمُّ واحد بأوجدَ منّي أن يهانَ صغيرُها[3]

أي وقت أن يهانَ صغيرها، و تبَعه علي ذلکَ الزمخشريُّ. و خرَّج عليه:﴿ أن آتـاهُ اللهُ المُلکَ﴾[البقرة/٢٥٨]، ﴿إلا أن يَصدَّقُوا﴾[النساء/٩٢]، أی وقـت أن آتـاه الله، و حينَ أن يصدَّقوا، و معنى التعليل في البيت و الآيات ممكنٌ، و هو متَّفقٌ عليه، فلاتعـدل عنه.

---

١ – هو لأبي قيس بن رفاعة اليهوديُّ. اللغة: طرَّ: نبت، العانس: من بلغ حدَّ التزويج و لم يتزوَّج ذكرا كان أو أنثى. المرد: جمع أمرد، و هو بمعنى الّذي ما طرَّ شاربه، الشيب: جمع أشيب، و هو المبيض الرأس و اللحية.

٢ – تقدَّم برقم ٩٢٩و٩٣٤.

٣ – لم يذكرقائله. اللغة: الشهلة: العجوزة، أوجد: أكثر وجداً.

«و غيرَ زمانيَّة» نحو: ﴿ عزيزٌ عليه مَا عَنِتُّم ﴾ [التوبة/١٢٨]، أي عنتكم، ﴿ و ضَاقَتْ عليهم الأرضُ بِمَا رَحُبَت ﴾[التوبة/١١٨]، أي برحبها، و توصل الأولى في الغالب بفعلٍ ماضِ اللفظ مثبت، كما مرَّ، أو مضارع منفيٍّ بلم كقوله[من الطويل]:

١٠٤٦- و لم يلبث الجهال أن يتهضموا أخا العلم ما لم يستعنِ مجهولُ[1]

و ندَر قوله [من الوافر]:

١٠٤٧- نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَاوي ذوو الأموال منَّا و العديمُ[2]

و لايجوزُ كونُها فيه غيرَ زمانيَّة، لأنَّه يلزمُ عليه أن تكونَ هي و ما بعدها مفعولاً مطلقاً، و لم يثبت ذلك، و توصل الثانية بفعل متصرِّفٍ غيرِ أمر، و الأكثرُ كونُه ماضياً، و شذَّ قوله[من الطويل]:

١٠٤٨- .... بما لَستُما أهلَ الخيانة و الغَدرِ[3]

و الأصحُّ وصلها مطلقاً بجملةٍ اسميَّةٍ وفاقاً للسيرافيِّ و الأعلم و ابن خروف و ابن مالك كقوله[من الكامل]:

١٠٤٩- وَاصِل خَليلكَ ما التواصلُ ممكنٌ فَلأنتَ أو هو عَن قريبٍ تَرحَلُ[4]

و قوله [من البسيط]:

١٠٥٠- .... كما دمَاؤُكُمُ تَشفي من الكَلَبِ[5]

حملَ الجمهورُ ما في هذا كافّةً، قال ابن مالك: و الحكمُ عليها بالمصدريَّة أولى، لأنَّها إذا كانت مصدريَّةً كانت هي و صلتها في موضعِ جرٍّ، فلم يصرف شيءٌ عمَّا هو له ثابتٌ بخلاف الحكم بأنَّ ما كافّة. و زَعَمَ السهيليُّ أنَّ صلة ما لابدَّ أن يكون فعلاً غيرَ خاصٍّ، بل مبهماً يحتملُ التنويع، نحو: ما صنعت، و لاتقولُ: ما جلستَ، و لا ما تجلسُ، لأنَّ الجلوسَ نوعٌ خاصٌّ، ليسَ مبهما، فكأنَّكَ قلتَ: يُعجبني الجلوسُ الَّذي جلست، فيكونُ آخر الكلام مفسِّراً بأوَّله رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لها، و ردَّ بقوله تعالى:﴿آمنُوا كما آمنَ النَّاسُ﴾[البقرة/١٣]، ﴿ و ضَاقَتْ عليهم الأرضُ بما رَحُبَتْ﴾ [التوبة/١١٨]، و قول الشاعر[من الوافر]:

١٠٥١- يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي وَ كَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[6]

---

١ - لم يذكر قائله.
٢ - هو للبرج بن مسهر الطائيِّ. اللغة: طوَّف حوله، و به، أو عليه و فيه تطويفاً و تطوافاً: مبالغة في طاف بمعنى دار و حام، ناوي: ننزل أو نرجع، العديم: الفقير.
٣ - صدره «أليس أميري في الأمور بأنتما»، و هو بلا نسبة.
٤ - ما وجدت البيت.
٥ - صدره «احلامكم لسقام الجهل شافية »، و هو للكميت بن زيد.
٦ - لم يذكر قائله.

تنبيهٌ: القولُ بحرفيَّة ما هو ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ، و ادَّعى ابنُ الخروف الاتّفاق عليه، و ليسَ كذلك، بل ذهبَ الأخفش و ابن السراج إلي أنّها اسمٌ موصولٌ يفتقرُ إلى ضمير عائد عليها أسوة أمثالها من الموصولات، فإذا قلتَ: أعجبني ما صنعتَ، فالتقديرُ الصنْعُ الّذي صنعته، و ردَّ بقوله[من الطويل]:

١٠٥٢- .... بما لَستما أهلَ الخيانة و الغدر[١]

لأنّه لايتأتّى فيه تقدير ضمير يعودُ عليها.

و الثالثُ: أن تكون«صلة»أل زائدةً. قالَ السخاويُّ: من النحاة مَن قالَ في حروف الزيادة، إذ جاءَت صلةً، لأنّها قد وصل بها ما قبلها من الكَلام، و منهم مَن يقول: زائدةٌ، و منهم مَن يقولُ: لغوٌ، و منهم من يقولُ: توكيدٌ، و أبى بعضُهم إلا هذا، و لم يجز فيها إلا أن يقالَ: صلةٌ، و لا لغو، لئلّا يظنَّ أنّها دخلت لا لمعنى ألبتَّة.

و قال ابن الحاجبُ في شرح المفصَّل: حروف الزيادة سُمِّيت حروف الصلة، لأنّها يتوصَّلُ بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها. و قالَ الأندلسيُّ: أكثرُ ما تقعُ الصلةُ في ألفاظ الكوفيِّينَ، و معناه أنّه يصلُ به كلامه، و ليس بركن في الجملة و لا في استقلال المعنى، كذا في الأشباه و النظائر. و قال صاحبُ العباب: تسمَّى حروف الزيادة الصلة، لأنّها يتوصَّلُ بها إلى زيادة الفصاحة و استقامة وزن شعر أو حسن سجعٍ أو تزيين لفظٍ أو غير ذلك من الفوائد اللفظيَّة.

و ما الزائدةُ نوعان: عوض و غير عوض، فالعوض في موضعين: أحدهما: في قولهم: إمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتَ. و الثاني نحو: قولهم: إفعل هذا إمَّا لا، فما فيهما عوض عن كانَ محذوفة لزوماً كما مرَّ، و غير العوض تقعُ بعد الرافع كقولك: شتانَ ما زيد و عمرو، و قول مهلهل[٢] [من المنسرح]:

١٠٥٣- لو بأبانينِ جاءَ يَخطبُها رُمِّلَ ما أنفُ خاطب بدم[٣]

و بعد الناصب نحو: ليتما زيداً قائمٌ على الأعمال، و بعد الجازم نحو: ﴿ و إمَّا يَنْزَغَنَّكَ ﴾ [الأعراف/٢٠٠]،﴿ أيّاً مَا تَدعُوا ﴾[الإسراء/١١٠]، ﴿ أينما تكونُوا ﴾[البقرة/١٤٨]، و قول الأعشى [من الطويل]:

١ - تقدم برقم ١٠٤٨.

٢ - عدي بن ربيعة التغلبي شاعر فارس جاهلي لقِّب بالمهلهل لسهولة شعره كما لقِّب بالزير لشدَّة ميله إلى مجالسة النساء كان بطلا عنيدا من أبطال حرب البسوس التي دارت رحاها بين بكر و تغلب مدَّة أربعين سنة. و قد أسر المهلهل و مات سنة ٥٣١ . الجامع في تاريخ الأدب العربي ١٨٩/١.

٣ - اللغة: أبانان: جبلان يسمَّى بأبان الأسود و أبان الأبيض، رمِّل: لطخ.

١٠٥٤- متى ما تُناخي عند باب ابنِ هاشمٍ تُراحي و تَلقَي من فواضله ندى[١]

و بعد الخافض حرفاً كان، نحو: ﴿ فَبِما رحمَةٍ ﴾ [آل عمران/١٥٩]، ﴿عَمّا قليلٍ﴾[المومن/٤٠]، و قوله[من الخفيف]:

١٠٥٥- رُبّما ضربة بسيف صقيلٍ بينَ بُصرَى و طعنة نجلاء[٢]

أو اسماً كقوله تعالى: ﴿أيما الأجلَينِ قَضَيتُ فَلا عُدوَانَ عَلَيَّ﴾[القصص/٢٨]، و قول الشاعر[من الكامل]:

١٠٥٦- نَامَ الخَليُّ و ما أُحسُّ رُقادي و الهمُّ محتضرٌ لدى وسَادي
مِن غير ما سَقَمٍ و لكن شَفَّني همٌّ أراهُ قَد أصاب فُؤادي[٣]

قوله [من الطويل]:

١٠٥٧- .... و لا سيَّما يوم بدارة جُلجُل[٤]

أي و لا مثل يوم، و قوله تعالى:﴿ مثلَ مَا أنّكم تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات/٢٣].

و قيلَ: الخافضُ في قول بعضهم: ما خلا زيد و ما عَدا عمرو بالخفض، و هو نادر.

و بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، كما مرَّ، و غيرَ جازمةً، نحو: ﴿حَتّى إذا ما جَاؤُوها شَهِدَ عليهم سَمعُهُمْ و أبصارُهم﴾[فصلت/٢٠].

و بين المتبوع و تابعه في نحو: ﴿مثلاً مَا بَعُوضَةً ﴾[البقرة/٢٦]. قالَ الزجّاجُ: ما حرفٌ زائدٌ للتوكيد عندَ جميع البصريِّين، انتهى. و يؤيِّده قراءة ابنِ مسعود. و بعوضة بدل. و قيلَ: ما اسمٌ نكرةٌ صفةٌ لمثلاً، أو بدلٌ منه، و بعوضة عطفُ بيان على ما، و زادها الأعشى مرَّتين في قوله [من البسيط]:

١٠٥٨- امّا تُرينا حُفاةً لا نعالَ لنا إنّا كذلكَ ما نَحفي و نَنتَعِلُ[٥]

و أمية بنُ أبي الصلت[٦] ثلاثَ مَرَّات في قوله [من الخفيف]:

١٠٥٩- سَلَعٌ ما و مثلُه عُشَرٌ ما عَائِلٌ ما وعَالَتِ البَيقُورا

---

١ – اللغة: تناخي: مجزوم تناخين من أناخت البعير أي أبركته، ابن هاشم: محمد(ص)، تراحي: مجزوم تراحين من الراحة، الفواضل: جمع فاضلة، أي النعمة العظيمة، الندى: الجود .

٢ – هو لعدى بن الرعلاء. اللغة: الصقيل: المجلو،بصرى: بلدة بالشام، الطعنة: الضربة بالرمح، نجلاء: واسعة.

٣ – هما للأسود بن يعفر. اللغة: الخلي: الخالي من الهموم، ما أحسّ: ما أجد، الرقاد: النوم، محتضر: حاضر، الوساد: المخدة، السقم: المرض، شفني: هزلني، الفؤاد: القلب.

٤ – تقدّم برقم٢.

٥ – اللغة: الحفاة: جمع الحافي و هو من لانعل له، النعال: جمع نعل، نحفي: نمشي بغير نعل، ننتعل، نلبس: النعل.

٦ – شاعر جاهلي من قيس عيلان، و كان مفطوراً على التديُّن، و حرَّم الخمرة، و شكَّ في الأوثان و أكثر شعره في الشؤون الدينيَّة و التاريخيَّة. مات سنة ٦٣٠م . المصدر السابق ص ٢٨٦.

و هذا البيتُ قالَ عيسى بنُ عمر: لا أدري ما معناه، و لا رأيت أحداً يعرفه، و قالَ غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاءَ في سنة الجدب عقدوا في أذناب البقر و بين عراقيبها[١] السَّلَع بفتحين، و العُشَر بضمّة ففتحة، و هما ضربان من الشّجر، ثُمَّ أوقدوا فيها النارَ، و صعدوا بها الجبالَ، و رفعوا أصواتهم بالدعاء، قال [من البسيط]:

١٠٦٠- أجَاعِلٌ أنتَ بيقوراً مُسلَعةً ذريعةً لكَ بينَ اللهِ و المطرِ[٢]

و معنى «عالت البيقورا» أنّ السنة أثقلتِ البقرَ بما حملتها من السَّلع و العُشَر، قاله في المغني.

الرابعُ : أن تكونَ« كافّة»، و لم يجعلها مندرجةً تحتَ الزائدة، و إن لم يكن لها معنًى، لأنّ لها، كما قال الرضيّ، تأثيراً قويّاً، و هو منعُ العامل منَ العمل و تهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخلَه، و هي ثلاثةُ أنواع:

أحدها: الكافّةُ عن عمل الرفع، و لاتتّصل إلا بثلاثة أفعال: قَلّ و كثرَ و طالَ، و علّة ذلك شبههنّ برُبَّ، و لاتدخل حينئذ إلا على جملة فعليّةَ، صُرِّحَ بفعليّتها كقوله[من الخفيف]:

١٠٦١- قلّما يَبرَحُ اللبيبُ إلى ما يُورِثُ المَجدَ داعياً أو مُجيباً[٣]

و أمّا قول المرّار [من الطويل]:

١٠٦٢- صددت فاطولت الصُّدودَ و قلّما وصالٌ على طولِ الصدود يدومُ[٤]

فضرورةٌ. و زَعَمَ المبرّد أنّ"ما " زائدةٌ، و"وصال" فاعلٌ لا مبتدأ، و زَعَمَ بعضُهم أنّ "ما" مع هذه الأفعال مصدريّةٌ لا كافّةٌ.

و الثانية: الكافّة عن عمل النصب و الرفع، و هي المتّصلةُ بأنّ و أخواتها كما مرَّ، و زعم ابنُ دُرستويه و بعض الكوفيّينَ أنّ ما مع هذه الأحرف اسمٌ نكرةٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشأن لما فيها من التفخيم و الإبهام، و الجملة الّتي بعدها في موضع الخبر عنها و مفسّرة لها كالّتي بعد ضمير الشأن، و ردَّ بأنّها لو كانت كذلك لاستُعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

و الثالثة: الكافّةُ عن الجرّ، و تتّصلُ بأحرف و ظروف. فالأحرف أحدها ربَّ و أكثر ما تدخلُ حينئذ على الماضي كقوله [من المديد]:

---

١ - اللغة: العراقيب: جمع العرقوب و هو من الدابّة: ما يكون في رجلها بمنزله الركبة في يدها.
٢ - البيت لوذّاك الطائي، و ليس فيه شاهد نحوي، و لكن ابن هشام ساقه تفسيرا للبيت السابق.
٣ - لم يذكر قائله. اللغة: يبرح: يزال، اللبيب: العاقل.
٤ - هو للمرار سعيد بن القعقس من الشعراء الأمويّين. اللغة: صددت: من الصدود بمعنى الإعراض.

١٠٦٣- رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ   ترفعَن ثوبي شَمالاتُ[1]

لأنَّ التكثيرَ و التقليلَ أنَّما يكونانَ فيما عُرف حدُّه، و المستقبل مجهول، و قد يليها المضارع، نحو: ربَّما يودُّ، و قيل: هو مؤوَّل بالماضي، و قد يليها الجملة الاسميَّة خلافاً للفارسيِّ، كقوله[من الخفيف]:

١٠٦٤- ربَّما الجَاملُ المؤبَّلُ فيهم   و عَناجيجُ بينهنَّ المِهَارُ[2]

و الثاني الكاف، نحو: كن كما أنت، و قوله[من الطويل]:

١٠٦٥- أخٌ ماجدٌ لم يُخزِني يومَ مشهدٍ   كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنهُ مَضَاربه[3]

و قوله[من الطويل]:

١٠٦٦- ألَم تَرَ أنَّ البَغلَ يَتبَعُ إلفَهُ   كَمَا عامرٌ و اللُّؤومُ مُؤتلِفَانِ[4]

و قيلَ: لاتكفُّ الكاف بما و أنَّ«ما» في ذلک مصدريَّةٌ موصولةٌ بالجملة الاسميَّة.

الثالث: الباء كقوله [من الخفيف]:

١٠٦٧- فَلئِن صرتَ لا تُحيرُ جواباً   لَبِمَا قَد تُرَى و أنتَ خَطيبُ[5]

ذكره ابنُ مالک، و أنَّ«ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿ و اذكُرُوه كما هَدَاكم ﴾[البقرة/١٩٨]، قال ابن هشام: و الظاهرُ أنَّ الباءَ و الكافَ للتعليل، و أنَّ «ما» معها مصدريَّةٌ، قد سلمَ أنَّ كلًّا من الكاف و الباء يأتي للتعليل مع عدم«ما» كقوله تعالى:﴿ فَبظلمٍ من الَّذين هَادُوا حَرَّمنا عليهم طَيِّبات ﴾[النساء/١٥٩]، ﴿ وَيكأنَّه لايُفلحُ الكافرونَ ﴾ [القصص/٨٢]، و أنَّ التقديرَ أعجبُ لعَدم فلاح الكافرين، ثُمَّ المناسبُ في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع: مِنْ، كقوله [من الطويل]:

١٠٦٨- وَ إنَّا لَممَّا نَضرِبُ الكَبشَ ضَربَةً   علي رأسه تلقيَ اللسانَ منَ الفمِ[6]

قاله ابن الشجريِّ، و الظاهر أنَّ «ما» مصدريَّة، و أنَّ المعنى مثله في: ﴿ خُلِقَ الإنسانُ من عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء/٣٧].

و أمَّا الظروفُ فأحدها بعد، كقوله[من الكامل]:

---

١ – البيت لجذيمة بن مالک الأبرش، اللغة: أوفيت: أشرفت، العلم، الجبل، الشمالات: رياح الشمال الشديدة.

٢ – هو لأبي دؤاد الإيادي شاعر جاهليٌّ اشتهر بوصف الخيل. اللغة: الجامل: جماعة الإبل، المؤبل: كثير الإبل، العناجيج: جمع عنجوج، و هو من الخيل: الطويل العنق، المهار: جمع مهر و هو ولد الفرس. و المعنى أنّه إذا قامت الحرب حشد لها الإبل الكثيرة و أحسن الخيول مع أمهارها.

٣ – هو لنهشل بن حري. اللغة: ماجد كريم. لم يخزني: لم يهنّي.

٤ – هو لزياد بن الأعجم .

٥ – هو لمطيع بن أياس أو لصالح بن عبد القدوس. اللغة: تحير: ترجع و تردُّ.

٦ – تقدّم برقم ٣٢٨ .

١٠٦٩- أعلاقةً أمَّ الوُليِّد بَعدَ مَا أفنانُ رأسِک كالثَّغام المُخلسِ[١]

و قيل: ما مصدريَّة، و هو الظاهر، لأنّ فيه إبقاءَ«بعد» على أصلها من الإضافة، و لأنّها لو لم تكن مضافة لنوِّنت، انتهى. و ما استظهره مبنيٌّ على القول بجواز كون صلة ما جملة اسميّة، و هو الصحيحُ، كما تقدَّمَ، و الجمهورُ على خلافه.

و الثاني بين، كقوله [من الخفيف]:

١٠٧٠- بيَنَما نحن بالأراک معاً إذ أتيَ راكبٌ على جمله[٢]

و قيلَ: في ما هذه غيرُ ذلک كما مرَّ.

الثالثُ و الرابعُ: حيثُ و إذ، و يضمنان حينئذٍ معني إنِ الشرطيَّة، فيجزمانِ فعلين كما مرَّ في حديقة الأفعال.

هل

ص: هَل حرفُ استفهام، و تفترقُ عن الهمزة بطلب التصديق وحده، و عدم الدخول على العاطف و الشرط، و اسم بعده فعل، و الاختصاص بالإيجاب، فلا يقال:هل لَم يقُم؟ بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَم نَشرَح لَکَ صَدرَکَ﴾.

ش: الرابعةُ و العشرونَ«هل»، و يقالُ فيها: ألْ بإبدال هائها همزةً، و هي«حرفُ استفهام» موضوعٍ لطلب التصديق، و قيّده ابن هشام في المغني بالإيجابيِّ، قال: فلايكون للتصوُّر و لا للتصديق السلبيِّ، و تبعه على ذلک التقيُّ السبكيُّ في جمع الجوامع، و هو كما قال الجلال المحليّ[٣] سهوٌ، سرى إليه من أنّ هل لاتدخل على النفي، فلا يقالُ: هل لم يقم: و الصوابُ أنّها لطلب التصديق مطلقاً، أي لطلب الحكم، أ هو نفيٌ أو إثباتٌ، كما قالَ أهلُ البيان يقالُ في جواب هل قام زيدٌ نعم أو لا.

«و تفترقُ» هلَ «عن الهمزة» بعشرةِ أوجه:

أحدها: اختصاصُها «بطلب التصديقِ وحدَه» دونَ التصوُّر، و الهمزة يطلبُ بها التصديقُ و التصوُّرُ معاً، كما مرَّ.

---

١ - هو للمرار الأسدي. اللغة: أمُّ الوليد: كنية صاحبة الشاعر: الأفنان: جمع فنن و هو غصن و أراد به هنا غصن الشعر، الثغام: شجرة بيضاء الثمر و الزهر، تنبت في قنّة الجبل، و اذا يبست اشتد بياضها، المخلس: اسم الفاعل من أخلس الكلأ، اذا اختلط رطبه بيابسه.
٢ - هو لجميل بثينة. اللغة: الأراکُ: اسم موضع ، الجمل: البعير.
٣ - محمد بن أحمد المحليُّ الشافعيُّ، أصوليٌ، مفسّر عرفه ابن العماد بتفتازانيّ العرب، من كتبه: تفسير الجلالين و كنز الراغبين ، مات سنة ٨٦٤ هـ . الأعلام للزركلي، ٢٣٠/٦.

الثاني: «عدمُ الدخول على العاطف»، و إنّما يقعُ بعده نحو: ﴿فَهَل يهْلَكُ إلا القومُ الفاسقونَ﴾[الأحقاف/٣٥]، و في الحديث: هل ترك لنا عقيل من رباع [1]. و قال الشاعر[من الطويل]:

١٠٧١- وَ هَل أنَا إلا مِن غَيّة إن غَوَت غَويتُ وَ إن تَرشُدْ غَزيّةُ أرشُدِ [2]

و قال[من الخفيف]:

١٠٧٢- ليتَ شعري هَل ثُمَّ هل آتِيَنَّهُم .... [3]

بخلاف الهمزة، فإنّها تدخلُ على العاطف، نحو: ﴿ أفَلَم يَسيرُوا ﴾[غافر/٨٢]، ﴿ أفلا تعقلونَ﴾ [البقرة/٧٦]، ﴿أ ثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمنْتُم به ﴾[يونس/٥١].

و هذا حكمٌ اختصَّت به الهمزة دُونَ سائر أخواتها تنبيهاً على إصالتها، و باقي الأدوات كهل فلاتدخلُ على العاطف، بل تتأخَّرُ عنه، كما هو قياسُ جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿ و كيفَ تَكفرونَ﴾[آل عمران/١٠١]، ﴿فأين تَذهَبُونَ﴾ [التكوير/٢٦]، ﴿فأنّى تُؤفكُونَ﴾[الأنعام/٩٥]، ﴿فأيُّ الفريقينِ﴾ [الأنعام/٨١]، ﴿فمَا لَكُم في المنافقينَ فئتَين﴾[النساء/٨٨].

هذا مَذهبُ سيبويه و الجمهور، و خالفهم جماعةٌ أوّلهم الزمخشريُّ، فزَعَموا أنّ الهمزةَ في المواضع المذكورة و نحوها في محلّها الأصليِّ، و أنّ العطفَ على جملة مقدَّرة بينها و بين العاطف محافظةً على إقرار حرف العطف على حالة من غير تقدم و لا تأخير فيقدِّرونَ في: ﴿أفلم يسيروا﴾ [غافر/٨٢]، و﴿ في أفلا تعقلونَ ﴾[البقرة/٧٦]، امكثوا أفَلَم يسيروا، أتجهلونَ فلاتعقلونَ. قال أبوحيّان: و هو تقديرُ ما لا دليلَ عليه من غير حاجة، و قال ابن هشام: يضعفه ما فيه من التكلُّف، و أنّه غيرُ مطَّرد.

الثالثُ: عدمُ الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل: ﴿أ فإيْن مِتَّ فَهُمُ الخالدونَ﴾[الأنبياء/٣٤].

الرابع: عدمُ الدخول على اسمٍ بعده فعل اختياراً [4]، و لذلكَ وجبَ النصبُ في نحو: هل زيداً ضربته؟ لأنّ هل إذا كانَ في خبرها فعل وجبَ إيلاؤها إيّاه، فلايقالُ: هل زيدٌ قامَ، إلا في ضرورة خلافاً للكسائيِّ في تجويز إيّاه اختياراً [5]، قال الشاعر[من البسيط]:

١٠٧٣- أمْ هَل كبيرٌ بَكَى لم يقضِ عَبرَتَه .... [6]

---

١ - البخاري، كتاب الحج ص ١١١. عقيل ابن أبي طالب هو شقيق الإمام علي(ع). الرباع: المنازل.
٢ - هو لدريد ابن الصمة. اللغة: غزيّة : قبيلة، غوت: أمعنت في الضلال.
٣ - تمامه «أو يحولَنَّ من دون ذلك حِمامُ»، و هو للكميت بن زيد. اللغة: الحمام: الموت.
٤ - أي هذا هو المذهب المختار عند النحاة، لأنّه أولى.
٥ - سقط اختياراً في «ط».
٦ - تمامه «إثر الأحبّة يومَ البَيْنِ مشكومُ»، و هو لعلقمة الفحل. اللغة: البين: الفراق.

قالَ أبو حيَّان: و يمتنع أن يكون مبتدأً و خبراً، بل يجبُ حمله على إضمار فعل، قال الرضيُّ و غيره: و سببُ ذلک أنَّ الأصلَ هل أن يكونَ بمعنى قد فقيل أهل كقوله[من الرجز]:

١٠٧٤- أهَل عَرفتَ الدَّارَ بالغَرِيَين ....[1]

و كَثُرَ استعمالها كذلک فحذف الهمزة لكثرة الاستعمال استغناءً بها عنها و إقامة لها مقامها، و قد جاءت على الأصل، نحو قوله تعالى:﴿ هَل أتى على الإنسان ﴾[الإنسان/١]، أی قد أتي، و قَد مختصَّة بالفعل فكذلک هل، لكنَّها لما تطفَّلت على همزة الاستفهام انحطَّت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل، فاختصَّت به فيما إذا كان في حيِّزها، لأنَّها إذا رأته في حيِّزها، تذكَّرت عهوداً بالحمى، و حنَّت إلى الألف المألوف، و عانقته، و لم ترض باعتراض الاسم بينهما، و إذا لم تره في حيِّزها، تسلَّت عنه ذاهلة، انتهى. بخلاف الهمزة، فتدخلُ على اسم بعده فعلٌ اختياراً بدليل قوله تعالى: ﴿أ بَشَراً منّا واحداً نتَّبعه﴾ [القمر/٢٤]، و تقولُ: أزيد قَامَ على الابتداء و الخبر.

و الخامسُ: تخصيصُ المضارع بالاستقبال، نحو: هل تسافرُ؟ بخلاف الهمزة، نحو: أتظنُّه قائماً؟

و أمّا قول ابن سيدة في شرح الجمل[2]: لايكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهوٌ، قال الله تعالى: ﴿ فَهَل وَجَدتُم ما وَعَدَ ربُّكم حَقّاً ﴾[الأعراف/٤٤].

السادسُ: عدمُ الدخول على أنَّ بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى:﴿ أ أنَّک لأنتَ يوسفُ﴾[/٩٠].

السابعُ: وقوعها بعدَ أم قال تعالى:﴿ هَل يَستَوي الأعمى وَ البصيرُ أم هَل تَستوي الظلماتَ و النورُ ﴾[الرعد/١٦].

الثامنُ: إرادةُ النفي بها في الاستفهام، و لذلک دَخلَت على الخبر بعدها إلا نحو: ﴿هَل جزاءُ الإحسان إلا الإحسانُ ﴾[الرحمن/٦٠]، و الباء في قوله[من الطويل]:

١٠٧٥- .... ألاَ هَل أخُو عيْشٍ لذيذٍ بدائمِ[3]

بخلاف الهمزة.

---

١ - تمامه «لم يبق من آيٍ بها يحلَّين »، و هو لخطام المجاشعيّ. اللغة: الغريان: بناءان طويلان، يقال هما قبر مالک و عقيل نديمي جذيمة الأبرش، و سمّيا الغريين، لأنَّ النعمان بن المنذر كان يغرّيهما بدم من يقتله في يوم بؤسه. لسان العرب ٢٨٩١/٣.

٢ - الجمل في النحو لابن إسحاق الزجاجيّ النحويّ المتوفّى سنة ٣٣٩ هـ . كشف الظنون ٦٠٣/١.

٣ - صدره«يقول إذا اقلولى عليها و أقردت»، و قائله الفرزدق في هجاء جرير. اللغة: اقلولى: ارتفع. أقردت: سكنت.

التاسعُ: أنّها تكونُ بمعنى قد، و ذلک مع الفعل، و به فَسَّرَ جماعةٌ منهم ابن عباس و الكسائيُّ و الفرّاء و المبرِّد قوله تعالى: ﴿هَل أتى على الإنسان حين مع الدهر﴾[الإنسان/١]، و أنكره قومٌ منهم أبوحيّان قال: و لم يقم على ذلک دليلٌ واضحٌ.

العاشرُ: الاختصاصُ بالايجاب، فلاتدخلُ على نفي، لايقال: هل لم يقم زيدٌ، بل هل قامَ زيدٌ ؟ بخلاف الهمزة، فإنّها تدخل على الإيجاب، نحو: ﴿أشهدُوا خلقَهم﴾ [الزخرف/١٩]، و النفي نحو قوله تعالى:﴿ ألم نشرحْ لک صَدْرَک ﴾[الشرح/١]، ﴿أ لَن يَكفيَكم ﴾[آل عمران/١٢٤]، و الهمزة في ذلک للإنكار الابطالي، و هي الّتي تقتضي أنّ ما بعدها غيرِ واقعٍ، و مِن ثَمَّ لزم ثبوته هنا، لأنّ نفيَ النفي إثبات، و المعنى شرحنا، و كفا كم اللهُ، و اللهُ سبحانه و تعالى أعلم.

و هنا انتهى غرض المُصنّف(ره) من هذا التاليف، و بانتهائه انتهى غرضنا أيضاً من الشرح، و قد جاءَ بحمد الله سبحانه شرحاً حافلاً و بإبراز مخدَّرات المعاني و الفوائد كافلاً، و لم آلُ جهداً في تحقيق مسائله و تحرير براهينه و دلائله ناسباً كلَّ قولٍ إلى قائله، و عازياً كلَّ نقل إلى ناقله غير غامطٍ[1] و لا جاحدٍ فضل أحد، فبئس المرءُ مَن غمطَ و جحدَ، و قد قيل: من بركه العلمِ و شكره عزوهُ إلى قائله و إثبات ذكره.

و سلكتُ فيه النهجَ الّذي يرتضيه الفضلاءُ، و إن سخطه الجهلاءُ، و أتيتُ به على الوجه الّذي يقصده الماهرونَ، و إن انحرف عنه القاصرونَ غير مبال بإعراض الحاسدين، و لا عابئ بإنكار المعاندين، و المسؤول ممّن كرمت شيمته، و غلت في سوق الانصاف قيمتهُ أن يغتفرَما يعثر عليه من زَلَل، و يستر ما يراه فيه من خللٍ، و أن يمنَّ بإصلاح الفساد و ترويج الكساد، و أجرهُ على مَن لايضيعُ لديه عملٌ، و لايخيبُ فيه أملٌ. لا إله غيره، و لامرجوَّ إلا خيرُه، و قد ختم المُصنّف(ره) كتابه هذا بدعاءٍ وقعَ إن شاء الله تعالى موقع الإجابة، و قرنت سهامه المسدودة بالإصابة .

فقال: أللهُمَّ اشرَح صُدُورَنا بأنوار المعارف، وَ نوِّر قُلُوبنا بحقائق اللّطائف، و اجعَلْ ما أورَدناهُ في هذه الوَرَقات خالصاً لوَجهکَ الكَريم، وَ تَقبَّلْهُ مِنّا إنَّکَ أنتَ السميعُ العَليمُ. فإنّا نَتوَسَّلُ إلَيکَ بحَبيبِکَ مُحَمَّد سيِّد المرسَلينَ. وَ إلهِ الأئمة المعصُومينَ، صَلَواتُ اللهِ سَلامُهُ عَلَيهم أجمعينَ. وَ الحمد لله رَبِّ العالمينَ.

قالَ المُصنّف(ره): و كانَ الفراغُ من تسويدِ الأصل صحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس و سبعين و تسعمائة، و من محاسن الاتّفاقات أنّ سابع شهر شوال هو تاريخ الإتمام، و قد نظمه رحمه الله فقال[من الهزج]:

---

١ - غامط: محتقر.

بسابع شهر شوال	جنينا ورد إكماله
و سابع شهر شوال	غدا تاريخ إتمامه

و الحمدُ لله على الإتمام، و الصلاة على خير الأنام محمَّد و آله عليهم أفضل الصلاة و السلام. قال الشارح، عفا الله تعالى عنه بمنّه، و كان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارک مع تشويق البال[١] و كثرة الهمّ و البلبال[٢] و كوني في زمان و بلاد قد كسدت فيها سوقُ الفضل و طلّابه، و قامت دولة الجهل و أحزابه، فلم يعرف من العلم إلا اسمُه، و لم يبق منه أثر، و لولا خشية المبالغة قلت: إلا رسمه، صبيحةَ يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادي الأخرى إحدى شهور سنةَ تسع و سبعين و ألف.

أحسن الله ختامها، و أكملَ على أحسن نسق نظامها، و ذلکَ بالديار الهنديَّة، و أنا أسألُ الله جلّ جلاله من فضله و إنعامه أن يتمَّ النعمة بقبوله كما مَنَّ بإتمامه، و أن يجعلَه خالصاً لوجهه عزَّ و جلّ و رضوانه و أن ينفع به طالبيه بكرمه و إحسانه.

كتبه مؤلّفه الفقير إلى ربّه الغني علي صدر الدين المدني بن أحمد نظام الدين الحسينيُّ الحسنيُّ، عفا اللهُ عنهما، و بلغهما أمنهما، و الحمدلله ربِّ العالمينَ، و الصّلاةُ و السّلامُ على سيِّدنا محمَّد و آله الطيِّبينَ الطاهرينَ، ما ذرَّ شارقٌ، و سُمِعَ بارقٌ. آمينَ.

١ - البال: الحال و الشأن.
٢ - البلبال: شدّة الهمّ.

فهرس المصادر و المراجع

١ - القرآن الكريم

٢- ابن أزرق و ابن سيرين، دائرة المعارف بزرگ فارسي، طهران، شركة افست، الطبعة الثانية،١٣٧٤هـ ش.

٣- ابن جني، الخصائص، بتحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربيّ، لاط، ١٣٧١.

٤- ابن حاجب، الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الأستر آبادي، بيروت ، دار الكتب العلمية،لاط،١٤٠٥ هـ ق .

٥- ابن الخراساني و ابن الكثير، دائرة المعارف الإسلاميّة الكبري، طهران، مركز دائرة المعارف الإسلاميّة الكبري، الطبعة الأولى، ١٧٧هـ ش.

٦- ابن خلّكان، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، بيروت، دار صادر، لاط، ١٩٧٧م.

٧- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، الجزء الأول و الثاني، طهران، ناصر خسرو، الطبعة السابعة، ١٤١١ هـ ق.

٨- ابن مالك، الألفية، قم،دفتر نشر نويد اسلام، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ ق.

٩- ابن منظور، لسان العرب، (أربعة أجزاء)، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ق.

١٠- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت ،دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ .

١١- أبو الحجّاج يوسف ابن سليمان، شرح ابيات سيبويه، بيروت، مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ ق.

١٢- أبو عبيد، معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع، بيروت،دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ق.

١٣- أحمد حنبل، مسند أحمد حنبل، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، لاط، ١٩٩٤م.

١٤- اسكندري أحمد و الآخرون، المنتخب من أدب العرب، القاهرة، المطبعة الأميريّة، لاط، ١٩٥١م.

١٥- الأربلي علاء الدين، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، بيروت، دار النفائس، الطبعة الأولى،١٤١٢ هـ ق.

١٦- أسعد النادري محمد، نحو اللغة العربيّة، بيروت، المكتبةالعصريّة، الطبعة الثانيّة،١٤١٨هـ ق.

١٧- الأنباري كمال الدين أبو البركات، الأنصاف في مسائل الخلاف، بيروت، المكتبة العصرية، لاط١٤١٩هـ ق.

١٨- الأفغاني سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، لاط، لات.
١٩- الأنصاري جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب، بيروت، الطبعة الخامسة،١٩٧٩م.
٢٠- الأنصاري جمال الدين ابن هشام، قطر الندي و بل الصدي، قم، مطبعة النهضة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ق.
٢١- الأنصاري جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، قم، دار الهجرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.ق
٢٢- الأمين السيّد محسن، أعيان الشيعة، المجلّد التاسع، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، لاط، ١٤٠٣هـ ق.
٢٣- إميل بديع يعقوب، موسوعة أمثال العرب، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى،١٤١٥هـ ق.
٢٤- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ.ق.
٢٥- إميل بديع يعقوب، موسوعة الصرف و النحو و الإعراب، طهران، منشورات استقلال، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ق.
٢٦- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في علم العروض و القافية و فنون الشعر، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى،١٤١١هـ ق.
٢٧- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغة و الأدب، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٢٨- إياد خالد الطباع، منهج تحقيق المطبوعات، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ق.
٢٩- البخاري أبي عبد الله، صحيح البخاري، بيروت، دار الأرقم، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ق.
٣٠- البستاني بطرس، أدباء العرب، بيروت، دار الجيل، لاط، لات.
٣١- البستاني فؤاد إفرام، المعاني الحديثة عن مجاني الأب شيخو، بيروت، دارالمشرق، لاط، لات.
٣٢- البستاني فؤاد إفرام، دائرة المعارف، بيروت، لاط، ١٩٦٤م.
٣٣- البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ق.
٣٤- الترمذي، سنن الترمذي، بيروت، دار الفكر،لاط، لات.
٣٥- البغدادي إسماعيل باشا، هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين و آثار المُصنّفين، بيروت، دار الإحياء التراث العربي، لاط، ١٩١٥م .

٣٦- التفتازاني سعد الدين، شرح المختصر، قم، منشورات دار الحكمة، لاط، لات.
٣٧- التفرشي مصطفي، نقد الرجال، الجزء الرابع، بيروت، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ق .
٣٨- التونجي محمد، المعجم المفصَّل في علوم اللغة، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ق .
٣٩- الجرجاني عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، بيروت، المكتبة العصرية، لاط، ١٤٢٤هـ ق.
٣٤٠- حاجي خليفه، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لاط،لات.
٤١- الحر العامليُّ، وسائل الشيعة، الجزء العاشر،لاط، موسسه آل البيت، لات
٤٢- حرز الدين محمد، معارف الرجال في تراجم العلماء و الأدباء، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعشي، لا طبع ،١٤٠٥هـ ق.
٤٣- حمدان محمود موسي، مسائل الخلاف بين النَّحويِّينَ البصريين و الكوفيين في ضوء النظر البلاغي، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ق.
٤٤- خرمشاهي بهاءالدين و آخرون، دائرالمعارف التشيُّع،طهران، نشر شهيد محبي، الطبعة الأولى،١٣٧٥هـ ش.
٤٥- الخوانساري محمد باقر، روضات الجنّات، الجزء السابع، قم، مكتبة اسماعيليان، لاط، ١٣٩٢هـ ق.
٤٦- ديوان إمام علي(ع)، جمعه وضبطه حسين الأعلمي، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الأولى، ١٤١٩هـ ق.
٤٧- ديوان امرئ القيس،تحقيق محمد رضا مروة، بيروت، الدار العالمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ق.
٤٨- ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ق.
٤٩- ديوان جرير، شرح يوسف عيد، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى،لاط، لات .
٥٠- ديوا ن الشريف الرضيّ، صحَّحه إحسان عباس، بيروت، دار صادر، لاط، ١٩٩٤م.
٥١- ديوان شيخ بهايي، با مقدمة استاذ سعيد نفيسي، نشر چگامه، لاط، ١٣٦١هـ ش.
٥٢- ديوان عمربن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ق.
٥٣- ديوان الفرزدق، شرح إيليا الحاوي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٥٤ - ديوان كثيِّر عزَّة، شرح قدري مايو، بيروت، دارالجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ق .

٥٥- ديوان المتنبيّ،شرح عبد الرحمن البرقوقي،بيروت، دار الكتاب العربي،لاط ١٤٠٧هـ ق.
٥٦-الدرويش محي الدين،إعراب القرآن الكريم و بيانه، دمشق،الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ق.
٥٧- الدقر عبدالغني،معجم القواعد العربية،قم، منشورات حميد،الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ ق.
٥٨- الزجّاج، معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٠٨.
٥٩- الزركلي خير الدين، الأعلام،الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ.
٦٠- الزمخشري أبوالقاسم جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق، إميل بديع يعقوب، بيروت،دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ق.
٦١- الزمخشري أبوالقاسم جار الله، الكشّاف،بيروت،دارالكتاب العربي،لاط، ١٤٠٧هـ ق.
٦٢- الزوزني،شرح المعلقات السبع،بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ ق.
٦٣ - السجستاني أبوداود، سنن أبي داود،بيروت ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ق.
٦٤- سزگين فؤاد،تاريخ التراث العربيّ، قم، مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ق.
٦٥- سيبويه، الكتاب، الجزء الأول و الثاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعةالثالثة، ١٤١٠هـ ق.
٦٦- السيوطي جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الجزء الأول و الثاني، بيروت المكتبة العصرية، لاط،١٣٨٤هـ ق.
٦٧- السيوطي جلال الدين، البهجة المرضية في شرح الألفية، الجزء الأول و الثاني، قم، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ق.
٦٨- السيوطي جلال الدين، شرح شواهد مغني اللبيب، المجلد الأول و الثاني، لاط، لات.
٦٩- السيوطي جلال الدين بن أبي بكر، الجامع الصغير، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ ق.
٧٠- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، نشر أدب حوزة، لاط، لات.
٧١- الشرتوني رشيد، مبادئ العربية، قم، مؤسسة مطبوعات دارالعلم، الطبعة السادسة، ١٣٦٩ هـ ش.
٧٢- شريف محمد باقر، جامع الشواهد، قم، مكتبة الفيروز آبادي، لاط، ١٤١٢هـ ق.
٧٣- الطبرسي، مجمع البيان ، الجزء الخامس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ .
٧٤- الطنطاوي محمد،نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة،بيروت،الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ق.
٧٥- الطهراني آغا بزرگ، طبقات أعلام الشيعة، طبع جامعة طهران، لاط، ١٣٧٢هـ ش .

٧٦- عباچي آباذر، علوم البلاغة في البديع و العروض والقافية، طهران، سمت، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ ش.
٧٧- عباس حسن ، النحو الوافي، الطبعة السابعة، ناصر خسرو، طهران،١٣٨٣هـ ش
٧٨- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، بيروت، دارالجيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ق.
٧٠ - الغلاييني مصطفي، جامع الدروس العربية، صيدا و بيروت، المطبعة العصرية، الطبعة العاشرة، ١٣٨٨هـ ق.
٨٠- الفاخوري حنا، الجامع في تاريخ الأدب العربي، بيروت، دار الجيل، لاط، لات.
٨١- فريد وحدي محمد، دائرالمعارف القرن العشرين، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٩٧١م.
٨٢- فضلي عبد الهادي، تاريخ قراءات قرآن كريم، مترجم: سيد محمد باقر حجتي، قم، منشورات اسوه، لاط، ١٣٧٨ هـ ش.
٨٣- القزويني، سنن ابن ماجه، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ق .
٨٤- القميّ الشيخ عباس، سفينة البحار، الجزءالثاني، بيروت، دار المرتضي، لاط، لات.
٨٥- الكتبي محمد بن شاكر، فوات الوفيات، بيروت، دارالكتب العلميّه، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ق.
٨٦- كحّالة عمر رضا، معجم المؤلّفين، بيروت، دارإحياء التراث العربي، لاط، لات.
٨٧- ملك بن أنس، الموطأ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ق .
٨٨- محمد هارون عبدالسلام، قواعد تحقيق المخطوطات، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الرابعه، ١٩٧٠ م.
٨٩- محمدبن يعقوب أبو الفرج، الفهرست، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ق.
٩٠ - محمد بن علي بن الصبان، حاشية الصبان علي شرح الأشموني، قم، منشورات زاهدي، ١٤١٢هـ.
٩١ - محيسن محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربيّة، بيروت، دارالجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ق .
٩٢- المدرس الأفغاني محمد علي، الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطي، قم، منشورات سيد الشهداء، لاط، ١٤١١هـ ق.
٩٣- مدرسي محمد علي، ريحانة الأدب، منشورات خيام، الطبعة الرابعة.لات.
٩٤- المدني السّيّد علي صدرالدين، سلافة العصر، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ .
٩٥- المدني السّيّد علي صدرالدين، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة،بيروت، مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانيّة ،١٤٠٣هـ .

٩٦- المدني السيّد علي صدرالدين، رياض السالكين، الجزء الأول، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ .

٩٧- مطلوب أحمد، معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، بيروت، مكتبة لبنان ناشـــرون، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.

٩٧ - معروف يحيى، العروض العربي البسيط، طهران، سمت، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ ش.

٩٩- المقريُّ أبو ماهر، أخبار النّحويِّينَ، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

١٠٠- المنجد صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعـــة الرابعة، ١٩٧٠ م.

١٠١- المنجد في الأعلام، دار الفقه، مطبعة سپهر، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ ق.

١٠٢- الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد ابوالفضل ابراهيم، بيروت، دار الجيـــل، الطبعـــة الثانية، ١٤٠٧هـ ق.

١٠٣- الميداني نيشابوري أبوالفضل، أساس العربيه(الهادي للشادي)، تصحيح فيروز حريرچي، نشر جامعه طهران، لاط، ١٣٦١هـ ش.

١٠٤- النسائي، سنن النسائي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانيّة، ١٤٢١هـ ق .

١٠٥- نظام طهراني نادر، تاريخ الأدب في عصر الانحطاط، طهران، نشر فرهيخته، الطبعـــة الأولى، ١٣٨٠هـ ش.

١٠٦- نهج الفصاحة، مترجم أبوالقاسم پاينده، منشورات جاويدان، لاط، ١٣٦٢ هـ ش.

١٠٧- النيسابوري أبو الحسين مسلم ابن الحجّاج القشيري، صحيح مـــسلم، بـــيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ق .

١٠٨- هروي نجيب مايل،نقد وتصحيح متون،مشهد،منشورات ميقات،لاط، ١٣٦٩هـ ش.

١٠٩- القمي الشيخ عباس ، سفينة البحار، الجزء الثاني، بيروت، دار المرتضي، لاط، لات.

١١٠- ياقوت، معجم الأدباء، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ ق.

الفهرس